

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِكُتُبِ السُّرُورِ

عَلَى قَاشِيَةِ ١٣١٢ هـ

عَبْدُ الْعَزِيزِ

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّةِ

سُكَّةُ رِيَاذُتِهِ. فَرْق: ٧٩٦٧٩٦٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُمْسِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ عَلَيْهِمْ سَلَامٌ

مَوْلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْمَلَائِكَةُ كَانُوا فِي الْحَمْدِ كِتَابٌ فِي رُحْلِ الْقُدُّوسِ



ناشر

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّةٍ

سُرِّي رُودُ كُوشَه، فُون: ٢١٦٢٢١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عجز من كان له ضمير يحمله ظاهراً . فصار يستلجج الجبل وبأزهره كلبها قاهراً . ومن بفضلها يكون لذوق
عباده غافراً . ويعطى رضى الدرجات من يعلم معنى كلامه بالهنا وظاهره . وينصب يوم التكاليف العلل
ميزانا قادراً . ويصير الجبر في البحر ظاهراً وسائراً . ويجعل كلمته على فكانها فوق الفوق طائراً . ويصير
السماء المبني على الأرض ليلاً ونهاراً واثراً . ويغير الظن بظان فلا يكون شيئاً غابراً . ويجزى عامل الشريعة
لا يكون فيه فتيلاً خاملاً . ويعطى فاعل الخير جزاء لا يحيط به خاطر . ويعطي الملقاه عنابر دند كلامها
بأهراً . ويضلي على من شر شر الكفر شريرة غائراً . وزلزل برضا قصر سرى ضارلاً كاسراً . ووصل
حقوق العبودية فلو كانت فيها قاصراً . وكان سرمد الحرف بينان للكفر قاسراً . وفعل فعل الخيرات فصولها
ظاهراً . واشتق اسمه من الجهل فبحر الجهل جراً وافرأ . ولن يوجد الوصول إليه في الطمع جديماً أهلاً . ولا
كان لبناء دين الاسلام يائساً وعامراً . وعلى الله واصحابه الذين لم يكونوا في رضائه حيناً ما فازوا . وكانوا في
الابصار اليه تعالى نبواً سائراً ظاهراً . أما بعد فيقول ذو البضاعة الكاسدة . وذو التجارة الباردة . الذي
ليس له من الادراك شمس بأزقة . كان جبلت له طبيعة وفريضة زايغة . الموسوم بعبد الله بن ابرار
ادخلها الله في زمرة الاخيار . السكا كاخيلي منسباً . والحقيق مشرباً . والفشاوري موطناً . والزباني مولداً
وسكناً . ان الخطي في خاطري الخاسر . والمسرف في بالي الخادر . اوان قراءة حاشية هندا للعلماء للشهيق
ذكاة وفطاة ودرائة السمي بعبد الغفور . اعطاه الله تعالى موجبات الفرح والسرور . وابعق بهم رسول عن
اسحزان الصوم والحروف على الفوائد الضيائية للبحر المنير . فريد دهر الطاهر الطير . اللهم اعطه قصوراً
ورقية عظماً وحرماً . لذي من احزنه قصبات السبق عن الاقران . ويشاد في دهره في حافل العلوم بالبيان .
وبذل جده في تحصيل العلوم الدينية لرضاء الخالق المنان . فصار في زمرة العلماء كالانسان للانسان . وكما
بينه وبين والدي نسبة الاخوة . اللهم اعطهما في دار السلام سلق . ان اظهر ما تحت استار جوارهم لست
. واذكره لم يكن فيها مصرجة ومذكورة . وافصل بجلالهما . واخص بعض لهما . لكن قصور باعثنى . وقلة

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بضاعتني + هو فني عن الائمة في هذا الليدان + ومن الاقبال الى هذا الامر العظيم للشان + الا اني
 لما رايت كتب المتقدمين + غير خالية عن شكوك المتأخرين + فحكي لي على اسعاف ذلك المخطوء + و
 اعطى السلوة في مثل ذلك الامر المذكور + بان لو صار مكتوبك هذا فلا سهم شكوك الماء اصرين + فلا باس
 لانه على هذا الكتاب جسيم كتب للصنفين + ومن اجل تلاحم اموالهم العلاليق + وتراكم الحوادث والعوائق +
 مضت بركة لما سلف فيهم اللامعة + فلم يأت جرح من النبل بالالتيام + حتى اغتصبت قلعة من الدرهم + ووجدت
 فرصة من العصر + فشرعت في تحرير ما هو المطلوب + وتقدير ما هو المرغوب + اخذت من الحواشي السابقة مع
 ما احر من النظرات الفايقة + ولما اقتضت هم الطلبة على قراءة تلك الحاشية الى بحث المرفوعات + فاقصرت
 على شرح معضلات هذا القول المفهوم والمشكلات + فحاء للشرح وعيها الله كفا باعدي النظر + ومجمل لكل
 تلك الحاشية صبير + وما يرى نفسي ان النفس لا تمارق بالسوء + وتسميته بمصدر السرور على حاشية
 عجل الغضب + اللهم اصلح من بين حاشيتها فورا على نور + وللمجوس لا يضر القدم في طريق الاعتناء
 ان يكون الخطا بالاعلاف وينظر فيه ينظر الاعطاف + وتوسلت به الى حضرة من ينظر في ملكه بهياه
 العدد والانصاف + واغنى عن وجه ارض الا فنانستان رسم الجور والاعتناء + وصار بطلا الكابل
 لا فلتت فيها عسل البلاد + اللهم ابق ولايته الى يوم التعداد + طهر الشريعة والملة والدين + واقض على قار
 سيد الانبياء والمرسلين + وخضع جماء الامراء والرؤساء وددن سرادقات جلاله + واكفل اعين العلماء والفضلاء
 من قراب ساحة كماله + وسد تديرة جنود الجحيم الطغيان + وزال عدل عن الافاق ظلمة العدل ولن + وجل
 يديه ميسوطين فينشق كيف يشاء + فكاد انقاده يصيب الى اوج الجوز + ولنعم ما قيل شعر ما نوال النعام
 وقت ربيع + كنوال الامير يوم حظه + فنوال الامير يد برق عين + ونوال النعام قطرة ماء + واعز العلو بحيث
 لم يعرفه قبله انس ولا جان + واعطى العلماء ما لا عين رأت ولا اذان سمعت ولا خطر في الاذهان + ود
 قطع كايضج دار الكثرة والاكباد + وجاهد في سبيل الله تعالى حق الجهاد + وينطبع في سيفه صمود الفقه
 الظفر + ويبرل رعد الكلف من وجه القمر + الامير ابن الامير امير امير عبد الرحمن لا اله الا الله
 اذاعة الصابية صوافقة لفضله القدر الديان + لان المطلب الخفية بالنسبة الى فكرة الصابية بينة + ولان
 الطلية بالنظر الى عطائه الغالب هيبة + فحضر تبتو سلفك لتجوع اخرى واولى + وما توفيق الا بالله
 حسبي ونعم الوكيل ونعم المولى نعم النصير + قال الشاعر قدس سره بسم الله الرحمن الرحيم افتخر الكتاب
 بالتمية والتجديد فيما عاقله الرسول السيد وتجربا على فضل الصابية في القرآن المجيد اما الثاني فظاهر
 واما الاول فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم من كل امرئ بال لم يبد فيه باسم الله فهو خمر وايضا قال كل امرئ
 فخر بال لم يبد فيه محمدا الله فهو لجرم فلن قيل ان الحديث الاول يقتضي البدا بالتمية والثاني يقتضي البدا
 بالتجديد والبدا بهما متين متمنع كما هو الظاهر على الكل قلنا المراد بالبدا في الحديث الاول البدا المستحق

هذا هو
 الكتاب
 الذي
 فيه
 بيان
 ما
 هو
 المطلوب
 من
 الطلبة
 على
 قراءة
 تلك
 الحاشية
 الى
 بحث
 المرفوعات
 فاقصرت
 على
 شرح
 معضلات
 هذا
 القول
 المفهوم
 والمشكلات
 فحاء
 للشرح
 وعيها
 الله
 كفا
 باعدي
 النظر
 ومجمل
 لكل
 تلك
 الحاشية
 صبير
 وما
 يرى
 نفسي
 ان
 النفس
 لا
 تمارق
 بالسوء
 وتسميته
 بمصدر
 السرور
 على
 حاشية
 عجل
 الغضب
 اللهم
 اصلح
 من
 بين
 حاشيتها
 فورا
 على
 نور
 وللمجوس
 لا
 يضر
 القدم
 في
 طريق
 الاعتناء
 ان
 يكون
 الخطا
 بالاعلاف
 وينظر
 فيه
 ينظر
 الاعطاف
 وتوسلت
 به
 الى
 حضرة
 من
 ينظر
 في
 ملكه
 بهياه
 العدد
 والانصاف
 واغنى
 عن
 وجه
 ارض
 الا
 فنانستان
 رسم
 الجور
 والاعتناء
 وصار
 بطلا
 الكابل
 لا
 فلتت
 فيها
 عسل
 البلاد
 اللهم
 ابق
 ولايته
 الى
 يوم
 التعداد
 طهر
 الشريعة
 والملة
 والدين
 واقض
 على
 قار
 سيد
 الانبياء
 والمرسلين
 وخضع
 جماء
 الامراء
 والرؤساء
 وددن
 سرادقات
 جلاله
 واكفل
 اعين
 العلماء
 والفضلاء
 من
 قراب
 ساحة
 كماله
 وسد
 تديرة
 جنود
 الجحيم
 الطغيان
 وزال
 عدل
 عن
 الافاق
 ظلمة
 العدل
 ولن
 وجل
 يديه
 ميسوطين
 فينشق
 كيف
 يشاء
 فكاد
 انقاده
 يصيب
 الى
 اوج
 الجوز
 ولنعم
 ما
 قيل
 شعر
 ما
 نوال
 النعام
 وقت
 ربيع
 كنوال
 الامير
 يوم
 حظه
 فنوال
 الامير
 يد
 برق
 عين
 ونوال
 النعام
 قطرة
 ماء
 واعز
 العلو
 بحيث
 لم
 يعرفه
 قبله
 انس
 ولا
 جان
 واعطى
 العلماء
 ما
 لا
 عين
 رأت
 ولا
 اذان
 سمعت
 ولا
 خطر
 في
 الاذهان
 ود
 قطع
 كايضج
 دار
 الكثرة
 والاكباد
 وجاهد
 في
 سبيل
 الله
 تعالى
 حق
 الجهاد
 وينطبع
 في
 سيفه
 صمود
 الفقه
 الظفر
 ويبرل
 رعد
 الكلف
 من
 وجه
 القمر
 الامير
 ابن
 الامير
 امير
 امير
 عبد
 الرحمن
 لا
 اله
 الا
 الله
 اذاعة
 الصابية
 صوافقة
 لفضله
 القدر
 الديان
 لان
 المطلب
 الخفية
 بالنسبة
 الى
 فكرة
 الصابية
 بينة
 ولان
 الطلية
 بالنظر
 الى
 عطائه
 الغالب
 هيبة
 فحضر
 تبتو
 سلفك
 لتجوع
 اخرى
 واولى
 وما
 توفيق
 الا
 بالله
 حسبي
 ونعم
 الوكيل
 ونعم
 المولى
 نعم
 النصير
 قال
 الشاعر
 قدس
 سره
 بسم
 الله
 الرحمن
 الرحيم
 افتخر
 الكتاب
 بالتمية
 والتجديد
 فيما
 عاقله
 الرسول
 السيد
 وتجربا
 على
 فضل
 الصابية
 في
 القرآن
 المجيد
 اما
 الثاني
 فظاهر
 واما
 الاول
 فلما
 قال
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 من
 كل
 امرئ
 بال
 لم
 يبد
 فيه
 باسم
 الله
 فهو
 خمر
 وايضا
 قال
 كل
 امرئ
 فخر
 بال
 لم
 يبد
 فيه
 محمدا
 الله
 فهو
 لجرم
 فلن
 قيل
 ان
 الحديث
 الاول
 يقتضي
 البدا
 بالتمية
 والثاني
 يقتضي
 البدا
 بالتجديد
 والبدا
 بهما
 متين
 متمنع
 كما
 هو
 الظاهر
 على
 الكل
 قلنا
 المراد
 بالبدا
 في
 الحديث
 الاول
 البدا
 المستحق

تقدم الشئ على جميع ما عدل اول ما قدمت التسمية على كل ما عدلها من التخييد وغيره والمراد بالبداء في الثاني
البداء الاصافي اعني تقدم الشئ على بعض ما عدلها كالمقصود والقرينة على هذا فضل عثمان رضي الله عنه في
كتاب الصغرى ويمكن ان يجلب بان المراد بالبداء في الحديث البداء العربي وهو ذكر الشئ قبل للمقصود والبداء
عند اللغوي ما يتصور بالامور المتعددة فلان قيل ان المامنى بنى الحديث الاول البداء بما هو اسم الله تعالى والاول
هذا ليس الا بلفظ الاسم بل بالباء والاسم ليس من اسماء تعالى قلنا ان لفظ الاسم لم يعم اي اثنى كما في قوله الشاعر
ثم اسم السلام عليه كما كان الابداء بلفظ الله وهو من اسماء تعالى كما هو الظاهر اعلم ان الباء في الهمزة امسا
متعلقة بالابتداء نظر الى ان المامنى به هو الابداء باسم الله فالتقدير ابتداء او ابتداء في باسم الله الخ والثاني
موافق لظاهر قوله الجبر لوليه والا في قوله لا صله واما متعلقة بالتبرك نظر الى انه هو الا دخل في التعظيم
تم حصول المقصود الذي هو الابداء باسم الله تعالى فالتقدير ابتداء او تبرك باسم الله والاصفي للواقعة
مثل ما مر سابقا فان قلت لم ترك العاطف بين المفعلة والحيلة قلنا لان قوله الجبر مفعول للمقاتل المحلوف
الذي هو حال من ضمير ابتداء او ابتداء في اومن ضمير ابتداء او تبرك وايراد العاطف بين العامل والمفعول
غير صحيح ثم اعلم ان الجبر لفظ هو الوصف بالجبر على الجبر لا اختيائهم واعترض على هذا الوجهين احد ما ان
هذا التعريف لا يصدق على جهة تعالى في مقابلة صفاته الذاتية لانها ليست اختيارية بل تعالى لان كذا
فهو مسبوق بالعدم وعلى هذا لا يلزم نسبة الجبر وعدم القدرة وغير ذلك من الامور التي تعالى الله عما يشرك
من اكبر اليه تعالى وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على الاختصاصات الفاعل المختار بالجبر على الجبر لا اختيائهم
تم انهم هم واصل ان الجبر من قبيل الانشاء والجبر عن الاول بوجوه الاول ان المراد بالجبر الاختيائهم ما يكون
فاعله مستقلة وان صدر عنه بالايجاب والله تعالى مستقل في صدره ولصفا عنه تعالى غير محتاج الى التعديل
والا لا يكون وجبا بل ممكنا وان كان هذا الصدور صدورا بالايجاب وصدور الصفات عنه تعالى بطريق الايجاب
ليس ينقص كما تقر في مقرة والثاني ان اللاه بالاختيائهم المختار الى المنسحق الى المختار ولو في غير هذا الجبر
الثالث ان الجبر الواقع في مقابلة صفاته الذاتية وافترق مقابلته افعالها حقيقة وافعالها اختيارية بل تعالى
والجواب عن الثاني ان التعريف بالاعم جائز اذا كان الغرض امتياز المعرفة عن بعض ما عدلها والمقصود فيها
امتياز الحمد عن الذم والمدرج المصنف هو حاصل بهذا التعريف وعرفا هو الفعل المنبثق عن تعظيم المصنف كونه
منها وبين المعنيين عموم من وجه وهو الشكر لغة وكلها محتمل لهذا الا ان جعله صدر الحمد رأس الشكر لكونه
مورد الاحمل والعدة في البيان والالهام لا يقتضي حمل الحمد على الاول واما عموم متعلق الحمد فيعارضه على
مورد الشكر فيستأقطا وهذا ظهر وجه اختيار لفظ الحمد على لفظ الشكر واما وجه ايراد لفظ الحمد على لفظ الشكر
فهو لانه على اختيارية وليس للقدرة لانه لا يتصل بالصفات الاربعه اعني القدرة والارادة والعلم والحيوة
اكثر افيد من قول الفاضل المدقق قوله الجبر ضمير قوله والجبر الى الشارح فان قلت لا بد من ذكر المسح

لمن في قوله الجبر
في الوجدان على
بطلان ذلك وهو ما
شك في ذلك وهو ما
يكنان ولا يكون
مستلزمين
يكونون
في قوله الجبر
في الوجدان على
بطلان ذلك وهو ما
شك في ذلك وهو ما
يكنان ولا يكون
مستلزمين
يكونون
في قوله الجبر
في الوجدان على
بطلان ذلك وهو ما
شك في ذلك وهو ما
يكنان ولا يكون
مستلزمين
يكونون

قبل الضمير والذكر ههنا منتف فقلت لما أراد المشي شرح كلامه فكان مكان مذكور أو يمكن ان يرجع الضمير الى
 الفاعل وهو مفهوم من لفظ القول فكان بعد كورضنا وهذا القدر يكفي والاحتمال الاول باعتبار الامل والثاني
 باعتبار ذكر المجرم ضمن اللفظ قال الفاضل المدقق ان قول المشي قوله مبتدأ وقوله المحم بول عنه وتحرير
 للمبتدأ محذوف وهو اقول في شأنه وقوله مصدر للعلوم خبر مبتدأ محذوف وهو في هذا المبتدأ والخبر الى
 هذه الشاخصية مقول اقول انتهى بما حصله وكثيرا ما يحط باليال ان القول املها المعنى المصدر الذي يعبر
 في الفارسية بـ *يكن* أو بـ *يكنه* للقول وعلى الاول لا يصح الا ان لا يكون له من القول مقوله المحم مقول لا قول كما هو الظاهر وعلى
 الثاني وان محم لا يدل لكن فيه خدشتين اخريتين الاولى ان الملام اما المحم فقط اضع قوله لوليه فان كان
 الاول فلا يصح لان للقول لا يكون الجملة والمحمل جزأ منها لا عينها وعلى الثاني لا يصح افراد شرح هذا القول وشرح
 قوله لوليه قوله قوله كما حصله المشي وثالثهما ان المقول لا يدل له من القول سابقا وهو ههنا منتف الا ان يقال ان
 الشق الثاني لكن المقول ههنا ليس بالمعنى الاصطلاحي الذي هو يذكر بعد القول ويكون جملة بل بالمعنى اللغوي الذي
 هو عنه بالفارسية بـ *يكنه* شئ فلا يخفى شئ مما ذكرناه اعلم بالصواب قوله مصدر للعلوم اي مصدر الفعل
 للفاعل المعلوم اي المعلوم من اللفظ في العبارة حذف الموصوف والمضاف وكذا الحال في مصدر المجهول اي مصدر
 فعل الفاعل المجهول اي غير المعلوم من اللفظ كذا افيد من قول الفاضل المدقق وههنا شاك وهو ان للناسب للفاعل
 المشي ان يقدم قوله واللام للمجرم او الاستغراق على قوله مصدر للعلوم لم يطابق الشرح والمشرحه الا ان يقال نظم
 الفاعل المشي الى ان المحم معروض واللام وارض له ومرتبة المعروض مقدرة على مرتبة المعارض فلهذا قيم الفا
 المشي شهر المعارض على شرح المعارض اعلم ولا ان المشهور ان المصدر ومكان مصدر المعلوم والمجهول
 بالمصدر والمعلوم والمجهول والمبني للفاعل والمفعول وبيان انه اذا احدث الفاعل فعلا فحصل له صفة الابداء
 للمحصل صفة الفعل وكل منهما لا يخلو عن تلك اختلافات لان الاول اما ان يعتبر معه الاضافة الى الفاعل فيسمى بالمصدر
 المبني للفاعل ويعبر عنه بصيغة اسم الفاعل مع الياء المصدرية كالحامدية او لا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك
 الاضافة فيسمى بمصدر للمعلوم او لا فيسمى بالحاصل بالمصدر المعلوم وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد قيام
 المصدرى بالفاعل والمثال واحد والثاني اما ان يعتبر معه الاضافة الى المفعول فيسمى بالمصدر المبني للمفعول
 ويعبر عنه بصيغة اسم المفعول مع الياء المصدرية كالمحمودية او لا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك الاضافة
 فيسمى بمصدر المجهول او لا فيسمى بالحاصل بالمصدر المجهول وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد قوع المعنى المتكلم
 على للمفعول والمثال واحد فعبارة عن معنى المحم على التقدير الاول في الفارسية يستودون زيد وعلى الثاني يستودون
 وعلى الثالث يستودون واما ش وعلى الرابع يستودون ش وعلى الخامس يستودون ش وعلى السادس يستودون
 ش وكن هكذا قال مولا فاعلموا ههنا ان ارادة كل واحد من هذا المعاني صحيحة في هذا المقام كما يفهم من
 الخواص على حاشية الفراهيدي على شرح التهذيب توجه عدم تعرض الفاضل للذكر بعضها الذكر ان شاء الله تعالى

فانقطع قائلان في تقديم ذلك الاحتمال اشارة الى ترجيحه بوجوه منها انه اظهر كان قوله الحمل لوليه معلوم
من جهة حمل الولية بحذف الفاعل والفاعل مع بقاء اعتبار صلاحية نسبة المصطلح اعني الحمل الى الفاعل وتبدل
النسب بالرفع وادخال الالف واللام عليه لجهة الابتدائية والبالغة على العدول فصل اللهم والاسم استغراقا
انه اكثر نجس الاستعمال ومنها انه اشمل لانه يبيح من اللانهم والمعدى بخلاف مصطلح الحمل لانه لا يبيح من
اللانهم ومنها انه اوفق بقوله والصلوة على بنه لانه مصطلح معلوم كما لا يخفى والله اعلم قوله واللام للجنس او
الاستغراق اي التعريف للجنس او الاستغراق وبالقيود بوضع ما يتوهم من العبارة من كون الجنس او الاستغراق
موضوعا للام والامر ليس كذلك قل ههنا شك وهو ان كون اللام للجنس او الاستغراق لا يخلو اما ان يكون
جميع الاحتمالات العجيبة المارة ههنا من لفظ الحمل ويكون على احتمال كونه مصدرا معلوما والاول لا يصح لان الحمل
اذا كان مصدرا مبنيا للفاعل محتملا لو كان اللام للجنس او الاستغراق لكان المفعول جنسا محمدا او كل فرد
مختص بولي الحمل وفيهم من يكون ولي الحمل حاملا لا محمودا وهو لا يناسب مقام المدح بل اللام على هذا التقدير
يكون للسند الخارجى وللشارع الفهم الكامل من الحامدية وهو حامدية تعالى لنفسه كما صرح بهذا مولانا ههنا
في حاشيته على الحاشية الجلالية حيث قال وعلى هذا التقدير يكون اللام العهد الخارجى وفيه اشارة الى الحامدية
الكاملة وهي حامدية تعالى لذاته انتهى قائلنا ايضا كما ترى لانه لا يجر على هذا حال الاحتمالات الاخر وهذا
لا يناسب والتجواب باختصار الشق الاول لكن المراد من الاحتمالات غير الاحتمال المذكور والقرينة ظهور عدم مناسبة
كون اللام على هذا التقدير للجنس او الاستغراق وفيه انه ليس في هذا فرق بين كون الحمل مصدرا مبنيا للفاعل
او مصدرا معلوما لانه اذا كان مصدرا معلوما ويكون اللام للجنس او الاستغراق فايضا يفهم منه كون ولي الحمل
حاملا لا محمودا لان معنى قوله الحمل لوليه ان الحمل قائم بوليه وصادر منه كما يقال الضرب لزيد والحقوة لعمر
انهما قائمان بها فلي هذا ينبغي ان يكون اللام العهد الخارجى ايضا وايضا انه لو كان اللام للجنس او الاستغراق
على جميع الاحتمالات فالتاسع كمر هذا القول بعد كمر جميعها كما هي الظاهر وكجواب عن الاول ان اللام للاختصاص
وهو مع من ان يكون بالقيام والصدور او الوقوع والتعارف في هذا القول المعنى الاخير سيما في لسان الشرع قائل
خبر من الفاظ المصادم كالضرب والحقوة فانه لم يظهر فيه عرف الجمهور واهل الشرع على المعنى الاخير ومن القائلين
ان الاكتفاء في الاتحاف بالذكر سابقا ثم فيما بينهم هذا ما ظهر في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المقام قوله
اي كل حمل للمدح فحينئذ ان كون اللام للجنس غير ملائم من وجهين الاول انه يخلو من عبارة الفاعل
لغرض بعيد هذا ان الاستغراق ملائم وغير ملائم فلو كان الجنس ايضا ملائما للزم التناقض والثاني ان
خلف الفهم عن الجنس بمعنى انه يختص بالجنس بشئ ولا يختص الفهم به جاز وهذا الخلف لا يلائم مقام المدح بل
والثاني ان كون اللام للاستغراق ايضا غير ملائم لا سيما يدرك الهم من ان الاستغراق يختص بالقرينة ولا
قرينة ههنا تحقق القرينة وهي ان هذا المقام مقام المدح واللائق به التاكيد جميع المحامد الطبيعية والانسانية

كان او غير معين بل لا احتلال ارادة الاستغراق العرفي وهو غير ملائم وحاصل الدفرع عن التوهم الاول من
الوجه الاول ان المراد من الجنس ههنا ليس معناه بل اللازم وهو اختصاصه اذ اذا كانها ولا فرق بين هذا او
لا استغراق فلا يلزم التناقض فمن الوجه الثاني ان يخلف الفرع عن الجنس جائز اذ الريد بموضع المصطلح
القد مائة اعنى مطلق الشيء لا استناد احكامه لا افراد اليه فباختصاص بعض الافراد يختص الجنس ايضا واما اذا
اريد به موضوع الطبيعة اعنى الشيء المطلق فلا عدم حتى استناد احكامه لا افراد اليه فباختصاص البعض لا يختص
الجنس بل لا بد في اختصاصه من اختصاص الكل وقراد الخواص من لا الجنس ليس له هذا لان الاعتبار الاول
مخترجات الحكماء فاختصاص افراد لا زمر للجنس الماد ههنا اللازم كما سبق وحاصل الدفرع من التوهم الثاني
ان الماد من الاستغراق الحقيقي لا العرفي بقربنية للمقام فيلزم وتما قرير فيلعل هذا التفسير في غير مكان
الوجهين وقال بهذا مولا لا نجد الحكيم ومولا نا المدقق ايضا وهذا التعديل مستفاد من الامور والله اعلم بحقيقة
المقام قوله من الاول الخ وضم ما يتوهم من ان افراد الحكم المختصة بولي الحكم اما الافراد الصادرة في الماضي حكمها و
بعضه واما الصادرة في زمان الحال واما الصادرة في المستقبل كالبيضة وعلى الاول يخرج الباقي وهكذا على
الباقي يخرج الباقي والخروج لا يناسب المدح وحاصل الدفرع عن البيان قوله ان الاول ما يضييق التدقيق
تقديره من ان اوله هو التفتيق والآخر ما يتناظر القلب من تقديره من ان اوله وهو التفتيق فان جعل
الاول مبدأ بالنظر الى الطرف المتصل بالحال والآخر منها بالنظر الى وقت الحاضر يخرج الحاضر الماضي والمستقبل
المستقبله فكل جعل المبدأ في المنتهية بالنظر الى الوسط فم قطع النظر عن جماعته يلزم الاستحالة المذكورة
بالنظر الى البعض كما ان الاول بالنظر الى الكل من جعل الاول مبدأ بالنظر الى الطرف الآخر والآخر منتهى بالنظر الى
ايضا فيلزم المبدأ في وحدتها وانتهائها وعدمها وانحجاب ان بداية الجنس من الزمان كناية عن عدم انتهائها
في جانب الماضي وان انتهائها الى لا بد كناية عن عدم انتهائها في جانب المستقبل ولا يلزم في الكناية بتعريف المعبر
الحقيقي كما هو مذهب المتكلمين وهذا التعديل مستفاد من اسمية الجملة لا نه لفصلا لا استمرار الزمان واهم
اعلى حقيقة اللام قوله من اي حاكم كان دفرع ما يتوهم من الافراد الحكم المختصة بولي الحكم اما الافراد الصادرة
من الانسان وحده او من الجن وحده او من الملك وحده او من الاثنين او من الثلاثة وعلى كل تقدير
يخرج البعض وهو الباقي من المذكور والافراد الصادرة من الواجب سبحانه والخروج غير ملائم ببيان الدفرع
ظاهر قال مولا لا نجد الحكيم وفيه اشارته الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف ولا
يكون هذه العوم داخل في عموم كل جملة انتهى قال عي نور الله مرقدا حاصله ان افراد الحكم على قسمين قسم
يختلف حسب التسمية كما اذا جعل زيد لعمريه نده عالم شجاع حسن الوجه كريم الى غير ذلك وقم يختلف حسب
الحال كما اذا جعل زيد وعبود وعبودهم كالحال بانهم عالم فلو كان تغاير الاعراض باعتبار الاحالة معتبرا في العرف
لورجى الى التعديل الثالث لا نه من ذلك في التعديل الاول انتهى وذهينة القاهر يحكم بان هذا التغاير لو كان

الحال اعني في
الجنس والافراد
والاعراض الثلاثة
التي هي في
الانسان والجن
والملك وحده

معتبر في العرف لكن الاحتياج الى التعميد الثالث ثابت لدوام التعميم المذكور وكما يظهر بالتأمل وهذا التعميم
 مستفاد من ترك الفاعل لقصد العموم والله اعلم قوله او القدر المشترك وهو الذي لم يعتبر فيه النسبة الى
 الفاعل اولى متعلق اخر كما يعلم من قول الشيخ الرضوي حيث قال ان المصدر بموضوع الحديث السابق من غير
 اعتبار نسبة الى الفاعل اولى متعلق اخر والفعل مأخوذ في مفهومه النسبة وضد ما فان اعتبر من حيث انه متعلق
 الى الفاعل فهو مبني للفاعل وان اعتبر نسبة الى متعلق اخر فهو مبني للمفعول واذا لم يعتبر شي من هذا فهو القدر
 المشترك قال القاضي محمد مبارك في حاشيته على حاشية مولانا محمد زاهد على شرح التهذيب بوليس ^{في} القدر
 ذاتي مشترك لانها من مقولتين متباينتين وهما الفعل والافعال انتهى فيصير كون بينهما ذاتي مشترك للمركب
 المقولات اجناسا عالية متباينة وللتفرع خلاف هذا الا ان يقال هذا اذا كان المراد من الفعل والافعال اللفظ
 الاصطلاحي واما اذا كان المراد منها اللفظ اللغوي اعني التأثير والتأثر فيجوز ان يوجد معنى مشترك ذاتي بينهما
 بلا اشكال فتأمل كذا قال بعض الافاضل قوله فان مقام الخبر وضع ما يتبعه من ان ذكر كون المصدر مصدرا
 معلوما كاف في حجة قوله فلم ذكر الفاضل الحشوي الاحتمالات الاخرى ان الدفوع ان الملائم لم يقل هذا تعالى
 الاستيعاب اعني رادة جميع محتملات اللفظ وهذا لا يحصل الا بذكر جميع الاحتمالات فلا ذكرها لكن بقي
 شيء وهو ان المناسب على هذا ذكر هذا القول بعد قوله ويحتمل ان يكون حاصلا بالمصدر المحرك ان الاحتمالات
 ذكر قد تم هناك الا ان يقال قد يجري حكم الكل على الاكثر فان قيل ان يذكر الفاضل الحشوي يحصل لاستيعابها
 لان من محتملات اللفظ كون المصدر مصدرا للمفعول او للفاعل وحاصلا بالمصدر المجهول والفاضل
 الحشوي لم يذكرها قلنا ان ذكر المصدر المعلوم والمجهول بعينه ذكر المصدر للبيِّن للفاعل والبيِّن للمفعول لان معنى
 الاخرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافة ما الى الفاعل والمفعول كما يدل على هذا قول مولانا محمد زاهد
 حيث قال ومعنى الاخرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافة ما الى الحاصل للحجج انتهى وذكر الحاصل بالمصدر
 المعلوم هو بعينه ذكر الحاصل بالمصدر المجهول لانها متحدة انا ومختلفان اعتبارا لان الامر بالحاصل بالمصدر
 له اعتباران احدهما الترتيب على الارتفاع ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر للمعلوم وثانيها الترتيب على الارتفاع
 ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر للمجهول ويعلم من قول مولانا محمد مبارك واذا عرفت هذا علمت
 ان يذكر الفاضل الحشوي حصل الاستيعاب اعم لان قول الشارح المحمدي على كل احتمال من الاحتمالات يحتمل
 الانشاء والاخبار لكن الاول اوفق بالحديث وهو قوله عم كل امرئ الحديث لان مفهومه من يتبدل في امرئ
 بالحمد لله والابتداء بالشئ احد الله وانشاء في الاول ففي جيل قول المحمدي لم يكمل انشاء ما بان يكون
 متقولا اليه من الاخبار كما لفظ العقبى هو اشتريت وبعت يحصل الامتنان بالحديث صراحة بخلاف ما اذا
 جعل الخبر فلا يكون معروفا بالانشاء لان الاخبار عن المحمدي يحصل فيه الامتنان بالحديث لكن ضمنا فالاول
 اوفق بالحديث موافقة كما ملأوا الله اعلم قوله من التعميد راجع الى الله تعالى لكونه مفعولا في الخبر والاشارة

على السنة اول ذكره في التسمية قوله سبحانه الظاهر انه اسم بمعنى التسمية ومنسوب بفعل وهو
 وهو سميت فالعنى سميت سميا فان حذف الفعل واقيم للمصدر مقامه واصنيف الى المفعول والتبليغ
 التلويح وهو التبري عن سوء فالعنى تلوذنه تلوذ بها عن سوء قوله ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
 قال حولا فاعيد الحكيم للعنى للمصدرى من مقولة الفعل او لانفعال فهو امر غير قلة الذات والحاصل بالمصدر
 الهيئة الفارقة للترتبة عليه فالجحد بالمعنى للمصدرى مستودن والحاصل بالمصدر سباس وليس المراد
 الاثر الذى ياتى على المعنى للمصدر كالاثر على الضرب انتهى حاصله ان المعنى للمصدر داخل تحت مقولة
 الفعل وهو التأثير القدرى او مقولة الانفعال وهو التأثير القدرى اى قول لا اثر من غير شئ فحقا معنى
 ان المصدر معنى مركب من الجنس والفصل وحيثه العلى الفعل والا نفعلا وفصله الله كونه عن غيره
 هو امر غير قلة الذات اى غير محتمل الاجزاء فى ان واحد على سبيل الاجتماع وان كانت موجودة على
 سبيل الاجتماع بحسب مجموع اذمنتها والحاصل به هيئة قارة مجمعة الاجزاء مرتبة عليه وليس فيه
 كرتب الالم الذى هو اثر الضرب عليه لان الالم الذى يوجد بعد مغايرته ذاتا ومصدقا والحاصل
 المرتب على المصدر حينئذ اقاوم صدقا وليس للتغاير بينهما الا باعتبار الاطلاق والتقدير اى احتيا
 حتمية التلويح المصدرى حده فى الحاصل وبذلك علاقة خصوصية يستلزم احدهما عن الآخر
 الله اعلم قوله سباس وستايش اقول وبالله التوفيق اشك وجه التعرض الفاعل المعنى لتغير
 هذا الاستقلال من الاحتكاك كالتأخر فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امر اقال الشاعر قريش ستر
 لوليه الالم فيه ليست متعلقة بالكم حتى يكون خبره محذوف بعد قوله لوليه لانه على هذا لا يرد حذف
 الخبر من غير سبب شئ مسدود بل متعلقة بمحذوف وهو ثابت وهو الخبر وبعد الحذف اقيم للمعنى مقوله
 قوله اى المحرى فمع ما يفرقهم من ان الولى اما بمعنى المناظر الحب او متولى امر المخالفة كما قال فى مجموع
 اللغتين فى شرح المشارق فى شرح الاسماء المحسنى الى الحب والناسر قيل معناه متولى امر المخالفة انتهى
 واداة كل من هذه المعاني ما جاء بها اللزق السليم لان تفسير الولى بحسنه المعانى يوجب التصريح بها
 الصفتى على ان تفسير الولى بالمعنى الثالث يله باء اضافته وليه نوع اباء فلا يصح قول الشاعر لوليه
 بيان المدح ان عدم الصحة ثابت اذا كان الولى بمعنى من المعانى المذكورة اما اذا كان الولى بمعنى
 فلا كماله للظاهر والولى ههنا محذوف العنصر واعتراض عليه من جهين احدهما ان الولى بمعنى المحرى لم يوجب
 كتب اللغة نعم يفهم من الصيغة وطس العلوم كونه بمعنى اخرى حيث قيل فى شمس العلوم على اليمين فها
 اذ اصداولى به فى الصيغة وهو اولى به واخرى ولا يفتى من التفاوت بين المحرى والاخر والى ان
 الولى بمعنى المحرى ليس من اسماء هاكل فاطلاقه عليه تعالى غير صحيح لان اسمائه تعالى من قيمة اى هو
 على السمع والجواب عن الاول ان الولى بمعنى المحرى موجود فى كتب اللغة حيث قل فى كتاب الخواص

باله ستورولى ياران دوم ونزار وارضا قال للمعترض من انهم يوجبون في كتب اللغة ليس بعضهم وعن
 التالى ان تفسيره بالبحرى مبنى على قصده المعنى الوصل دون ذاته تعالى بخصوصه وان كان مختصرا
 في ذاتها المقدسة بخصوصها اداء ومثل هذا الاطلاق لا يتوقف على السمع نقله العلامة الدواني في
 حواشى الطالع عن الامام الرافى هل ان استعمال مبد الاشتقاق كاف فيه والله اعلم قوله الجنس
 المحر في زيادة لفظ الجنس اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ضمير لوليه راجع الى المحر وفيه احتمالان احتمال
 الجنسية على تقدير كون اللام الجنس واحتمال المستغرافية على تقدير كونها للاستغراق والاولى التقدير
 واحد وهو الاستغراق كما مر شذك ليه قول الفاضل المحشى في الحاشية السابقة اى كل جرد يكون في
 الاول بطريق الكتاب وفي الثانى بطريق الصراحة فالحاصل ان كل فرد من افراد المحر مختص باللائق
 فرد من افرادة وهذا المفهوم وان كان مفهوما عاما في الظاهر لكنه مختص بالواجب تعالى بحسب الادعاء
 بل بحسب النفس كما مر فيهم من طلق الى الواجب تعالى كونه فرد من افراد المحر وغيره تعالى ليس كذلك و
 هذا يتصور وجهين احدهما ان لا يثبت فرد من افراد المحر في غير تعالى والثانى ان يثبت البعض لا يثبت
 البعض الآخر وهذا يناقى المقصود لان المقصود السلب الكل من الغير لا السلب الجزئى بيان قد مر ان
 هو راجع الى المحر الذى اريد به الجنس المستعمل في المعنى الحقيقي لا فى الكنائى فالحاصل ان الواجب تعالى
 لا ينجس المحر ويظهر من هذا ان الولاية بجنس المحر منتف في غيره تعالى وهذا عين المقصود لان هذا
 لا يتصل بالوجود هو السلب الكل لانه لو وجد فرد واحد من المحر في غير تعالى لم يختص بالجنس بالواجب
 وجود الجنس في ذلك الفرد والمفروض خلافه لا يقال ان الشئ الصالح للرجعية اعم من ان يراد به الجنس
 او الاستغراق فمبنى ان يكون الراجح ايضا اعم لانا نقول عموم للرجع لا يدل على عموم الراجح كما في قوله تعالى
 ويعولتم احق يروهن فان الشئ الصالح للرجعية اعم من ان يكون مطلقات والطلاق الرجعى والباين و
 الضمير لجم الابطال بالطلاق الرجعى لان الرد لا يكون الا في هذا النوع كما قال به المفسرون هكذا ينبغي
 ان يفهم هذا المقام والله اعلم قوله ولا يفتى الخ زعم ما يتوهم من ان الشايع المشهور فيما بين القدماء ان يقولوا
 المحر هو فليرد الشايع عنه وقال المحر لوليه وحاصل الذم ان العبد ولتلك اشارة لفاضل المحشى
 الى التسمية الاولى بقوله من اظهر المحر بيانها ان في المحر لوليه اظهار العظمة والجلال بدوكة التصريح باسمه
 محض وكما هذا شأنه فيكون هو اولى مبالين بهذه المثابة كالمحرم للمثابة فيمنع من الفكل الاولى ان المحر لوليه
 اولى او اعتقد العظمة والجلال بترك التصريح باسمه تعالى وكما هذا شأنه الخ والعظمة والجلال على التقديرين
 الاول كى من قبيل مثل ضربته تلويها وتلى الثانى يكون من قبيل قدمت عن الحرب جينا قوله بتركة التسمية
 لى قول ان اضافة الترتيب الى التصريح استغرافية فيمنع من هذا ان في كل عبارة ترك التصريح باسمه تعالى
 فيها فيكون التلكات المذكورة موجودة فيها والامر ليس كذلك لان في المحر لمن قهر على الغالبين التعليق المذكور

منتف والمحل ان ذلك الترك وانقر فيه قلنا ان الاضافة عمودية والمراد بالترك الواهم في العمل لوليه ان قول
 لم يقل ولا يخفى ما في ترك اسمه تعالى ونزاد لفظ التصريح قلنا انه لو لم يزد التصريح للزم الكذب لان اسمه تعالى
 ليس بترك مطلقا اى سواء كان صراحة او ايماء لان الولى من اسمائه تعالى وان لم يكن منها بالمعنى المراد
 ههنا وهو المحرى كما علمت سابقا قوله باسمه تعالى سبحانه ان قيل ان الباء لا تقع صلة الترك فكيف يصح
 باسمه قلنا ان الباء صلة للتصريح لا للترك قوله من التعظيم والاحلال ان قيل لم يزد لفظ الاحلال عقيب
 التعظيم قلنا ان العظمة على تعيين عظمة الجبل وعظمة الجلال والموجب للاعراض عن التصريح بالاسم
 عظمة الجلال لا العظمة مطلقا كما لا يخفى فلزيادة ضرورى قوله وادعاء التعيين اشارة الى النكتة الثانية
 بيانها ان في المحل لوليه ادعاء تعيين ذاته المقدسة في نفس الامر وعند السامع لان تكون ما صدق عليه
 المحرى بنفس المحل وكلما هذا شأنه فهو اولى بما ليس بهذه المثابة فالمحل لوليه اولى منه قوله وان الوهم
قال ملا فاعيد التحليل عطف بفسير التعيين انتهى فكيف كان يرد عليه ان هذه الصيغة اذا كانت نفسيا
 فالمراد بالمفسر والمفسر يكون معنى واحد او هو اما التعيين النفس الامرى او التعيين عند السامع وكل
 واحد منهما لا يصلح نكتة للترك لان احد التعيينين لو وجد ولم يوجد الاخر فالناسب للتصريح اما بانظر
 الى نفس الامر كما اذا وجد التعيين عند السامع او بانظر الى السامع كما اذا وجد التعيين في نفس الامر فليس
 عن ذلك الفاضل المدقق وقال ما حاصله ان المراد بالتعيين في المعلوم هو ان يكون عند السامع وفى
 المعلوم عليه هو ان يكون في نفس الامر ولكن نكتة ادعاء التعيينين ان قيل لا يلزم من تعيين الشئ في نفس
 الامر وعند السامع وصف او بذاته ان يتعين بجميع الاوصاف فلو لا يجوز ان يتعين الواجب تعالى في نفس
 الامر وعند السامع بصفة ولا يتعين بشئ من كل افراد الجمل قلنا ان المراد من التعيين المضاف اليه الاسم
 ليس مطلق بل الذى يكون ما صدق عليه المحرى بنفس المحل لا يرد ما قاله المصنف انه علمه قوله لو طبق
المحمد اشارة الى النكتة الثالثة بيانها ان في المحل لوليه تعليق المحل بما يشعر بالعلمية وكلما هذا شأنه
 فهو اولى بما ليس بهذه المثابة فالمحل لوليه اولى منه قوله صرحا ان قيل لم يزد الفاضل المحلى لفظ التصريح
 ولم يقل تعليق المحل بما يشعر بالعلمية قلنا انه لو قال كذلك لما كانت هذه النكتة مفيدة لترجيح العمل
 لوليه المحل لان التعليق المذكور ثابت فيه ايضا لان اسم الجلالة علم للذات المستقيم بجميع صفات
 الكمال فالتعليق به في قوة التعليق بالمستقيم والا مستقيم علم المحل ان قيل لو قال الشاهر المحل الله الو
 لحصل التعليق المذكور ايضا فلم قال ما قاله قلنا ان المراد من التعليق المذكور ليس مطلق اعنى اعم
 من ان يكون في المرتبة الاولى والثانية بل في المرتبة الاولى وذلك منتف في العبارة المذكورة كما هو
 الظاهر والله اعلم قوله وخرابة الاسلوب الاسلوب بالضم بعض الطريق كما يفهم من منتخب اللغات
 وهذه العبارة اشارة الى النكتة الرابعة تبيانها ان في المحل لوليه غرابة الاسلوب وكلما هذا شأنه فهو

اولى ما ليس بهذه الثابتة فينتج ان الحمل لوليه اولى ما ليس بهذه الثابتة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
 فلان كلامه غريبة الاسلوب فهو جدي وكل جدي لذين فينتج ان كلامه غريبة الاسلوب فهو لذين
 وتنهنا مقدمه صادقة وهي كل لذين اولى من الغير فخصها كبرى لتلك النتيجة هكذا كلامه غريبة الاسلوب
 فهو لذين وكل لذيل اولى من الغير فينتج كلامه غريبة الاسلوب يكون اولى من الغير وهل هذا الا المطلق
 وبما قررنا ظهرا ان قولنا لفاضل المحشى لكون الجدي لذيل اشارة الى كبرى القياس الذي هو دليل كبرى
 القياس الاول وقوله التي تجلب الطام اليه اشارة الى دفع منعه على كبرى القياس الاول بان من لا يملك
 الغريبة ما تكون مشغولة على التطويل والاحجاز او التعقيد او غير ذلك والحال انه لا يوجد الا ولوية فيها
 بيان الدفع ان المراد من الاساليب الغريبة ما لا تكون مشغولة على تلك الصفات بل تكون جالبة الطبيعة
 الى نفسها لا تشك في تحقيق الا ولوية في هذا القسم من الاساليب الغريبة والتعقيد لا يضر كلية الكبرى و
 تكرار الحمل الاوسط لان التعقيد راجع الى الحكم كقول صاحب القطب في قوله تضمن والا لزاما بان
 والتابع من حيث انما لا يوجد بد من المتبع فطالع شبه هذا ما ظهر في هذا المقام ولا يخفى ان
 الوجوه كلها يفيد ترجم الحمل لوليه على الحمل مع لعل العبارة كالأخر كلها لا احتمال وجب ان كل هذا الكلام
 في العبارة الاخرى ايضا فامل لعل الله يحدث بعد ذلك اما قال الفاضل قد مر في الصلوة على
 نبيه ان قيل لم يزيد الصلوة ولم يورد متصلا بالحمل قلنا اما الاول فلان جميعا تحكما ما قال الفاضل
 عياض في شفا من ان من موطن الصلوة التي مضى عليها الامة ولم ينكرها احد الصلوة على النبي صلى
 وعلى الله في الوسائل فتاويه ما ورد في رواية ابن موهب المدني عن ما في مفتاح الحصن ان قال النبي صلى
 كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع بحق من كل بركة لا خيرية واما الثاني فابيضان وجهين الاول
 ان الحمد نسبته بين الحامد وبينه تعالى والصلوة نسبة بين المصل وبين نبيه تعالى فالمناسبة بينهما
 متصلا به والثاني ان لما كانت الافادة والاستقامة موقوفة على المناسبة ولا مناسبة بين المبدأ
 المنته غاية التفرقة والنفس المكدر في غاية الكد ورا لا حرج وجب التوسل من متوسطي جهتين وكان
 احسن الوسائل الوسيلة بالصلوة على النبي صلى فلذا شاء بين المصنفين التوسل بآية الصلوة
 بعد التعبد ثم اعلم انه ان كان المراد بالصلوة عليه التي امر بها الله تعالى بها في قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اظهر اشرفه وتظيمه كما ذهب اليه بعض المفسرين يكون قوله والصلوة على
 نبيه جملة خبرية والصلوة حاصلة بها كما ان قوله الحمد لوليه جملة خبرية والحاصل به فيكون عطف
 الخبرية عليها وان كان المراد بها طلب نزول افاضة الخير يكون قوله والصلوة الخ مستعلا في معنى اللهم
 صل على نبيه كناية او مجازا اي تكون جملة انشائية بعلاقة ان معنى هذا القول ملزوم لانزل الصلوة على
 نبيه كما ان قوله الحمد لوليه مستعمل في الحمد الحاصل به كناية او مجازا فيكون عطف الانشائية عليها

وان كانتا مختلفتين في الطلبية وغيره أن قيل قال النبي صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهو كالبدن
المحمدية غير لولادة الشاهد فيها قلنا العمل الشاهد حل الخطبة على الخطبة المنبرية المتعارفتين في زمان
صالحهما أو أشار إلى أن هذا الحديث ضعيف وإن رواه ابن أبي أودود والترمذي كما قيل فلم يوجب العمل به فقل
إن الضمير في نبية لا يخلو إما أن يرجم إلى الولي أو إلى الحجر فإكان الأول فيلزم أن ينشأ في الضمير وهو
غير مستحسن وإن كان الثاني فهو ظاهر البطلان لأن النبي ليس إلا الله وأحمد ليس من أسماء قلنا إن الضمير
الشيء الأول وانتقضا الضمير في الخطب جائز بل واقع كما يظهر من التأمل فيها والله أعلم **قولنا في الموضع**
دفع ما يتوهم من أن المراد من الصلوة إما صلوة المثلثة أو صلوة العباد أو صلوة الوحوش وقيل كل الصلوات
يكون لها فائدة عن المأمور به يتأخره لما وردت أجزؤها بالها الذين آمنوا صلوا عليه الآية سئلت الصحابة
عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف تفضل عليك يا نبي الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والصلوة في هذا الحديث
منسوبة إلى الله تعالى كما هو الظاهر فكان المأمور بهذه الصلوة فالصلاة إلى الغير يكون في الحقيقة عنه بل لا
ويكون صلوة المذكي بل على الخياط الحديث صلواتكم كما يقتضيه كماله على وهذا خلاف الواقع وحاصل
الردح إن المراد من الصلوة صلوة الله تعالى فلا يلزم المحذور وإن قيل من أي وجه يجعل من عبادة القائل
المعنى إن المراد من الصلوة صلوة الله تعالى قلنا من المصير بمعنى الرحمة لأن من الشاهد أن صلوة المثلثة
لا تستغفار وتعباد الدماء والوحوش التسبيح والله تعالى الرحمة قوله وإفادته الخبر وفهم ما يتوهم من أن
معنى الرحمة رقة القلب والله تعالى منزلة من القلب فكيف يغير للصلوة بالرحمة وحاصل الردح أن ال
من الرحمة فافضة الخير مجاز من قيل ذكر المذموم وإرادة الانزاع قوله فافضة ما يتوهم من أن
على متعلقة بالصلاة فيكون خبرها محذوف فافضة قوله على نبية فيلزم حذف الخبر من غير سدش مسدده
ويكون محذوفاً بالمقصود لأن المقصود الأخبار عن نزول الصلوة على نبية أو طلبه لا الأخبار عن ثبوت الصلوة
عليه أو طلبه وحاصل الردح ظاهر اعترض عليه أن النزول هو الحركة من العالي إلى السافل وهو من خوا
الجواهر والأفاضة من اللعان المصدرية الاعتبارية لا انزاعية فكيف يصح النزول إليها وأجيب عنه
بوجه آخر أن هذه العبارة مثل قوله في تعريف العلم حصول صورة الشيء فإمكان المراد هنا أنه
الصورة الحاصلة ليوافق المذهب المنصور من كون العلم من مقولة وكيف كذلك المراد هنا الخبر الدائم
والخبر الثابت الذي لا ينفك عن الجواهر فهو الاستناد وقائنها أن المضاف إلى الضمير محذوف وهو لا ينفك
أقهر عبارة عن الأفراد وهي كونه جواهر يصح تصانها بالنزول وقائنها أن الاستناد إلى الضمير مجاز عظيم
باعتبار المحل طالعاً أو قولاً الشاهد على نبية أعلم أن النبي إنما أخذ من البداءة فحركة بمعنى لا ينفك
وعلى هذا يكون السبب مهملي اللزوم وضم لا فنان بعث الله تعالى على عبادة للتبليغ لا هنا تارة في الخبر
عن الله تعالى أو من النبوة بمعنى الارتفاع وعلى هذا يكون ناقصاً وأياً شئ وضع للمعنى المذكور لا يخلو

ثانده وهو منقول من النبي بمعنى الطريق ثم وضع المعنى المذكور لانه طريق اليه تعالى قوله من
 النبوة بمعنى التي فعه بكسر الراء وهو الارتفاع كما في منقوب اللغات روضة بالكسر بلندي بلندي قلنا
 شدن ان قيل هل جاء النبوة بمعنى الارتفاع في كتاب من كتب اللغة قلنا نعم لانه قال في شرح العلق
 النبوة الارتفاع ان قيل قال في الصحاح والفتاوس النبوة والنبأ وتما ارفع من الارض اي الارض المنفعة
 وايضا قال في المنقب نبع خبر جادن وزمين بلندي مواد بناءة فلم يهد الحشى النبوة بمعنى الارتفاع
 ولم يذكر على الاطلاق حتى يكون النبي مشتقا من النبوة بكلا المعنيين قلنا الثلاثا على ما ذكرنا
 الاشتقاق بالواسطة لان النبوة اذا كان بمعنى ما ارفع من الارض يكون اشتقاق النبي منه بالواسطة
 بان يقال نقل النبوة من هذا المعنى الى معنى الرفع او الى معنى الارتفاع ثم اشتق النبي منه ان قيل لن في
 اشتقاق النبي ثلثة احتمالات كما طلت فلم اختار الحشى آخرها وترك الباقين قلنا اما ترك كون النبي
 مشتقا من النبأ فلم يرد الاعتراض عليه وهو انه لا يعبر جمعه على هذا بانباء وهو ثابت وان
 اجيب بان المعنى لما ابدلت بالياء والهمزة لا بدال جمع ما لا مة حرف علة كعبد واعباد واما قوله كون النبي
 منقولا من النبي بمعنى الطريق لاحتياجه مثنى النقل كما يدل على ان في الاحتمال الثالث نقلادون
 الاولين قول جلال الملة والدين في شرح العقائد ان شئت الاطلاق عليه فاجبه اليه ان قيل ان النقل
 في الاولين ايضا موجود فايته انه من العام الى الخاص اعني من الخبر المطلق او المرفع المطلق الى الخاصين
 قلنا ليس في الاولين نقل لان المراد ان النبي مشتق من النبأ بمعنى الاخبار او من النبوة بمعنى الارتفاع
 ثم وضع المعنى المذكور فليس ههنا نقل وليس المراد انه اشتق النبي من الخبر اذ كان النبي اخبارا وبمعنى الارتفاع
 اذا كان من النبي بمعنى الارتفاع ثم نقل عنه الى المعنى المذكور ونظيره كما يقال ان الناس مشتق من الانس
 فليس المراد ان الناس وضع بمعنى الانس اولا ثم نقل المعنى المشهور فادهم المعترض انه لا خلاص عن النقل
 في الاولين ايضا فايته انه من العام الى الخاص فبعد ان نقل من المعنى اللغوي الاصل الى العرف
 الاصطلاحي متفق في المعاني الثلاثة ولا كلام فيه وانما الكلام في المعنى الذي وضع له هذا اللفظ بخصوص
 لم نقل منه الى الاصطلاح فان غير ثابت من الاشتقاق كذا قيد من الاعلام والله اعلم بحقيقة المرام
 وهو ان قيل ان الضمير لا يخلو ما ان يرجع الى النبي الخاص المراد ههنا وهو خاتم النبيين او الى النبي
 مطلقا والاول يستلزم عموم المعرفة بالكسر من المعرف بالفتح مع انه لا بد فيه من المساوات وعلى الثاني
 يكون التعريف بالاختصاص مع انه لا بد فيه من المساوات لان من النبيين من بعثه الله تعالى بكلماته
 من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل قلنا انما اختار المثنى الاول والمراد بالعباد كما هم
 فلا يصح ان يكون الكل مستقاهم النبيين فحصل المساوات وقيل في الجواب ان التعريف بالاعم جاز كما
 قل صاحب السلم والخروج بالاعم وغيره من العلماء ايضا هو اعلم ان التعريف بالاعم جاز وانما نقل

له مثال الجمع في قوله
 فيه النبي العمل للنبوة
 لان النبي هو العمل للنبوة
 السيد ابوبن حارون
 المبدل الواقي المبرأ
 وانظر الاصل في كتابه
 احوال كتابه في الجسد
 الذي في

الشق الثاني ونقول ان المبعوث اليه اعم من ان يكون مغايراً حقيقياً عن المبعوث او اعتبارياً والناس الثاني
 موجودين بعثه الله تعالى لئلا يظن ان نفسه لا تدرك حيث انه مبعوث مغاير عن نفسه من حيث انه مبعوث عليه
 وانه اعلم قوله في الشرع اي في اصطلاح اهل الشرع فلا يراد ما يرد فانهم قوله عبارة اي معتبر بها فلا
 يراد ما يرد فانهم قوله انسان اعلموا ان التخصيص بالانسان اما لان الكلام في نبوة الانام ثبت بنبي
 الملك واما الشق الثاني النبوة عنهم متفق عليه كذا في الحاشية الكافية ثم لا يذهب عليه ان عدم نبوة
 الملك انما هو بالفضل لا بكونه رسالاً والفساد في حق الملك بل لا يراد ان يكون رسالاً بل هو الله الالهية وغيره الاية
 وانما قوله في هذا فضيلة الملك لا في ذلك لان الملك هو الذي يسلط ويتعدى ولا يعلم الشرع فلهذا لم يسم
 له تعالى والملك انما هو مبلغ والله تعالى افضل من النبي وثانياً ان قال القرطبي وقع الاختلاف في نبوة
 اربع مناة مريم واسمى وسارة وهاجر ويزاد العلامة المتفن السراج بن الملقن في شرحه السبع بجملة
 الاحكام هو وامرهم وذهب اهل التحقيق ان المذكورة شرط للنبوة خلافاً لابي الحسن لا شعرك واستدلوا
 عليه بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالاً نوحي اليهم وبيان النساء ناقصات العقل والدين والنبي يكون
 عقل نرمانه واكمل لقرانه وبيان الانوثة تنافي الدرجة والا شتمها فهذا النساء على القول الرابع من اولياء
 الله تعالى وقد مر به في فروع الرضوخ شرح مسلم اثبت وشهر هذا الاكبر واذا حريت هذا فاعلم ان انبياء
 لفظ لا انسان على الرجل لانها مستحان في الفرض فلهذا اخذ محمد ونبيه وهو الى انه لو ثبت نبوة المرأة لكان في
 التعريف شاملاً لها ايضا على ان لفظ لا انسان ينفى عن التعظيم فانه من الاول رجل بدل لا انسان اذا
 لا يكون الا بهلاكه اذ لم يزلنا بعد الخسيس في حل الماقد والله اعلم قوله على عبادة ان قبل ان يبعث
 الا رسال وقصته الامم وروى على فالله لا يعبده لعبادة قلنا ذكر في منتخب المغات بحث بالفقير بان يكتف
 وفرستون وميرزا كرم وسكر والمناسب للمعنى الاول على كماله المناسب للتأني الامم والمراد ههنا هو الاول
 فلا يجوز قوله للتبليغ الامم موزع عن المضاف اليه اي لتبليغ ما وحي اليه والام للفقير والحق كذا
 للفرض فان الاشاعرة قالوا لا يجوز تعليل افعاله بشئ من الاعراض فالمعنى ان المصلحة في بعثه الانبياء
 هو هذا التبليغ وان لم يترتب في البعض لمصالح لا يجعلها الامم كما نقل ان بعض بني اسرائيل ما نوا قبل
 الوصول الى من ارسلوا اليهم وههنا شبهة تقتضيها ان المراد بالوحي اما المعنى الاصطلاحي الشرعي وهو
 كلام الله تعالى فلهذا لم يسم من انبيائه فلزم اخذ المحدث في الحق وهو لا يستلزامه للدوام بل هو المعنى
 للوحي وهو لا يفتقد في القلب وهذا ايضا كما ترى لان ذلك لا يفتقد ليس بخبر وحس بالجله فلا فائدة في قيامه
 واجواب عن الجوابين الاول باختيار الشق الثاني والاختصاص مستفاد من السابق فان البحث للتبليغ
 مخصوص بالنبي الثاني باختيار الشق الاول ويقال ان نص الوحي الشرعي يتوقف على تصديق النبي به
 مالا يحذر الوجه فلا يلزم الدور ثم اعلم انه لما قد وحي بقوله اليه فلا يتقبل من امره تبليغ ما وحي لا اليه

بل الى خيرة كالحيل في جرحه صلى نبينا وعليه السلام انه كان مأمورا ان يعلم ما اوحى الى موسى عليه السلام
 انه نبي الله الان يقال ان ما اوحى الى جميع اوصى اليه كما فاضل اوحى بعد التقييد بقيد النبي فافهم
 ويظهر ما ذكرنا الخدوم ما يرد على الشارح من ان الشبهة فيها بين القوم في هذا المقام التصريح باسمه صلى
 الله عليه وسلم فلم يصرح الشارح باسمه صلى الله عليه وسلم فقال والصلوة على نبيه دون والصلوة على محمد صلى الله
 عليه وسلم فحصل للرد من عدم التصريح لنكات الاولى ان في عدم التصريح بالظاهر والعظمة والجلال او
 اعتقادها هو كما هذا شانه فهو اولى ما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الثانية ان فيه ادعاء تعبير
 ذاك الشريفة لان تكون ما صدق عليه ما تصحبه الله يصل عليه في فصل الامر وعند السامع وكما هذا شانه
 فهو اولى ما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الثالثة ان في تطبيق الصلوة صريحا واو لا بما يشترط العلية
 وكما هذا شانه فهو اولى ما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الرابعة ان فيه غرابة الاسلوب بكونها
 هذا شانه فهو اولى من غير عدم التصريح اولى الخامسة ان فيه حسن المرافقة مع فقر المحمد وكما هذا شانه
 فهو اولى فعدم التصريح اولى ان قل لو قال الشارح والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لنكات المذكورة ايضا
 اختار الشارح ذلك على هذا قلنا ان في هذه العبارة لا يحصل تلك النكات لان منها النكته الخامسة
 وهي لا يحصل فيها كما هو الظاهر على ان في عبارة الشارح اشار الى صلوة الرسالة العلية ايضا وطول
 والصلوة على رسوله لا يحصل تلك الاشارة لان الرسالة فوق النبي ومن علية الفرق لا يحصل علية الحق
 بخلاف العكس كما لا يخفى هكذا قال للفاضل الدرق في القول وبالله التوفيق هذا هو الصحيح اذا فرق بين الرسول
 النبي ويكون الاول اخص من الثاني واما اذا لم يفرق بينهما بهذا الوجه بان يكونا مترادفين كما قيل افرق
 بينهما بكون الثالث اخص من الاول كما قيل ايضا فلا يخفى ان هذا الوجه كما يفيد الترجيح بالنظر الى
 العبارة المشهورة التي هي والصلوة على محمد لا بالنظر الى العبارات كلها لان حصول تلك النكات العبار
 الاخرى ايضا قوله في الفقرة السابقة في المنقوب فقره بالفقر استقوان مصرقة پشت وزكريا كما بهي
 استقوان پشت ما زهد وبارقة اذ نشر بمنزلة مصرع بيت انتهى والمراد ههنا هو الثالث فان قيل ان الفقرة
 السابقة عبارة عن المحمد لوليه وهو قول الشارح لا الفاضل المحض فلا يصح قوله ما ذكرنا وان سلمنا هذا
 القول قول الفاضل المحض باعتبار المنهج كما هو عادة المصنفين فلا نسلم ان ما ذكره يعلم وجه تركه
 لان ما ذكره فيها هو كلف واللام والمجد واللام والولى والضمير ولا يحصل ذلك الوجه من شيء منها قلنا ان
 العبارة جازفة للضاف وهو المشهور فالتقدير ما ذكرنا في شرح الفقرة الاولى فلا يلزم المحذور من قول
 باسمه الباء صلة التصريح كما هو المنسحب واما قال الثالث لان فيها ايماء الى اسمه صلى الله عليه وسلم لانه
 جاء لفظ النبي في اسمائه الشريفة لكن لا بد من التامع قوله حسن المرافقة الاضافة بانية والا لكان
 اللام في الواضحة يدل من المضاف اليه والمعينان فيه مراضة فقره الصلوة بقدر المحمد في قوله صلى الله

باسمها قصد تعلق المحرم والصلوة به قال الشارح قدس سره وعلى الله أن قيل قال النبي صلى الله عليه
وسلم ومن فصل بيني وبين آل علي لم ينل شفاعتي فالناسب للشارح أن يقول والله لا يكون مخالفا
عن الحديث ومخرج من الشفاعة قلنا ان الظاهر ان هذا الحديث من حوى فان في الكثرة الاحاديث الصحيحة
الذكية فيها الصلة على النبي صلى الله عليه وآله ادخلت كلمته على الله كما لا يخفى على من تتبع الاحاديث وترى بايعا غير الغلب
بان معنى الحديث من فرق بيني وبين آل علي بان لم يصل الال على كلمة على لم ينل شفاعتي الله اعلم قوله
اي اهل بيته لغير ما يرد على الشارح من انه قال صلى الله عليه وسلم من صلى صلتي ولم يصل علي وعلى اهل بيتي
لم يقبل رواه ابن جعفر عن مسروق فالناسب للشارح ان يقول والصلوة على نبيه واهل بيته فلا يكون مخالفا
عن الحديث وبعبارة اخرى قبول وحاصل الدخول الال بمعنى اهل البيت فلا يكون مخالفا ولا بعيدا عن القبول
واهل البيت عبارة عن اكلاؤه وازواجه وخدمه قال الشارح قدس سره واصحابه ان قيل لم يدل عن
لفظ الصحابة الى الاصحاح مع ان الاول غالب الاستعمال في اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قلنا لا خلاف
يحتاج في اضافتها الى الضمير الى التقرير لان لفظ الصحابة بسبب غلبة الاستعمال في اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم
والسلامة كالعلم له في قول وجوابه لا يحتاج الى التقرير وايضا فيه موافقة مع الال في قوله انصرح باسمهم
ثم في جمع الال والاصحاب في صلوة جمع بين رد الخواص والروافض الاول بالاول والثاني بالثاني قوله ظاهر
واظهار خبر مبتدأ محذوف اي هو كظاهر واظهاره والالتفات قد بينا الثاني على الاول لبيان التمثيل له الا ان يقال
نظر الفاضل المحقق ههنا الى الاصل الذي هو تقديم للفرع على الجمله ان قيل لا نسلم الاستشهاد لا به محتمل بل
الاطراح جمع ظهر ببعض ظاهر كما قيل به في شرح الكشاف قلنا ليس المقصود الاستشهاد لان المقام مقام خطابي
فيه الاحتال وهو مما لا يجوز وجواب بان هذا تنظير الاستشهاد قوله عطف صاحب متعلق بالاخير والتصنيف
باعتبار حذف الالف و مستعمل بالاول ايضا والتصنيف باعتبار حذف وتبدل بالكسرة بالسكون قوله بناء
مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير ببناء بناء فهو متعلق بكليهما ولا ادري وجها قويا لتعرض الفاضل المحقق
لتعريف النبي وعدم تعرضه لتعريف الصحابي وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو منه ومات على الايمان
يكون من الثقلين فالملكلة ليست من الاصحاب وكذا من رآه فلم يؤمن به حال حيوته او امن وادب ومات عليه
لا يكون من الاصحاب والروية اعم من الحقيقة والحكم لا يشمل الصحابي الا على كعبه من مكنى كذا لا فاد البرجند
فأتمل لعل المصنف قد بعد ذلك امرا قوله على ما قيل في هذا التعبير اشارة الى المصنف ووجه ما اشار اليه
مولانا جلال الدين حيث قال الفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل ايضا صاحب اصحاب دار تعناه ابن حشرى
واللهي فالقول بان يجمع صاحب بالسكون او صاحب بالكسرة اسم جمع عطف صاحب انا انشاء من عدم التخصيص هكذا
المقصد في شرح المختصر انتهى وبما رتبته قال الشارح قدس سره للتأويلين باحاديث قلنا لا جلال الدين لم يمتنع
وعطرد بناءهم حيث تأويلوا بناءه صلى الله عليه وسلم كما قال صلى الله عليه وسلم ادبني ربي فاحسن تأويلي انتهى

ثم قوله للتأديبين بأدابه إما مصفة الأصحاب أو الأئمة أو المجموع والمراد بالآداب إما آداب النفس النبوية على ما
عليكم أو آداب درسه والمراد بأدابه درسه متبليغ الكتاب والأحكام هكذا قال مولانا عبد الرحمن قوله
الآداب بكذا داشتن حد هر چیزی آن قبل ان كان للآداب حد وهو لا يوجب الظن كونه غير مسلم لا نذكر في
المتن آداب بفتحين طور پسندید و فرهنگ و دانش و بهمان خواندن و شگفت و نگاه داشتن حد هر
چیزی انتهى وان لم يكن المحصر مراداً فله مراد الفاضل المعنى معانيه الباقية قلنا اختار الشق الثاني وهو
ذكر معانيه الباقية لعدم ملائمتها بما كان هو الظاهر ان قيل فعل هذا لا يجوز قول الشارح المتأديبين بأدابه بل كان
الآداب جمع وهو يقتضى تعدد الأفراد وقد مرها متصف بالآداب بعد التعريف كما لا يخفى قلنا الكلف واللا عرض
عن المضاف اليه والتقدير وادب كل شئ نگاه داشتن حد هر چیزی واما ادب شئ فنگاهد داشتن حد چیزی
والله اعلم بالصواب **قوله** أي الذين ثبت الله دهره ما يرد على الخارج من ان توصيف الأول والأصحاب أو
المجموع بقول للتأديبين بأدابه لا يخلو اما ان يكن توصيف مدح أو توصيف تنقيد فعل الأول يلزم ان يكون
كل من الأول والأصحاب أو المجموع متأديباً بحسب أدابه صلى الله عليه وسلم لما تقر بان الجهم والعرف والمضاف
لاستغراق اذا لم يكن قرينة العهد الخارج فيفيد ان كل واحد من الأول والأصحاب أو المجموع متصف بكل
من أبواب النبي صلى الله عليه وسلم بناء على ما تقر بان الجهم اذا قابل الجهم يكون كل من أفراد الجهم الثاني في
كل من أفراد الجهم الأول وذلك باطل في نفسه كما هو الظاهر ومستدع لاستواء جميع الأول والأصحاب أو المجموع
في المرتبة والفضل وذا باطل ويلزم ان يكون واحد منهم متأديباً بآداب واحد وأخر ما خروا تقر ان مقابلة
الجهم بالجهم يقتضى انقسام الأحاد على الأحاد وهو منقطع النظر عن عدم معلومية استواء أحد الأول أو
الأصحاب أو المجموع مع الأول أو أصحاب الظاهر وعلى الثاني فمع قطع النظر عن خروج بعض الأصحاب
الأول عن الصلوة وعن الاستحالة التين المذكورتين في الشق الأول يلزم الكذب لأنه ليس ذم من الأول أو
الأصحاب أو المجموع غير متأديب بأدب النبي صلى الله عليه وسلم لأن من الآداب الإسلام وهو محقق في
الكل وحاصل الدهره انما اختار الشق الأول ولا يلزم الحذر وان كان الجهم الأول باق على حاله والاستناد جازم
من قبيل قوله بنو فلان قتلوا زيدا والجهم الثاني مأول بتأويل الجمنى برشد إلى بقاء الجهم الأول على حاله
وكنى الاستناد جازماً قول الفاضل المعنى أي الذين الخوالي وتأويل الجهم الثاني قوله ولا انصباع نصيب حيث
أورد صيغة المفعول ويكون حاصل المعنى ان حسن ادب النبي صلى الله عليه وسلم ثابت فيما بين الأول والأصحاب
أو المجموع ولا شك في ذلك وأعرض ههنا اذا كان الاستناد جازماً فما الحاجة إلى تأويل الجهم الثاني بالآداب
الآن يقال ان من الآداب الآداب التي هي مخصصة بنات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل إلى الآداب الإناث
فلو اكتف بالجازم لم يشك نعم ان ذلك الآداب ايضاً ثبت بينها وهو خلاف الواقع نعم لو قرأ الاستعراض بطريق
العكس لورد ولا بد من تأويل كل واحد من هذه الآداب بآداب الله عز وجل كما لا يخفى

بصحة الغيب محال لان الصبغة من الاعراض وفيها ما العرض بمحلين على تقدير حمل انتقال ذلك الصبغة
 من ذلك الغير وانتقال العرض على تقدير انتقال ذلك العرض من ذلك الغير من المتعديات وحاصل الدفع
 انهم رضى الله عنهم فكل العشق بالنبي صلى الله عليه وسلم فانون في ذاته صلى الله عليه وسلم فصبغته صلى
 الله عليه وسلم صبغتهم رضى الله عنهم لا يقال كيف يصح قول الفاضل المشيخ ذاته صلى الله عليه وسلم لان الغناء
 في الله وفي النبي وفي الشيوخ اصطلاح الصوفية عبارة عن تبدل الصفات دون الذات لا نأقول هذا
 مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح وتفصيل ذلك الوحدة مذكورة في كتب علماء التصوف لا تطول
 الكلام بدكره والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال الشارح قدس سره وبعد الخ هذا من الظرف
 القرمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا المبني على الضم واذا حذف المضاف اليه لفظا ومعنى يكون معربا وانما
 كان مذكورا لئلا ينصوب على الظرفية اى ونشره بعد المحر والصلوة فيما يتعلق بالثاني فقول هذا فالفاء
 هنا للتفصيل الجزاء بناء على قولهم اما او قد يراد بضم الكلام كما قيل لان قولهم اما لم يرتب احد من القومين
 وتقدير هاتم شرط يكون ما بعد الفاء امر او نفيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له صرح به الرضى هكذا اذ صرح
 القمى في شرح المختصر وكل الرضى وقد يحذف اما ككثرة الاستعمال نحو ربك فكبر وثيابك فطهر واما ياء
 فذلك اذا كان ما بعد الفاء امر او نفيا او مقبلا منصوبا به بمفسر فلا يقال زيدنا ضربت ولا زيدنا ضربته
 بتقدير اما فاما قولك زيدنا ضربت فالفاء فيه من اثرة وقوله وقابلة خروال فانك على كلامين عند سيبويه على
 زيادة الفاء عند الاخفش انتهى هكذا اذ ذكره صلا نأجل الذين قدس سره قوله اى ما يستعمل عليك في
 ما يراد على الشارح من ان هذه من اسماء الاشارة فاما ان يشار بها الى اللفاظ التي اوردها الشارح في قوله
 الضيائية وحدها او المعاني وحدها او النقرش وحدها او المركب من اثنين اثنين او المركب من الثلاثة وكل منها
 لا يصح لان ضمير صيغتها راجع الى الشارح وهذا الى الفوائد وعلى كلا التقديرين يفرق من هذه ان الفوائد
 الضيائية اسم للالفاظ وحدها مطلقة سواء كانت مرتبة بترتيب الشارح او لا او المعاني وحدها مطلقة
 سواء كانت مرتبة بترتيب او لا او الباقى مطلقة وهو خلاف الواقع لان تلك الالفاظ والمعاني او
 الباقى لو كانت مرتبة بغير الترتيب الذي رتبها الشارح به لم يكن الفوائد الضيائية اسمها كالمعاني للظاهر
 وتوهم ان الفوائد الضيائية هم لواحد من تلك الاختلالات السبعة المذكورة الذي قام بكل خصوص
 كذا من الشكوك وكذا ترى انه لا فائدة من ان الاسم المذكور اسم له وهو خلاف الواقع وانما الاسم
 المذكور مشترك بين هذا الشخص فذلك الشخص او كان من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص كالأسماء
 خلاص الاصل وحاصل الدفع ان المشار اليه بهذا اللفظ اما تلك الالفاظ وحدها او المعاني وحدها او المجموع
 لا مطلقة بل مع قيد التلو والتلو ليس لا المرتبة بالترتيب الخاص الذي صدر من الشارح ولما جاء الفاء
 المحلى بصيغة المجهول فصار ان خصوصية المجل ليس معتبرا في اسمى الكعب حتى يلزم الحذف والمذكور

فان قيل ان الاحتمالات ههنا سبعة كما ذكرت فلو فُهِت كلمة ما التي في عبارة الفاضل المحشي بالثلاثة
 من تلك الاحتمالات ولم يفسر بالباقي منها ايضا قلنا ان احتمال القوش وحوها او مع غيرهما ساقط من بين
 عند المحققين لعدم قصد التدوين به كما يدل عليه قول مولانا محمد حسن في شرح السلم حيث قال واحتمال
 ساقط من البين لعدم قصد التدوين به انتهى واعترض ههنا بوجوب الاول ان تفسير كلمة ما التي في عبارة
 الفاضل المحشي بالمعاني او المركب منها من الالفاظ لا يصح لان التلخيص لا يخلو عن الالفاظ وحدها المعاني كما هو
 الظاهر الثاني ان الاشارة بهذه التي في كلام الشارح الى الالفاظ وحدها او المركب منها من المعاني لا يصح
 لان الشارح حمل الفرائد على هذا والفرائد صفة المعاني وحدها كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب عن الذي
 بان التلخيص من ان يكون بالذات او بالواسطة والثاني موجب في المعاني كما يفهم من الكتب وعن الثاني
 بان العبارة على ذينك الاحتمالين من قبيل حذف المضاف والتقدير دوال فرائد فلا يرد ما يرد فان قيل
 الاشارة بهذه الى الالفاظ وحدها او للمعاني او التلخيص لا يصح لان هذه اسم اشارة وضعه للشارح ليس هو
 المحسوس بل المحس الظاهر وكل منها ليس بمحس بل المحس الظاهر على ان المعاني ليست بوجوده قلنا انها
 منزلة منزلة للبصر كما كان اختيارها وصدرها ونحوها نصب العين كالشاهد والمعاني موجودة بوجود الالفاظ
 ان كانت الخطبة خطبة الحاقية وبوجود الذهني ان كانت ابتدائية والاستقبال على الاول بالنظر
 الى الخطاب انما اظننا الكلام في هذا المقام لا نمن ذلك الا قد علمنا انه اعلم بحقيقة المقام قوله في قوله
 الخ بوجه ههنا ان هذه العبارة اما ان يكون تفسير الفيد بفهم الغاء كقول المصنف او الفائد كقولنا لا يصح
 اما الاول فلان الفيد مصدر وهو موصوف بالحدث وهو في هذا المقام ما يدر عنه في الفلاسفة بغيره
 وادنى ازديتش وما لا يجهه كرفته واداه شود الخ واما الثاني فلان الفائدة صيغة اسم الفاعل للحدث
 وهو موصوف بالحدث ولذلك ونسبة الاول الى الثاني فمعناه على هذا ان كسح دادن وكرفته ميكنند
 ازديتش وعمل لا ما ذكره الفاضل المحشي كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ولا يلزم
 المحذور لانه لا يجوز ان يكون المعنى المذكور في كلام الفاضل المحشي معنى لفظ الفائدة بعد نقلها من المعنى
 الوصفى اليه ان قيل ان الفائدة بالمعنى المذكور لم يوجد في كتب اللغة لانه قال في التاج الفيد من يلهو
 شدة ومنه الفائدة وفي القاموس فادته فائدة اي حصلت قلنا ان ما ذكره الفاضل المحشي موافق
 لما ذكره في الصراح حيث قال الفائدة انه داه وكرفته شود از ميل واداش انتهى يقولون بانه لا يخلو عن
 هذه العبارة عملة محيين الاول ان الفائدة الشئ الذي اخذ من الغدير واعطى الاخذ ذلك الشئ الغير
 كما يقتضيه تقديم كرفته على قوله داهه الثاني ان الفائدة الشئ الذي اعطى للغدير واخذ من الغدير
 ذلك الشئ كما يقتضيه عبارة الصراح بعينها والرافعة المشهورة من ان الفائدة ما استفيد من الغدير
 مطلقا سواء افاذا الغدير او لا وعلى كلا المعنيين يكون الاخذ من الغدير لانهما في الفائدة اما على الاول

فظاهر وأما على الثاني فالنظر إلى الغير مع أن ما ذكره الشارح يحتمل أن يكون بعضه مأخوذاً من الغير
وبعض من خواص طبعه فلا يلزم الأول ويحتمل أن يفهمه الغير بطبعه الخاص به فلا يلزم الثاني فلا
يلزم لميراد لفظ الفوائد هنا لأن يقال إن الشارح سمي الكل فوائداً بالنسبة إلى المستفيد من كلامه
لأن النسبة إليه نفسه أعلم أن المعنى الحق للفائدة ما ذكره الفاضل المحشي فإما المعنى العرفي فما يرتب على
الفعل سواء ضل ذلك الفعل لأجله أو لا كما لا يستلزم بالسرير الذي يضمن للجواب عليه بخلاف الغير
لأنه عبارة عن فعل الفعل لأجله ترتب عليه أو لا فينبغي أن يعمم وخصوص من وجه كما لا يخفى على المتأمل فظاهر
أن المراد هنا هو المعنى اللغوي أي معان مستفادة من مطالعة كتب القوم والأفكار والمحل على المعنى الشرعي
لا يخلو عن خطأ إذا وجد هنا ما يقترب عليه هذه المعاني المذكورة في الشرح كما أن يقال إن هذا
الشيء الفكر والمطالعة والله تعالى أعلم قال الشارح قدس سره جل مشكلات الكافية فأن قيل إن
بعضاً من مواضع الكافية من المشكلات ولم يتعرض الشارح لشرحها فضلاً عن الاختلال كما يظهر من مطالعة
شرحها فكيف يجوز قوله وإفنية قلنا إن المراد من المشكلات للمشكلات التي في نظر الشارح قدس سره
فيهم قوله هكذا فهم من حاشية مؤلفنا سأل الذين في هذا الدأمر قول وبالله التوفيق وكذا الحال في قوله
إفنية فتأمل قوله بمعنى الاشتباه يترجى في هذا المقام من هذه العبارة أما بفتح الهمزة وسكون الشين بدون
الثالثة جمع شبهة كما وجرت في نسخة ابن بكسر الهمزة مع التاء مصدر باب الافتعال كما وجرت في نسخة أخرى
وكلناهما لا نعم أما الأولى فلا لأنه على هذا ما أن يقرأ مدخول كلمة من بكسر الهمزة أو بفتحها وعلى الأول أن يجمع
قوله المشكل من الأشكال بكسر الهمزة لكن لا يجوز قوله بمعنى الاشتباه بفتح الهمزة لأن الأشكال الذي هو
مصدر بمعنى المدخول في الشكل كما يعلم من كلام صاحب الفوائد حيث قال وأما المشكل فهو الداخل في
الشكاله جمع شكل بفتحين وهو المثل والنسبة انتهى وعلى الثاني وإن هو قوله بمعنى الاشتباه لكن لا يجوز قوله
المشكل من الأشكال بفتح الهمزة لأن للشكل صيغة اسم الفاعل وهو يشتق من المصدر كما من غيره كما هو
المتقرر في علم الصرف والمصدر بكسر الهمزة لا بفتحها وأما الثانية فلأن الأشكال سواء كان بكسر الهمزة أو
بفتحها لم يوجد بمعنى الاشتباه بل بمعنى المدخول في الشكل كما يعلم من عبارة صاحب الفوائد المذكورة قبيل
هذا فلا يجوز قوله بمعنى الاشتباه وعلى تقدير الحق لا يجمع المشكل من الأشكال أيضاً فيمكن أن يجاب عن
هذا ألا يرد بأن كلنا النسختين صحيحتان أما الأولى فلأن المراد من الاشتقاق الاشتقاق بالواسطة وهو
كون الأشكال بفتح الهمزة مشتقاً منه للمشكل ثابت لأنه مشتق من الأشكال بكسر الهمزة وهو المدخول في
الأشكال والاشتباه فالأشكال بفتح الهمزة جزء للأشكال بكسر الهمزة واشتقاق الشيء من الكل اشتقاق
بالواسطة من الأجزاء وعلى هذا يجوز قراءة مدخول من بفتح الهمزة أولاً لأن المراد من المعنى المعنى للتعيين
وكون الاشتباه معنى تعييناً للأشكال بكسر الهمزة ثابت كما يعلم من كلام صاحب الفوائد وعلى هذا لا يجوز قراءة

مدخول من بكسر الهمزة أما الثانية فلأن المراد من المعنى أعم من أن يكون معنى أصليا بمعنى قبل النقل وقرئ
 بمعنى بعدد والاشتباه معنى فرعي للاشكال كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله الرحمن الرحيم قوله
 لأنه يشبه الباطل أي يدخل في الشبه الذي هو الباطل على النسخة الأولى أو يشبهه بالباطل على النسخة الثانية
 يحصل المطابقة فإن قيل إن المشابهة بين الباطل والحق الخفي في جواز الأرادة من العبارة أو في جواز التثبت
 في نفس الأمر كما يعلم من عبارة الفاضل للدين والحال أن بعد شرح الشارح يعلم أن الحق الخفي مراد في
 هذا المقام دون الباطل وبعد النظر العميق يعلم أن الحق الخفي ثابت في نفس الأمر لا الباطل فلا يهجم المشابهة
 في هذين الأمرين بل إن ذلك الأمرين لأن وجه الشبه يكون مشتركا بين الشبه والشبهه وهذا في الزمان
 كما هو جازم في الباطل كما علم من السابق قلنا أن هذين الأمرين يكونان وجهي شبه قبل شرح الشارح وقبل
 النظر العميق أما بعدهما فلا يتحقق هذين الأمرين في الباطل قبل ذلك الأمرين موجودا كالمظهر الظاهر قوله
 وإنما في الكافية دلالة الشك في عدم ما يرجع في هذا المقام وهو أن الكافية علم للكتاب المنصوح من هذين محكم
 فاللام من عدم ما دللنا عليه من العلم بما هو علمه وأصل الدلالة أن لا نسلم أن التاكيد في لفظ الكافية لقائنا
 حتى يزيل الخلفية فليس عدم الملازمة بل التام في شبهة النقل فإن سلمنا أن التاكيد في التانيث فلا نسلم
 أنه علم للكتاب بل هو علم بالرسالة المنصوح به والظاهر رسالة مؤث كما هو ظاهر أقول بنسب لله تعالى (الذليل) ^{الذليل}
 ثابتة ولو كان لفظ الكافية هذا للكتاب لأنه عبارة عن اللفاظ وحدها واللعاني وحدها والجميع فهو من
 باعتبار المعنى وإن كان مذكرا باعتبار اللفظ والله اعلم بالصواب قوله شبهة بيان التزويد في الاختلافات
 الشبهة أن لفظ الكافية في الأصل صيغة اسم فاعل مؤنث شبه جعل علما فإن اعتبرنا زيادة التاكيد حين النقل
 فهي أما التباينة في الكتابة في الفرض الشارح فيه لأن زيادة الباني تدل على زيادة المعاني فكلما أو لنقل من
 الوصفية إلى الاسموية وأن اعتبرنا سابقة عليه فهي أما التباينة المذكورة أو التانيث ما هو علم له ومعنى
 كون التاكيد للنقل أنهم إذا نقلوا كلمة من الوصفية إلى الاسموية أدخلوا التاكيد فيها كالحقيقة والذبيحة ووجه التاكيد
 كون النقل أمرا ثانويا كالتانيث ثم الظاهر أن اعتبار النقل يجوز في زيادة التاكيد لا مرجح لها ولذا لم يمتدخل في
 أسود وارقم كن أقال مولا نأورد الحق وانصاعا علم بالحق قوله باعتبار الرسالة أو الطائفة فإن كل مطلب
 طائفة من اللفاظ أو المعاني أو الجميع فإن قيل لم وسط احتمال النقل وقدم احتمال التباينة وأخر احتمال التانيث
 قلنا إن النقل جزمين عدم جزم المعنى وعدم الحاجة إلى الاعتقاد بالزيادة لها بحجة الأولى تكون إخترا من التباينة
 لأن فيها إخترا للمعنى وعدم الحاجة إلى زيادة الاعتقاد وبالحجة الثانية تكون إخترا من التاكيد لأن الشبهة فيه
 ثابتة وطولها فيه منفية فالتانيث إخترا من النقل والمبالغة فذلك أخرجهما والنقل الحسن من المبالغة فقط
 فلا أخرجه فقط كن أقال من قول الفاضل للدين أقول وبالله التوفيق يحمل أن يكون وجه تقديم احتمال
 المبالغة والنقل على احتمال التانيث أنها أشارت إلى الجواب بعدم التسليم وهو إشارته إلى الجواب بالتسليم

كما علمت ومن المنتظر في مقول ان جواب عدم التسليم يكون مقداً ما على جواب التسليم فكذلك ما هو مشترك
 الى الجواب الاول يكون مقداً على ما هو مشترك الى الجواب الثاني وأما وجه تقديم المبالغة على النقل فهو ان
 المبالغة محتملة في حال اعتبار زيادة التاء حين النقل وقبله خلاف النقل لانه محتمل في حال اعتبار زيادة
 النقل لا قبله كما علمت ايضاً وقد التزم وجه تقديم المبالغة على الثابت ايضاً هذا ما ظهر لي حين تسويد
 هذه المسألة وانه اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره للعلامة **قال** مولانا جلال الدين صفة
 لكافية بتقدير الكافية قوله تارة للمبالغة وقمر ما يرفع على الشارح من ان التاء في لفظ العلامة ما ان كان
 للمبالغة او النقل او الثابت وكما لا يجوز اما الاول فلانه على هذا يلزم ان يطلق هذا الاسم على اسم
 لا محذور بالمبالغة في العلوية الحال لا يطلق على اسم سميانه قامة الثاني فلانه على هذا يلزم ان يكون هذا
 الاسم على المصنف لان النقل فرع الاسمية والحال ان العلوية له غير ثابتة قامة الثالث فهو الظاهر من ان
 يبين بالاستدلال قماصل الدفع ان العامية للمبالغة وعدم الاطلاق على الله سبحانه لما تم وهو قهم
 الثابت والله سبحانه منزله ومن قوله كما هو الظاهر قال المناضل السهلي نقول ان المناسب ان يطلق
 عدم الاطلاق بقولنا عدم وجود الشرع بهذا الاسم التذكير قائم في قوله التاء ايضاً وهو ما يجب تذكيره استلزام
 عنه انتهى وقيل في الجواب ان التذكير في قماص الثابت فاطلاق لفظية عن التعطيل اولى من اطلاق
 لفظ بئس من نقصان وهذا الجواب لا يرضى به الذين السليم والوجه ان التسليم وانه العالم الكريم
 قماصل على الله سبحانه بعد ذلك امره وما ذكره المحقق من ان التاء في لفظ العلامة للمبالغة وقمر ما يحتمل
 بالبال ان الجواب على الشارح المشهور بالتاء لانه صفة العلامة وهو مؤنث فيجب ان يكون صفة ايضاً
 مؤنث لان المتطابق بين الصفة والوصف واجب **قوله** كتابة آخر وقمر ما يرفع في هذا العامية ان التاء
 جمع مشرق وهو بمعنى طلوع الشمس له مأخوذ من الشروق الشمس المغارب جمع مغرب وهو بمعنى عمل الله
 سواء كان شمس وقمر وهذا ان الحلال خبر ان تلك الشمس فالتعريف اشتهاه المسمى في هذين المعنيين
 غير معلوم فليتم الاطراد في المذهب وهو باطل كما تقره قماصل الدفع ان المراد بالشارق والمغرب ليس بجمع
 المتعديين حتى يلزم الاطراد بل المتعديان الكتابيان وداجيم الارض والعلاقة بينهما منزوية الاولى لفظية
 في الحقيقة وتسمية له لانه قد ورد النقل في خلق السموات بانها خلقت من دخان وهو من الارض فلا يلزم
 الاطراد كان قول ان الاطراد يلزم على هذا ايضاً لان من جملة الارض ما فيها واشتهار المصنف فيها غير معلوم
 قد تان الصارح جرت المضاف وهو الوجه والمقدور كتابة عن جميع وجه الارض كان قيل ان الاطراد يعلم
 على هذا ايضاً لان من وجه الارض ما لا يسكن فيه اهل العلم واشتهار المصنف في ذلك المكان غير معلوم قامة
 ان المراد من جميع وجه الارض الوجه الذي يسكن فيه اهل العلم بعد ظهوره الى يوم الشارح لا مطلقاً بل
 الاطراد ولا يلحق على العامل فلهذا هذين القيدون كان قبل لم يجعل للشارق والمغرب كتابة عن جميع الوجه

ولم يجعل الاشتداد فيها كناية عن الاشتداد في جميع الارض قلنا لانه لا علاقة بين الاشتدادين قرب
 مشتهر في العالم الاسفل غير مشتهر في العالم الاعلى وبالعكس هذا ما تضمنت من قول الفاضل المدقق في
 هذا المقال وانه اعلم بحقيقة الحال **قوله** كافي قوله تعالى وضر ما بينهم من ان ذكر المشرق والمغرب
 وادارة جميع الارض ليس بواضح في كلام الفصيح فتوجيه عبارة الشارح بمثل هذا التوجيه غير وليم
 الضر انه واقع في كلام الله سبحانه حيث قال رب المشرق والمغرب وادار جميع الارض ولا الضم منه
 فيلام توجيه عبارة الشرح بذلك التوجيه تبقى وجه ادارة جميع الارض من المشرق والمغرب المذكورين
 كلامه سبحانه وهو ان المقصود من كلامه سبحانه رب المشرق والمغرب انهما ركازا للقدرة على التبدل
 يدل عليه ما بعد من اننا قد اوردنا على ان تبدل خبرا منهم والاظهار المذكور انما يظهر بجعل المشرق والمغرب
 كناية عن جميع الارض لانها بالمعنيين الحقيقيين فيلان من جميع الارض وفي تبدل الاكاذب انما
 الذي ليس في تبدل الاقل كذا فهم من قول الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق لو كان المشرق والمغرب
 مجازا عن جميع فلك الشمس فلك القمر لعلاقة الجزئية والكلية لظهر كمال القدرة ايضا بل هو اعظم
 مما سبق لا عظيمة الفلك من الارض كما تنظر في مقوله الا ان يقال ان الفلك تابع والارض اصل كما يعلم
 من النقل المذكور في الحاشية السابقة بلا فصل ومن القدرة بتبدل الاصل يعلم القدرة بتبدل الفرع
 ايضا بخلاف العكس لاجل المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض لاعتبار الفلكين اصل وان هذه
 الكناية بمجمل اسمائين الاول ان يجعل المشرق كناية عن نصف وجه الارض الشرقي ويجعل المغرب كناية
 عن نصف وجه الارض الغربي الثاني ان يجعل المغرب على المشرق ولا ثم يجعل مجموع المعطوفين
 كناية عن جميع وجه الارض والله سبحانه اعلم **قوله** وتوجيه الجهم الخ فيه دفر ما بينهم من ان ذكر المشرق
 والمغرب وادارة جميع الارض منها على طريق الكناية لا يجوز لان امكان المعنى الحقيقي شرط في الجواز
 الكناية والمعنى الحقيقي ههنا ليس يمكن لان المشرق واحد من طرف الكا اذا قام الشخص متوجها الى الكعبة
 في بلادنا يكون خلفه والعلوم من الجهم للقول ههنا تعدد وهكذا حال المغرب اعني انه واحد وهو العلم
 الذي يكون قدام الشخص اذا كان بالهيئة المذكورة في بلادنا والعلوم من الجهم للمقل ههنا تعدد وهو العلم
 الدفر عن البيان قال الفاضل المدقق واعلم انه قد تفرخ الاصول انه لا يشترط في الكناية والمغرب
 المعنى الحقيقي فلا حاجة الى توجيه الجهم في لفظ المشرق والمغرب كما فعل المقتضى انتهى اقول وبالله التوفيق
 ان الامكان المذكور وان لم يشترط عند الكل لكنه امر مستحسن كما ان وجه التسمية ليس بشايم ومطهر لكنه
 امر مستحسن فعمل التوجيه يكون للاستحسان لا للوجوب وهو العالم والقلوب او مبنى الفاضل الجهم كلامه
 على مذهب صاحب المحنفة رضي الله عنهم وتما اشتراط ان امكان المعنى الحقيقي الجواز كما هو المذهب في
 الاصول **قوله** من اول السطران يترجم ههنا ان كلمة من وضعت لا ابتداء لغاية وانها تامة لان الكناية

أما متعلقان بالاستغراق المجموعى اوبالاستغراق الافرادى وكلاهما لا يحعان أما الاول فلا نه على هذا
 يكنى للعنى ان مجموع مطالع الشمس مبتدأ من اول السطران ومنتهية الى اول الجحد وهذا العنى ان
 كان صحيحا لان ابتداء المجموع باعتبار الجزء الاول وانتهائه باعتبار الجزء الآخر فى الجزئين المذكورين يعبر
 الابتداء والانتهاء من الكائنين المخصوصين لكن الاستغراق المجموعى ليس بهذا كونهما حتى يعبر تعالى
 تمسك الحرفين به وأما الثانى فلا نه لا يعبر للعنى على هذا التقدير لانه يكون للعنى على هذا ان كل واحد من
 مطالع الشمس مبتدأ من اول السطران ومنتهية الى اول الجحد وهذا المعنى غير صحيح كما هو ظاهر وان
 يتعلق به للذكره ويمكن ان يجاب عنه بان هذان الحرفان متعلقان بالاستغراق المجموعى وهذان لم يكن
 مذكورين بصريح اللفظ مذكورين ضمن الاستغراق الافرادى الذى دل عليه قول الفاضل العشى فى كل يوم
 وهذا التقدير كافى فى التعلق والسطران غاية القرب من القطب الشمالى والجحدى غاية القرب من القطب
 الجنوبى **قوله** وهى تضميد ما يدل على المطالع المدلول عليها بقوله مطلقا وكلام الفاضل العشى بيان للمطالع
 الكلية لا الجزئية لانها الشمس من خلق الدنيا الى غائتها فلا يبره ما يبره فافهم **قوله** مائة واثنا عشر
 قمر الفاضل الذى قال انما هو من شمس الى شمس والى شمس الى شمس والى شمس الى شمس والى شمس الى شمس
 والى شمس الى شمس والى شمس الى شمس والى شمس الى شمس والى شمس الى شمس والى شمس الى شمس والى شمس الى شمس
 اليوم الاول من الصيف الى ان تحصل فى النقطة الاولى من الجحدى وهو يوم الاول من الشتاء ومجموعها
 ستة اشهر كل يوم قمر من مطالع آخر ذلك مائة وثلاثون مطالع انما فى اول الشتاء الى اول الصيف
 وهو ايضا ستة اشهر فجمع وقصر وتعلم من تلك المطالع باعتبارها ولما كان الشمس مائة وثلاثون
 مشرقا ومائة وثلاثون مغربا كان المراد من قوله رب المشرق والمغرب هذا المشرق وهذه المغرب
 وعلى هذا الوجه لفظ اثنان الواضح فى كلام الفاضل العشى والله سبحانه اعلم **قوله** ثم رجع عطاه
 ما سبق بحسب المعنى كانه قيل تعلم من اول السطران الى اول الجحد ثم رجع **قوله** كذلك انما فى
 انما تمكث فى العود حيث تمكث فى الذهاب ولا تمكث فيه حيث لا تمكث فيه **قوله** وقد رجع تليته خط
 ان يكون هذا اتقيا فى دفع التوهم الذى يترتب عن قول العشى كما فى قوله تعالى رب المشرق والمغرب
 وبيناه سابقا فذكر **قوله** كناية عن جميع الارض وهذه الكناية متعينة للاختلال الاول من الاختلالين
 المذكورين فى كناية قوله تعالى رب المشرق والمغرب ولا يجرى هنا الاختلال الثانى لان تحلل الرب بمنصصها هو
 الظاهر ولا ادري وجهها هنا للعدول عن المعنى الحقيقي الى المعنى الكنائى الى الآن بخلاف ما سبق فافهم
 القرينة على الكناية موجودة وهى قوله تعالى انما تقادرون الاية كما هو تقريظ فافهم لعل الله يحدث بعد
 ذلك **قوله** مشرق فى الذهاب الى اوج اربعة مشرق فى الصيف والشتاء ومغربها كما فى الدلائل وم
 الكثاف **قوله** للكل اى لكل المطالع **قوله** خارج دفع ما يرجع على المشرق من ان هذا المقام مقام تبيين

المصنف وللشعر معانٍ في الفارسية به يدانكه سن پیری درو ظاهر شود وانكه از نجاه
 سال گذشتہ باشد و بهشتاد نرسید یا به آخر عمر و لیکن الشیخ هذه المسألة وصف كثير كما هو الظاهر
 وحاصل الدفهم ان الشیخ ههنا بمعنى خواجه وهو بمعنى المعطوف والمراد من التعطيل التنظير بحسب نسبة
 ولا شك ان في الشیخ هذه المعنى وصفا كثيرا للمصنف فلا یرح ما قلت فان قلت ان الشیخ بمعنى خوا
 جاء في كتب اللغة ام لا قلنا انه جاء لانه قال في المنتخب شیخ بالغیر بین وخواجه وانكه سن پیری
 درو ظاهر شود وانكه از نجاه سال گذشتہ باشد و بهشتاد نرسید باشد باب آخر انتهى اعلم انه
 يفهم من عبارة الفاضل المدقق طريق السؤل بالطريق الاصل الذي يراد عليه ما اوردته ولو قرب بالتقريب
 الذي ذكرنا فلا یرح عليه ما اوردته فمأمل في جوارته حتى يظهر لك تقرير السؤل والايراد الذي اوردته
 وعدم الايراد عن التقرير في الله سبحانه اعلو قوله قل قدس سره الخ فم ما یرح على الاصل من التبع
 بمعنى الفرق في الترجمة كما يعملون كتب اللغة فلما سب ان يقال فتم الله في طهرانه لان صلة الفرق
 كالة في كالة الباء وحاصل الدفهم ان التبع ههنا بمعنى الستر واصله كالة الباء لا كالة في وهو ايضا
 من معانيه كما قل في منتخب اللغات ان شئت الاطلاع فاصح اليه قوله يعني ستر الله وهو ما یرح على
 قول الشاعر في الحاشية ههنا من ان التبع اذا كان بمعنى الستر فاما ان يحذف المضاعف وهو الذنب
 ضمير المفعول يعني فتم ذنبه بغير انه اولا فان كان الاول يلزم بسببية الشيء لنفسه اذا كانت الباء
 للسببية او اتية الشيء لنفسه اذا كانت الالة او مصاحبة الشيء لنفسه اذا كانت للمصاحبة بناء على ان
 الغفران ستر الذنب وكل منهما باطل لان كلامهما نسبة يقتضي تعاكس الطرفين وليس فيما بين الشيء
 نفسه تعاكس وان كان الثاني فيلزم ان يكون الغفران سببا لستر نفس المفعول او الة له او مصاحبة له
 لذنبه وهو خلاف الواقع لان الغفران ستر ذنب المفعول لا ستر نفسه وحاصل الدفهم ان التبع في الشق الاول
 ولا يلزم واحد من المحذورات الثلاثة لان المراد من الغفران ليس مطلق بل الغفران الخاص هو الذي
 يجنب به او الناشئ من بعض فضله فيلزم بسببية الخاص للعام على الاحتمال الاول او اتية له على الثاني
 او مصاحبة له على الثالث وكل واحد منها جائز لان الخاص العام متغايران او اتية له على الثاني ولا يلزم
 المحذور لان التبع ههنا ليس بمعناه بل بمعنى لاحاطة مجاز بلاحاطة اللزوم لان الستر تابع وملتزم
 للاحاطة فيكون حاصل الشق احاطة الله بغفرانه يعني جعل الله غفرانه شاملا للمصنف وليس في هذا
 المعنى قدح وكل الدفهم باختيار الشق الاول اشارة الفاضل المحقق بقوله يعني ستر الى قوله من غير ساقطة
 عمل وباختيار الشق الثاني اشارة بقوله ويجوز الى قوله شاملا له قال الفاضل المدقق يمكن ان يدفهم باختیار
 الشق الثاني بوجاهة اخرى ههنا ان يجعل الباء بمعنى اللام والمعنى ستر الله لاجل ستر ذنبه كما ورد في الحديث
 ان الله غفر لا يد في المؤمن فيضم عليه كنفه ويستره فيقول ان عرف ذنبا كذا فيقول نعم اي يربح حتى يور

بن نوبه وراى في نفسه انه هلك فقال الله تعالى سترتها عليك في الدنيا وانا اخفيها لك اليوم فحفظ
 له كتاب حسنة انتهى اقول وبالله التوفيق يمكن ان يدفع باختيار الشق الاول وجه آخر بان الباطل
 والغفران بمعنى امر يدين فيكون المعنى ستر الله تعالى ذنوبه مقارنته بغفرانه ولا شبهة في صحة ذلك
 المعنى كذا قدم من قول جمال الدين ويمكن ان يدفع باختيار الشق الثاني بوجه آخر ايضا وهو ان يجعل
 ستر ذنوب المخطئ ستر مجازا ونق سعا وانما اظهرنا الكلام في هذا المقام لان من قرأ الاقدام والله
 اعلم بحقيقة المراد قوله ما كان منه كلمة ما عبارة عن الذنوب وقد كبر الضمير في الفعل الذي
 بعد ها ما يتبرر اللفظ والا فاعتبار معناه يقتضي الثالث كما هو الظاهر قوله بجناب في القاموس
 الجناب للثناء في الصراح جناب بالمفرد وركاء والعرب اذا ادولان يذكروا اسم احد من الملائكة عليهم
 والاحقر اما اضاف الجناب اليه كان لا يمكن ذكر اسمه لعل قد مر الا ان ذكر اسم جناب وعنه كذا ذكر
 شهر عبد الحق في شهر المشككي قوله او الناشئ نحو فان قيل ان المظنون انما هو من محض فضل الله
 سبحانه بهد الملائكة بجنابه فلهذا لا يصح الترخيص بينهما لا ينبغي ان يمتنع ايرسين وها وحدثان قلنا
 ان التعاير بينهما ثابت بان الاول اهم من الثاني لان غفران الذنوب مع جنابها بالحسنة افضل
 مضاعفة مع سبق عمل لا ين جنابا وليس ناطقا من محض فضله بالمعنى الذي كما هو الظاهر لا يشتر
 في الترخيد لا من جناب الناحي من جناب قوله سابقا في السابقة والسبقية والسبق بمعنى واحد
 كما يها من الكتب فالمعنى من غير سبق عمل فان قيل ان الغفران الناشئ من محض فضله ينفك الغفران
 الذي مع سبق عمل والغفران الذي مع محقق عوض فلو خصه بالضم بالضم الاول قلنا لعدم وقوع
 الثاني في شأنه تعالى كما هو الظاهر بل له اوفى تأمل وتخير قوله قال في التاج انه يحتل ان يكون في
 هذه الصياغة اشارة الى الترخيص على ما قال الشارح في الحاشية بان ما ذكرت من ان معنى التخذ ستر
 المطلق في اللغة لا ذكر في الدليلين الترخيص ستر الذنوب يمكن ان يجاب عن قبل الشارح في اللطافة في التاخير عن التاخير بل انما
 يشقة من اهل المختصر وهم يحتل ان يكون ستر المظنون ايضا معنى التخذ في كتاب شقة من شقات
 اهل اللغة ونقل الشارح منه قوله فلا بد حينئذ من التخييل دفع ما يترجم من ان التخذ اذا كان
 ستر الذنوب بغير سببية الشق لنفسه او لغيره او مصاحبة له على الاحتمالات الثلاثة في الباب المذكور
 ان الغفران ايضا ستر الذنوب وكل واحد من هذه الامور باطل فحصل الدفع ان المقتضى الغفران
 ليس مطلق بل الغفران الخاص هو الاول بجنابا واما الناشئ من محض فضله من غير سابقه عمل ولو لم
 يقصد به هذا المعنى فلا بد حينئذ من التخييل في التخذ من بعض المعنى وهو الذنوب وجعله بمعنى
 الستر مطلقا ليعم جملة كناية عن الاحاطة فان ستر ذنابه بالغفران يذم ان يكون محاطا به لا ستر ذنوب
 كذا قدم من حاشية مولانا عبد الحكيم قال الفاضل المدقق ما حصله ان المراد من التخييل التخييل

من بعض معناه وهو الذنب والمعنى ستر الله ذنوبه بستره بكلفه كما اورد في الحديث لا تجريد في التعمير
 بجود التجريد فيه لا يصح الكلام كما لا يخفى بل لا بد على هذا من ان يكون السالكية عن الاحاطة وقول الفاضل
 المحشى كافى قوله تعالى انه يمان نظير التجريد انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق ان بجود التجريد في الغفران
 ايضا لا يصح الكلام كما لا يخفى على المتأمل بل لا بد من التقيد بالمستبعد الكنف كما قد عرفت الفاضل المذكور نفسه
 فالتجريد ان سياتى في عدم صحة الكلام بجودها وعلى الاول اى التجريد في التعمير يلزم حل العبارة على ما هو الظاهر
 من كون قول الفاضل المحشى كافى قوله تعالى انه مثالا للتجريد في الاول بقرينة الثاني بخلاف الثاني الى التجريد
 في الغفران لانه على هذا كما يكون مثالا بل نظيرا لان التجريد في قوله تعالى تجريد في الاول بقرينة الثاني و
 هذا خلاف الظاهر فاقاله مولانا عبد الحكيم اظهر ولم يقل بالتجريد في التعمير فما اذا كان التعمير عبادة عن الستر
 المطلق وحذف المضاف ولم يقصد بالغفران الغفران الخاص لانه يلزم الجمع فيه بين الامرات الثلاثة التي
 كل واحد منها خلاف الاصل حذف المضاف والتجريد والكتابة والله اعلم بالصواب والى المرجع والمآب قول
 كافى قوله تعالى بتبثيل التجريد في الاول بقرينة الثاني اما وجه التجريد في قوله تعالى فهو ان الليل مأخوذ من غموض
 السرى لانه السرى الليل غموض عن الليل وكان بمعنى السير مطلقا قوله قل قدس سره انم غرض الفاضل المحشى
 وهو الاعتراض الذى يبرز على قول الشارح في الحاشية ههنا ونظيره انما تظن منتظم فاما عرض الشارح فانيا
 لفظ معنى البصوحة قوله بمعنى جل الله ام اشارة الى دفع الاعتراضات الثلاثة واحدا منها يريد على قول
 الشارح في الحاشية والثاني منها يريد ان على قوله في الاصل اما الاول فهو ان الواو في قوله وهو من كل شئ ثم
 اما لتفسير العطف وعلى الاول يكون الحاصل ان البصوحة معنى واحد وهو وسط كل شئ وخيانة وعلى الثاني
 يكون الحاصل ان البصوحة معنيين احدهما وسط الارض مخصوصه اعم من ان يكون هذا الوسط خيلا او
 قانيا بهما وسط كل شئ لكن لا مطلقا بل خيا كما لا يسيل الى الاول لان بين مفهومى هاتين الصورتين عموم
 خصوص من وجه كما يظهر على المتأمل وتفسير واحد من العام والخاص من وجه بالآخر كما لا يعرف نظيره
 في الكتب وكذا لا يسيل الى الثاني لانه على هذا ينبغي الشارح ان يذكر العبارة الثانية لان المناسب له ان
 المصنف المراد في هذا المقام لا مطلق المعنى والمراد ههنا المعنى الثاني كما يظهر على المتأمل واما الثانيان اى
 الذي ان يريد ان على الاصل فاحدهما ان قوله اسكن مشتق من الاسكان وهو مصدر باب الافعال وهنتر
 بجو السلب فيكون المعنى ان لا يسكنه الله تعالى في وسط الجنة وهذا دعاء عليه السلام من جانب الشارح
 وهذا لا يناسب منه وتاثيره ان اسكن مشتق من السكون الذى هو ضد الحركة فلي هذا ان يكون المعنى
 ان يجعله الله تعالى في وسط الجنة ساكنا لا متحركا وهذا ايضا ادعاء عليه لا يناسب للشارح في حق المصنف
 لان الحركة في الجنة ايضا من نعم كما هو الظاهر وحاصل الدفع عن الاعتراض الذى يريد على الحاشية
 اننا نختار الشق الاول وليس بين هذين المفهومين عموم وخصوص من وجه بل مساوات لان اضافة

الجبوحه الى الدار في العباقة الاولى بطريق التمثيل لا فائدة ان لا يستعمل الجبوحه الا في الدار
 ثم المقترض قلما راد بالوسط ليس مطلق بل الخيارات بنوعان الاضافة عهدية فيحصل المساواة في
 احد المتساويين بالآخر شانه فيما بين القوم اذا كان في المفسرين خفاء وهو هنا متحقق كما هو الظاهر
 وعن الاعتراض الاول الذي يرد على الاصل ان هنارة باب الاضلال كما يحسن السلب كذلك يحسن التصير وفي
 كما هو المتيقن في علم الصرف فلهذا التصير في فيستقيم المعنى بلا غلط وعن الاعتراض الثاني الذي يرد على
 الاصل ان اسكن مشتق من السكنى لا من السكن والسكنى قد يمتنع في مكان قد يتحرك فيه وقد
 يسكن فلا يكون دعاء عليه والدفع الاول يعلم من قوله خير جنة والثاني يعلم من ايراد المفعول الثاني
 لانه في حال ذكر المفعول الثاني يكون بمعنى الصيرورة كما انه حال عدم الذكر يكون بمعنى التحول كما تقدم في
 مقرة ولا يستغناء التصير عن من قول الشاعر اسكنه بجبوحه الخ الا من المصير فتكون المصير في وثلاث
 يعلم من قوله سكن له هذا ما يحظر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشاعر قد مر من مقلتها الضمير
 راجع الى الغرائد او الى ما اشير اليه عند الملحاح كما لا يخفى فاحل ان هذه الجملة والجملة الانية
 للعبارة عنها بقوله وسيرتها جلتان مستألفتان واقتنان في جواب سؤالين الاول ما الباعث على نظم القول
 في سلك المقبر وسطر التصريح والثاني ما اسمها فالجملة الاولى جواب السؤال الاول والثانية جواب السؤال
 الثاني وقد يظهر ان الاثبات في الجملة الاولى متوجه الى قوله الولد العزيز قوله النظم در مشتته
 لكن مع ثلاثي الجواهر كما لا يخفى كما يدل على هذا قول صاحب المنقخب نظم بهر ميسر سنن در كشيدن جوا
 بهر مشتته ومن راذن وترتيب ادن وشعور مشتته مر اريد وكروه ملحه ونامرسته كوكب از نور التي ترم
 في هذا المقام مراد الفاضل المعشوق ان كان حصر معنى النظم في المذكور فهو لا يعم لما حصر من المنقخب
 ان له مكان اخر ايضا وان كان بهان المعنى الملاءمة هنا فلما نسب ان يذكر المعنى المذكور ثانيا في المنقخب
 ههنا ايضا لاراد قد ايضا صحبته في هذا المقام كما يظهر على التأمل ويمكن ان يجاب عنها بانها غلط في
 الثاني ولا يلزم الخذول لان الاشارة الى ان بها نط كلامه كالذكر ايضا مقصود واذ لا يحصل الا بارادة الله
 الاول دون الثاني كما لا يخفى فلهذا المبين كم والله اعلم بالصواب **قوله** استغيا الخ اعلوان الاستعارة
 عن اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الحقيقة كاطلاق لفظ الاسد على زيد باعتبار غشاه كتمان في وصف
 التيجان كونه على اربعة اشكال احد ها الاستعارة بالكناية وهي اخبر التشبيه في النفس ترك جسيم اركان
 متقى للشبه وثانيها التمثيل وهو اثبات لازم الشبه به المترادف للشبه المذكور وثالثها التصريح وهو ترك
 المشبه بدو اداة المشبه بالقرينة اللفظية ورابعها التشبيه وهو ان يذكر ما لا يسمي المستعار منه فيثبت
 للمستعار والرا من الاستعارة ههنا الاستعارة المصروفة لانه شبه التأليف بالنظم في حصول اجتماع
 المتفرقات بها فذكر المشبه به وهو النظم واداة المشبه وهو التأليف بالقرينة اللفظية وهو لفظ النظم

فان قيل انما يعلم من عبارة الفاضل المحشى ان التأليف معنى جواز للنظم لان الاستعمال قسم من اقسام
 الجواز مع ان للعلوم من المنتخب ان معنى حقيقة له لانه بعينه هو المعنى الثاني المذكور فيه لان التأليف
 والترتيب متحدان كما هو المذهب الرابع قلنا يعلمون عبارة المنتخب ان ترتيب الكلام مطلقا سواء كان
 مرتب المعاني او لا متناسقة الدلالة او لا معنى حقيقة للنظم ويعلمون عبارة الفاضل المحشى ان ترتيب كلام
 المرتب المعاني المتناسق الدلالة معنى جواز للنظم وربما يكون المعنى العلم معنى حقيقيا ولخاص معنى مجازيا
 كما يظهر على من اتقى السمع وهو تهيد واما فائدة هذا القول فظاهرة لا تحتاج الى البيان والله اعلم قوله
 بسايط كلامه كانت كانت تلك البسايط وجلا لان المراد بالبسيط البسيط الاضافى وهو الذى لا يكون
 له اجزاء او يكون لكن اقل من اجزاء المضاف اليه بمعنى بالنسبة الى مجموع كلامه لا ما لا جزء له اصلا
 والمراد من الكلام الكلام الواضع عليه النظم هنا لا مطلقا قوله المترتبة المعاني بان يلاحظ انما يناسب
 بحسب المقام ان يلاحظ سابقا مثلاً يناسب لمحاظ المسند في مقام القصر قبل المسند اليه وقصر
 على هذا قوله المتناسقة للدلالات بان يكون كلها خارجة عن مقام التعقيد لان يكون جميعها
 في مرتبة واحدة من مراتب الوضع حتى يؤتى ما يرجع فامل قوله وفي هذه الاستعارة التورية ما ينهم
 من ادهم ما لا يعت على الشاعر في اختيار هذه الاستعارة وما حمل الدغم ان الباعث الاشارة الى
 ان بسايط كلامه كالدبر يحصل ترويب الطلبة الى كتابه قاما وجه الاشارة فهو استعمال النظم في الدبر
 قوله في الصفاء والغلاء قال الفاضل المدقق ان كلمة في بمعنى البناء الذى هو النسبية وليست اخذت
 على وجه الشبه لان ما دخلت هي عليه مخفص بالدبر وجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه
 والمشب به انتهى بها سرته اقول وبالله التوفيق قال في منتخب اللغات صفحا بالفتح بالو ويغش شدا
 وسلك تحت بئر لمعناه كوهى است انتهى وايضا قال فيه غلا بالفتح كره ان شدا نوزح كالو ما هي است
 كونه وان ذلك تورية له وان اذ و تورية كد دبر فتن بلند شق وود وود ورا انتهى ولا يعلم من عاتر العبارة
 تخصيص الصفاء والغلاء بالدبر كما قال به الفاضل المدقق فالاحسن ان يجعل كلمة في دلالة على وجه
 الطلبة لان الصفاء والغلاء مشتركان بين المشبه والمشب به ولعل كلامه وحما وان لم يحصل قوله
 ترويب الطلبة دفع ما يتوهم من ان مدح هذا الكتاب لا يليق بجناح الشاعر قدس سره وحاصل الدبر
 غنى عن البيان قال الشاعر قدس سره في سلك التقرير يوم مط الخمر اقول وبالله التوفيق من هذه
 العبارة ظروف لغوية مطلقة بنظمها سواء كان النظم بمعنى التأليف المذكور كما اختار الفاضل المحشى او
 بالمعنى الذى هو الخبر يد عن دروشتة وجواهره كما وجهه كما قاله الفاضل المدقق ان النظم اذا
 كان مستعلا في التأليف يكون قوله في سلك اه ظر فاستغرا والتقدير مخرطة في سلك اه وان جعل
 مستعلا في المعنى الذى هو الخبر يد عن دروشتة وجواهره كما قاله المدقق المذكور فالتقدير انتهى فان

قبل ما كسر في ايراد الشاعر السلك مع التقريب والمط مع التحرير ولم يفعل العكس قلنا لما كانت مفاسدة
 المعاني مستفادة من قوله وافية بجل المز وناقسة الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها لم يرد في جانب التقريب
 الذي له تعلق باللفظ والمعنى اللفظ الذي يدل على النفاضة وهو المعطلة عبارة عن الحيط الذي فيه
 الجواهر او اللؤلؤ او الحواري يا جران لعدم الاحتياج اليه بل اورد السلك الذي هو عبارة عن الحيط الذي
 ليس فيه شيء ولا يمكن نقاسة النقوش مستفادة ماسبق اورد في جانب التحرير الذي له تعلق بالنقش اللفظ
 الذي يدل على النفاضة وهو المعط لما ذكر الاحتياج اليه كذا فهم من قول الفاضل المدقق **قوله** السلك
 اي السلك الذي يكسر السنين بهذا المعنى مطلقا سواء كان بالفقر او بالضم لانه اذا كان بالفقر او بالضم كان
 بمعنىين آخرين قال في منقبة اللغات سلك بالكسر ريشته وبالفقر كفيديان جيزي الجيزي وبالضم وهو كلام
 بجهة كبت انتهى لعدم ملائمة المعنيين الذين احدهما على تقدير الفقر والاخر على تقدير الضم في هذا المقام
 كما لا يخفى على المتأمل اختار الفاضل المعنى المذكور على تقدير الكس لانه ملائم في هذا المقام واطم
 بحقيقة الامر **قوله** والتقريب مراد اذن بالتقريب مصدر العلوم والتحرير مصدر الجهر والسق جمعت كلاهما
 الفاظ هذا الكتاب مقفرا بالفقر معناه في ذهن السامع ومضيقا بقيد الكتابة **قوله** والاضافة دفع ما يتبع
 من ان الاضافة على ثلثة اقسام اضافة بمعنى من كافي خاتمة فضة وضافة بمعنى في كافي ضرب اليه وانما
 بمعنى الامكان في كلام مزيد وواحد منها لا يظهر في هذا المقام كما لا يخفى على المتأمل وحاصل الدخول في الاضافة
 من قبيل اضافة التشبيه الى التشبيه كافي في حين الماء وهذه الاضافة بيانية او ماثية كما مر به من احوالها
 في شرح خطة الهداية ووجه التشبيه انه كما يحجم اللؤلؤ في السلك كذلك يحجم الالفاظ في التقريب والتقريب هو
 اعلم بالضمير **قوله** بكسر السين انما قال بكسر السين لانه بالفقر والضم جاء بمكان آخر كل منها لا يرد ههنا قل في
 منقبة اللغات سبط بالفقر ووركنين مكرره وبزفاله باب گرم براي بيان كرم وامينن جيز ويز كرم ن كاز
 ورفتن حلاوت شير وقره نكرم انيدن وخاموش بين مرع ومرع سبك وردة خشت بجهت ويز ويز فلهي
 بالضم جاءه ايست انصوف انتهى **قوله** شبه يعض خزره **قوله** والمراد الكتابة بصر ليس المراد نقش خط
 بهرگز فن رنم نقش الخط حقيقة اي الهات واعلم انه بل الكتابة فلا يرد ما يرد في قول والاضافة كذا
 المز وههنا سؤل وجواب على طبق ما مر في حاشية قوله والاضافة من باب اه فانهم حتى يظهر ان **قوله**
 الشاعر قيس مرع الولد متعلق بنظمت اي نظمتها لاجل نعم الولد وقرانه كذا اقل مولا نابل الذين قد
 سبق منا الاشارة اليه فذكره والآنظم لاجل نعم شخص لا ينافي رقيب نعم الغير على المنظوم فلا يرد ما يرد فاضم
قوله ارجند وكرامى قال مولا نابل لمخى العزيز هو الغالب القوي واصل الفقر السند والعلية وهو المراد
 جل شانبه العزيز وهو يكون بمعنى نقاسة القدم وهو المناسب ههنا كما اشار اليه الفاضل المعنى بالاهتمام
 على هذا المعنى حيث قال وهو ارجند كرامى وكى باب انتهى **قوله** كضياء البيت دفع ما يتبع من ان ضياء

لقد ولد الشارح ولقب بشارفة عما يشعر بالمدح والذم والثاني غيرنا في هذا المقام والاول غيرنا في
لان اضافة الضياء الى اللادين من قبيل اضافة الضوء الى المضيئ كضوء الشمس ليس في هذا الاضافة
مدح كما لا يخفى على من له فكره فان في العلوم وحاصل الدفعة اننا لانسلم ان اضافة الضياء الى اللادين من قبيل
الاضافة المذكورة بل من قبيل اضافة الضياء الى ما يندى به اليه ان كان الضياء محمولاً على مضاه كاضياء
البيت ومن قبيل اضافة المضيئ الى ما يندى به اليه ان كان الضياء بمعنى المضيئ كما في سراج البيت ودجى
المدح على هذين التقديرين من الاضافة مما لا يخفى على المتأمل **قوله** كانه ضياء يندى به الى لفظ هذا
معنى ضياء اللادين على تقدير ان يكون مثل ضياء البيت ويحتمل ان يكون هذا معنى لفظ كلا التقديرين على
سبيل البدلية لان الضياء المذكور في كلام الفاضل العنقري ان كان بمعناه كان هذا معنى ضياء اللادين اذا كان
مثل ضياء البيت وان كان بمعنى المضيئ كان هذا معنى له اذا كان مثل سراج البيت والله اعلم **قال الشارح**
قدس سر من موجبات الخ ان قيل لم زاد الشارح لفظ الموجبات ولم يقل حفظ الله تعالى عن التلوهف والتأسف
مع ان بزيادة هذا اللفظ يطول الفقرة الثانية على الاولى بكثير فقلنا الله اعلم ان الشارح لفظ الموجبات كما
المعنى حفظ الله تعالى عن التلوهف والتأسف صواباً فصحقت موجباتها اولاً وهذا المعنى غير صحيح لان الحفظ عنها
مهم بتحقق موجباتها فغير معقول عن الكل فضلاً عن هو حديث السن كالولد العزيز لان الموجبات عبارة عن الاشياء
والعلل ووجوه العلوك والسببهاهم كما هو في مقعر فلهذا زاد الشارح لفظ الموجبات فان قيل ضل هذا
يلزم فقل بل الفقرة الثانية على الاولى وهو غير جائز قلنا لان سلمه الجواب لا واقع في كلام الباشا تعالى حيث
قل لقد جئت رشيداً اذا تكاد السموات تنفطر من فوق الارض وتفر الجبال هزاً فان الفقرة الثانية تطول
عن الاولى كما هو المصروف في كلام العلامة القنطاري في بحث المبداء ولا فقه منه تعالى فلو ان المسألة ليس
بشرط والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل **قوله** التلوهف ربيع خورن وحسن ما يرد على الشارح من ان
التلوهف والتأسف كليهما بمعنى واحد وهو الحزن فجمع ما بين حسن بل يحسن احدهما وحاصل المدح اننا لانسلم
انهما بمعنى واحد بل الاول موضوع لمعنى والاخر موضوع لآخر ويمكن ان يجاب عنه على تقدير التسليم بان
ايها الالفاظ المترادفة في الخطب جاثري بل يثبت حسناً كما تقر في مقعر فان قيل ان مواعيد الحكيم في شرح
قول الفاضل العنقري هذا ان التلوهف هو الحزن الحاصل على فوات المطلوب والتأسف هو الحزن الحاصل على زوال
المكروه حيث قال في التلوهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه
انتهى وهذا التقديم ليس بصحيح لانه لا يعلم من عبارة الفاضل العنقري هذا الفرق كما هو الظاهر طيب عندها
انهم حكين شدة في العرف في الغايه ودرج حورن في النازل فيصير التقديم لان الفاضل العنقري ذكر
انهم حكين شدة في التلوهف ودرج حورن ذكر في التأسف كذا اخبر من قول الفاضل العنقري اقول وبالله
المتفق انه على هذا ايضا لا يصح التقديم للذكر لان الفاضل العنقري ذكر ودرج حورن ايضا في التلوهف فلهذا

يستعمل التعليل في الحزب الحاصل بسبب فوات امر أو نزول لافي الحزب الحاصل بسبب فوات امر أو نزول كما
قاله الفرع بعوضه عام الفاعل إلا ان يقال ذرير خورون يستعمل اصطلاحاً في العلل أيضاً وفيه قطره وهو انه على
هذا يلزم ان يكون التأنيف مستعملاً في الحزب الحاصل بسبب فوات امر أو نزول لافي الحزب الحاصل بسبب
من وفي الموضع لان ذرير خورون ايضاً من معانيه كما يعلم من عطف كلمه ذره على ذرير وفي كلام الفاضل المحقق
هنا مل لعل لا يصح ذلك بعد ذلك امر قال الشارح قد من سره وسميتها ان قيل ان ضمير ميمها راجع الى الفراء
او الى الشارح اليه بهذه كما نظمتها وكل منها لا يخلو ما ان يكون عبارة عن قول الشارح اعلم الى اخر الكتاب ان
قوله بسم الله الرحمن الرحيم لوليه الى اخر الكتاب فان كان الاول يلزم من وجه الخطبة من المسمى بالفوات
الضمانية وهو خلاف الظاهر المتقرر ان الخطبة ما حلة في مسمى الكتاب وان كان الثاني يلزم دخول السبعة
والاخبار عن التسمية وجهها في المسمى هو باطل كما لا يخفى على من له ادنى تأمل قلنا انا نختار الشق الثاني لكن
قيد النسخة السمائية مراد عنها والسمائة وذلك الاخبار ووجه التسمية ليست بصحيح لان يدخل في المسمى
فلا يرد الايراد والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال الشارح قد من سره بالفوات الضمانية اي
بالفوات التي لها النسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله لا يقال ان التركيب الاضافي اذا نسب فانما ينسب
الى الجزء الاخير وهو المضاف اليه فكيف نسب ههنا الى الجزء الاول وهو الضياء ولم ينسب الى الجزء الاول
وهو الدين لا تقول انما ينسب للتركيب الاضافي الى المضاف اليه اذا كان المقصود فيه ذلك واما اذا كان
المقصود فيه هو المضاف ينسب حيثما اليه والمقصود ههنا هو هذا فلو ان المقصود ان ضياء الدين كذا اقل
مولا تاجيد الرحمن قال الشارح قد من سره لانه لو لم يكن قوله الاول قوله لفظ الجهم لانه لا فائدة فيه
الاخراج للفرقتين عن المساوات انتهى وفي بحث من وجوه ثلاثة الاولى ان قول هذا القائل مشعر بجلو
بتركة مع الله ليس كذلك كما لا يخفى والثاني ان نسبة الاخير عن المساوات الى لفظ الجهم غير متعين بل
وأنشأ بينه وبين لفظ التأنيف بل المناسب ان ينسب اليه ولثالث انه لو ترك واحد من لفظ الجهم والتأنيف
لتوهم ان مراد الشارح باسم الاشارة جمعها في مصطلح الضرب لفرقه باعتبار الاول اخر فلم يعلم ان المراد بالعلامة
الغائية بجمعها في سلك التقريب بخلاف ما لو انهما فان للراد بواحد منهما جمعها في سلك التقريب بالآخر
جمعها في مصطلح الضرب واما حال عدم المساوات بين الفرقتين فقد عرفت والله سبحانه اعلم بحقيقة القوم
والتقريب قوله اي لا يفي التسبب بوضع ما يترجم من ان الكاف للتشبيه ولا تشبيه بين ضياء الدين
والعلة الغائية في امر لان الاول من الاعيان والتأنيف من المعاني فلا يصح ايراد الكاف ههنا وحاصل الدرفع
ان التشبيه بين ما موجود في التسبب اي كان العلة الغائية سبب للعلة كذا ان ضياء الدين سبب
الجهم فان قيل فلهذا يلزم ان يكون ضياء الدين عين العلة الغائية لا مثلاً لها قلنا ان العلية بينهما
متفقة لان ضياء الدين مقدم على هذا الجهم في الوجود الخارجي بخلاف العلة الغائية لانه من غير معلول

في ذلك الوجود ومقدم في الوجود الذي كالجلب للمسري **قوله** والبحث فيه مائة مائة من النسخ
بين خيلاء الدين والعللة الغائية في التسبب ليست بوجوده لأن السبب ما يكن من الزاوية للعللة الغائية
تأثير كما نقره وحاصل الدفء من المراد من التسبب البحث والباعثية للعللة الغائية موجبه وكما هو الظاهر
قوله التي تكون بالغة فيه اشارة الى تحقيق وجه التشبه وهو البحث في التشبه به وهو العلة الغائية **قوله**
اي الباعث للحركة انما وصف الباعث بالحركة ليجوز للعللة الغائية فانه لا يقال له الحركة وان كانت بالغة **قال**
الشارح قدس سره وما قرأه المبتدئين **قال** من لا عيب من السائر بعض الباقي وقيل ان يكون بمعنى التجميع فيه وفيه
خيار الدين يوسف ايضا فمنه ان يكون تجميعا لبعض تخصيص انتهى **قال** الشارح قدس سره من احوال التخصيص
اي تخصيص العلوم باللغة العربية فمما احتراز عن احوال الضميمة وعن احوال تخصيص العلوم باللغة الغير العربية
فلا يراد ما يرد هنا فاقبل **قال** الشارح قدس سره وما توفيق الخوا او اعتراضية فلما كان اسناد هذا النظم
للطيف والتأليف الشريف الى نفسه سببا في تجميع النفس وعجيبا عقب الاسناد المذكور بهذا القول لرد ذلك حتى
هذا القول ما كوني من هذا الامر وما اعتاد في امر على احد الا عليه تعالى وما يرجع الى احد الا اليه تعالى
وما قيل ان العربي وما توفيق الامن الله واستقر اهل اللسان نسبة الفعل او شبهه الى الفاعل بالباء لا يندخل
الالة فلا يصح ضرب بن يد فمرد ذلك ان يحصر منوع وكفى في رد ذلك تعالى كفي بالله شهيدا **قوله** التوفيق الخ
هذا مناهة للغير وامامنا في العربي هذا المتكلمين الدعوى الى الطاعة وعند بعضهم خلق القدر عليها وعند
بعضهم جعل الاسباب من افعال المطلوب الخير كان الله السيد ابن الفخر وقاضى لارضى علفان في حاشيته
على شرح التهذيب ان شئت الاطلاع على جملها وما مذاق الفاضل الحشى في هذه الخطبة بيان للعراق للفرقة
ولا ينافون العرف فلان اقرض المعنى اللغوي دون العرفي والا فلا راد لها صحيحة في هذا المقام فللناسيب العرف
لما والله اعلم **قوله** المطلوب قال الفاضل المدقق اي لما ينبغي ان يطلبه العقول السليمة وهو لا يكون الا خيرا
فلا يرد انه يشترط في التوفيق ان يكن المطلوب خيرا فانه اذا كان شررا يقال له الخيرا انتهى **اقول** جاهدنا
انه لو كان مراد الفاضل الحشى من المعنى اللغوي له فللناسيب ان يحمل **قوله** المطلوب على المطلوب الخير كما فعله
الفاضل المذكور لا شررا بخيرية المطلوب في المعنى اللغوي ولو كان بيان المعنى اللغوي له كما هو هذا القول
الحشى في هذه الخطبة فلا حاجة الى ذلك الحمل لعدم اشتراط خيرية المطلوب في المعنى اللغوي للتوفيق كما علمت في
الحاشية السابقة فلا يصل هذا ما يخطر بالبال واه اعلم بحقيقة المقل **قوله** بحسب بعضه يستند من مائة مائة
مائة مائة من ان الحسب على ما قل في القاموس بمعنى تفرع مفاد الأبناء او اللال او الذين او الشر في الفعل وكل منها
لا يستقيم في هذا الوجه كما لا يخفى وحاصل الدفء ظاهر اعلم ان قول الفاضل الحشى بيان المعنى المراد في هذا المقام
ولم يتعرض لمجمله بمعنى اسم الفاعل كما لا يخفى ذو لفظ في مائة مائة من الحسب لان الحسب اذا كان بمعنى المقل
او حرف ذو كان الجمل مجازا في اللفظ الذي هو عبارة عن استعمال الكلمة في غير ما وضعت له مع القرينة كما لا يخفى

بعضى الخلق وجمادى الحذف وإذا كان معناها كما فعله الفاضل المحشى كان الجواز جازاً فى النسبة الذى
هو عبارة عن استناد فعل أو معناه إلى ملابس لا غير الفاعل والمفعول مع نصب قرينة ملائمة من استناد إلى
ما هو له كترديد عدل والجواز فى النسبة ابلغ من ذلك الجوازين اعنى الجواز فى اللطف والجواز بالكون كما هو
فى مقرة فلاجل تحصيل البلاغ لم يتعرض لجعل الحسب بمحض اسم الفاعل او حذف ذوداه اعلم قولوا والجمل
عطف على قوله ما يرخى فى هذا اللغز من ان جملة نعم الوكيل املا ان تكون معطوفة على جملة وهو حسبى ^{الاول} وهو
فان كان الاول فلا يعجز لان الجملة الثانية متشابهة لان افعال المدرس وضعت لانشاء صورة والجملة الاولى وهى
وهو حسبى جملة اخبارية كما هو ظاهر ولا يجوز عطف الانشائية على الخبرية كمال الانقطاع بينهما وان كان
فهو ايضا لا يعجز لانها باعتمادها تضمن حسبى معنى محسنى او بدونه فان كان الاول فلا يصح للمدرس المذكور
فى الشق الاول وان كان الثانى فلا يعجز ايضا لانه مستلزم لعطف الجملة على المقترن وهو غير جائز لما مر من كمال
الانقطاع بينهما وتواصل الدرر انما يختار الشق الاول فلا يلزم ما قاله الذى ولا ان الخصوص بالمدرس محذوف وان
لخصر يملك ان هذا لا يدخر الاعتراض لان نعم الوكيل جملة انشائية بعد حذف الخصوص ايها فلا لسان مراد
الفاضل المحشى من حذف الخصوص بالمدرس حذف تقديره ^{الاول} ويكون وهو مبتدأ ونعم الوكيل خبره لما تقدم ان
الخصوص اذا كان مقدراً ايكن استيعاباً لالتباسه او غير ذلك على مذهب من يجعله مبتدأ وما قبله خبره وانما
كان الخصوص مبتدأ على ما تقدم ويؤكد نعم الوكيل يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على الخبرية لا
من قبيل عطف الانشائية على الخبرية وقبيل الله بعد تقديره لابتداء مقدمه ^{الاول} نعم الوكيل نعم الوكيل
مقول فى حقه ذلك يكون الجملة ايضا انشائية اذا الجملة الاسمية التى خبرها انشاء انشائية كمن هو ^{الاول}
طعية حسب الحذف كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد ونعم الرجل فى ان مدلول كليهما النسبة الغير الجملة
للممدوق والتركيب وبعد التأويل لا يكون للعطف جملة نعم الوكيل بل جملة متعلق خبرها نعم الوكيل واخره
المعترض انما هو عطف نعم الوكيل على الله بعد التأويل يفوت انشاء المدرس العلم ^{الاول} وضع فعل المدرس كانشاء
بل يصير الاخبار بالمدرس الخاص هو انه مقول فى حقه نعم الوكيل وانما يختار الشق الاول من الشق الثانى ولا يرخى
ما قلناه لان هذه الجملة جملة خبرية لها عمل من الاعراب وعطف الانشائية على الخبرية اتفق لها عمل من الاعراب
جاءت كاقيل فى قولهم لا والله ونعم الوكيل وهما اعتراض وجواب اما الاول فهو ان الموضع للعطف
كمال الانقطاع وهو باق فى صورة يكون الجملة الخبرية فيها عمل من الاعراب فالوجه فى جوازها واما الثانى فهو ان
الجملة التى لها عمل من الاعراب واحدة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصورة بالذات فلا تنفك الى اختلاف
بالانشائية والاخبارية بل هذه الجمل فى حكم المفردات التى وقعت موقعها فغير عطف تلك الجمل بعضها على
بعض كالمفردات ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا العطف من قبيل عطف القصبة على القصبة
ومعناه على ما بينه السيد قدس سره فلا عن صاحب الكشف ان عطف جمل موقرة لغز على جمل قسوة

تعرض آخر للمناسبة بين الغرضين فكما كانت اشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون الجمل
 خبرية او انشائية وفيه ان المفهوم من هذا كون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة في ذلك
 العطف وهذا الكون مطلق ههنا فكيف يصح هذا الجواب الا ان يقال قد يراد بعطف القصة على القصة
 عطف حاصل من معنى احدى الجملتين على حاصل معنى الاخرى من غير نظر الى اللفظ وقال بهذا صاحب
 شهر التلخيص في بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن ولا يبعد ان يجاب عن اصل الاعتراض
 بان الجملة الاولى وان كانت خبرية صحت دلالتها واقعة في محل الدعاء والمقصود منه انشاء الكفاية لا
 الاخبار باننا نغالي كاف في نفس الامر هو ظاهر واجيب ايضا عن اصل الاعتراض باختلاف التثنية الثانية
 التزويد الثاني ولا يلزم الحذف وهو عطف الجملة على المفرد لان الجمل التي لو عمل من الاعراب سواء كانت
 انشائية او اخبارية يجوز عطفها على المفردات كما صرح بهذا السيد للسند وفيه ان كون ضم الركن من الجملة
 التي لو عمل من الاعراب موقوف على عطفه على حسي كالانفوخ فكيف يكون عطفها على المفرد معللا بكونها
 من الجمل التي لو عمل من الاعراب والله اعلم قوله لتضمنه معنى الفعل فان قلت يلزم التثنية فمجرد
 الفاضل العشي لا يجعل من العبارة السابقة ان المحسب بمعناه والمجاز مجاز في النسبة ويحل من هذا
 العبارة ان المحسب بمعنى المجاز مجاز في الطرف وهل هذا الا التداخل قلت ان المعلوم من العبارة
 الاولى الاشارة الى ما هو المختار فيما بينهم في مثل هذا المقام والمعلوم من العبارة الثانية الاشارة الى الجواز
 ويدل على ما قلنا قول الشيخ عبد القاهر في قول الخشاش انما هي اقبال وادبار من ان جملتهما بمعنى
 اسم الفاعل واحذف المضاف اخذ به الكلام الى الامر الضيل اي القبيح قال الشاعر قد سر سر اعد ان
 الخ فوجد ضم ما يراد على المصنف من ان التقدير فيها بينهم ان المخالفة عن قول السلف وضمهم في قول الخطاء
 بل عينه فلذلك المصنف عنهم وذلك لان من حادتهم كتابة البحر في اوائل الكتب والمصنف لم يكتب البحر
 في اول كتابه وحاصل الدفع ان هذه المخالفة مخالفة لنكتة وهي الهمزة والمخالفة لنكتة عن قول السلف
 فلهذا جازع قال الشاعر قد سر سر رسالة هذه التمايز بقيد هذه لان الرسالة السابقة بضم الهمزة
 للمصنف ما صدره المصنف بالبحر قال الشاعر قد سر سر ما بان جعل جزاءها يحتمل ان يكون الفرض من
 هذه العبارة وضع ما يراد من ان لا نسلم ان المصنف لم يوصل رسالة هذه بالبحر لان قولنا البحر لله وهو ليس
 حقا لكونه مشتقلا على لفظ البحر بل يكون حقا لكونه منبئا عن التعظيم ومظهر عن الصفات الكمالية لله تعالى
 لان البحر اظهار صفات الكمال له تعالى فكما يكون مظهرا ومنبئا عن التعظيم يكون حقا والمصنف اورد التسمية
 في اول كتابه ولا خفاء في اظهار الصفات الكمالية له تعالى في ضمن التسمية فيكون المصنف انما بالبحر في اول
 رسالة هذه وحاصل الدفع ان المراد من التصدير التصدير على وجه التسمية فان قلت ان هذا التصدير حصل
 في ضمن التسمية قلت لعل المصنف لم يكتب التسمية في اول رسالة هذه فضلا عن ان يجعلها جزاء على التعظيم

الذكر فان اخبره بذلك انه على تقدير عدم كتابة التسمية لا يحصل العمل بالسنة وهو كل امرى بال
لم يبدأ فيه باسم الله فهو اجزم فآله بان العمل بالسنة يحكى فيه ان يذكر التسمية باللسان او يحفظها بالبال
او يكتب على قصد التبرك من غير ان يحصل له جزم من الكتاب كن اقم من قول بحال الدين ويحصل ان
الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد على ما قاله بعض الشارحين لم يبدأ بالحمل لانه هذا الغرض
بجزيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ بها على مسننهم وليس ابل حتى
يكون تبرك الحمل اقطة انتهى من ان لا يتراء بالحمل من اورد به الشرع والقرنة السلف وقوله ما ورد به
الشرع والقرنة السلف للهضم ما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلي احد
هضم لنفسه بجزيل انه ليس في ملك العقلاء اليه الغين وحاصل الدافع ان المراد بعدم التصديق على
على وجه الجزئية وهو ليس ما ورد به الشرع لان المأمور به في الحديث الابتداء بالحمل مطلقا كما سيعلم
من عبارة الشارح واما التزام السلف بالتصديق على وجه الجزئية فلا يلزم منه الا الاستصحاب وعلى السحب
للهضم جاز كما انهم من حاشية مولانا المدق والله اعلم بالحق قوله اى تركه اذ دفع ما يرد على الشرع
من ان قوله هضم اما مفعول له ليصل الى السبيل الى الاول لانه يفهم على هذا ابتداء على ان النفي اذا دخل
على كلام يكون فيه قيد يتوجه ذلك النفي الى هذا القيد واما القيد فيجوز على حاله ان الشرح لم يفضل التصديق
الذى للهضم واما مطلقه اى للهضم وانكته ان فعل هذا المفهوم غير مطابق للمقصود وغير صحيح فلهذا
لان مطلقه منه اى لم يفعل لان المراد التصديق على وجه الجزئية وكذا السبيل الى الثاني لانه على هذا يكون
المعنى المحرفي معللا وقد قهره ان للعلى الحرفية لعدم استقلالها مسالا لتعلل وحاصل الدافع ان هضم
مفعول له للفعل المستفاد من الفعل المتبقي بل من حيث انه منفى وذلك المستفاد لانه فان قيل ما الشرع
التعبير عن ذلك الفعل المستفاد بتركه لا بانتفى قلت ليعتق شرط انتصاب المفعول له وهو اتحاد فاعل
فأصل عام له عند الجوهى وعلى تقدير التعبير بانتفى لا يحصل هذا الشرط لان فاعل انتفى ههنا هو التصديق
فاعل الهضم ههنا الشرح بخلاف ما افاد عن الفعل المستفاد بتركه لان فاعل الترك والهضم كليهما ههنا
الشرح كما هو الظاهر كن اقم من حاشية مولانا المدق ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان توجه النفي
الى القيد وان كان متبهما لكن قد يقع الاستعمال على خلافه حتى قوله تعالى ان الله لا يهدي كل مختال حق
ولا نظم كل خلاف مهين فان النفي ههنا توجه الى القيد والتقييد كليهما ولا يلزم تحق الخلل الغير الخفى
وصدم كغيره عن اطاعة الخلاف الغير المهين وكل من هذين الامرين ما لا يخفى فسادا ويمكن ان يقال
في الجواب عن اصل الاعتراض بان توجه النفي الى القيد انما يكون في موضع يفهم ذلك القيد فيه لكونه قيد
للفعل في حال الاتبات كما في ضربة قاتلها وههنا لا يوجد هذا لان الهضم لا يصح ان يكون حلة للتصديق
بل يكون حلة لعدم التصديق كما هو الظاهر من اقل مولانا المدق والله اعلم بالحق قوله ذلك لكسر الخ

على وجه الجزئية ان يكون
مؤجرا ولا يخفى منه
على النفي والنفي حكم
واحد وهو المنطوق

اشار الى ان قوله بتخييل ظرف لغز متعلق بهما وليس ظرفا مستقرا صفة للنفس قوله من حيث انه
 اشارة الى دفع ما رخ من ان عبارة الشارح من حيث انه كتابه لدفع ما يختلج بالبال من ان كتاب المصنف ساء
 كتب السلف بل هو اثر عليها كما لا يخفى وجهه فالمنا سب التصديري والحال ان ذلك المختلج لا يدفع بتلك
 الحكيمة لان هذه الحكيمة حكيمة اطلاقا لان ما قبلها وما بعد ها امر واحد ومفاد الحكيمة والحيث في تلك
 الحكيمة الخواص فكما لا يدفع ذلك المختلج بالحيث كذلك لا يدفع بالحكيمة وحاصل الدفع ان هذه الحكيمة
 حكيمة التقديمية بحيل الاضافة فيما قبل الحكيمة على الاطلاق وفيما بعد الحكيمة على الاختصاص باعتبار
 المنوحيية وحكم الحكيمة والحيث في الحكيمة التقديمية مغاير فحين ان لا يحصل الدفع بالحيث ويحصل
 بالحكيمة واهما علم وهما بحث وهو ان السلف استحسنوا قصد الرسائل بالهم من حيث الاشتغال على
 المسائل لا من حيث انها من مصنوعات الانام الكاملة الا ترى انهم لا يكتبون الحرف في الكتابات وان كانت من
 مكتوبات الرجال النظام ولا تشمل على المسائل في كتاب الشيخ موجه فلا ينفع التخييل المذكور في كل نسخة
 الدامق ويفهم جواب هذا البحث من قول الفاضل المدرق وهو ان الشيخ خيل ان الابتداء بالحمد استحسنوا في
 كتابه مصنوع لرجل كامل واما الذي يكون لرجل غير كامل كانا فالتصديري فيه ليس يستحسن ان في هذا
 التخييل انتصاف السلف بذميمة العجب الذي هم يرمون منه فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله
 فانهم انما اتهموا بالدليل عليه انهم يتركون التصديري فيما لا يعض بشانه كالمكتابات والامم الخميسة وتقليد
 الاصح الحديث بذي بال قوله لكن حق توهم الختان قيل لم اعتبر بالتوهم ولو قيل لكن بقى اعراض الخ
 قلنا لانه قد اندفع هذا الاعراض سابقا بقول الشارح بان جملة جزا فلو سبق الا التوهم وسبقت الاشارة
 مني الى ذلكة وتقول ان هذا الاعراض بنى على جعل الباء صلة للابتداء في الحديث فنفيد كنى التوهم جزا
 للمبتدأ وهذا الجمل توهم اذ لا يعضه ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ والدامق به في الحديث الابتداء بالحاء
 في كل امر ذي بال سواء كان من قبيل الالفاظ او الابل الباء للالاسة الشاملة للاخطار بالبال فيكون الدامق
 به ملاسبة امري بال بالهم سواء كان من التلغظ او الالفاظ او من ان يكون مع الكتابة او لا والاول
 اعم من ان يكون في ضمن التسمية او لا واعم من ان يكون بطريق الجزئية لا في ضمن التسمية او بتعبير التبر
 من غير ان يجعله جزا كذا فهم من شامية مولا ناهج الحكيم من زيادة من المذهب القاهر والعجب من
 الفاضل المدرق في هذا المقام انه قال سابقا في شرح قول الشارح بان يجعله جزا ان اعترض ترك
 الامتنال بالحديث الوارد على الشيخ من دفعه بقول الشارح هذا او يقول في هذا المقام ان ذلك الاعراض
 ليس بمندفع بالقول السابق بل بقول الشارح ولا يلزم وادرج للتعبير بالتمهم واما بان النفس المتعاد
 مستقلة المحم في اوائل الكتب من لفظ المحم وما اشتق منه وهو بعد البسطة فوهت وجرمت خبره
 مطابق بانه ترك الامتنال بالحديث انتهى واه اعلم في ذلك اي اقطع فيه اشارة الى ان قول الشارح اقطع

تفسير الاجزاء هو اتم في الحديث قوله لا يتم اشارة الى ان المراد انتفاء البركة لا قطع البجعة قوله
 ان المأمون به الخ اشارة الى ان الحديث للذكر كونه جملة جزئية وضعا مستعملة في معنى الامر فكانه قال عليه
 السلام ابد ثوابي كل امرئ في بال بحمد الله بطريق الكتابة **قوله** التلطف ان قيل اننا لانسلم ان المأمون
 به التلطف بالحمد بل المأمون به الملاسة به سواء كانت مع التلطف او لا كما تقدم
 سابقا فلا يصح قول الفاضل المحقق المأمون به التلطف قلنا انما يصح على النزول عن كون المأمون به مطلق
 الملاسة الشاملة للاخطا بالبال لكن اقدم من قول الفاضل المدق **قوله** ترك الاول ثم الاول التلطف
 مع الكتابة والثاني هو مع عدم الكتابة ولا يلزم من ترك ذلك ترك هذا ان يقول الشيخ بالحمد ولا
 يكتبه فيحصل الامتنان بالحديث فلا يرد الاعتراض **قال** الشارح قدس سره بتخييل الخوان قلت ان
 التقييد من العبادات وتركها من شهوات النفس فكيف تنهض النفس به قلت ان الهضم في تخييل ان كفا
 ليس مكتوب السلف لا في نفس ترك التقييد على ان النفس ربما تشتهى الى العبادة ويكون خطا في مباشرة
 اكثر منه في تركها لما يشتمل على الحق ولا يشتهى فيها بينهم بالصفا الحيدة وغير ذلك كذا قال مولانا
 ابو الحق قال مولانا جمال الدين يمكن ان يقال التقييد وان كان عبادة الا انه من حيث انه يستدعيه
 امر غير ذي بال ليس بعبادة لان ابتدائه تحقيق كالمطلقة في ارض الغير فانه من حيث انه مصلوق عبادة
 الا انه من حيث انه عصب حرم انتهى **قال** الفاضل المدق فيه ان الهضم وان كان حاصل بالتخييل
 المذكور لكن لانسلو من خلية الهضم في ترك التقييد المذكور فان التقييد المسطور يقتضي الترك المذكور
 مع قطع النظر عن حصول الهضم فان النفس اطوع للهيئات انتهى **اقول** وبالله التوفيق ان الامر كما قال
 ذلك الفاضل يعني ان عدم التقييد حاصل بذات التقييد الا ان الهضم لا يلزم ذلك التخييل كما
 هو الظاهر واسناد للعول الى لانه العلة شائعة فيما بينهم كما ان اسناده الى العلة شائعة واحدة اعلم
 بالصواب **قال** الشارح قدس سره يجوز ان ياتي به الخوان بخطه بالبال حال التصنيف او يقول باللسان
 استقلاله في ضمن التسمية ولم يكتب او يقول باللسان لكن في ضمن التسمية ان قيل ان شمل قول الفاعل
 للشق الاول والثاني مسلم لكن لانسلو للشق الثالث لان قول الشارح بعيد هذا وهو من غير ان يحصل
 اب عنه لان الامر اذا كان حاصل في ضمن التسمية المكتوبة فكيف لا يحصل الجزئية قلنا انهم اجمعوا
 اتفاقا على ان التسمية خارجة ليست يخرج عن الكتاب فالحمد اذا كان حاصل في ضمن التسمية المكتوبة
 لا يكون هذا مسئلا بالجزئية الحمد من الكتاب فلا يوجد الابهاء فذا قدم من حاشية مولانا جمال الدين
 اقول وبالله التوفيق ان الاتفاق المذكور في كلامه غير مسلم لانه ذكر في مصنفهم الذي في لواء الهدى ان
 الجمهور على ان التسمية جزء من الكتاب كما ان الحمد جزء منه واختار صدر الشريعة في تفسيره الاصول خروج
 من الكتاب ملك اليه العلامة سهل الملة والدين التفتازاني في شرحه تلخيص البحار انتهى وتعلم حقا

من هذه العبارة ان خروج التسمية من الكتاب غير متفق عليه بل يخالف لقول الجوهري فالحق ان قول
 الشارح مجازاً لا يتيان به الجرح شامل للشق الاول والثاني كما قال بالفاضل المدقق والله اعلم بالصواب
 قال الشارح قد سره وبدا بتعريف المندفع ما يتوهم من انه لم قدم للمصنف تعريف الكلمة والكلام على
 مباحث الاسم والفعل والحرف ولم يقدم تعريف غيرها عليها وحاصل الدفع ان المصنف يبحث في هذا
 الكتاب عن احوالها لا عن احوال غيرها لا وحدة ولا مع احوال الكلمة والكلام فلذا اقدم تعريفها فخطا
 لان البحث عن احوالها يتوقف عليه واما الاعتراض على توقف البحث على التعريف والجواب عنه
 فمساقي في كلام الفاضل المحض ان قيل ان بدأ مشتق من البدأ وهو لا يتبدأه معناه المقصود يس
 يقال بدأ أنت الكتاب بكذا اي جملة في اوله وهو لا يتصدق بما من بين فكيف يصح قول الشارح وبدأ بتعريف
 انخرق ايضا لا نسلوان المصنف بدأ بتعريف الكلمة والكلام لناخر تعريفها عن التسمية قلنا ان المراد
 من البدأ البدأ العرفي وهو في كمال الشئ قبل المقصود ولا يتبدأه بهذا المعنى يمكن بامتنع متعددة ولا ينافي
 الفاعر عما لا يكون مقصود او الله اعلم قال الشارح قد سره في هذا الكتاب ان قيل ان البحث
 عن احوال الكلمة والكلام ليس يختص بهذا الكتاب بل في جميع علم النحوي والمناسب للشرح ان يقول
 لا نه يبحث في علم النحوي لا يتوهم التخصيص قلنا على تقدير كون هذه العبارة موهمة للتخصيص ان
 الشارح لو قال في علم النحوي لا يتوهم هذا الوجه الى مقدمة خارجة وهي ان هذا الكتاب في علم النحوي لا
 ما اذا قيل في هذا الكتاب لا نه لا يحتاج الى مقدمة خارجة كما هو الظاهر والمضاج الى الخلق اخر من
 غير فلهذا قال هذا دون ذلك والله اعلم قوله وبدأ بتقسيمها اذ دفع ما يتوهم من ان البدأ بتعريف
 الكلمة والكلام كان للوجه المذكور في الشرح لكن البدأ بتقسيمها لا في وجه كان وحاصل الدفع ان
 من تنمة تعريفها او الشرح اذا ذكر مع تنمة يوضح ايضا كما مالا فلا يلحق حصول هذه الفائدة بدأ بتقسيمها ايضا
 واما كان تقسيمه الشئ تنمة لتعريفه لان التعريف تصوير الشئ من حيث مفهومه والتقسيم تقسيم
 من حيث صدق على الافراد كما قال الفاضل المدقق ان قيل لم يتعرض الشارح لوجه البدأ بتقسيمها
 قلنا من التقريب فيما بينهم ان ذكر وجه البداية بالشئ في قوة ذكر وجهها بنعمة فاحال الشارح وجه
 البداية بتقسيمها على الطالب المتفكر والله اعلم قوله او لفصيل الخ فيه اشار الى الدفع الثاني
 للتوهم للدفع بقول الفاضل المحض وبدأ الخ وحاصل هذا الدفع ان البحث في هذا العلم قد يكون
 عن احوال الكلمة والكلام انفسها كما يقال الكلمة اما معربة او مبنيّة والكلام اما تنقيح او وضع وقد
 يكون عن احوال اقسامها كما يقال الحروف مبنيّة والتنقيح اما ضار او قاصي فمضى ايضا ما يبحث
 عن احوال اقسامها والله اعلم قال الشارح قد سره لا نه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها الملام
 بالبحث عن احوالها عليها كقولهم الكلمة اما معربة او مبنيّة قوله اي عن احوال الخ ودفع

على الشارح من انه ان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام فقط لا عن احوال غيرها فلا نسلم هذا
 للبحث لا كما يبحث في هذا العلم عن احوالها فقولهم الكلمة منقسمة الى الاقسام الثلاثة والكلام منقسم الى
 المركب من اسمين او اسم واحد كذلك يبحث عن احوال انواعها كقولهم الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور
 والكلام المجزى قد يقم جملة اسمية وكذلك يبحث عن احوال انواعها كقولهم المرفوع منه الفاعل
 الكلام الذي يكون الخبر فيه جملة لا بد فيه من ما يد وكذلك يبحث عن احوال الاعراض الذاتية لها وانواعها وانواع
 انواعها كما لا يخفى فان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام مع الغير فلا يطابق الدليل الذي لان المدعى فاما
 وهو البني وتصريف الكلمة والكلام والدليل علم يقتضي البديهة يعرفها وتعرف غيرها وحاصل الدليل ان اختلاف
 الشئ الاول ولا يرد ما ذكره للمدعي لان المراد من احوال احوال المنسوبة الى الكلمة والكلام وحوال انواعها وحوال انواع
 انواعها وحوال الاعراض الذاتية لها وحوال انواعها وحوال انواعها وان لم تكن منسوبة اليها من حيث النظر
 لكنها منسوبة اليها من المتقلبات مثلاً اذا اخذ المصنف في مسألة الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور ونسب مقابلة
 وموعد هذا النوع من البحث في احوال الكلمة وهكذا القياس **قوله** من حيث انها له دفع ما يرد من ان تلك
 احوال الخمسة ترجع الى احوال الكلمة والكلام بلا حيلة تلك الحجة لكن يحتمل ان يكون البحث عن تلك احوال
 بل من حيث انها احوال انواع الكلمة والكلام انفسها وحوال انفسها وحوال انفسها وحوال انفسها
 الذاتية لها وحوال انفسها انواع الاعراض الذاتية لها وحوال انفسها انواع الاعراض الذاتية لها
 فيخرج الاشكال وهو عموم الدليل وحسن المدعى وحاصل الدليل ان البحث في هذا العلم عن تلك احوال
 المنسوبة الى الكلمة والكلام من حيث انها منسوبة اليها ولا يبحث في هذا العلم عن تلك احوال من حيث
 انها من منسوبة اليها وهي انواعها وانواعها وانواعها وانواعها وانواعها وانواعها وانواعها وانواعها
 اعراضها الذاتية فانها الاشكال هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال وقيد الحجة يستفاد من جعل
 بحث الفائدة الاختصاص بالاستفاد من الصفاة او ما تقر بان الامم المختلفة بالاعتبار يجب قيد الحجة فيها كما
 قال من لا يعبد الحكيم **قوله** سواء ثبتت ام لم يثبت المناسبات للفاضل المشي ان يقول سواء ثبتت لنفسه
 او اقسامها او انواعها اقسامها الذاتية او انواعها اعراضها الذاتية او انواعها اعراضها الذاتية لان
 البحث في هذا العلم يمكن على هذا النمط والطريق كما لا يخفى فلم اورد قسماً من هذه الاقسام وقوله الباقي منها فاما
 ان الباقي ما يرد في القسم الثاني لان الكلمة والكلام مع انواعها اقسامها او مع العرض الذاتي لها او مع نوع
 الذاتي لها او مع نوع العرض الذاتي لها فم من مطلق الكلمة والكلام فكان الفاضل المشي لم يترد فيما
 من تلك الاقسام اما ما قاله الفاضل للمدعي من قوله وما كان البحث في علم النحوي اما عن العوارض الذاتية
 لها او عن العوارض الذاتية لاقسامها اكنى الفاضل للبحث في اقسامها انتهى بهل من نكاحها من بدعي او
 مسلم عندهم والله اعلم بالصواب **قوله** من حيث انها اقسامها بقوله من حيث انفسها فان اثنان تلك

الاحوال لا قسمها من حيث انفسها لا يصح ان يكون قسم البحث عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها
 منسوبة اليها هكذا اقال الفاضل المدقق اقول هذا نصير به بما عليه ضمنا من السجية السابقة فاصل قوله
 وفيه اشارة اه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان للناسيب للشارح ان يقول لانه يبحث عن احوالها من حيث
 انه يعرف بها كيفية التركيب العرصة وسقلا لانه اذا قال لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها فاعلم ان
 موضوع علم الفقه الكلامي والحال ان التعريف والبيان والبيان والبديع ايضا موضوعها الكلمة والكلام
 فلا بد من اعتبار قيد الشهية حتى يتبين موضوعه عاصلا وحاصلا الدخول المقصود بالذات للشارح ليس بيان
 الموضوع حتى لا بد من التقيد بل مقصود بالذات بيان وجه البديع بتعريفها وآمل بيان الموضوعية فلا بد
 الا بغير ان الاشارة فلا تعجب الى التقيد فان قيل لا يحصل الاشارة في هذا العبارة الى كونها موضوع علم الفقه
 لان الموضوع ما يبحث في العلوم عن اعراضه الذاتية ومن هذه العراضة علم البحث عنها في هذا الكتاب في العلم
 قلنا انه يحصل الاشارة من هذه العبارة ملاحظة المقدمة الخارجية وهي ان هذا الكتاب في علم الفقه فاعلم
 وجه التعبير بالاشارة التي هي للدلالة الخفية والله اعلم بالصواب قوله رتبة ايعني الاشارة على من قال اه و
 المصريح وجه للبدل بتعريف الكلمة والكلام قوله الكلمة او الكلام يعني احدهما لا محذور ما هو با عن لزوم قدم
 للموضوع للعلم الواحد ان كما لا يلحق العقل بالتعدد لا يخلو اما ان يعتبر به جهة واحدة او لا على الثاني يكون
 حده علما واحدا كقول علم المنطق وعلم الحساب علما واحدا وعلى الاول لا يخلو اما ان يجعل ذلك للتعدد
 موضوعا ويطلق عليه جهة واحدة او يجعل المفهوم الواحد المتعدد من تلك الجهة الواحدة موضوعا للعلم فيحصل
 ذلك التعدد من افراد وعلى الاول يشبه على العقل انه يجوز ان يكون سوا التعدد امر اخر داخل في تلك الجهة
 فمن يد الموضوع على ما فرض موضوعا وعلى الثاني يكون الموضوع امر واحد لا متعدد اهنا اخلف ويمكن الجواب
 باختصار الشق الاول من التردد بدلالة بان المانتعنا الف الذي يكون الموضوع فيه متعدد امسوط الجهة وطحا
 ما وجدنا امر اخر وما هو يكون له دخل في تلك الجهة التي اعتبرتمعه فاراد الموضوع حينئذ على قلنا ما فرض
 باحتمال ان يكون امر اخر كذلك لتعطلان الاحتمال لا يمنع كون التعدد المضطر بتلك الجهة موضوعا للفن هكذا قال
 مولا فانه ظهورا في حاشية على حاشية الزاهد على شرح التهذيب والله اعلم قوله لعدم اختصاص وجه
 لادع على من قاله وحاصله ان موضوع كل علم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وفي النوان يبحث عن احوال الكلمة
 والكلام كما لا يخفى لا عن احد مما يكون موضوع علم الفقه احدهما تحكم ودعوى بلا دليل قوله وجعل البحث اه دفع
 ما يتوهم من ان لا تسلم ان البحث عنه في علم الفقه كلاما لكن البحث عن احدهما يرجع الى البحث عن الآخر مثلا
 الكلمة راجعة الى الكلام باعتبار انها جزءا ومن المتقربان احوال الجزأ ترجع الى احوال الكل فيكون الموضوع
 احدهما لا كلاما وحاصل الدخول في جعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلفا كثيرا لان كلامها مضمون
 في العلم بطريق الكثرة وبكل منهما في كيفية التكميل للفقه فيجعل البحث عن احدهما تابعا للآخر تكلفا بلا تزيه واما

البحث عن احوال المركب الغير الاستدلالى فقلت ليس على هذه المثابة فيجعل البحث عنه راجعا الى البحث عن
احدهما لا يلزم مثل ذلك التكلف ولاجل هذا لم يعد قداما برأسه عن الموضوع بل راجعا الى احد ما قال
الشاعر قد من معرفتي لم يعرفها هذه العبارة اشارت الى وجه الكبرى للطنق للصغر للصغر عنها بقوله
لا نهى عن احوالها في هذا الكتاب وتقرير الاستدلال ان الكلمة والكلام لا يبحث عن احوالها في هذا
الكتاب وكما يبحث عن احوالها في هذا الكتاب يكون سبب معرفتها مقدما على البحث عنه فيقول ان الكلمة والكلام
يكون سبب معرفتها مقدما على البحث عنه وهذا بعينه معنى قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام فثبت للطنق
والصغر من هذا الدليل ظاهرة والكبرى خفية فاشار الشاعر الى اثباتها بقوله فتقلم برهاناً وحاصله
ان البحث عن احوال الكلمة والكلام موقوف على سبب معرفتها وكلاما هو موقوف على سبب معرفتها ليكون
عنه ينتج ان البحث عن احوالها يكون موقفا عن سبب معرفتها وهذا معنى الكبرى هذا ما ظهر الى وقت هذا
التسوية في تقرير الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال قوله اي لم يتصل به فيه اشارت الى دفع ما يرد
على الشاعر من ان مدلول نقش يعرفه الصالح وكفى مشتقا من المعرفة او من التعريف لا سبيل الى كل واحد
منهما اما الاول فلانه على هذا وان يتم لللازمة لان البحث موقوف على المعرفة لكن لا يتم التعريف وهو موقوف
الدليل على وجه يستلزم المدعى لان المدعى البدل بتعريف الكلمة والكلام وهذا لا يلزم من الدليل بل يلزم
منه البدل بما هو سبب معرفتها سواء كان تعريفا او غير وعلى فرض كونه تعريفا هم من التعريفين الذين
المصنف للكلمة والكلام لان تعريفهما ليسا بمختصين فيما ذكره المصنف واما الثاني فلانه على هذا لا يتم لللازمة
لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجه كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان اختيار الشق الاول و
التعريف تام لان المراد من التعريف المذكور في كلام الشاعر هو ليس مضاه الا اصطلاح بل ما يكون سببا
للمعرفة بطريق ذكر الخاص او اداة العام فيكون له حاصل عبارة الشاعر وهذا سبب معرفة الكلمة والكلام لانه
المخفيم لللازمة والتعريف كلاما ويمكن ان يجاب باختصار الشق الثاني ويتم لللازمة لان المراد من البحث
المذكور في قول الشاعر كيف يبحث عن احوالها البحث على وجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة لا يحصل الا
بالتعريف فتم لللازمة هكذا اقال الفاضل المداق اقول وفيه بحث وهو اناسل ان البحث على وجه البصيرة
لا يحصل الا بالتعريف لكن توقف البحث على خصوص التعريف الذي ذكره المصنف مسلم والله اعلم قوله امر
بمعنى البحث او فيه اشارت الى دفع ما يرد على الشاعر من ان متى من كبر الجأزة كابد عليه عبارة المصنف في
بحث الفعل وهي تدخل على الفعلين يسمى اولها شرا والآخر جزاء وكيف من كمال اللغو لا يستفهم
كابد عليه عبارة تكتفى للفتاح في بحث الانشاء وعبارته الكافية ايضا حيث قول فيها وكيف الحال استفهاما
والاستفهام قسم من الانشاء والانشاء لا يصلح الجأزية كما تقر عند السيد السند من انه لا بد في الجأزة الواقعة
من التأويل فتعلم هذا من قول ولا ناعبد الحكيم المتعلق بقول الفاضل المصنف هذا عين الغم المذكور قبل الشرح

ما ظهر لي في هذا المقام والله اعلم بحقيقة الامر **قوله** اجيب الخ حاصله اثبات الملازمة بزيادة قيد
 على المتعلم فكون للتعلم واذا ثبت وجوب تعلقها عرفا بالتفصيل وهو الواجب على المتعلم واما قول المعتز ان
 تعريف كل شئ من قوف على تصحيحه فقول ان هذا التوقف توقف بالقياس الى العارفين للتعلم **قوله**
 فاذن الخ دفع دخل وهو ان التعريف على هذا يكون بالنظر الى السامع مفيدا بالنظر الى المخاطب غير مفيد
 وهل هذا الاخر في الاجام وحاصل الدفع ان التعريف مفيد بالنظر اليها لكن بالنظر الى احدهما اذ اصل
 المعرفة وهو السامع وبالنظر الى الاخر وهو المخاطب افاذا زيادة المعرفة **قوله** اصل المعرفة **قوله** لا تارة الحق
 وفيه ان السامع اذا سمع لفظ المحرود فان لم يفهمه بوجه من الوجوه فكيف يستفيد مما قاله اليه من المحرود ان
 فهمه وقله انه شئ ما وريد حصر فهمه بوجه قبل المحرود وايضا المتعلم ان كان متوجها الى ما يفهمه للتعلم
 فلهذا عليه به بوجه من الوجوه فخرنا من لزوم التوجه نحو الجهل المطلق والا فلا يحصل له علم اشتراط في
 الذهن الى يصح اليه في كسب العلم فامل انتهى **قال** الشارح قدس سره وقدم الكلمة الخ دفع ما يرد
 من ان الكلمة والكلام اذا كانا مجهولين عنهما في هذا الكتاب على السواء اي من غير ان يكون البحث عن
 احدهما مثل البحث عن الاسناد والخبر في اي اقل ما سبق في الوجه في تقديم الكلمة على الكلام مع ان كون الكلام
 مفيدا لكون الكلمة غير مفيدة يقتضي تقديمها وحاصل الدفع ان الكلمة جزء بالنظر الى الافراد و
 المفهوم من الكلام بالنظر الى افرادة ومفهوم الاول من الاول والثاني من الثاني والخبر يكون مقدما على
 الكل بالطبع فقد مت الكلمة على الكلام في الوضع ليرافق الوضع الطبع اقول وبالله التوفيق انه لا يرد
 لهذا الا حواضر ان للثبوتات فيما بين المتكلمين ان للفاعل المتنازع ترجيح احد المتساويين على الاخر فخرج
 الارادة الآمن يقال ان الشارح مبني كلامه هذا على ما ذهب الحكماء وهو امتناع ترجيح احد المتساويين فخرج
 الاخر من غير مرجح فاجاب بما اجاب به لكن فيدان وجه الترجيح من جوده في كل من الكلمة والكلام اذ
 الكلمة فاذا ذكر الشارح واما في الكلام فكونه مفيدا دون الكلمة فيكونان متساويين والله اعلم **قال** الشارح
 قدس سره لكون افرادها الخ وهما شاك وهو ان جزئية افراد الكلمة مثل زيد وعمر من افراد الكلام مثل
 جابر زيد وذهب جزم مسلم لكن جزئية مفهوم الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد على اذكم المصنف من
 مفهوم الكلام وهو متضمن كلمتين بلا اسناد على ما ذكره ايضا غير مسلم لان الجزأ ما يكون موجودا في الكلام
 والمفهوم الاول ليس بوجود في المفهوم الثاني كما هو الظاهر وحده ان المفهوم على من حين اجالي هو ما
 يعبر به عن امي متعدي بلفظ واحد وتفصيل وهو يعبر به عن امي متعدي بالفاظ متعددة والمأ
 من المفهوم المضاعف الى ضمير الكلمة المفهوم الاجالي ومن المضاعف الى ضمير الكلام المفهوم التفصيلي
 لا شك ان المفهوم الاجالي للكلمة جزء من المفهوم التفصيلي للكلام لاخذ لفظ الكلمتين لكن هو ثنية الكلمة
 في المفهوم التفصيلي للكلام فان قيل ان الكلمة ثنية في تعريف الكلام والمفهوم الاجالي لكون احوالها

واحد لا يثنى ولا يجمع فعلم ان الكلمة المنقوطة في تعريف الكلام لا حن مثناه فيه ليس مفهوما اجليا فلو قيل
 جزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام بن لك الطريق ايضا فساد الاشكال قلنا ان للمفهوم الاجالي اعتبارا
 اعتبارا من حيث هو واعتبارا من حيث انطباقه على الافراد وعلى الاول لا يثنى ولا يجمع وعلى الثاني يثنى ويجمع
 على قياس سائر الكلمات والملاحضة الثاني هكذا فهم من قول الفاضل للدخول قل مولانا جمال الدين في
 دفع الشك ما حمله ان معنى عبارة الشارح ان افراد الكلمة الكلية جزءا من افراد الكلام الكلية ومفهوم الكلمة
 الجزئية كزيد مثله مفهوم سيرة من مفهوم الكلام الجزئي كزيد قائم مثلا بطريق حصة الاستخدام ولا ينفذ
 محضة هذا المعنى لمن لا يدق لب والله اعلم قولك اي سواء نظرا له دفع ما يجز على الشارح من ان المراد بتقدير
 الكلمة على الكلام اما تقدم تعريفها على تعريفه فقط كما هو المناسب لقل ويد بتعريف الكلمة الجزئية او تقدم
 تعريفها مع تقسيمها على تعريفها مع تقسيمها كما هو المناسب لما حصل من المصنف كالا يخفى فان كان الاول
 فالمعطوف والمعطوف عليه لا يثنى لهما ان يكون كلامهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما دليلا واحدا وعلى الاول
 يرد ان الدليل الاول المدعى بقول الشارح يكون افرادها جزءا من افراد لا يثبت المدعى وهي تقديم تعريف
 الكلمة على تعريف الكلام لان جزئية افراد شئ من افراد شئ اخر لا يقتضى تقديم تعريف الشئ الاول على تعريف
 الاول الشئ الثاني بل ان افراد المفرد اجزاء لا افراد المركب مع ان تعريف المركب يكون مقدما على تعريف المفرد كما يشك
 في كتب مناهج اللغزان وعلى الظن يلزم استدراك الجزئية الاول من الدلائل بعين الدليل الذي ذكرناه انفا واد
 كان الثاني فاما ايضا فنقول ان المعطوف والمعطوف عليه اما ان يكون كلامهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما
 دليلا واحدا وعلى الاول يرد ان كلام الدليلين لا يثبت المدعى وهي تقديم تعريف الكلمة وتقسيمها على
 تعريف الكلام وتقسيمها على تعريفها الدليل الاول يثبت الجزئية الثاني اعني تقديم التقسيم لان التقسيم
 يكون بالنظر الى الافراد والدليل الثاني يثبت الجزئية الاولى اعني تقديم التعريف لان التعريف يكون بالنظر
 الى المفهوم وعلى الثاني يرد ان المناسب للشارح على هذا ان يكون مفهومها جزءا من مفهومه وافرادها
 جزءا من افرادها ان التقاطع في هذا الطريق لان تقدير البصائر على هذا هكذا وقدم تعريف الكلمة وتقسيمها
 على تعريف الكلام وتقسيمه وحاصل الدفع اننا اختار الشق الاول من الشق الاول لكن المراد من الدلائل
 ليس الدليل للوجه حتى يرد ما ذكره الموقبل اعلم ان يكون موجبا او معصيا فالدليل الاول معصيا والثاني
 موجب ولا شك في معصية الاول والشاهد على هذا التقديم صاحب ايساغوجي المفرد على المركب ويمكن ان يقال
 باختصار الشق الثاني من الشق الثاني ولا يراد لان النشر على غير ترتيب اللف ايضا شائع فيما بينهم هذا ما فهم
 من الحواشي للمكتوبة في هذا المقام اقول وبالله التوفيق ان الدلائل الاول اذا كان معصيا والثاني موجبا يكون
 مجموع الدلائل دليلا واحدا لان المعصية لا يمكن في وجه الشئ بل لا بد في وجه ومن المعصية فيكون ذلك الجواب
 جوابا باختيار الشق الثاني من الشق الاول في الواقع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ولا يخفى ان

المتقدم الخ قال الفاضل المدقق يريد ان الكلمة بالنظر الى الافراد متقدمة بحسب الوجود الخارجي على
الكلام بالنظر الى الافراد وبالنظر الى المفهوم متقدمة بحسب الوجود الذهني على الكلام بالنظر اليه كما
الى الاول يحصل من تقديمها في الكتابة قوافي الوجودات الاربعة اعني الكمية والنقطة والذهن والخارج
في التقدم اما الخارجي والكمية فنلاحظها ظاهرة اما النقطة والذهن فلان التلطف بالكتابة من النقوش
يكون على ترتيب الكتابة غالباً وهو لا يكون الا بالوجود الذهني على ترتيبه وبالنظر الى الثاني يحصل من تقديمها
في الكتابة قوافي الوجودات ما عدل الوجود الخارجي انتهى وعلى هذا يكون هذا العبارة من الفاضل المشدداً
الى وجه التحليل الشارح طريقة اللف والنشر الغير المرب حيث قال تكون افرادها الخ ولم يقل تكون مفهومها
جزاً من مفهومه وافرادها جزاً من افرادها ومن هذا يتقدم ان المتأخر عند الفاضل المشدداً ان مدعي الشرح
بيان وجه البداية بتعريف الكلمة مع تقسيمها لا بيان وجه البداية بتعريفها فقط كما هو الظاهر لان الصادق
المصنف ذالك هذا والمناسب للشارح بيان وجه ذالك لا بيان وجه هذا من اجل الوقت والله اعلم قال
المصنف قدس سره الكلمة لفظ ذهني مشترك وهو ان الكلمة في قوله مبتدأ ولفظ خرج ومن المتقدم ان المطابقة
بينها شرط في التذكير والتانيث وغير ذلك وهما لم يوجد كما لا يخفى وتلك المطابقة بينهما مشروطة بشرط
وهي لم يوجد هنا فلا خير في عدم المطابقة وان اردت استبعاد شرائط المطابقة فاسقم لما نقول ان
شرائطها بين المبتدأ والخبر على سبيل الاستقامة خمسة على الاجمال وسبعة على سبيل التفصيل اثنان
منها حدسيان في جانب المبتدأ واثنان منها عدديان في جانب الخبر اما في جانب المبتدأ فاحد هاتين
يكون ضميراً او في الضمير قد يراد في المخرج وقد يراد في الخبر وان كان هذا اولي وثانيهما ان يكون جملة تعلق
بشيء وكان الامر كذلك ان كان الامر كذلك اولي يكن جملة وقعت مبتدأ وسو الخبر واما في
جانب الخبر فاحدهما ان لا يكون ما يستوي فيه التذكير والتانيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى
الفاعل وثانيهما ان لا يكون مستويهما فيه التذكير والتانيث بعارض كاضل من وهذان الشرطان ما يؤيد
بعارة واحدة وهي ان لا يستوي فيه التذكير والتانيث فيكونان بمنزلة شرط واحد والثلاثة منها وجوبية
وهي كلها في جانب الخبر احد هاتين يكون الخبر مشتقاً وما في حكمه وهو الاسم المنسوب لانه في حكم المشتق
في اقتضائه للموصوف وتكون جملة بدس واسطة في او ذواوله كالمشتق وثانيهما ان يكون حاملاً للضمير وثالثها
ان يكون الضمير راجعاً الى المبتدأ وهذان الشرطان ايضا في بيان بعارة واحدة وهي ان يكون حاملاً للضمير
فحدان شرطاً واحداً فشرائط المطابقة التي في جانب الخبر ليست بموجودة وعلى تقدير التفرع واللفظ مصدق
يستوي فيه التذكير والمؤنث وتراعى للصياغة الاختصار فيه هذا كله ما وجدته في بعض النسخ قال الشارح
قدس سره قبل في الكلام الخ في هذه العبارة اشار الى الاختلاف في اشتقاق لفظ الكلمة والكلام ووجه
اشتقاقها وفي ايراد لفظ قبل اشار الى ضعف وجه الاشتقاق كما سيظهر ان قبل انما ذكر ان في كلام الشارح

على ان النظر الى الظاهر
كما في تفسير المسبب
ان تراه والاولى المبتدأ
يكون جملة لا نهو الا
الجميع من العوامل للظنية
الاجنية

فلو لم يقل قبل هاستمقان ثم قلنا ان الشارح نظر الى عبادة المصنف كالي عبارة والمذكور في كلام المصنف
الكلمة فقط فلذا اضمريت والكلام ليس من كور في عبادة ههنا فلهذا اظهرنا ان الاشتقاق على من عين على
وعلى أما العليم فاذا كرم الفاضل المحقق في شرح هذا القول يقول الاشتقاق ان تجد المخرج وسياق ما له وما
عليه في شرح كلامه لا يشاء الله تعالى وأما العمل فاذا كرم الفاضل السمرقندي في حواشي التلويح من ان تأخذ
من اللفظ ما يناسب في حروفه الاصول مرتبة كانت اولاً ففصله والاعلى معنى بنا سبناه فلما اخذ مشتق
والاخر منه مشتق منه ولا بد لمعرفة لنا من علامة وهي التاسب الذي كورهم من احدهما الى الاخر ولا يخفى
ان الموجب ههنا من القسمين العمل دون اللفظ كما قاله الفاضل المدين قوله الاشتقاق ان تجد له فقولنا
ان تجد بين اللفظين تناسبهما بلزله الجنس يتناول المقصود وغيره وقوله في احد الدولات الثلاثة بلزله
الفصل يخرج اللفظين الذين بينهما تناسب في جميع الحروف الاصلية دون احد الدولات الثلاثة كالبدو
بفتح الباء والراء والبرج بالضم لان الاول يعبر عن معناه بالفارسية بتكرار والثاني يعبر عن معناه بالفارسية
بجاءة مخططة وبال ملحة وكالضرب بمعنى الذي والضرب بمعنى الذهاب فلا يقال ان احدهما مشتق من الآخر
وقوله واشتركا في جميع الحروف الاصلية بلزله الفصل الاخر يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة في المعنى
دون اللفظ نحو القمح والحبوس فلا يقال احدهما مشتق من الاخر فقط ان المناسبة بينهما في الحروف الاصلية
واعرض على هذا التعريف بوجوه الاول ان الاشتقاق بين الكلمة والكلام والكلمة اشتقاق على ما علم قلنا
ان يعرف الاول دون الثاني كما هو الظاهر والثاني ان الاشتقاق صفة اللفظ ووجد ان المناسبة صفة
المخاطب فكيف يعرف ما هو صفة اللفظ بما هو صفة المخاطب لان بين الحرف لا بد من الاتحاد والاتحاد
بين وصفين الشبهين للتباين والثالث ان هذا التعريف يصدر على كل من الضارب والضروب والحق
المدح بالنسبة الى الاخر مع انه ليس احدهما مشتق من الاخر والرابع ان التعريف يكون للتوقيف وكلمة او
للتشك والابهام فلا يناسب ايلدها ههنا والخامس ان هذا التعريف يصدر على القتل الذي هو صفة
يعبر بالنسبة الى القتل مع انه ليس بمشتق منه ويمكن ان يجاب عن هذه الوجوه كلها اما عن الاول فهو
ان القامح المتهدي معرفة الاشتقاق العلمي دون العمل لان العمل من افعال المتعمق دون البتة فلذا اخرج
الفاضل المحقق الاول دون الثاني وان وجد ههنا اذ دون ذلك واما عن الثاني فهو ان العبارة تجد للتشك
المضاف الى الاشتقاق والتقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تجد المخرج او يصفى البتداء الثاني
للمضاف الى ضمير الاشتقاق والتقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تجد المخرج ولا شك في صحة البعض على
كلام التقديرين كلاما لا يخفى على المتأمل واما عن الثالث فهو ان قد ردها الى الاخر او ابتغاء اخذ احدهما
من الاخر لعلنا مراد ههنا انك ترك لشهرتها والامانة الى انه ليس بداخل في التعريف بل هو لبيان تعيين
المشتق والمشتق منه لان المدح ومشتق والمدح واليه مشتق وكل من هذين الحرفين غير موجود في لغة

له كذا قال في شرحه
ومثل هذا اللفظ الاصلية
منه

بالنقص كما يعلم من عدم قول قائل بالاشتقاق يبين تلك الالفاظ المعلوم بالاستقاء واما عن الرفع
 فهو ان كلمته واهمها كيان انواع الحد الصغير والكبير والاكبر لا للشك والاحكام والمناقش في كلامه او
 هذا لا تلك الى لا ولا شارك بقوله الاشتقاق ان تجد الى قوله مرتباً الى الثاني بقوله او غير مرتباً الى الثالث
 بقوله او اشتراكاً في اكثر الحروف واما عن الخامس فهو ان قيد مع نوع من المتغاير في المعنى مراد منها
 الا انه ترك التفسير وهو مفقود بين المقتل والقتل اما ما قاله مولانا عبد الحكيم من ان قيد للتغاير مفقود
 من لفظنا سباً فحذر من ان دلالة لفظ التناسب على المتغاير الترامي وهو مجهول في العلم فضلاً عن
 التمرينات والله اعلم بالصواب قوله في احد المدلولات الثلاثة اي في المدلول المطابق بان يكون
 المدلول المطابق المشتق مناسباً للمدلول المطابق او التضمين او الاتزامي المشتق منه او في المدلول
 التضميني بان يكون هذا المدلول المشتق مناسباً لواحد من المدلولات الثلاثة المشتق منه في المدلول
 الاتزامي بان يكون هذا المدلول المشتق مناسباً لواحد من المدلولات الثلاثة المشتق منه هذا ما يحظر
 بالبيان والله اعلم بحقيقة الحال قوله كنتم من غنى الاول صوت الغراب والثاني صوت الحمام قوله
 وقد اشار الى اشارة الى وقع ما يرد على الشارح من انه لم ترك اسم قابل هذا القول وقال قيل هي
 والكلام في حاصلي الامر ان هذا القول ضعيف ومن المتقرب انه اي اشارة الى ضعف قول
 خلاصه من باسم قابله فلاجل الاشارة الى ضعف هذا القول ترك الشارح التصريح باسم قابل هذا القول
 وقال ما قاله قوله الى بعد هذا الاشتقاق الخ ان قيل ان الخدشة في الدليل لا يستلزم الخدشة في
 المدعى يجوز قبولها بدليل اخر كما هو المتقرب فيما بين العلماء والشارح ضعف دليل الاشتقاق فلم
 لا يجوز ان لا يكون القول بالاشتقاق ضعيفاً وان كان الدليل الذي ذكره الشارح له ضعف الجواز
 الجواز بدليل اخر غير ضعيف كما يعلم من استدلال الفاضل المحشي على ذلك الاشتقاق بالدليل الاخر
 بعيد عن فلا ياسب للمعاد ان يشير الى ضعف القول بالاشتقاق بقوله قيل الخ فانه ليس مراد الشارح
 الاشارة الى ضعف القول بذلك الاشتقاق مطلقاً اي سواء كان من الوجه الذي ذكره الشارح او غير
 بل المراد الاشارة الى ضعف ذلك الاشتقاق من الوجه الذي ذكره الشارح ولا شك في ضعفه من هذا
 الوجه كما بين الفاضل المحشي وهذا الجواب ينفع على تقدير كون الوجه المذكور في الشرح من كلام
 القائل لا من الشارح ولا من غير غير القائل بذلك الاشتقاق والا فلا وجه لضعفه الى قول
 القائل بذلك الاشتقاق فافهم والله اعلم قوله وذلك لان الخ حاصل بما ذكره الشارح في بيان وجه
 التناسب المعنوي بين الكلمة والكلام والكلمة بقوله لتأثير الخ ان المدلول الاتزامي لها وهو تأثير معاني
 اقوالها الشبيهة بالمدلول المطابق للكلمة في كون كلمة عاقر الناقة فلان اشتقاقه واما ترك بيان التناسب
 في الحروف وان كان لابد منه في الاشتقاق فله ظهوره وحاصل وجه البعد الذي ذكره الفاضل المحشي ان

المراد من الصغير
 والكبير والاكبر
 من الالفاظ
 من الالفاظ

ههنا امور ثلاثة اُخذت من معنى افراد الكلمة والكلام مطلقا الى سواء كان يعصبه الامر او يعصب اللزوم
وتأنيها تأني يعصب اللزوم وتأنيها تأني يعصب الامر فان كان التشبيه بين الاول من هذا الامر الثلاثة
والبحر فمولا يعصب لان التأني المطلق قد يعصب الامر وقد يعصب اللزوم فتشبيهه بالبحر الذي يعصب
الامر دما ترحيم بلا مرجح كما هو الظاهر ان كان بين الثاني من هذه الامور والبحر فهو ايضا لا يعصب لان
تشبيهه التأني الذي يعصب اللزوم بالبحر مع قطع النظر عن بعد عن الفهم لانه باعتبار ما يترتب على
معاني بعض افرادها وعن عدم فروعها من معانيها فان تأني المعاني بالتأني يختلف بحسب الاشخاص
والاوقات ايضا ترحيم بلا مرجح بل لمناسب تشبيهه بالبحر كما لا يخفى وان كان بين الثالث من هذا الامر
والبحر فهذا التشبيه بعيد عن الفهم لانه باعتبار ما يترتب على معاني بعض افرادها غير لازمة لشيء من
معانيها فان تأنيها بالامر يختلف بحسب الاشخاص الاحوال والله اعلم بحقيقة الحال قوله مع ان
المناسب هو حاصل ما ذكره الفاضل المحشي في بيان التناسب المعنوي بين الكلمة والكلام والكل هو
المناسب ان المدلول لا التزامي للكلمة والكلام بالنظر الى نفسه ولا بالنظر الى معاني افرادها الذي هو
تأني فروع الاسماء والنقش لصور في الازدهار مشترك مع المدلول لا التزامي للكلمة الذي هو تأني فروع
والنقش في كون كل من التأني تبيين من مستبعات القوة القوي مدلول الكائن والامر واليهم هذا التأني
اشتق الكلمة والكلام من الكلام ان قيل اذا كان المدلول لا التزامي لهذه الالفاظ الثلاثة مشتركا في كونها
مستبعات القوة فالاشتقاق في اشتقاقها من دون اشتقاقها فقلت ان اشتقاقها على الزيادة من حيث القوة
والسكنات سببا اشتقاقها من دون اشتقاقها منها فافهم من قول مولانا المدقق ويحظر به الى ان كون
كونها مشتركة لهذه الالفاظ الثلاثة بالنظر الى انفسها من مستبعات القوة مخالف للواقع لوجوه ثلاثة
القرع والنقش في الالفاظ التي ليس في جوهر حروفها دلالة على القوة كهدم عمر كما هو الظاهر لمن لم ادنى
تأمل فيمكن ان يقال ان معنى قول الفاضل المحشي من مستبعات القوة من لوازمها واللازم كما يكون
مسادا كذلك قد يكون اعم كما هو للقرع فوجدان تأني القرع والنقش في الالفاظ التي ليس في جوهر
حروفها دلالة على القوة لا يضر وعدم الاشتقاق بين تلك الالفاظ لاجل فوات المناسبة اللفظية ولما
اعلم قولنا ان تأني انفسها وجدت ههنا فوجدان احداهما انفسها بضمير التثنية والثانية انفسها بضمير
الواحد مؤنث ومأل كالتا التثنية الى امر واحد هو اداة انفس هذه الالفاظ الثلاثة لانه على الاقوال
يكون الكلمة والكلام على طرف واحد والكلمة على طرف اخر فيصير التعبير عنها بضمير التثنية وعلى الثانية
يرجع ضميرها الى الموصوع وهو بتأويل الجماعة واحد مؤنث قوله بقرع الاسماء الباء للبيان والقرع
والنقش مصدر للمعاني وما يترتب آه معطوف على تأني انفسها كذا قاله مولانا المدقق قوله في نقش
الصور فخر الى صور واما هذا على مذهب من قال ان ارتسام الصور مطلقا سواء كانت الكلمات

او الجزئيات في الاذهان دون الحواس والا فعلى مذهب من قال ان ارتسام صور الجزئيات في الحواس
 يكون صور هذا الالفاظ الثلاثة لكونها من الجزئيات في الحواس دون الالذهان هذا ما ظهر لي واضحا
 قوله من الالفاظ هي جذب الملايمات ودفع المناقضات والاقسام والاجزاء وغيرها قل ولا تتعلا
 هي التام والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله على وجه كانتا في نفس هذا
 الالفاظ الثلاثة من تقدير الكاف على اللام وبالعكس الميم على اللام وبالعكس هكذا في الكاف والميم
 قوله من مستبغات خيل قوله القوي مدلول انه والمراد من المدلول المدلول لا التزامي كما في
 القوة من المدلولات الالتزامية لان الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من الحروف البهولة
 وهذا جماعا يحصل لقوة كما هو ظاهر قوله فان تقاليعها الخ وهي الملك بتقدير اللام على الميم ثم
 الكاف والملك بتقدير الميم على اللام ثم الكاف والتكامل بتقدير الكاف على الميم ثم اللام والمكمل بتقدير
 على الكاف ثم اللام والذكر بتقدير اللام على الكاف ثم الميم ولا شك في تحقق القوة في معاني هذا الالفاظ
 فان الاول جلاء يكتمل به العين والاكتمال يوجب قوة البصر والثاني سخت كردن خبر يحصل القوة والثالث
 بمعنى التام ووجود القوة فيه ظاهر والرابع بمعنى قلة ما علبه وقلة ما علبه لا يعني الا من هو قلة واما رعاها
 والخامس بمعنى مشيت زدن ولا يعني هذا الا من القوة كذا فهم والله اعلم قوله فالكلمة الخ فذلك وحاصل
 لما سبق في قوله متساوية الاقدام اشارة الى ان بين التاثيرين تشابها وكلام صاحب القيل ايقين الارجاع
 الى هذا الوجه لكونه نصافا للتشبيه فلا يكون على هذا متساوية الاقدام لان التشبيه به يكون اقوى من
 التشبيه اللهم الا ان يفتقد للعطوف مع العاطف بعد قوله كالبحر وهو قوله وبالعكس ايضا لفظ معانيهما
 واللام الارجاع الى هذا الوجه اللهم الا ان يراد بمعانيهما نفسا هذين اللفظين بعلاقة الدالية والمدلولية الخ
 قوله وقد ظهر كذا لا يلاير هذا الارجاع لان التمييز المدكود يقتضي تشبيها تائيدا معاني افرادها الذي يعصبه
 الاول والمراد بقوله لنا تير معانيهما عند الارجاع يكون تائير القرم والنقش فلا يحصل التاكيد اللهم الا ان يقال
 وجه التاكيد ان الشاعر لما تشبه بعض تاثيرات معانيها افرادها بالبحر فلا اعتبار تشبيه تاثيرات معانيها بالبحر
 المذكور بالبحر مسامحا وبالسجدة الارجاع وان كان بعيدا من اللفظ الا ان جزالة المعنى يقتضيه وهو ليس
 السند قدس سر في حواشي المطول فقال راع جزالة المعنى فان البحر جلا في كلفات كثيرة والله اعلم هكذا قال
 الفاضل بلدق مع نوع ضمير قوله البحر بنحو الجيم الخ فيه اشارة الى فم ما يرد على الشارح من انه يعلم من قوله
 لنا تير معانيها في النفوس كالبحر ان البحر تاثيرا مثل تاثير الكلمة والكلام والحال ان البحر بمعنى خشك
 وليس لهذين المعنيين تاثير بل هو ان مرتبان على التاثير وهو خسته كردن كذا يخفى حاصل المدح من البحر
 ههنا بنحو الجيم وهو بمعنى خسته كردن لانها معانيها حتى يكون بمعنى خشك او زخم كمثل في التشبيه بحر الفخ خسته كردن
 ولعن كرون بحر كاس وعلات كسب كرون وبالفهم خشك وزخم بحر جمع انتهى قال شاعر قدس سره

لا اذ لا يستعمل
 بدون زيادة الواو
 فيقال اكمل منه

لنا تأثير العبارة بحد ذاتها في المعاني أفرادها وأصغر من عليها بعض الألفاظ لأنه لا يكون لها أفراد
الكلمة والعلامات تأثير في النفوس بل المعاني أفراد الكلام فقط لأنه لا يكون للمعاني أفراد مما تأثير في النفوس
بدون النسبة التامة والنسبة الكمية إلى أخرى نسبة تامة فلا يحصل إلا الكلام وأوجب عنه بل لا نسلم عدم
التأثير بدون النسبة التي ترى إلى الحرقين بنار عشقة تعالى ووجدتهم وانقماضهم عن التوجه إلى الأنبياء
يرقصون عند مجيئهم سلام الله تعالى إلى المظلوم غاية الظلم أنه يتقبض عند مجيئهم سلام الله تعالى لأن سلطانهم
أن التأثير في النفوس من أن يكون بطريق الإصالة وطريق التبعية ولا شك في وجود الثاني في معاني أفراد
الكلمة كما لا يخفى على من له أدنى لب في العلم لأن تأثير الكل يستلزم تأثير الأجزاء والله أعلم قال الشاعر قدس
سرك وقد عبر الخمر أن قيل قال المشارع الكائن وفي أن قابل هذا الشعر أم المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو قال
علي الشاعر أن يقول قال علي كرم الله وجهه لأن التعبير عنه رضوانه عنه ببعض الشعر أعطف من غيره
العصاة ثم ذنب عظيم قلنا العمل هذا لم يبلغ إلى المشارع فلان قال كذا فهم من قول ولا فاعصام الذي قد
يجري التعبير لفظ البعض للتعظيم أيضا كما في قوله تعالى رفع بعضهم فوق بعض درجات كما ذكر في علم المعاني
فلم لا يجوز أن يكون هذا التعبير من هذا القبيل كما جاز أن أشاد الشعر ووجهه فذكر في التفسيرين قوله تعالى
والشعراء بينهم الفاء والواو في الآية في سورة الشعر أن شئت الإطلاع عليه فأرجع إليها قوله يعني ذلك
الخمر وضع ما يرد على المشارع من أن الغرض من قوله لنا تأثير معانيها بيان التناسب المعنوي بين الكلمة والكلام
والخمر وهو قد تكرر قوله كالجرح فلا حاجة إلى قوله قد عبر بعض الخمر فلم ذكره وحاصل دفعه عن هذا اللفظ
تقوية الكلام السابق وتأيد لأنه يعلم منه أن هذا التشبيه علاقة معتبرة بين الفصحاء لأنهم مجرم احتمال
عقله قوله علاقة معتبرة أن قيل أن التشبيه لغة واصطلاح عبارة عن الدلالة على مشابهة المراد في شيء
خاص مطلقا بالكاف ونحوه والعلاقة بين المستعار والمستعار منه المشابهة التي هي عبارة عن المشاركة لذلك
فكيف يجوز حمل العلاقة على التشبيه قلنا العلماء أرادوا بالتشبيه المشابهة من قبيل كرم لفظ الدلالة وإرادة الدلالة
عليه كذا فهم من قولنا فاضل المندقي قوله لهم جراحته وضع ما يرد من أن الجرح لا يجمع على الجراحات بل على الجرح
كما علمت من قول صاحب منقح اللغات المذكور ذلك سابقا ويعلم من قول المصنف في الشافية أيضا في بحث
الجمع فكيف يجوز قولنا لشاعر جراحات الخمر وحاصل دفعه عن البيان قال الشاعر قدس سره ولا يلتزم
في الأصل بل يتم من ثم مهووا العين فقلبت الهمزة الفاعل على خلافا لقياس كذا قال مولانا عصمت الله في المنقح
النهار باسم كرم الله وجهه شدة فهم الأمن واستوار كرون سر زخم را انتهى وبعينه قول ما جرح اللسان ما أثره
ما لم فاللسان على طريقة الاستعارة التبعية بأن شبه التأثر بالخمر واشتق من لفظ الجرح الذي هو بمعنى التأثير
لفظ الفعل أعني جرحه ولفظ لا يلائم ولا يبرر للمتشبه به فهو ترشيم قال الشاعر قدس سره والكلمة جنس لها
الشارع إلى الاختلاف في اشتقاق الكلمة والكلام من الكلمة يتسكن اللام وأشار إلى الاختلاف في كون لفظ الكلمة

مفرد الكلمة بكسر اللام ويعلم هذا الاختلاف مما قاله الشارح لان كون الكلمة جنسا مستلزما لعدم كون لفظ
الكلمة مفرد الكلمة وتكون جمعا مستلزما لكون لفظ الكلمة مفرد الكلمة وآعلم ان كلاما من الفريقين قائل بان العلم
جمع معنوي لا مفرد ولا مثنى ولا اسم جمع اما عدم كونه اسم جمع فلان من المنتقذين يفرق بينه وبين واحد
بالهاء واسم الجمع لا يفرق بينه وبين واحد بالهاء فيتم الى ان الكلمة لا يكون اسم جمع واما عدم كونه مفردا
وخصي فلا عدم استعماله في معناها وهو الواحد الا نشان لعدم كونه حشنة دليل اخر ايضا وهو عدم حقوق كلمة
العثنية في اخره مع كونه من الاسماء المفككة واما كونه جمعا معنويا فلان لا يستعمل الا في فوق الاثنين بقى
ان الكلمة هل هو جمع صيغى اعلى اصطلاحى وهو ما لا يكون اسم جمع ويكون موضوعا لا فوق الاثنين او
جنس وهو ما يكون موضوعا للمعنى المعنى عن الواحد والكثرة بحيث يجوز اطلاقه على الواحد الاثنين وعط
ما فوقهما فذهب الجهور الى الاول وذهب صاحب الصحاح واللباب الى الثانى قوله لكن لم يستعمل الجمع استدلوا
لما يتوهم من انه كيف يكون العلم جنسا والحال انه يطلق على الواحد الكثير والكلم لا يطلق الا على فوق الاثنين
وتحاصل المدعى ان الاطلاق على الواحد الكثير في الجنس بالنظر الى الوضع واما بالنظر الى الاستعمال فيصير
وتخصيص اطلاق الكلمة ما فوق الاثنين ليس الا في الاستعمال واما بالنظر الى اصل الوضع فيجوز ان يطلق
على الواحد والاثنين وبأجملة ان تخصيص اطلاق الكلمة ما فوق الاثنين لا يضر بالجنسية والله اعلم قوله
فما فوق الاثنين لا يخالفه بين كلامى الشارح والفاضل المحشى لا في اللفظ والتوافق في اللفظ غير لازم لان
قال ما فوق الاثنين والقلته فصاعدا واحدا لان المراد بالفوقية عام من ان يكون بلذات او بالواسطة
كما يظهر على من لدانى تامل فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره لا جمع لما عقب
الجنس بقوله لا جمع ليحصل التقابل بقول صاحب الصحاح واللباب بطريق المعراة لانه قال بجنسية
الكلمة صراحة وان استلزم بالجنسية عدم الجمعية والجمعية عدم بالجنسية قال الشارح قدس سره
كثرة متعلق بالمنفى لا بالنفى لان التردد والتمترع مفرد كما يدل عليه عبارة صاحب المنقب في باب
مع الراعيان شئت الاطلاع عليه فارجم اليها ومتعلق بالنفى لان التمر ليس بجمع كلفهم من قول الصنف
في بحث الجمع من هذا الكتاب حيث قال فهو مركب ليس بجمع على الاحتمال ويخطر بالبال ان المناسب للعلم
ان يومئذ المتألف المتيقن للجمعية ان كان مراده تمثيل المنفى والمتيقن للجنسية ان كان مراده تمثيل المنفى لان
التوضيح في هذا الطريق وان كان التفتن في ماضى الله اعلم قال شارح قدس سره انه يصعد نحو
الضمير بجمع الى الله تعالى لانه هو الذى ذكر سابقا حيث قال الله تعالى من كان يريد العزة فله العزة جميعا قوله
ما قيل الضمير بجمع الى العرش فليس بسلب لعدم ذكره سابقا والاراد من الكلمة كلمة التوحيد قيل لهم الطيب
يتنا ولا لذكر الدعاء وقراءة القرآن وعنه عليه السلام هو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله
اكبر اذ الله العبد لله بما لا اله الا الله

المراد
من الاول
واثنان لا يلا
في كلامه
الشارح
فلا يجيب
بأنه قدس سره
وكان
ارادة الفوقية
بالاثنين
بأنه قدس سره

هذه الآلة من الصعود والحركة من السافل إلى العالی فیعلم من هذا أن تعالی الواجب فی جهة العلوة تعالی الله
عن ذلك علواً کثیراً الثاني أن إضافة الصعود إلى الکلم لا یصح لأنه یختص بالجوهر هو ليس منها و
اجیب عن الأول بأن الصعود إلى الله مجاز عن قبوله تعالی آیاه وليس بالمعنى الحقیقی حق یفهم منه
اثبات للجهة وبأن العبارة بحذف المضافین من الضمیر التقدير والى محل عرض الاعمال علیه تعالی یصعد
لهم وعن الثاني بأن العبارة بحذف المضاف وهو الضمیر والتقدير وقالیه یصعد محیفة الکلم ولا
شك فی جوهریتها هذا كله ما فهم من قول القاضی للبعضاوی فی تفسیر هذه الآلة مع نزوع زیادة وتغیر الله
اعلم قولهم فإنه لو كان جمعا لکن الإشارة إلى وجه الاستدلال بهذا الآلة على جنسية الکلم وحاصله أنه
لو كان جمعا لوجب تانیث صفة ولو وجب هذا التانیث لم یزک صفة فینفرد الکلم لو كان جمعا لم یزک صفة
وتجعل هذا النتيجة مع قولنا والتالی باطل قیاسا استثنائیا منها استیصال المقدم الذی هو المطلوب أما الکبریا
من القیاس الاول فظاهر وأما الصغری منه فلأن الطیب صفة الکلم والمطابقة بین الصفة والموصوف
ضروری فی التذکر والتانیث والکلم على تقدیر جمعية یكون مؤثرا فوجب تانیث صفة وأما الصغری من
القیاس الثاني فظاهر وأما الکبریا منه فلقوله تعالی والیه یصعد الکلم الطیب هذا ما فهم من حاشیة المدقق
المدقق وتخطر بالبال أن الکلم مؤثرت على تقدیر تأویله بالجماعة وأما على تقدیر تأویله بالجمع فلا وهذا
ایضا یفعل فیما یخفى والله اعلم قولهم وبذلک لا یسأل فی الاستدلال أنه لو كان جمعا صیفا لکن
من أولین بالجمع والتالی باطل فالقدم مثله وهما أدلة أخر أحدها أنه لو كان جمعا لم یکن جمع قلته لأن
أولها محصور والکلم ليس منها بل یكون على تقدیر جمعية جمع کثرة ومن المتقربین جمع کثرة لا یصغر
على لفظه بل یرد فی حال التصغیر إلى واحد والکلم فی حال التصغیر یرد إلى واحد فلا یكون جمع کثرة ولما لم یکن
جمع قلته ایضا فلا یكون جمعا وتانیثها أن الکلم لو كان جمعا لکن محصورا ضعیفا لکنه والتالی باطل فالقدم
مثله وأما الثاني لکنه لو كان جمعا لکنه فی النسبة إلى الواحد والتالی باطل فالقدم مثله هذا ما نقل ولأن جمعا لکنه
عن الرضی وأعرض ههنا أن هذه الأدلة كلها ینفی الجمعية ولا یثبت الجنسية والمطلوب هذا وقد قال
واجیب عنه أن اثبات الجنسية مستفاد من انتفاء الواسطة للعلوم مما سبق فذكر قول الآلة واجب
صاحب العصاره فإنه قال الکلم لا یكون أقل من ثلث کلمات لأنه جمع کلمة قال الشارح قدس سره حیث
لا یقع أن لا یدل على وقوع من حیث الوضع فهو ممنوع کیف یمان أن یكون عدم الوقوع من حیث
الاستعمال كما صرح به الشارح الرضی فی مباحث الجمع وأن أراد من حیث الاستعمال فهو غیر مفید کذا
قال مولانا جمال الدین قال لشارح قدس سره فضا عدا ذکر فی بعض الحواشی أن صاعدا حال و
عاملا محذوف وتقدیر الكلام لأنه لا یقع إلا على ثلاث فیزداد ما یفهم هو علیه صاعدا انتهى کذا قاله
القاضی المدقق قال لشارح قدس سره والکلم الطیب مأول أنه یحتمل أن یكون معناه أن لفظه بجمع

مقدد في نظر الآية ويقتل ان يكون معناه ان الكبر ما اول ببعض الكبر وايا ما كان ان كان هذا
القول منعاً للمقدمة من دليل الحکم فيدفع هذا المنع بان الظاهر هو ما ذكره الحکم من كون الكبر
جنساً واحلاً عليه متعين ما لم يوجد صارف والصارف غير وجوده هنا وان كان جواباً قيل كيف يحتمل القول
بانه جميعهم تذکیر الوصف فيه عليه ان ترك الظاهر هو كون الطيب ضماً للكبر ولوعاء خلافه وهو كونه حافاً
لبعض لا بد من دليل حتى يتبين وما قيل في الدليل اذ الصاعد الى المحضرة العالية هو المقبول من الكبر الطيب
لا جميعها فلا بد من اعتبار حذف المضاعف وتقدير البعض فهو صفة للمضاف المحذوف وليس يتأمله لانه ان
ان الواحد هو الطيب لا جميع الكبر من الخبيث والطيب فلا بد من التقدير قلنا الآية التكرية لا تدل على معنى
الجميع حتى يكون ما ذكره دليلك على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصريح هنا الكبر الطيب لا مطلق سواء
كان طيباً او خبيثاً وان اراد ان الواحد هو المقبول من الطيب لا جميعه فالتقدير غير صحيح بل يفيد صعود
بعضهم لا التقدير قلنا ان الامر ليس كذلك اذا طيب حيث شئت صفة البعض ولا فرق بين ان يقال اليه
يصعد الكبر الطيب او اليه يصعد بعض الكبر الطيب في ان الاول هو صعود الطيب بتأثيره وان لم يكن
التقدير لا يفيد ما يفيد تركب فاراد كما هو حاصل له فضلاً عن ان يكون ضرورياً مشتبهاً بالدليل كما قلنا
مولانا بهال الدين قولهم فان الصاعدة فرض الفاضل المشتهى ايراد الدليل على ترك الظاهر احوالاً وفرض
المعلومين في الكاشفة السابقة وتزعم انه ان اراد ببيان المناسبة بين المعبر المعبر به كما هو الظاهر من كلامه
اذ حاصله ان الكبر الطيب لما كان بعضاً بالنسبة الى مطلق الكبر ازان من كبره بانه بعض الكبر الطيب
كما ينكر الوجهة ويراد منه الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في باعث التأويل والتشبيه المذكور فما
لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد زيادة الوضوح وان اراد ببيان القرينة على التأويل والواجب في هذا كثير
بما لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يجرى في ذلك نفعاً هذا كما قال مولانا بهال الدين قولهم ان كل الخ
في زيادة هذا الصدارة اشار الى دفع الاعتراض المذكور سابقاً في حاشية قول الشارح اليه يصعد الكبر
فتذكر قولهم كلمة التوحيد ان قيل كيف يتم تشييل بعض الكبر بكلمة التوحيد لا لجملة والكلمة لا يكون جملة كما
هو الظاهر الكبر جملة قلنا ان الكبر ليس جملة كما بالمعنى المصطلح بل بالمعنى اللغوي والكلمة بالمعنى اللغوي يطلق
على الكلام كما قال صاحب الالفيه واحداً كلمة والقول جملة وكلمة ما كلام قد يؤثر قوله تأويل الوجهة في هذا
التأويل ومحل الخلاف خبر ان من اسما الذين هم افاضل بيتنا من غير التذكير التانيث والمطابقة لفرقة بينه وبين
الافراد والتشبيه والجمع والتذكير التانيث فكذلك في ملين اسم ان وغيرها اوله بل حذر معصته اضافة التسمية اليه
لانه رقة القلب هو تعالى منزعه عن القلب ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بدون التأويل بأنه قيل في
الروى على قيل بمعنى فاعل عليه على فيل بمعنى مفعول فيحذف منه التاء كما يحذف على تقدير يكون بمعنى مفعول
قال الشارح قدس سره واللام فيها بنفسه حذر ذكر الامر وحذر دون الالف سيأتي في كلام الشارح نفسه

كلما هو مختار يناسب تقديمه فيقول ان احتمال المنسبة يناسب تقديمه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلا بد
 احتمال المنسبة مناسب لمقتضى المقام وكلما هو مناسب لمقتضى المقام يكون مختاراً فاحتمال المنسبة يكون
 مختاراً والكبرى من هذا القياس ظاهرة وأما الصغرى منه فاشكر الفاضل المحشى الى اثباتها بقوله لان المخ
 وسنذكر حاصله ان شاء الله تعالى قوله لان المقام المخ والمراد من المقام مقام البدئية بتعريف الكلت
 والكلام بالمعنى المصطلح عليهما لا يربط في هذا الكتاب من احوالهما بالمعنى المصطلح عليهما لا بالمعنى اللغوي
 ولا مطلقاً قوله لا تعريف الفرة المخ حاصل هذا الدليل الموعود سابقاً ان اللام في الكلت اذا كانت العهد
 الخارجى باذات الكلت التجارية على السنة الخاتمة فاما ان يكون الكلت بالمعنى المصطلح او بالمعنى اللغوي
 وهو ما يتكلم به قليلاً كان او كثيراً مهمل كان او موضوعاً كما قال مولانا جلال او يعنى ما يطلق عليه هذا
 اللفظ فان كان الاول فلا يعم كون اللام للعهد الخارجى لان المعنى الخارجى يجب ان يكون حصه معينة
 من مفهوم المعروف باللام والكلت التجارية على السنة الخاتمة ليست حصه من مفهومها بل عين مفهومها
 فاما هو الظاهر ان كان الثاني والثالث فيعم كون اللام للعهد الخارجى لان الكلت التجارية على السنة الخاتمة
 قسم من الكلت بالمعنى اللغوي او يعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ لكنه يخالف لمقتضى المقام لان مقتضاه تعريف
 المعنى المصطلح عليه لا يميزه واذا كانت للاستغراق فاما ان يراد ان كل الافراد معرفته او يراد ان المعروف هو الهيئة
 لكن امضت لامر الاستغراق عليه ليعيد بيان الجمعية كما يدخل لفظ الكل وما يؤدى مؤداً يجعل المعروف
 لبيان منعية فان كان الاول فلا يعم كون اللام للاستغراق لان التعريف لا يكون للافراد ولا يسهل
 للماهية وبما اننا تقر بأن كان الثاني فيعم لان التعريف قد كان للماهية لكنه يخالف لمقتضى المقام لان
 مقتضاه تعريف المعنى المصطلح عليه مطلقاً سواء كان مع ذكر ما يفيد الجمعية او لا بخلاف لام الجنس لان
 موافق لمقتضى المقام فيكون مختاراً بقى شئ في بالى وهو ان لام العهد الخارجى لا للاستغراق اذا كانت بيان
 في العتمة والخالفته من مقتضى المقام فما السبب في تعرض المثارم الاول دون الثاني فاسأل الله العلي العظيم
 بعد ذلك امرأ قوله لا للعهد اضافة اللام الى العهد الخارجى للعهد الخارجى اشارة الى لام الكلت قوله
 والتعريف آء عطف على المقام والغرض من هذه العبارة الزم الى دفع ما يتوهم من ان مختارته الجنس
 من العهد الخارجى والاستغراق مسلم ما ذكر لكنه مختارته من لام العهد الذى هي غير مسلمة ولا يجوز ان
 يراد من الكلت بالمعنى المصطلح عليه ويشأر الى غيرها من مفهومها بل للمعنى فيوافق مقتضى
 المقام ويكون اللام للعهد الذى هو الجنس وحاصل ان فرض ان كون اللام للعهد الذى هو ههنا باطل لان
 الاشارة بما الى فرد غير معين عنه المخاطب والتعريف لا يكون للفرد مطلقاً امر من ان يكون معيناً او غير
 بل يكون للكلية ان قيل فيلهذا لا يعم كون اللام للعهد الخارجى ايضا لان الاشارة بما ايضا الى فرد نكر
 معين بل هي بعد العتمة اولى لاخذ التعين في المشار بما مع انك قلت انها محيطه لكنها خارجة من مقتضى المقام

قلنا ان المشار بها هنا هو لفظ النوعي للكلمة بمناها المعنوي وبعض ما يطلق عليه هذا اللفظ لا يفرق بينه وبين
 لا يعبر عنه بقرينة واما ذلك فهو ما لم يولد فلا يراد بقي شيان في بالي احدهما انه لم لا يجوز ان يكون الاسم في الكلمة للمع
 الذي هو ويشار بها الى اللفظ النوعي الضمير المعين للكلمة بالمعنى المعنوي وبعض ما يطلق عليه هذا اللفظ واما ما عدا ذلك
 هذا الاحوال عن مقتضى المقام فستدرك مع احوال الامر بهذا الخاف وبأنه ما ان قوله التعريف عطف على المقام
 فيكون تقدير الكلام هذا الوجه هو المختار من المعنى الذي هو ان التعريف آء وظاهر ان هذا الدليل لا يقتضيه فتنكر
 بل وجهه الآتي يراد من الاختيار الوجه وانه اظهر قوله فالامر للجنس تفرع على ما سبق قال ولا يلزم ان يكون
 وفي عطف الطبيعة على الجنس اشارة الى انه ليس ههنا بالمعنى الامم الشامل للطبيعة والاستغراق والعلم الطبيعي
 انتهى وفيه بحث وهو ان الجنس المتعارف على كونه الاسم ولا يستغراق والعلم الخاص والعلم الذي كجتم
 الجنس اعم ولا يعم القول بان ذلك البطلان تلك الاشارة فالوجه للعطف ان يقال لانه للاشارة الى ان كل الجنس
 يسمى باسمين لا بالجنس ولا بالطبيعة كذا فهم من حاشية الاصل السوار قولي والله اعلم قوله والظاهر انهم
 ذاك آء اي كون التاء للوحدة وحاصل هذا المعنى ان التاء في الكلمة وان كانت تدل على الوحدة في اللفظ لكن الكلمة لها
 فقلت في العرف ان اللفظ يضم الح والواو والجوهر لضمهم التاء اسماء هذا المعنى ما رت تاء فلفظا فلفظا كذا لفظا فلفظا
 اللفظ لانه على شئ فدلالة التاء على الوحدة تكون غير مستتبته قوله في المعنى العرفي اي الاصطلاح في الكلمة
 قوله خصوصاً مفعول مطلق لفعل عطف وقد تدبره خضع هذا المعنى من بين المفهوم الثلاثة التي ذكرنا شأن منها في
 كلامنا اصل الجنس وواحد منها في كلامنا الشارح عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ فلفظا لوجه
 غير مودة لتبرير بان الوحدة غير مودة قوله ولئن سلمنا ان اللفظ هو الوحدة في اللفظ الكلمة
 لكن لا سلمنا هذه اللفظ لا تتم مودة ههنا كما ان اللفظ العبد وانه دلالة على الوحدة في لفظ عبد الله حين معناه
 هذه اللفظ لا تتم ليست بلمدة في هذا الحين ولذا يكون مفردا في هذا الحين وكيف والكلمة وقعت ههنا معرقة
 ومن المتكردان التعريف لا يكون الا لفظه فالتاء في لفظ الكلمة ههنا بقرينة عن معنى الوحدة كما في اسم الجنس
 في مقام التعريف من الوحدة فلا يلزم من التعريف للفرع ان كان اسم الجنس معرقة او بالفرع ان كان مفردا قوله
 على تقدير وضعها الحذف ما يتوهم من ان يفرع اسماء لا جناس عن الوحدة يقتضيه سبق وجودها في تلك الاسماء
 وهي مستغنية فيها لا خما موضوعه للطبيعة والوحدة مدلول التنوين التأكيد لحاصل الدخول في اسم الجنس
 هذا حين احد ههنا فذكر المتوهم وثا يفرعها ما موضوعه لفظ المشترك والفرع يصير على هذا المعنى ما لم ان
 الفرع المشترك يطلق بالاشارة الى اللفظ على معينين احدهما فرع معين من الجنس اي شخص نه غير معين
 في نفسه من غير نوع بحيث مطابق كل شخص منه وهذا اللفظية دون الاجتماع كسوس الطير من الكثرة
 انهم في مفهومه قيد غير معين اي مفهوم الفرع مضاف الى الكل كالنسان ما مشا فيكون مضافا لسان واحد
 بالجنس اي شخص كان لم يكن ان يكون في نفسه زيدا او غيره والاخر فرع معين في نفسه غير معين

هذا الفرع ليس بالجنس
 والجنس انما هو الجنس
 على الظاهر ان الجنس
 يطلق على الظاهر والواحد
 الجنس لا يطلق على الواحد
 على سبيل الاستغراق
 على سبيل الاستغراق
 مشا في مفهومه
 اسوة بغيره
 احسن كذا قال الوجه
 في بحث التعريف

عند القول كالشبه الحاصل لضعيف البصر وهذا لا يعم ان يكون في نفس اليك ان كان مناشئا من الانسان بل من خلقه
 اما زيد او غيره فم يعم عند العقل ان يكون انما من غير على سبيل الاشتراك والتجريد الذي هو من حيث انه غير محال
 التعيين كذا قال قاضي محمد مباركة في حاشية على حاشية الزاهد على شرح المواقف **قوله** وليس التاء آ فيه
 اشارة الى التاء على الفاضل الهندك حيث منع التجريد في التاء من معنى الوحدة بدليل ان التاء لصفة في الوحدة
قوله بدليل كلمتين حاصل الدليل ان التاء لو كانت لصفة في الوحدة لما جاء كلمتين وتبين ان مدلولها الاشياء
 ومدلول التاء على هذا يكون الوحدة وبينهما مناهات كما هو الظاهر قال الفاضل التاء في نظر وهو ان دلته على مدلول
 لخصوصية التاء في الوحدة على تقدير ان يكون الوحدة المدلولات للتاء بشرط لا اما اذا كانت لا بشرط شيء كما هو الظاهر
 من كون الوحدة المدلولات للشيء لا بشرط شيء فلا انتهى ويمكن ان يجاب عن هذا النظر بان احداث هذا الاعتبار
 من وظائف الفلاسفة دون الادباء فالظاهر من كون الوحدة مدلول التاء هو عدم وجود شيء آخر معه ولعله يعلم
 ويمكن ان يؤيد قول الفاضل الهندك بوجه آخر انه لو كانت التاء لصفة في الوحدة لما جعلت كصفة للجنس كما هو الواحد
 كما قال مولانا عبد الحكيم **قوله** هذا جواب الجواب فم ما يتوهم من انه لما كان ههنا مضم كونه التاء للوحدة وحلقت به
 التسليم من اداتها من التاء فم ليس يجب الشارح بهذا الطريق وحاصل الدفم ان جواب الشارح جواب على تقدير
 التنزل والتسليم فانه اجاب الشارح بذلك الطريق ايضا اعلم ان قوله واللام للجنس اما د فم اعترض بوجه
 على المصنف وقوله ناه سابقا وتحقيق المقام وقد فم القدح في كون اللام للجنس في التاء للوحدة بقوله ولا مناهات
 الخ فم الاول يعم قول الفاضل المحشي هذا جواب الخ لان لهذا الاعتراض اجوبت ثلاثة وعلى الثاني لا يعم لان
 ليس للقدح في كون اللام للجنس في التاء للوحدة بعد الحكم بان التاء للوحدة الجواب احد وهو الجواب بعد التناق
 الآن يقال ان الظاهر هو الاحتمال الاول لان باب الشارح في هذا الكتاب د فم الاعتراضات الواردة على المصنف
 بعبارة مختصرة فلن اعمل الفاضل المحشي على الاحتمال الاول وانه اعلم **قال** الشارح قدس سره يجوز ان تصادف
 المراد من الاتصاف بالخيار ان الاوصاف قبل العلم بها انما هي كذا ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فلا يلزم مراد فم
 بين جباري الشارح اما وجه التاء فم وهو انه يجب على الشارح ان يقول الجنس الواحد والواحد الجنس بالانحصار
 فاذا قال بالخيار يلزم مراد فم **قوله** طبيعة كانت الخ فيه اشارة الى د فم ما يتوهم من انه كيف يتصرف الجنس
 بالواحد لانه اخذ اكثر في مفهومه وهو ما يتشابه لجزءه مضم الكل في الاسرار فيكون اسم الكل الجزاء واحدا
 فكلما يطلق هذا الاسم على الكل فكذلك يطلق على كل جزء منه كالماء فانه يطلق على البحر على كل قطرة منه فم حاصل
 الدفم ان المراد من الوحدة اعم من ان يكون طبيعية او صناعية والاول وان لم يتحقق في الجنس يمكن الثاني
 متحقق فيه والوحدة الطبيعية ما يكون خلقية اي من غير مدخلية فعل الصناديق ما يكون بمدخلية
 فعل الصناديق كالسرير وما كان في اصطلاحية المعبر عنها من امور متعددة وما ذكره في قوله الفاضل
 المحشي وفي ذلك اشارة الى تفسير آخر للوحدة لكونها حقيقية اي لا كثرة في معروضها بل موحدة من الخ جوه

واعتبر رتبة كاعتبارها بحد واحد كذا قال مولانا في الحق والله اعلم بالحق **قول** لم فيه نظر آه حاصل النظر ان المراد
 من الوحدة في قول الشارح لمجرد انضمام الحكم اما الوحدة الفردية التي هي مدلول التام والوحدة الجنسية فان كان المراد
 فلا نسلم الاتفاق لان معروض تلك الوحدة الشخصية والجنس ليس بشخص كما هو الظاهر وان كان الثاني انشا
 مسلم يكن لا يستلزم المسمى وهو عدم المناقاة بين الجنس والوحدة التي هي مدلول التام اعني الوحدة الفردية
قول هذه الوحدة اي الوحدة التي يتصف بالجنس بها **قول** لم مدلول الراء قبحه عن التام بالحد لا فيصيح في
 الوقف على كذا تقرير مقار **قول** فانها اي الوحدة للضمي مدلول التام **قول** لاجنسية والوحدة التي هي صفة
 الجنس جنسية **قول** لم ويمكن ان يجاب آه حاصل الجواب ان اختيارنا لشيء الثاني والوحدة الجنسية وان لم يكن مدلول
 التام بحسب اصل اللفظ لكنه امدلول التام ههنا بحسب الاصطلاح لان الكلمة لما نقلت من المعنى اللغوي الذي
 هو ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مع الوحدة الشخصية الى المعنى الاصطلاحي الذي هو لفظ وضع لم فيكون التام
 ايضا منقول من الوحدة الشخصية الى الوحدة الجنسية واللامر به نقل الكلمة ما اذا تقر هذا فثبت الدليل الثاني
قول الفاعل جمع تام بمعنى مالوك كقضاء جمع قاض ودعاة جمع داع **قول** ولم ير من ذلك الخ اشارة الى ان
 هذا الجواب بان الشارح قال فيما سبق ان نسبة الكلمة الى الحكم كنسبة التام الى الفردية ومن هذا الجواب ان
 لا يكون نسبة الكلمة الى الحكم كنسبة التام الى الفردية لان الوحدة في التام وحدة فردية بخلاف وحدة الكلمة على
 هذا لان الوحدة فيها جنسية ولعل وجه التفسير بالشارح بقوله يمكن هذا القول لا ينفذ ضعف هذا التفسير لانا
 لا نسلم ان مراد الشارح بالتشبيه تشبيه الكلمة الاصطلاحية بالتامة لانه لم يجوز ان يكون المراد به تشبيه الكلمة
 الفردية والوحدة فيها شخصية كما عرفت وان سلمنا ذلك فلا نسلم ان المراد بالتشبيه التشبيه في كل الامور حتى
 يلزم عدم تمام التشبيه بل في الفرق بالتام وعدمه وهو ثابت ولعل وجه ضعف هذا الجواب ان هذا الجواب لم
 منه ان التام ملحق بمفهوم الكلمة قبل النقل وهو لم يشبث الى الآن لم لا يجوز ان تكون ملحق بها بعد **قول** لم
 ان بين الخ فيما اشار الى الخ فم التوهمين الذين يزعمون هذه كلام الشارح الاول ان هذا القول اعني الواحد بالجنسية
 غير مناسب في هذا المقام ويجوز الاول عدم الحاجة اليه لانه يكفي لاثبات ذلك انضمام الجنس بالوحدة
 والثاني عدم المطابق لما سبق لان المطابق له والوحدة بالجنس كما هو الظاهر لمن له ادنى مسكة والثاني ان الشارح
 الذي صدر الشارح بقوله يقال الخ مخالف لما هو شاهد له ايضا ويجوز الاول ان المذكور فيما هو شاهد له لفظ
 الوحدة والجنسية والمذكور في الشاهد لفظ الواحد والجنس بينهما اتفاق كما لا يخفى والثاني ان المذكور فيما هو شاهد
 له لفظ الاتصاف بالمشبه في الشاهد لصدق وبينهما ايضا تقاير وحاصل المدعى ان مراد الشارح ان بينهما اتصافا
 والمراد من الوحدة الواحد من قبيل كمال المبدء والارادة المشتق من الجنسية الجنس مجمل اليا هو على النسبة
 والتام على التام والنسبة من قبيل نسبة المسمى الى الاسم في التقدير بالادمية المسماة بلفظ الجنس من كذا
 الصدق لان الاوصاف قبل العلم انما هي اوصاف علم اوصاف عليك بتطبيق هذا العلم على ما في

ولا يخفى انه اذا كان المراد من الاتصاف الصدق فيكون قول الشارح يقال من قبل الله والنشر انما المراد به هذا
الطريق ايضا متعارف عند من فاهمه فانه من سوانم الوقت **قوله** اصلا اي موضوعا **قوله** وضع اي محلا **قال**
الشارح قد مر مراراً في اللفظ في اللغة التي قدم ما يرد على المصنف من ان حل اللفظ على الكلمة غير صحيح ثم صدر
دحل المصدا اما على المصدر والذي هو مراد فكما في قولك القوم جلوس او على المصدر الذي هو جمعت كما في
قوله الضرب بالشدة يد ضرب والكلمة ليست مرادفة اللفظ كما هو الظاهر لا حصته منه لانها حصت لللفظ
كما هو الظاهر حاصل الدف ان اللفظ معنيين معنى في اللغة ومعنى في العرف والاصطلاح ومصدريته
بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني ولما ردهما الثاني لا الاول فامل **قوله** ودمي الشيء آية اشارة الى التقرير
على الشارح بان اللفظ معان ثلاثة في اللغة فلهذا ذكر الشارح المعنى الواحد منها وترك الباقيين الاخرين متمسكين
بقول المناسبة بين المنقول عند المنقول اليه على تقديرها ويمكن ان يجاب من قبل الشارح بما افاده مؤلفا بمبدأ الحكم
فان مراد الله الرحيم وحاصله ان لفظ اللفظ موضوع للدمي المطلق دون دمي الشيء من الفهم مراد وصوت او دون
دمي الحرف من اللغز وهو التامر فلذا قال الشارح اللفظ في اللغة التي لها وجه مدمر وضعه لهذين المقيدين
فحواه ان وضع لها فيكون استعماله في المطلق كما ثبت من اللغة اما بطريق الاشتراك بان كان موضوعا له
ايضا او بطريق الجواز بان لم يوضع له ويستعمل فيه بعلاقته الاطلاق والتقييد وكلاهما خلاف الاصل
بالنظر الى الحقيقة لانها محتاجان الى القرينة وان اختلفا في امر الاحتمال لان احتياجها المشتركة الى القرينة
لتعين المراد بخلاف احتياج الجواز لانه الفهم كما تقر بخلاف الحقيقة فانه غير محتاج الى القرينة وكما
هو محتاج الى شيء فهو خلاف الاصل فوضع لفظ اللفظ لذين يتك المقيدين يكون خلاف الاصل فلا يكون موجودا
لان وجوده خلاف الاصل من العقلا وطير ومقول وأما اذا كان موضوعا للمطلق فلا يكون استعماله في ذلك
المقيدين بطريق الاشتراك والجواز لان استعمال المطلق في المقيدين حقيقة انتهى ولا يذهب عليه استعمال
المطلق في المقيدين حقيقة اذ الوحد المقيدين من حيث انه مطلق وأما اذ الوحد المقيدين من حيث انه مقيدين كما
هو المناسب للمقيدين فلا فوهم القرار على ما عنه الفراد وبما قال الفاضل المدقق اد الله فيوضه وحاصله
ان لفظ اللفظ استعمال في اللغة في المعاني الثلاثة ولم يعلم انه لا معنى وضع ومن التقرير ان اللفظ اذا جاز بين
الاشتراك والجواز فعمل على الحقيقة والجواز اولي لانه علم بالاستقرار وغلبته وجواز الجواز الى اشتراك
والمظنون الخاق الشيء بالاغلب فعلم بعونه يتك المقيدين ان الواحد في تلك المعاني الثلاثة حقيقة
معنى والباقي معنى مجازي والناسب للحقيقة المطلق لتأسيه لها في كثرة اللوازم يعني كما ان مواد الحقيقة
تكون اكثر بسبب وضع اللفظ له كذلك مواد تحقق المطلق اكثر بسبب قلته موافقه بالنظر الى الخاص لان
مواد العام مواد الخاص مع الزيادة كما تقر فيكون المطلق من بين تلك المعاني الثلاثة وهو الذي هو حقيقة
فلذا قال الشارح اللفظ في اللغة التي انتهى لا يخفى عليك ان وجوده للمواد ليس بلازم للحقيقة فلا عذر في تأ

كما ترى في المبادئ المتروكة الحقائق فإذا عرفت هذا فلا يحصل المناسبة بين المطلق والحقيقة حتى يتعين
المطلق لحقيقته من بين تلك المعاني الثلاثة كما قال لك الفاضل المدقق وما يفهم من كلامه هو أننا أوجبنا
عليه مضمينه صاحب الجود والعطاء من أن معنى اللفظ في أصل اللغة الرمي المطلق وإنما القيد المذكور في ظاهر
بعضين له في أصل اللغة بل بعد النقل ومكره الشارح ههنا بيان بمعنى لفظ اللفظ في أصل اللغة فلذلك اللفظ
في اللغة الرمي انتهى ولا يخبر بما له من شرط النقل المجرى في المعنى الأول وهو ليس بوجوده ههنا لفظ
اللفظ يستعمل في المطلق أيضاً كيف يكون ذلك المقيدان مضمين للفظ اللفظ بعد النقل كما يفهم من قولنا
أن هذا الشرط في النقل إلى الاصطلاح وأيضاً قد تقرر أن النقل لا يكون من اللغة إلى اللغة وبما أقول أن مقصود
الشارح ههنا ليس بيان المعاني اللغوية للفظ اللفظ قصداً حتى يتم تعريف الفاضل المحقق عليه بل مقصود مدغم
الذي قرأناه في الحاشية السابقة بلا فصل من المصنف وكيف فيه بيان المعنى الواحد ما يبين وجه هذا
المعنى أي المطلق بخصوصه دون واحد من مقيديه فهو الشرافة لكثرة المواد فتأمل وانضم بعد ذلك القليل
عن المعنى لأن الرجال يعرفون ببيان الحق لا الحق ببيان الرجال **قولهم** الشيء سواء كان حرفاً أو غير **قولهم** الكلام
أي الحرف من الغرض في هذه المعاني قصم وتخفيف على سبيل التدرج كما لا يخفى **قال** الشارح قد سر
أكلت الخ دليل كون اللفظ بمعنى الرمي المطلق **قال** الشارح قد سر أي دعيت أي من ألفم وغيره **قولهم** المفهوم
من كلامه الخ الغرض من هذه العبارة الإشارة إلى الاعتراض على الشارح بمع النقل في عرف الفخاة مستنداً بالمفهوم
من كلام الشيخ الرضي **قولهم** ثم استدل أنه لا يخفى عليك أن سياق هذا العبارة حال على أن استعمال اللفظ لغة في
المفهوم ليس بطريق المحقق بل بطريق المجاز كما يشهد به الوجودان السليم كيف لا ولو كان للمفهوم معنى
حقيقاً للفظ لكان في قول الفاضل المحقق في الشيء من الغرض الخ قصوا في معنى التعريف على الشارح بالقص
وهو بعيد عن شأن كل عاقل فضلاً عن مثل الفاضل المحقق والله أعلم **قولهم** هو المراد ههنا عدم جهة حمل
اللفظ على الكلمة على تقدير كونه بمعنى الكلام لأن المفهوم به معنى مجازي للفظ كما ثبت اتفاقاً
في التعريف شنيع كيف يكون مراداً ههنا فادفعه بأن أخذ المجاز في التعريف ليس بشنيع مطلقاً بل من عدم القرينة
وههنا وجه وهو الحمل من البليغ والله أعلم **قولهم** فعلى هذا أي على المفهوم من كلام الشيخ الرضي **قولهم** لا يكون
فيه نقل لأن اللغة ولا في عرف الفخاة فلا وجه للتخصيص بالثاني الواقع في كلام الفاضل المدقق أما الأولى فلما
تقرر من أن درجة المنقول تكون أعظم من درجة المنقول عنه لا مساوية معاً لا ريب عليها ولو وجد نقل اللفظ
من المعنى للمعنى إلى المعنى للغوى الآخر لكانت درجتها مساوية وهو خلاف ما تقرر وأما الثاني فلعدم الحاجة إليه
لأن كلامه داخل في ما يتلفظ به الإنسان الخ فهو داخل في المفهوم به الذي يستعمل اللفظ فيه لغة فاق حاجته
إلى النقل أن قيل إن وجه التخصيص بالثاني أن المقصود من هذا القول منع النقل للشيء في كلام الشارح وبما هو
الأول في عرف الفخاة قلنا أن منع ذلك النقل يثبت بمنع المطلق بالطريق الأولى فاجابه إلى التخصيص

قوله لا يقال آية اثبات للمقدمة المنوعة وحاصله ان نقل اللفظ في عرف الفاعلة موجب وعنايه الى كونه لم ينقل الى
ما يتلفظ به المحمى عن تعريف الكلمة لانه ليس بلفظ بل فاعله لانه لا يلفظ به في الحقيقة هو اللفظ بل الحقيقة
المشكوك من في الكلمة اتفاقا فيكون خروجها عن خلاف الجمع عليه فيكون باطلا فيصالح الى النقل **قوله** فانقول ان
حاصله ان كما في ما يتلفظ به الانسان تصبها من الحقيقة والحكمي به يدخل المتن كذلك في اللفظ بل تعميم من الحقيقة
والحكمي به يدخل المتن فها سيان في الدخول على تقدير وعد على تقدير آخر فاني حاجتي الى النقل قال مؤلف الحكم
فهم قدما ما حاصله ان اعادة الفاعل من اللفظ به لما على تقدير الجواز وعلى تقدير النقل التيسير الى الاول ان
اخذ الجواز في التعريفات شميم وقيم فمعين الثاني ثبت القول بالنقل المنوع واجاب عن هذا الفاضل المدق لم
الله فيرد به بما حاصله اننا نقول ان الاول والشاعرة عند سد وجود القرينة وهي موجودة معها وهي النقا
على ان النوى كلفته ويخطر به الى ان اللفظ بل كان معناه جازيا لفظ اللفظ كما علم سابقا واذا كان اعادة الفاعل من
بطريق الجواز كما فهم من قول هذا الفاضل المدق كان للجواز جواز وهو خلاف ما قلناه عند الكل ويمكن ان يجاب عن هذا
الاحتمال بما يخطر بالبال ايضا من انه لا يكون للجواز جواز اذا لم يكن الاول مشهورا بمنزلة الحقيقة واما اذا كان
مشهورا فيكون له جواز كما ترى في الصاوية المنسوبة الى الله تعالى لانه يجمع الرحمة به جازا لان الصاوية في الاصل المتعارف
ثم جاءت الرحمة به جازا من الاحسان هذا ما يحتل في هذه المقام والله اعلم بحقيقة الامر **قوله**
المراد باللفظ اي باللفظ الذي هو يجمع اللفظ بل **قوله** فلفظ اي ملفوظ به **قوله** ولعل الخ اشارة الى جواب هذا التمسك
باشادات المقدمة المنوعة بان اللفظ اذا ذكر في محاورات الفاعلة لم يفهم منه في عرفهم الا المعنى الشامل لللفظ بل به
الحقيقة والحكمي دون غيره وهل هذا الا معنى النقل فوجدنا النقل في اللفظ فلذا قال الشارح ثم نقل الخ **قوله** ان نقل
اي نقل اللفظ في عرف الفاعلة لانه هو الذي **قوله** الفاعلة اشارة الى ان اهل اللغة اذا ذكر اللفظ في محاوراتهم لم
منه هذا المعنى اي المعنى الشامل والاخر ايضا فلا يوجد النقل في اصطلاحهم كما لا يجهل وجهه بل من جهة قد
ذكر سابقا **قال** الشارح قد سمر ابتداء منصوب على انه مفعول مطلق لنقل فان قلت ان مواشت المعنى
اشتغال معنى المعنى عليه هذا هو الذي ليس بجواب كما هو الظاهر فكيف ينصب قلت ان مفعول مطلق جازا باعتبار
المعنى في المعنى وهو النقل والاشتغال عليه موجود ثم يادى بالمنسوبة وبالاشتغال ليصح تعريف النقل به
وهذا المعاملة مثل المعاملة في قول المصنف وقد عرفت جوازا وغير ذلك **قوله** فيكون المزمع الضمير الى
التسمية المفهوم من النقل المفهوم من قول الشارح ثم نقل ما الفهم الثاني فظاهر اما الفهم الاول فلو ان اللفظ
اذا نقل من معنى الى معنى آخر يكون المعنى الآخر مسمى به كما ان المعنى الاول مسمى به ولا يبعد ان هذا هو المعنى بالبال
من ان ضمير يكون معان يكون راجعا الى الابتداء او الى النقل لا سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا سبيل الى الثاني
التسمية ليست بلفظة نقل الله اعلم **قوله** من قيل آية اي من جملة تسمية الم فليد ما في فافهم **قوله** تسمية
المسبب لان المعنى المطلق باعتبار بعض افراد الذي هو اللفظ سبب لفهم ما يتلفظ به بامتنار بعض افراد

وهو الحقيقة قان قلت ان السبب المحمول ما يتلفظ به المرئى لا المتلفظ وهو فرد من افراد المرئى المطلق ولا يستحق حكم الفرد
لشئ المطلق المأخوذ ههنا بل الى مطلق الشئ الغير المأخوذ ههنا كما تقر فكيف يستند النسبة الى المرئى المطلق حتى
يكون من قبيل تسمية السبب باسم السبب قلنا ان هذا تدقيق فلسفي غير معتبر عند الادباء بل عند علماء الشئ المطلق ولا
الشئ سيان في استناد احكام الافراد اليهما ومن اجل عدم اعتبار التدقيق الفلسفي عند الادباء صارت تسمية الافراد
عندهم اربعة والافاقسام اربعة خمسة ثمانية والاثبات في مقابلة ولا يخفى قلق ما في حاشية مولانا عبد الحكيم نور محمد والله
الرحيم ههنا لان المتلفظ ليس بمقول عنه حتى يتم الى اثبات سببية الا ان يقال ان اثبات سببية اثبات سببية مطلقة
الذي هو المرئى المطلق كما ثبت في الكتاب هذا ما يخطر في افواه اولاده علم بحقيقته للملأه قولهم ومن قيل ان المرئى
المطلق متعلق بكسر اللام ما يتلفظ به باعتبار بعض افرادة وهو الحقيقة لان المراد من التعلق في عرفهم تعلق الفعل او
شبهه به في الفعل وهو ههنا امر موجود لان المرئى مصدر وهو شبه الفعل ما يتلفظ بمفعوله وتعلق المصدر بالمفعول
امر ثبت وههنا سؤال وجواب على طبق ما مر قائل قال الفاضل المصدق ادام الله فوضعه لمأخذه ان من التعلق
فيما بينهم ان المفعول شرط للمصدر المتعدي وهو مشروط به فيكون قبيل تسمية الشرط باعتبار بعض افرادة باسم الشرط
ايضا واذا اختلفا فاجرمه التوقف لان المفعول من حيث التعلق مسبب عن المصدر ههنا ومن حيث الذات شرط
للمثبت الذي لا نه توقف كل واحد من الشئين على الاخر من جهة واحدة وههنا ايضا سؤال وجواب على طبق ما مر
قائل ولا تسرع بالرد والقبول قولهم فليس فيه آفة جاز في الوجه الثاني فان فيه نقلا من اللفظ الى اللفظ ومنه
الى ما يتلفظ ولا يخفى ان استعمال اللفظ في المفعول ليس الا بطريق الجواز كما يعلم من عبارة الشارح او بعد جملة الملام
لو كان بطريق النقل كان المناسب له ان يقول او بعد نقله الى المفعول فالوجهان سيان في عدم مؤنث تعلق النقل فيه
فان قلت انه اذا كان استعمال اللفظ في المفعول بطريق الجواز فكيف يجوز النقل الثاني لان المعنى الجازي غير قابل ان يكون
منقولاً عنه قلت اذا اشتهر لفظ الجوازي فيقولون نقل عن كذا يصح الجواز منه فبيد الاشتراك لان المقام ظني فكيف فيه
الادعاء واذا كان من المقرر ان النقل لا يكون طاريا الا على اللفظة فكيف يصح صدق القول بان اللفظ نقل
اصطلاحيا من المعنى المصدق الى المفعول ونقل اصطلاحيا منه الى ما يتلفظ به على هذا يكون النقل انتقالا في الاصطلاح
لان احتمال كون المفعول معنى لغويا يوجب النقل من اللفظة الى اللفظة وهو خلاف ما ثبت في مقابلة من كل عاقل فضلا عن
ينعقد عليه الا تامل الان يراهم النقل المعنى اللغوي فتأمل فان الحق الحق بالقبول وان لم يساعد قول الحق قال
الشارح قد سرع او بعد لم اى يصح المفعول الذي هو بمعنى المرئى باللفظ الذي هو بمعنى المرئى اولاً ثم يصح ما يتلفظ
المرئى باللفظ والتسمية الاولى من قبيل تسمية السبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق
وان قبيل تسمية الشرط باسم الشرط قولهم فيكون المرئى فيكون تسمية ما يتلفظ المرئى باللفظ من قبيل تسمية المرئى
باسم العام والفراد من العام والمأخوذ من الخاص وجه لان بين المفعول الذي هو بمعنى المرئى وبين ما يتلفظ المرئى
بمعنى من وجه مادة الاجتماع اللفظ الحقيقة كريد ومادة افتراق الاول عن الثاني ان اللفظ من العلم او غيره ومادة

افتراق الثاني من الاول اللفظ الحكيم اي المنوي قوله وهذا القرب آه اي تسمية الخاص باللفظ
اقرب من تسمية السبب باسم السبب او المتعلق باسم المتعلق وكن من تسمية الشرط باسم الشرط
لان الحمل الذي هو مقتضى الاتحاد يوجد بعين العام والخاص لا بين الامور الاخر المذكورة فعلم هذا
هذا ان بين الاولين علاقة ليست في كل واحد من الاخرين وهي علاقة الاتحاد من وجهه فذا
نكون هذه العلاقة اقرب فيكون لكل واحد من الاحتمالين وجه تزجي ووجه جرحية اما وجه الترجيح
في الاول فهو عدم تعدد النقل واما وجه مرجوحية فهو بعد العلاقة واما وجه الترجيح في الثاني
فهو قرب العلاقة واما وجه مرجوحية فهو تعدد النقل واه اعلم قوله بمعنى الرمي الماء للتبليس
اللفظ للتبليس بمعنى الرمي من الغم ويحتمل التكلم بتبليس الموضوع بالموضوع له ولا وجه لتفسير الفاضل
بل في ههنا بقوله اي معنى اللفظ المتبليس بمعنى الرمي من الغم ويحتمل التكلم بتبليس الموضوع بالموضوع
لما انتهى لان معنى اللفظ ليس بموضوع بل الموضوع هو اللفظ واه اعلم قوله ابتداء او بواسطة
والعلاقات في الاحتمال الاول من كلا المعنيين وفي الثاني منها هي العلاقات المذكورة سابقا
في الكتاب الحاشية لا ان في الاحتمال الثاني من المعنى الثاني المراد من العام والخاص العام
والخاص مطلقا لان التكلم باخص مطلقا ما يتلفظ به الخ لشموله المنوي بخلافه فيكون التسمية
على هذا من قبيل تسمية العام المطلق باسم الخاص المطلق قد برحق ينكشف لك الامر قوله المتكلم
فكأن اعلم ان فيما بين القوم عدة مقدمات تلقها المحققون بالقبول احدها ان معرفة المعرف
بقية الرأى موقوف على معرفة المعروف بكسرها وثانيها ان معرفة المعرف موقوف على معرفة
اجزائه ان كان له اجزاء وثالثها ان معرفة المراد موقوف على معرفة المراد ورابعها ان الموقوف
على موقوف الشيء موقوف على ذلك الشيء وان كان بوساطة كثيرة وخامسها ان معرفة
المشتقات موقوف على معرفة المبادئ واذا انقضت هذه المقدمات على صفحة الخاطي
فاسمع لما يلقي اليك من ان عبارة الفاضل المختار هذه دفع ما يرد في هذا المقام من انه
لا يحتمل نقل اللفظ الى ما يتلفظ به الخ لانه مستلزم للدور وهو محال كاتقرا فالمستلزم له
ايضا يكون محالا كما ثبت ايضا في مقرة ووجه الاستلزام ان معرفته اللفظ على هذا يكون
موقفا على معرفة ما يتلفظ به الخ ومعرفة موقوف على معرفة اجزائه ومنها يتلفظ ومعرفة
موقوف على معرفة اللفظ ومعرفة موقوف على معرفة اللفظ فتوقف معرفة اللفظ على اللفظ
وهل هذا الا الدور وحاصل الدفع اننا قلنا المقدمات كلها لكن نقول التلطف مراد اللفظ
باللفظ التقريبي الخاص اعني كقوله لا الاصطلاح في معرفة اللفظ يكون موقفا على اللفظ باللفظ
اللفظي والموقوف على التلطف هو اللفظ بالمعنى الاصطلاحي فلا يحصل الدور لتغاير الموقوف

ولمعرفة حليته اعلم قوله والباء للتعدية وفتح ما يتوهم من ان الباء في ما يتلفظ بان كانت لاسم
فيكون اظهار ما في الضمير لفظا لانه السبب للتلفظ وان كانت للآلة فيلزم ان يكون اللسان لفظا لانه
الآلة للتلفظ وان كانت للمصاحبة فيلزم ان يكون تحريك اللسان مثلاً لفظ لا يصحاحب للتلفظ
وكل من هذا الامور ليس بلفظ فلا يكون تعريف اللفظ ما نعاين دخول الاغيار ولا متساو لا شئ من
افراد المعرفة وحاصل الدفع ان الباء للتعدية ليست للسببية ولا للمصاحبة ولا للآلة فلا يلزم
الحذور كحال الخ في على من له وجد ان سليم وفهم مستقيم آمل ان التعدية معنيين احدهما جعل الفعل
لا لازم متعديا بتضمينه معنى التصير بادخال الباء على فاعله وثانيهما اتصال الفعل الى معموله بوساطة
جوف الجرو المداد ههنا الثاني قوله وليس فيه الخ ان قيل لا حاجة الى هذه العبارة لانه علم مفاد
ما سبق يعني التلفظ كقوله قلنا ان فيه قصر بما علم ضمنا وهو شائع فيما بينهم لكنه وهو غاية طلبايع
المستفيد من لان الذي يعلم ما سبق وللتنوسط يعلم من هذه العبارة والخبر يعلم من قوله لان التلفظ
الخ وانه اعلم قوله دور وهو توقف الشئ على نفسه اما بوساطة واحدة كما اذا توقف على ب وب
على آ وهو الدور المصريح او بوساطة كما اذا توقف على ب وب على ج وح على آ وهو الدور المضمرة
هذا القدر كاف في هذا المقام قوله الذي هو الخ يخطر ببال ان المعلوم ما سبق ومن كتب اللفظة
عده وجد ان هذا الموضع للتلفظ فكيف قال الفاضل المشي الذي هو الكلام او الحرف ان يقا
ان هذه العبارة من قبيل اقامة الشرط مقام الشروط يعني ان الكلام معنى لغوي لفظ وهو واقع على
الكلام والحرف فهو مفعوله والمفعول شرط المصدا كما انظر فاقام الفاضل المشي للمفعول مقام
المصدر والله اعلم قوله اعلم انهم الخ الغرض من هذه العبارة ان تعريف المصنف على مذهب
من قال ان الحركة الاعرابية من الكلمة كالروضي ومن تبعه صحيح واما على مذهب من لو بعد هامة فغير
بصحيح لعدم كونه ما نعاين دخول الغير وهو الحركة الاعرابية وذهب الفاضل بحكم على ان الامر بالكلم
لانه لما اعتبر في التلفظ التعلق بالكلام او الحرف فيخرج بقيد اللفظ عن تعريف الكلمة ما ليس بكلام وهو
كالحركة الاعرابية فلا يكون التعلق بها جامعا لافراد الخ وجب الحركة الاعرابية والجواب لا في من
الفاضل المشي ليس جديدا كما سيظهر لك انشاء الله تعالى قوله اختلفوا آه وانشاء هذا الاختلاف
اختلاف آخر وهو اعتبار وضع الحركة الاعرابية للفاعلية والمفعولية والاضافة وتعدية فذهب
الى الاول كالروضي ومن تبعه ذهب الى انها من الكلمة ومن ذهب الى الثاني وقال ان الموضوع للفاعلية
مثلا هو اللفظ الموصوف بالحركة الاعرابية لا هي فذهب الى انها ليست من الكلمة لعدم الوضع فيها
لما توفى تعريف الكلمة قوله في ان الحركة في العبارة تعذف والتقديري في اختيار احد شئ ان
الحركة الخ فلو ارد ان احد جانبي المختلف فيه اذا كان هذا الترديد فائنا الجانب الآخر قوله الشكل

الحاصل الاشكال ان هذا التعريف على هذا المذهب غير ما فهم من دخول الغير لانه قد دخل في الحكم
 الاعرابية تكون افظا وضع ليعنى مفرد مع انها ليست بكلمة على هذا المذهب واودع حيدان ورد هذا
 الاشكال مشكلا لان صاحب هذا المذهب لا يسلو الوضع في الحركة الاعرابية كما علم ما سبق فكيف يصدق
 التعريف عليها ويمكن ان يجاب بان المراد من الوضع للوضع المأخوذ في تعريف الكلمة اهم من ان يكون وضعه
 ووضع موصولة والثاني تحقيق الحركة الاعرابية كما يعلم الوضع المأخوذ في تعريف الدلالة المطابقة من
 وضع هذه عينه او وضع اجزائه اجزا انما بحيث يطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى ليدخل دلالته المركبة
 في المطابقة او يجاب بان وجود الاشكال بمعنى على شهرة الامر يعني ان وضع الحركة الاعرابية للتعليق امر
 مشهور فيما بينهم فبالنظر الى هذا الشهرة او رد الفاضل للمشاكل الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال قوله وقد
 الجواب الحاصل الجواب ان التعريف غير صادق على الحركة الاعرابية لخروجها بتقدير اللفظ لانه لا يخرج
 من التعلق بالكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منها لقوله وفيه مجتاهة حاصل البحث ان خروجه عن الحركة
 الاعرابية بتقدير اللفظ ممنوع لانه المراد من اللفظ اهم من ان يكون حقيقيا او حكما كما يدل عليه قول الشارع
 والثاني فيما يشترك اللفظ الحقيقي في الاحوال والحركة الاعرابية مشاركة لعنى الدلالة التي هي حال من
 الاحوال فكيف يخرج بتقدير اللفظ قوله ان ظاهر الحكم انما قال ظاهر الان باطن قوله او حكما لا يدخلها لان المراد
 من اللفظ الحكمي للشارح لفظ الحقيقي في احواله المتصدرة والدلالة ليست من الاحوال المتفصلة بل هي
 في الدوال الاربع او للشارح له في الحكم القوي كالاستناد والمؤكد ينة وكونه معطوفا عليه وكونه
 ذاملا وغير ذلك وشي من هذا ليس بوجود في الحركة الاعرابية كما هو الظاهر ويخبر بالبال والله
 اعلم بحقيقة الحال انه كما يدخل باطن قوله او حكما كذلك لا يدخل ظاهره لان الحكمي والحقيقي
 من مقام التلطف والتعريف في على الاطلاق التعلق بالكلام او الحرف كما علم من تحقيق الفاضل
 المعنى سابقا والحركة الاعرابية ليست شيئا منها فخرج عن القسم فكيف يدخل في القسم ان قوله
 من القسم المستقيمت لقولان ثبت الاعتبار المذكور في الحقيقي فقط فيكون البحث الفاضل المشي
 وجه لكنه لم يثبت بعد وهذا هو الوجود سابقا قوله انما قيل في الموضع لما يرد على الشارع من ان
 اخذ قد الانسان في تعريف اللفظ غير مد يد لانه به يخرج كلمات الله تعالى والمليكة والجن من اللفظ
 مع انها منه كما هو المقرر ومعلوم من الشرح ايضا وحاصل الدرع ان ذلك القيد ليس للاحتراز بل
 لتقريب تصوير اللفظ اى حصول ماهية على وجه التقرب في الذهن لا لغة الناس بينهم وههنا شاك
 وهو انه لا حيلة الى هذا الدفع لان الشارع نفسه دفع هذا الوهم بقوله وكلمات الله تعالى آه
 وحله ان جواب الشارع على تقدير عدم التسليم يعني اننا لا نسلم ان كلمات الله تعالى والمليكة
 والجن ليست مما يلفظ بها الانسان وجواب الفاضل المشي على تقدير التسليم يعني ان سلم مد كونها

ما يتلفظ به الخفا قول ان قيد الانسان ليس للاحتراز بل للتقريب أو لقول ان جواب الشارح لا يحتمل
 الذي هو على قيد يتلفظ به ان التلفظ مختص بما يخرج من الغم كما قال الوضوح فيخرج كلمات الله تعالى
 لتقرعه عن الغم وجواب الفاضل المحشي للاعراض الذي منشأه قيد الانسان وتقريره من ذكر
 ههنا هذا ما يخطو به ليل هذا المستهان لاجل هز وجنود اهل الطغيان قال الشارح قد من سره
 حقيقة او حكما دفع ما يتوهم من ان المتبادر من التلفظ الحقيقي وحل التعريفات على ما هو المتبادر
 منها واجب بغيره عن اللفظ انما اثر الثبوت لعدم التلفظ بها حقيقة وهل هذا الاختلاف المتقرر
 وحاصل الدفع ان حل التعريف على المتبادر واجب في الضرر والضرر ههنا موجود وهو المخالفة
 عن المتقرر فيترك على اطلاقه وتعميمه من الحقيقة والحكمي اعلم ان تسمية الملفوظ به الحقيقي بما
 يتلفظ به له بطريق الحقيقة وتسمية الملفوظ به الحكمي بالتلفظ به له بطريق المجاز باعتبار مشاركتها
 في الاحكام والاحوال من قبيل تسمية للثبة باسم المثبة به كسمية الهيكل المخصوص باسم الاسد
 بطريق الحقيقة والرجل النجاع به بطريق المجاز فاوراد عليه ان المراد ما يتلفظ له امله ما يتلفظ به
 بطريق الحقيقة او بطريق المجاز او كليهما والاول لا يصح لخروج الملفوظ به الحكمي والثاني لا يصح لغير
 الملفوظ به الحقيقي والثالث لا يصح للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجب عنه بان المراد منه
 ما يصدق عليه هذا المفهوم بطريق عموم المجاز نعم من ان يكون الصدق بطريق الحقيقة كما في الحقيقة
 او بطريق المجاز كما في الحكمي هذا اما يفيهم من حاشية الفاضل للدق والله اعلم قوله اي تلفظا حكما
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان نصب حقيقة او حكما لا يخلو اما ان يكون بالطرفية او بالحالية او بالصفة
 وكل منها لا يصح مالا اول فلا تقرر من ان الطرف لا يكون لازما ناو كما ناه حقيقة وحكما ليا بشئ منها ولا
 الثاني فلا ان الحالية ههنا لا يكون الا من الانسان او من الصغير الرجوع الى ما هو وصفي بغير نظر الى الزمان
 لا يكون الا من الفاعل او المفعول وكل منها لا يصح لان المعتبر في الحال هو صفة على شئ الحال وهو
 ههنا غير صحيح كما لا يخفى واما الثالث فلعدم وجدان شرط نصبه ههنا وهو اشتغال معنى الفعل على
 على المصدر وحاصل الدفع ان المتبادر الشئ الثالث لكن ليس كل واحد من حقيقة او حكما مفعولا مطلقا
 باعتبار نفسه حتى يشترط فيه ذلك الاشتغال بل باعتبار موصوفه وهو ههنا التلفظ فيشرط اشتغال معنى
 الفعل على هذا الموصوف وهو ههنا موجود لان المعنى يتلفظ مشتق على معنى التلفظ كما هو الظاهر
 وورد انه لا يصح توصيف التلفظ بالحقيقة والحكم لان المعتبر بين الموصوف والصفة هو جهة الفعل
 وهو ههنا غير موجود كما هو الظاهر او ان الفاضل المحشي الحكم بالحكمي هذا او كنت يظهر لي وجه
 تخصيص هذا الحاشية بقوله او حكما والحال ان اللازم على الفاضل المحشي الاشارة الى تاويل
 حقيقة او حكما كليهما او الاشارة الى التأويل في الاول اكتفاء عن الثاني به لان الاكتفاء عن

أخذ شيئ في الثاني بذكره في الأول شايخ بخلاف العكس قوله حقيقة أي بطريق الحقيقة قوله
 في الأحوال كالإسناد إليه والمؤكدية وكونه معطوفا عليه وكونه ذحال وغير ذلك قال
 الشارح قدس سره بهملا كان أو موضوعا دفع ما يرد على المصنف من أنه لا حاجته إلى قيد
 الوضع في تعريف الكلمة لأنه يجوز أن يكون المراد من اللفظ هو اللفظ الموضوع وحاصل ذلك
 أن المراد من اللفظ مطلقا لأن الشيء إذا ذكر مطلقا فقد يترك على إطلاقه كما تقر في علم
 الأصول وإنما قدّم المهل على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع في الكلمة لأن المنصوص
 من التعميم هو أن إدخال المهل في اللفظ إذا لا يتردد في إدخال الموضوع فيه فذكر أهم وتقدم مرتبة
 لأحوال على الوضع لأن اللفظ أو لا يكون غير موضوع ثم يوضع لمعنى هذا ما قاله مولانا عصمت الله قوله
 قال قدس سره الخ غرض الفاضل المقتضى من نقل هذه الحاشية رفع الاعتراض الواصل على أنها كالمشهور
 لأن إنشاءه تعالى وأما غرض الشارح قدس سره منها فبيان وجه العدل عن العبارة المشهورة وهو بهملا
 كان أو مستعملا قوله ولا يلزم الخ لأن اللفظ الذي وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ليس بهملا كما هو الظاهر
 ولا يستعمل لأن معناه هو المستعمل بالفعل والاستعمال بالفعل ليس بوجوده فيه كما هو الظاهر
 قال الفاضل المدقق في بيان الاستعمال في لزومه أسطر فلم يكن هذا التقسيم مثل التقسيمين الآخرين
 في الاختصار انتهى أول ورأسه التوفيق في بيان الاستعمال أنه يلزم خروج هذا اللفظ عن الكلمة لأنه
 وإن دخل في اللفظ بالقيم الأول لكنه يخرج عنه بالتعميم الثاني لأن المراد من الاستعمال ليس
 استعمال اللفظ بل استعماله في المعنى وهو خلاف الغرض إذ الخروج عن اللفظ فكيف يدخل في الكلمة
 لأن اللفظ جنسها وإذا خرج الشيء عن الجنس ولا يدخل في النوع كما تقر مع أن ذلك المقطوع
 الكلمة كما يشعر به المصنف الوضع في تعريف الكلمة لا الاستعمال والله أعلم قوله فقولنا الخ إنشاء
 الذي دفع ما يرد على قول الشارح في الحاشية قبل أن يستعمل من أن الاستعمال أما بمعنى كإيراد
 كما قال به الفاضل المدقق أو جعل اللفظ معولا وتعيينا للمعنى كما قال به الفاضل الكوهن
 أو كل منها لا يصح ههنا أما الأول فلعل لخصا بكار يردون لفظي إرادة المعنى منه بل وضم له سواء أوردوا
 مناولا أيضا بكار يردون لفظ فيلزم الكذب في معنى العبارة كما لا يخفى وعدم الواسطة لأن هذا اللفظ
 أيضا استعمال لأنه بكار يردو شدة ولا يخفى صدق هذا المفهوم على هذا اللفظ وأما الثاني فلا بد
 الاستعمال بهذا المعنى عين الوضع فيلزم الاستعمالان المذكوران سابقا من الكذب في معنى العبارة
 وعدم الواسطة كما لا يخفى وحاصل الدفع أن الاستعمال ههنا بالمعنى الثالث وهو إطلاق اللفظ
 وإرادة المعنى منه فلا يلزم الكذب وعدم الواسطة هذا ما يفهم من حاشية الفاضل المدقق
 والفاضل الكوهن ههنا هو الموعود سابقا والله أعلم قوله فالاستعمال في عباداتهم الخ

الفاء فمبهمية وهذا بيان ارادة الموضوع من المستعمل يعنى ان المراد بالمستعمل في كل واحد منهما ما يعبر
 استعماله على طريق الجواز المرسل بعلاقة الشرطية لان صفة الاستعمال شرط الاستعمال بالفعل أو
 بعلاقة الأول والرجوع كفاي من قل قليلا فله سلبه لان صفة الاستعمال ليول ويجمع الى الاستعمال
 بالفعل قوله ما يعبر استعماله ان قلت يلزم التداخل بين كلامي الشارح في الحاشية وكلام الفاضل
 لان الشارح قال ان المراد بالمستعمل للموضوع والفاضل الحش قال ان المراد ما يعبر استعماله
 لاندفع لان المراد الشارح بارادة الموضوع من المستعمل ما يشتمل ارادة ما يابا وبه ومسا
 ما يعبر استعماله للموضوع معلوم هذا يفهم من حاشية الفاضل المدق قوله تسمية العام للم
 اى العام من وجه وهو للموضوع باسم الخاص من وجه وهو المستعمل ان كان المراد من الوضع
 الوضع الشخصى لانه على هذا يكون بين الموضوع والمستعمل فيه عموم من وجه مادة الاجتماع
 اللفظ للموضوع الذى اطلق واريد منه المعنى ومادة الافتراق من جانب الموضوع اللفظ الذى
 وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ومادة الافتراق من جانب المستعمل اللفظ الذى استعمل في المعنى
 الهانى لعدم تحقق الوضع الشخصى فيه او مطلقا ان كان المراد من الوضع اعم من ان يكون
 شخصيا اولو حيا لانه على هذا يكون انبئة بينهما العموم والخصوص مطلقا لعدم افتراق المستعمل
 من الموضوع كما لا يخفى هذا اما على وقت المطالعة ان قلت ان تسمية العام باسم الخاص
 ليست بموجودة ههنا لان المستعمل ليس باسم للموضوع كما هو الظاهر قلت ان المراد
 بالتسمية ههنا اطلاق الاسم لا وضع الاسم هذا ما يفهم من قول الفاضل المدق قال الشارح
 قدس سره مفردا كان او مركبا دفع ما يرد على الصنف من انه لا حاجة الى قيد الافراد في التفر
 الكلمة لتخرج ما يخرج به بقيد الافراد لان الظاهر منه المفرد وحاصل الدفع ان الشئ قد يترك
 ويراد منه مطلقا على ما تقر به في علوم الاصول فبناء على هذا اراد من اللفظ مطلقا اى سواء
 كان مفردا او مركبا اعلم ان كلمة اوفى تعريف اللفظ للتعميم لا للشك فلا يرد ما يرد فافهم قوله
 قبل انما الخ غرض صاحب هذا القول رفع ما يرد على الشارح من انه لا يعبر اطلاق اللفظ
 على المركب من حرفين او حرف والمركب من الحنتين او الكلمات بل يصدق على الذى لا جزاء له كونه
 الاستفهام لان اللفظ اسم جنس وقم منكرا مفردا واسم الجنس اذا وقع منكرا مفردا موضوع
 لواحد من جنسه وهو ليس الا الذى لا جزاء له لان الذى له جزاء او اكثر آحادا لا واحد كما
 هو الظاهر فلا يصدق الا عليه وحاصل الدفع ان اللفظ مصدر ولا فرق بين الواحد والكثير
 فيه لانه موضوع للدفع المطلق فكما يصدق على الذى لا جزاء له كذلك يصدق على الذى له
 جزاء او اكثر واما غرض الحش من نقل هذا القول فهو الاشارة الى تموضعها وجرة

والعام مطلقا هو
 الموضوع والخاص
 مطلقا هو المستعمل فيه

قالوا من الجسم التام
 في قول الفاضل الحش
 جسم اللغوى والعبارة
 بخلاف المصطوفين

الاول ما قال الفاضل المدقق والفاضل الكوهستاني ايضا قال بمقتضى وحاصله انه يعلم من قول
 هذا القائل ان المعنى للمصدرى للفظ ادهنا ملحوظ مع ان الامر ليس كذلك لان اللفظ
 ههنا بالمعنى للصطلح وهو ما يتلفظ به الانسان الخ ولا يخفاء في استواء صدق هذا المفهوم
 على المفرد والمركب فلا حاجة الى لحاظ المعنى المصدرى اقول بالله التوفيق انه لا يعلم من
 قول هذا القائل ان المعنى المصدرى للفظ ادهنا بل يعلم منه خلافا لانه قال في الاصل
 وجوابه جواب على تقدير التسليم يعني لا نسلم اولا ان اللفظ ههنا اسم الجنس لانه ههنا
 ما يتلفظ به الخ وهو ليس باسم جنس ولا يخفاء في صدق ما يتلفظ به الخ على المركب وان
 سلم فقول ان اللفظ في الاصل مصدر والواحد والكثير في المصدر مستويان الثاني
 ما قاله الفاضل ولا فانور الحق من ان الجنس الواقع في التعريف مجرد عن معنى الواحد
 فلا اشكال فكانه اشار الى هذا بقوله قيل انتهى ويخطو بالبال ان هذا الكلام جواب
 عن اصل الاعتراض لا بيان خدشة في قول ذلك القائل حتى يمرض به كما لا يخفى الثالث
 ما سجد به خاطري وهو انه اذا اخطأ المعنى للمصدرى وان كان على سبيل الفرض التسليم
 فلا يصح اطلاقه لا على الذي لا جزأ له ولا على الذي له جزآن او أكثر لان حل المعاني
 للمصدرية على الذوات غير متعارف عندهم فامل لعل الحق لا يتجاوز ويظهر في فوائد
 هذا الاستدلال لاجل من جرد اهل الطغيان جواب آخر عن اصل الاعتراض وهو ان اللفظ
 ومن للتقريب في الكل انه كما يصدق على واحد من افراده كذلك يصدق على كثيرين من افرادهم
 فمجموع الحرفين او الحرف او الكلمتين او الكلمات لفظ كما ان الحرف الواحد لفظ والتحقق في هذا
 المتقرر مقام آخر ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه واهما اطيننا الكلام في هذا المقام لانه
 من مر ان الاقدام قوله اي للمفوض الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال
 وهو كزيد وضرب المثل له وهو اللفظ لان المعتبر في المثال صدق المثل له عليه لكونه
 من افراد والصدق ههنا منتف لان اللفظ لمصدر وحل المصدر على الذوات غير متعارف
 وحاصل الدفع ان اللفظ ههنا ليس بالمعنى المصدرى بل بمعنى المفوض ولا يخفاء في
 صدقه لكونه مشتقا وهنالك المراد من اللفظ الحكمي للمفوض به الحكمي لاجل رفع هذا التوهم
 ولا امري وجهه قوله ما قاله ولا ناعبد الحكمي وتبع لمضمونه الفاضل الكوهستاني
 حيث قال ضرورة ذلك ليصح مقابلة بالحكمي والافكارها لفظ حقيقي لكونها فودين لا انتهى
 لانه مخالف لصريح كلام الشارح قدس سره حيث قال فكان لفظ الحكمي الحقيقة واما
 قوله لكونها آفا ايضا لا يصح لان الافراد على قسمين متعارفة وغير متعارفة والحل في

الكل والمقسم انما يكون بحسب الحقيقة على الافراد المتعارفة واما على الافراد الغير المتعارفة
فلا كما ينبغي على من له احدى مهارة في علم الميزان الا ان يقال ان ههنا امران اللفظ والمفهوم
والنوى لفظ حقيقة ملفوظ حكميا والظاهر لفظ وملفوظ حقيقة كما هو المتقرر عند النحاة ولفظا
في قول الشارح فكان لفظا حكميا بمعنى ملفوظ فالمعنى فكان ملفوظا حكميا لاحقيقة فلا خلاف
ما به اعلم قال الشارح قدس سره كريد وضرب يرد ههنا ان المناسب للشارح ان يذكر مثال
الحرف ايضا ويكتفي على المثال الواحد قيل في الجواب ترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف والواو
وفي كريد وضرب ولا ينبغي بعد هذا الجواب لان ذكر الكاف والواو ليس بعنوان التقييل
فكيف يفهم منه مثال الحرف واجاب عن اصل الاعتراض مولا ناعصمت الله بقوله وبم
ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ان يذكر مثال الحرف ايضا
بل المراد ان يذكر مثال اللفظ الحقيقي والحكي انتهى ولا ينبغي بعده ايضا لانما لم يكن مقصود
ذكر جميع الاقسام فالمناسب الاكتفاء بالواحد اقول وبالله التوفيق ان المقصود الشارح قدس
سره تمثيل اللفظ الحقيقي الذي يكون عمدة في الكلام لا صالقة والحرف لا يقع عند فقيه لاسند
ولاسند اليه كما هو المتقرر فلذا لم يذكر مثاله والله اعلم بالصواب قال الشارح قدس
سره اذ ليس من مقولة الحرف هذا مع المعطوف عليه وهو قوله واجروا عليه الحرف لتعليل كون
النوى لفظا غير حقيقي وكونه لفظا حكميا اعلم ان المدعى ههنا مركب من جزئين أحدهما
النوى ليس لفظا حقيقيا وثانيهما انه لفظ حكي والى اثبات الاول اشار بقوله اذ ليس
بطريق الشكل الثاني الذي لا يشترط فيما يجاب الصغير بل اختلاف المقدمتين في اليك
وكلية الكبرى وتقديره ليس النوى من مقولة الحرف والصوت وكل لفظ حقيقي من
مقولتها فينتج ليس النوى بلفظ حقيقي وهل هذا الا الجزء الاول ويمكن اثباته بطريق
الشكل الاول بالتزام جعل هذه القضية مرجحة سالبة المجهول وتقدير الموضوع
في عبادة الشارح هكذا النوى ليس من مقولة الحرف والصوت وكلما ليس
من مقولتها لا يكون لفظا حقيقيا فالنوى لا يكون لفظا حقيقيا والى
الجن الثاني اشار بقوله واجروا الى بطريق الشكل الاول الذي يشترط فيه اثبات
الصغرى وكلية الكبرى وتقديره ان النوى اجروا عليه احكام اللفظ وكلما
اجروا عليه احكام اللفظ فهو لفظ حكي فكان النوى لفظا حكميا وهل هذا
الا الجن الثاني عليك ما ثبات المقدمات في الشكلين ان خفيت عليك قوله
الذي هو اشارة الى دفع مسايتوهم من ان الصوت

وقد مر هذا القول من
مقالة في اصول الفقه
وموضوع الكبرى فلا
يحتاج الى تأويل

ان الصوت والحرف متحدان فما الفائدة في ذكر الاول بعد الثاني وحاصل الدغم اننا لا نسلم الاتحاد
 الصوت اعم ولفظ الاخص لا يستلزم من نفي الاعم وفي اللفظ الحكلي لا بد من نفيهما ان قلت
 لم لم يكف الشارح قدس سره بنفي الصوت فقط مع انه يوافق المقصود لان لفظ الاعم
 يستلزم لفظ الاخص قلت ان اسلوب الشارح مفيد للمبالغة لان نفي الاعم بعد نفي الاخص
 يهيد المبالغة كما تقر فلاجل افادة تلك المبالغة سلك الشارح ذلك الاسلوب **قوله**
 اعلم من الخ اعلم اولان المراد من العموم المقيد لقيد الإطلاق اعني المعلوم
 المطلق لا المفيد بقيد من وجه اعني العموم من وجه ولا الاعم من قيد الإطلاق ومن قوله
 من وجه اعني مطلق العموم من الشقين الآخرين اما الاول فلما لغة الواقع كما لا يخفى
 واما الثاني فلا بد وان كان يصدق باعتبار فرد وهو العموم المطلق لكن يقوم صدقة
 باعتبار فرد آخر وهو العموم من وجه وهو مخالف للواقع فلاجل هذا التوهم لا يكون مرادنا
 وثانيا ان المراد من العموم العموم بنسب الصدق والوجود كليهما انفس الحرف بصوت
 يعتمد على الخارج وبحسب الوجود فقط انفس الحرف بكيفية ما رخصة للصوت واما
 الاول فلا بد ان كلما يصدق عليه الحرف وكلما يوجد فيه الحرف يصدق عليه الصوت
 ويوجد الصوت فيه يكون الصوت جنسا او عرضا اما الحرف وما خوذ فيه ولا فليس
 بطريق الكلية اعني لا يلزم ان كلما يصدق عليه الصوت او يوجد الصوت فيه يصدق
 عليه الحرف او يوجد الحرف فيه الا ترى الى منهق الحرف لان الصوت يصدق عليه ويوجد
 فيه ايضا مع ان الحرف لا يصدق عليه ولا يوجد فيه واما الثاني فلان المراجع الكيفية الكيفية
 المعتمدة على الخارج المعارضة للصوت لا الكيفية مطلقة والكيفية المعتمدة لا توجد بدون
 الصوت ولا عكس كما في منهق الخارج مثلا ولا عموم على هذا بحسب الصدق لان الصوت على
 هذا يكون معرضا للكيفية التي هي الحروف وحمل العروض غير متعارف بل الامر بالعكس
 وبما قررنا ظهر ان فاع ما يختلج بالبال من ان العموم بحسب الصدق وبحسب الوجود
 على التغير الاول مسلم واما العموم بحسب الوجود على التفسير الثاني فغير مسلم لان الكيفية
 لازمة للصوت كما هو الظاهر على من له ادنى مسكنه وجه الاندفاع تقيد الكيفية بالمعتمدة
 على الخارج لا منها يست بلازمة للصوت فناء مل فان الحق اعق بالقبول وان لم يسأله
 قول الفول قوله ولا ادري الخ هذا انكار عن قول الشارح اذ ليس من آ
 في صورة عدم العلم باندرج المنوى تحت الملقى لثمة الغنية لا في صورة عدم
 العلم مطلقا وقوله قال المصنف تأييد له ففرض المفاضل الحشوي من هذا المعيار العمل

له وقد مر
 من مقتضى الحرف
 والصوت مراد
 حمل الصغرى
 وهو موضوع الكبرى فلا
 يرد ما يرد فاعلم
 على الاول ناظر
 الى الاول والثاني
 الى الثاني ١٢

الشارح قدس سره وحاصله ان المنوى مندرجه تحت مقولة من المقولات لان المصنف
 قال في الايضاح ان المنوى هو المحذوف والمحذوف مندرج تحت المنقوله فكذا المنوى لكن
 اندراجة تحت المقولة المعية .. الا ادرى فلا وجه لقول الشارح اذ ليس مقولة الحرف
 والصوت وما يجاب عن قيل الشارح قدس سره بان المنوى لا يكون مندرجا تحت المقولة
 لان المقولات اقسام الموجود الخارجي والمنوى ليس بموجود خارجي فكيف يعم اندراجة
 تحت واحد منها فغير سديد لان المذهب الحقيقي ان المقولات اقسام الموجود النفس
 الامرى لا الموجود الخارجي كما لا يخفى على من له مهارة في العلوم والحكمة ولا خفاء في العجز
 النفس الامرى للمنوى كيف وانه اعتبره تعلق الوضع به والاتصال بالفعل كما قاله مولانا
 عبد الحكيم وهذا ان الامران في المعدوم والصرف من المستحيلات والاكتفاء في هذا المقام
 بهذا القدر من الكلام راوى لثلاثين بالمرام قوله قال المصنف آة في الايضاح لما كان باب
 المفعول باعتبار مفعوليته حكمه المحذوف من غير نقد يرقى عند عدم التلفظ به محذوف في كل
 موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود فعند عدم التلفظ به يحكم بانه موجود ولا
 خالص في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تعالى ولكم فيها بالتشهي النفس
 وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان
 هذه العبارة دلت على ما قاله المحقق من غير حقا بل بطريق صراحة كما لا يخفى على من تأمل
 في هذه العبارة ولعل الذي يتبين مراد المصنف من هذه العبارة بطريق يوافق كلام القوم علم
 هذا البيان بطريق الكشك والله اعلم قال الشارح قدس سره اصلا اى لا بنفسه كزيد ولا
 باعتبار لفظ دال عليه كعنه زيدا والواو في قوله وله بوضع آة للتعليل اى لتعليل ان المتنى
 ليس من مقولة الحرف والصوت باعتبار لفظ دال عليه وحاصله انه ليس المنوى من مقولته
 الحرف والصوت باعتبار لفظ دال عليه لانه لم يوضع له لفظ دال عليه وكما لم يوضع له اللفظ
 الدال عليه فلا يكون هو من مقولته الحرف والصوت باعتبار اللفظ الدال عليه فالمنوى
 لا يكون من مقولته باعتبار اللفظ الدال عليه وهل هذا الا المطلوب ويرد ههنا انه لا حاجة
 في اثبات عدم كون المنوى لفظا حقيقيا الى انتفاء مقولة الحرف والصوت منه باعتبار
 اللفظ الدال عليه لان اللفظ الحقيقي يكون من مقولته باعتبار نفسه لا باعتبار لفظ الدال
 عليه والا كانت المعاني ايضا الفاظ حقيقة كما لا يخفى ولم يعم هذا من احد الى الان ويكرز
 ان يجاب بابا تسلم ان المقصود يتم بالدلالة المورج لكن الشارح قصد المباشرة فكذا
 نفى كونه من مقولته باعتبار اللفظ الدال عليه هذا ما ظهر لي في هذا المقال والله اعلم بحقيقة الحال

لا كونه تابعا للحرف
 "عنه"

قوله خاص اشارة الى دفع ما يرد على قول الشارح ولم يوضع له لفظ من ان لفظ الضمير موضع
 له فلا يصح هذا القول وحاصل الدفع ان المراد ليس نفي اللفظ له مطلقا بل نفي اللفظ الخاص به
 والضمير ليس خالصا له لوضعه للباب ايضا قال الفاضل المدقق انما قيد به لانه موضع له لفظ
 بوضع عام كلفظ الضمير انتهى اقول لم يقل الفاضل المحشي بوضع خاص حتى يكون قوله موافقا
 لقوله قوله فكما لا يكون اه ذاك ونسبة لقوله الشارح ولما كان عدم كونه المنوي منقولة
 الحروف الصوت باعتبار نفسه اظهر جملته شبهة والافالتقدير فلا يكون الخ قوله لكن جعلوا
 الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان القوم يقولون ان المنوي في زيد ضرب هو وفي اضرب
 انت وفي اضرب انا وفي ضرب نحن فان كان مراد ههنا ان نفس هذه الالفاظ منوثة فيرد
 المنع على المشبهة وان كان مراد ههنا معاني هذه الالفاظ منوثة فيرد المنع على المشبه
 وحاصل الدفع اننا نختار الشق الثاني ولا يرد المنع على المشبه لان المراد بالعبارة الخاصة بالعلم
 الخاصة بطريق الملكية وتلك الالفاظ عبارات له بطريق العارية فلا وروء وههنا شك في
 انه لا حاجته الى هذا الدفع لان الشارح نفسه قد دفع هذا الايراد بقوله وانما عبء الخ
 اللهم الا ان يقال ان هذا ايضا على لغفلته والافاض والله اعلم قوله مثلا هو اي انا
 ونحن قوله كناية عنه اي تبديرا بعلامته المشتركة في الموقعية قوله فهو عارية
 تقديره على المقدار اي كناية عنه بطريق الاستعارة فهو عارية فلا يرد ما يرد فتأمل
 قوله عطف على الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قول الشارح واجروا عليه اما ان يكون
 معطوفا على قوله وانما عبء الخ او يكون معطوفا على قوله ولم يوضع وعلى كل التقديرين
 يكون من تقية قوله وليس من الخ وهذا القول تحليل كون المنوي غير لفظ حقيقي كما سبق
 كما سبق فيكون قول الشارح واجروا ايضا من تقية فيبقى تحليل كون المنوي لفظا حكميا
 فلا يصح التفرير الذي بعيد هذا وحاصل الدفع انه معطوف على قول الشارح ليس من
 فيكون من داخل اذ والمعطوف عليه ملته كون المنوي غير لفظ حقيقي والمعطوف عليه كون المنوي
 لفظا حكميا وسبق تقريرهما فتدبر فلا يوجد البقاء اذن كونه ولا عدم صحة التفرير المذكور
 فتأمل قوله والمراد باحكامه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الد والاربع متشاركة
 مع اللفظ الحقيقي في الد لانه فتكون الفاظ حكمية مع انه لم يقل احد بذلك وحاصل الدفع ان
 المراد من الاحكام الاحكام الفورية بقرينة البحث والدلالة ليست منها فلا تكون تلك الالفاظ حكمية قال
 الشارح قدس سره فكان لفظا تفرع على سبيل اللفظ النشئي الغير المرتب اختار هذا الطريق اشارة الى ان المقصود
 ههنا اثبات كون المنوي لفظا حكميا واما يخفى كونه لفظا حقيقيا فتدبري او لان يحصل الاتصال بين المتفرع

والمتمعر عليه بقدر الامكان والله اعلم قال والحذف لفظا نأقَالَ ذلك مثلا يتوهم ان الحذف
الحذف في المنوى قوله اذ على تقدير شرط كان يرد على قول الشارح لانه قد يتلفظ به
الحرف ان هذا الدليل لا يثبت المدعى لان المدعى كونه الحذف مطلقا اى اعم من ان يكون محذوف
بالحذف الواجب او الحذف الجائز لفظا حقيقة والا لم يكن الحذف بالحذف الواجب من الكلمات
وهل هذا الخرق الاجماع والدليل يثبت كون الحذف بالحذف الجائز لفظا
حقيقته لانه ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان واما الحذف بالحذف الواجب فليس مما
يتلفظ به الانسان والا لم يكن محذوف بالخلاف بالحذف الواجب فذا يكون لفظا حقيقة فلا يكون
الدليل مشتاك بل لجزء اشار الفاضل المحقق الى دفعه بقوله اذ على تقدير الحذف وحاصل الدهر
ان الالف واللام في قول الشارح الايمان يدل من المضاف اليه وهو الوجود لكن الوجود اعم من ان
يكون على سبيل التحقيق كما في الحذف الذي يخرج من كمثر العدد الى وطن الوجود او على
سبيل التقدير كما في الحذف الذي لا يخرج من صفته اليس الى بقعة الا ليس والحذف بالحذف
الواجب وان لم يكن ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان ووجوده على سبيل التحقيق كن ما يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان ووجوده على سبيل التقدير فيكون الدليل مثبتا لا متساويا والله اعلم
قوله وجوده في الخارج الخ قال مولانا نور الحق وفيه انه لا معنى لوجوده في الخارج الا بالتلفظ
فلمعنى قوله على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان التمسك الا ان يراد على تقدير قصد
العبادة في الخارج انتهى والمراد من وجوده في الخارج وجوده من عالم البشر اذ على تقدير وجوده في
الخارج لا من عالم البشر لا يتلفظ به الانسان كذا قال الفاضل المدقق قال الشارح قد سره
في بعض الاحيان يرد ههنا ان لفظ بعض الاحيان مستند الى ان قد التمسك بالتحقيق مع التقليل
يفيد معنى ويمكن ان يجاب بان كلمة قد ههنا لخرج التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله وبيان ذلك
بعض الاحيان بيان لفظة قد ولما لم يكن التقليل مرادافا في الفاعل ولا في المفعول ولا في الفعل
فثبتت الامراض عن الاجوبته الثلاثة التي ذكرت في حاشية مولانا عبد الحكيم اعرى واولى الله
اعلم قال الشارح قد سره وكلمات الله تعالى الخ لما كان يرد ههنا ان تعريف الكلمة غير
جامع لا قوادها لان من افرادها كلمات الله تعالى والتعريف لا يصدق عليها لاخذ اللفظ فيه
وهو على ما قاله الرضى مختص ببيان يخرج من القرو الله تعالى منزلة عن الفهم اشار الشارح الى دفعه
بقوله وكلمات الله تعالى الخ وهذا الدفر يقتضي بثلاثة تقريرات الاول ان المراد من التلفظ
اعم من ان يكون في كل الاوقات او في بعضها وتلك الكلمات وان لم تكن متلفظة اى خارجة
من القر في كل الاوقات لكنها متلفظة في بعضها وهو اوقات الوصول الى الانسان فيصير التمرين عليه

على ان اللفظ
ما يتلفظ به الانسان
واللفظ مختص بالخرج
من التمرين في الاوقات
ولا يدل ههنا على
يتكلم الله ولا يقال
تلفظ الله به

والثاني ان المراد من التلفظ بمعمر من ان يكون بالفعل او ما من شأنه ان يتلفظ به الانسان وتلك
 الكلمات وان لم تكن مما يتلفظ بها اي ما يخرج من الغر بالفعل لكن من شأنها ان يتلفظ بها
 الانسان فان قيل ان كلمات الله تعالى ليست من جنس الحروف ولا صوات والتلفظ لا يكون
 بدونها فكيف يكون من شأن تلك الكلمات تلفظ الانسان بما قلت حب لكن من شأن نوحها
 التلفظ بها وهذا القدر كاف او ينال الكلام على مذهب الجنبالبة والكراميه ويصح بيان هذين
 المذهبين والثالث ان المراد من التلفظ بمعمر من ان يكون حقيقة او حكما ثانيا في المشارك للمعظم
 الحقيقة في الاحكام والاول وان لم يوجد في تلك الكلمات لكن الثاني موجود فيها كما لا يخفى على
 الاول المعنى والى هذه التقريرات اشار الفاضل المحقق ولما لم يكن في قول الشارح قدس سره
 قيد يدل على اختياره لواء من التقريرات الثلاثة المذكورة بل يحتاج كل واحد منها الى
 التقدير فعمل كلام الشارح على كل من هذه التقريرات اول اعلم ان هذا اذا لم يوجد قيد
 في بعض الأحيان في نفسه الشارح كما انه غير موجود في نفسه التي عندي ولما اذا وجد كما يعلم
 من حاشية مولانا عبد الحكيم فيكون قول الشارح حشدا مشيرا الى اختياره التقرير الاول
 فيحتاج حينئذ الى ما قاله مولانا عبد الحكيم في ترك تعرض الشارح الى التقريرين الآخرين والله
 اعلم **قوله** اي في اللفظ اشارة الى رفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح ان يقول وكلمات الله
 داخلته فيها اي في الكلمة لان الاعتراض على خروج تلك الكلمات عن الكلمة لا من اللفظ وحال
 المدفع ان منشأ خروج تلك الكلمات عن الكلمة هو اللفظ لاختصاصه بما يخرج من الغر كما
 سبق فلما قال الشارح وكلمات الله داخلته فيه لا فيها والله اعلم **قوله** بمقتضى هذا التقرير
 اي ما يتلفظ به الانسان وهذه العبارة اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لا حاجة الى الكلمات
 المذكورة في دفع خروج كلمات الله تعالى عن الكلمة لان اللفظ اذا كان بمعنى ما يتكلم به فلا يرد
 الاعتراض لعدم اختصاص التكلم بما يخرج عن الفهم ان التلفظ مختص به ان قلت ان عدم ورود
 الاعتراض غير مسلم لان التكلم مطلقا وان لم تكن مختصة بما يخرج من الغر لكن تكلم الانسان
 مختصة به كما هو الظاهر والماخوذ ههنا هو الثاني دون الاول قلت ليس المراد من الاعتراض
 مطلقه بل الاعتراض الذي يرد بدون قيد الانسان وهو في ما يتلفظ به موجود دون ما يتكلم
 به كما لا يخفى وحاصل المدفع ان جواب الشارح على تعريف اللفظ بما يتلفظ به لا مطلقا وهو
 مختص بما يخرج من الغر فاحتج الى ما فعله الشارح والله اعلم **قوله** لانها ما يتلفظ بها وسبق
 حاصل هذا في الحاشية المتعلقة بقول وكلمات الله وكذا حاصل نظيره فلا يفيد **قوله**
 الانسان او هذه الاتمام للتعيين لان له دخلا في الجواب لان الاعتراض بقيد التلفظ فالجواب

بالصريح فيه بالتعسيات الثلاثة والله اعلم **قوله** في بعض الاحيان وهي احيان الوصول الى
 الانسان **قوله** وان كانت بالقياس الخ لا يقال يصدق عليها بالقياس اليه سبحانه انها لم يتلفظ
 بها الانسان على تقدير وجودها من البشر من تلك الحشية لا نأقول وجودها من عالم البشر
 من تلك الحشية محال كما لا يخفى والمراد من التقدير الممكن كذا قال الفاضل المدقق **قوله**
 وعلى هذا القياس الخ ان قيل كيف يقاس كلمات المشكاة والجن على كلمات الله تعالى لان الاولين
 لا يرد الاعتراض عليهم ما يقيد التلفظ لانها خارجان عن الغرض بخلاف كلمات الله تعالى قلنا ان
 المراد بالقياس هو القياس في مجراء الوجود الثلاثة لا في ورود الاعتراض الذي منشأه
 قيد التلفظ كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هكذا الحال في قول
 الشارح وعلى هذا القياس كلمات الخ والله اعلم **قوله** لا يقال آه حاصله ان الممكن لما كان
 مغايرا عن الواجب فالكلمات التي تكون قائمته به ومتلفظته له تكون مغايرة عن الكلمات
 التي تكون قائمته به تعالى ومتكلمته له تعالى فكيف يصدق على كلمات الله انها متلفظة في بعض
 الاحيان او من شأنها ان يتلفظ وحاصل الدفع ان المحل والمكان شيان في عدم مغايرة الحال
 والتكلم فتعا بتعايرهما عند الادباء كما انه لا يختلف الممكن باختلاف المكان عند الفلاسفة
 فيصدق على الكلمات التي تكون متكلمته له تعالى انها متلفظة في بعض الاحيان او من شأنها
 ان يتلفظ بما اقول وبالله التوفيق اولاً ان عدم مغايرة كلمات الانسان وكلمات الله تعالى في
 حيز الخطأ بل في خيز الامتناع لتقاوتها بالحدوث والقدم وكون الاول جنس الحروف
 والاصوات بخلاف الثاني وغير ذلك الا ان يقال ان بناء كلام الشارح على بثوت القيام لكلمات
 الله سبحانه تعالى به كما ذهب اليه الخبائلة كما سيعلم من كلام الفاضل المحقق وثانياً انه يعلم
 من قول الفاضل المحقق قبيل هذا ان عدم صدق التعريف على الكلمات التي تكون مقبسته
 اليه سبحانه لا يضر واذا كان الامر كذلك فابن الحاجة الى الجواب والله اعلم بالصواب **قوله**
 الاولين قال الفاضل المدقق وجه التخصيص بهما انه لا ورود لهذا الاعتراض على الوجه
 الثالث لان ما تكلم به حتى سبحانه ما يتلفظ به الانسان حكماً انتهى اقول وبالله التوفيق ان
 التلفظ الحكيم يعم فيما هو مشارك للملفوظ به الحقيقة في الاحكام من الاستدراك والعطف عليه
 والتأكيد وكونه ذاهلاً والابدال وغير ذلك كما قال الفاضل المحقق وتلك الامور ان مستقيمة
 في الكلمات التي تكون متكلمته له تعالى لما تقر بان ليس في الاذل الا امر واحد بسيط ينقسم
 الى الاخبار والامور والنهي والاستفهام والنداء عجب لتعلقات الحادثة كما لا يخفى على من
 طالع كتب العقائد فكيف تكون متلفظة حكماً الا ان بين كلام الشارح على مذهب الخبائلة

له واما يقيد
 الانسان فيكون
 عليها فاجاب بالوجه
 الثلاثة ان كان قيد
 الانسان في التعريف
 الاعتراض وما اذا كان
 القيد بمسك كمال
 الفاضل المحقق
 فلا طلبة لا الجواب
 ١٢

والكرامية والله اعلم قوله ثم لا يخفى الخ فيه إشارة الى التحقيق قوله هذا الاعتذار اى
الاحتياط لدخول كلمات الله تعالى في تعريف الكلمة بالتعيمات الثلاثة قوله اذا ثبت ان آه ثباتا
ذهب اليه الجواب لا نهم يقولون ان كلمات الله تعالى هي هذه الكلمات المتلوة والالفاظ
المذكورة ولما منعوا لقيام الحوادث بذاته تعالى قالوا بقدمها وان كان مخالفا لله اعنته
والكرامية لا نهم يقولون ان كلام الله تعالى هو المكتوب في صحايفنا والمغروبا لستنا وجميع
قيام الحوادث بذاته تعالى وان كان مخالفا لله اعنته وان كان مخالفا لله اعنته
عليه فارجع اليه قوله ما عليه المحققون من ان القايم بذاته تعالى مدلول هذه الالفاظ
المذكورة بهذا الترتيب وهو قد يراد بهذه الالفاظ حارثة قايمته بغيره سبحانه وتعالى
وعلى ما ذهب اليه المحققون لا حاجته الى الالفاظ لعدم وجود الاعتراض على القايم
به تعالى لعدم شمول المقسولة لانه مفلون الكلمات لا هي قوله او نقض الخ فيكون المراد من
كلمات الله هي الكلمات المعلومته له تعالى لا لغيره بانها كلمات وليست بمتلفظة لعدم خروجها
من الغروا ان كان النقص بما في علمه غير من صاحب العلم ولا حاجته الى الاحتياط ايضا لانها كما تكون
كلمات تكون متلفظة قوله او بما يظهر آه عطف على بما في علمه اى نقص بما يظهر في غير صاحب
الغروا بانها كلمات وليست بمتلفظة لعدم خروجها من الغروا ان كان النقص بما في علمه غير صاحب
الكلمات التي مدلولها من صفات الله تعالى الظاهر في غير صاحب الغروا مثل الجاهات والجوانم
ثم انقل وان كان النقص بما يظهر من صاحب الغروا فلا حاجته الى الاحتياط لانها ثباتا تكون كلمات
تكون متلفظة اى خارجة من الغروا والله اعلم وجه الاحتياط الى الاعتذار عند هذه
الامور ان الظاهر من عدم تقييد الكلمة المعروفة بغير القايمته بذاته تعالى او المعلومته
خاصة له تعالى والظاهرة في غير الانسان ان المعرف مطلق الكلمة الشاملة لها ايضا وكون
تدوين الغروا لفظه احوال الالفاظ التي يتلفظ بها الانسان لا يمنع ذلك على ان لغز الكلم
مطلقا في تعريف الغروا على ان الغرض منه احوال الالفاظ مطلقا اى مع قطع النظر عن
قيامها بالانسان والتفصيل خلاف الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة والله سبحانه اعلم كذا
قال الفاضل المدقق قال الفاضل الكوهماني ما حاصله ان المراد بالاعتذار هو الاعتذار
الذي صدر من الفاضل المحيى بقوله لا نالقول الخ يعني ان هذا الاعتراض انما يريد اذا
ثبت احد الامور من اقيام الكلمات بالله تعالى او النقص بما يقوم بحمل هو في علمه تعالى
وغير معلومته لنا او بحمل هو غيرنا لكن معلومته لنا اذ على كل تقدير من هذا التقدير يلزم
اختلاف المحل فيرد الاعتراض فيحتاج الى الاعتذار ان يخفى بحاصله اقول وبالله التوفيق

له ولا يخفى فانية
هذا القيد منه

انه يعلم من قوله انه على عدم هذه التقادير لا يحتاج الى هذا الاعتذار وان احتاج الى
 الاعتذار الذي صدر من الشارح بقوله وكلمات الله الم والآمر ليس كذلك كما بيناه فلا
 تفعل ولا تكن من المقلدين فان التقليد مجمل عند المحققين قال الشارح قدس سره
 والد والاربع اعلموا ولا انه لما كان المفهوم من كلام الرضى ان المعنى اورد قيد اللفظ
 لا احتراز عن الدال الاربعة لانها دالة بالوضع على معانيها فلو لم يورد قيد اللفظ في تعريف الكلمة لكان التعريف
 غير مانع لصدق على تلك الدال مع انها ليست من الكلمة وكما بان عن الاعتراض الواجب عليه بان لفظ اللفظ في
 الكلمة جنس والاحتراز بالجنس غير متعارف فيما بين العلماء لان ايراد لا يكون الا للشمول بأن الجنس
 والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه يجوز الاحتراز بالجنس وهذا لا يكون لوجه اللفظ والوضع لمعنى في
 اللفظ الموضوع لمعنى وافترقا الاول عن الثاني في اللفظ الماهل وافترقا الثاني عن الاول في الموضوع
 الغير الماهل اشار الشارح قدس سره الى رد هذا القول وحاصله ان تصنف جعل الجنس فصلا
 في صورة جزا كون النسبة بينهما عموم من وجه مستغنى عنه لان اللفظ جزا اول من اجزاء التعريف
 والدال الاربعة غير اخلته فيه فلا حاجته في صلاحيته ما لغته التعريف الى اعتبار اخر اجزا
 بعيد اللفظ لان ما لغته التعريف على ما قاله الفاضل المدقق عبارة عن عدم ورود التعريف
 على اعتبار العرف وهذا لما يحصل باعتبار الخراج الا في اربعه فلو كان يحصل باشتراكه على
 قيد لا يدخل الا في اربعه وان لم يعبر بخرجاها به والثاني هو ما موجود فإين الاحتياج وفيه انه
 على هذا الاحتياج الى اعتبار الاخراج بالفضول لان الاغيا لا تدخل فيها ايضا مع انه صادر
 عن الكل الا ان يقال ان هذا انكته بعد الوقوع فان قلت اذا كانت الدوال الاربعة غير اخلته
 في اللفظ فلا معنى لاجراجه به لان الاخراج يقتضى سبق الدخول فالمناسب للشارح ان يقول
 في الرد فلا معنى لاجراجه به لانه لا حاجته اليه وان يحصل الرد به ايضا لانه يومه الاخراج
 صحيح لكن لا احتياج اليه والآمر ليس كذلك كما سبق انفا قلت ان الاخراج صحيح منها لانه
 بين الجنس والفعل منها عموم من وجه وفي هذه الصورة يمكن تقدير المقدم وخرجاتها
 مقدما فالدخول موجود وان كان على سبيل التقدير والدخول الذي هو مقتضى الاخراج اهم
 من ان يكون حقيقته كلام الشارح والدال الاربعة آية بان لفظ الدوال اما جمع الدوال او دالة
 وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الجمعية وان كانت صحيحة على هذا التقدير لكن لم يرد اللفظ
 الموثقة وهو دالة غير صحيح لان بعض موصوفها مذكر وهو الخط والعقد لا يجيب عنه بوجوب القول
 انما تحت الشق الاول اعني ان لفظ الدوال جمع دال وقاضل اذا كان صفة بغيره ولا يصح قل كما
 منها جمع على هذا الجمع اعني فاعل كواثره على روايته نص عليه الفاضل الجليل في حاشية على الطول

والثاني ان اغتار الشق الثاني اعني ان لفظ الد وال جمع د الله وآياد السفطة المؤنثة باعتبار تعليب
 الموصوف المؤنث وهي النسبية والاشارة على الموصوف المذكور وهو ما عداها والمذكر وان كانت
 أصلا لكنه فرع في استعمال صيغته جمع المؤنث فيه نص عليه الفاضل العدا في حاشية المتعلقة
 بهذا المقام والثالث ان موه سوف لفظ د الله هي الجموع اعني المخطوط وكن انظارها لا المفردات كما
 يدل على هذا تفسير الشارح بالجموع فالجمعية وايراد الصفة المؤنثة كلاهما صحيحان وهذا
 الجواب ايضا باختصار الشق الثاني والثالث انه اعترض على كلام الشارح والد وال آه بان حكم عدم
 الاحتياج الى اعتبار الاخراج غير مختص بالد وال الا بجم بل جاري في كل موضوع لكنه غير لفظ
 كالعقود التي تعقد لحفظ المقصود ومعنى العقود المذكورة في كلام الشارح هي فانتظروها
 وجه التفسير واجب عنه بان العبارة بخلاف العاطف والمعطوف والتقدير والد وال الاربع
 وكن امثاله اقول وبالله التوفيق ويمكن ان يكون العبارة بخلاف المضاف اي وامثال الد وال
 الاربع الخ ويمكن ان يقال مقصود الشارح الرد على الرضى كما عرفت وفيه ذكر الد وال الاربع فقط
 فلا يبيح الشارح ما فقط لكن بقي مسام طلب الوجه للرضى فافهم واحفظ هذا التقرير لا يتيق عليه
 لا تجرد في غير هذا التعليق ولا قيل بالاطناب في هذا المقام لانه من مزال الا قد مر قال
 الشارح قدس سره المخطوط وهي النقوش التي في الاوراق وهي موضوعته للالفاظ قال
 الشارح قدس سره والعقود والمراد منها هي العقود التي يحصل باضمار بعض الاصنام ببعض وهي موشى
 لم رتب الاعداد والله عليها مثلا اذا انضم راس السبابة براس الابهامة فتدل على عشرة واذا انضم راس
 نظره ما فتدل على عشرة واذا انضم راس الابهامة بالفضل الاول من جانب الراس من السبابة فتدل على
 عشرة وهكذا اخر ذلك من الالفاظ ما تدل على مراتب الاعداد كما تقر قوله جمع نصيبه لا ادري بها
 قويا لتعريف الفاضل المحقق لبيان جمعية النصب وقضية للنسبية وتركه لبيان الثالث الاخر من الد وال الا
 ربيع فافهم فعل الله يحدث بعد ذلك امر قوله الذي هو اول آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تقرير عدم
 الاحتياج على عدم دخول الد وال الاربع في اللفظ كما صدر من الشارح لا يعبر لان اللفظ لو كان متاه خرا و
 الوضع متقدم ما بان قال الكلمته هي الموضوعته لكنه مفر لفظا لا محتاج الى اخراجها بقيد اللفظ ليكون التعريف
 بما ضا وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ ليس مطلقه بل الذي هو اول اجزاء التعريف وذلك التقرير على
 دخولها في الجزء الاول منهم كما سبق منا الاشارة اليه في الحاشية المتعلقة بقول الشارح والد وال الاربع
 فتذكر فان قلت لم ترك الشارح هذا الوصف قلت للظهور والله اعلم قوله فيه اي في اللفظ الموصوف
 بالصفة المذكورة ليعلم كونهم تاليا للمقدّم المذكور قوله في تعميم التعريف يعقل ان يكون في هذا
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان لا تسلم ان الد وال الاربع اذا كانت غير اختلف في اللفظ الذي هو اول الجزء التعريف

له وجه التفسير
 ما هو المشهور من
 وجوب تقديرها بالجمع
 على الفضل ولا يخطئ
 ما هو الحقيقي يمكن
 تقديرها بالجنس على
 الفضل سلقا اي
 سواء كان بدنيها أو
 مطلقا او من وجوب
 ١١ منه

على مقتضى
 راس

ليرجع الى اعتبار اخراجها به لانه لم يجر ان يكون هذا الاعتبار محتاجا اليه في ضمن المبتدئ المتكلم لا يلزم
 الا بان يقول له ان هذا الاحتراز عن هذا الشيء وذلك احتراز عن ذلك الشيء وحاصل الدوام ان المراد من النفي لا
 الاحتياج ليس النفي مطلقا بل في صلاحية التعريف وهي غير محتاجة الى اعتبار ذلك وان كان المتكلم محتاجا اليه
 والمراد من التعصيم ليس الا التعصيم بطريق المانحة لان الاحتراض ليس الا بهذا الطريق والظهور ان المراد
 القديم واسمه **علم قول** الى اعتبار الخوان قلت ما الفائدة في عدول الفاضل المحض عما قاله الشارح حيث قال
 الى اعتبار اخراجها ولم يقل فلا حاجة الى قيد يخرجها لما قاله الشارح قلت فائدة العدول تنصيص المرفوع على
 معجم الاحتراز لان الصادق عنه اعتبار اخراجها باللفظ لا اخراجها به في نفس الامر فيكون في عبارة الشارح
 حذف المضاف وهو الاحتراز **قوله** الى اخراجها ان قيل ان الضمير يرجع الى الدوال الاربع فالاذا ذكر في قول
 الى اخراجها لان الدوال جمع والجمع يتاويل بالخاصة مؤثقا قلنا ان الضمير ليس يرجع الى الدوال بل الى
 كل واحد من الخط والعقد والنسبة والاشارة وقيل ان هذا التوجيه في الاولين يعجز لذكرهما واما في
 الثانيين فلا لثبوتيهما الا ان يقال ان من المتكلم ان ما بالتأماذ المرستعمل به ناهان التناكير والتأنيث في
 وصفه فكذا في ضميره او يقال في الجواب من اصل الاحتراض ان الضمير يرجع الى الدال باعتبار تأويلها بالذكور
 باعتبار تأويلها بالجمع والجمع بهذا التأويل مذكور كما حق عليه الرضى فيصيرها جام غير المذكور اليه **قوله** هذا
 شسفا والتقص من وجهين الاول ان الرضه لم تحذف مفعلا وان كان اهم من اللفظ بالعموم من وجه في نفس الامر
 لكنه ليس ههنا اهم منه لان هذا اللفظ في هذا التعريف وقع وصفا للفظ كما هو شأن كل فضل فالوصف
 المذكور في هذا التعريف في مقام الفصل اما ان يكون ميانا مع جنسه او اهم منه من وجه او اهم منه مطلقا
 او مساويا له او اخف منه مطلقا والاربعه الاول لا يحذف مضافها اما الاول ففساده يظهر من البيان واما
 الثاني فلان الفصل اذا وقع حصة للجنس كان الجنس مأخوذا فيه فكيف يتصور العموم من وجه واما الثالث
 ففساده ايضا ظاهر واما الرابع فادان الترتيب من امرين متساويين غير واقع بل غير ممكن كما تقر في مق
 فبقية الاعتقال الخامس وهو مستلزم للمطلوب الثاني ان الاحتراز بالجنس في هذه الصورة لا يتصور الا
 مجرا باعتبار الجنس فضلا والفصل جنسا وهو غير صحيح لانها مغايرة من حيث الغنوم والاعكام كما لا يخفى
 فكيف يكون الشيء الواحد بالنظر الى الشيء الواحد جنسا فضلا كما هو مقتضى هذا الجواز والى ان لم
 يتيسر لي العلم بالوجه المنقول من السلف في التقص فذا كتبته ما عجز به خاطي فلا تسرع بالرد والتميل
 لان هذا من افعال القول **قال** الشارح قدس سره واما قال لفظه اشارة الى دفع ما يرد من ان المصنف
 اخذ كتابه من الفصل والموافقته بين الماء خوذ والماء خوذ منه امر مستحسن عند المصنفين والمخالفه
 عنه في قوة الخطاء عند المحققين فلم يخالف الحكم عن الفصل حيث قال لفظه والمصنف قال لفظه وحصل
 الدوام ان الموافقة بين الماء خوذ والماء خوذ منه مستحسن فاذ كان مقصود مصنفهما او لعلها ليس كذلك

له ولا يخفى فائدة التعصيم
 اما الاول فلان المصنف
 في بعض المواضع قد يكون
 مساويا لغيره فيكون
 المصنف والمصنفين
 يتكلمان في نفس الامر
 مساوفا لا ينبغي ان
 المصنف والمصنفين
 جنبا عن جنس التعريف
 فيكون في هذا
 على الا حد
 السرفه ١٢ منه

لان المصنف لم يرد الوحدة في الكلمة فادخل عبد الله فيها بخلاف صاحب المفصل حيث ابداه الواحد
 فأخرجه عنها وأن لم يخف عن تشويش من المبتدئين فادرجت مثال الخالفة بين الماضي والمأخوذة
 لاجل اختلاف المقصود عن يعقود عليه الا فامل والله اعلم **قوله** اما لان الخ تقرر هذا الدليل ان
 المصنف لم يقصد الوحدة لان مثل عبد الله علما دخل في الكلمة عند فلو قصد وحدة اللفظ في
 تعريف الكلمة لكان خارجا عنها فلم يكن التعريف جامعاً ان قلت ان دخوله علما فيها مرتب على عدم
 ارادة الوحدة فيها كما لا يخفى على المتأمل فكيف يكون ذلك دليلاً على هذا اقلت ان الاستدلال لا كما
 يكون من جانب العلته على العلول كما يقال هذا محمول ولا متعفن الاطلاط وكلما هو متعفن الاطلاط
 فهو محمول فهذا محمول فكذلك يكون من جانب العلول على العلته كما يقال هذا متعفن الاطلاط لانه محمول
 وكلما هو محمول فهو متعفن الاطلاط فهذا متعفن الاطلاط فلم لا يجوز ان يكون هذا الاستدلال من
 هذا القبيل والله اعلم **قوله** عند من قال اي صاحب المفصل ولا بد له من قصد الوحدة بذكر
 اللفظة كيلا يبطل منه تعريف **قوله** واما لما ساء في حاشية قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة
 تقرر هذا الدليل انه على ارادة الوحدة يرد الاعتراض وكلما يرد عليه الاعتراض فلا بد ان يجرى به
 فادارة الوحدة لا بد ان يجرى بها فلذا اقال المصنف لفظ ولم يقل لفظة واما ذلك الاعتراض فشرحه
 في قول المحشي هناك بطريق الوضاحتين فلا بد ان يجرى بها فلذا اقال المصنف لفظ ولم يقل لفظة
 على العلول كما يخفى والاصل في الدليل هذا التفسير كما تقرر في مقرة فالمناسب للفاضل المحشي تقديم
 ظاهر اخره قلت اخره للشارة الى ضعف هذا الدليل لان الاعتراض وان كان واردا على اعادة الوحدة
 لكنه مندفع كما سياتي من الفاضل المحشي فغضه فانظروا اولاً لشارة الى قوة هذا الدليل لان من طاب
 بعض المصنفين ان الدليل القوي حين كرم مؤخره كما صاحب الهداية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
 والمطابقة غير لافته الخ اشارة الى دفع ما يتصور من ان من المتفردات فيما بينهم ان المطابقة بين
 المبتدأ والخبر لا تسمى في التذكير والتانيث فالواجب على المعر ان يقول الكلمة لفظة لتفصيل الخطابين
 وعدم قصد الوحدة لا ينافي في هذا القول لاحتمال ان يستعمل في التانيث فقط اي بدون الوحدة ومثال
 الدفء ان المطابقة مشروطة بالشروط وهي منتفية ههنا كما سياتي ووجه فلذا اقال لفظ **قوله** انما
 الخبر اه انما او الاستيناف والجملة الاستينافية وقعت جواب سوال سائل كانه قال ان المطابقة
 بمنصة بشرط الاشتقاق امر مجاوز وفي ضمن هذا الجواب تقرر بعض على الشارح بان شرط المطابقة
 ثلاثة غير خص الشارح واحداً منها بالذكر اجاب عنه الفاضل المدقق بان انتفاء الاشتقاق ملزوم
 انتفاء الباقيين وهو الاستناد وعدم التساوي بخلاف واحد من هذين الباقيين فانه ليس بملزوم
 لانتفاء ما سواه فلاجل هذا اللزوم خص الشارح لفي الاشتقاق من بين الشروط انتهى اقول

الخ وهو قوله المطابقة
 الدين الازلي حيث
 خالف عن صاحب
 المطابقات في دليل
 بطلان كونها العلوية
 من كونها فليكن ما
 من قوله ان شئت
 او طالع فاجزم الى
 القاطبة " ص

وباطنه التعريف ان ملزمة نفي الاشتقاق لفظ الاسناد وسلم وأما المنع عدم تساوي التذكير والتانيث فغير مسلم لانه لم لا يجوز ان يكون غير مشتق بل جامدا ولا يستوى فيه المذكر المؤنث كلفظ رجل ولطاب عن ذلك التعريف ايضا بل انك حسنا في بان مفعول الشارح ممن لزوم المطابقة وهو يحصل بانتفاء شرطه وفيه انه على هذا يطلب وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالذكور ويمكن ان يجاب عن اصل التعريف بان في عبارة الشارح حذف المعطوفين مع العامين وانتقد بغير لعدم الاشتقاق والاسناد وعدم التساوي والتفرقة على حذفها شهرة اشتراط المطابقة بهذه الامور الثلاثة وأما وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالذكور فواستدراجه لنفي الاسناد هذا ما ظهر بالبال والله اعلم بحقيقته الحال **قولهم** وما في حكمة الواو والمحافظة ببعضه والفاصلة وما في حكمة هو المنسوب والمراد من نفي الاشتقاق في كلام الشارح اعلم من ان يكون حقيقيا وحكما **قوله** وقد انتفت ههنا الثلاثة اما الاول فلان اللفظ مشتق منه وليس بمشتق كما هو الظاهر واما الباقيان فلا والله مصدر ومن المتقرر فيه انه لا يعنى فيه والمشتق فيه المذكر المؤنث **قال** الشارح قدس سره مع كون اللفظ انصرف دليل آخر لعدم قول المصنف لفظه ان قلت لما كان هذا دليل آخر فلم يورد الشارح بعنوانه حيث لم يقل كون اللفظ اخصر قلت لدخولته ما سبق وهو عدم قصد الوحدة مع عدم لزوم المطابقة في هذا الدليل وحاصله ان المصنف غير قاصد للوحدة والمطابقة غير لازمة واللفظ اخصر من اللفظة وبناء المتن على الاختصار فلذا قال لفظ وأما ما سبق فيكون في وحدة في دليل عدم القول باللفظة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الوضوح آه ان قيل ان فرض الشارحين من التفسيرات بعد اجزاء التعريفات هو معرفتها لانها موقوفه على معرفتها الاجزاء ولما اخرج في التعريف ههنا هو وضوح بعينه العمل المناسب للشارح ان يفرض لك العمل لا سيما قلنا ان الفعل مشتق ومعرفته المشتق لا يحصل الا بمعرفته المبدأ فلذا فسرها بشارح المبدأ والله اعلم **قوله** في صفة آه اشارة الى التعريف على الشارح بان المناسب ان يفعل ههنا مثل ما فعل في اللفظ من بيان المعنى الغوى والامطالع كليها وتخصيص شيء آه ليس هو في كلامها كما عطف على من طالع كتب اللفظة ويمكن ان يجاب عنه بانه يجوز ان يكون المعنى الغوى للوضع مشهورا في زمان السارد فللمشهور تركه لان الترتيب لاجل الشهرة شام **قولهم** في حيزاء في النقيب حيزاء بالفتح وتشديد ياء مكسورة كانه مرعيز ومكان والمراد ههنا هو الثاني **قولهم** فكان الواضح اشارة الى بيان وجه النسبة بين المعنى الغوى الاصطلاحي وحاصله ان المعنى مشبه بالخبر في الاستقرار يعني كما ان الشيء مستقر في المكان كذلك اللفظ مستقر في المعنى فتخصيص اللفظ بالمعنى مشبه بجعل الشيء في الخبز والمكان فلا محل لهذا المشابهة استعمال اللفظ الموضوع للجعل المذكور وهو الوضوح في التعيين المسطور واما اورد هذه العبارة بعينها التعريف وهي كآه لان الاظهر والا وضوح ان يجعل اللفظ مشبها بالخبر لان الخبر كما انه غير مقصور كذلك اللفظ غير مقصور وكما ان المختير مستوفى كذا المعنى مستوفى فيه ومن هذا يقال ان اللفظ

قوالب المعاني لا العكس وأما الاستقراء فليس يختص به لأنه كما أن اللفظ مستقر في المعنى كذلك المعنى مستقر فيه وأما علم قوله فتعنه أي بسبب التبيين الخاص وهو التخصيص المذكور فالإضافة للعهد إنما عُبِّرَ عنه به إشارة إلى أن الأولى للشارح أن يقول تعين شيء لشيء يظهر تعلق قوله لمعنى بوضع كما قال مولانا عصار الدين **قال** الشارح قد سبغ شيء بشيء المراد من الشيء الأول الدال والمراد من الثاني المدلول والمعنى ولم يقل تخصيص لفظ لأن الوضع غير مختص به كما تقرر فإن قيل إن الوضع مختص بالمعنى فلم لم يقل تخصيص شيء بالمعنى قلنا لأجل حصول التشاكلته **قوله** ملحوظ بخصوصه إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن التبادر من تخصيص شيء بالمعنى هو التخصيص الذي لا يكون باعتبار الأمر لا عمر أي الوضع الخاص وحمل التعريف لا يكون إلا على ما هو التبادر فيخرج عنه وضع المشتقات كضارب مثلاً لأنه لم يوضع لذات قاربه الضرب بخصوصه بل باعتبار محاطه بأمره وهو كل لفظ على وزن فاعل في مادة متصرفة وحاصل الدفع أن الشيء كالأصل عليه ما هو التبادر عنه فكذلك قد يترك على الإطلاق وهو المراد ههنا فلا يلزم معد ما يخرج وهكذا القول في قول الفاضل المحشي بعيد هذا سواء كان آه لكن بادن تغيير معنى أن هذا القول أيضاً دفع ما يتوهم من أن التبادر من المعنى هو المعنى بخصوصه أي ما لا يكون ملحوظاً باعتبار الأمر فيخرج وضع المشتقات لأن المعنى فيه ملحوظ باعتبار الأمر لا عمر علىذهب المنصور هو وضع المشتقات لكن باعتبار محاطها بمفهومات كلية وبيان الدفع ظاهر أعلم أنه قد يكون الوضع خاصاً والموضوع له خاصاً أيضاً كوضع زيد لذات الموضوع وقد يكون كل منهما عاماً كقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من قاربه الفصل وقد يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً كوضع اسم الإشارة مثلاً فإن الواضع يخطأ أولاً الأمر لكل لكن لأن يوضع اللفظ له بل لأجل أن يلاحظ جزئياته بواسطة ووضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المنزوعة تحتية وقد يكون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً كوضع الإنسان للمفهوم المثل كذا قول واتضح أنه داخل في القسم الأول هكذا قال صاحب السام في المنهية ولا يخفى إشارة الفاضل المحشي إلى تلك الأقسام الأربع على المطلق المعارف وأنه أعلم بالصواب **قوله** كهيته المفردات الخ يحتمل أن يكون المراد بالمفردات المشتقات لأن هيتها ملحوظة بعمومها فيكون كلا المثالين للقسم الثاني ويحتمل أن يكون المراد بها ما سبق للمشتقات لكن إذا كان استعمالها بطريق التحقيق كزيد لأن هيتها ملحوظة بخصوصها فيكون الأول مثلاً للدول والثاني للثاني هكذا قال الفاضل الكوهستاني وأيراد المثال لكل نوع موزع لعدم احتمال الثاني والقرب مرجح للدول والمسئول من العزير العلامة أن يحصل في العلم على وجه أيراد الفاضل المحشي المثالين النوعين أو نوع وتركه للآخرين **قوله** ولا يندخل الخ إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن قرين الكلمات غير ما لم من دخول الأفعال لأنه صادقة على المفردات مثل قلف وطف وغلغلة ومفردات قفل وطفل ونقته لأنها ألفاظ وضعت لمعان مفردة عم أنها ليست بكلمات كأحوال المقترن ومما مل النظم

انها غير اخلته في الوضع الذي هو مأخوذ في الكلمة لان الوضع جعل الدال للبعث بطريق الحقيقة وهذا
 يجعل متفق فيها لان التحريف الاول لم يقصد جعلها للبعث بل قصد بها توهم انها مفعول للتأنيذ اذ كانت
 خارجة عن الوضع فلا يصدق التعريف عليها فيكون مانعا ويحتمل ان يكون في هذه العبارة ردة على الفاعل
 الموصوف حيث اورد قيد التواطؤ كخارج الخبرات بانه لا حاجته الى هذا القيد لا تتفاد الجعل فيها والله
 اعلم بما في صدق عبادة **قولهم** ان قلت الخبر حاصل السؤال ان الشيء الاول عبارة عن الدال والثاني عبارة
 عن المدلول فالبيان ان كان داخل على المقصور فيلزم قصر المدلول في الدال فيخرج عن هذا التعريف ضمن
 المراد في عدم اختصاص المدلول في داله لوجوده في دال آخر وان كان داخل على المقصور عليه فيلزم قصر الدال
 في المدلول فيخرج عنه وضع المشترك لحد من اختصاصه في مدلوله لوجوده في مدلول آخر اعلم ان
 معنى هذا السؤال على القول بوجود المرادف والمشارك وتوفاق بصدقهما كما ذهب اليه البعض فلا يرد
 السؤال راسا وثانيا انه لما كانت الإرادة من محته في المتساويين بدون الاحتياج الى امر آخر كما هو المتعارف
 عند المتكلمين فان الفاضل الله شيء ان يقدر مشق الدخول على المقصور لان دخول الباء على المقصور المقصود
 عليه متساويان وهذا الاثنان نظرا الى لفظ التخصيص فيكون ابقاء اخلته على المقصور عليه وان نظرا الى
 الاستعمال الأكثر فيكون ابقاء اخلته على المقصور فلكل وجهته والله اعلم **قولهم** على المقصورة ان
 قيل ان القصر عند علماء البيان مضمرة في قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وليس
 شيء من الدوال والمدلول صفة للأخر فكيف يكون احدهما مقصورا على الآخر قلت ان المراد من قصر
 المعنى على الدال قصوره على مدلوليته هذا الدال اعني ان هذا المعنى لا يكون مدلول الدال الآخر من قصر
 الدال على المعنى قصوره على كونه **دالا** على هذا المعنى اعني لا يكون هذا الدال دالا على معنى آخر ولا شك ان
 المدلولية وكونه دالا لصفته للبعث والدال الاول للدال والثاني للثاني فيكون كلا القصرين مندرجين
 في قصر الموصوف على الصفة كذا فهم من قول الفاضل للدق والله اعلم بالحق **قولهم** في واحد في مدلولية
 واحد بخلاف المضاف ليكون داخل في قصر الموصوف على الصفة كما سبق **قولهم** لوجوده في كليهما أي لوجود
 مدلوليته في كليهما وهذا ايضا بخلاف المضاف للفايدة المذكورة **قولهم** في شيء من المعنيين أي دلالة
 شيء من المعنيين **قولهم** لوجوده في كليهما أي لوجود دلالة اللفظ المشترك على كلا المعنيين **قولهم** والحاصل
 ان الخبر من هذا الحاصل بيان معلومية مورد الايراد بخصوصه لثلاث توهيم ردة على الجزاء الجواب
 لكونه اسبق جزئي التخصيص او على كليهما او على القدر المشترك بينهما فيلزم مغلف الحق كما هو الظاهر
قولهم لا يوجد في كل وضع ان قيل لا نسلم عدم وجود الجزاء السلب في كل وضع لوجود الجزاء السلب
 الذي يهبطه التخصيص في وضع غير المرادف والمشارك كما لا يخفى قلت ان مفاد قوله لا يوجد الخبر في الجزاء
 الكلي هو نافي الجزاء الجزئي وليس معناه السلب الكلي الذي يناقض الجزاء الجزئي كما لا يخفى على من له أدنى مهارة

له هذا هو الذي مر
 كلام السيد في هذا
 هل نقول في حاشية
 صولة الجعل في الكلام

في كتب الميزان فلا يرد الامتنان قولهم يمكن الخ قال الفاضل المدقق تصدق بهذه الوجوب بلهفظ الامكان
يدل على انها تفيد صحتها اتيان لفظ التخصيص لا رجحانه على لفظ التعمين انتهى قوله بقرينة التخصيص الخ
حاصل هذا الجواب ان القصر غير مراد هنا لان المفيد له هو الجزأ السليم في التخصيص وهو عدم الوجدان
في شيء آخر والتخصيص هو التجرد عنه ومستعمل في الجزأ الذي بالي فقط وهو وجدان شيء في شيء ولا ينبغي
تحقيق الجزأ الذي بالي في وضع الالفاظ كلها سواء كان وضع المرادف او المشترك او غير ذلك فلا يلزم خرجه
المرادف على تقديره والمشارك على تقدير آخر وهذا الجواب باختيار الشق الثالث لعدم مرادة القصر حتى
يكون الباء داخلة على المقصور والمقصود عليه قوله وان التخصيص الخ اشارة الى الجواب الثاني وحاصل
هذا الجواب ان القصر مراد لكن باختيار الجمل وفي حقه ولا شك ان قصره لغيره على لفظ واحد واللفظ
على معنى واحد في المرادف والمشارك حين الجمل موجه لان الاوضاع فيه امر ثبت فلا يكون في زمان واحد
لمعنى واحد ولا لفظ واحد وكذا لا يكون للفظ واحد في زمان واحد الا بمعنى واحد والتعدد حاصل في زمان
آخر فلا يقدر في القصر المراد هنا وهذا الجواب باختيار كما من الشقين كما لا يخفى قوله بحسب الجمل أي
الوضع قوله لا يجب التكرار الاثر المرتب عليه وهو الاستعمال قوله ولما كانت الاوضاع الخ من مقدمات
الجواب الثاني ويضم ان مقدم هذه الشرطية وهو كون الاوضاع في المشترك والمرادف مرتبته ممنوع
لانه لو لا يجوز ان يوضع الالفاظ المتعددة كالالفاظ المترادفة لهذه واحد في آن واحد ويوضع اللفظ
الواحد كاللفظ المشترك لمعان في آن واحد وما قاله الفاضل الكوهستاني في اثبات هذا المقدم من ترتيب
الاولى في المرادف المشترك على تقدير كون الواضع عبدا فلما اقر من ان النفس في آن واحد لا يكون
الى شيئين فكيف يجوز وضع اللفظين لهذه واحد واللفظ الواحد لمعان في آن واحد لانه لا يتصور الاثنان
الى شيئين في آن واحد وهو باطل والمستلزم للبطل باطل ويحتمل تقدير كون الواضع واجبا سهيا فلا يلزم
الحكمة في احداث الموضوعات الخفية هو التفهيم والافطان زايدان على المقصور المعين بخلاف العلم
فامتثاله تعالى علينا او لا وضع لفظ واحد لمعنى واحد شر للفرق وضع اللفظين لمعنى واحد وهو وضع
اللفظ الواحد لمعان وهل هذا الا ترتيب فلا يخفى مضافته وركا كته اما مضافته الاول فلا من مدق
النفس في آن واحد الى شيئين جزا امر مشهور في مخالفا هو الحق كما قال به الامام الرازي في المباحث
المشرقة ولعل غلام يحيى البهاري في تعليقه عليه حاشية الزاهد في بحث الاثباتان شئت
الاطلام فارحم اليه واما الثاني فلان الفوائد بلح لاجلها وضع اسم اللفظ المرادف والمشارك اما ان
يكون معلومته له تعالى حين الجمل الاول ولا لا سبيل الى الثاني لان علمه تعالى لا يخرج منه مثقال
ذرة شيء من الاشياء فكيف يخرج من علمه تعالى تلك الفوائد ولا سبيل الى الاول فلان تارة الفوائد
لها ان تفعل مخرجها في عدم الزيادة على المقصور والافطان بالفهم الا ان كان الثاني فليس مر

له متعلق بكليهما
منه
على بان تكون تلك
الفوائد مقاصد
ضرورية له ١٣ منه

ان لا يوجد المرادف والمشاركة في الزمان الثاني ايضا لكز ومهما في هذا الزمان ايضا وان كان الاول فيلزم وجودهما
 في الزمان الاول ايضا لرعايته تلك الفوايد فلا يحصل الترتيب الذي ادعاه ذلك الفاضل وههنا وجه آخر
 الترتيب قول ذلك الفاضل بان الحصر المستفاد من قوله غير صحيح لانه لم يجرى ان يكون الواضع من العباد
 المتعددة وعدم الترتيب على هذا ظاهر غير خفي على من له ادنى مسكة ويمكن ان يجاب عن الاختلاف
 بان كذب المقدم لا يؤثر في كذب الشرطية كما تقرر في كتب صناعة الميزان بل مثل رصدها على الكز وم
 وهو ههنا موجود لانه لو كانت الاوضاع في المرادف والمشاركة مترتبة فلا يخاف في انه على هذا التقدير
 لا يحقق في زمان الجمل الاول والثاني الا بمجول واحد ومجول له واحداً في الاول فظاهر وأما في الثاني
 فلان الجمل من الافعال وبقيها متتم كما تقرر وانه اعلم بالصواب **قولهم** وبان التخصيص في الاشارة الى الجمل
 الثالث وحاصله تسليم ارادة القصر في زمان الاستعمال يعني اننا نسلم ان القصر مراد في زمان الاستعمال لكن
 القصر اضافي لا حقيقي ولا يخاف في ان القصر الاضافي محقق في المرادف والمشاركة اما في الاول فلان المعنى
 مقصور على كل من اللفظين بالنسبة الى اللفظ الذي لم يوضع له وأما في الثاني فلان اللفظ مقصور على كل
 معنى المعاني بالنسبة الى المعنى الذي لم يوضع له هذا اللفظ وهذا ايضا جواب باختيار كل من الشقين واسم
 اعلم **قولهم** وبان معنى آه اشارة الى الجواب الرابع وحاصله اننا نسلم ان ارادة القصر حين الاستعمال بطريق
 الحقيقة لكن الحشية مرادة سواء كانت الباء وحالته على المقصور او المقصور عليه فان كان الاول فرجع
 التعريف مقصوريته المعنى على اللفظ من حيث المدلولية أي من حيث انه مدلول هذا اللفظ وان كان
 الثاني فرجعت قصر اللفظ على المعنى من حيث الدالية أي من حيث انه دال على هذا المعنى ولا شك في وجود
 القصر الحثي بالحشية في المرادف والمشاركة أما الاول فلان مدلولية المعنى من لفظ غير مدلولية من
 لفظ آخر لانه نسبة وتغايرها بتغاير المنتهين كما تقرر وإذا تغاير فوجد القصر وأما الثاني فلان دالية لفظ
 على معنى غير الدية على معنى آخر يعني ما ذكرناه آنفاً وإذا تغاير فوجد القصر وما ذكرناه من حواصل الاختلاف
 يظهر وجه الترتيب بينهما من انه ادنى مهارة في علم المناظرة لأن المتقرر فيها ان جواب عدم التسليم يكون مقف
 على جواب التسليم **قولهم** فيما كان وضعه الخ ظرف مستقر وقم صفة تشبيهة وكلمته مامصدرية
 والعبارة مجذوف المضاف والتقدير يراد من التشبيه الواردة في صورة كون الاضع الخ وتقريرها من وضع
 الخ وتقريرها من وضع المبيات يخرج عن تعريف الوضع سواء كانت الباء ملحقة على المقصور او المقصور
 عليه أما الاول فلعدم قصر معانيها عليها لوجوه الفاظ اخرها انما كعنى زيد مثلاً فانه وضع له لفظ زيد
 ولفظ هو مثلاً اذا رجع اليه وأما الثاني فلعدم قصرها على واحد من المعاني لان الجزئيات المتكثرة كلها
 معانيها على المذهب المنصور وقرن الفاضل المحيى من قوله وما ذكرنا الخ ان الاجرته المذكورة سابقا
 ه انتم لهذا التشبيه ايضا ان قيل ان من الاجوبة جواباً باختيار الشق الثاني في الجواب الثاني يعني كون الجواب

على عدم الزيادة
 آه الزيادة في المرادف
 والاختلاف بالعدم في
 المشاركة هو وضع

على المقصور عليه وهو غير جار في هذه المادة لان الواضع وضع لفظه مثلا بوضع واحد الجزئيات المستقرة اعتبارا
الترتيب ساقط حتى يقال ان القصر في زمان الجمل موجود فكيف يعبر قول الفاضل المحشي وما ذكرناه قلنا ليس
المواد ما ذكرنا مطلقا بل هو الذي يجري في هذه المادة فعدم اجراء البعض اجراء الباقى لا يضر والله اعلم **قولهم**
اي حال كون الحاشية الى دفع ما يتوهم من ان الباء للبية فيكون مفاد هذه العبارة سببة مفعول عن
الشرطية اعني لا زوم فهم الشئ الثاني لاطلاق الشئ الاول واحساسه للتخصيص وهل هذا بخلاف
الواقع لان الزوم بسببه كما هو الظاهر لمن له فكر صائب وحاصل الدفع ان الباء ليست السببة بل
اللام بسببه وقعت مع مدخوله حالا باعتبار التعلق عن الشئ الاول فيكون تقدير الكلام حين ما ذكر في كلامنا ان
المحشي فلا يرد ما توهمه وكم يجعله حالا عن التخصيص لانه ليس بفاعل ولا مفعول والحال لا يعبر الا منها ثانيا
تقرر وعن الشئ الثاني لان مفعول بالواسطة بخلاف الشئ الاول لانه مفعول بالذات كما هو الظاهر فهو
بذلك الحاشية اولى واخرى والله اعلم **قولهم** وبه يخرج اي بقيد الحاشية **قولهم** يخرج تخصيص الحاشية
بذلك كالمشارحة هذا الحاشية كانت حروف الجاء موضوعته لفرض التركيب لوجود ان تخصيص شئ بشئ
فيها ولا امر ليس كذلك لان الدلالة على الموضوع له من لوازم الوضع وهي ليست بموجودة فيها كما هو
الظاهر فلو كانت موضوعته لوجد الزوم بدون اللازم وهو محال وبذلك هذا القيد خرجت تلك
الحروف عن الموضوع لعدم وجود ان فهو فرض التركيب عنها متى اطلق كما لا يخفى فان قيل ان كلامنا المشارحة
يدل على تحقق الوضع فيها لانها يخرج عن الكسبة بقيد المعنى واخراج الفرض قيم عند المحققين قلنا انفراد
مبني على التنزيل وتسلم كونها موضوعة والا فمحقق الوضع فيها ظاهر للوجه الذي ذكرنا اتفاقا **قولهم**
وسم اشارة الى دفع ما يتوهم من ان لزوم فهم الشئ الثاني للاطلاق في كل الاوقات كما هو مفاد كسبة متى
غير صحيح لان من الاوقات والاقوات المحققة مع عدم السمع والفهم فيها ليس بوجود لان السمع من شرط
الفهم وجود الشرط بدون الشرط غير صحيح وحاصل الدفع ان العبارة بخلاف المعطوف مع المعطوف **قولهم**
وسم وانما حذف لاجل ظهور ان الفهم بدون السمع باطل فاندفع ما توهمه **قولهم** بغير السمع اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان الاحساس اعون السمع لشموله للبصر والشم والذوق واللسان مقابلته العام
بالخاص بكسبة او غير متعارفة عند المحصلين فلا يعبر التعريف لاشتماله على الامور الغير المعروفة فحاصل
الدفع ان الاحساس مقيد بقيد عدم السمع لان العام اذا قبل بالخاص بالخاص فيكون المراد منه ما سلكه هذا العام
كما تقرر **قولهم** وفيه تنبيه الحاشية الى دفع ما يتوهم من ان حاصل هذه الشرعية لزوم فهم الشئ الثاني
لاساس الشئ الاول فما الغاية في ارتكاب هذه التكاليف وعدم القول بالاحساس فقط وحاصل الدفع
ان فيها اختار الشارح تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وفيه **قولهم** والادعاء ان لم يكن المقصود التنبيه
على قسمي الموضوع **قولهم** فان قلت انه حاصل هذا السؤال ان تعريف الموضوع غير صادق على شئ من افراد

لان الشرطية الكليته التي اخذت فيه لا يصدق الا اذا انضم العلم بالتفصيل للمقدم ولا نقض لميس
 بوجود كما هو الظاهر فالصدق غير متحقق واذا لم يصدق الشرطية فلا يصدق التعريف على شئ كلفيت
 كذب الجزئي في كذب الكل وجه صدق عدم الشرطية الا اذا انضم الخ ان متى لعموم الاوقات ومن
 اوقات الاطلاق هي الاوقات التي لم ينضم السام بالتفصيل فيها ولا يحصل الفهم فيها لان العلم بالتفصيل
 من شرط الفهم كما ان السمع من شرط فلا يصدق الا بالانضمام وهو المسمى قوله قلنا الخ وما مل هذا
 الجواب ان الانضمام وان لم يكن في اللفظ لكنه مراد في المعنى فوجد ما هو شرط صدق الشرطية فيحصل
 صدق التعريف لعدم موجب كذب به قوله كل البعدان كان بعيدا في الجملة لان التعريف أب من الخذف
 لانه للموضحة وفي اداة الخذوقات اختلال بالفهم قوله ان التفصيل الخ وهذا شك من وجهين الاول
 اننا نسلم ان العبادة ظاهرة في ان التفصيل علاقته بما يثبت الدلالة بل هي ظاهرة في انه علاقة بما يثبت
 فهم الشيء الثاني من الاول وأين الدلالة من الفهم لانه اما صفة الدال او السام بخلاف الفهم فانه
 صفة المعنى لان المراد منه الانضمام كما تقرر والثاني ان التفصيل موجود في حروف الجاه والدلالة
 غير موجودة فيها كما فهم من قول الفاضل المحشي سابقا فكيف يكون التفصيل علاقته بما يثبت
 الدلالة واجواب عن الاول ان الدلالة مفسرة بالتفسيرات الثلاثة أحدها كون الشيء بحالته بل هو
 من العلم به العلم بشئ آخر وعلى هذا يكون صفة الدال والثاني فهم السام المعنى من اللفظ وعلى هذا يكون
 صفة السام والثالث فهم المعنى من اللفظ اي ان فهمه وعلى هذا يكون صفة المعنى والمراد منها ههنا
 هو الثالث وهو متحد مع الفهم فلا يرد ما ورد وعن الثاني ان الالف والدال في التفصيل للمعنى والمعهود
 التفصيل المحيى بالحشية المذكورة في الشرح وهو ليس موجود في حروف الجاه كما علم سابقا فلا يرد
 اليراد والله اعلم قوله فكانه الخ انما اورد بكلمته الشك لانه قول الشارح به ظاهرا قوله متى لطلق
 وسم قوله او احسن بغير السمع قوله وعلم ذلك التفصيل ان قيل كيف ينظم العلم بالتفصيل الى
 الشرط لانه على هذا يكون موقفا عليه فهم المعنى وهو موقوف عليه للعلم بالتفصيل لانه نسبة العلم
 بما لا يحصل الاذا علم المتبين فيلزم الدال وقلنا ان فهم المعنى من الدال موقوف على العلم بالتفصيل
 وهو موقوف على فهم المعنى مطلقا فلا يحصل الدال وتغاير الموقوف والموقوف عليه قوله ان لم يكن مقفوا
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الوضع لا يصدق على شئ من افراده لان متى لعموم الاوقات
 ومن اوقات الاطلاق هي التي يكون الشيء الثاني فيها مفهوما وحاصلا وفي هذه الاوقات لا يمكن ان
 لا يستلزمه تحصيل الحاصل وحاصل الدفع ان قيد مدفع الشيء الثاني مراد في جانب المقدم فلا اعتراض
 وفيه ان قيد العلم بالتفصيل ايضا مراد في جانب المقدم كما علم انفا وهو موقوف على العلم بالشيء الثاني
 ونهيه فكيف يجامع المقدم ما يمكن مع عدم العلم بالشيء الثاني لانه مستلزم لمعنيته الشيء المكرر تفصيل

يعني العلم بالشئ الثاني وعدم العلم به فافهم لعل الله يحث بعد ذلك امر قولهم او فسر منه فم ان اشارة
الى الجواب الاخر من النظم المذكور حاصله ان الفهم ليس بمعناه وهو حصول الصورة من الشئ عند القول
بل بمعنى الالتفات فلا يقال انه اذا كان المعنى مفهوما قبل الاطلاق فصداً لفهم يلزم تحصيل الحاصل
الحاصل بل يقال انه يلزم الالتفات الى الحاصل ولا شك في جواز ان قيل ان من الاوقات الاوقات
التي يكون المعنى فيها ملتفتاً اليه ففي هذه الاوقات لا يمكن الالتفات اليه لانه يستلزم الالتفات الى
الملتفت فلا يصدق تعريف الوضع على شئ من افراد قلنا ان الشدة والضعف يجريان في الالتفات
فها لا يلتفات الثاني بحصل الشدة وبالأول والضعف ولا شبهته في الجواب بهذا القول ويمكن ان يجاب عنه
بان الشئ الثاني عند الاطلاق في حالته الالتفات ملتفت بالنتفات جديد لا بالالتفات الحاصل والنتفات
الملتفت بالالتفات الجديد جائز كما تقر وقته اليوم: الاوقات الاوقات التي تكون الالتفات فيها
الى الشئ الثاني متصفتة بالشدة وفي هذه الاوقات لا يمكن ان يلتفت بالالتفات الشديد فلا يصدق التعريف
على فرد الا ان يقال ان مراتب الشدة غير واقعة عند حد وانه اعلم قال شارح قدس سره قيل
يخرج عنه انه الفهم من هذا القول الاعتراض على التعريف بانه غير جامع لافراد لان منها وضع الحرف
وهو ليس بحيث متى اطلق وسع واحسن بغير السمع وعلم التخصيص ولم يكن المعنى مفهوماً يفهم منه المعنى
لان كلفته متى لعموم الاوقات ومن الاوقات التي لم يرد كرضية الحرف معها وفي هذه الاوقات
لا يمكن الفهم لان ضمن الضمنية من شروط الفهم وجود المشروط بدون الشرط كما ترى فليكون التعريف
جامعاً لافراد وحاصل الجواب الذي صدره شارح بقوله اجيب الخ ان المراد من الاطلاق ليس مطلقاً
بل المقيد بالصميم والطلاق الحرفي بدون الضمنية ليس بعصم فعدم فهم المعنى لا يضر في هذه الاوقات
لعدم شمول المقسور لها لا يقال اذا قلنا من حرف جراً ومركب من حرفين يكون الاطلاق اطلاقاً صحيحاً
مع انه لا يفهم معنى من منه في هذا الاطلاق فبقى الاشكال بحاله لانا نقول المراد بالاطلاق الصميم والطلاق
الصميم الذي لا اجل ارادة المعنى الحرفي والاطلاق المدكور ليس كذلك بل هو لاجل ارادة حفظه ولذا هم
وقوعه محكوماً عليه وابداً علم قولهم وكذا وضع الفعل اشارة الى التعريف بان الاعتراض كما يرد على
وضع الحرف فكذلك يرد على وضع الفعل والاسماء المتضمنة لمعنى الحرف وما كان وضعها عاماً
ومع له خاصاً لان الشرطية الكليته التي اخذت في التعريف لا تصدق على هذه الاشياء لان متى وقع
الاوقات ومن الاوقات الاوقات التي لم يرد كم الفاعل مع الفعل والضمنية مع الاسماء التي تكون
متضمنة لمعنى الحرف وكما لو وجد اشارة في اسماء الاشارة التي كان وضعها عاماً وما وضعت لخاصاً
فيها وفي هذه الاوقات لا يفهم معاني هذه الاشياء منها لعدم وجود شرط الفهم اما عدم فهم معنى
الفعل فلان المأخوذ فيه النسبة الى فاعل معين أي معين كان ولا شك ان هذه النسبة لا يفهم

له وهو ذكر الفاعل
في الفعل والاصح
في الاسم ما لا يكون
متضمنة لمعنى الحرف
وجعل ان اشارة في
اسماء الاشارة في

بدون ذكر الفاعل وأما معاني الاسماء المنتظمة للحرف فلا منها اذا كانت متضمنة اليه تكون كالحرف فلا منها بدون
الضميمة وأما معاني اسماء الاشارة فقد مر في تلك المعاني منها بدون الاشارة فظاهر ويمكن ان يجاب بان هذه
الاشياء مثل الحرف في السؤال والجواب فمن السؤال على الحرف والجواب عنه ينساق الذهن الى السؤال
على تلك الاشياء والجواب عنه ولم يعكس الا مركز الحرف كالعلم في الاحتياج الى الضميمة بالنسبة اليها اولى هذا
الجواب اشار الفاضل المحشي حيث قال باعتبار ذلك على النسبة كالحرف وقال والجواب عنها كالجواب عن الحرف
والله اعلم قال الشارح قدس سره متى اطلق الحرف لا يقال حق العبارة ان يقول متى اطلق او لم يزل
ايضا معتبرا في العلوم لا نقول قيد حسن لتناول الموضوعات الغير للفظية كما سبق والمحروف من اللفظ
اللفظية التي قيد اطلق لتناولها فلا حاجته في الحرف الى قيد احسن كما لا يخفى كذا قال مولانا نعمت الله
قال الشارح قدس سره بل اذا اطلق قال مولانا عصام الدين الاولى متى اطلق مع ضمنية ضم انتهى اقول
وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه ما قاله التقين في العبارة قوله ولا يجاب الحرف هذا جواب آخر عن
النقص بالحرف وحاصله ان الاول لم يفهم الشئ الاول سواء كان من طريق الاطلاق والسمع والاحساس من
غير السمع هو فهم الشئ الثاني يكن لا باوجه الذي يكون معنى له بل باوجه الذي يكون ملحوظا به حالته
الوضعية ولا شك في ان ملحوظيته معاني الحروف حالته الوضعية لها باعتبار الامور الكلية لعدم انضباطها
وعدم وجوبها في زمان الوضعية مثلا معنى من هو الابتداء المخاض الذي بين السيرة والبصرة وغيرها
لكن اذا لوحظ بالامر الكلي اعني ابتداء المطلق للعلته المذكورة وهذه الامور الكلية لا تختار الى الضميمة
لاستقلالها فيكون معنى الحرف بالوجه الملحوظ حالته الوضعية مفهوما قبل انضمام الضميمة وحاصل الرد على
اشار الفاضل المحشي اليه بقوله لان قوله الحرف ان متى اطلق في تعريف الوضعية اشارة الى الغاية وفهم معاني
الحروف بالوجوه الملحوظة حالته الوضعية ليس غايته كعملها لان غرض الواضع من وضع الحروف لغاية ما هو
فهم بخصوصها لا فهمها بالامور الكلية كما لا يخفى ويحتمل ان يكون هذا الجواب جوابا للنقوض المذكورة في
قول الفاضل المحشي ايضا والله اعلم قال الشارح قدس سره ولا يبعد الجواب بغير عن النقض بالحرف
وفي ضمنه يحصل الرد على الجواب الاول وحاصله ان المراد بالاطلاق هو الاطلاق الذي يكون في المحاورات
وهذا الاطلاق للحرف لا يكون بدون الضميمة فخرج اطلاق الحرف بدونها لا يضر قوله بغير ان لا حاجته
الحرف اشارة الى الفرق بين الجوابين بان الاول مشغل على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقيد بخلاف الثاني قوله
بان للتبادر الحرف اشارة الى وجه ما يتوهم من انه ان كان التقيد مطلقا غير محتاج اليه فالجواب الاول الثاني
سيان في الاشتغال على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقيد لان الجواب الثاني ايضا مشغل على التقيد لان كماله
الى ان المراد من الاطلاق الاطلاق في حاوذاهم وان كان التقيد بالاطلاق الصحيح غير محتاج اليه لاحتياج الى
البيان وهو منتف وحاصل الدفء انما يختار الشق الاول ولان قلت ان الجوابين مشغولان على التقيد فيكونان

على بل مع الضميمة
الاضمحلالا سبقت
منها ١٢ منه
شبه بأنه مشغل
على الامر الغير المحتاج
اليه ١٢ منه

سياتي فنقول انه لا تقيد في الجواب الثاني لأن الاستعمال في المقاصد متبادر من الاطلاق وقتها لم يصح كون
 ذلك معنى هذا فكيف يكون تقييداً بخلاف الاطلاق في العموم لانه ليس بتبادر من الاطلاق فلا يكون ذلك معنى
 هذا فيكون تقييداً والله اعلم **قولهم** والاستعمال فيها الخ فيها الخ اشارة الى ان الكبرى محدوفة في الاطلاق
 قدس سره والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يقصد الخ الغرض من هذه العبارة الخ قوله لو كان كان
 بيان المعنيين للفظ المعنى ليوهم المعرفة لان وضاحتها بوضاحتها معرفة ووضاحتها بوضاحتها اجزاءه فان
 قيل الناسب بتقديم المعنى اللغوي المشار اليه بقوله فهو اما مفضل الخ على المعنى الاصطلاحي فلم يوفق
 الخ ما يقصد بشئ لتقدم اللفظ على الاصطلاح قلنا ان الشارح نظر الى التلويل وعدمه والاول مقصود
 في المعنى اللغوي والثاني في الاصطلاح وتقدم غير المطول على المطول شايخ فيما بينهم وان كان الامر بهما
 في نفس الامر ههنا والله اعلم **قولهم** ويراد به صريحاً الا اشارة الى دفع ما يرد على تعريف المعنى من ان
 الظاهر من قصد الشيء هو القصد الذي لا يكون في حق شئ آخر ويقبحه فيخرج المعنى التضفي والاعتراض
 مع انها معدودان من المعنى والدفع غنى عن البيان **قولهم** سواء كان الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
 الظاهر من القصد القصد الذي يكون بواسطة الوضع فيخرج المعنى الطبعي والعقل لحد من الوضع فيها
 مع انها معدودان من المعنى والدفع غنى عن البيان **قولهم** وغيرها من المعاني الطبيعية كوجع البطن
 كلامهم والتقليدية كوجود الالفاظ للمميزين من وراء الجرد **قولهم** كما اذا سلطت من السعال بمعنى
 كرون مثال للمعنى العقلي وكل وجه تارة مثال المعنى الطبعي من غير اللفظي وجود الاختلاف في وجوده
 لا تقرر في صناعته الميزان وبآيراد مثال العقل من غير اللفظي اشارة الى تعبير الشيء المتخوذ في تعريف المعنى
 من اللفظ وغيره فلا يرد ان الطبعي من غير اللفظي وان كان مختلفاً فيه لكنه من اللفظي متفق عليه فلم يرد
 المثال له ويمكن ان يجاب بأنه على هذا التقدير ان اورد المثال للعقل باللفظي فلا يحصل الاشارة الى
 وان اورد من غير اللفظي فحصل التشويش والله اعلم **قولهم** واردة به حضور اشارة الى دفع ما يرد
 من ان دلالة السعال على الحضور ليس بجعل لانه هو الانتقال من الاثر الى المؤثر وبالعكس كما تقرر بآيراد
 شئ منها بوجوده هنا وحاصل الدفع ان السعال وان لم يكن علته الموضوع في نفس الامر لكنه علته لعل تقيد
 ارادته به **قولهم** وقال بعضهم آه هل غرض هذا البعض من زيادة لفظ التسمية دفع الاعتراض الوارد
 الشارح بان الظاهر من القصد القصد الذي يكون بالفعل فيخرج عنه الجازات المتروكة الحقيقية كالغرض
 واسماء الاشارة على مذهب ولسهولته الامر في عبارة الشارح بالتعريف وضعف الغاضل المستعمل في هذا
 البعض والتعريف بلفظ البعض بقى شئ في هذا المقام وضوانه اذا كان المراد التعميم كما هو مراد الشارح
 قول البعض ينبغي ان يكون الجرد معنى للفظ زيد لانه يعلم ان يراد به مع انه لا قابل به احد من الصائرين
 فضلاً عن العالمين ويكونان يجاب بان المراد من الصحة الصفة التي تكون بسبب الصلة المعتمدة عند

وهي الوضوح والطبع والعقل وكل منها منتف في الصورة المذكورة كما هو الظاهر **قال** الشارح قد من سره
 اسم مكان قال مولانا عصام الدين ما حاصله انه لا وجه لتخصيص الشارح يجعل المعنى اسم مكان لا كما
 ان يكون اسم مكان كذلك لا مانع من ان يكون اسم زمان الا ان يقال ان الشارح ذكر الخاص في ايراد العام الى
 الظرف اعرض عن ان يكون زمانا او مكانا فلا تخصيص في كلامه فان قيل كيف يعبرون بالمعنى اسم مكان الاسم
 زمان والحال انه لا علاقة بين ما يقصد بشئ ومكان المقاصديته او زمانه على تقدير ان يشتق الظرف
 من المصدر المعلوم وبين ما يقصد بشئ بمكان المقصوديته وزمانه على تقدير ان يشتق الظرف من
 المصدر المجهول والعلاقة مما لا يد منها هنا لانه يرجع النقل من المعنى اللغوي الى الاصطلاح والنقل
 موقوف على العلاقة قلنا ان العلاقة هنا موجودة وهي تعلق القصد بهما **قوله** من المصدر المعلوم
 معناه على الاول مكان القاصديته وعلى الثاني مكان المقصوديته **قال** الشارح قد من سره او مصدر
 ميمي ان قيل ان عطف المصدر الميمي على قوله بمفعول بكلمته او لا يعبرون بالترديد ولفظ المصدر على
 تقدير كونه مصدرا ميميا ايضا بمفعول كما هو الظاهر قلنا انا لا نسلم انه عطف على المفعول بل عطف على اسم
 المكان ولفظ المعنى على تقدير كونه مصدرا ميميا ليس باسم المكان كما هو الظاهر فيعم التردد ان قيل للمعنى
 هذا ايلزم الا انتشار في المحطوفات لان قوله او يخفف آلا عطف على قوله اما مفعول وقوله مصدر ميمي وكذا
 معطوف على قوله اسم مكان ويلزم المخالفة من الطريق المتعارف وهو قصد ير المعطوف عليه بكلمته او
 بلفظة اما قلنا ان الانتشار شامل كما فعل الشارح نفسه في قول المصنف ومن خواصه دخول المصدر في
 كما لا يخفى وقدم المصدر ايضا متعارف كما يعلم من عبارة المصنف حيث قال واما قبل المحطوف عليه
 لا زمته مع اما جازية مع **وقوله** المصدر المجهول على الاول يكون بمعنى القاصديته اي يكون
 الشئ قاصدا وعلى الثاني يكون بمعنى المقصوديته اي كون الشئ مقصودا **قال** الشارح قد من سره
 المفعول ان قيل ان كون المعنى على تقدير كونه مصدرا ميميا بمعنى المقصود لا يغلو اما ان يكون في اللغة
 او في الاصطلاح وكلاما لا يعبرون اما الاول فلان المصدر موضوع للحدث لانه ذات وقع ذلك الحدث عليه
 الذي هو معنى المفعول واما الثاني فلان لفظ المعنى في الاصطلاح موضوع للمقصود من الشئ لا مقصود
 مطلقا كما عرفت انما من قول الشارح قلنا ان المقصود معنى لفظ المعنى بعد النقل لا في اصل اللفظة فاني
 الاصطلاح **قوله** يجوز ان لا يعتبر الخ إشارة الى التعريض على الشارح بان في لفظ المعنى على تقدير كونه
 مصدرا ميميا احتمالين كما في لفظا على كونه منقول من المعنى المصدرى الى ما يقصد بشئ ابتداء او بعد
 كونه بمعنى المفعول فلم اختار الشارح احد هذين الاحتمالين مع ان في مختاره تعدد النقل ويمكن ان
 يجاب من قبل الشارح بانه لم يرد قيد فقط حتى يتيقن النقل الى المقصود ثم منه الى ما يقصد بشئ
 بل قال بمعنى المفعول فيصطلح ان يقيد المتعلق وهو من شئ فيحصل الاحتمال الاول ويعتقل ان لا يقيد

فيحصل الاحتمال الثاني ويظهر الشارح حيث أدنى الاحتمالين بعبارة واحدة هذا ما سمع في بعون الملك المنعم
 قوله مؤنثه النقل أي مؤنثه تعدد النقل فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره او مخفف معنى
 عطف على قوله اما مفعول التحفيف بجذب اعتك اليائين وقلب الكسر ففتحه واياما الفاقول تخفيفا
 غير قياسي اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المعنى بالتشديد كالمرقي بالتشديد فاما جاز في المشد الاول
 التحفيف فلم لا يجوز في الثاني وحاصل الدفع ان التحفيف غير قياسي فلا يقاس عليه شيء آخر قوله والذي جرى
 اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ما الباعث على ذكر الشارح هذا الاحتمال مع انه مشتمل على التحفيف الغير
 القياسي وحاصل الدفع ان الباعث عليه في ذكره هو الميل الى جانب المعنى لانه حينئذ يكون منقولاً عن العام
 المطلق المحول بحسب المواضع الى الخاص كذلك بلا مؤنثه تعدد النقل بخلاف الاحتمالين الاولين فان
 النقل في اولهما من احد المتباينين المتشاككين في تعلق القصد الى الآخرو في الاحتمال الثاني في احداهما
 النقل وفي الآخر نقل من العام المطلق المحول بحسب الاشتقاق الى الخاص كذلك ولا شك في حسن العلاقة
 الاولى من العلاقتين الثانيةين ومذمومة تعدد النقل لا يقال على تقدير ان يكون المعنى اسو مكان من مصد
 الجهرول يكون بمعنى محل المقصود به فيكون نقله منه الى المعنى الاصطلاحي بعينه النقل المذكور في المصدر
 لا نأقول على ذلك التقدير يكون بمعنى مكان المقصود به لا بمعنى محل المقصود به وشأن بينهما فان
 محلها من قايده هو مصادق على المقصود بخلاف مكانها فانه غير مصادق عليه هكذا قال الفاضل الموفق
قوله واستعمال آء عطف على قوله الميل الى جانب المعنى وفيه اشارة الى الباعث الآخر على ذكر هذا
 الاحتمال يعني ان استعمال المشدد بمعنى المخفف كثير واقع فيقال معني الكلام ومعناه واحد فيقول ان
 يكون المعنى مخفف معنى اسو مفعول **قال** الشارح قدس سره ولما كان المعنى مأخوذ من العلم اولاً وهذا
 العبارة دفع سؤال يرد هنا وله تقريران احدهما ان المعنى مأخوذ في الوضع فذكره بعده مستبعد لاجل
 اليه وثانيهما انه لا يعلم ابتباط المعنى بالوضع لانه انما يقتضى مفعولاً واحداً بواسطة حرف الجر وهذا
 للمفعول داخل في مفهومه فكيف يرتبط قوله لمعنى بقوله وضع وحاصل الدفع ان كلام من هذا ينال الامر
 انما يثبت اذا لم يخرج الوضع من قيد المعنى فاما اذا جرد منه فلا يثبت مرثى منها وثانياً ان التقرير الاول
 عند وش من وجوه احدها انه لو كان الداعي والباعث على الشارح بالاقول بالتقرير عدم الحاجة للامر
 الد وراى ذكر المعنى على هذا التقدير يتوقف على التقريرين المتوقف على ذكر المعنى بعداً وثانياً ان ذلك
 يندفع بادر في التفات لانه يمكن ان يقال ان ذكر المعنى بعده للتصريح بما عارضنا والنكتة التصريح بالقيود
 الاحترازي على الاستقلال وثالثها ان التعليل بعدم الاحتياج مع محتم بعد ما كان الارتباط لا يحتاج
 من ضعف لقوة الثاني وضعف الاول واثباتها ان ذلك مشعر بما بعثت ولا حاجة له في الواقع وثالثها
 انه اعترض على الشارح هنا بان المأخوذ في الوضع الشئ لا المعنى فكيف يقال لما كان المعنى مأخوذ من العلم

على اي بلا واسطة
 زواوله محل المشتقات
 كانت ١٣ منه
 محزون محل العان
 المصدرية على ما لا
 يكون محبة لها
 بحسب الاشتقاق
 حيث تقرر ١٢ منه

قلنا في جوابه ليس المراد من الاخذ الاخذ اللفظي بل اعرض عنه ومن المعنوي والمعنى وان لم يؤخذ في اللفظ
لفظا لكنه مأخوذ فيه معنى لان الشيء الثاني المذكور في مفهوم الموضوع عبارة عن المعنى كما لا يخفى كما وجب
التعبد عن المعنى بالشيء فقد مر ورايها انه قال مولانا عصام الدين ما حاصله ان المعنى كما هو مأخوذ في
الموضع فذكره بعد مبنى على التجريد فكذلك اللفظ مأخوذ فيه فاستناد اليه مبنى عليه ايضا فلم
يتعرض الشارح اليه وآجاب عن ذلك مولانا جمال الدين بان التجريد هناك ايضا مراد بذكر الشارح
احاله على المقايسة فلذا تركه فان قلت فلم يعكس الامر قلت ليس مقصود الشارح بيان التجريد
فقط بل المقصود جعل قوله لمعنى قيد احترازا فتم من التجريد ماله دخل في الاحتراز واحال التجريد
على المقايسة فيما ليس له دخل في ذلك وآجاب عن احتراض مولانا عصام الدين مولانا عبد الحكيم
وراءه على مولانا جمال الدين بان التجريد في اسناد الموضوع الى ضمير اللفظ ليس بمصور جسيمة لان التجريد
انما يبيح اذا ذكر المأخوذ بعد ذكر المأخوذ فيه بدون افادة شئ آخر وهما افادة وهو التعين بكون اللفظ
سا ان ذكر الفاعل بعد الفعل ليس مبنيا على التجريد لان المأخوذ في الفعل فاعل معين اثنى معين كان
والذكر معين انتهى اقول وبالله التوفيق ان قول مولانا عبد الحكيم لا يخلو عن حكمة من وجهين احدهما
ان الشئ الاول المأخوذ في الموضوع كما انه عام من اللفظ وغيره وباسناد الموضوع الى ضمير اللفظ خص به
فكذلك الشئ الثاني المأخوذ في الموضوع عام من المعنى وغيره كعرض التركيب في حروف الهجاء وبذكر المعنى
بعد خص به فان لم يكن في اسناد الموضوع الى ضمير اللفظ تجريد فكذلك لا يكون في ذكر المعنى بعد التجريد
وثانيهما ان المأخوذ في الفعل النسبة الى الفاعل لا الفاعل فكيف قال مولانا عبد الحكيم ان المأخوذ في
الفعل فاعل معين اثنى معين كان لانه لو كان الفاعل مأخوذا في الفعل فاما ان يؤخذ معه النسبة
اولا والاوّل باطل لانه يزيد على هذا الجزء مفهوم الفعل على ثلثته وهذا خرق الاجماع والثاني
ايضا باطل لانه يكون المعنى المطابق للفعل على هذا التقدير مستقلا لان عدم استقلاله ليس
الا باخذ النسبة فيه وليس فليس وهل ذالك كالتأنيث خامسا انه يرد ههنا ان التجريد خلاف الاصل
وخلاف الاصل لا يرتكب بدون النكتة فما هي ههنا قلنا هي تكثر في الفائدة وهي جعل قوله مفردا
صفة اللفظ والمعنى ههنا ما نحض من الاسفار مع زيادة والله اعلم بحقيقة الامر اقول حق يكون
المراد آء فم ما يرد من ان الحال لا يرد على تقدير التجريد ايضا لاخذ الشرطية في الموضوع والمعنى
مأخوذ فيها فحق كانت الشرطية موجودة في الموضوع بلزوم الحال وهو عدم الحكمة او عدم الارتباط
وحاصل الدفم ان المراد بالتجريد ليس التجريد عن المعنى فقط بل التجريد عنه حال كونه ملتصقا
التجريد عن الشرطية ايضا قوله لا يها قيد فم ما يرد من انه اذا كان المراد التجريد عن الشرطية ايضا
فلم يتعرض الشارح اليه وحاصل الدفم ان التجريد عن المعنى مستلزم للتجريد عن الشرطية لا يها قيد

بالنظر اليه فلذا تركه وما سبق من الفاضل المحض من كون بحيث آه حالا عن الشيء الاول هو بحيث مع
 الشرطية وهما قيدية الشرطية فقط فلا يرد ما يتوهم من التناقض **قولهم** مقيس الى الشيء للترك والآن
 الحكم في الشرطية ثابت في الجزاء عند الانباء والغاء والجزاء قوله فهم منه الشيء الثاني والحال الثاني
 الذي هو الشيء المتركة كاي في هذا القول او لا لانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله فهم فالجزء الاول
 ان يكون الشرطية قيدية له والآن قوله بحيث متى اطلق الخ صفة للشيء الثاني باعتبار المتعلق الاول والآخر
 وان كان الشيان معتبرين فيه ولا يتوهم تعلق قوله بحيث بالتخصيص لانه على هذا يلزم وتعلق المحر في
 من جنس واحد بشئ واحد وهو من المستقيمات عندهم واذا كان ذلك القول صفة للشيء الثاني يكون
 قيدية والوجه الثاني ما سقم به خاطر والله اعلم **قولهم** فتركة مستلزم والخ ان قيل ان الضمير في تركه
 راجع الى الشيء المتركة فيكون المعنى فتركة الشيء للترك وهل هذا الاترك للترك وهو من المتركة فيها
 بينهم قلنا ان ترك المتركة اذا كان بقرينة مفاهيم المتركة الاول واما اذا كان بهذا الترك فليس بمتروكة بل واهم
 وهذا كما يقال في تحصيل الحاصلات المتلفت فانهم **قولهم** وبذلك المعنى الخ وهم ما يرون ان القول
 بالقرينة مضربان المتخوذ في تعريف الكلمة هو الوضعية بجميع معناه لا ببعض معناه وحاصل الدضم لانه اذا
 كان المعنى مذكورا بعد الوضعية فعادة معنى الوضعية وبذلك الفاضل المحض وجه المعنى بنفسه فانهم **قولهم**
 لان تخصيص شيء آه ان قيل ان تخصيص شيء بشئ فقط ليس معنى الوضعية لان الشرطية المذكورة في كلام
 الشارح ايضا مأخوذة فيه فلا يصح قول الفاضل المحض لان تخصيص شيء بشئ هو الوضعية قلنا ليس المراد من
 التخصيص التفسير الذي يدون الشرطية بل معهما لكن لم يتعرضا لان ذكر القيد الذي تكون الشرطية معقبة
 بالنظر اليه وهو المعنى مستلزم لذكرها لثان ان تركه مستلزم لتركها ويورد هنا ان تخصيص شيء بشئ مع
 الشرطية متوجبه في الجملة لفظا لا معناه مستلزم للرجل الشها بحيث متى اطلق مع القرينة الصادرة
 عن معناه وهو دليل على الافتراض فيروى من الرجل الشها وهم ان الوضعية مفقودة فيها او اجيب عنه بان المراد من
 فهم الشيء الثاني عند اطلاق الشيء المفعول الفهم الذي يكون من هذا التخصيص لا غير والفهم هو المعنى القرينة
 لا من التخصيص والله اعلم **قولهم** ما يبايقصده وهم ما يرون انه اذا كان الوضعية تخصيص شيء بشئ فتركه
 عن الوضعية تخصيص لفظ بلغة وحاصل الدضم ان المعنى ما يقصد بشئ سواء كان لفظا او غيره وليس
 المراد من القصد ما يكون بالفعل بل معناه ان يخرج المعاني المتركة كما في الجازات المتركة لمخرجه
 والله اعلم **قولهم** وانما قيل بالقرينة الخ غرض هذه العبارة التوضيح من قال الباحث على الشارح
 بالقول بالقرينة عدم الحاجة لقوله بمعنى لا شتمال الوضعية عليه وحاصل الرد ان الباحث عدم
 الارتباط بين قوله بمعنى وقوله وضع لا عدم الحاجة لبيان وجه كون الباحث فلك لا هذا فقد سبق
 مناقشة المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ فذكر **قولهم** لا شتمال عليه الخ يورد ههنا

ان اشتغال شيء على شيء وذكره بعد لا يقتضي التجريد الا ترى الى الفعل والفاعل حيث لا تقتضي ذكر
 الفاعل بعد لفعل التجريد مع ان الفعل مشتمل على الفاعل واجب عنه بان اشتغال شيء على شيء وذكر
 بعد من غير افادة شيء آخر يقتضي التجريد وذكر الفاعل بعد لفعل ليس بهذه المثابة لانه يفيد التعيين
 والتعيين شيء آخر لان المعتبر في الفعل فاعل معين تائي معين كان وفيه ما سبق من ان المعتبر في الفعل النسبة
 الى الفاعل لا نفس الفاعل لانه لو كان معتبرا في الفعل فاما ان يصير معه النسبة او لا فعلى الاول يزيد
 الجزء على الثلاثة وعلى الثاني يكون المعنى المطابق مستقلا وكلاهما في الفعل خلاف ما تقر به في العلم
اعلم قوله وارتكاب التجريد المزدحم ما يرد من ان دفع الاعتراض الوارد على المصنف الذي يقر بتقرير
 سابق بينهما منافي بالحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى التام هو سمين احدهما التجريد الثانيهما
 جعل الوضغ بمعنى الصوغ بملازمة المزوم فلهذا اختار الشارح التجريد ولم يتعرض للاخر وحاصل الدفع
 ان ارتكاب التجريد اقرب من كون الوضغ بمعنى الصوغ وكلاهما اقرب فالتعرض اليه يكون مختارا فلما
 اختار الشارح التجريد اما لكبرى ظاهرة واما الصغرى فوجوه احدها ان التجريد قريب الى الحقيقة يكون
 مدلول لفظ الوضغ على هذا جزءا من المدلول المطابق له وكلاهما قريب الى الحقيقة يكون اقرب فالتجريد
 يكون اقرب وثانيهما ان في امثال هذا المقام شيوع التجريد وكلاهما وشايع فهو اقرب وثالثهما ان التجريد
 فيه كشف للاعتراض بكل من جزئي الوضغ لانه خرج بالتفصيل المهملات و..... الدال بالطبع والعقل
 وبآلته حروف الهجاء بخلاف جعل الوضغ بمعنى الصوغ لانه لا يحصل الاعتراض به عن شيء وكما فيه
 كشف للاعتراض بالجزئين فهو اقرب وثانيهما انه لا فائدة في ذكر الوضغ على هذا التقدير لان الصوغ يفهم
 من اللفظ كما لا يخفى فلا يكون فيه فائدة الا تعلق قوله لمعني به واما الوضغ على تقدير التجريد فلهذا
 الغاية مع الاعتراض فيكون التجريد اقرب لحصول الغايتين به والله اعلم **قال** الشارح قد سرت
 فخرجت المهملات وههنا ابحاث الاول ان المناسب ذكر هذه العبارة بعد شرح قول المصنف وضغ قبل
 شرح قوله لمعني لانه لا دخل لقييد المعنى في خروج المهملات لانها تخرج بقيد الوضغ كما هو الظاهر الثاني
 انه لا حاجة الى قول الشارح والالفاظ الدالة بالطبع بعد قوله المهملات لان هذه الالفاظ مهملات لان
 المثل ما لا يكون دالا بالوضغ على معنى والثالث انه يلزم التدافع بين قول الشارح لانه قال ههنا فخرجت
 المهملات وقال بعيد هذا المقام وبقيت حروف الهجاء والحال انها مهملات على ما عرفت من تعريف للم
 والتجارب من الاول انا نسلم ان المناسب كما قاله الثالث لكن الشارح اورد هذه العبارة في هذا المقام
 اشارة الى ان الوضغ مفقود في المهملات في المهملات والالفاظ الدالة بالطبع مطلقا اي سواء كان وضغ
 خرج من الشيء الثالث او لا وهذه الاشارة لا يحصل على تقدير ايراد تلك العبارة بعد شرح قوله وضغ
 واجواب عن الثاني ايضا بطريق التسليم لكن صرح بذلك القول لمزيد الاحتكام بهما ان خرجا لان

سأرى ان التجريد
 شاملا في امثال
 هذا المقام ١٢ منه

فيها عن زيد التباس بالكلمة لأنها دالة مثل الكلمة وعن الثالث ان قول الشارح فخرجت المهملة قضية
 مهملة وهي في قوة القضية الجزئية لا الكلية كما تقر فلا يلزم التناقض اقول وباقه التعويض المهمل لو كان
 معرفا بالتعريف المذكور فكان الجواب من البحث الثالث ما ذكره الجيب وان كان معرفا بما لا يكون موضوعا
 لما هو المشهور بان الجواب عن ذلك البحث بعد تسليم كون حروف الهجاء مهملة لان الوضع موجود
 في هذا الحرف في لانه موضوع لغرض التركيب والله اعلم **قول** وكذا اللفاظ الخمسة دفع ما يراد من انه يخرج
 اللفاظ الدالة بالطبع فكذلك يخرج اللفاظ الدالة بالعقل فلم يتعرض الشارح الى خروجها وحالا
 الدخول ان المعطوف مع المعطوف مقدور في كلام الشارح ان قيل ان التقدير لا بد من قرينته لانه خلاف
 الاصل فالتيت القرينة في هذا المقام قلنا ان القرينة الدليل لانه عام يجري في اللفاظ الدالة
 بالطبع واللفاظ الدالة بالعقل كليهما وأشار الفاضل المحشي الى هذا السؤال والجواب بقوله كالم
 عليه الدليل والله اعلم **قول** فقط أي من غير مدخلية شيء آخر من الوضع والطبع وإنما زاد قيد فقط
 ليحتمل آخرجهما عن الكلمة وتقابلها باللفاظ الدالة بالطبع وأما إذا لم يزد ذلك القيد فلا يصح كان
 الامران لان اللفاظ الدالة بالوضع الفاظ دالة بالعقل ايضا يعني ان للعقل دخلا في دلالة تلك
 يعني الاخراج وكذا اللفاظ الدالة بالطبع دالة بالعقل ايضا بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ثانيا
 لا ينفى على من هو من اهل منى **قول** ذلك ان جعل الطبع آية دفع آخر للتوهم المذكور بقول الشارح
 وكذا اللفاظ الخمسة حاصل الجواب ان المراد بالطبع ليس ما هو المشهور لعني المقابل للوضع والعقل
 كليهما بل المقابل للدول فقط واللفاظ الدالة بالطبع على هذا المعنى شاملة لللفاظ الدالة بالعقل
قال الشارح قدس سره وتخصيص الحرف في تعقيب الوضع بالتخصيص إشارة الى ان انتفاء الوضع فيها
 لا انتفاء التخصيص لا انتفاء الشرطية فقط فيها **قول** أي حروف آية إشارة الى دفع ما يراد من انه لا يصح
 اضافة الحروف الى الهجاء لان الاضافة على ثلاثة اقسام اضافة بمعنى من واضافة بمعنى في واضافة بمعنى
 الامر وانتفاء الاثنين في حروف الهجاء ظاهر وأما الثالث فهو ايضا منتف في لانه من لوازمه
 التخصيص تلك الحروف مختصة بفرض التركيب لا بالهجاء وحاصل الدفع ان الهجاء هو القيد بالساميا
 وهذا العد مجز في هذه الحروف فهذه الملازمة اضيفت اليه فيكون الاضافة بمعنى الامر لا وفي
 ملازمة **قول** قد باسأما ان قيل ان الهجاء عدم مطلقا أي سواء كان باسأما بها او كما قال في
 الاساس الهجاء تعدد الحروف مطلقا فلما نسب قوله باسأما قلنا ان الفاضل المحشي في كلامه
 على كلامه الطبيعي لانه قال الهجاء تعدد الحروف باسأما **قول** وهي حروف المبانى دفع ما يراد من ان
 المشهور بان الحروف على نوعين أحدهما حروف المبانى وثانيهما حروف المعاني وحروف الهجاء خارج
 عنهما وهل هذا الاخرق للمشهور الذي هو في قوة الخطأ وحاصل الدفع ان حروف الهجاء ليس يخرج

من ذلك القسمين لا نهما من درجة في حروف المباني بل عينا فلا يكون هذا الاقتران لاسماء وليس فيه شيء من
 الخطأ والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اذا وضعنا لفرض التركيب وهنا شك من وجهين أحدهما ان
 كثير من حروف الهجاء موضوعة لمعنى كهيئة الاستفهام ولا مل الجارة وواو القسرية فانه وقائه وغير ذلك
 فكيف يصح اعترازا عنها وثانيها انها اذا كانت موضوعة لفرض التركيب فيكون هو مضاهيا فلا يصح الاعتراض بها
 والجواب عن الاول انه ليس المراد من اخراج حروف الهجاء اخراج كلها بل اخراج بعضها الذي لا يكون حروفا
 لتعلق كما يدل عليه توصيفها بقوله الموضوع لفرض التركيب قيل هذا ومن الثاني ان فرض الشيء لا يكون
 معناه لان المعنى ما يقصد بشئ لا ما لا اجله الشئ والآلة كان حروف الهجاء كلها متعلقة ولا قابل به والله اعلم
قال الشارح قدس سره فان قلت الخيراد على جامعية التعريف حاصلة ان تعريف الكلمة غير علم
 لانه يخرج عنه الكلمة التي وضعت بازاء لفظ لا بازاء معنى كلفظ الاسترفاقه موضوع لمزيد مثلاً وكلفظ
 الفعل فانه موضوع لضرب مثلاً وكلفظ الحرف فانه موضوع لثمن مثلاً وحاصل الجواب ان المراد من
 المعنى ليس ما هو مقابل اللفظ كما يتوهم من اكثر العبارات بل هو امر منه لان المعنى عبارة عما
 يقصد من الشئ سواء كان ذلك المقصود لفظاً او غيراً ويرد ههنا ان المحل لجامعية التعريف هو بعض
 وضع الكلمات بازاء الالفاظ لا وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فالمناسب للشارح ان يقول بعض
 الكلمات بدل بعض الالفاظ والجواب عنه بان المراد من الالفاظ الكلمات بطريق ذكر العام واردة
 الخاص او بطريق ان الالفاظ فيها للعهد اشارة الى الالفاظ للموضوعة لمعنى مفرد **قول** فيه انما
 الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الشارح قدس سره المعنى سابقا بما يقصد بالشئ وكلمته ما حاشته يتناول
 اللفظ وغيره فالمعترض انما يسلم العصور ولا فان كان الاول فكيف يعترض وأن كان الثاني فكيف
 يسلم الجواب بالعوم وحاصل الدفع ان المعترض يسلم العصور لكنه اغض عن فاعترض ان
 قيل ما الباعث على انما قلنا الباعث التشبيه على ان تقابل اللفظ والمعنى الذي يتوهم من
 قول المصنف لفظ وضع لمعنى ومن اقوال غيره تقابل وهي لا يقدح في كون اللفظ من افراد
 المعنى ولا يكون ذلك التقابل قرينة على تفصيل ما الموصولة في تعريف المعنى بماعد اللفظ
 فاما قاله مولانا عبد الحكيم في تقرير الدفع من ان الاعتراض مبني على انما من العصور
 محل ما على ما عدا اللفظ الخ فلا يغلو عن شئ لان الجواب اعادة العصور والانما من ذلك المحل
 يستلزم رد مقسليمه هذا ما فهمه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يتعلق الخ
 وههنا اياد ان احد هما ان محل ما يتعلق به المقصد على المعنى لا يغلو اما ان يكون محلا او ليلا
 او محلا شائبا والآول باطل لانه يقتضي اتحاد مفهوم الموضوع والمحول وهذا مستفاد ههنا لان
 مفهوم المعنى ما يقصد بشئ ومفهوم ما يتعلق به المقصد عام منه لانه شامل لما كان المقصد آلتا

وما يقصد بشئ وما يقصد بنفسه لا بشئ وأما الثاني فهو لا يخلو إما أن يكون من قبيل حمل المساوي على
المساوي كما في قولنا الإنسان ناطق أو من قبيل حمل العام على الخاص كما في قولنا الإنسان حيوان والاول
باطل لما عرفت من انقضاء المساوات بين ذينك المفهومين والثاني مسلم لكن لا يلزم من عموم ما يتعلق به
القصد عموم ما لا يلزم كما لا يلزم من عموم الحيوان عموم الإنسان وثانيهما أن قول شارح المعنى ما يتعلق
به القصد إشارة إلى صغرى القياس وقوله وهو مأم إشارة إلى كبراه كما لا يخفى والحال أن هذه القضية
طبيعية لأن العموم من اللفظ وغيره من محمولات طبيعته ما يتعلق به القصد وعوارضه لا من
محمولات أفلاطون ومن المتقرر أن الطبيعية لا تنقسم في كبرى الشكل الاول فكيف ينتج ذلك القياس
إلى قولنا المعنى أهم من أن يكون لفظاً أو غيره والجواب عن الإيراد الاول باختيار الشق الاول من
الشق الثاني بأن اللام في لفظ القصد للعهد والمعنى ما يتعلق به القصد بشئ فيحصل المساوات
فإن قيل إن المساوات لا يحصل بأخذ قيد بشئ فيما يتعلق به القصد لأن عموم ليس بترك
هذه القيد فقط حتى يحصل بأخذ المساوات بل بشموله مكان القصد وآله بخلاف ما يقصد
بشئ ثانياً سبق قلنا أن عموم ما يتعلق به القصد من ما يقصد بشئ باعتبار شمول ذلك لأن
الأمرين بخلاف هذا إذا لم يقيد ذلك المفهوم بقيد بشئ وأما إذا قيد به فلا كما لا يخفى وعنده
الجواب عن الإيراد الثاني بمنع كون قول شارح وهو امر قضية طبيعية لأن موضوعه كلمته هو
وهو من الضماير والضمائر مخرجة في الجزئ على المذهب الحقيقي كما لا يخفى على من له أدق بصيرة
في علمه لئلا يظن أن هذه القضية شخصية والقضية الشخصية تنقسم في كبرى الشكل الاول كما
يقال هذا زيد وزيد الثاني فريد الإنسان ولحفظ هذا التفرير لا ينبغي حملك لا تجد في غير هذا التعليق
قال شارح قدس سره فإن قلت آية اعتراض آخر على جامعيتها التعريف بأنه يخرج عن تعريف
الكلمة الكلمة التي وضعت لآراء ومعنى مركب كلفظ الجملة والجزء فإنها موضوعان لزيد قايم
مثلاً لعدم كونها موضوعاً لمفرد وحاصل الجواب أن المعاني المركبة التي وضعت الكلمات كلفظ
الجملة بازائها اعتباراً أن اعتباراً بالنظر إلى معانيها واعتباراً بالنظر إلى اللفظ الموضوع بازائها
وتلك المعاني بازائها اعتباراً الاول خارجة عن التعريف وبالأخبار الثاني مفردة داخلية في التعريف
لعدم دلالة جزأ اللفظ الموضوع بازائها على جزئها كما لا يخفى ولا شناعة في كون الشئ الواحد
مفرداً ومركباً بالاعتبارين ألا ترى إلى لفظ عبد الله فإنه مفرد بالنظر إلى الوضع العلي ومركب بالنظر
إلى الوضع التركيبي فأن قلت إن محل ورود هذا الاعتراض قول المصنف مفرد فالمناسب إيراد
عبد شرح قوله مفرد لا ههنا قلت أورد شارح ههنا بوجهين أحدهما الاشتراك في الجواب الذي
عسر عنه شارح بقوله وقد اوجب آية الإيراد الذي ذكره مناسب ههنا وثانيهما أن هذا السؤال فاشل

لك إعلان ضرورة
منه الشبهة ينبغي
أذا كان تعديلاً لا فائدة
فيها للمعنى كما لا يخفى
الضمنية بوجوبها
وأما إذا كان الإفراد
فيلفظ بالاعتبارين
الذين كونهما في ذلك
لفظ الجملة والجزء
مفردة ١٢ من

من الجواب لا اعتراض الاول لانه اذا علم المعنى من اللفظ وغيره توهم ان لفظ زيد قائم مثلا بمعنى لفظ
 الجوز مثلا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمات المفردة ان قيل ان ذكر المفردة بعد ذكر الكلمات
 مستدرك لان الكلمات لا تكون المفردة قلت ذكر لفظ المفردة تصريح بما علم ضمنا وان قلت لا بد في
 هذا التصريح من النكتة فايئت ههنا قلت النكتة الاشارة الى ان هذا النقص باعتبار قيد لا فساد كما
 ان النقص الاول باعتبار قيد المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقد اجيب عن الاشكالين
 الجواب آخر وحاصله اننا لانسلم ان لفظ الاسم والفعل والحرف والجوز والجملة والقياس والعكس
 والنقصية مثلا موضوع لزيد وضرب وميز وزيد قائم والعالم متغير وكل متغير حادث وبعض الجوز
 ناطق بل تلك الالفاظ موضوعات لمعان ومفاهيم كلية مثل كلمته دللت على معنى في نفسه غير
 مقترن باحد لان زيمته الثلثة وكلمته دللت على معنى في نفسه مقترن باحد لان زيمته الثلثة وكلمته
 لا تدل على معنى في نفسه وما يحتل الصدق والكذب وقول مؤلف من قضايا يلزم معناها انها قول
 آخر وتبديل الموضوع بالمحلول والمحول بالموضوع مع بقاء الصدق بجهالة وقول يقال لمقابلته صدق
 فيها وكاذب مثلا فلا يتحقق مادة النقص ولا بد للنقص من المادة المتحققة وان ماء العنبر من يقبل
 ان هذه المفاهيم ايضا الفاظ مركبة فوجدت مادة النقص فيقال في جوابه ان المفهوم وحاصله في
 العقل من الشيء فهو سورته بسيطة غير مركبة وآما ما ذكر فهو تعبير عنها ويراد ههنا ان من المتقرر في
 علم المناظرة ان جواب عدم التسليم يكون مقدما على جواب التسليم فالمناسب للشارح ان يذكر
 هذا الجواب قبل الجوابين السابقين ويمكن ان يجاب عنه بان تقدير جواب عدم التسليم اذا كان
 مختصا باعتراضه وآما اذا كان مشتركا بين اعتراضين ولهما جوابان يختصان بهما فالمتعارف في ذكر
 ذلك الجواب بعد هذين الجوابين والله اعلم **قول** له اي في مقام الردف ما يتوهم من ان المشار اليه
 بلفظ ههنا ليس الا الاشكالين وعدم وجود ان لفظ موضوع بازاء لفظ سواء كان مفردة او مركبا فيها
 لا يدل على عدمه في نفس الامر والدفع غنبي عن البيان **قول** له بالالفاظ والكلمات ان قيل لا نقص
 بالالفاظ والكلمات لتعريف الكلمة فكيف يصح قول الفاضل المحشيه قلنا ان المراد بالالفاظ الالفاظ التي
 وضعت بازاء الفاظ وبالكلمات الكلمات التي وضعت بازاء الفاظ مركبة محل اللام فيها على العهد
 والنقص بهما موجود فيهم **قول** الفاضل المحشيه ويراد للمفردة بعد الكلمات للتصريح بما علم ضمنيا كما سبق
قال الشارح قدس سره ولا يخفى الخ ايراد على الجواب المشترك وحاصله ان الوضع بازاء الالفاظ
 وان لم تكن موجودة في الالفاظ المذكورة سابقا لكنها موجودة في الفاعل ايراد ارجعت الى الفاظ مخصوصة
 سواء كانت مفردة او مركبة او الى الفاظ مركبة والموصولات اذا عبرت بها عن الالفاظ واسماء الاشارة
 والمعروف باللام اذا اشترت بها الى الفاظ اشارة حسية او اشارة ذهنية لانها اذا رجعت الى الفاظ

له لفظ وشروط
 التعريف ١١ منه
 ١٢ منه

او عبرت بها عنها واشت بها اليها يكون هي موضوعته بازاء تلك الالفاظ فيحقق مادة النقص ويمكن
 ان يجاب بانه محتمل ان يكون الجواب المذكور مبنيا على ما ذهب اليه البعض من ان الضماير وانما لها
 موضوعة لفاهيم كلية بشرط استعمالها في الجزئيات فلا يحقق مادة النقص والله اعلم **قال الشارح**
 قدس سره مخصوصة او مركبة في بعض النسخ الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة وفي بعضها الى الالفاظ مخصوصة
 مفردة كانت او مركبة والظاهر ان النسختين الأخيرتين من تصحيحنا الناصحين لان هذا العبارة اشارت الى
 الاحتمالين المذكورين في النسخة الذين بناء اولها على كون الالفاظ موضوعته اليها مطلقتي سواء كانت
 مفردة او مركبة وبناء ثانيها على كون الالفاظ موصوفة ومتا اليها حال كونها مركبة وعلى هاتين النسختين لا يحصل
 الاشكال اليها كما هو الظاهر نعم لو وجد مركبة حكم الكانت لهذا النسخة وجها هذا ما ظهر في والله اعلم قوله
 اي مشخصة دفع ما يتوهم من ان المراد بقوله مخصوصة المفردة لان التقابل بين المفردة والمركبة فاذا وقع الخصصة
 في مقابل المركبة كان المراد من المشخصة المفردة فالشر في ترك الشارح لفظ المفردة وايراد لفظ مخصوصة بل
 مع ان الظاهر قابل للتعديل مع المذكور لا تقابل المذكور مع المذكور كما هو حاصل الدعاء ليس المراد بقوله مخصوصة
 المفردة لان هذه العبارة اشارت الى النقص الاول وهو قيد موقوف على الافراد بل كما يريد حال كون
 الالفاظ الموضوعته اليها مفردة كذلك يريد حال كونها مركبة وبأجلته انه منظور الشارح ههنا ليس كما
 المتقابلين بل الاشارة الى النقصين المذكورين في كلام الشارح ههنا وان لم يحصل التقابل ولا يابى ايراد
 مخصوصة لا مفردة لان الخصوص ام من الافراد والتركيب هذا ما يخطر بالبال ويعلم من كلامه صوابا
 المدقق ان هذا القول من الفاضل المحقق قدس سره ما يريد من انه كيف يعبر توصيفا للالفاظ بالخصوصية
 والحال انها ليست لها الماهيات الكلية ببيان الدفع انه لم يريد بالخصوص الخصوص النوعي حتى ينفي
 ينفي الماهية بل الخصوص الشخصي وهو موجود للالفاظ لانها هي الهويات الشخصية انتهى وهذا ليس
 بخلاف عن القلق لان وجود الخصوصيات بدون الماهية الكلية من المستحيلات كما تقرر في مقدرة
 فالاصل في جواب الايراد منع عدم وجدان الماهية النوعية للالفاظ والله اعلم **قوله** من حيث
 انها مشخصة احلاقية او رد ذلك التاكيد المورث ليدفع توهم ارادة المفردة من المشخصة المتقابل
 بالمركبة بقريته التقابل بين المفردة والمركبة **قوله** لان النقص لم يستبدل على ارادة المشخصة
 من المشخصة تفرجة ان الاشارة الى النقص الاول كايضا بلفظ مخصوصة وزلا لا يحصل التفسير
 بالمشخصة فالاشارة الى النقص الاول لا يحصل الا بتفسير المشخصة بالمشخصة اما الاول فظاهر
 واما الثانية فلانه لو لم يفسر المشخصة بل يفسر بالمفردة لكان لا فسادا ودخلا في النقص
 الاول والامر ليس كذلك **قوله** اي في مقامكم اشارت الى دفع ما يريد على الشارح من ان تفرج عدم
 المفهوم الكلي على كون الوضع في الضماير وانما لها عاملا الموضوع له خاصا غير ظاهر لان الضماير مشددة على

الى الالفاظ فكذلك يرجع الى المفهوم الكلي ووجوه في هذا الحين ظاهر وحاصل الدفع ان تعريف العلم المذكور
 على الكون المذكور ليس مطلقا بل انما يرجع الى الالفاظ مخصوصة او مركبة وعدم الوجود في هذه الصور ظاهر
قال الشارح قدس سر في الحقيقة انما قال في الحقيقة لان المفهوم الكلي الموضوع له انما هو اجزاء ابعادته
 الموضوع لجزئياته موجود كما يقال ان هو موضوع لما تقدم ذكره **قال** الشارح قدس سر وهو لما جرد
 قد مر هذا الاحتمال على العمالين الاخيرين نظرا الى قرب المفرد لما هو قيد له والافعال تظهر تقدير الاحتمال
 المتوسط لان المشهور كون الافراد والتركيب من صفات الالفاظ **قال** الشارح قدس سر ومعناه اما
 يدل على ههنا اعتراضات ثلثة احدى ما ان صاحب المتوسط عرف المعنى المفرد بما لا يدل جزأ لفظه
 على جزأ معناه والشارح خالف عنه حيث ترك لفظ المعنى وقال على جزئه فما الية في ذلك وثانيهما
 ان التعريف غير جامع لافراد اذ يخرج عنه معنى ضرب مثلا الذي هو الحدث والنسبة والزمان لان لفظ
 مركب ضرب من المادة والصورة والاول دال على الحدث والثاني دال على الزمان والنسبة فيدل جزأ اللفظ
 على جزئه وثالثها ان التعريف غير مانع اذ يدل فيه مدلول الدال العقلي والطبيعي لانه لا يدل جزأ المراد
 على جزئه كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان العدول والمخالفة لورد الاعتراض على صاحب المتوسط
 وهو ان المعنى المعنى لان الضمير في معناه راجع الى المعنى وعن الثاني ان المراد بالجزأ الجزأ الذي يكون
 مرتبا في السمع والمادة بالنظر الى الهيئة ليست بهذه المثابة والطريق وعن الثالث ان المراد بجزأ اللفظ
 جزأ اللفظ الموضوع يجعل الاضافة للعهد اى ما لا يدل جزأ لفظه الدال بالوضع لا بالعقل او الطبع
 او اعم من الاقسام الثلثة والجواب عن صاحب المتوسط يجعل اضافة المعنى الى ضمير من قبيل اضافة
 الوجود الى الوجود اعني الاضافة البيانية **قوله** من حيث انه جزأ لفظه اشارة الى دفع ما يرد
 على الشارح من ان الحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص الثاني يكون معناه مفردا كما نقرر في المثال
 ان تعريف المعنى المفرد لا يصدق عليه لان جزأ هذا اللفظ اعني الحيوان مثلا دال على معناه وهي
 الجسور النامي الحساس المتحرك بالارادة وهذا المعنى جزأ من الشخص الانسان الذي فرض معناه لفظ
 الحيوان الناطق لان الشخص الانساني مركب من الانسان والشخص والانسان مركب من الحيوان
 والناطق فيكون الشخص الانسان الذي فرض معناه لفظ الحيوان الناطق مركبا من الحيوان والناطق
 والشخص لان جزأ الجزأ جزأ وهكذا الحال في الناطق فيكون جزأ اللفظ المعنى دال على جزئه فلا
 يصدق تعريف المعنى المفرد على معنى الحيوان الناطق في ذلك الفرض مع انه من افراجه وحاصل الدفع
 ان قيد المشية مراد ههنا بقريبتة شيعه ارادته في التعريفات فيكون حاصل التعريف على دلالة
 جزأ اللفظ المعنى من حيث انه جزئه على جزئه وكون معنى الحيوان الناطق الذي هو الشخص الانساني
 مما فرض معناه ليس لا باعتبار الوضع العلي وبهذا الاعتبار لا يدل جزأ لفظه كالحیوان مثلا على جزئه

لان ذلك المجرأ لودل على جزئية بهذا الاعتبار لا تنفي دلالتهم بانتفاء ذلك الاعتبار والامر ليس
 كذلك لان دلالتهم موجودة حين التركيب التوضيحي ايضا ويمكن ان يجاب بان المراد من الدلالة
 الدلالة المقصدية وهي تنفيته في الجبر ان الناطق حال كونه عالما تنقص النساني كما لا يخفى بوجه
 على من له مهارة في علم اللسان **قوله** علما تنقص النساني قيد بالقييد الاول لان معنى الحيوان
 الناطق حينئذ مرصنيته ليس بمعنى مفرد فلودل جبر اللفظ على جزئته لم يكن مفرا وقيد بالقييد الثاني
 لانه لو كان علما الجبر معين مثلا للمبدل جزا لفظه على جزا معناه وهو الجبر المعين كما لا يخفى ولعلك
 دريت من هذا ان قيد الانسان ليس بضروري بل الاعتراض بالحيوان يرد بالنظر الى جميع افراد
 الحيوان ان سواء كان انسانا او فرسا او غيره هاهنا من افراد الحيوان نعر قيد الانسان ضروري
 بالنظر الى الاعتراض بالناطق فافهم **قوله** وذلك لانه آه اعلر انه قيل في تقرير الاعتراض الشارح
 ان من المتغيرات فيما بينهم ان الشيء المتصف بصفة اذا تعلق به معنى مصدرى يفهم منه ان
 تلك الصفة تكون حاصلة لتلك الشيء قبل المعنى المصدرى المتعلق بذلك الشيء فيفهم
 ههنا بقتضى تلك القاعدة ان الافراد حاصلة للمعنى قبل الوضع والامر ليس كذلك لان الوضع
 مقدم على الافراد كما صرح به الشارح بعكس هذا ولا يخفى ان جواب الشارح يوافق هذا التقدير
 لكن لما رجح عليه ان القلية ليس بمناسق الى الفهم بل هو باطل لان قولنا جاء في الرجل الراكب يدل
 في العرف على ان الركوب مقدم على الجيئ ذاتا واما ما نابل يدل على ان الرجل متصف بالركوب
 حال الجيئ فعدل الفاضل المحقق ذلك التقرير وقال في تقرير الاعتراض وفلك آو يعني ان من
 المشتبات فيما بينهم ان اذا عرفت عن شئ اعنى للمعنى ههنا بما فيه معنى الوصفية اعني الافراد
 ههنا وعلقت به معنى مصدرى اعنى الوضع ههنا يفهم منه في العرف ان ذلك الشيء اعنى
 للمعنى موصوف بتلك الصفة اعنى الافراد حال تعلق ذلك المعنى المصدرى اعنى الوضع
 لا بسببه والامر ههنا ليس كذلك لان الوضع سبب الافراد فان قيل ان هذا التقرير لا يطابق
 كلام الشارح لانه يدعى القلية كما ينادى عبارة على هذا ما على نداه نعر لورعى ان الانصاف
 حاصل حين الوضع لا بسببه فيطابق ذلك التقرير كلام الشارح وليس فليس قلنا ان قول الشارح
 قبل الوضع من قبيل ذكر المزمور واردة الا لازم فان انصاف المعنى بالافراد في الزمان للشيء
 على الوضع كما قال به الشارح ظاهرا يستلزم كون ذلك الانصاف لا بسبب الوضع لانه
 لو كان بسببه لما قدم عليه لان السبب لا يقدم على السبب وقوله المتصف صيغة اسم فاعل
 وهو قد يكون للحال وهو المراد ههنا وليس المراد به زمان التكلم كما هو الظاهر فيراد به حال
 تعلق ذلك المعنى به فيكون معنى عبارة الشارح انه هو المراد باللفظ موضوع للمعنى المتصف

بالافراد والتزكيب حال تعلق الوضع به لا ان الوضع سلب مد لك الاتصاف فكان هذا الاعتراض
على سببية الوضع للافراد وعدمه فيطابق ذلك التقرير راي تقرير الفاضل المحشي كلام الشارح
فان قيل لا يطابق جواب الشارح لهذا التقرير لانه يفهم منه ان اتصاف المعنى بالافراد حين
الوضع ليس بحسب الحقيقة بل بحسب المشاركة والقرب كما في من قتل قتيلا فله سلبه والحال
ان زمان الوضع والافراد متحد كما قاله الشارح حيث قال لكنه مقارن له حسب الزمان
قلنا ان زمان الوضع امر ممتد اذ زمانه وقت تصور اللفظ وتصور المعنى ووضع له وكون
المعنى متصفا بالافراد باعتبار المشاركة والقرب باعتبار الجزأ الاول الذي هو تصور اللفظ
مقارنة الوضع والافراد باعتبار الجنأ الآخر من زمان الوضع ولا مناقشة في هذا اذا
المقارنة بين الشئين في الزمان عبارة عن ان يكون زمان احدهما بعينه زمان الآخر وجزأ من
زمانه فلا مخالفة وأجيب عن الخالفة بين ما ادعاه الشارح من القلبية وما يفهم من كلامه
الفاضل المحشي بان كون الشئ المتصف بصفة حال تعلق المعنى المصدرى به لا بسببه يحتمل
احتمالين أحدهما ان تكون تلك الصفة حاصلة لذالك الشئ قبل تعلق المعنى المصدرى ومقتضى
الى ذلك التعلق وثانيهما ان تكون تلك الصفة حاصلة له بعد التعلق ذلك لكن ابتداء حصولها
من ذلك التعلق فيحصل عبارة الفاضل المحشي على الاحتمال الاول فيحصل القلبية اتقيا دماها
الشارح والمقارنة التي ادعاه الفاضل المحشي وعلى هذا يكون لفظ قبل في عبارة الشارح
على معناه فان قيل فعلى هذا يكون مقتضى القاعدة انه هو تقدم الافراد على الوضع فلا
يطابق معه قول الفاضل المحشي حيث قال لظهور المراد في وجه ايراديهما اذ يفهم من
قوله ان مقتضى القاعدة القلبية لا بسببه امر بين لكن لظهور المراد وهو كون الافراد بعد الوضع
وبسببه صار وهيبا قلنا ان هذا القول صدر من الفاضل المحشي بطريق التنزل والتسليم
يعنى لا نسلم الا ان القاعدة يقتضى ذلك الامر اقتضاء بينا بل يقتضى اقتضاء وهيبا واتسم
فتقول قال يوهو بظهور المراد فاحفظ هذا التقرير الذي هو من خواص مولاي وعمي في هذا
المقام والله اعلم بحقيقة المراد **قوله** اذا عبرت الخ بردهمنا ان هذا التعبير لا يخلو اما
ان يكون من قبيل تعبير المعنى باللفظ او يكون بمعنى الاخبار وكلاهما باطلان ههنا اما الاول
فلا بد يستلزم ان يكون المعبر عنه متروكا والمعبر به موجودا وههنا كلاهما موجودان وهما
للمعنى والمفرد كما هو الظاهر واما الثاني فلان الموجود ههنا الاتصاف دون الاخبار كما هو
الظاهر ايضا ويظهر من كلام الفاضل للدق جواب هذا الايراد بان المراد بالتعبير
ما يشتمل الوصف والاستعمال ونحوه بالان ان المراد الاخبار وهو ههنا موجي د

اذا لا وصاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف والاخبار لا يوجد بدون
 الاخبار ههنا وان كان ضلوا الله اعلم **قوله** او غير هاهنا المشتقات والمصدر **قوله** انما
 قال آه دفع ما يرد من ان القاعدة اذا اقتضت امر يكون ذلك الامر مدلوله ومقتضى لها
 فالناسب للشارح ان يقول وفيه انه يدل او وفيه انه يقتضي يدل يوهو وحاصل الدفع انه
 قال الشارح يوهو لان ارادة المعنى المجازي يعني اتصاف المعنى بالافراد باعتبار المشاركة
 والقرب ظاهرة ههنا بحسب المقام فكان المعنى الحقيقي المدلول والمقتضى للقاعدة ههنا
 امر ومي لا يتبادر اليه الذهن ونظير هذا المجاز للتعارف بالنظر الى الحقيقة المتروكة والله
 اعلم **قال** الشارح قد سره فينبغي ان الإشارة الى دفع الاعتراض الذي ذكره الشارح
 بقوله وفيه انه يوهو الخ وحاصل الدفع ان قلبية الاتصاف على الوضع او معنيته معه لا يسببه
 يعلم من هذه العبارة اذا كانت على المعنى الحقيقي واما اذا اريد منها المعنى المجازي فلا
 يعلم منها ذلك المراد ههنا المعنى المجازي وايراد ينبغي بالنظر الى هذا الوجه المخصوص والا
 فاللا زمان يتوهم يجب بدل فينبغي لان التقييد واجب فلا يرد ما يرد فأنمل **قوله** وهو
 مجاز بطريق المشاركة فته دفع ما يتوهم من ان المجاز المركب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه
 المجاز باعتبار ما يؤول وهو لا يتصور ههنا لانه عبارة عن اطلاق الشئ الذي يوجد لشئ
 آخر بعد تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ الآخر مع المهلة في زمان ذلك التعلق على
 ذلك الشئ الآخر والا فلا يوجد للمعنى بعد الوضع مع المهلة لان زمان الوضع و
 الافراد واحد فمع الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات وحاصل الدفع ان المجاز
 المركب في مثل من قتل الخ مجاز بطريق المشاركة وهو عبارة عن اطلاق الشئ الذي يوهو
 لشئ آخر بسبب تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ الآخر بلا مهلة فان قيل فلي هذا
 يبطل المحصل للجاز المرسل في اربعة وعشرين نوعا كما فلق به الكتب لوجود قسم آخر وهو
 المجاز بطريق المشاركة قلنا انه قسم من المجاز باعتبار ما يؤول وقيد مع مهلة فيه ممنوع
 بل هو اعلم من ان يكون فيه مهلة اولا فانهم فانه من سوانه الوقت لكن الاشارة اليه موجودة في
 حاشية مولا فانور الحق والله اعلم **قال** الشارح قد سره على انه صفة اللفظ يوهو
 ان اللفظ كما يتصور يكون له صفة اللفظ فكذلك يتصور بكونه جز مبتدأ محذوف وهو لفظ هو
 لم يتعرض الشارح اليه احبب عنه بأنه محتاج الى المحذوف وهو خلاف الاصل فلذا لم يتعرض اليه لوقوله
 التوفيق ان الاحتياج للمحذوف علم ان يكون وجه العدم التعرض لان المحذوف كنه ما يفعل كما ان المحذوف
 من ينظر في الكتب بل الوجه ان مقصود الشارح من ذكر الاحتمالات الثلاثة في المفرد ذكر احتمالين منها على

فانما الى التوفيق
 لا اعتبار بالاول
 والثاني الثاني ما يرد

وجه يفيد كون المفرد اللفظي فقط أو المعنى فقط وذكر احتمال واحد منه على وجه يفيد كون المفرد محتملا
 أي اللفظ والمعنى وعلى تقدير تصوير الرفع يكون المفرد مبتداءً محذوف وهو هو لا يحصل ذلك المقصود
 لأن هو محتمل أن يكون راجعاً إلى اللفظ ويحتمل أن يكون راجعاً إلى المعنى وإنما كان ذلك مقصوداً للشارح
 لأنه على هذا الطريق يحصل التفتن وهو الموافقة في صفة الوحدة بجزء ما إذا تعرض للشارح لرفع
 مفرد على كونه جزءاً مبتدأً محذوف لأنه على هذا لا يحصل الموافقة في صفة الوحدة لأنه على هذا لا يكون يكون
 المفرد قيد اللفظ أو المعنى احتمالاً لأن فافهم ولا تسرع بالرد والفتن لأن عدم السرعة من أعمال القول
قال الشارح قد مر ما لا يدل جزئاً أنما يقل جزأ اللفظ لأنه يلزم على هذا أن يكون اللفظ فقط
 لأن ضمير لفظه راجع إلى ما هو عبارة عن اللفظ وما قيل أن ذلك الكون جائز بل واقف ألا ترى أن اللفظ
 هو إذا رجع إلى اللفظ مفرداً كان ما ركباً يقيم ذلك الكون ضمير سديد لأن الجواز للذكر فيما إذا لوحظ
 كون اللفظ التثنية معنى اللفظ الأول وهما ليس كذلك لأنه لو كان كذلك لاستدرك اللفظ المعنى في قوله
 على معناه بل يضر لأنه يصدق على لا يدل قائم حين رجع لفظه هو إليه أنه لفظ لا يدل جزأ اللفظ معنى وهو
 جزأ معناه فيكون مفرداً وهل هذا إلا تنويع الإجماع هذا ما حصل في حين تفريد هذا البياض **قوله** من
 حيث أنه هنا سؤال البيان دفعه على الحق ما ذكره إلا أن السؤال فيما ذكره من حيث المعنى وهما من جانب اللفظ
 فتأمل والظاهر أنه لا حاجة للفظ لا يدل في أخذ التجميع **قوله** على جزأ معناه متعلق بخلق لا يدل
 في الحديث والحيثية **قوله** للمفهوم غرض الفاضل المشتق من هذه العبارة الابتداء على الرضى بأنه مفيد من قول
 أن الأفراد والتركيب من صفات المعنى في عرف النجاة والمشهور ليس كذلك وأجاب عن هذا الإيراد
 بما تأمده الحكم بأن قول الرضى هذا أن المشهور بين المنطقين جعل الأفراد والتركيب صفة اللفظ
 فقال اللفظ المفرد والتركيب ولا ينبغي أن يخترع في الحدود الفاظ غريبة بل الواجب استعمال المشهور للفظ
 لأن الحد للتمييز انتهى ولا يدل هذه العبارة على أن الأفراد والتركيب من صفات المعنى عند النجاة لأنه
 لم يتعرض للاستطلاح النجاة ففهم ذلك عن كلامه افتراء عليه ويمكن أن يجاز من جانب الفاضل المشتق
 بأن الرضى وإن لم يتعرض للاستطلاح النجاة صريحاً لكنه يفهم من قيد عند التطبيقين أن الحكم عند غيرهم غير
 عند هو الفاضل المشتق ما أدى إلى العبارة بل ادعى التمهيداً ينادى على نداه على هذا عبارة وفي الفهم
 ذلك القدر كاف ومقصود الرضى من هذا الاستطلاح الامتناع على المنصف بأنه جعل الأفراد صفة
 للمعنى وهو خلاف المتعارف ومحل الغرض من الحد والجواب من جانب المصنف أولاً لا نألف أن
 الأفراد صفة للمعنى خلاف المتعارف ومحل الغرض من الحد لأن المعلوم من كلامه كما سبق وهما أن
 الأفراد والتركيب من صفات المعنى عند النجاة والمصنف نحوي فيبني كلامه اصطلاحاً وليس كذلك
 في هذا الاصطلاح خلاف المتعارف كما هو المعلوم من كلامه الرضى فلا يكون محلاً للغرض من الحد

الاحتفاء بصدق قولنا
 الجوان أن الثاني
 إذا جعل على الشخص
 إنساني أنه يدل جزأ
 لفظاً على معناه فلا
 يكون مفرداً معاً في
 هذا الغرض من اللفظ
 ١١ منه

وثانياً باننا لو سلمنا ان ذلك الجمل خلاف المتعارف ونحل بالغرض من الحد بناء على احتمال توافق اصطلاح
 القارة مع اصطلاح المنطقيين فنعلم ان المعنى لم يجعل الافراد صفة المعنى لانه يحتمل ان يكون صفة للفظ
 هذا ما ظهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من بيان نكتة لان التكلم بهذا الكلام مطلق كما هو
 المعلوم من اقواله والذابر بالسنة الخواص والعوام فلا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية من
 نكتة كن في حاشية مولانا عصام الدين مع زيادة **قال** الشارح قدس سره حجة فعلية فعلها ما هو فلا
 يرد ما يرد فاعلم **قوله** وكان النكتة اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان تقديم المفرد على الجملة فيما اذا
 كانا فاعلم لشيء واحد واجب كما صرح بهذا امولانا الموفق فاللزام على المصنف ان يقول لفظ مفرد
 لمعنى حاصل الدفع ان وجوب تقديم النعت المفرد على المفت الجملة فيما اذا تحللا تقديم الجملة عن النكتة
 واما اذا كان في تقديمها نكتة فليس بتقديم المفرد بواجب والنكتة ههنا موجودة وهي الاشارة الى تقديم
 الوضع على الايراد **قوله** ايضا اي كما انه نكتة في اختيار كون احد الوصفين جملة فعلية فعلها ما هو و
 الاخر مفرد **اقوله** في تقديم الوضع ان قيل ان تقديم الوضع ليس خلاف الاصل حتى يحتاج الى نكتة
 على ايراد في عنوان الجملة مع تاء غير المفرد خلاف الاصل يحتاج الى النكتة قلنا ان المراد من الوضع
 هو الذي يكون في قالب الفعل مع الفاعل مقدما على المفرد فيكون جملة مقدمة على المفرد والله اعلم
قوله او كانه الخ يعني او كان النكتة في تقديم الوضع على الافراد عدم اعتبار حسنه بدون الوضع و
 الضمير اجماع الى النكتة لا نهلا تستعمل بدون التاء وما هذا اشانه يستوى فيه المذكر والمؤنث و
 الترجيح ان عليها يكونان من توجيهات الفاضل المحتش فيكون ايراد لفظ كان الموجب للشك في الموضوعين
 بناء على عادة المصنفين من تصدير الوجوه للورد فمن عند القسوس كلمة الشك والقرين هذه اللفظ
 ويحتمل ان يكون كلمة كان لاقطع واليقين لان هذه الكلمة تحتمل بهذا المعنى ايضا كما لا يخفى على من نظر
 الكتب ولا يخفى ان الدليل الاول اشارة الى الدليل الاثني والثاني الى الدليل الليمي والله اعلم **قوله**
 فاستعجرا اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان الوضع ليس بتقديم على الافراد في الزمان الذي هو
 مدلول الماضي فكيف يكون هذه النكتة مطابقة للواقع وحاصل الدفع ان اللفظ الماضي مستغنى
 من السبقة الزمانية الى السبقة الرتبية وهي موجودة ههنا لان الوضع سبب الافراد كما سبق بقر
 شيء وهو ان السبقة المستغنى عن الماضي ليس بالنسبة الى زمان التكلم لان ما ينادى ولا رتبة ولا لزم
 خروج الكلمات الموضوعية لمعنى مفرد بعد تكلم المصراعين تكلمه عن التعريف لانه ليس وضع للمعنى
 المفردة مقدما على تكلم المصنف بوضع لمعنى مفرد لان ما نادى لرتبة اذا ان يقال ان السبقة الرتبية ليست
 بالنسبة الى زمان التكلم بل بالنسبة الى ما يقارن به وهما الافراد لا مشك في تحقق السبقة الرتبية بالنسبة الى
 والله اعلم **قال** الشارح قدس سره واما نصب الخ عطف على مقدمه تقديمه والمفرد اما مجزى او مرفوع في ٢

او منصوب اما جرة فعلية انه صفة للمعنى واما دفعه فعلية انه صفة للفظ واما نصبه فعلية انه الخ والظاهر ان
او منصوب لكن غير الاستلزام الى المرجعية احتمال النصب لعدم موافقة رسم الخط واما عدم الصحة
بالنظر الى الظاهر فكل الاحتمالات فيه متساوية الاقدام كما لا يخفى قوله فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان من
المنقرضات في باب من كرم الحال يجب الفاعل الذي فرض كونه ذا حال له فها هو صالح الحال غير عن الفاعل للمفعول
فالاثر على تقدير ارادة كون المفعول حاله عن الضمير المستكن في وضعه ان يقول الكلمة لفظ وضعه مفرد
المعنى واذا لم يقل كذلك فعله ان لم يسم بجال عنه فذلك التوجيه للنصب توجيه قول القائل بما لا يخفى
واشترط ذلك الكون لدفع الالتباس قوله قلنا الخ جواب لذلك الاعتراض بعدم التسليم حاصله
اننا لا نسلم اشتراط كون الحال يجب الفاعل في المادة المذكورة عند كل الجاهة فان عند البعض منهم
في كمال الحال يجب للمفعول في المادة المذكورة لان رتبة الحال التام خرج عن الفاعل والمفعول وان كان خا
عن الفاعل واما الالتباس فيرفع بالقرينة سواء كانت حالية او مقالية والقرينة ههنا كون الافراد
التركيب من صفات اللفظ كما هو المشهور بين المنطقيين كما قال به الشارح الرضي كما سبق والظاهر
توافق الاصطلاحين واذا عرفت هذا فلم لا يجوز ان يكون توجيه النصب من الشارح لك التوجيه فيما
قول ذلك البعض والله اعلم قوله ولئن سلم الخ جواب آخر لذلك الاعتراض بطريق التسليم يعني ان لو
سلمنا اشتراط ذلك الكون حين عدم تحقق قرينة معلومية ذي الحال وههنا تحققت كما ذكر الفاضل
المحقق او حين تغير المعنى بحمله حاله عن القريب اعني المفعول والتغير ههنا منتف كما قال به الفاضل
المحقق ايضا لان المقصود دفع الالتباس هو حاصل في الاول اعني تحقق القرينة والالتباس ليس بوجوده في
الثاني اعني سقام التغير لرجوعه الى شيء واحد والتسليم بناء على عدم الاعتداد بقبول ذلك البعض لعدم صحة
هذا القول حين عدم تحقق القرينة والله اعلم قوله صفة اللفظ اي عند الجاهة قوله واذا الخ كلمة او
بعضها اعني احد الاخرين لان كلا من المعطوف والمعطوف عليه كاف في الاشتراط المذكور في الصل
المستطوع فكون او الفاصلة بينهما الواو الواصلة ليس جديدا وان صدر من الفاضل المدقق والله اعلم
بقال الشارح قدس سره او من المعنى عطف على قوله من المستكن والمعاد الجمل للثلاث يوم عطفه على
فلا يرد ما يورد فانه قوله تبع الشارحين الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كيف يكون للفظ حاله عن المعنى
والحال ان المعنى نكرة والحال عن النكرة مشروط بشر وطذوكرها الشارح في بحث الحال اكل فتدقق فيها
ههنا كما لا يخفى حاصل الدفع ان الشارح ترك ههنا مذهبه تبع الشارحين الآخرين والحال وقوم عن النكر
عند هو غير مشروط بل صحيح مطلقا قوله سيد ذكره من كون النكرة موصوفة او معنية غنا للمعنى
او واقعة في جزاستفهام او واقعة قبل الا الداخلة على الحال او مقدما عليها الحال واما ما بينه الفاضل
المدقق وان كان معينا في نفس الامر لكن ليس ما ذكره الشارح كما لا يخفى على من طالع بحسب الحال والله اعلم قوله

نكرة أن قيل إن تقدير الحال على فعل الحال النكرة ليس بواجب عندهم لصحة قولنا جاء في رجل أبو قليم ركباً
 اتفاقاً فكيف يصح هذا التعليل قلنا إن المراد من النكرة النكرة المختصة أي الغير المنصصة والنكرة في المثال المذكور
 ليست بنكرة محضة فلذا جاز ذلك المثال أن قيل إن التقديم على النكرة المختصة أيضاً ليس واجباً عند علم
 قولنا جاء في زيد ورجل على ما بين اتفاقاً قلنا إن المراد من النكرة النكرة التي لا تكون مشاركة مع المعرفة في
 الحال وهذا ليس بوجود في المثال المذكور كما لا يخفى فلذا جاز وأما علم قوله هذا أي وجوب تقدير
 الحال على صاحبها قوله مطلقاً يعني سواء كان مجرداً بالاضافة أو مجرداً بحرف الجر وسواء كان معرفة
 أو نكرة **قال** الشارح قدس سره فانه مفعول آء دفع ما يتوهم من أن الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول
 والمفعول ليس بشئ منها فكيف يصح حاله المفعول عنه وحاصل الدفع غنى عن البيان **قوله** واللام واسطة
 دفع ما يتوهم من تعلق قول الشارح بواسطة اللام بقوله على أنه حال لأن الحالة والواسطة غير معلوم بأنه
 متعلق بقوله فانه مفعول **قوله** ومعمولاً له تعيينه بعد تخصيص والنكرة فيه الاشتراك إلى أن دفع مثل
 ذلك الاستمرار من موقوف على إثبات للمعول على الإطلاق لا المفعولية على الخصوص **قوله** فاعتد عامله
 فاندفع ما قيل من أن العامل في المعنى هو اللام الجارة وعامل الحال لا يكون إلا فعلاً أو شبهة لأنه
 على ما تقدم مصحح الحالة اتحاد العامل لأن الاتحاد هنا موجود لأن المعنى مفعول للوضع الذي ما على
 في الحال أيضاً **قال** الشارح قدس سره ووجه صحة دفع ما يتوهم من أن المفعول لا يكون حالاً من المستثنى
 في وضع أو من المعنى لأن الوضع مقدم على الأفراد ومن شرط صحة الحالة المقارنة بين عامل ذي
 والحال بيان الدفع ظاهر **قوله** فإن المركبات آء دفع ما يرد من أن الشارح لا يخلو ما أن يريد بالمركبات
 الألفاظ المركبة أو للمعاني المركبة والآول خارجة بقيد الوضع لعدم الوضع فيها والثاني لا يشمله الجنس
 وهو اللفظ كما هو ظاهر فاستناد خروج المركبات إلى قيد المفرد كما وقع من الشارح لا يخلو عن شئ لأنه على
 الأول يلزم إخراج المخرج وعلى الثاني إخراج ما لم يشمله الجنس الحال أن الفصل يخرج ما يشمله الجنس حاصل
 الدفع إن المراد من المركبات الألفاظ والألفاظ المركبة وخروجها بقيد الوضع غير مسلم لأن المراد من الوضع التأخر
 في التعريف أم من أن يكون شخصياً أي بلا واسطة أمر كلي كوضع زيد المعنى أو نوعياً أي بواسطة أمر كلي كوضع
 المشتقات والاختفاء في وجود الوضع النوعي في الألفاظ المركبة والله أعلم **قوله** كما أشرنا إليه إنما لم
 يقل كما صرحنا عليه لأن المعلوم فيما سبق أي في حاشية القصص كون هيئة المركبات موضوعاً بالوضع
 النوعي وهي جزء المركب لا جهة لكن فيه إشارة خفية إلى كون المركب موضوعاً بالوضع النوعي لأن ملاحظة
 الكل بلا واسطة بدون ملاحظة الجزء بلا واسطة محال بل إذا لوحظ الجزء بواسطة الأمر الكلي لم يلاحظ
 الكل كذلك فإن قلت إذا كانت الهيئة جزءاً من المركب فلا يمكن لفظاً لأن الهيئة ليست بلفظ والمركب
 من اللفظ وغيره لا يكون لفظاً فلا يشمله اللفظ الذي هو الجنس فكيف يخرج بقيد المفرد كما قاله الشارح

قلت لا نسلم ان الهيئة ليست بلفظ لانه ما يلفظ به اما ينفسه او يعبر عنه والهيئة داخله في الشق
الثاني والله اعلم **قوله** ومثل رجل بالتونين اشارة الى دفع ما يتوهم من ان مثل الرجل وقائمة وبصم
اللفظ الذي يكون مركبا من الكلمتين التين لهما وجود في الخط والتلفظ لكن بعد لشدة الامتزاج
لفظا واحدا فلي هذا لا يدخل اللفظ الذي يكون مركبا من المتون والتونين في هذا المثل لعدم الوحد
الخطي لا حد جزئية وهو التونين فلا يكون علمها من تعريف الكلمة وهذا اختلاف المتقربة حاصل
الدفع ان في العبارة تقدير للعطوف مع العاطف فلا يحذف ورأيه اعلم **قوله** لان الامر في نكاح
الى المذكور في الشرح **اولا قوله** والتونين ناظرا الى المذكور في كلام الفاضل المحمدي المقدري في كلامه الثاني
قوله واما تاء التانيث ناظرا الى المسطور في الشرح ثانيا وثالثا لكن مع الزيادة على المصريح **قوله** فلهذا
يراجع الى التانيث يعني الالف للقصور والردود لكن لا يظهر وجه لعدم ايراد مثال مع ايراد مثال
لعلامة التثنية وانهم **قوله** فمن حسب الشيم واستدلال الفريقين لعله يكون مذكورا في البسوطات
ودليل الشارح الرضي وهو ذكر ان معانيها يعلم منها ايضا فانهم **قوله** ايضا كما ان الامر والتونين
من حروف المعاني **قوله** على المعنى المقصود من التانيث والنسبة والتثنية والجمعية **قوله** الا ان
دفع ما يتوهم من ان نسبة هذه المعاني الى تلك الحروف بطريق الدلالة ثابت فيما بينهم ولم يكن
هذه الحروف موضوعا بازائها لما نسبت الدلالة اليها وحاصل الدفع ان هذه النسبة من قبيل نسبة
الشيء الى السبب **قوله** كما نسب الطلباءه مع ان الدال على الطلب والمطاوعة مجموع الصيغة
والمطاوعة عبارة عن حصول اثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله كما في قطعة فانقطع **قال** الشارح
قدس سره واما الهاء ههنا ان ذكر الامثال مستدرك لان المثل ذكر سابقا ويحيط بالبال ان
هذا الايراد انما يرد اذا كان لفظ الامثال معطوفا مثلا على الرجل وقائمة ويصرى واما اذا كانت
اذا كان مفروفا مبتدأ وما يبدل آه جزء ويكون هذه الكلمة مستأنفة لبيان مثل الاشياء الستة فلا
يبرر ذلك الايراد نعم يرد ان المناسب كرهو بدل امثالها انتقدم المخرج الا ان الشارح وضع الظاهر موضع
المفهوم مثلا يتوهم تخصيص بيان مثل الرجل فقط واما الايراد لفظي وارجاعه الى الامثال المفهوم من
لفظ المثل فغير ظاهر هذا وان لم يقرع سمحك فكنه لعل الحق لا يتجاوزة واحفظ ولا تلحقه الى ما
قيل او يقال فان كلمة لا يفني من جوع **قال** الشارح قدس سره جزءا ألفظ جرى الشارح ههنا بما هو
المشهور في تعريف المفرد والمركب وفي السابق جرى على ما هو الحق عنده فلا يبرر ان الظاهر ان يقبل
جزءه كما هو المناسب لما ذكر في تفسير اللفظ المفرد والله اعلم **قوله** كان المراد بالاعراب المرفوع والمجرور
على الشرح من انه يعلم من عبارة قوله ان الامتزاج بين كلمتي رجل والرجل وقائمة وبصم غير
ذلك مما هو مثلهما كما سمع بين باعربين ولا يبرر ذلك لان احدي الكلمتين في تلك الالفاظ

مستحقة للبناء فلو لا الامتزاج لكانتا مكيفتين بكيفية البناء والاعراب وحاصل الدفع ان المراد من
 الاعراب ليس معناه بل المعنى لا عموما شامل للاعراب والبناء اعني الكيفية مثلا فمعنى قول الشاعر
 يا عرب يا عرب واحد كيف بكيفية واحدة ولا شك في صحة هذا انه لو لا الامتزاج لكانت الكيفيتان
 لتيك الكلمتين اعني جزئي تلك الكلمات وقد يجاب عن ذلك الايراد بأنه انما يريد اذا كان لفظ الواحد
 صفة اعراب واما اذا كان مضافا اليه للاعراب فلا وهما مضاف اليه ولا يخفى انه على هذا يلزم
 من العبارة انه لو لا الامتزاج لا عرب باعراب لفظين وهذا ما لا يعبر عنه بمقتضى قول الشاعر
 انما دفع ما يرد من ان ارادة الكيفية من الاعراب ما لا تقوم له على هذا لا يخفى لقول الشاعر
 يا عرب واحد معنى لان تلك الالفاظ متكيفة بكيفيتين كما لا يخفى والمستفاد من العبارة على هذا
 كونها متكيفة بكيفية واحدة وحاصل الدفع ان المراد من التكيف بكيفية واحدة كما هو المستفاد
 من كلام الشاعر عدم اعطاء الحال للارتق بتينك الكلمتين اعني جزئي تلك الكلمات لان هذا من
 لوازم ذلك كما لا يخفى وهذا لعدم موجود في تلك الالفاظ والكلمات كما لا يخفى فمعنى عبارة الشاعر
 قوله فان الحرف الخويل عدم الاعتبار وحاصله ان الجزء الأخير في قائمة مثلا اعني الثاني مستحق
 لبناء ولم يعط البناء لها والجزء الأول اعني قائم مستحق للاعراب ولم يعط له بل فعل بالعكس فانه يعطى
 حالة اللاتين بكل من جزئي قائمة والله اعلم قوله ولا يخفى الخ ايراد على الحاصل وحاصله ان عدم
 الاعطاء الاعتبار المذكور انما يجري في بعض تلك الكلمات كقائمة واما في البعض الآخر كالجزء
 والثاني والجمع والجموع فلا لانه اعطى لكل من جزئيهما حالة اللاتين به لان المستحق للاعراب لم يعط
 الجزاء الجزأ الأخير والاعراب اعطى له والجزء الأول منه اعني الالف واللام مستحق للبناء وهو
 اعطى لهذا الجزأ وكذلك في رجل ألا ان المستحق في الاعراب الجزأ الأول والبناء الجزأ الثاني وكذلك
 الثاني والجمع لان المستحق للاعراب فيها مفردها الذي هو الجزأ الأول وهما والاعراب اعطى له لانها
 حاملة للثنية والجمع وهاتان العلامتان اعطيتا له كما لا يخفى والمستحق للبناء فيها علامتا التثنية هما
 الجزآن الأخيران وهما واعطاء البناء لهما ظاهر فوجد اعطاء الحال للارتق لكل جزء من جزئي تلك الالفاظ
 في بعض تلك الكلمات فكيف يعبر عنه لم يعط لكل من الجزئيتين حالة اللاتين به في تلك الكلمات كما هو المعلوم من
 العبارة والله اعلم قوله هذا الى عدم اعتبار الحال للارتق بكل من الجزئيتين قوله وفيه تأمل قال الفاضل
 للدرقي ما حاصله ان هذا الايراد انما يريد اذا كان عدم الاعتبار المذكور مراد في كل من الالفاظ وهو
 مقطوع به لم لا يخفى ان يكون المراد ان هذا عدم موجود فيهما بين تلك الالفاظ كما يقال نفاذين قتلوا
 ثم يدعى ان قتلته ثابت فيهما بينهما ان كلا قائله وهو غير منافي لعدم وجود ذلك العدد في بعض تلك
 الالفاظ ولا يخفى انه لا يحسم مادة الاشكال عن مقال الشاعر ويحتمل ان يكون في تلك العبارة اشكال الى ان الفرق

في عدم اعطاء الحال الا لشيء بكل من الجزئين بين قلبية وبصحة وحمل وحراء وبين الرجل رجل والمثنى والمجرع
غير سديد لان الاعراب لم يجر في النعم الثاني اعراب المجرع لا اعراب جن آمنه فيقول كل من جزمه عن حاله الا ان
هو كونه متكيفا بكيفية واحدة لا في ضمن شيئا آخر هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** ان قلت آتت اعراب
على كون عبد الله حال العلمية معر يا اعرابين بان في هذه الحالة كلمة واحدة وحده منه فيا كان الزاء من هذا
والكلمة الواحدة لا يتعد فيها الاعراب فعبد الله في هذه الحالة لا يتعد فيها الاعراب ما الصغرى فظا فظا
يتغير لانها تاء الفاضل المشي اما الكبرى فلان تعد الاعراب لا يتحقق الا بتعدد المقضى لانه اثره ومعلوله وتعد
المقضى في الكلمة الواحدة في الحالة الواحدة من السجدة لا تفيض الى خارج العلل على العلل الواحدة فتعد الاعراب
في الكلمة الواحدة من السجدة لا تفيض الى خارج العلل على العلل الواحدة فتعد الاعراب في الكلمة الواحدة من السجدة
اشارة بقوله ولا تعد آتت اعراب في تطبيق كلام الفاضل المشي بقانون الاستدلال ما عدا علم حقيقة الحال
قوله ما توجه له كلمة ما نافية او استهفامية الخاطئة ولما لا الامر واحد وهو من كون عبد الله في حال العلمية
معر يا اعرابين **قوله** ولا تعد الخ ولقد كون الاضافة مرادة في حال العلمية خرج المضاعف للمقضى فلا يرد عليه
فناء مل **قوله** قلنا انما حاصل الجواب ان لا فسر كون عبد الله في حال العلمية كلمة واحدة لانه في هذا الموضع
علمه العلم بغيره في حال الوضع السابق فعبد الله في حال العلمية يعتبر فيه حال الوضع السابق وهو في الوضع
السابق كلمتان فلا خدشة في كونه معر يا اعرابين ويصح قول الشارح على هذا التقدير وان اعرب يا اعرابين على
باعتبار الوضع الاضافي فالآخر باعتبار الوضع العلمي **قوله** وقال صاحب الماشاء الى الجواب عن قوله
للمصنف بقوله قد قلت آتت اعراب في التسليم يعني اننا سلمنا ان عبد الله حال العلمية كلمة واحدة لكن الباطل
في الكلمة الواحدة اعرابان على الاصله واما ان كان احدهما بطريق الاصله والآخر بطريق الحكاية كما في نحو فليس
بباطل واما وجه اختيار الآخر للاعراب المحكي فهو كونه على هيئة الوضع السابق لان التغيير فيه لا يوجد كما لا يوجد
الآن ومعنى قول الشارح على هذا انه اعرب يا اعرابين احدهما اصلي والآخر حكائي **قوله** لما كان الخ اعترافا بغيره في لفظ
من ان عمل الاعراب هو الآخر فلم يجرى في الوسط بانه للتعد **قوله** كما اعرب اعراب غيره دفع ما يتوهم من ان
اجزاء الاعراب في الوسط باشتغال الآخر بالحركة انما يسلم ذاتية له مثال لولا ثبت له مثال فلا يسلم حاصل ان
ان للمثال له ثابت هو ظاهر اعراب غير يفااضيف اليه غير بل ما نحن فيه اولي لان هذا اجزاء الاعراب التي على الجزأين
في المثال اجزاء اعراب المضاعف على المضاعف ولا يخفى تفاوت العلاقاتين **قوله** فليس عبد الله الخ تعريف على قول صاحب
الكتاب والمراد من الاعراب الواحد بطريق الاصله **قوله** اعلان الخ الفرض من هذه التعاليل ان فرض علم المخبر
لمعلم اضية عكس ما فعله المصنف كما قاله الشارح يعني ان فرض علم التوهم ان معرفة احوال اللفظ وتسميم
اعرابه فلا يبين برأيه ان ما كان لفظه واحدا واعرابه ايضا واحدا في تعريف الكلمة سواء كان وحده على سبيل
الحقيقة او من شدة الازمنة ليه واخرها ما كان لفظه متعددا واعرابه ايضا متعددا فآخرها ما يبعد لشدته

لفظ واحد أو يكون معناه متعدد أمّا هو الظاهر عن تعريف الكلمة وأدخال ما يكون لفظه متعدداً
 واحداً كعبده مثلاً في تعريف الكلمة كما فعله المصنف أهمل الجانب للفظ وميل الجانب للمعنى فلا يستلزم
 ذلك الغرض وأما علمه **قوله** ولا يخفى الخ اعترض على الشارح بأن أخرج كل ما يعد لشدة الامتناع لفظاً
 واحداً عن تعريف الكلمة ليس بأهل الجانب اللفظي لأنه قيمان أحدهما ما لا يكون لكل من جنس متكيّف بالكيفية
 اللاحقة به ككأية ومثله وثانيهما ما يكون كل من جنس متكيّف بالكيفية اللاحقة به ورعاية جانب اللفظية
 خروج القسم الثاني لأنه متكيّف بالكيفيين الثنين اقتضاها في الزمان السابق بخلاف القسم الأول لأنه
 إذا كان كل من جنس غير متكيّف بالكيفية التي كانت له من قبل يكون الكل متكيّفًا بالكيفية الواحدة ثالثاً
 إذا خالها فيكون أخرجها أهلاً للجانب اللفظي ولا يذهب عليك أن الفرق بين القسمين ليس بصحيح كما بينا
 سابقاً بل كل منهما سواء سيما في عدم كون كل من جنس متكيّف بكيفية والله أعلم **قال** الشارح قدس
 سره العارفين بالغرض الخ المراد من العارفين المصدقين ولا فكيف يصح تعديته بواسطة الماء لأنه متعدد
 بنفسه ولا يخفى تعديته المصدق بواسطة الماء **قال** الشارح قدس سره وما أدركه الخ ككلمته ما ابتدأ
 وجزء فمثل عبده خرج عنه والفاء لأجل كونه اسماً موصولاً يفعل وهو أخرج وكلمته حيث مكانية و
 الغرض من هذه العبارة أن عبارة المفصل حسن بالنظر إلى عبارة المصنف لأن هذا مشتمل على تعيين مجرّد
 ذلك وإن لم يكن حسناً في نفسه لا شتماً له على قبح واحد **قوله** وفيه أنه الخ اعترض على خروج عبده بقوله
 اللفظة من التعريف وحاصله أن المراد من اللفظة لا يخلو أمّا ما لا يكون له جزأ أصلاً ككلمة الاستفهام وأمّا
 ما يكون له نوع ووحدة سواء كانت حقيقية أو اعتبارية وأمّا ما يكون له وحدة خاضعة كالوحدة من حيث
 الأعراب وكل منها غير مفيد أمّا الأول فلا نه على هذا يخرج كثير من أفراد المعرفة عنه كما هو الظاهر وأمّا
 الثاني فلا نه على هذا لا يخرج عبده الله لأن فيه أيضاً وحدة وهي الوحدة الاعتبارية باعتبار كونه علماً
 لنفس واحد وأمّا الثالث فلعدم وجود القرينة على هذه الإرادة ويمكن أن يجاب عنه باختيار الشق
 الثالث بإرادة الوحدة العرفية والقرينة التبادر لأن التبادر من الوحدة في الاصطلاح هي الوحدة
 العرفية ولا شك أن هذه الوحدة ليست بوجود في عبده بخلاف سائر أفراد المعرفة والله أعلم
قوله نذر بالنون والذال المحضة بمعنى النادر **قوله** إن قلت الخ جواب باختيار الشق الثالث وحاصله
 أن المراد من اللفظة ما له خصوص وحدة بأن يتكلم به دفعة والقرينة لفظ اللفظة لأنه المفرد ولا يخفى أن
 التكلم بعبده بدفعتين لا بد دفعة واحدة فيخرج عن التعريف **قوله** قلت آه الخ ذلك الجواب وحاصله
 أن لعبده حالين حال الإضافة وحال العلية وهو في الحال الثاني يجب أن يتكلم به دفعة واحدة
 لأن المراد ما يتكلم به دفعة إن لا يتركز آمنه للمعنى والآخرى لمعنى آخر لا ما يتكلم به أنا واحداً أو لا
 يخرج كثير من أفراد المعرفة عنه ولا شك في تحقق هذا المعنى المراد في عبده حال العلية **قوله** اللهم

الخبر ذلك الرد واثبات الجواب المصداق قوله ان قلت آه وحاصل الرد ان المراد من اللفظة التي
 للمرة ما يكلم به دفعة لكن لا مطلقا بل مع عدم وجوب صحيح التكلم به على سبيل الدفتين وفي عبد
 الله مما وجب هذا المعنى ظاهر وهو الوضع الاول فلا ريب ولعدم القرينة على هذا القيد صدر
 الرد بلغظ اللهم المستعير بالضعف واما ما قاله الفاضل المدقق في وجه ايراد اللهم من انه
 على تقدير حمل لفظ اللفظة التي للمرة على هذا المعنى يلزم ترجع النفي الى المقيد لا القيد والتشايح هذا
 لا ذلك فمما استحصله لان القيد في الواقع التاء التي للوحدة والمقيد اللفظ والواحدة تأكيد
 الوحدة التي تدل عليها التاء وللتنفي في عبد الله الوحدة لا اللفظ حتى يرجع النفي الى المقيد والله اعلم
 قوله اي ساحة دفع ايراد مقترين بقرينين احدهما انه كيف يتصور بقاء قائمة وبصرى داخل في تعريف
 الكلمة والحال ان كل واحدة منهما مركبة من كلمتين فيكون لفظا للفظة واحدة والمأخوذ في التعريف
 هذا وثانيه ان البقاء على سبيل الدخول يقتضي سبق الدخول ولا شيء قبل اللفظة حتى يدخل فيه و
 يبقى فيها وحاصل الدفع على التقدير الاول ان كل واحدة من تلك الكلمتين امتزجتا متزايا شديدا فصارا
 تائكة واحدة فتصور الدخول باعتبار هذه المساحة وهذا الجواز وحاصل الدفع على التقدير الثاني ان لفظ
 اللفظة مركب من جزئين اللفظ والتاء وكل واحد من ذينك اللفظين داخل في الجزأ الاول وياق في الجزأ
 الثاني باعتبار ارادة الواحدة الائمة من الحقيقية والامتزاجية فنسب بقاء الدخول في الجزأ الى
 الكل مساحية ومجانز أو هكذا الحال في قول الشارح فمثل عبد الله خرم عنه لان الخروج يقتضي سبق
 الدخول والله اعلم **قال الشارح** قدس سره فلتخرجه بقيد الافراد ان قيل ان اخراج صاحب المعص
 قائمة وبصرى بقيد الافراد ممنوع لان لم لا يجوز ان يكون الافراد في كلامه محتملا لكونه قيدا للفظ كما في
 عبارة المصنف وعلى هذا لا يخرج لان افراد اللفظ متحقق في مثل قائمة قلنا ان الوحدة باعتبار تعميمها
 من الحقيقة والامتزاجية متحققة فيه واما الافراد فلا لان دلالة جن اللفظ على جن المعنى من جوهره مع
 هذا كيف يتحقق الافراد وايضا لفظ المفرد في كلام صاحب الفصل لا يجوز ان يكون قيد اللفظ لان اللفظة
 الذي قاله صاحب الفصل مؤنث واللفظ مذكور فلا يحصل التطابق على تقدير كونه قيد اللفظة ولان
 لفظ اللفظة في كلامه معترف والمفرد فيه منكروا الله اعلم **قال الشارح** قدس سره بتركه الضمير الج
 الى قيد الافراد والمراد من الترك التارك الذي يكون مع لحاظ جامعية التعريف وبما فيه فلا يرد انه
 لترك قيد الافراد لدخول في التعريف المركبات التامة التي تعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة كضرب
 بوجه بوضو والتالي باطل فللقدم واما ما قاله الفاضل المدقق في تمثيل التارك الذي مع لحاظ جامعية
 التعريف وما يفتقر من هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع الغير المشتمل على الاسناد فبيان على هذا يخرج
 الفعل من التعريف لانه مشتق على الاسناد الا ان يقال ان المراد من الاغتيال الاشتغال الذي يمكن

في قول الشارح فمثل
 عبد الله خرم عنه
 لا منه

كلمة من قوله

مع ذكر المسند والمسنود اليه في هذه اللفظة وعدم ذلك الاشتغال بتحقيق الفعل كما لا يخفى هذا ما فهمناه
 والله اعلم به **قال الشارح** قدس سره واعلم له اشارة الى عدم اليراد تقريره انه يلزم احد
 الامرين في التعريفين اما القصور واما الزيادة لان الدلالة ان كانت معتبرة في الكلمة لكان تعريفها المتد
 قاصرا لعدم ذكرها في تعريفها فان لم يكن معتبرة فيكون تعريف صاحب المفصل مشتتلا على الزيادة لذلك
 لها فيه وحاصل الدخ ان الدلالة معتبرة في الكلمة ولا يلزم القصور في تعريف للصنف لانه ذكر الوضع
 والوضع يستلزم الدلالة فذكره كانه ذكره ما بخلاف صاحب المفصل لانه ذكر الدلالة اولاهي لا تستلزم
 الوضع فلا بد من ذكرها ثانيا فان قيل ان الافراد يستلزم الوضع كما ذكره الشارح من ان اتصاف للمعنى
 بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فللناسيب الانكفاء بقيد الافراد فجواب بان مراد الشارح قدس سره
 فيما ذكره ان اتصاف للمعنى للوضع له بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لان اتصاف للمعنى مطلقا
 كذلك هكذا قال الفاضل للبدق **قال الشارح** قدس سره لان الدلالة التي تقرير كلام الشارح على تاق
 الاستدلال ان المتصلة الضرورية التي هي مفاد قوله ان الوضع يستلزم الدلالة وهي متى يتحقق الوضع
 تحققت الدلالة صادقة لا متى يتحقق الوضع تحقق كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر متى تحقق كون الشيء
 بحيث يفهم منه شيء آخر تحققت الدلالة فينتج متى تحقق الوضع تحققت الدلالة اما الصغر فلان الوضع
 تخصيص متى بشئ بحيث متى اطلاق او احسن الشيء الاول يفهم منه الشيء الثاني كما قاله الشارح وهذا الفهم
 وذلك الكون متلازمان فلزم واحد ما الشيء بعينه لزم وما آخره واما الكبرى فلان الدلالة التي هي
 قول الشارح لان الدليل كبرى القياس المطوى وقوله فمتى تحقق الوضع يتجبه ذلك القياس قال الفاضل
 للبدق ما حاصله ان في تعريف الدلالة قهدين آخرين وهما قد بحث اذا علم وقيد عند العلم بالعلم
 لكنه تركا لظهورها والتقدير كون الشيء بحيث اذا علم يفهم منه شيء اخر عند العلم بالعلاقة اقول
 وبالله التوفيق لا حاجته الى ذكر هذين القيدين لان كون الشيء مقيدا بقيد ففهم شيء اخر منه يستلزم
 جميع ما يتوقف الفهم عليه سواء كان علما بالشيء الاول او علما بالعلاقة او غير ذلك والله اعلم **قوله**
 وهي ثلثة اقوال الفرض من هذا القول اشارة الى وجه استلزام الوضع الدلالة دون العكس لان الدلالة
 منقسمة الى الوضعية وغيره فيكون اهم منه لو هي تكون احض منه واستلزام اخص للاهم بدون
 العكس **ظاهر قوله** بسبب جعل جاعل اي وضع الواضع الدال بلزام المدلول وليس المراد من
 الوضع الوضع بينه والاخرى ودلالة المركبات والمشتقات عن الاقسام فلا يكون التقسيم حقا
 الانكفاء القسمين الاخيرين فيما بل اهم منه سواء كان الوضع شخصيا او نوعيا والوضع الاعم
 موجود فيها كما هو المنقهر في مقرة **قوله** وطبيعة كدلالة اسم ام على السعال وركض لانه على مشا
 الملحق **قوله** في الاما المذكور من الجمل والصدور قلنا بدوان فيما سبق شيئين وذلك من الماهام

تعريف الصنف
 تعريف المفصل
 في

هذا في التعريف
 في

الإشارة للغة **قال** الشارح قد سره فبعد ذكر الوضع الخ فإن قيل إن المفهوم ما سبق في الشرح من
 الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الجاء العارضة عن الدلالة فلا يعبر عن ذكر الوضع يفرض عن
 ذكر الدلالة قلنا أن الوضع المذكور في التعريف هو الوضع للمفهوم المطلق والمذكور يفرض عن الدلالة
 كفاية ومثله **قال** الشارح قد سره لكن الدلالة استدراك ما يتوهم من استلزام الوضع والدلالة
 يكون من الجانبين فكما أنه لا حاجة إلى الجسم في هذا الكتاب كذلك لا احتياج في المفصل فيكون جازماً
 مشتملاً على الزيادة للغة فيها لا نهج بينهما وحاصل الاستدراك غنى عن البيان **قال** الشارح
 قد سره كذلك لفظ ديز الخ إنما أورد اللفظ الممثل في مثال العقل ليخص فهم وجود اللفظ
 بالدلالة العقلية بحال المحوثة بخلاف ما يكون لفظ الدلالة معني فانه يدل دلالة واضحة على ذلك اللفظ
 فيكون هنالك دلالة ثانياً وإن كان مدلول كل من الدلالة لئلا يكون مفهوماً لدول أو محققاً له أو مدلول الخ أي
 لم يدل لفظ ديز في هذه الحال على وجود اللفظ بالدلالة العقلية وأما مطلق الدلالة فتأنيده فلا يرد
 ما يرد فانه **قوله** كما قال السيد قد سره الخ قال مولانا جلال الدين ما حاصله أن حوالته عن الظاهر
 بالدلالة أو عدمها على السيد السند كما صدر من الفاضل المحقق ليس على ما ينبغي لأن عبارة أخرى في حاشية
 شرح التبيين وفي حاشية شرح المطالع وفي حاشية على شرح النصوص مناقضة لما على ندوه على عدم الظهور
 لعدم الدلالة كما لا يخفى على من طالعها أقول وبالله التوفيق إن الفاضل المحقق ادعى ههنا أمرين عدم
 إظهار الدلالة وعدمها فقلعه قري الأمر الأول بقول السيد قد سره وثبت الأمر الثاني بقوله فانه
 وجود الخ فيكون قوله كما قال السيد قد سره الخ متعلقاً بقوله لم يظهر وقوله فانه الخ متعلقاً
 بقوله لم يدل لا كما قال الفاضل المدقق إن قوله فانه الخ على الاستلزام السام المذكور لا حدهما الخ لا
 يحتاج إلى تقدير لفظ المحر في قوله لا من اللفظ كما فعله ذلك المدقق والتقدير خلاف الظاهر وبناء
 قول السيد على عدم المناقاة بين طرفين شيئاً واحداً وبناء قول الفاضل المحقق فانه الخ على الثاني
 لأن الطرق على قواردها من المستحيلات كما تقر والله بما في صدور العباد ومنه المبدأ واليها
قال الشارح قد سره أي الكلمة إشارة إلى دفع ما يتوهم من رجوع الضمير في هي إلى لفظ في
 الخ أعني المفهوم التفصيلي للكلمة باعتبار قرينه بالنظر إلى الجزاء الأخير فيجوز أنه على هذا لا يحصل الخطأ
 بين الواجب والمرجع لتذكره ولا تعبر بالحل لأن المفهوم التفصيلي مركب ولا شيئاً من المركب باسم وفعل
 وحرف وحاصل الدفع أن الضمير أجمع إلى الكلمة أعني المفهوم الإجمالي فيحصل المطابقة وبهم يحصل
 أن قلت إن الكلمة اسم باعتبار دخول الأمر عليها فيلغى محل الاسم عليها ولا يعبر عن الفعل والحرف
 عليها قلت إن التقسيم ليس للكلمة باعتبار لفظها بل باعتبار مصدرها ومفهومها وأقسام الثلاثة فيه
 متعبراً بل واقعة **قال** الشارح قد سره أي منقسمة دفع ما يورد من أن هي مبتدأ واسم جنس

الفاظ المثل لأن هذا
 التفسير مخالف لظاهر
 عبارة الفاضل المحقق
 على ما كان لا يدل الضمير
 قد يأمى لا منه

وضع وحرف عطف عليه وهذا استلزم محل الخاص على العام وهو كما ترى ببيان الدفع أن ذلك
 الحدس يبرز إذا كان الربط مقدما على العطف وهما العطف مقدم على الربط فالجزم هو قوله اسم
 وضع وحرف وأن اختلف بيا لك أنه على هذا كيف يعجم العطف لأن المعطوف ما قصد بالنسب
 مع متبوعه وهما لم ينسب للطبوع إلى شيء على ذلك التقدير وكيف يعجم اجزاء الرفع على كل
 من الاسم والفعل والحرف والمنقول من المصنف في هذا المقام اجزاء الرفع عليهم فإنه بان
 الاسم جز في الظاهر وهذا كاف في عطف الفعل والحرف عليه وكاف أيضا في اجزاء الرفع على كل
 من الاسم والفعل والحرف أقول وبالله التوفيق أن حل الخاص على العام ثابت كما في القضية
 للمهلة كقولنا الإنسان زيد فاللازم أن يبين وجه عدم محصة حمل الاسم وكذا الفعل والحرف
 على الكلمة بوجه آخر والله أعلم بالصواب قوله السرف في تظليل آه دفع ما يرد ههنا من أن المراد
 من التقسيم لا يخلو ما أن يكون إلى الأقسام الأولية أو اعم منها ومن الثانوية وكلها لا يعصان
 أما الأول فلا أن الأقسام الأولية للكلمة اثنتان كما يرشدك إليه عبارة المصنف حيث قال إنها
 أما الحركية يعجم قول الشارح إلى هذه الأقسام الثلاثة وأما الثاني فبيان بطلانه ظاهر لعدم
 الخصائص الأخرى في الثلاثة وحاصل الدفع أن المراد من التقسيم التقسيم إلى الأقسام التي تكون
 أحوالا تامتهاينة من غير ساط كونهما الأولية أو ثانوية والأقسام التي أحوالها متباينة فثمة
 فلهذا أثلث القسمة أي جعل الأقسام ثلاثة أن قيل إن أحوال القسم الثاني متباينة أيضا فلم يدخل
 أقسامه في القسمة ولكن الأقسام القسم الأول والقسم الثاني قلنا أن المراد من التقسيم ليس التقسيم
 إلى الأقسام التي تكون أحوالها متباينة فقط بل مع قيد تخالف هذه الأشياء مادة وصوتا
 للكلام وليس هذا إلا في اثنين الأقسام الثلاثة فثلث القسمة أما تبين الاسم والفعل والحرف
 مادة للكلام فهو باعتبار أن الاسم يعجم كلاما مادتها عفى مسندا ومسند إليه وأن الفعل
 يقع أحد مادتيه عفى مسندا ومسند إليه وأن الحرف لا يعجم أن يقع مادة له أصلا وأما
 تبين هذه الأشياء صورة للكلام فهو باعتبار أن الحرف يتصور فيه أن يكون صورة للكلام
 كما في صورة الأعراب بالحرف على مذهب من يجعله من الروابط بخلاف أخويه فإنه لا يتصور
 فيها ذلك الكون أن قيل إن الربط قد يكون اسما كما في زيد هو قايرو قد يكون فعلا كما في زيد
 كان قايما فيكون ذلك الكون في أخرى الحرف أيضا متصورا قلنا أن بناء الكلام على مذهب
 من يجعل الأعراب روابط مع هذا كيف يسلم كون هو وكان من الربط وعلى تقدير تقسيم كونها
 من الروابط فلا يسلم أن هو على هذا التقدير وكان أيضا عليه اسم وفعل بل هو على ذلك التقدير
 وكان عليها أيضا في قالب الاسم والفعل كما تقر في محله فلا يتصور ذلك الكون في أخرى الحرف

لكن لا يحصل الفرق في هذا الوصف بين هذين الاخيرين هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** تظن
القسمه اضافه التظن الى القسمه باعتبار الاقسام الحاصلة من القسمه لا باعتبار نفسها ولا لان
لانها واحدة كما هو الظاهر فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** بينهم من المدفع ما يرد من انه
لا بد في تقدير شيء من القرينة وايدت القرينة ههنا على تقدير لفظ منحصرة وحاصل الدفع
ان القرينة على تقدير هذا اللفظ السكوت في معرض البيان يعني ان المصنعت لم يبين
قما أثر الكلمة والحال ان هذا الموضع موضع بيان اقسامها فاعلم ان القسمه لا يخرجها وجود
والكلمه منحصرة في الاسم والفعل والحرف بقى شيء وهو انه على تقدير لفظ منقسمه
ايضا لا بد من القرينة لانه ايضا تقدير فاعلم وما وجه مدفعه من الفاضل المشق الى
قرينة تقديره الا ان يقال ان القرينة شبه موجودة لان من مادات المصنفين ان يورثوا
التقسيم بعد التعريف لوضاحة المصنف فلهذا هذه العادة يذهب الذهن الى ان قول المصنف
وهي اسم وفعل وحرف تفسير الكلمة لانه بعد تعريفها ولعل وجه ترك الفاضل للمشي التفسير
له يكون هو الظهور كما ان المصنف ترك اداة التفسير وهي كلمة اما او باعتبار ان كون
الاسم والفعل والحرف اقساماً للكلمه امر ظاهر فلا حاجة الى ايراد ما هو مشعر
على كونها اقساماً بينهما والله اعلم **قوله** ويتعلق به الخ اي بالمحصرة المفهومة من السكوت
والفرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض المقرر سابقاً
من عبارة المصنف قد حصل بتقدير لفظ منقسمه فما الحاجة الى تقدير لفظ منحصرة وما
الفايد فيه وحاصل الدفع ان فايد ذلك التقدير صفة تتعلق قول المصنف لانها اما ان
تدل الخ به لان من القول لا يحتمل تعلقه بلفظ منقسمه المقدر لان هذا القول دليل والدليل
لا يكون الا للتصديق والتفسير لكونه عبارة عن احداث الفكر في الوحدة من قبيل التثنية من مائة
منصرفة لانه على هذا يحتمل ذلك القول بهذا اللفظ المعنى المحصر لا يكون عبارة عن اثبات شيء لشيء مع بقاء
ما جاءه من من قبيل التصديق وان اختم في ذلك ان المناسب لشارة ان يقدر لفظ منحصرة ابتداءً
بدون تقدير لفظ منقسمه لان ذلك التقدير كاف في دفع هذا الاعتراض والاعتراض الثاني
المدفع بقوله منقسمه فادله بان المحصر لا يتعلل بدون التفسير كما لا يخفى على من يرجع
الى وجد انه فيكون تقدير منقسمه ضرورياً ويمكن ان يدفع ذلك الاختلاف بان تقدير
لفظ منحصرة في اول الوهلة من قبيل نزع الخفاء قبل الوصول الى الماء لانه يريد على قول
المصنف وهي اسم وفعل وحرف الا الاعتراض الذي يدفع بتقدير منقسمه كما
قرر سابقاً الا الاعتراض الذي يدفع بتقدير منحصرة لانه يريد حين يقال لانها

في اشارة الى دفع ما يرد
في هذا الكلام من ان لا
اياد كلمة او في الاصل
المصنف ان يقول
اسم او فعل او حرف
منه

لأنها إما أن الخ فذ فعه قبل الوجود ولا يكون إلا من القبيل المذكور، والله أعلم بما في الصدور قوله
 هذا المحصر عقلي أطوار المحصر على أقسام عقلية قطعية واستقرائي وجعل إما الأول فهو ما يحصل
 الجزم وبالأخصار فيه من مجرد ملاحظة مفهومات الأقسام أرى من غير الاستعانة بأمر آخر بأن
 يكون ما يرأى بين النفي والأشياء ولا يكون أقسامه زائدة على الاثنين وأما الثاني فهو ما يحصل
 الجزم وبالأخصار فيه من الدليل غير التتبع وأما الثالث فهو ما يحصل الجزم وبالأخصار فيه من
 الدليل الذي هو التتبع والاستقراء وأما الرابع فهو ما يحصل الجزم وبالأخصار فيه من ملاحظة
 قاطبة في مخالفتها اعتبارها القاسم بين الأقسام قوله وتوجيه الخ إشارة إلى دفع ما يرد من أنه لا يعم
 كون هذا المحصر عقلياً لأن المتقرر فيه قد مر زيادة الأقسام على الاثنين والدوران بين النفي
 والأشياء وكلاهما من متفرقاتها حاصل الدخول فيكون هذا المحصر عقلياً ليس باعتبار نفسه بل
 باعتبار ما يكون هذا المحصر قوته وهو أنها ما لا تقسم من أحد ما من الكلمة بما أسمر وليس أسمر ثانيهما أن ما
 ليس أسمر ما حصل أو ليس يحصل بطلان فيكونان الكلمة ما من تدل على معنى في نفسه أو لا وما كانت والة
 على معنى في نفسه أما أن يقترب بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا وكلاهما من لعمريه لأن بين
 النفي والأشياء وعد من الزيادة على قسمين موجودان فيما كان هذا المحصر في قوته فلا يعمد
 في كون هذا المحصر عقلياً باعتبار زيادة ذلك الاعتبار والله أعلم قوله الدليل أي دليل
 المحصر الذي ذكره المصنف بقوله لأنها إما أن تدل الخ قوله وإن آيت الخ منشأه إلا بقاء عدم كون
 القسم الثاني من التقسيم الثاني مضمراً في الحرف لأنه مفهوم مرسل يوجب أن يكون أم من
 الحرف وعدم كون القسم الثاني من التقسيم الأول وكذا القسم الثاني من التقسيم الثاني
 مضمراً في الحرف والأسر للعللة المذكورة فافهم قوله فالظاهر أنه قطعي لاستفادة الجزم
 بالأخصار فيه من دليل غير التتبع وهو قول المصنف لانهما قال الظاهر لأن هذا
 المحصر في الحقيقة استقرائي لأن التقسيمين المذكورين في وجه المحصر وإن كان دايرين بين
 النفي والأشياء نظر إلى الظاهر إلا أن القسم الثاني من التقسيم الأول مفهوم مرسل يوجب
 أن يكون أم من الحرف وكذا الثاني من التقسيم الثاني مفهوم مرسل يوجب أن يكون أم من
 الأسر فلا يكون ذلك الدليل دال على عدم وجود القسم الآخر ولا ينفذ هذا الكلام
 بقول الفاضل المحيتر أذ ليس الخ لأنه يفيد حصر هذه الأقسام الثلاثة بالمفاهيم الحاصلة
 من التقسيمين لا حصرها فيها هذا ما ظهر لي والله أعلم قوله أذ ليس الخ إشارة إلى دفع ما يرد
 من أنه لا يكون هذا المحصر قطعياً لأن كونه قطعياً على تقدير استفادته من قول المصنف لأنها
 لأن الظاهر عدم وجه أن الدليل الآخر على هذا الاستفادة غير ثابتة لأن المفهوم من ذلك العقل

له أي دليل يدل
 على أنها قطعية

على ظاهره إلى الطريق
 أن ذكر كما أن الأول
 ناظر إلى الأول

منه

الحصريين كلمة دل على معنى في غير كلمة دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة
 وكلمة دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لا بين الاسم والفعل والحرف حاصل
 الدفء ان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعات لتلك المفهومات الثلاثة في عرف الفاعل وليست لها
 مفهومات اخرى فالحصريين تلك المفهومات حصريين ما فيكون هذا الحصر مستقفا من قول المصنف
 لانها اما ان تدل الخ فيكون قطعيا **قال** الشارح قدس سره لما كانت الخ فيه اشارة الى دفع
 ما يرد ههنا من انه لا يعنى قول المصنف في وجه الحصر الثاني الحرف لان الثاني عبادة عن كلمة
 لا تدل على معنى في نفسها وهذا المفهوم مريد في على امرين أحدهما ما لا يدل على معنى
 أصلا والثاني ما يدل على معنى لكن لا يدل على معنى في نفسها بل في غيرها والأمر الثاني وان
 كان حرفا لكن الأمر الأول ليس جريا كما هو الظاهر فلا يعنى قول المصنف الثاني الحرف وحاصل الدفع
 ان هذا المفهوم وان صدق على ذينك الأمرين في الواقع لكن لا يصدق ههنا الا على الثاني منها لان
 الكلمة يعتبر فيها الوضع وكما يعتبر فيه الوضع يعتبر فيه الدلالة فيتم ان الكلمة يعتبر فيها
 الدلالة وتعليق باثبات المقدمتين واذا كان الأمر كذلك فكيف يكون الحرف عبادة عما لا يدل
 على معنى أصلا الذي هو الأمر الأول لا يسهل من الكلمة **قال** الشارح قدس سره في اما ان
 قيل لا يعنى ايراد الفاء في جزاء لما كما هو المتقرر فكيف اورد ههنا الشارح في جزاء قلنا ان المتقرر
 عدم ايراد الفاء في جزاء لما اذا كانت ما ضيا لفظا ومعنى واما اذا كانت جملة اسمية فتكون
 مقترنة به باء او الفاء كما ذكره السيد السبيل لستدق حواشي شرح المفتاح والجزء ههنا جملة اسمية
 فلذا اصدرها الشارح بالفاء ويمكن ان يجاب بان الجزاء محذوفة والتقدير لما كانت موضوعا
 المعنى والوضع يستلزم الدلالة اعتبرت الدلالة فيها وقوله في جزاء شرط محذوف اي اذا كان
 الأمر كذلك في اما الخ والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من صحتها اشارة الى دفع ما يرد من ان
 المتقرر فيما بينهم ان يكون جزاء محمولا على اسمها لانها في الاصل مبتداء وجزء الجزاء يكون محمولا
 على مبتدأه وههنا لا يعنى المحل لانه مستلزم محل صرف الوصف على الذات لانه يقول كلمة تدل
 بواسطة ان المصدرية الداخلة عليها بالدلالة الذي هو صرف الوصف وحاصل الدفع ان
 في العبارة تقدير اوق حال التقدير بل انهم حمل الجملة على الذات ولعدم مرجع صفة الكلمة في
 الدلالة وعدمها اورد الشارح كلامه من والا حاجته اليها لان الدفع يحصل بتقدير الصفة كما لا يخفى
 والله اعلم **قوله** قيل التقدير الخ غرض القايل من ذلك التقدير دفع الاعتراض المقر بانها من
 جانب المصنف تقدير ههنا القايل تقدير المضاف ما في جانب اسرار كما في التقديرين الاولين
 اول جانب جزاء كما في التقدير الثالث وفرض الفاضل الخ من نقل هذا القول بيان تزييفه وشاعته

قولهم ان تقدير النسخ وهو التقدير في جانب جز أن لأن الجار والمجرور مع معوله وهو ان تدل او مبتدأ
وهو ايضا ان تدل جز أن قوله فلا يناسب الخ لان المقصود تفسير الكلمة وعلى تقدير تقدير الحال
او الدلالة يكون المقصود تفسيرها لا تفسير الكلمة ويمكن ان يجاب عن جانب القائل بان تفسير
حالة الشيء لا دلالة يستلزم تفسيره كما لا يخفى بل المقصود هنا تفسير الكلمة لكن لا باعتبار نفسها بل
باعتبار صفة من تصفات وحال من الاحوال فقول القائل مستلزم والمقصود وملا يبره والله اعلم
قولهم ولا نقول الخ من الثاني على هذا التقدير يكون عبادة عن عدم الدلالة وهو ليس بحرف كما
هو الظاهر الاول على خلاف التقدير يكون مجازا عن الدلالة وهو ليس باسم عین عدم الاقتران
وفصل حين الاقتران كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بانه ليس المراد من الثاني عدم الدلالة بنفسه بل
باعتبار شيء يكون عدم الدلالة حاله ولا شك في كون الشيء الذي يكون عدم الدلالة حاله هو
وكذا الحال في الاول والله اعلم **قولهم** ويستدعي عطف على قوله لا يناسب **قولهم** على الاول وهو
تقدير الحال **قولهم** بانه ليس المراد من الحال الحال مطلقا بل الحال التي يحصل بها اختلاف الاقسام والدة
وصورة للكلام ولا شك في انحصارها في الدلالة على معنى في نفسه وعدمها لثبوتها في ماسبق والله اعلم
قولهم ودلالة الخ علته قوله عدم صحة الحمل ويمكن ان يجاب بانه لا شك في استقالاته حمل عدم الدلالة
مطلقا على الدلالة وأما حمل عدم الدلالة الخاص على الدلالة كما فيها نحن فيه فلا استمالة فيه
كما يقال وجوب شيء اما وجود في الخارج او ليس بوجوده فيه او يقال الحيوان اما حيوان ابيض او ليس
بحيوان ابيض هذا ما ظهر لي والله اعلم **قولهم** مع ان الضرورة الخ وجه آخر لطلان تقدير المضاف
في جانب الاسم سواء كان تقدير الحال او الدلالة ويمكن ان يجاب بان تقييد النفس لادغم الشر من
بد والا مر ايضا من المستحسن **قولهم** واما تقدير الذات الخ عطف على قوله واما تقدير الحال **قولهم**
فيما لفظ الآلان زيادة ان المصدرية على الفعل كما يكون لان يجعل للالف فعل نضاف الى المعنى المحدث
الحققة ويجعل للالف المعنى المحدث في صفة اخرى فهو على فرض تقدير الذات يكون الصفة للكلمة الحاصلة
بالمصدر الغير المحقق الثابت في ذات الكلمة كما لا يخفى على من لد ذوق سليم فيحصل المناقاة اقرا بما
التي في ان المناقاة انما يحصل انما كان صفة الفعل المدخلة عليها كلمة أن ثابتة لشيء ففقد اللفظ
بعد ثبوت تلك الصفة وأما اذا كان التقدير لتعظيم الصفة فليس بمناف لعدم وجود شيء اخر
سابقا حتى يتأخر فيه والله اعلم **قولهم** وكذا جعل الخ عطف على قوله تقدير الذات والتقدير الجمل
ان تدل معنى الدال فيما لفظ ما اقتضاء زيادة أن مثل الخالفة في تقدير الذات وذلك بحسب القم
الا على من المدفوع بقول الشارح قدس سر من صفتها قال مولانا عبد الحكيم في بيان المناقاة ما حاصله
ان الزيادة يجعل الفعل نضافا الى المحدث وأسم الفاعل يدل على الثبوت وفيه نظر ظاهر وهو ان

له لا تدل في مخالفتها
عدم الدلالة المستلزم
معنى في نفسه بخلاف
الدلالة من

المحدث معتبر في اسم الفاعل كما يدل عليه عبارة المصنف فيما بعد فكيف يدل على الثبوت فالأحسن
 ما قاله المصنف المدقق في وجه المناقاة من أن زياداً قائم يدل على عدم قصد المتكلم لثبات حاله إلى اسم
 أن والآلة كذا يدل كما لا يخفى والله أعلم **قوله** قال السيد الخراساني غرض السيد قدس سره الاعتراض على
 المتقدمين بأن التقدير مستغنى عنه والجواب عن الاعتراض الواضح هنا بأنه لا يلزم جعل عطف الوصف
 على الذات لأن الفعل المدخول عليه كلمة أن ليس بمصدر حقيقة وقدر غرض المفاضل المحقق من نقل
 كلام السيد الخراساني عليه بقوله ولا يخلو عن خدشة كما سيظهر بيانه **قوله** أن ليس في الخبر لأن النسبة التامة
 معتبرة في الفعل على سبيل الجزئية بخلاف المصدر لأنها ليست بجزأ منه وقد اعتبره على سبيل
 التقيد كما هو الظاهر **قوله** ولا يخلو عن الخبر لأن الفعل المدخول كالمته أن يعم وقوم مستداليه
 ومم اعتبار النسبة التامة فيه كيف يكون مستداليه **قال** الشارح قدس سره كإين إشارة إلى دفع
 ما يتوهم من أن كلمة في في قول المصنف في نفسها متعلقة بكلمته تدل فيفيد كون الدلالة مطروقة
 في الكلمة والآمر ليس كذلك إذ الدلالة نسبة بينهما وبين المعنى وليست مطروقة في شيء منهما
 وسكسل الدفع إنما متعلقة بمذوف وهو كإين مثلاً وهذا المذوف إما صفة المعنوي وحال منه فإنه
 مفعول به بواسطة حرف الجر لا يقال إن الحال من المنصوبات والقاعدة في كتابتها رسم الالف بعدما
 إذا الحركين في آخرها تاء وهزنة بعد الالف كما في سواء والالف هنا ليست بمكتوبة في آخر الحركين مع
 وجوب التاء والهمزة في آخره فكيف يعم كونه حالاً لا نقول أن هذه القاعدة في المنصوبات للثبوت
 وأما المنصوبات المحتملة فليست تلك القاعدة في كتابتها فلا يضر عدم كتابة الالف بعد الحركين بل هو
 كما في لفظ المفرد الواقع في عبارة المصنف في تعريف الكلمة حيث قال الشارح بحالية مع كتابة الالف
 في آخره والله أعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد بالخرف ما يتوهم من أن كلمة في تجعل مدخولها
 ظرفاً لما قبلها تامة هو الظاهر المتقدم ومنها لا يعم الظرفية لأن مدخولها هنا باعتبارها بالمال هو الكلمة
 والكلمة ليست بظرف زمان ولا مكان والظرف مضمرة فيها وحاصل الدفع أن الظرف على نوعه حقيقة
 ومجازي والكلمة وإن لم تكن ظرفاً حقيقياً لا غصارة في الزمان والمكان والكلمة ليست شيئاً منها لكنها
 ظرف مجازي أي مشابهاً بالظرف الحقيقي في عدم الاحتياج إلى شيء آخر يعني كما أن الظرف غير محتاج
 حق الاشتغال على المظروف إلى شيء آخر فكذا تلك الكلمة لا تحتاج في حق الدلالة على المعنى إلى شيء آخر فيهم
 إدخال كالمته في على الكلمة أن قلت لا يعم تفسير كون المعنى بأن تدل عليه أن كون المعنى صفة المعنوي مع
 أن تدل لثمة الكلمة ودلالة الكلمة صفة الكلمة وتفسير صفة أحد لتئين بصفة الشيء الآخر لا يعقل
 قلت أن كون المعنى مطلقاً صفة المعنوي أما كون المعنى في نفس الكلمة كما هنا فهو صفة الكلمة فيهم التفسير
 وطريق آخر هو أن دلالة الكلمة مطلقته صفة الكلمة وأما دلالة الكلمة على المعنى كما هنا فهي صفة المعنى **التميز**

لما في على سبيل
 التفصيل والتميز على سبيل
 الإجمال فليس ينافي
 بوقوعه مستلزمين
 على وأما ما في الظاهر
 فلفظ النفس الضارف
 إلى ضمير الكلمة كإين
 لأن بين الشيء ونفسه
 اتحاداً كان المدخل
 في على الكلمة ١٢ منه

كل ذلك فهم من كلام السيد اسند في شرح اليساغوجي في بحث الدلالة والله اعلم قوله او مركب
 اشارة الى فهم ما يرد من ان بعض الحروف كحرف الشرط والحرف المشبهة بالفعل وغيرها يخرج عن
 القسمة الثاني ويدخل في القسمة الاول لان عدولا احتياجا الى الكلمة موجود فيها لانها محتاجة الى المركب
 وحاصل المدغم ان في العبارة حذف العاطف مع المعطوف ويمكن ان يرد من انضمام كلمة ههنا اصبر
 من انضمامها بواوها او في ضمن المركب في حاجة الى انضمام او مركب كذا قال الفاضل السهاري
 ويمكن ان يجاب بان الشارح اكتفى ههنا بالقدر الاقل كذا قال مولانا عصام الدين والله اعلم قوله
 اليها متعلق بلا انضمام قال الشارح قدس سران لا فيه اشارة الى فهم ما يرد على المصنف من ان كلمة وكذا
 لا كلمة بها من الحرف في العاطفة فيلزم اجتماع حرفي العطف على معطوف واحد بل لا معطوف في عبارة
 المصنف وحاصل المدغم ان كلمة لا خرجت ههنا من كونها بحرف عطف وجعلت جزءا من الجملة كما في
 زيد لا جرة وكلمة او عطف كلمته لا مع مدخولها المقدم هو تدل على تدل فيكون التقدير لولا ان تدل
 وتقدم صحة الحل ههنا ايضا قد لا يشارح قوله من سقته ههنا ايضا ضم الحل وهكذا الحال في قوله
 لا يقترب والله اعلم قوله لم يستيناف آية اشارة الى فهم ما يرد من انه لا وجه ليراد حرف العطف في
 بيان حال المقابل الاول من الترتيب الاول والثاني وبعد ما يرد في الثاني منها وحاصل المدغم ان
 من جرح وهو ان الجملة التي في بيان حال المقابل الثاني من الترتيب يدبر مستأنفة فلزم المصنف ما جرح
 العطف أما الجملة التي في بيان حال المقابل الاول منها فمعطوفة على الجملة الاستينافية فلذا صعد
 بحرف العطف والله اعلم قوله معطوفة على الجملة الجامعة على هذا التقدير كون كل من المعطوف والمعطوف على
 جوابا عن سؤال مقابل مقابل فيخطر بالبال ان السائل ليس على اما ان يجعل قوله ما الاول وما الثاني
 واحد او يجعل سوالين فان كان الاول فلا يعبر وقوع الجملة المستأنفة جوابا وكذا المعطوفة عليها لانه
 على هذا التقدير يكون كل منها جوابا والحال انه لا يبين في كل منهما الجزء السؤال لا كلمة كان يخفى على
 من له ادق بصيرة وان كان الثاني فلم يصح العطف لان قوله الثاني الحرف جوابا السؤال الثاني وجعله
 العطف يكون قوله الاول آية ايضا جوابا له وفساد هذا مما لا يخفى على كل احد اللهم الا ان بقيت المخالفة بين
 المعطوف والمعطوف عليه في كون احدهما جوابا السؤال والاخر لا يخرج والله اعلم قوله والله ان آية ذلك
 ان تجعل قوله الثاني الحرف والاو اما كذا او كذا الجملة جوابا عن السؤال بان يكون الجواب مؤخر اعز
 العطف اي عطف قوله الاول اما كذا او كذا على الجملة الاستينافية والجامعة على هذا كون كل من
 المعطوف والمعطوف عليه جزءا الجواب قال الشارح قدس سران اعني الابتداء ويرد ههنا ان تفسيره
 من والى بالابتداء والانه لا ينها لا يصح لانها معنيان اسميان مستقلان كما تقرروا مع حرف غير مستقل ليس
 بان المراد من الابتداء مولاتها خصوصا حال تصورها ابتداء الاصله لانه على هذا يمكن ان يرد من المعاني

له اي على تقدير
 تقدير الاستيناف
 ١٢

الاسمية تكن جرت العادة على تفسير معنى الحروف بأشكال ما ذكر تسهيل على المتعلمين كذا فهم من حاشية
مولانا جمال الدين **قال** الشارح وانما سمي الحرفان قيل ان الحرف اذا كان في الجانب الجانبي المقابل للاسم
والفعل فكذلك الاسم والفعل يكونان في الجانب المقابل للحرف فينبغي تسميتهما ايضا بالحرف قلنا ان
هذا اطراد وجه التسمية من الامور الشائعة فيما بينهم فكيف يثبت هذا الانبعاث **قوله** يقال الحرف من
هذا القول ايراد الشاهد على كون الحرف موضوعا للطرف فقوله لفاضل المحض اي طرفه يكون من ليزيد
المقول لا من عند نفسه والا فلا يفيد الا شهادا كالا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو في طرف
هذا الاطلاق يكون من قبيل اطلاق اسم الطرف على المظروف **قوله** لانه قد يقع الحرف في الفاضل
السهار نفور اقول لفظة قد هنا غير واقعة موضعها لانه يكون جزاءه البتة لان الكلام عند المصنف
ما تضمن كلمتين بالاسناد ولان الجانب المقابل للكلام هو جانب الكلمة والاسم والفعل والحرف مستوية
الاقدام في وقوع كل واحد منها في ذلك الجانب انتهى **قال** مولانا نورالحق وفيه ان وقوعها جزاء في لا ينافي
المقابلة بل بالمقابلة بالكلام امر فانه يفيد فائدة تامة والحرف ابعد من الافادة التامة انتهى اقول وبالله
التوفيق انما لا نسلم كون الحرف في جزء من الكلام بالبتة لانه محتمل ان يكون قيد فقط مراد في عبارة المصنف كما
يشعر به عبارة الشارح قدس سره فيجوز هذا حيث قل ظاهر عبارة المصنف وان سلم فمحتمل ان يكون لفظ
قد لتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله لا لتعليل حتى ينافي كون الحرف جزءا من الكلام بالبتة وانما الجواب
عن الاعتراض الثاني هو ان الفاضل المحض لم يقل اي في جانب مقابل بل قال اي في جانب والاسم
والفعل لكونهما من اجزاء الكلام ليسا في جانبه كما هو الظاهر ومن هذا علم جواب اعتراض مولانا
نورالحق بان وقوعها جزاء في لا ينافي بالمقابلة والمقول هو هذا الذي لا هذا واسم اعلم
باصواب في كل الامور **قال** الشارح قدس سره ذلك المعنى دفع ما يرع من ان ضمير يقترن راجع الى
القسم الاول وهو عبارة عن اللفظ وهو غير مقترن باحد لان منة الثلثة كما هو الظاهر فكيف يصح عبارة
المصنف وعاصم الدفع انما سلم ان ضمير يقترن راجع الى القسم الاول الذي هو عبارة عن اللفظ لكونه الاول
من اقترانه باحد لان منة الثلثة ليس اقترانه به بنفسه بل باعتبار معناه ولا شك في اقترانه **قوله**
لما اعتبر الحرف من الفاضل المحض من هذه العبارة بيان فوايد القيود الثلثة التي ذكرها واحد منها وهو
ان قتران وفكر الشارح اشين منها وهي قيد في الفهم وقيد عنها بان لم يعتبر في حد الفعل هذا القيود الثلاثة
حدا ما عداها على تقدير عد مراعاتها الا قتران الذي ذكره المصنف فلهذا يصدق على مثل ضارب وجواب
اسم لانه شق يدل على معنى في نفسه متلبس باحد الا منة الثلثة كما لا يخفى مع انه ليس بفعل واذا اعتبر
الاقتران فلا يجد هذا على ذلك لان الموجود فيه الترتيب لا الاقتران كالا يخفى واما على تقدير عدم اعتبار
قيد في الفهم فلا يصدق على ضرب مضطرب من معناه مقترن باحد لان منة الثلثة في التحقق مع انه ليس بفعل

على القول والقصود
الاول لما انبليس
بعد الاقتران الثالثة
١٢ من

كما هو الظاهر وقوله على تقدير اعتبار ذلك القيد ظاهر أما على تقدير عدم مراعاة قيد عنها فلا نه صدق
 عند ضارب هذا التقويم مع فهم معناه فم الزمان ان معناه مقتصرين باحد الزمنية الثلاثة في الفهم كالتي هي في
 ليس الفعل يمكن ذلك الا فذلك ليس التقدير ان تلك الكلمة لا نه لو كان كذلك لوجد معه في كل الاوقات
 والامر ليس كذلك فباعتبار هذا القيد خرج عن تعريف الفعل هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي في قول
 وبأنه التعريف لا وجه لعدم تعرض الفاضل المحشي لغايد القيد هو بين تلك القيد وهو قيد ذلك المعنى
 والتعرض الى ما هو مقدر عليه هو الاقتراح والى ما هو مؤخر عنه وهو قيد في الفهم وقيد عما جاء من قبل
 بحث بعد ذلك امر وطريق الترتيب وعدمه في النشر متعارف فلا يرد ما قيل ولو اقبل الاول عن الثاني كما
 اظهر لي كون النشر على ترتيب اللف انتهى والله اعلم **قال** المصنف قدس سره الزمنية الثلاثة احتض
 ههنا بان موصوف اسماء الاعداد ومبتدأ واذى حالها بمنزلة تميزها كما تقدم والمنقسم في العدد الذي
 هو من الثلاثة الى العشرة ان يتركز اذا كان تميزه مؤثلاً ويثبت اذا كان تميزه مذكراً وموصوف الثلاثة
 الذي هو بمنزلة تميز ههنا لكونه جمعا مؤنث لان الجعم يتأويل الجماعة مؤنث فالقول ان يقول الزمنية
 الثلث بغير التاء واجيب بان من المعتبر ان التمييز اذا كان جمعا فينظر في تنكيره وتانيثه الى مفردة فان كان
 مذكراً فيخرج ذلك العدد مؤثلاً وان كان مؤنثاً فيخرج ذلك العدد مذكراً كما حصل على هذا موافقاً لاجل الحكم
 في حاشية على شرح المواضع ومفرد الزمنية وهو الزمان مذكراً فلا حد شته في ايراد لفظ التثنية بالتاء اقول
 وبالله التعريف ان تانيث الجعم باعتبار تاء وبه بالجماعة وهذا التاء ويل تاء ويل غير لانه لا نه قد يشتر
 بالجمع فيكون الجعم على هذا مذكراً كالتي هي على من ينظر في الكتب الخادريت هذا حصلت ان تانيث الثلاثة
 لو كان لهذا الوجه لكان له ايضا مسلم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي حين البيان لحاصل المعنى لعدم
 الزيادة على ما سبق وما قاله مولانا عبد الرحمن هذا العبارة لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ الماضي الى
 من المقارنة في قوله مقارناته هو مقارنة الجزأ للكل وقهر لحد الزمنية من لفظ الماضي على سبيل الوصفية
 لا الجزئية انتهى ففيه انه لا يعلم ارادة مقارنة الجزأ للكل في قوله مقارناته من قول الشارح حتى يدفع به
 الاقتراض للذكور نعمان فهم منه بطريق التصوف فله وجه **قال** الشارح قدس سره فأخوة من السوس
 حركات السين وسكون اليم وتخفيف الواو أما قال مولانا عبد الحكيم بنعمتين وقشديك لولا فليس
 لوجب ان اول انه لا ينطبق على الطريق الذي ذكره الفاضل المحشي لاخذ الاسوة لانه لا حاجة على هذا الى نقل
 حركته السين الى اليم لجهة الوقوف لانه مقدر بنفسه الثاني ان يلبس على هذا حذف الشدة من المقروء
 غير معهود الثالث ان هذا القول منه منافق لما قاله في حاشية التفسير ايضا وى بنم السين وكسر هاء
 اليم انتهى فلا يحسن الاعتماد عليه والله اعلم **قوله** اي حوالا فم ما يترجم من ان الظاهر ان نصب مأخوذ على
 الحالية وهذا لا وجه لان الحال ما بين هيت الفاعل والمفعول به والاسم ههنا ليس بشئ منها لا يمتثل

وهو قوله الثاني وحاصل الدفع انه مفعول ثان لسمى المستفاد من المقام والتقدير سمي الثاني اسما حالاً
 مأخوذة من السمو قولهم واسله اية بيان طريق اخذ الاسم من السمو قولهم بحركات السين اى الفحة والفحة
 والكسرة قال مولانا عبد الحكيم معتزنا على الفاضل المحمدي ولا يجوز ان يكون اصل اسمهم سميوا بفتح السين
 لان خلافاً بفتح الفاء اذا كان صميم العين جمع على افعال وفعل كغلس وفسل فلو سمي انتهى يعنى ان جمع
 الاسم على اسماء اى افعال لا افعال وفعل فكيف يعنى ان يكون بفتح الفاء ويمكن ان يجاب عنه بان يعلم
 من عبارة المصنف في الشافية ان الغالب في جمع فعل بفتح الفاء فعل وفعل كالا يخفى على من طالعها
 لا نحصاها فلم لا يجوز ان يجمع افعال فيه ايضا على طريق القلة ولم ينظر الفاضل المحمدي الى القلة والكثرة فقال
 بحركات السين والله اعلم **قولهم** حذف الواو ان قيل ان الواو هنا غير عذوقة لانها لو حذفت لما جرى
 الالم على الميم لان المخذوف كالمفوق فعلى تقدير الازعاب اجراء على الميم يلزم اجراءه على الوسط قلنا ان
 هذا في المخذوف بالحذف القياس ولما المخذوف على خلاف القياس لم يجر التخفيف فليس كالمفوق فلا
 يلزم من اجراء الازعاب على ما بقى اجراءه على الوسط **قولهم** الوقف لا يستدعي الحركة كما ثبت في هذا
قولهم ولا نه يعرف المسمى وجه ثلث لتسمية القسور الثاني باسم الاسم وحاصله ان من الاولى ان يوجد
 المعنى اللغوي للاسم في سماء والمعنى اللغوي للاسم الرفعية وهي موجودة في سمي القسور الثاني دون
 سمي الفعل والحرف لا استقلال معناه المطابق بخلاف معنيهما كما كان يخفى فلذا سمي القسور الثاني باللفظ
 الاسمي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حيث يتركب منه الحرف ان قيل كيف يتركب الكلام من الاسماء
 والاحمال ان الكلام يقتضي المستند المستند اليه وهما امران متغايران لا يعنى ان يكون شئ واحد عيناً معاً قلنا
 ليس المراد انه يتركب الكلام من الاسم وحده بدون شئ آخر بل المراد انه يتركب منه بدون الاحتياج الى الفعل
 والحرف بخلاف تركيبه من الفعل فانه لا يوجد بدون الاحتياج الى الاسم والمراد من الكلام امر من ان
 يكون مفيداً او لا يفصل الكلام من تكرار الاسم بشخصه كافي الانسان اوزيد زيد فلا حاجة الى ما قاله
 مولانا عبد الرحمن اى من نوع الاسماء انتهى لعمري فليد الكلام بالمفيد كما هو الظاهر من الاحتياج اليه والله اعلم **قال**
 الشارح قدس سره وقيل من الوسم حذفت الواو والكثرة الاستعمال ثم عوضت عنها الحرفة ونقش فيها بالبرز
 حرفة الوصل موضع الحرف التي حذفت من اول الكلمة لم يهد في كلام العرب **قولهم** يدفع الحرف الغرض من
 هذا العبارة بيان ضعف هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح بقوله قيل وتجرى برباً نه غنى عن البيان
قولهم وارتكاب الحرف ما ربح من ان اشتقاق سمي بجمع الاسم على اسماء لا يدل كل منها على ضعف
 للمذهب الثاني لانه يحتل ان يكون اصل اسم وسم ولكن لا اجل قصداً للتخفيف بالحذف فانه لا يتم
 لانها موضع الحذف ثم صار هذا النقل نسباً منسياً ورحت هذا الحرف في موضع اللام اذ حذف من ذلك المكان
 وحاصل الدفع ان هذا النقل بعيد عن الفهم لعدم انسياق اللفظ اليه لكونه خلاف الاصل فلا يتركب اقوال

وبالله التوفيق ان يروى لفظ القلب هنا غير مناسب لانه نقل شئ الى موضع شئ منقول هذا الشئ الى موضع
 ذلك الشئ وهم هنا لم ينقل الى فاء الكلمة لانه وان انتقل فانها الى لامها التي يقال ان المراد من القلب النقل
 قال الشارح قدس سره لتضمنه الخ ان قيل ان ما تضمن الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم
 بكسر الفاء يعني ان ما تضمنه الفعل الاصطلاحي ليس باسمه واسمه الا سر فليس الفعل الاصطلاحي
 بمضمّن له فكيف يعبر قول الشارح لتضمنه الخ قلنا ان الفعل بكسر الفاء مصدر ايضا يدل عليه قوله تعالى
 واوحينا اليهم فعل الخواتم الآية ويظهر من كلامه اني المنتهى ان الفعل بكسر الفاء اسم وبفتح الفاء مصدر
 والله اعلم قوله باسمه للدلول المراد من الدلول الدلول التضمن فلا يريد ان مدلول الفعل الاصطلاحي
 الزمان والنسبة والحدوث والفعل ليس اسم هذا المجموع كما هو الظاهر قال المصنف قدس سره
 وقد علم الخ انما قال علم ولم يقل عرف لانه جرى العادة على استعمال العلم في ادراك الكليات المركبة
 والمعرفة في ادراك الجزئيات والبيط وههنا ادراك المركب لان الحكم وههنا مركبة من الجنس والفعل
 قوله الاول الاعتراض اشارة الى دفع ما يرد من كلمة الواو للعطف والمذكور فيما سبق لا يصح شئ منه
 لكونه معطوفا عليه كالا يخفى على من له وجد ان سيرة وحاصل الدفع ان هذه الواو لا اعتراض لا صفة
 فلا يقتضي المعطوف عليه ان قيل كيف يعبر عن هذه الواو لا اعتراض ولكمال انه يشترط قطع التعارض
 ان تكون بين كلام واحد وبين كلامين متصلين معناه وكلها منتف من هنا كان يخفى قلنا هذا الشرط ليس
 يمتنع عليه لان الزمخشري قال يجوز وقوع واو لا اعتراض لا بين كلام واحد وبين كلامين متصلين معناه
 لانه حكم يكون الواو لا اعتراض وفي قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر في واو ادريت هذا فلم
 لا يجوز ان يكون قول الفاضل الخمش مبيها على قول الزمخشري والله اعلم قوله لنتبيه الخ اشارة
 الى دفع ما يرد من ان الاعتراض لا يكون الا لنكته وهي مفقودة ههنا وحاصل الدفع ان النكته
 موجودة ههنا وهي التنبيه في حق من لا ينتفع بالاشارة لان طبائع الناس مختلفة بعضها يعلم
 الحد ومن مجرد وجه الحصر وبعضها يعلم منه اذا ثبت له بان الحد ودعاه منه وبعضها يعلم من
 التصريح بما ألهمه الله من ينتفع بالاشارة ويمكن ان تكون النكته في ايراد ذلك القول التنبيه
 على مدح وجه الحصر ترغيبا للطالبين في تعاليمه والله اعلم جاني صلوات الله عليه وقوله او للعطف اذ ضم
 ثان للدليل المذكور بقوله الواو لا اعتراض حاصل هذا الدفع ان هذه الواو للعطف لكن لا على المذكور
 بل على متعلق الدوام في قول المعز لانها الخ والتقدير انتم في الاقسام الثلاثة لانها الخ وقد علم
 بذلك آية او حيلة جملة حكم انصاف النكته المستفادة من الدليل والتقدير علم لغما بالكلمة وقد علم
 بذلك والخبر مع بين الجملتين على التقديرين انهما وقعتا في جواب سوال السائل الذي تضمنت الباقي اما
 على الاول فلا نه لما قال وهي اسم الخ سال سائل لم كانت الكلمة منحصر في الاقسام الاقسام الثلاثة

والحصر سينفاد من السكوت في معرض البيان كما سبق فاندفع ما يحتج به المصنف لم يرد احاد الحصر
 ذلك القول فمن أين نشأ ذلك السؤال فقال انحصرت الكلمة في تلك الاقسام لانها اما الم وما
 لا دور الدليل على الحصر سأل سائل ايعلم من هذا الدليل حدود الاقسام الثلاثة ام لا فقال قد علم
 انما هو لا يرد معلومة الحق ومع ايراد الدليل كما يخفى كان ذلك الايراد منشأ ذلك السؤال واما
 على الثاني فلا بد من نشأ من ايراد الدليل سوالان احدهما ايعلم الاغصان من هذا الدليل وما جاب
 بانه يعلم انحصار الكلمة منه وثانيهما ايعلم الحد ود من هذا الدليل ام لا فاجاب بانه يعلم ذلك
 وفيه ان عطف شيء على ما يكون جوابا لسؤال يقتضي ان يكون ذلك الشيء جوابا لذلك السؤال ايضا
 وحق الا يعلم ههنا كما لا يخفى الا ان يقال ان اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه تام هو في الاحكام الغلطية
 لما صلت به معطوف عليه من السابق لا في كل الاحكام والله اعلم **قوله** وعلى هذا التقدير ان لم لا ينافي
 التي هي من شروط صحة الحالية متحققة بين العلمين لا بين نفس الاغصان وعلم الحد وهذا الدليل
قوله الباء للاستعانة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان الحد ولاجل انعدام الحكم فيها كما هو المتعارف
 قبيل التصريح المشار اليه بذلك وجه الحصر وهو من قبيل التصديق لوجود الحكم فيه وقدم معلومة
 التصديق من التصديق من المشهورات فيما بينهم فكيف يعلم قول المصنف وقد علم بذلك ان لم وحاصل
 الدفع ان الباء في قوله بذلك للاستعانة لا للسببية ومعلومية التصديق من التصديق بان يكون
 التصديق سببا له خلاف ما هو المشهور واما اذا كانت تلك المعلومية باستعانة التصديق فليس
 بخالف عما هو المشهور ويمكن ان يجاب بان الدليل القاطع على امتناع الكتاب التصديق من التصديق
 وبالعكس لم يبق الى الآن كما تقرر في صناعة اللغزان فيكون ان تكون الباء للسببية والله اعلم ويمكن ان يجاب بان
 المشار اليه بذلك التقسيم لا دليل الحصر وهو من قبيل التصورات **قوله** ووضعت اسما في اشارة الى
 دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون من المحسوسات بالعدم ودليل الحصر امر معقول ليس سببا بالعدم
 فذا يعلم استعمال ذلك فيه بل المناسب ايراد الضمير بدله ببيان الدفع ظاهر **قوله** واختار ذلك الم اشارة
 الى دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون بعيدا ودليل الحصر قريب فلا يعلم استعمال ذلك في مثل المناسبات
 ايراد هذا بدله وحاصل الدفع ان البعد على قسامين مكافئ ورتبي والترتيب موجود ههنا كما لا يخفى **قوله** فاختار
 الم اظهر من هذه العبارة الى آخرها ايضا قول المصنف في بعضه بيان الواقع وفي بعضه اشارة الى الخفا
 كما في قوله كل واحد لا يشارك ههنا ان اضافة كل الى واحد لا يغلو اما ان يكون بمعنى الامم او بمعنى من او بمعنى
 في وكل منها لا يستقيم في هذا المقام اما الثالث فلا نه يقتضيه ظروفي المضاف اليه للمضافات تنفعا ظاهر
 واما الثاني فلا نه يقتضيه صحة حمل المضاف اليه على المضاف وقدم صحة الحمل ههنا ايضا ظاهرا ولا يعبر
 يقال الكل احد واما الاول فلا نه يقتضيه المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وظهور الامم بينهما ولا الامم

له في تفسيره
 في غير وجه المصنف
 ١٣

منتقان منها اما الثاني فلان كلمة كل لازمة لاضافة وحمل تقديرها على الملك ومقطع عن الاضافة كما
هو الظاهر اما الاول فلان الكل عبارة عن المضاف اليه وحاصل اذا لته الحفظ ان الاضافة بمعنى ال
واشتراط ظهورها فيه منزه كما حققه الشارح قدس سره في بحث الجمع رات بل شرط اضافة الاختصاص
وهي موجودة ههنا واما التباين فنائب ههنا لان كلمته كل لا حاطة جن عيات ما اضيفت اليه وافراد
والتباين بين الافراد والكل مما لا يخفى على من له ادنى بصيرة ولا يتوهم انه على هذا يحل لان الكل يكون
محمولا على جن شياته فيكون الاضافة بمعنى مركب بمعنى الله ولان الحمل على ما يكون الكل لا حاطة لانه الجزئي
لما اضيف اليه كل لا على الكل الذي هو المضاف ههنا والحمل في الاضافة بمعنى من يكون من لضافه
على المضاف وفيه ان الكل ههنا اذا كان عبارة عن جزئي الواحد لانه لا حاطة يكون عينه فالحمل على
هذا الجزئي حل على الكل والله اعلم قولهم للتبعض يقرينته ودخولها على ضمير الجهم لان الدخول على ضمير
الجهم بعينه دخول على الجهم والدخول على الجهم قرينة كون من للتبعض كما سياتي من الفاضل المختار
ذيل قول المصنف ومن خواصه دخول الاسم قال الشارح قدس سره لكنه مقتضى انه يرد ههنا
ان كلمة لكن لدفع توهم ناش عما سبق وههنا لم ينشأ عما سبق ان الفعل كلمة دلته على معنى ونفسه
غير مقتضى باحدا لازمة الثلاثة حتى يدفع بطلته لكن واجيب بان التوهم المذكور وان لم ينشأ
عما سبق لكن التوهم الاخر ناش عنه وهو كفاية الدلالة على معنى في نفسه في الفعل لانه لما ذكر في
مقابله الحرف التي كفي فيها عدم الدلالة على معنى في نفسه فتوهم ان الدلالة على معنى في نفسه
كافيا في الفعل فدفع هذا التوهم بقوله لكنه مقتضى يعني ان ذلك الدلالة فقط ليس بكاف في
كون الكلمة فعلا والله اعلم قال الشارح قدس سره فالكلمة مشتركة لما كان الغالب في الحد نظام
المميز الى المشترك بل الواجب عند المتأخرين القائلين بعد مجاوز التعريف بالمميز وحده فعرض الشارح
قدس سره من المشترك والمميز كليهما في حدود الاقسام الثلاثة للكلمة فلا يرد ما قيل ان الحد ليس
بموقوف على المشترك والمميز وانما هو في حد ذاته فعرض الشارح للاسئلة المشتركة
والمميز كليهما مستغنى عنه والله اعلم قال الشارح قدس سره والاسم ممتاز الجزم ههنا انه لما قال
والحرف ممتاز عن اخره بعد الاستقلال في الدلالة فهو منه ان الفعل والا سم مستقلان فلا حاجة
الى قوله والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال والى قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال كذلك
لما قال وعن الاسم لا يقترب فهو منه ان الاسم غير مقتضى فلا حاجة الى قوله وعن الفعل بعد
الاقترب واجيب بان المقصود ههنا تحصيل المفاهيم لكل من الاقسام الثلاثة والادنى من قوله والحرف ممتاز
الجزم ومن قوله وعن الاسم لا يقترب ليس الا كونه استقلال معتبرا في اصل الاسم والفعل كونه
عزلا لا يقترب معتبرا في اصل الاسم لا في مفهومه والله اعلم قال الشارح قدس سره وليس المراد ان

له ناظر الى القول
الاول ١٣١ من
على ناظر الى القول
الثاني ١٣١ من

الى د فم ما يرد في هذا المقام من ان حكم المصنف بعلومية الحد كواحد من الاقسام الثلاثة من دليل
الحكم ليس بصحيح اذ المستفاد منه كواحد منها ليس الا ما به الاشتراك وما به الامتياز والحد بينهما لا يميز
ان يكون حدا بل جازان يكون حدا وجازان يكون رسما فالعلم والمعلوم لا يقطع ليس الا لام منهما وهو للمع
فلا يصح قول المصنف وقد علم من ذلك حد كواحد منها وحاصل الد فم انه ليس المراد بالحد في علم النحو ما
هو مصطلح المنطقيين بل مصطلح النحاة وهو عبارة عن معرّف جامع مانع سواء كان بالذاتيات او
بالعرضيات واما مناقشة في تخالف الاصطلاحين فصح قول المصنف وقد علم ان كتابه لما كان في
علم النحو يكون عباداته على مصطلحات هذا العلم وانه ليس المراد بالحد ههنا الا المعرّف الجامع المانع
على سبيل المجاز من قبيل ذكر الخاص واردة الها لا المعنى الحقيقي عيني ما يكون بالذاتيات ويمكن ان
يجاب بان الحكم بعلومية الحد كواحد من الاقسام الثلاثة في هذا المقام بالمعنى الذي هو مصطلح
المنطقيين صحيح لان هذه الاقسام الثلاثة اصول اصطلاحية والقاعدة فيها ان تحصل مفهوما او لا
ثم يوضع اسما بها بازاها فلا يكون لها ما هيئات وحقايق سوى مفهوماتها وللتحقق موضع آخر والله اعلم
قوله اعني هذا المقام الفرض من هذه العبارة ان كلمة ههنا في كلامه المشار يحتمل احتمالين أحدهما ان
يكون إشارة الى علم النحو ثانيهما ان يكون إشارة الى هذا المقام والفرق بينهما ان ذكر الحد ههنا على الاختلاف
الاول يكون على سبيل الحقيقة الاصطلاحية وعلى الثاني على سبيل المجاز قوله لان المركبة تعليل
ايراد قيد ههنا من ان يكون مشيرا الى هذا الفن او الى هذا المقام قال الشارح قدس سره والله ذو الخ
كلمة يمدح بها العرب شخصا او ارشوا منه امر محميا وعظيما ومدح المصنف ههنا بانه راى جانبيا لذكر الاش
وجانب المتوسط بالتبني وجانب الغنى بالتمريح وهذا امر عجيب حيث لم يزل منه رعاية طبيعته من الطبع
ولا يغفل واحد عن الاستفادة من كلامه وهذه الرعاية هي النكتة في اتيان المصنف بالامور الثلاثة
قد ورد ان بناء المتن على الاختصار فلم يجمع المصنف بين الامور الثلاثة والله اعلم قولي له في اللغة
الان لما كان في المعنى الغنى للحد خفاء تعرض المفاضل المحتمل لذلك المعنى فكن في قهره يكون اللين
معنى لغويا للاد وود مفرقة يكون المطر معق لغويا له مع مجيشه هذا المعنى ايضا كما قال الشارح
الذي راى يذو ينزل من المنصر من اللين او من السحاب من المطر اشكال لانه كالا يصح استعمال اللين ههنا
بمعنى اللين لعدم وجوده للمصنف بل يراد منه المعنى المجازي هو الخير الكثير فكذلك لا يصح استعمال اللين ههنا
بمعنى المطر واداة ذلك المعنى المجازي منه صحيح ايضا بل هذه الادة منه اول لان كثرة خيريته غير مختص
بقوم مردون قوم خلاف كثرة خيرية اللين بغير اللين لانه مختص بالعرب مثلا فيجب ان يكون اللين بغير المطر
كما يجب ان يكون بغير اللين ويراد من اللين الكثير على كذا التقدير من فافهم فعل الله بحد بغيره ام قوله
وقيه خير كثير اذ دفع ما توهم من ان اضافته الل بغير اللين الى المصنف كما وقع من الشارح قدس سره

علم الحد بالعلوم
من الذاتيات والاد
ما هو مركب من
العرضيات بامنه
في بيان ما هو منه
مع بيان ما ينزل
من السحاب ١٢

لا يعبر لان المعنى ليس بموجود للمصنف كما لا يحفظ وحاصل الدفع ان المراد من المعنى المجازى هو الخير
الكثير والعلاقة بين الملبس والخير الكثير لزوم هذا الذالك بالنسبة الى العرب اذ به معاشهم وليس المراد من
المعنى المجازى حقيقة حتى لا يعبر الاضافة وحقبة اضافة الدر بالمعنى المجازى الى المصنف مما لا يخفى
قولهم الخير اى الخير الكثير كما يدل عليه قوله وفيه خير كثير وآية الخير الكثير هو الذى يتجسس فيضاف الى
الله تعالى بامتنان انه هو المنشئ للعجائب قوله مجازا ولم يتعرض الفاضل المحقق لاحتمال كونه منقولا لغويا
لان مخالف مما تقر ومن ان اللفظ اذا دبر بين الجواز والنقل فعمل على المجاز اولى فا قاله مولانا عبد الحكيم
هو منقول لغويا فيكون لغة طارئة انتهى خلاف الاول والله اعلم قوله اى لا كثير خيرا ففى الاول بقرين
من الخير وفى الثانى من الكثرة هذا ما ظهر لى والله اعلم قوله وذلك لان المراد دفع ما يتوهم من ان الخير الكثير
اذا كان من المصنف فيكون ثابتا له تعالى فلا يعبر قول الشارح والله ذو المصنف وحاصل الدفع ان هذا
الاثبات على سبيل عادة العرب لان من عاداتهم انهم اذا نوا شيئا عجيبا من شخص يثبتون هذا الشيء لى الله
تعالى لا شعاعا على ان غير الله تعالى لا يقدر على اصدار مثل هذا الامر العجيب فصدرة منه لا قدرة تعالى عليه
قوله وقد يقال الامر لا يقتضى ان هذا الوجه ضعيف لانه على هذا لا يظهر وجهه كدخول الامر فى لفظ الله
لانه ليس بتعجب ولا يستعجب منه كما هو الظاهر وقام التعجب بدخل على احد ما والله اعلم قوله الصفات
الكلمية من الفصاحة والبلاغة قال المصنف الكلام ما تضمن الجم اللفظى فى الكلام فجنس اى جنس الكلام
ما تضمن الجم او للتهد اى الكلام المصطلح بين الغاية واختار تضمن على تركيب من وجوه احدى ما هو اختيار
الشيخ الرضوانه اخضر لا يستثنائه عن صلة من ويرد عليهما المصطلح عليه لفظ لا افراد والتوكيد والتعظيم
والاولى التلطف بالمصطلح عليه وايضا تركيب اخضر لان الاكتفاء عن قوله كلمتين به بان يقول ما تركيب
بالاسناد صحيح بخلاف تضمن لان الاكتفاء به عنه غير صحيح وتانيهما ان تضمن يشمل مثل اضرب لا تضربون
تركيب لان المركب منه لا يكون الا ملغوظا حقيقته وثالثها ان التركيب يستعمل حقيقة فى الاجسام المتضمن
فى غير الاجسام هو الملقى ههنا من تركيب لان الكلمتين غير الاجسام والمتضمن حقيقته فيه فان قيل لو قال
الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد كان اخضر قلت فى هذا توهم صدق الكلام على جنس لان الاسناد
صفة يتعلق بكل جزا وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لم يكن الحد مانعا لوجود
النسبة فى التركيب الاضافى والتوضيحي وكيس شئ منها كلاما كان فى حاشية مولانا عبد الرحمن قوله لم يعطية
دفع ما يتوهم من ان المناسبات بين الكلام والكلمة موجودة وهي كونها موضوعا لعلوم الخوف والمناسبات يطف
الكلام على الكلمة ويقول والكلام وحاصل الدفع ان هذا فصل آخر من الكلام فالمناسب قطعه عما سبق
فلذا قطعه فان قيل لانه كان هذا فصلا آخر من الكلام فالمناسب ان يعنون بعنوان الفصل كما هو الدارج
الكتب قلنا ان المصنف جرى ههنا على مادته فى هذا الكتاب وهو تراءى الباب الفصل فى صدر المطالبات

ولما مناقشة لان لكل وجهة هو موطنه والله اعلم قال الشارح قدس سره في اللغة الحمد قدس سره ما يتوهم من ان تعريب
الكلام بان تضمن كلمتين بالاسناد غير صحيح لان زيد كلامه عبارة عما يتكلم به مع انه ليس بقضن للكلمتين
بالاسناد كما هو الظاهر كما حصل الدفع ان للكلام معنيين احدهما المعنى الاصطلاحي المقصود منها بيان
الكلام بالمعنى الاصطلاحي فلا ضير في عدم صدق ما تضمنه الخبر زيد لان كلامه بالمعنى اللغوي فان قيل
لم يتعرض الشارح قدس سره للمعنى اللغوي للكلمة وتعرض للمعنى اللغوي للكلام ولما انما لا يتعرض لمعناها اللغوية
من الشارح قدس سره قد وجد لان معناها اللغوي يعلم من بيان اشتقاقها من الكلام يتسكين اللام بمعنى الجمع
وهذا البياض موجود منه قدس سره كما هو الظاهر لكن يحظر بالبالا ان من بيان الاشتقاق كما يعلم معناها اللغوي
لان من يعلم معناها اللغوي فالشك في الاكتفاء عن ذكر معناها اللغوي ببيان الاشتقاق وعدم الاكتفاء عن ذكر
معناها اللغوي بذلك البيان الا ان يقال انه قد يكفي عن السابق بالذكر في الاخر فيجب ان يكتب الشارح عن
بيان المعنى اللغوي للكلمة ببيان المعنى اللغوي للكلام وهذا اعطى فقد رجحية الكلمة بمعنى ما يتكلم به في اللغة مثل
الكلام ولو لم ينجح الكلمة بذلك المعنى في اللغة فان ولى ان يقال ان الشارح قدس سره قد اكتفى عن ذكر المعنى
اللغوي للمعنى من خلفه الاشتقاق في الكلمة والكلام وكما يبين ان الاشتقاق سابقا وتعرض للمعنى اللغوي
الاخر لكلامه بان المعنى اللغوي الاخر موجود له دون الكلمة والله اعلم قوله ثم استعمل الحمد قدس سره ما يتوهم من
ان كون الكلام في اللغة بمعنى ما يتكلم به غير صحيح لانه يقال كلمته كلاما حال كون الكلام مفعولا مطلقا ولو كان
ما يتكلم به لم يصح كون كلاما مفعولا مطلقا كما لا يخفى على من له بصيرة وحاصل الدفعان مقصود الشارح ان الكلام
في اصل اللغة بمعنى ما يتكلم به وان عرض له في الاستعمال كون بمعنى المصدر والقول المذكور بمعنى على الاستعمال
قوله كاعطى عطاء اي كاعطاء في اعطى عطاء فلا يرد ما يرد فافهم والمقصود من هذه العبارة الاستدلال على
وضع لفظ في اصل اللغة بمعنى ثرو وضعه في الاستعمال لمعنى آخر قال الشارح قدس سره ان لفظ قدس سره ما يرد
من ان تعريف الكلام يصدق على طرف الكلمات لان كلمة ما عبارة عن الشيء لا تنفقاء قرينة الحصص والاشياء
الطرفي شيء تضمن كلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن اللفظ والاشياء
الطرفي ليس بلفظ فلا صدق والقرينة اشتها كون الكلمة والكلام من اقسام اللفظ والاشياء والمنفذ بينهما
الانفساء لا يشرى بان التعريف يصدق على الجذر الذي كتب فيه زيد قائل لا شيء تضمن كلمتين بالاسناد
لكن بعض الاخلاء قال لي ان في الحد ان يفتش الكلمتين لا الكلمتين فكيف بهذا التعريف عليه فغيرت
ذلك الايراد عن التقرير المشهور الى ما قرنته لك سابقا لاجل تطيب نفسه وان كان للتقرير المشهور وجه
وهو ان الحكم الدال على المدلول مسامحة او يقال ان هذا اي عدم وجوب الكلمتين في الجذر اجواب آخر الايراد
وتل دعه عند هذا الشارح به انه لا دفع مادة الاشكال كما لا يخفى من العلماء المتبحرين الا ترى ان القرآن عند
ما تنبئ الاصولين وهو الصحيح عبارة عن النظر والمعنى جميعا والحال ان هو يرد في تعريفه المكسب من حيث ما اخذنا

له قد يقال انه منه
شبه وهو انما فصل
بعبارة اخرى الى ان يكون

وكتابتها النظر في الصالح ليس باعتبارها بل باعتبار الوجود والنفس او يقال ان هذا اي علم وجدان الكهين في الجداء
 جوا بغير الوجود وفعل وجهه علم اختاره الشارح به انه لا يقلم مادة الاشتكال كما لا يخفى ولا يحجب هذا لانه واقع انه علم قال
 الشارح قدس سره تعفن ذكر الشارح تعفن مع ان مقصود نفسه باللفظ لا نهى عن ذكر الموضوعين الصفة من المذكر وهما
 في ما يرد فانهم قوله تعفن الكل المردف دخل مقر بستر برين احد هان المراد من التعفن تعفن الكلى لجزئياته كما يقال الانسان
 متعفن لانه غير كامل من حيثة فلان من حيث الكلى على كواحد من الكهين ان هذا الكلى على جزئياته المراد من ذلك الصل
 مستق كما هو الظاهر وثانيه بان التعفن يعنى على ثم في جوابه قلنا قام زيد فانه فلفظ تعفن كلمتين بالاسناد تعفن للمفرد والجمع
 انه ليس كلام وحصل الدفم ان المراد من التعفن ههنا تعفن الكلى لانه وهذا ليس بوجود في كلمة نعمو المقتول في جواب
 من قال قام زيد كما هو الظاهر اكمل لا يوجد في هذا التعفن كما لا يخفى فاندفع التقرير ان واسعا علم قال
 الشارح قدس سره حقيقة او حكما اي تعفن كلمتين حقيقة بان تكون الكلمتان اللتان تضمنهما ذلك اللفظ
 كلمتين حقيقيتين او تعفن كلمتين حكما بان لا تكون تانك الكلمتين كلمتين حقيقيتين سواء كانتا حكيمتين
 او احداهما حقيقية والاخرى حكيمية والكلمية الحكيمية عبارة عما يعبر عنه بالكلمة الحقيقية وانما هو
 من هذه العبارة فم ما يتوهم من انه يخرج عن التعريف مثل قولهم زيد قاير بنا فنه زيد ليس بقاير مثل
 قولهم زيد ابره قاير ومثل قولهم جسد مهمل لان كلا منها ليس بتضمن للكلمتين لان الاول متضمن للجملة
 والثاني الجملة وكلمة والثالث مهمل وكلمة والتعاريف بين الجملة والمهمل والكلمة مما لا يخفى على احد مع ان كلامها
 من افراد الكلام وحاصل الدفم ان المراد من تعفن اللفظ الذي كلمته لعبارة عنه الكلمتين اعم من ان تكون
 تضمنه لهما حقيقة او حكما بالعينين الذين ذكره الاول وان لم يوجد في تلك الصور الثلاث لكن الثاني موجود فيها
 لانه يعبر بالتعبير عن طرفي الاول باللفظة الحقيقية بان يقال هذا ذلك او هو هو وعن الطرف الواحد الثاني
 والثالث بالكلمة الحقيقية بان يقال زيد او اذ امهمل فيوجد تعفن اللفظ لكلمتين في تلك الصور كما هو بجا
 مع ههنا بان مثل ضربت زيدا في الدار تاء ويا هو محروك وما بقى خارج عن الكلام واسعا علم
 كما هو الظاهر فان تعريف لا يكون جامعا والجواب ان المصنف اكتفى بالقلة الاقل ولم يدع ان اجزاء الكلام لا يكون
 فليد على كلمتين وايضا لما تضمن الكلمات فنه انه تعفن كلمتين لان كلمتين موجودتان في الكلام كما هو ظاهر
 فاصحا يمكن ان يقال ان الكلام في مثل ضربت زيدا في الدار تاء ويا هو محروك وما بقى خارج عن الكلام واسعا علم
 قال الشارح قدس سره ما يكون اشارة الى فم ما يرد في هذا المقام من ان الكلام عبارة عن الكلمتين بالاسناد
 الحقيقية بما تضمن كلمتين بالاسناد مما لا يعبر عنه لا يستلزم اتحاد المتضمن بصيغة اسر لفاعل للتعفن بصيغة لم
 للمفعول وحاصل الدفم ان الكلام عبارة عن مجموع الكلمتين بالاسناد لا عن كواحد احد المتضمن بصيغة المفعول
 كواحد احد فلا يلزم الاتحاد قوله فان التشبيه اختصارا فم ما يتوهم من ان اعتبار واحد احد المتضمن
 بصيغة المفعول المراد دليل عليه بل الدليل على اعتبار المجموع في لان المصنف اذ اذ باللفظ واحد ولم يلاحظ فيه

الاجتماع كان المتأصل انما بلفظين وحاصل المدفع ان المصنف ادعى المتضمن بصيغة اسم المفعول على صيغة
 التثنية ومن المتقدم ان صيغة التثنية مختصرة العطف فكانه قال ما تضمن كاتبة وكلمة والحكم في العطف يكون
 على كل واحد من احد مع قطع النظر عن الآخر فكذا انما هو مختصر عنه فيوجد له دليل على اعتبار واحد احدهما بالمتضمن
 بصيغة اسم المفعول واسما على قوله قيل ولو انما قابل هذا القول السيد السند في حواشيه على الرضى لعل قول
 الفاضل المحشي من نقل هذا القول بيان وجه عدل الشارح عنه بقوله لا يخطأه وسيجي بيانه انشاء الله تعالى
 ولعل فرض ذلك القابل الرد على من اؤثر في عبارة المصنف بمثل التامويل المكتبة الشارح قدس سره وههناك امر
 اعتماد المتضمن والمتضمن في تفسير الكلام مع تضمن الزمان لزوم اتحاد المتضمن والمتضمن لا يعلم ان يكون ضمنا
 على كون الباء في قول المصنف بالاستعانة او يكون مبنيا على كونها صاحبة اى بمعنى مع فان كان
 الاول يكون فعل ذلك المأول الدافع مستغنى عنه لانه لا يلزم على هذا التقدير اتحاد المتضمن والمتضمن
 حتى يحتاج الى الدافع بفعل التاء ويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاستعانة بالمتضمن
 لا يكون بدنه والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط وان كان الثاني يكون عبارة المصنف محتاجا الى التامويل
 لكن لا الى التامويل الذي ذكره ذلك المأول بل الى ان يقال المتضمن بالكسر مجموع الاجزاء الثلاثة امضي
 الكلمتين والاستناد الذي هو الهيئة والمتضمن بالفتح كل واحد من تلك الاجزاء الثلاثة ولا يخفى بيان وجه
 العمل في سيجي عن قريب انشاء الله تعالى قوله الى هذا التامويل الاول اسقاط لفظه في قوله الهيئته فلا بد
 الاستناد لانه هو المدخل لكلمة الباء فيلزم على تقدير كونها بمعنى مع معبأة الاستناد مع الكلمتين لا معبأة
 الاحكامية لان الباء التي فرض كونها بمعنى مع ليست بدخلة على تلك الهيئة ويوشك تلك الالفة ما وقع في
 بعض النسخ لفظ الاستعانة بدل الهيئة فلا يرد ما يرد قافهم قوله ولا يخفى انما اشار الى وجه عدل الشارح
 عن قول ذلك القائل بيانه ان قول ذلك القائل مبني على جعل الهيئة بمعنى الاستعانة جزءا من الكلام سواء
 كانت الباء بالاستعانة او بالصاحبة وهذا يجعل مستلزم من جهة وهو كون الكلام لفظا مجازا لا حقيقة لانه
 على هذا يكون مركبا من اللفظ وغير لان الاستناد ليس بلفظ كما لا يخفى فعارض الشارح عن كلامه في القائل ومبني
 كلامه على عدم كونه جزءا منه فاحتج الى التامويل على كونها في الشرح سواء كانت الباء بالاستعانة كما هو المذكور
 في الشرح لان السببية فرع الاستعانة او بالصاحبة اى بمعنى لان معبأة الشيء مع الشيء لا يدل على المجزئية
 قوله لا يكون الكلام آراء لان الاستناد ليس بلفظ والمركب من اللفظ وغير لا يكون لفظا في قوله بل مساعطة
 بامتيان اكثر اجزاء اللفظ قوله فيما اذا تركب آراء اشارة الى الرد على من قال ان اتحاد المتضمن والمتضمن
 يلزم في جميع افراد الكلام اى سواء كان مركبا من كلمتين او اكثر لان الكل عبارة عن الاجزاء سواء كانت
 قليلة او كثيرة فاذا قيل انه متضمن لها يلزم الاتحاد في الكلام للمركب من كلمتين والكلام للمركب من اكثر منها
 وتأمل الرد ان لزوم الاتحاد في صورة واحدة وهي ما كان الكلام مركبا من كلمتين لان الكلام راخا كان

كان مركبا من أكثر من واحد لا يلزم الاتحاد ذلك لأن المتضمن بصيغة اسم الفاعل يكون هو الأكثر والمتضمن بصيغة
اسم المفعول يكون كلمتان نعم لو قال المصنف الكلام ما تضمن ما فيه الأسناد لكان الاتحاد وذلك لأنه ما في
جميع أفراد الكلام كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم فإن قيل إن الكلام مهما كان مركبا
من أكثر من كلمتين هو الكلمتان وما بقي خارج عنه كما نقرر فيلزم ذلك الاتحاد في جميع الأفراد قلنا
ستظلم على أن الكلام عند المصنف في الصورة المذكورة هو المجموع لا الكلمتان فقط فلا يلزم ذلك الاتحاد
في جميع الأفراد هذا من مقتضى حاشية الكاسية حين توريد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره أي نخففنا الإشارة إلى أحداث احتمال آخر وهو كون قول المصنف بالأسناد مفعولا مطلقا للتعرف
باعتبار الموصوف للذوق وهو التعرض مقابل لما هو الظاهر من عبارته وهو تعلق قوله بالأسناد
بقوله تضمن والله اعلم **قوله** ويجوز أن يكون الخ أعتز من على هذا القول بأنه على هذا لا يتحقق تقرر
الكلام على خلاف مرزويد في فلا مرزويد قائم لأنه يصدق عليه أنه لفظ تضمن كلمتين حال كونه ملحقا
بالأسناد مع أنه لكونه مركبا إضافيا ليس من أفراد الكلام ويخطر بالبال أن هذا النقض مندفع
لأن المراد من الأسناد الأسناد الذي يكون بين الكلمتين اللتين تضمن لهما الكلام وهما أن الكلمتان
في المثال المذكور فلا مرزويد وقائم لا فلا مرزويد لأنه ليس بينهما أسناد والله اعلم **قوله** أي علم
الإشارة إلى دفع ملية هو من أن النسبة عبارة عن الثبوت والافتناء وهما ليس من صفات الالفاظ
والا لكان قوله مرزويد قائم كاذبا في جميع الاوقات لعدم ثبوت لفظ قائم لفظ زيد كما هو الظاهر
فلا يصح إضافتها إلى إحدى الكلمتين كما لا يخفى وحاصل الدفع أن المراد من النسبة المعنى اللغوي
وهو الغم والضم من صفات الالفاظ فيصح إضافتها إلى إحدى الكلمتين وعلى هذا الإطلاق المنسوب
والمنسوب إليه على الالفاظ بطريق الحقيقة وعلى المعاني بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال
أو أن العبارة بهذا المضائق وهو المدلول والتقدير نسبة مدلول إحدى الكلمتين ولا شك
في صفة النسبة للمعنى والمدلول فيصح الإضافة وعلى هذا التقدير إطلاق المنسوب والمنسوب
إليه على المعاني بطريق الحقيقة وعلى الالفاظ بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال **قوله** الكلمة
الحكيمة لما كان معنى الكلمة الحكيمة خفية ففسر الفاضل المحقق لأنه خفية **قوله** لا يقال إلا حاصله
أن تعريف الاستاد غير جامع لأنه يخرج عنه الأسناد الذي في الجملة الشريفة لأن طرفيها غير كلمتين لأن
الكلمة لفظ وضع لمعنى ملية وهما ليس من الالفاظ التي وضعت للتأشير فلا بالفعل لا بالقوة أما
انتفاء الأول فظاهرهما انتفاء الثاني فلا من القوة بالمعنى ما يصح التعبير عنه بالمراد لكن مع بقاء نوع أي الحكم
السابق أي أن كان حليما فيكون بعد التعبير أيضا حليما وإن كان شريفا بعد التعبير أيضا يكون شريفا وهذا
المراد من في طرفي الشريفة لأن الحكم بعد التعبير بالمراد بصير حليما كان في السابق شريفا كما لا يخفى فلا

شدة احتمال لا منه

لأن يكون لهما
مسندا والآخر
مسندا إليه

يصدق على اسناد الشرطية انه نسبة احدي الكلمتين الى واما ما قاله مولا ناعبد الحكيم في وجه الاختلاف كونه
 اسنادا بين المجملتين الى غير صحيح لان ادوات الشرط يخرج المقدم والتالي عن كونها مجملتين بل هذا غير لازم
 في الشرطية لا قبل دخول الادوات ولا بعد دخولها كما لا يخفى عن له ادنى بصيرة في صناعة الميزان ويخطر
 بباله ان هذا الاعتراض كما يرد على تعريض الاسناد بكونه جامعا كذلك يرد على تعريف الكلام بانه غير جامعا
 لا فردا لانه يخرج عن الكلام الشرطي لانه ليس يقتضيه الحكمين بعين ما ذكرنا سابقا ويمكن الجواب عن هذا
 الاعتراض في كلام المقامين بانه ليس لمقصود تعريف الاسناد والكلام مطلقا بل تعريف الكلام المحلى بالاسناد
 الذي يقع في الحملات نظر الى ما هو الغالب الله اعلم قوله لان الشرط الجزاء لا اعتراض المصداق بل لا يقال
 فيكون الكلام متعلقا بل لا يقال انه وحاصله ان المتقرر فيما بين النجاة ان الحكم في الشرطية كاي في الجزاء والشرط
 قبل ما ينزله الطرف او بمنزلة الحال للمسند فيه فقد يرقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة وجوباتها
 موجودة وقت طلوع الشمس وحال كون الشمس طالعة واطراف الجزاء من الكلمات اما حقيقة كما اذا كان
 الجزاء مركبا من المفردات بالفعل او حكما كما اذا كان مركبا من المفردات بالقوة فيصدد التعريف على الاسناد
 في الشرطية والباعث على النجاة في هذا الحكم ان الحكم لو كان في الشرطية بين المقدم والتالي كما يقال في المنطق
 للزم كون الاسناد محكوما به في مثل قولهم ان جاء له نريد فاكره وهذا اللازم باطل النجاة بل عند الكل كما
 صرح بهن امولا ناعبد الله والجواب عن قيل المنطقيين ان مثل هذا القول مؤول بان جاء له نريد فيستقيم
 الاكرام وغير ذلك من التاويلات قوله على تعريض الاسناد على نزعهم لان الميزانين قالوا ان الحكمين
 المقدم والتالي قال السيد السند في حواشي شرح التلخيص خلاف بين الميزانيين واهل العربية كيف
 وقد صرح القاريون بان كلام الجارزة تدل على سببية الاول ومسببية الثاني وفيه اشارة الى ان المقصود
 هو الارتباط بين الشرط والجزاء في القضية الشرطية الحكمين المقدم والتالي بالاتفاق انتهى بمقتضى
 فلا يعم قول الفاضل المشي على نعيمهم وان شئت توجبه بما رخصليك بما شئت مولا ناعبد الله غير انما
 في باب التصديقات من متن سلم العلوم لانه يعلم توجيهه بما رخصتها ولا تذكر ولا فضاء الى التلخيص
 والتشويق في المقال والله اعلم بحقيقة الحال قوله ولذا قالوا ان الحكمين المقدم والتالي الى
 يعم القولان المذكوران لان الاسم والفعل من اقسام الكلمة وهي لفظ وضع بمعنى مفرد واطراف الشرطية
 ليست من الافاظ المفردة كما هو الظاهر فيكون المسند اليه على هذا التقدير غير اسم ويكون الكلام
 مركبا لان اسمين ولا من اسم وفعل وفي قول مولا ناعبد الحكيم ههنا مثل ما ذكرنا سابقا فنذكر قوله
 ولو جعل الرابطة اشارة الى ان الايراد يخرج الاسناد الذي في الجملة الشرطية عن تعريفه على تعريض
 الميزانيين واخر غير مستقيم اقول وبالله التوفيق ان هذا الايراد يخرج عليهم اذا كانوا يميزون الاسناد
 بما ذكرنا اما ان الميزة تفرقه به بل مرفوعة بنسبة امر الى آخرها بما ارسلنا كما قاله صاحب ميزان المنطق وغير

فلا يرد ذلك الايراد عليهم كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** ادلا يعبر الخ اشارة الى دفع ما يعبر عن
 ان طرفي الشرطية وان لم تكونا كلمتين حقيقة لكنهما كلمتان حكما لان الكلمة الحكيمة ما يعبر التعبير
 عنها بمفرد ومعهم وقوعه موقعها والتعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية صحيح كما يقال هذا الى الشخص
 طالعة مثلا ذاك الى منزله والنهار موجود مثلا وتعمد الكلمة من الحقيقة والحكيمة مراد كما قد
 اليه عبارة الشارح قدس سره حقيقة او حكما كما قررنا لك فيصدق التعريف على الاسناد الذي
 في الجملة الشرطية فكيف يخرج وحاصل الدفع ان التعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية غير صحيح لان
 ليس المراد بالتعبير الشرطية مطلقا بل مع بقاء نوعية الحكم وهما لا يبقى نوعيته بعد التعبير بالحكم
 قبل التعبير كان بطريق التعليق وبعد التعبير بطريق البتة والحل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** والدليل
 على آحاد صله ان من المتقرر ان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق التالي بل على العلاقة بين
 للقدم والتالي فلو كان الحكم في الجزاء والشرط قيد المسند فيه اما بتمتلة الحال والطرف كما هو
 من عوام اهل العربية لزم صدق للمقيد مع كذب مطلقة وهو من المستحيلات مثلا قولنا ان
 ضربتي ضربتك صادق مع عدم وجود ضرب المتكلم للمخاطب ايضا اي كما يصدق عند وجوب
 هذا الضرب ففي وقت عدم وجود ذلك الضرب اذا قيل هذا القول ويكون الحكم في الجزاء كما هو
 من عوام اهل العربية يكون تقدير هذا القول ضربتك وقت ضربك اي في وقت الضرب وهذا مستلزم
 لصدق المقيد مع كذب مطلقة اما صدق للمقيد فلا لانه معني ان ضربتي ضربتك وهذا اصله فكل
 ما هو معناه واما كذب مطلقة وهو ضربتك فلغرض عدم صدق ضرب المتكلم وجوده للمخاطب
 هذا والحقيق موضع آخر واما الدليل على ان الحكم في الجزاء فقد ذكره فتدبر **قال الشارح**
 قدس سره الى الاخرى يرد ههنا ان تعميم الكلمة من الحقيقة والحكيمة كما هو مراد في جانب المنسوبة
 كذا مراد في جانب المنسوب اليه فالأمر للشارح ان يقول نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
 الى الاخرى كن ذلك ويمكن ان يجاب بان ذلك التعميم مراد في جانب الاخرى اعني المنسوب اليها ايضا
 الا انه اكثر من ذكره ههنا بذكر قبيله والاكتفاء عن ذكر شيى بسبب ذكره سابقا شايع فيما بينهم
 فكيف لا يكون الاكتفاء بالذكر سابقا بسبب قلة جازا والله اعلم **قوله** اي من شأنه اشارة الى دفع
 ما يرد ههنا من انه يخرج عن تعريف الاسناد الاسناد الذي في الجمل الواقعة اخبارا وصافا او صلا
 لان ذلك الاسناد لا يفيد المخاطب لانه ليس هذا بالمقصود بالا فائدة بل المقيد والمقصود بالا فائدة
 الاسناد الذي يبيها وبين مبتدأها والاسناد الذي في الجمل المعلومة للمخاطب ان هذا الاسناد ايضا
 لا يفيد المخاطب لان الافادة قصيل العلم للمفرد اذا كان حاصلا له فلا معنى للتصنيف له وحاصل
 المدعى ان المراد بالا فائدة اهم ان يكون بالفعل او بالقول والوارد في النسخة بها كل منها مفيد بالقرينة

اي من هذا المنه

بمعنى صلة

بمعنى صلة

بالقوة أما المادة الأولى فهي مفيدة على تقدير كون اسنادها مقصودا لذاتها وأما المادة الفلسفية
فمفيدة على تقدير عدم علم المخاطب بها والله اعلم **قوله** الصرفة إشارة إلى قدم ما يبرهن من أجل
قولنا جئت ممل وزيد قائم جئت لأن موضوعية المركب يكون بموضوعية جميع اجزائه وبعض الاجزاء
في هذين التركيبين ممل فكونان من الممل وما كلاً مان الا ان الثاني مشتمل على حشو وفروج الممل
يستلزم خروجهم فرد الشيء منه وهذا من المستحيلات وحاصل الدفع ان المراد بالمجملات الخارجة عن المادة
الصرفة وهي التي لا تكون فيها لفظ موضوع والمملا ان المذكور ان ليس كالمجملين صريفاً لوجود اللفظ الموضوعي
فيها كلاً يكونان خارجيين واذا عرفت هذا عرفت ان في عبارة الفاضل المحشي تقدير وهو اما المركب
من كلمتين وممل فله خروج وكذا للمركب من كلمة وممل ولعل من عدم الذكر الا كلفه بقول الشارح
قدس سره فيما بعد لانه ذكر ان جئت ممل كلام لانه بمنزلة هذا اللفظ ممل والله اعلم بما في الصدور
عاليه رحمه الامور **قوله** فله خروج لانه يصدق على هذا المركب انه تضمن كلمتين بالاسناد أما
التضمن لكلمتين فظاهر لوجود زيد وقاير الذين هما كلمتان فيمدى اما بالاسناد فلان زيد قائم متضمن
للكلمتين بالاسناد كما هو الظاهر وهو جزأ من هذا المركب بسبب حصول الجزأ اعني الاسناد ههنا
لان الباء للسببية بسبب حصول الكل كما هو المتقرر فاذا كان الجزأ اعني زيد قائم بالاسناد يكون الكل
اعني ذلك المركب بالاسناد ايضا والله اعلم **قوله** اي محكية بما أن قيل لم يدل الفاضل المحشي عن
التعريف المشهور للجزأ الا فتاء اعني ما يعمل الصدق والكذب وما لا يجتهد بها الاول للاول والثاني
لثاني مع ان المشهور بالايان اول قلنا ان للمشهور يكون اول بالايان اذا كان خالياً عن الخدشة
والمشهور ههنا ليس بخال عنها لوجوب الاول انه يخرج عن تعريف الجزأ قوله الله واحد والسموات
والارض تحتها والكل اعظم من الجزأ وغير ذلك من الاقوال التي لا تحتل الكذب والثاني ان هذا التعريف
هو راي لان الصدق عبارة عن مطابقة الجزأ الواقع فقط فاخذ الجزأ في تعريف الجزأ هذا عدل الفاضل
المحشي عن التعريف المشهور واما توجيه المشهور فاما عن الخدشة الاولى ان الجزأ يعمل الصدق و
الكذب باعتبار نفس المفهوم وهو ثبوت شئ لشيء مع قطع النظر عن خصوصية الطرفين واحتمال
ذلك الاقوال بالنظر الى نفس مفهومها مع الصدق والكذب كليهما ثابت كما لا يخفى واما عن الثانية فقلنا
لا نسلم ان الصدق عبارة عما ذكر بل هو عبارة عن مطابقة الحكم الواقع ويمكن ان يجاب عن الاول
بان الواو اضافة في التعريف محضة او الفاضلة فلا يضر عدم احتمال تلك الاقوال الكذب والله اعلم
قال الشارح قدس سره وحيث آية ايضا لما اشار اليه سابقا بقوله حقيقة او حكما وكما تبيح
للشرط وقوله دخل جزاء الشرط لكن استعمال حيث للشرط بدون كلمة ما قليل او زمانية ظرف لقوله
دخل وعلى هذا انكون الواو في المعنى داخل على دخل والتقدير ودخل في التعريف الاشياء المذكورة

وقت كون الكلمة اعم من ان تكون حقيقة او حكما او مكانية او تطلعية وهي اول كما لا يخفى وبه فاعلم
قال الشارح قدس سره في التعريف اعلم انه يرد على تعريف الكلام انه يخرج عندما كان المستند
فيه جملة او شيئا بالعدم كونه متضمنا لكلمتين بل للكلمة جملة وكذا يرد على تعريف الاسناد انه
يخرج عنه الاسناد الذي يكون في كلامه يكون مسنده جملة لعدم كونه نسبة الكلمة بل نسبة الجملة
وبالتعميم يندفع كلا التفسيرين كما هو الظاهر والظاهر من كلام الشارح انه اراد دفع النقض بالحيث
حيث قال مثل زيد ابوه قائم ولم يقل مثل الاسناد في زيد ابوه قائم وكان لك ساير عباراته فظهر ان
قال الفاضل المذوق ههنا من قولنا في تعريف الاسناد اسناد مثل الخ يعنى اسناد ابوه قائم الى الخ
وهكذا في البواقي فاندفع ان دخول مثل زيد ابوه قائم في تعريف الكلام لا يتوقف على تعميم الكلمة
اذا هو مشتمل على كلمتين حقيقتين بينهما اسناد انتهى غير مناسب عن مثل هذا الشخص العظيم شانه
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمة المفرقة قيد واقعة وليس باحترار في لان الكلمة لا
الامثلة **قوله** جملة يرد ههنا ان الاموال يقتضى التعدد والنسبة امر واحد بسيط فكيف
يسدق عليها انها جملة في تلك القضايا اقول وبالله التوفيق اخبار تلك المركبات مشتملة على النسبة
كما هو الظاهر فيوجد ملاقة الجزئية والكلية بين تلك الاخبار والنسبة فلما لا يجوز ان يكون المراد
من النسبة ههنا الجز واطلاق العمل على الجمل لا جل تركيبة ما قد يعنى فيكون الحاصل ان الاخبار في
تلك المركبات جملة والمراد من تلك المركبات مجموع زيد ابوه قائم والله اعلم **قوله** وهو المفرق
وما يدل على ذلك قول صاحب سلم العلوم حيث قال ان الرأبم اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل
اصلك والجزء تحقق قضية احادية وان شئت التفصيل فارجع اليه مع شروحه **قال** اعنى
قيام الاب يرد ههنا ان قايم الاب ايضا مركب فيلزم القرار على ما عنه الفلاس اجيب عنه بان
المراد القايم المضاف اى مجبئية الاضافة لانه ليس المقصود ههنا القايم مطلقا المضاف والمضاف
اليه جميعا فان قيل قد ثبت في مقارنه ان الصفة المثبتة واسم الفاعل واسم المفعول الى الارتفاع ما بعد
فلا ضمير فيها واما اذا نصب وجوبا لاضافة فهي ضمير في قايم المضاف الى الاب يكون ضمير اجبا
الى زيد فيكون مركبا وان خرج عنه المضاف اليه قلنا ان اخبار الضمير في الصفة في الحالين المذكورتين
انما يكون وقت دلالة صفة السبب على صفة المسبب كما في زيد حسن الوجه واما اذا لم يدل
فلا ضمير فيها كما هو المتقرر ولا شك ان قايم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة
السبب كما هو الظاهر فلا يلزم التركيب حال خروج المضاف اليه عنه والله اعلم **قوله** او اذا
اشارة الى ان التامر بل ليس يختص بالذكر بل يتغير ايضا بل هو لاولى لعدم ورود اعتراض
بحوال التركيب عليه **قوله** ولا يصح القول الخ الفرض من هذه العبارة الرد على من قال معتزلا

انه لا حاصلة في ادخال جسي مهمل ودرج مقلوب زريد الى تأويل المسند اليه فيها بهذا اللفظ لان
 من المتقررات ان اللفظ اذا اريد به نفسه يكون علما لها فيكون موضوعا وحاصلا للرجح ان اللفظ
 انها لا تتعلق بنفسها لان الدلالة نسبة يقتضي التغاير بين الدال والمدلول عليه والتغاير يفتق
 بين الشيء ونفسه اولان وجد ان كل متلفظ بلفظ مراد نفسه شاهد بعدم قصده دلالة على
 نفسه بل مقصوده احضاره لا بواسطة دال واذا انتفت الدلالة بناء على ان التغاير الاعتباري يحكم
 في طرف النسبة وهذا التغاير متصور ههنا لان اللفظ من حيث التلفظ به دال ومن حيث كونه
 حاصلا في الذهن مدلول وان دعوى البداهة في موضع الخلاف غير مسموعة فنقول ان هذا الدال
 ليست بالوضع فلا يكون جسي ودين كلمة فيتحكم في الادخال الى التأويل ويرده ههنا ان دلالة اللفظ
 على نفسه اذا لم تكن بالوضع كما ذكرت والحال انها ليست بالعقل ولا بالطبع فيقتل المحصر العقل
 في الاقسام الثلاثة اما انتفاء الاول فلا انها مقصورة في دلالة الاثر على المؤثر او العكس ولا ثابته ههنا
 واما انتفاء الثاني فلعدم منخلية الطبع ههنا ويمكن ان يجاب بان هذه الدلالة مندرجة في الحقيقة
 لانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من اثاره
 هذا خلاصة ما ذكر في هذا المقام **قوله** حتى لا يحتاج متعلق بالنفي **قوله** لما حقيقة متعلق
 بالنفي **قوله** بل هي الخدعة ما يتوهم من ان اللفظ اذا كانت غير الله على انفسها كانت انفسها
 بجملة فينبغي ان لا يعم الحكم عليها مع ان الحكم عليها بالاحوال العارضة لها صحيح كما يقال زريد قد
 دغير ذلك وحاصل الدفع ان الحكم يقتضي الحضور في الذهن للحكم عليه مطلقا سواء كان بالاعتبار
 داله او باعتبار نفسه والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود فيعم الحكم بهذا الاعتبار
 والله اعلم **قوله** ودعوى آه دفع ما يتوهم من ان ثبوت هذه الدلالة في الالفاظ المملة
 لا ينافي مملتها لان مملتها بالنظر الى المعنى وهذه الدلالة بالنظر الى نفسها وحاصل الدفع ان
 هذه الدلالة وان كان بالنظر الى نفسها لكنه يستلزم موضوعيتها لانفسها وهذا مخالف عما هو
 من مقالا يتم في مباحث الالفاظ فلا يعم تلك الدعوى **قوله** في مباحث الالفاظ فانهم
 تفرغوا وضع اللفظ في تلك المباحث بانه جعل اللفظ بانتهاء للعنى لا بانه شيء **قوله** لم تكن اسما
 لان الاسم قسم من الكلمة وهي لفظ وضع لعنى مفرد **قوله** فكيف آه لان هذه الاشياء
 من خواص الاسم **قوله** قلنا آه حاصل الجواب ان هذه الخواص خواص الاسم لكن اعم من
 ان يكون اسما حقيقة او اسما ظاهرا ولا وهذه الالفاظ اسما تأويلية لان وقوع الاسم موقعا
 معيما كما لا يخفى فلذا قيلت تلك الالفاظ خواص الاسم **قوله** او ان الاخبار الخا عن الالفاظ
 للطلقة فيكون هذا الكلام من قبيل قول المصنف ومن خواص الاسم اسناد الى الشيء والغرض

من هذه العبارة ذكر الجواب الثاني وحاصله ان هذه الخواص خواص اضافية للاسم بالنظر الى غيرها
اذا كان هذا الغير موضوعا للفظ ومستعملا فيه فلا يقدح وجودها في المهرات لعدم الوضع فيها
وفي الالفاظ التي تكون موضوعا لمعنى لكن لم تستعمل فيه لانه اريد بها انفسها كالفعل والمعرف
الذين اريد بها انفسها لا معانيهما في كون تلك الخواص خواصا لا سر **قال** الشارح قدس سره
اطمان كلامه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريف على المصنف بان كفايه ما اخذ من
المفصل والمقرر ان المأخوذ لا يكون مخالفا عما اخذ منه في المعنى والمفهوم وهما معنى عبارة المصنف
مخالفت عن مفهوم عبارة المفصل لان المفهوم من ظاهر عبارة المصنف ان ضربت نريد ايايها
كلامه لانه يصدق على هذا المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد بخلاف عبارة المفصل لا ضرب قال
في تعريفه هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى والتبادر من هذه العبارة ان
الكلام لا يكون مشتقاً على امر سوى تلك الكلمتين فيصدق التعريف على ضربت فقط ويمكن
ان يجاب بان المراد من الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقتين او حكمتين كما هو المذهب والمذكور سابقا
فيصدق تعريف المفصل على مجموع ضربت نريد ايايها لان الشيء مع متعلقاته امر واحد حكى او بان
قد فقط مراد في عبارة المصنف فتعريفه ايضا لا يصدق الا على ضربت فقط والله اعلم **قوله**
لا ينبغي عليك آية ايراد على المصنف بانه يلزم على مذهبه القول بتحقيق افراد الكلام في فرد واحد
منه وهو ضربت نريد ايايها احد هاضربت لانه تضمن كلمتين بالاسناد والاخر ضربت نريد لانه
يصدق عليه ايضا انه تضمن كلمتين بالاسناد والثالث ضربت نريد ايايها للعلة المذكورة وتحقق
الافراد في الفرد الواحد مع وحدة الاسناد من المستبعدات ولا يلزم هذا على صاحب المفصل
لان الكلام في كل من هذه الصور هو ضربت عند ويمكن ان يجاب عن قول المصنف باننا لان
وحدة الاسناد في الصورة المذكورة لان الاسناد في ضربت نريد ايايها مغاير عن الاسناد في ضربت
نريد او الاسناد في هذا مغاير عن الاسناد في ضربت لان المتعلقات دخلا في تحصيل تعاقب الحكم
الذي هو الاسناد ولذا يعتبر اتحاد الوحدات الثمانية المشهورة في التناقض وقوله ضربت
اقوم رجلا وهو قايماً ليس بمجموعة كلاما واحدا عند صاحب المفصل حق يلزم فيه تحقق افراد
الكلام بل كلمات متعددة لتعدد الاسناد فظهر مضافته ما قاله مولانا عبد الحكم فانه لا علم
قال الشارح قدس سره اعلم ان صاحب آية لعل الغرض من هذه العبارة يكون اشارة الى
عبارة المصنف حيث ينطبق على كلا المذهبين في الكلام والجملة من الترادف والصوم والمقصود
لان الامر في قوله بالاسناد ان كان الجنس فيكون المعنى ما تضمن كلمتين مجنس الاسناد سواء كان
مقصود الذات او لا انطبق الحد على مذهب الترادف وان كان للحد وكان المفهوم الاسناد

شأنه بقوله لا يقدح

اقوم رجلا من الضمير
الباقي من ضربت و
هو قايماً ليس بمجموعة
كلاما واحدا عند
صاحب المفصل فثبت
وهو قايماً ليس بمجموعة
كلاما واحدا عند
صاحب المفصل فثبت

بذلك الواقع في عبارة المصنف ولا حاجة الى ما ارتكبه القاضى للدق لان كون اسما لا يشترط من كلام
 المصنف ليس بشرط في اشارته به الى شئ كما لا يخفى وفي هذا الكلام اشياء الى دفع ما يقال من انه لم ير فيه الشارح
 قدس سره بذلك الواقع في عبارة المصنف الى تعريف الكلام او الى التضمن الى الاسناد وحاصل ذلك
 ان الشارح قدس سره لم يجعل ذلك اشارة الى احد الامور الثلاثة المذكورة لوجه واحد هان الكلام
 المصنف من قوله الكلام الخ الى قوله الاسماء منقولة لبيان الكلام فلا اشارة الى ما سبق الكلام لكلام
 اولى وثانها ان ذلك موضوع لا اشارة الى بعيد والكلام اى لفظ بعيد في هذه الامور الاربعة
 فلا اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وحى اسر وفضل وحرف اشارة الى تقسيم الكلمة
 بعد تعريفها فرايته هذا الاسلوب يقتضى ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا الكلام مثل
 الكلام السابق والله اعلم **قوله** ولبعد الخ قال مولا فورا الحق وهو ليس بوجه تام اذ الموصول و
 التضمن ايضا بعيدان والا بعديه ليست بشرط في الاشارة بذلك انتهى اقول وبالله التوفيق ازال
 في الا بعد موجود وهذه العلة ممتنعة لا مرجحة بخلاف الآخرين فلا يرد ما اورد فافهم **قوله**
 ولما صرح آء دفع لما يرد في هذا المقام من انه لم يخالف المصنف في تقسيم الكلام عن تقسيم الكلمة حيث
 اورد آداة المحصر في تقسيم الكلام ولم يورد في تفسير الكلمة وحاصل الدفع ان المفهوم من تعريف
 الكلام انه يكون مركبا من كلمتين والتوكيد من الكلمتين يتصور على افعال ستة كما لا يخفى وكل من افعال
 الستة ليس بكلام بل الكلام منها الاثنان فلدفع وهو كون كل من الالف الستة كلاما كما هو من تظهير
 اعنى المصنف ببيان المحصر فافهم آء انه في تقسيم الكلام مختلف تعريف الكلمة واما يورد ههنا ان
 الفاعلة بين تقسيم الكلام وتقسيم الكلمة ثابتة من وجه آخر وهو ان المصنف اورد دليل المحصر لتقسيم
 الكلمة ولم يورد في تقسيم الكلام فافهم في هذا و اجاب عن هذا الايراد مولا فورا الحق بقوله ولم
 يورد دليل المحصر تنبيها على بدهة حيث يظهر بام في تأمل في تعريف الكلام المعبر فيه الاسناد للفقهي
 للسند والمسند اليه انتهى اقول وبالله التوفيق انه ان نظر الى الاسناد الذى هو مأخوذ في تعريف
 الكلام لكن ذلك النظر في دفع كون الالف الاربعة كلاما فلا يحتاج الى ايراد آداة المحصر في تقسيم بل
 الحق في الجواب عنى ان المصنف اكتفى عن ذكر دليل المحصر ههنا حواله على طبيعة الذكى وفكر دليل
 المحصر في تعريف الكلمة نظر الى غير الذكى ورعاية الطبايع من عادة المصنف كما لا يخفى والله اعلم
 بما في صدور العباد واليه المرجع يوم البداء والمعاد **قال** الشارح قدس سره في ضمن دفع ما يرد من
 ان الاشارة بلفظ ذلك الى الكلام لا يعم لان الاسمين او الاسم والفعل ليس الاعين الكلام فليدفع
 الشئ في نفسه وهذا غير محقول لان الايتان يقتضى تغاير الطرفين والشئ ونفسه متحدان وحاصل
 الدفع على ما يفهم من حاشية القاضى المحشى ان الكلام عام وكلاهما من الاسمين او الاسم والفعل

خاص والمغايرة بين الخاص والعامة لا يخفى في تصور ايتان الكلامين الاسمين او الاسم والفعل قوله
 حقيقة او حكما اشارة الى دفع ما يرد من ان حصر ايتان الكلام في الاسمين او الاسم والفعل كما فعل
 المصنف غير صحيح لان قولنا زيد قاير نقيضه زيد ليس بقاير كلام مع انه مركب من غير الاسمين
 وغير الاسم والفعل وحاصل الدفع ان المراد من الاسم اعلم من ان يكون اسما حقيقة واسما حكما بان
 مؤلا بالاسم والقسم الاول ان لم يكن موجودا ههنا لكن الثاني موجود لانه يقول زيد قاير بهذا ويؤول
 نقيضه زيد ليس بقاير بذلك فيقال هذا ذلك فهذا الكلام يكون مركبا من اسمين والله اعلم قوله
 وذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقدير لفظ الضمن لا يدفع المحذور لانه كما يقال
 ايتان الشيء في نفسه كذلك ليتم ايتان الشيء في ضمن نفسه كما لا يخفى على من له ذهن سليم و
 حاصل الدفع ان لفظ الضمن يستعمل بحسب العرف فيلزم العام والخاص فاذا قدر الشارح لفظ
 الضمن فكانه قال ان ايتان الكلام في الاسمين مثلا ايتان الشيء في خاصه وهذا ليس بمشتمل كما
 عرفت وجهه وترى يا يورده ههنا ان ادخال كلمة في على الاسمين يوجب كون الاسمين ظرا فالكلام مركبا
 ادخاله على الاسم والفعل وطريقة الخاصة للعام يصح اذا كان الخاص خاصا مطلقا ولا يصح اذا كان
 الخاص خاصا من وجهه لان الاحاطة على النظر وفلازمة النظر والاحاطة تحصل في الخاص المطلق
 لا في الخاص من وجهه كما لا يخفى والاسمان وكذا الاسم والفعل خاص من وجهه من الكلام مادة الاختصاص
 زيد قاير وضرب زيد ومادة افتراق الكلام عن الاسمين في المثال الثاني وعن الاسم والفعل في المثال
 الاول كما هو الظاهر ومادة افتراق الاسمين عن الكلام في مقول زيد قاير اذا كان على سبيل التعدد
 والاسم والفعل عن الكلام في مقول زيد ضرب اذا كان على سبيل التعدد وكيف يصح ايما د
 كلمة في ههنا واجيب بان المراد من الاسمين الاسمان الذان يكون بينهما اسناد تام لا مطلق الاسمين
 والمراد من الاسم والفعل الاسم والفعل الذان يكون بينهما اسناد ومع هذا القيد يكون كل واحد
 من القسمين خاصا مطلقا من الكلام كما لا يخفى فيصم ادخال كلمة في عليه والله اعلم قوله وانما
 قدم دفع لما يرد من ان المصنف بليغ كما هو للدائر على الالسنه وصرح به مؤلا ناعصار الدين
 ايضا كما نقلت لك سابقا وقيل البليغ لا يخلو عن نكتة فها هي في تقدير الكلام المأني في ضمن الاسمين
 على الكلام المأني في ضمن الاسم والفعل وحاصل الدفع ان النكتة في التقدير المفعول استحقاق جزئي
 ذلك الكلام للتقدير بخلاف جزئي هذا الكلام لان المستحق فيه للتقدير هو احد الجزئين وهو الاسم
 بخلاف الجزأ الآخر واستحقاق الاسم للتقدير باعتبار انه يقيم مسندا او مسندا اليه بخلاف الفعل
 لانه لا يقيم الا مسندا والله اعلم قوله انما قدم الاسم والفعل دفع لما يرد من ان قول المصنف واسم
 دخل اشارة الى الجملة الفعلية كما ان قوله الا في اسون اشار الى الجملة الاسمية والفعل مقدم في الجملة

الفعلية كما هو الظاهر فلما نسب للمصنف ان يقدم الفعل في ذلك القول ليوافق الوضع الطبعي
 وحاصل الدفع ان للمصنف نظراً الى ان الاسم وان كان متأخراً عن الفعل في الذكر في الجملة الفعلية
 لكنه مقدم عليه في الرتبة لكونه مسند اليه فقدم في الذكر في ذلك القول لاجل ذلك الظاهر
اعلم قوله واما تقديم الخ الغرض من هذه العبارة بيان وجه تقديم الفعل على الاسم كما وقع
 في النسخة الاخرى في بيان القسم الثاني للكلام ليعلم كلتا النقطتين **قوله** الذكر اي ذكر المتن
قوله للواقع اي الواقع في الامثلة **قوله** لتقدم آه اي في الذكر في الامثلة **قال** الشارح
 قدس سره فان التركيب الخ دفع لما يرد من ان يراد اداة المحصر غير محتاج اليه بل لا يعلم لان المحصر
 لما يكون المنكر عن الحكم والشك فيه والاسم خالي الذهن عن ايتان الكلام في ضمن الاسمين
 واسم وفعل لعدم دليل الحكمه وشك في الحكم وحاصل الدفع ان دليل الانكار واشك موجود
 ههنا وهوان تعريف الكلام يقتضي تحققه في اثنين من اقسام وتركيبه منها وهو يتصور على التمام ستة
 فكيف يكون الكلام موجودا في الاثنين من هذه الانحاء الستة فقط كما هو الدابر على الالستة فلذا
 اورد المصنف الخ المحصر واهل الكلام انه ربما ينزل غير المنكر بمنزلة في كلامهم مثل الكلام مع المنكر
اقول وبالله التوفيق انه لو كان الاستناد المأخوذ في تعريف الكلام واقضاءه للمسند والمسند
 اليه وعدم كون الحرف لا مسند او لا مسند اليه وعدم كون الفعل مسند اليه في نظر السامع
 لم يوجد له دليل الانكار والشك كما لا يخفى على من له ذهن سليم وربما يورد ههنا ان الكلام
 قد يحصل في الزايد من الاثنين من الاسمين او الاسم والاسم والفعل فيبطل المحصر **اقول** وبالله التوفيق
 ان المراد من الاسمين اعراض ان يكونا اسمين حقيقيين او حكميين بان يفهم التعبير عنهما بلفظين منفرد
 كما سبق والزايد على المسند والمسند اليه في الكلام المركب من الزايد من اثنين ان كان مرتباً
 او متعلق واحد منهما فيصير التعبير هناك عن المتعلق والمتعلق بلفظ واحد فيكون اجزاء ذلك الكلام
 في الواقع اثنين لا زاياد وان لم يكن كذلك فهو حشوا لا اعتبار له والله اعلم **قال** الشارح قدس سره للمسند
 اليه مفقود والمراد من المسند اليه ذاته لا ذاته مع هذا الوصف وذات المسند اليه بدون
 هذا الوصف لا يستلزم المسند فلا يرد ان في هذا القسم كما ان المسند اليه مفقود كذلك المسند
 مفقود لكونها متضايقتين كما لا يخفى وهكذا الحال في قوله احداهما مفقود **قال** الشارح قدس سره
 ونحو ما يرد لا اشارة الى دفع ما يرد من ان يازيد كلامه عند هو كما هو للفقهاء والحال انه مركب
 من اسم وعرف كما هو الظاهر فكيف يفهم قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ وحاصل الدفع ان هذا
 الكلام مرتب بـ ما دعوى زيد او ادعوى فعل فيكون مركباً من الاسم والفعل ولما كان يرد عليه ان
 الاسم في السلام الذي يكون مركباً منه ومن الفعل يكون مسند اليه ويريد ليس في هذا الكلام

بيان الاضيق

مسند اليه فكيف يكون هذا الكلام مركبا من اسم وفعل اشارة للشارح قدس سره الى دفعه بقوله الذي
هو المتعدي اذ عورس بما يرد ههنا ان قولهم من حرف كلام وهو مركب من حرف وهو من واسم وهو
حرف واجيب عنه بان كلمة من التي وقعت في هذا التركيب علمية التي تكون في التركيب فيكون لها
غاية ايراد الله اعلم قوله المتقول الى الانشاء دفع ما يرد من انه كيف يكون يلزم بتقدير ادعوا ان
هو المركب المتأخر الجري والحال انه لو كان كذلك لكان محتملا للصدق والكذب ان ادعوا الذي فرض
كون يازيد بتقدير محتمل لها ولو كان هذا الكلام مخطا باسم ثالث اعني سوى المنادي لان ادعوز يندخل
معها كما لا يخفى على صاحب القرينة السليمة واللازم بان باطلان والمزوم ومثلها وحاصل الدفع انه يلزم
هذان الامر ان اذا كان يازيد بمعنى ادعوز يندخل الذي هو المركب المتأخر الجري فلا مرئى كذلك لان
يازيد بمعنى ادعوز يندخل الذي نقل من الاخبار الى الانشاء قبل التقديرا وبعده او حينه وعلم من
هذا ان في عبارة الفاضل المحقق قصور او الله اعلم وفي الصدور **قال** الشارح قدس سره اي كلمة
دفع ما يرد من ان كلمة ما الواقعة ههنا عبارة عن الشيء لا نقاء قرينة كونها عبارة عن الشيء الخاص فيكون
مرجع تعريف الاسم الى ان الاسم شيى يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الاربعه الثلاثة وهى
يصدق على كل من الدوال الاربع والمركب كما لا يخفى والحال انه ليس بأسوق فلا يكون التعريف مانعا
وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والقرينة كون الاسم قسما منها ويح على الشارح ان كلمة ما
مشتركة بين الموصولة والموصوفة وغير ذلك ومن المتقرر ان ارادة احد المعاني من المشترك بلاد
قرينة غير صحيح فمن اتى قرينة فسر الشارح كلمة ما بالموصوفة حيث فسرها بالنكرة التي هي معنى الموصوفة
واجاب عن هذا الايراد الفاضل المدقق بقوله ولما كان الموصول مجهول المراد والصلة تنفسه والمجهول
اذا فسر بشئ كان المراد هو ذلك الشيء من الابتداء فلا يلزم جنسا بالنسبة الى المفسر بخلاف الموصوف
فان الصفة يغيره من العموم الى الخصوص ويقصر على بعض افراد بعد ما تناط الكل فيصلح جنسا باعتبارها
التناول ويصلح الصفة فصلا باعتبار قصرة على البعض فسرها بالنكرة احتراز عن لزوم الاتصاف على
الفصل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان هذا الكلام مراد من وجه واحد ان هذا
لا تقتضا على الفصل كما ينبغي منه ذلك الكلام غير مسلم الا ترى ان احد النحاء الحد لنا قص هو التعريف بالفصل
وحده كما لا يخفى على من رأى كتب صناعة الميزان وثانيها ان المخرج لا يغير في هذا التعريف هو قول المعروف
نفسه وقوله غير مقترن كما يصحح الشارح به بعيد هذا بقوله فبالصفة الاولى الى قوله دل على معنى
بل لا فقط واذا درست هذا فتقول انا فسلر ان الموصول لا يصلح للجنسية لكن بالنظر الى الصلة فلا
فسلر ان الموصول والصلة كليهما معا لا يصلح للجنسية بالنظر الى شئ آخر فها هو المذهب وغيره وهو
اللازم غير محذور وثالثها ان كون الصفة مغيرة للموصوف من العموم الى الخصوص ومقتضاه على بعض

هذا ما يلاحظ على ان
صلة في الحقيقة دل
الله

أفراد في الصفة المطلقة غير مسلم إلا ترى إلى الصفة في قوله تعالى بسر الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب
العالمين وغير ذلك بل هذه القائمة في الصفة للخصصة والصفة هنا اعني قوله دل على معنى بل
فقط ليست بخصصة لأن الدلالة على معنى معتبر في الكلمة مطلقا كما لا يخفى فلا فرق بين الموصولة والوصف
في عدم صحة الجنسية بالنظر إلى الصلة والصفة ويمكن أن يقال من جانبك لك الفاضل أنه نظر إلى
أن للتعليق بكسر الهمزة من تمام المتعلق بغيرها فيكون قوله في نفسه وقوله غير مقترن من مقدمات دل على
معنى فإذا كان صلة يلزم القصر على الفصل وحده وإذا كان صفة فلا يلزم فيحصل الجواب عن الأخير
ولما الجواب عن الأول فهو أنه لعل الكلام يبقى على مذهب من لم يجوز التعريف بالفصل وحده كما
قال مولانا عبد الحكيم والتعريف بالفصل وحده نادر خداج وأجيب عن الفاضل للدق يجب
أنه ايد على ذلك أنه قال بعيد هذا القول في تلك الحاشية ثم المراد باللفظ الكلمة من حيث الدلالة
على معناها لا معانيها ولا يلزم الاقتضا على الفصل لأن الجنس قسم الكل الذي هو قسم المفرد انتهى
لوجهين أحدهما أن الكل ليس المقوم للمفرد بل المقوم لا اللفظ المفرد وإن ذهب إليه البعض كما
أيضا في كماله على أنه مسكة في صناعة اللفظ والناسب على هذا أن يراد من الكلمة معناه
اللفظي وثانيها أنه على تقدير إرادة لفظ الكلمة لا يعبر بالحكم لأن الاسم ليس معنى فاللفظ الكلمة الدالة
على معنى ثم لا يلزم اقتصار الاسم في لفظ الكلمة لأن يقال في الجواب عن الأول أن إطلاق الكل على معنى
الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن ثم كسفي الألفاظ وعلى لفظها كالألفاظ كلها موجودة كما
ظهرت في إرادة لفظ تلك الكلمة كما وقع من ذلك الفاضل وعن الثاني أن مرادة أن الاسم هو
عن لفظ الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير الخ كلفظ نريد وعمر ويكر وغير ذلك وليس مرادة أن الاسم
عبارة عن لفظ الكلمة المركب من هذه الحروف حتى يلزم الاقتصار والله أعلم **قوله** ولا يخل
البيان إلا يراد الذي أشير إلى دفعه بقول أي كلمة وقرئ لك سابقا في هذا الحاشية السابقة بـ
قوله والقرينة دفع توهم غيبي عن البيان **قال** الشارح قد مر منه كأي إشارة إلى دفع ما يرد من أن
قوله في نفسه أمان أن يكون طرفا لغوا متعلقا بدل أو ظرفا مستقرا كما من غير دل باعتبار المتعلق وهو
كأي وغير ذلك ولا يخلو أمّا الأول فلا نكته في على هذا أمان أن يكون بمعنى العلم فيكون مآل التعريف
إلى أن الاسم كلمة دلت على معنى بنفسها أي من غير حاجة إلى شيء آخر وهذا المعنى وأن كان صحيحا لكن
أن ادعى كون كلمة في معنى الباء بطريق الحقيقة فهذا خلاف المذهب النصارى أن الباء معنى مجازي
الكلمة في وأن ادعى كونها بمعنى بطريق المجاز فيلزم أخذ المجاز الغير المشهور في التعريف وأما أن
يكون بمعنى الظرفية المجازية يعني أن الكلمة لما كانت دالة على المعنى من غير حاجة إلى شيء آخر فكانت
كالظرف للمعنى لأنه لا يكون محتاجا في حق الاشتغال على الظروف إلى شيء آخر فيكون حاصل التعريف

بأنه يجب أن يكون
وعد استعماله للشيء
الظاهر فيه أن يكون
غيره لا بأس

على هذا ان الاسم كلمة دلت على معنى في حد ذاتها من غير حاجة الى شئ آخر وهذا المعنى غير صحيح لان
الدلالة ليست للكلمة في حد ذاتها بل بالقياس الى الوضع كما هو الظاهر واما ان يكون بمعنى الظرفية
الحقيقية وانما اظهر من البيا لا انحصار الظرف في الزمان والمكان والكلمة ليست بشئ منهما
واما الثاني وهو شق الحالية فلا نه على هذا ايضا يكون قيد للدلالة لما تقر ان الحال يكون قيد
العامل ذي الحال فيه عليه ما يرد على الثاني اي الظرفية المجازية وحاصل الدفع انه طرف مستقر
متعلق بكان لكنه ليس حالا من ضمير الحق يرد عليه ما او رد بل هو صفة للمعنى فان قيل من اين
يعلم ان الشارح جعل قول المصنف في نفسه باعتبار المتعلق صفة المعنى لا حالا عن ضمير لفظ
انه يعلم من قاعدة الخط لانه لو جعل حالا لكان لا لزوم ان يكتب بالالف لان كتابة المنصوب بالالف
فان قيل من اين يعلم انه جعل صفة المعنى والحال انه يجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف وهو
قلنا ان هذا محتاج الى المحذوف والحذف خلاف الاصل اعلم انه لو جعل قوله في نفسه باعتبار
المتعلق حالا عن المعنى لم يرد عليه ايضا شئ لكن الشارح لم يتركه ليحصل التوافق بين قيدي المعنى
بان يكون صفتين له هذا بعض فهو من حاشية الفاضل المحشي وبعض هذا اسم به خاطري الله اعلم
قوله جعله المحذوف ما يرد من ان عبارة المصنف هي قوله في نفسه محفلة لاحتمالات ثلثة هي كون
في نفسه ظرفا لغوا متعلقا بدل وكونه حالا باعتبار المتعلق عن ضمير ل وكونه باعتبار المتعلق صفة للمعنى
فلما اختار الشارح الاحتمال الاخير لم يتعرض الى الاولين وحاصل الدفع ان في الاحتمالين الاولين وورد
المحذوف فلذا لم يتعرض لهما وبيان ورود المحذوف في الاحتمالين الاولين وبيان وجه جعل الشارح
عبارة المصنف اعنى قوله في نفسه صفة المعنى قد ذكرها في الحاشية السابقة بلا فصل فتذكرها
قوله ما دل بنفسه اي من غير حاجة الى شئ آخر وهذا المعنى على تقدير كون كلمة في في قول المصنف
في نفسه بمعنى الباء او في حد ذاته هذا على تقدير كون كلمة في في قول المصنف في نفسه متعلقا
في الظرفية المجازية بان يشبه الكلمة الغير المحتاجة في حق الدلالة على معنى الشئ آخر بالظرف
الغير المحتاج في حق الاستعمال على المظروف الى شئ آخر في عدم الاحتياج ولم يتعرض لكون كلمة في في
ذلك القول مستعلة في الظرفية الحقيقية لظهور فساده لا انحصار الظرف في الزمان والمكان الكلمة
ليست شيئا منها كما هو الظاهر **قوله** معتبرا في حد ذاته اقول وبالله التوفيق انه كما يعنى احتمال
استعمال كلمة في في الظرفية المجازية على تقدير الحالية كما ذكره الفاضل المحشي فكان لا يجزئ احتمال
كون كلمة في بمعنى الباء على هذا التقدير فيكون المعنى الاسم كلمة دلت على معنى حال كونه معتبرا
فالناسب ان يتعرض للفاضل المحشي لهذا الاحتمال ايضا وان يكن وجه عدم صحة هذا التقدير
الا ان يقال وجه عدم التعرض له الظهور والله اعلم **قوله** المذهب الخطر ان ادعى كون كلمة في

البعض الاول تقرير
السؤال والبعض الآخر
ما زاد عليه " منه
في حاشية كتابنا في التفسير
السابقة " منه

بمعنى الكلمة حقيقة لأن المذهب المختار للمصنف أن كلمة في موضعها للظرفية الحقيقية والموارد التي حكم
 فيها يكون كلمة في بمعنى الباء أو على أو اللام من موارد الظرفية المجازية كما ينطق به كلام الرضوي في
 الباء معنى مجازها بالكلمة في لا معنى حقيقيا **قوله** أو مجازا غير مشهور أن ادعى كون كلمة في بمعنى الباء
 مجازا أقول وبالله التوفيق يعلم من قول الفاضل المحقق هذا وجه استحالة الشق المتروك في احتمال
 كون **قوله** في نفسه حالا وهو كون في بمعنى الباء فتاء مل **قوله** وأن الدلالة عطف على قوله إن في
 المفعول يكون داخل تحت اللام التعليلية أقول وبالله التوفيق هذا القول بظاهره وجه لبطون الشق
 للثاني من الشق الأول وهو استعمال كلمة في في الظرفية المجازية لذكر عبارة في حديثه في ذلك القول
 والشق المذكور من الشق الثاني وهو بينه الاحتمال المذكور اتفاقا في الواقع وجه لبطون الكل لأن
 الدلالة إذا كانت ثابتة للكلمة بالقياس إلى الوضع فلا يكون دلالتها بنفسها كما في الشق الأول من الأول
 ولا معتبرة بنفسها كما في الشق المتروك من الثاني لأن معانها أن تكون الدلالة لبعض الكلمة وخصوصا
 من غير مدخلية الغير قال مولانا عبد الحكيم لا يقال أن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فيكون الكلمة
 دالة على معنى حد ذاتها لأن قول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه التعريف إنما هو
 للماهية بالقياس إلى تحققها في أفرادها لا للماهية من حيث طبيعتها انتهى **قوله** مع أنه وجه آخر
 لبطون الاحتمالين بكونه شقية وحاصله أن قوله في نفسه على تقدير أن يكون ظرفا لغوا متعلقا
 بول سواء كانت كلمة في بمعنى الباء أو مستعملة في الظرفية المجازية وعلى تقدير أن يكون ظرفا
 مستقرا إحالا من ضمير حل بالتعظيم المذكور يكون من متعلقات الدلالة أما على الأول فظاهر
 وأما على الثاني فلأن الحال من قيود ما مل ذي الحال كما هو المتعارف في مفهومه أن دالة الحرف على الفعل
 ليست بنفسها ولا في حد ذاتها وكذا ليست معتبرة في حد ذاتها ومعتبرة بنفسها لأن القيد المخرج
 للفعل ليس إلا هذا القيد والشيء إنما يخرج ما ينافيه لا ما يوافق فيه من الحرف فاصرف في الدلالة
 والحال أن القصور في دلالة الحرف ليس بوجوده لأن الدلالة الوصفية تابعة للوضع والاسم و
 الفعل والحرف كما هما متساوية الأقدام في الوضع كما لا يخفى والله أعلم **قوله** بنية على المفعول
 التوفيق أن صحة تلك المعاني بنية على القصور المذكور مع ملاحظة كون كل من المعاني
 المذكورة قيداً للحرف عن الأسود فلا فناء مل **قوله** ولا قصور المفعول والواو الحال **قوله**
 وذلك الاحتياج آء دفع ما يتوهم من أنه لم لا يجوز أن يكون احتياج المعنى الحرفي إلى الغير
 في القصور في التصور والاتفات مستلزما لاحتياج الدلالة فيكون قاصداً والدفع غنى عن البيان
قوله وبالوضع المفعول دفع ما يتوهم من أنه لم لا يجوز أن يثبت بالوضع حاجة أخرى تكون
 هي مستلزما لاحتياج الدلالة والدفع غنى عن البيان **قوله** بالذات انما قال بالذات لأن

أي دالة الكلمة منه

احتياج المعنى في التصور والالتفات إلى الغير ينسب إلى احتياج الدلالة لكن بالعرض لا بالذات قوله
 ولا يلزم الخ أقول وبالله التوفيق ان هذا القول عطف على قوله وذلك الاحتياج أه فيكون دفعا لئلا
 للتوهم المتدفع بهذا القول وحاصله ان احتياج المعنى في التصور إلى الغير لا يستلزم احتياج الدلالة
 والآلهان القصور في الدلالة موجود في كثير من الاسماء لتوقف معانيها في الفهم على الغير فلا يكون التحرف
 جامعاً لكن يبقى شيئاً وهو طلب الفرق بين المعاني الاسمية الموقوفة فهمها على شيء آخر والمعاني فيه أيضاً
 كذلك الآ ان يقال ان الفرق بينهما موجود وهو ان الغير في المعاني الحرفية ذواته والآلة والمعنى الحرفي
 الآلة لتعرف حاله بخلاف الغير في تلك المعاني الاسمية فانه ليس بهذه المثابة كما مستعلم والله اعلم
قوله فان كثيراً الخ كعنى المعنى فان فيه يتوقف على تصور الغير وكلاهما فان فهمها موقوف على النبوة
 وكان النبوة فان فهمها موقوف على الآبوة وغير ذلك **قوله** كقندم آه أى كالمرجع المتقدم **قوله** لفظاً
 كالمرجع المتقدم في ضمير الغائب والضميمة في الحرف **قوله** ادخيرة كالبصر في النفي والخطاب في المنع
 الخطاب في التكلم في المنع المتكلم والآشارة في اسم الآشارة والنبوة في الآبوة وبالعكس **قوله** ذلك
 القصور مفعول مستلزم وفاعله ما بعده **قال** الشارح قدس سره أى في نفس آه دفع ما يخرج من
 ان ضمير في نفسه لا يخلو ما ان يرجع إلى الاسم وآلى كلفته وآلى ما هي تغيير عنه وهو الكلمة أو إلى اللفظ
 وكل منها لا يعلم أما الأول فلا يستلزم الدور لانه على هذا يكون للعرف ما خف في المعرفة
 كما هو الظاهر وأما الثاني فلوجهين أحدهما انه يلزم التكرار في التعريف وهو شنيع أما الشناعة
 فظاهر وأما لزوم فلا ان اللفظ من قوله ما دل على معنى مدلولية المعنى لما وإذا كان الضمير راجعاً
 إلى ما يلزم مدلولية المعنى لما أيضاً لان من قواعد هروان للمعنى اذا نسب إلى شيئاً بواسطة كلمة في
 يكون المنسوب مدلولاً وللنسوب اليه دلالة وتأييداً ان ذلك مستلزم كون الكلمة ظراً فاذ هذا
 باطل لا يختصا الطرف في الزمان والمكان والكلمة ليست واحدة منهما وأما الثالث فلوجه ثلثة الشا
 منها ما ذكرنا آنفاً والثالث انه على هذا يلزم المخالفة بين الراجع والمرجع في التذكير والتأنيث والموافقة
 بينهما من الشرائط وأما الرابع فلا يلزم مستلزم لزوم ظرفية الشيء لنفسه مع قطع النظر عن عدم جهة
 ظرفية للمعنى مطلقاً أى سواء كان لنفسه او لغيره لا يختصا بالمدكور وحاصل الدفع ان الضمير راجع إلى
 ولا يلزم التكرار لان المدلولية التي فهمت من قوله ما دل على معنى المدلولية المطلقة من قيد في نفسه
 لكونه غير المدلولية التي فهمت من قوله على معنى في نفسه المدلولية المقيدة بقيد في نفسه وفللقيد
 بعد المطلق لا يعد من التكرار وأما لزوم الظرفية فهو أيضاً منتهى لانه ليس المراد بالظرفية الظرفية
 الحقيقية بل المارة كما سبقت الاشارة اليه من الشارح في شرح دليل المحصر وآلى الجوز الأول من
 الحاصل اشار الشارح قدس سره ديزادة لفظاً النفس في التفسير وإلى الجوز الثاني لم يشتر ذلك كما فيها

فما سبق هذا من سوانح الوقت واسم اعلم **قال** الشارح قدس سره يعنى الكلمة وقدم ما يجرى من انه كيف
يرجع ضمير في نفسه الى مادل والحال ان مادل امران كما لا يخفى والضمير مفرد وحاصل الدفع ان الضمير
راجع الى ما هو مذكور دل استطرادى نكونه وصفا لما وذكر الموصوف بدون الصفة مستنكر عندهم **قال**
الشارح قدس سره قد تكبر الضمير لانه يعنى الواو والفرع من هذه العبارة دفع ما يرد من انه كيف يجرى
ضمير في نفسه الى مالتقى هي عبارة عن الكلمة لانه على هذا لا يحصل التوافق بين الراجع والراجع في التكبير
الثاني وحاصل الدفع ان تكبيرا الضمير باعتبار لفظ ما ولفظ مذكر وان كان معناه ههنا مؤنثا **قال**
الشارح قدس سره الموصول يرد ههنا انه علم ما سبق ان كلمة ما موصوفة حيث فسرت فيه بالنكرة و
يفهم من هذه العبارة انها موصولة حيث صرح بلفظ الموصول فيلزم التدافع واجيب عنه بوجوه
ان تصريح الشارح ههنا بلفظ الموصول اشارة الى انه يعلم كون كلمة ما ههنا موصولة كما يعلم كونها موصولة
في الجملة ان هذه العبارة اشارة الى الاحتمال الآخر ومثل هذا لا يعد تدافعا وثانيا ما ان اطلاق لفظ الموصول
على كلمة ما يصح بالنظر الى المقامات الاخرى ان لم يجعل ههنا موصولة وقالت ان الشارح لم يجعل كلمة ما موصولة
والتفسير بالنكرة لا يدل على هذا لان الموصول كما تعرف باللام يحكى للعهد الذي ايضا اقول وبالله التوفيق
انه على هذا ليس الحاجة الى اختيار كون ما ههنا موصولة كما ينبغي عن هذا قول الشارح الموصول واسم اعلم
قال الشارح قدس سره قال المصنف الخ فيه اشارة الى احداث احتمال آخر في ضمير قول المصنف ونفسه
وهو رجاءه الى المعنى ههنا انه على هذا يلزم طريقة الشيء لنفسه كما هو الظاهر ويلزم كون المعنى
مدلولاً ولا لانه يفهم من مادل على معنى مدلولية المعنى كما هو الظاهر يفهم من قوله على
كاين في نفسه كون المعنى دالا لان من المتقررات فيما بينه ان المعنى اذا نسب الى شئ بواسطة فيكون
النسب دالا والنسب اليه مدلولاً والنسب اليه على تقدير رجاء ضمير في نفسه الى المعنى هو
المعنى لا غير بل يلزم التكرار ايضا لانه في مدلولية المعنى مرتين كما لا يخفى وجهه والجواب عن الحل ان المراد
من الظرفية الظرفية الجاهزة لا الظرفية الحقيقية والمعنى اذا لم يجتز في المفهومية عن الكلمة الى شئ آخر
يكون كالظرف في عدم الاحتياج في حق الاشتغال على المظهر لنفسه المتقرر المذكور ليس كلمة في مطلق
اي سواء كانت للظرفية الحقيقية او الجاهزة بل في التي تكون للظرفية الحقيقية اقول وبالله التوفيق ان
كلمة في موضوعة للظرفية فاذا كانت مستعملة في الظرفية الجاهزية سواء كان على تقدير رجاء الضمير الى
المعنى كما تم انفا والى الكلمة كما سبق يلزم اخذ الجاهز في التعريف وهو من الشنايع اذ ان يعنى هذا
على مذهب من قال ان كلمة في موضوعة للظرفية المطلقة وان لم يكن هذا المذهب محتارا للمنصف
هذا ما ظهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي مادل على معنى الخ اشارة الى دفع ما يجرى من
ان قول المصنف في نفسه ظرف مستقر متعلق بكاين مثلاً كما سبق والظاهر من الكون الكون الحاضر

كلمة بل لا تقتل
بوضوح

فافان الغمير بما جاء الى المعنى فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلّت على معنى كائن في نفسه اي غير
 محتاج في الكون الخارج الى شئ آخر فيكون تعريف الاسم مختصا باسماء الواجب سبحانه لشئ من اقسام
 الشئ آخر في الكون الخارج في معاني تلك الاسماء دون اسماء الاشياء الاخرى لان معاني كل هذه الاسماء
 محتاجة في ذلك الكون الى شئ آخر وهو الواجب سبحانه والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد من الكون
 الكون الاعتباري وهو المفهومية من اللفظ فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلّت على معنى غير محتاج
 في المفهومية من اللفظ الى شئ آخر ولا شك في حصول هذا في اسماء الاشياء الاخرى ايضا هذا ما ظهر لي
 من حاشية المدق مع نحو تغير الله اعلو قال الشارح قدس سره وبالنظر اليه دفع ما يرد من ان الاعتبار
 يكون بمعنى رعاية الحال كما في قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار لو اتخذ هذا المعنى ليس بمناسب في هذا المقام
 كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الاعتبار هنا بمعنى النظر كذا افهم من حاشية الفاضل المدق **قوله** على
 ملحوظ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاعتبار اذا كان مفسرا ههنا بالنظر فلا يكون تعريف الاسم جمعا
 لان الظاهر من النظر النظر البصري وهذا غير موجود في معاني اسماء الاشياء كلها لان من الاسماء الغطاء مثلا
 والنظر البصري الى معناه ليس بوجود كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد من النظر الذي فسر الاعتبار
 هو للاحظة والملاحظة ما ثبتت في معاني الاسماء كلها فلا تقبل ان يكون الغرض من هذا الصبر
 التعريف على الشارح قدس سره بانه لو جعل قوله في نفسه ظر فاستقر متعلقا لمحوظ كفى عن مؤنة
 زيادة الاعتبار ولا ثمة تغير بقوله وبالنظر اليه الله اعلو **قوله** في حذو اشارة الى دفع ما يرد من انه
 على تقدير ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى يلزم ظرفية الشئ لنفسه سواء كان قول المصنف في نفسه
 ظر فاستقر متعلقا بكونه زيدا الاعتبار وفلنقول الشارح وبالنظر اليه او متعلقا لمحوظ وحاصل ذلك
 ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية حيث شبه المعنى المفهوم من الكلمة من غير حاجة الى شئ آخر
 بالظرف الغير المحتاج في حق الاشتغال على المظروف الى شئ آخر في عدم الاحتياج لكن يلزم اخذ المجازية
 التعريف الا ان يدعى الكلام على مذهب من جعل كلمة في موضوعة للظرفية المطلقة كما سبق فتذكر **قوله**
 في ضمن غير اشارة الى دفع ما يرد من ان الظاهر من قوله على معنى ملحوظ في حذو انه ان لا يكون هذا المعنى
 محتاجا في ملحوظية الى الغير اسافلا يكون التعريف جامعا لانه يخرج منه الاسماء التي توقفت معانيها على
 الغير سبق من الفاضل المعنى امثلهما وحاصل الدفع ان المراد من عدم الاحتياج في الملحوظية الى الغير
 عدم الاحتياج الى الغير في الملحوظية احتياج الآلة الى ذي الآلة وهذا الاحتياج مفقود في معاني تلك
 الاسماء فلا تقبل التعريف على هذا قوله كما في مقابلة لان المراد من المقابل الحرف والمعنى فيه التمر
 للملاحظة حال الغير كما لا يخفى على من له بصيرة والله اعلم **قوله** كما في مقابلة اي مقابل على معنى في
 نفسه وهو الحرف لا مقابل الاسماء فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اي الدار للملاحظة اشارة الى احالة

احتمالات ثلثة في قول المصنف في نفسها آخرها المصنفية للدار باعتبار المتعلق وتاثيرها كونه حالاً عن الدار
 ما يلا تأويل كما هو مذهب ابن مالك النحوي من جواز الحال من المبتدأ بلا تأويل كما هو مذهب الجمهور
 وثالثها كونه ظرفاً للفعل المستفاد من نسبة الجزأ إلى المبتدأ الأول للاول والثاني والثالث
 لثالث والله اعلم **قوله** لا باعتبار امر خارج تفسير لقوله في حد ذاتها سواء كان في الاحتمال الاول
 او في الثاني او في الثالث اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل العشي لا في ضمن الغير لكان مرادها
 سبق والله اعلم **قوله** واعترضتم ان حاصل هذا الاعتراض ان المصنف صرح بان قوله مراد على معنى
 في نفسه مشابه بقوله الدار في نفسها وهذه الشابهة ليست بامة لا نه يقال في مقابلة الاول
 على معنى في غيره ولا يقال في مقابلة الثاني الدار في غيره **قوله** نقيض قولهم يريدون ان نقيض
 كل شئ مراد به نقيض الانسان الا ان الانسان كما تقر في مقابلة وقولهم على معنى في غيره ليس مراداً لقولهم
 على معنى في نفسه كما هو الظاهر فكيف يكون نقيضه واجباً عنده بان المراد من النقيض هو الثاني
 مطلقاً للمعنى العرفي عند المنطقين كما يدل عليه قول الفاضل العشي حيث قال ولا يقال في مقابلة
 قولكم ان مراد الله اعلم **قوله** في الموضوعين أحدهما ما دل على معنى في نفسه والثاني الدار في ضيق قول
 واحد احق بلزم الاسناد الى الغير بجملة في في مقابلهما **قوله** ذلك اي الاتحاد في التوحي قول
 ملحوظ في نفسه اي عدم كونه مراداً لملاحظة حال الغير قوله ملحوظ في غيره اي كونه مراداً لملاحظة حال
 الغير قوله مع كونه اي كون ذلك الغير **قوله** حكمها اي لتفاوت حكمها قوله وكذا حكمها اي
 الحكم ايضا غير قابل لان ينسب الى الغير بجملة في قوله بل المقصود آية كلمة بل هذه الاضراب كما ان
 كلمة بل في السابق للترقي وحاصل الجواب انه ليس المقصود التشبيه في كل الامور بل في اعتبار الامر الخاص
 مع ما تأخر وعده انحرى وان كان في اعتبار الامر الخارج مع ما فرق لان اعتبار الغير في المعنى من وجه
 كونه آية له واعتباره في الدار من وجه داخله في زيادة القيمة ونقصانه والله اعلم **قال** الشارح
 قدس سره ولذلك قيل لم اي لاجل التفسير المذكور لتعريف الاسم في تعريف الحروف وتفسير
 باعتبار المعنى لما عرفت الاسم قوله ما دل على معنى في نفسه وفسر بالتفسير المذكور الذي ملكه الى
 كون هذا المعنى آية لشيء آخر فعرف الحروف المتقابل له بقوله ما دل على معنى في غيره وفسر بالتفسير الآتي
 الذي ملكه الى كون هذا المعنى آية لشيء آخر **قال** الشارح قدس سره اي حاصل فيه ضم كون قوله
 في غير طرفاً فهو متعلقان بل **قال** الشارح قدس سره اي باعتبار المذهب ما يتوهم من انه لا يفسر
 للحصول معنى شئ في غير ذلك الشئ بيان الدخول في المعنى العرفي لما كان باعتبار الغير من جهة كونه
 آية له فيكون ذلك الغير مشتقاً على ذلك المعنى فكأن فيه لان المقصود يكون مشتقاً على ما هو
 وسبباً وآية له لا نه يتفق بانتفاء كما يتفق المشتق عليه بانتفاء المشتق اقول وبالله التوفيق ان

الشارح لو قال اى باعتبار في متعلقة لا باعتبار نفسه لكان موافقا لما سبق كما لا يخفى على المتأمل
 الصائب **قال** الشارح قدس سره ومحصله الخ اشارة الى دفع ما يراد من ان الظاهر عدم اعتبار
 الامر الخارج مع المعنى الاسمي اصلا واعتباره مع المعنى الحرفي كما ينادى على الاول قوله باعتبار
 خارج وعلى الثاني قوله اى باعتبار متعلقة فلا يكون تعريضا لاسم جامعا وتعريفا لحرف مانعا
 لان الامر الخارج معتبر في كثير من المعاني الاسمية كتقدم المرجع في ضمير الغائب والشك في الضمير المفعول
 وغير ذلك وحاصل الدفع ان المراد من اعتبار الامر الخارج مع المعنى الحرفي كونه آلة لذلك الامر الخارج
 ومن عدم اعتباره مع المعنى الاسمي عدم كونه آلة له سواء لم يعتبر اصلا او اعتبر لكن لا يكون المعنى الاسمي
 آلة له والله اعلم **قوله** اى كما ان الوجود الخ لعل الغرض من هذه العبارة دفع سوالين احدهما
 ان قول الشارح في الخارج متعلق بقوله موجودا فيكون هذا القول من متعلقات اسم ان فالأمر
 ان يقول قائله بذاته بالرفع ليكون جزاء لا بالنصب كما هو المشتب في الشرح والثاني ان القيام بالخ
 مما يتصور والقيام بنفسه مما لا يتصور لان القيام بنفسه لا يتصور الا بين شيئين متغايرين والشيئ
 ونفسه مقصود فكيف يعنى قول الشارح قايما بنفسه بمان الدفع عن الاول ان في الخارج متعلق
 بوجود فهو من متعلقات اسرآن واما قول الشارح قايما بذاته بالنصب فهو غير ليكون المقدم
 ههنا وهو مع اسمه وهو الغميل المستتر فيه وجزءه جزآن والتقدير كما ان موجودا في الخارج يتصور
 قايما بذاته كالجواهر وقايما بغيره كالأعراض الخ فمعنى نصب قايما بذاته كما هو المشتب في الشرح
 وبيان الدفع عن الثاني ان المراد بقيام الشيء بالغم كونه وصفا له وتأبعاله في الوجود كالبياض
 والثلث والبراد بقام الشيء بنفسه عدم كونه تابعا للغير في الوجود كالجسم فلا يرد ما اوردناه
 تمام ههنا ان المناسب للفاضل المحتق ان يقول اى كما ان الوجود الخارجى قد لا يكون وصفا لامر
 تابعا له وقد يكون الخ لان المطابقة بين الحاشية والشرح يحصل بهذا الطريق أعجيب بان الشارح
 نظرا الى شرافة القيام بنفسه فقدمه والفاضل المشتق نظرا الى عدميته فخره واهه سبحانه اعلم
 في الملاحظة نه هذه العبارة لان المعنى الحرفي ليس يتابع في الوجود للغير لان لهما صورتين في
 الذهن على الاستقلال كما لا يخفى **قوله** وفيه تشبيه الخ ببيان الواقع والمراد من المعقول المعنى
 الاسمي للمعنى الحرفي والمراد من الجبوس الجوهري والعرض لانها محبوسان لكن احدهما بالذات الآخرة
 بالواسطة كما لا يخفى على من له بصيرة في العلوم الحكيمية **قوله** ويظهر اشارة الى دفع المستحتمل
 استعمال كلمة في ههنا لان نفس المعنى ليس طرفا لنفسه ولا شيئا لغيره لان الطرفين امان زمان وصحان
 ونفس المعنى ليس شيئا منهما والغير اعني المتعلق ليس بطرف لمعنى الحرف واستعمال كلمة في يكون
 في الطرفين وحاصل الدفع ان المعنى الحرفي مشابه بالعرض في اصل التبعية لشيء آخر وان كان

التبعيتين فرق لأن الأول تبعية في الملاحظة والثاني تبعية في الوجود فيجب أن ينسب ذلك للمعنى
الحرفي لذلك الشيء بكلمة في كما ينسب العرض التابع للجوهر إلى الجوهر بكلمة في والمعنى الاسمي مشتق
بالجوهر في عدم التبعية لشيء آخر فيجب أن ينسب إلى نفسه بكلمة في كما ينسب الجواهر إلى نفسه
بذلك الكلمة وإن احتياجه بذلك أنه لا معنى لانتساب الشيء إلى نفسه بكلمة في لأن هذا يقتضي الظرف
والشيء لا يكون ظرفاً لنفسه كما هو الظاهر فإنه لو كان مخرج نسبة الشيء إلى نفسه بكلمة في مدم
تجاهه بغيره وعدم كونه آلة لشيء آخر والله أعلم **قوله** آخر سوى ما فهم ما سبق وهو أنه لما كان
المعنى الاسمي مفهوماً من الكلمة من غير حاجة إلى شيء آخر فينبه الظرف في عدم الاحتياج لأنه في
حق الاشتغال على المظروف لا يكون محتاجاً إلى شيء آخر فيجب استعمال كلمة في فيه لأنه لا يكون ظرفاً
بجانبه أو لما كان المعنى الحرفي آلة لشيء آخر وهو ذو والآلة يكون محيطاً ومشتقاً من أجله لحالته المقصود
غيره وهي الاحتاطة للمجازية بحيث انتفائه بانتفائه كما هو المنتظر في المحيط والمحاط فيجب استعمال
كلمة في في ذلك الشيء الآخر وجعله ظرفاً للمعنى الحرفي وهما كلمات أخرى لا تذكرها خوفاً للاضطراب
والله أعلم بالصواب **قوله** بهذا المعنى المشار إليه بهذا كون المعنى الحرفي مشابهاً بالعرض وكون
الغير مشابهاً بالجوهر كما هو المذكور فيما سبق والفرق من هذه العبارة دفع ما يرد من أن كل واحد من
الامرئين للمرتبين على كون المعنى الحرفي آلة من عدم صلاحية لكونه محكوماً عليه وببره من أن التعلق
بمخصوصه غير صحيح أما الأول فلأن المحكوم عليه في قولنا كل رجل كذا آلة للملاحظة آخر الرجل من زوجه
وجمعه وببره وغير ذلك وأما الثاني فلأن ذكر هذه الأفراد بخصوصها غير لازم معه وحاصل الدفع
أن المراد بالآلية للمعنى الحرفي وتبعية للغير تبعية مثل تبعية العرض للجوهر يعني كما أن العرض الجوهري
موجودان في انفسهما لكن وجود أحدهما تابع لوجود الآخر فكذا يجب أن يكون المعنى الحرفي و
الغير أصلاً في الذهن بصورتين في انفسهما لكن يكون صورة أحدهما تابعة لصورة الآخر وفي
مادة النقص ليس الحاصل في الذهن إلا صورة واحدة فإن كان هذا الحاصل محكوماً عليه لم
يجب معه ذكر ما هو آلة له فلا يقدح في ما ذكره والله أعلم **قوله** والمراد بالغير دفع ما يتوهم من
أن المراد بالغير الحال بقرينة ما سياتي في قول الشارح قدس سره وجعله آلة لتعرف حالهما
لأنه فيلزم كون المعنى الحرفي آلة تحال نفسه وهو خلاف الواقع والدفع غيبي عن البيا فإن قيل أنه
يلزم التدافع بين الحاشية وقول الشارح بل من قولية لأنه ذكر فيها أن المعنى الحرفي آلة للملاحظة
للتعلق نفسه وذكر فيه أنه آلة للملاحظة حاله لأنفسه قلنا إن التدافع ليس بلازم لأن حالة
للتعلق يكون على طريقين أحدهما بنفسه ولا اعتراضاً على حاله والآخر في الحاشية الطريق الثاني لا
الأول **قوله** ملققت بالذاتية هما أنا لا فلهذا لزم الالتفات في الحكم عليه والمحكوم به

يكن الامرئين

بل اللازم فيها الحصول بالذات ألا ترى إلى أن المحكوم عليه في القضية المحسوسة هو الطبيعة على المذهب
التحقق مع أنها غير ملتزمة بالذات وقد عوى البداهية غير مسهومة ويمكن أن يجاب عن ذلك الأمر
بأن الحصول بالذات أيضا مستقيم في المعنى الخفي لأن حصوله تابع لحصول المتعلق هذا ما ظهر في قوله
تعالى الفاضل المدق ثم المراد بالصلاحيية المثبتة والمنفية الذاتية كما يحتمل في كلامه قدس سره فلا يخفى
النقص بالمحدث الذي دل عليه الفعل لا نمدر له قصد وعلو في ذاته ولم يصلح أن يحكم عليه
ذلك لأنه يقتضي صحة الحكم عليه وبه إذا أخذ في حد ذاته وإن لم يقع بحكمه كما عليه إذا أخذ مع اعتبار
الواضح أن يكون مسندا إلى الذات يلزم خلاف وضعه كما بالضمائر للفرقة المتصلة لا بالانقطاع
لأن الحكم بها ووجه عدم وجود النقص مستفاد بما سلف أنفا على أنه يمكن أن يقال الواقع في قوله
وبه بعض أو فلا نقض والله سبحانه علما انتهى قوله تفسير لقوله آية إشارة إلى دفع ما يرد من
أن المقصود ينظر على قوله مستقلا بالمفهومية فلزم إيراد الشارح ملحوظا في ذاته والدفع عن الزيادة
لكن بقي شيء وهو أن مقتضى الملافة وجود النكته في إيراد التفسير فأقول يتوفق الله تعالى في بيانها
أن الشارح إذا قال مستقلا بالمفهومية فهو مراد بالمفهومية للمفهومية من اللفظ هذا لا يصلح أن
الكلمات كلها متساوية الأقدام في ذلك كما سبق فقال لدفع هذا الوجه ملحوظا في ذاته يعني
أن المراد من الاستقلال بالمفهومية الملحوظية في ذاته والله أعلم **قال الشارح** قدس سره
بوزمه تعقل آية دفع ما يرد من أن الملحوظ في ذاته لا يحتاج إلى شيء آخر ولا يلزمه تعقل غيره وأما
ليس كذلك لأنه يلزمه تعقل المتعلق وهو ما منه الابتداء والابتداء محتاج إليه وإن لاحظ العقل
قصد والذات فكيف يكون الابتداء مستقلا بالمفهومية وملحوظا في ذاته وحاصل الدفع أن
تعلق ما منه الابتداء على تخويل أحدهما على سبيل الأجمال والآخر على سبيل التفصيل والمنافي
للاستقلال هو الثاني اللازم لا ابتداء هو الأول والله أعلم **قوله** لأن للتعلق آية دفع ما يرد من أن
قول الشارح من غير حاجة إلى ذكره غير صحيح لأن الابتداء إذا لم يمتنع تعقل متعلقة وإن كان إجمالا لا يتبع
فحتاج إلى ذكره بلفظه لأن تعقل الشيء يكون من لفظه وحاصل الدفع أن المتعلق الإجمالي مفرد من
لفظ الابتداء فما الحاجة إلى ذكره بلفظه لم يرد من لفظ الابتداء لكانت الحاجة إلى ذكره بلفظه
ماسة لزومه له **قوله** ولما كان دفع ما يرد من أن فهم المتعلق من لفظ الابتداء ضمني ومن لفظه صريح
والصريح أولى من الضمني فلزم لا يذكر لفظه ويكتفى بلفظه وحاصل الدفع أن التفات المتعلق
في هذه الملاحظة أعني ملاحظة الابتداء قصد والذات تبين فيكتفى بلفظه تبعا أيضا **قوله**
لو كان أي المتعلق أيضا **قوله** لا بدح آية أي لفهم هذا المتعلق **قوله** ذكر متعلقة قال الفاضل
المدق ونسب الظاهر وضع الضم لا حترار من توهم رجوع الضمير إلى لفظ الابتداء فإن كذلك للمتعلق

مشتق بالذات لا يقتضيه ذكر لفظ الابتداء بل ذكر للتعليق بضمركلمة اخرى الى لفظ الابتداء انتهى أقول
 وبالله التوفيق أنه لو اريد من التعليق الابتداء ويكون الباء بمعنى مع ويكون المراد من الكلمة الاخرى
 الكلمة الدالة على التعليق لكان له ايضا وجهه ووضع الظاهر موضع المضمحل على هذا يكون ليلج
 المرجح والله اعلم **قوله** ليدل عليه الغمير راجع الى الكلمة بتأويلها بالمضمحل فلا يرد ما يرد عليه فافهم
قال الشارح قدس سره فقط كلمة قط اسم فعل بمعنى اشته وكثيرا ما يصحك بالفاء تندينا للفظ فكانه
 جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء المحفوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانتزعت عنه
 معنى من فان قلت المحصر المستفاد من قوله فقط هو نوع يجوز ان يدل لفظا آخر ايضا على هذا اللفظ
 كلفظ الاول قلت المحصر اضافي بالنسبة الى الحروف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون
 مدلول من اول المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه والا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة
 الخ بيان له **قوله** من حله على كذا قيل ما حاصله ان في هذه العبارة إشارة الى دفع ما يترتب من ان الكلمة
 صفة اللفظ فيكون المعنى لا حاجة للفظ الابتداء في دلالة على المعنى اذا احتل العقل قصدا وا
 بالذات الى ضم كلمة اخرى دالة على متعلقة وتفر من هذا ان الابتداء اذا احتل العقل من حيث انه جال
 بين السيرة البصرة كان اللفظ الدال عليه هو كلمة من محتاجا الى ضمركلمة اخرى في الدلالة على معناه
 وهل هذا الا القسم في دالة الحروف والمتفرخ خلاف ذلك لان الدلالة تابعة للوضع والالفاظ
 كلها متساوية الاقدام في الوضع وحاصل الدفع ان الدلالة في قوله ولا حاجة في الدلالة صفة الحكم
 فيكون المعنى ولا حاجة للحكم حين افادته السامع في دلالة لفظ الابتداء على معناه المقصود بالذات
 الى لفظ آخر ويضرب من هذا ان الحكم محتاج حين افادته في دالة اللفظ الموضوع للابتداء المحفوظ
 حاله بين السيرة البصرة الى كلمة اخرى ولا غبار عليه قال الفاضل المدقق راد على هذا القول ولست
 بل ما ذكره هذا القائل لا يعين كون الدلالة صفة للحكم بل كون الدلالة عليه مصدرا له
 صفة للمعنى ايضا ولا غبار عليه لان احتياج المعنى تصورا والتفاتا الى الغير يستلزم احتياجه فهما من
 اللفظ الى ذلك الغير قد برأته أقول وبالله التوفيق ان مقصود القائل دفع الابداد وبيان عرض اللفظ
 المحصر الدفع في هذا الطريق فقط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذه الخ اي استقروا
 المعنى بالمفهومية ولحاظه بالذات بمعنى انه اذا انتقلت الكلمة الموضوعية بازاء المعنى الى ذهن السامع
 انتقل معناها اليه من غير حاجة الى شيء آخر فيكون الكلمة كالظرف للمعنى وهذا المعنى وان كان
 معنى مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قلوب المعاني باعتبار انها لها مصادات كلمة في مجاز
 متعارف فافهم فيجوز استعمالها في التعريف كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** يعني انه ليس المراد اشتراك
 الى دفع ما يرد من ان المحصر انما يكون لدفع احتمال آخر واحتمال الآخر هما ليس بموجب شك فيستقيم

المحصر للمعصوم بقول الشارح وهذا هو المراد ثم وحاصل الدفع ان الاحتمال الآخر موجود ههنا
 فالمحصر يكون في محله **قوله** حتى يخلو إشارة الى ضم ما يتوهم من ان الاحتمال الآخر اذا كان موجوا
 فلم لا يجوز ان يراد ذلك الاحتمال وحاصل الدفع ان من المرددة ذلك لا يستقال يلزمه المحذور ان كما
 بينهما الفاضل المعنى بنفسه فيكون المحصر المذكور في الشرح مستقيما والله اعلم **قوله** الكلام قال
 مولانا عبد الحكيم لم يقل حتى يلزم استدراك **قوله** في نفسه إشارة الى انه حينئذ يخلو بقوله الشرح
 عن الفائدة اذ كون المعنى لولا الاسم يفهم من كلمة ما انتهى ولعل وجهه ان كلمة ما عبارة عن
 الكلمة والدلالة على المعنى معتبرة في مفهومها وهذه الدلالة مستلزمة لذات الكون وفيه لى من
 اجزاء التعريف كلمة ما وهي على هذا لا يخلو عن الجدوى قال مولانا المدق ما حاصله ان الكلام
 عبارة عن توصيف ما يدل على معنى في نفسه لان كل كلمة دالة على معنى بالوضع انتهى وفيه ان الظاهر
 من الكلام المنطوق هو لما اخذ في تعريفه والتوصيف ليس بلفظ ويحتل ان يكون المراد من الكلام
 الكلام الذي يكون كون المعنى في نفس الكلمة مضمونا له وهو في نفسه لانه في الاصل كائن في
 في نفسه ومضمون هذا ليس الا الكون في نفس الكلمة والله اعلم **قوله** الحدوى اى الفائدة
 الجديدة لان فائدة في نفسه على ذلك التقدير يكون معلومة مما دل على معنى **قوله** ويدخل
 الحرف لعدم وجوده قيد التحرف له على ذلك التقدير في تعريف الاسم **قوله** انا الضمير اجماع الى الحرف
 التي نسب المعنى اليها بكلمة في معنى كلمة الاسم والفعل لا الى الكلمة مطلقة حتى يرد ما يرد فانه **قوله**
 تنقل معها يعنى بعد العلم بالوضع **قوله** كطرف اى طرف بل **قوله** فلذا اى تشبيه الكلمة بالظن
 في الانتقال **قوله** فعناه انه وليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير لانه لا يخفى بطلانه **قوله**
 لم ينتقل معها الضمير اجماع الى الحرف بتأويل الكلمة اقول وبالله التوفيق انه اذا لم ينتقل المعنى مع
 الحرف الى من السامع بل يكون الانتقال حين ذكر الغير يلزم القصور في دلالة الحرف ولذلك
 فيما سبق انه لا قصور في دلالة الحرف فيلزم التداخ فافهم لعل الله يمدد بعد ذلك امر **قوله**
 لا من حيث هو إشارة الى دفع ما يرد من ان الضمير لا يحظر اجماع الى ابتداء المخصوص
 كما سيظهر لك والتمالية بين السير والبصرة مثلا لا زمة له فما الحاجة الى قول الشارح من حيث
 هو حالة بين السير والبصرة وحاصل الدفع ان التمالية بينهما مثلا وان كانت لا زمة له في نفس الامر
 لكن يمكن اعتبار من حيث هو في الابتداء الخاص ايضا فلا بد من اعتبار كونه حالة بين السير
 والبصرة ليجوز ذلك الاعتبار لان الابتداء الخاص في ذلك الاعتبار معنى اسمى والله اعلم **قوله**
 وهو معنى قايده قال مولانا عبد الحكيم عطف تفسيرى لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى
 قايده بالسير بالقيام الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ في ذاقه وقسبة الى السير بالبصرة

لا يجوز هذا الابتداء
 الخاص من حيث انه متوهم
 من التوهمات وتوهم
 من الاشياء " منه

ملحوظة تبعاً أي باعتبار أنها رابطة بينهما ملحوظة تبعاً لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه المحكوم
 به فانها من حيث انها قايمة بالطرفين ملحوظة بتبعهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونها ودون مدلولها
 للربط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة للملاحظة فانها لم تكن
 مدلولاً اسمياً يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويعلم ان يكون محكوماً عليها وبما انتهى
 القول وبالله التوفيق ان مرادة ان معنى الاعتبار في الابتداء الخاص الذي يكون بأحدهما معنى
 اسماً وبالله التوفيق معنى حرفياً فلا خدشة عليه لكن من اين يعلم ان عبارة معنى قاير بالسير بالقياس
 الى البصرة لا يفهم منه الاعتبار الذي يكون الابتداء الخاص به معنى اسماً حتى يكون عطفاً تفسيراً
 لقوله من حيث هو هو بل للمعلوم من العبارة في استشهاده وضع هذه العبارة للاعتبار الذي
 يكون الابتداء الخاص به معنى حرفياً لان النسبة التي كانت مدلولاً اسمية مدلولية لقوله النسبة
 التي بين الطرفين بذكر بين دون القيام والنسبة التي كانت مدلولاً حرفية النسبة في حال قيامها
 بالطرفين بذكر القيام دون البين وأن كان مراده وضع هذه العبارة أي معنى قاير بالسير بالقياس
 الى البصرة للاعتبار الاستقلالي في الابتداء الخاص فهذا الأمر لا بد له من الاثبات فالأولى ان
 الفاضل المسمى من هذه العبارة التعريف على الشارح بان للناسيب لك أن تقول واذا لاحظ العقل
 من حيث انه معنى قاير بالسير بالقياس الى البصرة لان ذكر لفظ القيام متعارف في الاعتبار الغير المستقل
 وذكر لفظ بين متعارف في الاستقلالي كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم في بيان استقلال النسبة
 وعدمها هذا ما ظهر لي حين تسويد هذا البياض والله اعلم **قوله** أي لتعرف آية إشارة الى دفع
 ما يرد من ان المعلوم من عبارة الشارح ان بين الابتداء الخاص وحال السير البصرة تعارضاً لا نه
 جعل آلة له وآلة الشيء يكون مغاير له وآله هي ما ليس كذلك لان الحال هي ما ليس بالابتداء كما
 ينبغي وحاصل الدفع ان المراد بالحال ليس بالابتداء وورد ههنا امران الأول انه اذا اريد من الحال
 الابتداء فما فائدة اضافة الحال الى ضمير السير والبصرة كما فعله الشارح قد مر من حيث قلنا
 والثاني انه يلزم آليته الشيء لنفسه وهذه من المستحيلات والجواب عن الاول ان المقصود ليس آليته
 الابتداء لنفسه من حيث ذاته بل من حيث كونه حالة للطرفين فظهر فائدة الاضافة وعن الثاني ان التعارض
 الخاص باعتبار الوجود العقلي آلة لنفسه باعتبار كونه حالة للطرفين فيحصل التعارض وان كان اعتباراً
 فلا يلزم آليته الشيء لنفسه الى الاول اشار الفاضل المسمى بقوله لا من حيث هو هو والى الثاني
 بقوله بل من حيث هو الخ قال الفاضل للدق أي لتعرف حقيقة وهو الابتداء المطلق عبر عنه
 بنفسه لان المحصة عبارة عن المحصة الكلية والمخصوصية خارجة عنها انتهى القول وبالله التوفيق
 ان التعارض بين المحصة والطبيعة وان كان اعتباراً لا امر شتم فيهم فمرادة الطبيعة من المحصة

من غير ضرورة ادعوية غير سديدة ان قيل ان الضرورة هنا ادعوية وهو لزوم التهمة الشيء لنفسه قلنا
 هذا لا يدفع بتلك الارادة لان الفاضل للشيء يقول بعيد هذا بل من حيث انه حال للطرفين والمفهوم
 منه ليس الا التهمة المحنة للصحة والله اعلم **قوله** ومن منسوباتها إشارة الى دفع ما يرد من ان
 حال الشيء ما يكون قائما به ولا ابتداء ليس قائما بالسير البصرة فكيف يكون حالها وحاصل الدفوع
 ان المراد من الحال للنسب والمسوية في الابتداء الى السير البصرة بحمل المأخوذ منه عليها وهو
 المبتدئ والمبتدئ منه **قوله** اي وفيه إشارة الى دفع ما يرد من ان المراد بالمفهومية المفهومية من
 اللفظ واذا كان غير مستقل فيه بل محتاج الى شيء آخر يلزمه القصور في الدلالة والدفوع غني عن البيان
 ولم يفسر بغير المحرط في ذاته وان اقتضت المقابلة التفسير لثبوتها الفعل ايضا **قوله** اي لا يمكن
 إشارة الى دفع ما يرد من ان تعقل الابتداء الخاص لا يتوقف على ذكر اللفظ الموضوع بل انما فيه فضلا عن ان
 يتوقف على ذكر متعلقه لان تعقل الشيء هو حصوله في العقل وهو لا يتوقف على اللفظ الذي يحير على ذلك
 فيها كما لا يخفى ومن انه لا حاجة الى قول الشارح ولا ان يدل عليه لان مفاد العبارتين واحد فحاصل
 الدفع انه ليس المراد تعقل التكامل بل تعقل السامع اللفظ الموضوع باذنه الابتداء الخاص فوقف تحت
 هذه الحاشية على ذكر المتعلق ما لا يخفى على احد واذا اراد هذا فلا يلزم التكرار ايضا لان مفاد الاول
 امتناعه انما يتدون ذكر متعلق ومفاد الثاني امتناعه انما يرد من ضمنه **قوله** وذلك لتعقل اشياء
 بذاتها الى تعقل المتعلق الذي يتوقف عليه تعقل الابتداء الخاص بالنظر الى السامع **قوله** لكونه
 ملحقا بالذات علة لقوله صريحاً يعقل لو كان المتعلق ملحقاً بالتبع لكنت دلالة الابتداء عليه كما لو كان
 انما ملحقاً بالذات سابقاً واما وجه كونه ملحقاً بالذات لان الابتداء في هذا اللفظ ملحق بتبعه فلو كان
 هذا ايضا ملحقاً بالتبع للزم وجودهما بالعرض بدون ما بالذات والله اعلم **قوله** ولعمري ان تعقل
 على قوله لكونه ملحقاً بالذات فيكون العرض من هذه العبارة ذكر الدليل الاقول لعله صريحاً وحاصلها ان
 وضع كلاً من ما يعرف بواسطة الامر الكلي والموضوع له خاص وهو الجزئيات وخصوصية الموضوع
 له لا يستفاد فيما كان وضعه عاماً وما وضع له خاصاً بدون الضمنية فلا بد من ذكر المتعلق ليكون
 ضمنية والعرق بين الدليلين المذكورين في حاشية صولنا عبد الحكم ان شئت الاطلاع عليه فارجع
 اليها اما كون هذا الوضع عاماً فلا ينافي كونه خاصاً يستلزم تصوير الوضع حين الوضع امور لا يتصور
 وهذا باطل سواء كانت النفس قديمة او حادثية لوجود مرتبة العقل الهيولي في وقتها ان ثبوت هذا الترتيب
 على تقدير حدوث النفس واما على تقدير وقوعه مطلقاً كما لا يخفى على من له بصيرة في حكمة الميراث **قوله**
 لانه لا تستعمل في الإشارة الى دفع ما يرد من انه من غير ضرورة وضع كلمة من الجزئيات لم لا يجوز ان يكون
 موضوعه المفهوم الكلي ثم انه يلزم من وضعها للجزئيات اشتراكها في العقل بالاشتراك في اللفظ

بعضه من احد وحاصل الدفع ان كلمة من مستعملة في الجزئيات ولا يستعمل في المفهوم الكلي كما لا يستعمل
 دليل الوضع واما القول بالاشتراك فليس صحيح لان تعدد الوضع من شرائط الاشتراك والوضع ههنا
 واحد كما لا يخفى ان قيل ان الاستعمال لو كان دليل الوضع لكان المعنى المجازي ايضا موضوعا له
 لتحقق الاستعمال فيه والامر ليس كذلك قلنا ان الاستعمال على معين احدهما بلا قرينة والاخر
 معها ودليل الوضع هو الاول للوجود ههنا وفي المجازات الثاني الذي ليس بدليل الوضع والله اعلم
 قوله والقول الخ دفع ما يرد من ان المجازات المشتركة الحقايق من المجازات عندهم فلو لا يحتاج ان نحو
 كلمة من موضوعة للمفهوم الكلي ولا تستعمل فيه اصلا وحاصل الدفع ان القول بذلك المجازي يوجب
 في مادة نفس الوضع بوضع لفظه لمعنى لم يستعمل هذا اللفظ في هذا المعنى اصلا فيها ونفس الوضع
 على وضع كلمة من المفهوم الكلي لم ينقل من احد فيكون القول بهذا الاحتمال ما لا ضرورة له اليه بدو
 الضرورة لا يصح هذا القول قال الفاضل الدقني في وجه عدم الضرورة في هذا الاحتمال هذا
 لانه لم يرد من الواضح نفس على وضعه لمعنى كلى كذلك ولم يستعمل فيه ولا يشبه الوضع الا بالحدوث
 انتهى بقوله وبالله التوفيق انه لا حاجة الى قوله ولم يستعمل فيه بل كيف يذهب الوهم اليه لانه لا يكون
 على تقدير الاستعمال مجازا متروكة الحقيقة والله اعلم **قوله** ثم الظاهر الخ اشارة الى دفع ما يرد
 من انه يلزم المخالفة بين الحاصل والحصول لانه يعلم من الثاني اختلاف بين الموضوع له للفظ والوضع
 والموضوع له لكلمة من الابا لم يلاحظ كما لا يخفى وللغفوض من الاول ان الموضوع له للفظ الابتداء من
 كلى للموضوع له لكلمة من معنى جزئي ولا يخفى ما بين الكلى والجزئي من المغايرة وهل ذلك الا للمخالفة
 وحاصل الدفع ان المغايرة بينهما من المسلمات فياينها ولكن اذا كان الجزئي جزئيا حقيقيا والجزئي ههنا
 جزئي اضافي فالمغايرة بين الكلى والجزئي الاضافي الافي العنوان والمراد من الاضافة الاعتبارية **قوله**
 لانها حصص آه هذا دليل لكون تلك الجزئيات اضافة اى اعتبارية وحاصله ان تلك الجزئيات
 جزئيات الابتداء كما هو الظاهر وكما هي جزئيات الابتداء تكون حصصا لان الابتداء حصصا
 لجزئيات له الا الحصص كما تقر في مقوله فينتج القياس الاول الا ان تلك الجزئيات حصصا كلها
 هي حصص هي جزئيات اعتبارية لان المحصة عبارة عن الطبيعة المقيدة بقيد يكون القيد خارجا عنها
 والتقدير خلافه فياينها فينتج الى ان تلك الجزئيات جزئيات اعتبارية وهل هذا الا للطلب والله اعلم **قوله**
 لوحظت تجايبا الواقعة ولا دخل له في الاستدلال والله اعلم **قوله** وثابت الاخر اذ آه اى الاخر
 الحقيقية فلا يرد ما يرد من التناقض في العبارة بان المشايب ثابت الاخر اذ آه اى الاخر
 اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان قد المتعلقة من حيث انها الجز ما لا حاجة اليه لان تلك الجزئيات
 في انفسها تأتي عن الالتفات قصدوا وحاصل الدفع اننا لا نسلل الاباء بل الظاهر المجاز لان من للشعرات

اي استعمال الالفاظ
 للوضوح بانها
 فيها لا نفسا ولا
 ما يرد كما في قوله

ان كل مفهوم يلاحظ العقل تبعليكن ان يلاحظه قصد **قوله** لكن الخ اشارة الى دفع ما يرد من
 الخاطا القصدى اذا كان جائزا في تلك الجزئيات فما الباعث على الشارح في ايراد هذا القول
 الدفع ان في صورة الملاحظ القصدى يخرج تلك الجزئيات عن كونها من المعاني الحرفية والشارح ههنا
 في صدد بيان المعاني الحرفية **قوله** قيل ان معنى الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول
 الى التعريض على الظاهر الاول باننا لا نسلم كون معنى من جزئيات الابداء فضلا عن ان تكون من الجزئيات
 الاضافة لانه لو كان من جزئياته لكان الابداء محولا عليه وهو باطل لان معنى لا يعلم لا يكون محك
 عليه ويمكن ان يجاب بان استحالة حل الابداء على معنى من اذا كان في لباس من السمات واما ان
 يكن في لباسها فغير مسلمة لانه يقال الابداء الخاص ابتداء **قوله** بل الابداء من لوازمه يحل
 بالبال ان كان شيئا لانهما الشيء آخر لا ينافي كون الشيء الثاني من افراد الشيء الاول لان الكل ينقسم الى اقسام
 والعرض ينقسم الى اللازم والمفارق ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من اللوازم اللوازم الغير المحولة
 بالحول الواطى وبين اللازم الغير المحول بذلك لشيء وفرد يتكلم له منافات كما لا يخفى على من طالع كتب
 الميزان **قوله** واد في نفسه الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول التعريض على الظاهر الثاني والجواب
 مثل الجواب الاول **قال** الشارح قد مر من سره واذا عرفت هذا الخ اعلم ان هذا علم اربعة علوم وان
 المراد بكونه المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وعلم بان المراد بكونه المعنى في نفس الكلمة ولا لها
 علم من غير حاجة الى ضرورة اخرى اليها وعلم بان المراد من كونه المعنى في غيره عدم الاستقلال
 بالمفهومية وعلم بان المراد من كونه المعنى في غير الكلمة عدم ولا لها علم من غير حاجة الى ضم كلمة
 الحق اليها وكل منها مستفاد ما سبق اما الاول فما قاله المصنف مع حصوله الى قول الشارح واذا
 لاحظ العقل واما الثانيان فمن قوله واذا لاحظ العقل الى قوله وهذا هو المراد بقوله ما ذكرناه
 من حاشية الفاضل للدق **قوله** وعلت الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كما يعلم ما سبق ان المراد
 بكونه المعنى الخ كذلك يعلم ما سبق ان المراد بكونه المعنى في غيره عدم الاستقلال وبكونه المعنى
 في غير الكلمة عدم الدلالة فلم يقل الشارح قد مر من سره وعلت ان المراد بكونه المعنى في غيره الخ على
 قياس ما قاله مع نحو تفسير وحاصل الدفع ان في العبارة تقدير العاطف مع المعطوف وانما قد يرد ان
 الضم لقرب ظهورها بالبال مع الضد الآخر والله اعلم **قوله** من المعاني اوفى الخ قال مولانا عبد الحكيم
 مصرضا على الفاضل المعنى بان قوله من المعاني وقوله اوفى كلمة انك بيان للغير لان الاول على تقدير
 رجح الغير الى المعنى والثاني على تقدير رجح الغير الى ما التي هي عبارة عن الكلمة فما الوجه في ايراد كل واحد من
 في البين الاول وكلمة في في البين الثاني وكذلك ما الوجه في تعريف البين الاول وتكرير الثاني ولما
 الفاضل للدق عن اعتراضه بان قول الفاضل المعنى وفي كلمة اخرى عطف على قوله في غيره وليس عطف

على من المعاني حتى يكون بياناً للغير كما المعطوف عليه فلا يرد ما يرد تعديفهم من قوله من المعاني بطريق الأمر
 ان الضمير ارجح الى المعنى يكون للمعنى موصوف الغير من قوله او في كلمة اخرى بطريق الاشارة ان
 الضمير ارجح الى الكلمة يكون الكلمة موصوفة للغير اقول وبالله التوفيق ان استعمال احد حرفي الجازمة
 موضع الآخر شايع فيما بينهم وكون النكرة الموصوفة في حكم المعرفة ايضا شايع فيقول ان يكون كلمة
 في بعض من فلا يوجد الخالصة بين المبينين في المعنى وان كنا نسب المفاضل المشتمل ان يذكر ما الى العلم الزا
 ايضا لان المذكور مال العلم الثالث كما سبق والله اعلم قال الشارح قدس سره وهذا هو
 الظاهر يرد ههنا وجه ظهور عبارة المفضل في ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى كما هو المفهوم من
 المحصر لا ينلو اما ان يكون عدم المسبوقية بوجه المحصر كما هو الظاهر من عبارة الشارح واما ان يكون
 قريبا لمرجع وردد العبارة الى ما هو المشهور وحمل العبارة على ما هو ملك امتياز الخوف عن ضميره
 كما قال بما المفاضل المعنى فان كان الثاني فلا فرق في عبارة المصنف وعبارة المفضل لبيان تلك الوجه
 في عبارة المصنف ايضا فلم كانت عبارة ظاهرة في ارجاع الضمير الى حكمه ما وعبارة المفضل ظاهرة
 في ارجاع الضمير الى المعنى وان كان الاول فلا نسلم الاستلزام لان العدم المذكور يدل على عدم ظهور
 ارجاع الضمير الى كلمة ما لا يظهر ارجاع الضمير الى المعنى وبينهما من التفاوت ما لا يخفى واجيب عن الثانية
 ان الثاني بان يقال اننا نسلم ان هذه الوجهة في عبارة المصنف ايضا لكن ههنا شيء آخر وهو
 الموافقة مع ما سبق بخلاف عبارة المفضل لعدم وجوده هناك والموافقة مع ما سبق امر معروف
 بهذا التقريب ظهر ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبوقيتها آية ليس حجة للظهور كما سيوضح به
 المفاضل المعنى والله اعلم **قوله** الى ما هو المشهور فان الشايخ عند هو الثاني في نفسه لا الشيء
 في نفس ذاته **قوله** وحملنا الخ المراد من الحمل الحمل بطريق الصراحة والافقد سبق من الشارح قد
 سره ان مال الاحتمالين واحد وهو الاستقلال بالمفهومية في المعنى الاسمي والفعل وعدم الاستقلال
 في المعنى الحرفي فكيف يقال على احتمال رجوع الضمير الى المعنى يحصل الحمل على ما هو مدرك الامتياز
 وعلى احتمال رجوع الضمير الى كلمة ما لا يحصل الحمل المذكور هذا ما طهرى والله اعلم **قوله** اي لم يضر
 الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان الظاهر من قوله لعدم مسبوقيتها الخ انه تعليل لظهور كعبارة
 المفضل في ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وهو غير مستلزم له لان العدم المذكور يدل على عدم
 ظهور كون مرجع اليها لا ظهور كون للمعنى مرجعا اليه كما لا يخفى على التأمل الصائب وحاصل الدفع
 ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبوقية اليين حجة للظهور المذكور بل حجة لعدم الضرر عن
 الظاهر المقدر ههنا اقول وبالله التوفيق لو فهم عدم ظهورية كون ما مرجعا اليها من هذا التعليل
 وظهور كون للمعنى مرجعا اليه من عدم القول بالمفضل لمكان لتعلق قول الشارح بعدم الخ بقوله

ظاهرة ايضا وجه قال مولا ناعبد المحكم ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله
 لعدم مسبوقيتها انتهى ويؤيد من قول الفاضل الدق ان المناسبة مع هذا القول موجبة ايضا
 لانه تقدير الخبر الآخر هو المذكور في هذا القول والتقدير هو اى معنى الاخير غير مصروف عن
 الظاهر لعدم مسبوقيتها الخ اقول وبالله التوفيق ان عدم المصروف عن الظاهر موجود في عبارة انصر
 لا في هو اى المعنى الاخير فللمناسب ان يكون غير مصروف عن الظاهر خبر ل عبارة المفصل ويكون
 التقدير وعبرة المفصل غير مصروف آه لا لقوله وهو فالجواب عن اعتراض مولا ناعبد المحكم
 باحداث احتمال كون تعلق هذه الحاشية بقوله وارجاع الغير الخ من اعمال الناصحين **قال** الشيخ
 قدس سره وبما سبق الخ اشارة الى دفع ما يرد على تعريف الاسماء جمعاً وتعيين الحروف منعاً لها
 وقدم وخلف وتحت الى غير ذلك من الاسماء اللازمة للاضافة اسماء مع ان معانيها متعلقة
 بالنظر الى غيرها الذى هو المضاف اليه لا بالنظر الى نفسها فتجوز عن الاسماء وتدخل في الحرف
 وحاصل الدفع ان حالها كحال الابتداء المطلق فكما ان لزوم تعلق التعلق الاجمالى فيه غير مفسر
 لاستقلاله كما سبق كذلك لزوم تعلق التعلق الحلى الاجمالى لها غير مفسر لاستقلاليتها واسميتها **قال**
 كذلك للمشار اليه بكون الاستقلال بالمفهومية اذ لا دخل في صحة الاخبار عن شي وبه لكون ذلك
 الشيء كلياً اذ الاخبار عن الجزئيات اذا كانت مستقلة ايضا واقعة كن افعال من الحاشيتين اقول و
 بالله التوفيق ان من المتقهرات فيها بين من حكم المجموع يكون غير حكم الجزء فلو جعل المشار اليه بكون
 مجموع كون معانيها كلية ومستقلة بالمفهومية لكان له ايضا وجه لا نه لا شك في ترتيب صحة الاشياء
 على هذا المجموع وان لم يكن لكل واحد من الاجزاء دخل في الترتيب **قوله** لا لزوم الظرفية اى لا
 لا تستعمل الا مفعولاً فيه **قوله** لا نأقول الخ وحاصل الدفع ان الاستقلال يقتضى صحة الحكم
 بالنظر الى الذات فانتفاء الحكم بالنظر الى العارض لا يضر بالاستقلال والوجود ههنا الاستتمام
 الى العارض لا بالنظر الى الذات **قوله** المفهوم المستقل اقول وبالله التوفيق يظهر من ههنا ان
 المشار اليه بكون السابق الاستقلال فقط لا علم **قوله** ذلك العارض المراد من العارض من يتبين
 انفكاكه سواء كان داخلاً او خارجاً لا الخارج المتمتع لا تفكاكه كما هو المشهور فلا يرد ما يؤفهم
قوله كحق فانه موضوع للزمان الذى فعل فيه من حيث انه فعل فيه **قوله** او خارجاً طالعاً
 في الاستعمال **قوله** كالظرف المذكورة فان قدما موشلاً موضوع للكان المتقدم مطلقاً الا انه لا
 يستعمل فيه الا اذا فعل فيه من حيث انه فعل فيه **قال** الشارح قدس سره لكن لما جرت العادة
 لما يتوهم ان ذكر التعلق اذا كان غير واجب في تلك الاسماء لكون معانيها مفهومات كلية مستقلة
 بالمفهومية فم يكن المضاف اليه لازماً علينا لها كما هو للتقهر وحاصل الدفع ان لزوم ذكر المشار

يخفى ان تعلق التعلق
 لا يتم لها كذا
 من غير حاجة الى ذكر
 صفة
 حاشية مولا ناعبد المحكم
 العنة

اليه لانها علمنا لها كما هو المتقرر وحاصل الدغم ان لزوم ذكر المضاف اليه في العادة لفهم المقصود
 لا لفهم اصل المعنى **قوله** يعني ان العادة الخ دغم ما يتوهم من ان التقدير المذكور جار في الحروف
 ايضا بان يقال له لا يجوز ان تكون الحروف موضوعة لمعان كلية مستقلة بالمفهومية لكن العادة
 جوت في استعمالها في متعلقات خاصة لانها الفرض من وضعها فذكر المتعلق لفهم الخصوصية لا لفهم
 اصل المعنى فلا فرق بين تلك الاسماء اللازمة والاضافة والحروف يكون الاول مستقلة والثاني غير
 مستقلة وحاصل الدغم ان جريان العادة في الاسماء اللازمة الاضافة ثابت بانها تستعمل في التقدير
 التي توجب استفاد الخصوصية من ذكر المضاف اليه وجريان العادة بهذه الصفة في الحرف غير معطولا
 والا لعمد الاخبار عنها كما في قولنا ابتداء سيرا بصرة موحدة لان الابتداء في هذا القول مستعمل في
 المعنى الكلي والخصوصية مستفادة من ذكر المضاف اليه فالخبر عنه صحيح والاخبار عنها ليس
 صحيح **قوله** فامل لشارة الى انه لم لا يجوز ان يكون اقتناء الاخبار عنها بالنظر الى العارفين بالانظر
 الى ان ذلك كما في تلك الاسماء اللازمة الاضافة هي خلافا لفرق بين تلك الاسماء والحروف والله اعلم
قال الشارح قدس سره ولما كان الفعل أو اشارة الى دغم ما يورد ههنا من ان قوله غير مقترن
 الخ ما لا حاجة اليه لان زيادة لاخره لا بد لان معنى الفعل مركب من اضافة وهي غير مستقلة والمركب
 من المستقل وغير المستقل غير مستقل فلا يدل على معنى في نفسه لان المراد منه المعنى المستقل معطولا
 الدغم ان المراد من المعنى في قوله على معنى في نفسه المعنى التضعيف ولا شك في استقلال المعنى التضعيف للفعل
 كما لا يخفى فلا يكون القيد الاول للذكر في التعريف مخفيا للفعل فثبت الحاجة الى اخره بالقياس
 الآخر وههنا بحث وهو ان تعريف الاسم غير مأمور لدخول الفعل فيه لانه يدل على معنى تضعيفي مستمر
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو الزمان لان اقتران الشيء بنفسه غير معقول ويمكن ان يحتاج
 بان قوله غير مقترن آ في حد الاسم في قولنا السلب الكل فلا اقتران لما اخذ في الفعل يكون في قوة التخييل
 الجزئي لانه نقيضه لمعنى تعريف الاسم انه كلمة دلت على معنى تضعيفي مستقل لا يكون فرعا من افراد
 مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وهذا لا يصدق على الفعل لان معناه التضعيف الذي هو الزمان و
 ان كان غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكن المعنى التضعيفي الآخر الذي هو المحدث فمقترون بذلك
 الاحد والله اعلم **قوله** يعني انه الخ الفرض من هذه العبارة على ما يحظر بالبال تقريره لا باعتبار
 المدح بقول الشارح ولما كان الخ وتقرير جوابه لكن مع ادنى تغيير وهو الذي اشار اليه بقوله ما
 يشتمل المعنى التضعيفي **قوله** ما يشتمل ايماء الى دغم ما يورد ههنا من انه اذا اريد بالمعنى في قولنا الضم
 على معنى في نفسه المعنى التضعيفي كما هو ظاهر كلام الشارح قدس سره فخرج كثير من الاسماء عن حيز الهم
 وهي الاسماء التي تكون معانيها بسيطة لعدم وجود المعنى التضعيفي لتلك الاسماء وحاصل الدغم ان

الفرق بين الاسماء
 اللازمة والاضافة
 الحروف

في اللغات التي تتبادر
 منها

مقصود الشارح من قوله ولما كان الخ عدم ارادة خصوص المعنى المطابق من المعنى في قول المصنف
على معنى وفي نفسه لا تخصيصه بالمعنى التفتي كما هو المتوهم من ظاهر عبارة الشارح قدس سره
اعلم ان استلزام الدلالة التفتية وكذا التزامية المطابقة امر مثبت فيما بين المنطقيين وغير
مثبت عند الاموليين واهل العربية لان الدلالة المطلقة تابعة عند هؤلاء لارادة ولا استلزام
بين ارادة المعنى التفتي و ارادة المعنى المطابق كما لا يخفى على من له بصيرة بخلاف المنطقيين فان
الدلالة للمطابقة وحدها تابعة لارادة واذا دريت هذا علمت ان التطويل الذي ذكر في الحاشية
للمشهورتين مستغنى عنه وفي ذلك التطويل كلمات آخر لكن ترك التعرض لها لاجل افضائه الى
التطويل اولى والله اعلم **قوله** لان المعنى المطابق اقول وبالله التوفيق ريت في بعض الكتب ان
المعنى المطابق للفعل امر واحد اجمالي يحمله العقل الى الزمان والحادث والنسبة الى فاعل كخفي
ان هذا الامر الواحد اجمالي امر مستقل فلا يريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى في نفسه العقل
يحيى له ايضا وجه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في الفهر فائدة القيدين قد مر فتذكر
قال المصنف لاحد الازمنة الثلاثة اعمرانه منطوق تانيث للعددود وتذكير اذا كان جمعا الى
مفردة فان كان مذكرا فيثبث العدد له ان كان مؤنثا فيذكر العدد له والمفرد ههنا مذكر وهو الزمان
فلا يحد ان الواجب ان يقول باحد الازمنة الثلاث بدون التاء لان القاعدة في اسماء الاحياء
الثلاث الى العشرة ايراد للمذكر المؤنث مذكرا والله اعلم **قوله** زمانا انت فيه اشارة الى
دفع ما يؤده ههنا من اقترابين الاسم مخير جامع لا فرادة لخروجه نحو للمقتل والمضرب والصبور
والفوق عنه لا قترانه باحد الازمنة الثلاثة الذي هو زمان وقوع الفعل في الاولين والاسم
والمساء في الثانيين وحاصل الدفع ان المراد باحد الازمنة الثلاثة للماضي والحال والاستقبال
ولا اقتران باحد هاتين هذه الاسماء في الفهر كما لا يخفى فلا نقض والله اعلم **قوله** وشرة
المؤدفع ما يؤده من ان المراد بالازمنة الثلاثة اذا كان للماضي والحال والاستقبال فالمناسب
ان يفسر الشارح قدس سره بما قلتم يفسرها بواو والدفع غرض البيان **اقول** وبالله التوفيق
ان الشارح قدس سره فسر لما يقابلها فعل عدم التفسير ههنا لا كما جاء بما سبق في وجهه **قوله**
وهو بعيد لوحين احدهما انه هذا يكون فيا لل لا ينعط ما هو قاعدة الحال فيمران لعدم اقتران
تانيث في الدلالة على المعنى والامر ليس كذلك كما لا يخفى وتليها ما انه على هذا يكون ذلك القيد جمعا
غز القيد الاول بناء على ما اختاره الشارح وهذا من الركاك عند ميرزا قاسم بلذات في
وجه البعد لان الاصل في الحال الانتفاء فهو ان معنى في نفسه قد لا يكون مقترنا بالحال
وقد يكون والاسم هو الحالة الدالة على ذلك المعنى في الحال الاول وهذا كما ترى انتهى ولا ادري

وهي سائبة الزمان
على سائبة الزمان
منه

على زمانه وهو الفصل
لأنه من ثلاثة الماضي
التي هي زمان وقوع الفعل
وعدم الزمان التثنية
لا حظ فيها للوقوع واللا
وقوع الزمنة

على واحد الازمنة
الثلاثة افاضها بها
بما هو اعم وأبعد
منه

له وجهان لا انتقال يكون في الحال من ذي الحال الاول والاسم ههنا ليس بنى الحال والله اعلم
قل الشارح قدس سره والمراد بعدم الاقتران آية اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الاسم
 بكونه تعريف الفعل غير جامعا لا فسادا وغير مانع من دخول اعيان لان الاسماء الافعال من الاسماء
 سم ان تعريف الفعل يصدق عليها لا قترانها بالزمان والافعال المنسوبة عن الزمان من الافعال
 سم ان تعريف الاسم يصدق عليها لعدم اقترانها بالزمان وحاصل الدفع ان المراد بعدم الاقتران
 للمأخوذ في الاسم والاقتران المأخوذ في الفعل الاقتران وعدمه بحسب الوضع الاول ولا مشقة
 في تحقق عدم الاقتران بحسب الوضع الاول في اسماء الافعال وفي تحقق الاقتران بحسب الوضع الاول
 في الافعال المنسوبة فلا يخل جمع التعريفين وكذا منعها والله اعلم قول المراهق بعد الاقتران
 آية اشارة الى دفع اعتراضات ثلثة ترد ههنا الاول ان ضمير غير مقتدر راجع الى المعنى مطلقا
 اعلم من ان يكون مستقلا والا والدليل على ذلك ان الاستقلال في المعنى يفهم من قول المصنف
 في نفسه وهو صفة واحدة لقوله معنى فيصدق للتعريف الاسمي على الفعل لانه يدل على معنى في نفسه
 وهو الحدوث وعلى معنى غير مقتدر باحد الازمنة الثلاثة وهو المعنى المطابق له اذا معنى لا قتران
 الشيء بجزئته والا يلزم اقتران الشيء بنفسه لان الجزأ موجود في الكل فاذا كان الكل مقتدرا بالجزأ فجزأ
 ضمه يكون الجزأ الذي هو عين الجزأ المقتدر به مقتدرا ايضا بذلك الجزأ وهل هذا الا اقتران الشيء
 بنفسه والثاني ان الاول يقتضي الثاني لانها متضايفان فعلى هذا اي اذا اخذ عدم الاقتران بالنظر
 الى الوضع الاول يلزم تعدد الوضع في كل اسم فيخرج كثير من افراد المعرفة التي لا تعدد فيها على
 والثالث ان الظاهر من الوضع الاول وضع الاسم فيخرج عن تعريف الاسماء اسم الفعل الذي
 يكون الوضع السابق فيه وضع الجار والمجرور مثل عليك او وضع المركب ويجوز يزيد ويشكولون
 لان الوضع الاول فيها وضع الفعل لانها في الاصل مضارعان من تراا يزيد وشكولون
 الاول ان الضمير غير مقتدر راجع الى معنى في نفسه اعني المعنى الموصوف بصفة في نفسه اعني المعنى
 المستقل لا الى مطلق المعنى بقرينة ما سبق في شرح وجه الحصر حيث قرر المستمكن في يقتدر بهذا المعنى
 للدلول عليه بنفسها وقد ر بعد قول المصنف اول قوله يقتدر ذلك المعنى والمعنى في نفسه في الفعل
 وهو المحدث مقتدر باحد الازمنة الثلاثة فلا يصدق تعريف الاسم على الفعل وبيان الدفع عن
 الثاني ان المراد بالاول ليس معناه حتى يقتضي الثاني بل المراد منه الغير المسبوق والاول بهذا المعنى
 لا يقتضي الثاني فيكون التعريف جامعا وبيان الدفع عن الثالث ان المراد من الوضع الاول اهم من
 ان يكون وضع الفعل او وضع الاسم او المركب او الجار والمجرور ميدخل اسماء الافعال ويزيد و
 يشكولون في تعريف الاسماء الى الدفع الاول اشارة بقوله المعنى المستقل والى الثاني بقوله الى الوضع

الغير المسبوق آه والى الثالث بقوله سواء كان الخ هذا أصل النص عن الكتب حين سفر الجبال وطاع
 بحقيقة الحال **قوله** المعنى المستقل أقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المشعشع ان يقول
 اى المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل وبالوضع الاول الوضع الغير المسبوق كيك
 ظاهر في التصريح فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك **قوله** فيدخل فيه الخ متفرع على تقسيم
 الوضع الاول بحيث يشتمل الوضع الفضلي كذا في حاشية الفاضل للدق **قوله** غير مقترن
 لان الاقتران في الفهم فرع وجود للمقترن به وهو المعنى العلى ولا وجود لها العلى بحسب
 الاول ويريد ههنا ان المعنى الاسمى العلى كما لا يكون متصفا بالاقتران بالنظر الى الوضع الاول
 وجوده فيه كذا لا يكون متصفا بعدمه للعللة المذكورة بيمينها لان اتفاق شئ في شئ امر
 ان يكون وجوديا او عدميا يقتضى وجود للوصف فكيف يكون تعريف الاسم صادقا على
 ويشكر بالنظر الى الوضع العلى اجيب عنه بان المراد من قوله غير مقترن سلب الاقتران لا ثبوت
 عدمه على ان كلمة غير للسلب لا للعدول فالتقصية المتعقبة منه سالبة بسيطة لا موجبة مستقلة
 والسالبة البسيطة لا تقتضى وجودا للموضوع بل يصدق عند عدمه ايضا فصدق التعريف عليها
قوله ودخل فيه الخ متفرع على تقسيم الوضع الاول بحيث يشتمل وضع اسر وضع مركب
 اضافى او جازم ومجوز **قوله** وفيه بحث آه حاصله ان معاني الافعال للمنطقة عن الزمان
 الانشائية كاقترن وتصدق على هذا المعاني الانشائية افعال غير مقترنة بحسب الوضع
 بالزمان لعدم وجودها فيه كما ان المعنى العلى ليزيد ويشكر غير مقترن بالزمان بحسب ذلك الوضع
 لعدم وجوده فيه فدخلت هذه الافعال فى الاسر والامر ليس كذا لك وحاصل الدفع ان المراد
 من اقتران المعنى المستقل كما سبق والمعنى المستقل فى الافعال للمنطقة عن الزمان
 ليس الاما يقارنه صفة الانشاء الذى هو الحدث الذى هو المقارنة ههنا ولا شك فى وجود
 هذا المعنى الحدثى فى الوضع الاول واقترانه بالزمان بحسبه فخرجت هذه الافعال عن الاسر و
 دخلت فى الفعل والله اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ اى فى دفع الامراض الوازع على تصديق الخ
 بانهم جازم لا فاد خروجه بخبر يزيد ويشكر ملين واسماء الافعال عنه لا اقترانها بالزمان وطاع
 من دخول الغير لدخول الافعال للمنطقة عن الزمان فيه لعدم الاقتران بالزمان وحاصل الدفع ان
 المراد بعدم الاقتران عدمه بحسب الوضع ولا شك ان يزيد ويشكر ملين غير مقترنين بالزمان
 بحسب الوضع وهو الوضع العلى وان اسماء الافعال غير مقترنة به بحسب الوضع لعدم
 انشائها الفعلية وان الافعال للمنطقة عن الزمان مقترنة به بحسب الوضع الذى هو الوضع العلى
 الفعل لعدم وضعها بانها للمعاني الانشائية أقول وبالله التوفيق ان يزيد ويشكر كما يستلزم

انما غير مقترنين بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع الحلي كذلك يصدق عليهما انه مقترن
 بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع الفعلي السابق فيصدق عليهما قهره الفعل كما يصدق
 عليهما قهره الاسم ان يقال لا هذا وسر في استقام الامرين للتأويلين في شيء واحد بالنظر في الحقيقة
 كما قد والله اعلم قوله اصل الوضع يرد ههنا ان الظاهر من قوله اصل الوضع هو الوضع المقدر
 لا انه يكون اصلا بالنظر الى الوضع الموقوف فلا يعبر فيه عن دخول يزيد ويشكو عليين في الاسم لانها
 في الوضع المقدر مقترنان بالزمان ليجوب عنه بان اضافة الاصل الى الوضع اضافة بيانية و
 لا تقتدر بحسب الاصل الذي هو الوضع وان الخلق به اليك ما الفايده في زيادة لفظ الاصل فانه
 بانه لو قال بحسب الوضع لم يعبر فيه عن دخول اسماء الافعال لان استعمالها في المعاني الفعلية بطور
 عليه الوضع ايضا لكنه طار ليس باصل كذا انه والله اعلم قوله اذا لا وضع لها بل المجرى الاستعمال
 المشايخ الذي هو غير ذلك الوضع قوله وحيث ان يكون الخ دفع ما يتوهم من ان اسماء الافعال كيف
 تدخل في الاسم بحسب الوضع الاول والحال ان بعض تلك الاسماء بحسب ذلك الوضع مركبات
 والاسم من اقسام المفرد وحاصل الدفع ان الحكم باسميتها باعتبار التغليب اعلم ان هذا الوهم
 والدفع يجران في جواب الشارح ايضا لعل وجه التردد هو الاعتقاد على التفتكر والله اعلم قوله
 وانما المثال الموجود الاستعمال المشايخ الذي هو غير ذلك الحقيقة قوله ولما كان الخ دفع ما
 من التسميم عبارة للثبوت اذا كان مكانه من الطريق فاعلم يسلك به الشارح والدفع غنى عن الشارح قوله
 جيد لان المعاني الفعلية لما كانت مقبلة من اسماء الافعال وتكون هي مستعملة فيها بلا قرينة
 والمعاني الانشائية اذا كانت مقبلة من الافعال للنسبة عن الزمان وتكون هي مستعملة فيها بلا
 قرينة تكون كل واحد منهما موضوعا لكل واحد منهما لان التبادر والاستعمال بلا قرينة من القوى
 اعلم ان الوضع قوله كما يقتضيه ظاهر الخ حيث قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والامر
 وقال افعال للامر والامر ما وضع لاشياء مدح او ذم وقال افعال المقاربة ما وضع لدفع
 جام او حصولا او اخذ اخيه والما قال ظاهر عبارة الخ لانه يحتمل ان يكون المراد بالاول ما كان متعلقا
 بمعنى الامر والمماضي تلبس المستعمل بالمستعمل فيه لا تلبس للموضوع بالموضوع له وان يكون الامر
 في الثاني والثالث للعاقبة لاصلة الوضع كذا ذكر في حاشية الفاضل المدق قوله ولهذا اعلم
 لا اجل ان يقدح فيهم رضاه المصنف به موجب لترك ذلك الشيء لم يجب التنازع قد مر
 عن شبه اسماء الافعال بالطريقين الآخرين قوله بمعنى المصادر فاضافة الاسماء الى الافعال
 للملازمة ان الافعال ملحوظة مع معانيها قوله قال الشيخ الخ وجه آخر لعدم اعتبار الشارح
 قد مر منه الجواب الاخير كذا قال الفاضل المدق قوله الذي ظهر آلا دفع ما يتوهم من استعمال

الافعال اذا كانت مؤدية لمعاني الافعال فلم تعلم تكن افعالا وحاصل الدفع ان الباعث على عدوكها
 افعالا لمخالفتها لمصيغ الافعال ومدد التصرف فيها كالتصرف في الافعال وقبولها لما لا يقبل افعالا
 كالتنوين وكلام التعريف وتكون بعضها ظرفا وبعضها جار وجهره في الاصل والمراد من قبول اسمها
 الافعال لما لا يقبل الافعال قبول بعضها فلا بد ان اكثرها لا يقبل التنوين وبعضها لا يقبل الا امر
 قال الشارح الهندي في بحث اسماء الافعال ما حاصله ان الباعث على عدم كون اسماء الافعال
 افعالا انها موضوعة لا لفاظ الافعال لا لمعانيها فلا تكون افعالا وللملك وضعها لا لفاظ الافعال
 فكل واحد الفاضل المشي كما يدل عليه نقل كلام الشارح الرضوي في الحاشية السابقة الدال
 على ترقيق كلام الشارح الهندي لم يسلط الفاضل المشي بذلك الطريق والله اعلم **قال الشارح**
 قدس سره لان جميعا لا دليل كون اسماء الافعال داخله في حد الاسم وحاصله ان كل ما في الوضع
 الاول اما مصادرا اصلية او نقلية او ظرفا وجارا وجهره وكل منها غير مقفلة باحد لا زمنه
قال الشارح قدس سره الاصلية للمراد من الاصلية امر من ان تكون حقيقة او حكما فلا يرد ان قوله
 من المصادر الاصلية ليس بصحيح لانها ليست من المصادر في الاصل والمراد من النقل الصريح ان ثبت
 استعماله في المعنى المصدرية ومن النقل الغير الصريح ان لا يثبت استعماله مصدرا الا انه شبهه
 به بان يكون على وزنه نحو هيئات على وزن ثوقا فيرد ههنا ان الاستعمال في المعنى للنقل عنه
 ينافي النقل لان من شرطه جريان الاستعمال في المعنى الاول كما تقدم ويمكن ان يجاب عنه بانهم لا
 يجوز ان يكون هذا الاستعمال من غير لناقل وما هو من شرط النقل فهو جريان الناقل لمطلقا
 كما لا يخفى اعلم انه لو كان المراد من الاستعمال الذي يكون قبل النقل لم يكن لهذا السؤال
 والجواب مسأله لانه من ضروريات النقل وان كان المراد الاستعمال الذي يكون بعد النقل
 فيكون لهامسأله والله اعلم **قوله** وهو مصفرا وادفع ما يتوهم من ان رويده ان كان مصفرا
 رويده لا نه للمستعمل والحال ان مصدر باب الافعال قياس وليس رويده منه وحاصل الدفع
 ان رويده مصفرا مصفرا وادفع ما يتوهم من ان رويده مصفرا مصفرا ايضا كما تقدم **قوله** تصغير ترخم دفع
 ما يتوهم من ان رويده كيف يكون مصفرا وادفع ما يتوهم من ان رويده كيف يكون ترخم ترخم
 وفي رويده نقصان من اوزاج وحاصل الدفع ان هذا التصغير تصغير ترخم وهو ان يضاف اللفظ
 او لا ترخم في نقصان الحروف عما يصغر لا ينافيه **قوله** اي ارفق رخصا على البان ان الفاضل
 المشي قال انفا في تفسيره رويده اي ارفق في قوله ثانيا اي ارفق يلزم التكرار ويمكن ان يرد في ما
 ليس المقصود من هذه العبارة تفسيره وادفع ما يتوهم من ان رويده مصفرا مصفرا ايضا
 رويده زيد فعلى هذا يكون التنوين في رخصا عوضا عن المضاف اليه والله اعلم **قوله** ولو كان الم

لا ينافي الاصل في
 اصواتها فنقلت الى
 المصادر ١٢ منه

وهنا شك وهو ان هذا المعنى اى قوله ارفق اما ان يكون معنى المكبر ويكون معنى المصغر و
كلها باطلاً أما الاول فلا نه لا وجه لقوله صغير على هذا التقدير كما هو الظاهر وأما الثانى فلا نه
لا يعنى على هذا الايراد كلمة لو كما لا يخفى على العارف على استعمالها ويمكن ان يجاب عنه بان هذا المعنى
الباب مع قطع النظر عن خصوصية المكبرية والمصغرية وأن اختلج في صدره انه على هذا اما
الحاجة لايراد قوله ولو كان الخ فانزله بانه اورد لدفع توهم ان الرقى الصغير لا يكون معنى
الباب كما هو المتبادر من الاطلاق لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو هنا غير الصغير لعدم
توهم ان الصغير والكبر من خواص الاجسام والرقى ليس منها فاسل لفاضل الحش قوله صغير بقوله
قليلا والله اعلم قوله اى لم يثبت الخ دفع ما يتوهم من ان الظاهر من النقل الغير الصريح ان يكون
منقولاً لكن يكون في نقله خفاء ولا بد للنقل من المنقول عنه الذى هو المعنى المصدرى هنا وهو
منتفى في هذا القسم فكيف يكون منقولاً عنه الى المعنى الفعلي وحاصل الدفع انا ضل لم لزوم
المنقول عنه للنقل لكن اعلم من ان يكون حقيقة او حكماً والمعنى المصدرى المحكى موجوده هنا وان تنفى
الحقيقى كما لا يخفى قوله لكنه يشبه استدراك لما يتوهم من انه اذا لم يثبت استعماله مصدراً
فكيف يعنى النقل منه وحاصل الدفع ان المنفى هو المصدر الحقيقى واللازم من النقل اعلم من ان يكون
حقيقة او حكماً والثانى موجود ومعنى قوله يشبه بقرب ويظهر قوله لانه قام الخ دفع ما يتوهم
من انه اذا لم يثبت استعماله مصدر افعال القرينة أو لا على نقله من شئ الى المعنى الفعلي وثانياً على
نقله من المعنى المصدرى اليه وحاصل الدفع ان القرينة على كلا الامرين موجودة اما الاول على
فهمي ان صيغ هذا القسم مخالفة من صيغ الافعال فلا بد ان يكون منقولاً الى المعنى الفعلي من شئ
وأما على الثانى فهمي ان الاشبه والمطنون ان يكون الشئ الذى نقل هذا القسم منه الى المعنى الفعلي
مصدر المناشئة بين هذا القسم واسم الفعل والمصدر ورنأولان اخت هذا القسم مصدر
فالمطنون ان يكون هو مصدر ايضا قوله فاضل آه دفع ما يتوهم من انه كيف يكون هيئات عليهم
توقات مع ان الالف فى الثانى عوض عن الياء وفي مقابلة اللام الثانية فتكون اصلية والالف الاول
ترائيد وحاصل الدفع ان الالف فى هيئات ايضا عوض عن الياء فى مقابلة اللام الثانية فتكون على
وزنه قوله على فعل اى ماضى هذا الباب مصادرة لا مطلق صيغة فلا بد وما يرد فافهم قوله
اى تقدم بمعنى قدم الذى هو متعدي فلا يرد انه اذا كان ما مكم بمعنى تقدم فلا وجه لنصب
لبيد بعده لانه لا فرق قال الشارح قدس سره لا يخفى ان شارة الى فم ما يرد من ان تعريب
الاسم بعيد على المضارع مثل يضرب لانه كلمة قدال على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الثلاثة لانه مشترك بين زمانى الحاضر والمستقبل فيكون مقترن بزمانين لا بواحد وحاصل الدفع انا

الذى هو المعنى
المنفى الذى هو
احد كذا

لا نسلم اولا انه مشترك بين ذينك الزمانين بل هو موضوع لاحد ما وفي الآخرهما فيكون
 مقترنا بحسب الوضع بواحد ولو سلم الاشتراك لقلنا ان الاقتران بالزمان الواحد لا ينفك
 بالفعل احدهما ان يكون بالاصالة او في ضمن الآخر والمقتضى الاسمي في هذا الامر والاقتران
 بواحد من الاثنين فمما موجود في المضارع على تقدير الاشتراك وان لم يكن الاقتران بهما
 موجودا في المضارع على هذا التقدير ترد ههنا انه كيف يتصور الاشتراك في المضارع بين زمان
 الحال والمستقبل لان الاشتراك يقتضي الوضع ولا وضع للمضارع بلزائما اتفاقا واجيب عنه
 بأنه ليس المراد من اشتراكه بينهما اشتراكه بينهما فقط بل اشتراكه بينهما مع النسبة والحد واحد
 تعلق الغرض بذكرهما مع شهرة اخذهما فيه لم يتعذر لذكرهما واسعا علم قوله وهو الراجح
 الفرض بيان الرجحان في احتمالات المضارع أقول وبالله التوفيق ان المتقرر ان اللفظ الواحد في
 الاشتراك والحقيقة والجائز يحمل على الثاني لا على الاول لكثرة الثاني بالنظر الى الاول فكيف يكون
 احتمال الاشتراك ارجحا على احتمال الحقيقة والجائز كما قلنا الفاضل للشئ وبهم عن غيرنا
 قد من سره مرجوحية احتمال الاشتراك ايضا كما لا يخفى فاشترط ان الله سبحانه بعد ذلك امر
 شره حقيقته في الحال مجازا في المستقبل هو الظاهر لان المضارع اذا دخل عن القولين يحمل على
 الحال ولا يهادر الى المستقبل الا بقضية وهذه اشكال الحقيقة والجائز وقيل حقيقة في الاستقبال
 مجاز في الحال لثبانه حتى يختلف فيه كذا في حاشية الفاضل للدق واسعا علم قوله بوجه
 آية انشأ الى دفع ما يرد ههنا من ان قوله من خواص ما ان يكون مبتدأ وقوله دخول الاخر
 او يكون الامر بالعكس وكلا الاحتمالين باطلان اما الاول فللزم كون المبتدأ حرفا لان كل من حرف
 واما الثاني فللزم تقدير الشيء الذي حقه التام غير من غير كنه وهو من المستحبات وما صلاها
 انه جزو النكتة في تقدير الخبر لا مقامه بشأن هذا الجمل واذا هذه القصصا ومبتدأ بتأويل كلمة
 من يلفظ البعض واورد ههنا ايرادات الاول ان الاهتمام بشأن شئ لا يقتضي تقديره ما لم
 بين وجهه وههنا ما هو الثاني ان القصص مستفاد من لفظ الخواص فما الحاجة الى اعادة القصص
 تقديره واحقه الظاهر الثالث ان كون من مبتدأ باعتبار تأويله بلفظ البعض غير شايع وسئل
 العبارة على غير الشايع من المستقيمات اجيب عن الاول بان الاهتمام بشأن هذا الجزم من وجوه
 كون الكلام في الخواص والثاني كون قوله من خواص محط الفائدة لانه الجزو ثانيا التحسين من اول الامر
 على ان السند خبر لا نعت ورايها التفسير للذكر المسند اليه عن الثاني ان في العبارة جمل فلو انشأ
 او اعادة تأكيد القصر وهو لا نال من التردد الحاصل من توهم وجود الخواص سوى التمسك
 في الفعل والحرف على ما بين في محله وعن الثالث ان الكون المذكور وان كان غير شايع لكنه واقع

منه فقد طيه الا فامل كالمعشري في قوله تعالى ومن الناس من الآية قال مولا ناهل الدين وليس
للمعشري كما قيل وألا فاد ان دخول اللام وما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلامه
من يزعم انه كل خواصه ليس فليس انتهى أقول وبالله التوفيق ان افادة البعضية واجبة على تقدير
كون قوله ومن خواصه مبتدأه واما على تقدير كونه جزاء فغير واجب فكيف يكون كلام المصنف
ومن خواصه ثم كلامه من يزعم انه كل خواصه وفيه ان دخول كلمة من على الجمع قرينة كونها
تبعية وهذه الدخول في كلا الاحتمالين موجود فافادة البعضية من هذه العبارة في كلا الاحتمالين
طالبت على ان المفهوم من كلامه الشارح ومن كلامه الفاضل للشواهد البعضية على تقدير كونه جزاء
ايضا لم يثبت جعل كلمة من تبعية على الإطلاق هذا ما لم يصح وتعرف والله اعلم قولي ولا يبعد ان
لزم لعل المفروض من هذا القول الاشارة الى ترجيح احتمال كون كلمة من مبتدأه بانه يفهم منه فائدة
ان الخواص المذكورة لا تسبق قبلها من التروكة لان كلمة من على هذا الاحتمال يكون مأولة بلفظ
والتعارف في لفظ البعض المضاف الى الكل ان يكون مصدقه اقل ما يبق في المضاف اليه واما الظاهر
خبر فلا يفهم من تلك الكلمة ذلك لعدم التأويل بلفظ البعض أقول وبالله التوفيق ان البعضية
على احتمال كونها من ايضا كما يستفاد من كلام الشارح قدس سره ومن كلامه الفاضل المحقق في ما يشأ
حيث جعل كلمة من تبعية على الإطلاق فافادة هذه الفائدة من هذه العبارة على احتمال
وعدمها على آخره محتمل الا ان يقال ان القاعدة المذكورة في لفظ في لفظ البعض وعلى تقدير الاحتياط
تكون تلك الكلمة مأولة بلفظ البعض بخلاف تقدير الجزئية نعم لو عطف القاعدة المذكورة بلفظ
البعض ولا يكون في المؤول به للمحصل الترجيم بذلك والله اعلم ودهنا ان هذه الفائدة مستفاد
من ذكر لفظ الخواص وبيانها بخمسة منها كما سيعلم لك فلا يحصل الترجيم في ما بين الاحتمالين بافاد
احدهما لتلك النأي قد دون الاخر اجيب عن ذلك اليراد بان المراد من افادة الافادة من
اول الوهلة وهي لا تحصل الا على احتمال كون كلمة من مبتدأه كما لا يخفى قال الشارح قدس سره
فيها بصيغة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه لم يجمع المصنف بين جمع الكثرة وكلمة من وكما قيل
وخواصه بعدم ذكر كلمة من وكذا المقتضى وخاصة بعد مراد جمع الكثرة وكلمة من وكذا
ومن خاصته بانه ذكر كلمة من وعدم مراد جمع الكثرة وحاصل الدفع ان في ايراد جمع الكثرة تنبيه
على كثرة الخواص بحيث يتجاوز العشرة وهذا التنبيه لا يحصل بالا احتمالين الاخيرين لعل موجبه
جمع الكثرة فيها وفي ايرادها من اشارة الى ان المذكور بعض من هذه الخواص لا كلها وهذا
التنبيه لا يحصل با احتمال الاول في السؤال وأورد ههنا بعض الفضل بان التنبيه على كون
المذكور بعضا من الخواص يستفاد من ذكر جمع الكثرة وبيانها باقل ما وضعت له وهو واحد

وعلى هذا الاحتمال
يكون الجزاء مفاد
التقدير في خواصه
كثرة منها وعلى قوله
بأنه

عشر فاصدا الان للذكر في الكتاب خمسة واجب عن هذا الايراد بان المراد من التنبيه التنبيه من لول
الوحدة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة وفي حاشية الفاصل المدقق كلمات آخر لدفع هذا الايراد لا
تذكر حاشية للتنبيه والله اعلم **قوله** التي تجاوز العشرة اشارة الى دفع ما يرد من ان الكثرة قد
يجمع مطلقا سواء كان جمع قلة او كثرة فكيف يكون هذا التنبيه باعتبار ايراد صيغة جمع الكثرة فخصوا
وحاصل الدفع ان المراد من الكثرة التي تجاوز العشرة وهي لا تستفاد من ايراد جمع القلة كما هو
قوله قالوا انها اشارة الى دفع ما يتردهم من عدم وجود النواصير ايدة على ما ذكر والدفع
غنى عن البيان **قوله** قريبا من ثلثين اشارة الى الاطلاق على التفصيل فارجع الى حاشية من لا يفيده
قوله بقرينة دخولها اشارة الى دفع ما يتردهم من انه من أين يعلم ان من هذه تبعية لم لا يمكن
تكون للتيين وغيره من معانيها والدفع غنى عن البيان او رد ههنا انه ينه عن هذا الكلام انه كما دخلت
كلمة من على الجمع فيكون تبعية والامر ليس كذلك لانها مع دخولها على الجمع قد تكون للتيين كما
في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويمكن ان يقال لا نسلم ان المراد من الاوثان معنى الجمعية
بل المراد به جنس الوثن بل دليل دخول الامر الجنس عليه صرح به مولانا عبد الرحمن في حاشية شرح
قول المصنف وللتبيين في ههنا الحروف وايضا المدعى وهو كون من التبعية ظرفا لاحتمال كونها للتيين بان
يستعمل جمع الكثرة في معنى جمع القلة فكيف له الدليل الظني وهو دخولها على الجمع لانه يفيد الظن
على كون من للتبعية وان لم يفد القطع والله اعلم **قوله** فلودخلت على الخ الفاء لتعليل كون
الدخول على الجمع قرينة كون من للتبعية يرد ههنا انه يفهم منه ان كلمة من كما دخلت على المفرد
لكانت ابتدائية اتصالية وليس كذلك كما لا يخفى على من تتبع مواقع استعمال كلمة من تجيب عنه
بان الكلية ليست مرادة بل المراد ان كلمة من لدخلت على المفرد ههنا بان يقال ومن خاصته لكانت
ابتدائية اتصالية كما سيظهر لك انفا اعلموا ولا ان من الابتدائية على قسمين احدهما ما يكون اتصالية
وهي ما كان مجردا مبدءا للشيء باعتبار اتصاله به كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون
من موسى وثانيها ما يكون غير اتصالية وهي ما كان مجردا مبدءا للشيء بغير اتصال كما في قوله تعالى
وما لكم من نعمة من الله لان الله تعالى مبدءا لمصوق النعمة بالمخاطبين من غير الاتصال بينهما وثانيها انه
لوقيل ههنا ومن خاصته دخول الامر لكانت ابتدائية اتصالية لعدم استقامة المعاني الاخرى
انتفاء التبيين وابتناء الفاية ظاهرا واما انتفاء التبعية فلعدم كون المفرد في دخول الامر وامثاله
بعض الكل اي الخاصة واما انتفاء التبعي للاتصالية لانها قسم من الابتدائية والميدانية فيها لازمة و
عدم كون الكل مبدءا لوجود المفرد من التبعيات فيما بين القوم لان التبعيات فيما بينهم عكس ذلك اي
كونا المفرد مبدءا للكل والمفرد اتصال بالكل فيكون ابتدائية اتصالية هذا ما يخص والله اعلم **قوله**

يشهد عليه آه اى على كون كلمة من التبعية على تقدير دخولها على الجمع ولا ابتدائية الاتصالية على
تقدير دخولها على المفرد في بعض المواضع ووجه الشهادة ان كلمة من في القول الاول لا تبعية لان التثنية
في منزلة مضمومة ان يكون المذكور قبل المجرور بها او بعده بعض المجرور وفيه كذلك وليس فيه الا ان يكون
على الجمع فتكون من فيه للتبعية وكلمة من في القول الثاني ابتدائية اتصالية لانها لا تصلح للتبيين ولا
الغاية وهذا ظاهر ولا التبعية لعدم كون المفرد بعض الكل ولا كونها غير اتصالية لعدم كون الكل
مبدأ لوجود الغير بل الامر بالعكس والمفرد اتصال بالكل ولم يوجد فيه الا الدخول على المفرد فتكون
من في ابتدائية اتصالية كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق واسما علم بالحق قوله لا يقال المجرور
على قول الشارح وبمن التبعية المجرور بانها غني عن الذكور وهما ان بناء هذا الاعتراض اما ان يكون
على المذهب المشهور من الفرق بين جمع الكثرة وجمع القلة في جانب القلة وكل الاحتمالين باطلان
اما بطلان الثاني فظاهر لان مرتبة اقل جمع الكثرة على هذا ثلاثة كما ان مرتبة اقل جمع القلة هذا
العدد فلا يصح قوله لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة واما بطلان الاول فلان للشئ ان اقل جمع الكثرة
اخذ عشرة وعصره الشارح بهذا في بحث الجمع ايضا فلا يصح قوله عشرة وفيهم من حاشية الفاضل
المدقق جواب هذا الايراد باننا نختار الشق الاول ونقول ان اضافة المرتبة الى اللفظ الاقل لا وفي
ملازمة اى مرتبة قبيل اقل جمع الكثرة عشرة ولا شك في صحة هذا القول كما لا يخفى على المتأمل فظهر
هذه الاضافة قول الفقهاء كذا الصلوة وقت الزوال او قبيل الزوال وهكذا الحال في قوله فلا
نسلم ان اقل مرتبة العشرة هذا ما لم ينص واسما علم قوله عشرة والمذكور خمسة فكيف يصح قوله
ونواصه المجرور قوله لا نأخذ المجرور الاشارة الى الاجوبة الثلاثة الاول انا لا نسلم انه يفهم من علم الفاعل
انه لو لم يأت بكلمة من لكان الحكم صحيحا لكنه يكون ما راي من التنبيه المذكور مستندي بان التنبيه
لا ينافي لا يخرج لا يتأني به سببا آخر كصحة الحكم فلا يفهم انه لو لم يذكر لهم الحكم والثاني اننا نعلم انهم
لقد كره بناء على ازال الكوت في موضع البناء فيفيد القصر لكن يحتل ان يكون بناء عبارة المصنف على
تقدير عدم ايراد من على مذهب البعض من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة في جانب القلة ففهم قوله
المصنف على هذا ونواصه دخول الامران المذكور ليس باقل من ثلاثة وهي الملاحظة الاقولة على هذا
الجمع مطلقا والثالث انا نسلم الفرق المذكور بين جمع القلة والكثرة في جانب القلة بناء على انه
التصديق المتثبت فيما بينهم لكن محتمل ان يكون المراد من هذا الجمع الكثرة جمع القلة لان استعمال كل منهما
مقاما لا يحرك كقولنا فذلك المجرور الاشارة الى دفع ما يرد من استعمال جمع الكثرة مقام جمع القلة مما قد
يؤخذ خلاف الاصل فلا يصار اليه وتحاصل الدخول ان الجائز على قسرين احد ما الجائز القلة المتعارف
وخلاف الاصل لا يصار اليه وثانها الجائز المتعارف وهو ليس بخلاف الاصل لا محذور في العبر

ان قيل ان هذا موضع
بيان على ان يكون
في قول المصنفين
مما صرح فلا الم
نحو انهم في التنبيه
المذكور فلا يصح
الصلوة فيه

بل بمنزلة الحقيقة والجهاز ههنا من قبيل القسم الثاني فلا محذور وأذا دريت هذا علمت أن الجاهل الغير العاقل
هو الجاهل المتعارف وأسهل علم قوله تفسير لما يتفهمه الخ إشارة الى دفع ما يرد من أن الاختصاص
عبارة عن الوجود ان في شيء وعدم وجدانه في غير ذلك الشيء فيكون قوله ولا يوجد في غيره مأخوذ في معنى
قوله ما يختص به فذكره بعدة مستندة وحاصل الدفع أن هذا من قبيل التصريح على ما علمنا وهو
من الشكيات فيما ينبغي أن يصحح على ما علمنا ان يكون نكتة فيما هي ههنا وإجيب عنه بأن النكتة
ههنا دفع توهم عدم الجزأ السلبى الذى يبرهنه بقوله ولا يوجد في غيره في الاختصاص بناء على دخول
الباء في قوله ما يختص به على المقصور كما هو الشاهر في استعمال كلمتها بأن الباء داخل على المقصور
عليه والجزأ السلبى مأخوذ في الاختصاص كالشوقى قال الفاضل المدقق وإنما لم يجعل الفاضل المبرر
قوله ولا يوجد في غيره تفسيراً للادجنى على ما يختص به بناء على أن كلمة النفي في ولا يوجد في غيره يكون
متوجهاً الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فيكون معنى ولا يوجد في غيره أن يوجد فيه ولا يوجد
في غيره لأن الجزأ الشوقى لا يحتاج الى التفسير فإن الجزأ الشوقى على تقدير دخول الباء على المقصور
الجزأ الشوقى على تقدير دخول الباء على المقصور عليه متلازمان بخلاف الجزئين السلبين على
التقديرين انتهى اقول وبالله التوفيق ان النفي اذا توجه الى القيد ونفيه بقى مطلقه كما لا يخفى على من
بصير وتوهمها الوجود لا الوجود فيه فكيف يكون معنى قوله ولا يوجد في غيره على تقدير توجه النفي
الى القيد الذى هو فى الغير ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره كما قال ذلك الفاضل المدقق وأسهل علم قوله
وأفالم يقل الخ إشارة الى دفع ما يرد ههنا من أن المناسب للشارح قدس سره ان يفسر الخاصة بما
يوجد في شيء ولا يوجد في غيره لتوهم الدور فيما قاله لان قوله يختص مشتق من الاختصاص وهو مأخوذ
من المخصوص او الخصوصية او التخصيص وهذه الالفاظ الثلاثة كما فى الصراح بمعنى خاصه كونه
فيوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف وهل هذا الا الدور وان كان هذا الدور يدفع بأن
الخاصة المعرفة الخاصة التى تكون بالمعنى الاصطلاحى والمأخوذة في التعريف الخاصة التى تكون
بالمعنى اللغوى والاستدراك وان يدفع بما قاله الفاضل المحققى من هذا بلا فصل وحاصل
الدفع ان الإشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ثابت فيما قاله الشارح بخلاف
التعريف الذى لم يقله وهذه الإشارة من الامور التى تراعى فيما بين القوم فلذا قال ما قاله ولم يقل
ما لم يقله **قوله** باخذه فيه الباء متعلقة بالاشارة ويحتمل ان تكون متعلقة بالمناسبة فيكون
على هذا متعلق بالاشارة عند وفا الضمير الاول وهو الذى في قوله ماخذة راجع الى اللغوى الغير
الثانى وهو الذى في قوله فيه راجع الى العربى وحاصله ان المعنى اللغوى الخاصة مأخوذ في المعنى العربى
مما لانها بالمعنى الاول ضد العامة شاملة لذاتى والعرضى وبالمعنى الثانى عبارة عن الامور الخارجة عن

مشتق بالدفع منه
أما اذا علمت الباء
على المقصور الذى هو
في الخاصة لان الغير
بما راجع اليه يكون هو
مقصوداً على الخاصة
والعكس يكون مستكناً
عن جعل العموم منه

أما استدراك قوله
لا يوجد في غيره منه

الذي يوجد في شيء ولا يوجد في غيره كما هو عرف اهل الميزان او الخارج الذي يوجد الخ كما هو عرف
 النجاة وفي كلا العرفين أشهر ان ايد على المعنى اللغوي هو الخروج اسما لم كل كما في الاول اريد وقد كافي الخ
 فيكون من المعنى ما لم يكن كلا العرفين وما شئتوا في كليهما وكذا المعنى العرفي الثاني يكون ما شئتوا في المعنى اللغوي الاول ما لم يكن
 كما لا يخفى من هاتين الكلمتين بين معنى في معنى ولا يوجد في غيره في وجود الاشارة الى اخذ المعنى
 اللغوي في الاصطلاح الاول وصدق في الثاني لان كلمة ما لو كانت عبارة عن الخارج المحمول الخ او
 الخارج الذي الخ في كلا التعريفين لكان كلاهما متعريفيا بالمساوي، وخاصة من المعنى اللغوي ان
 كانت معلومة بحيث يتناول الداخل والخارج والمحمول وغيره لكان كليهما تعريفا بالعام وعينا للمعنى اللغوي
 فالفرق تحكم اللفظ الا ان ينظر الى الالفاظ فيحصل الفرق **قوله** ولم يتجاشأه اشارة الى دفع ما يشق
 من ان كلمة ما في التعريف عامة لعدم القرينة على التخصيص فيصدق التعريف على الناطق بالنسبة الى
 الانسان مع انه ليس من الخاصة لا في عرف النجاة ولا في عرف اهل الميزان لا اعتبار بالخروج فيما لم يكن
 كلا العرفين كما سبق فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وحاصل الدفع ان شمول التعريف لما
 ليس من الخاصة كالناطق ليس بغيره لا على هذا يكون التعريف تعريفا بالعام وهذا جائز اذا كان المقصود
 الاختيار عن بعض ما عداه وهما كذلك لان المقصود ههنا تقييد الخاصة عن الجنس والعرض العام وهو حاصل
 والله اعلم **قوله** ولك ان تخصيص آية اشارة الى الجواب الآخر عن الاعتراض المدفوع بقوله ولم يتجاشأه
 آية وحاصله ان كلمة ما في التعريف عبارة عن الخارج المحمول والقرينة ههنا المثال وهو قول النجاة
 كالكتاب وشهادة الامثلة على الاحكام غير عزيزة فيما بينهما والناطق ليس بخارج عن الانسان فكيف
 يصدق التعريف عليه **قوله** ولا يخفى الخ اعلم ان الشارح الهندي قال في شرح قول المصنف ومن
 خواصه هي جمع خاصة وهي كلية مقولة على افرا حقيقة واحدة قول غرضيا وغيره من الاشياء
 الذين يتجشعوا سلوكا مسئلة ايضا فاورد عليه ان عدم ما ذكره المصنف في الكتاب من الخصاص غير صحيح
 لان الخاصة اذا كانت كلية تكون محمولة بالعمالة على ما هي خاصة له لان للعبارة العكلى هو المحمول
 بالعمالة كما هو المتقرر في علم صناعة الميزان والمذكورات ليست بمحمولة على الاسود هذا الحمل كما
 هو الظاهر فلدف هذا الايراد قال الفاضل المحقق ولا يخفى وحاصله ان ذكر الخواص المذكورة في
 كتاب المصنف من قبيل ذكر المبدء واردة المشتق ومشتقات تلك المذكورة محمولة على الاسم
 بالعمالة كما لا يخفى وهذا الجمان شائع مشهور لا شناعة في اختياره هذا ما فهم من الخواشي
 اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل المحقق من المعنى العرفي اما المعنى اللغوي هل الميزان كما
 هو ظاهر عبارته لا انه يرتكب التجوز على هذا التقدير فلا يصح قوله كما هو ظاهر الامر لان الظاهر
 الخ الانسان ان يحكم على اصطلاحه لا على اصطلاح غير فكيف يكون مراد المصنف بالخاصة الخاصة

الاول على تقدير كون
 المعنى الخاص بالمعنى
 لا اهل الميزان والثاني
 على تقدير كون المعنى
 الخاصة بالمسئلة
 للنجاة لا منه

اعاينهم الى اجل
 الخاصة خاصة
 الميزان ١٢ منه

التي تكون عند أهل الميزان وقوله والهابق الشراخ عليه لان منه الشارح الذي لم يتعرض هو لبعض
 العرفي لاهل الميزان وقوله ويؤيده لفظ الحد لان لفظ الحد ههنا ليس بالمعنى المصطلح لاهل الميزان
 بل المراد به المعروف بالجامع السابق كما سبق من الشارح قدس سره او المعنى العرفي للنهاية وعلى هذا
 ان يعبر قوله كما هو ظاهر الامر وقوله ويؤيده لفظ الحد لكن لا يعبر قوله لكان هذا المذكورات
 الخ لان الحمل ليس بما خوذ في الخاصة في عرف النجاة بل هي عبارة عن الخارج الذي يوجد في
 شئ ولا يوجد في غيره كما سبق فما الحاجة الى ارتكاب المسامحة بذلك المبدأ واردة المشتق
 ولعمري ان كلام الفاضل المحشى ههنا لا يخلو عن الاضطراب والله اعلم بالصواب قال كذا
 قدس سره وهي اما شاملة اشارة الى دفع ما يرد من ان هذا المذكورات من الخواص غير صحيح لان
 الظاهر من الخاصة ان تكون شاملة لجميع افراد ذي الخاصة وشئ من هذه المذكورات ليس بهذه
 المثابة بالنظر الى الاسم كما لا يخفى والدفع عن الميزان قال الشارح قدس سره كالكتابة آية ههنا
 ان القوة عبارة عن استعداد حصول شئ مع عدم حصوله بالفعل فلا يجامع الفعل فكيف يكون شئ
 لجميع افراد الانسان لان منها ما تكون آتية بالفعل واجيب عنه بان المراد بالقوة ههنا الامكان لا
 المعنى المذكور والامكان ليس بمناف للفعل كما لا يخفى فتكون شاملة لجميع افراد الانسان قوله اي
 الامر اشارة الى دفع ما يرد من ان المنتقز مخرج المضاف اليه عن الحكم المتعلق بالمضاف مثل
 جاء في كلامه يد فالظاهر المستفاد من عبارة المصنف بناء على ذلك المتقرر ان تكون الامر خارجة عن
 الخواص ويكون الدخول منها وهل هذا الاخرق الاجماع لان الاجماع منعقد على ان الشئ الاول من خواص
 اللفظية والدخول ليس منها كما لا يخفى وحاصل الدفع ان اضافة الدخول الى الامر من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف والتقدير مخرج خاص الامر الداخلة يعنى الامر لكن باعتبار دخوله على الاسم
 وهذا مثل ما يقال في حصول صورة الشئ في العقل للقول في تعريف العلم لا يرد على هذا ان
 تعريف العلم بهذا التعريف غير صحيح لان العلم من مقولة الكيف والحصول ليس من هذه المقولة فاجيب
 بان اضافة الحصول الى الصورة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير الصورة الحاصلة يعنى
 الصورة باعتبار حصولها والصورة من مقولة الكيف ولما كان الغرض الموافقة مع ذلك الاجماع
 المذكور عدل الامر من الخواص وهو لفاضل المحشى بالتفسير الذي فعله ولا يكون دخول الامر من
 الخواص مستلزما كون الامر منها ايضا لان الامر لا يوجد في شئ بدون الدخول واذا كان الدخول
 خاصة للاسم فكيف يوجد الامر في غيره فلم يحتمل الى التفسير بل الحسن عدمه لانه على هذا يكون
 متعينا لخاصتين والله اعلم قوله وانما قال ذلك آية اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد اذا كان
 كون الامر من الخواص فلم يقل المصنف ومن خواص الامر مع ان بناء المتن على الاختصار فحاصل

فاما قوله لاهل الميزان الشراخ
 عليه فلا يعبر عن هذا
 اللفظ لان من الشارح
 الهندى وهو لم يتبين
 فائدة اللفظ العرفي
 للنهاية

لقد انتم يمكن الغرض
 الموافقة بالاجماع

مجانسة اللفظ
 ومن خواصه دخول
 على امره

الدخول في الذات الامر ليس بوصف للاسم بل هو وصف له باعتبار الدخول والمتبادر من الحكم بكون الشيء
 خاصة لتبين ان يكون الشيء الاول وصفا للشيء الثاني وذات الامر ليس وصفا للاسم فذكر الدخول كما
 بدأ منه فان قيل ان الخارج اليه اذا كان ذكر الدخول والامر كليهما فلم يقل للمصنف ومن خواص الامر
 الدخلة مع ان المقصود يحصل به ايضا قلنا كان ما قاله لا نفيه اشعارا بما هو سبب النعية من
 اول الامر بخلاف عالم يقوله فيكون ذلك اول من هذا واسعا ملحقا **قال** لشارح قدس سره او لم يقتصر
 اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان مد الامر من الخواص غير صحيح لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد
 في غيره والامر يوجد في الفعل ايضا نحو كيقوم وليضرب وحاصل الدفع ان المراد من الامر لا امر
 التعريف والموجود في الفعل لا امر لا مراد لا ابتداء ولا التاكيد فاهو الخاصة غير موجود
 في غير الاسم وما هو الموجود في غير الاسم خاصة للاسم يرد ههنا ان المصنف ذكر الامر مطلقا فأنشأ في
 مراد منه لا امر التعريف آجيب عنه بوجوه الاول ان الامر في الامر عوض عن اللصاف اليه والتقدير
 دخول الامر التعريف وفيه انه لا يلازم القرائن من الجواز والتعين وغيرهما لان الامر في اليبست عوضا
 عن اللصاف اليه ويحتاج الى قرينة خصوص ان اللفظ الذي هو التعريف والثاني ان الامر في الامر
 للمعنى الخارجى اشارة الى الامر الذى شاع في العرف استعمال الامر المطلق فيه وهو لا امر التعريف بخلاف
 ما عداه فانه يستعمل بالاضافة كما يقال لا امر لا ابتداء ولا امر لا امر ولا جواب القسم وفيه ان كذا لا امر
 التعريف شاعا في ما بينهم من مطلق الامر بحيث يتبادر منه هو لا غير ممنوع ولو سلم فلا حاجة الى تفسير
 بل الامر التعريف والثالث ان الامر في المعنى الذى هو اشارة الى امر مبهم من جنس الامر وحينئذ تفسير
 المشارح قدس سره يكون على ما لو اقم كما ان اللفظ فانه على هذا يكون مستعملا في الفهم للبهيم
 والامس ان يقال دخول الالف والامر ويجعل الامر في الجنس كما هو في قرأنا لا ندر على هذا
 يجوز لا امر لا امر ولا امر لا ابتداء ولا امر التاكيد عنها بقيد الالف لانها ليست معها ويتناول الامر
 ولا المعصول والالف والامر الزايد تين كما في الخارج ملأوا الالف والامر الذى هو جزء الكلمة
 كما في النجم والالف والامر الذى هو عوض كما في الله وهذا التناول موجب الحسن لان كلها من موزون
 الاسم وقده يقال ان التناول للامر للموصولة مضمرة لانها لا تدخل الاعلى الفعل في صورة الاسم كمن
 في موضع وتوهم هذا بقيد الشارح الرضى بقيد الحرفية بعد ما قيد ما يكون التعريف هو
 عن الامر للموصولة فكيف يكون التناول لهذه الامر موزون الحسن الا ان يقال ان الاسم الذى هو
 هذا الخاصة اعلم من ان يكون اسما صريح فقط او موزون وصحفة كليم ما فعل هذا يكون الامر للموصولة
 ايضا من خواص الاسم لانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم هذا ما نحن واصله اعلو قوله بدل
 الخ قد تركنا في الحاشية السابقة بلا فصل فذكر قوله او المعنى الخارجى فيه ايضا ما ذكر في

السابقة فتذكر **قوله** والتفسير متعلق بالاحتمال الأخير **قوله** لا بيان في آلا واللفظ على هذا
يستعمل في اللفظ المبهر **قال** الشارح قدس سره ولو **قال** الخ إشارة إلى التعريف على المصنف وبيانه
أظهر والجواب عن جانب المصنف أنه ليس يقاصد لذكر جميع الخاص ومن مؤيدات هذا البرهان التبيين
في قوله ومن خواصه أنه قد تم التمول لا يضر وقيل إن عدم الضرر من أن كان ثابتا ومساكن في ذكر الخ
بلفظ واحد حسنا لا يخفى ولنا سبب للمصنف البليغ أن يذكر ما هو الحسن هذا لما ظهر في آذان القارئ
أعلم **قال** الشارح قدس سره كان الخ أي لكان من دخول الدخول شامل للميم أو لكان بيان الخواص لملام
لاختصاص الميم كذا قال الفاضل الموفق أقول وبالله التوفيق لو كان الضمير في كان إجمالا للقول المفهوم من
قال لضم الكلام أيضا **قوله** في لغة حمير إشارة إلى دفع ما يتهو من أنه كيف يكون حرف التعريف شاملا
للميم لأنها التوجه للتعريف وحاصل الدفع أنها جاءت للتعريف في لغة حمير إن الخ لانه في لغة غير حمير
بالكسر وسكن ممدود ثم ياقيله ليست أن قيل كذا في التهذيب **قوله** وشاملا أيضا عطف على قولنا
شاملا وهذا العطف يفتى على الامتزاج الذي من عادات الشارحين مع عبارة المتن والحشيين مع
عبارة الشرح فلا يرد ما يرد فافهم والغرض من هذه القول بيان الوجه الآخر لترجيح قول حرف التعريف
على قول دخول اللام وهما سؤال وجواب على طبق ما أثر في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولو **قال**
الخ **قوله** لكنه لم يتعرض الخ إشارة إلى استدراك ما يتهو من أن الشمول إذا حصل الحرف النداء
بقول حرف التعريف فلم يتعرض للشارح في وجه ترجيح هذا القول على قول المصنف لهذا الوجه
في صدد بيان وجهه وحاصل الاستدراك أن اختصاص حرف النداء بالاسم ظاهر بحسب العقل
فمفهومية هذا الاختصاص من قول لا يصح إعماله إلى ترجيح هذا القول على القول الذي لا يفهم منه ذلك
الاختصاص المراد من الشمول الشمول الصريح وهو لا يثبت على تقدير القول المفروض لأنه تعرض لعدم
صريحاً وهو ليس تعرض للاختصاص صريحاً كما لا يخفى هذا ما لحظ واستعمله **قوله** فان القابل الخ أما أن
أن الفعل والحرف غير قابل للنداء فلا أن المطلوب به إقبال المحرط قصدي ولا شئ من معنى الفعل والحرف
بالمحرط قصدي وأما أن قول النداء غير شامل لجميع معاني الأسماء فلا أن منها غير قابل للنداء **قال** كما لا يخفى
فلا يكون قابلاً للنداء كذا قال الفاضل الموفق أقول وبالله التوفيق أن المراد من الإقبال الماخوذ في
تعريف المتأدّي أحسن أن يكون ضيقة أو حكما بأن ينزل منزلة من له صلاحية الإقبال كما لا يخفى
فلا يبقى في معاني الأسماء ما لا يقبل تعريفه إلا لفاظ كالمعرف باللام لا يقبل دخول حرف النداء
بالنظر إلى القدر أحد الضوئية مثلاً في ذلك البعض يلزم على تقدير دخول حرف النداء عليه إجماعاً
التي التعريف قائم لم العمل الله يحدث بعد ذلك أما **قوله** في جواب الخ إشارة إلى دفع ما يتهو
من أن الخ اليم للتعريف إنما هو في لغة حمير النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن من هذا القبيل

في أصل حرف الميم

وهو من حرف التثنية
"أمن"

فكيف استعمل للميم التعريف والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره بعد شهرته لا يقال
 من الشهرة لا يكون سببا للترك بل قد يجعل سببا للبيان كما اذا قصد بلوغ غير المشهور الى حد الشهرة لا
 بالبيان بلوغ الى حد الاشهار والشهرة قد تجعل سببا للترك لان للمشهور باعتبار شهرته غير محتاج
 الى البيان لا نأقول مثل هذه التصانيف يكون للمبتدئ لا للمنتهى وما هو للمشهور يكون اسهل للمبتدئ
 فإيراد فيه اولى والله اعلم **قوله** لاختصاص وجه آخر لعدم التعرض وفي العطف كلام مثل أسبق
 فتذكر وهكذا الامر في قوله ويجوز ان يقال الخ فان **قال** الشارح قدس سره وفي اختيار الامور الخ
 هذه العبارة محتملة للاختلافين أحدهما ان هذه العبارة محتملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال سابق
 تقريره ان علة اختصاص الامور لا مسكونها اداة التعريف وهي في المشهور الالف واللام وكذا انها
 واللام وحدها فلم يقل المصنف دخول الالف واللام وحاصل الدفع ان في اداة التعريف خلا
 والاختصاص من حيث سببويه واداة التعريف على مذ هبة الامر وحدها لا الالف واللام وثانيها
 ان هذه العبارة عطف على قوله لعدم شهرته وكلمة في بعض الامور لانها قد تجزى بهذا المعنى كما لا
 يخفى فالتقدير واختيار الخ فتكون هذه العبارة على هذا انكته اخرى لعدم التعرض للميم بقول
 دخول حرف التعريف كما ان عدم شهرة الميم للتعريف انكته لعدم التعرض لها واداهه اعلم **قوله** اي
 في ضمن آة التعرض من هذه الحاشية ان عبارة الشارح قدس سره وفي اختيار الخ محتملة لوجهين الاول
 في الحاشية السابقة بلا فصل لان لفظ الاختيار لا بد له من الصلة فكان قد ترك صلته قول على حرف
 التعريف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور ثانيها من دينك الاحتمالين وان قدرت صلته قول على الالف
 واللام وقول على الالف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور او قال الفاضل المحدثي ما حاصله ان الالف
 في تقدير صلته الاختيار قوله على حرف التعريف وقوله على الالف واللام وقوله على الالف جميعا
 لانه لو جعلت الصلة احد هاتين وجه الآخر وهو ايضا هذه الاشارة والاحالة على المقابلة خلاف
 الأصل اقول وبالله التوفيق ان بقاء وجه الآخر غير محضر لان الشارح ما اراد استيفاء جميع مقتضى
 المصنف الا ترى ان الشارح ترك وجه اختياره لهذه النواحي المذكورة من بين النواحي وبنيته
 الفاضل المحشي كما سيحضر وامثال ذلك لا يبعد ولا يحصى والاحالة على المقابلة غير مزبورة ايضا بل واقعية
 كتاب المصنف في مواضع كما لا يخفى ولا ادبر وجه الزيادة لفظ الفصح في الاول وتركه في الثاني فتاء مل
 لعل الله يجد خ بعد ذلك **قوله** على الالف واللام لعدم الاعتداد على مذ هبة الميم لعدم
 ضعفه لم يقل الشارح قدس سره وعلى الالف فلا يرد ما يرد فان **قال** الشارح قدس سره هي الامور
 وحدها لكن مع قيد السكون كما يعلم مما يبين هذا او المحصر المستفاد من هذه العبارة اضافي اي
 ليست المهمة او مع المهمة واللام فلا يرد ان حرف النداء ايضا يكون اداة التعريف كذا في الصنف

وهذان هذا العطف
 يقع على امر الذي هو
 من الماداة اصله

في الحاشية السابقة
 بلا فصل ١١ منه

قوله لان تقييد الخ خلاصة الدليل ان من المستحقات توافق دليل التقييد في الاوصاف كما تقدم في
الكلام الذي هو تقييد التعريف بحرف واحد وهو التنوين لا اثنان وساكن لا مقترن والمستحسن ان يكون ذلك التعريف
ايضا حرفا واحدا لا اثنين فيبطل مذهب الخليل وساكن لا مقترن فيبطل مذهبنا لم أقول وماه التوفيق
ان هذا الدليل يثبت مذهب سيبويه من بين المذاهب الثلاثة المذكورة في الشرح في أداة التعريف ولا يثبت
فرض مذهب سيبويه مع قطع النظر عن ذلك لان الاستصحاب المذكور يدل على كون دال التعريف حرفا
أحرف ساكن كان اى لا ما او غير لا خصوص اللام والله اعلم **قوله** حرف اى حرف واحد كمن
لا مقترن وهو التنوين **قوله** في الدال اى في صفات الدال وهي الوحدة والسكون في نفسه فلا يرد عليه
فانهم **قوله** وتوافق تصريح بما علمه هذا قال الشارح قدس سره لتعذر الابتداء قال الفاضل ميرزا
ابوالبقاء انت تعلم ان تعذر الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف لانه يدفع بالتعريف ايضا
انجاب عنه بان دفعه بالتعريف ههنا لا يجزى اذ لو حركه بالكسرة لا لتبس بلام الجازم ولو حركه بالفتحة
لا لتبس بلام الابتداء ولو حركه بالضمه للزم الثقل لان الضمة في غاية الثقل فلا بد من زيادة الهزة لكونها
من حروف الزوائد واقواها اقول وبالله التوفيق ان هذا منقوض بلام الامر ولا مالا مستغاثه فان
اللتباس فيها بلام الجازمة ولا مالا ابتداء موجود اللهم الا ان يجعل الجيب موقفا لا مستندا لان
النقص لا يرد على المستدل كما هو قانون اهل المناظرة كذا اقل مولا فاحفظ درازن والله اعلم **قوله**
مفتوحة ومن الى دفع ما يتوهم من ان هذه الهزة كيف تكون بمنزلة وصل لانها تكون مكسورة وهذه الهزة
مفتوحة وحاصل الدقة انا نسلم كسرتها في الاصل لكن جعلت مفتوحة للفتحة لانها كثيرة الاستعمال
فالحظفة تناسب **قوله** مكسورة اى مع عدم المانع فلا يرد النقض بانهم لان كون العين مفتوحة
ما تم عن كسرة الهزة للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة على قدرها لان الساكن كالميت فلا حيز
ولم يجعل فتح العين ما خال عدم الزوم المذكور ولعلنا يلبس بالهزة القطعية اقل والله اعلم
الشارح قدس سره فقد ذهب آه اى ذهب الخليل الى ان أداة التعريف كلمة آل على وزن هل هجرت
في الاصل قطعية جعلت وصلية للفتحة المدحوة لكي لا كثرة استعمالها او يقال ان الحذف مع الذكر
وهو الامر الزومها مع الهزة كما فهم من حاشية مولا ناعضا الذين غيروا الهزة القطعية
لانه كالحذف والله اعلم **قوله** وايضا لو لم يكن الخ في هذا المقام تقدير والتقدير فقد ذهب
الخليل الى انها آل كبل لان الاصل في المحذوف عدم التغيير والتصرف وايضا لو لم يكن الله حذف
الدليل الاول للظهور ومثل هذا واقم في كلام الله تعالى وكذا في قوله يا ابراهيم ملكوت السموات
والارض وليكون من الموقنين اعلم انه يرد على هذا المذهب ان أداة التعريف لو كانت آل كبل لما
هم المحذوف لكن لا كمن ذهب المجهول لان حذف الجزأ كثيرة الاستعمال اخف من حذف الكل

لاجل تلك الكثرة قوله وفيه ان مذهب آه وهو انه انما لم يكسر لان الحجة مطلوبة فيها الكثرة استلزام
قوله يضعفه ولم يقل وبطله لان محل في شايه لا واجب يدل عليه شيوخ حذوا قوله والعلة
او تقدير الكلام هكذا لانما العلامة التعريف والعلامة لا تحذف الا ان كثيرا يحذف الصغرى لتكون
سهلة الوصول قال الشارح قدس سره وانما اختص الخ بوجهين ان المناسب ان يقول وانما اختص
بغير اللام لان المصنف اختصه بالاسم لا مطلق حرف التعريف واجيب عنه بان الاختصاص بالاسم
يشق من وجه يستلزم اختصا محلا لا يخص به من ذلك الوجه كما تقرر فلا منافات قوله سمعت عن
آه الفرض منه الا متراض على الشارح قدس سره ومن وجهين الاول انه يفهم من كلامه ان اللام مطلقة
لتعريف المعنى المستقل والامر ليس كذلك الا ترى ان اللام الداخلة على اللفظ الذي امر به نفسه
كالعرف بالتعريف الفعلي ليست لتعريف فملا من ان يكون لتعريف المعنى المستقل لا اللفظ فحضر
في اللفظ من غير احتمال الشبهة فلا حاجة الى التعيين الثاني ان الصرح في كلام الشارح ان الامر لا يحذف
للمعنى المستقل المدلول عليه مطابقة والامر ليس كذلك الا ترى ان الصفات يدخل عليها الامر
ان المعنى المستقل فيها ليس مدلولاً مطابقتها كما لا يخفى والا متراض بالوجه الثاني يفهم من حذو
المعنى المستقل بالمطابق في كلام الفاضل المعنى المنقول من بعض أقول وبالله التوفيق يمكن الجواب
عن الوجه الاول بان الشارح قدس سره قال ان حذف التعريف الخ فلفهم من كلامه ان الامر
التي تكون للتعريف تكون موضوعة لتعريف المعنى المستقل واللام الداخلة على اللفظ الذي امر به
نفسه ليست للتعريف كما صرح به ذلك الفاضل الذي نقل الفاضل المعنى كلامه فكيف يكون كلامه
منافيا لكلام الشارح قدس سره ونحو الثاني بان المعنى المطابق للصفات معني مستقل لان النسبة
فيها اجمالا والنسبة بين اللفظ لا يتأني بالاستقلال قال السيد قدس سره في حاشية على المطول ان النسبة
في الفعل بطريق التفصيل وفي الاسم بطريق الاجمال والمركب من المستقل وغيره غير اذا كانت النسبة
بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كانت بطريق الاجمال انتهى مع اذ في نفسه أحفظ وأتمم هذا التقرير
لعلك لا تجد في غير هذا التقرير قوله الذي الخ صفة المحقق والمراد به للفعل قوله ان الامر
او قال مولا ناعبد الحكيم بكسر الهزة لكونه مفعول ناقلا وانقل بمعنى القول على سبيل المعنى
ولذا دخل الفاء في عبادة ومفعول سمعت محذوف انتهى أقول وبالله التوفيق يمكن ان تكون
تلك الكلمة بفهم الهزة لكونها مفعول سمعت ويكون مفعول النقل محذوف او اما مطلوبة الكسر
من ادخال الفاء في الجز فليست ما حصل له وجهان لان المكسورة ملحقه بالثابت ولعل عند سره
في منع دخول الفاء على الجز واما عن غيره فدخل الفاء في خبره جاز فكيف يكون قرينة في منع
دخول الفاء على ان المفتوحة كما وقع من البعض غير مثبت كما يعلم من كلام الشارح قدس سره

لا يريد ان يكون المعنى
للمطابق للصفات
مستقلا

وفي ما يتبعه من ان
الكسر لا يوجب
في الواضع
للمفتوحة والنقل
نحو والفتح على
البيان

فما قد تم لو ثبت من الفاضل المحض الكسر فلا وجه إلا ما قاله ولا يجوز أن يتأزم السمع والقول في قوله
 أن الأمر لا يمتنع على تقدير قراءة الكسر لا يكون مفعولاً للسمع وعلى تقدير قراءة الفتح لا يكون مفعولاً
 للنقل وشرط صحة التأزم كون الأمر معمولاً بفعول الفعلين بلا تغيير كما لا يخفى والله أعلم **قوله** أريد به
 معناه المسمى المراد من المعنى المعنى الذي يصلح للتعين لا مطلقاً فلا يريد التخصيص بالأمر الذي انطلق عليه العلم
 بالأمس فأنها لو كانت للتعين لزم تعين المعين وهو من المستحيلات **قوله** ومنه مضمرة في الجنس المسمى
 هنا أن الأمر الذي انطلق عليه اللفظ الذي أريد به معناه إذا كانت للتعين فكيف يكون مضمرة في الجنس
 والعهد لأن التعين إنما يتصور على ما هو المشهور على أنما أريد به مضمرة في الجنس والاستغراق والعهد
 الخارج عن العهد الذهني ويمكن أن يجاب بأن إطلاق الجنس على مسمى أحد من الجنس المشهور والاستغراق
 والعهد الذهني أيضاً ثابت فيما يبينهم فوكن أن يراد من الجنس هنا المعنى العام وهو الماهية سواء كانت من
 حيث هو مقطع النظر عن الأفراد أو من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد أو من حيث تحققها في ضمن فرد غير
 معين ومن العهد العهد الخارجي فيصح المحصل لا ريب **قوله** على اللفظ الآلف والأمر في اللفظ عهدة
 إشارة إلى اللفظ الذي أريد به نفسه المفهوم ماسبق لطريق المفهوم الخالف ولا يلتزم في قلة هذا القسم
 فلا يرد أن محمول الأمر لا يكون إلا على اللفظ فلا معنى لقوله فأنما قد تدخل على اللفظ هذا من سواهم **قوله**
 والله أعلم **قوله** ولا تعين فيه آه يعني أنه لا حاجة في اللفظ إلى التعين لأنه حفي بالتلفظ من غير حاجة
 الاشتراك فلا يرد أن في التعين وصلبه عن اللفظ غير صحيح لأنه متعين كما لا يخفى هذا أيضاً من سواهم
 الوقت والله أعلم **قوله** بالتحريف اللفظي وهو تعريف مفهوم اللفظ وتبيينه بلفظ أشهر منه كقولنا
 الفسفوف الأسد هذا عند من يقول بأن المقصود بالتحريف اللفظي إفادة التصديق بالموضوعه فإن المراد
 بالمعرف اللفظي عنده اللفظ فيعرف الفسفوف الأسد أن لفظ الفسفوف موضوع لعق الأسد واللفظ قد
 حضر بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فلا تعين وأما عند من يقول بأن المقصود منه التصديق فلا يلتزم
 بالمعرف اللفظي عنده مدلوله فيجوز أن يعرف بلام الحقيقة كذا في حاشية الفاضل المذوق **قوله** هكذا
 قالوا إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن المناسب للشارح قدس سره أن يثبت اختصاص حروف التعريف بالاشارة
 لا ضعف فيه وهذا الوجه لا يخلو عن الضعف لورود الاعتراضات عليه وانحكاك أحد فروعه عما
 الدفع انقصود الشارح وعرضه اثبات المدعى بالطريق للنقل عن ضعفه عليه إلا نأمل كالرخص ومزيد
 وحذ ولا وإن كان ضعيفاً لأن النقل يوجب الشهادة وكثيراً ما يفتقر المشهور الضعيف أدنى من القوى
 الغير المشهور والله أعلم **قوله** وفيه الخ الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره بأن المراد
 من لفظ بقة المذكور في كلامه آسأ معناه التحقيق وهو دلالة اللفظ على قام ما وضع له أو غيره
 وهو دلالة اللفظ على المعنى المقصود سواء كان موضوعاً له أو غيره وكلاً باطلان أما الأول فلا يرد بها

ملاحظة إلى أن التعيين على
 حقيقة مفهوم على إجماع
 خصوصاً أريد به هنا ما هو
 المشهور من الجنس المسمى
 من حيث هو في عموم
 خصوصاً إشارة إلى ما يبينه
 ١٨

فان حرف التميمي يمكن ان يحيا عنه بان المراد من حرف التعريف ههنا الامر بقرينة المقام او يقال ان
 حرف النداء ليس من جملة حرف التعريف مطلقا بل اذا قصد به التعريف كما تقره والمراد من حرف
 التعريف ههنا ما هو للتعريف مطلقا وقيل في الاعتراض ان الامر قد دخل على الموصولات مثل الذي
 والتى فانه في الاصل لذى ولحق الا ان يقال ان هذا ليس يتحقق عليه بل ما ذهب اليه البعض **قوله** ان
 قد من سره وكذا للعالم معنى مثل الامر في انها غير شاملة الخواص الباقية لا في انها لا تتحقق في الصفات
 وامثالها فلا يراد فافهم وقيل ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسرار من صلاحية الاسناد
 وفيه ان بعض الاسماء لا يصلح للاسناد اليه وان كان الاسناد بالقوة كاسماء الافعال والاسماء
 الباقى والاضافة بمعنى الامر فلا يراد ما توهم من ان الاسماء بمعنى الجمع والاضافة بمعنى من فيلزم تشبيه الشيء
 بنفسه ويطلق لفظ الخمس الاول بالنظر الى التوهم الاول والثاني بالنظر الى الثاني فافهم ولا تسرع
 بالمرء والقبول **قوله** اعلم الخ اشارة الى دفع ما فهم من ان هذا اكثر ما ذكر في المتن من الخواص ليس
 ان الخاصة ما يوجد في ذى الخاصة ولا يوجد في غيرها واكثر المذكورات موجودة في غيرها **قوله** الاسناد
 والاسناد اليه فكما في الجسق في قولهم الجسق ممل واما الجهر والتونين فكما في الجسق في قولهم حكما بجملة
 بانه ممل وحاصل الدفع ان الخاصة كما انها منقسمة الى الشاملة وغيرها كما انك منقسمة الى الحقيقية
 والاضافية والمذكورات خواص اضافية للاسرى هي انما لا توجد في هذا الاسم الذي اراد به معناه فافهم
 غير الاسم الذي لو راد به معناه سواء لم يكن له معنى كالممل او كان له معنى بل اراد به معناه فافهم
 فوجودها فيه غير ضروري بالجملة ان وجد ان الخاصة في غير ذى الخاصة مضر للخاصة الحقيقية لا الخاصة
 الاضافية فالمراد ههنا هذا **قوله** نعم آراء تقرير وتصديق لما سبق وما بعد جملة مستانفة
 وقعت جوابا للسؤال مقدرا وهوان تلك الخواص اذا كانت موجودة في غير الاسم من أى جهة
 تعد من الخواص **قوله** ولذا لك طوى آة الظاهر ان ضمير طوى راجع الى الشارح والاطراد ان قوله
 كما وجدت تلك الخواص وجد الاسم والانعكاس ان يقول كما انتفتت تلك الخواص انتفى الاسم
 يراد ههنا ان طوى الامراد مبنى على عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية وطوى الانعكاس مبنى على عدم
 كونها خواص شاملة فالمناسب للفاضل المقتضى ان يقول ولذا لك طوى الانعكاس من غير زيادة المقتضى
 لان عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية غير مذكور في كلام الشارح فكيف يشبه المفاضل المقتضى
 بذلك الواقع في كلامه اليه ويمكن ان يجاب باننا لانعلم ان ضمير طوى راجع الى الشارح بل انضمير
 راجع الى الفاضل المقتضى يجعله نفسه غايبا للاحتراز من نسبة الفعل الى نفسه مراعاة لانه الوجه
 للتعجب وان احتمل بآك انه على هذا يلزم عدم التعرض لانعكاس لان طوى مبنى على عدم كون تلك
 الخواص خواص شاملة وههنا غير مذكور في كلام الفاضل المقتضى بل مذكور في كلام الشارح

فلا يلزم ان يقول ولد ذلك طوى الاطراد من غير زيادة الانعكاس فلزم له بان الفاضل الحشى جعل
كلهم الشاهج كلامه بنام على الامتناع الذى هو من العادات فلذلك ذكر الاطراد والانعكاس
كلهما وان قيل ان المناسب على هذا ان يقول ولد ذلك بالثنية لان المشار اليه امران لا امر واحد
قلنا ان الفاضل الحشى اول ذلك الامرين بالذكور ويحتمل ان يكون كلمة طوى على صيغة المجهول فانه
خادم من اسم اعم الوقت والله اعلم **قوله** ثم اظهر الخ إشارة الى دفع ما يرد من ان خواص الاسم كثير
فما لا يشتر في اختيار المصنف هذه الخواص الخمس وتركها بقومها ومثال ذلك ان ذكر هذه الخواص
مشغل على غايده ليست في غير هاد وهي تضمن كل واحد للخواص الاخر الكثيرة كما سيظهر لك فيكون ذلك
اولى لان القليل الكثير الفوايد اولى من الكثير القليل الفوايد كما لا يخفى **قوله** لان كلامها الخ في الجنا
عطف مضاف في مواضع والتقدير لان اختصاص كل منها متضمن لاختصاص خواص كثيرة فالتخصيص
اللام متضمن لاختصاص انواع التعريف وهكذا الحال فيما بعد ووجه تضمن اختصاص اللام اختصاص
انواع التعريف ان اختصاص اللام لا يتناول اختصاص معناه كما لا يخفى وهو التعريف واختصاصه
مستلزم لاختصاص انواعه من تعريف العلم وتعريف الاضافة وتعريف النداء وتعريف اليم
ولغة وتعريف اللام وتعريف البهم لانه لا وجه للفرق بين تعريف وتعريف يرد ههنا ان اختصاص
اللام كما هو متضمن لاختصاص انواعه المذكورة كذلك متضمن لاختصاص اسماؤه من لام الجندر
والاستغراق والعهد الخارجى فالمناسب للفاضل الحشى ان يقول لانواع التعريف واحسانه
ويمكن ان يهاب عنه بان الالف واللام في قوله دخول اللام للجنس المندرج فيه جميع اصناف الالف
للمذكورة وليست اشارة الى متضمن معين لعدم القرينة عليه فيكون قول المصنف دخول اللام
تقرضا للهم اسناده بطريق العبارة فيكون زيادة قوله واسناده مستغنى عنبل يكون مغنى واسناده
قوله والجوازه عطف على اللام وهو ان اختصاص هذه متضمن لاختصاص حروف الجواز لان الجوازه
حروف الجواز لاختصاص الجوازه لا هو ولم يخص حروف الجوازه الزم وجود الاثر بدون المؤثر وهو من
المستقرات يرد ههنا ان اختصاص الجوازه كما هو متضمن لاختصاص حروف الجوازه المذكور كذلك
اختصاص حروف الجوازه متضمن لاختصاص الجوازه المذكور بهينه لانه لا مؤثر في الجوازه سوى حروف الجوازه
تكتيف يكون هذا التمكن وجها لاختياره فذكر الجوازه على ما عداها من الخواص واجيب عنه باننا لا نسلل لاختصاص
طوار الجوازه حرف الجوازه من عبارة الشاهج قدس سره واما الاضافة للفظية فلا يكون لاختصاص
حروف الجوازه متضمنا لاختصاص الجوازه لان الوجه بعينه اقول وبالله التوفيق اناسلنا لاختصاص مؤثر
الجوازه في حروف الجوازه متضمن الثاني لاختصاص الاول لكن نقول اختصاص الجوازه بالذمك لانه يكون
متضمنا لخواص كثيرة وهو حروف الجوازه لاختصاص حروف الجوازه لانه يكون متضمنا لاختصاص

ان قيل ما احتج به الى
هو قوله الجوازه والتعريف
والاضافة والاسناد
الى الله اعلم

حتى لو اشيد الضم
معين لا يكون في حقيقته
متضمنا لاختصاص
الاسناد فيكون في
عبارة الفاضل الحشى
تضمن حيث يترك
فيه اختصاصا

خاصة واحدة وهي الجروا لله اعلم **قوله** اصنافه المراد باصناف التنوين ليست جميعها لان تنوين
 القوم من اصناف التنوين وهو ليست بمختصة بالاسم بل تنحى فيه وفيما عداه كما لا يخفى فلا يشترط ما يرد في
 ولعل المراد باصناف التنوين تنوين التثنية وتنوين العوض وتنوين المقابلة والمراد بجمعها
 التثنية والتثنية والعوض والمقابلة ويحظر بالبال ان الالف واللام في قوله التنوين ليجعل
 تحتها جميع اصنافه سوى التثنية واللام في قوله الالف كما سبق وليست الالف في قوله التنوين ليجعل
 الى صنف معين لعدم القرينة عليه كما لا يخفى فيكون التنوين باصنافه مذكورا بطريق العبارة فتد
 حاجة الى قول الفاضل المحقق لا يختص اصنافه الا ان يقال ان المراد باصناف التنوين ليست نفسها بل
 معانيها كما يدل على هذا زيادة الفاضل المحقق قوله ومعانيها والفرق بين الاصناف والمعاني قد سبق
 ويمكن ان يجاب بان المقصود من ذكر اختصاص التنوين بغير اختصاص اصنافه بيان وجه اختياره على ما
 سواه من الخواص التي تكونها ليس تحتها اصناف كالحرق ثمة التانيث المتحركة لا يباين وجه اختياره على
 اصنافه حقيقة ان جميع ما ذكره بطريق العبارة فكيف يعبر ذلك الاختيار لكن فيه بحث وهو ان
 مثل هذا الكلام يجري فيما سبق فاما ما نسب لفاضل المحقق زيادة **قوله** لا صنف هناك ايضا لا
 الاكتفاء بقوله لا انواع التعريف الا ان يقال ان هذه نكتة بعد الوقوع فتأمل ولا تسرع بالرد والتمسك
 لان هذا التصريحين احتراق قلبه بنا والبعده والعجوان عن الاولاد والا قارب والا فترافق له
 لا يخلو عن الخطاء ولذلك واسم اعلم **قوله** كونه موصوفا قال مولانا عبد الحكيم فان الوصول
 وذلك الحال في الحقيقة يكون مسند اليه للصفة والحال والفعول مسند اليه للفعل المجزئ لفعول
 والتقدير من النسبة من ال من الفاعل او المفعول فلا يصح لشيء منها الا ما يصح ان يكون مسند اليه
قوله وايضا التثنية دفع آخر لثبوتها لمدفع بقوله اعلم آية وبينا نه ظاهرا ولا نطيل الكلام
 يذكر المراد بالاكثية للثنية وعلل المعاني تلك الخواص ثلاثا بوزن الشوشت وان شئت الا سلام عليها
 فارجع الى متن التلخيص المصنف في ذلك العلم **قوله** اراد بالجروا اشارة الى دفع ما يرد من
 ان تقدير الشارح قد سره بل قد دخل لاجل صحة كونه مجموعا على الالف مستغنى عنه لان
 الجروا مصدر مجزئ مجزئ لا ايضا فيكون المعنى على هذا كونه الشيء مجزئا ولا شك في صحة هذه
 العبارة ومن خواص الاسم كونه مجزئا واما الكلام في ان الحكم يكون الاسم مجزئا من خواص الاسم
 لا طائل تحته فيسمى بيان دفعه في قوله الاسناد اليه بادنى تغيير فانتظروا وحاصل الدفع اناسلوا ان
 الجروا مصدر مجزئ ايضا لكن اداة الحركة والحرف منها ظاهر فلاجل هذا الظهور اراد الشارح
 قد سره من الجروا الحركة والحرف فقدم لفظ الدخول لا التبادر من الحكم باختصاص شيء من خواص
 ذلك بحسب الانصاف ولا انصاف للاسم بنفسها المراد من الجروا لله اعلم **قوله** على الاكثية

الحق في قوله فان الالف واللام
 بان يقال ان الالف واللام
 في قوله لا صنف هناك ايضا لا
 كان في نفس الامر وان
 جميع اصنافه يمكن التثنية
 من كونها اختصاصا بالاسم
 يتعين اختصاصها بالاسم
 بيان وجه اختياره على ما
 سواه من الخواص التي تكونها
 بالاسم فانه اختياره على ما
 بيان وجه اختياره على ما
 اصنافه لا منه

عليه اى نسبة شئ الى ما وجد به حرفه وليس المراد من الاضافة الاضافة التقوية فافهم **قوله** لفظ
 او محله خلاصة الكلام ان عبارة المصنف والجرا ما هو در او مرفوع اما جرة فليس الا من وجه واحد
 وهو عطف على لفظ اللام واما رفعه فمن وجهين احدهما العطف على محل اللام وهو القاملية
 للدخول وثانيهما العطف على دخول اللام **قوله** وقس عليه يعني ان التثوين جاء على معنيين ايضا
 لتعد هما نوز سلكة يتبع حركة آخر الكلمة وثانيهما كون الشئ منونا وعلى الاول يكون عطفا على اللام
 لفظا ومحلا تحت الدخول لان نفس النون لا تعيم ان تعد من الخواص لما سبق وعلى الثاني يكون عطفا
 على دخول اللام لكن المعنى الاول اظهر فلذا حمل الشارح عليه ونزاد قيد الدخول والله اعلم **قوله**
 ولما قد مر آية دفع ما يتوهم من ان بين اللام والتثوين تقابلا واحدا المتقابلين يكون اقرب خطرا الى
 مع المتقابل الآخر فالنسب للمصنف ان يقدر التثوين على الجرا وادور بعد اللام ووجه التقابل
 بين التثوين واللام اما كون اللام علامة للتعريف وكون التثوين علامة للتذكير واما مدحهما في
 كلمة واحدة واما كون المصدر محل اللام والآخر محل التثوين وحاصل الدفع ان التثوين والجرا
 اوجد في الكلمة يكون التثوين مؤخر عن الجرا كما لا يخفى ومناسبة الوضع بالطبع يصير من اللفظ
 فيما بينهما فلاجل تحصيل هذه المناسبة قد ما الجرا على التثوين اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحقق
 لو قد مر بيان وجه تقدير اللام والآخر وجه تقدير غيرهما لكان احسن وادق فانهم لعل الله يحدث
 بعد ذلك امر **قوله** ولتفهمه خواص كثيرة يحظر بالبال انه يعلم من عبارة الفاضل المحقق المذكور
 سابقا ان تعمن الاضافة لخواص كثيرة وتعمن الاسناد اليه لخواص قليلة لانه بين فيهما ان الخواص
 التي يتفهم لها الاضافة خمسة والتي يتفهم لها الاسناد اليه اربعة فكيف يعصم ما قاله وتعلل ذلك
 وان لم يحصله الآن والله اعلم وما في صدور عباده **قال** الشارح قدس وانما اختص دخول الجرا
 في اى الجرا باعتبار الدخول لثلاثه ما يريد على قول المصنف دخول اللام وقد مر منافذ كونه هكذا
 الحال في قوله دخول حرف الجرا والله اعلم **قوله** اى حرف آية اشارة الى دفع ما يريد من ان
 اضافة الحروف الى الجرا قسم لان الحروف المضاف اما ان يكون من جملة حروف المباني او من جملة
 حروف المعاني والاول لا يعنى لان الجرا ليس غرض حرف من حروف المباني حتى يضاف اليه والثاني
 ايضا لا يعنى لان الجرا ليس معنى حرف من حروف المعاني حتى يضاف اليه وحاصل الدفع ان اضافة الحروف
 الى الجرا من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر ان كان المراد من الجرا المعنى الاسم الذي هو الحركة او الحرف
 او من قبيل اضافة المؤثر الى تأثيره ان كان المراد منه المعنى المصدرى وهو الافضاء ولا يخفى بلهين
 الاثر والتأثير من الفرق والله اعلم **قوله** ويعضد الاول اى يقويه لعل وجه تقوية قولهم
 حرف الجرا للاختلال الاول في قولهم حرف الجرا اشتها لفظ الجرا في المعنى الاسم وعدم

اشتباها في المعنى المصدرى طامعاً ما بينه الفاضل المدقق في وجه تقوية هذا القول
 للاعتمال الاول في قولهم حرف الجر فلا يخلو عن غرض شدة لان الجزم لو كان بمعنى الاستكانة كما هو
 من معانيه كما قال في اللغزب جزم بالفتح يريدون وعجز ويبدل شدة وسأكن كره ونقص عنهما وكذا
 اضافة الحرف الى الجزم من قبيل اضافة المؤثر الى التأثير لم يرد عليه شيء كما لا يخفى **قال** الشارح
 قدس سره في الجزم به آمل ان الجرم في وجه ما يد الى حرف الجر وقوله لفظاً وتقديراً قد الغفر
 ولا يجوز ان يكون قيد الجرم ولا نه لا ينحصر في اللفظ والتقدير اذ قد يكون الجرم جرم جرم
 الشارح قدس سره كما في الاضافة اوج القليل بالاضافة المعنوية دون اللفظية ودون كليهما
 لان تقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية متفق عليه بخلاف اللفظية على ما لا يخفى والتقدير
 بالمتفق اولى **قال** الشارح قدس سره ودخول حرف الجر آله لما كان ظاهراً عبارة الشارح غير
 مفيد للمدعي على قانون الاستدلال لانه لو جعل قوله لانه اثر حرف الجر صغرى وقوله ودخول
 حرف الجر كبرى كان مثبته الى ان الجرم يخص بالاسم وهذا من هذا الامر مدعى ظاهر فاقول بتوفيق
 الله تعالى في تقدير كلام الشارح ان قوله لانه اثر حرف الجر صغرى القياس وكبراه عند وقت التقدمة
 لان الجرم اثر حرف الجر وكلاهما اثر حرف الجر يكون مختصاً بالاسم فيجب ان الجرم يكون مختصاً بالاسم
 للصغرى في ظاهره واما الكبرى فلان اثر حرف الجر لو لم يكن مختصاً بالاسم لو وجد الا في دون المؤثر
 والا لزم ما طرأ فالتصور مثله ولما كان يرد على الملازمة المذكورة في القياس الاستثنائي انه لا يلزم
 من عدم اختصاص اثر حرف الجر بالاسم وجود الاثر بدون المؤثر لانه يجوز ان لا يكون للمؤثر الذي
 هو حرف الجر مختصاً بالاسم فاشار الشارح قدس الى دفعه بقوله ودخول حرف الجر مختصاً
 هذا القول منه قدس سره اشارة الى اثبات الملازمة المذكورة في دليل كبرى للطولية ههنا
 غاية وسعى في تسحيح كلام الفاضل على قانون الاستدلال واسم اعلم بحقيقة الحال يرد على القول المذكور
 لكن وجود الاشارة ان المراد من صحة الاثر مع المؤثر اما المعية الزمانية او للمعية المكانية لا سبيل
 الى انقائه لان الشمس المؤثر في الضياء موجودة في السماء والضياء الذي هو اثرها يوجد في الارض
 ولا سبيل الى الاول لانه لا ينافي وجود الجر في الفعل والحرف كما لا يخفى والى جواب ان المعية هو الاول
 لكن حرف الجر مؤثر ضعيف لا يؤثر مع اختلاف المكان بينه وبين اثره بخلاف الشمس واسم اعلم
قال الشارح قدس سره واما الاضافة المخدوم ما يرد من اثر الصغرى في قوله لانه اثر المخدوم اما ان يكون
 راجعاً الى الجر المطلق اذ الجر الذي فيما سوى الاضافة اللفظية فان كان الاول فلا فسل ان الجر
 المطلق هو اثر حرف الجر لانه موجود في الاضافة اللفظية وحرف الجر ليس بموجود فيه لا لفظاً ولا
 تقديرية وان كان الثاني فلا يطابق الدليل المدعى لان المدعى اختصاص الجر المطلق والدليل يبينه

بأنه على ان يكون الاسم
 جزم الجرم في غير جزم
 في الاضافة والاسم
 المدعى كذا في بيان الشارح
 وهو قوله لانه اثر حرف
 الجر لانه يجر الاسم

لا يخفى ان المدعى على حرف
 الجر على اسمي زمان و
 وحد اثره في ذلك الزمان
 هو الضياء والحرف هو

اختصاص الجهر الخاص وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الجهر الخاص الذي هو فيها سوى الامانة اللغوية
 والدليل المذكور ليس دليلا لكل المدعى بل يجزمه وجزمه الآخر اعني الجهر الذي ليس اثر حرف الجهر
 يثبت اختصاصه من دليل آخر وحاصل هذا ان ذلك الجهر يختص بالاضافة اللفظية والاضافة اللفظية
 فروع الاضافة المعنوية المختصة بالاسم ومخالفة الفرع من الاصل بان لا يختص بالاسم بل يختص بمقتضى
 اويله من الحالات يرد ههنا ان الامر مقدرة في الاضافة اللفظية ايضا عند المصنف كما يعلم من
 كلامه في المحررات فلا حاجة الى هذا الجواب لان الجهر المطلق اثر حرف الجهر على مذهبه ويمكن ان
 يجاب عنه بان هذا الجواب على تقدير النزول والتسليم لا مطلقا يرد ههنا ان كلمة اطلاق التفسير كما
 هو للتقرير والتفصيل يقتضي التقدركما هو الظاهر فاللازم على الشارح ان يذكر الكلمة اما هذه
 عذيلة اخرى ليحصل التعدد اجيب باننا فسلم اقتضاه كلمة اما للتعدد لكن اغفر من ان يكون ذلك
 او مقدرا فالاول وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود لان تقدير عبارة الشارح هكذا ومن
 خواص الاسم دخول الجهر مطلقا اما الجهر فيكون سوى الاضافة اللفظية فلا نه اثر الحذف واما الجهر الذي في
 الاضافة اللفظية فلا نه في هذا ما يخص من الحواشي والله اعلم **قوله** اي اما الجهر المحذف
 ما يتوهم من ان كلمة اما التفصيل ما اجمله المتكلم واجمال الاضافة كما يعلم من كلامه في
 واما الاضافة المحذف ثابت لا من المصنف ولا من الشارح كما لا يخفى فكيف يصح قوله واما الاضافة
 المحذف وحاصل الدفع ان عبارة الشارح غير محمولة على ظاهر ما بل فيه تقدير اي اما الجهر الذي ليس
 اثر حرف الجهر كما في الاضافة المحذف واجمال الجهر ثابت بقوله ومنها دخول الجهر **قوله** كما في الاضافة
 يرد ههنا ان الظاهر من الحذف القليل والظاهر منه عدم اختصاص المثل فيه والامر ههنا ليس كذلك
 لان الجهر الذي ليس اثر حرف الجهر يختص بالاضافة اللفظية اجيب عنه بان هذا من قبيل قوله تعالى
 وانصروا الله كما هدىكم اي على ما هدىكم انما كان اقل عمى واستادى نور الله مرادة والله اعلم
قوله اوله لا يكون المحذف اخرى لا اختصاص الجهر الذي ليس اثر حرف الجهر بالاسم وحاصل
 ان هذا القسم من الجهر لا يكون الا في الفاعل او المفعول والحرف والفعل ليسا بصاحبين لكل منهما
 اما عدم كونهما صاحبين لفاعل لانه مسند اليه للفعل ولا شئ منهما يسند اليه كما هو
 الظاهر واما عدم كونهما صاحبين للمفعول لانه يعلم ان يسند اليه كما اذا اتى الفعل المعلوم
 بالجمهور ولا شئ منهما بصالحه لتسند اليه كما لا يخفى والله اعلم **قوله** بيان للمخالفة
 دفع ما يتوهم من ان قول الشارح قدس سره بل لا يختص غير صحيح لان الظاهر منه ان
 هذا بيان لعدم المخالفة وهذا لعدم لا يثبت منه كما لا يخفى والدفع غنى عن البيان
قوله متمسكة اشارة الى ان كلمة اوفى قول الشارح او يزيد عليه لا انفصال

الحق **قوله** بقسمه لا في قوله بما يخالف **قوله** مقابل دفع ما يتوهم من ان
تفسير الشارح قد سبى لقوله ما يخالف بقوله اعني الفعل وجعل قوله او
يزيد عليه الخ مقابلا لقوله بان يختص آكلها باطلاق لان الفرع لما اختص بشئ اعم
من الاسم والفعل فاضا يصدق عليه انه مختص بها يخالف ما يختص به الاصل لان بين
العام والخاص مخالفة من وجه وحاصل الدفع ان المراد من المخالفة في قول الشارح
المقابلة وهي منتفية بين العام والخاص على ما لا يخفى فلا يصدق على الصورة المفروضة
انه مختص بما يضاف الى ما يقابل ما يختص به الاصل والله اعلم **قوله** الاسم بيان
ما في قوله ما يختص به والسوا في قوله وهو الذي آله للتعليل اي لتعليل تفسير ما في ما يختص
بـ **قوله** الاضافة المعنوية اشارة به الى ان السداد بالاصل المذكور في الشرح
الاضافة المعنوية **قوله** ذلك القسم اشارة الى ان قوله اعني الفعل تفسير للجهة
ما في ما يخالف الخ **قوله** لعدم استقلال الخ قد مر وجه كون معنى الفعل اسما
مستقلا ومعنى الحروف غير مستقل في تعريف الاسم فذكر فلا يرد ما يرد فانهم
وايه اعلم **قوله** على الاصل اشارة بهذا الى ان الضمير المستتر في يزيد راجع الى الفرع
والضمير المحرور في عليه راجع الى الاصل الذي هو الاضافة المعنوية **قوله** بان
يدخله والفعل يرد ههنا ان الدخول هو الذي ذكر في الاول والحق بالآخر وكلاهما غير
متصور ان ههنا اي في الاضافة اللفظية الذي هو الفرع لكونه امرا مصدرا يا انتر اعيان فكيف
يصح قوله بان يدخله لان الضمير المستتر راجع الى الفرع الذي هو الاضافة اللفظية ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد من دخول الفرع دخول ما هو فيه اعني الجرح لا نفسه والدخول
يتصور في الجرح على ما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قد سبى باقسامه اشارة الى
ما يرد من ان المراد من التنوين اما ان يكون التنوين مجيع اقسامه او التنوين ببعض اقسامه
وكلا الشقين باطلاق اما الاول فلان من جملة ما تنوين الترف وهو غير مختص بالاسم كما
هو الظاهر واما الثاني فلانه لا قرينة على تعيين ذلك البعض وحاصل الدفع اننا نختار الشق
الثاني اعني ان المراد من التنوين بعض اقسامه وهو ما سوى تنوين الترفع والقرينة موجودة
وهي ذكر تنوين الترفع في آخر الكتاب على وجه يظهر منه وجه عدم اختصاص
هذا التنوين بالاسم وجعل الاخر قرينه على السابق مما قد يفعل فيما بينهم ولا
يخفى ما في عبارة الشارح وهو قوله وسيجئ الخ من الرمز الى هذه القرينة والله اعلم
قال الشارح قد سبى سره تعريفه وهو فون ساكنة يتبع آخر الكلمة **قوله**

الضمير المستتر
بالفعل منه

وهان اقسامه وهي تنوين المترفع وتنوين التكن وتنوين العوض وتنوين المقابلة وتنوين التنكير
قال الشارح قدس سره يظهر من الاظهار ويحتمل ان يكون من الظهور لكن العايد على
 هذا يكون محذوفا وهو من **قال** الشارح قدس سره جهة اختصاص وهي ان تنوين
 التكن دال على كون الاسم منصرفا وتنوين العوض عبارة عما لحق آخر الاسم عوضا
 عن المنان اليه وتنوين التنكير بطريق بين المعرفة والتكثرة وتنوين المقابلة عبارة عما
 يقابل نون جسم المذكر الساكن ولا يخلط على له اذ في بصيرة عدم وجوده اذ كل
 من هذه الامور المذكورة في خبر الاسم **قال** الشارح قدس سره وجهة عدم
 الخ وهي ان تنوين المترفع عبارة عما لحق آخر المصارع وآخر الالبيات اعلم من ان
 يكون هذا الآخر اسما او غيره **قال** الشارح قدس سره هو بالرفع دفع ما يتوهم
 من ان قول المصنف الاسناد اليه اماري يكون بالجر للمطع على لفظ الامر او بالرفع
 للمطع على محله وكل منهما لا يعم لان على كلا التقديرين يكون ذلك القول
 اعني الاسناد اليه مما اضيف الى نسب اليه الدخول وازا فاعني الدخول الى الاسناد
 اليه لا يعم لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او اللوق بالآخر وانتفاء كليهما
 في الاسناد اليه ظاهرا وحاصلا يدفع ان ذلك القول بالرفع يمكنه معطوف
 على الدخول لا على محل الامر حتى يكون مما نسب اليه الدخول **قال** الشارح قدس
 سره لان الخ قيل ان غير المتبادر من الدخول كون الشيء موجودا في شيء آخر قطع للنظر
 عن التكن الاول واللوق في الآخر واذا حصل عليه فانه عطف الاسناد اليه على
 مدخول الدخول وهو الامر متاء مل كذا قال مولا عممت الله **قال** الشارح قدس
 سره في الاسناد وفي بعض النسخ الاسناد اليه وهذا اول لان من انتفاء الذكر في الاول
 واللوق بالآخر في الاسناد الذي هو نسبة بين الطرفين لا يلزم انتفاءهما في الاسناد اليه
 الذي هو في احد الطرفين والمدعى هو هذا دون ذاك اقول وبالله التوفيق ان المرام
 الاسناد العاق في بعض النسخ الاسناد الذي هو في المتن وهو مقيد بقصد اليه لا مطلق
 فمال حكلا الشفتين واحد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكذا في الاضافة
 يعني مثل عطف الاسناد اليه المطع في الاضافة يعني ان قول المصنف الاضافة محط
 على الدخول لا على مدخوله **قال** الشارح قدس سره والمراد به كون الخ اشارة
 الى دفع ما يورد في هذا المقام من ان الضمير في اليه راجع الى الاسم لان ان كلام منقول
 لذكر خواصه فحق قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ومن خواص الاسم الاسناد

الى الاسم وهذا ان حُبل وترك على الظاهر فهو باطل لان الاستناد الى الاسم يوجد في
 الفعل بل يكون فيه دايما وان كان المراد منه كون الاسم مسندا اليه بناء على ان هذا
 من لوازم الاسناد الى الاسم كما لا يخفى بخلاف الحكم بمن خواص الاسم على الاستثايل
 بهذا المعنى عن الفائدة لان ذلك في غاية الظهور كما لا يخفى وتحاصل الدفع از الضمير
 راجع الى الاسم والمراد من الاسناد الى الاسم كون الاسم مسندا اليه ولا يلزم خلو
 ذلك الحكم عن الفائدة لانه كثيرا ما يذكروا شيئا بخصوصه ويراد الحكم على نوعه والامر
 منه كما يقال زيد ملزوم للضاحك بالذات لانه ذكر زيد وهو امر خاص واريد
 منه الامر العام منه وهذا لانسان لانه الملزوم بالذات للضاحك كما لا يخفى فلم
 لا يجوز ان يذكر ههنا كون الاسم مسندا اليه ويراد منه كون الشيء الذي اضيف اليه
 الكون ليس الا الاسم في نفس الامر كما لا يخفى وجهه فكما يخلو ذلك الحكم عن الفائدة بذكر
 الاسم كذلك يخلو بمرادة الشيء من الاسم لاتحاد المال في نفس الامر فان له بان الشيء قد
 يكون له اعتبار ان يكون الحكم بشئ عليه باعتبار مفيد او باعتبار آخر كما ترى في الانشا
 لانه اذا اخذ من حيث انه جسم يكون الحكم عليه بالحيوانية مفيدا واذا اخذ من حيث
 انه حيوان يكون ذلك الحكم عليه لغوا فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل
 بل منه وقد اجيب عن اصل الاعتراض باننا لا نسلو ان الضمير راجع الى الاسم بل الى
 الشئ فلا يخلو ذلك الحكم عن الفائدة وفيه ان هذا بعيد لعدم ذكر الشئ في الكلام
 ونحالف لما سبق اليه الكلام كما هو الظاهر وبما ذكر ظهران ما كتب في بعض المحاشي
 المتعلقة بهذا الكلام من ان حاصل جواب الشارح از الضمير راجع الى الشئ لا يخلو عن شئ
 والله اعلم بكل شئ واليه مرجع كل شئ **قوله** كما يقتضيه متعلق بالنفي لا بالنفي هو
 ما لا يخفى **قوله** سياق الكلام فان الكلام مسوق ليسا خواص الاسم **قوله**
 والا اي وان لم يرد كون الشئ مسندا اليه **قوله** بخلاف الحكم ان اريد من الاسناد كون
 الاسم مسندا اليه من قبيل فكذلك المتلازمين واردة الاخر منه كما لا يخفى او بطل
 ان ترك على الظاهر وهو الاسناد الى الاسم كما سبق ولعل وجه ترك الفاضل المشي
 شق البطلان عند من سبق الذهن اليه لظهور بطلانه هذا من سوانح الوقت والله اعلم
قوله وتوجيه ذلك دفع ما يتوهم من ان الضمير اذا رجع الى الاسم فيكون معنى عبارة
 المصنف كون الاسم مسندا اليه فيا ترى طريقا اريد منه كون الشئ مسندا اليه وتحاصل
 الدفع ان لهذه الازادة طريقا فيما بينهم الاول انه كثيرا ما يذكر الخاص لاجل الحكم عليه

وهو ان كون الشئ
 مسندا اليه لا يقتضي
 الا في الاسم منه

بشيء وبما الحكم على امره وعونه كما في المثال المذكور والثاني انه كثيرا ما يعتبر الحكم المتعلق بالمضاد
 قبل الاضافة والنسبة ثم يقتضي الاضافة والنسبة اطلوا ان الحكم هنا قول المصنف ومن خواصه للمضاد
 قوله الاسناد والمضاد اليه ضمير الاسم واذا اعتبر تعلق هذا الحكم بذلك المضاد قبل اضافته يقيده
 قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ان من خواص الاسم الاسناد الى الشيء لان الاسناد اذا لم يبقه يقيده
 الى الاسم يكون مقيدا بقيده الى الشيء لانه لا بد له من الصلة وغيره غير سالم فواحد من هذين الطرفين
 يراد من قول المصنف الاسناد الى الاسم بمعنى كون الاسم مسندا اليه كوز الشيء مسندا اليه اسما علم
قوله ومطلقة الذي هو الشيء او اللفظ الموضوع **لغرض قوله** وقاعدة الخ دفع ما يرد من انه لم
 يقل المصنف ومن خواصه كوز الشيء مسندا اليه فيخلو عن كل ما كلف الامة كون الاسم مسندا اليه لا
 يترتب عن كل الامة كوز الشيء مسندا اليه من كوز الاسم مسندا اليه والدفع غنى عن البيان **قوله**
 وان لا تعرض له عطف على قوله انه اخبر فيكون هذا ادفع آخر لا يراد المذكور في الحاشية السابقة
 بلا فصل والاماد من التعرض للشيء التعرض الصريح والله اعلم **قوله** وهو الشيء او اللفظ الموضوع
لغرض قوله اراد ان الحكم الخ عطف على قوله ان الخاص فيكون اشارة الى التوجيه الاعرف **قوله**
 كما يقال الخ اعلم ان الباحث عليهم في القول بتقدير الحكم المتعلق بالمضاد على الاضافة وللشئ
 المشهور انه لو ترك على حاله للزم الدور فيه لان معرفة بحية الرجل متناه حرة عن معرفة الرجل
 ضرورة وتلزم معرفة المضاد من حيث انه مضاد عن معرفة المضاد اليه فلو كانت الحية
 علامة للرجل لكانت معرفتها متقدمة على معرفته لان علامة الشيء تعرف اولا ثم ذلك
 الشيء فيلزم تقدم معرفة الرجل على نفسه وهل هذا الا الدور واذا قطع النظر عن اضافة الحية
 الى الرجل لم يكن معرفتها متأخرة عن معرفته والله اعلم **قوله** ان معناه الخ ربييت في بعض
 النسخ معترضا صاحبها على الفاضل المحشي ان الشئ المشهور من قبيل قولهم على القرة مثلها من بعد ا
 في الجانب المبتداء الذي هو قوله بحية ضمير الى متعلق الجز الذي هو الرجل فعلى هذا المناسب
 للفاضل المحشي ان يقول ان بحية الرجل علامة وتلك العلامة ملا للرجل كما لا يخفى على المتأمل
 اقول وبالله التوفيق ان المناسب على ذلك التقدير بعينه ما قال الفاضل المحشي لان التبريد عن الخ
 يكون في جانب المبتداء فعلم لو كان علامة الرجل مبتداء وبحية ضمير الى كان المناسب ما في
 وان اعلم في قلبك انه كيف يصح كون حية مبتداء وعلامته الرجل خبر له مع ان من المتقرر ان
 المبتداء والجز اذا كانا مترشحين يجب تفكيك المبتداء على الجز فانزله بان المبتداء ههنا كوة
 لان لمحاذا الاضافة بعد الحكم فعلم لو قال الفاضل المحشي ان معناه ملا لعلامته الرجل بحية لكان
احسن قوله وبالحيلة الباء مرادة واللام عوض عن المضاد اليه وقوله يجب بعد فانزله

الشيء
 ملزوم للمضاد
 بالذات ١٣ منه

ما كان ضمير اليه
 الى الاسم كان الاسناد
 اليه بمنزلة الاسناد
 الى الاسم فيكون هذا
 قول المصنف فلا يرد
 ما يرد فافهم ١٢ منه

لان معرفة الرجل
 متقدمة على معرفة
 الحية بحكم التقدم
 الاول ومعرفة الرجل
 على معرفة الحية
 المقدمة الثانية و
 التقدم على التقدم
 الشئ مقدم على غيره
 الشئ على ما تقدم ذكره

يعني قوله الحية
 مبتداء وعلامة
 الرجل جزء قائم عليه
 تقديم واجبا ١٣ منه
 اي على تقدير كونه
 مبتداء وعلامة الرجل
 غير ١٣ منه

في تشيع بالمعبدى الخ والتقدير ومجمل الكلام انه الخ **قوله** قبل النظر كما في الوجه الثاني **قوله**
 يوجد كما في الوجه الاول **قوله** المذكور اعلان هنا فحينئذ احد محمل كون وثانيتهما مذكور اما
 الاول فظاهرة واما الثانية فغير محيصة بظاهرها لان الذكر لا يكون في الطبايع الا ان يكون مشتقا
 من الذكر نعم الدال لا من الذكر بالكسر على ما لا يخفى وتوصيف الشيء لدفع الاضمار قبل الذكر
 على تقدير رجوع الغدير الى الشيء **قوله** بعيد لانه مخالف للسوق واما ما قال نور الحق في وجه
 البعد لعدم ذكره في الكلام فغير سديد لان الذكر فيه ليس بشرط لاجتماع كما لا يخفى
قال الشارح قدس سره وانما اختصر الخ يرد هنا ان يكون الشيء مسندا اليه ليس خاصة لا لغيره
 لوجوده في الفعل الذي اراد به معناه كما في قول الشاعر تشيع بالمعبدى خير من ان تراه لان قوله
 تشيع مبتداء وغير خبره وهو فعل واجب عنه بانها اول المصدر بتقدير يأن والتقدير يسهك
 بالمعبدى خير وان اختلف في صدر لثان مواضع تقدير يأن عذها للصنف فكتابه وهذا ليس
 منها فكيف يقدر ان فيه فانه له بالاصنف ذكر المواضع القياسية بتقدير يأن وهذا اسماعى ليس
 بقباسى فقد مر ان راجحه تحتها غير مضر وبان العدد وفي الكتاب هو المشهور من المواضع هنا
 من المواضع الغير المشهورة والله اعلم **قوله** يعني ان العرب الخ دفع ملير على الشارح من ان
 ان اراد ان الفعل وضع لكون المذكور فهو باطل لان الكون المذكور خارج عما وضع له كما يعلم
 لكن كما تشيع مجرد الجمع وان اراد ان الفعل وضع لمعناه والغرض من وضعه لمعناه افادة هذا
 الكون فهو ممنوع كيف وان يصحك شيء موضوع لمعناه لا فادته لا افادة شيء آخر كما هو الظاهر فكيف
 يكون الغرض من وضع الفعل لمعناه افادة ذلك الكون مع كون موضوعه له وحاصل الدفع ان
 المضاعف الى الفعل وهو لفظ المعنى محذوف والمراد من الوضع الحافظ لانه لا يزل له والمراد من
 المسند المنساق الى امره والمرتبطة به للعلاقة المذكورة. التقدير لا معنى الفعل لو شط ابد ابانه
 مساق ومرتبطة بشيء آخر فلو جعل الشيء الآخر منساقا ومرتبطة بالفعل للزم خلاف ما هو المتيقن
 فيه ابد او الا نهم باطل فالمنزوم مثله ولما كان الا حلتوا لمعنا في الكتاب كما العربية العرب
 لا غير همزة الفاعل المشبه لفظ العرب وقال يعني ان العرب آه والا فالفاظ غير مختص بالعرب
 ولا يرد ان صا ذكره الشارح ليس دليلا على المدعى وهو اختصاص الاسناد اليه بالاسم لانه
 يلزم منه عدم وجدانه في الفعل لا في الحرف ايضا وهو ايضا من المدعى لانه قد مر من
 الشارح في الحاصل والمحصل ان معنى الحرف الى غير مستقل وكما هذا اشانه لا يعلم لان
 يكون محكوم عليه فلاحاجة الى اقامة الدليل على عدم كون الحرف مسندا اليه
 لانه هو المحكوم عليه والله اعلم **قوله** منساق الى الشيء اعا ابد اوكذا الحال في منساق اليه

ولا يرد الاول على ما رغب
 في اللاحقة ومقتضاها
 لان هذه ما اذا في عبارة
 عز اللفظ ومختلفة
 لسان ١١ منه

على
 حيث يقولون ان الفعل
 وضع الزمان والشيء
 والحدث ١١ منه

فإن

فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قد مر سره أي كوز الشيء آه إشارة إلى دفع ما يرد من ان
 المراد بالاضافة اما المعنى الذي وضع لفظ الاضافة له على الظاهر وهو النسبة واما كوز الشيء
 مضافا واما كوز الشيء مضافا اليه بعلaque ان المضاف والمضاف اليه طرفا النسبة التي وضع لفظ
 الاضافة ليعلم على الظاهر وكل منها لا يعم اما الاول فبطلا لانه ظاهر لا يخفى على العاقل واما الثاني والثالث
 فلا منهما يوجد ان في الفعل مثل مررت يزيد ويوم ويقع الصادقين الآية الاول للاول والثاني
 للثاني وحاصل الدفع ان المراد من الاضافة كوز الشيء مضافا لكن لا مطلقا بل بتقدير حرف الجح
 ليس بخامسة وما هي الخامسة فلا يوجد في الفعل وان اختلف في صدرها ان ارادة هذا القيد
 قيد بتقدير حرف الجح فلا يضاف الاضافة ارادة من غير قرينة لانه لا قرينة في لفظ الاضافة
 على هذا القيد فكيف يراد كوز الشيء مضافا بتقدير حرف الجح والتشيعوم من اقوى القرائن
 فافهم **قال** الشارح قد مر سره وجه اختصاصها بالتميز محال هذا الوجه ان لو انهم الاضافة مختصة
 بالاسم كما سيحكي بيان هذا الاختصاص فلو لم يختص الاضافة به لوجد الملزوم ويدون الاضافة
 بالاصل لان المتقرر في الملازم ان يكون مساويا للملزوم واعلم منه وتحقق احد المتساويين
 بدون الآخر وتحقق الآخر بدون الامر بالاصل كل منهما كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح
 قد مر سره من التعريف انما وجه اختصاصه بتعريف بالاسم فهو انه على اقسام معدودة
 مشهورة سلب كل منها عن الفعل والحرف مما لا يخفى على العاقل واما وجه اختصاصه بالتخصيص
 بالاسم فهو انه عبارة عن قلعة الافراد وهذا لا يتصور في الفعل والحرف اما في الاول فلا لانه
 لا يراد منه الا الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد ولا بد للتخصيص الذي هو عبارة عن قلعة الافراد
 من النظر اليها كما هو الظاهر واما في الثاني فلا من معناه جزئي شخص غير قابل لشركة الافراد على
 ما لا يخفى فكيف يقبل قلعة او اما وجه اختصاصه بالتخصيص بالاسم فهو انه لا يكون الا محذوف التنوين
 او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع او محذوف الضمير وتعيين الامر عنه وكل من
 من هذه الامور لا يتصور في غير الاسم على ما لا يخفى فالتخصيص بما لا يتصور فيه ايضا والله
 اعلم **قوله** المراد بالتخصيص الم دفع ما يرد من ان الحكم بختصاص التخصيص بالاسم كما
 صدر من الشارح غير صحيح لانه عبارة عن التقيد وتقليل الجهات وهذا يوجد في الفعل كما
 في صورة تقيد بالمفعول والنظرف والحال وحاصل الدفع ان التخصيص اذا عد في فوايد
 الاضافة يكون عبارة عن تقليل اشتراك الافراد لا عن التقيد وتقليل الجهات وتقليل
 اشتراك الافراد لا يتصور في الفعل لان المراد به الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد وهو
 بهذه الهيئة غير صالح لتقليل الافراد كما هو الظاهر وبما ذكر ظهر ان الواو في قول

اعلم ان المثال الاول
 مثال كوز الشيء مضافا
 وهو اول في الثاني والثالث
 والمثال الثاني مثال كوز
 كوز الشيء مضافا اليه
 في الفعل وهو ثان في
 الثاني والثالث مثال كوز
 إشارة إلى عدم تسليم
 التشيعوم ١٢ منه
 فالتقدير كوز الامر
 مساويا ١٢ منه
 فالتقدير كوز الامر
 اعني الملتزم ١٢ منه

سواء كان بالتحذف
 او بالتعويض ١٢ منه

الفاضل المسمى ولا يراد الخ بمعنى اللام التحليلية فيكون ذلك القول تعديلا للمقدمة
 المقدرة وهي قولنا وتقليل اشتراك الافراد لا يتصور في الفعل ولظهور عدم
 تصور ذلك التقليل في الحرف او لتطبيق الجواب بالسؤال لم يتحضر الفاضل
 الحرف لعدم تصور ذلك التقليل في الحرف قتال مولانا جمال الدين في دفع
 اصل الاعتراض اعلم ان التخفيف بحذف النون ونون التنثية والجمع وحذف
 الغمير وتعمير اللام منه لا يراه الاضافة اللفظية والتعريف مع التخفيف
 والتخصيص معه لا يراه الاضافة المعنوية فالوجود في الفعل وهو التخصيص فقط
 ليس من لوازم الاضافة وما هو من لوازم الاضافة فليس بموجود في الفعل
 فالأيراد بعدم اختصاص التخصيص بالاسم ليس على ما ينبغي امتنق والله اعلم
قوله ولا يراد بالفعل الخ يريد ههنا ان المراد بالطبيعة ليس الا الحدوث
 الفعل موضوع له والزمان والنسبة كما هو المشهور فكيف يصح قول الفاضل
 المسمى بان لا يراد من الفعل الا الطبيعة آجيب بان معنى العبارة ان لا يراد بالفعل
 الا معناه المشتق على الطبيعة من حيث هو مع قطع النظر عن الافراد ولا خدشة
 في حد المعنى والله اعلم **قوله** فلا يقبل التخصيص لانه لا بد من النظر الى الافراد التي
 قطعت النظر عنها في المعنى المراد من الفعل **قوله** فيه تاء مل الغرض من هذا القول الاشارة
 الى الآيات على المذكور سابقا من ان المراد بالتخصيص المحدود في فوائد الاضافة لتقليل
 اشتراك الافراد بان هذه الايراد مستلزمة لعدم صحة قولهم ضرب يوم مردي بينه
 نفس الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد لان الاضافة في هذا القول اضافة معنوية الى المنكرة
 والاضافة المعنوية الى المنكرة تفيد التخصيص على ما تقره والتخصيص بمعنى تقليل اشتراك الافراد
 لا يوجد في القول المذكور على الغرض المذكور لان ذلك التقليل يقتضي النظر الى الافراد وفي القول
 المذكور على الغرض المذكور قطع النظر عن الافراد واللام يرم باطل لجواز القول المذكور على الغرض
 المذكور فالمراد وهو ايراد تقليل اشتراك الافراد من التخصيص المحدود في فوائد الاضافة مثله
 فعلما ان المراد بالتخصيص المحدود في فوائد الاضافة معنى اعم من تقليل الافراد والقيود ولما كان
 المتوهم ان يتوهم ان تلك الارادة من التخصيص المحدود في فوائد الاضافة لا يضر المطلوب
 الذي هو كون التخصيص الذي هو من لوازم الاضافة من خواص الاسم منه يجوز ان يكون
 التخصيص بالمعنى الاعم من تقليل الافراد والتقيد من خواص الاسم والمقصود اثبات
 المطلوب فدفع الفاضل المسمى ذلك التوهم بان ذلك البطلان

وهو التخصيص مع
 التقيد من خواص الاسم

البدلان يصره ذلك المطلوب لان التخصيص بالمعنى الاعمر من التقليل والتقييد بوجود الفعل باعتبار
 بعض الافراد وهو التقييد وبما ذكره ان قول الفاضل المحقق يجوز ان الحاشية الى بطلان اللازم
 وقوله ولا شبهة آية اشارة الى وجه الملازمة المقدرة ههنا وكلمة من في قوله ان هذا النوع من
 التخصيص ببيانها والتقدير ولا يخفى ان هذا التخصيص الحاشية والشارالية بهذا هو التخصيص بالمعنى
 الاعمر المعلوم ههنا ما ظهر في حين اشارة الى هذا هو التخصيص الضمير قوله يريد به نفس الحاشية
 فظم النظر وان التخصيص واليها علم في الضمير الافراد واعتبر هذا التقييد عن ان يريد من الضرب معنى الضارب
 في قوله ضرب يومه والمضروب لانه على هذا يكون اضافة لفظية مفيدة للتخفيف فلو لم
 يوجد التخصيص بمعنى تقليل الافراد فيه لم يثبت الملازمة المقدرة وعن ان يريد من الضرب
 الطبيعة من حيث تحققها في الافراد لانه على هذا لا يثبت الملازمة المقدرة ايضا لما لا يخفى
 قوله ان قلت الحاشية من الرد على قوله ولا يخفى آية وتقوية التعليل المدفوع بهذا
 القول في الحاشية السابقة وحاصله ان التخصيص الجارى في الفعل باعتبار بعض افراد
 الذى هو التقييد ليس باعتبار معناه المطابق كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمنى الذى
 هو الحدث ولا شك انه معنى اسمى فلم يوجد تخصيص في غير الاسم قوله قلت المعنى الحاشية
 وحاصل الجواب انا نسلم ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار المعنى المصدرى
 لكن لا نسلم التفريع وهو قوله فلم يوجد الحاشية لانه انما يتم لو كان المعنى المصدرى قابلا للتخصيص
 في قالب المصدر فقط والامر ليس كذلك لان المعنى المصدرى في قالب الفعل متقيد بالزمان
 الذى هو مدلول تضمنى للفعل كما هو الظاهر ولا فرق بين تقييد وتقييد فاذا اجاز تقييد
 بالزمان المدلول عليه للفعل جاز تقييده بالمفعول والظرف والحال في قالب الفعل ايضا
 فلم يكن التخصيص مطلقا من خواص الاسم قوله وايضا آية جواب اخر لا عراض المصدر
 بقوله ان قلت الحاشية وحاصله ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار معناه التضمنى
 الذى هو الحدث لو كان غير مضمرا لعدا التخصيص مطلقا من خواص الاسم نعم المنقول لا فى
 من المشارح المقررة فيما بين القوم على كون الاضافة من خواص الاسماء واقم في الفعل
 كما في قوله من يرتب بزيد لان التخصيص ان يقولوا ان الاضافة ليس للفعل اعنى مرتب
 باعتبار معناه المطابق كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمنى الذى هو المردود وهو معنى
 اسمى فلم يوجد الاضافة في غير الاسم والامر اعنى عدم صحة النقص باطل لانه يتكلف
 في دفعه ولو كان باطلا لم يتكلف في دفعه فالتلزم ومثله فثبت ان جريان التخصيص في
 الفعل وان كان باعتبار معناه التضمنى لا معنى مضمرا لعدا التخصيص مطلقا من خواص الاسماء رادة

له واشد الى ما سبق
 يقول فليس واضحا
 انه اعنى المصدر الضمير
 ١٢

والاضافة اليه وذلك القول محتمل له فهم المحرور فيها انه اذا كان المحرور بالنسبة الى تفسير الاضافة بالنسبة
 اليه التفسير لا بد له من معنى الفعل او الجملة مضافا اليه معنى الاضافة بمعنى النسبة فيه كالمثال الظاهر
 بينه وبين المضاف اليه الا ان يقال ان معنى اختصاص النسبة بان سموت واحد من طرفيها يكون الاسما
 كالمحرور عند امولنا عصام الدين فاذا كان كون الشيء مضافا اليه موجودا في الفعل والجملة لم يكن النسبة
 مختصة بالاسم فيتم التقرير والظاهر الموافق مع ما في حاشية مولا عصام الدين ان المحرور مقابلة
 كون الشيء مضافا اليه وكما كان الاكتفاء عن ذكر الشيء في الاصح بسبب ذكر في السابق كتبر شيئا
 فيما بينهم فلم لا يجوز ان تكون كلمة اليه مقدرة ههنا بقريضة ذكرها في قول المصنف الاسناد اليه
 وان اختلهم ببالك انه على تقدير تقدير يراد اليه لا محتمل العبارة لاحتمال كون الشيء مضافا فانه بان
 احتمال هذا الاحتمال ثابت باعتبار ان ارادة الجزأ من الكل امر شايهم والله اعلم قوله وانما المضاف
 الى الاغراض الذي مترتبة في الحاشية السابقة بلا فصل المدفوع بقوله لا يحسن ناعت قوله
 اذ لا دليل متعلق بالنفي ودليل لعدم الجعل وقد مر من الدليل فتدكر قوله العطف على الخ اشارة
 الى جواب ما يرد من ان الدليل على تقدير كلمة اليه موجود وهو العطف على الاسناد لان كلمة اليه على
 هذا يكون متعلقا بها وحاصل الدفوع ان هذا العطف بعيد من وجهين احدهما ان الظاهر على هذا ما
 كلمة اليه من كونها ثانياً انه مخالف عن السياق لان سوق الكلام على عطف خاصة على خاصة والاسناد
 والاسناد بك قوله ليس بخاتمة كالا يحسن قوله ولقوله الخ عطف على قوله اذ لا دليل فيكون هذا
 ثانياً لعدم الجعل المذكور وعاصله انه لو كان المحرور بالنسبة الى كون الشيء مضافا اليه فالواقع ان
 قد مر على هذا ان يقول فالاضافة بمعنى كون الشيء مضافا اليه من خواص الاسرار قوله تعالى
 ان قوله فالاضافة لا ليس تنفيها على قوله وقد يقال انه فقط حتى يكون المناسب للشاخص ما ذكره
 الوجه بل هو ترميم على مجموع ما سبق من اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم وكون الشيء مضافا
 اليه به لان المراد ما هو بتقدير حرف الجر وان الواقع في الفعل والجملة بناءً وبيل المصلح الاول
 الاول والثاني والثاني والله اعلم قوله ولان المصنف الخ عطف اذ لا دليل انما عطف على قوله
 قدس الخ وعلى كلا التقديرين يكون هذا القول وجهاً ثانياً لعدم الجعل المذكور فحاصله ان
 المصنف ترك عبارة المفضل بين تفسير الاضافة بكون الشيء مضافا وبين تفسير معنى ناعت
 للمضاف والمضاف اليه وهو النسبة كما يظهر من نقل الفاضل الحاشي للاعلام المصنف على المتكلم ههنا
 فللناسب للشاخص ان يردد عبارة المصنف فيما ردد فيه بنفسه وهو ليس الا كون الشيء مضافا
 والمعنى الناعت ليكون توجيهه بالكلام الشخص على ما ينويه وكما ههنا ايضا كلامه لكن لان ذكر
 نحن في جملة اهل العصر وان كانت غير معتبرة عند العقلاء واسما على قوله او اراد الجميع

على القاعلة المشتركة
 في صنف واحد العطف
 على وهو العطف
 ما لا بد لاضافة مطلقا
 وبالجزم العطف النادى
 غنى يكون في قوله
 وبين كون الشيء مضافا
 وان لم يتصل بالتقرير
 لان من شأنه ان يسمو
 ان كان في الفعل لا يضر
 وجود النسبة في فعل
 بل كونه الشيء مضافا
 الى ان قال مثل
 البراد ان قال مثل
 ما ذكره في قوله
 الجسيم شارة الى ان
 ليس المراد بالاضافة
 مطلقا النسبة لانه
 لا يطبق عليه فقط
 الجميع بعد التعداد
 فيكون الشيء
 مضافا ومضافا اليه
 نعم

أي الكونين المذكورين اتفاقاً قوله ان قلت الخ اعترض على قول المصنف او اراد الجميع بان الاضافة
لفظ واحد والكونان المذكوران معينا و ارادة المعنيين من اللفظ الواحد في اطلاق واحد غير جائز
عند هر فكيف يراد الجميع من لفظ الاضافة قوله قلنا الخ وحاصل الجواب ان ارادة المعنيين من
لفظ واحد غير جائز اذا كانت على سبيل الاستقلال واما اذا كانت تلك الارادة بان يراد من اللفظ
معنى يشمل ذينك المعنيين سواء كان المعنى معنى حقيقيا كما في الادعاء الاول او معنى مجازيا كما
في الادعاء الثاني فلا ضير فيه بل هو واقع وههنا كذلك اعني ان ارادة المعنيين من لفظ الاضافة
ليست على سبيل الاستقلال بل في ضمن معنى آخر لان المراد من الاضافة الحالة التي بينهما وهي
النسبة اما على سبيل الحقيقة بأن يدعى وضع لفظ الاضافة لها او على سبيل المجاز وهذه الحالة
شاملة للفظ والمضاف اليه لا تماقد تقاس الى الاول فيحصر عنها يكون الشيء مضافا وقد تقاس الى
الثاني فيفسر بكون الشيء مضافا اليه من اعترض الفاضل المحشي وجوابه هذين ظهور ان الترتيد الواقع
في عبارة المصنف انما اراد المضاف او اراد الجميع هو الترتيد بين كون الشيء مضافا وبين المعنى
الناعت لان الفاضل المحشي لم يثبت ارادة الجميع من لفظ الاضافة الا بارادة النسبة منها واهي
ان المعنى الناعت وتوكل على عبارة المصنف على مذ هب من جواز عموم المشترك لهم فيفهم الترتيد بين كون
الشيء مضافا وبين المعنى الناعت والله اعلم قوله يتكافأ قال يدعى لان وضع لفظ الاضافة للنسبة
غير معلوم فالادعاء بالنسبة الى المعطوف وهو قوله وان لفظ الاضافة آه لا بالنسبة الى المعطوف عليه
وهو قوله انما يجوزاد قوله اويكافأ قال يدعى ههنا لانه صرف اللفظ عن معناه الحقيقي بلا قرينة
قوله وحمل الخ اشارة الى دفع ما اوجب عن الاعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ بان ارادة
الجميع أي كون الشيء مضافا وكون الشيء مضافا اليه من لفظ الاضافة تكون محالة اذا كانت على
سبيل الاجتماع واما اذا كانت على سبيل البدل فلا استقالة فيه كما تقر في مقر بان ارادة الارادة
على سبيل البدل بعيدة لا يساعد لفظ الجميع قوله اشارة الخ دفع ما يتوهم من ان الشارح لا يغفلوا
ما ان يتبع المصنف والمناسب له ان يقول لان الفعل لان المضاف اليه على ذم الفاضل المحشي
عند المصنف في مثل يوم ينفع الصادقين هو الفعل او يتبع غيره فالمناسب له ان يقول لان
الجملة لانها المضافة اليها في القول المذكور عند هذا الغير بالجملة الترتيد غير مناسب حاصل
الدفع ان مقصود الشارح الاشارة الى اختلاف القولين لا بيان حال نفسه وهي لا يحصل
الربا لترديد والمراد بالاختلاف الوجود فالمعنى اشارة الى وجود القولين كما سبق في حاشية
الفاضل المحشي قوله ذهب المصنف آه اقول وبالله التوفيق ان عبارة المحرر في ان يضلم شرح
المفصل المنقول ههنا بظاهري يدل على ان المضاف اليه عند هو الفعل كما لا يخفى وعبارة في مقر الكافية

لعل يتم الترتيد
بين كون الشيء مضافا
وكون الشيء مضافا
ومضافا اليه وهذه
المقابلة نظير للمقابلة
بين العام والخاص كما
لا يخفى وقد قرره
اذا قيل العام والخاص
يراد منه خاص غير
ذلك الخاص فكذا يرد
من المقابلة الشان
ههنا كون الشيء مضافا
اليه فقد تزد وبين
كون الشيء مضافا و
بين كون الشيء
مضافا اليه
له أي ارادة الارادة
المعاني ١١ منه
له اشارة الى ما فيه
على ما سبيل ١١
منه

يدل على ان المختار عندنا ان المضاف اليه هو الجملة حيث قال والظروف المضافة الى الجملة الخاضعة لآي
وجهه ربح الفاضل المحشيه عبارة الايضاح شرح المفصل على عبارة الكافية وحكم بأن المختار عند المصنف
ان المضاف اليه هو الفعل مع ان ارجاع عبارة الايضاح شرح المفصل الى عبارة الكافية ممكن بالوجه
الغير المتبادر لان اطلاق الفعل على مجموع الفعل والفاعل شايع فيما بينهم فيصحت ان يراد من الفعل
الواقع في عبارة الايضاح هو مع الفاعل لا وحده فليس هذا الا الجملة فتاء مل لعل الله يحدث
بعد ذلك امر قوله كما نقلناه من عبارة الايضاح في الحاشية السابقة بك فصل قوله قال الشيخ
الرضي آه لعل الخاضع من هذا القول تأييد القول الثاني قوله الظاهر آه أقول وبالله التوفيق
الظاهر ان المضاف اليه في قوله ربيتك يوم قد مر زيد هو الفعل وتكون نظر الشيخ رضي الى ان الفاعل
بمزيلته الجزأ من الفعل وهو غير تامر دون الفاعل والشئ لا يثبت له حكم من الاحكام قبل تمامه
لكن له وجه والله اعلم قوله كما ان الاسمية آه أقول وبالله التوفيق انما جعل وقوع الجملة الاسمية
مشبهاً به لانه لو جعل جزءه اعني المبتداء مضافاً اليه فقط لكان اللازم اجراء حكم المضاف اليه وهو
الجرح على ذلك الجزأ واللازم باطل كما هو الظاهر فكذا المنزول كان وقوع الجملة الاسمية مضافاً
اليها امر ظاهر قوله اليه الزمان الضمير في اليه راجع الى الالف واللام والزمان مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله مقراً والتقدير فالمعذر الذي اضيف اليه الزمان قال الشارح قدس سره هذا الجرح يرد ههنا
ان هذا اسم إشارة مفرد والمذكور في السابق شيان فكيف يشار به الىها واجيب عنه بان الاشارة
الى قوله يوم ربيتكم او الى احد الامرين قوله ينبغي آه الخاضع من هذه العبارة التعريف على الشارح
بان المعلوم من كلامه ضعف القول بالتاء ويل في صورة اضافة اسم الزمان الى الفعل والجملة
شايع بهذا اللفظ قد يقال والا مر ليس كذلك اعني ان التاء ويل في الصورة المذكور ليس بضعيف
بل قوي لوجوه ثلاثة احدها انه لو لم يرأول لوجد كون الشئ مضافاً اليه في غير الاسم كما هو الظاهر
فيوجد الجرح فيه ايضا لانه من لوازم الاضافة اليه على ما تقر في مخالف السابق من اختصاص الجرح
بالاسم قال مولانا عبد الحكيم في تضعيف هذا الوجه ما حاصله اننا لا نسلم مخالفة على تقدير
وجود الجرح في غير الاسم اعني الفعل او الجملة لان المختص الجرح اللفظي او التقديري والموجود في
ذلك الغير الجرح المجلي فالوجود غير المختص والمختص غير الموجود قال الفاضل المدقق في تريف
ذلك التضعيف ما حاصله ان المختص بالاسم مطلق الجرح لان دليل الاختصاص مقتض لاخصاً
مطلق الجرح لا الجرح الخاص كما لا يخفى مع ان مراد الفاضل المحشيه مخالفة عن ظاهر سابق ولا شك
في لزومه وثانيها انه لو لم يرأول الفعل او الجملة بالمصطلح للزم مخالفة من قول المصنف الواقع في
بحث الجحومات في تعريف المضاف اليه حيث قال المضاف اليه كل اسم الجرح قال مولانا عبد الحكيم

له وهذا الرابع
ينبغي التناقض بين
عبارة المصنف في
الكافية والايضاح
شرح المفصل
مع وان اختلج بك
انه يجوز ان يكون المبتدأ
جرحاً ولا محذور لان
الا حرك الحرك لا يوجد
في الاسماء العربية
عند البعض ولعل
هذا القول يكون
منها على ما ذهبوا

له ان يقال
ان مراده من العرب
الاسم العرب بقرينة
ان جعل التوفيقية
كون المضاف
العربيات مع
ويكون الاسم المراد
كل حاصل قولان
اقضاء وان معنى
الفعل النسبة الى
شيء آخر مستعمل
اذا لم يكن منسوبا
الى الفاعل واما ان
كان منسوبا اليه
فلا ان تسمى الى جهة
وقوله مستعمل
في مثل تسمي الحيا
آه فلو لم يسم الفاعل
اليه بعد اعتبار النسبة
الى الفاعل لان نسبة
الخالفه من القضاء
معنى الفعل المستعمل

لما حمله انه لا يلزم من مخالفة لان المعروف فيما سبناه في ليس مطلقا معناه اليه بل الذي هو قسم من القسم
بقريته ان المصنف في صدق المجزئات التي تكون من اقسام العرب والمضاف اليه في مثل ينفع الصادقين
ليس من اقسام العرب نعم كونه اسم ليس بمخالفة كما لا يخفى اقول وبالله التوفيق ان المضاف في قوله
القول لو كان فعلا لزم من مخالفة قطعا لان الفعل الواقع فيه اعني المضارع معرب ولو ارد المضاف
الحشره مخالفة عن ظاهر كلام المصنف فيما سبناه في لزم توجه اليه قول مولا ناعبد الحكيم لان الظاهر
تفسيره مطلقا المضاف اليه وثالثها انه لو لم يوجد ذلك التاء وبيل لزم من مخالفة ما هو مقتضى معنى الفعل
ما ننظر الى الذات والمخالفة تلك من المستحيلات اما بطلان اللازم فظاهر واما الملازمة فلا من
معنى الفعل يقتضيه بالنظر الى الذات ان يكون منسوبا الى شيء كما تقرر وهو ايضا فلو جعل مضافا اليه
لكان منسوبا اليه وهل هذه الا مخالفة قال مولا ناعبد الحكيم وان معنى الفعل اعني الحشره فظاير في
عن كونه مضافا اليه لا اعتبار في الفعل من حيث كونه منسوبا او اما الحشره بعد نسبة الى الفاعل لا نسلم
ابائه عنه كيف ويقع مسندا اليه في قولك تسمع بالمعيه انتمى بعبارة قال الفاضل المذكور بل هو اصل
ان عبارة المصنف في اماليه يدل على ان ذاته مطلقا مقصود لان يكون منسوبا الى شيء اخر فاما المثال
المذكور فقد قيل ان الفعل فيه مستعمل في المعنى المصدرى كما ان الفعل قوله تعالى سوره عليهم
ما نفذتم ام لم تنفذهم مستعمل في المعنى المصدرى فالفرق اختراع انتهى اقول وبالله التوفيق
ان الوجه الثالث يثبت تاء ويل الفعل الواقع مضافا اليه بالمصدر لا بالجملة والحمد لله رب العالمين
ثبت اعتراض الفاضل الحشره على الشارح فالحجاب ما تاله مولا ناعبد الحكيم الدين نور الله مرقد بقوله
ان الشارح لا ينافي في ترجيح التاء ويل وشارح بكلمة يقال الى ضعف ما يبنى على هذا الدعوى
من حل قول المصنف على المعنى الشامل يكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا
ضرورة بدعواه اليه فانه لم يلتزم في الاستيفاء ما يخص فليعمل على ما هو المراد من هذا ما انتهى اقتضاه
هذا التقدير لا ينفك عما لك لا تجد في غير هذا التعليق وبالله التوفيق ومنه الوصول الى
التحقيق قوله قال الشيخ الرضى آه اقول وبالله التوفيق لعل عرض الفاضل الحشره من نقل
كلامه الاشارة الى ان القول بالتاء ويل ضعيف لان الدليل المصدرية وقوله قيل للقول
رواياته ترك عليه من ينعقد عليه الا ناسل وهو الشيخ الرضى بقوله واما ان لم يكن هذا
القول في المعنى معارضة مع قول الفاضل الحشره ينبغي آه والله اعلم قوله والدليل ان
حاصله ان المتقرر فيما بينهم ان اكتساب تعريف المضاف من تعريف المضاف اليه فلو كان لا يضاف
اليه في مثل ينفع الصادقين آه الفعل وحده او هو مع الفاعل لزم ان يكون المضاف مع فاعل الفعل
فقط او مع الفاعل من التعريف واللازم باطل لمع صفة مثل هذا المتأخره كما في ايتنا

من مرقد من زيد الحمار او البارج فالمقدوم مثله فعمران المضاف اليه في مثل هذا القول هو المصدر
 والشيم الرضى راد عليه اي على ذلك الدليل بقوله واما انا الخ حاصله ان هذا المثال صنوعي من غير
 الصفة والشاهد لا بد له من الصفة كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره قسمان اشارة الى دفع
 ما يرد من ان هو مبتدأ ومعرّب جزء ومبني عطف عليه وهذا مستلزم لمحل الخاص على العام
 لان المعرب خاص من الاسم كما هو الظاهر وذلك غير جائز لان ذلك المحل اما ان يكون حكا اوليا
 او يكون حكا شايئا وانتقام الاول لوجود التغاير فيما بين الخاص والعام ظاهر اما انتفاء الثاني فلان
 الاول ان فيه ان يكون الموضوع فردا للمحول او يكون افراد الموضوع افراد المحمول كما تقدم والعام
 بالنظر الى الخاص ليس كذلك ببيان الدفع ان الخبر مجموع قول المصنف معرب مبني لا معرب فقط
 اعني ان العطف مقدم على الربط لا الربط على العطف ومآل ذلك الى ان الاسم قسمان وان اختلج
 بياك انه على هذا كيف يعبر العطف اي عطف مبني على معرب لان المعطوف تابع مقصود
 بالنسبة مع متبوعه وهما لم ينسب المتبوع الى شئ وكيف يصح اجراء الرض على كل واحد من معرب
 ومبني لانه لا يكون جزاما ان المقول من المصنف في الرض فاذله بان معرب جز في الظاهر وهذا
 كافي في عطف شئ وهو مبني عليه وكن ا كاف في اجراء الرض عليه والله اعلم قوله من الاعراب الخ اشارة
 الى دفع ما يرد من ان المعرب بضم الاول وفقه ما قبل الآخر يحسن من القول وغلط لان هذا الوزن لا يشتق
 الا من الافعال بكسر الهمزة وهو هنا ليس الا الاعراب وهذا ليس بصالح لان يشتق منه شئ لانه اما
 عبارة عن الحركة او الحرف كما ذهب اليه المصنف او عبارة عن اختلاف الآخر كما ذهب اليه غيره وهذا ان
 المعنيان ليسا بصالحين لان يشتق منهما شئ اما الاول فلا لانه جامد كما هو الظاهر الجامد لا يشتق
 منه شئ واما الثاني فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا لكنه ليس بصالح للاشتقاق لان
 الاشتقاق من المعنى المصدرى يكون اما بطريق القياس وبطريق الوقوع وكل منهما غير موجود في
 الاختلاف اما الاول فلا لانه قاييم غير المعرب لانه واما الثاني فلا لانه صفة لازمة لمتعدية كذا فهم
 من حاشية الفاضل المذوق فلا يعبر اشتقاق لفظ المعرب باى معنى اخذ من الاعراب وان اختلج
 بياك ان الاشتقاق من الجوامد باعتبار نسبة التحقيق واقع فيما بينهم كافي قوله لم يرد في الجوامد
 ان يكون لفظ للمعرب من هذا القبيل فازله بان القياس على هذا كسرة ما قبل الاختلاف فقط
 لما يشهد به الشاهد المذكور بعينه وبالجملة ان لفظ المعرب بضم الاول وفقه ما قبل الآخر
 يحسن من القول وحاصل الدفع اننا نسلم اختصاص اشتقاق هذا الوزن بالافعال الذي هو
 الاعراب ههنا لكن كونه بالمعنيين المذكورين فقط غير مسلم بل له معان ثلاثة اخرى ايضا
 واشتقاق لفظ المعرب منه باعتبار هذه المعاني لحدها الاظهر ما روثا نيهما اذالة الفساد

له احد كذا اشتقاق
 لفظ المعرب من
 الاعراب باعتبار
 انه مشتق في الاسم
 المعرب ١٢ منه
 وكما صالحة
 لان يشتق منه شئ
 لانه من المعاني
 المصدرية الصالحة
 ذلك كما لا يخفى ١٢
 منه حيث اشتق
 لفظ المعرب من القدم
 باعتبار نسبة المشتق
 اى باعتبار اللفظ
 مشتق في اللفظ
 ١٢ منه

وثالثها جعل الاعراب بمعنى الحركة او الحرف في الكلمة ولفظ العرب ان اشتق من الاعراب بالمعنيين
الاولين من هذه الثلاثة يكون اسما مكان والعلاقة موجبة لان الاسم العرب محل الظاهر المعنوي
للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وعمل اذالة فساد القياس بين بعض المعاني مع بعض وان
اشتق من الاعراب بالمعنى الثالث يكون اسما مفعول معناه محمول في الاعراب ولا شك ان الاسم
العرب لم يجعل في الاعراب وان اختلج في بالك ان معني الاعراب الظهور في الفساد لا الظاهر فاذا زالة
الفساد كما يقال عرب الرد اذا بين ووظم وغربت معدته اذا فسدت فزالته بان هرب باب الافعال قد
يكون للتعدية وقد يكون للزالة كما في اشكيت والظهور اذا كان منعديا يكون الظاهر او الفساد
اذا كان ذايله يتحقق فيه اذالة الفساد فعلم ان الهزقة في الاعراب بالمعنى الاول للتعدية وبالمعنى
الثاني للزالة يترجح ههنا ان اشتقاق لفظ العرب من الاعراب بهذا المعنى لا يصح لان هذا المعنى يقتضي
وجود الاعراب بالفعل في الاسم العرب على ما لا يخفى على المتأمل وذلك الوجود ليس بلازم في ذلك
الاسم اصلا كما يقال لم تقرب الكلمة وهي معربة وسيجي من الشارح التصريح بهذا أو يمكن ان يجاب
بان المراد من الظاهر ازالة الفساد وجعل الاعراب في الكلمة اعم من ان يكون بالفعل افعال او لا شك
ان الاسم العرب محل الاولين من هذه الامور الثلاثة بالقوة مطلقا سواء اجري الاعراب عليه او لا
وصالح لم يجعل الاعراب فيه ايضا وهذا ولا تنقبض عن التطويل لانه مع الفائدة لا يخلو عن التفتيش
قولهم لا من الاعراب ولم يتعرض لشق الاشتقاق من الاعراب العرفي باعتبار نفسه لظهور بطلانه
وتفضيل شق الاشتقاق من المعنى العرفي بكاشفه اعني باعتبار نفسه وباعتبار نسبة التفتق
قد مر فلا حاجة الى اعادة قوله وفيه انه لو جازاه لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى الا
يراد على قول المقر في الانضمام لان القياس معرب بكسر الراء وحاصله ان اشتقاق لفظ العرب من
الاعراب بالمعنى المصطلح باعتبار نسبة التفتق اذا كان جائزا كما قال فلا نسلم ان القياس كسر الراء
لانه لم ينجز ان يكون اسما مكان بفهم الراء والحال ان معناه صحيح لان الاسم العرب مكان تحقق
الاعراب الاصطلاحي كما هو الظاهر اللهم الا ان يدعى ان القياس في الاشتقاق من الجرام اعتبارا
نسبة التفتق صيغة الصفة وهي بكسر الراء والشاهد على تلك الدعوى وجدان لفظ التفتق صيغة
الصفة لا بصيغة اسم المكان مع ان معناه صحيح في هذا الصق ايضا على ما لا يخفى هذا من سوانح
الوقت والله اعلم قوله من البناء لعل الغرض من هذه العبارة دفع قوم كون لفظ المبني بضم الراء
وقم ما قبل الآخر مأخوذا من الانباء وهو الاضوال بقرينة ان مقابله وهو العرب بهذا الصفة
لان المقر على الالسنه بخلاف ذلك كما لا يخفى قوله المقصود في دفع ما يتوهم من ان المعنى الحقيقي
لفظ البناء ما يعبر عنه في الفارسية به برآوردن ولا مناسبة بين المبنى المصطلح والبناء

له ما اقتضا المعنى
الثالث فظاهر ما
اقتضاه الاولين فلذلك
الاعراب المعاني المتضمنة
لا يتحققان الا باجاء
ليس الوجود منه

لانه قد يكون للقرار وقد يكون لمحدوده كما لا يخفى وقد مر القرار لا يوجد في البني المصطلح والذم عن
 البيان قوله وذلك ان يرد ههنا ان المبني اذا كان مأخوذاً من البناء بمعنى برأوردن فالصواب للفاضل المحقق
 ان يقول لانه شبه بالبناء في قصد القرار وعدم التغيير وان يترك زيادة صوغه في قالب الخ لانه يوم
 الحياطة لانه يعرف من القول الاول اعني من البناء ان لفظ المبنى مأخوذ من البناء بمعنى برأوردن وان
 من القول الثاني اعني صوغه في قالب آله انه مأخوذ من البناء بمعنى صوغ اللفظ في قالب هيئة كشيء
 واجب بان مقتضى الفاضل المحقق ان لفظ المبني مأخوذ من البناء بمعنى برأوردن المقصود منه قران
 المبني وعدم تغييره لكن لا مطلقا بل بعد انتقل منه الى صوغ اللفظ في قالب هيئة لا تغيير في معاني
 كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم قولي له صوغه اي صوغ مادته فلا يرد ان الضمير لجمع
 الى المبني وهو مركب من المادة والهيئة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه على ما لا يخفى قوله الفاء للتفسير
 دهم ما يرد من ان المناسب تارة الفاء لانه يقتضي الشرط سابقا وهو متصف ههنا وحاصل الذم
 ان مقتضى الشرط الفاء الجزائية وهذه الفاء تفسيرية فالوجود غير مقتضى للشئ والمقتضى
 غير موجود قوله والمعجم الخ دهم ما يرد من ان الفاء في الحقيقة للتعقيب الوصول وبين المفسر والمفسر
 اتقاد على ما لا يخفى فما الوجه المعجم لدخول الفاء على المفسر وحاصل ان الاتقاد بينهما بالذات وهذه
 الاتقاد لا ينافي بعدية المفسر بالكسر عن المفسر بالفتح في الذكرو المعجم لذلك الدخول هذا البعدية
 قوله ذلك المفسر قال مولانا عبد الحكيم ثرانه وقع في التسم التي لا يراها كون ذكر ذلك المفسر لا يظهر
 فايده زيادة اسم الاشارة انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الفاضل المحقق لو كان بيان معجم
 دخول الفاء في هذا المقام واحالة بيانه في المقامات الاخرى فهم المتعلم لظهر لا يراده وجهه كما لا يخفى
 فافهم وان اختلج بهالك ان المناسب على هذا لفظ هذا دون فلك لان المفسر قريب فادفعه باز المفسر
 لا عتداء بشأنه صار كانه بعيد والله اعلم قال الشارح قدس سره الذي هو الاشارة الى دهم ما يرد
 من ان تعريف العرب بالمركب الذي لم يشبهه غير صحيح لان من المعربات المضارع والتعريف لا يصح علمه
 لان موصوف المركب الاسم كما استعلم وجهه والاسم للمركب لا يصح على المضارع وحاصل الذم انه ليس
 بالمعرب المعرب مطلقا بل الذي هو قسم من الاسماء هو الاسماء المعربة والمضارع ليس على هذا المشابة
 شعول التعريف له غير معزلة عن التعريف خاص غير متناط له قوله يعني ان الاسم والمضارع كان يقوم مقام
 عبارة الشارح تقدير الصفة التي هو قوله الذي هو قسم من الاسماء والحال ان التقدير خلاف الاصل دهم
 الفاضل المحقق بان مقصود الشارح جعل الاسم الداخلة على لفظ العرب للمعرب ليس حجة مقصود التقدير حتى
 يقال انه خلاف الاصل ومن هذا المقام يعلم جواب ما يرد على قول المصنف وهو معرب ومبني من ان
 المقصود من هذا القول تفسير الاسماء الى المعرب والمبني هذا باطل لان كلا منهما عام من الاسماء

الحاشية في بعض
 النسخ ذكر ان المفسر
 بعد ذكر المفسر يورد
 اسم الاشارة

موجود في الفعل كما هو الظاهر قسراً لا يكون عاماً من التقسيم وهو أي الجواب أن المغرب والمبني
 قيد القسرين لا انفسهما وعموم قيد القسرين من المفسر في باطل كما يقال الحيوان اما حيوان ايضاً
 او حيوان غير ايضاً والتقدير وهو اسمر مغرب واسمر مبني ولاخذ شق هذا واسمه علم قول لا بد من
 قول لم يكن الاسم الدخلة على لفظ المغرب للبعد والاشارة الى قسور الاسر الذي هو الاسر المغرب للتمام
 الحزوم عن البحث وايضاً لم يعد مكوّن التعريف جامعاً شاملاً لتقريره في الحاشية المتعلقة بقوله
 الشارح فتذكر قوله بقريته المقام فم ما يتوهم من ان المركب مقتضى لتقدير الموصوف العالم
 لا الخاص فتقدير الموصوف الخاص للمركب هو الاسر كما وقع من الشارح غير مدبر وحاصل
 الدفع ان عدم الملازمة فيها كان تقدير الخاص بك قريته وأما مع القرينة فلا يكون غير ملائم
 بل يكون أولى وملائماً والقرينة على تقدير الموصوف الخاص ههنا موجودة وهي كون المقام مقام
 بيان احوال الاسر واقسامه قوله ويندقم به الحد فم ما يتوهم من ان القرينة هنا تتوهم تقدير
 الاسر لا انها ترجح كما لا يخفى ولا بد في وجود الشق من الجمع والمرج كليهما والثاني منتف ههنا
 وحاصل الدفع ان المرجح ايضاً موجود وهو انه لو لم يقدر الاسر كان التعريف غير تام لدخول
 مبني الاصل فيه لانه يصدق عليه انه شئ مركب لم يشبه مبني الاصل كما بين الفاضل المشهور
 الصدق بنفسه اقول وبالله التوفيق ان تقدير الموصوف الخاص للمركب كما يدفع بطلان الطرح
 بدخول مبني الاصل كذلك يدفع بدخول زيد قاير مثلاً وبدخول المضارع المركب مع الغير
 لانه يصدق على كلا واحد منهما انه مركب لم يشبه مبني الاصل كما هو الظاهر وكذلك يدفع الاعتراض
 المشهور وان اخذ المفسر في تعريف الاقسام ما لا بد منه والمغرب قسم من الاسر لم يوحى
 الاسر في تعريفه فان الاخذ اعم من ان يكون لفظاً او تقديرًا والثاني موجود ههنا ولتقدير
 الموصوف الخاص فوايد آخر لا يخفى على التام مل ولعل وجه عدم تعرض الفاضل للمششى
 اليها ظهورها واسمه علم قوله كما يندفع آراء من الى التعريف على الشارح بان جعل الدفع
 للاعتراض المذكور بتقدير الاسر من مرجحاته ليس بصحيح لانه يحصل بالقيد الآخر الذي
 لا بد منه ههنا ايضاً وهو تركيب يتحقق معه عامله والى جواب هذا الاعتراض اشار بقوله قد ذكر
 الاسر الا قوله اذ لا عامل لمبني الاصل لعل مراد الفاضل المششى من العامل العامل الذي
 له تاء شرقي اللفظ او في التقدير مطلق العامل والافيد الاعتراض على العجبي ان ضرب
 زيد فانهم قوله وقيل في دفعه اذ وحاصل هذا الدفع ان التعريف مطرد لا يصدق على مبني الاصل
 بان لا فرقاً لثلاثة بعضها يشبه بعضها فلا يصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل وفي الحقيقة في هذا
 الدفع ايضاً اشارة الى التعريف على الشارح بان تقدير الاسر لدفع بطلان الطرح المذكور

لما ادى بطلان
 الطرح بدخول مبني
 الاصل ١٢ منه
 على لا ان بعضها
 مشابه بنفسه
 فتقديره مشابة
 المبني بنفسه ١٣ منه

حاجة اليه بعد صدق التعريف على مبنى الاصل قوله وفي بحث الغرض منه ذلك الجواب
وحاصله ان اللام بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب ليس مطلقا والادام يقصد تعريفه المعرب على غير
المنقح لان له مشابهة بمبنى الاصل اعني الامر الماضي في وجود الفرعتين مع انه من افراد بل يقصد
على فرد من افراد لان لكلا مشابهة بمبنى الاصل في التسمية من الكلمة كما هو الظاهر بل المشابهة التي
تكون مؤثرة وموجبة للبناء على ما فصل صاحب الفصل وسبغ في بحث المبنيات فلو كان بعض اقسام
مبنى الاصل مشابها ببعضه بتلك المشابهة كما قال ذلك الدافع للنهر الذي وسبغ بياضه ولم يكن بياض
من اقسام مبنى الاصل بنفسه بل يكون بعارض المشابهة والاول باطل والثاني خلاف الغرض فيصعد على
مبنى الاصل انه مركب لم يشبه بمبنى الاصل فلا بد من اخذ قيد الاسم ليدفع بطلان الطرح قوله
والا للنهر الدور بياضه موقوف على مقدمة مسلمة تلقيا العقول بالقبول وهي ان الموقوف على وقوع
الشئ موقوف على ذلك الشئ فلو كان بناء الماضي مثلاً موقفاً على بناء الحرف مثلاً وبناء الحرف يكون موقفاً
على بناء الالف مثلاً وبناء الالف يكون موقفاً على بناء الماضي لكان بناء الماضي يكون موقفاً على بناء
الماضي على هذا ان الدور وثبت الذي في غير هذه الصورة ظاهر غير خفي ولذلك لم يتعرض اليه قال
الشامخ الذي ركب آية اشارة الى ان الالف واللام في لفظ المركب اسمي بمعنى الذي والى دفع قوله
مقرر بتقرير من حد ما ان توصيف الاسم بالمركب غير صحيح لان المركب مقابل الاسم كما ان يخفوا احد
التقابلين لا يكون صفة الاخر على ما هو الظاهر في تأنيدها ان هذا التعريف يقيد على مثل بعلبك لانه
مركب لم يشبه بمبنى الاصل مع انه ليس بمعرب عند المصنف كما قال مولانا عبد الحكيم وحاصل الدافع
ان المراد من المركب المركب مع الغير من الغير مقابل الاسم والاصدق على مثل بعلبك هو ان الالف
فلا خدشة في التوضيح ولا نقض بالتعريف قوله المركب يطلق آده الغرض من هذا العبارة التمهيد
الى الاعتراض للصلح بقوله واعترض عليه الخ والمراد من الاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة والظن
اعني كون المركب في احد المعنيين حقيقة وفي الآخر مجازا بناء على ان اللفظ اذا دأب بين الحقيقة
ومجازا ولا اشتراك والنقل محل على الاول على ما هو المثلث فيما بين القوم والفاضل المعشى
اشارة الى ذلك ايضا حيث حكم في الاعتراض بان المتبادر للمعنى الثاني لان التبادر علامة الحقيقة
فيعلم منه ان المعنى الثاني حقيقة والاول مجاز وانه اعلم قوله على المعنوي يدل من قوله الغير
قوله كما يقال آة تطير في صورة معينة لانه استبعاد كون اسم الجوز الكل واحدا قوله واعترض الخ
حاصل الاعتراض التعريف غير مانع لانه يدخل فيه مثل بعلبك مع انه ليس بمعرب لانه يقيد عليه مركب
لم يشبه بمبنى الاصل لان المتبادر من المركب المركب من الغير هو صادق على مثل بعلبك كما هو الظاهر
ولا لحاظ في التعريفات محل على المتبادر وكذا يرد عليه ان توصيف الاسم بالمركب لا يعبر لان المراد

له وجب ان يشابه
بالحرف وهكذا في
الباقي ١٢ منه
على وهو ان يكون
بناء الماضي موقفاً
على بناء الحرف وبناء
الحرف يكون موقفاً
على بناء الماضي وكان
يكون بناء الماضي
موقفاً على بناء الالف
وبناء الالف يكون
موقفاً على بناء
الماضي ١٢ منه
كله مع ما عطف
عليه ١٢ منه
على دفع قوله
ارادة الفاعل الغير
المتبادر من لفظ
المركب ١٢ منه

منه هو الذي ركب من الغير للتبادر وهو من مقابلات الاسم فكيف يوصف الاسم به وكذا يرد عليه ان
 التعريف لا يكون جامعا لغيرهم زيد في جاء في ليدلانه ليس مركبا من الغير والتبادر هو هذا والجراب
 ان تبادر المعنى الثاني من لفظ المركب وحمل الالفاظ على ما هو للتبادر في التعريف مسلوكن اذ لم يوجد
 القرينة الصارفة عن ارادة هذا المعنى للتبادر فيه وأما اذا وجد تلك القرينة فغير مسلوكة وهما وجد
 وهي حل المركب على المعرب من يعتقد عليه الا نأمل قول على مثل بعليك المراد من مثل بعليك هو الاسم
 المركب من كلمتين الذي لم يناسب حقيق الأصل منارته مؤثرة في منع الاعراب اقول وبالله التوفيق وفي
 بعليك لفظا ثلثة أحد ما هو الا فصح بانه الجزء الاول واعراب الجزء الثاني مع عدم الانصراف وانما
 اعراب الجزء ثلثين مع اضافة الجزء الاول الى الثاني وعدم انصرافه وثالثها اعراب الجزئين مع اضافة
 الجزء الاول الى الثاني وانصرافه وان ارجت الاطلاع على وجوه هذه اللغات راجع الى بحث المركبات واذا
 عرفت هذا فاعلم ان موجه الاعتراض هي اللغة الاولى لان بعليك على اللغتين الاخيرتين من افراد
 المعرب فصدق في التعريف على غير معصن كمن بقي شيء وهو انه اذا ركب مع الغير فلا ان يقال هذا بعليك
 بل وان يكون معربا لانه يصدق عليه انه مركب مع الغير ولم يشبه معنى الأصل والامر ليس كذلك فانتظر
 بعد ان لا يجد ثبوت بعك لك امر قال الشارح قدس سره تركيبا يتحقق الجزاء فم ما يتوهم من ان التعريف
 غير مانع لدخول غلام في غلام وزيد بسكون الميم لانه مركب مع الغير ولم يشبه معنى الأصل فاحمل
 الدفع ان المراد من التركيب مع الغير ليس مطلقا بل الذي يتحقق معه عامله وهذا منتف في مادة
 النقص كما هو الظاهر فلا يرد النقض به قال مولانا نورالحق ما حاصله ان هذا القيد ليس ما وجد
 عليه القرينة وليس ما يسبقه الذهن فكيف يعتبر في التعريف اقول وبالله التوفيق ان الذهن السليم
 يحكم على ان في تركيب شيء مع شيء لا بد من العلاقة اما بان يكون احدهما عاملا في الآخر او بان يكون
 معمولي امرات لثلاث لان يكون التركيب كوضع الحجر في جنب الانسان يعني لا يكون تركيبا او اقيا بل اعتبارا
 يا فلا يسبق الذهن الى ارادة التركيب المطلق من قوله المركب بل الى الخاص الذي هو مع العامل فكذا
 اخذ الشارح قيد تركيبا يتحقق معه عامله في التعريف والله اعلم قوله لم يقل تركيبا الجزاء فم ما يتوهم
 من ان قول الشارح تركيبا يتحقق معه آه لدفع النقض على غلام في غلام وزيد وهو يحصل بان يقول
 تركيبا معه عامله فالمراد بقله مع انه اخضر والاخضر المفيد لفائدة اولي من الاطول المفيد لها وحمل
 الدفع ان قول تركيبا معه عامله وان يعجز الطرد لكن يبطل العكس لانه يخرج عن هذا القول المعرب لانه
 يكون عامله معنويا لانه لا تركيب للفظ مع المعنى بخلاف قول تركيبا يتحقق معه عامله لانه يعجز الطرد
 والعكس فيكون هو اول بل يكون واجبا على ما لا يخفى قوله لا يبعد الجزاء فم ما يتوهم من ان قول تركيبا مع عامله
 يعجز العكس ايضا لانه يمكن ان يراد من التركيب مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل من

له وهذا حاصله
 جاب من الكل
 فانهم ١٢ منه
 هذا الجملة لا يكون
 المراد من المركب ارباب
 من الغلبة لا ارباب
 جملة المعرب الذي
 هو قسم من الاسم
 الذي هو قسم من
 الكلمة التي فسر
 معطوف على خبر
 على ما لا يخفى ١٢ منه
 على لا يبعد في النقض
 زيد ١٢ منه
 مع كما يعجز الطرد
 ١٢ منه

معها فلا يخرج ما مله معقول وحاصل الدفع ان هذه الازادة بعيدة لان المتبار من التركيب مع العامل
انضمه معه بان ينكر في التركيب بمعنى تحقق العامل معه ولا يرد عو الى تفسير المركب بل يفظ
يكون فهم المراد منه بحيث قوله فسر الاشتباه اشارة الى دفع ما يرد من ان بيان مراد شخص من كلامه من غير
قرينة التصريح منه على ارادة ذلك المراد ومن غير معلوميته من الكلام الآخر له غير مناسبة في فعله
الشارح وحاصل الدفع ان التصريح من المصنف على ارادة المناسبة من التشابه موجود فلذا في الشارح
قوله لم يشبه بقوله اي لم يناسبه لا قوله بالمناسبة الا انه لا يجرى بالمشابهة في منع الاعراب
قوله القوي اعم لتحقيق المناسبة المؤثرة في منع الاعراب في الوجه الخمسة القوي غير المشابهة كالخفيف
وفي هذا القول نزال وجه ارادة المناسبة من التشابه وهو علاقة العموم بينهما قوله ذلك اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان المصنف لم يفسد التشابه لما خوة على طريق السلب في تعريف العرب بالمناسبة ولم تنزل
على معناها وتجه الشارح المصنف ايضا وحاصل الدفع ان المتكلم ترك التشابه على حالها لا دخل في تعريف
العرب ما يكون متضمنا لمبنى الاصل كائنا ما يكون واقعا موقعه كترال وما يكون مشابها للواقع
موقعه كترال وما يكون واقعا موقعه ما شبهه كالمندى المضموم وما يكون مضافا اليه كعند عدم اذ كان كلام
من هذا الامور مركب مع الغير ولم يشبه بمبنى الاصل كما لا يخفى مع انها كانت محسوسات من اللغات وكما
للمناسبة فحققة في كلها فبفساد المشابهة بالمناسبة يخرج هذه الامور عن تعريف العرب في المعامل
قوله لان اي رجل ان ما تم الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول قال الشارح قدس سره مناسبة للم
اشارة الى دفع ما يرد من ان المتكلم في مقرة ان الاعراب تعرف بالملكات والملكة ههنا المناسبة وهي
بجوهرها ليست بمرادة وآلام يصدق في التعريف على فرد من افراد العرب لان كلها مناسبة لمبنى الاصل في وجه
من الوجوه بل المراد نوع المناسبة وهو لم يعلم فيلزم والجحالة في التعريف وحاصل الدفع اننا نسلم المراد
نوع المناسبة وهو المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فلا يلزم والجحالة في التعريف قوله مبنية في الزيادة
الى دفع ما يرد من ان تقييد الشارح لا ينبغي للجحالة لان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير معلوم فيلزم
القرار على ما عند الفزار وحاصل الدفع ان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير مجهول لانها ليست في بحث
المنبيات وان لم يتبين ههنا وآلان غير ضروري في محل التعريف فتأمل قوله فلا يلزم انهم تغرر
على قوله الشارح مناسبة مؤثرة لكن بعد تقييد القول الفاضل المحقق مبنية في الزيادة قوله لم يتبين وان
وان يبين بان يقول اراد بالمناسبة القوية ما يكون بلحاذا الوجه المبينة في كلام صاحب الفصل فلا يوجد في
الجحالة في التعريف على هذا التقدير ايضا كما لا يخفى قوله فان للقوة عليه لقوله يلزم قوله مرادنا وسع لان
القوة والضعف من الامور النسبية فكأن قوي يكون بالنسبة الى ما قوة ضعيفا وكأن ضعيف يكون بالنسبة
الى ما حوته قويا قوله وليس بجوهر الخ وآلان لا تنقض التعريفان طردا وعكسا فانهم قال الشارح

في اشارة الى البيان
في بحث المنبيات
ليس بواجب للمصنف
فالجحالة بالنظر الى
مباركة لانها فانهم
منه احداهما المتكلم
لمبنى الاصل كائنا
نزل وانما هو واقعه
موقعه كترال وانما
مشاكلته للواقع
موقعه كترال وانما
وقوعه وقوم ما
اشبهه كالمندى
المضموم وناسبا
ان مضافة اليه
مضمون عذاب
يو مراد من

قدس سر اي المبني اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اضافة المبني الى الاصل اما ان يكون من قبيل زيد
 مضروب الغلام بمعنى اضافة اسم المفعول الى مفعول مالم يسر فاعله او يكون من زيد مضروب الى
 يعني اضافة اسم المفعول الى الطرف او يكون زيد مضروب لاء ديب يعني اضافة اسم المفعول الى
 علته وعلى هذا يكون الاصل بمعنى القانون لانه لا معنى لعنقية اصل الشيء بالمعنى الظاهر بناء على ذلك
 الشيء كان يحذف وكل منها غير صحيح اما الاول فلا نه يقتضي ان لا يكون مبني الاصل مبنيا بنفسه بل
 يكون اصله مبنيا وفساده لا يحذف لان الحرف لا اصل له والماضي والامر ان وجد لهما الاصل وهو
 المصطلح لكنه ليس بمبني واما الثاني فلا نه يقتضي ان لا يكون مبنيا الا ان بل يكون مبنيا في الاصل وفي
 ايضا فساد لانه مبني الا ان كان هو الظاهر واما الثالث فلا نه يقتضي ان يكون بناء مبني الاصل اجل القاعدة
 والقانون وذلك غير سليم ولئن سلم فلا وجه للتخصيص بهذا المورد الثلاثة لانه في شيء من المبني الاصل
 مبني على القاعدة وحاصل المدفع اننا غتشار شقلا بها وهو ان اضافة المبني الى الاصل اضافة بيانية لا نقد
 لم يشبه مبنيا هو الاصل في البناء فلا يرد شيء ما ذكره ان اختيم في قلبك ان المعلوم من تفسير المشار من المضاف
 اليه للمبني هو الاصل المقيّد بقيد في البناء وعلى ذلك التقدير كيف يكون اضافة المبني الى الاصل اضافة
 بيانية لان من شرط ولها العوم والخصوص من وجهين المضاف والمضاف اليه هو على المفهوم من كلام
 المشار منشف لان الاصل في البناء لم يوجد غير مبني حتى يتحقق ما في الافتراق وعادة الاجتماع فاذا له
 بان المشار لم يرد ان الاصل قبل الاضافة مقيّد بقيد في البناء حتى يرد ما ذكره بل اراد ان الاصل قبل
 ان اضافة مطلق وبعد اضافة المبني اليه يصير مقيّد بقوله في البناء وبين الاصل الاصل المطلق والمبني
 عموم وخصوص من وجه كان يحذف هذا ما استفيد من الحواشي بعون الملك الوهاب وهو امر بالصواب
 قوله لم يفسر المدفع ما يتوهم من ان المشار لم يخالف المشار الرضى حيث فرقه المصنف بين الاصل
 بماضيه البناء والمشار فسر المبني الذي هو الاصل في البناء وحاصل المدفع ان الحاشية لا محل رده الاصل
 الذين سياق حاشيتها على ذلك التفسير قوله لانه بهذا الوجه هذه العبارة اشارة الى احد الامرين الذين يرد ان
 على تفسير المشار الرضى حاشيته انه لو فسر عبارة المصنف بماضيه البناء لزم عدم انحصار مبني الاصل في الثلاثة
 الامر الماضي الحرف بل يتناول جميع الافعال لان اصل كلها البناء عند البصريين الذين بناء على كثير مسائل
 هذا المتن على مذهبهم في عدم الانحصار فساد ان احدهما خرق الاجماع لانه منعقد على تفسير مبني الاصل
 بالامور الثلاثة بل بالاربعة الاربعة الجملة وتأتيها النقص على جميع التعريف باسم الفاعل واسم المفعول
 والمصدر وجيم باب غير المنصرف فافهم قوله لان في هذه العبارة اشارة الى الثاني الامرين الذين يرد ان على تفسير
 المشار الرضى حاشيته ان من المتفرق في مقدر ان اطلاق المشتقات على ما هو متصرف بمبدل الاستقواء بالفضل
 على سبيل الحقيقة وعلى ما من شأنه ان يتصرف به على سبيل المجاز وخلاف الظاهر ولو فسر عبارة المصنف الذي

له لان كلا من هذه
 الامور مناسب
 بالمعنى الذي هو
 مبني الاصل بهذا
 المعنى كما لا يخفى

يتبادر منه بناء على تلك القاعدة اطلاق مسمى الفصل على ما هو مبني بالفعل بحسب الاصل بما حصل البناء
 فظهر حل العبارة على خلاف الظاهر لان المتبادر من هذا التفسير اطلاق المبنى على ما حصله ان يبنى سواء
 كان مبنيا بالفعل لولا وهذا المعنى خلاف الظاهر من عبارة المصنف كما هو الظاهر ولا ضرورة لادعاء ائمة الى حل
 العبارة على خلاف الظاهر لوجود التفسير الموافق له كما فعله الشارح والله اعلم قوله كان في المصنف إشارة
 الى دفع ما يرد من ان تفسير الشارح لمبنى الفصل بالمناخى والامر بالحرف غير صحيح لان من جملة الجملة فلا بد
 ان يزيد فيها الشارح وحاصل الدفع انه تتبع المصنف الجملة على مذهبه ليست من جملة مبنى الفصل فلذا
 تركها قوله من حيث هي أى إشارة الى دفع ما يتوهم من ان الجملة معرفة عند الكل لأنها واقعة موقع المفرد
 فلا يعم عندها من جملة مبنى الفصل وحاصل الدفع ان في الجملة اعتبارين أحدهما اعتبارها واقعة موقع
 المفرد وثانيهما اعتبارها من حيث هي والاعراب على الاعتبار الاول والعدد من جهة مبنى الفصل على
 الاعتبار الثالث استقالة قال الشارح قدس سره وليس النزاع إشارة الى دفع ما يرد من ان هذا القول
 بالاعراب الاسماء المعددة من صاحب الكشاف غير محمول لان العرب ما جرى عليها الاعراب سلب جريان
 الاعراب من تلك الاسماء ظاهر الدفع غنى عن البيان قوله بعض ان الخ إشارة الى دفع اعتراضات اربعة
 تروى على عبارة الشارح أحد ها انه يلزم من بناء على ما يقيم من عبارة الشارح على العلامة التى ان لا يكون الاسماء
 المحلولة عليها الاعراب بالفعل معرفة لعدم تحقق ما هو شرط الاعراب وهو مجرد الصلاحية عند تلك
 الاسماء لان الموجود في تلك الاسماء الصلاحية مع الجريان بالفعل لا مجرد الصلاحية وثانيها ان العرب
 عند فالر يشبه مبنى الفصل سنوله ركب مع الغيا ولا وسوا تحقق معه عامله اولاد ما صمد لا مستحقاق
 الاعراب بعد التركيب فـ أين يعلم ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية في كون الشيء معربا كما وقع من الشارح
 وثالثها ان الصلاحية عبارة عن استعداد حصول الشيء مع عدم حصوله بالفعل فباستمرارها في كون
 الشيء معربا يلزم ان لا يكون الاسماء الجارية عليها الاعراب بالفعل معرفة لاستقاء الصلاحية فيها ثما
 لا يخفى ودفعها ان الاستحقاق في اللغة بمعنى سنل وار بودن وهذا المعنى هو الصلاحية معينة فيستقام من
 العبارة انه اعتبر الصلاحية لصلاحية الاعراب لا معنى لهذا العبارة وحاصل الدفع عن الاول المشار اليه
 بلفظ الكثرة ان اعتبار مجرد الصلاحية في كون الشيء معربا عند عدمه ليس بطريق الشبهة حتى يلزم المحذور
 بل بطريق الاكتفاء يعنى انه لو لم يوجد شيء آخر سوى هذه الصلاحية لكان وجوده ايضا كافيا في كون الشيء
 معربا فلا يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الثانى المشار اليه باللفظ التحقق ان اعتبار الصلاحية ليس
 في مفهوم العرب حتى يلزم على العلامة على هذا الاعتبار ان يعرف العرب بما صمد لا مستحقاق الاعراب بل
 في تحقق العرب والتفسير المذكور سابقا للمعرب لا ينافى اعتبار الصلاحية في مصلوكة فلا يلزم
 المحذور وحاصل الدفع عن الثالث المشار اليه باللفظ القابل ان الصلاحية ليس بمعنى الاستعداد

حتى لا يجامع الفعل فيلزم المحذور ويل بمعنى الامكان والقبول وهو لا ينافي الفعلية كما هو المتقرر في مقوله
 يلزم المحذور وجاصل الدافع عن الرابع المشار اليه بلفظ اسباب الاعراب انه ليس المراد من الاستقناق معناه
 حتى يلزم المحذور ويل ما به الاستقناق للاعراب وهو اسباب الاعراب من قبيل ذكر المسبب واراادة
 السبب فيكون التقدير فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لا سباب الاعراب ولاخذشة في معنى هذه
 العبارة فلا يلزم المحذور وهذا ما يخص عن الحواشي وانه اعلم قوله اسباب الاعراب وهي التركيب تحقق
 العامل وعدم المشابهة مبني الاصل ويترد منها بناء على ان اضافة الاسباب الى الاعراب للجنس وهو
 يتحقق بتحقق فرعها الذي يلزم وان يكون مبني الاصل معربا يكون مقابلا بعد المشابهة مبني الاصل الذي
 هو من جملة اسباب الاعراب وان يكون هؤلاء مثلا ايضا معربا يكون مقابلا للتركيب تحقق العامل الذي
 هو من جملة اسباب الاعراب وكل من الامرين خلاف المتقرر كما هو الظاهر لتجيب بان المشتبه فيما بينهم
 ان الحكم المضاف الى المعرفة يتعين للاستغراق اذا لم يكن قرينة خلافه والقربة هي ما منتفية فيها
 ان الاعراب يتحقق بكون الشيء قابلا لجميع اسباب الاعراب والقبول للجميع منتف في مبني الاصل مثل
 هؤلاء لعدم وجود العامل ووجود المناسبة الاولى في الاول والثاني في الثاني فاذا لم قوله سوله
 وجدت آة اي كل اسباب الاعراب بطريق اليجاب الكلي فهي هذا معنى قوله ولم تكن آة دفع ذلك
 اليجاب وهو لا ينافي اليجاب الجزئي كما تقدم فلا يرد ان كل الاسباب ليس ينتفي في نفي في حال
 التقيد دلالة وجوده عدم المناسبة مبني الاصل الذي من جملة اسباب الاعراب قوله كزيد حيث تحقق
 التركيب العامل وعدم المناسبة قال الشاعر قدس سره واعتبرا المصنف الصلاحية قال مولانا
 عصمت الله لاحاجة ههنا الى ذكر الصلاحية اذا استقناق بالفعل لا يتحقق بدون الصلاحية
 قال مولانا بعد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان فائدة اعتبار الاستقناق
 بعد الصلاحية التصريح على ان مقابلة منقسم الى قسمين أحدهما ما انتفى فيه الصلاحية
 بمعنى التقابلية كعلاء وثانيهما ما انتفى فيه الاستقناق بمعنى ما به يستق الاعراب الذي هي
 اسباب الاعراب كالاشياء المعدودة واخراج كل منها عن المعرب قصدا فتأمل قال
 الشاعر قدس سره ولهذا اخذ آة اقول وبالله التوفيق ان المراد بالتركيب التركيب مع العامل
 لنا اشارة اليه الشاعر سابقا ومع قيد عدم المشابهة مبني الاصل كما هو المعصوم في عبارة
 المصنف فلا يرد ما يخيل بالبال من ان اعتبار المصنف حصول الاستقناق بالفعل بمعنى ما به
 يستق الاعراب مع الصلاحية لا يقتضي اخذ التركيب فقط في تعريف المعرب بل هو مع
 السبين الاخيرين كما لا يخفى قال الشاعر قدس سره وما وجود الاعراب بالفعل
 آة دفع ما يتوهم من ان المصنف كما اعتبر وجود الاسباب مع الصلاحية فكل ذلك يعتبر وجود

اعلم ما سبق لا منه
 على اي وجود العامل
 ووجود الاصل
 في مثل هذه المناسبة
 على طريق السلب
 الثاني ١٢ من
 سوله لانه ليس يصلح
 هو من المناسبة التي
 ولا من جملة اسباب
 الاعراب لوجود ان
 المناسبة فيه وان
 مع تحقيق العامل
 والتركيب معهما وان
 وهو في جملة المناسبة
 ١٢ من
 ولابد من جملة اسباب
 الاعراب ١٢ من

وجود الاعراب بالفعل فيكون الشيء مع بالثلاثة والواقع بين اسباب الاعراب وصيها الذي هو
الاعراب فيلزم ان لا يكون زيد في جملة في زيد بالسكون على الوقف مع بالعدم وجود الاعراب بالفعل
فيه كما هو الظاهر والدفع غني عن البيان لكن بقي شيئا وهو ان اعتبار جوا لا سببا مع الصلاحية في كون
الشيء معر با وعدم اعتبار سببها الذي هو الاعراب في هذا الكون مما لا يليق بشأن العالم خصوصا للفظ
لان السبب يكون محاميا للسبب بحيث لا يتخالفه اصلا ومن ههنا يقال انه لا معرب عند المصنف
الا وقد يكون الاعراب فيه لفظا وقد يراد بالان يقال ان مراد الشارح الاعراب المخلص فيكون مقتضى
كلامه واما وجود الاعراب اللفظي بالفعل في كون الشيء معر بالفعل فيعتبره احد فلا يرد المحذور لان
استعمال الاعراب لا يقتضي الاعراب اللفظي بل الاعراب مطلقا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
لم تعرب الخ اي لم تجر الاعراب اللفظي على التامة والحال انها معربة اي ما يصلح اجراء الاعراب اللفظي على
ولو اعتبر وجود الاعراب اللفظي في كون الشيء معر بالمعرب المحكوم المذكور في قول وهو معتزلة صحيحا
فان **قال** الشارح قدس سره واما عدل الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان الشهير عنه
الجمهور في تعريف المعرب ما اختلفت آخره باختلاف العوامل والمخالفة عن السواد الاعظم في قوة
الخطا فلو حال ظهر المصنف وحاصل الدعوى ان المخالفة بلا تنكته في قوة الخطا واما المخالفة مع
التكته كما سيبي بيانها في عين الصواب فلهذا انما نعر **قوله** كما هو وقعا الفهم من هذه النسخة
بان منشاء خطه المحكي **قوله** في ذلك اي تعريف المعرب بما اختلفت آخره باختلاف العوامل ومن
ههنا يعلم انه لا حاجة الى قول الفاضل المحقق فهو الخ لان التوهم المذكور بعينه الوقوم السطوح
كما لا يخفى بل اراده موجب للتشويش والله اعلم **قوله** من لفظ المعرب حيث زعموا انه مشتق
ومأخوذ من قول مراعتت الكلمة اذ حصلت الاعراب فيها فيكون معنى لفظ المعرب على هذا ما جعله
الاعراب وهو عبارة عن اختلاف لغير الاسم او ما به الاختلاف على اختلاف المذهبين فيكون المعنى ما
فيه الاختلاف ومفاد هذا المعنى وما يختلف آخره واحد على ما لا يخفى فوقه او فيما وقعوا والله اعلم
قوله ووجود الاعراب عطف على قوله لفظ المعرب فيكون داخل تحت كلمة من وديلا لوقوع
كما ان المعطوف عليه دليل له وحاصل هذا الدليل ان المحكي لما وجد والاعراب بمعنى الاختلاف او ما به
الاختلاف على الاختلاف في افراد المعرب فهو هو ان للمعرب ما وجد فيه الاختلاف لان الاعراب
الاختلاف ومفاد ما يختلف الخ واحد فوقه او فيما وقعوا اعلموا ولا ان الفاضل المحقق
كان للشعر بالثالث لان للعلوم من لفظ المعرب على زعم المحكي الذي مر ذكره في الحاشية المتعلقة بنقل
الفاضل المحقق من لفظ المعرب من وجوه الاعراب افراد المعرب كونه ما يختلف آخره لا كونه ما يختلف
آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له ذهن وقادح المحكي وقصواني الثاني لا الاول فلا يكون الامر

الان مخالفة بينية

او انما يدنا على
اختلاف المذهبين
لا

ان المذكور ان مشائين قطعيين وثانين ان المراد من الاعراب اعراض ان يكون لفظيا او تقدير يا وهو من
 في كل افراد للعراب كما هو المنتظر فلا حاجة الى تفيد الا فراد بالكثرة كما وقع من مولا ناعبد الحكيم
 المدقق وتاثلثان ما وقع من مولا المدقق تعريضا على مولا ناعبد الحكيم الذي حاصله ان للفظ والمعطوف عليه
 كل منها دليل واحد لا دليلان مستقلان واشتد المدعى بما اشبهه لا يخلو عن اختلال لان المدعى الوقوع
 المشكوك كما ينطق به كلمة كان وكل منها مستقل لا فائدة هذا المدعى وكيل تقريره من ان الوجود المقطوع
 حتى لا يكون مستقلا بل لا يكون المجمع على هذا التقدير ايضا دليلا مثبتا له فافهم وبعد قلاوة التقليد
 لان السجل يعرفون الحق بالرجال **قوله** ولم يعرفوا الخ اي لم يعرفوا ان الاختلاف من العوارض المتماثلة
 المتماثلة وانها من الضمير الى الاختلاف باعتبار كونه مفهوما من الكلام قال القاضيان في وجه كون الاختلاف
 من العوارض المتماثلة انه يقال لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانها لم تعرب الكلمة اي لم تختلف وهي غير
 اي ما تختلف ولو كان من العوارض اللازمة لم يعرب لغير الاعراب عن الكلمة الذي وقع في هذا القول **قوله**
 وبالله التوفيق ان هذا القول مؤيد كون الاختلاف من العوارض اللازمة لان مقولية هذا القول في
 حق ذلك القائل من اجل التقدم عليه ونسبة التغطية اليه ولو كان الاختلاف من العوارض المتماثلة
 في الواقع لم يوجد التقدم ونسبة التغطية معناه كما لا يخفى فالوجه في عدم كون الاختلاف من العوارض
 اللازمة انه قد يتركب الاسم ابتداء مع العامل وهو كذلك لان الاختلاف لم يوجد في الصيغة المذكورة
 بل الموجود فيه حدوث الاعراب كما سيجيء من الشارح نفسه والله اعلم **قال** لشارح قدس سره
 لان الفرض الخ هذا وجه العدول ببيان موقف على عدة مقدمات مسلمة عند العقول السليمة احدها
 ان الفرض من قواعد علم الفهم معرفة احوال وانواع الكلام الجزئية الواقعة في التراكيب جعلها كبريات لصحتها
 سبلة الحكم مثلا حال آخر زيد في جاء في زيد مرفوع وهذا يعرف من قاعدة معروف كل فاعل مرفوع بحسب
 كبري الصغرى سبلة الحكم هكذا زيد في جاء في زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وثانها ان الفرض
 من تعريفات موضوعات هذه القواعد معرفة فاعلها بوجه صالح لان يكون وسط الحكم الذي هو هو تلك التي
 بالاكبر على الاصغر الذي هو موضوع صغرى سبلة الحكم مثلا الفرض من تعريف موضوع قول هو كل
 فاعل مرفوع وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به معرفة الفاعل الذي هو الموضوع
 على وجه صالح لان يكون وسط الحكم بالاكبر على الاصغر فيقال زيد في جاء في زيد فاعل اي ما اسند الخ
 وكل فاعل اي ما اسند آت فهو مرفوع فزيد مرفوع وثالثها ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة
 الحكم للعراب وكل مرفوع ما اختلفت آتوه باختلاف العوامل من قواعد علم النحو واذ عرفت هذا فاعلم
 ان الفرض من قول هو كل مرفوع ما اختلفت آتوه باختلاف العوامل الذي هو من جملة قواعد القبول على
 المقدمة الثالثة معرفة الحكم الكلام الجزئية الواقعة في التراكيب بناء على المقدمة الاولى بان يقال

انما هذا لفظ العري
 ثانيا وجوب الاعراب
 اي بيان السبيل المشكوك
 لوقوعه فيها وقصده من
 لا يملكه بل يعرف التعريف
 الحقيقي ان يكون بالحق
 لفظ المدقق وان يكون
 معناه في افراد من بينها
 على يكون تغطية

هذا الى زيد في جاء في زيد مثلاً معرب وكل معرب ما اختلف العوامل فهذا ما اختلف آخره باختلاف
 العوامل وان الغرض من تعريف المعرب معرفته بوجه صالم لان يجعله وسط الحكم الأكبر الذي هو
 الاختلاف على الأصغر الذي هو هذا أو إذا علمت هذا فاعلم ان تعريف الجمهور للمعرب لا ينبغي
 فيه ذلك الغرض لانه ليس بوجه صالم للجعل المذكور لانه لو كان المعرب بالتعريف المذكور لهم
 وسط الحكم الأكبر الذي هو الاختلاف على الأصغر الذي هو هذا كان المعنى للقول المذكور هذا
 معرب أي ما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب أي ما اختلف آخره باختلاف العوامل
 ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهذا ما اختلف آخره باختلاف العوامل فلزم اتحاد
 النتيجة والصغر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقرر تقدير الصغرى على النتيجة بخلاف تقدم
 اللصنف للمعرب لانه يتصور فيه ذلك الغرض لانه يرجع لما اصل الى هذا معرب أي مركب
 لم يشبه مبنى الأصل وكل معرب أي لم يشبه مبنى الأصل ما اختلف آخره باختلاف العوامل
 فهذا ما اختلف آخره باختلاف العوامل ولا استحالة في ذلك كما لا يخفى فلذلك عدل للصنف
 عن تعريف الجمهور هذا ما ظهر لي أو ان هذا التصدير في بيان حاصل قول الشارح والله اعلم **قول**
 أي معرفة تتم آه لما ورد على الشارح هنا أمور الأول ان المشار إليه بذلك معرفة عدم
 التتبع للمفهوم من شطوط قوله لم يتتبع ومعرفة عدم السام المفهوم من قوله ولم يعرف آه
 فيكون المعنى فان العارف بالحكامها معرفة عدم التتبع ومعرفة عدم السام مستغن عن الضم
 ولا يخفى في هذا المعنى لان معرفة عدم التتبع وعدم السام لا يكون الا بالوقوف كيف يشهد
 الاستغناء الثاني ان حصر غرض الضم الذي هو معرفة احوال وأثر الكلام بالنسبة الى من يتتبع
 لغة العرب وبالنسبة الى من لم يعرف احكامها بالسام منهم كما وقع من الشارح غير صحيح
 لان من يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها ايضا محتاج الى تعلل الضم الثالث ان المفهوم بطريق
 المفهوم الخالف من قول الشارح فان العارف الخ ان من لم يعرف الاحكام بالتتبع وبالسام
 فهو محتاج الى الضم ولا يخفى ما فيه من ان نفس القول ليس محتاج اليه بل المحتاج اليه تعلمه كما هو
 الظاهر الرابع ان احتياج غير العارف بالتتبع والسام واستغنائه العارف بهذين السببين
 ليس كما افترق التصديقات بالمسائل الكلية والقواعد المدونة فقط اعني من غير احتياج الى
 الدلائل وهي حكاية عن علم الغرض لا نفسه كما نقرر من ان العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل لكن
 عن ادلتها واسمها لا عن ادلتها فهي حكاية عن العلم لا نفسه فذكر القول ليس مناسباً لفصل المعنى
 كلام الشارح بحيث يتدفع عنه تلك الأمور فحاصل دفع الأمر الأول ان المشار إليه بذلك
 معرفة التتبع ومعرفة السام لا معرفة عدم التتبع وعدم السام فيكون المعنى فان العارف بالحكامها

معرفة تتبعم وسما مستغن الخ ولا خفاء في صحة هذا المعنى وحاصل دقة الامر الثاني ان المقصود
 من قول الشارح من لم يتبعم لغة العرب آء من لم يعرف احكامها بالتبعم اما بان لم يتبعم او تتبعم
 ولم يعرف بقرينة مقابلة وعديله وهو قوله ولم يعرف آء فلا يلزم المخذور وهو بطلان المحصر محال
 دقة الامر الثالث ان في العبارة تقدير المضاف فيكون المعنى فان العارف باحكامها كذا للمستغنى
 عن تعلم علم النحو فالمفهوم منه ان غير العارف محتاج الى تعلم النحو فلا يلزم المخذور وهو اثبات
 الاحتياج الى نفس النحو وحاصل دقة الامر الرابع ان التصديقات بالمسائل المدونة امان تكون
 مع الدلائل او من غيرهما فان كان الاول فهي علم النحو وتعلمه تعلمه على سبيل الاتفاق وان كان الثاني
 فهي ايضا علم النحو على من حيث تعلمه تعلمه على ذلك المذهب فلا يلزم المخذور وفي ذكر النحو فاستغنى
 هذا التعريف لعلك لا تجد في غير هذا التحريم والله اعلم **قوله** ما جمعه المدون اشارة الى ان
 عبارة عن المسائل المدونة والقواعد المرتبة بل عن التصديق بما كالا يخفى **قوله** بخلاف من
 آء انما تراء بخلاف من لم يعرف الاحكام بالسماع مع انه لا بد منه ايضا لانه ايضا محتاج الى تعلم
 للمدون لان المقصود الفاضل المعنى تفسير عبارة الشارح وهو من يتبعم ثلثه عليه بطلان
 المحصر كما في تقريره من اكيان استيفاء من هو محتاج حتى يلزم عليه ذكر خلاف من لم يعرف الخ واما علم
قوله علم النحو اي تعلم علم النحو على حذف المضاف وهكذا ايضا سألني قال الشارح قد سأل
 ولا فائدة الخ اشارة الى دقة ما يرد من ان العارف بالاحكام من التبعم والسماع لا يستغنى عن النحو لانه
 يعرف فيه مصطلحات اهل النحو مثل الفاعل والمبتدأ والخبر لما هو مفعول والمفعول والحال والتمويل
 ممنوع وغير ذلك والدفع عن البيان **قوله** فيه اشارة الخ فيه وقع ملحق وعلى الشارح من ان
 ههنا فادان احد هما في نفس التعريف كما قيل ان معرفة اختلاف الآخرة توقفت على معرفة المعرب
 لان الالف واللام في الآخرة عوض عن المضاف اليه وهو المعرب فلو عرفت المعرب بذلك الاختلاف
 للزم الدور والثاني في المقصود من التعريف كما قال الشارح وقرا من تقريره فلم اختار الشارح بيان
 في الثاني وتركه بيان في الاول مع كون الثاني شنيعا والاول اشنع كما لا يخفى وحاصل الدفع انه لا يخفى
 في نفس التعريف بعد توقفه معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لموقوف على معرفة الاختلاف على تقدير
 تعريف المعرب به لانه يمكن ان يعلم الاختلاف من استعمال المعرب قبل ان يعلم المعرب فاجل من هذا في تقرير
 لاختار الشارح بيان في المقصود وان قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى
 للتبعم لكن موقوف عليه بالنظر الى غير التبعم والمتبعم الغير العارف وتدوين القول فالفشا في اصل التعريف
 لا نرم فورد على الشارح ما ورد فقلنا في دفعه ان التصديق بتحقيق الاختلاف في افراد
 المعرب موقوف على التصديق بانها معربة بالنظر الى غير

المتهم لا تصور الاختلاف على تصور العرب الذي هو موقوف على تصور الاختلاف على تقدير
 التعريف به كما لا يخفى فلا يلزم انفسا في اصل التعريف فلم يرد على الشارح ما ورد والله اعلم **قوله**
 من تعريف العرب الخ لان العرب من جملة موضوعات مسائل علوم الفقه والمتنزه فيما بين القوم ان الفصول
 من تصنيفات موضوعات المسائل انفسا للموضوعات بوجوه ملحة لتعددية احكام المسائل الخ
 تلك الموضوعات مضم صغريات سهلة الحصول تلك المسائل فالمقصود من تعريف العرب ليس الا
 هذه التعددية مثلا الفاعل موضوع مسألة علم النحو وهي قول علماء هذا العلم كل مرفوع فالمقصود من تعريف
 ان يحمل صلا اثبات حكم هذه المسئلة الذي هو المرفوع بجزئيات الفاعل الذي هو موضوع تلك المسئلة به
 ضم صغرى سهلة الحصول اليها هكذا اذا فاعل اي ما استند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به كل فاعل
 مرفوع فهذا مرفوع فمعرفة الفاعل بما هو مرفوع لا يعرفه لا يتصور منه تحصيل ذلك الفهم كما لا يخفى **قوله**
 بالعرف او فلك ما آله هذا اذا كان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة احكام مسائل علم الفقه الخ
 تحملنا كل عرب ما يختلف آتاه باختلاف العوامل من مسائل علوم الفقه والآله لا يلزم ان يكون الفهم من تصنيفات
 العرب معلومية بوجه صالح لتعددية حكم الاختلاف الجوهرية لان المتقرر كون الفهم من تصنيفات العلوم
 بوجوه ملحة لاحكام المسائل لا من كل شيء ولا لكل شيء كما مر والله اعلم **قوله** وكل عرب الخ الخ
 يشبه معنى اصل **قوله** للزوم الخ اما بمرتين ان كان التقدم متصفا في ضمن الدور الذي يحقق هنا
 على تقدير او بمرتبة ان كان في ضمن غير الدور كما لا يخفى **قوله** اما في ضمن قال الفاضل المحدث الاول على
 تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى الكبرى وهيئة التأليف بالواسطة
 كما هو الظاهر وعلى كل من هذه الثلاثة بالذات ولا تفت لها بالنسبة الى مجموعها كما هو ظاهر ولا واعي الى وقوعها
 على المجموع فتفقا على كل من هذه الثلاثة ويكون المقصود في الصغرى الحكم بغيره ولا اختلافا من حيث الاجمال والافتقار
 على تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على كل من هذه الثلاثة ويكون الحكم في الصغرى الحكم بنفسه من غير اختلاف
 كما في الكبرى الله سبحانه ما هو على مرتبة في بعض المواضع لكونه على حاشية ذلك لفاضل هذا العالم المصنف
 انه على هذا التقدير يكون النتيجة متوقفة على الصغرى بالذات وبالواسطة والصغرى ايضا لكونه متوقفة على
 النتيجة لان مفهوم الاختلاف من حيث الاجمال الذي هو المراد في الصغرى مفيد مفهوم الاختلاف الذي هو مراد
 في النتيجة مطلق والمفهوم موقوف على المطلق بخلاف ما اذا كان الحكم في الصغرى بنفسه مفهوم الاختلاف وانه
 حينئذ يكون النتيجة متوقفة على الصغرى ولا وجه للتوقف من جهة الصغرى على النتيجة فلا يلزم ان لا يتوقف
 والله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان المتقرر في صغره ان الذي عبارة عن توقف الشيء على ما يتوقف على
 ذلك الشيء فان كان بدرجته واحدة كما اذا توقف ا على ب على آ فمرفوع مصرح بزم فيه تقد للشيء على ضم
 بترتين وان كان بدرجتين او درجاة في فهو دوم ضم بزم فيه تقدم الشيء على نفسه بمرتبة ثالثة او ما

فوقها كما اذا توقفت على ب وب على ج وج على آ وتعلم من هذا التقرير ان الدرجة لا تزمه في الدور
 مطلقا واذا عرفت هذا فاعلم ان النتيجة ان كانت موقوفة على الدليل الذي هو موقوف على لغو اياه
 التي من جعلها الصغرى التي هي عين النتيجة ههنا فيلزم تقدم الشيء على نفسه من الدليل الصغرى وان كانت موقوفة
 على الصغرى التي هي عينها فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن غير الدور لعدم تحقق الدخول التي لا بد منها
 في الدور مطلقا وان تاء ملئت حق التأمل لما نصفت حق الاشياء وبعد قراوة التقليد عن العنق ظهر لك
 ان ما قال الفاضل المدقق ههنا غير لا ينشأ وتوقفه وانه اعلر قوله وكل معرب اى كل ما اختلف
 لغير باختلاف العوامل **قوله** لزوم ان يكون الخ يرد ههنا انه يلزم ايضا ان لا يكون المحرك والكبرى مفيد
 اكثر من مفهوم الوسط والموضوع نفس مفهوم الاكبر والمحول واجب عن هذا الايراد الفاضل ان الشك
 بانه يكفي لافادة المحرك الفرق بالاجمال والتفصيل كما في المحل والمحدود **قوله** ابتداء اى بلا واسطة ان
 قلنا ان النتيجة موقوفة على الصغرى والكبرى وهيئة التأييف من غير توقف على المجموع الذي هو الدليل
قوله او بواسطة الدليل يعني ان قلنا ان النتيجة موقوفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى
 وهيئة التأييف بالواسطة يكون النتيجة متأخرة عن الصغرى بالواسطة **قوله** وقد اشار الخ الغرض
 من هذه العبارة تطبيق كلام الشارح على البشيا الذي ذكره الفاضل المحقق وقد ايراد الذي ورد على كلامه
 من انه ان اراد معرفة العرب معرفة مفهوم العرب فلا يحجر ارجاع خبره اليه لظهور عدم كونه مختلفا
 الاخر وان اراد بمعرفة ما قصد عليه هذا المفهوم لا يتم التقريب اذا الكلام في تعريف المعرب مفهوم
 ولا يحجج كلام الشارح اذا لا يلزم ان يكون المقصود من معرفة ما قصد عليه عليه المعرب انه ما يختلف
 غيره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم ويوان الدخول بان غرض الشارح
 اعتبار الشق الثاني والتقريب تاما فالمراد معرفة ما قصد عليه مفهوم المعرب من حيث انه معرف هو
 معرفة ان هذا او ذاك معرف هذا لا يحصل بدون معرفة للمعرب ولكن اكلامه صحيح لان تعييشية
 اذا كانت موقوفة فكون المقصود من معرفة الصدق كونه ما يختلف لغيره باختلاف العوامل على ما لا
 يخفى وانه اعلر **قوله** والى الوسط المراد بالوسط الوسط الغرضي فلا يرد ان الاختلاف ليس بوسط
 لانه يلزم على تقدير كونه وسطا تقدم الشيء على نفسه وانه اعلر **قوله** اى بسبب اشياء الزائلا وفي
 قول الشارح بمعرفة هذا الخ للسببية **قوله** فان التصديق الخ دفع ما يتوهم من المعرفة للتقدم متبعا
 من معرفة ان هذا او ذاك معرف كما سبق وهذه المعرفة علم تصديق كما لا يخفى واكتسابه من التصوهر للتصديق
 كما تقدم فكيف يحصل من معرفة الاختلاف الذي هو علم تصديق حاصل الدخول من الحصول لتوقف
 ولا شك ان التصديق بهذا المعنى موقوف على تعمد للمعرب لانه اما شرط او شرط وتوقف الشيء على كل منهما ظاهر الاول
 على مذهبه الا كما في التصديق والثاني علم من هذا الحكيم فيه كما لا يخفى على من له ادنى مما في علم الميزان

قلنا انك على الكبرى و
 هيئة التأييف امنية

ووجه ما لا يخفى من ان
 بالمعرب من المجموع بما
 يختلف اعم باختلاف
 العوامل امنية

وقد اذاع في هذا
 معلوم من قبله في
 من قبل الفاضل المحقق
 من انهم امنية

فالحال وهو لاكتساب غيره ماد وما هو المراد وهو التوقف غير محال والله اعلم **قوله** لا يقال الخ
 هذه الجواب عن خطبنا الجوى بان تصدير المصغى بها يختلف آخره باختلاف العوامل لا هذا ورغبه لانه وان
 يلزم على تقدير وجود اتحاد المصغى والنتيجة فليزوم تقدير الشيء على نفسه كما امر تقريره لكن لا استحالة
 فيه لان بينهما قرابة الجسد والجمال والتفصيل لان المصغى مرفوعا عن اختلاف آخره آء بلفظ المصغى الذى يدل على
 ذلك اجمالا لان دلالة المدد على الحد اجمالى كما تقرير النتيجة مرفوعا عن معنى ما يختلف آخره المرفوع بلفظ
 ما اختلف آخره فيكون دلالة هذا على ذلك دلالة تفصيلية لان دلالة لفظ الحد على معناه تفصيلية كما
 تقريره ايضا فيكون المصغى جملة والنتيجة مفصلة وهذا القدر يكفي في دفع لزوم تقديم الشيء على نفسه
 والله اعلم **قوله** لا نأقول الإحصاء من الاختلاف بالاجمال والتفصيل منها غير مفيد ثم لو كان
 للتفصيل غل في التعريف انما يفيد ان الامر هنا ليس كذلك لان الحكم نفس مفهوم الاختلاف على
 هذا اذ ذلك الذى هو مفهوم النتيجة اعلم من ان يعبر عنه بلفظ للمعرب او بلفظ ما يختلف الخ مرفوع
 على كليه الكبرى وايجاب المصغى وهو اى نفس مفهوم الاختلاف واحدة في صورته الاجمال والتفصيل اى
 في المصغى والنتيجة فمن توقف النتيجة على المصغى يلزم تقديم الشيء على نفسه من غير شبهة **قال**
 الشارح قدس سره اى من جملة احكامه دفع ما يربح من ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب للاستغراق
 خفاء العبارة ان كل حكم للمعرب الاختلاف والامر ليس كذلك لان حكم الاسماء المعدودة بعدة
 او لاحد وث الاعراب لا الاختلاف كما يستجى من الشارح ^{نفسه} وحاصل الدفع اضافة الحكم الى ضمير المعرب
 للجنس لا للاستغراق فعدم وجود الاختلاف في بعض الافراد لا يضر ومن هنا يعلم ان ما يستجى من الشارح
 بقوله فان قلت الخ مبنى على الاعراض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره واثار الدفع ما يتروك من ان
 الاحكام حكم الحكم وهو عبارة عن النسبة القائمة الخارجية او عن التصديق او عن الحكم عليه او عن الحكم
 به واردة كل منها في هذا المقام غير ملائم كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الحكم هنا الاثر المتبقي
 والاختلاف من جهة كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره المزمع عليه يرد ههنا ان الاختلاف اثر العامل
 بترتيب الاطراف لا اثر الشيء لا يترتب على ما هو مؤثر فيه فكيف يعبر عنه بالترتبة عليه لانه يفيد ترتيبا لا اختلافا على
 للمعرب وهو ليس مؤثرا كما هو الظاهر ويمكن ان يقال ان كلمة على بمعنى في متعلقة بمعدود وهو لفظ الموجود
 وكلمة على التى هي صلة لفظ للترتبة معدودة والتقدير واثار للترتبة على العامل الموجود والمعدود في استقلاها وان
 هنا يعلم ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب اضافة بمعنى في والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
 من حيث هو معرب دفع ما يرد من ان عدم الاختلاف من احكام ذات المعرب ليس بصحيح لان ذات
 ليس الهوية الشخصية الخارجية والاختلاف باختلاف العوامل لا يتصور فيه كما هو الظاهر
 فكيف يكون الاختلاف حكما له وحاصل الدفع ان الاختلاف حكم المعرب من جهة كونه معربا لا من

جهة كونه هوية خارجية وغير ذلك ويرد هنا أن التعريف ليس إلا للاسم المعرب فلما نسبنا
 يقال من حيث هو اسم معرب لا معرب مطلقاً ويمكن أن يقال أن هذا الحكم لما كان مفرداً في
 المعرب مطلقاً قال الشارح من حيث هو معرب بخلاف التعريف لأنه وإن كان بحسب ظاهر
 عام موجود في المعرب مطلقاً لكن لو ترك على عومه لازم المحذور كما مر فتذكر **قال الشارح**
 قدس سره أي الحرف دفع ما يرد من أن هذا الحكم ليس بشامل للشيء والمجموع أحد من اختلاف
 آخرها الذي هو النون كما هو الظاهر مع أن المتقرر شمول هذا الحكم لهما أيضاً وحاصل
 الدفع أن المراد اختلاف الحرف الذي هو آخر المعرب والنون فيهما ليس آخره بل هو حرف
 مستقل كالنوين لعدم الاختلاف فيه لا يضر **قال الشارح** قدس سره ذاتاً إشارة إلى دفع
 دخل وهو أن الحرف الآخر في نريد هو الدال وهو لا يختلف باختلاف العوامل كما هو الظاهر
 وحاصل الدفع أن الاختلاف أعمر من أن يكون ذاتاً أو صفة وآلوه وإن لم يوجد لكن الثاني
 موجود كما لا يخفى **قال الشارح** قدس سره حقيقة أو حكماً والمعاد من الحقيقي والحكمي في كل من
 التقابلين أعمر من أن يكون لفظياً أو تقديرية فيكون الاختلاف على ثمانية وجوه اختلاف ذاتي لفظي
 حقيقي نحو جاء في الحركة ورأيت أخاك ومررت بأخيك واختلاف ذاتي لفظي حكمي نحو جاء في
 مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين واختلاف ذاتي تقديرية حقيقي مثل جاء في أبوالقوم
 ورأيت أبا القوم ومررت بأبي القوم واختلاف ذاتي تقديرية حكمي نحو جاء في صالح القوم ومررت
 بصالح القوم ومررت بصالح القوم واختلاف صفقي لفظي حقيقي نحو جاء في نريد ورأيت نريداً
 ومررت بزيد واختلاف صفقي لفظي حكمي نحو جاء في أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد واختلاف
 صفقي تقديرية حقيقي نحو جاء في فتي ورأيت فتي ومررت بفتي واختلاف صفقي تقديرية حكمي
 نحو جاء في جلي ورأيت جلي ومررت بجلي فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** المراد بالتبديل لعل القوم
 من هذه العبارة التعريف على الشارح بأنه لو قال أي آخر المعرب حقيقة أو حكماً لكفى لأن
 المراد باختلاف آخر المعرب حقيقة وتبديل ذات الدال على المعاني المعنوية سواء كان
 ذلك الدال حرفاً أو حركة الأول في جاء في أبوك ورأيت أبك ومررت بأبيك والثاني في جاء في
 ورأيت زيد أو مررت بزيد وباختلاف آخر المعرب حكماً وتبديل دلالة الدال على المعاني
 للمعنوية مع بقاء ذاته سواء كان ذلك الدال حرفاً أو حركة الأول في رأيت مسلمين ومررت
 بمسلمين جمعاً أو تنثية لأن الدلالة في هذين للتثنيين متبدلة وذات الدال باقية لأن الدلالة
 المقصودة في أول هذين للتثنيين دلالة على الفعلية وفي الثاني منها دلالة على الإضافية كما هو
 الظاهر والثاني في رأيت أحمد ومررت بأحمد تفصيل الشارح من أراد التعميم من الحقيقي والحكمي

لا يرد
 موضوع منه أن الحكم
 أيضاً للاسم المعرب
 في كل من
 العوم عند دراسته

في اللغامين تفصيل لا طائل منه الا ان يقال ان الشايع لا يحط ههنا بجانب غير الذي وان الفائدة بالنسبة
اليه متحققة بلا ريب والله اعلم **قوله** تبدل دلالتيه يرد ههنا انه لا حاجة الى قوله مع بقائه لئلا
في تفسير التبدل المحكي لا تمام تفريقه فلم قال واجيب عنه بان تبدل الدلالة موجودة في تبدل الحقيقة
ايضا لان تبدل الذات مستلزم لتبدل الدلالة فلو اكتفى في تصريف التبدل المحكي بتبدل الدلالة
لنوهه عدم المقابلة بينهما وهي من اللشبات وانما قيد المقصودة لاحتراز اعن دلالتيه على لا يفتنه
لانه لو كان التبدل المحكي عبارة عن هذا التبدل وحده او مع تبدل دلالتيه المقصودة ايضا للزوم
ان لا يكون في ريت مسلوب ومهرت بمسولين اذ كان صادرا عن شخص واحد تبدل محكي وهذا باطل
كذا انه من حاشية مولانا المدقق والله اعلم **قوله** اي حالة الخ دفع ما يرد من ان الالاق لفظ الصفة
ههنا غير مناسب لانه عبارة ههنا عن الحركة وهو ليس بصفة للعرف لانه ليست قائمة بالخوف وحاصل
اللفظ ان للراد بالصفة المعنى الجازي وهو التابع ولا شك في ان الحركة تابعة للعرف لانه لا توجد الا
بعده كما لا يخفى لا المعنى الحقيقي وهو القايير بالذات فحق يرد ما يرد **قوله** لا تقوم بالحرف آه لوجه
أحد ههنا قال مولانا عبد الحكيم بقوله لكونها متألزة عنه في التلطف ولذا يتلفظ بالحرف حالة الوقف
من غير الحركة انتهى وثانيه ما قاله الفاضل المدقق بقوله والا لزم قيام العرض بالعرض وهو لا
انتقد **قوله** بما يقوم به الحرف وهو المتكلم في متعارف العرف والهواء المقنوع والنجار في التحقيق
كنا قال مولانا عبد الحكيم **قال** المصنف باختلاف العوامل يرد ههنا ان مد هذا الحكم من احكام الحكم
ليس بهم لانه ليس بوجود في فرد من افراد لانه وجوده فيه يقتضي دخول العوامل الثلاثة عليه
اقل افراد الحكم المستعمل ههنا وهذا باطل اجيب بان الامر في لفظ العوامل الجنس واللام الجنس في اللفظ
على الحكم يبطل معنى الجمعية كما تقدم فعبارة المصنف وحكمه ان يختلف اتفه باختلاف العامل فلا
يراد والله اعلم **قوله** اجيب بانه صلاهما حاصل الجواب ان العامل وان كان بحسب الظاهر ممتكنا
جعل في التعريف اسما لما يتقوم للعنى الخ فلا خبير في حقيقته بالعوامل قال مولانا عبد الحكيم قيل في الجواب
انه يجوز ان يكون عوامل جمع ماملة كما في قوله عليه السلام ليس في العوامل والعوامل مدونة لان العامل
قل ما يكون غير كلمة لكن مدونة عامله في كلام النجاة يرفع هذا الاحتقال انتهى وقبه نظرا لا يخفى على السمع
سلام الفاضل كيف ووقع في كلام المصنف في بحث الاستثناء حيث قال لبقاء الامر العام له هي لاجله
قوله به تخرج الخ الغرض من هذه العبارة ان مقصود الشارح من قوله الماخلة عليه دفع ما يرد
على المصنف من الاختلاف متوفى قول السائل عن مر يد في جاء في زيد وهو منوزيد ومنا في قوله عن
مر في أيت عمر او هو منا عمر او ميني في قوله عن يرك في مرهت بركا هو ميني بركا في الاختلاف باختلاف العوامل
مع الحكمة من لبيت بمرهه فكيف يعمر عن الاختلاف بالاختلاف من جملة احكام المعرب بان المراد

ولا عند شئ في جمعية
وزن فاعلة لغواصل
كما لا يخفى ١٢ من
دفع ما يتبعه من ان
الجمعية وان كانت مجتمعة
على هذا لكن لا يعبر
بالوصف ١٢ من

من العوامل الداخلة تحت المصنف وفي الصورة المذكورة دخول العوامل بالمستفهم عنه
 بكلمة من لا يوافق على ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما وقع على المصنف من ان اتوا المستفهم
 عنه بكلمة من في جاء في زيد من زيد وراثت زيد آمن زيد او هربت زيد من زيد من زيد مختلف باختلاف
 العوامل مع ان المتقرر ان هذه الحركات حركات حكمائية لا حركات اعرابية وبيان الدغم ظاهر
 وقيل ان قصد قول المصنف بقيد الداخلة عليه مضى لا يخرج عن اختلاف آخر المبتداء والآخر لانه
 ليس باختلاف العوامل الداخلة عليه لان الضمور عبارة عن الحوق بالاول والآخر وهو لا يتصور
 في العامل المضمر كما هو الظاهر قال الفاضل المدقق ويمكن ان يجاب بان المراد بالدخول ما يشمل
 العكس انتهى قال الفاضل مولانا عبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض لما صله ان تركيب المبتداء
 ان كان ابتدائيا لا يمتنع ولا سببية دخول العوامل اللفظية عليها فعدم وجود الاختلاف باختلاف
 العوامل الداخلة عليه فيها ليس بغير كما لا يخفى لان الموجود فيها على هذا التقدير محدود ولا يخرج
 وان كان بعد دخول العوامل اللفظية عليها فذكر الدخول على هذا التقدير يعني على قسما العامل
 اللفظي بالعامل المعنوي والله اعلم **قوله** اختلاف منواه او مرهنا اياد ان الاول ان اخراج
 اختلاف منواه وصفي بقيد الداخلة عليه اخراج المخرج لان ضمير آخره المذكور في قول المصنف
 وحكمه ان يختلف المراجع الى المخرج كلمة من ليست بمعربة والثاني ان اجزاء اعراب المستفهم
 عنه على كلمة من يكون في صورة كونه كذا هو للعلوم من كلامه اللفظي فكيف **بمع قوله** كذا
 زيد وراثت عمر واد مرثي بيكر لانها اعلام **قال** مولانا عبد الحكيم في دفع الاول المراد من الضمير
 المخرج لا بخصوصه بل بنوعه انتهى ويمكن ان يقال ان هذا القول صدر من الفاضل المشي بطريق
 الاخر عن ارجاء ضمير اخوة الى المخرج هو من الامور التي يفعل فيها بينكم كما لا يخفى قال الفاضل
 المدقق في جواب الثاني ان اياد الاعلام الثلاثة في الامثلة مبنية على تنكيرها بتأويلها بالمسمى بها والاشارة
 على ذلك الاشارة الى ان التنكير المأخوذ في الطابطة شامل للتأويل ايضا انتهى ومولا نعيم الحكيم
 قال ما قال ذلك الفاضل في دفع الثاني **قوله** كما ينبغي عنه الى اشارة الى دفع ما يجز من انه لا فرق
 على تقدير قيد في العمل فلم قدره الشارح وحاصل الدفع ان القرينة موجودة وهي لفظا العوامل
 لانه جمع العامل وهو وان كان اسما في العرف لما يتقوم للعلمو المقتضى للاعراب لكن فيه الى الحقيقة
 الاصلية فهو باعتبارها بينة وقرينة على الحقيقة التي مفادها بينة مفاد قيد في العمل كما قيل
 باختلاف العوامل من حيث انها عوامل والله اعلم **قال** الشارح قد سره نصب للنصب مدق
 المنصوب كالحق بمعنى الخلق خبر مبتدأ محذوف والتقدير بكل واحد منهما منصوب على التثنية
 او على المصدرية ويجوز ان يكون على صيغة الماخض المجرى والف من هذه العبارة دفع ما يجز

ويجوز ان الضمير في
 عليه راجع الى ما هو
 متصنف بالاختلاف
 كذا الى المخرج الاول
 القول على ما غنى الغلام
 ص ١٠١

على المصنف من ان قوله لفظا او تقديره تفصيل للعوامل اما يجعل كل منهما تميزا عن غرضية الاختلاف
 الى لفظ العوامل او يكون كل منهما باعتبار الموصوف مفعولا مطلقا وهذا لا يصح لان العوامل
 ليست مقصورة في اللفظي والتقديرى لانها قد تكون مفعولة كما في المبتدأ والخبر والمضارع فحالة
 المفعول ولا نه يخالف السابق واللاحق اما الاول فلان المقصود بيان احكام العرب لا بيان احكام
 العوامل واما الثانى فلان الظاهر من قول الآتى وهو التقدير فيما تقدر واللفظ فيما مائة انه اشار
 الى ما يشير اليه **قوله** لفظا او تقديره وهو ليس تفصيلا للعوامل فلو جعل قوله لفظا او تقديره
 تفصيلا له للزم المتناقضة كما هو الظاهر وحاصل الدفع انا لا نسلر ان قوله لفظا او تقديره
 للعوامل بل تفصيل لآخر العرب اما يجعل كل منهما تميزا عن غرضية يختلف الى لفظ الاتعوا ويكون
 كل منهما مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المميز وفي فلا يورد المذود ولما كان من الامور المشبهة
 في التمييز حمله فاعلا مفعولا اذا كان غرضية الى الفاعل ومن الامور المشبهة في المفعول المطلق اشتقا
 من الفعل عليه قال في شق التمييز اي يختلف لفظ آخره نحو وفي شق المصدرية اي يختلف احتشوف
 لفظ هذا ان الله اعلم **قوله** اي صورة آخره دفع ما يرد من ان الواجب على الشارح ان يقول اي
 يختلف لفظ آخره ليجعل آخره بدلا عن لفظ او عطف بيان له لان اللفظ الذي هو التمييز ما انتسب
 الذي هو آخره لا من متعلقاته وللتقدير لا التمييز اذا كان حينئذ انتسب فلما اخرج الى اصله جعل
 انتسب عنه بدلا عنه او عطف بيان له كما قال شارح الرضى فان قصد ان نرد التمييز في هذه الامثلة
 كلها الى اصله حيث كان منسوب الى الفعل او شبهه ونرد الاسماء الى انتسب التمييز الى مركزه
 الاصل جعلنا ما انتسب التمييز كان نفسه بدلا عنه او عطف بيان له فتقول كفى رجل يهدى في
 نرد رجلا وطاب اب نريد وطاب زيد ايا وان كان التمييز متعلقا بالمتعصب اما مصفا وغيره
 اضافة التمييز الى ما انتسب نحو طاب بوزيد وواظر بزيد فطاب بزيد ايا واما او نفسا اتعلقنا بنفس
 كملتعلقه حيث هو اضافة اليه انتهى وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ هنا جرة الذي هو العكس وهو
 المادة والعكس هو يكون حينئذ آخره واذا اريد العكس الذي هو جرة آخر المفعول من اللفظ الذي هو عينه يكون
 التمييز من متعلقاته للانتسب فيكون اضافة التمييز الى مركزه ايا الى مركزه ايا اصلين هذا ما فهم من
 الحاشيتين التكويتين وتلى هنا كلامه وهو ان نقس الاضافة وعطف البيان والابطال ههنا واحد كما لا يخفى
 فمن أين يعلم قراءه الشارح بالاضافة حتى يراد السؤل في تاليف المحقق واسلم **قوله** انتسب آخره اعم
 من اعم احدهما التعميم المصحح بقوله سواء كان في نفسه والتماثل في تقديره المذكور بقوله اي يختلف آخره فلا ط
 للدفع ما لم يعم من انه يخرج من التميز الى اختلاف اللفظ والتقديرى لاختلاف عصا وقطر ولتكون في
 عند الحق لفظا آخر فحده لا سيما كمال الظاهر في تقديره الآخر فيها لان آخر العرب في الاخيرين

لا يجعل اللفظ مصفا
 الى الآخر منه
 كما كان في سبيل
 قوله اي يختلف لفظ
 كما بالاضافة منه

هذا انما هو الجمل
 في المتن

منها ليس الا الحروف والحرف ليس مختلف فيما ولا الظاهر من تقدير الآخر ان يكون هو مختلفا فقط واختلاف
الحرف فقط متفق الاولين منها بعضه قاض وعصا وحاصل الدفع ان المراد باختلاف تقدير الآخر ان
ان يكون بحسب تقدير نفسه فقط او بحسبه مع تقدير صفة او بحسب تقدير صفة فلاضافة لادنى في
والثاني لدفع قوه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره في التعميم المذكور بالانقسام التقدير بالطلق لا تقدير
الآخر هذا اما المحس عن حاشية الفاضل المذوق مع بعض ما سمع به خاطر يرواه الله اعلم **قوله** كافي
اعرابا بانه قد رقيه ان الياء المدغمة عين الواو التي هو الاعراب للفتى **قوله** كافي عصا وقاض الاول
مطلقا في الاحوال الثلث والثاني رفعا وجرا فانه قد ران اصل الادب في الاحوال كلها عصا مع الحرف
والحركة واصل الثاني في المعالين قاض مع الحروف والحركة **قوله** كافي جلي وغلما في فانه قد رقيه
تليس آخرها بالحركة من غير تقدير حرف اما في غلما في فانه قد ران المقصورة فيها ازيدة
غير منقبلة من الواو الياء **قوله** فان آخرها الى اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان عد جلي وغلما
من اقسام الاختلاف بحسب التقدير غير صحيح لانه من اقسام الاختلاف وهو عبارة عن الاعراب وجوده
فيها عتسم اما في الاول فلا شغل محل الاعراب فيه بالسكون اللازم واما في الثاني فلا شغل محل
الاعراب فيه بالحركة وحاصل الدفع ان التقدير بمعنى الفرض فالاختلاف بحسب التقدير بمعنى الفرض
بحسب الفرض ولا منعه من هذا ايضا لانه فرض المقتضى جائز كما تقره فان قيل اذا كان فرض المقتضى جازيا
فليغرض الاختلاف في مثل هؤلاء ويكون من المعرّيات وهو خلاف المقتضى قلنا ان فرض الاختلاف في مثل
هؤلاء فرض ممتنع بالتوصيف لوجود المانع من هذا الفرض فيه وهو المشابهة بمعنى الاصل بخلاف
فرض الاختلاف في جلي وغلما لانه فيهما فرض عتسم بالاضافة لعدم المانع من الفرض فيهما وان وصلا
من قبيل الاعراب فيهما ولا يخفى من الفرق ما بين هذين الامرين فلاخذ شئ في كون احدهما جازيا والآخر
جائزا وتظهر ذلك في فرض الجزئي صادقا على كثيرين وفرض الكليات الفرضية كالا شئ صادقة على كثيرين
والله اعلم **قوله** اي اختلاف آه اشكر الى دفع ما يرد من اضافة الاختلاف الى اللفظ والتقدير غير صحيح
لان الظاهر من نسبة الاختلاف الى الشئ ان يكون هو من آثاره واللفظ والتقدير ليسا بآثار في الاختلاف
يكون هو من آثارهما وحاصل الدفع ان اضافة لادنى ملازمة وهي قوع الاختلاف في اللفظ والتقدير في
ذهق الفاصي يحكم بعد مرجحان وجه تأويل اللفظ بالصورة المذكور فيما سبق في هذا المقام كما لا يخفى
فلعل وجها للتأويل ههنا الموافقة مع ما سبق والله اعلم **قوله** وانما لم يقل الى دفع ما يرد من ان
المقتضى من هذا القول اي يختلف الخ تعميم كوز لفظا وتقدير منصوبين على المصدرية وهو يحصل
ايضا بان يقول اي يختلف اختلافه فاملفوظ او مقدرا يحدف للمؤخر فلو اختار الشارح ما اتعاه مع كونه
مخالف للظاهر كما مر وجهه في الحاشية السابقة فلا فصل وحاصل الدفع ان هذا القول وان كان صحيحا

هذا ظاهر
عصا ونودي
والان التقدير
ليس بلفظ
يعني المقدار
في جلي ولا حاشية الى هي
انه

المصدرية لكن فيه مجازاً لأن الاختلاف امر معنوي ليس بمتصف بالمفوضية والمقدورية الاعتبارية
وهو الحركة أو الحرف بناء على مذهب في الاول بخلاف الوجهين المذكورين في الشرح لأنه لا مجاز فيها
كما لا يخفى وهذه هي القاصر بحكمه وشية هذا الاحتمال من وجه آخر هو انه محتاج الى تأويل اللفظ
التقدير بالمفوض والمقدر بخلاف ما ذكره الشارح لأنه لا حاجة فيه الى تأويل اللفظ بالكوة نفسه
واذا احتج بالظن الى الموافقة مع ما سبق وأما تقدير الاختلاف فهو مشترك بين هذا الوجه والوجه
الذي ذكره الشارح في شق المصدرية والله اعلم **قوله** ملفوظ وكذا مقدر مجازاً لأن الامر المعنوي
كما لا يتصف بكونه ملفوظاً كذلك لا يتصف بكونه مقدر كما يعلم من قول الفاضل المشي في هذه الحاشية
ولعل وجه الترك الاكتفاء بمعلوميته مما سبقت في ما فيه فافهم **قوله** لوجعلت الخ دفع ما يريد ان
كون الاختلاف ملفوظاً باعتبار سببه على الاطلاق غير محتمل لان سبب الاختلاف قد يكون حركة وحشية
بملفوظه لأن اللفظ عبارة عن صورت يتعبد على الخارج منصرف فصاعداً والحركات ابعاض حروف الابد
فلا تكون من اللفاظ وحاصل الدفع ان في كون الحركة من اللفاظ خلافاً والحكم المذكور على من ذهب كونه
من اللفاظ وتفسير اللفظ على هذا ما يتلطف به والله اعلم **قوله** ولم يجعل الخ اشار الى دفع ما يريد من اد
الاقترب بقوله لفظاً او تقدير العوامل والتعظيم منها ثابت فيهما ايضا فمما اختار الشارح كون لفظاً او
تقدير تفصيلاً لا غير المعرب ولم يجعل تفصيلاً للعوامل وحاصل الدفع انه لوجعل لفظاً او تقدير تفصيل
العوامل للزم القصور في التعظيم ولزممت الحاشية من الكلام الآتي وهو قوله للتقدير الخ كما لا يخفى
وبالله التوفيق ومن زيك الوجهين بينهما لم يجعل لفظاً او تقدير تفصيلاً واختلاف العوامل ولعل
وجه عدم تعرض الفاضل المشي الى هذا الاحتمال الاحالة على فهمه للتعلم من ذكر نيك الوجهين مخدوش
هذا الاحتمال او كون هذا الاحتمال محذوراً من الوجه الآخر الذي هو معلوم ما سبق ايضا وهو كون
الاختلاف ملفوظاً باعتبار سببه وهو العوامل هيما والله اعلم **قوله** اي سواء كانت آه بها من صل
المعنى او الاشارة الى ان قول المصنف لفظاً او تقدير على تقدير بكونه تفصيلاً للعوامل غير كان المحذور
مما سمى **قوله** لأنه قد يكون معنواً الغرض من هذه العبارة بيان علة عدم احتساب العامل في الملفوظ
والمقدر قال مولانا عبد الحكيم نعم ايضا على الفاضل المشي هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذور
كما هو الشايع في استعماله مقابل الملفوظ وأما لو كان يحل للفرع سواء كان محذوراً ولا يشمل المعذور
ايما كان محذوراً الظاهر انتهى قال الفاضل المدقق في تزييف **قوله** ان للمعذور محذوراً وللقدرة بالعنيد
اما على الاول فظاهر وأما على الثاني فلا في العامل المعنوي الذي هو المتعذر مثل العي والمصفاة نسبة له
سواءه ولا يقال انها مفرضة انتهى والله اعلم **قوله** ولأنه لا يرد الخ وجه آخر لعدم جعل قول
المصنف لفظاً او تقدير تفصيلاً للعوامل وحاصله ان قوله الآتي التقدير بوجوهنا تعذر واللفظ الخ

وهو يحل
وهو حركة لفظاً
وهو شق كذا لفظاً او
قد يراد منه معنى على
المصدرية بخلاف المذكور
اشارة الى ان المقصود
كان اكثافاً فالتاسيس
ان يتلطف في انشأته باللفظ
ايضاً لأنه يعلم ما يتلطف
ايضاً الا ان قال ان التلطف
لفظاً لا لظاهراً منه

وغير قولها شارعا الى قولها نقطا او تقديريه

بيان اقسام الاعراب التي هي الاعراب اللفظية والاعراب التقديرية فلو جعل قوله لفظا وتقديرا ههنا
تفصيلا لمختلف الاعتراف منه انواع الاعراب فيكون هذا الكلام موافقا وملايا لمقتضى
ولو جعل تفصيلا للعوامل للزعم عدرا ملايعة لان هذا القول لا يكون عين اللاحق ولا ما يفيده هذا
اللاحق منه ومن هذا يعلم وجه قول الفاضل المحشي اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا وتقديرا **قوله**
وذلك لان الظاهر وجه الظاهر كما اتصال الكلام اللاحق بالكلام السابق واما قوله مولا فاعيد المحكي في
وجه الظاهر بناء على ان اللاحق في الكلام للعبد فلا يخلو عن اختلاف لانه لو كان اللاحق في القول الاتي
كان للناسب للفاضل المحشي ان يقول اشارة الى قوله لفظا وتقديرا والله اعلم **قوله** ورأيت جمل
التم اشارة الى التفسير على الشارح بان المناسب ان يورث مثال الاختلاف التقديرية المحكي في المحكي بالوجه
وبالحرف بان ذكرهم قوله رأيت احمد قول رأيت جمل ومرة بجمل ورأيت صالح القوم ومرة بصالح
القوم لان المثال انقصه الشارح الامتحان على المتعلم فاورد مثال الاختلاف اللفظية المحكي في الامتحان
بالحركة والاعراب بالحرف وأحال على قوله مثال الاختلاف التقديرية المحكي في الاعراب بالحركة والاعراب
بالحرف ومن ما ذكرنا فاعلم ان في تعريف الفاضل المحشي على الشارح بالقصص قصيرا كما لا يخفى على المتأمل
قوله اي مدلول هاتين آء اشارة الى دفع ماير ومن ان تعلق قول الشارح حقيقة ادعوا لمسلمين
في رأيت مسلمين وكذا هم في مرتبة مسلمين كما هو المراد ههنا غير محتم لان آء قرأ بصيغة التثنية فلا يخفى
فلا يتناول الجمع وان قرأ بصيغة الجمع فلهما فلا يتناول التثنية كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد
به في الموضوعين مدلول نقش مسلمين هو هتقل كلهم ما كما لا يخفى وشيوع هذا التأويل في ما بين من اظهر
من الشرحين من لا يمس وههنا وجه آخر فيه مولا فاعيد المحكم ان شئت الاطلاع عليه فاحرهم الشارح
قوله اي علامة هي آء اشارة الى دفع ماير ومن ان الفتحة اذا كانت علامة فنصب كما هو الظاهر من
مرارة علامة النصب يثبت العلامة للعلامة لان النصب علامة للمفعولية وتختلف جود انفس لا فرق
العقل حاصل الدفع ان المذود يلزم اذا كانت الاضافة بمعنى اللاحق واما اذا كانت بانية فلا والاضافة
ههنا بانية فلما جعلت الاضافة بانية يكون النصب علامة ولا بد لها من فري العلامة فلا يمس
وصف الفاضل المحشي النصب بقوله الذي دل الخ واهه اعلم **قوله** وقس عليه آء في ورغ ومثلها
والجواب المذكور في في الحاشية السابقة بلا فصل **قال** لشارح قدس سره فان قلت آء هذا الامتحان
صحة على الاضاح من فعله اي مرحلة احكامه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** فان قلت لم المدر من هذا
القول جوابا امرا خلا لشارح المصدر بقوله فان قلت آء وحاصله ان الاختلاف الآخر بالمختلف العوامل
حكمه ما مشاما خلا فخرج من افراد المعرب اما في صور التركيب مع العامل ثانيا فظاهره فاما في صورة
التركيب مع العامل ابتداء فهو ان كوز ملك التركيب مسبوقة فثبت العامل المعنوي في التركيب الآخر

اشارة الى ان هذا لفظا
لا يقتضيه قولهم
لا يجوز ان يكون له
احكاما اخرى لا شاملة
وتكون على الكون
مجاها منه

وأن اجتمع في صدره ان المعترض عرض بصورة تركيب المعرب مع العامل ابتداء وفي صورة الجزاء
 للذكر كيف يكون التركيب ابتداء فانه باز في تلك الصورة تركيبا مع العامل ابتداء لان التركيب
 في الصورة الاولى منتف لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي كما لا يخفى ويروى هنا ان صاحب
 علم التركيب ابتداء بتركيب يحقق معه عامله امر احتمالي والجواب بالامر الاحتمالي غير متعارف ولا يميم
 بالاجواب اذا كان بطريق المنع فكيف فيه الاحتمال والجزاء وهما كذلك لان المعترض بقوله فان
 قل - الم كان ناقضا للشمول المحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستند لا عليه بصورة التركيب مع العامل
 ابتداء فيمكن في الجواب منع عدم الشمول مستند الجواز المذكور هذا اما الخضر الله اعلم قوله
 بالتركيب الذي الخ يروى عليه ههنا ان الواجب ان يقول بالتركيبيين الذين يحقق مع عاملان
 معنويان فيما لان تحقق العاملين للمعنويين في تركيبا حدمعه من المقتضيات واجيب عنه
 بان الامر ليس فلا حاجة الى التشبيه والله اعلم قوله عاملان معنويان فظهر بالمال ان مقتضى
 الى امر التشبيه لان الاختلاف يتحقق بكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا لتركيب يحقق
 مع ذلك المعرب عامل معنوي واحد كما لا يخفى الا ان يقال نظرا لفاضل المحقق الى ظاهر لفظ العامل
 فانه قوله وذلك لا يوجب الحد لله على وجدان ما يطرب الى ههنا في حاشية مولانا جلال الله
 من ان قول الفاضل المحقق وذلك الخ ممنوع كيف ولا مسرور التركيب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا
 بالعامل المعنوي وذلك الاسم في تركيب يحقق فيه العامل للمعنوي يكون مرادها وفي الثاني يكون
 اما منصوبا او مجرورا فيحقق اختلاف العامل واختلاف الآخر ان قلت يتحقق فيها اختلاف المعنويين
 لا العامل لان العاملين المعنويين من حيث وحدة اثرهما في حكم عامل واحد قلت المراد لاختلاف
 جفت العامل لكن بقي ان وجود الاختلاف غير متيقنا فيحتمل ان يكون العامل للفظ الثاني ايضا الخ
 الا ان هذا اعتراض آخر صحيح واما ما حكم به الفاضل المحقق من ان الاختلاف غير موجود اصلها
 اذا كان الاسم للتركيب مع عامله ابتداء مسبوقا بالعامل المعنوي فغير صحيح ولعمري ان الفاضل
 المحقق يأت ههنا بما هو مناسب به الله والله اعلم قوله لان عمل الخ لان العامل للمعنوي على
 ما عليه السواد الا عظم عامل المبتداء والخروج عامل المضارع اذا تجرد عن النواصب الجواز ثم و
 كلاهما لا يعملان الا على الرفع كما ان الظاهر فالمعنوي لا يعمل الا على الرفع وبالتحديد المذكور في قوله
 الذي هو في حاشية مولانا جلال الله المحقق منه **قال** الشارح قدس سره قلت هذا الخ ويعمل
 من حاشية مولانا الفاضل المذوق جوابا آخر لا اعتراض الشارح المصدر بقوله فان قلت الخ وهو ان
 يجوز ان يكون المعرب الذي ركب مع العامل ابتداء في كلام شخص مركبا مع العامل لا اعتراض بهذا
 ابتداء في كلام شخص آخر ومع عامل آخر كذلك في كلام شخص آخر ويكون ثمة ان الثالث واحد

وعلم هذا الاشك في شمول الحكم المذكور لكل افراد العرب **قوله** اعلم **قوله** لازماله وشاملا لجميع
 افراد **قوله** ان قلت الخ الفرض من هذا القول جواب الاعتراض للمصدر بقوله فان قلت المذكور في
 الشرح وحاصل ان المعلم يقبل وحكمه ان يختلف لغيره باختلاف الفوا في كل الاوقات حتى يقتضيه بالعموم
 بل اطلق فيحتمل ان يريد ان يختلف الآخر باختلاف العوامل في وقت من الاوقات ونهاه من اخر
 حكم العرب ولا شك في شمول هذا الحكم المراد للصورة المتقنة فلا نقض **قوله** فلما الخ الفرض
 من هذا القول تنبيه هذا الجواب حاصله ان في هذا التوجيه ضم الكلام عن الظاهر بلا ضرورة وهو من
 المستقدمات فيما بين حوزة ههنا ان في هذا التوجيه حمل الكلام على الظاهر لا الضم منه لان المتقنه في
 صفة ان القضية اذا كانت عالية عن الجهات يكون للتبادر منها فعلية النسبة وكونها في وقت ما اجيب
 باننا فسرنا للتبادر من القضية العالية فعلية النسبة لكن بالمعنى المقابل لا لا مكان لا بالمعنى المقابل للمعنى
 المراد في ذلك التوجيه لها هو المراد وليس مقبها در وما هو للتبادر ليس بمراد والله اعلم **قوله** ثم
 انه بعد ذلك التقييد آه اشارة الى تزييف تحول ذلك الجواب وحاصله ان الاختلاف بالاختلاف
 وان قيل بوقت من الاوقات وزمان من الزمنة لكنه لا يكون شاملا لكل فرد من افراد العرب
 على سبيل القطع لانه يجوز ان يتحقق معرب لا يتحقق معه عوامل في قسم من الزمنة ووقت من
 الاوقات اما بان يتحقق معه عامل واحد وتحقق معه اثنان لان الاختلاف باختلاف العوامل
 يتحقق بوجود الثلث والله اعلم **قوله** فهو قابلية الخ تقريرا لما سبق من عدم شمول الحكم المذكور
 مع التقييد للسطور وما بعد جملة مستأنفة وقم جوابا للسؤال سائل كانه قيل هل يمكن جعل الحكم
 المذكور شاملا لكل فرد من افراد العرب بانه لو اريد بالاختلاف قابليته كان شاملا ولازم **قوله**
 ولما كان للتبادر الخ اشارة الى دفع ما يترجم من ان الاختلاف اذا كان شاملا على تقدير اداة
 القابلية فلم يعلم يتعرض الشارح في الجواب لهذا الطريق وحاصل الدفع ان في هذا التوجيه ضم الكلام
 عن التبادر من غير ضرورة لان للتبادر من القضية العالية عن الجهات فعلية النسبة لا قابليتها وامكانها
 كما تقر في مقرة **قوله** قيل المراد الخ الفرض من هذا القول جواب الاعتراض الذي ذكر في الشرح بقوله
 فان قلت الخ وحاصله ان الحكم الذي ذكره المصنف للمعرب عام شامل للصورة المذكورة ايضا لان
 المراد باختلاف الذي ذكر في مختلف التقدير والتبديل سواء كان من الحيوان النبات او من الارض والسموات
 او من الارض الى السموات وبالاختلاف الذي ذكره صراحة الوجود بطريق التعميد لان الاختلاف هو
 مع التغيير عن الحال الثابت والعوامل الخمس بقرينة وحمل الامر عليه فيكون مرجع عبارة المصنف الى هذا
 وحكمه ان تغيير آخر المعرب بوجوه العامل ولا شك في وجوه هذا في الصلوات المنقوصة فلا نقض **قوله** وقد
 عبر الخ لئلا يقع ما يروى من انه لو كان المراد باختلاف الوجوه الباعث في فكر الاختلاف والوجه الوجود عنه

بطريق التقييد وحاصل الدفع ان الباعث صفة للمشكلة التي قد تكون هي اتم في عبارة المبلغ الذي من
 جملته المصنف قوله فان الامر الخ دفع ما يتوهم من ان ارادة الجنس بالعوامل مستلزم لجميع
 المتناهيين لان العوامل جمع والجمع ملزوم الكثرة والجنس يطلق على القليل والكثير فلا يكون ملزوم
 الكثرة وبين ملزومية الكثرة وعدمه منافات كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الجمعية هي
 بطل بواسطة الامر نعم لو كانت الجمعية باقية واريد الجنس للزعم المتناهيين قوله ولا يخفى
 بعد ذلك الخ اي المذكور من الامور الثلاثة اما الاول فلاز للتبادر من قول المصنف ان يختلف آخر
 اي آخر للعرب انضاف به بعد صيرورة معرifa للتبادر من الاختلاف التغير من الحال الاعرابي الى الحال
 الاعرابي الآخر لا من حال الى حال مطلقا واما الثاني فلا ندرا تحاب مجاز بلا ضرورة واما الثالث فلا
 نسبة الاختلاف الى العوامل ينادى باعلى نداه على ارادة الجمعية فكيف يحكم بطلانه وذهبي
 القاصي يحكم بان الامر الثالث من المذكورة الامور في قول ذلك القائل حق بلا موقلة لانه لو اراد الحكم
 الخرج كل فرد من العرف لان المراد من العوامل العوامل الداخلة على العرب ودعوى ما فوق الواحد على
 للعرب الواحد من السجلات كما مر في الحاشية المتعلقة بقول المصنف باختلاف العوامل قوله
 اي من خواصه الخ دفع ما يتوهم من كون هذا الحكم من الخواص الحقيقية الغير الشاملة للاسرار
 والامر ليس كذلك لوجوده في المضارعة ايضا وحاصل الدفع ان المراد من قول الشارع ان هذا الحكم
 ليس الخ ان هذا الحكم من الخواص الإضافية للاسرار العرب بالقياس الى الشيء فوجوده في المضارعة لا يبر
 كونه شيئا وهو انه لا يحصل على هذا اتفاق هذا الكلام من اختلاف الفقهاء في شمول هذا الحكم وعدمه
 لا في كونه حقيقيا او اضافيا الا ان يقال ان العارضة بهذا الصفة الاخرى للخواص والتقدير اي من
 خواصه الشاملة الاضافة فلا يلزم الحذور وهنا شيء آخر وهو ان هذا الحكم حكم العرب مطلقا
 لا حكم الاسرار العرب كما ينادى عليه قول الشارع من حيث هو معرب حيث لم يقل من حيث هو اسر
 ولا شك في كون هذا الحكم خاصا حقيقيا للعرب وان لم يكن للاسرار العرب اذ عرفت هذا فيكون
 تفسير الفاضل للشيء مستغنى عنه والله اعلم قوله ولذلك قال الخ اي ولا يلزم كون الحكم المذكور جملة
 اضافية غير شاملة قال الخ يريد ههنا ان كون الحكم المذكور من الخواص الإضافية الغير الشاملة لا يقتض
 العدول عن ذكر لفظ الخاصة ههنا الى ذكر الحكم لاحتمال ان يذكر الخاص وياد منه الخاصة الاضافة للغير
 الشاملة كما ان المراد ذكر قياس لفظ الخواص وارايد بالخواص الغير الشاملة بل الخواص الغير الشاملة
 الاضافة بالنظر الى الاكثر لان كل ما ذكر في الكتاب من الخواص الغير الشاملة كما سبق من الشارع
 نفسه واكثرها من الخواص الاضافة كما سبق من الفاضل للشيء ويعلم من حاشية قوله ان المراد جواب
 هذا الايراد بان كون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة الاضافة يقتضيه العدول عن ذكر لفظ الشا

الذكر لفظ الحكم لا نه ان قال للمصنف ههنا وخاصة فاما ان يحتج الى الفرد الكامل وهو الخاصية
 الحقيقية الشاملة او يترك على الاطلاق لا سبيل الى الاول لعدم كون الحكم المذكور من ذلك القبيل
 كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثاني لانه يستلزم تحقق المطلق في الفرض الا نقص وهو الخاصية التي
 الشاملة الاضافية بخلاف ما سبق من قوله ومن خواصه لانه لو اترك على الإطلاق لا يلزم والحدود
 للذكر لان بعض ما ذكر في السابق من الخواص الشاملة كالاسناد اليه فيحقق ان يحقق المطلق باعتبار
 انتهى بجاصله ويظهر بها الى ان هذا القول منه مخالف عن صريح عبارة الشارح وهو قوله وكذلك
 في الخواص فالاول في الجواب ان يقال ان المكون المذكور يقتضيه العدول المسطور لانه لو قال ههنا و
 خاصته لا وجه التشديد والاختلاف بالفهم والظاهر من الخاصة الخاصة الحقيقية الشاملة
 لكن بقي شيء وهو انه على هذا يكون للناسب فيما سبق العدول من لفظ الخواص الى لفظ الاحكام ايضا
 ان يقال ان هذا الطريق من المصنف اشارة الى جواز الطريقين في مثل ذلك المقام والله اعلم بحقيقة الامر
قوله ولا يخفى ان التمسك اشارة الى التعريض على الشارح بان الحكم على سبيل القطع والجزم يكون الحكم
 المذكور من الخواص الغير الشاملة غير صحيح لانه لو ثبت تحقق العوامل في الصورة المفروضة المنقولة
 في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة وكان معنى عبارة المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف
 العوامل في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة لكل فرد
 من افراد العرب كما هو الظاهر وما قررنا ظهورا في عبارة الفاضل المحشي بتقديم المعنى على قوله اذ لو
 تحقق الخ وهو قولنا وكان معنى الخ لعدم اتمام المقصود بدون تقديره كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة
 لكن بقي شيء آخر وهو ان حكم الشارح على سبيل القطع والجزم يكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة
 كما انه غير صحيح لما ذكره الفاضل المحشي كذلك غير صحيح لو كان التركيب مع العامل ابتداء مسبوقة بالتركيب
 الذي يتحقق معه عاملان معنويان او يكون المراد بالاختلاف الاول التغير بالاختلاف الثاني الوجود
 وبالعوامل الجند لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة كما لا يخفى على المتأمل وبالجملة ان ما ذكره
 الفاضل المحشي وما ذكرنا في التعريض على الشارح كلها جزئيات لا متراض الشارح الذي ذكره بقوله فاد
 قلت الخ وذكر الفاضل المحشي كلها وقد فيها ما التزم في تعرضه الى واحد ههنا في التعريض على الشارح وقد
 تعرضه الى الاخير بن فتأمل لعل الله يوفق بعد ذلك اما **قوله** لكنها الخ وفيه تهويل تلك المسألة
 لكل وقت واشارة الى توجيه الحكم المذكور بانها لم يرد بالخاصة الشاملة الشاملة لكل فرد كما هو الوجه
 المعرف في اللفظ بل الشاملة لكل وقت **قال** الشارح قد مر من سره اي حركة او حرف اشارة الى دفع ما يرد
 ما يرد من ان تعريف الاعراب غير مانع لعدده على العامل والمعنى المقصود لا عراب بل ان كلامه طبع
 يختلف آخره به والدفع عنى التبريد ههنا انه على هذا يلزم اداة امرين متغايرين من لفظ واحد

ولكن في خاصة قولنا
 للمعنى ههنا ان كان
 منهم من احد ما كون
 الاسناد اليه من الخواص
 الشاملة ومن الاخر
 كونه من الخواص الحقيقية
 وما هو المذكور متعلق
 بالاول منه

وهو ما في الحلاق واحد هو من المستحيلات آجيب بأن المراد من كلمة ما هنا هو الحركة لكن على حد
 للخطوف والعاطف اعني اوحرف وكلمة والتنوين والتقسيم فلا يرد ان كلمة او اللشك او التشيك
 وكل منها ياتي في التعريف **قوله** كان القرينة الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان كلمة ما عامة والمرادة
 الخاص من العام محتاج الى القرينة لانه مما لا يمكن ان يكون بدون القرينة وكذا الحذف بخلافه
 محتاج الى القرينة والقرينة على ارادة الحركة من كلمة ما وكذا على حذف اوحرف منتفية فكيف يجوز هذه
 الارادة وهذا الحذف وحاصل الدفع ان القرينة بكلنا قسمها اعني الحالية والمقالية على كلا الامر
 المذكورين موجودا اما الحالية فهي شهرة كون الاعراب من قبيل الحركة او الحرف واما المقالية فهي
 ما سيذكره المصنف في بيان ضبط اعراب السماء من ان الاعراب على قسمين اهداب بالحركة واهراب
 بالحرف واذا وجدت القرينة فعمت تلك الارادة وذلك الحذف يرد ههنا ان المتقرر تقسيم
 القرينة المقالية على الحالية فلم يقدم الفاضل المحشي ههنا الحالية على المقالية آجيب بان تقررت
 المقالية على الحالية مسلموا اذ لم تكن المقالية مخدوشة لامطلقا والمقالية ههنا مخدوشة كما اشارة
 الفاضل المحشي الى مخدوشتها بقوله ولا يخفى بعده **قوله** ولا يخفى بعده لان المذكور فيما سياتي في
 تقسيم الاعراب الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف في الحقيقة فلو كان ذلك المذكور قرينة
 على ما في التعريف من تلك الارادة وذلك الحذف للزم توقف التعريف على التقسيم وهو محذور
 المتقرر فيما بينهم من كون التقسيم موقفا على التعريف **قوله** اعترض عليه الخ حاصله ان تعريف
 الاعراب غير جامع لخروج اعراب المثني والجمع عنه لعدم امتداد ما اختلف آخره الذي هو
 التعريف عليه لان اخرها النون كما هو الظاهر وهو غير مختلف بل تختلف الحروف السابق عليه
 وحاصل الجواب ان النون مشابهة بالتنوين في كون كل منهما ملتبس به الكلمة ويسقط عند الاضافة
 والتنوين لاجل كونه كلمة براهما يغيبا اختلاف الحروف الذي يكون قبله لا اختلاف نفسه فكذا
 يعتبر اختلاف الحروف الذي يكون قبل النون لا اختلاف نفسه وذلك متحقق في المثني والجمع
 فلا يلزم الحذف **قوله** ولعلمه ارادوا الخ اشارة الى دفع ايرادين يردان على جوابهما أحدهما
 ان التشابه بين التنوين والنون مستلزم للمحال وهو الجمع بين الالف واللام والتنوين والمثني
 والجمع للمعنيين باللام لان النون فيهما على تقدير التشابه يكون بمنزلة التنوين والمستلزم للمحال
 محال فلا يجمع الجواب المجيء على المشابهة بين النون والتنوين وثانيهما ان النون في المثني والجمع
 علامة التثنية والجمع وعلامة الشيء يكون من مقماتة فيكون هو آخرها فكيف يعتبر اختلاف الحروف
 الذي يكون مقدما عليه وحاصل الدفع عن الاول ان المراد من المشابهة بين النون والتنوين ان
 في بعض الاوقات هو وقت خلو المثني والجمع من الالف واللام في كل الاوقات فلا يستلزم ذلك

يلج كذا باعتبار كون
 اللشك كذا باعتبار كون
 الاول كذا مصدر او مشتق

المشابهة المحال وعن الثاني ان في النون جيتين جهة المشابهة وجهة كونه علامة فاعتبارا باختلاف
 الحرف الذي هو قبله بالجملة الاولى لا بالجملة الثانية ولا مطلقا والله اعلم **قوله** لا يستلزم التحويل
 لقوله وذلك الخ وتقديره انه لو كان النون في الصورتين المذكورتين بمنزلة التثنية في المفرد للمزاج
 الامور والتثنية التثنية **قال** الشارح قدس سره اي آخر المعرب دفع توهم ارجاع ضمير آخره الى
 فيه طيها ان كلمة ما حاركة عن الحركة والتحويلها معدوم كما هو الظاهر فكيف يعبر قول المصنف **قال**
 الشارح قدس سره من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيشية لأن آخر المعرب من حيث ذاته
 لا يختلف بالحركة او الحرف ولما قاله الشارح بعيد هذا فافهم **قال** الشارح قدس سره فانما
 اوصفة منصوبا على القيمة من نسبة تختلف الى آخره او على المعنى سريية فان قيل آخر المعرب في
 صورة الاعراب بالحرف الحرف الآخر الذي هو الاعراب فيلزم سببية الشيء لنفسه قلت انما
 موجودة لان آخر المعرب ان كان في نفس الامر عبارة عن الحرف الآخر الذي هو الاعراب لكنه
 بحسب الظاهر اعبر بخلاف الحرف الآخر الذي هو الاعراب لانه اخص والله اعلم **قوله** اما التحويل
 الاخر الخ الفرض من هذه العبارة بيان مثالي الاختلاف الذاتي والصفتي ليتخرج حق الانتهاء **قوله**
 اي تحويله الخ قال الفاضل الموفق فتم الاختلاف بالقول لان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متعنا او
 آخر واحد بخلاف القول وهو التغير وهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم انتهى قول وبالله
 التوفيق ان هذا الفاضل ان اراد ان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متعددا بحسب اللفظ فهو غير مسلم
 كيف ويقال اختلف زيد من العصة الى المرض مع ان زيد ليس بمتعدد بحسب اللفظ وان اراد ان
 لازم من فاعل الاختلاف بان يكون فيه وجوه صالحة للتعدد فهذا مسلّم لكنه موجود ههنا لان آخر الامر
 له صفات الرفع والنسب الجوهري كما انه لزيد صفات العصة والمرض مثلا فكما يعبر ان يقال فيلزم
 لزيد من حال العصة الى حال المرض فكذلك يعبر ان يقال لتختلفا آخر من الرفع الى النسب من النسب
 الى الجوهري فلا بد ان يقال فسر الاختلاف بالتحويل مثلا يرد عليه ان لا يكون حركة زيد في التركيب ابتدائي
 اعبر بالبعد تحقّق الاختلاف فيه بخلاف القول الذي هو التحويل لانه لا يعمل عومه من ان يكون من الحركة
 او من السكون الى الحركة يوجب في تلك الحركة ولو فسر الفاضل المحقق الاختلاف بالتحويل في العاشية
 السابقة كما في النسب **قوله** وكذا اوصف الخ اشارة الى دفع ما يبرح من ان في العبارة قسما لا بد
 كما يتوجه بالعامل المتقصر فكذلك يتوجه بوصف كونه معربا بالتكلم والتكلم لان كلا من هاتين الاشياء
 شيء يختلف آخر المعرب به وحاصل الدفع ان في العبارة حذف للعطوف مع العاطف فلا قصور عما قرئ
 ظهر في عبارة الفاضل المحقق ايضا فافهم **قوله** قال قدس سره يرد ههنا اشكال وهو ان التحويل
 فيما بين هاتين العاشيتين اللواتي مخالفة عما تكون هي حاشية له فلا اعتنا بهما والمخالفة ههنا مع

لأن الشرح يدل على أن تخصيص كلمة ما بالحركة امر راجح وابقائها على العموم مجرم بل مقتضى لأن كلمة
 لولا مقتضى والمحاشية يدل على العكس كما لا يخفى ويمكن أن يجاب بأن تعزيرهم لا يعتد بالمحاشية
 لفظة مسلمة فما إذا لم يكن أحد القولين بطريق النقل والآخر من عند نفسه وأما إذا كان كذلك
 فهو غير مسلم وهذا لأن القول المذكور في الشرح بطريق النقل من كلامه الشارح الهندى والمذكور
 في المحاشية على اختياره كذا فهم والله أعلم **قوله** لكنه يشكك أجيب عن هذا الاشكال بسبب واحد
 أن المراد من الحرف حرف العلة الساكنة والباء ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر وثانيهما أن المراد
 من الحرف حرف الآخر والباء ليست في الآخر كما لا يخفى وثالثها أن المراد من الحرف حرف من حروف
 اللباني والباء ليست من تلك الحروف بل من حروف المعاني كما لا يخفى وبجمل الجوز واسم مذكور
 في حاشية مولانا عبد الحكيم أنشئت الاطلاع عليه فالرجع إليها **قوله** حرفا واحدا كان التنوين في
 في لفظ الحرف المحذوف بعد تفسير كلمة ما في عبارة الشارح بالوحدة فلا يجعل ذلك وصف الفاضل
 المحضة الحرف بالوحدة والله أعلم **قوله** فالاولى الخ إنما قال قال فالاولى دون والصواب لأن
 لا احتمال للتخصيص أيضا وجهها كما عرفت أو لأن احتمال التفسير أيضا لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 التي سيذكرها الفاضل المحضة على هذا الاحتمال فلا يكون صوابا **قوله** السببية القريبة الخ ولا يرد
 عليه مجموع العامل والمقتضى والاعراب لأن المركب من القريب البعيد لا يطلق عليه اسم القريب
 كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف الجدار أو السقف والله أعلم **قوله** المفرومة صفة
 السببية من غير لحاظ وصفه الذي هو لفظ القربة لأن الباء ليس لها دخل في فهم القرب منها
 هذا ما عطف به على الله أعلم **قوله** الموصولة يرد ههنا أن المفهوم من الشرح أن كلمة ما موصوفة
 بحيث فسر بالتكررة والمفهوم من المحاشية أنها موصولة كما هو المصرح فيلزم مخالفة بين الشرح
 والمحاشية أجيب بأن حكم الموصول حكم الالف واللام وهما قد يكونان للعهد الذهني فيفسران
 بالتكررة فكذا قد يكون للموصول للعهد الذهني فيفسر بالتكررة فلا يعلم من التفسير ما يكون كلمة
 ما موصوفة وههنا كلمات اخر مذكورة فيما سبق فذكر **قوله** ولك ان تجعل الخ اشارة الى دفع الآخر
 الذي دفعه الشارح بقوله أي حركة او حرف ومرة تقريظة وحاصل الدفع ان حروف الباء الواقعة في
 ما اختلفت الخ لآلة والعامل والمعنى المقتضى ليسا بآتين أما الاول فلا نه في عرف النحاة بمنزلة
 العلة المؤثرة ولذا يسمونه عاملا والفرق بين العلة المؤثرة والآلة غير خفي على العاقل ولما اختلف
 فلما تقر من أن آلة الشيء يكون سببا قريبا لذلك الشيء والمعنى المقتضى ليس سببا قريبا للاختلاف
 الا عرابا بسطة بينه وبين ذلك الاختلاف وهذا الجواب كما يدفع الاعتراض الواحد بالعامل
 والمعنى المقتضى فكذا يدفع الاعتراض الواحد على الحكم بكونه علة مؤثرة لا آلة والله أعلم

قوله اما خروج العامل الخ على تقدير جعل الباء دلالة تقدير الاستدلال ان العامل بمنزلة
 العلة للثبوت وكما هذا اشانه لا يكون آلة فالعامل لا يكون أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فبينا
 الفاضل المحقق بقوله فان النهاية **قوله** وليس علة آء الغرض منه بياوجه زيادة لفظ المنزلة في
 قوله فان النهاية الخ **قوله** واما خروج المقتضى الخ على تقدير جعل الباء دلالة تقدير الاستدلال
 ان آلة الشيء سبب قريب لا شيء من المقتضى بسبب قريب فلا شيء من الآلة بمقتضى **قوله** فانه
 قيل الخ حاصله انه لو كان المراد من السبب المفهوم من الباء السبب القريب للزمان لا يكون التفرع
 مانعا عن دخول الغير لصدقه على علة التامة للاختلاف مع انه ليس بأعراب أما الثاني فلا
 العلة التامة مركبة من الأعراب غير وكل ما هذا اشانه لا يكون اعرايا فالعلة التامة لا يكون
 اعرايا وأما الأول فلا من السبب القريب ما لا يوجد واسطة بينه وبين مسببه والعلة التامة لا
 بهذه المثابة كما لا يخفى ويخطر بالبال ان هذا الاعتراض ليس بواقة لان مادة النقص لا بد لها من الوجود
 والعلة التامة ليست بموجودة في الخارج لتكوينها من الشرائط ورفق الموانع وغير هافتكون مركبة من
 الوجودي والعدمي وكل ما هو مركب منها يكون عدميا والاعراض ليست بموجودة فيها كما هو المثل
قوله ليس الخ وحاصل الدفع ان اطلاق السبب القريب على العلة التامة ليس بصحيح لانه لا سببية
 الاسمية اجزاؤها واجزاؤها مترتبة من القريب البعيد اعلى القريب للبعيد متحققان فيها فالعلة التامة
 ليست في نفسها قريبة ولا بعيدة بل قريبة باعتبار الجزء الذي هو سبب قريب بعيدة باعتبار الجزء الذي
 هو سبب بعيد فيكون التعريف مانعا عن دخول الاعراض اقول وبالله التوفيق ان انصافا للعلة التامة
 بالسببية نقضاً باعتبار سببية اجزاؤها واما انصافها بوصف السببية من القريب البعيد فلم لا يجوز
 ان يكون باعتبار حال نفسها كما ان انصاف العلة التامة بالعلة باعتبار علية الاجزاء واما انصافها
 بوصف العلية من التامة والنقصان في اعتبار حال نفسها كما يلزم ان لا يكون العلة التامة موصوفة
 بالتامة لان كلا من الاجزاء متصف بصفة للنقصان والله اعلم **قوله** نعم لو ثبت الخ تقرير لما
 وما بعد جواب لما يقال هل هناك مادة يعبر النقص بها على تعريف الاعراب ام لا وحاصل الجواب
 انه لو ثبت السبب القريب سوى الاعراب نعم النقص يرد ههنا ان استعمال كلمة لوهنا غير
 مناسب لما تدل على الاعتناء ولا اعتناء ههنا لوجود السبب القريب ههنا سوى الاعراب كالنظم
 الجيب عنه بوجهين الأول ما قاله مولانا عبد الحكيم واما التكلف والظاهر انه يتوسط الاعراب بينه
 وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول اثر التكلف الى الممرات انتهى الثاني ما قاله الفاضل المدقق والنظم
 بالاعراب ايجاد الاعراب الذي هو سبب للاختلاف انتهى **قوله** لا يقال لو كان الخ حاصله ان
 المادة السببية القريبة من السببية المفهومة من الباء في قول المصنف به غير صحيح كما قلنا

قدس سره لانه مستلزما لعدم صدق التعريف على المعروف اعني الاعراب لانه ليس بسبب في وجهه
 لان التعريف في هذا السبب انه يكون مستلزما للسببه والاعراب ليس بمستلزما للاختلاف لان
 الاسم اذا مركب مع العامل ابتداء فيوجد الاعراب في هذه الصور ولا يوجد الاختلاف كما هو
 الظاهر فكيف الاستلزام **قوله** لا نأقول الخ حاصله اننا لا نعلم الاستلزام من السبب القريب
 للشيء وبين ذلك الشيء لان السبب القريب للشيء ما انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء ولا
 يخفى ان هذا المفهوم لا يقتضيه الاستلزام فيكون ان يكون الاعراب سببا قريبا للاختلاف ولا يكون
 مستلزما له فصححت ارادة السبب القريب والعمري ان كلامنا الفاضل للشيء هنا لا يخلو عن اختلاف
 لانه يفهم من قوله لا ينفك وبين سببه بقرينة المقابلة انه لو كان السبب القريب للشيء ما انعقد علاقة
 العلية بينه وبين سببه لفهم منه الاستلزام ولا يخفى ان هذا المفهوم ايضا لا يقتضيه الاستلزام بل هو
 اولى بعد مراعاته الاستلزام الخ لان المراد بالعلاقة المذكورة في تفسير السبب القريب اي العلاقة
 التي بها يستصحب السبب القريب مع سببه او اعور على الاول يكون ذلك للمفهوم مقتضيا
 للاستلزام وعلى الثاني يكون كل من العامل والمقتضى ايضا سببا قريبا لان انعقاد علاقة العلية بين
 وبين الاختلاف فيعود اصل الاشكال الى ان يقال ان معنى قولنا الفاضل للشيء لا ينفك وبينه
 انه لا يتجلى الوساطة بين ذلك الشيء وبين سببه فيكون هذه العبارة من جهة التعريف لا تعريف آخر
 مسلوفا فلا بد وما يرد كذا انه من حاشية مرادنا عبد الحكيم الا ان هذا خلاف مذاق العبارة
 ومقتضى التعريف من التوضيح لكنه مقام التوجيه والله اعلم **قوله** لا يقال آه حاصله ان
 صيغة الماضي الصادر من المصدر هنا غير موصولة لانها تدل على تقدم الاختلاف عن الاعراب وهو
 فاسد لان الاختلاف اما متأخر عن الاعراب او مقارن له فلا يصح ان التعريف على فرضه
 قال مولا ناعبد الحكيم في توجيه ايراد الفاء ما حاصله انه لما كان هذا السؤال متفردا ومتفردا
 على ما سبق من عدم استلزام السبب القريب للسبب او كلمة الفاء يرد ههنا ان السبب
 القريب اعني الاعراب لو كان مستلزما للسبب لعنه الاختلاف فابينا العميم في العبارة
 ما يختلف الخ بدل ما اختلف آه لان الاختلاف لا يتقدم على الاعراب ان كان مستلزما للاختلاف
 فلا يصلح في توجيه الفاء انها مجرد التعقيب في الذكر لكن بقية شيء وهو انه اذا قيل بمختلف آه
 يفهم منه تأخر الاختلاف عن الاعراب مما قد يكونان مقارنين وانه اذا كان الوجه في ايراد الفاء
 الايدان بغير التعقيب فلا يظهر وجه ايراد الفاء في الاعتراض الذي وقع في الوسط واسطاعلم
قوله از قيل الخ هذا اب الاعراض المعنون بقوله لا يقال آه وحاصله اننا لا نعلم
 عدم صدق التعريف على المعروف لو كان الاعراب سببا قريبا وانما يلزم في ذلك لو كان المراد

من الاختلاف القول عن الحركة أو الحرف بخصوصه والامر ليس كذلك لان المراد من الاختلاف
اعومنه ومن المذكور على وجه التفصيل في قول الفاضل المشتمل عليه وفي صورة التركيب استدل
وان لم يوجد الاختلاف بالمعنى الخاص لكنه موجود بالمعنى الاعم كما لا يخفى قوله ومن
القول من عدمه قال مولانا عبد الحكيم رحمه الله اقسام الاختلاف استطراد اولاد جعل له في
الجواب انتهى وفيه انه لو قيد الاسم الذي مركب مع العامل ابتداء بكونه معر بابا بالحركة أو الحرف
في السابق كان الامر كما قاله ولما يقيد بالقيود المذكور لذلك لدخل الجميع ما ذكر في دفع الامر
لوروده على الكل والله اعلم **قوله** ومن علامة الى آء فان الباء فيه اعلامة المفعولية نصبا
والاضافة جرا ودهما انه لم لا يجوز ان يكون الف التثنية واو الجمع من رها في هذا الشق بان
يكون الالف قبل التركيب علامة التثنية وبعد علامة الاعراب كذا الواو اجيب بان هذا
البحر اذ غير صحيح لانه مستلزم لحذف علامة التثنية والجمع ومن المتقرر ان العلامة لا تحذف
قوله قلنا هذا الجواب حاصله انا نسلم قصد التعريف على المعروف لوفر الاختلاف بمطلق
القول لكن يلزم على هذا التوجيه قول القائل بما لا يرضى بمقاييله وحمل العبارة على ما هو خلاف التبيين
اما الاول فلا زال الاختلاف عند المصنف القول من الحركة أو الحرف بخصوصه كما سيحتمل بعيد هذا
واما الثاني فلان من المتقرر انه اذا اطلق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به كان متصف
بغيره وتلك الصفة قبل تعلق هذا المعلق فمعرفة هذا الامر يظهر ان طرأ الاختلاف في الاسم
بعد كونه معر باو تقدم الاعراب في تصويره الا اذا فسر الاختلاف بالقول الخاص والله اعلم
المشاهر قدس سره وبقيد الحيثية التي الغرض من هذه العبارة بيان فائدة قيد الحيثية كما اشرنا
اليه سابقا **قوله** وان تحول الفعل الغرض من هذا دفع ما يريد من ان اخر افعال حركته نحو
فلا هي بقيد الحيثية بما لا يناسب لان الاختلاف فيه يتم بوجوده وسيحتمل بيان الدفع ان الاختلاف
اع القول من الحركة الاعرابية الى الكسرة وان كان موجودا فيه هذه الحركة لكن ليس من حيث انه
معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم ولذا كانت هذه الكسرة موجودة فيه قبل التركيب لما تقدم
في الاحواب اختلاف آخر المعرب من حيث انه معرب فاحراج تلك الحركة بقيد الحيثية مما لا
يد منه تبعا وجو القول من الحركة الاعرابية الى الكسرة في نحو غلام في ان الكلام ليس فيه حال عند
تركيبه مع العامل لان فيه في هذه الحال تحولا من السكون الى الكسرة اعلى من الحال الياء فيخرج
بغيره آخره الراجع الى المعرب بل الكلام فيه في حال تركيبه مع العامل وحقه في هذا الحال
ان يعرب بالاعراب اللفظية لعدم كونه متساها بمعنى الاصل ومقتضوا النكاح لا اشتغال محل
الاعراب بالكسرة تحول اعرابه اللفظية الى الكسرة وان انتقل بها الى ان الكسرة في نحو غلام في موجودة

قبل تركيبه مع العامل فكيف يقول اعرابه القطع اليها فانزله بان المراد من تحول الاعراب اللغظ
 الى الحركة بقائما على ما كانت قبل التركيب عليه اَوْ ههنا ان اراد ان الوصلية ههنا ليس بجسيم لان
 للتقرير فيها ان الحكم يكون في تقيض مدحها بلحق الاولوية وههنا ليس كذلك لان حركة نحو
 خلا هي اذ لم يكن القول من الحركة الاعرابية موجدا فيه بسبب تلك الحركة يكون القول
 من السكن فهو غير بغيره اذ راجع الى العرب لا بقيد الحيثية واجاب الفاضل المدقق من هذا
 اليراد بان ان الوصلية ههنا متعلقة بخروج حركة نحو غلا هي لا بخروجها بقيد الحيثية و
 شك في اولوية خروج حركة نحو غلا هي على تقدير وجود القول المذكور فيه والله اعلم
قوله وكذا خرج آة تعريف على الشارح بانه قصر في ذكر فائدة قيد الحيثية لانه كما يخرج
 بها حركة نحو غلا هي كذلك يخرج بها جواز الجواز حكمه بسبب قوعه في جواز رؤسكم فانه قول
 من النسب بسبب اغسلوا لكونه معلوما على وجوهكم الى الجواز فاختلاف به آخر المعرب لكن
 لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار ومسكروا إشارة الى ان في عبارة الشارح تقدير المعظم
 مع العاطف لدفع ذلك الاعتراض وعلى الاول الجواب من قبل الشارح ان مقصوده عدم كون
 ما ذكره في التعريف بلا فائدة وهذا يحصل بذكر الفائدة الواحدة له ليس مقصوده استيفاء
 ذكر الفوائد حتى يكون التعريف وجه والله اعلم **قوله** واما حركات الخ دفع ما يتوهم من ان
 بناء المعكرونة والتانيث وياء النسبة وعلا متى التنبيه والجمع كما انها متساوية في اقتضائهما
 ما قبلها فكذلك تكون متساوية في القيد المخبر فلم يخص خروج حركة نحو غلا هي بقيد الحيثية
 والدفع عن الزيادة **قوله** ليست معربة الغمير اجم الى ما باعتبار المعنى ووجه عدم اعراب
 عدم وجود العامل في الحقيقة تلك الادوات كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضائي المنقول
 في حاشية مولانا عبد الحكيم ههنا **قوله** وان ابيك الخ لعل منشاء الابهاء ارادة المعرب في
 الجملة وما قبل هذه الادوات وان لم تكن معربة قبل نحوها لعدم وجود العامل لكنها معربة
 بعد نحوها لوجود العامل حينئذ **قال** الشارح قدس سره لانه معرب فم ما يخرج من ان حركته
 نحو غلا هي خارج بضمها آخره لانه راجع الى المعرب وغلا هي ليس بمعرب بل هو مبنى لكسبه البناء من
 المتأاليه ويان الدفع ان ذلك المتأبعد التركيب مع العامل معرب عند المصنف وان كان ههنا
 عند البعض ومن هذا ظاهر فائدة زيادة قيد على اختيار المصنف ههنا كما يظهر من حاشية مولانا
 عصية الله ومعنى اختلاف هذه الحركة اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة **قوله** لوجود
 آة الفرض من هذه العبارة اثبات كون اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة بحيثية كونه قبل ياء
 الحكم لا بحيثية كونه معربا وحاصله ان هذا الاختلاف لو كان من جهة كونه معربا لم يتقدم على

العامل والتالي باطل كما هو الظاهر فللقدم مثله يرد ههنا ان الامر الاثر في هذه الاثبات اثبات
 القبلية بالنظر الى مطلق العامل فما التمكن في تعرضه لفاضل المعنى لا ثبات القبلية بالنظر الى العا
 المخاض او لا واخر اربعة عنه وتعرضه الى مطلق العامل ثانياً والجواب عنه انه لما ذهب بعض القوم
 الى ان اعراب نحو غلام في حالة الجرح فيتم هو ان اعراب حركة نحو غلام مطلقاً اعني بالنظر الى
 الاموال الثلث ليس بمناسب فلا جعل الخ على ذلك البعض ودفع ذلك التوهم فعل ما فعل اسماء
قوله وكن الحال في الصورة ايضاً حركات ما قبل تاء التانيث ويا في النسبة وعلامة التثنية والحكم
 والمعنى انها خارجة بقيد الحيثية لان هذه الحركات لما كانت موجودة قبل العوامل فلم يكن الاختلاف
 هذه الحركات من حيث الاعراب بل من حيث الكون قبل هذه الامرات وهذا القول من الفاضل
 المعنى على تقدير الالاء المذكور فلا يرد على ما يرد فناء **قال** الشارح قدس سره وبهذا التقدير الخ
 دفع ما يرد من ان قوله ليدل آه اما ان يكون داخل في الحد بان لا يتراحد بدونه او لا يكون داخل
 فان كان الاول فيلزم التناقض في كلامي المم لانه قال في الامالي ليس هذا من تمام الحد ويلزم بيان
 هذا القيد لا في التعريفات تكون للاحتراز وهو غير موجود كما لا يخفى وان كان الثاني فلا بد من
 فائدة بيان هذا القول للتعريف والذم فحق عز الشارح **قال** الشارح قدس سره اختلاف في فهم آه
 اي اختلاف ما اخذ في وضع الاعراب اي مفهومه وهو ما اختلف آخرون به كذا قال مولانا جلال الدين
قوله جمع معنى اشارة الى الذم ما يخرج من التثنية فيما بين سرائر في هذه المارة من ان الى وجه جعل الامر
 في آخر الاسم ولا يفهم وجه هذا الجعل منها لان المعاني جمع المعنى ومعناه ما يقصد بشئ وهذا لا يكون
 متأخر عنه بشئ الذم ان المعاني جمع المعنى بمعنى ههنا ما يقوم بالشئ فيفساد منها الصفة فيه وال
 حسب هذا الصفة ان يكون متأخر عن دال للموصوف فيعلم منها وجه جعل الاعراب في آخر الاسم
 وانظر الى المعاني بمعنى المعنى ما يقصد بشئ وكيف يولد منه ما يقوم بشئ فانزله بان الالاء على ان
 موجود كما يقال الصفة ما تدل على ذات باعتبار معنى قايمة **قوله** معطوف اشارة الى الذم
 ما يتوهم من ان قوله والامر في ليدل جملة مستانفة مستقلة موجبة للتناقض مع السابق واللاحق
 اما الثاني فلا قال في المسألة والامر فيه متعلق بقوله اختلف الخ واما الاول فلا لانه اذا كان متعلق
 المصنف التنبيه المذكور في فهم منه تعلق الامر بقوله اختلف كما لا يخفى وحاصل الذم من
 كون هذا القول جملة مستانفة بل هو داخل تحت النفي المصريح بقوله لانه الخ **قوله** على اسم
 ان آه اما على المحل القريب فيكون الامر منصوباً او على المحل البعيد فيكون مرفوعاً وعلى الثاني
 مرفوعاً على مفرد او على جملة على جملة **قوله** اي وضع الاعراب آه اشارة الى دفع ما يرد من ان
 تعلق الامر بالوضع لا يعقل لان وضع الاعراب ليس للدلالة على المعاني للمعنى كما لا يخفى

على من ظن الى اعراب المضارع وحاصل الدفع ان المراد من وضع الاعراب وضعه في الاسماء لا وضع
 مطلقا وذلك ليس بمختلف عن الدلالة كما لا يخفى ومثل هذا الاعتراض والجواب واضح على تقدير
 تعلق الامر باختلاف ايضا وانه اعلم **قوله** ويتغير به المعاني اشارة الى دفع ما يرد من
 المعاني المتصورة تعلم من العامل ومن القرينة فلا يعم تعليل وضع الاعراب كذا الاختلاف
 بالدلالة على المعاني وحاصل الدفع ان المراد بالدلالة الدلالة القوية يعني الدلالة التي لا يحتاج
 الاستعانة العامل والقرينة لا الدلالة مطلقا **قوله** وذلك اشارة الى دفع ما يرد من
 وضحة المعاني في انفس الاسماء ليس بمقصود فمن أين يثبت الاحتياج الى الدلالة القوية في
 الدفع ان نظام المعاني والمعايا فائدة المعاني واستفاد فانتضاح تلك المعاني في الاسماء يكون
 معتبر بشأنه فثبت الحاجة الى الدلالة القوية على تلك المعاني **قال** الشارح قدس سره للفقهاء
 من فحوى الكلام في دفع بعد تعلق الامر بالوضع لعدم ذكره **قال** الشارح قدس سره فانه
 بييد وللخطور به في وجه البعد وانه اعلم بما في بال الشارح انه اذا كانت الامور متعلقة
 بالوضع فيفهم منه كون الدلالة على المعاني موضوعا له لا اعرابا فهو كما ترى لا يدفع والغيب
 والجزئي هي الاعراب موضوعا للفاعلية والمفعولية والاضافة لا الدلالة **قوله** لا يقد
 ولا يتبع **قال** الفاضل مدق اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه ليس في التحريف امر يستقيم اعتبار
 انتهى وكثيرا ما يخطئ في ذهني القاص من عدم النظر التبعي للوضع مستأيا بالاجد ان حاكم جرم على
 ان المفهوم من تلك العبارة ان الاعراب موضوع لهذا المفهوم وعبارة الشارح المفهوم من فحوى الكلام
 ايضا يقوية آلا ان يقا من هنا وضعين وضع نفس الاعراب وضع الجزئيات والمتعلق للامر في قوله
 ليبدل الخ هو الثاني لا الاول لان المعاني المتصفة بصفة الاعتوار ليست مدلولها لنفس الاعراب
 بل بحجتياتها كما سيظهر من الشرح وحاشية الفاضل المشي بعيد هذا فلفهم غير متعلق والمتعلق
 غير مفهوم وانه اعلم **قوله** فيه ان الاختلاف الخ حاصل الاعتراض ان اجماع الضمير قوله يدل
 الاختلاف كما صدر من الشارح توجيه قول المصنف بما لا يرضى به لان للعلوم من غير ان لا
 ما به الاختلاف لا الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين وعلى تقدير اجماع المذكور يكون
 الاعراب عبارة عن الاختلاف عند المصنف ايضا لا تفاد على ان الدال على المعاني هو الاعراب **قوله**
 اللهم ان يقال الخ حاصل الجواب ان نسبة الدلالة الى الاختلاف على تقدير اجماع الضمير اليه ليس
 بطريق الحقيقة حتى يلزم المذهور المذكور بل بطريق المسامحة والتمسك فلا يلزم المذهور المذكور لا الخ
 بصير الدال على المعاني في الاعراب هو الدال على سبيل الحقيقة ولما كان الظاهر من الضمير ان نسبة
 بطريق الحقيقة صدر هذا الجواب بكلمة اللهم ليشعر بالضعف وانه اعلم **قوله** ووجه ذلك

الحركة والسكون في آخره فاذا افسر الاعراب بسبب الاختلاف فلم يفسر البناء بسبب عدم الاختلاف
 مع ان العمل بالتقرير المذكور بين المتقابلين يحصل على هذا كما لا يخفى ثانياً الدفع ان سبب عدم
 الاختلاف غير موجود في المبني والله اعلم **قوله** اي البقاء آه دفع ما يرد من ان المتقارن في ايديهم
 ان البناء من الوجوهيات وعلى هذا يكون من عدم متبياً بالدفع ان التفسير تفسير بالانتم **قوله**
 اذا الحاجة دفع ما يرد من ان وجود قضي من الممكنات بدو السبب من المستحيلات فكيف يوجد
 عدم الاختلاف الذي من الممكنات بدو السبب كما هو المفهوم من الحصر ثانياً الدفع ان الممكن
 على قسامين وجودي وعدوي وجوب وجود السبب على الاستقلال للاول واما الثاني فيكفي فيه
 عدم ملية الوجود كما تقر في العلوم الحكيمة وعدم الاختلاف عدوي بالنظر الى نفسه وان كان
 وجودها بالنظر الى تفسيره بالبقاء على حاله واحدة **قوله** وليس الحركة الخ لان عدم الاختلاف
 لا يقتضي السبب قول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشي لو بدل الواو بالفاء وقال فليس الحركة لكان
 حسن لان عدم مركز الحركة والسكون سبب لعدم الاختلاف فهو ما سبق الا ان يقال قصدت
 المحشي بهذه العبارة جواب قول الشارح الرضي ولا يطلق البناء الخ صراحة بان عدم الملاوة والملا
 على الحركات والسكون عبارة عن عدم كونها سبب عدم الاختلاف بخلاف الحركات في العرب
 لانها اسباب الاختلاف والله اعلم **قوله** على الحركات أقول وبالله التوفيق لو زاد او السكناات
 لكان لا يخفى كلامه موافقاً لما بقه والله اعلم **قوله** والتقابل الخ دفع ما يتوهم من ان الاخر
 انما كان مفسراً بسبب الاختلاف والبناء مفسراً بعدم الاختلاف فينتفي للمقابلة بين الاعراب لانهما
 والمقابلة بينهما من التقررات والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قد سر سر يعني الفاعلية الغرض من
 هذه العبارة ترك كلامه ان الشارح الرضي حيث فسر المعاني المعنوية بكونها لا سمعددة وفضلة بل
 بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه الترجمة انه على تفسير يلزم مخالفة بين كلامي المصنف لانه يقول كلامه
 هي على هذا ان تلك المتعابير اعم من الكونين المذكورين ويظهر من كلامه بعد هذا الرمز علم
 الفاعلية ان تلك المعاني عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة ويمكن ان يحاط عن قيل الشارح الرضي
 بانه لو جعلت البناء في الفاعلية والمفعولية للنسبة والعام لتأنيث الموقوف وهو المحصلة لما كان تقسيم
 الرضي موافقاً بقول المصنف كذا في موضع مما شبيهة الفاضل المدق **قوله** قال الشارح الرضي
 لعل غرض الفاضل المحشي من نقل كلامه ان الشارح الرضي التعريض على الشارح بان المعاني المعنوية
 مفسرة في كلامه الرضي بكونها لا سمعددة وفضلة بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه الترجمة
 ان هذا التفسير لا يحتاج الى تعميم الفاعل والمفعول من الحقيقي والحكي بخلاف ما فعل الشارح
 في الاية والعدل آه ان يقال لفايد في الواقعة مع ظاهرها من الآتي كما سبق والله اعلم

قال الشارح قد مر على صيغة اسم الفاعل الغرض من هذه العبارة على كلام الفاضل الهندى
 حيث اختار صيغة اسم المفعول في لفظ المعتورقة توضيح وجه الترجمة يأتي في توضيح ترجمة الفاضل الهندى على
 الكلام المراد وقد انتظر **قوله** كما توهم الخ كلمة كما وحتى متعلقان بالمعنى وحاصله ان لفظ المعتور
 لو قرأ على صيغة اسم الفاعل لفهم منه كونه المعاني آخذة للاسماء وطائفة عليها على سبيل المناسبة
 ولو قرأ على صيغة اسم المفعول لفهم كونه الاسماء آخذة وطائفة على المعاني وكونها مطروقة عليها
 وكلا الامرين ظاهران والمراد من الاخذ في قوله تأخذها التعلق لعدم تصور الاخذ في الاسماء والله اعلم
قوله وذلك الخ حركة على الكلام للمعنى بانه ان الدلالة على المعاني المعتورقة علة غائية واختلفت
 كما يتضح عليه عبارة المصنف ويفهم من تقيد المعاني بالمعتورقة في العلة الغائية ان للاعتورقة
 اختلاف الاعراب بل كونه حلة له لا يحيط الغاية في الكلام المقيد هو المقيد كما تقر في مقارن والاعراب
 غنوا على تقدير كونه مبنيا للفاعل يصح للدخلية بل العلية وعلى تقدير كونه مبنيا للمفعول لا
 يصح للعلية لان طرود المعاني على الاسماء الذي هو العلة للاعراب يفهم من الاعتوار على تقدير
 كونه مبنيا للفاعل بخلاف كونه مبنيا للمفعول لانه يفهم منه على هذا كونه المعاني مطروا عليها
 فالمعتين صيغة اسم الفاعل لا المفعول لكن بقي شيء وهو انه ما يشتر في ان طرود المعاني على
 الاسماء مقتضى لاعراب طرود المعاني على الاسماء على المعاني غير مقتضى له فامل لعل الله يشرح بعد الطاهر
قوله يقتضى الاعراب العبارة بهذا المضاف اى يقتضى اختلاف الاعراب فلا يرد ان الاعتوار
 للمعاني المشعر بالاختلاف مقتضى لاختلاف الاعراب لان نفسه **قوله** ويوافقه الرواية في ذلك
 الرد الآخر على من هو صيغة اسم المفعول بانه مخالف عن المسمى عن المصنف **قوله** الى ما ذكرنا
 من ان علة اختلاف الاعراب هو اعتوار المعاني بمعنى كونها طائفة لا يوجب كونها مطروا عليها ووجه
 الاثر شاهدانه يفهم من الكلام الشارح الرضى وجوب العلامة للطائفة لا للمطروعة عليه **قوله** في الكلمة
 النكاح ان الكلمة في متعلقة بمقدّم هو الكاينة اى المعاني الكاينة في الكلمة قد يطرأ الخ ويحتمل ان يكون
 متعلقة بيطرأ اى المعاني يطرأ في الكلمة بعضها على بعض والله اعلم **قوله** قد يطرأ قال الفاضل
 في كلمة قد اشارة الى قسم آخر وهو ان يكون في كلمة معينا واكثر غير طرأ لاجل ما على الآخر كما في
 الكلام المشتركة وتدل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد للعينين او المعاني من الآخر لا يتعامل
 للعينين وايضا كان او مستمرا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضم العلامة لاحدهما
 انتهى ومضمون ذلك في حاشية مولانا عبد الحكيم ايضا موجوا قول وبالله التوفيق ان الوجدان
 السليم يحكم على ان لزوم العلامة لا مردة احد المعاني الطائفة على سبيل التعيين من بينها ولا يخلو
 ان ارادة احد معاني الكلام المشتركة على سبيل التعيين مخارج للعلامة فالظاهر ان كلمة في الحقيقة

كما في قوله تعالى قد يعلم الله **قوله** على بعض الخ قول والله التوفيق ان المفهوم من هذا الكلام ان الله اعاني
بعضها طارة وبعضها مطردة عليها والعلامة لا بد للطارى ليكون ميزان من المطر عليه لا للمطر وعليه
اما الحكم الاول فان الطارى الطارى لا يثقل الذهن من نفس الكلمة اليه فلا بد له من علامة واما الحكم
الثاني فان المطر عليه لا صلة مفهومة من فضل الكلمة فلا حاجة في القهامة منها الى علامة اخرى وهذا الامر
مختلف عما في نفس الامر لا انه لم يوجد معنى مطر واعليه غير محتاج الى العلامة في الفا عليه والمفعول متاخر
والتصغير التفسير لان العلامة لا نهمة كل منها كما لا يخفى فتأمل لعل الله يشرح بعد ذلك **قوله** ومن
ثم الخ اي من اجل ان الطارى لا بد له من العلامة يحتاج الى القرينة اي العلامة دون الحقيقة تكون
مطر واعليه اقول والله التوفيق ان عياره حسب سلم العلوم يدل على الحقيقة له علامة ايضا حيث
قال وعلامة الحقيقة التبادر والعناء عن القرينة انتهى فافهم **قوله** والطارى آة اقول والله
التوفيق لو قال الشارح الرضى فالطارى باراد الفاء كان احسن لان هذا مقام التفصيل الثاني
فيه ايراد الفاء لا سيما ان كان بعد الاجزاء الله اعلم **قوله** لا يلزم ان الخ لانه اذا كان غير لازم
ملوك ان علامته ثقيلة للثقل ايضا **قوله** كما في الثاني وكذا في المجموع وغير **قوله** على معنى
في المضاف من التعريف وقت كون المضاف اليه معرفة والتخصيص فتكون نكرة والتعريف وقت كون
المضافة لفظية وعلى هذا يكون ايراد من المضاف امر منضاه او فقط ولو كان اللسان منه المضم فقط
كان تفسير المضم في المضاف بالاولين من تلك الثلاثة فقط والله اعلم **قوله** وان كان الخ عطف على الثاني
المفهوم مما سبق يعني ان كان الطارى غير لازم فماله ما عرفت وان كان لا زما فان الخ **قوله** لا يحتاج
الخ ولا التقيا في الصورة المفروضة لوحدة الطارى فيها **قوله** بالحكمة اي العدالة والانصاف **قوله** ان
علامة والبشر فيكون العلامة اخف وثابتة في جوهر الكلمة ولا نهمة هولاء الطارى لان اللزوم
يقتضى الامور الثلاثة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **قوله** لا نهمة صفة بعد صفة لعلامة قول
في الاسم لانه اذا وقع في الكلام من ذلك معناه يكونه عدة تارة وفضلة اخرى وكونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه وغير ذلك **قوله** ابعاض حروف الداء الفقة والضممة والكسرة لما اشتهر الزوام
مركب من الضمتين والالف من الضمتين والياء من الكسرتين **قوله** التي لم تجلب ضم ماير من انما
كانت العلامة في بعض حروف المديكون ثقيلة لا خفيفة فكيف يكون اخف وثبات الدغم انما اذا
يقلب من الخارج يكون ثقل مجورا والله اعلم **قوله** ومن هذا التقريبا وهو ان لا يقتضى لا عراب
هو كذا للحنى الطارى الا انهم احد الثنتين او الاشياء وهذا لا يوجد الا في الاسم لان المعنى الطارى
الا نهم في الفعل وهو كونه عدة فاحاجة الى العلامة وكذا في الحروف قال الشارح
قدس سره على تعيين الخ اشارة الى دفع ماير على المصنف من ان الاعتواء معتد بنفسه كما يقال لا

وان لم يخلو بالاك ان
المذكور هنا القرينة
لا العلامة والمذكور
فيما هو صاحب سلم
العلوم بعد العلامة
لا القرينة بل كذا في قوله
عيا فانزله بالاداء
من القرينة من العلامة
كما يظهر من كلام
السابق واللاحق

على الاعراب بالفت
لان الاعراب بالفت
تقبل من الاعراب بالفت
كما هو الظاهر منه
على المعنى الطارى
الاسم فيه امر احد
هو كونه غير مدغم
امنه

والشئ وتعاود فكيف يصح **قوله** للعتور عليه بيانا لدفع ان اياد كلمة على معنى على تعيين الاعتراف
 حصة الاستيلاء والورد وهما يتعديان على كما لا يخفى قال العلامة الشفاعة في حاشية الكتاب حقيقة
 التضمن ان قصد الفعل معنى الحقيقة مع معنى فعل آخر مناسب وطريق الارادة ان جعل المتضمن في
 مكانه وللتضمن حالا او بالعكس فالتقدير ههنا على الاول ليدل على المعاني المعنوية واردة ومستولية
 عليه وعلى الثاني ليدل على المعاني الواحدة والمستولية عليه حال كونها معنوية **قوله** فان اخذ الشئ
 دفع ما يقال من ان في التضمن لا بد من المناسبة بين المتضمن والمتضمن وهي ههنا مفقودة ببيان دفع
 ان المناسبة ههنا موجودة لان معنى الاعتوار الذي هو المتضمن هو الاخذ في الاصل المناسبة مع الاستيلاء
 مع الاخذ ام ظاهر لكن في شئ وهو ان الالتزام على الغرض الحشيان بين المناسبة بين الاخذ والورد وايضا
 الا ان يقال ان العلاقة بينهما لا اجل ظهور هاتمة وكذا واه اعلو **قوله** ومثله الطريزان مثل حصة
 الورد والاستيلاء الطريزان في التقدية على فيجوز ارادة الطريزان من الاعتوار فالغرض من هذا
 النقل بيان مثل معنى الورد والاستيلاء **قال** الشارح قدس سره يقال اعتور الشئ الغرض من هذه
 العبارة بيان المعنى الاخرى للاعتوار والمراد الى الساعث على التضمن فافهم **قوله** الاعتوار مست
 الخ يرد ههنا ان هذا التفسير مفهوم من كلام الشارح بل مصرح فيه كما لا يخفى فيما القايدة الا ان يقال
 ان فيه رعاية من لا مهاراة في الكلام العربي مع مهاراة في الكلام الفارسي واه اعلو **قوله** قد
 جعل ههنا الخ دفع ما يقال من ان المتقرر فيما بينه من ان في التضمن لا يترك المعنى الحقيقة كما سبق واراد
 للمعنى الحقيقة للاعتوار ههنا غير صحيح كما لا يخفى فكيف يصح قول المصنف على المعاني المعنوية وصلا
 الدفع ان الاعتوار مستعمر للتعلق على سبيل المناوئة ان لاحظ تشبيه المستعمر المستعمر في صفة
 خاصة وهي المناوئة او عجزا من سبيل لاحظ لزوم المناوئة للاعتوار فيكون على من قبيل ذكر المزدوم و
 ارادة الازم فناء **قوله** اي جعل آه دفع ما يرد من ان المفهوم من قول الشارح ان الاعراب
 يحصل في آخر الاسم والامر ليس كذلك لان من الاعراب بالحروف الام عراب وهي نفس الامر
 كما هو الظاهر بوجوه ثلاثة حاصل الاول ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لانه
 الاصل لا مطلقة ولا مشك في جعل ذلك في الآخر وحاصل الثاني ان الاعراب مطلقا في الآخر لان
 المراد من جعل الامر ان يكون جعل الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او جعل الكل في ضمن
 الجزئيات كما في الاعراب بالحروف لان الاعراب بالحروف اي لتحقيق بحسب المفهوم جزئيا
 وهي الاول والواسط والآخر فاذا جعل في الآخر جعل التل في ضمن جزئية وحاصل الثالث ان
 العبارة بمحذوف المضاف وهو الجانبي لا شك في جعل الاعراب مطلقا في جانب الآخر واسما لم
قوله وذلك بناء الخ دفع ما يرد من ان الاعراب ليس بدال على صفة المسعى والمردول لانه

وهو ما يخرج اليان
 انه على هذا الوجه
 بين الحقيقة والحد
 لان المعنى المناسب
 جار ي «منه»

وهو المفهوم من قول
 الشارح لانه عرق
 حصة

دال على الفاعلية وللفعولية والاضالة وهي عبارة عن كون الشيء عدة او فضلا وهما من صفة الدال
 فلا يصح قول الشارح والاعراب على صفة وحاصل الدفع ان في الفاعلية ومقابلها بالاعراب فاني
 انهما من صفات المدلول او من صفات الدال وقول الشارح يعني على الاول قوله فقال هو
 الاعراب الخ دفع ما يتوهم من ان دليل جعل الاعراب في آخر الاسم واحد وعلى تقدير كونه
 بالفاعلية ومقابلها من صفات الدال بل هو حديث المدلول والسمي في الدليل كما هو الظاهر و
 حاصل الدفع ان لا نسلم ان الدليل على كلا التقديرين واحد قوله لان الدال على الخ قال
 للفاضل المذوق يعني اذ ذكر الموصوف والدال على وصفه ينبغي ان يذكر الدال على وصفه بعد ذكر الموصوف
 رعاية لبعديته من لوله عنه اقول وبالله التوفيق ان الحكم بالانفناء المشعر بالفضل مطلقا غير صحيح
 لان المراد بالوصف لو كان الوصف القوي فالبعدي واجبة كما لا يخفى والله اعلم قوله فان قيل
 الخ حاصله انه ينبغي من قول الشارح ان الدال على صفة المسمى الذي هو الاعراب متأخر عن
 دال المسمى والامر ليس كذلك لان الاعراب على قسمين احراب بالحركة واحراب بالحرف والاول
 مع الآخر والثاني نفس الآخر فلا يتحقق التأخر قوله لا يجب ان جزءا لقوله فان قيل وقوله
 بل يجب معطوف عليه وحاصل الجواب ان مقصود الشارح بيان حال الاعراب بالحركة والامر
 الاصل لا يدل كونه خلفا و مراده من التأخر في قوله ان يكون الدال عليه متأخرا للتأخر الذاتي
 الذي هو عبارة عن تنصيص شيء بشئ آخر واحتياجه له ولا شك في تحقق التأخر الذاتي في الاعراب
 بالحركة لتبعيته في الوجود للحرف قوله لا نأقول الخ ترد الجواب المصدر بقوله لا يجب ان
 حاصله انما اذا كان المراد من التأخر التأخر الذاتي فلو جعل الاعراب في الحرف الاول والوسط
 لتتبعين في التأخر الذاتي ايضا كما هو الظاهر فلا يتعين الآخر للاعراب الشرطية ان تأخرها
 انما هو بالنظر الى الحرف الذي يتبعه وهذا لا يختلف في صورة كون الحرف المتبوع اول او وسط او
 آخر ويخطو بالبال ان تأخر الحركة بالنظر الى الحرف المتبوع وان كان لا يختلف لكن التأخر بالنظر الى
 الاسم الذي هو المقصود به لا يختلف لان الاعراب اذا كان في الحرف الآخر من الاسم يكون متأخرا
 عن جميع اجزائه وهذا مستلزم للتأخر عن الاسم بخلاف ما اذا كان في الاول والوسط كما لا يخفى
 قوله بل يجب الخ حاصله ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة فكونه اصلا والامر
 من التأخر التأخر الذاتي كما هو الظاهر ولا شك في تأخر الحركة بالزمان عن الحرف لان الحركات هي
 حروف الدال كما هو الاول من كلامه الشارح الرضي ولو كان هناك بعد الحرف الآخر قد كان هذا
 الحرف متأخرا عن ذلك بالتأخر الزماني فكذا البعد ويخطو بالبال ان حكم الجزاء داخل حرف قد يكون
 مختلفا كما ترى في الجمل المركب من الاشارة فلا يجوز ان يكون هذه الصورة من ذلك القبيل قوله

الخ من الآخر فظاهر
 واما من الوسط و
 الاول فدون حرف لا يتبع
 متأخرا عنها والتأخر
 عن متأخر الشئ متأخر
 عنه ١٣ منه
 الخ ان التأخر الزماني
 يكون تأخرا

واذا اشبعها الخ الغرض منه تأييد كون الحركة بعد الحرف حاصلة ان المتكلم في مقوله ان في صورة
 الاشياء لا يزيد شيء بل هو تلفظ بالحركة مقدما للفظ بأمريتين أو أكثر والتأخر في صورة الاشياء
 موجود فكذا في صورة عدمه لكن من اجل الاتصال الشديد وكونه بعض الحروف يتوهم المعية
 والله اعلم **قوله** ويمكن ان يحاب الخ هذه العبارة اشارة الى الجوابين الآخرين والفرق بينهما ان
 في الاول تفيد التأخر بقيد قدر الامكان والبقاء الدال على حاله وفي الثاني تفيد الدال بقيد
 والبقاء التأخر على حاله كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** بقدر ما يمكن
 والقدر الممكن في تأخر الحركة عن الدال على المعنى ان تكون صفة لفظية مع جزئية الاخير لان الحركة ليست
 بصفة بالاستقلال **قوله** فان التأخر الخ وقع ما يروى من ان المراد من التأخر اذا كان التأخر على
 الحرف الاخير فكيف يحتمل قول الشارح فالانسب ان يكون الدال عليها مستأخرا عن الدال عليه
 الدخ غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره من اعراب الخ اذا وضعت في الجمل اصطلاحيا بمعنى منصوص
 اعراب بمعنى اعراب على اعراب بمعنى اعراب على اعراب منقول عنه العلامة وهذا التقدير انما هو ما يقال في هذا
 يدل على اشتقاق المصدر من الفعل فهذا ليس ما ذهب اليه البصريون بل ذهب اليه الكوفيون وهذا من ذهب
 غيرهم كذا في حاشية مولانا الجليلي الذي يقول وبالله التوفيق انه يعلم من تقرير اشتقاق المصدر من
 المصدر وهذا ما علم يذهب اليه احد فالاصل في الجواب عن اصل الافتراض ان يقال ان ينف
 الاشتقاق ولاخذ فرقا والمراد ههنا الثاني والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اعاننا
 الاعراب فم ما يروى من ان الضم في قول المصنف واخاها راجع الى الاختلاف والاختلاف ليس
 بضم في الرفع والنصب الجركا هو الظاهر وحاصل الدفع ان الرفع راجع الى الاعراب الى الاختلاف
قال الشارح قدس سره الاسرار فم ما يروى من ان اعراب الرفع ايضا ليست بضم في
 في الرفع والله في الجركا ان الجزم ايضا من اعراب الرفع ان المراد من اعراب الرفع الرفع
 اعراب الاسر بقرينة البحث ولا شك في انحصار الثلاثة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
 ثلاثة دفع ما يروى من ان الظاهر من عبارة المصنف ان قوله واخاها مبتداء وقوله دفع خبره
 نصب معطوف عليه وقوله جراما معطوف على قوله نصب او على قوله رفع وبالجمله ان كل
 بعد من هذه الالفاظ الثلاثة محمول على قوله واخاها وهذا الحمل غير صحيح لاستلزامه حمل الفرد
 على الجمع حاصل الدفع ان العطف مقدم على الربط في تلك العبارة فيكون خبر اعراب في الواقع
 بمجموع تلك الالفاظ الثلاثة الذي يعبر عنه بلفظ الثلاثة وما يحد وحذو لا كلا واحدا كما هو
 المصنف في الظاهر **قوله** اشار به الخ ببيان فائدة زيادة لفظ الثلاثة **قوله** ان مجموع الخ
 هما اشكال مشهور وهوان الجزا اذا كان مجموع الالفاظ الثلاثة فالمستحق لامعراب الرفع على

هذا الترتيب من
 الأصول الستة عشر
 المحركات الثلاثة
 على ان يكون اختيار
 حركة أو أكثر على
 مقالة مولانا الجليلي
 في بيان ما منه

على الجزية هو المجموع لا كل واحد من تلك الالفاظ الثلاثة فلم يكن هذا امر فاما كما هو المروي عن
 المصنف ويظهر من حاشيته مولا فاما المدقق دفع ذلك الاشكال باننا نسلم ان المستحق لا عراب الخ
 هو المجموع لكن لما لم يصح لاجراء الاعراب عليه ولبعائه على بعض الاجزاء يستلزم الترجيح
 بلا مرجح اجري الاعراب على كل واحد من اجزائه الذي هو كل واحد من تلك الالفاظ الثلاثة و
 الله اعلم **قوله** فيكون العطف آية يرد ههنا ان تقدم العطف فرع منه والعصبة منه لمفهوم
 لان الخرافا كان هو المجموع فللمسبوب ليس الا هو لا قول المصنف دفع فلا يصح عطف نسبة
 عليه لان المعطوف مفسر بما قصد بالنسبة من متبوعه وليس فليس وهكذا الكلام في قول المصنف
 وجر الان فيقال النسبة في تعريف المعطوف امر من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاول
 وان كان مفقودا ههنا لكن الثاني موجود **قال** لشارح قدس سره هذه الاسماء الخمسة دفع ما يرد من
 ان اللازم من على المصنف ان يقول ونما مرفوع ونصفي جرد واد والف وباء بيان الدفع ان هذه
 الاسماء كما يطلق على الحركات كذلك يطلق على الحروف **قوله** اعلم ان الخ الظاهر منه تائيد
 قول الشارح والله اعلم **قوله** اعرابية كانت الخ يرد ههنا ان قول الفاضل المشيخ اعرابية كانت
 الخ اما ان يكون تعيما لقوله فمبني على الظاهر القريب اما ان يكون تعيما ثانيا للحركات كما
 ان قوله سواء كانت تعيما لولها والاول لا يصح لانه يلزم على هذا عموم القسم من التقسيم لشمول
 الخ اعرابية للبناءية ايضا والثاني كما ترى لانه يستلزم من علو هذا التقسيم من الفائدة لان مفادها
 واحد كما لا يخفى والجماع باحتياط الشق الاول ان يقال ان التقسيم في الواقع غير لبنائي الغير الاحكام
 لانها لا عرابي مطلقا كما يقال الحملان اما بعض او غير ومع ان القسم شحيح ان الابهض لا يوجب
 مطلقا وباحتياط الشق الثاني ان يقال ان الفائدة في التقسيم الثاني التقسيم في الجمع ههنا علم
قوله فكما اذا اطلقت الخ هذا اجتهاد الاستثناء مما سبق فيكون الكلام السابق غير محدد وانه
 والاختصاص على الكلام الغير التام ليس بدقيق وان كان صادرا من المدقق فظهر ان ما في حاشيته
 الفاضل المدقق من الاعتراض والجماع تطويل بلا طائل والله اعلم **قوله** ولا يختص بها الخ
 دفع ما يرد من ان اسمااء الرفع والنصب الجمعا اذا كانت مختصة بالحركات الاعرابية فيلزم ان
 فيها ان انواع اعرابية في حيز المصنف كما هو الظاهر وسبق منابها وهاصل الدعوات
 الاختصاص من جانب الحركات الاعرابية بهذه الاسامي موجود لان التبريع بالضم والفتحة والقفلة
 والكسرة بقرينة واما الاختصاص من جانب هذه الاسامي فليس موجود بل هي اعم من الحركات
 والحروف والفائدة في زيادة لفظ المعنى في قوله بل معناها الاشارة الى كون هذه الاسامي
 مشتركة معنوية **قوله** مبرر من وجه قال الفاضل المدقق مادة الاجتماع حكما لا بالاول

اي اذا اردت التبريع
 بكافا اجزاء واما اذا
 عرفت فلفظ مرفوع له
 فهو على اجزاء الاول
 او على النسبة فليس
 العطف الا منه

والمراد من الضم الفاعل
 والفعولية والاضمة
 ١٢ منه
 وكذا الحركات واخر
 الاسماء المنهية
 ١٢ منه

والاوساط وما دة افتراق الرفع واخويه الحروف الاعرابية انتهى هذا حال النسبة بين الرفع
والرفع واما بيان النسبة بين الرفع والضم فهو ان بينهما عموم وخصوص مطلقا فانها يجتمعان في
الحركات البناءية ويصدق الرفع على الحركات الاعرابية دون الرفع واما بيان النسبة بين
الرفع والرفع فهو ان بينهما نسبة المباشرة ومقتضاها واحد هما بالحركات البناءية بخلاف الآخر
لان لا يطلق على تلك الحركات هذا اما هو المشهور والله اعلم **قوله** بتلك الاسماء على نحو المثال
ان المراد من تلك الاسماء الرفع والنصب الجرد لله ودر الفاضل للفتح حيث شاور وجه تعمية
الحركات الثلاث بالرفع واخويه بحيث يعلم منه وجه تعميها بالرفع والفتح والكسر بل بالرفع
والفتحة والكسرة ولو ذكر الكسرة قبل الجرد ان يقول والثالثة بكسر الفاء الاسفل ويتبعه جوا
وحفزه كان ادق بما سبق فافهم لان كل ذلك من سوا غير الوقت **قوله** ويتبعه رفعها اي
يلزمه رفعها من مكانها الزوم الموقوف عليه للموقوف **قوله** وفي الجوز قطع الخ اي الجوز مر
بالاصطلاح الذي هو قطع الحركة ثم دهننا ان الجوز اذا كان بمعنى قطع الحركة فيلزم نظرية
المقيد للطلق وفي العبارة حذف العاطفة مع المعطوف والتقدير وفي الجوز قطع الحركة والحرف فلك
البحر ازم كما قد يقطع الحركة كذلك قد يقطع الحرف **قوله** والآخر ان بالبناء اقول وبالله
التوفيق انه يلزم على هذا اخلوا السكون الذي في الوسط اي في وسط الكلمة من الاسم وهو مثلا
شأن اللسان العربي ولو غمرك السكون من البناء لزم ذلك **قال** الشارح قدس سره ولا تطلق
على الحركات الخ كما قد يقع المفهوم من قوله مختصه بالحركات او اشارت الى الاختصاص لانها في
قوله هذا عند البصرية دفع ما يرد من ان عدم اطلاق الرفع والنصب الجرد على الحركات
البناءية غير صحيح عند اهل الكوفة فلا يعبر بحكم الشارح بعدم الاطلاق مطلقا وحاصل الدفع
ان ما اشارت من عدم اطلاق عدمه عند البصرية لا مطلقا هو صحيح **قوله** فالحال في المثال
الالف واللام في كليهما عرض عن المضاف اليه وهو الاسماء والحركات الاولى في الاول والثاني
في الثاني والتقدير فكل الاسماء من الرفع والفتحة والكسرة والضم والفتح والكسرة الرفع والنصب
والجود يتعمل في كل الحركات سواء كانت في الاو ايل او الاوساط او الاواخر او من ان يكون
من جهة العامل او لا **قوله** بل في الحركات الخ دفع ما يجز من الرفع والفتحة والكسرة
اذا كانت مستعملة في الحركات البناءية بطريق الغلبة فخلت حركات او ايل الكلام واساطها
من الاسماء لا تنفاد استعمال الرفع والفتح والكسرة الرفع والنصب الجرد فاحاصل الدفع ان المواد
من الحركات البناءية الحركات النحوية الاعرابية من قبيل كرايها من واو ادة العام والله اعلم
قوله بالقرينة دفع ما يرد من انه يفهم من كلام الشارح استعمال الرفع والفتحة والكسرة

اشارة الى ان هذا قول
الشيخ هو الذي يعلو
قول الشارح في قول
المصنف والقائم الخ
من عدم الفرق بين الرفع
والفتح والكسرة
ان فرضت الشبهة الا
على من على ما رخصت
في ان كانت الشبهة الخط
من ما كان واستطاعت

حيث لم يقد قوله
تجديد القرينة
منه

في الحركات الاعرابية من غير قربة تكن على سبيل القلة والامر ليس كذلك لان استعمال
 هذا والقربة غير موجود فيها لا على سبيل القلة ولا على سبيل الكثرة كما لا يخفى وحاصل الدغم
 ان في العبارة تقديرها والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي علامة آء دغم ما يرد من ان كوز الرفع
 علم الفاعلية لا يعلم لان علم الشيء يكون محمولا على ذلك الشيء والرفع ليس بمحمول على الفاعلية كما
 هو الظاهر حاصل الدغم ان العلم هنا بمعنى العلامة لا بالمعنى الذي اراد المورث **قال** الشارح
 قدس سره كوز الشيء الخ اختار كوز الياء مصدريه لانه توجيه لا غير عليه بخلاف جعل الياء المنسية
 فانه لا يتخلو عن غداشة اذ يصير المعنى هكذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل فيه محذورة
 احد ما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيه ان لا يكون الرفع علامة للفاعل ويمكن الدغم بان
 يقال الرفع علامة المفعولة المنسوبة الى الفاعل وهي كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب
 الى الفاعل لانه صفة له فاندغم المحذوران **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دغم ما يرد من
 ان الرفع موجود في غير الفاعل كالمبتداء والخبر وغير ذلك فكيف يكون علامة له حاصل الدغم ان العلم
 من الفاعل ليس نفسه بل يكون عدة في الكلام فلا يلزم المحذور اقول وبالله التوفيق هذا الجواب
 على تسليم المساوات بين العلامة وذى العلامة والا فالعلامة قد يكون احمر كما ترى في الشمس والفياء
 والشار والحرارة فلا يضر وجود الرفع في غير الفاعل والله اعلم **قوله** وذلك اذا كان الخ دغم ما يرد
 من التعميم لا يفيد ان الفاعل حكما عبارة عما يستدل اليه حكم الفاعل من عدم جواز المحذور فالحقيقة
 والخبر ليسا بهذه المثابة كما هو الظاهر حاصل الدغم ان المراد من الفاعل الحكمي ما يكون عدة في الكلام
 وحقيقات الفاعل من المبتداء والخبر وغيرهما كلها عدة لان كون الشيء عدة لا يتصور الا اذا كان
 مستندا او مستندا اليه ولا مشك في وجود هذين الامرين في تلك المحطات فالتعميم يكون مفيدا لكن
 بقرينة وهو ان تفسير الفاعلية يكون لاسم عدة على ما يعلم من هذا المقام مخالف عن قول الشارح
 والاعراب على صفة اي على صفة المسمى لان كون الاسم عدة من صفات الدال كما فهم من قول
 الفاضل المحشي سابقا الا ان يقال ان هذا التفسير من الفاعل المحشي يقتضي قول الشيخ الرضي من كون الفاعل
 من صفات الدال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وهذا الوصف آء دغم ما يرد من ان الفاعلية اذا
 كانت مضمرة يكون الاسم عدة كما يعلم من هذا المقام فيكون هذا الوصف مقتضيا للرفع والامر ليس
 كذلك لانه لو كان مقتضيا لمختلف الرفع عنه وهو موجود كما ترى في اسم ان وخبر كان وخبر ما
 ولا المشهورين بل ليس واسم لا التي تقع بحسب حاصل الدغم ان الاقتضاء مسلم يكن قيد مدم وجعل
 مراد في استقالة ذلك التعلق وهو ثمة لوجوده للمأنه وهو المشابهة بالفضلة كما ستعلم والله اعلم
قوله ولا يخفى ان الخ دغم ما يرد من انما السكتة في عدول الشارح عن جواب الاعتراف

المراد من الاعتراف
 الارتفاع عن الاعتراف
 الدغم بقول الشارح
 حقيقة او حكما وقد
 مع كونه في الكتاب
 والله

لما كان الرفع
من كونه علامة له بل هو
الاصالة والحقيقة لا يخفى

المراد منه ما قلنا سابقا
"انه"

المراد على قول المصنف فالرفع علم الفاعلية بان وجوده في غير الفاعل بطريق الاستعارة فلا يضطر
فيكون الرفع علم الفاعلية الى الجواب لمصدر بقوله حقيقة او حكما حاصل لدفع ان الاصل في
علامة كل شيء ان يكون علامة له بطريق الاصلية وعلى ذلك الجواب يكون الرفع علامة الفاعل
بطريق الاصلية وعلامة المفعول بطريق الاستعارة فيلزم خلاف الاصل بخلاف جواب الشارح
لان العلامة التي هي الرفع منها باعتبار ذلك الجواب يكون في كل المواضع علامة بطريق الاصلية
كما لا يخفى والله اعلم **قوله** نعم الرفع انما تصديق لما سبق وما بعده جملة مستأنفة وقعت جوابا
للسؤال مقدم كانه قيل لهذا القول منشأ وفي بعض النسخ لم يوجد هذه العبارة هكذا في حاشية
مر لا فاعبد الحكم **قوله** الحق لان العدئية في الفاعل الفاعلية في المفعول كما ملان كما هو ظاهر
قوله ومن جعل الرفع ما يرد من انه قد يجاب عن الاعتراض لمراد على قول المصنف فالرفع علم
الفاعلية بالاناء للنسبة والعبارة بهذا الموضع والتقدير فالرفع علم الفاعلية بالنسبة الى المفعول
وهو كونه الاسم عند قول لا يرد من في ذلك لان مفعولات الفاعل ايضا حادثة فيها النسبة في المعدل محال
الدفع انه لا مخالفة بين هذين الجوابين في المعنى وتوجيه الشارح اقرب لعدم احتياجه الى التوجيه
فلذلك اختار ما قال والله اعلم **قوله** اقرب قال لافاضل المدقق لانه لا يحتاج الى تقدير بخلاف
توجيهه ولا يلزم عليه ان توجيه الشارح يحتاج الى التعميم الذي لا ينتقل لذهن اليه بسهولة
بخلاف توجيهه انتهى اقول وبالله التوفيق ان توجيه التقدير كما لا التعميم في امثال هذا المقام
يوجب مساوآت التوجيهين والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دفع ما يرد من
الانصب يكون موجودا في غير المفعول ايضا فكيف يعبر قول المصنف والنصب علم للمفعولية بيان
الرفع ان المراد من المفعول اعلم ان يكون حقيقة او حكما بان يكون فضلا في الكلام ويكون الاسم
الذي يوجد النصب فيه فضلا ظاهر **قوله** وذلك فيما اذا كان الرفع ما يتوهم من الرفع
الحكمي عبارة عن الاسم الذي يستند اليه حكم المفعول الحقيقي والاسم الموصوف بهذه الصفة غير
موجود لان المفعول الحقيقي له اقسام كثيرة وتلك منها احكام موصوفة متغايرة عن احكامها فكيف
يوجد في الاسم الواحد حاصل الرفع انما احكاما واحدا مشتركا بين جميع اقسام المفعول الحقيقي وهو
كون الشيء فضلا فاذا كان هذا الحكم موجودا في اسم يكون مفعولا محكما والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره اي كون الشيء مضافا اليه دفع ما يرد من ان الاضافة لا يغلو اما ان يكون بمعنى النسبة
او بمعنى كون الشيء مضافا او بمعنى كون الشيء مضافا اليه واصل فهم جميع اما الاول فلان الظاهر من
كل شيء يكون في اللغة الموصوف له وهو مشتق في الاضافة بمعنى النسبة فكيف يكون الموصوف له
واما الثاني فلا بد على هذا الا يعبر بالمقابلة او بالمتضاد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا واما الثالث

غلظة محتاج الى تقديره اليه والتقدير بلا قرينة مما لا يفعل حاصل الدغم انا غلظة الشق الغلظة والشق
 على التقديم مسجودة وهي المقابلة واسما على قوله بقرينة المقابلة دغم ما يرد من ان ارادة كون الشق
 معناه من لفظ الاضافة لا يعم لا نه محتاج الى التقدير ولا قرينة عليه وهدوئها لا يعم والدغم
 غنى عن قوله لا كون الشق معناه فان للضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا **قوله**
 وانما لم يقل الخ دغم ما يرد من ان لا متراض بعدم مساوات العلامة كما يرد في القاطعة والمفعول
 كذلك يرد في الاضافة لوجود الجور في غير المتضابيه وهو مبتدأ في محسبك زيد والفاعل في كنه
 بله علم يصرح الشارح في هذا المقام ايضا وان كان مقصوده الاكتفاء في الامتناع بسبب الذكر في
 السابق فللناسب ان لا يعم في المنعولية ايضا والدغم بوجهين بيان الاول ان المراد من الجور
 هو الجور الذي يكون اعمرا وهذا لا يكون الا من العامل الذي له تأثير في المعنى وفي صورة التقدير
 المذكور تميز الجور فايد غير مؤثر في المعنى فلا نقض لان لا يكون الجور الذي حصل اعمرا با وبيان الثاني
 المراد من الجور الجور الذي يكون تضيد الفاعل والجور الموجود في تينك الصور تين لزيادة غير ضية
 واسما على قوله بين آية فريض على الشارح بانه يفهم من كلامه في هذا المقام ان الزعم في القاطعة
 بطريق الاصلية وفي ملحقاته بطريق الاستعارة والتشبيه لان تقليل قلة الفاعل بالوحدة لا يعم
 الا بان يراد من الفاعل الفاعل الحقيقي كما هو الظاهر والمفهوم من كلامه السابق ان الزعم في القاطعة
 وملحقاته كليهما بطريق الاصلية فلهذا من التداغم الا ان يقال لما كان هذا ان الكلامان صادرين
 من الغاية فلم لا يجوز ان يكون الكلام السابق من اشارة الى احدهما والكلام اللاحق من اشارة
 الى الآخر ما فلا تنادى واسما على قوله بحسب القسام لان اقسام الفاعل الاخر من التحقيق والحكم
 ثمانية كما لا يخفى فاقسام المفعول الاخر من التحقيق والحكم ثمانية كما هو الظاهر على ذلك اصل
 محارفة في علم الفصول ما كانت التكاثر المذكورة في هذا العلم اكثرها تكاثر بعد الوقوم فانه دغم ما
 في حاشية مولانا عبد الحكيم فانه **قوله** وكذا الكلام الخ فان تعليل تخصيصه لنسب بالمفعول
 على هذه العلة بين على اصالة النسب في المفعول ولو ترك قول لا نحسنه وقال والمفعول حقيقة او
 حكما اكثر بحسب القسام لم يكن مبنيا عليها كذا في حاشية مولانا المصدق **قوله** ولك ان تقول الخ
 اشارة الى الوجه الاخر فخصا من الزعم بالفاعل **قوله** فناسب العدة لقوتها **قوله** اي هو
 دغم ما يرد من ان لا على عطاء يتعدى الى المفعول الثاني بلا واسطة حرف الجور فلا يعم نحو الاول
 على التقليل والدغم مقدره بقرينة الاول ان للتقليل مفعول ثان باعتبار المتعلق الذي هو المفعول
 المفهوم من الا عطاء لا باعتبار نفسه حتى يرد ما يرد وان اختلف بذلك ان المفعول ليس الا التقليل
 والمفعول الثاني من بال عطاء يكون مقبرا عن الاول فكيف يكون المفعول مفعولا ثانيا فان له

بأن محيط الفأيدة هو وصفنا المعمول به لا ذات الجعول والمقدّم مع التقبل هذا إذا كان الثاني أن
 الاعطاء متضمن للجعل والمفعول الثاني للاعطاء محذوف والتقدير يراعى التقيل الثقيل حال كون فاعله
 الثقيل معمولا للثقيل وفي كلا التقريرين نظروا أن الجعول مثل الاعطاء في التصديقة للمفعولين بنفسه وما
 قيل في الجواب عن أصل الاعتراض أن الأمر لتقوية زيدت العمل فمد فروع بأن من المتقرر أن لا مر
 التقوية إنما تدخل عند تقدم المعمول لا نه على هذا يخرج عن سلك المعمولية ولا تقدم ههنا ولا
 اعلم **قوله** ولذا أي للتعامل **قوله** أو ضعيف هذا إشارة إلى الوجه الآخر لا اختصاص بالنصب
 بالمفعول مقابل لقوله أولا ذلك أن تقول الخ **قوله** إنما جيتي آه دقم ما يرد من أن المفعولية
 إذا كانت عبارة عن كوز الشيء فضله كما هو المفهوم مما سبق فالنصب يكون علامة للمضاف إليه
 أيضا لكونه فضلة كالمفعول فجعل الجعول علامة للمضاف إليه كما صدر عنهم وتجهيز المصنف لغويًا
 الدقم أنا نسلم كوز المضاف إليه فضلة لكنه فضلة بواسطة الحرف بخلاف المفعول فإنه فضلة
 بواسطة الحرف والمراد من المفعول الفضلة لا بواسطة الحرف بقية قول المصنف والجعول التقا
 إليه فلا يكون ذلك الجعل لغوا والله اعلم **قوله** فلا نه اقتضاء الخ المراد من الاقتضاء التعلق
 اقتضاء المسند إليه المسند وبالعكس لعدم كون هذا القسم من الاقتضاء موجودا فيما بين الفعل
 والمضاف إليه كما هو الظاهر **قوله** وليس عدة أي ليس مسندا ولا مسند إليه وكلما كان كذلك
 فهو فضلة **قوله** ولما كانت الخ دقم ما يرد من أن اقتضاء الفعل للمضاف إليه غير صحيح لأنه يلزم
 على هذا وجود المؤثرين الذين هما الفعل والحرف على متأثر واحد وهو المضاف إليه بآية الدقم
 أن المضاف إليه له جتان جهة اللفظ وجهة المحل فلو كان على ذينك المؤثرين في اللفظ فقط وفي
 المحل فقط كان محالا وأما لو كان على أحدهما في اللفظ والآخر في المحل كما فيها نحن فيه فلا يكون
 محالا **قوله** ففي ظاهره لعدم الفعل بينه وبين الحرف **قوله** ففي محله لفصل بينه وبين
 الفعل بذلك الحرف ويحتمل أن يكون وجه على الحرف في اللفظ والفعل في المحل ضعف الحرف
 قوة الفعل **قوله** ويظهر الخ أي يظهر في اللفظ نصبه المحل في صورة حذف الخافض كما في قوله تعالى
 واختاره موسى قوله أي من قوله **قوله** ثم يخرج آه دقم إلى وجه عدول المصنف عن قوله وهو ملزم
 الفضلة بواسطة بأن الجعول يخرج من علامة الفضلة ويكون علامة للمضاف إليه فقط كما في الضم
 التي ذكرها الفاضل الحشر ويعلم من هذا وما بعده أن النسبة بين الفضلة بواسطة والمضاف إليه
 عموم وخصوص من وجه **قوله** ويصح علما للمضاف إليه قال الفاضل المدقق أي دالا على كون مضاف
 إليه في الأصل فاندفع أنه قد سبق أن المضاف إليه فضلة بواسطة الحرف فبين الخروج المذكور
 المقام المستطوع منافات انتهى أقول وبالله التوفيق أنه يعلمون كلام الفاضل المدقق إن لم يدا في

مادة الإجماع من ترتيب
 ومادة الاقتراض من ترتيب
 المضاف إليه فقام إيراد
 ومادة الاقتراض من ترتيب
 الفضلة بواسطة الحرف
 والمفعول من ترتيب

غلام زيد مضاف اليه في الاصل في الحال وهو خلاف ما تقرّر واشتهر فالأصل في الجواب ان القول
 السابق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف قضية مضملة ليست بحكية فالغرض المذكور بالبقاء
 المستطوره لا يكون من المضافات الذي يورث والله اعلم بالصواب **وقوله** فان الفعل لم يدفع ما يرد من ان
 اصل غلام زيد فلا يحصل لزيد فيكون المتعلق بزيد مع عدم مكوّنه عدمه موجوداً ولا معنى للفضلة الا
 هذا فكيف يخرج هذا الجرم كونه معلماً للفضلة حاصل الدفع انا نسل من الاصل هكذا ان كان كافياً لنفسه
 فلا يوجد مغفلة **قوله** كبر بزيد على بناء الماضى الجوهل لان زيدا مضاف اليه لكونه اسماً
 به الفعل بواسطة الحرف وليس بفضل لانه نايب مناب الفاعل ان كان في الاصل فضلة **قوله**
 وكان قياس الخ دفع ما يرد من ان المفهوم ما سبق ان الجر علامة للفضلة بواسطة الحرف والامر ليس
 كذلك لان المستثنى بالاء اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ففعلان بواسطة الحرف كما هو الظاهر
 وليس الجرم من حاصل الدفع انا نسل المفهوم لكن قيداً للمبني ما نفع في كون الجر علامة للفضلة
 بواسطة الحرف مراد والمانع في تلك الصورتين موجود كما قاله الفاضل المحمدي والله اعلم **قوله**
 اذا كان غير مفرغ لان المفرد ليس بمنصوب على الاطلاق بل يكون معرباً على حسب العوامل كما هو
 المشهور **قوله** لانهما اي كل واحد منهما وان المبتداء ضمير لا يشترط المطابقة في هذه الصورة
 كما تقرّر فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** غير محقق ولو عمل الواو على الجر كانت محقة بل
 بعد موجود الجر في غير **قوله** وكان الآية ولو عملت الجر لكان دخولها على الفضلة لازماً **قوله**
 ما بعد ما منصوباً لان النصب اعم من الفضلة فلا يرد ان عدم اعمالها لا يقتضي كون ما بعد ما منصوباً
 لانه لا يجوز ان يكون مرفوعاً **قوله** احتج الى الخ دفع ما يرد من ان المتفرق في ما بين القوم اجزاء تقرّر
 شيء اذا كانت جمولة تقرّر فيما بعد يحصل معرفة ذلك التعريف والعامل ليس بجزاء من تعريف آخر
 فلو عرف شيئاً الدفم ان العامل ان لم يكن جزءاً من تعريف الاعراب لكان جزءاً من حكم العرب بل من تعريفه ايضا
 المراد من المركب المذكور في تعريف المركب الذي يركب مع الغير تركيباً يتحقق معه حامله كما في الشرح نفسه
 الحاجة الى تعريف العامل **قوله** مذکور الخ الذي ذكرنا في الحكم والآراء ناطقة الى التعريف كما هو الظاهر
قوله وانما اخر الخ دفع ما يتوهم من ان اخذ العامل في حكم العرب وتعيينه يقتضي ذكر تعريفه على
 عقبة شيئاً ذاك الامر متصل فلا اخره عن تعريف الاعراب شيئاً الدفم ان المقصود هنا بيان الاختلاف
 لانه حكم العرب والعامل سبب بعيد له والاعراب سبب قريب له والتميز من السبب القريب يكون
 واسطة بين السبب البعيد فلا جمل الموافقة مع ذلك المتفرق بواسطة الاعراب اخر العامل في
 اقتضاه الاخذ للمذكور الاتصال بمنوع لا بد في ثباته من دليل **قوله** لانه سبباً ناظر الى احتياج بين
 الحكم لان احتياج التعريف ليس بالنظر الى الاختلاف حتى يكون كون العامل سبباً بعيداً مقتضياً

لتأخر عن الاعراب كما لا يخفى ولو نظر الحال وجود السبب البعيد والقريب يحكمها ولوية تقديم بين
 العامل على الاعراب لان الاول مقدم على الثاني في الوجود كما هو الواضح على الذهن التائب فانهم
 لان لكل وجهة فهو ملها فام تنعزل لفاضل المحض لوجه تأخير العامل عن الاعراب على تقدير احتياط
 تعريف العرب اليه ولعلم ان الاعراب مبداء العرب الذي هو مذكور اولاً والعامل مأخوذ في التعريف
 الذي ذكر مؤخر عن العرب هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** العلل للاختلاف **قوله** كما
 قلوه اي كون ذكر العلل لا يرفع مقصوداً ويؤيد ذلك ما وقع في عبارة الباب انشئت الاطلام فاجيب
 اليه **قوله** فان العرب الخ ليس المراد بالمادة الحقيقة وكذا ليس المراد بالصورة الصورة الحقيقية
 بل لتفريقها فلا يرد ان الاختلاف عبارة عن الانتقال من حالة الحالة من العلل من كلام العرب والاعراب
 خارج عن الانتقال فكيف يكون مادة وصورة له كذا فمر من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قول**
 تأخير اي وجه تأخير الفرض من هذه العبارة دفع ما يخرج من ان استيفاء ذكر العلل لا يرفع للاختلاف يحصل
 بغير هذا الترتيب الخاص ايضاً فلم يختار حاصل الدفع انا حصل حصول الاستيفاء المذكور بغير ذلك الترتيب
 لكن قيم يلزم المخالفة بين الموضع والطبع فان قيل لزوم المخالفة في صورة تقدير العامل الذي هو في
 الاختلاف على مادة وصورة مسلمة لا يما وجدان لما هيبة الشيء بخلاف الفاعل لانه موجود في
 الشيء ولما هيبة تكون مقدمة على الوجود وفي صورة تقديم العامل على الغاية لا يلزم المخالفة بل المخالفة
 فيه لان غاية الشيء تكون مؤخره في الوجود عن ذلك الشيء بخلاف فاعله قلنا ان ذكر الغاية هنا يتبع
 ذكر صورة الاختلاف لا قصد افل زوم المخالفة في الصورة لزوم في الغاية تصور او يريد ذكر الغاية فضلاً
 لكان الامر كما قاله المعترض والله اعلم **قوله** اولاً لانها الخ وجه ثان لتأخيرها العامل عن الغاية بانها
 مقصودة بالذات من الاختلاف بخلاف فاعله فالمناسب ان يقدم الغاية على الفاعل والحب من الفاضل
 المدقق هنا حيث قال هنا ما يشعر بتقدم الغاية على الاختلاف لا العامل مع ان سوق الكلام اليه كما هو
 الظاهر الله اعلم **قوله** والمراد بيان الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل غير جامع لخروج عامل
 المضارع عنه لان المعاني للمقتضية منقصة بالاسم حاصل الدفع ان مراد المصنف ليس تعريف العامل
 مطلقاً بل تعريف عامل الاسم فلا يضر خروج عامل المضارع وأن اختصاص المعاني للمقتضية بالاسم لا يضر
قوله وينبغي الخ الباعث على هذا الكلام مراد الة تحييل الاسم لانه لما كان التعريف المذكور في المتن تقييداً
 للعامل الخاص على تقدير فتحيل الاسم في ان تعريف مطلق العامل ما اذا والله اعلم **قوله** ما اقتضاه الخ
 الاقتضاء في الاسماء والتشبه في الفعل المضارع **قوله** وايضاً المراد الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل
 لا يقتضي على العامل في مثل قولنا بحسبك زيد فانه لم يحصل بسببه البعض المقتضى ما الفاعلية والمفعولية فكان
 داماً لا إضافة فلا يحسبك ليس مضافاً اليه والدفع عن الخ ويمكن ان يقال بان الإضافة وان لم تكن

موجودة فيه حقيقة لكنها موجودة فيه حكما حيث اجرى حكم المضاف اليه عليه هو الجوركان في حاشية
 مولانا عصمت الله **قوله** تقديم الجارح الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قوله به منتهى المقام
 يتقوم فالناسب تأخير عنه والدفع عنه عن الينا في ضمن هذا الغرض رد على من قال ان التقديم **قوله**
 للاهتمام اقول وبالله التوفيق ان الامر خلاف ما يفهم من الحاشيتين المشهورتين من ان الاهتمام ليس بمعنى الاحت
 بشأنه لانه لا يصير جها للتقديم مالم يبين وجهه بل بمعنى كونه نصب لعين المتكلم انتهى بالحاصل لان الاحت
 بالشان كما لا يصير جها للتقديم مالم يبين وجهه فكذلك كونه نصب لعين لا يصلح وجهه مالم يبين وجهه
 كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة بل يريد ما قلنا عين ما وقع في تلك الحاشيتين حيث قلنا مولانا عبد الحكيم
 في وجه كونه نصب العين كونه مقصودا بالينا وقال مولانا المدق في وجه ذلك لان الفعل يتم به فالامر
 ارادة ما هو المشهور من الاهتمام وتبيين وجهه بما هو مذكور في تلك الحاشيتين في وجه نصب لعين و
 الله اعلم **قوله** اذ لا مدخل له في التعريف قال مولانا عبد الحكيم في وجه عدم مدخل المحصر في التعريف
 لان المقصود منه تقرير المفهوم وتنقيشه في ذهن السامع فلا حكم فيه والمحصر منوط باعادة الحكم حقيقيا
 كان او اضافيا انتهى بالقصود ورد عليه الفاضل المدق بقوله وفيه ان في التعريف احكاما ضخمة فخير
 ان يكون المحصر بالنظر اليها والقول بان المحصر يقتضي الحكم القصد غير مسلم واتعمد في وجه العمل
 ان المحصر ليس بذاتي للعامل ولا يوقف عليه امتيانه عن غير لان جعل الباء لآلة كافية في الامتياز انتهى
 بالحاصل اقول وبالله التوفيق اما اولا فان هذا المحصر ليس بالنسبة الى الاحكام الضمنية التي في التعريف
 كما لا يخفى وجهه واما ثانيا فان المحصر كما هو ليس بذاتي وموقوف عليه لامتياز فكذلك الاهتمام كما
 يخفى على من له وجد ان سليه وفهم مستقيم فتزجيم وجه التقديم بالاقتحام على المحصر لا يكون سبيلا
 فانظر لعل الله يمدد بعد ذلك امر **قوله** ان قلت انه حاصله ان الظاهر من الباء النسبية ولا
 شك ان نظرنا لسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منها ما المركب من العامل واخذ الامر بالمركب
 سبب في الجملة بالنظر الى تقدم المعنى المقتضى فلا يكون التعريف مانعا من دخول التعريف **قوله** واحد
 الامور اقول وبالله التوفيق يبقى هنا شئ آخر وهو التركيب من العامل ومجموع الامور المذكورة
 من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منها وانه اعلم **قوله** قلنا الباء لآلة حاصله
 ان الباء في به لآلة ولا شك ان كلا من الصورتين المذكورتين ليس بالآلة بالنظر الى تقدم المعنى المقتضى فلا
 دخل في التعريف **قوله** اي ما عدا آلة دفع ما يرد من انه على تقدير كون الباء لآلة لا يصدق
 التعريف على شئ من افراد المعرف لان العامل في عرف الفاعلة مؤثر لآلة وحاصل الدفع ان المراد
 من الآلة ليس ما هو المسمى به حتى يرد ما ذكر بل المراد من الآلة ما عدا آلة لتأثير الكلام واحدا
 المعاني المذكورة في الاسناد ولم يهمل لآلة بل مؤثر العرف من الاعتراض ولا شك في كون العامل

من هذا القليل والله اعلم **قوله** لا يقال الخ في جواب بان المراد من الآلة اذا كان ما يعدونه آلة
 ويتقدرون انه الله فيوقف التعريف على تتبع اللغة ليعلم المحدث من الآلة وغيره كما هو الظاهر
 وذلك التوقف محال لانه مفقوت لغرض من تدوين علم الضر ومبطل ما قيل في عدول المصنفين
 تعريف الجمهور للعرب اما الاول فلان الغرض من التدوين ان يعرف به احوال او احوال الكل في
 التركيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسمع منهم واما الثاني فلان تعريف المصنف
 يتوقف على معرفة العامل لكونه مأخوفا في المراد بالركب لما اخذ في تعريفه وهي متوقفة حيث تدل
 جميع ما عدوه انه فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا لم لم يتتبع لغة العرب **قوله**
 مأخوذ اي مراد فلا يرد ما يرد فنامل **قوله** ٢ نأقول الخ نقول في الجواب المردود بقوله لا يقال آه
 حاصله ان المدونين حصروا العوامل وضبطوها وهذا المحصر الضبط كيف من التتبع فلا يتوقف
 التعريف عليه فلهذا لم يرد وان **قوله** لا يخفى الخ اعترض على المصنف بان لو قال العامل ما يقوم الخ المقتضى
 لا اعراب لم ير عليه الاعتراض لمصدر بقوله ان قلت الخ لان مناط الجواب عن ذلك لا اعتراض كعن العامل الآلة وهذا
 الكون منصوص في القول المتروك الذي فرض مقولته من حصول الاختصاص الذي هو من مقاصد علم المتون **قوله** لا
 نأخذ الخ يرد ههنا ان كون العبارة نصا الآلة مسلما في المراد بالمقوم المقوم بغيره واما اذا اريد بالمقوم المقوم بالحققة
 الذي هو التكلم فيمنوع والسند عدم تضمنية المقوم بالحققة بالآلة الا ان يقال عدم وجدان تسمية التكلم
 بالعامل في اصطلاح النجاة قرينة طاهره على ان المراد بالمقوم المقوم بالحققة والجواب عن سبب المصنفان في القول
 المتروك لو هم كون التكلم مالا لانه هو المقوم بالحققة والله اعلم **قوله** الخ لعل الخ من هذه التباين في تعريف الجواب بالحققة
 قلنا الباء للآلة وكذا التزييف **قوله** ولا يخفى آه بان الباء في قوله به في تعريف العامل اذا كانت
 للآلة وبان يقال للعامل ما يقوم به يفهم منه ان العامل يقال له آلة في كل الاوقات والاولى
 كذلك لانه قد يقال فيما بيننا من العامل عزيمة لما يعدنه التكلم في اللفظ والله اعلم **قوله** ويتفرع
 عليه الخ لما ذكر ان فيما بين النجاة قد يقال له آله وقد يقال له علامة ففرع عليه ما تقرر واشتهر
 في العامل من كونه مقدما على المعلول رتبة ومن كونه لفظيا بطريق الاحقية ومن عدم كونهما
 للمعمولية من جهة واحدة واما ما ذكر في العاشيتين المشهورتين لغرض الفاضل العشي من قوله
 اعلم الخ ففيه خدشة وهي ان الكلام انساب في كون العامل آلة فالمناسب ان يذكر في ذيل قوله
 اعلم آه ما يكون للآلة دخل فيه ولا يذكر قوله وقد يقال انه علامه ولا قوله ومن كونه ملامه
 الخ فافهم ولا تنس بالرد والقبول **قوله** من ان رتبة الخ وقد يتأخر لغرض الاعراض على ما
 بين في مقرة **قوله** من حيث الخ وان لم يكن من حقها التقدم من جهة اخرى كما لا يخفى على من يتفكر
 في علامات الاشياء **قوله** ومن كونه ملامه الخ يعني ان كون العامل لفظيا بطريق الاحقية

من ان الخ من الخ
 معرفة من الخ من الخ
 العرب العجمية لغة
 صالحة لان يكون وسطا
 لا يحكم الجاهلية
 وتعرف الصفات
 له دون تعريف صام
 على ذلك تعريف صام
 فنذكر آه

بما قالوه هو الاول
 كما في القاموس

يتقدم على كون العامل علامة لا على كونه آلة لا العلامة دالة على الشيء والآصل في الدال ان
 يكون ظاهره مختلف الآلة **قوله** ايضا اي كما يظهر منه التقدم في الرتبة **قوله** لا يتصور الخ
 لان الارباب دال على صفة مدلول المعرب معناه كما هو المفهوم من عبارة الشارح او على صفة
 لفظه كما هو المفهوم من قول الشيخ الرضي آيا ما كان فله خط اتصال بالمعرب فلا يقلل بينهما
 من العامل وغيره وان تأملت في الحاشيتين المشهورتين ظهر لك الاختلاف في عبارتهما فافهم
قوله يعني الخ دفع ما يرد من انهما اذا امتنع انعقاد علاقة العالمية والمعمولية بينهما
 فلا يوجد العامل والمعمول وهو خلاف الواقع والدفع غنى عن البيان **قوله** التقدم الخ فيلزم
 تقدم الشيء على نفسه كما لا يخفى **قوله** لا يجهتين استثناء من الامتناع **قوله** كما في كنه
 الخ يود ههنا ان كلمة الشرط يطلق على حرف الشرط وهو غير صالح للمعمولية وان الشرط
 يطلق عليه ايضا فلا يوجد ههنا شيئا وبالحجة ان المثال غير مطابق للمثال الا ان يقال ان
 من كلمة الشرط اسم الشرط والمراد من الشرط فعل الشرط فيوجد الصالح للمعمولية والشيء
 فلا يلزم المحذور ولعل الفاضل البعث اكتفى بالمثال في دفع المحذور والله اعلم بالصواب **قوله**
 التعليق اي تعليق الجزاء بالشرط **قوله** عاما وعلامة على سقوط النون من كلمة تدعون
قوله الفعل اي الدعوة والضمير في عليه راجع الى واحد من اسمائه **قوله** يجهتين اي
 جهة العالمية من جهة تقصمه معنى ان وجهه المعمولية من جهة وقوم القعل عليه ابطع
قال الشارح قدس سره اي يحصل الخ دفع ما يرد من ان الباء للتعدية ويتقوم مشتق من
 التقوم بمعنى القيام بالغير فيفيد ان العامل ما يقوم به المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح
 التعريف على شيء من افراد العامل لان المعنى المقتضى قاير بالمعرب لا به وحاصل الدفع ان
 خسران يتقوم مشتق من التقوم بمعنى القيام بالغير والباء للتعدية بل هو مشتق من التقوم
 بمعنى الحصول والباء ليست للتعدية فلا يلزم المحذور والله اعلم **قوله** فسر التقوم دفع ما
 يرد من ان عبارة المصنف محتملة لا من احد هما كون يتقوم مشتقا من التقوم بمعنى القيام
 بالغير وجعل الباء للتعدية وثانيهما كونه مشتقا من التقوم بمعنى الحصول وجعل الباء لآلة فلم
 اختار الشارح الثاني وترك الاول مع انه هو الظاهر وحاصل الدفع انه لو فسّر الشارح عبارة المصنف
 بالاحتمال الاول لعمدته قيام المعنى المقتضى بالعامل والامر ليس كذلك فذا اختار القول الثاني
 التوفيق انه لو كان يتقوم مشتقا من التقوم بمعنى القيام بالغير والباء المذكورة في به لآلة ولام
 التعدية تكون مقدرة لكان ايضا العبارة المصنف وجه والله اعلم **قوله** لا بالقيام بالغير
 وكذا وبالقيمة ولكن لظهور عدم مناسبة ههنا لغيره لفاضل الخ لفي هذا الاحتمال يههنا

اما الاختلاف في عبارة
 حاشية مولانا عبد
 الحكيم فهو القصور و
 اما في عبارة حاشية
 مولانا الدقاق فهو تقدم
 ما هو غير المختار عند
 الشارح على عبارة
 والله اعلم بالصواب

انعم من ان يكون
 للبيه او لا لغيره
 الاول محذور كما
 فهو من كلامه لفاضل
 الخ

والفعل في الاغراض
ما في قول المصنف على
طبق الشرح لا منه

ان الفاضل المحشى حكم في السابق بازالسلام لآلة وبعد لحاظ ذلك لا يذهب الذهن الى اشتقاق يتقوم
من التقوم بمعنى القيام بالغير كما لا يخفى وجهه فلا حاجة الى نفى هذا الاحتمال الا ان يقال ان الفاضل
المحشى غرض عن ذلك المقام فقال ما قاله والله اعلم **قوله** كما يقتضيه اصل اللغة يرد ههنا ان الفاضل
بالغير معنى التقوم والعرف لا في اللغة فكيف يصح قول الفاضل المحشى كما يقتضيه اصل اللغة واجلب مؤيد
المدقق من هذا الايراد بان من المتقرر في علم اصول ان العرف قاض وراجع على اللغة في صورة المعاصرة
بينهما فهذا الوجه يكون العرف اصل للغة فيصح تعميل لفاضل المحشى اقول وبالله التوفيق ان عدم علم
شخص بشئ لا يستلزم عدم وجود ذلك الشئ كما تقرر فيما بين العقلاء فلم لا يجوز ان يكون معنى التقوم
الذي هو القيام بالغير يكون موجودا في اللغة وعلم الفاضل المحشى به ولم يصل ذلك الى المردح والله اعلم
قوله لا اشتقاقه متعلق بقوله يقتضيه **قوله** ليس قايما ولو فسر بذلك التفسير لفهم منه
ذلك فيكون قوله وذلك اشارة الى وجه النفي **قال** الشارح قدس سره اى معنى الخ دفع ما يرجع
من ان الظاهر من الامر هو التعريف والتعين فيعمل التعريف لان ماهية العامل لا يقتضيه المعنى المعنى
من المعاني المتضمنة للاعراب كما هو الظاهر حاصل الدفع ان الامر للعهد الذهنى وهو في حكم النكرة
فيكون المعنى العامل ما به يتقوم معنى من المعاني المتضمنة للاعراب لا محذور في هذا **قوله** انما قيد
الخ دفع ما يرجع من ان مقصود الشارح بالتفسير الذى يشعر عليه كلمة اى التفسيرية الاشارة الى كون
الامر هنا العهد الذهنى وهو حاصل بقوله **قوله** من المعاني فما القابذة في زيادة لفظ المعتبرة حاصلا
الدفع ان المقصود من زيادة هذا اللفظ الاشارة الى علة اقتضاء المعاني للاعراب لان نعمها ليست
مقتضية له كما لا يخفى والمراد من التقيد التقيد الضمني لان التقيد الصريحى للمعاني لا للمعنى والضمير في
راجع الى لفظ المعتبرة هذا اما صح به عاظمى والله اعلم **قوله** كما ذكرناه اى في حاشية قول المصنف
المعتبرة **قوله** لان له استدعاء الخ لانه مستند والكلام لا يتم بدون السند اليه **قوله** اى
بالفعل دفع ما يرجع من ان الضمير فيه راجع الى رايت فيعلم منه ان مجموع الفعل والفاعل عامل فهو
خلاف صرايح العوم حاصل الدفع ان الضمير راجع الى الفعل الذى رايت الى مجموع رايت او
الى المجموع وكون مجموع الفعل والفاعل عاملا وان كان خلاف مذهب البصرية لكن ما ذهب
اليه الكوفية فلا يكتوخلاف صرايح كل القوم والله اعلم **قوله** لانه صار الخ اما على الفعل فلما مر
ان الفضلة هو الذى تعلق به الفعل ولا يكون مستندا ولا مستندا اليه واما على الفاعل فلانه لا
لوجب اقامة ذلك الاسم مقامه لان الكلام لا يتم بدون ذكر المستند والمستند اليه والفعل
مستند يرد ههنا ان صيرتر فضلة لمجموع الفعل والفاعل لا يقتضى كونه معولا فلا يتم التوقيع اجيب
بان العامل ما به يتقوم المعنى المتضمن وهو فى الفعل لمفعول مفعولية وهو كونه لا اسم فضلة بلا واسطة

حرف فاشبات كونه فضلا يثبت المفعولية فيتم التقريب **قوله** اي في لفظه دفع ما ير من ان المتقرر
فيما سبق ان الجبر وهم مفعول بواسطة حرف الجبر والعامل فيه الفعل ويعلم من هذا المقام ان العامل
في حرف الجبر فيلزم التداقم فاحصل الدفع ان التداقم معد ولا ان عاملية الفعل لمعلوم ما سبق
في محل الجبر ورواياته حرف الجبر المعلوم من هذا المقام في لفظ الجبر **قوله** هذا اي كون حرف
الجبر عاملا في لفظ الجبر **قوله** وجاز اعمال الخ دفع استبعاد كون المقدر عاملا **قوله** لو قدم
المضاف الخ بعد ان المضاف لما وقع موقع حرف الجبر المقدر فيكون ملفوظا بالنظر اليه فلا استبعاد
في كونه عاملا كما ان نصب المضارع بال المقدر ضعيف كما تقدم واذا وقعت فاء السببية او واو
الجمع موقعا جاز النصب بهما ملود **اقوله** ولذا يكتب آه يعنى ان المتقرر فيما بين القدم من المضاف
يكتسب التعريف والتخصيص من المضاف اليه المعرفة والنكرة الاول من الاول والثاني من الثاني وهذا
يدل على ان حرف الجبر المقدر صارت نسيا منسيا لانها لو لم تكن نسيا منسيا لم يكتب فيك الامر من
ذلك المضاف اليه كما في صورة الألفاء واذا كانت نسيا منسيا كيف تكون ماملة واسه **قوله**
للمذكور الخ دفع ما ير من ان الفاعل من حروف العطف والجمع مع الترتيب بلا هملة فيستقل منها الترتيب
بين كون العامل معرفة فاما به يتقوم الخ وكون اللفظ المنصرف والجمع الخ واستحاقة هذا اما لا يخفى
الدفع ان هذا الفاعل بنينا أقساما انواع الاعراب آهجة تلك الاقسام وتفصيلها لان لكل من انواع الكلام
اقساما مثلا للرفع الضمة والواو والالف ولكل من تلك الاقسام اجملة مثلا للضمة المفرد والمنصرف
والجمع المكسر المنصرف والجمع مع الترتيب بلا هملة يتحقق بين المبين والمبين فيعلم ايراد الفاعل بينهما
لكن يبقى شئ وهو انه على هذا يكون هذا الكلام محطوقا على قول المصنف وانواعه دفع الخ لان
الفاعل البيانية والتفصيلية لعطف المبين والفصل على الجمل كما يعلم من اللغز فلو لم يفصل بين
حينئذ الكلامين بقوله العامل ما به يتقوم الخ كان احسن الا ان يقال انه على هذا يقع التشويش
في استيعاب العلة للاختلاف الذي هو من جملة المقاصد كما سبق لان هذا البناء هو الذي يدل على
قوله اقسام للرفع ثلاثة الضمة في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والواو في الاسماء الستة
والالف في المثني والنصب اربعة الفتحة في المنصرف والجمع المكسر المنصرف والكسرة في الجمع المؤنث
الساكن والالف في الاسماء الستة والياء في المثني والجمع والمجرر ثلاثة الكسرة في المفرد المنصرف والجمع
للمكسر المنصرف والفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والمثني والجمع **قوله** لما لو كانت
في الحاشية السابقة ظهر لك الجملة **قال** الشارح قد مر من سطر الذي لم يكن الخ دفع ما ير دهننا
من ان لو نظر الى الكلام السابق للمصنف من تصديق الكلمة لكان المراد من اللغز والمذكور هنا بقرينة
ما لا يكون مركبا لو نظر الى الكلام اللاحق الواقع في النادى بحيث اوجبت التغير لكان المراد من المفرد ما

يقابل المضاف او ما يقابل الجملة الأولى بالنظر الى الأول والثاني بالنظر الى الثاني وكل من هذه للرد
لا يعم منها ان كلا من المشتق والمجموع مثله مفرد بهذه المعاني جماعة كما سبق مع انه ليس بمفرد
بالحركة بيان الدفع ان للمفرد معنى آخر ايضا وهو ما لا يكون مشتق ولا مجموعا والمراد هنا هذا المعنى
ويؤيد ذلك المصنف حيث اني بمعنى المفرد كلها في مواضع من كتابه **قوله** المفرد الخ قدّم ما يتوهم
من انه لا معنى للمفرد الا ما لا يكون مشتق ولا مجموعا فبالاحتياج الى تفسير لشارح والدفع غفوة
البيان قوله ما يقابل المركب الأول في تعريف الكلمة والثاني في بحث التميز والثالث في بحث تلك
كما لا ينبغي على من رأى عبارة الكافية ولو اخر الفاضل المحيى الثاني وقدّم الثالث لكان او فني بعبارة
للمصنف **قوله** والمراد هنا الخ قدّم ما يتوهم من ان المفرد اذا جاء بالمعاني الاربعه فيكون اشتقا
مخرجا بالمفرد فلا يناسب للمصنف ايراد تبيان الدفع ان الاختلال عند وجود عدم قرينه ارادة للفظ
المعين والتقرينة على تلك الارادة وهي المقابلة هنا موجودة فلا اختلال **قوله** ان قيل الخ قيل
هذا الاعتراض ان المفرد اذا اريد به ما لا يكون مشتق ولا مجموعا فيشمل الاسماء الستة وما الحق
بالمشتق والمجموع فيجب ان يقيد بقيد غير الاسماء الستة وغير ما الحق بالمشتق والمجموع لا محذور
بالحروف فاذا لم يقيد كان حكم المصنف باطلا ليعيب بان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه والصورة
المنقوض بها لا متباينها من التعدد ليستا بمفردتين من كل وجه والله اعلم **قوله** فلا يجاب الخ قيل
الجواب الأول ان قول المصنف فالمفرد المنصرف الخ قضية مبهمة وهي في قوة الجزئية كما تقدم فلا يخرج
خروج بعض افراد موضوعها عن محمولها والسير في عدم الضرر ان الحكم لا يكون على ذلك البعض
بل على البعض الآخر وحاصل الجواب الثاني للشارح ان قوله او ان الاسماء الخ ان قول المصنف ان
قضية كلية كما هو الظاهر ولا يضر خروج الاسماء الستة وما الحق بالمشتق والمجموع من الحكم المذكور
للمفرد لان شمول الحكم لجميع افراد الموضوع الذي هو من مقتضى القضية الكلية موجود فيه ما لان
الاسماء الستة في حال عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالمشتق وهو كلا في حال الاضافة او المنظر
معربان بالحركة تكن في الأول لفظي في الثاني تقديري وان استعمل في هاتين الحكم المذكور للمفرد
لا يشلها في غير تينك الصورتين فكيف يعم كون قول المصنف ذلك قضية كلية فانزله بان يفتقر
كلية القضية لشمول جميع افراد الموضوع مطلقا أي سواء كان في كل الاوقات او بعض الاوقات
في كل الاوقات والله اعلم **قوله** وبعض ما الحق الخ انما قال بعض ما الحق لان البعض الآخر
منه وهو اثنان واثنان وثمانان وجميع ما الحق بالمجموع وهو اربعة عشر ونحواتها خارجة عن
الحكم قطعا فحق هذه العبارة اشارة الى ترسيم هذه الجواب **قوله** لان مقام الخ تقليل الخ
يعني ان الترجمين المذكورين وان كان صحيحين بالنظر الى نفس عبارة المصنف لكن بالنظر الى

ضبط اقسام انواع الاعراب محالها ياتي عن ذينك التوجيهين لان الظاهر على هذا مساوات الحكم للمؤمن
والساوت ينافي الالهال وعدم الشمول في بعض الاوقات والله اعلم **قوله** مع ان ذكره اشار
الى ترتيب الجواب الثاني وحاصله ان غير المنصرف في حال الاضافة والتعريف باللام اعرابه كاعدا
للمفرد المنصرف كما لا يخفى واذ لم يكن مقتضى الكلية شمول المحرولا افراد الموضوع في جميع الاوقات يكون
قيما المنصرف لاخراج غير المنصرف الذي لا يكون مضافا ولا معر فباللام لا اخراج غير المنصرف
المطلق لانه قد يكون معر بالاعراب المفرد المنصرف كما اذا كان مضافا او معر فباللام والظاهر ان
انقياد المنصرف لاخراج غير المنصرف للمطلق اعترض بعض المشتغلين بقراء محاشية الفاضل
الحشي كذا على بان اى قيد لا يرفع الا انصرف لاخراج بعض اقسام غير المنصرف بل ان هذا
في كون قيد الا انصرف لاخراج غير المنصرف المطلق لانه يفهم من العبارة على هذا ان غير المنصرف
للمطلق لا يكون معر بالاعراب للمفرد المنصرف والامر ليس كذلك لانه وقت كونه مضافا او معر فباللام
معر بالاعراب للمفرد المنصرف كما لا يخفى فلا يعبر بالعلاوة فقط بل بعرض الله تعالى وتوفيقه ان
معية تلك العلاوة بالظن الى ظاهر عبارة المصنف كما يشتر عليه قول الفاضل الحشي كما هو الظاهر
ولا شك ان الظاهر من عبارة المصنف ان قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق لا بالنظر الى
الامر لان قيد الا انصرف والنظر الى نفس الامر لاخراج بعض اقسام غير المنصرف وهو ما لا يكون مضافا
ولا معر فباللام وان اختلف بالبال ان البعض يخرج من اقسام غير المنصرف لا يطلق عليه المنصرف
فكيف لا يكون قيد المنصرف مخرجا لذلك البعض فاذله بان المراد من المنصرف ههنا ما هو منصرف
حكما لا ما لا يكون فيه ملتان الخ والمنصرف بمعنى المعنى يصدق على ذلك البعض والله اعلم **قوله**
بل يجب الخ حاصل هذا الجواب ان موضوع قول المصنف فالمفرد الخ وهو المفرد وان كان شاملا
للاسماء الستة وما الخ بالحق والجموع فلا بد من قيد يخرجها لعدم شمول الحكم لهما لكن ذكر حكما
فما بعد فنادى باعلى فاذله ان المراد بالمفرد ما سواهما على طريقة التخصيص او النسب والله اعلم **قوله**
ان قيل الخ رد الجواب للمصدر بقوله بل يجب بانه اذا اختلف عن القيد المخرج للاسماء الستة وما
الخ بالحق والجموع بذكر حكما فيما بعد فلو ورد المعنى القيد المخرج لهما فلم يكف بذكر حكما
المنصرف فيما بعد بان ترك قيد الانصراف المخرج لغير المنصرف مع ان الاختصار المطلوب للمصنف
في هذا الطريق **قوله** اجيب الخ حاصل الجواب ان غير المنصرف كثير الافراد بالنظر الى الاسماء
الستة وما الخ بالحق والجموع كما هو الظاهر فلو اختلف في الاحتراض عنه بذكر حكما فيما بعد بوقع
الغلط والتشويش في الامر الكثير بخلاف ما لو اختلف في الاحتراض عن الاسماء الستة وما الخ
والجموع بذكر حكما فيما بعد لان هذا لا يكتفاه موجب قوم الغلط والتشويش في الامر القليل

اعني بالصفة حالة
الرفق والفقرة حالة
النسب الكسر حالة
الجد ١٢ منه
مع يعقبت الله
ساكن تارة الى يعقوب
مع ١٢ منه
اعني ان شرطه ان لا
في التخصيص كما هو
مذهب الحنفية في رد
التخصيص عند عدم قصر
المعنى على بعض شي
بلا ومتصل مع
فكون ذلك الامر قاطع
طريقة النسب نفوا
شرط الاتصال في
لم يشترط الاتصال في
التخصيص كما هو مذهب
الشافعية لان التخصيص
عند عدم قصر العام على
بعض المسماة اسما
فكون تلك الارادة
على طريقة التخصيص
ولما بعد من هذا
على ان لا يشترط في التخصيص
فانهم ١٢ منه

بالنسبة الى ان المصنف
على ان لا يرد عليه
انما هو ان المصنف
لا يرد عليه
انما هو ان المصنف
لا يرد عليه

وبينهما من التفاد ما لا يخفى **قوله** مع ان الخ ملاحظة في الرق وتقريرها ان المطلوب لمصنف الاختصاص
في العبارة فلاجل هذا اكتفى في الاحتراز عن الأمر القليل وهو الاسماء الستة وما الحق بالثنى والجمع
بذكر حكمه في اللاحق ولولم يكن مطلوبه الاختصاص لكان الا لازم عليه التصريح بالقياس لمخرج لذلك
الأمر ايضا **قوله** وان لم يقل الخ دفع ما يرد من ازيد الانصراف لما كان مراد في الحلين فلم لم يقل
فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان مع ان حصول الاختصاص الذي هو مطلوب المصنف في هذا
المرتب والدفع عن هذا الايراد بوجوه ثلاثة لكن كما يحد وشه كما ستعلم **قوله** الاول ان المطلوب المصنف
في هذا المقام ذكر المحلة اقسام اعراب باسماء مختصة بما يعني لا يشترط معها في ما غيرها وهذا
المطلوب يحصل بالقول المذكور لا يحصل بالقول المتروكة اقول وبالله التوفيق ان الاشتراك في كل
اجزاء الاسم مفقود في العبارتين وفي جرئه الذي هو الانصراف موجود فيهما فالفرق ليس بفرق
واحد اعلم **قوله** الثاني انه لو قال المصنف فالمفرد والجمع للمكسر المنصرف ان لازم الفصل بين الصفة وهو
قوله منصرف فان موصوفه وهو مجموع المفرد والجمع بما ليس بصفة لذلك الموصوف وهو المكسر لا بصفة
الجمع وحده والفصل بين الموصوف والصفة بما ليس بصفة من القبايع قال الفاضل المدقق وفيه ان
المنصرف ان يجوز ان يكون صفة لمجموع المفرد والجمع المكسر حينئذ يكون المكسر من قبلة الموصوف انتهى
اقول وبالله التوفيق لما كان المكسر صفة لجزء الموصوف فلم يكن احدها عنده من كل الوجه فلم لا يجوز
ان يكون هذا الفصل غير قيم **قوله** الثالث انه لو قال فالمفرد والجمع للمكسر المنصرف ان توهم ان واحدا
من المفرد والجمع غير منصرف لكن المصنف عبر عنه بالمنصرف لاجل تعليله على ذلك وهذا غير مراد
بجمله ما قاله فانه صريح في ازيد الانصراف مراد فيها في افرق المراد قال مولانا عبد الحكيم وفيه
توهم التعليل حاصله ان توهم التعليل موجود في القول المذكور بان يقال صريح المفرد المنقسم الى
للمنصرف وغير المنصرف وكذا عن الجموع المنقسم الى المنصرف والمنصرف تعليلها فاحفظ هذا التقرير ولا نه غير
موجود في غير هذا التقرير **قوله** نوع تلقيب انما مراد لفظ النوع لان التلقيب الحقيقي لا يتصور
بدون ذكر القاب الحقيقية وهو معلوم لا انتفاء ههنا **قوله** وهو بعيد جدا الفرض من هذا العالم
تزيين الوجه الثالث بان هذا الوجه لا يرفع القول المذكور على القول المتروكة لانه ان نظر المصنف
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف في حكم الاعراب فلا يوجب توهم التلقيل بحال كما هو الظاهر على
منه ومن مستقيم وان لم ينظر الى مقام الفرق فكما في المتروكة توهم التلقيل فكما في المذكور توهم
المشاكلية يعني ان الانصراف في المفرد والجمع غير مراد وفي اخذها مراد لكن للمصنف قال به فوهما
للمشاكلية واسما علم **قوله** فيكون الخ يعني ان التغيير في سماء راجع الى النادر وهي غير صالحه
مرفقا لان الارتفاع عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة وانتفاء الاستراحة في النادر

معلوم فمن الله تعالى ذكر الارتفاق لمشاكلته قوله وحسنت مرتقا قوله الاظهر ان تعريف
 على الشارح لكن في عنوانه ان تفسير الشارح له وجرا ايضا ابا بيا ز النعمان في بيان تفسير الشارح
 للعلم للكسر غير جامع وما تم اما الاول فلخرج فلك منه لان بناء الواحد فيه سالم لان واحد
 ليس الا هو واما الثاني فلا نه يدخل فيه سنون وثيون وضربا منه لان بناء الواحد فيها ليس بجمع
 كما اشتهر واما بيا وجه كلام الشارح في بيان المراد من عدم السلامة في السلامة في حال الجمع
 واحسن ان يكون حقيقة او تقديرا ولا شك في تحقق عدم السلامة تقديرا في ذلك كما اشتهر
 فيكون القوم من انقضته ان اعتبرت مثل ضمة اسد كان جميعا وان اعتبرت مثل ضمة فقل نكا
 مفردا وعدم السلامة في ضمين وثمين وضربا لان التغيرات الواقعة فيها ليس في الحرف
 الجمعية بل بعد ما قال الفاضل المداق في وجه خروج سنين وثمين وضربا عن تفسير
 الشارح اما الاول فلان كون بناء الواحد فيه سالما ملزوما لكون آخر واحد ملحوقا للواو
 النون او الالف والباء فذكر الملزوم واراد الا انهم انتهى اقول وبالله التوفيق ان المذكور في تفسير
 الشارح عدم سلامة بناء الواحد وملزوميته لكون آخر واحد ملحوقا للواو والنون او الالف
 والباء ممنوم لسلامة بناء الواحد وبالحيلة ان المذكور غير ملزوم والملزوم غير مذكور
 املر قوله لغتها يعنى ان الاعراب علامة فاللاحق في العلامة ان يكون انخفض وانحرف
 بالنظر الى الحرف فالحركة يكون اصلا في كونها علامة فيكون اصلا في كونها اعرابا لكن بقي وجه
 طلب الاضحية للغة في العلامة ولعلم ان العلامة لما كانت مقسومة لاجل ما هي ملك
 له لا لاجل نفسها فاللاحق فيها ان تكون حقيقة قوله ولانها ابعاض يعنى ان الحركات اجزاء
 ومقومات للزوف وهي مقومة بها والقوم يكون اصلا بالنظر الى المتقوم فالحركة تكون
 اصلا بالنظر الى الحرف قوله وفيه الخ ز على الوجه الثاني المقول لاصالة الاعراب بالحرف
 بالنظر الى الاعراب بالحرف وحاصله ان المراد بالبعضية اما البعضية الحقيقية او احسن ان تكون
 حقيقية او وهمية فان كان الاول فبعد تسليمه يقتضى لاصالة بالنظر الى الذات لا في كونها علامة
 وان كان الثاني فلا فلهذا البعضية الوهمية يقتضى لاصالة اقول وبالله التوفيق انه لو قلنا
 الفاضل الحشى في دفع ذلك الوجه وفيه ان البعضية احسن ان تكون حقيقية او وهمية يقتضى
 لاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة لكان اولى لان ابعاض ايضا يقتضى لاصالة بالنظر
 الى الذات لكن بحسب التوهيم لا بحسب الواقع ويمكن ان يجاب بان لاصالة افاضت في شئ
 من جهة فالمنظر في اثبات لاصالة من جهة الحرف ايضا ما لم يوجد مانع وجوده ههنا غير
 ظاهر ولا علم خطا في ذلك كيف بهذا القدر فانهم ولا قسره بالحد والقبول لان هذا ليس من

لا
 لا غير عنه بصيغة
 اسم التفصيل ١٢ منه
 اول جملة سنة بغير
 السين والثاني بجمع
 سنة بضم السين و
 الثاني بجمع خاتمة
 بضم السين و
 الا ان يقال نقل الفاعل
 للذات الى ما هو متعلق
 بملأ الى الجسيم ههنا

حقيقة ١٢ منه

أعمال الفعول **قوله** قال قدس سره خرقت لفاضل المحشة من نقل كلام الحاشية توضيحه **قوله**
 هذا التركيب الخ هذه العبارة إشارة إلى سؤال وجواب أما السؤال فهو أن في هذا التركيب يلزم
 عطف الاسمين على معمول ماملين مختلفين لعاطف واحد ويجوز أن هذا أحد من المستقيلات
 فكيف يصح عبارة المصنف وأما الجواب فهو أن استحالة ذلك العطف مطلقاً يحذف الجور وهو
 كان مقدماً أولاً وليس ما ذهب إليه المصنف بل ذهب إلى استحالة ذلك العطف إذا لم يكن الجور
 مقدماً والجور ههنا مقدم فيجوز عبارة على مذهبه **قوله** وذلك الخ لما كان وجود العاملين
 ههنا غير ظاهراً لأن المذكور ثم أحد العاملين اعني البناء احتياجه كلام الحاشية إلى ثبوت توضيحه
 الفاضل المحشة في بيانه وذلك الخ **قوله** والعامل الخ فيكون الجور مقدماً **قوله** والعامل
 فيه هو الاعراب الاحتمال الأول والثالث جار يان على الاحتمالات الثلاثة في قول المصنف ههنا
 ونسباً وجراً واحتمال الثاني كما على الاحتمالين القرينية والحالية في ذلك القول لأن كفاية العامل
 العامل المفهوم المحووظ في ذبذبة الاحتمالين يتخلو المصدرية كما تقرر **قوله** والقرينة عليها
 الخ دفع ما يرهن أنه من أين يعلم الاعراب حتى يكون مقدراً فيكون ماملأ والدفع غنى عن البيان
قوله في الظروف المستقر قال الفاضل للدق وهو قوله بالضمه وعامله كإتيان الواقع غير احتج
 المنصرف والجمع المكسر المنصرف انتهى أقول وبالله التوفيق ان عبارة الفاضل المحشة بيادية على ظاهر
 على أن الاعراب المقدّر ليس بعامل في الظروف المستقر مع أنه لو كان معناه عبارة المصنف اعرب
 المفرد والمنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمه حالة الرفع واحال كونها مرفوعة أو اعرب الرفع
 يكون الاعراب المقدّر ماملأ في الظروف أيضاً كما يحكم به من له ذهن سليم نعم لو كان معناه
 المنصرف فالعرب ههنا القسمين كإتيان بالضمه فلم يكن الاعراب المقدّر ماملأ في الظروف لأن
 يقال ان عبارة الفاضل محشة محمول على الظاهر من المقابلة بين ماملية الاعراب المقدّر وبينه
 لا عو أن يكون في ذلك المقابلة وفي قالب الفعل وماملية عامل الظروف ولا شك في تحقق المقابلة
 بين هذين الأمرين هذا ما سمع به خاطري واسماعل بالصواب **قال** الشارح قدس سره أي كما
 الرفع دفع ما يرهن ههنا من أن نصب دفعا ونسباً وجراً لا يخلو أما أن يكون على القرينية أو على الحالية أو
 على المصدرية وكلها لا يصح أما الأول فلا في الظروف على قسمين زمان ومكان والرفع والنصب والجور
 ليس لواحد منها كما هو الظاهر وأما الثاني فلا لأنه يقتضي الفاعل والمفعول والحمل على ذي الحلاله
 وكلا الأمرين ههنا متفقان أما الأول فلا في الرفع المنصرف وكذا الجمع المكسر مبتداء فاعل لا دفع
 وأما الثاني فلعدم صحة الحمل بين المقدّر المنصرف والرفع وعدلية كما هو الظاهر وكذا بين الجمع المكسر
 والرفع وعدلية وأما الثالث فلا من شرط اشتغال معناه مامله عليه اشتغال الحمل على مجزأه

فيحذف قوله وضار جداً
 ماملأ كما لا يخفى
 أو مصدر ظرف مملية
 أو عامل المقدّر في الجور
 أو ظرف مملية لا يخفى
 النصب المقدّر حيث يقع
 على التقديرين الأولين
 ولا يصح على الأولين
 مامل الفعول المطلق
 يكون مملوظاً ومطلو
 على ما يشهد بالصواب
 أصلاً المتخالف في الظن
 لو فقه هذا يكون من
 مقتضات البتداء و
 متعلقاته فلم يوجد
 الجمله ١٢ منسمة

وقد اظهرهنا وحاصل الجواب ان الشقوق كلها صحيحة لكن عبارة المصنف ليست على ظاهر
 اما على الاول فيقدر المضاعف وهو الحالة مثلا فيكون الرفع وكذا النسب الجوز فاما اعتبار المضاعف
 واما على الثاني فيقدر اعرب او نحو فيكون المفرد المنصرف وكذا اما عطف عليه مفعولا لم يسم
 فاعطيه له ويول الرفع بالرفع والنسب بالنسب الجوز الجوز ويرفع المحل واما على الثالث فيقدر
 اعرب الا عراب فالنقد اعرب بالمفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر المنقصر والضمة اعراب رفع والفتحة
 اعراب نصب الكسرة اعراب جر فيكون الرفع مفعولا مطلقا باعتبار المضاعف للمقدر اعراب
 للمقدر ولكن احده عليه **قوله** قال قد من سره الغرض من نقل الحاشية بيان غرضنا لشارح منها
 وهو الاشارة الى ما يحاط به من اعراب **قوله** على معنى انه اعرب الخ الغرض من هذه العبارة
 هو ما يراد من ان النسب على الحالية او المصدرية لا يعملان كلاهما مقتضى لوجود العامل وهو هنا
 غير موجود بيان الرفع انه بقرينة المقام يقدر اعرب هنا فيوجد العامل **قوله** هو فومين وكل
 الرفع بالرفع ويرفع المحل على ذى حالة **قوله** اعراب رفع قد راعى اعراب لتحق الاشتغال الذى
 هو من شروط كون اللفظ مفعولا مطلقا **قوله** وقد اشار بقوله اما الاشارة الى ملاحظة
 الاعراب في شق الحالية بقوله على معنى آة فظاهر حيث قيد به واما الاشارة الى ملاحظة الاعراب
 في شق المصدرية فلا ن قوله او اعرب باعطف على اعرب هذا ان يكون تحت قوله على معنى ايضا ان
 بقى شق وهو ان عبارة الحاشية على معنى الخ مقتضى لما لا اعراب هنا اعرب ان يكون في قالب
 المصدر او قالب الفعل واعرب ان يكون مقدر في نظير الكلام ما ولم يقدر كما قال الفاضل المحقق
 بنفسه وهذا الى ما لا خلاف في شق الحالية لا في شق المصدرية كما لا يخفى الا ان يقال ان مقتضى الحال
 ما قلنا لكن يعلم التقدير في شق المصدرية من خارج هذا ما خطر ببال الله اعلم **قوله** ولا يخفى
 الخ اقتراف على الشارح باز عبارة المصنف على شق المصدرية وحده هاتين من غير مقدمة خارجية
 فيفيد كذا الضمة رفع والفتحة نسيا والكسرة جر بخلاف تلك العبارة على شق الحالية والظرفية لانه
 لم ينظر الى مقدمة خارجية وهي ان اللام ماسة هنا ملازمة العام بالخاص لا يفيد ذلك
 فالناسب تقدر شق المصدرية على مقابلة والله اعلم **قوله** لا المصدرية يعنى ان عبارة
 المصنف على شق المصدرية يفيد الكون المذكور واما على شق الظرفية والحالية فلا يفيد ولو
 لم ناعيد الحكم لا فائدة شق المصدرية لكون المذكور وجها ورفعه عليه الفاضل المدقق فادرج من
 عند نفسه لملك الافادة وجها ان شئت الاطلاع على ذلك فان رجوع الى حاشيته ما ولو تأملت كتابنا
 وجدنا فائدة التقليد عن الحق لظهر لك ان الاحتمالات كلها متساوية الاقمار في افادة الكون
 المذكور للمقدمة الخارجية وعدم ما لم يرد ما وانه **قوله** اذا كان متلبا **قوله** واما

لان في شق المصدرية
 قدر المنصنف فيكون
 التقدير اعراب المفرد
 المنصرف واجمع للمكسر
 الذى هو اعراب الرفع
 متلبس بالفتحة ولا
 شك ان اعراب الرفع
 اعرب الضمة لوجوده
 في الاول ولا ايضا فلو
 كان عند التلميح لم يجر
 العام الخاص لا فاد
 اتحاد الرفع والفتحة
 ولا فاد ٢٢٦٩

بأن يقال ان نقل
قوله بالضمه بالاعراب
المقدرا في قالب البسط
لا ينافي في سائر السلب
كما لا يخفى فيكون موطئا
والله اعلم بالصواب

التوفيق انه يعلم من هذا ان لحاظ التلبس ضروري لكنه احسن ان يكون تلبس لعلم بالحاصل وخير
فان كان الاول فيفيد كون الحركات الثلاث عين الرفع والنصب الجردان كان غير فلا يفيد مع ان
الاعراب لو قدر ههنا في قالب الفعل فلا احتياج لحاظ التلبس بل يكون قوله بالضمه متعلقا به
وان قدر في قالب المصدر فيكون لحاظ التلبس ونحوه محتجا اليه تكن يفيد من الصياغة على هذا
تلبس الاعراب حالة الرفع او حال مرفوعة المفرد ويجمع بالضمه ولا تلبس الرفع الا ان يقال ان هذا
القول من الفاضل المستثنى على تقدير الاعراب في قالب المصدر وعلى الاتحاد بين الاعراب الرفع
بناء على ان ذلك العام تحقق في ضمن هذا الخاص كما اشار اليه بقوله الذي هو الرفع واسما علم
قوله قدمه الخ قد مر ما يخرج من ان يجمع المؤنث السالم كما انه معرب بالحركتين كذلك غير المجمع
معرب بالحركتين مع ان حركتي غير المنصرف اخف من حركتي ذلك المجمع كما لا يخفى فالتناسب قد
غير المنصرف على ذلك المجمع حاصل الرفع ان الامر كما قلت لكن ههنا وجوها اخرى فلا جعلها اصل
للمنصرف ما ضله الاول ان للمنصرف بعد ربنا اعراب اقسام الاسماء المعربة غير المنصرف لاجل
الشابيه بالفعل في الفرعيتين كما تقر بخط من درجتها فلذا انخرجه ان هذا الوجه يقتضي
لاخر ذكر غير المنصرف من كل الاقسام مع انه قد مر على البعض كما ترى الا ان يقال من جهة مكنونه
معرب بالحركة قد مر على ما هو معرب بالحروف والثاني ان الاصل في باب الاعراب ما هو معرب
بالحركات الثلاث مع التنوين في الاحوال الثلاث ومخالفة غير المنصرف معه اكثر من مخالفة غيره
للمؤنث السالم كما ذكر الفاضل المستثنى بنفسه فيكون ذلك منطوقا في الدرجة من هذا فلهذا انخر
عنه ولثالث ان في الجمع السالم ارتباطا بالمقابلة والملايه كليهما مع القسمين الاولين كما
بالنظر الى الجز الاول من الاول والجز الثاني من الثاني والثاني باعتبار الجز الاول من الثاني فلهذا
غير المنصرف فانه فيه ارتباط بالمقابلة فقط مع القسمين الاولين باعتبار الجزئين الثانيين
تقد ير المجمع مقابل بالمفرد وغير المنصرف مقابل بالمنصرف والمفرد مقدم على المنصرف
ان الوجوه الثلاث الاول من قبيل قدمت بالحروب جينا والوجه الرابع من قبيل ضمت
تأديا واما وجه تقدير المفرد بالمنصرف والجمع المكسر بالمنصرف على كل الاقسام فكونها معربا
بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث ولعل لاجل الظهور ترك فاحفظ هذا التمسك لا يتوصل
لا تجد في غير هذا التعليق **قوله** بخلاف جمع المؤنث فانه لم يترك في التنوين وان ترك فيه
احدى الحركات وفيه ان تنوين الاصل هو تنوين التمكن كما انه متروك في غير المنصرف فكذلك
متروك في الجمع المؤنث السالم لان التنوين فيه ليس تنوين التمكن كما تقر فلا يفيد هذا الوجه
ترجيح الجمع المؤنث السالم على غير المنصرف الا ان يقال ان تنوين الجمع مشاهبه بتنوين الاصل

في الصورة وان اختلفا في الصفة **قوله** باعتبار الجزأ الاول متعلق بمقابل ومناسب على
التنازع **قوله** باعتبار الجزأ الثاني اي الواقع في غير الموضع الاول أقول وبأسه التوفيق ان
قوله باعتبار الجزأ الثاني لو كان قيد الثاني ويكون المقابلة بين تمام جمع المؤنث السالم والجزأ
الثاني الجمع المكسر كان لعبارة الفاضل المتهنى ايضا وجه **قوله** قال قدس سره لعل غرض
الفاضل المتهنى من نقل الحاشية دفع ما يرد عليها كما سيأتي فانتظر **قوله** السالم قوله الخ
دفع ما يرد من ان السالم صفة المؤنث كما هو الظاهر وهو خلاف مصطلح النجاة حيث
وصفوا الجمع بالمكسر والسالم لا غيرهما والدفع غنى عن البيان **قوله** حتى يكون للمعنى و
هذا المعنى وان لم يوجد الخلل فيه لكن خلاف مصطلح النجاة **قوله** اذا جمع الخ انما قيد به
لان عدم التغير في الاحوال كلها غير مراد كما ترى التغير في حال التصغير وغيره وكيدخل فيه
مثل سنون وامثاله لان التغير الواقع فيه ليس في حال الجمعية بل بعد ها كما سبق كذا في من
الحاشيتين المشهورتين والله **قوله** وجازر توصيف الخ دفع ما يرد ههنا من انه كيف يصح توصيف
الجمع بالسالم مع انه محرب باللام والجمع مضاف الى المعرف باللام فيكون في درجة التعريف
انقص عنه لان تعريفه من اجل الاكتساب عنه ونقصا الموصوف من الصفة من السجديات
عند النجاة لما تقر ان الموصوف اخص او مساو وحاصل الدفع ان نقصان مرتبة المكتسب
من المكتسب عنه مذهب المذاهب لا مذهب الجمهور وكلام الحاشية مبني على مذهبهم ولا على
مذهبهم واما على مذهبه فمثل هذا الدقار يحمل على البدل الله اعلم **قال** الشارح قدس
سرّه وهو ما يكون بالالف والتاء دفع ما يرد على المصنف من ان سجديات وعرفات مع
بالعنة رفعا والكسرة جراما انهما ليسا من جمع المؤنث السالم اما الاول فلا تنفاد جمعية
للمؤنث لانه جمع سبيل وهو مذكور واما الثاني فلا تنفاد الجمعية فيه لانه علم الجبل الذي عليه
وقوف الحاجين وان نحو سنين ليس محرب بالضمة حالة الرفع والكسرة حالة النصب لغير
كما هو الظاهر مع انه من جمع المؤنث السالم لانه جمع المؤنث سأل عن التغير لان المراد من التغير
التغير حال الجمعية كما سبق والتغير فيها بعد الجمعية وحاصل الدفع ان المراد من جمع المؤنث
السالم ما يكون بالالف والتاء في اصطلاح النجاة وان كان الامر كما قال المعترض بحسب اللفظ
فلا يلزم المخذول ان **قوله** سواء كان الخ دفع ما يرد من ان مراد الشارح كون جمع المؤنث الخ
بالالف والتاء بعد كونه جمعا للمؤنث فيجوز سبليات وعرفات عن حكمه مع ان الامر ليس كذلك
والدفع غنى عن البيان **قوله** سبيل على وزن قبط يعني فربه **قوله** عرفات فانه كان في اصل
جمع عرفة ثم صار علما للجبل الذي عليه وقوف الحاجين **قوله** ولا يخفى الخ لعل الغرض من

اشارة الى الوجه الثاني
لان للجمع فيهما قدس
عنا وفيه ان سنين
تخرج عن جمع المؤنث
السالم كما سيأتي في
قول الفاضل المتهنى
في محله يكون ضمرا
للمنه

هذه العبارة **قول** من قال في دفع الاعتراض الواحد على المصنف بأزسيني جمع الموثث
 السالم كما هو الظاهر مع انه معرب بالحرف بأن في العبارة تقدير مضاف والتقدير صيغة جمع
 الموثث السالم بالضم ولا شك ان نحو سنيين وانما لجمع الموثث سالم عن التغير كما علمت لكن صيغة
 ليست صيغته جمع الموثث السالم لانها ما تكون بالالف والفاء لا بالواو والنون بان تفسير الشارح
 بجمع الموثث السالم كاف في دفع ذلك الاعتراض كما انه كاف في دفع الاعتراضين الآخرين فلا
 حاجة الى القول بالتقدير مع انه خلاف الأصل والله اعلم **قوله** بحسب العرف أي يكون
 معجم الموثث السالم في عرف البضاعة ما يكون بالالف والتاء وان كان معناه في اللغة ما يكون
 جمعا في الحال لموثث سالم عن التغير اذا جمع **قوله** او بحسب عموم المجاز وهو عبارة عن ان يولد
 من اللفظ معنى مجازي ويكون المعنى الحقيقي قد اضمحلت ويحذف بيالى ان بين المعنى الحقيقي بجمع الموثث السالم
 وهو ما يكون جمعا في الحال لموثث سالم عن التغير اذا جمع والمعنى المراد ههنا عموم وخصوص من وجه
 مادة الاجتهاد مسلمات ومادة الافتراق من جانب المعنى الحقيقي سنيين ومادة الافتراق من جانب
 من جانب المعنى المراد سبورا فان كان المراد من الفردية المأخوذ في معنى عموم المجاز الفرعية التي تميز
 فردية الاخص من وجه فيجوز لمهارة الفاضل المحقق وجه وان حل على الظاهر من كون فرد الشيء انصر
 مطلقا منه فلا يجزئ له وجه هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** وهو صيغة التي فيكون
 تقدير صيغة بجمع الموثث السالم **قوله** او معطوف التي فيكون التقدير بجمع الموثث السالم ومما
 على صيغته بالضم **قوله** الى تقدير المضاف انما يقل او حذف معطوف مثله هو من حذف
 المعطوف عنه ما كان على صيغته يميز الثاني فانه باطل لانه وان كان لا يتناول هذا المعطوف لكن
 يتناول بجمع الموثث السالم كذا في حاشية الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره واحقونه
 به أي بالسالم ويحتمل ان يرجع التغير الى جمع الموثث السالم وقد راى الاسر المعرب في العبارة حتى
 التقدير بالاسر المعرب الذي هو جمع الموثث السالم بالضم آه فلا يخفى ان الاحتراز فرغ الدخول
 شيء قبل اجمع الموثث السالم الحق يدخل فيه كذا في حاشية مولانا نعمت الله **قال** الشارح
 قدس سره فانه قد علم الخ أي المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بها بالحركات الثلاث
 فالعلم وسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه بنفسه واما المكسر الغير المنصرف فهو داخل في غير
 المنصرف فاندفع ما قيل الاعتراض ليس لانه لم يوسم بغيره لانه لا يشاركه في هذا الحكم على
 لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف كذا اقال مولانا جمال الدين **قوله** أي لتأخلف وطبعه دفع ما يميز
 من ان غير المنصرف قد يكسر في حالة الجبر فكيف يعبر غير المنصرف بالضم والفتحة وجماع اللفظ
 ان مراد المصنف ان غير المنصرف مع قطع النظر عن العوارض معرب بالضم والفتحة وهذا

حجه لان انكساره في سالة العوارض متعلق على محذوف والواو بمعنى مع والتقدير اى اذا
 دخل من العوارض خذوتك مع طبعه فيكون من قبيل قوله تعالى انتهوا خيرا **المرقاة** قال شارح قدس سره
 فاعراب هذه الاسماء آه يعلم من اكثر الحاشي المتعلقة بهذا المقام ان هذه العبار من الشارح
 لدفع ما يرد على المصنف بان المعلوم منه ان الحكم على الجزئيات وهو مع قطع النظر عن عدم
 المناسبة يلحق بالنظر الى الواو والنظر الى قوله مضافة لا شتمال تلك الجزئيات عليها ويكونها
 مضافة الى غير ياء المتكلم الاول للاول والثاني والثاني ويتبع بالنظر الى الالف والياء وهما
 وجودها في تلك الاسماء حال وجود الواو فيها كما هو الظاهر بان عبارة المصنف من قبيل ذكر
 الجزئيات وارادة الكلي يعنى ان مقصود للمصنف الحكم على الاسماء الستة بلا محاطة اشتغالها على الواو
 وازادتها الى غير ياء المتكلم ولا شك في صحة هذا الحكم وافادته ولو تاء ملكت تاء مل لا نضاف
 لظهور ذلك ان هذه العبار من الشارح لا يدفع ذلك الايراد لان الشارح اورد اسم الاشارة
 فيكون اشارة الى الاسماء الستة المذكورة في عبارة المصنف فيكون هذه العبار من الشارح
 سورة الامتراض كعبارة المصنف بلا فرق نعم لو قال الشارح ههنا فاعراب الاسماء الستة لكان
 للمعلوم من الحاشي وجه هذا اما ظهري حين تسويد هذا البيا والله اعلم فالاولى في بيان
 فرض الشارح من هذا التقدير بيان وجه حالية قول المصنف مضافة آه من اخوة آه والله
 اعلم **قوله** اى لا بخصوص ما دقم ما يرد من ان كلمة هذه الاشارة الى الاسماء التي ذكرت في
 المتن وهو مشتقة على الواو والاضافة الى غير ياء المتكلم كما هو الظاهر فيلحق الحكم عليها بالواو
 لو كان التقيد بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم ويمتنع الحكم عليها بالالف والياء وحاصل الدفع
 ان الامر كذلك لكن كثير اما يحكم على شخص يراد منه الحكم على نوعه ومطلقة وهما كذلك فهنا
 حكم على شخص اخوة آه واريد النوع والمطلق اى الاسماء الستة فيكون معنى عبارة المصنف
 اعراب الاسماء الستة بالواو ولا شك في صحة هذا المعنى والله اعلم **قوله** قيل في توجيه
 آه لما كان في ذكر الخاض وارادة العام منه بعد وجه تلك الاراد لدفع ذلك الاستبعاد لما
 كان هذا الوجه غير مرضي للفاضل الحاشي كما يعلم من قوله وفيه مامر عنون بلفظ قيل **قوله**
 وفيما لم ي في بحث الكلام في الحاشية المتعلقة بقول الشارح فانه في حكم هذا اللفظ **قوله**
 به بالحركة التقديرية دفع ما يرد من ان للنقول عن سيدي كوزا اسما الستة معرفة بالحركات
 التقديرية وللتقول عن الكوفيين كونها معرفة بالحركات التي هي قبل حروف المد وما قاله للمنفذ
 مخالف عن كليهما مخالفة من السواد الاعظم من غير الباعث في قوة الخطاء وحاصل الدفع
 ان الباعث ههنا موجود وهو العدول الى ما هو خلاف الاصل في ذلك القولين وهو

التقدير في الاول ولزوم الاعراب في الوسط في الثاني فلاجل ذلك اباغت مخالف المصنف
 عن كنه ما راسه اعلو قوله للزوم اخرج فشرط غير ترتيب الالف قوله مع الغنى متعلق بالزوم
 والعدول على سبيل التنازع قوله اي ما يصغر منها فم ما يتوهم من ان اضافة صيغة
 للمصغرات الى غير الاسماء الستة لا مستغراق فيفيد ان كل واحد منها يصغر والامر ليس
 كذلك لان ذو ولا يصغر كما تقر في مقرا وحاصل الدفم ان اضافة للمصغر هو تحقيق
 فرد ما فلا يصغر عدم تصغيره واذا كان التصغير موجودا في بعض الاسماء الستة والله اعلم
 قوله مینه ولامه الضمير ان عايد ان الى ما يصغر فلا يرد ان الالاق ان يقول مینه ولامها
 لان الضمير باجم المصغرات وفيه مني القاصر يحكم على ان ذكر عينه استطراد لا دخل
 لغنى المقصود وهو تحريك الالف في مصغرات الاسماء الستة قوله ليتم وزن المصغر
 العلة الاصلية في تحريك العين واللام في المصغر الاحتراز عن التقاء الساكنين لان من التكرار
 ياء والياء الساكنة فيما بين العين واللام من ضيقته والله اعلم قوله يجب سكونه والسكون
 الحركة لا يمتطأ في حرف واحد فلا يمكن جعل المصغر منها معربا بالحرف قوله لتساويه
 الاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل السكون والحاصل ان الالف في الاعراب
 لا مراب بالحركة كما تقر فلو كان في مادة بالحرف لا جملته فيجب ان يكون ذلك الحرف
 مشانها الحركة والحرف المشابه بالحركة ليس الا الحرف الساكن لانها عطفها ان الحرف
 الساكن بالنظر الى الحركة والحركة بالنظر الى الحرف والله اعلم قال الشارح قدس سره وانما لم
 يصرح المصنف بغيره من ان اعراب الاسماء الستة اذا لم يكن بالواو والالف والياء مطلقا بل
 حال كونها كبرية وموحدة فلم يصرح المصنف بهذين القيدين بان يقول اخوك الى آخر الاسماء
 الستة مكبرة وموحدة بالواو والالف والياء وحاصل الدفم ان المصنف اكتفى عن ذكر قيد
 القيدين بالمثال حيث اورد هاتين مكبرة وموحدة ويحتمل بالبيان ان المصنف لو قال الاسماء
 الستة بالواو والالف والياء مثل جاء في اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك وهكذا كان على
 قتاله الشارح وجهه واما على ما قاله المصنف فليس لقول الشارح وجه لا تنفله الامثلة كراهوا لظن
 الا ان يقال ليس المراد من الامثلة ما كانت محنونة بعنوان المثال بل ما كانت ضاحكة للتشبيه اعم
 اعلم وان اتخلف في قلبك انه لم يميز المصنف الاسماء الستة مقطوعة عن الاضافة ولم يميز
 الاسماء الستة المكبرة للموحدة للضافة الى غير ياء المتكلم فان له فانه لو ذكرها مقطوعة عن
 المتوهم استعمال ذو وغير مضاف وهو خلاف للنقول ولو قال الاسماء تخلصت العبارة عن حرف
 اشتغالها بالمثال وان كان في حال الرفع ونحن فائدة هذا لينة المستعمل لاعراب فربما يرد

في جواب كون الالف
 في الاعراب اضافة

على ما عليه ان الاضافة
 لا تتم في زوايد الالف
 لينة منه واما عند
 ايراد نفسه فلو كان
 على هذا فلا يفتقر الى
 شجعت الجرد وان
 ذو ولا يضاف الى
 مصغر منه

والالف والياء لا يكتفي اليه بنفسه كذا فهم والله اعلم قال الشارح قدس سره و
 مضافة عطفت على قوله موحدة وهذا لا يقيد بالنظر الى ذو التحقيق وبالنظر الى لبواقي الاخترا
 كما لا يخفى قوله فيه تغير نظم لم تعريض على الشارح بان في كلامه تغير نظم المتن وهو ليس
 من داب الشارح والراد من التظم النظم الذي وجد في اكثر النسخ لا محال وجد ان نسخة فيه
 تدبر قوله مضافة عن قوله بالواو عند الشارح فقلها كما في حاشية مولانا عصا الدين قوله
 وذلك آه اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور بان تغير نظم المتن من الشارح لاجل جملة
 ليس بمنزلة واقم في كلامه السامعين كما لا يخفى على من يطالع كتبهم والعلّة ههنا موجودة
 وهي ان قول المصنف مضافة حال من المستتر في الطرف الذي هو معدود من جملة المتأمل
 المعنوي عند الجمهور وتقديم الحال على العامل المعنوي من المستقيلا من عند سيبويه
 فلاجل تلك العلّة قدم الشارح الطرف الذي انخره المصنف ليخرج عبارة والله اعلم
 قوله في الطرف بان هو زعمه بالواو متعلقة بكلمة وينتقل لغير بعد عن قوله الى ذلت
 القول قوله ويجوز ان يكون آه لعل الغرض من هذه العبارة توجيه عبارة المتن بان عبارة جملة
 على التقديم الذي هو من سهو الناحيتين والتأخر الذي هو ايضا بطريق السهولة والغفلة فيكون
 هذا القول جملة معتدلة بين العمل المذكور وتغييره بقوله فلذا تقدم ما اخره ومن هذا الظاهر
 مضافة ما في الحاشيتين من ان التقديم في المتن لرواية اتصال القيد ولان التقديم اذا كان متقدما
 فكيف يجر تلك الرواية والله اعلم قوله التقديم والتأخير والتقديم والتأخير بطريق السهولة
 والغفلة قوله فلذا الى لاجل ان قوله مضافة حال من المستتر في الطرف الذي هو من جملة
 العامل المعنوي وتقدم الحال على العامل المعنوي متنع قدم قوله بالواو على قوله مضافة
 قوله او لان لما نزه آه اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور على تقديم تسليم جواب
 تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الطرف وحاصله ان عبارة المصنف وان كان صحيحة
 لكن لما نزه تغير النظم لتكملة كالتأني او حسن الموقع او موافقة الاسلوب كل منها موجودة من
 اما الاول فلا في السانحة بذكر حال الاجراء اقسامه اكثر من نهاية بياض وطراف مقامه في الحال
 الا عوارب اقسامه واما الثاني فان حسن الموقع يقتضي ذكر شرط الاحواب معا واما الثالث
 فان موافقة الاسلوب السابق يقتضي كون الجزء متصلا بالمبتدأ قوله ولا يخفى ان لعل
 الغرض من هذه العبارة الرد على الجواب الاول للتعريض المذكور بانه لا حاجة الى حمل كلامه
 المصنف على التقديم والتأخير لانه محتمل ان يكون قوله مضافة حالا من معقول الاعوارب والنظم
 من القيام والمقدّر في نظم الكلام والله اعلم قال الشارح قدس سره ولم يكف ان اشارة

لان الظاهر
 فنزولها في
 ويمكن ان يحال
 التعريض بان التقديم
 لاجل الغفلة عن
 الترتيب كما في النسخة
 بتغيير القيد وكنّا
 فمن حاشية مولانا
 عصا الدين آه
 ما بالجملة ولعل الغفلة
 عدم التسلية ونحوه
 التفسير في الشارح
 ان التقديم اما لاجل تقديم
 تقديم قوله مضافة
 بقوله بالواو وجبه
 المتن على سهو الناحيتين
 واما لاجل الكائنات المذكورة
 الاول على تقديم كإتمام
 التقديم الحال على العامل
 المعنوي الذي هو
 الطرف كما هو في
 سبب الثاني على تقديم
 جواز ذلك كما هو
 من عدم الخشوع
 الاول في قوله قدس سره
 الثاني في قوله قدس سره

الى دفع ما يرد من ان المصنف اذا اكتفى عن قيد الكبيرة وللوحدة من كل لثال فلم يكف عن قيد
 الاضافة الى غير ياء التكلمية ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو اكتفى عنه بما ايضا التوضيح
 اعراب الاسماء الستة بالواو والالف والياء حال اضافتها الى ضمير المخاطب المذكور الواحد
 المؤنث الواحد لفظا مثلا لما لا لأنها المذكورة في المثال وهذا التوضيح مطابق لما في نفس الامر
 كما لا يخفى **قوله** تفصيله الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المذكور في المتن كما هو مشتمل
 على خصوصية المضاف اليه فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ياء التكلم فلم لا يجوز ان يفهم
 منه الثاني فيصح الاكفاء من هذا القيد بالمثل ايضا وحاصل الدفع ان المذكور كما هو مشتمل
 على عدم تلك الاضافة فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ضمير الغائب التكلم اسم الظاهر
 فقصص العدم الاول من المثال في غاية الخفاء والله اعلم **قوله** خصوصية المضاف اليه يعلم
 من الحاشيتين تفسير بضمير المخاطب المذكور الواحد وهو مخالف لما هو الظاهر لان الحرف مضاف
 الى ضمير المخاطب المؤنث وذلك مضاف الى لفظ المبال والله اعلم **قوله** وليس لاحترار الخ
 اشارة الى الفرق بين الكبيرة والمصغرة وكذا بين الموحدية والمثنوية والجمعية
 حلاقة التنصير والانتقال من الضد الى نفي ما يضافه في غاية القرب **قوله** ولان الحرف الخ
 اقول وبالله التوفيق ان هذا الدليل من افاضل البحث يفيد ما افاده قول الفارسي لانهم لما جعلوا
 الى قوله وانما اختاروا الخ يعنيان هذين الدليلين كليهما لا يفيد المدعى بدونهما فلو اقتضت
 الاية في كلامه الشارح وتعمل الملا من كليهما ليسا بدليلين مستقلين لاثبات المدعى بل هما
 جزاءه ومن هذا يعلم حقاقة ما في حاشية مولانا عبد الرحمن ان شئت الاطلاء على الجميع
 عليه **قوله** كركبين او اكثر هذا التردد مبنى على ان حصول ابداء ما يشاء من الحركات كانت
 والاشياء محتمل ان يكون مقدار حركتين او اكثر **قوله** ان يستبدل المشي الخ يستعمل وجبا
 الكراهة اذ فيه يلزم من ثبوت الفرع على الاصل **قال** الشارح قد مر مره مشابهة المشي الخ
 يرد ههنا ان الانباء عن التعدد في المشي غير الانباء في الاسماء الستة لان طر في التعدد في
 المشي جزئي للمعنى بخلافه في الاسماء الستة لان معناها واحد ووجه التشبه لا يبدل بكون
 مشتركا والجواب ان وجه التشبه هو الانباء عن التعدد سواء كان طر فاه جزئي للمعنى او
 يكون للمعنى احد الطرفين الاول في المشي والثاني في الاسماء الستة فان قلت لما كان اعراب
 تلك الاسماء تشبه المشي وجب ان لا يستوفى الحروف الثلاث لئلا يلزم من ثبوت الفرع على الاصل
 قيل انها وان تفرعت على المشي في اعراب بالحروف فكيف استوفى الحروف الثلاث بناء على ما
 ذكرنا لكونها مفردة ولذلك قد سما على المشي **قوله** بالواو والالف والياء محمول على الاسماء

الاول في ما هو كلامه
 وقوله الثاني في الحرف
 والثالث في الضمير
 لان الحرف بالواو والالف
 كانت مضافة الى
 ضمير المخاطب او
 الى ضمير الغائب او الى
 اسم الظاهر الخ
 وهو كذا يصح لاحقا
 معربة بالحروف
 اعمه

العام وهو قضية موجبة فمفهومها ارتفاع الغرض ووجه جانب السلب فيكون معناه ان
 اصواب هذه الاسماء بالحروف ليس بضم وكما فيناول الوجوب كما في ابوك واسخوك وذو
 والجواز كما في قولك وهنوك وهو كذا في حاشية مولانا المدق ويعلم من حاشية مولانا
 عبد الحكيم والفاضل للمدق ان الشارح لم يرد لفظ المعاني وقال لمشابهتها للمشي في كونها
 متباعدة عن تقدم كانت الاسماء الستة من قبيل الملحقات بالمعاني كقوله اقول وبالله التوفيق
 انه يعلم من هذا ان الاءاء في الملحقات باعتبار المعاني والا لفاظ كليها بجزء الاسماء الستة
 الذي فيها اعتبار الاول فقط فالامر ليس كذلك لان لفظ كلا ليس بجيني عن التعدد لا من جهة
 المادة ولا من جهة الصورة لا بوجود مادة ومورثة في الكما مع اشتداد التعدد فيه كما لا يخفى
 فالاصل في توجيه زيادة لفظ المعاني بيان الواقع لا الاحتراز ولا اجل الفرق بين الاءاء
 هذه الاسماء الستة وبين الاءاء كذا كما يخفى ان تكن من الملحقات ووجه الاءاء عن التعدد في
 الاسماء الستة ان الامر ينشأ من الاءاء عن الابن والحو من المرأة او من وجهها والفر من
 عن صاحبها وتر واهي الصاحب مما يصلح له ولم يقل الشارح في كون معانيها مستلزمة
 للتعدد لان التشابه من استنام الانفكاك في التقليل ولذلك غير متحقق في الغرض والامر لعدم
 كونها من مقولة الاضافة كذا اخبر من الحاشية المكتوبة في هذا المقام والله اعلم بحقيقة
 قول الله دون فداي حال كون تلك الاسماء مجزا ونزعة عن فدا لانه وان كان في آخره حرف
 صاحب للاعراب لان اصله فدا ونحو حذف الواو ولا عوض كما في الصحاح لكن معناه غير
 منفي عن التعدد اقول وبالله التوفيق ان الاخ كذا يقتضي الاءاء والاب الا ان فدا تلك الغد بقتة فليعلم
 بحال الذي في فدا والله اعلم بقوله ويلزم الاءاء فداي من ان فدا كون الاسماء الستة
 بالحروف اذا كانت الشابهة للمشي في الاءاء عن التعدد فالمناسب ان يكون تلك الاسماء مقصورة
 بهذا للاعراب حال القطع عن الاضافة ايضا لوجوه العلة وهو الاءاء في تلك الاسماء في تلك
 الحالة ايضا وحاصل المدغم ان وجود الاءاء في حال عدم الاضافة مسطر في تلك الاسماء لكنه
 غير ظاهر في حال الاضافة ظاهر في الشيء الغير الظاهر بمنزلة العدد فلهذا تعدد الاعراب
 بالحروف بحال الاضافة واسما علم قال الشارح قد مر منه ولوجود الخ فتلح بالبل ان الخ
 يجمع مع والامر من ابدية الغرض من هذا القول بضم ما يرد في هذا المقام من وجهين الاول
 ان الاءاء عن التعدد موجود في الاسماء الاخر ايضا كالولد والولد والعمر وغير ذلك فبما
 الوجه في اختيار تلك الاسماء الستة والثاني ان هذه الاسماء الستة لو جعلت معربة لم
 يستعملية الا بجراد ب تكون الحروف الاءائية من الخارج الاءاء احتراز من الكلمات

يعلم من قول الفاضل
 في بحث الجودات
 ان الاءاء كما في العام
 بالفتحة الى حمزة من
 لا بالفتحة الى فتحة
 اعلوا منه
 بضم ما يرد من ان الاءاء
 بناء اذا كان في الاسماء
 الستة وكذا عليها
 باعتبار الملحقات فليعلم
 فكل تلك الاسماء من
 الملحقات كذا يمكن
 الدغم ان الحرف في فدا
 جزئي المعنى في كذا
 والمشي كذا فيكون
 فكون كذا من ملحقات
 التي جزاء فدا في الاسماء
 الستة فليعلم من فدا
 ب

من المعاني فيما بينهم وحاصل الدقة من الوجه الأول أن في الاسماء الأخر التي هي منبهة عن التعم
 تكلف اجتلاب الحروف للأعراب عن الخارج لعدم وجود الحرف الصالح للأعراب في أو
 آخرها بخلاف الأسماء الستة فلا احتراز عن التكلف مهم لهم فذا لم يجعل تلك الأسماء معتر
 بالحروف وعن الوجه الثاني أن الحرف الصالح للأعراب وإن لم يوجد في الأسماء الستة
 بحسب الظاهر لكنه موجود فيها بحسب الأصل كما لا يخفى فلا يوجد فيها تكلف الاجتلاب
 من خارج على تقدير كونها معرفة بالحروف فجعلت معرفة بالحروف والله أعلم **قوله**
 فاسترحوا يعني أنها إذا وجدت الحروف الصالحة للأعراب في أو آخر الأسماء الستة وجعل
 تلك الحروف أعرابا فاسترحوا **قوله** حروف اجنبية في هذه العبارة مراد من أن لا تستر
 من كلفة الحروف التي هي أو آخر الأسماء الستة ليست بأصلية لأنها كانت محذوفة نسبيا
 منسيا كما سيصرح الفاضل المشي به في هذه الحاشية فلما كفي عن العقيمة للمشكلة إليها
 بقوله مع أن اللام لا يحذف والعبارة لا كان لادق والله أعلم **قوله** مع أن اللام لا يحذف وقم
 ما توه من أن الاستراحة عن ذلك التكلف موجهة للمخالفين عن أصل الأعراب
 بالحروف وهو الأعراب بالحركة لأن فيه تكلف الاجتلاب كما لا يخفى وحاصل الدقة
 أن تكلف الاجتلاب كان موجودا في أكثر الأسماء الستة وهو ما سوى ذلك لأن كلها إذا كانت
 محذوفة في الأربع الأولى من تلك الأسماء ومبدلة بالميم في واحد منها وهو فرقا كما تظاهرت
 لأجل اجراء الأعراب عليها ليس إلا تكلف الاجتلاب والله أعلم **قوله** لأنها كانت مبدلة
 في المقام وإذا لم يحذفها لم يتغير معنى غرضها وعوضها من الماء مبادا قالوا فرفقا
 بدقون ولو كان الميم عوضا عن الميم لم يتغير معنى وهذا القول يتبادر إلى الذهن على عكس
 ما قاله الفاضل المشي ألا أن يقال إن الواو التي اجتمعت مع الميم ليست ملحقه عوضا
 ولا قللتا سببان بقدم الواو على الميم في الجمع بل تلك الواو وأخرى زائدة في الجمع على
 خلاف القياس هذا من سوانح الوقت والله أعلم **قوله** قال الشيخ الرضوي الخ لما كان
 بين النماذج خلاف في أن الواو التي في أو آخر الأسماء الستة في حالة الرفع هي الواو التي هي الأصل
 للوجه أو الواو الأخرى بدل عن لأم الكلمة أو عليها إشارة الفاضل المشي إلى ذلك الخلاف
 ورأى رحمه الله بالقول الثاني من ذين القولين حيث أجاب عن اعتراض الوارد على المصنف
 الذي ذهب إلى ذلك القول والله أعلم **قوله** والعين في الباقيين أي ذو وفرا قوله وباب الترفع
 أنه لا يزل في ذوبان أصله ذو وحذف الضمة عن الواو والثاني لا تثقل ثم حذف تلك الواو
 لا بل التقطوا الساكنين الواو والمتنوعين فحذفوا الساكنين الواو والأول ليعبر بجلها هو بأنهم أبدلت

خص الخلاف بالبدل
 لا يعلق في كون اللفظ
 والياء بدلين للألف

الفقه بالضمعة المناسبة شرح فت التويز كان للفظ العين في لفظه ووجه وأما إذا قيل
 كملرئيتة سكتوا بأن اصل ذو ذو و جعلت الواو الأولى الفاعل كرها وانقلم ما قبلها اثر سكت
 الواو والثانية استغناء لا وحذف الالف لا لتقاء الساكنين شرح فت التويز ثرا بدلت
 الفقه بالضمعة قليل ذو فلا يبقى للفظ العين في ذو ووجه كما لا يخفى واسه اعلم **قوله**
 كونها أي بالفت والواو وقوله من لا مر الكلة أي في الاربعة الاول **قوله** وبينها في الآخرين
قوله وجعل ما قبلها الضمعة قبلها ومن جنس ارجم الحروف الاعراب يعني ان الفقه
 التي قبل اللام والعين في الأصل اندلت بالضمعة والكسر تضيف **قوله** لان دليل الاستغناء
 الاستغناء ببيانية والمعنى لان دليل المعاني المعنوية الذي هو الاعراب والاعراب بمعنى كون
 الكلمة معرفة والمعنى لان دليل كون الكلمة معرفة فلا يرد ان الظاهر من الاستغناء كونها بمعنى
 اللام وهي لا يعم منها لحد من الدليل للاعراب وحاصل الدليل ان الاعراب والاعراب وصف
 للمسمى كما سبق والدال على وصف الشيء يكون متأخر عنه فلا يكون الاعراب من مستغنى
 الكلمة لان مستغنى الشيء لا يؤخر عنه **قوله** ستم بكسر السين المهملة والنون والقاء المجرم
 الأصل **قوله** بدل من ستم الكلمة وهو لا مر الكلة في الاربعة الاول وعينها في الباقيين **قوله**
 وهو الاعراب أي مرفوعة الكلمة ومنفصلة عنها ومجروريتها **قوله** كالتاء في بنت لانها عوض
 عن الواو لان اصل بنت بنو وهي لا يفيد التانيث **قوله** ولا يبيح الخ دفع ما يرد من ان الهمزة
 والعين على كاتما محذوفين من لفظ ذو وفك فبقيا على حرف واحد والاسم على الحرف
 الواحد ليس بوجود في كلام العرب والدفع غنى عن البيا **قوله** وامترض عليه الخ أي
 على ما قال المصنف بيان الاعتراض ظاهر قال مولا ناعبد المحكم فيه ان التفتيح حاصل
 بالابدال ايضا **قوله** وبالله التوفيق حصول التفتيح في ابدال الواو التي هي اصل كل الاسماء
 للثمة بالالف ظاهر وأما في صورة ابدالها بالواو والياء فغير ظاهر واسمها علو والفاضل
 للدين في تزيين قول مولا ناعبد المحكم كلامه ان شئت الاطلاع عليه فارجع الى حاشية
قوله وله ان الخ أي للمصنف في الجواب عن اعتراض الشيخ الرضي ان يقول في ما حصل
 الجواب ان قياس الام لا أسماء الستة على علامتي اللشقي والجسوم قياس مع الفارق لان تزيين
 العلامتين من حروف المعاني الفقه باللفظ للدلالة على التشية وجمع بخلاف لا مطلقا لاسماء
 لانها لا تدل على شيء من اجزاء المعنى قال مولا ناعبد المحكم الذين اقول فيه بحث لان كونها من حروف
 المعاني عندهم لا نعلم لا يجوز ان يكون الدال محوم الصيغة والنسبة اليها لما ان تلك الدلالة لا تميز
 عندنا بل هو ما ذكره فكونها من حروف المعاني ما نعلم من كونها من ستم الكلمة على الاطلاق

ممنوع كيف وباء التصغير والفتح الجهم والفاعل وواو المفعول نحو جليل وصالح وضاهر وصغير
 مع الحركات تدل على معنى التصغير والجهم والفاعل والمفعول وكذا أحرف المضارعة تدل على
 معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا صرح به الرضوي ومنع كونها من سنخ الكلمة بدوها بظاير
 أو لولسها فكونها من حروف المعاني ليس الاختلاف فيه فيمكن له أن يقول أي عهد در في جبل أو أي
 من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والمجموع من سنخهما ولو عند البعض انتهى **قال** شارح
 قدس سره وما يتعلق به تعريضا على المصنف بأن المناسب له أن يقول المثنى وما يليه لأن
 الاختصار المطلوب للمصنفين يحصل به ويمكن أن يجاب من جانب المصنف بأن هذا القول
 موهوك بكون أعراب كلا وكلتا كالمثنى في حال الإضافة إلى المظهر ولم يذكر قيد مضافا إلى
 بكون أعراب اثنين واثنين كالمثنى مقيدا بحال الإضافة إلى المظهر لولا أن كذا قيد مضافا إلى
 مظهر والله أعلم بكون أعراب كلا بالمعركة في حال الإضافة إلى المظهر وإن كانتا تقديرية
 قد لا يصف كلا على اثنين وألا فللناسب مكرس الترتيب لأن مناسبة الاثنين بالمثنى أظهر
 من مناسبة كلا به كما لا يخفى **قوله** وهو ليس بمثنى الظاهر إجماع إلى كلا أو من أن يكون مع
 أو من وبها فلا ريب أنه لا معالجة إلى قول الفاضل المثنى قال الله تعالى **قوله** وأعرض من هذا القول لم
 ما توهم من أنه لم لا يجوز أن يكون كلا من المثنى لا من طوقاته وأن المثنى في قلبه أن تعدفه
 المثنى لا يصدر عنه كلا لعدم وجودان النون في آخره الذي أخذ في تقريبه للمثنى فكيف يمكن
 الذين إلى ذلك التوهم فانه له بأنه يمكن صدق التعريف على كلا بأنه يمكن أن يقال إن النون
 موجودة في آخره في الأصل لكن من جهة لزوم الإضافة فيه التزم حذف نونه وحاصل ذلك
 أن كون كلا من المثنى غير صحيح لوجوه الأول ما أشار به بقوله لأنه لم يثبت الخ وحاصله أن المثنى
 لا بد له من منفرد كما يشهد به تعريفه ومنفرد كلا لو كان كان كل وصوم يثبت **قوله** و
 الجواز رجوع الخ هذا وجه ثان لعدم كون كلا من المثنى وحاصله أنه لو كان منه للزم إجماع
 ضمير التثنية إليه وألا لم يكن كذلك كما يشهد بهذا الشاهدان المذكوران في كلام الفاضل
المثنى قوله ضمير الواحد إليه مؤثما كان أو مذكرا والشاهد على الأول القول الثاني و
 على الثاني الأول ولاجل هذه النكتة أورد الفاضل المثنى شاهدين وآلافه الواضحة
قوله وللزوم الالف الخ هذا وجه ثالث لعدم لزوم كونه وحاصله أن القاعدة في المثنى
 تبديل الفه بالهاء في حال النصب الجوز كما هو المتعارف واللف كلا لا يبدل في حال اللف
 إلى المظهر فلا يكون من المثنى **قوله** ويجوز أمالته هذا وجه رابع لعدم المسطور فحصل
 أن أمالته في الف لا يجوز لأنه علامة والعلامة لا تقهر الف كلا يقال فلا يكون

من الشئ قوله فان الشئ الخ ملة فعلية جواز الامالة للقدم المذخور قوله والغنة الخ
 هذا الكلام ماشارة الى الاختلاف الواقع بين النحاة في الف كلاهانه بدل من الواو والياء ولا
 دخل لهن الكراهيات عدم كون كلا من الشئ فيكون هذا الكلام عطفاً على قوله وهو
 ليس بمشئ قوله لا يدل ال التاء الخ يمانية ان مؤنث هذا اللفظ ككتا كما هو المتقرر والتاء فيه
 لا يجلو ما ان يكون بدلا من الواو من الياء او ليجرد التانيث لا سبيل الى الثالث لانه على
 هذا يلزم كون تاء التانيث وسطا وكون وزنه فعقل وكلا الامرين خلاف ما تقرره كذا
 لا سبيل الى الثاني لانه على هذا يلزم ابدال التاء من الياء في غير لفظ الاثني وهو محال
 ما تقرره طريق الا الاحتمال الاول فلذا كانت التاء بدلا من الواو فيكون لا مر كلا الذي هو
 مذكر كلا والواو خالف كلا يكون بدلا من الواو قوله واحر يبدل الخ المراد من عدم التبدل
 هو الذي يكون في موضع اللام وطريق الاتفاق فلا يرد التبدل فكيف وذبت لانه
 اشتقاق وكن الا يرد التبدل في موضع الفاء ان شئت التفصيل فارجم الى الحاشية
 هو لا فاعبد الحكيم قوله اسماء الخ فوايد القيود الثلاثة ظاهرة وان شئت التصريح بها
 فارجم الى الحاشية بين المشهورتين لانها مذكورة فيها على التفصيل قوله على وزنه
 اشارة الى دقم ما يرد من ان الف ككتا هي الالف التي كانت في كلا والتاء فيه يزيد
 للتانيث فيلزم توسيط علامة التانيث وكون وزنه فعقل وكلا هما خلاف الواقع و
 حاصل لوف ان الالف في ككتا هي الالف في كلا وعلامة التانيث فيه التاء على
 يلزم هذا وان بدل التاء فيه بدل من الواو التي ابدلت منها الالف في كلا والالف فيه
 للتانيث فيكون وزنه فعلى ويكون علامة التانيث في الآخر فلا يلزم المخالفة من الواقع
 قوله كالام في كلا اي الالف التي وقعت في مقام لام الكلمة والتشبيه في جموعية الآخر
 فقط لا فيه من التانيث لان الف كلا ليست للتانيث كما لا يخفى قوله وانما جئنا الخ
 اشارة الى دقم ما يرد من انه لما زيدت التاء في ككتا فاجتازت الحاجة الى زيادة الالف بعدها
 كيف والاشعار بالتانيث الذي هو المقصود يحصل بالتاء ايضا وحاصل الدغم ان تزيين
 التاء لو كانت للاشعار بالتانيث كان الامر كما قاله المورخ لكن التاء هنا بدل من الف كلا
 وليست متممته للتانيث فيحتاج الى علامة ليحصل الاشعار به قوله تكونا بدل لاملة
 لقوله لم تقمض وهو اي عدم التقمض ملة يجوز التوسيط قوله ولهذا الخ يرجع ههنا ان
 المذكور فيما سبق عدم كون تاء ككتا للتانيث وابدالها من الالف التي وقعت في مقام لام
 الكلمة ولا دخل له في عدم انقلاب تاء اخنك وبنيت هاء في حالة الوقف كما لا يخفى فكيف

يتم قول الفاضل المحقق ولم ينقلب تاء انت وبنت هاء والجواب ان المشار اليه بهذا هو
العدم الاول والابدال مطلقا مع من ان يكون في كلتا او غير فيصم التفرعان وان انتظم
في قلبك ان للذكور فيها سبق هو الخاص فكيف يشار بهذا الى العام فآثر له بان العام يفهم من
الخاص والضمير كاف في الاشارة **قوله** لم ينقلب ما قبلها مع انه يجب انفتاح ما قبل تاء التانيث
قوله ولم ينقلب الخ مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف **قوله** ولا نهائيا لهما بل هو
متعلق بقوله جاز الجمع قد مر عليه للاهتمام والتقدير وجاز الجمع بين الالف والتاء في كلتا
ليستا متحفتين في التانيث فيكون الواو لعطف جاز المتأخر على جاز المتقدم فالعلة في جواز الجمع
هو عدم كون التاء متحضة للتانيث وتبعده ذكر الفاضل المحقق في اللطوف والا فذكر هذه
العلة في اللطوف عليه كاف والله اعلم **قوله** لانها تتغير حيث ينقلب ياء في حالتي النصيب
والالف المتحضة للتانيث لا تتغير لان التغير في العلامة مما لا يبعد ويتقدم بهذا ايضا ان
كثابة هذه الالف بالياء لانها للتانيث **قوله** والحق الخ هذه جملة مستأنفة اشارة الى
الاختلاف الواقع بينهما في ان كلا اذا اضعف الى المؤنث الى المؤنث هل يلحق التاء به **قوله**
وفي قوله اي الشارح الرضى لان هذا القول يعني فلذا جاز توسيطها واقم في كلامه ولا خدشة
في ارجاع الغمير اليه مع عدم ذكره لان شهرته يغني عن الذكر بيان الراد ان المفهوم من كلامه
حيث ذكر التانيث مطلقا ما فيه شائبة التانيث وتقصه لا يجوز توسيط مع ان تاء كلتا
لمجة التانيث كما هو الاظهر ووسط فعل ان عدم جواز التوسيط فيما كان لبعض التانيث كما هو
المفهوم من كلام الشارح الرضى حيث نفى التانيث الخاص لا فيها فيه شائبة التانيث وتقصه كما
هو المفهوم من كلام المصنف ولا يخفى انه لو كان المراد من التانيث المذكور في كلام المصنف
حتى يكون معنى عبارته انها ليست لبعض التانيث لا يعجز للرد على المصنف بهذا الكلام وجبه
والله اعلم **قوله** ويجب الخ هذه جملة مستأنفة ايضا اشارة الى حكم آخر وكذا **قوله**
اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين **قوله** يجب ان يكون الخ دفع ما يتوهم من ان الاعراب بال
هو الاصل اذا كان في حال الاضافة الى المظهر الذي هو الاصل ايضا فلنا سب ان يقتطع
في المظهر المضاف اليه التنكير الذي هو الاصل ايضا لوافق الاصول الثلاثة وحاصل الدفع ان
الناسب كذلك لكنه تولى هذا المناسب لئلا يلزم المخالفة من وضع كلا ويلزم المخالفة على
تقدير اشترط التنكير في المضاف اليه لان وضعه للتأكيد المعنوي والتأكيد لا تؤكد به والله اعلم
قال الشارح قد سره فيسقط الخ قال لفاضل لم يقدري لا دخل لهذا القول في اثبات
تقديرية الاعراب لان كون آخره الفاعل مستقل في كون اعرابه تقديرية انتهى اقول والله

التوفيق لعل غرض الشارح من هذا القول دفع ما يظن بحسب الظاهر من عدم وجود الالف
 في آخر كلا حال الاضافة بان الالف موجودة فيه بحسب الاصل لكنها ساقطة لاجل تقادم
 الساكنين قوله قيل الخ في بيان تخصيص الاعراب بالحرف في كلا وكذا حال الاضافة
 الى المضمر والاحد اب بالحركة فهما حال الاضافة الى المظهر فيكون هذا القول وجه آخر لتقدير
 المصنف بقوله مضافا الى مضمر قوله فالألف كونه جاريا على المثني كما يقال
 جاءني الرجلان كلاهما وحيثما كلا كما وجئنا كلانا وأما قال فالألف كونه جاريا يقال كلاهما
 جاء بعد ذكر شخصين وحيث لا يكون يكون تأكيد ابل مبتداء قوله وهو موافق لعل الغرض من
 هذا القول الاشعار على ان الجريان على المثني لا يكفي في كون الجار محرابا بغيره كما ترى في قولهم
 جاءني الرجلان نريد وعزيم لا بد من الموافقة بالشيء مع ذلك الجريان والله اعلم قوله لفظا
 او معنى أما معنى فظاهر يكون معناه معنى المثني وأما لفظا فلا في آخره وان كان واو اوياء في
 الاصل لكنها ابتدأت بالالف فوجدت الالف في آخره كما في المثني وعدم وجدان النون في
 آخره لا يقدح في الموافقة اللفظية لانه لما كان لا نزم الاضافة فيه هو ان عدم النون للزوم الاضافة
 لان النون غير موجود فيه في الاصل والله اعلم قوله ان يكون معر بالما تقرر ان الاصل في
 الاسماء الاعراب كما ان الاصل في الافعال البناء قوله موافق للمتبوعه فيكون اعراب كلا
 كلتا في حال الاضافة الى المضمر بالحرفين كاعراب المثني قوله ثم اطراد الخ دفع ما يتوهم من
 كلا قد لا يكون تابع للمثنى المعرب كقولك جئنا كلانا او جئنا كلا كما أفاد في وجه اعراب
 بالحرفين في تلك الصورة وحاصل الدفع ان الوجه هو اطراد التاني في الله اعلم قوله المثني
 المعرب الترادف من المثني ما هو مثني معنى لا ما هو مثني لفظا فليورد ان المفهوم من
 هذا العبارة اطلاق المثني على الضماير والظاهر من المثني لفظا ومعنى فيكون مفهوم
 هذا العبارة مخالفا لما فهم من السابق من ان الضماير مثني معنى فقط والله اعلم قوله فانه
 لا يجري اذا يقال جاءني افعول كلا اخويك لانه موضع الافعال فبق مفردا منصرفا فمتنقضا
 فيكون معر بالبحركات الثلاث تقديره قوله قال الشيخ الرضي آه غرض الفاضل المحقق من
 نقل كلام الشارح الرضي الا متراض على المصنف ببيان ان في عبارة قصورا وهوانا المناسب له
 ان يذكر مذكرا وان بكسر الميم والذال للجمعة والراء للمهملة بمعنى طرفي للقعد اي طرفي الايتيم
 في ملحقات المثني لانه ليس منه اذ لم يستعمل مفردة مع انه معرب باعراب المثني وان اجيب
 عن جانب المصنف من ذلك الا متراض بان المفرد للعبارة في المثني اعلم من ان يكون محققا او
 مقعدا والثاني موجود هنا يعني انه كان بحسب التقدير مذكرا بمعنى طرف الاية ثم شئى لطرفي

الايتين فمع قطع عن ان المناسب على هذا منزيان بالياء لا مذر وان بالواو لان من المتقرب
 ان الاسم للقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال غير على الجيب انه على هذا يكون
 المناسب للمصنف ان يذكر في المحققات ثانياً لانه ليس يثنى مع انه معرب باعرابه اما الثاني
 فظاهر واما الاول فلا مفرده وهو ثلث لو كان بحسب التقدير والعرض كان يثنى طرف الجبل
 لان ثانياً يثنى طرف الجبل والثناء لا يوجد فيه معنى الثنى الذي اشتق ذلك منه لانه بمعنى
 دو تا كرون كما في المنقح عد ووجدان هذا المعنى في الطرف الواحد من الجبل غير جلي فلهذا
 ذهبن سليم وفيه مستقيم فالجواب عن جانب المصنف ان هذا المعنى وان لم يوجد في الطرف الواحد
 من الجبل بمعنى الدخول لكنه موجود فيه بحسب العروض وهذا التقدير يكفي في الاشتقاق فيكون
 ثانياً معد ودامن المثني فلا قصور في عبارة المصنف هذه الخلاصة الحاشي والله اعلم بالصواب
قوله ادليس في المفرد لان الثنى في اللفظة بمعنى العطف الذي هو بمعنى دو تا كرون كما في المنقح
 كما سبق وتقدم وجد ان هذا المعنى في المفرد مما لا يخفى **قوله** فالثانيان عدة لقوله وليس في
 الطرف الواحد معنى الثنى **قوله** المثني على وزن ثرى بمعنى دو تا كرون شدة **قال** الشارح
 قدس سره والمراد به الإشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان مثل سنون وارضون يعرب بالواو والياء
 الرفع والياء حالة النصب والجر مع انهما ليسا من الجمع المذكور السلام لانه مفسر بما لا يكون مفرد
 بالتاء مع سلامته وهذا التعريف لا يصدق عليهما كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الجمع
 المذكور السالم ما يسمى به بحسب الاصطلاح وهو ما جمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء
 سواء كان الواحد فيه مذكر او مؤنثا وسواء كان الواحد فيه سالما او غيره وهذا المعنى يصح
 عليهما وعلوم من هذا ان في عبارة الشارح بالواو والنون حذف العاطف مع المعطوف والله اعلم
قال الشارح قدس سره وما الحق به غرض الشارح من هذه العبارة مثل العرض الذي بينا في
 قوله هذا في بحث الثنى **قال** المصنف والوفان قيل قالوا ان يوجد في كلام العرب اسما آخر
 واو قبله ضمة والوكذ لك قلنا الواو في معرض التغير فلا يعتمد به او يقال الواو ما قامت مقام
 اللفظة مكانها ليست بواو ووجه تقدير الواو على عشرين وانواتان الواو مشاركة مع الجمع المذكور
 السلام في اصل الجمعية وتخفيف واقل بالنسبة الى عشرين وانواتة كذا فهم من حاشيته وما كان
 عصمت الله مع منهية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لا جمع ذو لا عن لفظه دفع ما خرج من
 ان هذا من ملحقات الجمع المذكور السالم غير صحيح لانه كما سبق مفسر بما جمع بالواو والنون وهذا
 التعريف يصدق على الواو لانه يحتمل ان يكون عدم النون كاجل سقوطها لاجل الاضافة للملزمة
 فيه وحاصل الدفع ان وجود المفرد من لفظ الجمع المذكور السلام شرط فيه ومنه والو من لفظ غير

موجود لا يجمع له وقلد لك مد من اللمعات لكن المناسب للشارح ان يذكر هذا الشرط في
 السابق الا ان يقال ترك لشهرته والله **قوله** فلا يكون جمعا سالما انفع راجع الى وصف مسلك
 بنك على ما اشتهر من ان النفي اذا دخل على شيء مقيد بقيد يكون ذلك النفي راجعا الى هذا القيد
 وبناء على ان الجمعية المطلقة ليست بمنغية عن الوكها هو الظاهر **قوله** وكذا اولات تعريف على
 المصنف بان المناسب له ان يذكر ملحق جمع المؤنث السالم وهو اولات جمع ذات لانه ليس منه
 بناء على ان وجود المفرد من لفظ الجمع كما هو شرط في الجمع المذكور السالم فذلك شرط في الجمع
 المؤنث السالم وهذا الشرط غير موجود هنا كما لا يخفى مع انه معرب باعراب الجمع للمؤنث السالم
 الا ان يفرق بينه وبين الجمع المذكور السالم باشتراط قيد وجود المفرد من اللفظ في الثاني وعدم اشتراط
 في الاول بل يكفي فيه بما جمع بالالف والتاء فيكون اولات على هذا من الجمع للمؤنث السالم كمن
 ملحقاته فعدم الذكر لا يكون مضرا والله اعلم **قوله** فلا يكون جمع الخ يريد ههنا ان المناسب
 سبق ان يقول فلا يكون جمعا سالما فلا تنكض اذا قيد المؤنث اجيب بان التكنة في ذكر لفظ
 ههنا وعدم ذكر المذكور فيما سبق هي الاشعار على ان النفي في كلا المقامين هو وصف السالم
 المجرى من خلية التذكير والتانيث لذكر السلامة في كلا المقامين على نحو واحد والله اعلم **قوله**
 واما ذو وبقية الاول وضو الثاني وسكو الثالث والغرض من هذه البشارة دفع ما يتوهم من
 ان الوكها من المحققا فذلك يكون ذو ومنها فللناس في كرهها ايضا والدفع غنى عن البيان
 وان اختلف في قلبك ان النون شرط في الجمع المذكور السالم وهي غير موجودة في ذو وفيك فيكون
 متمم فانه بانه يمكن ان يقال ان النون موجودة في ذو وفي الاصل الا انه لا اجل لزوم مضافا اذا
 استعمل في المحاورات سقطت منه **قوله** ولا يدل الخ يريد ههنا ان الجمعية وعدم الدلالة على
 عدد معين كأنها شيان متقدان لان عدم الدلالة على عدد معين من لوازم الجمع ونحوه
 فالمناسب للفاضل المحقق ان يكفي باحدهما في بيان وجه تقديم الوجه عشر بن اقول وبالله التوفيق
 ان هذين الامرين وان كانا كشيئين متقدمين لكن كل واحد منهما يبدون بحاظا لا تحركات في بيان
 التقديم فلا جمل ذلك الحاظ ذكرهما بيان كفاية الاول ان الوجه وعشرون ليس بجمع لانه لو كان
 جمعا لكان المناسب ان يطلق على اثنين بل على ازيد منه كما لا يخفى فيكون الوسا سببا بالجمع
 فقدم على ما ليس بجمع كعشرين والمخاطرة وبها كفاية الثاني ان الاول لا يدل على عدد معين وعشرون
 يدل على عدد معين وكما لا يدل على عدد معين يكون سببا بالجمع لان عدم الدلالة على
 عدد معين من مقتضى الجمع فيكون الوسا سببا بالجمع فقدم على ما ليس بجمع كعشرين وانوات
 واسما لم **قوله** كما هو مقتضى آه متعلق بالنفي لا بالنفي **قال** الشارح قدس سره والا

لا
 من غير ان يلاحظ
 فيه الدلالة على عدد
 معين وعدمها
 ١٢ منه
 من غير ان يلاحظ
 فيه الجمعية وعدمه
 ١٣ منه

والا يجمع آه وايضا لو كان جمعا للزمران يقال عشرون بفتح العين وهذا فيه لم يجمع وايضا لو كان
جمعا لكان جمعا بالواو والنون وهذا الجهم لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلاء وعشر
وتطايروها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون واخواتها على ما قوت
العشرة بل عليها وعلى الاقل على ما هو الاصل في جمع القلة كذا في **قال** الشارح قدس سره
لمحققة **قال** مولانا عصام الدين الاولى تركه مع لمحققة لان ثبوت الوجه في الاصل يفي عن من
البيان في الحق ولا ييسر له قوله لانها قرآن للواحد بلا كلغة وكذلك قوله وهو علامة
التثنية انتهى **قال** مولانا نور الحق ما حاصله ان هذا ليس بداخل في المدعى بل ذكر لكمال كشف
المرام والبيان بالمثل هذه التصريحات في الشرح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وفي
آخرها آية زيادة هذه المقدمة للاشعار على ان الفرعية للمفرد وحدها غير كافية في كون الشيء
معربا بالحروف والا فيشكل بالجهم الموثق **قال** الشارح قدس سره وهو علامة آه دفع ما
يتوهم من كون اعراب التثنية والجهم بحرف النون لانه هو آخرها وحاصل الدفع ان المرام
بالاخر هو علامة التثنية والجهم لا الآخر الحقيقي الذي هو النون لانه لسقوطه بالاضافة لا
اعتبار له والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضى آه قال الفاضل المدقق المقصود من هذا النقل
دفع توهم ان الياء علامة التثنية والجهم انتهى بما هو المقصود وحاصل الدفع ان علامة
التثنية والجهم هي الالف والواو والياء لان الاطراف في جميع المشتى والجهم لا يحصل الا بهذا الطريق
لان الالف والواو موجودان في كل افراد المشتى والجهم بخلاف الياء كما لا يخفى فيكون علامة
التثنية والجهم الالف والواو دون الياء لكن بقي شيء وهو ان من المتفرقا بين القوم ان العلام
لا تتغير اذا كانت الالف والواو علامة التثنية والجهم فكيف يجب ان بالياء في حالة النسب
والجواب ان يكون غرض الشارح الرضى من جعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجهم هو
اجعل في حالة الرفع لا مطلقا فيكون علامة التثنية والجهم هو احد الاخرين من الالف والياء
او الواو والياء والله اعلم **قوله** لقلة عدد ادخ اللام في كلا للموضعين لقلته وكثرة
متعلقة بالنسبة ووجه المناسبة ان القلة الذي في المشتى يوجب الخفة كما ان الكثرة الذي في
يوجب الثقل فالالف خففة تناسب المشتى الذي هو خفيف والواو ثقله يناسب الجهم الذي
هو ثقل **قوله** وهذا الحكم اى يجعل المذكور اما مطلقا كما هو ظاهر العبارة او في حالة
الرفع كما هو المناسب على ما سبق **قوله** في جميع الخوا سواء كانا مظهرين كما في زيريات
وزيريات او مضمينين متصلين مستترين كما في ضاربان وضاربون او بارزين كما في ضاربيا
وضاربوا او منفصلين كما في انما وانقووها وهو وكما وكجو وجذان والواو في هذه المنظمة

لان الفرعية في الحركات
غير موجودة لانها من
الفرد
لان الالف والواو في
الحركات ليسا قولا
التثنية والجهم آه

وايضا اعلم من قول
الشارح ان علامة التثنية
والجهم هي الالف والياء
فهما اذا كانت منفصلة
في الالف والواو فيكون
يجمع كونهما مع اثنين بالياء
في حالة النسب الجهم

اولا لان يكون المراد من
الالف والياء
ان يكونا معا ويكون
ثقلهما الذي هو الجهم
فقط هذا هو الجهم
معناه وانه لا يفرد
الواو والشاهد

بجسأل أصل لانها غير موجودة في الاستعمال كما لا يخفى وتعلم من هذا ان في عبارة الفاضل
 الخشعة قصورها حيث تركت مثال المستتر وكن امثالي المظهرين على نسخة والله اعلم **قوله** اول
 كلا الوجه آخر تفصيل لالف بالمشق في حالة الرقم والواو بالجمع في تلك الحالة والياء بهما
 في حالة النسب الجرمي موقوفة على ثلاثة مقدمات الاولى ان الالف في المشق والواو في
 الجمع موجودان فيما قبل الاعداد لهما جزاها وهما مقدمتان على الاعداد لهما موصوفان
 والاعداد صفتها والموصوف يكون مقدما على الصفة فكذلك يكون مقدما ما هو من
 هاتين الثانية انه لا حاجة في كون المشق والمجموع معربين بالحروف الى اجتلاب حرف خارج
 عنهما بل الحرف الآخر فيهما كاف كما تقرر والثالثة ان الاسبق في انواع الاعداد اعراب الرقم
 لانه ملازمة العدد فاصل هذا الوجه ان الالف في المشق وكذا الواو في الجمع موجودان فيها
 قبل حالة الاعداد بحكم المقدمة الاولى وكما هو موجود فيهما قبل حالة الاعداد فاما سبب
 ان يجعل ملازمة بحكم المقدمة الثانية فيخرج ان الالف والواو ناسبان ان يجعل ملازمة الاعداد لكون
 الاسبق منه الرقم بحكم المقدمة الثالثة فيجعل من علامة الرقم هذا غاية وسعى في تطبيق
 الظاهر منقروا ان الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال لكن بقي شيء وهو ان التقدير كما انه
 ثابت للالف والواو فكذلك ثابت للياء فلا بد من تخصيصها بالاعداد السابق الذي هو
 في زلياء من مخصص فامل لعل الله يحدث بعد ذلك امر **قوله** ولم يبق الخ اشارة الى ان
 الجزء الآخر من المدعى وهو تخصيص الياء في المشق والمجموع بحالة النسب الجرمي **قوله** اول
 حصول حرف اللين من اشتباع الحركات وتشبهها بما في الخفة **قوله** والجراولي بالقرن من
 هذه العبارة بيان ان النسب في المشق والجمع تابع للجرو وجه الاولوية ان الياء حاصلة من
 من اشتباع الكسرة التي هي الاصل في الجرمي **قوله** فاتباع اي جعل النسب تابعا للجرمي **قوله** لكونها
 حلة لتبعية النسب الجرمي والرقم **قوله** قال الشيخ الرضي ترك الخ لعل الغرض من هذه
 العبارة التعريض على الشارح بان قوله فتقرأ بنا دى ما على هذا اعلان الفتنة غير موجودة
 في المشق قبل الاعداد فالامر ليس كذلك كما هو الظاهر فاما سبب له ان يقول وابقول نعم
 وما يؤيد هذا انصرح الشارح الرضي بالبقاء الا ان يقال ان مراد الشارح من قوله فتقرأ بنا
 لا احدثوا ويحتمل ان يكون هذه العبارة اشارة الى وجه آخر للفرق بين المشق والمجموع
 ما قبل الياء وكسرها كما قال مولانا عبد الحكيم والله اعلم والمداد من الترتيب الواقع في كلام
 الرضي الترتيب على حالها والضمير في له في كلامه راجع الى ما قبل الياء **قوله** قبل اعراب الياء
 وجه القليلة ان الالف للمقتضية لفتة ما قبلها لخله في بناء المشق وهو مقدم على الآخر

له في الكفاية
 هذه الالف
 في نسخة الرضي
 منه

كما سبق فيكون الالف للفتنة ايضا مقدما على الاء ارباء الله اعلم قوله مع عدم الخ اشتقا
الى عدم المنافع من الابقاء المذكور كما انه موجود في الجمع **قوله** واما الضم الخ دفع ما يرد من
ان الفرق الذي هو المقصود بين المشي المجموع يحصل بابقاء الضم الذي هو في الجمع قبل الخ
الاعراب فلما ريد ان الكسر حاصل الدفع انا ضل حصول الفرق على ذلك التقدير ولكن يلزم
في الابقاء هذا ويرآخوه هو الاستتقال لرا بقتت الياء على حالها والتباس حالة الرفع بحالة
النصب ليجر بطلان السبي اى سيجب تبديل الواو بالياء في حالة الجر والنصب لو بقيت الياء
بالواو لان من المتقرر تبديل الياء الساكنة للفتنة قبلها ضمة بالواو **قوله** مع ان تغييره اشارة
الى وجه آخر لتبديل الضم بالكسر في الجمع وحاصله ان الضم لو ايقنت على حالها كان المناسب
تبديل الياء بالواو للقاعدة المذكورة لكن التبديل موجب للعسرة وان تغير الحركة اسهل من
تغير الحروف فابقاء الضم موجب للعسرة فبدلت بالكسرة التي هي المناسب بالياء **قوله** ان
سند الخ هذا التقييد دفع ما يترأى من انه لا حاجة الى الفرق فيفتح ما قبل الآخر وكسرة يحصل
الفرق بكسر النون وفتحها والدفع فنه عن الياء **قوله** وكسر النون الخ اشارة الى وجه آخر
للفرق بين المشي والمجموع حال عدم الاضافة وتبين ان النون في المشي مكسورة وفي الجمع مفتوحة
بيان كسر النون في المشي ان هذه النون تنوين في الاصل تكون مفردة المشي والجمع منصرف فمشتق
على التنوين التي تدل على امكانية الاسرف تكون ساكنة كما ان اصلها ساكن واذا اتى الالف بها
المفردة لبناء المشي والواو الساكن به ابتداء الجمع فيلزم التقاء الساكنين ففتحت الحاء الى الفرق
ومن المتقرر ان الساكن اذا حرك حركه بالكسر فكسرت النون في المشي وان اختلفت بياك ان اللازم
من هذا كسرة النون اعلم من ان تكون في المشي او المجموع لا كسرة ترأى في المشي والمطلوب هذا لا
زاله فانزله بان المشي مقدم في الوجود على الجمع فيلزم التقاء الساكنين في المشي ولو اختلفتاه الى
دفعه فيه او لا فكسرت نونية وبيان الفتح في الجمع انه لما كسرت النون في المشي ففتحت في الجمع
الفرق بينهما وان اختلفت بياك ان الفرق يحصل بينهما ايضا فلما اختلفت الفتح فانزله بان في الفتح فتا
كما لا يخفى فتكون اولى **قوله** واما الياء الخ دفع ما يرد من ان الياء مشتركة بين المشي والمجموع
فلا يحصل الاعتدال بالفتح في المشي والكسر في الجمع في حالتي النصب ليجر وحاصل الدفع ان الياء
طارئة لا عرابي لا اعتبارا لظاري بخلاف الالف والواو فانما انفصل البناء كذا في حاشية
صولنا المندفق قال الشارح قدس سره تفسير الاء ارباء المراد من التقسيم التقسيم بطريق
الاشارة لا بطريق الصراحة ومن البين ان البناء بطريق الصراحة فلا يرد ان المصنف لم يقسم الاصل
الى الاء ارباء بالحرية والاء ارباء بالمحرف فكيف يعم قول الشارح حلا فخرج من تقسيم الاء ارباء

لا يدخل هذه الفتنة
في دفع الاء ارباء
او يردت الياء في
فقد لا يشاء
منه

لان المصنف وان لم يقسم بطريق الصراحة لكن قسم في تعريف الاعراب بطريق الاشارة وصرح
 الشارح ثم بذلك التقسيم والله اعلم **قال** شارح قدس سره فيما سبق من تقسيم اللفظ
 الى الاختلاف اللفظي والتقدير في بيان حكم المعرف في وجه الاشارة ان الاعراب عبارة عنه
 الشارح بل عند المصنف عن وجه الاختلاف كناية ادى بلطفه نداء على هذا جعل كلمة ما في تعريف
 الاعراب موصوفة لا مصدرية وتفسير الاختلاف الى اللفظ والتقدير ليس لا من جهة
 تفسير ما به الاختلاف الى هذين القسمين فيعلم من ذلك التفسير هذه لكن بطريق الاشارة
قوله اي في ضمن ما سبق دفع ما يرد من المتقرر على ما ذكره الفاضل الجليل في لفظ الاشارة
 انه اذا لم يكن في مقابلة التصريح فيها معنى مطلق الدلالة والظاهر منه الدلالة بطريق الصراحة
 فيعلم من قول الشارح ان تقسيم الاعراب الى اللفظ والتقدير مصرح به في الكلام النشأ
 والامر ليس كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الظاهر من مطلق الدلالة لا بطريق الصراحة
 لكن اذا كانت ارادة صحيحة وهما لا تنص ارادة الدلالة بطريق الصراحة فالمراد من الاشارة
 الدلالة بطريق الخفاء وهي موجودة على ما مر بانه كذا في موضع حاشية مولانا المدقق والله اعلم
قوله وانما قال ذلك الخ ان فرض من هذه العبارة بيان الباعث على ايراد الشارح لهذا المقتضى
 مع ان الظاهر تركها بوجهين الاول ما اشار اليه بقوله نبيهم وحاصله ان مراد الشارح تفسير
 قول المصنف التقدير واللفظي بتقدير الاعراب ولفظيته وهذا التفسير لا يسوغ الا يكون الامر
 الموجود في ذلك القول للعهد الخارجي ومن شرطه تقدم المشار بها اليه اما صراحة او ضمن
 فإورد الشارح هذه المقدمة ليعلم التقدم فيعم كونها العهد الخارجي فيعم التفسير المراد لكن بقي
 شئ وهو انه لم حل الشارح الامر في ذلك القول على العهد الخارجي ولم يحمل على باقي اقسام الامر
 من الاستغراق والجنس والعهد الذهني الا ان يقال لو حملت على الاولين للزم كون تعطف العالمات
 فيما تعدوا واستثقل لانه ايضا ما يتقدم ولو حملت على الثالث للزم اليها لانه كذا في موضع اخر والله اعلم
قوله للمعرف الظاهر ان يقول المعرفين الا ان يرجع التفسير الى كل واحد **قوله** كما بين في
 هذه الصيغة في نسخة على صيغة الماضي وفي اخرى على صيغة المستقبل الاول بالنظر الى تقديم
 الشرح على حاشية الفاضل المشي والثاني بالنظر الى ارادة الشارح **قوله** وليتصل الخ هذا هو
 الوجه الثاني بينا الباعث على ايراد الشارح تلك المقدمة في البين وتبين ان الشارح لو لم يورد
 تلك المقدمة لتوهم ان هذا القول من المصنف اشارة الى نفس الاعراب اللفظي والتقدير الى
 المحلته لان في المحلته لا شياء فرع بيان انفسها فلا يحصل الاتصال بين الكلام السابق الى المصنف
 للمصنف الى ههنا واللاحق اي قول المصنف التقدير واذا قال الشارح الذين اشار آه فلا يتوهم

في
 او كلمة ما التي هي
 عامة
 في هذه المقتضى
 في قول مولانا عبد الحكيم
 حيث قال فانما نقول
 الاختلاف اليها انما
 هو اختيارنا تقطعا
 ولا اختلاف اليها
 انتهى رحمه

على
 كذا في احد ما يتقدير
 المضاف اليه وفي الآخر
 بتقدير الموصوف به

الحكمة لا تسمى
العلم في تقديرها
العلم في تقديرها
العلم في تقديرها

ذلك لان التعرّيج بعد العلم ليس من دأب المصنّف في الكافية في أكثر المواضع بل يتيقن ان
هذه العبارة بيان اصله الاعرف التقديري واللفظ فيحصل الاتصال والله اعلم **قوله** سهل
اللفظ اشار بزيادة هذا القول الى علة استلزام القلة للتقديم **قوله** والا لكان الخ هذا ابيان
الاعتراض المدفوع بقول الشارح ولما كان التقديري الخ وحاصله ان المتقر في العلامة متجسّدا
حقيقة ان تكون ظاهرة فيكون الاعراب اللفظ اصلا والتقديري فرعاً فالمناسب تقديم اللفظ
على التقديري فلم يفعل المصنّف العكس لكن مردهما انه على هذا وجدت النكته للتقديم
في كل من اللفظ والتقديري فلا بد لا اختيار بكنة تقدير الاعراب التقديري على اللفظ من جهة
الا ان يقال ان النكته في التقديري نكته عارضية والنكته في اللفظ ذاتية ومن المتقرر ترجيح
العارض على الذاتي على ان في رعاية الاولى يحصل الاتصال بين كل من خلاف الاصل الذي هو
الاعراب بالحرف والاعراب التقديري كن افعروا الله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي
تقدير الخ قدر المضاف اليه ولم يقدر الموصوف لانه يحتاج تقدير الموصوف الى جعل بمقتضى ما
يغنى المقدرا وحذف يا النسبة **قال** الشارح قدس سره اي في الاسوفه اشارة الى ان ما
موصولة وهو المختار وانما خبر بالاسم المعرب لا بالاسم المطلق لان الاعراب التقديري لا يكون
الا في الاسم المعرب فان في الاسم المنفي يكون الاعراب مصليا ولم يجعل ما كناية عن الحرف
الاخر لان تقدير الاعراب كما يتأتى في الاعراب بالحركة فكذلك يتأتى في الاعراب بالحرف وهذا
الجعل لا يصح فيه كما لا يخفى **قوله** اشار به الخ حيث لم يتصرف في تقديره بتأويله بالمعكوف
وذلك آية اي عدم كون ما مصدرية ثابت لان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر اما بجعل في
يغنى اللام او تقدير الوقت او نحوه فيكون المعنى تقدير الاعراب للعتذار او في وقت التعذر
وكلاهما خلاف الاصل وبزيادة ناقيدا للظهور اندقم ما قاله الفاضل المدقق وهو ممنوع
لجواز ان يجعل في للظرفية الجازية وهو ظرفية السبب للمسبب انتهى لانه خفاء في ظهوره
الامر من المذكورين على ذلك التقدير **قوله** والى لزوم الخ اشارة الى محذ وشية احتمال كون
ما مصدرية من وجه آخر وببانه ان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر في امثلة تقدير
التعذر والاستثقال لان الظاهر من الثبيل تثبيل نفس التعذر لا محله والامثلة المذكورة في
المعنى ليست من افراد التعذر والاستثقال والتقدير خلاف الاصل وبزيادة قيد الظهور
هنا ايضا اندقم ما قاله الفاضل المدقق والمزوم المذكور ايضا ممنوع لجواز ان يكون المقصود
تثبيل محل التعذر او الاستثقال المفهومين من التعذر والاستثقال انتهى **قوله** ونفوايت
الملاية الخ اشارة الى محذ وشية احتمال المصدرية من وجه آخر وببانه ان كلمة لو كانت

لغات الملايكة بين الكلامين لان الكلام السابق الذي هو قوله فالمفرد المتصرف الخ ليس بمفعول
 لا اعراب بالحركة والحرف وهذا القول على ذلك التقدير يكون لبيان المفعول الاعراب التقدير
 واللفظ لان علمها ليس الا الاسم المعرب ولا تعرض له على ذلك التقدير بل بلفظه ولا بما هو كذا
 يكون عنه اعني كلمة ما والملايكة امرهم عند **قوله** ولان في آية اي لفظة في في قول المصنف
 واللفظ الخ هذا اشارة الى وجه آخر لحدوثية احتمال المصدرية وببانه ان كلمة ما لو كانت
 مصدرية للزمت المخالفة مع تعديل هذا القول وهو قوله واللفظ فيما عداه لان الظاهر على
 تقدير المصدرية كون في بمعنى الامر لان في البقاء كلمة في على الظاهر يلزم الاحتياج الى تقدير بول
 ونفس التقدير خلافا لاصل بخلاف جعل في بمعنى الامر لان استعمال احد الحروف الجمل
 مقام لاخرى ما هو شايع كما تقرر والكون المذكور اعني كون في بمعنى الامر في ذلك العدل
 غير محتمل مطلقا اي على تقدير مصدرية ما فيه وعدمه فيه لان المعنى على تقدير المصدرية
 يكون هكذا واللفظ لاجل عد والتعذر او الاستثقال ولا يخفى فشا هذا المعنى لان الاعراب
 اللفظي لاجل العامل مع ذلك العد ولا لاجل العد فقط وعلى تقدير عدم المصدرية يكون
 للمعنى واللفظ لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فشا هذا المعنى كما سيح وتعمل
 للفاصل المشي ترك احتمال الاول لاجل الظهور وهما خدشة ظاهرة وهي ان احتمال المصدرية
 كما انه محتمل الى تقدير الوقت او جعل في بمعنى الامر او مستلزم الى غيرهما فكذلك احتمال الموصولة
 محتمل الى حذف العايد الذي هو خلاف الاصل ايضا الا ان يقال ان كلا من الوجوه المذكور
 معهم احتمال الموصولة واما الوجه المرجح له فهو الاحتياج الى التقدير او الجعل المذكور واللفظ
 من التعديل المستلزم مع قرات الملايكة مما سبق هذا ما ظهر في تقرير هذا الكلام وانه اعلم
 بحقيقة المرام **قوله** ولا يخفى الخ اذ اعراب اللفظ لاجل العامل مع انتهاء التعذر والاستثقال
 لا لاجل كل ما يفاير عن التعذر او الاستثقال **قال** الشارح قدس سره اعراب فيه دفع
 ما يرد في هذا المقام من ان كلمة ما اذا كانت موصولة كناية عن الاسم المعرب فالضمير في تعدا
 لا يمتثل ما ان يرجع الى كلمة ما او يرجع الى الاعراب الذي كانت الالف واللام في لفظ التقدير
 لاشارة اليه لا سبيل الى الاول لان الاسم المعرب اذا كان متبذرا فكيف يقدر الاعراب فيكون
 هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا يغفل الصلة عن العايد واشتمالها عليه من
 الضروريات كما تقرر وحاصل الدفع ان اختار الشق الثاني ونسب اشتغال الصلة على
 العايد لكن الامر من ان يكون ظاهرا او مقدر او الاول وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود ولما
 يحتمل ان الاعراب في عصا محتمل والتعذر مبني عن امكانه لا نه عبارة عن هشوا وشندن كل

ولو سلمت الباء تعلق
 بخلاف الظاهر اعني
 ابقاء في صلح حاله
 يقدر الوقت للمزيد
 المخالفة لانه لا يخفى
 في صحة صيغة اللفظ
 في وقت العد والجاو
 عن التقدير والاستثقال
 والله اعلم بالصواب

كما في المنتخب فقلنا اي امتنع يعني ان المراد من التعذر الامتناع ولما يراد ان الاغراب اذا كان
 امتناعا فكيف يقدح فقال ظهوره يعني ان المراد من الامتناع امتناع ظهوره ولا امتناع نفسه والله
 اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ في الجواب الآخر عن الاعتراض الوارد على المصنف الذي
 لم يقرر به بياحه انا نختار الشق الاول ولا يرد المحذور المذكور فيه لان هذا الضمير في الواقع
 مضاف اليه للمضاف المحذوف الذي اقيم ذلك المضاف اليه مقامه فيكون المعنى التقدير
 في الاسم المعرب الذي تعذر اغرابه ولا خدشة في هذا المعنى وهذا الجواب من مختارات
 الفاضل الرضي وذكر الفاضلان للشهور ان في وجه عدم تعرض الشارح الى هذا الجواب انه
 على هذا يلزم حذف العدة وحذف الفصلة الذي يلزم على مختارنا لشارح اهلون من ذلك
 اقول وبالله التوفيق انه اذا اقيم المضاف اليه مقام المضاف الذي هو العدة فكيف يلزم
 حذفه فالوجه في اختيار ما ذكره على ما تركه هو الترجيح بنفس الارادة على مذاهب النحاة
 من ان نفس ارادة المرید مرجحة في اختيار الامرين للتساويين وعدم التعرض الى كليهما
 عدم ارادة الاستيعاب الله اعلم بحقيقة الباب **قوله** اي في موضع آه دفع ما يراد من
 ان آخر الاسماء المعرب ليس الا الالف المقصورة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وحاصل الدفع
 ان العبارة بحذف المضاف والتقدير اي في موضع آخر فالظرف هو الموضع وهو مضاف
 الالف المقصورة كما لا يخفى **قوله** ولك ان تقول الخ اشارة الى الدفع الاخر وبما انه ان
 الالف المقصورة التي هي آخر الكلمة خاص مطلقا من آخر الاسماء لا يكون غير ذلك الالف
 ايضا كما هو الظاهر وظرفية العام المطلق للخاص المطلق مما لا يخفى جوازها باعتبار قيام التمثيل
 العمومي مقام التمثيل الظرفي **قوله** والالف الالف واللام في الالف للبعد اشارة الى الالف
 المقصورة التي هي آخر الكلمة لا اليها مطلقة وليست اللام للجنس ايضا لان الالف المقصورة
 مطلقة وكذا الجنس الالف خاص من وجه من آخر الاسماء وظرفية الخاص من وجه للعام
 كذلك مما لا يعمد ولا يعرف وبما ذكرنا ظهر مضافته ما في خاشية مولانا المدرق فانهم **قوله**
 لانها ضد الخ يعني ان القصر يحذف ترك المد وهو موجود في الالف المقصورة كما هو الظاهر
 فسميت باسم المقصورة **قوله** اولها الخ وجه آخر للتسمية وبما انها ان القصر يحذف للتميم
 والتميم موجود في الالف المقصورة لانها ممنوعة عن الحركات الثلاث على ما هو الظاهر فلذلك
 سميت باسم المقصورة وان اختلف في قلبك ان وجه التسمية يحصل بوجود المنع في الالف
 عن واحد من الحركات الثلاث فلم يبق قيد الاطلاق في وجه التسمية فانزلها بانه لو لم
 يزد ذلك القيد لورد الا متراض بياض قاض بان المنع عن الحركتين الرقم والجو موجود فيها

لا فيه نظر بعد وجوب
 ان الاسماء هي بياض
 عن الالف المقصورة
 فيكون المعنى في موضع
 الف مقصورة في موضع
 المحكوم كما في هذا
 عنه بان هذا واجب
 ان كانا اذا لم يكن
 بالالف مقصورة ان
 اذا عجز عن لفظ آخر
 فيفيد كما في المثال
 اليه مثله ١٢ منه

ايضا فالمناسب ان يسمى بالمقصورة وان كان هذا الاعتراض مدفوعا بأنه لا يشترط الاطراد
 في وجه التسمية والله اعلم **قوله** اولي لم يقل الصواب ان المقابلة بالمدودة لا يوجب
 التسمية بالمقصورة بل يرجح وكذا اعدم اختصاص المنع لا يوجب عدم التسمية بالمقصورة لعدم
 لزوم الاطراد في وجه التسمية على ما تقر **قوله** في ميم غلامى على المذهب المشهور واما
 على مذهب البعض فالمنع مطلقا فخص بالالف المقصورة غير موجود في ميم غلامى لانه في
 حال الجرم على بالاعراب اللفظ على مذهب لك البعض **قوله** وهي في حكم الثابت دفع
 ما يتوهم من ان الالف اذا كانت محذوفة فيكون من قبيل الاسماء المحذوفة لا عجائز **قوله** فيكون
 محذوفة بالاعراب اللفظ كيب ودم وحاصل الدفع ان آخر عصا في حكم الثابت بخلاف آخر
 بالاسماء المحذوفة لا عجائز لانه صار نسيا منسيا ويدل على هذا عدم سماع اعراس عند
 الاعراب كما سبق من الشارح فيجوز الاعراب على ما قبله في الاصل لانه آخر في الحال واما
 همنا فآخرة وسط على ما كان فلما جرى الاعراب عليه لا جرى على وسط الكلمة وهو خلاف
 للتعامل واما **قوله** ونقص هذا القسراء دفع ما يرد من ان الحكم اذا كان واحدا
 في صورة حذف الالف وجودها فلم يورد للمصنف مثالا لهما او مثال وجود الالف
 مع ان هذا هو الظاهر في تقديرية الاعراب وحاصل الدفع ان ما ذكره مسلمو لكن انسخه لو
 تركه للربك معلوما والظاهر يكون معلوما وان لم يذكر فلا جمل ذلك ^{له} الحاظ وقصد ان يترك
 ذكر ما ذكر وترك ما ترك والله اعلم **قال** للمصنف كصا وغلامى مثل بمثالين لان التقدير والتقدير
 لا يكون الا من جهة كون الآخر غير قابل الاعراب وهذا لا يوجد الا بوجهين لانه اما باعتبار
 لكونه موضوعا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغالها بحركة اما حركته
 المناسبة كخلاصى وحركة الحكاية مثل تأبط شرا فذكر المصنف مثالين للاشارة الى التمييز
 كذا فيهم من حاشية مولانا جمال الدين اقول وبالله التوفيق ان المناسب زيادة مثال ثالث ايضا
 لان ^{١١} قسام ثلاثة كما علمت والله اعلم **قوله** تعريض بدء الظاهر ان المراد من التجزية وكذا من
 من الصفتية المحرقة والصفيتية باعتبار المتعلق لانه لو كان المراد منها ما هو باعتبار فضل النفا
 للمرجع المتابلة بين هذه العبارة وعبارة وان جعلت الكاف اسمية لانه على ذلك يكون الكاف
 اسمية ايضا كما لا يخفى والله اعلم **قوله** عصا وامثاله ان استج في قلبك ان الفاضل ^{١٢} الحش اما
 لمن يكتفي بالاجمال او يقصد التفصيل والتوضيح فان كان الاول فالمناسب له ان يقول هو اى ما تذكر
 كصا وغلامى وان كان الثاني فالمناسب له ان يقول هو اى ما تذكر ثابت كصا وغلامى
 فانزله بان عرضه الاجمال يعنى التعريض للتبذير فقط لكن على وجه يكون المحرك شاملا لكصا

له
 الاول ناظر الى مثال
 وجود الالف والثاني
 ناظر الى مثال وجود
 الالف وعدمه ^{١١}

مع
 اي متعلق الكاف
 الموجودة في عصا
 باعتبار الظاهر وفي
 غلامى باعتبار الطول
^{١٢}

وغلامى فازله بان غرضه الاجمال يعنى التعرض للمبتدأ فقط لكن على وجه يكون المحكم كلاما
 بعضا وغلامى وامثالهما بطريق الظهور وهذا لا يحصل لو قال هو اى ما تقدّر كعصا وغلامى
 كما لا يخفى **قوله** مصدره عذوف فيكون في محل نصب كما انه على الاول يكون في محل الرفع
 والاضافة في قوله كتقدّر عصا لاد في ملازمة والتقدير يكتدّر لاد عراب في عصا وغلامى
قوله وان جعلت الخ علق جواز البدلية والبيانية بجعل الكاف اسمية لانه لا يجوز ابدال
 الحرف من الاسم ولا بيان الاسم به **قوله** جاز ان يكون الخ وكذا جاز ان يكون على هذا التقدير
 خبر الوصف وتعد وجه الترتيب الظهور وكذا يحتل ان يكون تفسيره بتقدير اعني **قوله** بلا يكتدّر
 في محل الجر **قوله** عن معنى الثقيل كانه قيل هو مشابه او مماثل بعضا وغلامى مطلقا اى غير مقيد
 بحال من الاحوال اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل الخ والعامل فيه متعلق بالكاف لكان
 الظاهر **قوله** او تقدّر لاد عراب كانه قيل قدّر لاد عراب في عصا وغلامى مطلقا **قوله** اضيف
 اليه لانه فاعل التعذر ويجوز ان يكون حالا عن التعذر المحذوف يوشدك اليه قوله فيما سيح
 تعذر مطلقا والله سبحانه اعلم **قوله** والمعنى اى على تقدير الظرفية والمصدرية لاد على تقدير
 الحالية ايضا **قوله** من قوله كعصا اى من الكاف التى بمعنى المثل فلما كان مثل عصا بدلا من
قوله فيما تقدّر كان مفعولا لعامل الظرف المستقر فيهم الحال عنه كن اعمرون حاشية مولانا
 عبد الحكيم **قوله** في الظرف المستقر وهو ثابت مثله والتقدير يربى على البدلية ثابت في مثل
 عصا وغلامى حال كونها مطلقين **قوله** او ظرف والتقدير يربى ثابت في عصا وغلامى في ظرف
 اطلاقهما اى عدم تقيدهما بحال من الاحوال لاد عراب **قوله** ما دامت الفادف ما يخرج من
 ان الهمزة في قائل الف في الاصل مع انها قبلت الكسرة وحاصل الدفع ان المراد من عدم القبول
 عدمه في حالة كون الالف الفاء والالف في مادة النقص ليست القابل مدلت بالهمزة كما هو
 الظاهر **قوله** لم يقل الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان غلامى كما انه اسم معرب بالحركة
 مضاف الى ياء المتكلم فكذلك هو مفرد فلم يمتنع عرض لوصف افراده بان قال وكما فى الاسم
 المفرد المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى بيان الدفع انه لو قال كن ذلك مخبر بهم
 المكسر والهمزة المؤنث المضافين الى ياء المتكلم مثل رجائى ومسلمائى مع انها معربان بالاعراب
 التقديرى للتقدير **قوله** ولو قيل الخ تعريف على الشارح بان عصا اى اسم معرب بالحركة مضاف
 الى ياء المتكلم مع انه ليس بمعرب بالاعراب التقديرى لتقديره لاجل الاضافة لان املا الى ان
 مقدم على الاضافة فالمناسب ان يقول بالحركة لفظ الصريح مثل عصا اى ان يقال ان هذا
 التقدير ممكن لانه لا جمل الظهور والله اعلم بالصواب **قوله** واعلم ان اكثر الخ دفع ما يرد

على المعنى من ان تقدير الارباب في الاسرفرة كونه معربا كما هو الظاهر وظل في على ما ذهب اليه
 النفاة كما ذكره الرضى بمعنى فكيف يكون ما قدر فيه الارباب للتقدير وحاصل الدقة ان بناء
 غلامى ليس ما ذهب اليه كل النفاة حتى يكون اعرابه اختراعا بل ما ذهب اليه اكثر النفاة والمحقق
 عنهم منسكة ليس بهريب بل المخالفة من الكل لاجل نكتة ايضا كذلك والموجود ههنا الثاني اى
 المخالفة عن اصل لان البعض الذاهبين الى اعراب غلامى لا يقولون تقدير فيه في الاحوال الثلاثة
 بل في حال الرفع والتصب المصنف يقول بتقدير الارباب فيه مطلقا فيكون مخالفا عن الكل
 كما لا يخفى لكن لما كان نكتة فلا خدشة والله اعلم **قوله** لان غلامى هذا العدال دليلين
 لمخالفة المصنف من الذاهبين الى بناء غلامى لوجه الاضافة الى المبني وثيان الاضافة الى المبني
 لا يوجب البناء والا فلما سب بناء غلامى لوجود تلك العلة فيه كما هو الظاهر لكن بناء
 مفقود بدليل ثبوت الالف في حال الرفع وانقلابها ياء حال التصب الجرم كما لا يخفى فللمقدم
 من وجوب الاضافة الى المبني البناء مثله وان تأملت في هذا التقرير يظهر لك عدم انتهاء ما ذكر
 في حاشية مولانا عبد الحكيم عن جانب الخصم والله اعلم **قوله** ولا زلاضافة آة هذا دليل
 آخر لمخالفة المصنف عن اكثر النفاة الذاهبين الى بناء غلامى وبیانها ان الاضافة الى المبني لا يوجب
 البناء مطلقا بل على شرط وهو كون الاضافة بمنزلة للعدم لا نه على هذا يكون مشاهجا بالحرف
 في الاحتياج وعدم ابدال الشيء من المضاف اليه لانه لو ابدل كان المضاف اليه باعتبار البديل
 موجودا فلم يشبه الحرف في الاحتياج مثال الجزء الاول من الشرط الاضافة الى الجملة اذا خفت
 اليها في الحقيقة اضافة الى مصدرها الغير الموجود ومثال الجزء الثاني قبل وبعد بالتونين وكلا
 الامرين مفقودان في غلامى فكيف يوجب هذه الاضافة البناء والله اعلم **قوله** لان التأني
 في هذا الشارح الى وجه ما يستفاد من الشرح من ان كسرة اليم في غلامى قبل دخول العامل عليه
 وثيان العامل لا يدخل على الاسر الا بعد تمامه لان دخوله عليه ليس الا بمرات الزفية اى
 الاثر في الشيء قبل التمام ليس من المعقولات على ما لا يخفى وللتأمل لا سرف في الاسر المضاف
 ليس الا اضافة فينتج ان العامل يدخل على غلامى بعد الاضافة واذا كان كذلك يكون كسرة
 اليم سابقة على العامل لان علتها التي هي الياء تكون موجودة قبله وغرض دعوى القلبية
 للاستفادة من كلام الشارح ظاهر غير خفى لا لطيل الكلام في ذكره والله اعلم **قوله** وهو ههنا
 آة اى الاسر الثابت في نفسه يعنى التام في الاضافة مضاف الى الياء ولو قال الفاضل المشي
 هو ههنا بكونه مضافا لكان اظهر في افادة هذا المعنى والله اعلم **قوله** تغريغ التمدد ما يمد
 من ان عدم الرضاء بمذهب البعض لا يعلم الا من تحقق الاقتناع الذي لا يحصل الا على كسرة

في الرضى
 ان مدح الارباب
 ان باب غلامى مبنى
 وخالف المصنف ١٢
 منه
 اما عن اكثر فلذاهبه
 الى الارباب واما عن
 البعض فلذاهبه الى
 تقدير الارباب في
 باب غلامى مطلقا ١٣
 د منه

الاشتغال بحققا على ما لا يخفى والمفهوم من كلام الشارح تعليق هذا الاستثناء بالاستثناء الثاني لا يستلزم التحقق كما لا يخفى على من له مهارة في صناعة الميزان فكيف يعم التفریع وحاصل الدفوع
 ان كلمة لما ذكره في الشرح وهي موضوعة للتعليق واستثناء المقدم لا الاول فقط كانه قيل
 ان اشتغال ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل اقتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اقتنع
 في خلاف ما فتنع ففرغ عليه ما فرغ وان اختلج في قلبك ان الدخول في التفریع كما هو للمقدمة
 الاستثنائية فكذلك للشرطية على ما لا يخفى فلم قال الفاضل المحشي تفریع على المقدمة الخ فانه لم
 بان التفریع على المجموع لكن اذا كان وضع المقدم الذي هو عبارة عن المقدمة الاستثنائية
 جزءا آخر من ذلك المجموع استند الفاضل المحشي التفریع اليه كذا فهم والله اعلم **قوله** وتوضيح
 المدفع ما يرد ههنا من ان تفریع عدم مرضية مذهب البعض على المقدمة الاستثنائية غير صحيح
 لانها تدل على امتناع دخول الكسرة على ما قبل الياء بعد دخول العامل على تقدير اشتغاله
 عليها قبله وهذا غير لازم في مذهب البعض لانه لم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض ان كسرة
 ما قبل الياء في حال الجوهي كسرة الملايعة يعنيها لا ان الكسرة الاخرى تدخل عليه حين ورود
 العامل حتى يلزم اجتماع الحركتين ولو حكما في حرف واحد على مذهب ذلك البعض فيكون
 غير مرضي وحاصل الدفع ان احتمال العينية بين كسرة الملايعة وكسرة الاعراب التي يوجد
 بعد العامل مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب لتقدم الاولى على الثانية بمراتب كما بينه
 الفاضل المحشي بنفسه فكيف يذهب ذلك البعض اليه والله اعلم **قوله** ان قلت الخ اعترض
 على الشارح بان عدم مرضية مذهب البعض لا يعلم من امتناع دخول الكسرة على ما قبل
 الياء على تقدير اشتغاله عليها قبل دخول العامل لانه لم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض
 ان كسرة الملايعة تزول اذا جاءت كسرة الاعراب في هذا الاحتمال مما لا خدشة فيه لانه لا
 يستلزم وجود الحركتين ولو حكما على حرف واحد كما هو المفهوم من الشرح ولا القول بالعين
 بين المتقدم والمتأخر كما هو المفهوم من التوضيح **قوله** قلنا لا وجه لزوالها الخ وحاصل الجواب
 ان هذا الاحتمال وان لم يستلزم ذلك المذوورين لكن فيه محذورات اخر فلهذا الاحتمال لا يجوز
 ايضا لما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب فكيف يذهب اليه ذلك البعض المذوور الاول ان
 مسبب كسرة الملايعة الياء وهي موجودة ووجود المسبب عند وجود السبب من المتفكرات
 فالقول بزوال الكسرة التي هي المسبب مع بقاء الياء التي هي السبب من خلاف المتفكرات
 المذوورة الثاني ان القول بزوال الكسرة خلاف الاصل لان الاصل ابقاء الشيء على ما كان وكل
 ما هو خلاف الاصل فهو في قوة الخطأ المذوور الثالث ان القول بزوال كسرة الملايعة بقاء

كسرة الاعراب بخلاف المعقول لان سبب الاولى وهو الياء كالجزاء من الكلمة لشدة اتصال
 بينهما كما هو الظاهر بخلاف سبب الثانية الذي هو العامل لانه ليس كالجزاء فللناسب ان
 يكون العناية بالكسرة الاولى اكثر من العناية بالكسرة الثانية ونزوال ما هذا اشارة لما شك
 في كونه خلاف المعقول **قوله** خصوصاً اشارة الى محدوشية العقول بالزوال وهما
 ان التفرق في حقهما ان الاعمال من وجه اولي من الاهمال من كل وجه ويلزم من ذلك القول
 اهمال رعاية الياء من كل وجه الى بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية الياء من كل وجه
 بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية العامل والياء على ما لا يخفى والله اعلم **قوله** في
 الجمل اعراض آخره على الشارح بان ما ذكره لا يدل على عدم مرضية مذهب البعض لانه لم يذكر
 ان يكون مرادوه ان كسرة الملاية تكون كسرة الاعراب ايضا بعد دخول العامل وتغيير هذا
 ملامتا التشبيه والجمع لانهما قبل دخول العامل علامتان فقط وبعدة تدل على الاعراب ايضا
 فلم لا يجوز ان يكون كسرة الملاية ايم كذلك قوله فقد اجيب الخ وحاصله ان قياس كسرة الملاية على
 التشبيه والجمع قياس الفارق في جعل كسرة الملاية دلالة على الاعراب بل هو المحذور في جعل معنى التشبيه والجمع
 على الاعراب **قوله** المحذور بان الحكم الاول ان كل واحد من الياء والعامل مؤثر اصطلاحاً في الكسرة **قوله**
 الحقيقة فيهما المتكلم بخلاف صورتي التشبيه والجمع لان المؤثر في اعرابيهما اصطلاحاً هو العامل
 واما المؤثر في ملايتيهما الذي هو قصد المتكلم فليس بمؤثر حقيقة وبما ان الحكم الثاني انه لو
 جعل كسرة الملاية دلالة على الاعراب لزم توارد العلتين اصطلاحاً على اثر واحد وهو
 توارد العلتين حقيقة على معلول واحد عن انه محال ولو جعل علامتا التشبيه والجمع
 دالتين على الاعراب لالزم توارد المؤثرين على اثر واحد لا اصطلاحاً لان المؤثر في اصطلاح
 هو العامل لا غير ولا حقيقة لان المؤثر الحقيقي هو قصد المتكلم لا غير هذا ما فهم والله اعلم
قال للمصنف كفاض خيم مبتدأ محذوف والتقدير هو اي ما استشكل قاض وامثاله وصحة
 مصدر محذوف اي استشقالا كما استشكل قاض وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون
 كفاض بد من قوله ما استشكل او بيانا له هذا نظير ما قاله الفاضل المحقق من الطرقات
 في قول المصنف كفاض وخلافي والله اعلم **قوله** يعني ان الحم دقم فهو كون قول المصنف هذا
 وجرا ظراً لا استعمال قاض وثبوت لانه غير سديد لان قاض كما هو مستعمل في بيتك الحالى
 فكذا لا يستعمل في حال المنصب بان ذلك القول طرف لا استشكل قاض المقدر في هذا
 مقام لا يستعمل ولا شك في تقييد استشقاله ببيتك الحالى ومطروفيه فيما والله اعلم
قوله وقت مرثومته التفسير الاول على تقدير كون المصدر مصدر اعم ولا والثاني على

١٥
 فيكون الاعراب في
 خلافي في حال الجبر
 نظرياً ١٢ منه

١٥
 وعنوان القياس فيها
 مع الفارق ١٣ منه

١٥
 يعني ان كل واحد من
 العامل وقصده للتكلم
 ليس مؤثراً اصطلاحاً
 بل لبعدها اصطلاحاً
 ولا اثر حقيقي ١٤ منه

تقدير كونه مصدر معلوما **قوله** ولك ان تجعل مصدر اي مفعولا مطلقا باعتبارها لضاف
من الاستثقال المنذر والمعنى كاستثقال قاض استثقال رفع وجوز **قوله** او حالا ما لم وهو
فاعل لا استثقال المقدس والمعنى كاستثقال قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا **قوله** الى غير
ذلك الخ احدها كون قوله رفعا وجرا حالا من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الخ
من معنى الثقل كانه قيل مثلك ما استثقل بقاض حال كونه مرفوعا ومجرورا اما يفهم من ذلك
من الاستثقال كانه قيل استثقل الاعراب في قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا او تقدير الاعراب
كانه قيل قدر الاعراب في قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا وثانيه ان يكون قوله رفعا وجرا
من قوله كقاض والعامل فيه ما هو عامل في الطرف المستقر او ظرفا لذلك العامل وان تأملت
تظهر لك ان الاحتمالات المذكورة في الشرح والحاشية بناء على الاحتمال الثاني في قوله كقاض
الاحتمال الاول المذكور في هذا التعليق بناء على الاجتماع الاول المذكور في ذلك القول والكتا
المذكور فيه بناء على الاحتمال الثالث المذكور في ذلك القول والله اعلم **قوله** المكسورة ما قبلها
دفع ما يراد من ان الكسرة والضمة على الياء مطلقة ليستا بثقليتين كما هو الظاهر على من ينظر في
كلمات العرب والدفع غني عن البيان **قوله** قال الشيخ آة الفرض من هذا النقل اثبات الاستثقال
وبينا فائدة تزيادة قوله المكسورة ما قبلها **قال** الشارح قد مر سره عطف الاكسرة ما يراد من
ان لفظ نحو مستند لا لا فتوله مسلي عطف على قوله قاض فيكون لغت كاف الثقل في الجملة
الى زيادة الفتوح حاصل الدفع انا لا مسلم انه عطف على قاض بل معطوف على كقاض فلا يكون
دخلا تحت الكاف فلا بد مما يفيد الثقل وينفي التخصيص كلفظ نحو مثلا ولما كان يرجح على ذلك
ان بناء المتن على الاختصار فلا يترك ترك المصنف العطف على قاض وزاد لفظ الفتوح واختصار
العطف على كقاض من دفع الشارح هذا الايراد بقوله يعني الخ **قوله** ان زاد لفظ الفتوح يعلم
ان قاض ومسلمي مندرجان تحت نوعي الاستثقال الاستثقال في الحركة والاستثقال في الفتوح
لكن بقي شيء وهو ان عصا ولام هي ايضا مندرجان تحت نوعي التقدير التقدير من جهة الذات
والتقدير من جهة الغير كما سبقي فالمناسب ان يراد فيه ايضا لفظ الفتوح الا ان يقال ان الالباء
شدة الامتزاج كانهما ليست بعارضة كما سبقي من الفاضل **قوله** مرفوعا ومنه
ناظران الى المعطوف عليه فالعنه ان نحو مسلي عطف على كقاض حال كونه مرفوعا ومنه
اعراب المعطوف احوالة على فهم المنعما والى المعطوف فالعنه ان نحو مسلي عطف على كقاض
حال كون لفظ الفتوح مرفوعا ومنه مرفوعا على قياس اعراب المعطوف عليه وترك هذا الوجه الذي
اكثر في نفي وهو ان الاحتمالات في المعطوف عليه ثلاثة الرقم بناء على كونه خير مبتداء عند

والمغيب بناء على كونه صفة مصدر محذوف والمخبر بناء على كون الكاف اسمية وكون كفاض هذا لا
 اعطفت بيان لما استقل عليها سبق في عبارة الفاضل الميمني قصورا لا ان يقال ادخل الجرحي
 النسب والله اعلم **قوله** راد على قوله قاض محترز قوله الشارح عطفت على كفاض **قوله** ان
 قصد الخ الغرض من هذه العبارة بيان محذوشية احتمال عطفت قوله ونحو مسلي على قوله
 قاض ليحتمل احتراز الشارح عنه وتقديره ان المراد من لفظ القوم على ذلك التقدير لا يخلو ا
 ما ان يكون المراد افادة تمثيل تقدير الاعراب بسبب الاشتغال وافادة ان المثال لذلك
 التقدير غير مختص بمسلي خاصة بل شامل لكل جمع سالم بالواو والنون مضاف الى ياء المتكلم
 لا سبيل الى الاول لانه يمكن في تلك الافادة لفظ الكاف المقدرة بحكم العطف كما لا يخفى وكذا
 لا سبيل الى الثاني لان نوهوا لا يختصا لو كان معتبرا عند هو كان الشايع بين القوم في ايام
 التثنيات الجمع بين الكاف ولفظ الضم مثله والامر ليس كذلك كما ترى فلا اعتبار لذلك الشيء
 محترز زاد لدخول لفظ القوم والله اعلم **قوله** واضر ايها اي امثالها وفي بعض النسخ وانما هي
قوله ونوهوا اي نحو الكاف ما يؤدى مؤد لها كلفظ نحو ومثل في سائر التثنيات **قوله**
 قال الفاضل الخ الغرض من نقل كلامه هذا الفاضل الاشارة الى الاعتراض والجواب لو ان
 في هذا المقام **قوله** الاول انه لا فرق بين عصا ومسلي لان الاعراب فيهما قبل الاعلال مستثقل
 وبعد متعذر واما الاستثقال في عصا قبل الاعلال فلان اصله عصوا بالواو والواو اصله
 للاعراب لكن مع الثقل كما هو الظاهر وفي مسلي فلان اصله مسلوى فتكون الواو التي
 هي اعراب الجمع المذكور سالما موجودة فيه لكن لا يحمل اجتماعها مع الياء فيه مكا التلظظ بها
 تقديره كما لا يخفى واما التعذر في عصا بعد الاعلال فلان الموجود فيه بعد الالف وهي لا
 يقبل الحركة وفي مسلي فلان التلظظ بالواو بعد انقلابها ياء ما لا يخفى تعذره فلا يوجب
 عد المصنف عصا في ما تعذر ومسلي في ما استثقل ببيان الثاني ان الامر كذلك لكن المؤثر
 في تعذر الاعراب في عصا التعذر لا الاستثقال وفي مسلي هذا الالف فلان فعل المصنف
 ما فعل اما الاول فلان اعراب عصا بالحركة كما هو الظاهر واجراء الحركة على الواو التي
 يكون ما قبلها متحركا ثقيل كما لا يخفى فلا يحمل هذا الثقل وجب ابدال الواو بالالف وهذا
 لا يبدل ليس تقدير الحركة بحق لو كانت الالف قابلة للحركة لكان الاعراب في عصا انظما
 بل يحكم والتقدير بعد الاعلال لا يحمل امتناع الالف عن قبول الحركة وتعذر اجرائها على
 الالف فيكون تقديره لا يحمل التعذر واما الثاني فلان اعراب مسلي بالواو كما تقرره واجتماع
 مع الياء ثقيل فذلك الثقل اوجب ابدال الواو الياء وهذا تقديره بالواو فيكون الثقل

يعني ان الكاف مغيبة
 للتثنية ولفظ الضم
 نوهوا مختصين بتقدير
 اعراب بسبب الا
 اشتغال بلفظ مسلي
 خاصة فلا يلزم
 الاستدراك الا انه
 اي اختصاصا من المثال
 بالمثل المذكور بحيث
 لا يتعد نومه الى غيره

لا يقتضيه صيرورة الحروف
 فقد يربط على عدم
 بناء الواو منه
 في الواو ١٢ منه

لاهل الثقل والله اعلم **قوله** لا اسكان فيه رمز الى الفرق بين عصا وقاض بان ثقل ظهور
 الاعراب في الثاني في حالة الرفع والجر وجوب اسكان الياء وهو تقدير للحركة فعلة تقدير
 الاعراب فيه الاستشغال بخلاف الاول لان الثقل فيه يوجب الابدال وهو ليس بتقدير للحركة
 للحركة كما سبق بيانه فعلة التقدير فيه التعذر والله اعلم **قوله** وفلك الامتناع انه قد طرأ
 من ان التقدير لا يعم لانه لم لا يجوز ان يكون الياء المنقبلة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على
 كما ان الكسرة المنقبلة عن الفهم في جمع المؤنث السالم بدل عنها في الدلالة على الاحرف في حاصل
 الدفر ان قياس الياء على الكسرة قياس مع الفارق لان الواو زائدة بالاملا ولا خلاف الفحقة
 فلو جعلت الياء بدل عن الواو في الدلالة كالكسرة عن الفحقة للزم وجوب الابدال في كل
 واحدة لان الزايل يحكم الاملا في حكم الثابت **قوله** باقية على سكنه نافع ما يتوهم
 من ان كون الياء المدغمة ياء لا يقتضي لفظية الاعراب في مسبق حالة النصب الجواز اشتراط
 السكن في ياء الاعراب في محتمل ان يكون الياء متحركة في صورة الادغام والدفع عنه غلط
قوله او بعضها تعريف على الشارح بان غرضه من قوله وقد يكون الاعراب الخ تعريف
 المصنف بان في بيان الاعراب اللفظي او التقدير في قصور الالة قد يكون الاعراب بالحروف
 تقدير ياء في الاحوال الثلث مع انه لا يعلم من علمه وانما ان في بيان التعريف الصادق من الشارح
 على المصنف ايضا قصور لانه كما يكون الاعراب بالحروف تقدير ياء في الاحوال الثلث فكذلك يكون
 تقدير ياء في بعض الاحوال مع ان هذا لا يعلم من عبارة الشارح ومغايرة هذا البعض البعض
 الذي تعرض المصنف له مما لا يخفى كما يعلم من الجواب مقال الاعراب بالحروف الذي يكون
 تقدير ياء في الاحوال الثلث جاء في ابا القوم وروايت ابا القوم وروايت ابا القوم ومثل تقدير
 الاعراب في بعض الاحوال المشغ في حال الرفع نحو جاء في غلام القوم بخلاف حال النصب الجواز
 لان الاعراب فيه في عينك الحالين لفظي لان الدال على الفذوف لا لتقاء الساكنين يوجد فيه
 حال الرفع كون حركة ما قبل الالف من جنسها بخلاف حال النصب الجواز حركة ما قبل
 الياء في المتش ليس من جنسها فلو حذف للحرف وجد الدال عليها الا ان يقال انه يعلم من
 تقدير الاعراب بالحروف في جميع الاحوال تقدير ياء في بعض الاحوال كما لا يخفى فلا يوجد في
 تعريف الشارح قصور الله اعلم **قوله** فيما كان آية من ههنا من المتقهر استقامة فخلق
 حرفين من جنس واحد بفعل واحد وهذا يلزم ههنا ان في الاحوال الثلث وفيما كان ههنا
 متعلقا بقوله يكون اجيب عنه بان قوله فيما كان متعلق بكون بعد تعلق في الامر
 به وبالمجمل ان الاول متعلق بالمتعلق والثاني بالمتقيد **قوله** ولا قعدة الخ اما اشترط

لأن في هذه الصورة تسقط تلك المدد لا لتقاء الساكنين وتبدل حركة ما قبلها عليه فيصير
 الأعراب بالحرف تقدير **يا قوله** كما في قوله تعالى ألمع ان في هذا القول ثلث غزوات
 أحدها وللقيمي الصلوة بأخافة الجزء الأول إلى الثاني وثانيهما أو المقيمين الصلوة بنصب
 الصلوة بنام على الأصل والثالث وللقيمي الصلوة بنصب الصلوة وتقدير النون وهذا غاية
 الحسن ذكر في التفسير الكبير قول الفاضل المحشي مبني على هذا لأنه على الأول لا يعبر قوله على
 قراءة المصنف على الثاني لا يكون مثالا لتقدير الأعراب فافهم واعلم هذا التحقيق لعلمك
 لا يحد في غير هذا التعليق **قوله** لا يستغنى عن بيان النقص ان مصطوقا في مصطوقا فهو
 اسماء اربع بالحروف لا في آخره ساكنة مع ان الأعراب فيه ليس بتقدير **قوله** ولما
 انما يبعد جواب للشارح عن جانب المصنف بان مقصوده بيان موضع الأعراب اللفظي و
 التقدير الذي يوجد ان في الاسماء النظر الى الذات لا باعتبار العارض وتقدير الأعراب
 في الاسماء الذي لم يذكره المعر لاجل التقاء الساكنين لا لئلا فذلكت لم يذكره **قوله** وكما
 الياء الخ قد فهم من انه لو كان مراد للمصنف ما ذكر لكان المناسب له ان لا يذكر مثل قوله
 ومسلم لان تقدير الأعراب فيها لاجل الياء بيان الدغم ظاهر **قوله** ان قلت الخ مثلا
 ان تقدير الأعراب لاجل الياء اذ لم يكن محالفا عن مقصود المصنف فالمناسب له ان يبعد
 في لان امر ايه حال الرفع تقدير يري لان اصله قوي فاجتمعت الواو والياء والهمزة فصار ما كنه
 فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كما في مسلم وقيل تقدير عدم العذر يبطل قول المصنف
 واللفظ فيما عداه كما لا يخفى **قوله** اجيب عنه الخ حاصله ان الاسماء الستة حلالا لا فتا
 الى ياء المتكلم معرفة بالحركات التقديرية فاضل في قوى بكسر الواو فقلت كسرهما الى ما
 قبلها ثم قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء فصارت في ولما اشتغل ما قبل الياء بالكسرة
 جعل اعرابه في الاحوال الثلث تقدير يري فيكون مندرجا في فلاحى وبالحيلة ان نوصف من ذكر
 وان لم يكن شئ من مذكور **قوله** نعم يري الخ وان تأملت فيما سبق لظهر لك عدم بقاء
 هذا الاشكال لان تقدير الأعراب في الاملاء التي تحكى في لغة الجاهل بعرض الاستفهام لا
 مطلقا كما تقر وتبين ان يدغم بان مقصود المصنف بيان موضع الأعراب اللفظي والتقدير
 الذين يكونان متفقين فيما بين اهل اللغة والقدارة للذكورة ليست بمتفقة كما هو الظاهر
 والله اعلم **قال** المشرح قدس سره لا اى الأعراب المتلفظة به إنما غير الاستلزام حيث قلنا
 للضائف اليه وهو الأعراب في القول الأول للمصنف وهو التقدير وهو الموصوف في القول
 الثاني له وهو اللفظي آه لان هذا القول منه متلبس بعلام النسبة كما ترى وايرادها بين الضائف

والمضاف اليه غير متعارف بخلاف القول الاول له تكن بقى شئ وهو انه لم يسلك المصنف
على فسق واحد الا ان يقال ان السكنة في تغيير الاسلوب يحاذي التنوين في العبارة واسه اعظم
قال الشارح قدس سره يعني فيما عدا ما ذكره دفع ما يرد من ان المناسب للمصنف ان يقول
واللفظ فيما عدا ما لان المذكور في السابق امر ان التعذر والاستثقال وحاصل الدفع ان
الضمير اجمع اليهما بتأويلهما بالمذكور وهذا الجواب من الشارح على تقدير التسليم والافهنا
جواب آخر وهو ان يقال ان الالف فسلم ان الضمير اذا كان راجعا الى امرين فيورد ذلك الضمير بصيغة
التثنية مطلقا بل اذا كانا مذكورين سابقا بكلمة الواو واما اذا كانا مذكورين باو الفاصلة
فيورد ذلك الضمير على صيغة المفرد كما تقرروا والا مر ان ذكرهما باو الفاصلة كما ترى وانا
لا نسلم ان الضمير اجمع الى التعذر والاستثقال بل الى التقدير وهو امر واحد كذا فهمر اسه
اعلم **قال** الشارح قدس سره ولما ذكرنا دفع من ان يبين موضع الاعراب للفظ والتقيد
قد تم فالمناسب للمصنف ان يشرح في المقصود وهو قوله المرفوعات فلو شرع في تعريف
غير المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه ذكر في بيان انواع اعراب الاسماء الذي اشار
المصنف اليه بقوله بقوله فالغير المنصرف آة المنصرف وغير المنصرف فالمناسب له التفرع
الى تعريفها بالتعريف ذلك القول حتى الاتصاف فلما ورد ان التفرع لتعريف غير المنصرف
اذا كان لذلك الوجه كالمنا سب له ان يتفرع لتعريف المنصرف ايضا فاشيا والشارح
لدفهم هذا الايراد بقوله وبمعرفته يعرف المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن تعرف
المنصرف يعلم من تعريف غير المنصرف ومادة المصنفين جرت معه الاختصار فلم يذات بعض
الى تعريف غير المنصرف فقط فلما راجع ان بين المنصرف وغير المنصرف نسبة التقابل ولاشك
في ان من تعريف احد المتقابلين يعلم المقابل الاخر لان من للتفرع فيما بين القوم ان شيئا اذا
احترق في احد المتقابلين يعتبر نقيضه ومنا فيه في المقابل الاخر فكما يعلم المنصرف من تعريف
غير المنصرف فكذا يعلم غير المنصرف من تعريف المنصرف فلا حاجة اختصار المصنف تعرف
غير المنصرف فاشيا والشارح الى دفعه بقوله وكان غير المنصرف ببيان الدفع ان غير المنصرف
ما قل افراد من المنصرف بحسب الاستقراء وكل ما هو اقل افراد اقتديره اسهل لان
مشتراكه ومميزه يعلم بسهولة كما لا يخفى وكل ما هو اسهل يكون مختارا فلذا اختار المصنف
ما اختاره هذا ما ظهر لي في تقرير هذه الكلمات والله اعلم بالمرادات **قوله** وانما هو الاكتماء
ان دفع ما يرد من ان الاكتماء بتعريف غير المنصرف يكون صحيحا اذا كان يعلم منه تعريف
المنصرف وهو يبنى على حصر للعرب فيها لا نه على هذا يؤخذ في احدهما نقيض ما يؤخذ في

الآخر كما لا يخفى وذلك المحصر غير صحيح عند النخاة لخروج ما اعرب بالحروف منها كما سيأتي
 فكيف يعبر الاكتفاء وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن المحصر وان لم يثبت عند جمهور النحاة
 لكنه ثابت عند المصنف وما يدل على ذلك عدوله في تعريف المنصرف وغير المنصرف
 عن تعريف النخاة لهما والله اعلم **قوله** ولهذا اي لا نخصا العرب عند المصنف في المنصرف
 وغير المنصرف **قوله** ومثل ما سبق قاله ولا نأخذ في الظاهر ومثل ما سبق لان كلا منهما وجه
 مستقل انتهى اقول وبالله التوفيق ان كلمة او ههنا مفعلة لانها لا احد الا مرفوع كما تقدم والا مرفوعا
 ههنا ملتان فالناسب الواو التي للجمع والله اعلم والمراد ما سبق بيان رجه عدول المصنف
 عن تعريف النخاة للعرب **قوله** وذلك انما اي العدول لا نخصا ومثل ما سبق ثابت
 للاستلزام وعدم الاستلزام الاول بالنظر الى قوله ومثل ما سبق والثاني بالنظر الى قوله
 ولهذا بيان الاستلزام ان المقصود من تعريف غير المنصرف بيان معرفة حال آخره
 من سلب الجرو والتوين عنه كما ان المقصود من تعريف العرب معرفة حال آخره من كون
 مختلفا باختلاف العوامل فلو عرف غير المنصرف بما سلب عنه الجرو والتوين كما فعله النحاة
 للزم توقف الشيء على نفسه كما لا يخفى مثله اذا قلنا هذا غير منصرف اي ما سلب عنه الجرو
 والتوين وكل ما هو غير منصرف اي ما سلب عنه الجرو والتوين ما يسلب عنه الجرو والتوين
 فيتم ان هذا ما يسلب عنه الجرو والتوين ومن هذا المثال يتفهم لزوم تقدم الشيء على نفسه على
 صورة ادلى حراية وآما بيان مدرا لا نخصا فهو ان ما اعرب بالحروف ليس بمنصرف لانه ليس
 بما يدخله التركبات الثلاث والتوين ولا غير منصرف لانه وان سلب عنه الجرو والتوين
 لكنه ليس بمنصرف بالفتح كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** مثله انما قال مثله لانه ينبغي
 عنه ايضا ما اعرب بالضم والكسرة كالجمع المثنى **قوله** المنصرف انما الغرض من
 هذه العبارة بيان ما نحن المنصرف وغير المنصرف ليعلم وجه التسمية **قوله** وهو
 الفضل كما يقال ما بين الدريهين صرف ففعل اي وقبل المنصرف مشتق من الصرف يعني
 الصوت وفي آخر الاسم المنصرف يوجد الصوت وهو التوين وقيل من الصرف بمعنى اللين
 الخالص والا سمي بالمنصرف ايضا خالص عن مشابهة الفعل وههنا اقوال اخر تركتها لاجل
 انشاء ذكرها الى التطويل **قوله** اعني علامته يعلم من الحواشي المكتوبة ههنا ان الضمير في
 علامته راجع الى المنصرف ويحتمل ان يكون لفظ العلامة منونا والمال واحد **قوله** يمكن
 اي قوة في الاسمية لعدم شبهة بالفعل وعدم صفة الجرو والتوين الذين هما من خواص
 الاسمي **قوله** ولما عرفت انما ولا يخفى وجه المناسبة ايضا في غير المنصرف على تقدير

علم على كوكبه
علم على كوكبه

القولين الآخرين المذكورين في السابق بل على القول الآخر **قال** الشارح قدس سره اي اسم
دفع ما يرد من ان تعريف غير المنصرف يستند على ضربين لوجود الوصفية والتأنيث فيه مع
انه ليس بغير منصرف وحاصل الدفع ان المراد من كلمة ما الاسم وضربت ليس باسم صرف وخط
عن الجنس الذي يكون في التعريف **قال** الشارح قدس سره ومعرب دفع ما يرد من ان تعريف
غير المنصرف يصدق على حفيظ وطاهر لوجود العلتين فيهما وهما العلمية والتأنيث مع انها
ليسا بغير منصرفين وحاصل الدفع ان المراد بالاسم الذي هو جنس غير المنصرف الاسم
للعرب وهما من المصنفين في ما خارجا من الجنس **قوله** جعل ما موصوفه آء دفع ما يرد من
ان التأنيث في امثال هذا المقام جعل كلمة ما موصولة والتعبير عنها بالمعرفة فلا تى نكتة جعلها
موصوفة وغير بالنكرة وحاصل الدفع ان لفظ غير المنصرف هنا مبتداء وقوله ما فيه على
معناه والاصل في النجاة التذكير كما ان الاصل في المبتداء التعريف كما تقرّر فلذلك الاصل جعل
كلمة ما موصوفة وغير عنها بالنكرة **قوله** ولذا يلزم ان هذا الاشارة الى وجه آخر جعل ذلك
والتعبير المسطور بيان ان المبتداء ههنا وهو لفظ غير المنصرف نكرة فلو جعلت كلمة ما موصوفة
وعبرت عنها بالمعرفة للزم تعريف الخبر مع تنكير المبتداء وهو من المستقبليات عندهم ولما
ورد ان كلمة غير مضاف الى المنصرف والاضافة للتعريف فكيف يكون المبتداء نكرة ودفع
بقوله لان غير الموصوف ان كلمة غير لا تغلبي في الابهام لا تعرف بالاضافة وفيه ان عدم
التعريف اذا لم يكن لما اضيف اليه كلمة غير ضد واحد مشهور واما اذا كان كذلك كما في مظهر
فيه وحليك بالحركة غير السكون فيتعرف اما وجود الضد الواحد في المثال الثاني فظاهر و
في المثال الاول فلا للاسم الذي لا يدخله الجرم من التوزيع مشهور بخلافه للمنصرف الذي
اضيف اليه غير وبما ذكرنا فظهر مضافة ما في حاشية مولانا عبد الحكيم من منع الضد الواحد للمنصرف
قوله وفيه ان الخ تزيف للوجه الثاني للقول للزم وتنكير المبتداء وتعرف ان خبره ان المبتداء
للمذكور انما يلزم اذا اريد المعنى التركيبي الاضافي من لفظ غير المنصرف لان معنى للغايرة على
هذا يكون ملحوظا فيكون صيها بايها المغير واما اذا اريد منه المعنى العرفي الذي هو مفهوم
ما فيه ملتان الخ فلا يلزم هذا والمذكور لان معنى المغايرة لا يلاحظ فيه حتى يكون مبهما
بل هو مفهوم محصل محين لا يها فيه كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** وله ان يقول تزيف
بالترتيب المذكور بانه ان لفظ غير المنصرف اذا اريد منه المفهوم الكلي فهو ايضا نكرة فيلزم
تنكير المبتداء وتعريف الخبر لان اللفظ الموضوع للمفهوم الكلي يكون مفردا ومن الاعراض
اذا كان من قبيل اعلام الاجناس واما اذا كان من قبيل اسماء الاجناس فلا والظاهر هو

الثاني لان الاول فرضي يفرض في اللفظ الذي يجري عليه احكام المعارف في لغة العرب ولفظ غير المنصرف ليس من ذلك القبيل فيكون من قبيل اسم الجنس فيكون نكرة وفيما ان اسم الجنس يكون في حكم النكرة اذا اريد منه فرد من افراده واما اذا اريد منه المفهوم في ضمنه اى فرد كان فلا كما تقر والله اعلم **قوله** والقول بانه الخ لما كان يراد على كلا الوجهين يجعل كلمة ماصوصفة لا موصولة انتم يجوز ان تكون كلمة ماصداً ولفظ غير المنصرف خبره قدم عليه فالناس جعل موصولة دفع الفاضل المحضة هذا لا يراد بانه مخالف للاسلوب الشايع والمقاعدة المحفوظة اما الاول فلان الشايع جعل للعرب بفتح الراء مبتدأ الا المعروف بكسر الراء كما لا يخفى واما الثاني فلان المتعذر والمثبت فيما بين القوم ان المعلوم متعين لا مبتدأية ولفظ غير المنصرف معلوم في السابق وان كان بوجه الاعراب بخلاف ملفيه علان لانه غير مذكور والله اعلم **قوله** في الظروف اما اذا قدر الظروف بالفعل فظاهر واما اذا قدر باسما للفاعل فلانه اعتمد على الموصوف في حاشية الفاضل المدقق ههنا لا يخلو عن اختلال حيث ثلث الاشارة الى احتمال تقدير الظروف بالفعل الذي هو من جملة احتمالاته وزاد احتمال كون ماصوصوله وهو المزيل كما علم انفاً والله اعلم **قوله** العلة الخ لعل الغرض من هذه العبارة الى قوله فعلى هذا الاشياء الى الايراد على المصنف بان العلة في اصطلاح النجاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امر اناسبه ولا شك ان المتكلم لا ينبغي له ان يختار عدم دخول الكسرة والتؤين عند واحد واحد من هذه الامور التسعة فلا يعم تسمية كل واحد منها بعللة بل ينبغي له ان يختار لعدم المذكور عند حصول اثنين اثنين منها فيكون العلة اثنين منها والى جواب هذا الايراد اشار بقوله فعلى هذا وبيان ان تسمية واحد واحد منها بعللة من قبيل اطلاق اسم الكل على كل واحد من اثنان منها على الجزئية ان الاطلاق مجازي وباب المجاز غير منسند والله اعلم **قوله** غير طبع احقر من هذا القيد عن المعارض الطبع كالصحة وبالقيد الثاني احقر من عماد يستند الى حالة كحة الخجل وصفرة الوجع وبالقيد الثالث احقر من الكيفية الحادثة من شرب الداء للحمية كذا فهم والله اعلم **قوله** ليست بمعنى الموجب قال الفاضل المدقق لان الموجب تغير آخر الكلمة ليس الا المتكلم اقول وبالله التوفيق ان الموجب الواقعي وان كان المتكلم لكن لو لا يجوز ان يراد من الموجب ما هو الموجب بحسب الاصطلاح كالعامل لانه مؤثر في الاصطلاح لا في الواقع فلم لا يجوز ان يكون العلة بمعنى الموجب والله اعلم **قوله** ما ينبغي ان يختار الخ زاد ينبغي لان المتكلم قد يترك الامر المناسب عند حصول علته لنكرة كترك عدم دخول الكسرة والتؤين ههنا للضرورة اولئكتناسب كذا في الحاشيتين وذهني القاصد يحكم بعدم الاعتناء

اسم الجنس ما وضع
لفظاً على كل واحد من حيث
العلمية للسامع و
علم الجنس ما وضع
له من حيث المعلوم
للسامع منه

في قوله لا يتبادر
وهو الموصول او الموصوف
على الموصول او الموصوف
منه
على الموصوف من كلام
الفاضل المحضة والكل
مقتضى ان هذا ظرف
مقدر بالفعل لانه
على هذا يكون جملة
منه

على انقام هو هذا
منه

أولاً
الأمم المناسبات

في صورة التركة لكنة لأنها اذا وجدت فالمناسب التركة كما لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم
مستقيم والله اعلم **قوله** لكن صريح آية اراد على الجواب الذي صدر بقوله فعلى هذا بان
هذا التوجيه كلام المصنف بما لا يرضى به لان المعلوم من الايضاح مصنف المصنف ان المصنف
العلة على كل واحد من العلة حقيقة الا ان يقال ان العلة في اصطلاحهم معنيين أحدهما ما ينبغي
ان يختار المتكلم عند حصوله امر اينا سبه وثانيهما ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله او
حصول كله امر اينا سبه فلم لا يجوز ان يكون منظور والمصنف المعنى الثاني ومنظور الجيب المعنى
الاول او التوجيه بما لا يرضى انما يلزم لو كان منظورهما واحدا والله اعلم **قوله** ذلك اي مما
كلامه يعني ان المصنف صرح بالاطلاق الحقيقي نظر الى ان صاحب الفصل ثنى السبب في تعريف
غير المنصرف حيث قال ما فيه سبب فيلزم اطلاق السبب على كل واحد واحد من الامور التسعة
والاصل في الاطلاق الحقيقة فلذلك الوجه صرح المصنف بالاطلاق الحقيقي والله اعلم **قوله**
هذا الوجه اي الاستدلال بالفتنية الذي ذكره في السبب جار في العلتين ايضا بان المصنف
ثنى العلتين في تعريف غير المنصرف في الكافية كما لا يخفى فيلزم اطلاق العلة على كل واحد
من الامور التسعة والاصل في الاطلاق الحقيقة فيعلم الاطلاق الحقيقي من كتاب الكافية كما
علم من كتاب الايضاح فتوجيه كلام المصنف بكون الاطلاق مجازيا بما لا يرضى به المصنف
اعلم **قوله** عنده اي عند المصنف بالنظر الى كتاب الكافية **قوله** ايضا اي كما في الايضاح
قال الشارح قدس سره تؤثر ان باجتماعها لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان
العتلتين في شيئي واحد محكم واحد من المستقيمات بل من المستقيمات عند هر كيف يعبر
غير المنصرف بما فيه علتان وحاصل الدفع ان المراد من العلتين العلتان اللتان تؤثران في الحكم
بطريق الاجتماع يعني اذا اجتمعتا والعتلتان اللتان تكونان بمحذ المثابة تكون جزئي العلة التامة وتؤثر
الجزئين من العلة التامة ليس من المستقيمات بل من الواجبات ورأيت في النواشئ المكتوبة في هذا
المقام فوايد آخر لهذه العبارة لكن الغايل المحتر اختار فائدة لقوله واستقباه شرطيها
الا بالطريق الذي ذكرنا فلذا احترت ما اخترته فانهم **قوله** انما قال ذلك آية فيه اشارة الى ان
قول الشارح واستقباه شرطيها لدفع ايراد من أحدهما ان العلتين اللتين تؤثران باجتماعهما موجودتان
في نوح وهذا اذا صرح فاحدهما البهجة والثاني في الاول والثانية في الثاني وآخرهما العلية
مع انهما منصرفان كما هو المفروض وثانيهما ان ما مضى الامر كالا حروما اضيف كاسم كمر بعدد
عليهما ان فيهما علتان تؤثران باجتماعهما مع انهما منصرفان على مذاهب كما هو المقرر فيجل من التمسك
ايضا وحاصل الدفع ان المراد بالعتلتين ليس مطلقتهما بل ما تكونان مع الشرائط ورفق الموانع

ان هذين السببين يؤثران
باجتماعهما في اداهم
ويزيد

والشرائط مفقودة في مادة النقص التي ذكرت أولا كما لا يخفى ورفع الموانع مفقودة في مادة
 النقص التي ذكرت ثانيا كما لا يخفى ايضا والله اعلم **قوله** اواضيف ولوقال واضيف بحالة الوا
 بدل كلمة او لكان اظهر لان الورود ليس على احد الامرين **قوله** فانه منصرف اي على مذهب
 لا عند كل الفحاة كما يظهر لك من الشرح نفسه فيما سيأتي في آخر بحث غير المنصرف **قوله** لان
 من شرائط يود منها النقص من ان اذا لم يصرف بان المعارض لتأثير السببين موجود فيه مع
 حصول عدم الانصراف لان شرط تأثير التناسب المعنوي احد الامور الثلاثة كما سيأتي في المتن
 وهو مفقود في هند كما هو الظاهر كما في حاشية النقاد لا الدقق اقول وبالله التوفيق ان المراد
 من المعارض لا يتخلوا ما ان يكون ما يكون معارضه لتأثير السببين على سبيل التتميم والوجوب او
 ما يكون معارضه لتأثيرهما على سبيل الجواز فان كان الاول فوجوده في هند مسلم لكن مراد
 الفاضل **المتن** من قوله لان من آه ان من شرائط تأثير السببين على سبيل الوجوب انتفاء المتعارض
 المذكور والموجود في هند التأثير على سبيل الجواز فوجود المعارض لا يضره وان كان الثاني
 فلا فيسوء وجوده في هند لان المعارض بالمعنى المذكور عدم السببين وهو غير موجود في هند
قوله يعارض احد الخ اي ثقله **قوله** يعارض السببين معارضة السببين في الصورة التي
 وجدت الاضافة واللام فيها مع السبب الذي يكون العلمية شرطا فيه ومعارضة احد
 السببين في الصورة التي وجد احد هما مع السبب الذي لا يكون العلمية شرطا فيه كما سيأتي
 في الشرح نفسه في آخر البحث **قوله** بالا سرفيد تحول اللام والاضافة يتقوى جهة الاسمية
 ويضعف جهة الفعلية فيكون لا سرفيد فاذا في حكم المنصرف على تقديرها لا غير منصرف
 لا يحصل جهة المشابهة بالفعل في الغريبتين وقد ضعفت قال الفاضل المدقق وانما يجوز مع
 السببين في اللام والاضافة دون مشكون الاوسط لزيادة امر تباينها بالاسم بحيث صار
 مختلفين به دون سكون الاوسط لتعقده في الفعل ايضا خويل وخاف انتهى **قوله** ان قلت
 لا قال الفاضل المدقق لا بقاء لهذا النقص بعد ادخال انتفاء المعارض في شرائط تأثير العلين
 لان الضرورة والتناسب يعارضهما فقوله لصدق التعريف عليه منزه انتهى ويقوم حاشية
 مولانا عبد الحكيم جواب هذا الايراد بان المراد من الشرائط الشرائط التي ذكرت في بيان العلل
 وبالنظر اليها يتصور بقاء لان الضرورة والتناسب ليسا من جملة ما انتهى بحاصله اقول والله
 التوفيق لا فرق بين معارضة اللام والاضافة مع السببين او احدهما ومعارضة الضرورة
 والتناسب معهما لانهما ليسا بمذكورين في المتن بعنوان الشرائط وتضاف كل واحد منهما
 يعلم منه صراحة حيث قال ويجوز صرفه للضرورة او التناسب وجميع الباب باللام

لان من شرط
 الجهة تحريك الاوسط
 الزيادة على الظرف
 هذا شرط شرط في
 التانيث المعنوي كما
 ١٢
 لان من موانع عدم
 الانصراف الاضافة
 ولا يكون ثامنا
 يحول لاسل مراضه

الاضافة بغير الكسر فلا يتصور بقاء النقص الا ان يكون بناء هذا لا اعتراض على الانقاض ما
سبق من دخول انتفاء المعارض في الشرايط والاضاح ليس بعزني في كلامه وانه اعلم **بقوله**
مع انه منصرف عنده اقول وبالله التوفيق اذ عبارة الشارح في شرح قوله ويجوز صرفه
ينادي باعلى نداء على ازمادخله الكسر والتنوين ليس بمنصرف عند المصنف بل هو في حكم
المنصرف فكما ان تعريف غير المنصرف يصدق عليه فكذلك هو غير منصرف فكيف يتصور
النقص **قوله** ويصدق التعريف عليه لا زفيه عليين التعريف والتاثير مع شرايطها **قوله**
للدخول الكسرة في هذا التحليل نظرا لانه لا يعلم من دخول الكسر والتنوين على شيئا انصرفه لان غير
المنصرف عند المصنف معروف بما لا يدخله الكسر والتنوين بل بما فيه علان **قوله** اي
علا ولا ان المراد مما سيأتي تفسير الصرف في قوله المصنف ويجوز صرفه بالجعل في حكم المنصرف
آدا وتفسيره بالمعنى اللغوي وارجاء التفسير الى الحكم لان ما كان كلاما التوجيهين راجع الى ايراد
والتنوين غير منصرف عند المصنف فلا نقص لانه كما يصدق التعريف المذكور الذي عند المصنف
عليه فلذلك هو من افراده عنده واما الاحتمال الاخر المذكور في قول مولانا عبد الحكيم في قوله
المصنف ويجوز صرفه من ان الحكم بالانصراف الواقع منهم ليس على مذهبه بل على مذهب
القدماء من النجاة فذلك وان كان يصح للجواب عن ذلك النقص لانه لما كان بعيدا عند القدماء
المحتمل كما سيأتي في كلامه فلا ينبغي ان يكره ما سيأتي اقول وبالله التوفيق لما كان ارادة خلاف
الظاهر من عبارة المصنف وهي ويجوز صرفه آفة متوقنة ظاهرا فلا وجه لا يرد هذا السؤال فلهذا
من مثل القاضل المحتمل وانه امل **قوله** بان يتم وجود التماسه ان للمعترض يقول لا نقص لانه
لان وجود السببين المستحقين لشرايطهما فيه فهو لان السبب للوثق في منع الصرف اما ان
اللفظ والتاثير المعنوي اى التقدير لا سبيل الى الاول لا لالتاء الموجودة فيه ليست لبعض
التاثير لولا انها على الجمعية ايضا والمعدود من اسباب منع الصرف التاثير بالتكلم النقي
لخص التاثير وكذا لا سبيل الى الثاني لان التاء الظاهرة الموجودة فيه مخالفة عن تقدير تمام
اخرى فيه اقول وبالله التوفيق ان المناسب للقاضل المحتمل اذ يقول وعن الثاني بان يتم وجود
السببين لا بشرط التاثير العلمية وبشرط التعريف ايضا العلمية وهي غير ممنوعة بل الظاهر
ههنا في نفس التاثير كما عرفت فانهم لم يعلموا بعد ذلك امر **قوله** او ان يقولوا
على ان يتم وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف عند المصنف كما يصدق
على مسلمات فكذلك هو من افراده وان اخطى في قلبك انه كيف يكون مسلمات من افراد غير
المنصرف والحال انه يدخل عليه الكسر والتنوين فانزله بان المنتم من غير المنصرف مؤيد

لا يخلو من ان
ماضيه الكسر والتنوين
غير منصرف عند المصنف
على ما منه
الوجه ان كتاب ما هو
الذين عند يرد
افضل فبجبه كلامه
بما هو بمنزلة عنده
يوداه ١٢ منه

انك لا مطلق التنوين والتنوين الموجود في مسلمات تنوين المقابلة والممنوم منكم الكسرة المحققة
 بحال الجرح مطلق الكسرة والموجودة في مسلمات ليست مختصة بحال الجرح بل يوجد في حال النصب
 ايضا **قوله** وان يحذف الخ عطفت على ان ينع او ان يقول على ما هو المتعارف في صيغة
 المعلومات وحاصله ان المصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف كما يصدق على مسلمات
 فكذلك هو من افراد اجزاء الكسر والتنوين عليه ليس بمثبت اتفاقا قال مولانا المدقق ولا يخفى
 انه يريد قوله تعالى من عرفات بالكسر والتنوين انتهى اقول وبالله التوفيق ان ورود قراءة القراءة
 ليس على المتفق من اللغات على ما لا يخفى فلو لا يجوز ان يكون اجزاء الكسر والتنوين على عرفات
 على لغة المثبتين لهما في الجمع المؤنث لا على لغة النافين نعم ورود القرآن على اقصر اللغات
 ثابت وهو لا يدل على النسخ فكيف الرد بتلك الآية على الجواب الثالث والله اعلم **قال** الشارح
 قدس سره اذ ايسر في ذكره اشار بذلك الى ان المراد بالاشارة المفهوم من قوله توثران ليس مطلق
 الاثر والا فكيف وجود مطلق العلتين في منع الصرف لانها يؤثران مشيا فيما وجدنا فيه لا وجود
 العلة والمؤثر بدون الاثر من المقتضيات والله اعلم **قوله** بيينة بقوله الخ دفع ما يرد من
 ان التعريف يكون للتوضيح وهو لا يوجد ههنا لتحقق الابهام في التسم الذي اوردته المصنف
 لرفع ابهام العلتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان لا يعلم في التسم مسلم لكن البيا من المصنف
 له موجود بلا فصل فلا يخل ذلك الابهام بالتوضيح المقصود من التعريف والله اعلم **قوله**
 فلا حاجة اذن الخ الغرض من هذه العبارة الخ على من اجاب عن ذلك الايراد بان المراد من
 العلتين ليس مطلقة بل المانعتين من الصرف وهما موجودتان في التسم المبنية لهما بلا تعيين
 لهما فلا ابهام فعم التعريف بيان ان المنع من الصرف يساوي غير المنصرف في المعرفة
 والجملة فالعلتان المانعتان من الصرف مساويتان لغير المنصرف ومن شروط التعريف
 ان يكون على ما عليه كما تقدم والله اعلم **قوله** والحصر فيما اى في العلل التسم استقرائي وقصص
 الاستقرائي ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المشي ان يؤخر شرح هذا القول
 يعني من قسم شرح قوله من علة قسم لا المقصود في القول الثاني شرح تقدير لفظ العلل
 وهو مقدم على لفظ التسم كما لا يخفى على من رأى عبارة الشرح فتأمل لعل الله يهدي خدجه
 ذلك امر **قال** الشارح قدس سره من ملل قسم دفع ما يرد من ان التسم من اسماء الاعداد
 التي يطلب الميز ولا قرينه على تعيينه فيكون هيبة الاشياء فيرجع معنى العبارة الى ان غير
 المنصرف ما فيه علتان من اشياء قسم او قسم اشياء فهو كونه من ظرفا مستقرا متعلقة
 به كية فيقول المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان مركبتان من اشياء قسم بان يكون احداهما

ركبة من خمسة اشياء والاخر مركبة من اربعتها او يكون كل منها مركبة من قسمتها او غير ذلك
وهذا اختلاف ما قصدوا واذا رادوا كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان لفظ علتان قرينة تكون
مبينة التسع العلل فيرجع المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان من علل قسم او قسم علل
وتركيب العلتين من العلل التسع غير ظاهر فيدل العبارة على كون من للتعيين وهو موافق
لما ارادوا هذا اما ظهر من حاشية مولانا الدقق مع ادنى تغير والله اعلم **قوله** او من قسم
المراد من هذا التقدير بيان مبرز لفظ التسع بعنوان الصفة او بعنوان المضاف اليه كما
ان التقدير المذكور في الشرح بيان المبرز بعنوان الموصوف وفي كل من شق الصفة والمضاف اليه
خدشة اما في الاول فلا نسيبويه وسماحة من الهاء يستقبحون كون مبرز العدد بعنوان الصفة
واما في الثاني فلا حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه فخص بلفظ كل وبعض غير شامل
الكل لا لفاظ على ما ذكر في الرضى الا ان يقال ان التخصيص غير مسلم لان التنوين في اياما تدعو
جمل عوضا عن المضاف اليه كما ذكر في المكمل مع انه ليس بلفظ كل وبعض وتعريف التنوين
العوضي ايضا لا يدل على التخصيص وهو كل تنوين نحو مضافا عند حذف المضاف اليه كما
ذكر في الايضاح كذا فهو والله اعلم **قوله** والاول اوفق لا نقله واحدة صفة على الظاهر
يقضي الموصوف لانه لا يميز واحد ولا اثنا **قوله** وبما في اول الخ حيث قدم للمعد على
العدد فيه كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اى العلة الخ دفع ما يرد من ان الضمير في
هي لا يتلوا ما ان يرجع الى العلة الواحدة التي يقوم مقام سببين او الى التسع لا سبيل الى ذلك
لعدم صحة الحمل ان قدم الربط على العطف كما لا يخفى وجهه ولعدم صحة الرفع المنقولة من
في مدل ووصف وهكذا ان قدم العطف على الربط لان الجز الذي يقتضى الرفع على هذا
هو المجهوم لا كلا واحد وعلى هذا لا يصح العطف ايضا لان العطف ما قصد بالنسبة الى فنته
الشيء او نسبة شيء اليه ولا يوجد هذا المعنى في وصف كما لا يخفى وكذا لا سبيل الى الاول لان
العدل ليس مما يقوم مقام سببين على ما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير لجمع الملتزم
وجزء مجموع ما في هذين البيتين لا كلا واحد ما ذكر فيه بما يعنى ان العطف مقدم على الربط
والله اعلم **قوله** وذلك باعتبار الخ ظاهر هذا القول ينادى بالعلم بما علم بان مراد الشارح
من قوله اى العلة التسع جواب عن الايراد المذكور باختيار الشق الثاني من الاحتمال الثاني
وهو لا يناسب لا الاستحالة المذكورة على ذلك الشق مقدم على الوجه للرفع في مدل موصوف
وعدم صحة العطف ولا تقضى لدفع هيتين الاستحالة في كلام الشارح ولا في كلام المحقق
لا صراحة ولا ضمن الا ان يقال ان عرض الفاضل المحقق من هذه العبارة بيان القرينة على الخبر

من
حيثما يعين المضاف
الى

وأما وجه صحة الرفع في عدل ووصف وهكذا وصحة العطف فتكون عدل بحال في الظاهر ولما
 الشارح والمختص لم يتقرر ضالي ذلك للاعتقاد على فهم المستعلم وإياه أعلم قوله فما للشرع
 كلمة ما نافية والنصيب النزول أو النسبة إلى الصواب قال لشارح قدس سره والعدل في
 عطف دفع ما يريد من أن كلمة شرع للترخي في زمان كما تقر في ثبوت العلية للجمع ليس بمتأخر عن ثبوت
 الجملة وكذا ألم في التركيب فلنستأمر بإيراد الواو بدل ثم وقع انحصار الاختصار فيكون ذكر العلل
 على سق واحد يحصل بإيراد الواو وحاصل الدفع أنا نسل حصول الغوايد المذكورة على تقدير
 إيراد الواو لكن الملاحظة على الوزن لا يحصل بإيرادها كما لا يخفى فأوردت شر بدل الواو وهما كلمة
 جليظة أخرى ذكرها مولانا عصا الدين وهي أن كلمة شرع للترخي في الزمان ويستعار للترخي في الزمان
 فيكون ما بعده على رتبة ما قبله أو ادق وهذا الأمر موجود ههنا لأن الجمع على رتبة من الجهة
 التركيب حيث يؤثروا في منضم الشعر والله أعلم قوله فوردت عن الخ دفع ما يريد من أن
 استقامة الوزن يحصل على تقدير شر لكن الاستحالة المذكورة في إيرادها كما علمت سابقا من
 أنها للترخي وهو غير موجود ههنا باقية على حاربا كيف يستقيم إيراد كلمة شر وحاصل الدفع
 أنها مجردة عن الترخي وإريد بها مجرد المشاركة كما في الواو قوله وذلك الخ الغرض من هذه
 العبارة بيان الباعث على التبريد في شر قوله فيه مساهلة يجعل جزأ العلة الذي هو المجموع
 شرط للعلة التي جعلها المصنف علة اعني النون وهذه المساهلة لضرورة وزن الشرع قوله
 أو صفة موصوف لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بأن في كلامه في هذا الموضع
 زائدة قصورا من ههنا احتمالات أخر لا أن يقال ليس غرض الشارح الاستيعاب حتى يلزم
 عليه ذكر جميع الاحتمالات قوله بتقدير اعني فالتقدير والنون اعني نونا زائدة قوله لأن
 النون الخ دفع ما يتوهم من أن النصب بتقدير اعني يكون في موضع الاستيعاب والاعتبار
 المراد قوله لأن الأمر الخ دفع ما يتوهم من أن المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف أو
 التنكير شرط كما تقر والنون معرف بالأمر مؤخر أيدة منكرو كيف يجوز توصيفه به وحاصل
 الدفع أن الأمر في النون للبعد الذهني وهو في حكم النكرة كما هو المثبت عند هره فجز
 التوصيف قوله زادت الغرض من هذه العبارة بيان فائدة زيادة الأمر التي هي للبعد الذ
 قوله يدل عليه الخ الغرض من هذه العبارة بيان القرينة على كون الأمر في النون للبعد الذهني و
 المراد من البواقي ما سوى وزن الفعل أو كماله أن كانت الإضافة فيه أيضا للبعد الذهني أو لم يكن
 الإضافة فيه مقصودة فلا يريد ما يريد فأنه والله أعلم قوله أو بدل عطف على صفة النون
 أو التقدير يجوز أن يكون مرفوعا على أنه بدل محذوف للموصو أنما زاد هذه العبارة لأن البنية

باعتبار حال نفسه غير متصور لعدم الاتحاد كما لا يخفى **قوله** او جز مبتدأ عطف على صفة
 النون او على بدل فيكون التقدير ويجوز ان يكون مرفوعا على انه خبر مبتدأ عند **قوله**
 والجملة معترضة بين الجزأين **قوله** والنون ومتعلقة بعينه **قوله** من قبلها الف او بين جزأين
 بعينه **قوله** والنون ومتعلقة بعينه **قوله** من قبلها الف الاحتمال الاول بالنظر الى اللفظ لا نه اجري
 الاعراب على النون فيكون جزاء والاحتمال الثاني بالنظر الى المعنى والواقع لان احز في الواقع هو
 لا كلا واحد والنكتة في ايراد الجملة المعترضة ببيان حال النون وعلى زيادة لانها ملامر منع الاسم
 المشتق عليها والله اعلم **قوله** قال المشرح قدس سره اذا المعنى الم دفع ما يرد ومن ان المتقرر في
 بين القوم ان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به والنون ههنا جز مبتدأ كيف يصح نصب
قوله زايد وبناء على الحالية عن النون وتماثل الدفع ان النون وان لم يكن فاعلا او مفعولا
 مذكورا ومقدرا في الكلام بل هو خبر مبتدأ في الظاهر لكنه في الاصل فاعل للفعل المفهوم من **قوله**
 وهذا التقدير يكتفي في الانتصاب بالحالية والله اعلم **قوله** وذلك لعل الغرض من هذه العجالة
 بيان القرينة على قسمين من هذا المقام لان تقدير الفعل الخاص بلا قرينة غير معهود وبما ان
قوله عدل ووصف الم اذا كان تعدد الموانع من الم في فهم المنع منه بالههنا الظاهر **قوله**
 خبر مبتدأ عند وف قال الفاضل المدقق اي في كلام لا يبارى واما في كلام ابن الحاجب فهو خبر
 لقوله وهي الراجع الى العلل التسمي بين الموانع بل صرف انتهى والدال على هذا التقيد الصكا
 من الفاضل المدقق ذكر المبتدأ في كلام ابن الحاجب هو هي ولفظ الموانع لان غرضنا فاضل
 الخشنة ان كان بيان الاعراب في قول ابن الحاجب فالتناسب ان يقول تعدد للعلل كما لا يخفى
قوله اي تلك التسمي الم والايراد المشهور يرد ههنا ايضا بان يقال يلزم عدم صحة الحمل على
 تقدير عدم صحة التسمي في عدل وهكذا على تقدير واجب هو الجواب للمشهور ايضا **قوله**
 المفهوم من المقام لعامل الحال ههنا يكون معنويا واما الماشار الى هذا بقوله اذا المعنى الم **قوله**
 من غير تقدير لانه لو قدر في نظم الكلام لاختل بالانظام كما لا يخفى **قوله** قيل الم غرضنا
 القول جواب الاعتراض الوارد على الماشار الذي مر تقريره بان النون مفعولا للفعل المفهوم من
 الامر كما نه قيل اعرفك النون حال كونها زائدة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وفيه ان تقيد
 التعريف بحال الزيادة غير مقصود اما المقصود تقيد النون انتهى يعني ان الحال يكون قيد الم
 فيكون الزيادة على هذا قيد التعريف وهو خلاف المقصود ومثل هذا يفهم من كلام الفاضل
 المدقق اقول وبالله التوفيق ان الحال لا يكون قيد النفس العامل بل له مع المتعلقات كما لا
 يخفى في جاء في زيد قايما حيث كان القيام قيد البنية نريد للتكاد لانه مطلقا وعلى هذا يكون

الزيادة قيد النغمة فيها من موانع الصرف ولا خفاء في مطابقة هذا التقيد مع المقصود واستعمل
قوله كما قيل الخ يعني انه قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ان جميعا حال من الارض في النسخة
 فيه التثنية المستفاد من اللام والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ما حاصله ان عامر الخ
 في الآية هو انتساب قبضة الى الارض لانه لم يوجد الشاهد في الآية لصاحب القيل على ذلك التقيد
 والله اعلم **قوله** بالجملة حال الغرض من هذه العبارة بيان ارتباط قوله من قبلها الف مع قوله
 والنون زائدة ودفع ما يرد من ان الظرف اذا قدر باسم الفاعل فكيف يعمر رفع الفاعل اليه
 عنه لان من شرطه وطعمه الاعتماد وهو لم يوجد بان الاعتماد على ذي الحال والموقوف موجود هنا
 والله اعلم **قوله** او صفة للنون لان اللام فيه للمعبد الذي هي التي في حكم النكرة فلا يرد ان
 المتقرر ان الجملة تكون صفة للنكرة والنون ههنا معروف باللام فكيف توصيفها بالجملة **قال**
 الشارح قدس سره ولا يخفى الخ تبيين للتوجيه السابق في عبارة المتن بانه لا يفهم من ذلك التوجيه
 زيادة الالف وهي ايضا من المقاصد كما لا يخفى ولا يخفى عليك ان هذا انما يعبر اذ قد منع الظرف
 عما اعني من الافعال العامة واما اذا قدر من الافعال الخاصة مثلاً زائدة فيهم من زيادة الالف
 ايضاً بلا شبهة الا ان يقال ان الفعل العام متعين لمعلقة الظرف عند وجود القرينة
 القرينة على الفعل الخاص فيه ان القرينة موجودة وهو لفظ زائدة المذكور في المتن والله
 اعلم **قوله** الفرق بين الخ دفع ما يتوهم من انه ما الحاجة الى كون الظرف متعلقاً بالرفع
 والحال انه يجوز ان يكون قوله من قبلها متعلق بكان حال من الالف فحاصل الرفع انه على هذا
 لا يفهم من زيادة النون لانه على هذا ايكون المعنى والنون حال زيادة الالف الثانية من قبلها مجزئاً
 اذا جعل الظرف متعلقاً بالزيادة لانه على هذا ايكون المعنى والنون حال زيادة الالف الزائدة
 قبل النون لانه يفهم على هذا التقدير زيادة النون لان السابق على شيء في وصف يقتضي ان يكون للسبب
 شريكاً في ذلك الوصف كما لا يخفى **قوله** للزيادة او لنفس الخ تحتل بالبال ان هذه المقابلة
 لانهم لان في الزايد النسبة والمبتدأ والذات والاصالح للمعلقة ليس الا المبتدأ الذي هو
 الزيادة ههنا فلا فرق بين ان يكون الظرف متعلقاً بالزيادة او بالزايد الا ان يقال ان المراد
 بالزايد ليس لفظ بل مصدر الذي ههنا هو الالف والمراد من جعل قوله من قبلها ظرفاً
 ان يكون ذلك الظرف متعلقاً بكان مثلاً وجعل حالاً منه والله اعلم **قوله** الاولى اعني الالف
 لانها الاولى في الذكر حين اجتماعها مع النون وفي كلام الشارح **قال** الشارح قدس سره
 يعني ان الخ الضمير في راجع الى المصنف ولفظ به مقدره وانما التحميم الى التقدير لان قول الشارح
 وقوله مبتدأ وقوله وهذا القول تقريب بدل منه وقوله يعني خبره والجملة اذا وقعت

المنع على الحالة بالنظر
 الى كلام الشارح ولا
 فالامثلة لا تستلزم
 ايضاً جارية في قوله
 ان ايدى كما سبق من
 الفاضل الخ

جزا لا بد فيها من الرابط وليس موجود بحسب الظاهر قوله من فيه الخ لما فيه التقريب بعد
 الشرح بالأقرب حيث قيل فيه ما حاصله ان يراد العلة والاسباب بصورة النظر اقرب الى
 المحقق وأورد عليه بان التقريب جعل الشيء قريبا واكقرب عبارة عن المصنف بزيادة القرب بينهما
 من البعد ما لا يخفى فكيف يعبر عن التقريب بالأقرب جوهرا فاضل الخ كونه ذلك البعض منه فم
 الزيادة من حمل المصدر لان محله لا يكون الا للمبالغة كما في نريد عدل او من نفسي بيعة لان صيغة
 التقريب صيغة تفعيل وهو يحتمل للتكثير قوله وفيه انه الخ اعترض على الوجه الثاني بما نه ان التفعيل على
 قمين لازم ومتعدا ما الاول فيسمى لتكثير نفس الفعل نحو جئت وطوقت لتكثير الفاعل نحو متو
 المال واما الثاني فيسمى لتكثير المفعول كما في خلقت الابواب التقريب متعد بدل على هذا قوله
 تعاقبنا نجيا فيكون تكثير المفعول الا ان يقال ان تكثيره يستلزم تكثير الفعل ايضا كما في خلقت
 الابواب لان الابواب كما هي متعددة لغة فكذا تلك العناق هناك متعدد فيكون من التقريب للمبالغة
 والتكثير في القرب ايضا واسم علم قوله لا يظهر ان الخ يراد على الشارح بان المناسب الا ليق لذن
 يعبر قول المصنف وهذا القول الخ بتفسير مجرى في كلام الناطور والعللة ليس بموجب في كلامه
 فالايق يقيد بالعللة بللنا تم لكن الامر سهل لان علته عند الانصراف وانتم عن الضم فيصير اضافة
 المانع من العلة أو يقال ان هذين البيتين لما ذكرهما المصنف في كلامه فكانا من كلامه والعللة
 بموجب في كلامه قوله مع ان الظاهر الخ اشارة الى الايراد الآخر على الشارح بان هذا التفسير
 لراي المصنف لا يقتضي كلا واحد من العلة التسعة بعللة تحقيقى عند المصنف لا يجازى على ما سبق
 بدل العلة بالمانع وكان هذا تفسير القول وهذا القول في كلامه لا يتأخر كان موافقا لراي
 قوله كما اجتمعت ثلثان الخ قرينة ظاهرة على ان قمية كلا واحد بالمانع مجازى لكن الامر فيه ايضا
 سهل لانه يحتل ان يكون المراد من التحقيقى الواقع في كلام الشارح التحقيقى الواقع لا الحقيقة
 عند المصنف والله اعلم قال الشارح قدس سره تقريبي هذا حاصل المعنى وليس اشارة الى ان
 النسبة محذوفة لان حذف ياء النسبة غير ثابت كما صرح به مولانا عصا الله في بحث المصدر
قال شارح قدس سره اثبات من الخ التوارد من الاثني اعم من ان يكونا حقيقين او حكيمين والتموج
 في الحجة الف الثابت كما لا يخفى فلا يرد ما يرد فتأمل **قال** الشارح قدس سره لان في عدلها اختلافا
 آه اعلم في هذا المقام اختلافا فقال بعضهم ان الاستلزام الضم التسعة وهي المذكورة في بقيق الابواب
 وقال بعضهم انها اثنتان الحكاية والتركيب قال بعضهم انها عشرة التسعة في بقيق الابواب والعاشر
 شبه الف الثابت المقصود اذا سمي به سواء كانت لا لحاق كاد على ولا في عشرة وقال بعضهم
 انها احد عشر العشرة ما ذكره والمائة عشرة اما الاصل في نحو احمر الخ انكر بعد العلية وقال بعضهم انها

ثلاثة عشر الزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع واذا عرفت هذا فقد مر ان المناسب للشأخ اذا
 يتع من المذهب الثالث والخامس ايضا لانه لو كان ملحوظا هذه وشية المذهب فالمناسب ان لا
 يتع من المذهب الاول لان ذلك عند وش كما سيأتي ولو كان ملحوظا لاستيف الكا الزايد
 له التعرض للمذهب الثالث والخامس ايضا فافهم لعل به بعد ذلك امر قوله لعله امر خارج
 دفع ما يتوهم من ان هذا المذهب مما ينبغي ان لا يذهب اليه الوهم فضلا عن العقل لا ينبغي
 القصر اذا كان منحصرا في الاثنين فالمناسب ان لا يحصل بدو نحو الامر ليس كذلك لانه يحصل
 بالتانيث والعلمية تنصتلا وما حصل لدفع ان امر او صاحب هذا المذهب لم يقتصر يعني انه لا يقبل
 بالسبيين ماسوى الاسباب التسعة بل يندرجها في ذينك الاثنين قال مولا عبد الحكيم فيه انه لو اراد
 ضم النشر لادرج ايضا وزن الفعل في التركيب او ليس اقبله التركيب فيه اكثر تخلفا من اقبله
 في النواقي انتهى قال مولا فالمدقق في جوابه ان مراد القائل بتقليل الانتشار لا يشك في التقليل على
 طريق هذا المذهب انتهى لكن بقي شيء وهو انه السكلة على هذا في عدم اندراج وزن الفعل على
 الخصوص من انه يحصل بتقليل الانتشار بعد اندراج واحد من البواقي ايضا واسم اعلم بالصواب
 واليه مرجع الامور قوله والاثنان الحكاية الغرض من هذه العبارة بيان الاثنين وتعيينها بحيث
 يندرج الاسباب التسعة فيها قوله كاعلم فمعرفة صرف اعلم ويشكر للوصفية في الاول والعلمية في الثاني
 والحكاية الفعلية في ما بعده كما لا يدخل الكسر الشون عليهم اقبل النقل فكذلك لا يدخل من عليهم
 بعد قوله ولا يخفى الخراسان ان للتقريب فيما بين القدم ان اقبل اقسامه به كان غير منصرف
 كذلك اعلم واحصر انتهاء التركيب في هذه الثلاثة ظاهرا فلا يكون الا من جهة الحكاية الفعلية
 والعلمية والوصفية ولما فسرت الحكاية بالنقل من الفعل الى الاسم فينتفي فيها ايضا اما في الاول
 فلو لم يسمها الفعل منه واما الثاني والثالث فلا نكلوا احد من صيغة افعال التفصيل والفعل
 الصفة صفة براسها غير منقولة عن الفعل كما تقره الا ان يقال ان المراد من النقل اعم من ان يكون
 حقيقة او حكما فالاول ان لم يوجد فيه الكمال لم يوجد فيها لان هذا الوزن اذا كان ما يوجد في الفعل
 فكانت نقلت من الفعل وبعد اظهر صفة النسبة التي لم توجد فيها كلمة لا في لا يتناول واسم اعلم قوله
 في البواقي كتركيب العدل مع المعدول عنه وتركيب الوصف مع الموصوف وتركيب التانيث
 مع التاء الظاهرة او المقدرة او الالف وتركيب المعرفة مع العلمية وتركيب الهمزة مع العلمية
 او تكررها في الجهمي العربي وتركيب الجمع مع الجمع لان الجمعية في صيغة فينتفي الجمع متكررة
 اما حقيقة او حكما وتركيب التركيب مع الاسمين وتركيب الالف والنون للمزيدتين مع العلمية
 وجه التكلف ظاهرا لان التركيب المقترن في منع الصرف هو بين الكلمتين لا مطلق التركيب

على صيغة الماضي
 في الاصل منه

على صيغة التثنية
 والصيغة المشبهة

واسمه **علم قوله** هذه التسعة دفع ما يتوهم من ان الاثنين الزايد من على التسعة في قول ذلك
 البعض بالحكاية والتركيب بيان الدفع ان الاثنين الزايد من مراعاة الاصل وشبه الف التانيث
 المقصورة **قوله** بالحكاية والتركيب لانها ليسا مغايرين عز التسعة بل عينهما كما عرفت **قوله** المقصر
 قال مولانا اللدني صفة الف التانيث يدل عليه قوله الآتي واما الف الحاق المدودة فاما
 المدودة فيه صفة الالف للقابل للشبه المذكور انتهى مع الاختصاص اقول وبالله تنويف يعاين
 من كلام الفاضل المحشي حيث ارجع ضمير المذكور في قوله وهو كل الخ الى لفظ الشبه ان هذا اللفظ
 مذكور فكيف يعبر توصيفه بالمقصورة لان المطابقة بين الموصوف والصفة في التذكير والتانيث
 لازمة آلا ان يقال ان لفظ الشبه مما يذكرون ويثبت ويعلم تانيثه ايضا من كلام الفاضل المحشي
 قال لانها بالعلمية الخ حيث ارجع ضمير المؤنث اليه والله **علم قوله** سواء كانت الخ **علم قوله**
 الحاق ان توجد حروف ناقصة من حروف بنية اخرى في الاصول فيزاد على الناقص حرف
 ليصير مثله في الزنة عند اراءتهم مثل تلك البنية النقص وليس في الاصول مماثل لها كما ذكر
 ايضا الفصل واذا عرفت هذا فاعلم ان مثال المحشي لالف الحاق بارطى غير متيقن لانهم
 يقولون اويهم ^{مرفوع} وكذلك يقولون اديمر ^{مرفوع} ووط ^{مرفوع} وعلى الاول لا يكون الف الحاق لان
 اثبات الياء يدل على اصلتها وانتفاء احصلالة شمر ط في الحاق وعلى الثاني يكون لا فحالا
 حذف الالف من المفعول يدل على اذياتها فاناسب ترك هذا المثال اذ هو مثال اخر متيقن
 الا ان يقال ان الاحتمال في المثال ايضا كاف كما لا يخفى على من طالع الكتب على تقدير كون الالف
 فيه لا الحاق الحاقه **بجعفر قوله** او لا كتبعشري وجه عدم كون الالف فيه لا الحاق انه ليس
 في الاصول سدا سمى حتى يلحق به وكونه يشترط في الملقى بكونه من الاصول كما يعلم من عبارة
 المكمل لكان تكون الالف في قبعشري لا الحاق ايضا وجه كما وقع في كلام الجوهري فنامل **قوله**
 لانها بالعلمية اي شبه الف التانيث بسبب علمية الاسماء المشتق عليها معتم من التاء كالف
 التانيث المقصورة متبعة من التاء ووجه الشبه كون كل منهما الف المقصورة متبعة من التاء
 وان كان المنع في احدهما من جهة العلمية وفي الاخرى من جهة الف التانيث فلا يروان المنع
 من التاء اذا كان في شبه الف التانيث من جهة العلمية فلا يتر للمشابهة لان المنع في الف التانيث
 من جهة تاء من جهة العلمية والله **علم قوله** فلم يلحق الخ لان الالف للمدودة التي للتانيث
 الميزة ليست اصلا فيه كما تقرروا اعتبر شبهها ايضا لكان هذا الاعتبار من قبيل اعتبار شبه
 الشبه وهو من المستكرهات والله **علم قوله** ولعل المصنف الخ اشارة الى جواب عن قال
 ان الاسباب المنع العرف احد عشر من جانب المصنف القابل يكونها تسعة بيانا المصنف ^{صفة}

على
 الجوهري من اشجار الجليل
 يدور في ١٢ منه

على
 داء الفاضل
 ثم ط في الحاق

على
 فقهري العظيم الشبيه
 ٩ منه

الاصولية كما ينادى عليه عبارة بالعلم نداه فمهمات الاصل يكون مندرجاً في الوصف فلا حاجة
الى اعتبار براسه واما شبه الف التانيث للقصوره فلم يذكره لان عدم الانصراف به غير ثابت
عند المنعوان كان القياس يقتضية كما بينه الفاضل المحشي وفيه ان هذا لا يقتضيه كون القول
بالتسم مقرباً الى الصواب لان المراد بالمقربة المقربة في نفس الامر لا عند المنعوان وخالف لا يثبت
منه لان عدم الانصراف بشبه الف التانيث المقصوره وان لم يثبت عند المصنف لكنه ثابت
عند غيره فالأولى ان يقال من جانب المصنف ان مشابه الشيء داخل في خالف الشيء فاذا اختلف
الف التانيث فلا حاجة الى اعتبار شبهها لكن على هذا ايراد ان الالف والنون ايضا كذلك فلما
عدم اعتبارهما على الاستقلال لا ان يقال ان ذلك لا ينافي مع هذا ما يخص مع زيادة و الله
اعلم **قوله** لانه اشبه مشابهتها لفظاً وامتناعاً عن التاء بخلاف الالف والنون الزيدتين
لوجود الثاني فيه كما هو الظاهر ومن هذا يعلم جواب الاعتراض الباقي في الحاشية الشفا
بلا فضل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تقريباً الى ما هو الصواب من المذهب
الثالث بل من المذهب الخمسة لان المذهب خمسة كما سبق اما وجه كونه صواباً بالنظر
المذهب الثاني فهو ان الحكاية لا يتناول لكل بل نحو اعلم وان اذكر في معنى التركيب تكلف محض
كما سبق واما وجه كونه صواباً بالنظر الى المذهب الثالث وكن ابا النظر الى الرابع والخامس
فان اول شبه الشيء داخل في حكم الشيء فلا حاجة الى اعتبار براسه وان لمهمات الاصل داخل
في حكم الوصف وان لزوم التانيث وصف له ووصف الشيء ملحق به كذا الزوم الجمع لكن في نحو
شبه الف التانيث فيه نظرو جواب مذكرها فتذكر **قال** الشارح قدس سره ثم انه الخ الغرض
من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف في اختيار الترتيب الخاص الذي ذكره في بيان امثله
العلق قال الشارح قدس سره وفي ايراد الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف
في اختيار المثال الخاص الذي ذكره للمعرفة من بين امثلهما مع ان الظاهر ايراد مثالها على وجه لا يكون
فيه سبب آخر كما لا يخفى **قوله** يعني ان التانيث الخ دفع ما يرد من ان الاشارة الى قسمي التانيث
مخالفة لما سبق الكلام له وهو بيان امثله العلل المعبره في عدم الانصراف فكيف يكون هذه
الاشارة باعتبار على ايراد زينب بعد طلحة وحاصل الدفع انه ليس المراد من الاشارة الاشارة الى قسمي التانيث
من حيث هو هو بل من حيث اعتبارهما في منع الصرف ولا مثل في موافقة تلك الاشارة من هذه
الحقيقة مع سوق الكلام اقول وبالله التوفيق ان في ضمن تفسير لفاضل المحشي يظهر الباعث على
ايراد طلحة مثالا للتانيث مع ان الظاهر ايراد ما هو محال عن التذكير انه اعلم **قوله** وان كان
الخ في ايراد ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن مع التذكير الحقيقة او مع التذكير والتانيث

ان المراد من الثاني و
الثالث والرابع و
الخامس ما هي من
كود في حاشية قوله
الشارح لان في مدحها
اختلاف ١٢ منه
على نظر الى الثالث قوله
وان لمهمات او داخل
الى المذهب الخامس قوله
فان لزوم انظر الى
المذهب الخامس
وهو انه على هذا
عدم على الالف و
النون الزيدتين
سبب براسه يكون
مناسباً ١٢ منه

المحققين فاعتبار يكون أولى ولا شك في الأولية **قوله** معناه مع التذكير الحقيقي في الوثائق
 اللفظية **قوله** الذي خفي فيه آية في التوضيف رمز إلى أنه ليس المراد من التائيد المعنوي ما يكون تائيد
 من حيث المعنى بل يكون مؤنثاً حقيقياً ولا يخرج كثير من الأسماء المؤنثة منه على ما لا يخفى بل ما يكو
 فيه علامة التائيد مقدراً **قال** الشارح قدس سره أي حكم غير المنصرف دفع ما يرد من الضمير
 في حكمه راجع إلى أحد لأنه هو القريب فيستفاد أن حكم أحدان لا كسرة فيه من تنوين وهذا
 وإن كان صحيحاً لكن خلاف الالتيق لأن هذا الحكم غير مختص بأحد بل هو شامل لما عداه
 أيضاً والدفع فتنه عن البين والرجوع الضمير إلى أحد يرد منه الحكم على نوعه اهني غير المنصرف
 لكان أيضاً صحيحاً هذا ما ظهر لي حين تسويد هذا البياض والله أعلم **قال** الشارح قدس
 سره ولا أثر للتراتب عليه فم ما يرد من أن الحكم إما بمعنى خطاب الله تعالى للتعليق بأفعال
 المكلفين وجوباً وتخييراً أو بمعنى فراغ الذمة عما وجب ما دانه أو بمعنى النسبة القائمة بالجزية
 لا سبيل إلى الأول والثاني كما هو الظاهر وكذا لا سبيل إلى الثالث لأنه باعتبار ملازمة
 الجزية بضاف إلى القضية وما معناها كجزو الكل وهو باعتبار ملازمة الصدور بضاف
 إلى المحكوم والقابل وغير المنصرف ليس بشئ منها كما هو الظاهر فلا يعم إضافة الحكم إلى ضمير
 الصادر من المصنف بآية الدفع أن الحكم كما ينبغي بالمعاني المذكورة فكذلك لا يخفى بمعنى الاشت
 المرتب والحكم ههنا بهذا المعنى والله أعلم **قوله** إنما قال ذلك آية الغرض من هذا العبارة
 بيان فائدة زيادة الشارح قوله من حيث اشتقاقه وتبينها أنه لما كان يرد على الشارح أنه إذا
 جعل الحكم بمعنى الأثر المرتب فعاد اعتراض عدم صحة الإضافة لأن الحكم بمعنى الأثر لا ي
 لا يضاف إلا إلى علة وفئات غير المنصرف ليس بعلة لعدم الكسرة والتنوين ولا لا تعدى
 الأسماء المعربة كلها والأمر ليس كذلك فاد قوله من حيث اشتقاقه آية دفع ذلك كما مر حديثاً
 الذم أن إضافة الحكم لضمير غير المنصرف لا حفي ملازمة وهي أن عدم الكسرة والتنوين إذا
 كان بجهة العلتين أو واحدة تقوم مقامها من العلل القسم وغير المنصرف مشتق على واحد
 منها فاضيف الحكم إليه باعتبار تلك الملازمة والمناسبة **قوله** ورجع الضمير إلى الغرض
 من هذه العبارة لا إشارة إلى الرد على ما يجاب عن الاعتراض المدفوع بقول الشارح من حيث
 اشتقاقه على علتين بأن الضمير في قول المصنف وحكمه راجع إلى وجود أحد الأمرين من العلتين
 أو ما يقوم مقامهما المفهوم من المقام لا إلى غير المنصرف ولا شك أن وجود المذكور ^{الذي} المذكور
 الحكم وكما دفعه أن الرجاء المذكور مخالف لما ينساق إلى الغرض من هذا المقام على ما لا يخفى
 وورد ههنا أن الرجاء المذكور كما أنه مخالف لما ينساق إلى الغرض فكذلك إضافة الحكم

الى ما فيه العلة مخالفا لما هو الظاهر في اضافته وهو الاضافة الى العلة فمن اتى وجه رجع هذا
 على ذلك واجيب عنه بان في الارجاء المذكور مخالفة للنسب والسوق لان الكلام مرسيق
 لبيان غير المنصرف لا لبيان وجود احد الامرين بخلاف الاضافة الى ما فيه العلة لان فيه شيئا
 واحدا وهو مخالفة الظاهر والله اعلم **قال** المصنف ان لا يكسر ولا تنوين جزلا مقدرا كما يناسب
 عليه عبارة الشارح والجملة اي لا مع الاسم والجنس وان كان مستتر فيه راجع الى الشارح
 فكلمة ان مخففة من المثقلة ولا حاجة الى العايد لان هذا بمنزلة قل هو الله احد اي يكون الخ
 تفسيره **بابتداء قوله** انما ذكر الكسرة الخ دفع ما يرد من ان انتفاء الكسرة وعدمها في غير المنصرف علم
 من قول المصنف سابقا غير المنصرف بالعمدة والفقحة فلم تعرض اليه ثانيا مع ان الاختصاص
 المطلوب للمصنف يحصل في تركه وتحاصل لدفع ان الامر كذلك لكنه اراد المصنف الجمع بين
 المحكمين فلذا تعرض اليه ثانيا والباعث عليه في ارادة الجمع بينهما الاقرب في الغنبي **قوله** لا
 يخفى الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان المحكم الذي ذكره غير
 شامل لجميع افراد غير المنصرف بخروج المثني وجمع للذكر السالم **عليه** لمؤث عنه لا التوفيق
 فيها ليست يتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسرة ايضا لان النسب فيها تابع للجرف فلو تتبع الجمع
 النسب وصرح الشارح الرضي بهذين الوجهين واجيب عنه بان مذهب البعض فيها بجلها
 معربين مثل اعراب المفرد وعلى هذا يكون فيها تنوين يتمكن فيحذف فيتبع الكسرة الى هذا
 الجواب اشار الفاضل المحقق بقوله الا اذا الخ اقول وبالله التوفيق انه لا يلزم في حكم الشئ ان
 يكون شاملا لجميع افراد ما هو حكمه كما علمنا سابقا في بيان حكم المغرب فلم لا يجوز عدم
 كون هذا الحكم شاملا للمثني والجمع **عليه** لمؤث وان عدم الكسرة والتنوين موجب فيها
 اما عدم الكسرة في الجمع المذكور السالم فهو ظاهر واما عدم التنوين فيهما فلا ان النون المراد
 له هو النون الساكنة لا المتحركة وهي فيها مفترقة واما عدم الكسرة في المثني فلا ان المنوع من
 غير المنصرف الكسرة التي هي الاعراب الكسرة الموجودة في المثني ليست باعراب كما هو
 الظاهر ومنه الوصول الى سبيل الرشاد ومنه للبدا والمعاد **قوله** اعلم الخ فيه اشارة الى
 دفع ما يتوهم من ان المراد من الفرعية اما ما يكون فرعية للموقوف للموقوف عليه كما في
 الوصف والموصوف وغيره فيخرج فرعية العدل للمغذول عنه لانه ليس بمعنى التوقف بل بمعنى
 كونه خلافا لاصل والمطابق له او يكون اعرف فلا ينصرف فيما ذكر بل يشتمل غيرهما ككون الاسم
 مثني مثلا فلما نسب ان يعتبر مع سبب آخر ويجعل الاسم غير منصرف به ايضا ونينا الدفع
 ان المراد ما هو اعرف لكن الخاتمة لم يعتبر واما سوى المذكور في جعل الاسم غير منصرف فلم

انما يدل به على
 العنان فيما ذكره
 غير منصرفين والله

على علم اعتبار
النهاية ١٢

يحمل الاسم غير منصرف به لذلك والله اعلم **قوله** ولم يعلو وجهه لغل المفروض من هذا العمل
في هذا الجواب بان للغير هو الاعتبار الذي يظهر وجهه وهذا الاعتبار مما لا يظهر وجهه فكيف
يعتبر ولم يحمل الاسم غير منصرف بالقرعية التي سوى ما ذكر في الشرح والجواب ان قواعد النفاة
كانت بعد الوقوع فلما انتبهوا ووجدوا بعض الاسماء غير منصرفة تحلفوا لاسبابه والفرعية فيه
ما ذكر فلذا اعتبر لم يعتبر ما سوى ذلك والله اعلم **قوله** لم يقنع الخ اشارة الا قدح ما يرد من
ان منع الكسرة والتثنية من غير المنصرف اذا كان من جهة المشابهة بالفعل التي يحصل بوجود الفرعية
الواحدة فلم لم يكتف في المنع المذكور بوجود الفرعية الواحدة مع ان تلك المشابهة يحصل بها
ايضا وحاصل الدفع ان لا يحصل حصول المشابهة بالفرعية الواحدة لان المتقرر في وجه الشبه
ان يكون مختصا واشتد ارتباطا بالمشبه به والفرعية الواحدة ليست من الخصائص الظاهرة
للفعل كذا من الخصائص لقوة اما الاول فلا يحتاج في اثباتها في الفعل الى تحلف وهو حمل
فرعية الا فائدة الجزئية للكل لا سرفعية الفعل لان الفرعية في الاصل لا فائدة وجرة
من الكلام لا لنفس الفعل جعل الفرعية عند البعض جعلها عند الكل لان فرعية الفعل
في الاشتقاق عند البصريين لا عند الكل واما الثاني فلان الفرعية متحققة في الاسم ايضا
كاسم الفاعل لانه فرع الفعل في العمل ومن هذا النقص يعلم ان قولنا فاضل الخ اشارة الى الفرعية
للمقولة تحلف على لقوله غير ظاهرة واما علة قوله ولا قوة فمتركة ولعل وجه التردد اعمقا
على فهم المحقق اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان الفرعية الواحدة اذا لم
تكن من الخصائص الظاهرة للفعل فما بال الفرعيةين يعني انهما لا يكونان من تلك الخصائص
بالطريق الاول فكيف يشبه الاسم بالفعل في وجود الفرعيتين فيه وان الفرعية في الفعل اذا
كانت مفسرة بالا احتياج الى الفاعل كما فعله الشارح فلا يحتاج اثباتها في الفعل الى تحلف
لان نفس الفعل محتاجة الى الفاعل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا اثبات الخ يعني
ان المتقرر في وجه الشبه ان يكون ظاهرا في الشبه واثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه
العلل الخ ويشهد على انقضاء بيان الفرعية بسبب هذه العلة في الكتب لان الفرعية لو كانت
ظاهرة فما الحاجة الى البيان والى كلامهم هنا مثل ما سبق فافهم **قوله** ولم يكتف الخ وروينا
ان معنى ولم يقنع بمعنى ولم يكتف فما الحاجة الى التكرار لانه ذكر سابقا اجيب عنه
بوجوهين احدهما انه ذكر ثانيا لا قصا بين الاستثناء والمستثنى منه فثابتهما ان المذكور
او لا بطريق المدعى والمذكور ثانيا بطريق النتيجة وهذا شائع فيما بينهم فلا قدح اقول قباله
التوفيق ان المناسب على هذا استبدال الواو بالغاء لان الشائع في امراء النتيجة بعد الدليل

على ان كان اثبات
الفرعية الواحدة في الاسم
بسبب واحد من هذه
العلل فغيا كان اثبات
الفرعيةين فينتج
بالطريق الاول تحلف
المشابهة ١٢

وتزيد ما قلته مجمل
ان الغاء ودين الواو
في بعض النسخ ١٢

تقدم بها بالفاء كما ينبغي قوله اعلم ان الفرق من هذه العبارة دفع ما ير من انه ما الوجه
 في ان الاسم قد يشبه بالفعل فيعمل وينبغي كاسم الفعل وقد يشبه فيعمل ولا ينبغي كاسم الفاعل
 وقد يشبه فلا يعمل ولا ينبغي لكن يمتنع منه الاعراب المختص بالاسم كغير المنصرف وحاصل الفرق
 ان هذه الامور ايات الثلاثة باعتبار قوة المشابهة وضعفها وتوسطها فاذا كانت المشابهة قوية
 كما بين اسم الفعل والفعل لانه في تمام المعنى يعطى العمل والبناء كراهي المشابهة بالفعل لانها
 من خواص الفعل هو مشبه به وان كان بينهما فرق كما سيحكي واذا اضعفت المشابهة كما بين
 غير المنصرف والفعل لانها الوجه بعيد فلا يعطى كما هو مشابه بالفعل شي من خواصه لكن يمتنع
 منه الاعراب المختص بالاسم كغير المنصرف بالكلية واذا اتوسطت المشابهة كما بين
 اسم الفاعل والفعل لانه في جز المعنى الذي هو احدث وفي الحروف الاصلية فيعطى للمشابهة
 بالفعل بعض خواص الفعل اعني العمل لان البناء وان كان من خواصه لكنه ليس بمشابهة العمل
 الا قرى ان الفعل لا يتلو عن العمل ويتلو عن البناء كالمضارع والله اعلم **قوله** اصل الاسم
 الاسم لان اعتواء المعاني واختلافها على الاسم فحتاج الى القرينة التي هي الاعراب بخلاف
 الفعل كما سبق من الفاضل المحشي في شرح كلام المصنف المتوفرة فتذكر **قوله** ولهذا الخ
 اي ولا يلزم ضعف اسم الفعل في البناء لعرب للمضارع **قوله** او يزعم ان اشارة الى الخلاف
 الواقع فيما بينهم كما سياتي في قال المصنف قد سسرر فمتنع منه الاعراب انما كان للجر
 والتنوين زياد في المختص بالاسم من بين خواصه لوجودها في اكثر الاسماء تحق كالمتمم فلا
 يرد ما يرد فلان كل اعراب من حاشية عمولا تاما الى الدين **قوله** وفي تقديم الكسرة اشارة
 الى دفع ما يرد من المناسب للشارح ان يقول فمتنع منه التنوين والاعراب المختص بالاسم الخ
 لان منع التنوين بطريق الاصلية ومنع الجر بطريق التبعية فالمناسب في الاول او لا وكان في
 ثانيا وحاصل الفرق ان كون منع الجر بطريق التبعية امر مختلف فيه كما مر من اشارة الى
 الاختلاف من الفاضل المحشي فبيل هذا الكلام فلا اشارة الى من ذهب كون منع الجر بطريق
 الاصلية مثل منع التنوين قال المصنف ما قاله وقد مر ما قدمه ولعله هذا يكون بعينه وما
 تقديم المصنف الكسرة على التنوين ولما كان المراد من الجر الواقع في كلام المصنف الكسرة
 ليجزى في غير المنصرف الا انه على صورة الفقه فلا يرد ان المصنف لم يتعرض للكسرة فمتنع
 من التقديم وظهر مما قررنا ان المصنف اليه بذلك قول الفاضل المحشي في الحاشية السابقة بزيادة
 معا لكن لو قال الفاضل المحشي او يزعم ان وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى هذا **قوله**
 فمتنع الخ او منع آلا لان ادق والله اعلم **قوله** او منع التنوين او لا لما كان من خواص

على اقوال الشرح الى
الكتاب

المختصين والشارحين مد كلاما شرح والمتن من غير انهم عطف الفاضل كل قسم او منع التنوين
على كثره الشارح فمنه الارباب ولعل الغرض من زيادة هذا القول التقيد الى ما
بعد ولا تذكره مستدركا لانه علم ما سبق و اشار المصنف والشارح الى المذهب الاخر
والله اعلم **قوله** وقد جوزناه دفع ما يتوهم من ان القول بالاختلاف للمفهوم من كلامه ^{خل}
المختص يكون من جهة ما لا يكون معتدا به والدفع عنه عن البيان **قوله** لعود الكسرة الى اصل
على اقسام الكسرة من غير المنصرف من جهة منع التنوين منه وبما ان من المتقرر فيما بينهم ان
اذا استتت الضرورة الى عود التنوين كما في اعد ذكر نعمان لنا الشعر ^{لك} والكسرة مصايبا ولا علم
يكن الضرورة الى عودها اما سنة ولو كان منهم الكسرة بطريق الاصلالة للمرقد مع التنوين عن
مد ومساس الحاجة الى عودها لان المتروكة والمنسوبة من قبح لا يعاد الا ضرورة كما تقرر **قوله**
وانما اتبع الكسرة الخ اشارة الى بيان الباعث على التبعة وبما ان الحذف والتنوين ومنعه
من الاسم اسبابا اخر من الوقف واللام والاضافة كما تقرر فلو اكنع بمنع التنوين من غير التنوين
للمرء من اول الامر ان هذا المنع لا اجل لمشابهة بالفعل او جهة اخرى بخلاف ما اتبع
الكسرة للتنوين لانه على هذا يعلم من اول الامر ان الكسرة مقدمة على التنوين ان منع التنوين
لاجل لمشابهة بالفعل لان الكسرة مساقية بالفعل لا للاسباب الاخر التي تسقط التنوين
لاجلها والله اعلم **قوله** صورة الكسرة انما نراه لفظا بصورة لان الكسرة بصورة التقية ^{بصورة}
قوله لا تدخل الفعل الا ترى انه الواحد للقتضي للكسرة في آخر الفعل يؤتى بنون العاطف
منه **قوله** وقال للمصنف الخ بيان الباعث الاخر على التبعة **قوله** يعني ان الدفع من
من ان ملازمة الكسرة للتنوين غير مسلمة لان التنوين موجود في جاء في زيد ورايت زيدا و
الكسرة ليست بموجودة كما هو الظاهر والدفع عنه عن البيان **قال** الشارح قدس سره والتنوين
عطف على الارباب **قوله** الذي هو علامة الخ لدفع ما يرد من ان التنوين غير منوع من غير
للمنصرف لا يصدق فوات لما غير منصرف والتنوين موجود فيه بيان الدفع ان المراد من التنوين
المنوع تنوين التمكن لا مطلق لتنوين والموجود في عرفات تنوينا المقابلة ووجه منع تنوين التمكن
انه لما منع من غير المنصرف اعرابا لم يكن له امكانية جميع انواع الارباب الارباب فلا وجه
لا دخال تنوين التمكن التي هي بلدالة على إمكانية الاسماء لا عرابات الثلثة كذا فهم من الحواشي
بقون وبابه التوفيق انهم يعاد من هذا الوجه اذ منع التنوين من غير المنصرف لا اجل منع كسر
منه لا بطريق الاصلالة وهذا خلاف الاجماع والله اعلم **قوله** لان الاصل آء يعني ان
السعد وله يوق على حاصنه الاصل وكلاما لم يبق على حاصله الاصل يكون فرعا لما بقي على

الأصل الذي هو المعدول عنه فينتج ان المعدول يكون فرعاً للمعدول عنه ولما اعتبر العاقل
 المحيى البقاء وهو وصف اللفظ علم ان المراد من المعدل المعدول لا كون الاسم معدولاً والله اعلم
قوله لتوقف معناه التبيين ان الوصف يتوقف فيه معناه على ما يفهمه الذي هو
 الوصف فيكون مرئو حاله فيكون الوصف فرعاً له وتزاد الفاضل المحيى لفظ المعنى ليكون
 نصاً في ان المراد من الوصف هو اللفظ كاحز مثلاً ركون اللفظ دالاً على ذات الخ فيكون مطابقتاً
 للمعدول وهكذا الحال في البواق والله اعلم **قوله** فيه فرع له لفظاً اشارة الى التبريض على
 الشارح بان المفهوم من كلامه هو الفرعية المنطقية فقط يعني لا المعنوية والفرعية المنطقية
 فقط غير كافية والى دفع التعريفين اشارة بقوله ولما غلب آه يعني ان الفرعية المعنوية تنهض
 وتلحق وجه عدم التعرض ظهورها والله اعلم **قوله** ولما غلب التذكير الخ اي من حيث الانية
 لا من حيث كمالها قال الله تعالى وللرجال فيهن درجة وايضاً قال الرجال قوامون على النساء لا حيث
 لا يفر ولا نال الغلبة من هذه الجهة غير معلومة والله اعلم **قوله** وفيه بحث الخ اعترض على
 فرعية المؤنث للمذكر بحسب اللفظ استفاد من قول الشارح لا تلك تقول الخ بيلانه ان التذكير
 المنطوقية انما ثبتت اذا كان التانيث طارياً على التذكير والآمر ليس كذلك لان قيد التبريد من
 علامة التانيث معتبر فيه ومع اعتبار ذلك القيد لا يصح ان يكون علامة التانيث طارئة
 عليه لانه مستلزم لاجتماع التقيضين على ما لا يخفى بل معروض التانيث هو المطلق اي مرتبة
 لا بشرط شيء فيقول التانيث فرعاً له لا للتذكير الذي هو بشرط لا شيء وتعلم من حاشيته
 مولا تاجال الدين جواب ذلك البحث بانه ليس مراد الشارح ان التانيث طارء على التذكير
 حتى يرد ما يرد بل مراد ان المذكر مجرد اذا المذكر عبارة عما ليس فيه علامة التانيث و
 المؤنث من بيلانه المؤنث عبارة عما فيه علامة التانيث والمزيد فرع المجرى بقوله وبيلانه
 الفرعية المزيد المجرى مطلقاً منوم بل المنطوقية فرعية المزيد المجرى ذلك المزيد اي لما يكون
 عليه وهذا ليس الامر بية الاطلاق بل الاولى في الجواب ان الفرق بين مرتبة لا بشرط شيء
 بشرط لا شيء تدقيق فلسفي في هذه الادباء ولما كان هذا مقام الجواب الذي يكون الاحتال
 فيه كافياً على ما تقرره فلا يرد ان مدر نظراً لادباء الى الاعتد بقاء الفلسفية باسمها غير ثابت
 على ما لا يخفى فلهذا لا يجوز ان يكون ذلك الفرق من تلك القيمات التي ينظر اليها هذا لما ظهر لي
 من كثرة هذه الطور والله اعلم بما في الصدور **قوله** يعني ان التعريف دفع ما يرد
 على الشارح من وجه الاول انه يفهم من قوله لا تلك تقول راجع الى ان التعريف طارء على التذكير
 والآمر ليس كذلك لانه كثير اما يستعمل للعارف بدون صفة النكرة عليها كما لا يخفى من قوله

وبعد ان سلّم كيف يكون المعرفة طارئة على النكرة الثاني انه يفهم من كلامه طريان المعرفة على
 النكرة والظاهر من طريان الشيء على الشيء تغايرهما يعني ان الطريان يكون بزيادة امر على المطر
 عليه النكرة والمعرفة قد يكونان لفظاً واحداً كلفظ رجل اذا جعل علماً انقضى فلا يوجد الطر
 والثالث ان الطريان المستفاد من كلامه يفيد الفرعية اللفظية فقط وهي قاصرة فكيف تكون نكارة
 بيان الدفم عن الاول ان مراد الشارح من الطر والطرو بطريق الغلبة لا الطريق الكلية ولا غلبة في
 ذلك وعن الثاني ان الطر واحده من ان يكون بالزيادة او بشئ آخر كالوضع الجدي مثلاً يعني ان الثاني
 بين الطر والطرو عليه اعم من ان يكون حقيقياً او اعتبارياً فلا يحد ويرى ان التغاير الا اعتباراً
 في الصورة المتقوضة وعن الثالث ان الفرعية المعنوية ايضا متحققة لكن من وجه آخر وهي
 تعدد مرجعها الى التي هي حقا والنكرة على التعريف ولعل ظهور هذا الوجه يكون وبها عند نظر
 الشارح اليه ويختلج بالبال هنا بحث مثل البحث السابق وببانه ان طريان التعريف على مرتبة
 الاطلاق لا على مرتبة التقيد والنكرة عبارة عن الثاني لانها مفسرة بما ليس فيه اداة التعريف
 وبما به مثل الجواب المذكور ولعل وجه ترك تعرض الفاضل المحشم اليه هو الاعتناء على فهم
 المتعلمين والله اعلم بما في صدور العالمين **قوله** بالف التانيث للواد بالف التانيث الممثلة
 للتقلية عنها لانها هي التي التانيث كما تقر وتورد ههنا ان المتفرق فيما بين القوم اشتراك المشبه
 والمشبه في وجه الشبه والاشتراك ههنا غير موجود لان لفظ كونها زيدا متاعاً لم يشعروا بالثنية
 واللف التانيث الممدودة واحدة والجراب ههنا في العبارة تقديرها والتقدير انما هو انما بالف
 التانيث الممدودة فمع الالف اللازمة لها فيتحقق الاثنية في جانب المشبه به هذا من سوانح
 الرقت والله اعلم **قوله** في انتفاء التاء يعني كما ان تاء التانيث مسلوية عن الاسم الذي فيها
 التانيث الممدودة فكذا الاسم الذي فيه الف ونون زيدا تان **قوله** وكونها زيدا
 يعني كما ان اللف التانيث الممدودة والالف التي قبلها زيدا تان في الكلمة واذا اخذنا لعلنا نخذ
 نعاك ذلك الالف والنون المزيدين تان زيدا تان في الاسم واذا اخذنا فاعلمنا **قوله** وكونها زيدا
 يعني كما ان الالف في اللف التانيث ممدودة فكذا في الالف والنون المزيدين تان
 والاخرى من كل منهما هي الممثلة في الالف والنون في الثاني حرفاً فيها بحرف العلة في كونها من
 الحروف الزائدة وكونها قابلين الحذف **قوله** ولا يخفى ان هذا الكلام هو المقصود من هذه
 الحاشية يعني ان على هذا المذهب لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به فان ثبتت تلك
 الفرعية يعني قول الشارح ان لكل ملة فرعية وان لم تثبت لم يعم واسم علم **قوله** يفيد فرعية
 انهم قد عرفت على الشارح بان الوجه الذي ذكره لفرعية وزن الفعل لوزن الاسماء فيفيد

القسم الاول من وزن الفعل لوجود الاختصاص فيه بخلاف القسم الثاني لعدم وجود الاختصاص
فيه كما ينادى عليه قول الشارح فيما بعد او يكون غير مختص واجب من ذلك التعريض في المحاشية
المشهورين بان الحرف الثاني في الفعل لما كان بمعنى كان وزنه اصلا لا سر الذي فيه زيادة ولا نقص
لان الاصل في الالفاظ ان تكون موضوعة لمعان أقول وبالله التوفيق ان اعتراض الفاضل المختص
على الوجه الذي ذكره الشارح بانه لا يبيد الفرعية في القسمين وبما ذكر في تلك المحاشيتين يشهد
الفرعية في القسمين من وزن الفعل لكن لا بالوجه الذي ذكره الشارح بل من وجه آخر وهو فرعية
وزن الاسر لوزن الفعل فالاولى في الجواب عن ذلك التعريض ان يقال ان جريان وجه الفرعية
الذي ذكره الشارح في قسمين من وزن الفعل دون قسم آخر لا يقدح في كون وزن الفعل بجملة قسمين
فرما لوزن الاسر لا ترى الى التعريف والتكثير حيث يجري الوجه الذي ذكره الشارح بكون التكثير
فرما للتكثير في الاصل كما ينادى عليه قول الفاضل المختص فالباب ان اعتلج في قلبك ان
عدم القيد في صورة التعريف والتكثير كعمل القلبة يعني ان الوجه جار في الاصل ان لم يجر
في الكل وهما القلبة غير موجودة لانه يجري في احد القسمين ولا يجري في الآخر فانه لا يوافق
قد يوجد في القسم الآخر من وزن الفعل ايضا كما ينبغي على من طالع كلام الفاضل المختص في
بحث وزن الفعل فوجدت القلبة ههنا ايضا قوله ولا يجوز عكسه دفع ما يرد على المصنف
بانه لا ينسب له ان يقول ويجوز صرفه وعدم صرفه للمصرف الضرورة الخ لان الضرورة
تغير الاشياء تغير للمصرف يغير الى المصرف والمصرف الى غير المصرف بيان الدفع ان
تغير الاشياء الى اصولها لان اصولها واصل الاسماء الصرف وعدم صرف خلاف الاصل
فالضرورة تغيرها الى انصرف الذي هو الاصل لا الى عدم انصرف الذي هو خلاف الاصل
لذلك اقتصر المصنف على ما ذكره وذهب القاصر فيكره ان تغير الضرورة غير مختص بما الى الاصل
بل تغير الضرورة من الاصل ايضا قد يوجد كما لا يخفى والله اعلم قوله له من المصنف لانه اصل
والحدود وقوله بشرط العلية قلل مولانا عبد الحكيم دون غيرها من الاسباب لقوتها
بكونها شرا من الكثير من الاسباب مع كونها مسببا انتهى أقول وبالله التوفيق ان القوة للحكم في
الثاني حيث يقوم كل منهما مقام سببين بخلاف العلية فالاولى ان يقال في وجه التقسيم
ان جوانب للعكس غير مثبتة ومنقول في غير العلية والله اعلم قال الشارح قدس سره اي لا
يقتض دفع ما يرد من ان الجوانب عبارة عن قياساى الطرفين ولا انصرف حقيقة او حكمه في
الضرورة ضروري فكيف يعم قول المصنف ويجوز صرفه للضرورة بيان الدفع ان المعاد
من الجوانب عدم الامتناع وهو امر من الاجوب وقساوى الطرفين كما لا يخفى فالضرورة وجوب

اي حاشية مولانا
عبد الحكيم حاشية
مولانا الدقاق

اي حاشية غير المختص

اي حاشية
ان قال فالاولى ان
يمكن ان يقال من طالع
مولانا عبد الحكيم ان
على تقدير بطلان
الغاية الثانية يكون
الوجه غير مقتضى
والضرورة كما لا يخفى

ما في المتن من قوله
بأنه على ما ذهب اليه
لا يفسد خبره وان الخبر
ما دخله الكسر والتنوين
لا منه

من يحول الكسر و
التنوين عليه كما يجوز
على المنصرف لا منه

في هذا لا يرد من كونه
في قول الشارح اي
جمله لا منه

الاول والتناسب يفيد الثاني قوله الجواز قد يراد ضم ما يرد من ان الجواز يراد به الامكان
لخاص وهو عبارة عن سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم فكيف يجتمع الوجوبان
فيه ضرورة احد الطرفين الذي هو الوجود فلا يعم تفسير الجواز بعدم ما لا فنناكم اشاع
للموجب بيان الدفع ان الجواز كما قد يراد به الامكان الخاص فكذلك قد يراد به الامكان العام
وهذا لا ينافي الوجوب كما لا يخفى قوله ويقيد بما تبين دفع ما يرد من ان مكان الصانع
عن سلب الضرورة عن احد الطرفين اي الوجود والعدم والمصنف ههنا لم يذكر الوجود حيث
لم يقل ويجوز وجود صرفه فصحت ان يكون معنى عبارة ويجوز عدم صرفه وعلى هذا لا يعم
لان على هذا السلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم مع ان وجوده ضروري حين الضرورة
بيان الدفع ان المتقرر ان الحكم اذا كان بطريق الايجاب يكون الامكان قيد للوجوب اذا كان
بطريق السلب يكون قيد للعدم والوجود ههنا هو الاول فيكون معناه سلب الضرورة
عن طرفي العدم وهو اعم من ضرورة طرف الوجود كما في حالة الضرورة وقدمه كما في
حالة التناسب والله اعلم قال الشارح قدس سره اي جعله في حكم المنصرف دفع ما يرد من
ان تعريف غير المنصرف غير مانع من دخول الغير لان مادخله الكسرة والتنوين للضرورية او
التناسب منصرف كما ينادي عليه قول المصنف ويجوز صرفه مع ان تعريف غير المنصرف
وهو ما فيه طتان او واحدة الخ يصدق عليه كما هو الظاهر ببيان الدفع ان مراد المصنف
من قوله ويجوز صرفه ويجوز جعله في حكم المنصرف لاجعله منصرفا حقيقة فالاسم الذي
دخله الكسر والتنوين غير منصرف كما يصدق تعريفه عليه والله اعلم قوله فان ما لا يتروك الخ
دفع ما يرد من ان الاسم الذي دخله الكسرة والتنوين للضرورية والتناسب اذا كان غير منصرف
فلا يعم التعبير عنه بالصرف فكيف قول يعم المعرف ويجوز صرفه ببيان الدفع ان الغير المنصرف
غايته وحكما وهو عدم دخول الكسرة والتنوين واذا لم يتروك هذا الحكم على الاسم الذي يكون
غير منصرف فيكون عدم انصرفه كالمعروف فيهم التعبير عنه بالصرف والله اعلم قوله والتنوين
الاقنى في الشرع وهو ما جاء ضمير صرفه الى الحكم وحمل المعروف على المعنى قوله عدم مانعية
الخ قد ذكرنا في الحاشية المتعلقة بقول الشارح الى جعله آية فتذكر قوله والقول ان التناسب
الى جواب آخر كما يرد على قول المصنف ويجوز صرفه بان ذلك الاسم منصرف حقيقة ولا يعم
عليه تعريف غير المنصرف الذي قال له القدماء وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان
يصدق عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان يصدق
عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما فيه ملأنا الخ وبالحجالة ان المصنف مشى في هذه

العبارة على من ذهب القدماء لا على مذهبه والله اعلم قوله بعيد جدا لان تعريف القدماء
 للمصرف مرتين عند المصنف حيث عدل عنه الى اختاره والمباشرة على المذهب لم
 في عبارة بعيد بلا ريب وبالحجة ان عدم الاضمار ثابت لذلك الاسم فالقول بصرفه
 بعيد قال الشارح قدس سره ما دخل الكسر الخ يرد ههنا ان صرف غير المصرف يحصل
 ما دخل واحد من الكسر والتون فقط مله كما في صبت على الشعر ولا حاجة فيه الى افعال
 عليه فكيف قال الشارح ما دخل الكسر آه الا ان يقال ان الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة التي
 لم يدخلوها ههنا قال الشارح قدس سره عند المصنف يرد ههنا ان المصرف عند غير المصنف
 ما يدخله التون والحركات الثلاث فالصورة التي يدخل فيها الكسر فقط او التون فقط
 يكونان عند غير المصرف فاقرب وجه تقصير الشارح آجيب بان ادخال واحد من الكسر
 والتون على الاسم موجب جواز ادخال الآخر عليه وكان كل ذلك موجود في ذلك الاسم
 مله قال الشارح قدس سره عنها اي عن العلتين يرد ههنا ان المراد من العلتين للناحية
 وتعرف غير المصرف العلتان المؤثرتان كما ينادى عليه قول الشارح فيما سبق والتأثير
 ههنا ليس بوجود كما هو الظاهر فكان لا بأس بخلع العلتين فلا يصح قول الشارح ويظهر
 بالبال ان الامر كما قال المورخ في نفس الامر ان اطلاق العلة والسبب على غير المؤثر ايضا
 شايع كما في قول المصنف او على سبب فلم لا يجوز ان يكون مراد الشارح من العلتين ذاتهما
 فقط يعني وان لم يؤثر قال الشارح قدس سره وقيل المراد الخ اشارة الى دفع آخره وقوله
 للدفع لقوله اي جعله الخ بانه ان المراد بالمصرف المعنى اللغوي الذي هو التقدير وتغييره
 الى حكم غير المصرف فما حصل عبارة المصنف على هذا ويجوز تغيير حكم غير المصرف للمصرف
 بان يدخل الكسر والتون عليه لا جل تلك العلة ولا خدشة في هذا المعنى يرد ههنا ان
 تحت الايراد يحصل بارادة المعنى اللغوي هو بخلاف الظاهر من الصرف فيما الحاجة الى ارتكاب
 خلاف الظاهر الاقوى الذي هو رجوع التغيير الى حكم غير المصرف آجيب عنه بان الامر كما
 لكن جزالة المعنى فيما اختاره الشارح لان التغيير ليس في ذات غير المصرف بل في حكمه وقوله
 الشارح وقيل اشارة الى ضعف ذلك الجواب ولعل وجهه ان هذه العبارة تكون على
 هذه التقدير من احكام حكم غير المصرف كما لا يخفى لا من احكام غير المصرف الذي هو
 الكلام له والله اعلم قال الشارح قدس سره اي ضرورة آه دفع مله من ان المراد من
 الضرورة ضرورة وزن الشعر فيخرج غير المصرف الذي دخله الكسر والتون لم يات
 القافية فلهذا القصور في عبارة المصنف بيان الدفع ظاهر قال الشارح قدس سره

فكفوله صبت آه املوا ولا ان من الجور المعتبرة عند علماء العروض البحر الكامل وهو يصل
 من ركن متفاععلن ست مرات ثلث في المصراع الاول من الشعر وثلث في الثاني منه ومن الجور
 فات الق نعرض على هذا البحر الاقمار وهو في حرفه عبارة عن سكون التاء في متفاععلن فيستقر
 المستفعلن وثانيا ان بحر هذه القصيدة كما صرح به بحر كامل صبيحة التقطيم والانطواء
 الذين هما مفسران في ذلك العرف بمقابلة ساكن من اجزاء الشعر بساكن من اركان البحر الكامل
 بازالة المخوف بدون لحاظ الموافقة في نوع الحركة هذا اما اذا على مستفعلن من شعره مستفعلن
 بيتك انحن متفاعلته وهكذا وتالشان هاتيان لولم يتون لمخروج هذا البيت من البحر الكامل
 الذي قرأت تلك القصيدة فيه لانه يكون على هذا مكفوف والكف الذي في ذلك العرف
 صابرة عن اسقاط الحرف الرابع الساكن من الركن لا يعرض على البحر الكامل كما تقدم اساطم
 قوله السب آه بيان المعنى اللغوي ليعلم المعنى ويحتمل ان يكون الغرض التعريض على حسب
 البيت بان السب مختص بالماء فلا يناسب ذكره في هذا المقام لكن الا من مرهانية سهل هو
 انه شبه المصائب بالمياه فاستعمل السب قوله قال قد سر سره الغرض من نقل هذه الحاشية
 الاشارة الى ان قول الشاعر في الكتاب فكفوله بتذكير الصمير ليس في موقعه لان قائلة هذا
 البيت فاطمة رضي الله عنها قالت سب كفولها الا ان يقال ان علماء السير اختلفوا في هذا البيت
 فمنهم من يقولون ان هذا البيت ما فسد وقاله بعل خاطبة اي تزوجها رضي الله عنها ومنهم
 من يقولون انه ما فسد فاطمة رضي الله عنها فلم لا يبين ان يكون قول الشاعر في الكتاب منيا
 على قول ولولاه في الحاشية هيا على قول آخر والله اعلم قوله وفي حاشيتها اقول وبالله التوفيق
 ان قول الشاعر جمع غالية ان كان في الحاشية على الحاشية فللناس ان يذكر لفظه انتهى بعد قوله
 غواليا ليفيد انهاء اصل الحاشية وان كان في الحاشية فلا وجه لذكر قوله وفي حاشيتها بابل
 الا نسب ان يقول بعد قوله غواليا جمع غالية فانهم لعل الله يحد بعد ذلك امر قوله مرثية الغرض تحقيقا
 الانفاظ للضرورة فينضم تحت الشعر والحاشية قوله ما الذي الخ هذا على تقدير ان يكون ما استهامة وفي
 موضعه الذي يمكن تفسيره كما لا استهامة على هذا يكون متروكا والتقدير اري شي الذي قوله
 شي هذا على تقدير ان يكون فانزادة وما استهامة قوله وقم الخ فيه اشارة الى ان الجا والجور في قوله
 من متعلق بمحذوف وهو وقم قوله في ان لا الخ فيه اشارة الى ان لا يتم منصوب بنزع الخاضع وهو
 كلمة في والمعنى لا جرح على من ثم تربة احمد في تركه شروا في الغاية لانهما هي على من تلك الترتيب على
 انواع آه فيه اشارة الى جمع مواليا باعتبار الانواع فلا يرد ما يظهر بالبيان فتاء مل قال الشاعر قدس
 سره واما الثاني فكفولوا ولا ان من الجور المعتبرة عند علماء العروض البحر الطويل وهو قول

هذا الشعر في البيت
 لانه من ذكر في الحاشية
 لا في الشعر الاصله

مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين يعني مرة في المصراع الأول ومرة في المصراع الثاني يعني الزح
 فأتت الختلف على هذا البحر القبح والكف الأول في اصطلاحهم عبارة عن إسقاط الحرف
 الخامس الساكن نحو مفاعيلن في مفاعيلن والثاني في اصطلاحهم عبارة عن إسقاط الحرف
 السابع الساكن نحو مفاعيلن في مفاعيلن كما سبق وثانيان بحر هذا البيت بحر طویل حويرة
 التقطع والانتطابق امد ذلك فعولن رباعان مفاعيلن لنا ان فعولن ن ذكر هو مفاعيلن و
 هكذا وثالثان فمان لولم يوزن البحر يخرج هذا البيت من البحر لانه على ذلك التقدير يلزم الكسر
 كما لا يخفى وهو قد يوجد في هذا البحر كما سبق لكن يخرج عن السلاسة كما لا يخفى والله اعلم
 قول الاستيفاء في جواب سوال مقدمه كانه قيل ان الامادة عبارة عن التكرار وهو امر شنيع
 فلا يهمل الامارة بالامادة في بيان الدفع ظاهر قوله وهو لا يرتفع تعليل علة الامر بالامادة
 قوله وانما لم يثبت الخ دفع ما يرد من ان المصنف مثل غير المصنف الذي دخله التنوين لا
 التناسب لقوله سلاسله ولا فلا فلو لم يثبت لاجل الضرورة والدفع غنى عن البيات
 قال الشارح قدس سره ولكن يقيم الخ يهد هنا ان الاحتراز عن الزحاف يحصل باجراء
 التنوين فعمله نعمان فيما الحاجة الى اجراء الكسر الذي منع من غير المصنف عليه كما لا يخفى
 ولتروى اجراء ما عليه واجيب بان الكسر والتنوين متلازمان في المنع من غير المصنف كما لا يخفى
 سواء كان امتناع الكسر لاجل امتناع التنوين او على الامالة على الاختلاف كما عرفت سابقا
 فاذا لم يمتنع التنوين لم يمتنع الكسر قال الشارح قدس سره فان قلت الخ بيان الاراد ان المصنف
 عند علماء العروض عدم القدر بوزن ود الزحاف لا يلقى بتحقيق في الاجزاء عليها مثلاً لا يقدر
 بحجية القبض في الشعر الذي قيل على البحر الطويل ونحوه الاضمار الشعر الذي قيل على البحر الطويل
 لان هذين الزحافين يراد انهما على نيتك البحر كما تقر وسبق واذ لم يوجه القدر فلو كان
 الاحتراز عنه ضروريا فكيف يشمله قوله للضرورة قال الشارح قدس سره قلنا الخ بيان
 جواب ذلك الاراد ان الزحاف على قسمين زحاف يخرج الشعر عن السلاسة وزحاف لا يخرج
 عنها والاحتراز عن القسم الاول ضروري عند الشعراء لان الخروج عن السلاسة بمنزلة الخروج
 عن الهرم ما نحن فيه من القسم الاول كما يحكم به سلامة الطبع فيكون الاحتراز عنه ضروريا
 فيشمله قول المصنف للضرورة قال الشارح قدس سره اذا امكن الاحتراز فيه وضم الخ
 موضع المصنف وفيما التوجه هو جوع ضمير امكن الى بعض الزحافات فتدبر قوله فالمراد الخ
 ما يرد من ان حمل الضرورة على الاحتراز عن بعض الزحافات كما وقع في كلام الشارح غير صحيح
 لان الضرورة عبارة عن امتناع الانفكاك وهو لا يقع في ذلك الاحتراز لان عدم الاحتراز

ولا يخفى وجوب الاحتراز
 في هذا الموضع

ايضا قد يقع بيان الدفع ان المراد بالضرورة الضرورة التي مدحا الشعراء ضرورية وهو فنية
 الخفية الى البيت على تقدير انتفاء ذلك الامر فيه ولا تنك في نسبة الخطأ الى البيت على ثقة
 صدر الاحتراز عن بعض الزحافات فلما كان هذا لا يراد منه دفعاً بقول الشاعر عند الشعراء
 صدره الفاضل المشتهر هذا القول بالقاء التفرعية والآلة لا تظهر فيقول والمراد بالواو الواو
 املر قال الشاعر قدس سره اي يجوز صرفه آه دفع ما يرده من ان بناء فرال لمصنف على
 الاختصاص فلما زاد الامر في قوله اول التناسب عطف على ضرورة ولم يترك الا ان لم يسلط
 على الضرورة بيان الدفع ان الضرورة والتناسب الذين هما علتان تغيير حكم غير المنصرف
 ليست عليهما من طريق واحد لان الاول من قبيل فعدت عن الحرب جهنا والثاني من قبيل
 ضريبة تأديب فلو ترك الامر لثبوته كون عليهما من الطريق الواحد والامر ليس كذلك فلما اراد
 الامر والله علم قوله ولهذا يقال آه يعني ان العرب يقولون مر الى امر مايتنه الى كما يقال
 هاء في الشيء ومر الى ولو لم يلطوا تلك الرعاية لقالوا هاء في الشيء ومر الى لان امر استعمل متفق
 فيما بين اهل اللغة بخلاف مر لان استعماله يختلف فيه والله املر قوله ثم قال يسيرون
 اصله يسيرون ايلاء الا انه لما كانت فواصل تلك السورة بالراء قال الله تعالى يسيرون ايلاء
 ولولم يكن التناسب امرام لما كان المناسب ان يقول يسيرون لان الاصل ولة حذف ايلاء غير
 موجود اقول وبالله التوفيق ان هذا القول يكون مثالا على مذهب نافع وابوعمر ومن القراء
 حذف ايلاء من يسيرون عند ما لا جل رعاية الفواصل واما عند غيرهما فهذا القول لا يكون
 مثالا لان حذف ايلاء عنده منه لا جل التخييف وعلى قراءة يسيرون والتنوين واملر على
 قرائته بالتنوين فلا يكون مثالا لكل ذلك غير خفي على من له ادنى ماهرة في التفسير والله علم قوله
 ويال سبي الخ يعني ان الامالة مختصة قياسا بما يكون الغة منقلبة عن الياء وهما يال سبي قيا
 مع كون الغة منقلبة عن الواو والمناسبة على الذي الغة بدل عن الياء ولولم يكن التناسب مرئيا
 مرئيا للمعنى والا مالة في سبي قياسا لعدم وجود شرطها والله املر قال الشاعر قدس سره
 وان لم يعمل الخ فيه اشارة الى ان رعاية التناسب بين الكلمات لو كانت واصلة الى احد الضرور
 كان كونها مهيئة بالطريق الاولى على ما هو القاعدة في ان الوصلية ولا شك في صحة ذلك للشك
 والجب مما قاله مولانا عصمت الله ههنا فيه اشارة الى ان رعاية التناسب قد يصل الى حد
 الضرورة الى آخر ما قاله فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال للمصنف مثل سلا سلا
 واغلا لا اقول وبالله التوفيق ان هذا القول مثال على قراءة نافع والكسائي وابو بكر من القراء
 وابيل على قراءة غيرهم فليس بمثال لانهم لا يقولون سلا سلا بالتنوين ونصب سلا سلا في

في المتن حكائي فلا يرد ان سلاسل لو كان منصروف كان مجردا فيه لاضافة المثال اليه قوله
وقد ينصرف الم دفع ما يتوه من تخصيص انصرف غير المنصرف لاجل تتبعية المنصرف الك
عليه بقرينة المثال المذكور في المتن بيان الدفع ان المراد عام وذكر المثال الخاص اتفاقا لانه
صريح قوله كقوله تعالى قوارير الثانية في كلامه تعالى عند نادم والكسائي وابوبكر والا
فيه عند ابن كثير قوله او اخر الاى اى حالة عدم الوقف واما في حال الوقف فلا يناسب التنوين
كما لا يخفى قوله واما اذا فرغ من دفع ما يرد من ان تنقيد قوارير في تمثيل انصرف غير المنصرف
لرعاية المنصرف الذي لم يكثر بقوله على قراءة التنوين لغو لانه لو قرأ بالالف كان مثالا لذلك
ايضا لان التنوين يتقلب بالالف حالة الوقف فلم لا يجوز ان تكون تلك الالف هدا عن التنوين
بيان الدفع ان المثال على ذلك التقدير لا يكون يقينيا لان الالف كما يجمل ذلك الاحتمال فكذلك
يجمل الامثلة اى الاشياء والاولى في المثال كونه يقينيا قوله الظنونا فان اصله الظنون
الالف ثم اشبعت فتحة النون فحدثت الالف فصارت الظنونا قوله اعلوا ان غير الفصيم الم افوا
وبالله التوفيق ان سلاسل لو كان غير فصيم من وجه آخر سوى اجراء التنوين على غير المنصرف
كان لقول الفاضل الحنفى هذا وجه وهو دفع ما يرد من ان لفظ سلاسل غير فصيم فكيف
وقر في القرآن بيان الدفع انا نضلهم عدم فصاحتهم لكن كثيرا ما يكون اللفظ غير فصيم في نفسه
ويصير فصيا اذا اتصل بلفظ آخر فصيم مثل اغلا لا ههنا فلم لا يجوز ان يكون لفظ السلاسل
من ذلك القبيل الا ان ذلك الوجه لا يعلم في الكتب ولو كان غير فصيم لاجل اجراء التنوين
على غير المنصرف للمرجح لقول الفاضل الحنفى ذلك وجه لانه يكون هذا القول منه بعينه
تكرار لما في المتن والله اعلم قوله وكذا ابدى الخ يعني ان يبدى من الابداء غير فصيم ويبداء
من الابداء فصيم كما تقر في مقراء مع ان الواقع في الكلام الذي يجب الاحتراز فيه من وقوع
غير الفصيم يبدى من الابداء لانه وان كان غير فصيم في نفسه لكنه صار فصيا لاجل جيل جيد ذلك
من الامادة قوله روى فيه استنباط آخر على ان اللفظ الغير الفصيم قد يصير فصيا لاجل
انضمام الفصيم اليه وتقرير ظاهر قوله افعه وينادى على هذا قول المصنف في باب المنادى
للمرء كما لا يخفى قوله ان التنااسب اى معنى تحصيل التنااسب بين حار وادحار بالضم كما
هو الظاهر يحسن حار بالضم وان كان الفصيم حار بالكسر قال المصنف قد تكرر فقره
سلاسل الخ دفع ما يرد من ان مثال الاسماء الغير المنصرف الذي صرف لاجل مناسبة للضم
هو لفظ السلاسل فالانصب للمصنف ان يكتب به لان التطويل في المتن لا سيما الكافية غير
متعارف ببيان الدفع ظاهر لكن لا بد من بيان النكتة في تعرض للمصنف الى تمثيل غير المنصرف

المتن حكائي فلا يرد
ما يرد فافهم
الاشياء الى قوله اعلوا
لا منه

لا منه على هذا يكون
قوله دفع ما يرد من ان
سلاسل بالتنوين غير
فصيم فكيف وقع في
القرآن بان اجلاء
التنوين عليه وجعله
فصيا لاسبغ لفظ
الا علول وهذا استق
من قول المصنف فليعلم
التكرار لا منه

الذي صرف لاجل المنصرف وللنصرف الذي صرف غير المنصرف لاجله كليهما مع ان
 للقار يقضي ايراد الاول فانه لو كان من سوانح الوقت قوله كان الانسب لان المثال هو هذا
قوله الا ان تقديمه تعريض على المنصرف بيانه ان المنصرف انهم في تعريف غير المنصرف
 حيث قال او واحدة تقوم مقامها وجعل هذا القول بيا للرفع ذلك الابهام فيكون هذا القول
 من تنوع التعريف فللمناسب فقد ير هذا القول على قوله وحكمه ان لا كسرة الخ كما انه اجماع في
 التعريف حيث قال ما فيه علتان من تنوع وجعل قوله وهي عدل ببيان الرفع ابهامه وقدم على
 قوله وحكمه ان لا كسرة الخ اقول وبالله التوفيق يجتلي ان يكون هذا القول من المنصرف اشار الى
 بوجه تقديم غير المقصر الذي هو الحكم على المقصر ايضا اذا كان مفتيا بانه وانه امل قال الشارح
 قدس سره اي العلة الخ دفع ما يرد من ان هذا القول من المنصرف ببيان الرفع الابهام الذي صدق
 منه في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة الخ وهذا لا يحصل به لان الواحدة في اسبق
 لهلة عن العلة وكلمة ما هي عامة ببيان الرفع انها هي ايضا عبارة عن العلة فيكون هذا
 القول مفيد الرفع الابهام **قال الشارح** قدس سره مقام علتين دفع وهو مرجوع الضمير
 الى الامثال والسلاسل او الى التناسل الضمنية لان كلام من هذين الاحتمالين مما لا يعجز كما
 لا يخفى **قال الشارح** قدس سره علتان دفع ما يرد من ان العطف في قول المنصرف اجمع والعطف
 التانيث اما ان يكون مقدا على الربط او يكون الربط مقدا على العطف فان كان الاول فيكون
 اجماع هو المجموع لا كل واحد من اجمع والفي التانيث فلا يعجز رفعها ولا يعجز العطف وان كان الثاني
 فلا يعجز الحمل لان الحمل على قسمين حل اولي وحل شايخ واشفاء الاول ظاهر واما اشفاء الثاني فلا
 من لوازمه ان يكون الموضوع قودا للمصبول او يكون افراد الموضوع افرادا وكل من هذين غير
 موجود بين الموضوع والمصبول ههنا كما لا يخفى ببيان الرفع انا اختار الاول يعنى ان اجماع هو المجموع
 فان اختلف بهالك انه على هذا لا يعجز رفع اجمع والفي التانيث والفي التانيث ولا يعجز عطف هذا
 على ذلك فان له بان صحة كلا الامرين بالنظر الى كون اجماع خبرا في الظاهر ويمكن ان يقرر الرفع
 بان الخبر ههنا مقدور وقول المصنف اجماع خبر مبتداء محذوف وكذا اما بعده والتقدير وما يرد
 مقامها علتان احد هما اجماع واخرها الفا التانيث وانه اعلم **قال الشارح** قدس سره
 مكره فان اشارة الى وجه قيام كل من اجماع والفي التانيث مقام علتين وبيان التكرار فيهما
 سمي انشاء الله تعالى **قال الشارح** قدس سره قامت آية دفع ما يتوهم من ارادة كون مجموع
 اجماع والفي التانيث قائما مقام علتين لا بد على هذا لا يحصل الموافقة مع الخارج كما لا يخفى
 ما هو المتقرر عند الحل من ان اجماع وحده يقوم مقام علتين وكذا الفا التانيث **قال الشارح**

لا يخفى كما ان تقديمه
 على غير المقصر كذلك
 قيد من غير المقصر على المنصرف

قد من سره البالغ الى آو دفع ما يرد من ان مسالين جمع وكذا آخر آو وضرب مع انها ليست
غير متعارفة بيان الدفع ان المراد بالجمع البالغ الى وزن صيغة منتهى الجموع اعني ما
ومفاعيل والجموع المذكورة ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر فلا ضير قوله اي الجمع
الذي انخرده ما يرد في هذا المقام من وجوه احد ها ان البلوغ نسبة يقتضي تغاير الطرفين
وهنا بالجمع وصيغة منتهى الجموع مقدان فكيف يتخلل البلوغ بينهما والثاني ان الصيغة عبارة
عن الهيئة والمادة كليهما كما تقرر في قيد العبارة التخصيص لان المادة لا تكون الا متخصصة
العرف من لا يتصور للمقام حديث هو والتخصص اعن مادة مساجد مثلاً او مصابيح مثلاً
غير معلوم من مضر لانه لو اريد هيئة مساجد حال كونها ماضية لتلك المادة لخرج ما
سواها وبطلان هذا مما لا يخفى فلا يستقيم معنى العبارة والثالث ان الظاهر من الجموع
المطلقة فيكون مفاد العبارة ان المراد من الجمع الجمع البالغ الى صيغة تكون هي منتهى الجموع
المطلقة يعني لا يجمع بالجمع الا مقسوماً كان سالماً ومكسراً فيخرج مساجد ومصابيح مثلاً
بعد من جمع الجمع السالم فيهما والرابع ان صيغة الجموع جمع واقل افرادة الثلاثة فيستفاد من
العبارة تحقق افراد من ثلاثة الجمع في الجمع الذي يقوم مقام سببين وهو خلاف الواقع كما
هو الظاهر بيان الدفع عن الاول ان المضاف من ضمير البالغ الراجع الى الجمع محذوف والتقدير
البالغ جمعته الى صيغة آو والتغاير بين الجمعية وتلك الصيغة امر ظاهر فلا محذور ورواى
هذا الشارح الفاضل المحقق بقوله بجمع وعن الثاني ان المراد بالصيغة الوزن يعني الهيئة
فمفاد العبارة التخصيص بالهيئة يعني هيئة مفاعل او مفاعيل ولا شك في صحة ارادة هذا
التخصيص لا التخصيص بالهيئة والمادة كليهما كما عرفت ولا استقالة الى هذا من الفاضل
المحقق بقوله الى وزن وعن الثالث ان المراد بالجمع التكسيرية المطلقة ولا السالبة فمفاد
العبارة من جمع ذلك الوزن على جمع التكسيرية اخرى ولا خدشة في ذلك كما هو الظاهر فلا
يلزم خروج مساجد مثلاً والى هذا تعرض الفاضل المحقق بقوله التكسيرية عن الرابع ان
للتقرير بين القوم ان الالف واللام اذا دخلتا على الجمع يطلون جمعية ذلك الجمع وحسب
او اطلاق هنا على لفظ الجموع الذي هو جمع فلا يستفاد من العبارة تحقق الافراد الثلاثة من
الجمع في كل جمع يقوم مقام سببين ويعلم من قول الفاضل المحقق عن جمع بصيغة المفرد
فاستطاع هذا التقرر لا يثبت لعلك لا تجد في غير هذا التعليق والله اعلم بقرينة شئ وهو ان
انضم جميع راجع الى الجمع فيخرج مساجد لانتهاء الى صيغة منتهى الجموع فيه ليس الجمعية
الجمع بل الجمعية للمفرد كما هو الظاهر على من له ادق مع الكلمات الجملة الا ان يقال ان الظاهر

لغة احوال المحققين

تقدير واحد فالتقدير اى الجمع الذى يجمع هذا الجمع او مفردة الى ان ينتهى اى يعيل الى وزن
 فيقتنع هذا الوزن او ذلك الجمع عن جمع التكسير مرة اخرى والله اعلم بما فى الصدور واليه
 مرجع الامور **قوله** اعلم ان الخ دفع ما يجر من ان للعلوم من النجاة في سبب قوة الجمع امور
 ثلاثة كونه نهاية جمع التكسير وكونه مكررا حقيقة او حكما وكونه لا نظير له فى الاحاد فما الوجه في تحريم
 الشارح احد هذه الامور الثلاثة اعني التكرار وتلك الباقين وبيان الدفع ان الشارح تعرض عن تكرار
 بتعبية المصنف والله اعلم **قوله** الى ان قوة آة الاولى ان يقول الى ان سبب قوماه كان الاختلاف
 ليس الا في السبب كما ينادى عليه قول الفاضل المحقق قبيل هذا اختلفوا في سبب قوة قوله كونه
 نهاية آة بلوغ الشئ الى نهاية وكما له يوجب قوة **قوله** لتكرار الجمعية اذا شئ اذا تكرر تقوى
 فقوى **قوله** صفيقه او حكما فائدة التعميم سيد كرى التعليق يقول الشارح فانظر قوله كونه
 لا نظير له اذ هذا الكون ملزوم بعد ما اشتباه الجمع بالمفرد والعربى فكان قويا في الجمعية **قوله**
 واما نحو ثمان آة فيه دفع ما يجر على مذهب الاكثرين ببيان الايراد ان ثمانيا بالياء مفرد مع انه
 مؤنث من مساجد كما هو الظاهر فكيف يعبر قولهم لا نظير الجمع الذى يقوم مقام السببين فى الامور
 العربية ببيان الدفع ان هذا اللفظ قليل وهو بمنزلة المعدوم فلا اعتبار له **قوله** واما نحو ثمان
 آة فيه دفع ايراد آخر على ذلك للمذهب ببيان الايراد ان تراعى مصدره مفرد مع انه مؤنث من مساجد
 فكيف يعبر قولهم لا نظير الجمع فى الاحاد العربية ببيان الدفع اننا لا نستمر ان تراعى مؤنث من مساجد لان
 اليم فيه مضمومة بخلاف مساجد **قوله** واما نحو مؤنث آة فيه دفع ايراد آخر على ذلك للمذهب
 ببيان الايراد مؤنث اسم قبيلة من قيس مفرد مع انه مؤنث من مساجد فلا يعبر قول اكثر النحاة
 من انه لا نظير الجمع فى الاحاد العربية ببيان الدفع ان مرادهم من الاحاد العربية الاحاد العربية
 التى لا تكون منقولة عن الجمع وهو مؤنث منقول عنه فلا نقض **قوله** واما نحو ثمان آة فيه دفع
 ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان انهما فى وشاى مفردان مع ان كلا منهما مؤنث من مساجد فلا
 يعبر قولهم ببيان الدفع ان مراد اكثر النحاة من عدم النظر عدمه فى الوزن الاصل وهذا الوزن
 عارضى لان اصلهما عطف وشاى بالياء للشدة للنسبة الى الين والشارح فرع عن احد ما يلى
 النسبة الف فصار يماى وشاى فلا نقض **قوله** والا لآة عطف على احدى آة وحاصل ذلك
 ان هذا الوزن بسبب ياء النسبة لكن ابقيت احدى يائيهما على حالها وابدلت احويا بالالف ياء
 النسبة عارضة لا يعتد بها فهذا الوزن بسبب عارضة لا يعتد بها وكل ما هذا شأنه لا يعتد
 به فهذا الوزن لا يعتد به ويما قررها نظير دفع ما يجر بالياء فافهم **قوله** وكذا انها آة فلا شأ
 الى حتم ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان الايراد ان ثمانيا مفرد مع انه مؤنث من مساجد فلا

تدبره قوة هذا الامر
 الثلاثة يجمعها فالتقدير

وعدو كثر الياء فى قوله
 الفاضل المحقق لا يحل
 سقوطها للتوحيه

موصوف هذا الكلام
 مقدم ١٢٧
 وهو ان لنا سبب للفظ
 الخ ان يفتقد واحد
 ياء النسبة والالف
 الذى هو بدل عن آة
 لينظر التكرار وان هذا
 القول لا يفتقد الذى
 لانه يفتقد عدد مؤنث
 العارض او الوزن
 الله اعلم

يعم قولهم بعد النظر بيان الدفع ان الالف في نهلم عوض عن احدى ياء النسبة واخرى بالجملة
لا لتقاء الساكنين لان اصله تهي فهد الوزن عارض لا يعتد به و مراد اكثر الحياة بعد النظر
عدمه في الادوات الاصلية فلا نقض قوله **عنه** تمام آة فيه دفع ما يرد من ان النسبة في ياء
ليس الابلدة وبلدة من البلاد وليست بعروضة بالسوء فهم بيان الدفع ان التهم **عنه** التهم
قوله قل الجرامى آة مقابل لقوله في المنسوب الى تهم **قوله** لكن حذف آة فيه دفع
استدراك وهو انه كيف يعم النسبة الى تها من مع ان ياء النسبة مشددة والياء المنقولة في
هذا اللفظ مخففة وبيان الدفع غنى عن البيان **قوله** وانما لم يعد ياء آة فيه اشارة الى دفع ما
يرد من ان ياء النسبة اذا كانت سببا لعروض الوزن وعدم الاعتداد به فلم اعتبر الموازنة
الحاصلة بسبب تلك الياء في نحو عوامى وجعلوه غير متصرف وبيان الدفع ان ياء النسبة
لسبب عروض الوزن لكن اذا كان عروضها واعتبارها في الجمع دون مفردة يعنى لم يكن قبل
جمعية هذا الجمع موجودة واما اذا كانت موجودة قبل جمعية الجمع على اعتبار تلك الياء فليست
سببا لعروض لانها اصلية بالنسبة الى الجمع وان كانت عارضة بالنسبة الى الواحد وعوامى مر
هذا القليل لا من ذلك فلا خدشة **قوله** ان آة دفع آخر لا يرد الذى يرد على اكثر التثاق
الفاظلين بعد النظر في الاحاد العربية للجمع الذى يقوم مقام السببين بثان وترتقير يوشا
الدفع ان هذا الوزن عارض لا اعتداده لانه حاصل بسبب ياء النسبة لان الياء في ثمان
للنسبة الى جزء الذى هو الثمن اصله **عنه** ابدلت احدى ياء النسبة بالالف ففقت
الياء الساكنة ونقطت الاخرى لا لتقاء الساكنين وابدلت الضمة بالفحة فصارت ثمان **قوله**
ولا يخفى آة اذا لا معنى لنسبة العدد الى جزءه كما لا يخفى **قوله** وقيل منسوب آة مقابل
لقوله لانه منسوب الى جزء هو صاحب هذا القول الفاضل الرضى كما ان صاحب القول الاول
السير في **قوله** وليس الا آة يعنى ليس الثمانى الا المعدود ومثل هذه العبارة شايخ **قوله**
فان آة فيه زمز الى دفع ما يختلج بالبال من ان ياء ثمانيا كيف يكون للنسبة مع ان ياءها
مشددة وللدوى في هذا اللفظ مخففة وبيان الدفع ان الالف الموجودة في هذا اللفظ ليس
الف المنسوب اليه **عنه** ثمانية بل هى بدل عن احدى ياء النسبة فلا يعنى التثنية لها **قوله**
وذلك لك آة فيه دفع ما يرد من ان الياء في ثمان لا يكون للنسبة الى ثمانية لان ياء النسبة متعلق
بالكلمة من حكمهم وتلك الياء ياء ثمانية وبيان الدفع ان ياء ثمانية محدوفة كما ان تاءها
محدوفة وياء ثمان ملحقة به من حكمهم **قوله** واما السراويل آة فيه دفع ايراد آخر على من
اكثر الحياة بان سراويل موازن مصابيح مع انه مفرد فكيف يعم القول بعد النظر بيان

بوجود الأول ان مرادهم بعدم الظاهر عدمه في العربية كما ينادى عليه بالعلماء على عبارتهم
 فتذكر وسراويل من الاحاد العجمية فلا يفسر وجوده الثاني ان ذلك اللفظ شاذ قليل كلفظ
 الاعتبار له الثالث اننا لا نسلم انه مفرد بل جمع غير منصرف الا ان احاده تقديرية قوله
 واما نحوه فيه دفع ما يرد على مذهب اكثر النظار من ان سبب قوة الجمع الذي يفيد قيامه
 مقام السببين لو كان انعدم الظاهر في الاحاد العربية فليعتبرها وزن نحو كلب في اجمال وفيها
 مقام السببين ايضاً لا نعلم يوجد نظير هذا الوزن في الاثنا العشرية ايفر وبيان الدفع ان هذين
 الوزنين مختصان بجمع القلة وهو في حكم المفردات بدليل التصغير على اللفظ كما يقال كليل
 واجمال وموادم بعدم الظاهر في الاحاد عدم التشابه بالمفردات لا وزننا ولا حكماً والثاني منتف
 في هذين الوزنين فلذا العريضة والله اعلم قوله فيها اي مدم اعتبار قيامها مقام
 السببين قوله على لفظ اي بلا مرده الى مفردة قوله ولا يعوآ فيه ترثيف جواب عما
 يقال من اعتبار وزن نحو كلب في قيامه مقام السببين لانه لا نظير له في الاحاد العربية بل
 نظيره موجود كادرج وآجر وأنت فكيف يعتبر بيان التزييف ان نظير وزن اكتب غير موجود
 في الاحاد العربية في الاصل لان ادراجا في الاصل جمع ليس بمفرد واستعماله في اسفوفهم
 مافوق فافردة المبني على ذلك الاستعمال ايضاً عارض لا اعتبار له او اما آجود أنت وان كان
 مفردين في الاصل لكنهما من الاحاد العجمية لا من العربية وللمعتبر في الظاهر في الاحاد العربية
 والله اعلم وتخرج ههنا ان في نظير وزن كلب اهلهم لم يتعرض الفاضل المحشي اليه والجواب
 ان ابناً بفتح الهزلة لغة رديئة والفصيح ضم الهزلة قوله ولان انكأه ترثيف الجواب المذكور
 في أنك بوجه آخر وهو ان وزن أنك فاعل بضم العين لا فاعل والكلام في هذا دون فاك
 قوله ولا باشد آه ترثيف جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو كلب بان نظيره موجود
 كاشد فكيف يعتبر بيان التزييف ان شدا ليس مفرد ابل هو جمع مفرد ليس بمفرد وواشدا
 على غير القيام قوله بدليل آه متعلق بجمعية الاشد مطلقاً لا خصوصية احد الجمعين
 قال الشارح قدس سره فانه قد تكرر آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العلة الذي
 يقوم مقام السببين يشترط فيه التكرار كما ينادى عليه عبارة الشارح قبيل هذا وصيقت
 منتهى المجموع فقد لا يوجد فيه التكرار كما في مساجد فكيف يقوم الجمع مقام السببين وبيان
 الدفع اننا لا نسلم اشتراط التكرار في العلة الذي يقوم مقام السببين لكننا علم من ان يكون
 حقيقة او حكماً والثاني موجود في مثل مساجد والله اعلم قال قدس سره آه غرض الشارح
 من الجمعية بيان التكرار الحقيقي في اكل الج اساور وانا نعيم وغرض الفاضل المحشي في نقلها بيان

كما ذكرنا في صيغة مقتضى
 الجمع اعتباراً في قيام
 مقام السببين ههنا
 بل لا يقال آه

للمعاني المتقدمة للا لفاظ التي خفيت معانيها ولو قال الفاضل المحقق قوله كالكالب آة لكان احسن
 فانه لم يعلل له يحدث بعد ذلك امر او قوله ياراه دست بالمشات التثانية والراء المهمة معناه
 في اللغة دست برغن قوله في قراءة آة احلوان في هذه الآية ثلث قراءات احدها وهو قرأ
 حفص فلو لا الفخ اساورة من ذهب وفي هذه الصورة يكون منعرفا قوله واكثر مما
 يجمع آة كلمة ما مصدرية اي اكثر وقوم هذا الاسرع الا بل قوله وارادوا آة لعل النحر
 من هذا القول وقم ما يرد من ان جمعية الجمع ان يكون اذا اريد الضروب والانواع المختلفة
 والابل وكذا السوار والكلب نوع واحد كما لا يخفى فكيف يجمع الجمع فيه بيان الدفع ان الجمع
 ههنا اذ جمعية الجمع كما يكون لاجل اراحة الانواع المختلفة كذلك يكون لاجل اعادة التذكير و
 التكرار والثاني ههنا موجود وان لم يوجد الاول والضمير في جمعه راجع الى انهم لا الى صيغة فنتي
 الجموع بقرينة قوله كن في الصراح لان الصراح لا يثبت عنه والله اعلم قوله انما جعل لعل
 الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا القسم كما انه مشابه بالقسم السابق في الوزن كذلك
 مشابه بالجموع الاخرى في الجمعية فلم يجعل لفظها بالقسم السابق ولم يجعل ملحق بالجموع الاخرى لان
 التشابه بالقسم السابق اثر واكمل من التشابه بالجموع الاخرى لانه من وجوه ثلثة الجمعية والموازنة
 واتساع الجمعية بجمع التكرير مرة اخرى قوله وقد اشار اليها آة الال الثاني بقوله كاجموع والى
 الاول بقوله الموافقة لهما في مدد الحروف والسكنات اقول والله التوفيق اشارة الشارح
 ليس لوجه الثالث لان اتساع الجمعية ليس لاجل موافقة هذا القسم بالقسم السابق في الوزن
 واما الوجه الاول والثاني فصريح بهما في كلام الشارح فلا يناسب لفظ الاشارة ويقهر من حيث
 مولانا بعد التذكير والفاضل المدقق ان المراد من الوزن الوزن العروفي لا يصح في هذا من
 الامور التي يظهر منها فتا على من له ادق بصيرة في العلوم لانه لو كان المراد الموافقة في الوزن
 العروفي فكيف يستقيم جواب الفاضل المحقق من نحو الترامي بان الاصل فيه علم ما قبل الياء وكذا
 من آتاك بان يحتل ان يكون فاعلا لا افعل على ما سبق في كلامه وكذا اجواب الفاضل المحقق
 من ابهر ان الفعيل فيه ضم الهزرة لا فاعلا على ما سبق منا لان مخالفة في الحركة لا يضر في الوزن
 العروفي كما تقرر مما تقرر فان الحق بالقبول وان لم يصدر من الضول والله اعلم قوله
 بجمع اي جمع التكرير لا بجمع مطلقا قال الشارح قدس سره وثانيهما التانيث فيه اشارة
 الى دفع ما يرد من ان المصنف لم يعد الف التانيث من الامثلة التسعة في البيتين السابقتين فكيف
 يجمع قوله والفا التانيث ههنا وبيان الدفع انه لفظ التانيث لكن لما لم يقرر مطلقا سواء كان التانيث
 او لا لف مقام السببين بل ما هو بالالف والمقصود ههنا ذكر السبب الذي يقوم مقام السببين

فيما نشأه
 ان في الطريقة
 للمفعول بغير حسن
 لعل وجوه من مراد
 الفاضل المحقق في دفع
 القول السابق بغير
 احكام الى قول الشارح
 احكاما منه

جمع المراد من ما
 لان مقام السببين
 يقوم الذي يكون
 هو السبب الذي يكون
 من العمل المتعمد

قدم الالف على التانيث قوله الهمزة في آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يرد من ان الهمزة
 دة ليست الا الالف التي قبل الهمزة كما لا يخفى وهي ليست للتانيث كما تقرر من المتيقن لادعي الهمزة
 التي ابدلت من الالف اي هذه الحشية فلما سبب للمصنف ان يقول والالف التانيث وهمزة وبيان
 الدفع ان الهمزة قلت لكن لما لم يفرق الهمزة من الالف ولا الالف من الهمزة ففرض المدحج
 نسبة التانيث الى مجموعها وهذا مذهب سيبويه وعليه الجمهور وقيل الهمزة سبقت اي من غير
 حشية ابدلها عن الالف للتانيث وقيل الالف التي قبل الهمزة للتانيث زيدت الهمزة بعد
 للفرق بين مؤنث الفعل نحو حمراء وبين مؤنث فعلا ن نحو سكرى وقيل الهمزة والالف معا
 للتانيث كذا افهم من قول مولا ناعبد الحكيم في قول المصنف وعلامة التانيث والالف مقصود
 او مودة ولا يراد المذكور دفع آخر يعلم من قول الفاضل المحشي وهو ان الهمزة منعقدة عن
 الالف فقط الاصل للتانيث الالف فبانظر الى الاصل قال المصنف الف التانيث والله اسلم قول
 دون الالف آه لانها تريد تفصيل زيادة المدحج ان الالف السابقة لما كان بمنزلة لام الكلمة
 فزيدت الالف قبلها لئلا فاجتمع الفان ساكنان فلو حذف احدهما لصار الاسر مقصورا ولم
 يحصل المذرايد المطلوب فقلت ثانياً بما الى حرف يقبل الحركة فاختر الهمزة دون الواو والياء
 مع ان سببية حروف للعلة بعضها ببعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتجبت الى قلبها الفاك
 في كساء وراء كما تقرر والله اعلم قوله نسبتنا الى التانيث فيقال المودة للتانيث ولما كانت
 المودة مجموع الالفين فلا يتوهم ان نسبة الالفين الى التانيث ليس بوجود في هذا القول قال
 الشارح قدس سره لانها لا تميز متان الغرض من ذلك القول بيان التكرار للمشرط في السبب الذي
 يقوم مقام السببين قوله اي بسانها الغرض منه دفع ما يرد من ان التاء قد يكون لازمة
 للكلمة من غير العلوية كما في حمارة وتجارة فلا يصح قول الشارح فانها ليست لازمة للكلمة
 وبيان الدفع ان للراء من عدم لزوم التاء لئلا التاء هيئة والتاء ليست بلام
 لهيئة حمارة وتجارة كما لا يخفى فلزم ومما فيه لا يضر قوله الفاء لتفسيره فيه اشارة الى
 دفع ما يتوهم من ان الفاء الداخلة على قول المصنف فاعدل آه تكون كالمطعم وعدم صحة هذا
 المكون اظهر من البيان ان الدفع ان هذه الفاء فاء تفسيرية وهي الفاء الداخلة على التفصيل الذي
 ذكره بعد الاجمال ولا شك في كون هذه الفاء فاء التفسير لان قول المصنف فاعدل المخر تفصيل
 للاجمال الذي ذكره بقرينه وهي عدل ووصف آه قوله اي بتا نفس آه فيه اشارة الى دفع
 ما يرد من ان المصنف يفسر لامبنا كلها في هذا الكتاب كما هو الظاهر كيف يجمع قول الفاضل المحشي
 الفاء لتفسير العدل واخواته وبيان الدفع ان المراد من التفسير تفسير نفس المفهوم او تفسير شرط

لان البناء والوزن وال
 الصيغة هو البنية
 التي يمكن ان يتشاكلها
 فيها غيرها كما

تأثيره في منع الصرف ولا شك في وجود هذا الامر الا عموماً بالنظر الى كل الاسباب في كتابهم
والله اعلم قوله وهو في آه لعل الغرض من هذه العبارة الرمز الى التفريض على المعربات
للتناسب ان يفسر العدل بالخراج باخروج لانه في اللغة الصرف وهو متعد فالمناسب تفسيره
بالتعدي آه ان يقال توافق المعنى الاصطلاحي والنحوي في الزوم والتعددية غير لازم وانما
امر احسابل اللازم وجود العلاقة وهي موجودة ههنا لان الصرف يستلزم الخروج وتحقق
كلام الرضى بجبه يظهر منه رد قول الفاضل المحشي وهو في الصفة كما قال مولانا عبد الحكيم
او قوله كما قال الفاضل المدقق مفوض الى من ينظر في كتاب الرضى والله اعلم قال الشارح
قدس سره مبنية آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان العدل مفسر في الغارسية به بريد
او من فيكون صفة المتكلم والخروج مفسر فيها به بريدون آمدن فيكون صفة اللفظ وتفسيره
صفة المتكلم بما هو صفة اللفظ غير صحيح فكيف يصح تفسير العدل بالخروج ههنا وبيان
الدفع ان العدل مصدر مبنية للمفعول اي المعدولية اي كونه اللفظ معد ولا فيكون صفة اللفظ
فيهم التفسير قوله فيهم تفسير آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الخروج المعبر في المعدولية
اي المصدر المبنية للمفعول هو الخروج المستند الى اخراج المتكلم في هذا الجهد وبيان الدفع ان المتكلم
من الخروج وان كان الخروج بنفسه لكن مفهومه اعم من ان يكون مستند الى اخراج او لا
فالمراد ههنا هو الاول وبما ذكر ظهر ان الفاضل المحشي لو ادعى الواجب بدل الغاء لكان الظاهر فانه
فانه من سوا غير الوقت والله اعلم قوله واعلم يفسر آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من
ان مفهوم الخروج اذا كان اعم من المستند الى اخراج ومدمه واريد ههنا الاول فلو لم
يفسر اسم العدل بالمصدر المعلوم الذي هو صفة المتكلم ابيض وبيان الدفع ان المصدر العدل
للمصدر المبنية للمفعول ولم يفسر بالمصدر المعلوم لان اسباب منع الصرف او مشا الاسماء المتكلم
والوصفية للاسم يحصل بالتفسير الاول دون الثاني كما لا يخفى والله اعلم قال الشارح
قدس سره اي كون الاسم معد ولا تفسير لما يفسر به المصدر المبنية للمفعول هو المعدولية
كما تقره واختار الشارح تفسير التفسير لان احتمال العموم من الاسم الذي هو غير مراد هنا
باقى التفسير والله اعلم قال الشارح قدس سره اي خروج الاسماء التفسير الاول
تفسير المنضاف اليه والتفسير الثاني تفسير المنضاف وغيره الاسلوب الذي لم يوقف التفسير
الثاني على الاول ولم يجرى الضمير الى الاسم المعلوم من حيث لكون الكلام في الاسماء او العدل
سبب منع الصرف وهو من خواص الاسماء والله اعلم قوله اي خروج مادة فيه اشارة
الى دفع ما يرد من ان الشارح فسر الصيغة بالصورة لغرض مستند كره ان شاء الله تعالى الام

وهذا الذي يعلم من
قول الشارح فيها بعد
حيث قال اي كون
غير ما لم يقل اي
كونه خارجاً عنه
كما يدل عليه تفسيره
بكون الشيء خارجاً
لان الفهم بقوله
لا بد له من الخروج
بمعنى الخارج عنه
اي كونه التفسير الثاني
وقاية التفسير الثاني
تعميم كل الخروج على
العدل لانه محسب هو
التياد من الخروج الى
هو الخروج بنفسه
هو التفسير

عبارة عن المادة والصورة كليهما فالصورة جزء للاسم والاسم كله وخروج الكل عن الجزء محال
 لان في خروج الشيء عن الشيء لا بد من اشتغال الشيء الثاني على الشيء الاول وعدم اشتغال الجزء
 على الكل مما لا يخفى لانه مستلزم لاشتغال الشيء بنفسه لان ذلك الجزء موجود في الكل بينا ان كان في
 العبارة حذف مضاف والتقدير يخرج مادة الاسم عن صورته فلا يلزم خروج الكل
 عن الجزء وان اختلف في قلبك انه على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو ابلغ من المستحيل
 فان له بان السقالة هذا الخروج ابلغ مسلم لكن اذا لم يكن الجزء مشتقاً على الاء واما اذا كان
 كما في غيره فلا استحالة لان الاشتغال الذي مما لا بد منه في الخروج موجود والله اعلم قال
 الشارح قدس اي عن صورة لكل الغرض منه دفع ما يرد من ان الصيغة عبارة عن المادة والصورة
 يخرج الاسم عنها يكون بالتفسير من المادة والصورة كليهما فيلزم خروج جزء من الحد لانه ليس بها
 من مادة عامر لان المادة عبارة عن الحروف الاصلية كما يدل عليه قول الشارح وان للشارح من
 الخرافة لو حملت المادة على الحروف الشاملة للاصول والزوايد لم يتصور بقاء مادة عامر في
 غير كما هو الظاهر وتبين الدفع ان الصيغة كما يطلق على المعنى المذكور كذلك يطلق على الصورة
 والمراد هنا الثاني فالخروج عنها لا يكون الا بالتفسير عنها وتغير صورة مخرجها عما لا يخفى وهاهنا
 شك او رده الفاضل المدقق وهو ان الضمير في صيغة لا يرد اما ان يكون راجعاً الى الاسم كما ان
 ضمير مخرجها راجع اليه او الى المادة المقدرة ههنا بتأويل الجزء المادي وكل منهما محتمل ويش
 اما الاول فللذو خروج جزء من الحد لان مادة مخرجها من صورة عامر كما لا يخفى واما الثاني فللذو
 لا يلزم خروج المشتقات بقصد الاضافة كما فعله الشارح لان صورة المشتقات صورة مادة
 المصدر كما ان صورة المصدر صورة تلك المادة والخروج ما هو المسلم واجاب عن الفاضل المذكور
 اي غير بما صله انا نحن في الشق الثاني ونقول ان في العبارة تقدير او اصله خروج مادة الاسم
 عن صيغة نوع مادة الاسم يعني عن صيغة توجد في نوع مادة ذلك الاسم وصيغة نوع المادة
 ليست صيغة نوع المشتقات لان اداء صيغة المصدر لا يكون بصيغة نوع المشتقات بخلاف
 صيغة نوع عامر لانه واحد لان اداء صيغة مخرجها كما يكون بصيغة نوع مخرجها كذلك يكون جنس
 عامر فاورد ذلك الفاضل ثانياً بان المصدر قد يكون على صيغة اسم الفاعل فاداء المعنى المصدر
 يوجد بصيغة نوع المشتقات اي غير واجاب بان المواد من المصدر المصدر الصالح لا اشتقاق
 هو لا يكون يقال المشتق كما في قوله تعالى في هذا المقام لانه من زوال الاقدام واصل علم
 حقيقة المرام قوله لانه الرام ان فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه يخرج عن التعريف نحو
 يخرج الرام من تعريفه عن التعريف باللام لان الخروج يستلزم المعاني والمعارف في

ولا استحالة في ذلك
 الصورة في تلك الحالة
 لا
 الذي هو المبدأ
 الحرف في المبدأ
 أي حروف المخرج عن
 الحرف في المبدأ
 مع انه من الحرف

الصورة تين مفقودة لان الامر كلمة براسها لا دخل لها في صورة الكلمة ببيان الدغم ان الامر
وان كانت كلمة براسها لكن من جهة عدم جواز الفصل بينهما وبين مدخلها كما جرت له جوازها
فالصورة الحاصلة لها بالامر صورة لها ايضاً لكن حكماً لا حقيقة والمراد من الصورة ههنا اعم
من ان يكون حقيقة او حكماً والصورة الحكيمة مغايرة كما لا يخفى فوجد الخروج وانما او في كلمة
كانت المشعرة بالشك لعدم انقطاع مادة الاشكال لورود الامتراض الذي سيملا في ملامحه
قول ومع هذا يلحق آية بيان الاشكال ان التعريف لا يصدق على خروج اسم التفصيل المخرج
الامر الثلاثة من الحل من او الاضافة لان صورة في الصور تين واحد غير مغايرة لتغايرية
والعكس كليهما لان كلمة من والمضاف اليه ليستا بمنزلة جزء الكلمة بقريئة جواز الفصل بين
اسم التفصيل وبين من فهو احسن لو انقضت من الشمس والمضاف والمضاف اليه فويدي
اصله يدرج وخروج لا بد له من المغايرة الا ان يقال ان المراد بالصورة الحكيمة ما يحصل
بالامر الاثرية سواء كان جازيا افضل كهمين الامرين او لا كما لا بد فوجد التغاير في الصورة
الحكم في هذه الصورة ايضاً هذا ما هو من حاشية الفاضل المدقق اقول والله التوفيق ان قول
الفاضل الحق ولا يرد على تفسير آية ينادى باعلى نداء على ان محط الغايذة جواز الفصل وعدم
فالصورة الحكيمة ما يكون بالامر التي لا يجوز الفصل بينها وبين الكلمة وان قوله للصورة
آية ينادى باعلى نداء على ان اسم التفصيل المخرج عن الامر الثلاثة فيتمثل فيه ان يكون معدداً
ما هو مضاف وعبارة الشارح فيما سأتى خلاف ذلك الا ان يقال ان كلام الشارح في اسم
التفصيل الذي هو مجر عن التنوين والبناء والاضافة كآخر كلام الفاضل الحق في المطلق
والله اعلم **قوله** من المصنف آية بيان لما في ما هو حقيقة من صور الصورة المنقوضة بقوله او
استلزام **قوله** معدداً عن آية لانه يصدق على خروج يوم الجمعة عن في يوم الجمعة انه
مخرج مما هو حقيقة من استلزام كلمة اخرى وهو كلمة في معه الا ان يقال ان قضية في مع الظرف
غير مسلم لان الشايع فيه كلام الامران يعني ترك في وازدادها والله اعلم **قوله** بجواز آية قوله
ههنا الحكم يعرف له مثال في الكتب المتداولة **قوله** ويمكن ان آجواب عن جانب التوقيف
المصدر بالخروج مما هو حقيقة **آية** قال الشارح قد سر سره الاصل والقاعدة وذلك الاصل
القاعدة اما من المصنف كما في العدل التقديري او غيره كما في العدل الحقيقي كما سيجي ذلك
يرد ان التعريف لا يصدق على العدل التقديري لعدم الاصل والقاعدة فيه **قال** الشارح
قد سر سره ليست صيغة المشتقات المراد من المشتقات الاسماء المشتقة لان المشتقات
ليست باسماء كالمخرج والمضارع والامر الخاضع لمرجوع بعضه وجوبه لانه راجع الى الاسم

هو المنكس
للمصدر ١٢ منه

يخرج عن التعريف
وانما القول احسن

وجه في التغاير
واما في باقي التغاير
فلا يخفى فظا من غير تكلم
الى البيان ١٢ منه

اي صرف هذا
المراد ايضا احسن

فلما خرجت باضافة الصيغة الى ضمير الاسم للزم اخراجه بالخروج فلا يرد ما يرد فافهم ويمكن ان
يقال ان الافعال المشتقة وان كانت تخرج بغير خروجها لكن اسناد اخراجها الى قيد اضافة
الصيغة الى ضمير الاسم والى لوجود التشويش في تفرق المشتقات على ذلك التقدير واخراجها بالخروج
باطلا اذا كان يخرجها قصدنا واما اذا كان تبعا فلا هذا كله ظاهر على من له ادنى حفظ لمكتبة
البيان هذا من سوانح الوقت والله اعلم قال الشارح خرجت المشتقات اى عروجها لان
الاشتباه في خروج عروجها وعدمه فلا يرد ما يرد فافهم قال الشارح قد انسخ وان المتبقي
من آه عطف على ان الصيغة آه فيكون تحت قوله ولا يخفى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد
من ان تعريف العدل يصدق على خروج الاسماء المذوقة الا بماز مع ان العدل لا يوجد فيها
كبد ودم مثلا والصدق ظاهر لا يحتاج الى البيان وبيان الدفع ان المتبادر من خروج الاسم
عن صيغة الاصلية وقوم التغير في الصورة مع بقاء المادة بجواهرها والمادة في الاسماء المذوقة
الاعجاز غير باقية كما هو الظاهر فلا يصدق وان اختلف في قليل ان كل المادة لم يتبق في علمها
وجود الالف فيه وبعضها موجود في تلك الاسماء ايضا فانزله بان المادة عبارة عن الحروف
الاصول عنها مع الزوايد والالف من الزوايد والله اعلم قال الشارح قد منسوخ واضمح
آه هذا ايضا عطف على ان الصيغة آه فيكون داخل تحت قوله ولا يخفى آه والغرض من هذه العبارة
دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج المغيرات القياسية كبرى ومدحور
ميزان ومقارن عن اصولها كما لا يخفى مع ان العدل غير موجود فيها وبيان الدفع ان المتبادر
من خروج الاسم عن صيغة الاصلية ان يكون خارجا عن صيغة الاصلية وداخل تحت صيغة
اخرى مغايرة لاولى بان لم يكن داخل تحت القاعدة كما كان الاولى داخل تحتها وفي المغيرات
القياسية كلا الصيغتان داخلتان تحت القاعدة كما لا يخفى والله اعلم قوله قبل لم تدخل
آه لعل الغرض من هذا القول الاعتراض على من اخرج المغيرات القياسية بما هو المتبادر من خروج
عن صيغة الاصلية ببيان انها خارجة بقيد الخروج لان المتبادر من الخروج بنفسه كما يقال
خروج نريد الى بلد كذا وخروج المغيرات القياسية ليس بخروج بنفسه لانها مخرجة لا خارجة
لان فيما حلة تخريجها عن صيغة الاصلية اقول وبالله التوفيق ان الخروج وان كان للمتبادر منه
الخروج بنفسه لكن المراد ههنا اعم من ان يكون مستندا الى الانخراج او لا كما ذكرنا في الفصل الماضي
سابقا فتكون المغيرات القياسية مخرجة لا دينا في قيد الخروج فلا بد من اخراجها بما هو المتبادر
والله اعلم قوله وفي دخول المعدولات آه الغرض منه الاعتراض على صاحب القول المنطوق
بان المخرجة اذا كانت منافية لقيد الخروج فلا يكون التعريف جامعا لفرد من افراد العرف

لان كلها مخرجة لا خارجة ويظهر من حاشية مولانا عبد الحكيم ومولانا الفاضل المدققي
 هذا الاعتراض بان بيان مخرجية المغيرات القياسية ومخرجية المعدولات فربا بالاول للمعدول
 والثاني لعلته والمراد بالخروج الخروج لا لعلته سواء كان بنفسه او مستندا الى الاخراج فغير
 القياسية تكون خارجة بغير مخرج بخلاف المعدولات اقول وبالله التوفيق ان الاخراج
 في المعدولات ايض لعلته اما منع الصرف او غيره كما لا يخفى والله اعلم **قال** المشرح قد
 سره واما المغيرات آية فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه اذا كان المتبادر من الخروج من الصيغة
 الاصلية دخولها في الصيغة الاخرى المغايرة للاولى في كونها غير داخلية تحت القاعدة فيصدق
 التعريف على خروج المغيرات الشاذة مثل اقوس وايض لانها خارجة عن الصيغة الاصلية مثل
 مثل اقوس وايض وغير داخلية تحت قاعدة كما كانت الاولى داخلية تحتها لان القاعدة في الامر
 واو كان او بائنا عدم الجمعية على افعال بل على افعال مع ان العدل غير موجود فيها وبيان ان
 ان في العدل لا بد من امرين احدهما وجود الاصل والاخر اعتبار لاخراج عنه وههنا وان وجد
 الامر الاول لكن الامر الثاني غير موجود لانه لو وجد فلا يقال لها في الاستعمال الجموع الشاذة
 والله اعلم **قوله** كالمجموع والمصغرات لعل العرف من هذه النيات الرزاق قد ما يترجم من تخصيص المغيرات الشاذة بالجمع
 جريها من المغيرات في هذا التخصيص من كونها امر في المصغرات الشاذة والمنسوبة الشاذة اي مركز للعقل وبه
 وفي الدفوع للرد التعميم وجريها على المغيرات في الجموع وحدها بالتحليل مثال المصغرات الشاذة كعرب
 وعرب في تصغير عرب وعرب واصل عربي وعربية مثال المنسوبة الشاذة
 تحريتي في النسبة المخرجة والاصل عربي كجني كن الف من الشاذة والله اعلم **قوله** الشاذة
 قيد لكل من الجموع والمصغرات والمنسوبات والشذوذ يحصل بالمخالفة عن القواعد المختارة في
 كل منها كما لا يخفى **قوله** واما القلب آية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعريف المعدول يصدق
 على خروج آية من ياء مثله يعني الخروج الذي يكون بالقلب كما هو الظاهر من العدل غير
 موجود فيه كما هو المتيقن فلا يكون التعريف مانعا بان الدفع ان الخروج عن الاصلية لم
 يتحقق في تلك الصورة لان تبدل بعض الحروف على بعض لا يغير الصورة والهيئة فضلا عن
 التقديم كما هو المقرر في علم الصرف والله اعلم **قوله** فانه امر اعتباري يعني ان التقديم
 من الامور الاعتبارية والنسبة فلو كان له فعل في الوزن والصورة لكان جزء منه والوزن
 والصورة جزء من الكلمة فيكون التقديم الذي من الامور الاعتبارية جزء من الكلمة وكلا
 هذا شأنه يكون اعتباريا غير موجود في الخارج فيكون الكلمة امر اعتباريا غير موجود في الخارج
 وهو خلاف المتيقن فيما بين القوم ويرد ههنا ان الاول ان السكون الذي هو معدى لا يكون جزء

من الوزن والصورة بعين ذلك الدليل وهو خلاف ما تقره الثاني انا فاسلم ان الصورة جزء
 من الكلمة لا نه لم لا يجوز ان يكون شرط التحقق الكلمة كما هو مذهب المتحققين في الهيئة الشر
 فانه لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله **فاما نحن فنحن** آه لعل العرض من هذه العبارة دفع
 ما يرد من ان تعريف العدل يصدر على خروج فخذ وعنى بسكون العين فهما عن فخذ بكسر
 العين وعنى بضمها لان ذلك الخروج خروج الاسر عن صيغة الاصلية مما ان العدل غير
 موجود فيه فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وبما ان الدفع ان من المتقرر ان اللفظ
 اذا اطلق يصرف الى الكامل فالمراد من الخروج الخروج التام لا الكمال وهو عبارة عن عدم
 الاستعمال في الصيغة الاصلية اصلا او على القلة وهنا استعمال فخذ وعنى في الصيغة الالهية
 اكثر كما لا يخفى والله اعلم قوله **ولا يخفى** آه فيه اشار الى الجواب الاخر وبما انه ان تغير فخذ
 عنق تغير قياسي فيخرج بما يخرج به المغيرات القياسية والله اعلم قال الشارح قدس سره قال
 بعض الشارحين غرض صاحب القول الجواب عن الاعتراضات الواردة على تعريف العدل
 بالاسماء المحذوفة الا بجمائز والمغيرات القياسية وبالمغيرات الشاذة وتقريره غرض البيان
 والتعريف على من اجاب عن تلك الاعتراضات بالتوجيهات التي ذكرها الشارح بان هذه
 كلمات غير محتاجة اليها في تعميم التعريف ولعل غرض الشارح من نقل هذا القول التعريف
 على صاحبه بازنة التكلف الى تلك التوجيهات كما صدر من هذا القول ليس كما ينبغي
 لان بعضها متبادرة وبعضها ظاهرة والله اعلم بما في صدور العباد اليه الموجه والمطابق **قال الشارح**
 قدس سره اعلم ان آه لعل غرض الشارح من هذا القول الرد على ما هو المشهور من المذهب
 مثل وفرو بين مثل ثلث ومثلث والخروج بان النجاة وقطوع قنبهوا على اعتبار العدل في
 الاول بدليل منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تقديرى بخلاف الثاني فانه وقفا
 وتبين على اعتباره فيه بدليل غير منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تحقيقى وبما ان
 الرد انه لا فرق في هذين القسمين في ان الدليل على العدل في احدهما منع الصرف وفي الاخر
 غيره بل الدليل على العدل فيهما منع الصرف الا ان وجود الاصل المحتسب اليه في العدل في القسم
 الثاني محقق فيكون تحقيقيا وفي القسم الاول تقديرى فيكون العدل تقديرى والله اعلم قوله
 كان وجه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من امراك اول ان المفهوم من كلام الشارح تقديرى
 ان النجاة وعلمه منع صرف هذه الامثلة على اعتبار الفريقين كما لا يخفى وهذا مما لا يخفى
 لان غير المنع صرف بما فيه الفريقين فيكون علمه مؤخر اعز العلم بالفريقين على ما هو
 القاعدة في تعيين المعرف والمعرف الثاني ان كلام الشارح يدل على ان النجاة قسما من حال

لا
 اعلم
 لا منه
 لا
 لا منه
 لا

تلك الامثلة بعد وجدانها غير منصرفه وهذا التفتيش مما يستغنى عنه كما لا يستتر على من له ذوق سليم الثالث ان كلام الشارح يدل على عدم وجدان السبب المتغير للوصفية والعلمية ولا يدل على وجودها كما لا يخفى على من ينظر الى عبارة الشارح فبعد اعتبار العدل في تلك الامثلة يوجه سببها احد فيها فكيف تكون غير منصرفه وتبين الدفع عن الاول ان الامر كما قلت يمكن هذا التقديم بالنظم نظر النهاية لان نظره في تبع الكلمات اولاً الى اعراب الكلمة وبناءها كما الى اعرافه فوعيان امر لا مثلاً والى هذا الدفع اشار الفاضل المحقق بقوله كان وجهه الى قوله منع الصرف وتبين الدفع عن الثاني ان هذا التفتيش لتحصيل تطابق هذه الامثلة مع الكلمات لا لتوافيق المنصرفه التي تتبعوها ووجدوها غير خالية عن الغريبتين والاحتياج الى التفتيش لتحصيل تلك الغايد لا مما لا يخفى والى هذا اشار الفاضل المحقق بقوله ولما علموا الى قوله عن حال تلك الامثلة وتبين الدفع عن الثالث ان كلام الشارح بمفهومه الظاهر يدل على ما ذكره لكن مفهومه الخالف يدل على وجدان العلمية والوصفية في تلك الامثلة كما هو لا فهو عدم مراعاة المفهوم الخالف في النصوص كما في الروايات والى هذا اشار الفاضل المحقق بقوله فوجد وجهه في علمية آه هنا ما فهم في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام وما ذكره من الظاهر في وجهه راجع الى مفهوم من كلام الشارح اعلم الى آخره قوله حقيقة او حكماً لان غير المنصرف قيمان ما فيه طئان او واحدة تقوم مقامها من العلل التسع فالاول في الاول والثاني في الثاني قوله ولم يصح آه ويصح وجهه في تعليق كلام الشارح ولم يصلح للاعتبار الا العدل انشاء تعالى قوله ثم فتشوا وهذا التفتيش لا يدل على عدم معقولية اعتبار العدل بدون المعدل منه كما هو المقدم قوله اي العدل آفاه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان توصيف العدل بالحقية على هذا لا يصح لان المعلوم ما سبق كون العدل باعتبار القول وتقدمه في كل الالفاظ وتبين الدفع ان هذا وصف بحال المتعلق لا بحال نفسه قوله اي ثابت في الخارج فيه اشارة الى دفع ما يروى من ان المتحقق بمعنى الثابت والاصل ثابت في القسم الثاني اي في فكيف يكون الاول تحقيقاً والثاني تقديره ببيان الدفع ان المتحقق بمعنى الثابت في الخارج لا بمعنى الثابت مطلقاً والاصل في القسم الثاني ثابت لكن في الذهن لا في الخارج فيعم ضمنية امد ما بالتحقيق والاكراه بالتقديرى واسما علم قال الشارح قدس سره غير الوصفية الوصفية في ثلث الى الجمع والعلمية في امر قول وبالله التوفيق ان الاول للشارح ان يقول ولم يجد واجها سبباً غير الوصفية لانه يفهم من كلامه هنا على ان النفاذ ادخل على كلامه مقيد يتوجه الى القيدان النهاية وجد وان تلك الامثلة سبباً غير الوصفية والعلمية لكن لا على وجه الظاهر وفيه خفاء لانه على هذا لا يحتاج الى اعتبار العدل

لان عدم الانصراف يقتضي وجود السبب الآخر مطلقا سواء كان على وجه الظهور او لا فانهم
 لعلم الله يحدث بعد ذلك امر **قال** الشارح قدس سره ولم يصلح للاعتبار في تلك الامثلة
 اما وجه عدم صلاحية التركيب فلا نه يقتضي الكلمتين كما هو الظاهر وكل من تلك الامثلة كلمة
 واحدة واما وجه الجمع ووزن الفعل فلا نلحظ منها وزن مخصوص كما لا يخفى وشئ من تلك
 الامثلة ليس مدلك الوزن واما وجه الف في التانيث والالف والنون المزيد ^{من} فاختصاصه وهو لا يقدح
 فيهما في آخر الكلمة اما مع الهمزة او مع النون او وحدها ونفي وجود الالف في آخر تلك الامثلة
 اظهر من البيان واما نفي الجمع فاذن كل منها عوي كما لا يخفى واما وجه نفي الوصف فانه ان فيه
 علمية وبينهما وبين الوصفية تضاد كما هو المتقرر وفي ثلث الى جمع تحصيل الحاصل لان الوصفية
 فيها موجود واما وجه نفي التانيث فهو انه على قسمين التانيث بالتاء والتانيث المعنوي ^{في} في
 الاول ظاهر لانه يقتضي التاء وهي مفقودة واما نفي الثاني ففي ثلث الى جمع ان من شروط العلمية
 وهي ليست بموجودة فيها كما هو الاظهر واما في غير فلان العلمية وان كانت فيه موجودة لكن شرط
 الذي هو الزيادة على الثلثة ليس بموجود هذا ما سمع به خاطري واسماعيل **قال** الشارح قدس
 سره فاعتبره فيهما ويروى هنا ان العدل على هذا يتوقف على عدم الانصراف وهو موقوف على
 العدل فيلزم الدور واجيب عنه بان عدم الانصراف موقوف على وجود السبب الآخر غير
 الوصفية والعلمية لا العدل بخصوصه وهو موقوف على عدم الانصراف بخصوصه فلا يلزم
 الدور ويحظر بيالي ان المفهوم من كلام الشارح توقف اعتبار العدل في تلك الامثلة على بعد
 ان النجاة عدم انصراف تلك الامثلة وعدم وجود السبب الآخر غير الوصفية والعلمية فيها
 وعدم صلاحية السبب الآخر للاعتبار لا على عدم الانصراف فقط كما لا يخفى على من له ادنى
 مهارة فكيف يتوهم الدور وان اختل في قلبك انه على هذا يتوقف اعتبار العدل لا يضر على عدم
 الانصراف الا انه في ضمن المجموع فيلزم القرار على ما عنه القرار فانجه بان التوفيق لا يثبت
 الدور والالم يكن الشكل الاول منتجا فضلا عن ان يكون بدعي الا نتائج وهذا ظاهر على من
 سمع كلمات اهل الميزان والله مفيد الايقان **قال** الشارح قدس سره ولكن لا بد في آية فيه
 اشاره الى دفع ما يتوهم من ان ثلث ومثلث واخرونهم وعما فا كانت منسكة وطريقة واحدة
 في ان اعتبار العدل في كلامه لا جل وجد ان النجاة منهم عرفها فلم كانت الاول امثلة للعدل
 الحقيقي وعمر مثالا للعدل التقديري كما صدر من المعصومين انما لم يفرق بين
 هذه الامثلة فيما ذكرته لكن الفرق من وجه آخر وهو وجد ان الدليل على الاصل الذي هو
 غير منهم العرف ثابت بان في ثلث وانواته يوجد الدليل عليه غير كما سيبحثي لشرحه في الشرح

لأن التانيث الموقوف
 انما كان على التانيث الموقوف
 الزيادة على الثلثة وهي
 ليست بموجودة في
 هذا السؤال والجواب
 من ذلك ان في حاشية
 مؤلفنا عبد الرحمن

لان النتيجة موقوفة
 على كلمة الكمي وهي
 موقوفة على النتيجة
 لكن لما كانت النتيجة
 في الكمي هي غاي بطريق
 الاجمال فلا يخفى

وفي غير مثله لم يوجد غيره كما سيحكيه ايضا بيانه فيه وتحقيقه العدل وتقديره ليس الا باعتبار
 الاصل ففي مثال يكون الدليل على الاصل غير منع الصرف يكون الاصل عققا ثابتا في الخارج
 فيكون مثالا للعدل الحقيقي وفي مثال لم يوجد للدليل على هذا الطريق يكون الاصل مقدرا
 لانه عند العدل فيكون مثالا للعدل التقديري فلا خدشة في عبارة المصنف والله اعلم
 قال الشارح قدس احدها وجود اصل آة اعلم من ان يكون في الخارج او في اعتبار العقل و
 تقديره فلا يراد بهذا يخرج العدل التقديري لعدم وجود الاصل له قال الشارح قدس
 سره ففي بعض كثرات ومثلث وأخو جمع مثالا وبيان الوجودان المذكور في الشرح نفسه غير
 اعتبار اليقين قال الشارح قدس سره بلا شك آة وبرهنا ان استعمال لفظ بلا شك
 هنا غير واقف في موقعه لان مقدمات الدليل يجوز ان تكون ظنية فيغير الظن لا اليقين و
 وهذا اللفظ يستعمل في اليقين واجيب عنه باننا لم نسلم تخصيص استعمال هذا اللفظ في اليقين
 بل قد يستعمل في الظن ايضا لان الشك عبارة عن قسما وفي الطرفين فغيبه كما يصدق مع اليقين
 كذلك يصدق مع الظن الذي هو عبارة عن الطرف الرابع بل مع الوهم ايضا هذا اما فهم من
 حاشية من لا يبال الدين والله اعلم بما في صدور العالمين قال الشارح قدس سره ففي
 بعضها الحكم وشره في مثله وشره في كلام الشارح هنا بالفاء والظاهر الواو فانه ويردها
 ان الدليل على وجود الاصل في هذا القسم وجد ان الجاة منع صرفه مع عدم وجد
 انه غير سبب الاخر الذي وجد فيه وهو في غير مثله العلية ومع عدم صلاحية السبب
 الاخر غير العدل لا اعتبار بغير الدليل المجموع المركب من الامور الثلاثة وهو مفاد لمنع
 الصرف فلا يعم قول الشارح لا دليل غير منع الصرف واجاب عن هذا لا يراد من انما جال
 الذين بان مراد الشارح بالقرينة الغيرية بالذات والمجموع المركب ليس بمفاد بالذات
 بل منع الصرف اقول وبالله التوفيق ان العبارة شاهدة على التفسير الذي بين المجموع وعدم
 الا نصرف الذي هو جزء واحد منه لا اعتبار الجزئين الا تحريم بينه ايضا فلا ولي في الجواب
 ان يقول ان مراد الشارح ان الدليل في بعض الاصل مثله على الاصل منع الصرف اما واحدة
 او مع شيء آخر وفي بعضها لا تدخل لمنع الصرف في اثبات الاصل اصلا فيصم المقابلة ويعم
 كلام الشارح ايضا والله اعلم قوله المشهور آة لعل فرض الفاضل المحض من نقل هذا الكلام
 الاشارة الى ان مراد الشارح من هذا الكلام الرد على ما هو المشهور وبه ذكر المصنف حيث
 او مراد عبارة ينطبق على المشهور كما هو ظاهر هذه العبارة وينطبق على مختار الشارح كما
 خلف في انطباقه عليه فانهم قوله بمعنى امثلة كثرات ومثلث وأخو جمع مثالا قوله

بغير منع الصرف وبيان هذا الغير مذکور في الشرح قوله بعضهما كمرور مثله قول الجميع
 منع آه المراد من التبريد التبريد عن الدليل على منع اعتبار العدل الذي ثبتت مثله في تلك لا
 التبريد عن كل ما سوى منع الصرف لان الداعي للعدل قد يكون ضرورة كما سيبيح حتى يرد ما ذكرناه
 قوله ولعل وجه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المشهور قول لا حاجة الى ردة لانه لا وجه
 له اصل لان الدلائل الموجودة في بعض الامثلة كثلث مثلاً غير ناظرة الى العدل بل الى اصول تلك
 الامثلة كما لا يخفى على من يعمها فكل ما للشارح تطويل لا طائل تحته وبيان الدرع ان الوجه بالثبوت
 موجود وهو ان المتقرر فيما بين القوم ان ما ثبت الاصل يثبت الفرع ايضاً لكن الاول اصاله والثاني
 ضمه فاذا ثبت الدلائل في بعض الامثلة اصولها فثبتت ان تلك الامثلة فروع تلك الاصول
 والمعلوم انه لا فرعية فيما بينها الا باعتبار عدولها واخراجها عنها فيكون الدلائل في بعض الامثلة
 شبهة وناظرة الى العدل ايضاً لكن ضمنا والله اعلم قوله ان قلت آه بانه انما ثبت الدليل
 على وجود العدل غير منع الصرف في بعض الامثلة فكيف يصح قول الشارح فلا دليل عليه الا منع
 الصرف لانه يفيد الاختصاص بغير دهننا ان وجود الدليل في العدل غير منع الصرف في توجيه فقر
 المشهور لا ينافي في الاختصاص في مختار الشارح لان هذين القولين قولان متناهيان فما الحاجة الى الجمع
 المصدر بقوله قلنا آه واصيب عنه بان غرض الفاضل المحقق ان الشارح المحقق مع علمه بتوجه
 القول المشهور خالفه ولعل وجه المخالفة ما ذكره الفاضل المحقق سابقا بقوله كان وجهه وليس
 مخالفة لعدم اطلاعه على التوجيه المذكور هكذا فغير من مخالفة الفاضل المدقق والله اعلم قوله
 المراد آه بانه ان مراد الشارح من الدليل في قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف للدليل المؤثر في
 من اول الامر لا امر من ان يكون مثبتا من اول الامر وفي المرتبة الثانية والدليل الثابت للعدل في
 توجيه القول المشهور دليل في المرتبة الثانية وتراد الفاضل المحقق قوله في نظر الحاجة لانه لم يقرر دليل
 على تمام الدليل على العدل غير منع الصرف في نفس الامر الى الآن والله اعلم قوله او ضرورة
 مثله فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان اختصاص دليل العدل في عدم الانصاف كما هو مصرح قول
 الشارح غير صحيح لان العدل قد يصحرا لاجل تحصيل البناء كما في حضارة طهار كما قاله الشارح بنفسه
 بعيد هذا اتيان المدغم ان مراد الشارح من عدم الانصاف الا من الداعي للعدل على طرفي ذكر
 الخامس والمراد العام قوله وما ثبت آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العدل قد اقتصر
 من غير ضرورة كما في قطار فكيف يصح قوله ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله وبهذا المدغم
 ان الدليل المنصهر هو الدليل بالذات والدليل في الصورة المنقوضة هو الدليل بالعرض قوله
 وصفت بحال آه لعل غرض الفاضل المحقق من هذا القول التفرع بين منع الصرف في توجيه توجيه

لان عدم الانصاف
 على خاص العدل

قول المعنى لا يرضى به لان الاظهر في وصف الشيء وهو الوصف بحال نفسه وهذا يتصور في قول
 للمعنى تحقيقا وتقديرا على القول المشهور وما على توجيهه الشارح فقولته تحقيق صفة لقوله
 مخرجا بحال متعلقة الذي هو الاصل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا لفظه اي خروجه نقديا
 اي خروجا مقديرا **قوله** اي ذلك الخروج لعل هذا التفسير يكون تفسيره على كلا الاحتمالين لا
 الحاجة الى تقدير لفظ الخروج ماسة في كليهما والخبر من هذا التفسير دفع ما يرد من ان تومين
 الخروج وابندسية ثلثت غير صحيح لان كلاهما يقتضي الحمل اما اقتضاء الثاني فظاهر واما اقتضاء
 الاول فلما تقرر من ان الاوصاف قبل العلم اخبار الحمل بين الخروج وثلثت فثبت لعدم الاحتياج
 كما هو الظاهر ببيان الدفع ان في العبارة تقديره والله اعلم **قوله** وهذا اخص آية وجه الاختصاص
 ان الدليل الذي قاله الشارح مركب من مقدمات ثلثة احدها ان في معنى ثلث ومثلث تكرار
 وثانيها ان التكرار في لفظيهما غير موجود وثالثها ان الاصل اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايجزا
 مكررا والدليل الذي اورد الرضي مركب من مقدمات خمسة احدها وجد ان ثلث وثلثة
 ثلثة بمعنى واحد وثانيها ان فائدة ثلث وثلثة تقسيم احدى اجزاء على هذا العدد المعين وثالثها
 ان ثلثان لفظ المقصور عليه في غير لفظ العدد في كلا من العرب مكررا واربعا مطابقة لفظا
 مع غيرهما في كونه مكررا وخامسا عدم وجود ان لفظ مكرر بمعنى ثلث غير ثلثة ثلثة قال مولانا
 عبد الحكيم ما حاصله ان الدليل الذي اورد الرضي وان كان مطبوعا لكنه مشغل على فوايد لاحد
 فائدة ذكره في الكلام وثانيها بيان اشتماله على الوصفية وثالثها بيان وجه احرابه وهو انه
 منصوب على المحالية مثل قراءات الكتاب جزء جزء واربعا بيان فائدة كون الاصل في التكرار
 بوجه لا يجري في غير اسماء العدد المعدولة والدليل الذي اورد الرضي الشارح وان كان مختصرا لكنه
 يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكرر يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان يكون اسماء
 العدد كلها معدولة مثلا اثنين لكونه دالا على معنى واحد واحد يكون معدولا عن واحد
 وواحد وكذا ثلثة واربعة انتهى بحاصله قال مولانا المدقق في تزئيف كلامه الثاني انه لا بد في
 العدل من بقاء المادة بعينها وهو مفقود في اثنين وثلثة واربعة فاللزم المذكور باطل انتهى
 اقول وبالله التوفيق في تزئيف كلامه الاول ان تلك القوايد غير مهمة ومطلوبة في هذا المقام
 فاشتغال الدليل عليها لا يوجب الحسن ومقصود الفاضل العتيق من هذا القول بيان وجه عدد
 الشارح في اثبات عدول ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عما اورد الرضي والله اعلم **قوله** ثلث
 او الاول ان يناد ومثلث لان المقصود كلاهما **قوله** وفائدة ثلث وثلثة
 ثلثة في الكلام **قوله** هذا العدد آية ويردهما ان التقسيم لا يكون الا على التعداد وهذا

فانظروا
 ان مراد المعنى هو هذا
 القسم من الوصف
 ائمنه
 لكن وجهه على الثاني
 ظاهر وعلى الاول ظاهر
 فانه من الاول ظاهر
 فبين العلم اخبار الحمل

المعين امر واحد فكيف يكون فائدة ذكر ثلث وثلاثة وثلاثة في الكلام مرتقسيم امر ذي اجزاء عليه
 ويمكن ان يجاب عنه بان هذا العدد المعين باعتبار عرضه للمعدوات المغايرة او لفظا
 حذف مضاف والتقدير على افراد العدد المعين وهي متعددة فلا خدشة والله اعلم قوله
 مكرراى على سبيل الكلية لان التكرار على سبيل الجزئية لا يفيد المطلوب قوله جزمنا
 منصوب على الحالية من الكتاب كانه قيل مفصلا يذ التفصيل قوله في باب العدد آه
 ليس المراد من باب العدد اللفظ الموصوع له ولا يلزم كون ثلث مثلا من السماء العدد
 بل اللفظ المأخوذ في مفهومه العدد قوله كذلك اى التكرار على سبيل الكلية قوله
 بالاستقراء يعنى انما استقرينا وجدنا لفظ العدد موافقا لغير لفظ العدد في الاحكام فاذا
 كان لفظ المقسوم عليه مكررا في غير العدد كان القياس ذلك التكرار في لفظ العدد ايضا
 لاجل العمل بذلك الاستقراء والله اعلم قوله للفرد المتنازع فيه وهو لفظ ثلث ومثله
 حيث نوزع فيما بانها مكررا لا اصل ولا قوله بالا عم الا غلب وهو لفظ المقسوم عليه
 في غير العدد قوله ثلث آه وكن امثله والله اعلم قوله صبعة ثلث وكن ابعث مثله قوله
 فقليل انه اصله الضمير الاول راجع الى ثلثة ثلثة بتأويلهما بذلك اللفظ فلا يرد ما يرد فافهم
 الضمير الثاني راجع الى ثلث قال الشارح قدس سره وهو ثلثة ثلثة وفيه بحث من وجوه
 الاول انه لا يصح عدول ثلث ومثله من ثلثة ثلثة لانهما يقعان صفة المؤنث كما في قوله
 تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء مشى بثلث وربع وحكم موصوف السماء الاعداد
 حكم فغيرها وهو فيما فوق الثلثة للمذكر مؤنث والمؤنث مذكر كما تقرر فمعلوم انها معدولة
 من ثلث ثلث بدون التاء الثاني ان ثلث وكن امثله وربع لو كانت معدولة عن ثلثة ثلثة
 واثنان اثنان واربعة اربعة بخلاف تكلم ثمانى عشر مرة على تقدير الواو الانصالية في الآية
 المذكورة ثمانى سنوة لو حملت الواو على الواو انصالية مع انه لا يجوز تكلم ما فوق الا بقرينة
 الثالث انه لا يصح عدول ثلث من ثلثة ثلثة لان الثلث لفظ واحد وثلثة ثلثة لفظان ولا
 يمكن خروج اللفظ الواحد من الاثنان والجواب عن الاول ان لفظ النساء اسم جمع هو
 مذكر لا مؤنث وعن الثاني بان اللفظ الثاني يدل عن الاول او تأكيد له فيفيد التأكيد
 والتقرير لا العدد وعن الثالث ان خروج اللفظ الواحد عن اللفظين ممكن اذا كان بين الخروج
 والخروج عنه اتحاد في المادة واما اذا لم يكن فلا وما نحن فيه من قبيل الاول وهذا حاصل
 حاصل ما رثيت في بعض التعليقات المكتوب بخط عمى واستادى ومولاى نور الله مرقد
 ونفرح منفعه والله اعلم قوله اراد بالآه فيه اشارة الى قدم ما يرد من ان كلمة الى

دخول ثلث ومثلث الذي هو المشبه به في المشبه وهو مستحيل وبيان الدفع ان كلمة الى لتعين
 الحمد فتكون بمعنى مع فيكون تقدير العبارة مع رباع ومربع ولا خدشة في ذلك والمراد من
 الحمد على الاتفاق لان مجئهما السور ومخمس وهكذا ثابت ايظهر على مذهب الله اعلم
قوله فالأظهر آية لانه يقتضي دخول المشبه به في المشبه وهو مستحيل **قوله** قال الشارح
 الرضي لعل غرض في الفاضل المحض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المفهوم من
 كلام الرضي عدم سماع خمس الى قباع بدون الياء وسماع عشاء فقط والمفهوم من كلام
 سماع الكل الا ان يقال ان قول الشارح مبني على قول شارح التسهيل والواقعة مع الغنى
 لا من غير آية يقال ان الفم في قول الشارح والصواب مجيء ما الى عشاء ومغشتر فقط سيما
 قال مولانا عصام الدين فلا مخالفة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والسبب الغرض
 من هذه العبارة الرمز الى راجحة قول من قال بعدم انصراف ثلث ومثلث لاجل العدل
 والوصفية على قول من قال بعدم انصرافهما لاجل تكرار العدل ولعل وجه الراجحة ان هذا
 مستلزم لكون العدل قائما مقام السببين وهو عرق الاجزاء كما لا يخفى **قوله** عند سببه
 الخ لعل غرض الفاضل المحض من هذه العبارة تعيين صلب القول الذي رجمه الشارح وكذا
 صاحب القول المرجوح بطريق الاجمال **قوله** لانه عدل فيه آية فيه دفع ما يرد من ان
 العدل في ثلث ومثلث واحد وهو العدل من اللفظ المكرر الى اللفظ الغير المكرر فكيف
 يعم القول بالتكرار وبيان الدفع ان ههنا اعتباران احدهما اعتبار العدل من صيغة الى
 صيغة مع قطع النظر عن تكرار وعدم تكرارها وثانيهما اعتبار العدل من الصيغة المكررة
 اعني ثلثة ثلثة الى صيغة غير مكررة اعني ثلث او مثلث او اعتبار العدل من الاسمية التي
 في ثلثة ثلثة الى الوصفية التي في ثلث وبهذين الاعتبارين يتحقق التكرار والله اعلم **قال**
 الشارح قدس سره لان الوصفية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان شرط الوصفية في منع
 الصرف هو الاصلية وهي منتفية في ثلثة ثلثة كما لا يخفى فكيف يؤثر هذه الوصفية في منع
 الصرف ببيان الدفع ان الامر كما قلت لكن الوصفية العارضية في ثلثة ثلثة صارت اصلية
 في ثلث الاعتبار في موضوعه والمقصود عدم انصراف هذا الا ذلك والله اعلم **قوله**
 اعلم ان ثلثة آية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان ثلثة من السماء الاعداد موضوعة لثمة
 مغية منه كما فلا يتحقق الوصفية فيه الاصلية ولا عارضية فكيف يعم قول الشارح
 لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة آية ببيان الدفع ان الامر كما قلت لكن قد يستلزم
 لفظ الثلثة مجازا في ماله الوحدات اعني الذوات المتصفة بالثلثية فبهذا الاعتبار يتحقق

الوصفية العارضية في لفظ الثلاثة ولما وضع لفظ ثلث ومثلث لذلك المعنى المجازي صارت
 الوصفية فيها أصلية وخروج من السماء إلا مداد والله أعلم قوله وتعاويل أن آه حاصله
 أن عارضية الوصفية في لفظ ثلثة مسلم باعتبار الوضع إلا فرادى وأما باعتبار الوضع التركيبي
 فمستبعد لأنه لا يجوز أن يكون موضوعية باعتبار هذا الوضع لما له الوحدات أقول بل المستوفى
 أن هذا المنع وإن لم يضر المقصود وهو كون الوصفية في ثلث أصلية منذ قدمنا تعريف أربع
 في مراتب بغير أربع بأن هذا الاحتال جلي فيه أيضاً فلم يضر فقول به شهادة آه دليل
 آخر لكون آخر اسم تفصيل مقابل لقول الشارح لأن معناه آه ورثيت في بعض النسخ
 أنه لا يحتاج إلى الدليل لأن أصل آخر آخر على وزن فاعل اسم تفصيل قلبت الهمزة الثانية
 بالالف الذي هو مناسب بحركة ما قبلها وهي الفتحة انتهى أقول والله التوفيق إن هذه
 العبارة يدل على أن وزن فاعل مختص باسم التفصيل كما لا يخفى وهذا غير مسلم كما هو الظاهر
 لمن طالع كتب الصرف والنحو والله أعلم قوله أي في معنى من المعاني أو لما كان الظاهر مقتضياً
 للصلة ولا قرينة على تخصيصها قال الفاضل المشي ما قال والله أعلم قوله لا حارم آخر وأما
 أخرى ويرد أن الحارم والمرءة من جنس نريد كما لا يخفى على من رى كتب الميزان فما وجه
 النفي ويمكن أن يجاب بأن المراد من الجنس الجنس الأصولي لا المنطقي ولما كان أكثر للناسم
 المقصودة من الحارم المروءة غير المناقمة المقصودة من زيد لم يكونا من جنس واحد والله
 أعلم قوله إن قلت آه أعلم ولا أن حاصل كلام الشارح على قانون الاستدلال أن أحد
 معدول عن المستعمل بأحد الأمور الثلاثة لفظ الهمزة أو إضافة أو من لأنه اسم تفصيل
 وكل اسم تفصيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة فينتج أن أعرق قياسه أن يستعمل باسم
 الأمور الثلاثة وكلما قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة ولم يستعمل به يكون معدولاً عن المستعمل
 فالحويكون معدولاً عن المستعمل إلى إثبات الصغرى من الشكل الأول أشار الشارح بقوله جميعاً
 مؤنث آخر وأما اسم تفصيل والكبرى منه منبئية على ما تقر في اسم التفصيل والكبرى من الشكل
 الثاني ظاهرة وثانياً أن حاصل هذا الاعتراض المنع على الصغرى من الشكل الأول لو كان المراد
 من اسم التفصيل المستعمل في معنى الزيادة والمنع على الكبرى من الشكل الأول لو كان المراد منه
 الموضوع للزيادة وإن لم يستعمل وأن احتج في قلبك أنه لم لا يجوز أن يكون المراد منه في الصغرى
 الموضوع للزيادة وإن لم يستعمل وفي الكبرى المستعمل في الزيادة فيكون كلاهما مقدمتين
 ظنتين من المنع فلمزجه بأنه على هذا ألا يتكرر أحد الأمرين فكيف ينتج ما حفظه هذا التقرير
 لمعلك لا بقدر في غير هذا التقرير والله أعلم قوله معنى الأفياء عظم بالبال أن هذا

لأنه
 يخالف هذا الاحتال
 غير مستبعد ولا الاحتال
 الرابع غير مضمّن في لفظ
 فذلك الاحتال في لفظ
 منه

لأنه يعلم منه أن
 مؤنث اسم تفصيل
 وكل مؤنث اسم
 تفصيل فأنواع تفصيل
 منه

فما علف لقبل الشارح حيث اثبت النقل الى معنى غير لا الى معنى الا غير هكذا نقلنا الفاعل الى المحاشية
 القائل ان يقام بها الشارح وعلمنا ان في ذلك ما نأظر الى آخره من كراخرى وعبارة الفاضل المحش
 هذا نأظر الى آخره من كراخرى وعلمنا ان في ذلك ما نأظر الى آخره من كراخرى وعبارة الفاضل المحش
 اسم التفضيل ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه والمراد من قياسه الاستعمال بالاسم
 الثلاثة القياسية في الاصل ولا شك في صحة كما ذكره الشيخ الرضى ومن هذا البين يظهر ان
 كلمة ما في قوله ما ذكره الشيخ الرضى مفعول نقول والله اعلم قوله لكن عدل آه هذا
 العبارة لا دخل له في الجواب بل ذكر لدفع توهم في كلام الرضى وهو ان القياس اذا كان في
 اسم التفضيل الاستعمال باحد الامور الثلاثة في الاصل فلو لم يذكر مع آخره والله اعلم
 قوله ولما كان العدول آه لعل الغرض من هذه العبارة التعريف على الشارح بل لا يكتفى
 ذكره مستلزما من احدى العدول عن واحد من الامور الثلاثة اعني الالف واللام
 والاضافة ومن لا يعينه وثانها تقييد التفسير الى خروجه عما هو حق من الصيغة واستلزام
 كلمة اخرى لعدم صدق التعريف على اخر على تقدير عدوله عن المستعمل عن او الاضافة
 على التعريف الذي ذكره المصنف من والاضافة لا دخل لها في الصيغة للاحتمية ولا يحكم
 بهذه الالام كما ذكره الفاضل المحش سابقا والاول من هذين الامرين ذكره الشارح واخر
 لم يذكر هذا من صواعق الوقت والله اعلم قوله يؤيد آه بيان التاميد على وجه الاستدلال
 ان يقال ان اخره مستلزم لمطابق بوصفه افراد او ثنائية وجمعا وقد كبر او ثنائية وكل اسم تفضيل
 مطابق لم يستعمل باللام يكون معد ولا عن المستعمل بها فأنه يكون معد ولا عن المستعمل بها
 ولا يظهر حكمه غير المنصوف في المتن والجمع لكن لا يخبر فيه كما سبق ويرد هنا انه على هذا
 للفاضل المحش ان يقول ويدل عليه لان المطابقة يكون حبا اوسط ويمكن ان يجاب عنه بان
 التكبر مسألة تكن وقت كون اسم التفضيل مستعملا في صيغة لزيادة وهما بمعنى غير فيكون
 كما ير الصفات الجارية على موصوفها قوله قبل لكن يدفعه آه بيان الدفع ان الموافقة
 للعدول والمعدول عنه في التعريف والتشكيك لا يترجم على تقدير كون آخره معد ولا عافية الالام
 بين الموافقة لان آخره كذا يقال جاء في زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان اخران و
 رجال آخرون والآخر معرفة قوله بجيب آه بيان الجواب ان عدول الاسم عن صيغة الاصل
 جاز لفظا ومعنى واذا جاز العدول معنى فكيف يلزم المطابقة بين المعدول والمعدول عنه
 في التعريف والتشكيك لان العدول معنى عبارة عن ترك بعض المعنى للمعدول عنه في المعدول
 كالترديد مثلا فخلاصة الجواب منع لزوم الموافقة والله اعلم قوله اذا خرجت به آه ويخرج

لان تعميم هذا الدليل
 موقوف على هذا الجواب
 وهو مستلزم لهذا
 الامرين كما بينه الفاضل
 المحش

ههنا ان السجرا اذ اريد به التعيين فيعرف باللام او الاضافة نحو طاب الصبر او سحر ليتمت كما تقرر
فيكون السجرا مجردا وعلما غير مستعمل ويمكن ان يجاب ان المراد بالتعيين التعيين مع الظرفية كما
في قولك جئتك يوم الجمعة بصبر وفي هذه الصورة اللام او الاضافة غير لازم ههنا ان
حاشية مولا فاعبد الحكيم واسمه اعلم قوله من لام العهد وحيث لم يوجد يكون معد ولا من
المعرف باللام ويرد ههنا ان في عبارة الفاضل المحشي قصورا لان المعنى ذكر في بحث العلم ان اسم
الجنس يطلق على بعض افراده للعين بادا في التعريف ههنا اللام او الاضافة الا ان يقال ان في
العبارة حذف المحذوف مع العاطف والتقدير من لام العهد او الاضافة واسمه اعلم قوله
لبقية آية ويرد ههنا انه يلزم مخالفة بين عبارة في الفاضل المحشي لانه يفهم من هذا المقام ان معنى
اللام هو التعيين غير محفوظ والمفهوم من الكلام السابق حفظه وارادة كما ينادى باعلى نداه
عليه قوله اذا ردت به صرا صغيا الا ان يقال ان التعيين كما انه معنى اللام كذلك معنى العلمية
فحفظ للمعلوم ما سبق لاجل العلمية كما ينادى عليه قوله فيما سياتي وذلك بالعدل والعلمية
للمقدرة وعدم الحفظ للعلوم من هذا المقام هو لاجل اللام فلا مخالفة واسمه اعلم قوله
في المشهور ومقابلته قول بعض الافاضل من انه معنى تضمنه معنى حرف التعريف ولعل احقا
الحق يكون مذكورا في المبسوطات واسمه اعلم قوله العلمية المقدرة اي الفرضية كما يدل عليه
اذا ردت وههنا تفسير اخر ان مذكور ان في الحاشيتين المشهورتين ان شئت الاطلاع
فارجم اليهما قوله وكما سآه عطف على كما في سحر امل ان في لفظ اسم اقول ثلثة اعمد هاما
نقل سبويه عن بنى تميم واختار المحشي وذكره وهو الاعراب مع عدم الاعتراف في حالة التثنية
والبناء على الكسر في حالة النصل والجر ثانيها مذهب اهل الجاهل وهو اللغة العليا وهو البناء
على الكسر في الاحوال الثلث وثالثها ما نقل الزمخشري عن بنى تميم وهو الاعراب في جميع الاحوال
ووجه ما ذكره الفاضل المحشي ان اسم يمكن فيه اعتبار طرقة البناء وهو التضمن لعن اللام
وطرقة الاعراب مع عدم الاعتراف وهو العدل عن الاعراب باللام والعلمية المقدرة فقول
بالجنتين لان الاعمال من وجه اولي من الاعمال من كلوجه بان اعتبار الاعراب الذي هو اولي واشهر
بالاسماء في الحالة التي هي اسبق اقوام الاعراب واعتبر البناء في الحالتين الاخرتين وسوي بينهما
في الكثرة دون الفخمة والنفقة لان الاول اعراب غير المنصرف فعلى هذا التقدير لم يميز منه
وعلى الثاني لم يميز من الاعراب فاما وجه القولين الاخيرين فلعلة يكون مذكورا في المبسوطات
واسمه اعلم قوله عند الجوهري فانه يقول ان ضي اذا ردت به ضي يومك يكون كسر في
التثنية وفي العدل عن المعرفة باللام قوله والقياس آية فيه اشارة الى التثنية على

يجوز ان يلفظ السجرا
سجرا ثلث الظرفية
فقط والتعريف فقط
والعلم وسكر الاول
المعروف نحو قوله تعالى
وههنا مذهب الجوهري
الظاهر في التعريف باللام
وهو اضافة نحو طاب
الصبر او سحر ليتمت
الذي انشأه من الاعراب
فصل والعلمية

الجواب بأنه يقتضي ان يكون مبالغ ومساء اذا اريد بها مبالغ يومك ومساء يومك معدولين
 عن الصلح والمساء المعرفين باللام فيكونان غير منصرفين كغيرهم لم يكن معنى اللام محفوفا فيه
 او مبنين كاسم ان كان معنى اللام محفوفا فيها مع انها معربان منصرفان ويمكن ان يجاب عن
 هذا الاعتراض بان علة اعتبار العدل ليس الا منع الصرف والبناء ولما هو جوا في صلح
 ومساء فما الحاجة الى اعتبار العدل فيها حتى يتفرع عليه ما فرع والله اعلم بقوله يؤيده آه
 ولما كان المخالف بين المعدول والمعدول عنه في التعريف والتشكيك ايجازا على ما سبق
 على سبيل الندرة قال الفاضل المحشي يؤيده ولم يقل يدل عليه قوله لكن ينبوعنه البنية
 واپس جستن ويجاى قرأنا كرفته وبيان البنوان آخر اسم تفضيل مطابق لموصوفه وكل اسم تفضيل
 مطابق لموصوفه لم يكن مستعلا من قبله بل كان مستعلا بالكن كان لفظا لا بكونا لانه لا يكون صفة من الصفات
 بالمستعار تجريد عن الزيادة باقيا على ما سبق قال الفاضل المحشي ينبوع ولم يقل يدل والله اعلم
 بقوله وعدول ظواهر آه يعني ان آخران والخريان وآخرون واواخر واخرى معدولة من آه
 المذكور وهو آخر من لو كان مستعلا من لم يوجد هذا العدل لان اسم التفضيل المستعمل عن كذا
 ولا يعم ولا يؤثت كما تقرر ولما كان هذا الحكم مختصا باسم التفضيل المستعمل في معنى الزيادة وان
 لم يكن من هذا القبيل عطف هذا القول على لزوم المطابقة وجعل تحت قوله ينبوع اعجازا لوقف
 الظاهر في المقامين لانه لا عدول في معنى المثنى والجمع والمؤثت عن معنى الواحد المذكور فإما
 قول بعض لما ان الواحد يستوي فيه بالجمع والله اعلم بقوله ولا يخلو من بعد قال مولانا عيسى
 اى لا يخلو القول بكون المثنى والجمع والمؤثت معدولا عن الواحد عن بعد لا بغير اتيان قياسية
 وان كان العدول فيها باعتبار استعمال كلمة من انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان المراد من العدول
 العدول باعتبار الاستعمال كما هو الظاهر فإن البعد والله اعلم بقوله وعلى هذا لا يخلو
 من هذا العبارة الاشارة الى ترجيح احتمال كون آخر معدولا عن المعرف باللام على احتمال كونه
 معدولا عن المستعمل من بان العدول على الاول فيحقق في جميع التصاريح لان الالام لها دخل
 في الصورة على ما سبق بخلاف الاحتمال الثاني لان العدل على هذا التقدير يحقق في التصاريح
 التي هي ما سوى آخر على صيغة الواحد المذكور لا على وجود التصاريح بين المعدول والمعدول عنه
 ولا يحقق في القول بعد التصاريح لان من لا يدخله في الصورة لا حقيقة ولا حكما على ما سبق ايفوا
 وبالله التوفيق ان التصاريح لا يوجد على تقدير استعمال آخر من على تقدير ان اسم التفضيل
 المستعمل عن كذا لا يثبت ولا يؤثت فكيف يثبت العدل فكيف يعم قول الفاضل المحشي على
 هذا آه فافهم لعل الله يهدى ثبوت ذلك امرا قوله وعلى كلا التقديرين آه نعل الغرض من

هذه العبارة قد فح ما يرجع إلى المصنف وهو أن العدل إذا كان موجوداً في مأسوي أو عريق فينتج لهم
 التوثيق فلم يختارها المصنف بالذکر مع أن المفرد أولى ببيان الدفع أن اثر العدل وهو منع الصرف
 لا يظهر إلا في هذه الصيغة بخلاف البواقي فإن اثره لا يظهر فيها أما في أخرى وأخرى وجود
 علة منع الصرف فيها غير وهي الالف المقصورة وصيغة منتهى المجموع الأول في الأولى التثنية
 فالتثنية والثانية وآخرون فلكون اعرابها بالمراد عظام الظاهر وأما الخربات فلتبعية النسب كعرف
 بخلاف غير المنصرف والله اعلم قال الشارح قدس سره ما ذكره من أن كان معنى من غير
 ملحوظ في العدد لم يكن منسياً فلا يرجع أنه لو كان معد ولا من آخر من كان منسياً لتخصه معطوف
 والله اعلم قوله المحصر مضموم آه الفرض من هذه العبارة المقر بوجوب الشارح بأنه يفهم من
 كلامه المحصر في إيراد التثنية أو البسامة أو الإضافة حين إسقاط المضاف اليه وهو غير مسلم إلا
 ترى أن تحليل ذهب إلى كون الجمع واكتف وأجمع وأتم معارف بالإضافة فاصل جاء في المقوم
 يجمعون وقرهت الكتاب أجمع أجمع وأجمع وهكذا من أن واحداً من تلك الأمور الثلاثة
 موجود فيه كما هو الظاهر ويمكن أن يجاب بأن قول الشارح لعله مبني على مذهب غير تحليل
 ولذا قال الفاضل المحقق فالأولى آه والله اعلم قوله ولا يجوز الظاهر هنا لأن مقتضى
 هو لحاظ معنى الزيادة وهو هنا متفق كما لا يخفى قوله والمضاف إليه لعل العرف من هذه
 العبارة قد فح ما يتوهم من أن المراد بالمثلية الماثلة في المضاف فعلى هذا لا يعم بين ذراعي
 الأسد لتغاير المضافين في هذا المثال مع أن حصة مثبت فيما بين القوم ببيان الدفع غنى عن البيان
قوله تكرار الأول كما في يأتيهم مدى **قوله** أو لا كما في بين ذراعي وجهه الأسد **قوله**
 تابع الأول تأكيد الله أو معطوفاً عليه **قوله** ولذا في لاجل اشتراط الكون للذكور **قوله**
 تلك العبارة أي في مقام قول الشارح أو إضافة أخرى مثلاً **قوله** تابع مفعول مالم يسم فاعله
 بقوله أضيف **قوله** عليه متعلق بقوله دلالة والتضمير أجمع إلى المضاف إليه **قوله** أو مراده
 أو بداهة تمامه هذا الجزارة وسابقة ولا نقائل بالعصى ولا طوى بالجماعة الأحرف استثناء متعلق
 بما قبله والبداهة بالضم أول جرى الفرس والعلاوة بضم العين جريه بعد الجري الأول
 والساج الفرس السريع السير والهند بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سايج مضاف
 إلى الجزارة إضافة الصفة إلى الفاعل والجزارة بضم الجيم والزاء للجمجمة والراء المعلقة بالمفتحة
 من الجزارة والمراد بها القوائم الأربع ولم يرجع أن على قوائمها كسائر أوتار يديه خلط عفا
 وقوله لا نقائل الخ يريد بيان قومه ليسوا بومات ولا من السفلة الذين لا صلاح لهم لمرادنا
 نقائلنا تماماً بالجماعة ونضار بوا بالعصى بل هم أصحاب حرب يقاتلون على أن يخل هكذا

لأن مقتضى قول الشارح
 والخبر موجود فيها

في حاشية مولانا المدقق قال الشارح قدس سره جمع جماء آية بيان العدل في جمع على قانون
 الاستدلال ان يتم جمع جماء وكلها هو كذلك ولم يكن على صيغة جمع او جماعي او جمعاً او
 يكون معد ولا من واحد منها فجمع يكون معد ولا عن واحد منها اما الصغرى فظاهرة واما
 الكبرى فلما تقر في جماء من انه ان كان صفة يجمع على فاعل كحمار على صر وان كان السالم يجمع
 جمع التكسير على فعلى وجمع السالم على فعلاوات والله اعلم قوله لا على جمع فلا يكون قريبا
 جماء وان كان صفة ان يجمع على جمع اجيب عن هذا الا مترا من في الزيد فبان جمع
 على اجمعون شاذ وخلاف القياس واما جمعه على القياس فهو لا يكون الا جمع فلا يراد في
 الشارح قدس سره كعصا لا يجمع ان مصرا ليس فعلا فاعل فهو تنظير لا تقبيل هكذا
 في حاشية الفاضل المدقق قوله وله ان يقول آية وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم ملما
 بالذكر عاقل لا كونه ملما مطلقا هكذا في حاشية مولانا جمال الدين قوله انه ملو جنس فانا
 وضع تأكيد للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون ملو جنس
 فعل هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلية قال الشارح قدس سره اما جمع اجماعا
 آية يعقون انظر الى وصفية جماء بحسب الاصل فيكون اصله جمع وان نظر الى اسمية العا
 في باب التأكيد يكون اصله جماعي او جماعات والله اعلم قال مولانا جمال الدين ولا ينبغي
 ان وضع المعدول غير وضع للمعدول منه فلا غير في كون التكسير معد ولا عن السلافة فكذا
 ما قبل لا ينبغي ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جماعات فلا يحتمل ان يكون معد
 عنها انتهى قال الشارح قدس سره في باب التأكيد اسما لانه ليس المراد من اجمعون في قوله
 جاء في القوم اجمعون الذوات المنصفة بالجمعية حتى يقيق الوصفية فيه ولا لم يذاك
 كما لا يخفى بل المراد من جماعته مخصوصة والله اعلم قوله واعتبر عن عليه آية حاصله ان وصفا
 الوصفية الاصلية في جمع غير محم كمن وجدانه فيه تابع لوجدانه في اجمع وهو فيه غير محم
 لان الوصفية فيه ان كانت موجودة فاما ان يكون من قبيل افعال الصفة كاحمر مثلا او ي
 من قبيل افعال التفضيل كافضل مثلا وكلاهما اطلاق اما الاول فلا نه اما ان ينظر الى اصله
 وهو الوصفية او ينظر الى عارضه وهو ظلية الاسمية فعلى كلا التقديرين لا يجمع جمعا
 اجمعون لان افعال الصفة يجمع على فاعل كحمار بالنظر الى الوصفية وعلى افاعل كاسا والنظر الى الاسمية
 واما الثاني فلا نه لا يجمع كون مؤنثه على جماء لان مؤنث افعال التفضيل على وزن فاعل
 على ما هو المتقرر والله اعلم قوله واجاب عنه آية بيان الجواب المختار الشق الثاني وهو
 كون اجمع من قبيل افعال التفضيل وكون مؤنث جماء باعتبار مشابهة اجمع بافعال اجمع

اما الاول فظاهر واما الثاني فلغيره عن معنى الزيادة قوله انه اتم جمعاً أي الكتاب اتم مجموعة
 باعتبار الالفاظ والحركات والسكنات في قرأتها من كل شيء فخذت المفصل عليه مع كلمة من
 ليدل على نفس السامع كل من ذهب مكره كما في اسمه أكبر هكذا في حاشية للدق قوله عز
 لزيادة واستعمل بمعنى جمعية قوله اسم التفضيل كالإضافة واللام وكلمة من قوله فهو
 كاشف في التبريد والعدل المذكورين الا انه معرفة واكثر نكرة قوله كما يبرح حسنة آة العز
 من هذا العبارة الاستشهاد على معنى مؤنث الاسم على وزن فعلة لاجل مشابهة الفعل للصيغة و
 بياضة القياس في حسن وحسن ان يعنى مؤنثه على حسنة وعشنة كونها صفة مشبهة باسم الفاعل
 ومؤنثه على القياس يوجب بالشاء لكن ترك هذا القياس لاجل مشابهتها بما هو في الاشتغال على اللفظ
 الوصف قوله وفيه بحث آة الغرض من هذه العبارة ترسيب الجواب المذكور ببيان ان المعنى
 ذهب الى اسمية اجمع في باب التأكيد كما سبق وعلى هذا لم يكن فيه معنى الوصفية موجودا فكيف
 يكون في حكم احمر في الاشتغال على الوصفية حتى يعنى مؤنثه على فعلة بذلك الاعتبار لفظاً
 اللفظية فقط لا يحكى في تصحيح معنى مؤنثه على فعلة والا كان مؤنث فعل الصفة وفعل التفضيل على
 السواء ويمكن ان يقال في تصحيح الجواب ان اجمع وان صارت اسما في باب التأكيد لكن لم يجر
 عن معنى الوصفية بالكلية كما لا يخفى فيكون مثل اسود وارقم واسه اعلر قوله من تفسير
 معنى الخروج آة فيه دفع ما يتوهم من ان المراد بما ذكرنا دليل كون جمع جمع في الاصل او جماعاً او جمعاً
 بقرينة القرب ولا شك انه لا دخل لذلك الدليل في دفع الايراد على تعريف العدد بالجمع
 الشاذة فكيف يستقيم قول الشارح وبما ذكرنا لا يرد آة بيان الدفع ان المراد بكلمة ملقبة
 معنى الخروج عن الصيغة الأصلية وتبينه بالامثلة ولا شك في دخول ذلك التفسير في ذلك
 الدفع لان الشارح في الخروج يكونه خرجا وهو يدل على الاخراج كما لا يخفى وهو منتهى في التغيير
 الشاذة والالم يتحقق الشذوذ وان اختلف في قلبك ان الشارح اجاب عن ايراد المغيرات الشاذة
 اولاً فيكون هذه العبارة تكراراً وهو شين فانه لا تكرار لان في السابق اجاب عن ذلك
 الايراد بغير المنع وهما اجاب عن ذلك الايراد بالمنع المستند بقوله كيف ولو اعتبر آة وان
 اختلف في قلبك انه لم يذكر الشارح قوله فكيف آة عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا
 يتوهم التكرار فانه لو فهم احد هاتين نكات علماء الادب كانت بعد الوقوف لا قبله فانه
 وقائعه ان النسيان والذهول وعدم العلم يعرض على العلماء والشارح منهم فلهذا يجوز ان يفسر
 لستد سابقاً ولم يعلم ولم يعلم الشارح في الامثلة باعتبار الاخراج سوى مثال جمع كما لا يخفى
 على من نظر في عبارة الشارح فذهق القاصح بحكمه ان الاولى الاكتفاء في تفسير كلمة ما بتفسير

على ان السواد والقر
 وان خرجا عن معناه
 صيغة كناية لاجل
 الوصفية بالكلية فصار
 غير متضمنة لكونه
 اجمع وان صارت اسما
 في باب التأكيد السالكين
 الى الكلية في معنى مؤنث
 على فظهم باعتبارها
 باسم الصفة

معنى الخروج لان الشارح بين في لا امثله دلائل وجود الاصل ففرع عليها المعدولية ومثله
 ذلك يمكن ان يقال في المجموع الشاذة ايضا فاعلم واحفظ لعلك لا تجد هذا التفسير في غير
 القوم واسه اعلم قوله اي لا ينقض آه النقص قد يكون بالطرح وقد يكون بالمنع والمراد
 ههنا الثاني ولو زاد لفظ المنع وقال اي لا ينقض منع التفسير بها لكان اظهر قال الشارح قد
 سره ولو اعتبرهم بها لعل الضمير يكون راجعا الى القوس والتاب المذكورين في الاقوس والاينب
 واسه اعلم قوله يعني ان اقوسا آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان المشار اليه بهذه في قوله
 المشار فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية اقواس واياب كما هو الاظهر وتوهم شذوذ
 هذه الجمعية في مائة البعد فكيف يحتاج الى الرد بقوله فلا شذوذ في هذه آه وبما في
 ان الظاهر وان كانت الاشارة الى جمعية اقواس واياب لكن مراد الشارح بالاشارة الى
 الجمعية اقوس واياب هكذا فهم من حاشية المدقق وظهور هذا التقرير عدم مخالفة بين
 كلام الشارح والفاضل المشي كما قال به مولانا عبد الحكيم واسه اعلم بالصدور وايه مرجع
 جميع الامور قوله لا سبيل الى الاول وهو نسبة الشذوذ الى الاقوس والاينب من جهة انهما
 مجموعان لواحد على خلاف قاعدة المجموع وبيان الاستقالة ان هذه النسبة يقتضي الجمعية كما
 يخفى وهي متفية فيهما لان الجمع صغير الواحد ابتداء كما تقر ولا شئ من صغير الواحد ابتداء
 بالاقوس ائيب فذكر شئ من الجمع باقوس واياب وينعكس الى قولنا لا شئ من اقوس واياب يجمع
 وهو المطلوب بقى شئ وهو انه على هذا يخرج جمع الجمع من الجمع مع ان اطلاق الجمع عليه شايخ
 وان حمل المفرد والواحد على الواحد الا عمن الحقيقة والتنزيلى فيرد ان اقواسا وايابا ايض
 مفرجان تنزيلا هذا من سوانح الوقت واسه اعلم قوله قال الشيخ الرضوي آه لعل غرضنا
 المشي من نقل هذا الكلام دفع ما يتوهم من ان المراد بمثل عمر وان كانا هو على وزن فعل ولا
 شك في استقالة لان صرنا اشتراك فعل مع ان العدل فيه غير موجود كما لا يخفى فكيف يجمع
 قول المص كسر بيان الدفع ان المراد بمثل عمر ما يكون على وزن فعل لكن اذا كان ملاو جمع شطرين
 اعمدها ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ولا شك في ثبوت العدل في هذا القسم بقا
 الكلمات والاحكام المذكورة في كلام الفاضل المشي على وجه الظهور لا يحتاج الى البيان واسه
 اعلم قوله اسم جنس وهو عبارة عما يكون موضوعا للمفهوم كلى مع قطع النظر عن المعنوية
 والمعنوية بين المتكلم والمخاطب فيجوز عليه احكام النكرة وعلموا بجنس عبارة عما يكون
 موضوعا للمفهوم كلى مع محاط اليهودية بينهما فيجوز عليه احكام المعرفة كما تقر وصفه عطف
 على اسم جنس كعلى غير صفة كما يعلم من الرضوي قوله فلا عدل فيه آه فعل الوجه فلا استقرار

له بان يقال ان في قوس
 واياب ليل يدل على
 وجود الاصل وهو
 ان الاقوس يجمع على اقواس
 او كما يجمع على اقواس
 فعلم انما سعد كان
 عن اقواس واياب
 ائنه

له اذا فرغ من جمع
 اقواس واياب فما
 يسا بواحد من اسمه
 على صغير الجمع ابتداء
 وانه من الظاهر ائنه
 كما هو الظاهر ائنه

والله اعلم **قوله** فلا عدل فيه فيكون منصرفا لعين تسمية المذكر به لان العلمية وصحتها
 لا يكفي في عدم الانصراف وغير منصرف حين تسمية المؤنث به لاجل العلمية والطبيعية
 لا للعدل والعلمية لعدم وجوده ولعل الوجه فيه ايضاً الاستقراء **قوله** الا اخروجه
 ويرد ههنا ان جمع جمع جمعاء لا يجمع كما هو المعلوم من الشرح نفسه وقول الرضي انه فكيف
 يصح قوله هذا وان جواب عنه ان المختار عند الرضي ان جمع كآخر كما يدل عليه قوله ان ثبتت
 الاطلاء فارجم اليه واما كونه جمع جمعاء كما هو المثبت في كلامه المشاهير والمذكور في كلام
 الرضي ولا فهو ما شاة مع القوم ليس بمرفوض له ان اختلج في قلبك ان جمع صابر علماء وسما
 في باب التاكيد كما سبق فكيف يندرج تحت القسم الثاني وهو صفة فكله باللد بالصفة
 الصفة الاصلية ولا شك في وجوده في جمع والله اعلم **قوله** فلا عدل فيها لعل الوجه فيه
 ايضاً الاستقراء **قوله** سمي المذكر خص المذكر بالذكر لان فائدة اعتبار العدل وهو
 لا انصراف يحصل في هذا الوقت او ما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فائدة اعتبار لانه
 ان يقال ان عدم الانصراف لا يحصل في هذا الوقت اما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فائدة
 اعتبار لانه لا يمكن ان يقال ان عدم الانصراف حصل لاجل التانيث والعلمية لا لاجل العلم
 والعلمية والله اعلم **قوله** لا متنع عرفها يختلج بالبال ان هذا القسم مختص بالنداء فلا
 يستعمل بدونه كما ينادى عليه بالعلم نداء قول الفاضل المحشي واما ان يخفى به وللنادي
 حين عدم كونه مضافا فيكون مبنيا فكيف يكون غير منصرف لان عدم الانصراف من خواص
 للعرب وليتلى على ما قال الفاضل المدقق في دفع هذا الاختلاف اي على تقدير استقامتها
 في غير صورة النداء لان ظاهرة يفغى الى الهيكله مناف بالاختصاص بالنداء كما هو ظاهر
 على مراد في فهم فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وتمسكوا به بيان القسك
 على قانون الاستدلال ان فسق وفق معدولان من فاسق وفاسقة لانها ناقصة في الاستدلال
 عنهما مع كونها المبالغة وكما هو ناقص في الاستعمال عن شي مع كونها لغة يكون معدول
 عن ذلك الشيء فينبغي ان فسق وفاسق يكونان معدولين عن فاسق وفاسقة اما الصغرى
 فالجزء الثاني منها لما تقره والجزء الاول منها لان فاسقا وفاسقة غير مختصين بالنداء
 وفق وفاسق مختصان به فيكونان ناقصين ومورد المنع المذكور في قول الفاضل المحشي
 الكبري الا ان يقال ان فسق وفاسق حين تسمية المذكر بهما لما وجد اغير منصرفين فطلبوا
 النجاة لاجل ذلك الواحدان نكتة فينبوها بما ذكرنا فيكون هذه النكتة نكتة بعد الوقوع
 ويكتفي فيها بالاختلاف لعدم وجدان الدليل لا يضر والله اعلم **قوله** كون فعله لما كان هذا

قد علم في هذا
 ان المذكر لا يجمع
 كآخر كما يدل عليه
 قوله ان ثبتت

فوجه الرجوع الضمير الى اوجه لو قال الفاضل المحشة لكثرة كونه غير منصرف لقريبه فوضع الظاهر
موضع المنصرف لرفع ذلك التوهم **قوله** واضطرار ناه آء عطفت على الكثرة والتقدير لا يضطر
ناحين كون فعل الجاهم للشرطين غير منصرف وجه الاضطرار ان عدم الانصراف يقتضي وجود
السببين والموجود ههنا العلمية فقط ولا يعلم للاعتبار ما سوى العدل والله اعلم **قوله** وعدم
كثرة هذه الانعدام ما اختلف فيه ففعل المختار عند الفاضل المحشة العدم فلا يعجز الفتح عليه كما
شهر من عاداتي حب الديك لا اهلها وللناس فيما يعيشون مذاهب: والله اعلم **قوله** واذا
اختلف آء وهذا الاختلاف الى ما بانتفاء الشرط الاول وهو عدم فاعل وعدم فعل قبل العلمية او
بانتفاء الشرط الثاني وهو ثبوت فعل وثبوت فاعل وبما بانتفاءهما وهو عدم فاعل وعدم
فعل لان في انتفاء الاثنين انتفاء الواحد متحقق وهو عدم فاعل او ثبوت فعل قبل العلمية متحقق
الاول والثالث غير متحقق ومثال الثاني ختم وناتم والله اعلم **قوله** انصرف آء اما انصرف
الاول والثالث فلعدم موجود المعدول عنه اللازم للعدل المقتضي لعدم الانصراف واما انصرف
الثاني فلا احتمال النقل من فعل بجنس وهذا الوجه يجري في الاحتمال الثالث ايضا **قوله** انقلت آء
بيان الاعتراض ان الشرط الثاني في عمر زفر متحقق لوجود عمر قبل العلمية بجمع عام وزفر قبلها بمعنى السية
فينبغي ان يصير فاعلها ان كفا في الشرطية الاولى وهي قول الفاضل المحشة فان جمع شرطين استثناء
وهو قوله الا اذا ثبت آء كن لك في هذا الشرطين يعني واذا اختلف آء استثناء مقدر هو قوله الا
اذا ثبت آء استعماله غير منصرف فلا محذور فانهم **قوله** ان قلت آء مورد هذا الاعتراض
قول الفاضل المحشة فان جمع شرطين بيان الاعتراض ان الشارح قال بعدم ثبوت المعدول عنه
في العدل التقديري فكيف يكون ثبوت فاعل وهو المعدول منه شرط العدل بيان الجواب ان
فاعل على قسمين احدهما فاعل عامي وثانيها جنسي والمعدول عنه عند الشارح الفاعل العامي هو
غير موجود ولا الفاعل الجنسي الموجود وهو غير معدول عنه فالذي شرط وجوده غير معدول عنه
والذي هو معدول عنه غير موجود فهو معدول عنه لا اعتراض على الفاضل البرقي حيث يقول يكون
الفاعل الجنسي معدول عنه ان شئت الاطلاع فارجع الى كتابه والله اعلم **قوله** قلنا آء ويمكن ان
يجاب عن هذا الاعتراض بتقرير آخر هو ان الشرط ثبوت فاعل لا من حيث كونه معدول عنه ولا عند العدل
للفرد من قول الشارح هو عدم الفاعل من حيث كونه معدول عنه والفرق بين فلا منافات
هكذا فهم مناشية مولانا جمال الدين **قوله** هذا المشار اليه قول السائل الشرط الاول **قوله** هو
هذا اي المشهور وانما الشايخ الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه قال لشارح قدس سره ومثله
نظام وتقدير لفظ المشايخ للمشايخ بقوله كسر لا القصد المعنى والالتزام مستغنى عنه لا يلزم

على
كلمة الواو ويجوز مع
نحو

على
نحو اصل آء

تقديم على القول المنطوق
الاصح

من لفظ المثل يظهر من لفظ الباب فلا حاجة اليه **قال** الشارح قدس سره المعدولة عن فاطمة لما كان
قطار اسم امرأة او مرد الشارح المؤنث في المعدول عنه والا كان المناسب ان يقول للمعدولة عن قائم
فلا يرد على المع ما اورد الشارح عليه فيما سيأتي من ان ذكر باب قطار في غير موقعه لان عدم انصرافه
لاجل التانيث والعلمية لا تدخل للعدل فيه **قال** الشارح قدس سره واراها آية فيه دفع ما يرد
من ان المراد بباب قطار كل اسم هو على وزن فعال وهذا الحكم من المعرهم صحيح لان فعال قد يكون بمعنى
الامر وقد يكون بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الصفة وكلها مبنيات لا عدل فيها بياناً
الرفع ظاهر ويحترز قوله علماء فعال صفة كضائق بمعنى فاسقة ويحترز قوله للاعيان ما كان علماً للمعنى
كفهار ويحترز قوله المؤنثة ما كان علماً للاعيان المذكورة مثلاً غلاب وكردت ويحترز قوله من غير واث
الراء ما كان منها كخضار وطيار لما تقر بان الالف واللام الدالة على الجمع يبطل معنى الجمعية فلا
يرجح ان المناسب للشارح ان يقول كلما هو على فعال علماء العين من الاعيان المؤنثة من غير واث والراء
لان العلمية للاعيان غير موجودة والله اعلم **قوله** على نزع عمر بعض آية فيه اشارة الى دفع ما يرد
من انبني تيسم لا يعرفون العدل فكيف يعتبرونه بيان الدفع ان الاعتبارين للعدل النجاة لكن لما كان
هذا الاعتبار متعلقاً بلقطة استدل الا اعتبارهم بها من اول لفظ البعض الواقع في كلام الفاضل المتحاشي
لان بعض النجاة لم يزعم والعدل في باب قطار في لغة بني تميم الله اعلم **قوله** اي ينصرف وفيه اشارة الى دفع ما يرد
من العدل ليس سبب البناء والا لكان ما كان فيه عدل من قبيل المبنيات والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فكيف يصح
قول الشارح فاعبر في العدل لتفصيل سبب البناء في الدفع ان هذا الشارح باعياً على لاجل تحصيل سبب البناء هو
مناسبة لانزال في الوزن ولا شك ان هذين الامرين كليهما موجبان للبناء وان لم يكن كلاهما متعلقاً
على الانفراد بموجب كما لا يخفى والله اعلم **قوله** لان مجرى المناسبة آية وكذا مجرى العدل لا يوجب
البناء والانبني مثل عمر ونزفرو وغير ذلك مما وجد فيه العدل وفعل وجه ترك الفاضل الحاشي هذا الكلام
الظهور والله اعلم بالعدل و**قوله** وانما عنوان آية فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه ما الباعث على
سبب البناء في ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مما هو على وزن فعال حتى يحتاج الى اعتبار العدل
وبيان الدفع ان الباعث لفظها وحسنه لانه اذا كان مبنياً بقية كسر لا تحرف على حالها وهي معصية الله
وهي مستحسنة كما تقر والله اعلم **قوله** ولان الراء آية عطفت على قوله ليحصل الكسرة فيكون هذا
القول وبها اقرب الى الباعث وبيان ظاهر **قوله** والبناء انت لانه موجب ابقاء الكلمة على
حالة واحدة فيكون الكلمة معنادة بخلاف الاعراب **قوله** فكان ذكر آية جواب لا يرد الشارح
ولما كان هذا مفهوماً من قول الشارح ولهذا اورد الفاضل الحاشي الفاء ولم يقل وكاه **قوله** وفيه
اشارة آية فيه دفع ما يرد من انه ما الفاعل في الذكر الاستطراد يبين الدفع ظاهر **قوله** الا

لا اعتبار العدل فقط
الاصح

لا نسب آه فيما شارة الى الامتناع على المصنف بان في الوصف تحفه لان له معان احدها انصت
 وانه لا امر القاييم بالغير والآخر للفظ الدال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها والآخر
 ان يكون المذكور والمراد ههنا الاخير فلما نسب للمصنف ان يفسر الوصف الا ان يقلل ان المقصود في
 هذا الكتاب اختصار عدم التفسير ان كان في محله فيسبب لم يخالف الجمهور في التفسير فلذا
 لم يفسره **قال** الشارح قدس سره وهو كون آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان الوصف غير
 من اللفظ الدال على ذات مبهمة آه وهو عين الاسرار وصفه فكيف يعبر عن الوصف من اسباب
 الصفت لانها اوصاف الاسرار بان الدفع ظاهر **قوله** لانه هو السبب آه لانه هو الوصف للاسم
 بخلاف الدال لانه عينه **قوله** لم يتعين الا آخر الى مخصوص منه دفع ما يرد من ان تعريف الوصف
 يسدق على السماء الزمان والمكان والآلة كقمار ومضرب مثلاً لان كل واحد منها يدل على ذات
 مبهمة وهي المكان والزمان والآلة مأخوذة مع بعض صفاتها كالقيام والضرب مثلاً وان ارد
 ان الذات المأخوذة في الوصف لا يتعين الا من جهة الوصف الذي اخذ معه كالضارب مثلاً
 لان معناه شيء له الضرب والذات المأخوذة في المكان والزمان والآلة كما يتعين من ذلك الجهة
 كذلك يتعين من جهة آخر وهي كونه مكاناً او زماناً او آلة مثلاً ولو كانت الاضافة في قول صفاتها
 من قبيل اضافة الصفات الى موصوفاتها لم يجز في احوال هذه الاسماء عن تعريف الوصف لهذه
 العناية لان القيام والضرب مثلاً ليس صفة المكان والزمان والآلة هكذا ان من حاشية للمصنف
 والله اعلم **قوله** وفيه نظراء بيان النظران المبادي قد يدل على الذات المعنية كالغيب
 مثلاً لانه عبارة عن كثرة الماء فاما اشتقاق الوصف كالغياض مثلاً فيدل ذلك الوصف
 على الذات المعنية وهي الماء فيخرج مثل هذا الوصف عن التعريف فلا يكون التعريف متبادلاً
 واجيب عن هذا النظر بان التعيين المفهوم من جهة المبادي لا يفسر الا بهام المفهوم من جهة التبيين
 يعني ان الابهام المعتبر في الوصف هو الابهام بالنظر الى الهيئة ولا شك في تحققة الغياض مثلاً
 هكذا ان من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** لان الاوصاف آه المراد من الاوصاف
 صيغ المشتقات الدالة على المعاني القايمة بالغير كالضارب مثلاً والمراد من الصفات المبادي
 والمراد من الاشتقاق والمراد من القياس كون النسبة الذات المعنية مأخوذة في مفهومات
 المبادي والله اعلم **قوله** فان الغياض للمأخوذة آه قال مولانا جمال الدين ولا يشك بايعناض
 لانه مشتق من الغيض وهو انضاب عن امتلاء صرح به القاضى البيضاوى في تفسير قوله تغير
 من الدمع وهو اعراض ان يكون فاعله ماء او غيره فعنه آه ماله آه نصاب لا يقال يشك بماذا
 كان مشتقاً من فاض الماء فيضاد فيوضه اذا اكثر حتى سال من حاشى الوادى قلنا لا يهونه الاختصاص

على انفسها لا سبب
 فلا بد ان العدل في
 كتاب المعنى وكيف ان
 اختار في هذا الكتاب
 عدم التفسير لان المقصود
 الاختصار في تفسيره

على انفسها لا سبب
 فلا بد ان العدل في
 كتاب المعنى وكيف ان
 اختار في هذا الكتاب
 عدم التفسير لان المقصود
 الاختصار في تفسيره

بالماء فعنا وشئ ماله والسيلان بطريق الكثرة ولو سلمو فعنا وشئ ماله الكثرة وان كان ذلك الشئ
 في الواقع مالا غير مختصا لكثرة به وبالحكمة ليس الماء داخل في مفهوم الغيض ولا ينتقن التفسير
 لان المقصود تعريف صفة كونه بالاعتاق ووصف التفسير ليس كذلك انتهى قوله فانه بعيد
 لعدم سبقه لالان هن والماء الكثير متبادرا اليه والله سبحانه اعلم قوله فالاولى اما قال فالاولى
 لان لما قاله الشارح ايفر كما سبق والله اعلم قوله من طليحة آء لان الوصفية ينافي العلمية
 كما تقرر فكيف يجتمعان قوله قلنا آء هذا الجواب التسليمي مبنى على القول بالنظرى واما على القول
 التحقيق فمنع من جهة العلمية والتأنيث ممنوع لانه عليه منع من الصفوف لاجل الوصفية والتأنيث
 هكذا فهم من قول الفاضل المدققة لكن يجتمع بالبال ان شرط التأنيث العلمية فكيف يعبر منع
 طليحة على القول التحقيق بالوصفية والتأنيث والله اعلم قوله الشارح قدس سره سواء كانت آء
 لعل لغير من منه دفع ما ير من ان تعريف الوصف غير جامع لانه يخرج عنه رهن لانه لا يدل على
 مبهمة بل يدل على ذات محنية وهو اسو تعالى الاترى انه لا يصدق على غيره تعالى بمان الدافع انما
 من الدلالة على الذات البهية الدلالة عليها اعلم من ان يكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال
 ولفظ رهن بحسب الوصف اعلم انك صدق على غير تعالى بحسبه والله اعلم قوله القرينة على
 آء لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما ير من ان الظاهر من الدلالة هي الدلالة الوصفية وحمل
 التعريف على الظاهر واجب فكيف يكون المراد من الدلالة ما هي اعلم من الوصفية والاستعالية
 بمان الدافع ان حمل التعريف على الظاهر واجب اذا لم يوجد القرينة على خلافه وهما القرينة موجبة
 وعلى لقاء قول المتو شرط ان يكون في الاصل لو لم يحمل الدلالة على الدلالة الا هو لان الدلالة الوصفية
 يكون على ذلك التقديم مأخوذ في التعريف والله اعلم قوله الشارح قدس سره والقى هو المجرى زاد
 بعض المحققين لفظ الذكور ايفر والا لم يرد كذلك لفظ ان الذي هو ليست من الاوصاف التي يكون الاخذ
 معها موصفا للوصفية والا لكان مثل انسان وقرص وحيوان وصفا وهو خلاف ما تقرر هكذا فهم
 من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم قوله الشارح قدس سره موصوفة بالاربعية قيل
 الصواب متممة ولعل وجه ان التسوية مصفة بالاربعية في نفس الامر لا انه وصفين احدهما
 ولفظ موصوفة مشعر على هذا ويمكن ان يقال ان ما كوز الشئ موصوفا ومتصفان شئ واحد
 الملاقى كل منهما على الكثرة قد اشتراط لى الموصوف على من قاربه المعنى بمعنى ما من شأنه ان
 يوصف سواء وصفه احدا ولا والله اعلم قوله فانه في معروض اء ملة لعلية موصوفة لقوله
 لا العرضي بيان العلمية على قانون الاستدلال ان السبب الراجع لما هو الاصل وهو الموصوف في
 الاسماء لا يكون الا راسخا ولا شئ من الراضع بعرض فلا شئ من السبب الراضع لما هو الاصل

والحق بلفظ من كان
 لفظ الرهن يصدق
 على غيره تعالى ايفر
 قال الله تعالى في وصف
 الرسول صلى الله عليه
 وسلم بالوصف الذي عرف
 رهنه فلهذا الفاضل
 عبد الرحمن انما هو
 انما ان حيث اثبت
 التفسير بالمتقان
 لفظ رهن ورجح
 كايضا اسمه على الله
 عند كايته عبد الله

قوله قال الشيخ الرضوي آء لعل العرض من نقل هذا القول التعريض على ما تقدم ذكره كالمشارج و
 المصنف من عدم اعتبار الوصف العرضي في سببية منصرف **قوله** ولا يستدل آء لعل العرض
 منه دفع ما يرد من ان الدليل على عدم اعتبار الوصف العرضي موجود على سبيل الشهرة وهو ان
 اربع لا تلو اعتبار الوصف العرضي في سببية منصرف لكان اربع غير منصرف لان الوصفية التام
 موجودة فيه فكيف يصح قول الشيخ الرضوي لم يقر الى الا كآء بيان الدفع ان مراد الشيخ في الدليل
 القاطم كما ينادى عليه عبارة وهذا الدليل ليس بقاطع لوجود الخلل فيه وهو جواز انصرافه
 لا تنقاه شرط وزن الفعل وهو مدح قبول التاء كما ينادى عليه قول المدح غير قابل للتاء فقبوله
 التاء **قوله** وما يقال آء لعل العرض من هذا القول دفع الدحل المذكور ببيان ان الا فسلوا استفاء
 شرط وزن الفعل في اربع حتى يجوز انصرافه لاجله لان شرطه عدم قبول التاء الطائفة بطلانها
 كما في بعل ولعله وهذه التاء ليست بطائفة لان اربعة مقدرة على اربع لان المذكور مقدم على
 الترتيب في الرتبة بل اربع حاصل من اربعة التاء فلو كان اربع للمذكر اربعة للتؤنث لكانت هذه التاء طائفة
 وليس ليس **قوله** ليس شيء من قوله وما يقال العرض بهذا دفع الدحل المذكور بانه ان الخروج لوزن الفعل عن سببية
 بين التاء هو قبول التاء فلو لا يعتد بوزن الفعل لكان يمكن الخروج من قوله بالفعال ان يكون كما في يعمل
 فالمناسب ان لا يعتد بالوزن الذي يكون حاصلا من الوزن الذي يكون الخروج موجود اليه بالفعل
 كما في اربع كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان الشيء يضعف ويخاف حين روية العدد ويقتوي لم يخف عنه
 بخلافه من حيث كما تقدم فالمناسب ان لا يعتد بوزن بعل لعرو من المنا في عليه الذي هو بعله و
 يعتد بوزن اربع بخلافه من المنا في وهو اربعة لتأثير ذلك عن هذا فالمراد هذه التكنية لعل لا
 تهدف في غير هذا التعليق والله اعلم بالتحقيق **قوله** مع كونه آء يعني ان نظر الى الاصل وقطع النظر
 عن الاستعمال يكون اربع ويعمل من طرف واحد وهو ما كان عرض الخروج على كليهما فيكون اربع
 ما رها من اشتراط الوزن فمثل بعل **قوله** ما قيل آء اي في دفع الدحل المذكور بانه ظاهر **قوله**
 لان قول آء ملة لقوله ليس شيء به انه ان هذه التاء للتأنيث لان قولك اربعة رجال او زيد بين
 باعتبارهما **قوله** والتذكير آء ولما ورد على عدم مشيئة ما قيل ان هذه التاء او كانت للتأنيث
 فكيف يصح قولهم اربعة للمذكر فله الفاضل المحقق بقوله والتذكير بيان الدفع ظاهر **قوله**
 ما قاله آء الشيخ انما ارجع الى ما ذهب اليه السيد قدس سره بيان التأنيث ان الا فلو لا
 بما صفة تاء التأنيث فلو لم يكن هذه التاء تاء التأنيث لما كان الا نقلا عنها في قولهم وعدم استعارة
 آء عطف على قوله انقلاب التاء فيكون هذا تأنيثا التحريك لا التأنيث اذ اربعة في قولهم اربعة
 نصف ثمانية غير منصوب ولم يوجد في قولهم تأنيث والعلمية اصل التأنيث فظاهر اما العلمية

فلما تقر من ان السام الاصل اذا الريد بالاصل كانى اطلاقاً فلولم تكن هذه التاء تاء التانيث
لما كان بعد ما لا تعرف وبها والله اعلم **قوله** وقال المصنف في دفع الدخول المذكور بها انه الاصل
انتفاء شرط ووزن الفعل في اربع لان شرط عدم قبول التاء قياساً وهذا موجود فيه كما هو الظاهر
قوله الاولى ان يقول آه وجه الاولوية وروود الاقراض على المصنف بمثل حان على تقدير عدم
هذا القول بان مثل حان يجب ان يكون غير منصف لوجود السببين فيه احدهما الوصفية الاصلية
والثاني العلمية مع ان منصف **قوله** وكانه تركه آه فيه اشارة الى توجيه عبارته للمصنف ولما كان
له وجه اوردها الفاضل المحقق لفظاً على دون لفظ المصواب والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في
منع الصرف لا في حقيقة لانه غير مشروط بهذا الشرط كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره
وصفاً لعل الغرض من زيادة هذا القيد دفع توهم اشتراط كون ذات الوصف في الوضع شرطاً
لسمية منصرفه وهذا التوهم فاسد لورود الاقراض باللفظ الذي فيه الوصفية العارضة
كما خرج على ذلك التوهم لوجوده الذي هو اربع في الوضع وان لم يكن مع الوصفية وحاصل الفرق
ان تقدير العبارة شرط كون الوصف وصفاً في الاصل لا كون الوصف موجوداً في الاصل مثلاً
فيفيد اشتراط كون ذات الوصف في الوضع مع قيد الوصفية فلا وروود واعتراض واحد اسم
يكون وجوه من ذلك ما على فكره ان الاول مطلق والثاني مقيد كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره
الذي هو الوضع فيه اشارة الى دفع ما توهم من ان الاصل عبارة عن القاعدة والقانون والوصف
في اربع وصفية في القانون لان من القوانين قد لهم كل عدد جابر على معدوداته ومنه الذات
للمتصفة بمرتبة ذلك العدد فينبغي ان لا يصرف لوجود الوصفية الاصلية ووزن الفعل فيه وصفاً
اللفظ ان المراد من الاصل الوضع والوصفية في اربع غير موجود في الوضع فلا يراد والله اعلم
قوله قال قدس سره في آه غرض الفاضل المحقق من نقل كلامه الحاشية دفع ما يرد عليها كما
استعلم من ترتيبه وغرضه ايشاره من الحاشية دفع ما يرد على تفسير الاصل بالوضع كما فعله
في الشرح ببيان الاصل ومنع ما يبتنى عليه الشئ والقاعدة والقانون والوضع ليس بواحد منها
لكيف يفسر الاصل به وبما ان هذا التفسير ليس تفسيراً بالمعنى الحقيقي حق يرد عليه ما اورد
بل تفسير بالمعنى المجازي والجماع اى العلاقة بين المعنى الحقيقي اعني ما يبتنى عليه الشئ مثلاً
وبين المعنى المجازي المقدم والترتيب يعني كما يترتب على الاصل الشئ الذي يكون ذلك الاصل
له كذلك وترتب على الوضع الدلالة على الشئ اعني المطابقة والتخلف والاقتراض لكونها اقتساماً له
ولو اورد الفاضل المحقق عن هذه العبارة **قوله** الذي هو الوضع وبعد لوقال قال قدس سره في الشرح
لما كان الظاهر هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** اى لتفريع آه الغرض من هذه العبارة دفع توهم الورد

فيكون الاصل بالوضع
لان الدلالة من الوضع
كما سياتي في الاصل
في دفعه على ما هو
الوجه من حيث هو
مستبعد لم يرد
في دفعه على مقتضى
الاحكام العقلية فقط
لانه مستلزم في العلم
اسم كونه في العلم
الاسم هو الغرض الرابع
الى الوصف والاعتداد
على الاصل منه

الدلالة العقلية والطبيعية عن لفظ الدلالات بحمل التجميع على التجميع المعنوي اعني ما فوق الواحد وقوم
المراد جميع الدلالات لاجل عدم مرتبة ذينك الدلالات وكذا التجميع على الوضع وان اختلف في
صدره ان الشارح وصف الدلالات بتعدد المعبرة في الحاشية وهاتان الدلالات لعدم
انظبا لهما غير معتبرتين كما تقرر فكيف يتوهم انهما حاشيتان الى الدفع فان له باز لا يتبادر
المطلق الذي ذكر في الحاشية موجود في ذينك الدلالات لانها معتبران في باب تقسيم الدلالة
وان لم يوجد اعتبار في باب الافادة والاستفادة فيهما وبيان الدفع ان المراد بالدلالات الدلالة
للمطابقة والتضمنية والالتزامية العقلية والطبيعية لان المراد بالدلالات الدلالات الثلاث
كما هو ظاهر التجميع وهما ليستا بثلاث وتفرعها على الوضع ثابت كما مر والله اعلم **قوله** المعبرة
في باب آء يعلم من الحاشيتين المشهورتين ان المخرج الدلالة العقلية والطبيعية بتعدد المعبرة
اقول وبالله التوفيق انما خرجها بتعدد الثلاث للمفهوم من لفظ الدلالات وهذا القيد بيان للواقع
بل خلاف الواقع لان الدلالة الالتزامية بالتضمنية ليستا بمعتبرتين في باب الافادة والاستفادة
في العلوم كما هو الظاهر منهما كما لا يخفى على من له حفظ كتب لليزان الا ان يقال ان المراد من
الافادة والاستفادة هاتان تكونان في الماورات لا في العلوم وهما ذينك الدلالات
في الماورات غير مسلم والله اعلم **قوله** لان الاصل آء اي مثله قل يد ما يد فافهم **قوله**
واذا كان الوضع آء لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يد من ان الاصل جعله المصنف طرفا
بقضية ومحول كلمة في عليه والوضع ليس بطرف لانه اما زمان او مكان وهو ليس بشئ منهما
كما هو الظاهر فكيف يفسر الاصل به كما فعله الشارح وبيان الدفع ان دخول كلمة في على لفظ
الاصول لا يقتضيان يكون مراد المصنف به الطرف الحقيقي لانه لم لا يجوز ان يكون به الطرف المجازي
وهو صادق على الوضع لانه لما كان اصلا للدلالة ومشتقاً عليه وهي يكون متفرعاً عليه ومشتقاً
عليه له يكون كالطرف في الاشتغال يعني كما ان الطرف مشتق على المظروف كذلك الاصل يكون
مشتقاً على الفرع فيهم تفسير الاصل بالوضع الذي هو اصل بالنسبة الى الدلالة لكن بقي شئ
وهو ان المصنف جعل الاصل المفسر بالوضع طرفاً بالنسبة الى الوصف لا بالنسبة الى الدلالة وفاقاً
بالنسبة اليه لم يشئت ما ذكر فلا يكون طرفاً مجازياً بالنسبة اليه ايضاً فكيف يعم ودخول كلمة في
عليه في المتن وكيف يعم قول الفاضل المصنف نسبة الدلالة اليه لان مرادة شرح عبارة المصنف
لا صحة نسبة الدلالة الى الوضع في اي عبارة كان ويمكن ان يجاب عنه بان الوصف عبارة
الاصول ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها فطريقة الاصل بالنسبة الى الوصف ظرفية
بالنسبة الى الدلالة وكون الاصل المفسر بالوضع طرفاً مجازياً بالنسبة الى الدلالة كونه اياه

نظر الى اقل مراتبه

مع الاصل مشتق
لان الفرع ١٢ منه

حيثما لا يكون مشتقاً
منه

بالنسبة الى الوصف فلا خدعة لا في عبارة ذلك ولا في عبارة القائل المسمى هكذا فهو واسعا علم
قول له ان تقدمة آية توجيه آخر جعل المصنف الاصل لغيرها بالنسبة الى الوصف وبذلك ظاهرا
والفرق بين التوجيهين ان الظرفية على الاولى جازية وعلى الثانية تعقيدية واما كلمة في فان كانت
موضوعية المطلق الظرفية يكون استعمالها بطريق الحقيقة في التوجيهين وان كانت موضوعية لفظية
الحقيقية يكون استعمالها على التوجيه الثاني بطريق الحقيقة وعلى الاول بطريق الاثر واسعا علم
قال الشارح قدس سره بان يكون آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان
الوصفية في الوضع تحقق لغرضه في الاستعمال بعد الوضع ايضا فيقتضى بالربيع مع انه منصرف
وبيان الدفع ان المراد من الوصفية في الوضع ان يكون وصفه على الوصفية ودفع ما يربى اليه
الوصفية فلا نقض به **قال** الشارح قدس سره سواء آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع
ما يتوهم من ان الظاهر من وضع الاسم على الوصفية بقاءه معه في كل الاحوال فيجوز النقض لغير
واسم فمخلوها عن الوصفية مع ان كلا منهما غير منصرف وبیان الدفع ان المراد ههنا الاطلاق
والعموم لكن بقي شيء وهو ان المعلوم من اعادة الاطلاق ان الوصفية يؤثر في منع الصرف وان كان
زائلا وهذا المحذور ليس بصحيح لان الوصفية اذا انزلت بالعلية لم يؤثر في منع الصرف لعل العلية
كما هو الاتفاق ولا بعد زوالها كما هو عند الانقضاء كما يستجنى فكيف يصح قوله او زال عنه ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد من التناول الزوال التام لا التام من وجه والزوال في الصورة العلية ترادف من
كل وجه فعدم تأثير الوصف الاصل الزايل بالعلية في منع الصرف لا يضر والله اعلم **قوله**
الفاء للتفريع آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الفاء للعطف وعطف جملة
لا تنزه الغلبة ليس مما ينبغي لانه جملة وشروطان يكون في الاصل ولا على يكون في الاصل كما لا
يخفى من له لم يستقيم وذهن سليم وبیان الدفع ان الفاء للتفريع لا للعطف والتقدير اذا كان
شرط الوصف كونه في الاصل فلا تنزه الغلبة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بان يجزبه
اشارته الى دفع ما يقال من ان الغلبة يختر الوصفية لانه يرفع الابهام الكثير الثابت فيه والدفع
غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره اي غلبة الاسمية آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما
يتوهم من ان المراد بالغلبة غلبة الاستعمال في المعنى الوضع ومضرة تلك الغلبة ليست بمضرة
حتى يحتاج الى دفعه بقوله فلا تنزه الغلبة وبيان الدفع ان المراد من الغلبة غلبة الاسمية على
الوصفية ومضرة تلك الغلبة ما يتوهم من زوال الوصفية على ذلك التقدير فيحتاج الى دفع بقوله
فلا تنزه الغلبة وترجمت في بعض المحواشي المتعلق بهذا القول اشارة الى ان المراد بالغلبة غلبة
الاسمية لا مطلق الغلبة اسمية كانت او علمية لان العلية يضر القول وبالله التوفيق ان مراد

المصنف لو كان نفي غلبة العلمية لكان المناسب له ان يترك قيد الغلبة لان العلمية نفسها يفرضها
 اعلم قولنا اي معنى غلبة الاسمية لغل الغرض الاصلي من هذه العبارة قد دفع ما يرد على كلام
 النشار من ان الظاهر من ضمير اختصاصه ارجاعه الى الوصفية وهو ليس بصحيح لانه على هذا لا يكون
 المثال مطابقا للمثل لان الاسود ليس بوصفية وبيان الدفع ان الضمير اجماع الى الوصفية لكن
 بالنظر الى المعنى التخصيص وهو الاسود الدال على المعنى الوصف ان كان مراد النشار بيان معنى
 غلبة الاسمية على الوصفية او الاسود الدال على المعنى ان كان المراد بيان معنى الغلبة مطلقة
 ولا شك ان الاسود دال على المعنى الوصف او على المعنى فيكون المثال مطابقا للمثل ووجه كون كل
 من هذين الامرين معنى تفضيلا للوصفية او الوصفية عبارة عن كون الشيء وصفا والوصف
 كما يطلق على كون الاسود لا يخرج كذلك يطلق على الاسود الدال على المعنى الوصف والمراد من
 الوصف الذي هو في ضمن الوصفية هو المعنى الثاني فجزئية الدال على المعنى الوصف من الوصفية
 ظاهر وجزئية الدال على المعنى منه لانه جزء الجزء وكلها هو جزء الجزء والحب من الفاضل
 للمعنى انه فرق بين هذين الامرين بجعل الاول معنى تفضيلا والثاني التزاميا مع جزئية الامر
 الثاني من الاول كما هو الظاهر هذا هو المعنى الذي هو الملك للعلام وهو اعلم حقيقة المرام قوله
 ذهب الشيخ آه لعل لغرض من هذه العبارة قد دفع ما يرد على النشار بان كلامه مخالف لما هو
 المفهوم من كلامه لان المفهوم من كلامه قد مر اشتراط بقاء المعنى الوصف في غلبة الاسمية على
 الوصفية بحيث لم يفقد الحجة بالسواء وكذا بالحجة التي فيها سواد وبرهان وكان الفقيه بجمع
 الدهمة والمفهوم من كلام النشار اشتراط بقاء المعنى الوصف في غلبة الاسمية على الوصفية
 حيث يبرز معنى الغلبة باختصاصه ببعض افراد آه فلا اعتبار لكلام النشار وبيان الدفع ان
 الاشتراط المفهوم من كلام المصنف مخالف للغة كما بينه الفاضل المحقق ووجود الاشتراط للمفهوم
 من كلام النشار موافق لكلامه الذي لا اعتبار لكلام النشار ووجه عبارة المعنى في مثلثية
 سيأتي في كلام الفاضل المحقق عن ترتيب فاستظهر هذا اما ظهري حين تحريره هذه السطور فله
 اعلم بالصواب وقوله فانزله اي حين غلبة الاسمية على الوصفية قوله اسماء على لفظا و
 معنى قوله وصف لفظا اي جاريا على الموصوف قوله لعدم آه هذا دليل على وجهه عن كونه
 وصفا لفظا وبيان الدليل ان الوصف اللفظي عبارة عن الوصف الجاهلي على الموصوف وجوب
 الوجهين الغالب محال لانه اما ان يجري على الفرد الذي لم يتخص هو به او على الازم الذي سوفتح
 به لا سبيل الى الاول لعدم صحة اطلاقه عليه وكذا لا سبيل الى الثاني لعدم فائدة هذا الاطلاق
 لانه بمنزلة ان يقول الحجة حق اقول وبالله التوفيق ان من ذهب هذا المسند لا اشتراط بقاء

وأيضا قد
 الفرض باوصله
 بيان حال الامور
 يعلم من هذا القول
 بان على الاول فبعد
 وعلى الثاني فبعد
 بالتبعية لانه لو كان هذا
 البرهان مقصودا بالاشارة
 فالناسبان يقول
 اي معنى غلبة الاسمية
 او معنى الغلبة مطلقة
 اختصاص الحال على
 للمعنى الوصف والبال
 على المعنى والبال
 لا بد لو كان المراد منه
 للمعنى الاول فيمكن
 يمكن فيه كما لا يخفى
 ١٣

المعنى الوصفى في الاوصاف الغالبة فكيف يكون قولنا الهيبة اسود وعجزلة قولنا الحيوة جنة بل يكون
بمنزلة قولنا الهيبة جنة فيه سواد ولا شك في افادة هذا القول وان كان غرض المستدل ان
الغرض المختص اذا اخذ في مفهوم الصفة الغالبة فلا حاجة الى ذكره لا فائدة منه في القول في جوه ان
الموصوف العام داخل في مفهوم المشتقات عند اهل العرب مع انه قد يرد كرمه كما لا يخفى
وايضا نقول ان الاختصاص ببعض افراد المعنى في الغلبة لا يدل على دخول ذلك البعض في معانيهم
تلك الصفات واما علم قوله صمد لا شقراط اي صمد اشتراط بقاء المعنى الوصفى في غلبة
الاسمية على الوصفية **قوله** مخالف للغة اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل **الحق** اما منطق
الحمل على الاطلاق لبعض كتب اللغة او مخالفة لكلها الا ول مسلمون كما يجوز ان للوفقة مع
ذلك البعض غير لازم والثاني غير مسلم كما لا يخفى على من طالع كتب اللغة **قوله** فالاول
آه يخفى ان الاطلاق ليس بمراد للمصنف بل مراد التقييد لكن لما كان للمعنى بعد متعلقين الذات وكما
مدخل في قلت لتقييد ما بصفة فلم يقيده وعلم هذا ان يكون من مذهبه ايضاً بقاء المعنى الوصفى
في الصفات الغالبة وفيه ان هذا التوجيه مخالف لما رأى المتأخرين حيث قال في شرح قوله وخالف
سيبويه لا يخفى في قواعد ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية لاسمية
وان خالها حقيقة **معنا** انتهى لان هذه العبارة ينادى على ان نحو هذا الاسطرلاب عنه وعنه الوصف
بالكلية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر ما فيه
سواد فانه لا بد لكل واحد منه اذا اراد ان يرد باسود من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غير نحو
صندى اسود من الرجال **قوله** الفاء للنتيجة آه لعل لغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على
المعنى من ان الفاء بسببية ما قبلها لما بعد ما يفيد سببية الاصلين المذكورين قبل الفاء لا خلاف
والا فتمام المذكورين بعد الفاء واللام لتعليل ما بعد علما قبلها وما بعد هاذلك وهو اشارة الى
جميع الاصلين كما استعرف وما قبلها الا تعريف والا متنازع لان الصبار في الاصل هكذا صرف
ارهم وامتنع اسود واسم تلك الاصلين فيفيد ما افاده الفاء فيلزم الاستدراك قبيح ان الهم
ان الفاء للنتيجة ومقادها سببية ما قبلها لما بعد ما تكن في العلم يعرفان علم ما قبلها مستلزم
لعلم ما بعد ما علم من ان يكون ما قبلها صلة لما بعد ما في الواقع والاخر بالعكس او كانا معلولين
الثالث واللام للتعليل فيفاد ما عسية ما بعد علما قبلها في الواقع فلا استدراك بل يكون اجتماعهما
من قبيل التخصيص بعد التعميم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المذكور من لسانه قوله آه
لعل لغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاشارة بذلك لا يبرر امكان ان يكون الاشتراط الاصلية
في الوصفية او الى عدم مضرة الغلبة او الى كليهما لا سبيل الى الاول كما علم على هذا الا يبرر مطعن

له اما عند اهل البيان
فلا يدخل الموصوف
للمشتقات لا مطلقا
بل في دخول الموصوف
في الفصل ولا مطلقا
والا لان من نقله على ما
لا يمكن ان الى الصفة
كما لا يخفى على من له
اعلى حقا كتب البيان
٤٥

وهو ان
الانصراف معلول
لاشتراك الاضالة في
الوصفية والاعتناء
معلول لعدم معرفة
الغلبة ١٢ منته

استتم على صرح لا زال العطف يقتضي ان يكون الاستثناء معلولا كما يكون الانصراف معلولا لانه اهم
ليس كذلك كما لا يخفى وجهه وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا لا يصح ذكر صرف لعدم مخالفة
حضرة الغلبة في الانصراف كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لان ذلك من اسماها لا يشاء
المفردة وكيف يشار الى الاثنين كما هو المتقرر وبما ان الدفع انا فاختار الشق الثالث لكونه اقربا
الاثنين بتأويل المذكور فيكون الانصراف بالنظر الى الجزء الاول من ذلك المذكور في الاستثناء بالنظر
الى الجزء الثاني فلا عداشة والله اعلم **قوله** وذلك آية ان اختلج في قلبك ان هذا اجيبه بالفتنة
الشارح فما الفائدة في التكرار فانه له بان محط الفائدة في هذا الكلام ما هو قوله المترتب احد هما على
الافتراء وقوله وجهه فذلك هو ما لم يفهما من كلامه اشارة الى ان التأويل ليس بمحقق بل
فائدة هذه من الكلام من سبغها انشاء الله تعالى فاختار **قوله** المترتب آية لعل الغرض من هذه
العبارة دفع ما يتوهم من ان جعل الامرين بمنزلة الواحد بتأويله بالمذكور او المجموع يكون فيما
اذا كان بينهما علاقة ومهما لم يوجد فكيف يصح تأويلها بالمذكور والدفع عن غرضنا والله اعلم
قوله ليعر عطف آية وجه عدم صحة العطف على تقدير ان يشار الى الاصل الاول قد مر في هاتين
المتعلقة بقول الشارح فتذكر **قوله** وجه فذلك آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد
من ان ذلك اذا كان اشارة لكلا الامرين بتأويلها بالمذكور فلا يصح المعطوف وهو الاستثناء وكما
المعطوف عليه وهو الانصراف لعدم ترتيب واحد منهما على المجموع كما لا يخفى وبيان الدفع ان
المترتب بمجموع المعطوف والمعطوف عليه على مجموع الاصلين لا كلا واحد منهما عليه حتى يرد ما
يرد واما في كل فرع الى اصله فيقال على ذهن المتعلم للاعتناء عليه والله اعلم **قوله** واما قوله
آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قوله وضعف عطف على استتم فيكون متقنيا
على ما يكون استتم مرتبا عليه وهو عدم مضمرة الغلبة والحال انه لا يعمل له فيه كما لا يخفى والدفع
عن غرضنا وحل تركيب هذه العبارة ان هذا القول معطوف على ما سبق بحسب المعنى والحق
اما قوله استتم فقد مر في حاله من عطفه على صرف بلز تكاب التثنية واما قوله وضعف عطف
عليه بلا اشارة تكاب التثنية لكن فيه تكلف لان عدم التكليف لعدم كايمة تكلف فتاء **مل قوله**
نسب الصرف آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الانصراف وعدمه من احوال
الاسم ومررت بنسوة اربع مجلة فكيف يصح نسبة صرف اليه وبيان الدفع ظاهر لكن هذا يحتاج
بمعينة معلوم من الشرح فلا فائدة في هذا التعليق من الفاضل المحيى بقول المصنف وذلك على
فئة المتن هكذا وصرف مررت بنسوة اربع واما على النسخة الاخرى وهي صرف اربع فمررت
الحق فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المحيى والله اعلم **قوله** ما هي صرفنا السوراة لعل الغرض من

هذه العبارة قد ما يرد من ان السود وازرق وادهم من المرجوات فكيف يصح نسبة امتنع
 اليها ويثا الدقم ان المراد من نسبة الاقتناء اليها ليس نسبة الانفس اليها بل كقولها وادهم فيها متنع غير
 مرجود اعلم ان مال التوجيهين واحد لكن الاول اولى لموافقة بقول المعر ويجوز صرفه واضعف
 لانه تصرف وتأويل قبل الاحتياج فيكون من قبيل نزع الحف قبل الوصول الى الماء والثاني اولى
 لانه تصرف بعد الاحتياج واضعف لانه مخالف لقول المعر ويجوز صرفه والفاضل المحقق لو لم
 يذكر التوجيه الثاني لكان احسن لانها معلومة من كلامه الشارح فلا فائدة في التكرار والاعمال
قال الشارح قدس سره لم يجر آه وتريد ههنا ان مقصود الشارح من هذه العبارة تطبيق المثلثة
 للمثل وهو يحصل بقوله فان هذه الاسماء الى قوله او صافا الحاجة الى الامه يد الذي وقم من
 من الشارح ويمكن ان يجاب بان الامر كما قلت لكن في الانزاد اشارة الى دليل اصالة الوصفية
 في هذه الاسماء هذا اما فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ووزن الفعل آه وتريد ههنا
 ان وزن الفعل كيف يؤثر في منع الصرف السود مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء موقوف
 لانه يقال للمية الانثى اسودة ويمكن ان يجاب بان المراد بالتاء التاء اللاحقة على القياس تاء النسوة
 على خلاف القياس اذ القياس ان يقل في مؤنثه سوداء وتجنبا الجواب ظهر قد ما يرد على انصار الفهم
 بعد اصاله الوصفية فيه بانه من اين يعلم ان اربعا صرف لعدم شرط الوصف فيه وهو كذا
 والحال انه لم لا يجوز ان ينصرف لعدم شرط وزن الفعل فيه وهو عدم قبول التاء باز قبول التاء
 فيه ليس على القياس لان اربعة للمذكر والقياس كونه للمؤنث كما هو الظاهر والله اعلم **قال**
 الشارح قدس سره وعلى زعم آه الزعم يحسن القول يعني ان منع صرف الفعل الذي هو بناء على قول
 الوصفية فيه ضعيف وملة قول الوصفية فيه قوله اشتقاقه من آه فلا بد ان الزعم عبارة
 عن الظن الذي هو الجواب السليم والتوهم هو الجواب المرجوح فكيف يكون هذا مله لانه
 واجاب عن هذا الايراد مولا ناعبد الرحمن بوجه آخر ان شئت الاطلاع فارجم الحاشية قول
 محكمات آه اشارة الى ان الشارح بين المعنى اللازم للحد لا التحقيق مع ان الوصفية موجودة
 فيه ايز قول له وهو طائر اخضر آه ون وجد في هذه الطائر الخيل ون في نفس الامر فيكون هذا الجواب
 من الفاضل المحقق بشيا طائر خيل من الذي جعله الشارح معنى الاخيل وان لم يوجد الخيل ن
 فيه في الواقع فيكون الفرق من هذه العبارة الايراد على الشارح بان الاخيل مفسر بالاشراق وهو
 ليس من خيل ن والله اعلم **قوله** المثال نقطة آه كمل الغرض من هذه العبارة ان يطلع التوهم
 ليس وجوب الوصفية لان المثال عبارة عن النقطة وهي ليست من المعاني الوصفية كما لا يخفى
 ان يقال انه ليس عبارة عن النقطة مطلقا بل من النقطة السوداء كما ينادى على هذا قوله نقطة سياه

والله اعلم قال الشارح قدس سره عدم الجزم بكونها آية يخرج منها انه لا يوجب اعتبار الوصفية في
 افعي واخواته مع جوانبها لئلا يوجب ضعف منع صرفها وتقدير العدل في غير امثاله مع الجزم
 بعدم تحقق حقيقتها الاصلية والتجوز منها لا يوجب ضعف منع العرف فيها مع انه اولى بالضعف
 ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بان الفرق بين الصورتين بالوجدان وعدمه بان جوارحنا تنبئ
 في كلام العرب غير منصرف فيقدر السبب له بخلاف افعي واخواته والله اعلم قال الشارح
 قدس سره ولا في الحال اي واده للسبب لغة في الوصفية والا فلا حاجة اليه كما لا يخفى قال الشارح
 قدس سره مع ان آية الغرض منه دفع مساواة منع صرف افعي مع صرف اللازم مما سبق ثبت
 الضعف في جانب المنع والله اعلم قال الشارح قدس سره اللفظ آية لعل الغرض من هذه
 العبارة تدفع ما يرد على المعترض ان التانيث المعنوي ايفر كاين بالتاء لان التاء المذكورة في المتن
 اعرض للفظظة والمقدرة كما هو الظاهر والقسم الثاني موجود في التانيث المعنوي اما بنفسها
 او بحرف يقوم مقامها كالحرف الرابع كما هو المتقرر ومشروط بالعلمية فيلزم استدراك قوله
 والمعنوي كذلك وبان الدفع ان المراد من التانيث التانيث اللفظي لا الا عوفه واستدراكه
 لكن في شئ وهو ان بناء كلام المتن على الاختصار فلم يرد الا ولم يكف بقوله التانيث بل التاء
 شرط العلمية الا ان يقال ان لما كان اشتراط العلمية في التانيث اللفظي والمعنوي بالتفاوت
 كما هو المشهور في الشرح فكذا افراد التانيث المعنوي من التانيث اللفظي قال الشارح قدس سره
 المحاصل آية وهنا شك من وجهين الاول ان المتعارف في امثلة هذه العبارة تقدير النكرة فتختلف
 الشارح الاسلوب المتعارف وقد مر المعرفة هنا والثاني انه على هذا يلزم حذف الموصول مع
 بعض الصلة وهذا لا يجوز كما هو المتقرر ويمكن ان يجاب اما عن الوجه الاول فبان للمتعارف وان كان
 تقدير النكرة لكن جزالة المعنى في تقدير المعرفة لان النكرة تكون حالا والمعنى ليس له حال
 كما لا يخفى فكذا هنا لفت الشارح الاسلوب المتعارف واما عن الثاني فبان ان المفاعل هنا هو ضمير
 لا المحدث وكونه لا لعل والامر على اسم المفاعل للموصولية مبني على كونه المحدث ولو سلم
 فنقول ان ذلك الحذف جائز عند البعض هذا ما فهمناه من كلامه قوله هي تاء زائدة آية الملامح
 التامة مطلقة موجبة ومحصلة التانيث كما هو الظاهر فاحتمل الى بيان الجنبين الفاضل المحقق والمراد
 من التاء زائدة ما لا يكون جزءا للكلمة لا ما لا يكون مقابلا للفاء والعين واللام كما هو المشهور في
 فائدة هذا فانظر فاحترق من هذا اعتناء مثل لفظت لانها جوز هذا اللفظ قوله في اخر كلامه
 واحترق بهذا اللفظ من تاء افتعال ونحو ضربت اما الاول فلا يسهل في الاعتراض في الوسط
 واما الثاني فلا يسهل في آخر الاسم وان احتج في الحال ان تاء غربت تاء التانيث فكيف يحترق منها

فأنزله بأثر المعروف تارة الثانية لكن لا مطلقا بل التي لها دخل في عدم انصراف وتارة منصرف وان
كانت للتأنيث لكن ليس لها دخل في عدم انصراف كما هو الظاهر وهذا هو الجواب عن الاستدلال
الذي ذكره مولانا عبد الحكيم وانه اعلم **قوله** مفتوحا ما قبلها واحترز بهذا القيد عن تارة
نحو **قوله** ينقلب في الواقع هاء هذا القيد لزيادة التقييد لا للاحتراز وفيه سر من الملامح
على الكوفي حديث ذهبوا الى ان الهاء اصل التاء **قوله** فتاء اخت آه ويختلج في ذهن شق وهو
انه ما السبب في تعرض الفاضل المختص الى احتراز القيد الا غير وعدم تعرضه الى احترازات القيود
الباقية الا ان يقال انه لما كان في اخت حيز قصية المؤنث به اختلاف فاني انه كذا ومصرف وجوبا
كما ذكرنا الفاضل المختص فلك الاختلاف بنفسه فلا ضرورة الى هذا الاختلاف ذكره تارة القيد لغير
وانه اعلم **قوله** لا انتفاء القيد من اي فيه الاول ان يقول لا انتفاء القيد الذي يكون قبل القيد
الا غير لانه ليس للاحتراز **قوله** بل هي بدل من اللام لا يقال ان هذه التاء اذا كانت بدل من اللام
فكانت اصلية فيكون خارجا بالقيد الاول لا نأقول ان المراد من التاء بدل من اللام لا يكون جزءا من
كما سبق وهذا الامر موجود في هذه التاء فكيف يخرج هذا القيد **قوله** كنه في جواز الصرف وقت
لان كلامه مشتق على شرط جواز تأثير التأنيث المعنوي وهو العلمية غير مشتق على شرط انتم
وتحرر الاوسط والزيادة على الثلثة او الجهة **قوله** مصروقة اي وجوبا **قوله** متحضة لكونها
بدل من اللام كما مر **قوله** ولا يمكن آه دفع ما يتوهم من ان التاء هكذا وان كانت بدل من اللام كما
مر بكن يحقل ان يقدر فيه تارة اخرى فيكون غير منصرف ويبان الدقم **قوله** متحضة اي للتأنيث
قوله للزوم الالف يعقوب ان اشتراط العلمية للتأنيث بجملة وصيرورة لا نر ما الكلمة باعتبار كونها
لازمة لها لانها جزءا منها الحاجة الى الاشتراط **قال** للشارح قدس سره في سببية منع الصرف
لا في نفس وجوده لان العلمية ليست شرطه كما هو الظاهر **قال** للشارح قدس سره اي علمية
الاسم آه لعل الغرض منه دفع ما يرد على المعترض من ان الياء في لفظ العلمية مقصورة فتقتضي العبارة
شرط التأنيث كونه علما فيلزم محال لذاته الذي هو العلم على الوصف الذي هو التأنيث لان خبر كونه
محصل على اسمه وفلا يجوز كما تقدم ويبان الدفع الى الالف واللام في لفظ العلمية بدل عن اللذان
اليه الذي هو الاسم المؤنث فالتقدير بشرط التأنيث كونه لاسم المؤنث الذي وجد فيه التأنيث
سما فيلزم محال لذاته على الذات ونزاجا يزداد اكان بينهما علاقة وهي موجودة كما لا يخفى **قوله** اي
بعد آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان التأنيث بالتاء قد يلزم الكلمة من غير العلمية
كما في جملة الحاجة الى اشتراط العلمية لاجل اللزوم ويبان الدفع ان اشتراط العلمية للزوم
التأنيث فيما اذا لم يكن لازما كما هو الاصل فيه يعني الاصل في التاء عدم اللزوم ومنها الفرق بين

وقد بين في ظاهره ولا
يحتاج الى التام والبيان
لان العلم يكون بالوصف
فكيف يكون قيدا لغيره
على حال الفاضل المختص
ص ١٢

فيه انحراف الوجوب موقوف على الجواز كما هو الظاهر والجواز يكون موقوفا على العلمية بنوعه الذي
فالوجوب موقوف على العلمية ولا يصح لا اشتراط الشيء على الشيء الا تقيده به وببيان الدوام للمراد
من الشرط المستلزم ولا شك ان العلمية ليست بمستلزمة لوجوب منع العرف والتأنيث لاكتفاء
بذلك في التأنيث لللفظ كما لا يخفى فيحصل الفرق والله اعلم **قال الشارح** قدس سره كما اشار اليه
المрад من الاشارة الدلالة اعلم ان يكون بطريق التصريح او الخفاء والموجود هنا هو الاول فلا
يرد ما يرد فاقم **قال الشارح** قدس سره احد امور الثلاثة اشأ بهذا الى ان كلمة او هي هنا ليست
لما نفعنا بهم حتى يتوهم انهم لا يستقر احد منهم بين هذه الثلاثة او بين الاثنين
لما كانت لا بنفسها الحقيقية والله اعلم **قوله** اي بالفعل لعل الغرض من هذه الصارغة دفع ما يربح
من الزللاد بقوله الاوسط اعلم من ان يكون في الاصل او في الحال فيلزم ان لا ينعرف ولا علم على
سبيل الوجوب لانه في الاصل دور بغير الواو انقلب الفا القرح كما وانفتح ما قبله ليقين الدغم
ظاهر **قوله** كونه في جواز العرف وعدمه **قال الشارح** قدس سره من حروفها الثلاثة هنا
قد بالثلاثة لانه لا حاجة الى تحريك الاوسط في الزايد على الثلاثة لوجدان الامر الاول الذي هو شرط
الضم في ذلك الاسم **قال المصنف** او الجملة في الثلاث في الساكن الاوسط وبما قيدنا بهذا القيد
لانه لا حاجة الى الجملة في الثلاث للقرء الاوسط وفي الاسم الزايد على الثلاثة لوجدان الامرين كما
في ذينك الاسمين كما لا يخفى والله اعلم **قوله** انقلبت آة حاصل الاعتراض ان الدليل لا يوافق
الدعوى لانها امر خاص وهو اشتراط وجوب تأثير التأنيث للمعنى بأحد الامور الثلاثة والمفهوم
من الدليل امر عام وهو اشتراط وجوب تأثير التأنيث للمعنى او العلمية بأحد تلك الامور الثلاثة
كما ينادى عليه عبارة الشارح نفسه ان تعارض ثقل السببين لكن يبقى شيء وهو ان المناسب
للفاضل المسمى ان يقول هذا الثقل يجب تحتمل تأثير واحد من العلمية والتأنيث فله حله آة لان
الخفة ليست من شأنها لتعارض ثقل السببين لا بمعنى المجموع كما يفهم من قوله وتحتمل تأثير كليهما
ولا يحقق كل واحد واحد على سبيل الاحتماء كما يعلم من قوله تأثير كل من العلمية والتأنيث فانهم
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** قلنا آة حاصل الجواب ان الامر كما قلت لكن لما كان الكلام
مستوقا لبيان شرط التأنيث فلذا جعل المصنف احد الامور الثلاثة شرطا لتأثير التأنيث للمعنى
فوافق الدليل الدعوى مع لحاظ تلك المقدمة لكن يبقى شيء وهو ان تأثير العلمية ليست مشروطة
بأحد الامور الثلاثة الا ترى الى العلمية الجامعة مع سبب آخر وكيف يعوم ما هو المفهوم من
الدليل وكيف سلم الفاضل المشق ذلك المفهوم في الجواب للمصنف بقوله قلنا آة والله اعلم
قوله اولان المتأخر آة يعني المفهوم من الاصل ليل الامر العام لكن ذلك لا يحقق في ضمن ذلك

الاخص يعنى التانيث المعنوى فى نفس الامر لان الخاص لا يكثر من ذلك الا مع العلية غير
 محتاج الى النقوية والا شتر اطرافه جل هذا الامر جعل المعر احد الامور الثلاثة مشروطا بالتانيث
 التانيث للمعنى واسم اعلم قوله دون العلية بقوتها والدليل عليها كونها سببا براسها
 وشرطها لتاثير سبب آخر قوله لانه لا يلا يراه لان المناسب للشارح على ذلك التقدير ان
 يقول من سانهان يتغير من التانيث المعنوى وفى ذكر عدم الملازمة اشارة الى ان ما قاله الشارح
 صحيح ايضا لان الاضافة فى احد السببين للعهد اى احد السببين الذى هو محتاج الى النقوية
 والا شتر اطرافه هو التانيث للمعنى واسم اعلم قوله اشارة بقوله آء دفع ما يتوهم من ان الشارح
 لم يقل علمين لمكانين بئى الدفع انه يشير بهذا الى وجه تانيث ما وجوب ولعل غرض الشارح
 من هذه الاشارة دفع ما يرد على المعر من ان اراد ما وجوب فى امثلة الاسماء الغير المنصرفه
 لاجل العلية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره غير صحيح لانه فيها غير موجود لانهما اسمان
 لمكانين والمكان مذكر وبيان الدفع انما بالبلدين والبلدة مؤنثة والله اعلم قوله اعلم ان آء
 لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على المصنف بان امثال هذه الاسماء يجزى فيها
 الوجوه الثلاثة عدم الانصراف والا نصراف وجواز اهمين فكيف يعبر الحكم على ما وجوب
 بالا متناع على النظم واليقين الا ان يقال ان جريان الوجوه الثلاثة فى امثال تلك الاسماء
 حين عدم معلومية استعمالها على وجه الانصراف وعدمه والمعر لعله علم على استعمال
 ما وجوب على طريق عدم الانصراف فلن احكم عليها بما بالنظم والله اعلم قوله معلوما
 قال الشارح الرضى واما السماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلية سبب ظاهر يشترط
 فلا كلام فى منع صرفها حلة وتقلب بفناء دورها وان لم يكن فلا اصل
 فيها الاستقرار فان وجدتم سلكوا فى صرفها وترك صرفها طريقة واحدة فلا تعالفا كغير
 ثقيفا ومعدا وحينا وذا بقا وترك صرفهم سدوس خندق وهجر وعان فالصرف فى القبائل تأويل
 الايمان كان اسم كشيء او انفى وفى الاماكن بناويل المكان والموضع ونحوها وترك الصرف فى القبائل
 بتاويل الام ان كان فى الاصل كصرف او القبيلة وفى الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوها وان وجوب
 واصرفها وترك صرفها كفى ثود وعاسط وقرش فجزءها على التأويل المذكور ان حملت كيفية استعمالها
 لها قلت فيها الوجهان هذا انتهى عليك تطبيق كلام الفاضل المحشى بعبارة الرضى فالمرمى قوله بالقبيلة
 يعنى اذ اولت تلك الاسماء القبيلة فتكون مؤنثة وغير منصرفه واذا اولت بالحقى تكون مذكورة
 منصرفه وان اولت بكلام الامرين يجوز فيها كلام الامرين اعنى للتذكير التانيث والانصراف عند
 قال شارح قدس سره صرفها لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف من

وأيضا معنى معلومية
 عند استعمالها فى الحكم
 فلو وجد ما علم لا
 تصرف او الانصراف
 وهو انما هو من
 منه

ان حل المتسم على ترتيب مع معطوفاته غير صحيح لا مرين احدهما ان كلا من هذا الاسماء معترفي كلا
العرب المتسم لا يوجد فكيف يكون مختلفا ثانيا ما ان للبنداء همتا متعددا ان العطف بالواو وفي
الخرم فجد فلا تطابق وهو شرط وثالثا ان المراد من الاستماع ليس استماع نفسه بل استماع صحتها
وهو اي انصافها غير موجود في كلام العرب فلا يرد كلام الاول وان لم تكن ليس مستندا الى ترتيب
مع معطوفاته بل مستندا الى صرف وهو مفرج فلا يرد كلام الثاني وان اختلف في طبعك ان لفظ
الصرف غير منكسر فيلزم حذف الفاعل وهذا لا يجوز كما هو المنتظر فانه بان هذا الفاعل
حين قيام شيء آخر مقامه جاز و ههنا قام الضمير الى الراجع الى ترتيب مع معطوفاته مقام فاعل
لفظ المتسم الذي هو الصرف وان اختلف ثانيا في ذلك ان الضمير التام في لفظ المتسم غير
صحيح الارجاع الى ترتيب مع معطوفاته لا فردا فكيف تم اقلت فانه بان ترتيب مع معطوفا
ما وول بالجمع وهو مذكور مفرج فيصير ارجاء ضمير للمفرد المذكور الى ترتيب مع معطوفاته هذا ما فهم
والله اعلم قوله او قلتم كل آداب الجواب آخر عن الايرادين الواو بين على المصنف الذي سبق ذكرها
في الجواب عن الثاني ان الضمير راجع الى كل واحد من ترتيب مع معطوفاته لا الى جميعها وكل واحد
مفرج فيثبت التعلق وثالثا الجواب عن الاول ظاهر قوله والاول اوفق آوجه الا وفاقية ان
الجواز في ذلك القول مستندا الى الصرف فاللواحق لذلك القول ان يستند الاستماع اليه ايض
والغرض من هذه العبارة بيان آوجه اختيار المصنف في ذلك التوجيه في هذا المقام قال
قدس سرى بالمؤنثاة لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الضمير في به راجع الى التانيث
للمعك بقرينة ان هذا العبارة من تفصيلاته وهو غير صحيح لان تسمية المذكور بالتانيث للمعك فيه وجود
في لفظ غفر بها كما هو الظاهر وثالثا الدف ظاهرا لكن بقي شيء وهو ان المؤنث المعنوي غير مذكور في سبق
فكيف يرجع ضميره اليه الا ان يقال انه مفهوم من التانيث المعنوي الله اعلم قال المصنف فشرطه
وغيره بالبال ان الضمير في شرطه لا يخراما ان يكون راجعا الى المؤنث المعنوي او الى التانيث للمعك
لا سبيل الى الثاني لو جهن احد ما لا تنشر في الضمير في غير الخطب هو من المستكرهات كما اتفق
وثانيهما ان التانيث المعنوي قد ذكر في ذلك اللفظ حين تسمية المذكور فكيف يكون الشرط شرط
وكذا لا سبيل الى الاول لان المراد من الاشتراط الاشتراط في سببية منصرف والصرف والمؤنث
المعنوي بسبب ليس منصرف لان استنباطها لا سم كما تقر وهو نفس لا سم كما هو الظاهر
لو خذ الثاني من وجهي بطلان الشق الثاني يجري ههنا ايض فافهم لعل الله يثبت بعد ذلك امر قوله
وههنا شرط آه اعلم ان اعتراضا لفاضل المشع لوقر بان شرطه تحتم تأثير التانيث المعنوي حين
تسمية ما هو فيه هو مخرج بل المذكور غير مخصص في الزيادة على الثلاثة لان ههنا مشروط بثلاثة احوال

الواو الخبر اذا كان
تأثيرا عن شيء مع معطوف
بارد العاطفة كان التانيث
في تلك الصيغة واحدا
في الواقع
لان تأنيث المعنوي
ليس عين غفر كما
ان المؤنث المعنوي
لا ان يقال ان التانيث
في الجواب عن الثاني
واما اذا كان المراد
من التانيث التانيث
المعنوي بما يكون مقدا
مؤنثا كما قاله لا
عصفت الله واما اذا
انضم بما يكون تاء لا مؤنث
كما قال القاضي الخ
فلا وجه لوقر والله
اعلم منه
الا ان يقال ان الجنية
مراعاة الى المؤنث للمعك
من حيث انه مؤنث
معنوي ١٢ من

عدم كون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الأصل وثانيها عدم احتياج تأنيث ذلك الاسم إلى تأويل
 غير لازم وثالثها عدم غلبة استعمال ذلك الاسم بحسب معناه بالجنس في المذكر فيدفع بما قيل
 ان مقتضى المصنف الحصر الإضافي يعني ان تسمية المذكر بالمؤنث للنعوى لا ينفع تحريك الأوسط
 أو الهمزة في سببية تأنيثه المنع الصرف بل لنافع له من بين الشرط الثلاثة المذكورة في عبارة المصنف
 سابقا هو الزيادة على الثلاثة ولو قرأ اعتراض بان في عبارة المصنف قصورا حيث ترك في موضع
 بيان شرط ملحقه التأنيث للنعوى حين تسمية المذكر ما هو منها وهو الأول والثلاثة المذكورة سابقا
 فيدفع بما قاله الفاضل المحقق في آخر الحاشية هذا ما فهم من حاشيته مولا ناعبد المحكم والله اعلم
قوله في ذلك المؤنث كراب اسم امرأة كان قبل التسمية مذكرا بمعنى السبق **قوله** وكذا حايض آه
 أي كالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكرا حايض نحو ما كان نعتا بغير لاء والطاق فيما إذا
 به مذكرا صرف ولعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من أن المراد بعدم كون ذلك
 ذلك المؤنث مذكرا بحسب الأصل ان لا يكون ذلك المؤنث مستعملا في المذكر وعلى هذا يوجد بشرط
 في حايض نحو لعدم استعماله في المذكر مع ان الأمل ليس كذلك وتبين الدفع ظاهر **قوله** كراب
 أي كل جمع مكسر بغير الفاء **قوله** يتأويل الجمعا اذ بسبب هذا التأويل يكون التاء فيه مقدرة **قوله**
 بالجمع يكون مذكرا **قوله** ان لا يغلط المراد من الغلبة للنعوى غلبة استعماله مذكرا قبل تسمية
 المذكر به لان الغلبة بل الكلية حين التسمية امر واجب كما يعني **قوله** ثم ان تساوى أي قبل تسمية
 المذكر به **قوله** تساوى أي بعد ذلك التسمية **قوله** وان غلب أي قبل تسمية المذكر به **قوله**
 أي بعد تلك التسمية **قوله** في الأول أي للمؤنث الذي يكون مذكرا بحسب الأصل **قوله** يقيم
 أي الاسم والصفة **قوله** طارئة أي مارة على الوضع الأصل **قوله** ما طرود ما عرض الأول
 في الأول والثاني في الثاني **قوله** ان الحكم للغالب فاذا كان الغالب فيه التذكير يكون الاحتياط
 له لا للتأنيث **قوله** وما ذكرناه الغرض من هذه العبارة الإشارة إلى الجواب عن الاعتراض
 المذكور بان المتبادر من التأنيث للنعوى هو التأنيث للنعوى القوي وهو في تلك الصوة
 ضعيف كما لا يخفى ولما اصل ان التأنيث للنعوى مطلقا أي سواء كان ضعيفا أو قويا راد
 احتياج في سببية المنع المعروف إلى شرط سوى الزيادة على الثلاثة لكن التأنيث للنعوى
 القوي لا يحتاج في ذلك السببية إلى امر آخر سوى تلك الزيادة والمراد من التأنيث المصنوع
 هذا لا ذلك **قوله** فما هو لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الحرف المربع
 كما يقوم مقام تاء التأنيث كذلك الحرف الخامس يقوم مقامها وكذلك السادس فلا
 وجه للتخصيص حاصل الدفع ان في العبارة حذف ما فلا تخصيص وهذا كان تاء التأنيث

في التفرقة وجه لا يهاجم جعل الحرف الرابع في الاسم الخامس كن السداسي مقامها والله اعلم **قوله** لان موضع
 الغرض من هذه العبارة الفرق بين الاسم الثلاثي والزائد عليه في عدم جعل الثالث مقام تاء التانيث جعل
 الزايد على الثلاثة مقامها **قوله** وثبتته آه الغرض منه دفع ما يرد بان التاء في ثبته للتانيث مع انها ثلثة
 فكيف يعين موضع التاء في كلاهما فوق الثلثة وبيان الدفع ان التاء في ثبته رابعة في الاصل كاد
 لاها او عينا هذوفا والاصل ثبته او ثبوتية **قوله** اصلها اي اصل ثبته لكن اذ لم يعرض بها التاء و
 هكذا في اصلها ثوب فلا يرد ما يتوهم فافهم **قال** المشرح قدس سره اي التعريف الغرض من
 هذه العبارة دفع ما يرد من ان عند المعرفة من استبانهم الضم لا يصحها او معنا الاسم المعرفة
 ذات بيا الدفع ان المراد من المعرفة التعريف اما على طريق الحقيقة وهذا اذا كان لفظ المعرفة مشتقا
 بين الاسم المشتق على صفة التعريف والتعريف او طريق المجاز من قبيل كذا الحبل ارادة الحال كذا
 لم لم يقل التعريف شرطه كذا مع انه صريح في المقصود لانه على هذا لا يحصل موافقة التفصيل مع الاجمال
 لان المذكور في الاجمال المعرفة كما لا يخفى ووجه ذكر لفظ المعرفة في الاجمال هو ضرورة ويمكن جعل هذا
 نکته في اختيار المعرفة على العلمية ايضا واضافة الوصف الى التعريف اضافة بيانية كذا في موضع
 مولانا عصمت الله **قوله** يجوز ان يقدر آية اشارة الى جواب لا يراد الذي دفعه المشرح بقوله اي
 التعريف بيا الجواب ان المراد من المعرفة هو الاسم المشتق على صفة التعريف لاننا لما شاع من المعرفة
 لكن المتعلق في العبارة مقدم والتقدير تعريف المعرفة فالسبب يكون تعريف المعرفة وحسن تعريف
 المقدم لا سببا صميم كما لا يخفى وقولنا لفاضل المشي وان يعتبر الحيثية آية اشارة الى الجواب الاكبر من ذلك
 الا يراد بيا الجواب ان المراد من المعرفة هو لما شاع من هو الاسم المشتق على صفة التعريف لكن الحيثية
 مقدم والتقدير المعرفة من حيث انها معرفة فيكون المال الى التعريف فيندفع الايراد لا يقال لم لم
 يتعرض المشرح الى هذا من الجواب بين لانه على تقدير هال لا يحصل الموافقة مع سائر الاستبان ان المشتق
 ليس فيها وجود كذا فافهم الله اعلم **قال** المشرح اي شرط تأثيرها في دفع ما يتوهم من ان المعرفة
 بدون العلمية كما هو الظاهر والمشرط لا يوجد بدون الشرط كما هو المتقرر فكيف يكون العلمية مقترنا
 للمعرفة بيا الدفع ان العلمية شرط تأثير المعرفة في منع الضم وهذا التأثير لا يوجد بدون العلمية و
 ليست العلمية شرطا لذات المعرفة والجملة ان في عبارة المصنف تقديم **قوله** قيل لم يقل المشرط
 غرض القائل بيا وجه زيادة لفظان تكون لان المصنف بليغ وقيل بليغ لا يتوهم من نکته ووجه
 ان تلك الزيادة موهمة تكرار لفظان كون كما ستعلم وجه انشاء الله تعالى وحاصل ذلك الوجه ان
 المراد من المعرفة ههنا التعريف لما مر من المشرح وجه هذا فلو قال شرطها علمية لفظا المعنى التعريف
 شرط كذا الشيء علما والشيء وان كان احد من التعريف وغير الذي يصلح كونه علما لكن المراد منه ههنا

هو التعريف والا لزم كون التعريف مؤثرا في منع الصرف ابتداء لان شرطه على هذا ان يكون موجودا ابتداء
على ما لا يخفى واذا كان المراد من الشئ ههنا التعريف فيصير المعنى للتعريف شرطه كوز التعريف علما ولا
شك في عدم صحة هذا ان التعريف ليس بعلول يوجد في العلم **قوله** از قلت ان حاصل الاعتناء
ان رجوع المعنى الى ان التعريف شرطه كون التعريف ملابزا اذا كان المراد من قول المصنف المعرفة
شرطه آه ان شرط التعريف كون التعريف نفسه علما واما لو كان المراد منه ان شرط التعريف كون ما فيه
التعريف مضافا فالمراد من ذلك القول هذا جهلنا ان للمصنف لاد من قوله التانيث بالباء الخ ان شرط
التانيث كون ما فيه التانيث علما لا كون التانيث نفسه علما واسما **قوله** قلنا هناك الخ حاصل الجواب
لما اراد ان عليه ما فيه التعريف تمام لا يوجد ههنا ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو ما فيه التعريف فذا ليس
بموجود ههنا بخلاف قول المصنف التانيث بالتاء الخ لان ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو ما فيه التانيث
موجود وذلك هو الامر بالمثالة بين قول المصنف التانيث بشرطه الخ وقوله التعريف بشرطه الخ فمتمم
وتم بما يرد انه يعلم من هذا ان المضاف يحد في قول المصنف التانيث بالتاء الخ وعوض عنه الامر
وهذا كما ترى لان حد المضاف اليه بشرط البناء على الضم واطراف اخرى مثل الاضافة الاولى او
التون وقد ان هذه الامور في ذلك القول مما لا يخفى وارجيب بان المراد ان في ذلك القول وجد
ما يرد في مؤدى المضاف اليه على التانيث لانه وجد فيه لا والعمد يتناثر بها الى الحصة المعهودة
عليه الاسم اذ هو المعلوم في بابيه بقرينة المقام حصل الاسم بالتون فتودي مؤدى المضاف اليه كانه
وليس المراد ان في ذلك القول حد المضاف اليه لعلك قد شئت من هذا اندفاعا اختلهم ان الامر كما يكون
هو من المضاف اليه كذا في التون يكون عوضا عن المضاف اليه كما يظهر على من يجمع كما تقرر التون يوجد
في المقترضا عليه وان لم يوجد الا مرفقة بالجملة يجوز ان يقول المصنف المعرفة بشرطه علمية ويريد ان المعرفة
بشرطه علمية ما فيه التعريف يجعل التون في علمية عوضا عن المضاف اليه ذلك لان التون لا يودي
مؤدى المضاف اليه لانه لا يجرى للاشارة الى الحصة المعهودة والله اعلم **قوله** قلنا لزوم ان الخ بيان الجواب
الغواقي بالامر ههنا اي لوقال المعرفة بشرطه العلمية لزم التكرار فيقوت التنقن المطلوب للبغاء في
كله مقرر لعل المراد من التكرار التكرار في لفظ العلمية لانه لا يلزم تكرار جميع اجزاء الجملتين كما لا يخفى
واسما **قوله** لفظا انما قال لفظا لانه لا تكرار معنى لان احدهما في التانيث والاخر في التعريف **قوله**
ان قلت آه حاصل لامراض ان فراد المصنف من قول شرطه علمية الى قول شرطه ان تكون علمية لاجل
لزوم التكرار اللفظي على ذلك ومن هذا لا يدغم التكرار اللفظي للوجوب لقوات التنقن المطلوب للبغاء
لان لا يلزم من اشتراط المعرفة واشتراط التانيث بالتاء لكن يلزم من اشتراط المعرفة و
اشتراط الجملة لان المصنف قال في هذا لا اشتراط شرطه ان تكون علمية **قوله** لان زيادة الخ

وجواب ايضا بان
التون من المضاف اليه
مقتضى بلفظ كل صغير
واذا كما صرح بهذا
مع عبد الحكيم في
قول القاضى العتباتي
ثم على ما قلنا من
الرضى ١٢ مست

حاصل الجواب ان التعريف المسمى للبلقاء بعدم التكرار انما هو التعريف في الجملة التامة دون المفردات
 ما في حكمها اذ لا يمكن التعميم عن تكرار المفردات وما في حكمها والجملة التامة في اشتراط الجملة ليست
 تكرار الجملة التامة في اشتراط التعريف لان الجملة التامة في اشتراط الجملة شرطها ان تكون علمية في الجملة
 والجملة التامة في اشتراط التعريف شرطها ان تكون علمية والله اعلم **قول** لمي يكون هذا لعل الغرض
 من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد ههنا الوجهين **بيان** الايراد ان اليباء في لفظ العلمية اما ان تكون
 للمصدرية او للنسبية فان كان الاول فيلزم تكرار الكون لان مآل لعلمية علم هذا بقربينة المفعول يكون الى
 كون المعرفة معلوما مآل ان تكون باعتبار ان ايضا الى كون المعرفة لان ضمني تكون راجع الى المعرفة فمآل
 العبارة شرطها كونها كونها علما وهل هذا الا تكرار الكون ولا يخفى سخافته ومع هذا يستفاد من العبارة
 كون التعريف علما لان المراد من المعرفة التعريف كما مر في هذا ولا يخفى عدم صحة ذلك ان كان التعريف
 فيكون مآل العبارة الى شرطها كونها منسوبة الى العلم ونسبة شيء الى شيء يكون باعتبار ان لا اعتبارا لكلا
 يخفى فتنسب المعرفة الى العلم **بيان** الوجه الاول من الدفع ان اليباء في لفظ العلمية مصدرية
 لكن لا يلزم تكرار الكون لان قول المصنف علمية مؤل بهذا النوع والمراد من هذا النوع التعريف العلمي لا العلم
 فيكون التعريف العلمي مقياسا الى مطلق التعريف فيكون مآل العبارة الى ان شرط التعريف كونه هذا
 النوع ولا يخفى صحة هذا وان دفع المزدوج لا يخفى ايضا كما لا يخفى ولما كان النوع معتضا للمعنى لا لاشارة
 لفظ من جنس تعريف **بيان** الوجه الثاني من الدفع ان اليباء في لفظ العلمية للنسبة فالنسبة شرط التعريف
 ان يكون التعريف منسوبا الى العلم واعتبارا كونه متققا وحاصلا في حقها فالنسبة باعتبار التقيد بالوصول
والله اعلم **قول** لا ظهر ان آية تعريف على لسانه بان الفرق بين التوجيهين انه على الوجه الاول يستلزم
 العبارة حصول التعريف في حق التعريف العلم في هذا الحصول حصول الكل في الجزئي لان التعريف العلم في
 للتعريف كما هو الظاهر على الوجه الثاني يستلزم من الكل الحصول للتعريف في العلم وهذا الحصول حصول
 الصفة في موصوفها لان العلم موصوف التعريف ليس بمجمله كما لا يخفى فالظاهر اسقاط لفظ العلم من اليباء
 لانه مستلزم في حصول الكل في جزئية ونزاحة لفظ حصول الصفة في موصوفها لولا سيق لفظ البين فلهذا
 كون العلم جزئيا للتعريف هو باطل ولو لم يزد حصول الصفة في موصوفها لكان موصوفها كون حصول التعريف
 في العلم حصول الكل في جزئية فلا يكون لضاف المقصود والجملة ان انضمام التوجيهين في ان يقال
 في حصول الصفة في موصوفها فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفها العلمية فلهذا العلمية في حصولها
 في الكل حصول الصفة في الموصوف قلت العلمية جزئ من موصوفها العلم الكلي موصوفها العلم الكلي شاع في حقها
 صفة كذا **قول** لا يخفى ان آية الغرض من هذه العبارة بيان الفرق بين اشتراط المعرفة العلمية واشتراط
 سائر الامور انك يتوهم كونها على سبق واحد **بيان** ان العلمية نوع التعريف والتعريف جنس من التعريف

ان المنهج لا يتحقق له الا تحقق النعم ولا تحقق للتعريف ولا تحقق العلمية تجزؤه فالاسباب الاخرى كما تباينت
 فان العلمية ليست نوعا لها ما بيننا من التباين كما لا يخفى فلا يكون تحتها تحقق العلمية كما يقال ان هذه الحاشية
 منوطة على القول المتعلق بكون ابياء العلمية ناه النساء والفرق المذكور اعلاينا سبب تلك ابياء يامصداق
 فما الوجه في ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية كما نازيل ان اشتراط تأثير التعريف بكونه منصوبا الى المصداق
 فيه يستلزم اشتراط التعريف العلم الذي هو مفاد كون ابياء العلمية يامصداقية فاعتبار هذا
 الاستلزام ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية كذا قدم الله علم قوله وفي حكم المنقشر دفع ما يرد من
 ان التعريف باللام او الاضافة سبب لا يجوز ان الكسرة لا يجعل غير المنقشر منصرفا فان غير المنقشر ما فيه علنا
 من قسم او واحدة تقوم مقامها كما امر به المصنف بالانحياز بالكسرة ويلزم خلوا لا سم فها فكيف
 يعبر ما قاله الشارح يجعل غير المنقشر منصرفا في الكسرة في الكلام من المعطوف العاطف المحكوم
 في المصروف عليه يعني على تعريف المقدام لا تحليل المنقشر وهو ما لم يبدخله الكسرة التوحيث والمحكوم المذكور في
 المصروف يعني على تعريف للمصنف لغير المنصرف والله اعلم قال الشارح قدس سره فلو بقي الالف
 فيه انتمتع تعريف النداء فلما نسب لتعريفه بانه لا يصلح لسببية منع الضم لان بعض انواعه من لبيات
 وبعضها من اوتيه به فلا يصلح ان لسببية منع الضم لانه واما بعض لباقي وهو النداء على مستغنا باللام
 فلو بقي الالف لكان في حاشية مولا ناعصت الله علم قوله هذا فيه الخ اي الحاشية الباقى في التعريف
 العلمى لعل الفرض من هذا دفع ما يرد من ان السبب الآخر لعد انصر اجتمع اخواته التعريف بالاضافة المقدر
 او اللزوم للمقدّم لان اصل قوله جاء في القوم كالموجع لجمعهم الا جمع هذا ليس بمستوفى سابق لان
 اللزوم من التعريف باللام او الاضافى قول الشارح التعريف باللام الى التعريف باللام الظاهر والافاضة
 الظاهر لانه لو كان المراد اعم للجمع قول الشارح يجعل غير المنقشر منصرفا لان هذا لا يعم باعتبار غيره في هو
 باللام المقدّم او الاضافة المقدّم سبب لانه انصرف فلا يعم قول الشارح فلا يتصور كون الخ ايضا لما يكن
 ذلك مستلوبا فيما سبق يكون باقيا فكيف يعم قول الشارح فلو بقي الالف في الالف لزم ان كوز السبب الى علوه
 انصر اجتمع اخواته التعريف بالاضافة المقدّم او اللزوم للمقدّم ليس يتفق لان للمصنف ذهب الى ان
 الاخرى الصفة الاصلية البعض فوجب ان السبب آخر العلمية قول الشارح فلو بقي الالف يميز على احد من
 هذين المذهبين لعلك تريد من تقريره لا يراودنا فاعلم ما يقال ان الاولى كتابة هذه الحاشية تعليلها
 بقول الشارح فلا يتصور كونها في فاهم لغو ملق هذه الحاشية بقول لمصنف شرطها ان تكون علمية لكان
 ادلى فاهم الله علم قوله والعلمية هي العلمية الجنسية وذلك لان اجمع يحتمل لتاكيد المعرف وتاكيد علم يكون
 الا معرفة الامتداد والناد من الاغلب لم يكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون ملما والعلمية
 الشخصية منتفية فيكون علمية جنسية كذا قدم الله علم قوله الشارح قدس سره وانما جعل الخ دفع

ما يرد من ان البعض جعل العلمية سببا لمنه الصغر والمصنف جعل المعرفة سببا والعلمية شرطاً فاعى
 نكتة في المخالفة بينا الدفم ان السبب يدل من الفرعية والفرعية في التعريف اظهر من الفرعية والعلمية
 كما سيحيط وجهه فلهذه النكتة خالف عن ذلك البعض قوله قيل فعلى هذا الخ لعل غرض القائل
 دق ما يرد على المصنف من ان في كلامه تدافعا لا يعلم من قوله المعرفة شرطاً الخ ان للتعريف
 تأثيراً في منه الصغر وليس للعلمية تأثيراً لا جعل شرطاً ولا تأثيراً للشرط ويعلم من قوله وما فيه علمية
 مؤثرة الخ ان للعلمية تأثيراً في منه الصغر وهل هذا الا التداخُل بينا الدفم ان المصنف جرح في قوله
 وما فيه علمية آه على اصطلاح الغير في قوله المعرفة شرطاً آه جرى على اصطلاحهم نفس التلزام
 يلزم على تقدير كون الجريان في القولين من شخص احد وجرى في قوله وما فيه علمية الخ على القولين
 بلادة العام وهو التعريف من الخاص هو العلمية وفي قوله المعرفة شرطاً الخ جرح على الحقيقة
 ولزم والتداخُل على تقدير كون الجريان في القولين على سبيل الحقيقة وغرض القائل المصنف من
 نقل كلامه ذلك القائل الخ عليه وسيحيط بيانه انشاء الله تعالى اذ علم قوله فيه ان كون الخ
 اشارة الى الرد على من قال فعلى هذا الخ بيان الرد ان الياء في لفظ العلمية سواء كانت مصدر
 ويكون مفاد العبارة تكون تأثير التعريف مشروطاً بتحققه في ضمن العلمية او خستية ويكون مفاداً
 العبارة تكون تأثير التعريف مشروطاً بثبوته في العلم يكون مفاد العبارة تحقق التعريف في العلمية و
 العلمية لزم التعريف والتعريف جنس ولا تحقق الجنس لا تحقق النوع فيجزم كون التعريف
 مؤثراً الى كون العلمية مؤثراً وانما الاختلاف في التصدير فلا يوجد في قول المصنف وما فيه علمية
 مؤثرة جرى باصطلاح الغير بخبر والله اعلم قوله لان الفرعية الخ اشار الى وجه ظهور مؤثرة
 التعريف للتذكير بيانه ان الفرعية في هذا السبب فرعية لما هو مقابل للتذكير لا هذا اصل ومقابل
 التذكير هو التعريف لا العلمية فالفرعية للتعريف لا العلمية لئلا كان العلمية نوعاً من التعريف فيكون
 العلمية ايضاً مقابلة للتذكير لكن بالواسطة والتعريف بالذات فالفرعية فيه يكون اظهر والله
 اعلم قال الشاعر قدس سره هو كون اللفظ آه دق ما يرد من ان الهمزة لكونها عبارة عن الاسم
 الهمزة لا يعمرها من اسمها منه الصغر لان اسمها منه الصغر تكون من اوصاف الاسم لا ذاتها بيان ان
 ان المراد منها كون اللفظ ما الخ ولا تشك في كون هذا الكون من الاوصاف فيعمرها من اسمها
 وطريق معرفة ان هذا اللفظ ما وضعه غير العرب على ما نقل مولانا عصا الدين عن صاحب الفقه
 هو النقل اجماع الامة قوله لا غير أي لا غير غير العرب هو العربي يعني لا يكون ذلك اللفظ مما خص
 العرب والغرض من هذه العبارة دق ما يرد من ان اللفظ المشترك بين العرب والعرب جدد فيكون
 هذا اللفظ ما وضعه غير العرب هو العربي فيكون معناه معرفة على تقدير وجوب شرط الهمزة فيه

ليس كذلك بيان الدفع ان ذلك اللفظ وان وجد فيه كون هذا اللفظ آه لكن وجد فيه ايضا كون
ما وضع غير غير العرب هو العرب لانه ما وضعه العرب ايضا والمراد هنا انه لا يكون ما وضعه
غير غير العرب هو العرب فلا يلزم المحذور وهذا القيد مستفاد من المقام السكوتي وهو
معتبر عند الكل على ما قاله الفاضل المدقق قال مولا عبد الحكيم الا ظهرا اعتبارا بالحيشية بان
يقال كون اللفظ ما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك انتهى ولعل وجه الاظهارية شيوع
اتخذ الحيشية في امثال هذا المقام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لتأثيرها في الخبز
هذا القيد لان العلمية ليست بموجودة في كثير من الالفاظ البهية كما هو الظاهر فلو كانت العلمية
شرطا لنفس البهية للزم عدم وجود البهية في ذلك الكثير واللازم باطل فلامر ومثله ونزول اللفظ
شرطان متلايين هو كون او الفاضلة في قول المصنف او الزيادة على الثلثة بحسن الواو والواصلة فيكون
لتأثير البهية في منع الصرف شرط ثالث وهذا خلاف الواقع كما لا يخفى وبين الاول والثاني تلا
يتوهم عطف ذلك القول للمصنف على قوله ان يكون علمية في البهية فيكون الشرط الاول
من هذا الكون المذكور تلك الزيادة المذكورة والشرط الثاني تحرك الاو والوسط وهذا آخر
الواقع لان البهية لا تؤثر في منع القيد من العلمية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي فتش
الى العلم يجعل الياء في لفظ العلمية هنا للمصدية لانه على هذا يلزم ان يقول اي يكون هذا النوع
من جنس البهية كما يدل على هذا قوله في شرح قول المصنف شرطان آه في بحث المعرفة وذلك للامر
هنا كما لا يهمل لعدم تحقق النوعية والجنسية هنا كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره بان تكون
الامر الاظهر ان يقول بان تكون حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها لان ذكر لفظ الضم شايع
في الجزئي والنوع كما في العلم ليس بنوع البهية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة كابر
الامر لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان اللازم ان لا يؤثر البهية في قالون ولا يجعله غير معروف
لعدم وجود شرطها والعلمية في اللغة البهية فيه لانه فيها امر حشر عجز البهية اللازم باطل
الدفع ان العلمية في تلك اللغة اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاول ان لا يوجد فيها لكن الثاني في
فيه كما بينه الشارح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره به احد من بصيغة المبني للمفعول لانه
متحالي الرواة والرواة جمع الراوي كالقضاة جمع القاضي **قوله** في تأخر آه لما لم يعلم الشارح ان
قالون علم اي ما من اتي قايرو وهذا النوع جهالة فاراد الفاضل الحشر رفم تلك الجهالة فلفظ علم
بصيغة المبني للفاعل الفاعل تأخر وهو من القراء ومفعول محم اوتة وتيسر بدل من الراوي وعطف
بيان له **قال** الشارح قدس سره وانما جعلت شرط آه اي انما جعلت العلمية شرطا لتأثير البهية في
منع الصرف ويأيدانه لولا يمكن العلمية شرطا لتأثير البهية في منع الضم في اللفظ البهية المنقول للغة

العرب مطلقا أي سواء نقل لها مع العلمية أو بدونها والأدلة ما طرأ لان العرب يتصرف في اللفظ
الجمعي المنقول إلى لغة غير العلمية فيضعف فيه معنى الهمزة فلا يصلح لان يكون رافعا لما هو الأصل
وهو المقتضى لان الضعيف لا يقدر برقم القوي بخلاف ما اذا نقل لها مع العلمية لانها لا يتصرفون
فيها حينئذ لان العلم يكون محفوفة بقدر إمكان قول تحقيق الاشتراط في هذه العبارة تنشر
على ان ما ذكره الشارح ليس تحقيقا لاشتراط ولعل وجه ذلك انه يتوهم من كلام الشارح ان اللفظ الجمعي
اذا نقل إلى لغة العلم فلا يتصرف المراد فيه أصلا ولا هو ليس كذلك لانه يقبله عراب وآباء
النسبة وتخفيف ما يستقل فيه يهدف بعض الحروف وقلب بعضها وأيضا يتوهم منه ان يعلقوا بغير
في ذلك اللفظ يضعف فيه الهمزة فلا يكون صالحا للنسبة لمنع القصر والآدم ليس كذلك لان اللفظ
بأجزاء الأعراب بالحق آباء النسبة وبالضميم بالحق والقلب لا يضعف فيه الهمزة كما حاولت تنكر
الأمم سهل لانه يحتمل ان يكون مراد الشارح من التصرف الخاص الذي يعمل من كلام
الشعر الوضعي لا التصرف العام والله اعلم **قوله** هو ان الهمزة في صفت الهمزة في الآية المستعمل
في كلام العرب لان الهمزة في الآية للعهد بينا وجه اشتراط العلمية في تأثير الهمزة في منع الضمير
من كلام الرضوان لانه لم يكن العلمية شرطاً لتأثير الهمزة في منع ضمير اللفظ الجمعي المنقولة إلى لغة العلم
مطلقا أي مع العلمية أو بدونها والأدلة ما طرأ لان اللفظ الجمعي المنقول إلى لغة العرب بدون العلمية
يتصرف فيه تصرف كلامهم كجمله قاطلا لا مراً ولا ضافة اذ لا مانع منها فيه ولما كان التنوين مما
يعاينها فيعملونه قابلاً للتنوين ايضاً ولما كان الكسر قابلاً للتنوين فيعملونه قابلاً للكسر ايضاً ولا يخفى
منافاة ذلك مع منع القصر بخلاف اللفظ الجمعي المنقول إلى لغة العرب مع العلمية لانه باعتبار منافاة
بالعلمية لا مراً ولا ضافة كما سيحكي وجه هذا لا يكون قابلاً لهما فلا يكون قابلاً للتنوين ايضاً لانه
بما يعاينها فلا يكون قابلاً للكسر ايضاً لانه تابعه هل هذا الا مقتضى منع القصر والله اعلم **قوله** يقتضي
ان لا يتصرف لان الهمزة ليس من كلامهم أي العرب ما ليس من كلامهم وان الهمزة في عدم قصرهم فيه
لان قصرهم فيكون فيها هو من كلامهم **قوله** فيها يدعون ان هذا الضمير كذا نظيره من ضمير وقومها
وضمير فيها الثاني وضمير وقعت لهجة في الآية كما هو الظاهر والآية مذكرة فلا يوجد المتطابق بين
اللام والجرم في التذكير والتأنيث ويعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم جواب ذلك الايراد بان
الآية مؤنن بالكلية وباعتبار هذا التأويل يصح رجاء ضمير المؤنن اليه يعلم من حاشية مولانا
المدقق بان الآية موصوفة اللفظ والمضما إلى هذا اللوح من دون والتقدير ان الهمزة في افراد اللفظ
الجمعي يقتضي انه فان لم ير المؤنن لجهة إلى ذلك اللفظ المحذوف وهو ما يوجب اليقظة في الضمير كما لا
يخفى والله اعلم **قوله** ان يتصرف فيها انه لا ندما وقع في كلامهم فكذلك لا يفسر فيعلمون به ما

يفعلون بما هو من كلامهم علمان في قول الشيخ الرضوان الجمة الى قوله تصرف كلامهم الى
 الايراد بان نقل اللفظ العربي الى لغة العرب لا يصح لانه على هذا يوجد فيه وضعا احدهما الجمة ق
 الاخر وقومه في كلام العرب الاول مقتض لئلا يتصرف فيه لان العقل يحكم على ان الاول بان
 ان يتصرف فيها هو من كلامهم لا فيما لا يكون من كلامهم والثاني مقتض لان يتصرف في كلام
 ذلك اللفظ لما وقع فيه فصا كان منه فان رضى الاول فهم قطع النظر عن لزوم الترجيح بل هو
 يلزم ان لا يتصرف فيه والام ليس كذلك لان تصرف اجراء الاعراب الحاق ياء النسبة وامثالها
 يوجد من الرضى في كل اللفظة العربية المنقولة الى لغة العرب كما هو المتفق وان رضى الثاني فهم قطع
 النظر عن ذلك اللزوم بل هو ان يتصرف فيه الام ليس كذلك لان تصرف اللفظ اذ حال لا يفرق التثنية
 والكسرة ما لا يوجد في اللفظ العربي المنقول مع العلمية الى لغة العرب كما هو متفق ايضا وان رضى كلاهما
 فليدر اجزاء المتأخرين المتصرف وعدم التصرف وفي قوله فلما وقعت الخ اشار الى جوابي لك لا يراد
 وسيأتي انشاء الله فيما هو من قوله فاذا وقعت ولا اي نقلت مع العلمية الى لغة العرب هذه العبارة
 الخ اشار الى جواب الايراد الذي ذكرته آنفا فيما اذا قلنا اننا نقلنا الشق الثالث لكن الجمة تراعى في حق احدا
 التنوين في اللفظ العربي الذي نقل مع العلمية الى لغة العرب فيتم ادخال التنوين عليه فيتم له الكسرة كما هو
 حادثة والوقوف في كلامهم رضى في جوابي التصرف في اللفظ العربي المنقول الى لغة العرب مع العلمية او لا
 فتكون جازية في المنقول الى لغة العرب فلا يلزم اجتماع المتأخرين لا يقال اذا كان الوقوع في كلامهم رضى
 في باقي التصرف فلا يلزم ان يكون ذلك اللفظ قابلا للاهم والام ليس كذلك لان هذا لا يعمل من انشأته
 العلمية واللام والام وان اختلفت بما انه ما ليس يكون الجمة فرعية في تصرف ادخال التنوين في اللفظ العربي
 الى تلك اللغة مع العلمية وكون الوقوع في كلام العرب رضى في باقي التصرف في اللفظ العربي المنقول الى تلك
 اللغة مع العلمية او بدونها اذ ان له بان للكلمات المذكورة في هذا الفن نكات بعد الوقوع وليست صوابه
 اعلم قوله رضى منافية الخ لان حصول التعريف بالعلمية حصوله بحجوه الكلمة وحصوله باللام والاضايل حصولها
 بحجوها كما لا يخفى والاولى قول فاستغنى عن الهم والام والاضافة مع العلمية يرويهما ان الهم وقد
 تمام العلمية كالفضل والحسن والكافية والشافية والجراب ان هذا باعتبار الوصفية الحائية في تلك
 العلم لا باعتبار حصول الفاء للتفريق على المناقبات بين العلمية واللام والاضافة قوله جاز ان يمتنع
 الخ جازي فاذا وقعت اكد اقل ولا ناعبد الحكم قوله ما يعاقبها وتعمل وجه معاقبة التنوين للام
 والاضافة من الكلمة لانه لم تكن تامه باللام والاضافة تكون تامه بالتنوين فكان يعاقبها واللام والاضافة
 رعية لكن لم يفعل باللام والاضافة مع العلم بها ولا عليها على سبيل التنازع لان طلبة اعتناء الهم والاضافة العلمية هو
 المناقبات بينهما رعية حق الجمة وهو ما امكن راحة الى رعية كذا في رعية قوله ليعلم الكسرة في الامتياز

قوله على ما هو عادة ان جرى عادة الكسرة ان كل موضع يحويه التنوين بحرف الكسر وكل موضع لا يحويه التنوين
لا يحويه الكسر اسطه **قوله** نوجب الخ كل المثلين مثالان للقلب لوتعرضا لمثال الحرف لكان اولى **قوله**
ذهب سيبويه واكثره من القولين على المصنف بان ما يستفاد من كلامه من ان المثلث الثاني لتأثير الجهر
في منع الضم احدا من تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة على الفدا عليه سيبويه واكثره انه لا يتم هذا الا في المثلث
الثاني للجهر هو الزيادة على الثلثة وتعمل جمة للمصنف ان كون وضع كل هم الجهر على الطول في جميع الالفاظ غير
مسدود لان الثلاثيات ايضا كثيرة في كلامهم كما لا يخفى وبعض تلك الثلاثيات ساكن الاوسط وبعضها مفتوحة
والثاني في الساكن الاوسط خفيف كما هو الظاهر فحقه يعارض احدا سيبويه فلذا اشترط في الاوسط على تقدير عدم الضم
على التثنية والزيادة كون وضع كل الجهر على الطول غالبا لا يفيد القطع بعد الا اعتبار الحرف الاوسط في تأثير الجهر في
منع الضم كما لا يخفى والله اعلم **قوله** ان المثلث الثاني للجهر في منع الضم **قوله** لا اعتبار في تأثير الجهر **قوله** من
التثنية خفيف سواء كان مفتوحا او ساكنه ويمكن ان يقال من جانب المصنف ان محمول الاوسط وان كان
خفيفا بالنظر الى الزيادة على الثلثة لكنه ثقل بالنظر الى ساكن الاوسط كما هو الظاهر فيكون ان يوجد له اعتبار في تأثير الجهر في منع
الضم والله اعلم **قوله** ذهب الى خمسة هذا كان قول المشايخ وهذا اعتبار المصنف مشعر على ان هذا خافض حجة على ما
عاده في المصنف فلم يوافق المثلث في ثقل الجهر **قوله** كسند يعني كما ان هذا يحويه ضم وعده ضم
لكنك توجب ضرورة عدمه فاما وجوب الضم وعدمه في هذا فمما يشهد به تنعم تأثير التانيث للضم كما
قوله كانه قاسل لما كان قياسا على شيء مقتضيا لاداء المثلث بينهما يقال ان هذا الهم هو على وجه العمل في التثنية
ولما كان قياسا على شيء مقتضيا لتعدد حكم القيس عليه للتثنية فيقال كما ان التانيث للضم يوجب جواز مدح المثلث
الساكن الاوسط كذلك الجهر توثق في جواز مدح ذلك المثلث فيكون وجه كسند في جواز الضم مدح ولا يخفى ان قياس الجهر
على التانيث للضم قياسا على التانيث للضم هو مقتضى ذلك في قوة ظهوره في بعض المنعوقين لانه ان الضم
سكون الاوسط وان لا يعتبر كما في هذا مجمل في الجهر لانه سبب ضعيفا او ليست امر حقيقته ثابت في الاسم بل هو ايضا
في فلا يجوز اعتبارهم سكون الاوسط هذا هو الذي يفهم من كلامه الشارح في قوله لا ونرى فحقنا في هذا الوجه كما
لا يخفى كما ان قوله كانه قاسل الخ اشار الى بيان هذا الجهر في ما وجوبه وجبة لوجوه من الضم في جوامع
سكون الاوسط واذا كان كذلك فلو لم تكن مؤثرة في وجوب ضم مخرجه فلو لم تكن مؤثرة في جوامع
لجوز لا محالة **قوله** لا يخفى ان قوله اعني ان لم ينع كواحد من القياسات لكونه قد ورد في كلامه من حيث ان الجهر على
العاية في قوله يقتضيه ما وجوبه قاطعا ذكره الشارح كما لا يخفى فارجاء الضم الى احد التحجيم بل هو والى كلامه من حيث
من كلامه انما يقتضيه ان القياس يقتضيه او اما تقديره ان لم ينع القدر من ظهوره اسطه علم **قوله** ذهب الى ان خمسة
قوله ان لم ينع دليل يكون مذهب الجهر في ثقل الجهر لانه لو كان مذهب الجهر في ثقل الجهر لانه لو كان مذهب الجهر في ثقل الجهر
لنحوط والتالي على المثلث مثلا اما ان كان التالى فلا يتم لانه لا يجمع لافي كلامه فيصير لافي غير فصيح كون نحوط عنهم ضم

واما البدل منه فلان لو كان جرح في سكون الوسط فلو جاء بعد انصراف نوح للمرجح من عدم انصراف الوسط ايضا فلو كان
 مسموياً من البحث عن مطلق الجرح من عدم ليس وظناً هذا العنصر اسما علم قال ان لنا شارة قد مررنا من مسموياً
 يرد ان الضمير الجرح الى الجهة والفظ العجيبة مؤنث كما هو لظاهر ما يدل على هذا تانيث ضمير باعتبارها ارجح للضمير فيكون
 عند مطابقة اللفظ للمرجح والضمير المذكور راجع الى الجهة باعتبارها وليا بالسبب يقال ان الضمير ذكر باعتبارها
 الجرح هو مسموياً ان من حاشيتهم ولا ناصحت اسما قوله اي ليس له علامة الجرح لعل الغرض من هذا دفع ما ينشأ من
 ان هذه الامة المسموياً ما يمكن لفظاً والتانيث المسموياً معكوبه في ايضاً فكيف لا افتراق بينه وبين الجهة يكونها امر
 مسموياً فيكون المراد من اعم المسموياً ما تكون له علامة تظهر في اللفظ في بعض الاحوال فيدل على هذا قول المصنف في التفسير
 حيث قال في بحث التصغير في احد الموثث الثلاث في تغيير تاء كهيئة وافنية انتهى اي في تصغير عين وافن كذا في
 من حاشيتهم ولا ناصحت مسموياً في اية واسم علم قال ان لنا شارة قد مررنا انما هو نقوية آية يرد ههنا ان احد السببين
 في ما وجوه هو العلوية والعلوية تكونها سياقاً لا ترى انما توثر بالشرطية وبالسببية كما لا يخفى مستفيدة عن القوي
 فكيف يصح قول الشارح قد مررنا نقوية السببين وايضاً قال بعيد هذا لولا يلزم من اعتبارها نقوية السبب فيكون
 يعلم من هذا ان اعتبار الجهة في ما هو نقوية احد السببين وهو التانيث في المعنى لان المراد من السبب لا غير لهذا
 ويعلم من قوله انما هو نقوية السببين ان اعتبار الجهة في ما هو نقوية كلا السببين وهل هذا الا التناقض فيكون
 التناقض طعناً للشارح وهو احد التقدير لنقوية احد السببين فان دفع الايراد ان واسم علم قوله فيلزم
 ان يقال آية اشار الى الاحتراز في بيان عدم انصرافه لا يدل على ان الجهة توثر في مسموياً من قوله الاوسط لا
 من يكون عدم انصرافه لعل التانيث في العلوية والجهة والعلوية وليا يوجد التانيث في شتر في ظاهره شال لغير
 التثنية بقوله تانياً وليا بالبقعة يعني ان شتر مؤنث باعتبار ان مساعها وهو محسن بدليله بكونه مؤنث بالبقعة ههنا
 واسمها الا ما كان في الولت بالبدل او بالبقعة كانت مؤنثة كما مر من الفاضل المعنى واسم علم قوله فيلهذا لا يستعمل
 في الشارح الوجه الا عراضاً لما كقول قيل يجوز ان يقال آية بيان عدم انصرافه لعل العلوية والتانيث في
 من تأويله بالبقعة متعريف على استعماله مؤنثاً واستعماله مؤنثاً مفقوداً في ارجح اليضوع للموثث كما كان العنصر
 في الوجه التانيث في شتر فرجح ضمير الموثث ايها وليا كان المحذور في التانيث في فرجح ضمير المذكور الياس
 اسر قوله للمناقشة فيه مجال شاملاً الى ترتيب الجواب لشارحه بقوله فيلهذا آية بيان من التثنية من شهادة التثنية لغير
 فيما لا يمكن ضبطه بل وجهه انما لا يمكن ضبطه فكيف يصح شموله الى الشارح بقوله في ارجح الياس في فرجح ان وجد
 في ضمير الموثث الى شتر في استعماله فيكون تأويله بالبقعة صحيحاً قوله بالملك بل هو فهم كاف قوله كان اسلم
 من الاحتراز قال مولا ناصحت الحكم لما صالفاً لاسلمية من الاحتراز فيكون ثابتاً لو ثبت اقتناء مسموياً قد توثر
 في التثنية في هذا التناقض يقول مولا ناصحت الدين حيث قال في الجواب وانما من التثنية على التثنية لان كتابها
 ارجح من غيرها فيكون شاملاً في الدقيق جواباً عن احتراز مولا ناصحت الحكم بان يعلم من كلام الرضى حيث قال في

الصبي ملك اسم الى نوح على بيننا وعليه الصلوة والسلام انتهى ان ملك غير منصرف عند انشيم الرضوخا نسكوكونه من
 وكونه مشاكه موقوف على كونه غير منصرف كما هو ظاهر حكم الفاضل انتهى بينه وبينهم الشيخ الرضوخا الحكم المبنى على غير
 شقين الا شيئا ليس محال لا عتراضا لسياها يكون الزاعم مثل الشيخ الرضوخا على قوله ان الشارح قدس وهو
 ادم حسن ان هذا مخالف لما في القاموس من قلعه بايران بين بدعة وكيفية كذا في حاشية مولانا عصا الدين
 البعل الشارح ينقل هذا من نسخة من التتاتشان لم يحصل الى الاطراف على هذا والله علق قال الشارح
 قدس من منصرف في اقدم ما ير من ان محل منتهى على شتر وابراهيم بتأويل كل واحد فيد افتناء شتر وابراهيم على
 وجوبهما وهذا غير صحيح كما هو ظاهر شيئا الفهم ان المتألا انصرف في منتهى هو انصرف في فضاء العجا افتناء شتر
 شتر وابراهيم وعدم جوده لا انقضاء في جهة هذا الى الشارح قدس سره وفي ابراهيم الخ وكذا ابراهيم
 من لغات ابراهيم منتهى من الشرط وجو الشرطين فيه كذا في حاشية مولانا عصا الدين قال الشارح قدس سره
 وانما اصل التفرع الخ قدس ما يتوهم ان المصنف جعل للتأثير الجملة في منع الشرط من احدى العلمية و
 ثانيا محتملا الاوسط او الزيادة على الثلاثة فما الشرط التعرض الى تفرع الشرط الثاني وجود او عدمه او مداه
 الى تفرع الشرط الاول جو او كذا عدمه او ما السيرة تقديم انصرف نوح على افتناء شتر وابراهيم ثم الاول
 العكس ان انصرف نوح تفرع الشرط الثاني عدمه او افتناء شتر وابراهيم تفرع الشرط وجود او عدمه
 تفرع الشرط يكون اول ما هو تفرع العدد كما لا يخفى وفيه وما يكون الاول يذ كر مقدم ما بيان الذي انما
 للمع التنبيه على ما هو الحق عنده في الاختلاف الذي في نوح من انه منصرف وليس مقصود به بيان ذكر التفرعات
 لكن بحسب ما بال ان المقصود اذ كان ذلك التنبيه لم ذكر افتناء شتر وابراهيم لان يقال لما حصل في نوح ما يلزم
 على ذلك التنبيه التجهل الى تفرع الشرط الثاني عدمه مقصود به جعل التفرع هذا الشرط وجو او عدمه
 الشرط وجو او ما في عن قوله ذكرهم ذكر تفرع الشرط عدمه او ان كان حصول هذا الذكر في من شيئا آخر
 اعلم قوله يجوز ان يقال انما اشار الى الجواز انصرف عن التوهم المذكور بقوله الشارح انما حصل في الجواز ان مقصود
 للمصنف هو التنبيه على ما هو الحق عنده ما وقع فيه النزاع من نوح وشتر اما في الاول فان للمصنف ذهب
 الى جوب انصرافه والزم شري ذهب الى جواز عدم انصرافه اما الثاني فان للمصنف ذهب الى عدم انصرافه
 للجملة والعلمية واكثر الجافة ذهب الى عدم انصرافه لاجل التاكيد والعلمية لان الشرط الثاني للتأثير الجملة
 في منع الشرط عدمه هو الزيادة على الثلاثة فقط قوله تقديم انصرف انما اشار الى الجواز الاستفسار الثاني الى
 في تعليق قول الشارح وانما حصل في بيان المصنف اعني بشأن انصرف نوح لانه مخالف عن اصل كتابه اعني النص
 بخلافه عدم انصرف انصرف لانه ليس بخالف عن اصل كتابه فلذا قدم انصرف نوح وان كان للمناسبات تأخير لا متفرع
 الشرط عدمه اعلم ان صاحب الفصل قال غايه سبب من الثلاث في انساكن الحشو كونه ولو لم ينصرف في اللغة
 الفصحى التي عليها التفرع لمقاومة السكون احد السببين وقوم مجرمون على القياس فلا يصح فوهما انتهى هذا

السلامة تشتمل على ان القول بجواز الامرين في نوح غير مختار عند صاحب الفصل القول باصراضه فمما عند
 كما لا يخفى فكيف يكون اختار نوح على هذا اصل هذا الكتاب يعني للفصل الا ان يقال ان المراد انه خلاف
 عما هو مذکور في اصل هذا الكتاب سواء كان على سبيل الاشارة الى ترتيبه او لا والله اعلم قوله ما لا
 ينبغي او يعني ان المصنف قد اصراف نوح مع كونه تفريع الشرط الثاني عدلا لانه جلي لا ينبغي له ان يثبت
 قوة ما يدل على جلاله ماقاله الشيخ الرافعي لم يجمع نحو لو ط غير منصرف في شق من كلاهما قوله فانه ليس
 بهذه القوة ان اكثر النماة ذهبوا الى عدم تحرك الاوسط في الجملة فكيف في منع الصرف وقالوا ان امتناع صرف
 شق كمال التاني في الضوى المحاصل باعتبار القبول بالبقعة والعلمية وما هو المنقول عن اكثر النماة ان لم
 ما لا ينبغي ان يتنازع فيه يمكن لا يكون مخالفة جليا والله اعلم قال شارح قدس سره اعلين اسماء الخدام
 يكن الكتاب للعقد في مله الخويرة خالي عن هذه القاعدة اراد الشارح ان تذكر هذه القاعدة في كتابه
 ايضا لكن هذه القاعدة منتقضة بشيخ عذير عليه السلام فانها بمنه فان كما يدل على الموضوع كل
 ذكر في حاشية مولانا عصا الدين ومولا ناعصت الله قول وبالله التوفيق ذكر صاحب تفسيره لقان في
 النوع التاسع الستين وفيه اي في القرآن من اسماء المتقدمين غير الانبياء الرسل علم ان ابوهم ووقيل ابو
 موسى ايضا واخوه هارون وليس بنى موسى كما في حد اخبره مسلم سياتي في آخر الكتاب عزير الى آخره
 ويظهر من هذه الصراحتين ان ليس بلفظ فكيف يوجد التقصير وما التقصير فثبت فيمكن ان يدعى بان
 المراد من الانبياء الانبياء المذكورة في القرآن وشيخ ليس منها لا بما على ماقاله صاحب لقان في ذلك التفسير
 نفس عشرة من آدم ونوح وادريس وابراهيم واسحق ويعقوب ويوسف وهود وصالح
 وشعيب وموسى وهارون وداود وسليمان وايوب وذو الكفل ويونس والياس واليسع وذكر
 ويحيى وعيسى ومحمد عليه السلام والله اعلم قال شارح قدس سره لكونه عربيته فلا
 يوجد فيها الجهة وانفاء الامتياز الاخر غير العلمية فيها ظاهر فلم يوجد فيها الا العلمية وتبه فقط لا يحصل
 عدم الامتياز فتكون منسوبة وبعض الفضلاء اعنف ملا صاحب جاك قال لي ان صاحب اقبل اسمعيل
 عليه السلام كما هو المتقرر في حقهم ومن المتقرر ان العرب من ولد اسمعيل عليه السلام كما صرح به
 بالشارح فكيف يكون عربيا بل يلزم ان يكون عجميا وشرط الجهة يعني العلمية والزيادة على النطفة
 موجود ان فيه فلم لم يكن غير منصرف انتهى وما يدل على تقديم صالح على اسمعيل ماقاله حنا
 تفسيره لقان في النوع التاسع والستين ذيل في صالح ولم يكن بين نوح وابراهيم بنى الا هود وصالح
 انتهى لان ابراهيم لكونه ابا اسمعيل مقدم اسمعيل وصالح لما كان مقدما على ابراهيم كان مقدما على
 اسمعيل لان المقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء وبعد ما ان ظهر لي دفع ذلك بانهم لا
 يجوز ان يكون اسم صالح عربيا ومصدرة عجميا وان احتجوا بالان ان الظاهر ان الله العربي يوجد بعد

لكن في الدبر اوضح

وجود العرب العرب لم يكونوا موجودين قبل اسمعيل كما ينطق به كلهم الشارح وكان تسمية صالح بـ
قبل اسمعيل كما هو الظاهر فكيف يجوز ان يكون اسم صالح عربيا فانزله بان وجود اللسان العربي
موقوف على فجوع العرب بل يجوز ان يكون هذا اللسان موجودا قبل العرب وما يدل على هذا قول
صاحب روم البيهقي تحت تفسير قوله تعالى **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا** حيث قال وفي الخبر عنه سبعمائة
الف لغة فلما وقع في اكل الشجرة سلب اللغات الا العربية فلما اصغاه بالنبوة رآه تعالى عليه جميع
اللغات فكان من مجازاة تكلمه بجميع اللغات المختلفة التي يكلم بها اولاده الى يوم القيامة من العرب
والفارسية والرومية والسرانية واليونانية والعبرانية والزنجية وغيرها فاشهر واسمه **اعلم** قال
الشارح قد مر من ولد اسمعيل الخليل اسمعيل ايضا عربي فكيف يصح هذا القول الا ان يقال المراد ان
العرب من ولد اسمعيل في المشهور من الاقوال وكون العرب قبله غير مشهور فمعنى قوله ومن كان
ذلك فليس بعربي انه ليس بعربي في المشهور فلا منافاة حيث ان في حاشية مولانا عبد الرحمن قاسم
الشارح قد مر من سره في ايد كراي في كتب التواريخ التي يذكر فيها حالات الانبياء عليهم السلام قوله
اي الجمعية دفع ما يرد من استبانة الصوف تكون اوصافا لا سم وذات الجمع لا تكون على هذا
الدين فكيف يعبر عنه من استبانة الصوف للاسم بوحدة ثلاثة احدى ان الجمعية لا تفرق للجمع كما هو
الظاهر للمصنف كالمؤرد الاول ثانيا ان الجاء على حد التصاد هو الجمعية والتقدير اي جمعية الجمع ثانيا
ان الجمعية مرادة اي الجمع من حيث انه جمع والجمع الحديث بهذه الجمعية عايد الى الجمعية والجمعية من اوصاف
الاسم فيجمع العدة لكن يجتنب انه على هذه التوجيه يكون مفعول المصنف شرطه ان يكون شرط الجمعية صيغة
بمجرور ومعنى هذا كما لا يخفى ان يقال ان المراد شرط الجمعية كونها يوجد فيه الجمعية صيغة منتهى الجموع ولا
خفاء في صحة هذا واسمه اعلم قول **لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ كَانَ** قول الشارح هو سبيل يوم مقام السبعين تنكير التوكيد
الجمع مقام السبعين لان قول المصنف ما يقر ومقامها آء بعد مظنة التنوين والباءت على التنكير الشارح
المراد تفسيره قول المصنف شرطه بما ذكره وهذا مقتضى ذلك التنكير كما لا يخفى المراد الفاضل للجنة فذكر التنكير
الاخر لذلك التوجيه فقال يجوز ان يجعل آء ولا يخفى ان كون لام فقط الجمع للبعد هو على الاحتمال الاول في التنكير
واما على الاحتمال الثاني فيكون الاضافة للبعد في حاشية على هذا الى كون اللام للبعد لقول الفاضل للجنة قوله
وهو سبيلكم اه ويجوز ان آء كان اولى كما لا يخفى واسمه اعلم قول **مَصْدَقِي** ودفع ما يترجم من التنزيل ما
لان يكون اسم زمان واسم مكان واسم مفعول لا سبيل الى الثالث لان الانتهاء لا يترجم كما يدل على هذا قول الفاضل
الجنة في هذه الحاشية حيث قال اي صيغة ينتهي هذا جموع آء الاله مراد به صيغة اسم المفعول وكذلك
سبيل الى الثاني والثالث لان حاشية لا يترجم من الجموع كما هو ظاهر من كون مكان هذا الاله لا يترجم ايضا كونه
كما لا يخفى ثانيا الذم ان دخلت اللفظة مصدق في اسم الفاعل فيفيد ان هذه الصيغة صيغة انها الجموع على

لم يظهر من هذه الفائدة كون هذه الصيغة منتهاها مع ان المتعم ذلك ولم يكن المراد من الجوع م
 الجوع مطلقا لحيته مع تلك الصيغة بالسالم كما لا يخفى فسر لفاضل المحقق هذه العبارة بقوله اي
 صيغة آه وقيد الجوع بمجموع التكسير ولست واحصل وحقا في الما قال الفاضل المدقق في فائدة
 هذا التفسير لانه يظهر على بيانه تقدير معمول المصدر عليه وهو هنا لغت لما قال المحقق في
 المصدر كذا فافادة الصيغة الى المنتهى من قبيل اضافة السبب الى المسبب يعلم من قول الفاضل
 المحقق ينتهي بها ايغز والله اعلم **قولهم** جمع التكسير المراد ما فوق الواحد **قوله** بمعنى ان
 آه الغرض من هذه العبارة دفع ما روي من ان صيغة ترجال صيغة ينتهي بها جوع التكسير لان
 هذه الصيغة لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى كما هو المتقرر فيوجد فيه الجمع مع شرط مع ال
 ليس بغير معروف وبيان الدفع ان عدم الجمعية في رها ان جمع التكسير مرة اخرى بخصوصية
 فيه لا النوع هذا الوزن الا ترى الى حمار وهو وحيد فلا يعتبر ولعل وجه الخصوصية بين
 في مقرة **قوله** بناء متعلق بالنفي وقوله فان آه لا نبات عدم القابلية باعتبار الخصوص
 ولو تعلق بالنفي لم يظهر لقوله بخصوصية على هذا وجهنا فسر **قوله** حمير على وزن كير وفي جمع
 النسوة على غير يفتين كدسر **قال** الشارح قدس سره وهي الصيغة آه وذكر قول للمصنف
 بغيره على ذلك التقدير اما لتحقيق اوله لا اعتداد بالهاء المنقلبة عن التاء بحوازم
 حذفها فيكون بعد الالف حرفان او الازادة الياء المدة من الوسيط لا مطلقة فلا يرد ان
 ذكر قوله بغيره مستدرك لان المتلبس بالتاء لا يكون وسطا كما فيخرج بصيغة منتها
 الجوع **قوله** اولها مكسور الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما روي من ان تعريف صيغة منتها
 الجوع يصدق على صماري وكلمات الاول بالاول لان فيه بعد الالف حرفان والثاني بالثاني
 لان فيه بعد هاتلثة احرف مع ان كل واحد منهما ليس من صيغة منتها الجوع كما هو الظاهر
 بيان الدفع ان المراد من الحرفين بعد الالف والثلثة بعدها ما يكون اولهما او اولهما مكسورا
 ولم يوجد الكسر في صماري وكلمات فيخرج كل منهما عن التعريف والتعريف على ذلك انتهى
 لهذا لان المذكور في قول المصنف واجيب عن النقض بكلمات بوجه آخر هو ان الكلام في
 جمع التكسير وهو ليس منه كما هو الظاهر ورد هذا ابوهم بين الاول انه لا يعلم من السابق تخيم
 الكلام بوجه التكسير الثاني ان مدار كونه من جوع التكسير لا يضرك لان مقصود التعرض بقض
 تعريف صيغة منتها الجوع به وهو حاصل الا ان يراد من الصيغة المذكورة في التعريف صيغة
 جمع التكسير فيكون خارجا بهذا القيد الرد الاول ذكر في حاشية مولانا عبد الحكيم والرد
 الثاني ذكر في حاشية مولانا الفاضل المدقق والله اعلم **الحق** **قال** الشارح قدس سره وهي التي

اعلى على تقديره
 منتها الجوع بما ذكره
 الشارح ١٢ منه

لا يحتمل ان يكون ضمير راجعا الى صيغة منتهى الجموع ويكون هذا التعريف آخر لها ولا خدشة
 في تعدد التعريفين لو كانا من جملة الرسوم والحدود الناقصة او يكون الواو بمعنى او لو كانا من
 جملة الحدود التامة كما هو الظاهر لانه لا يكون للامور الا ملاحظة الا ما حصلت منها في الزمن
 ولعل هذا التعريف يكون احسن لانه يعلم منه وجه التسمية وغير مشتق على كلمة او التي
 وضعت للتشك في الاصل وان لم تكن هناك بل للتويع واما انتفاؤه برجال فقد ذكره وقد صنف
 لا يحتمل ان يكون ضمير راجعا الى الصيغة التي ذكرت في التعريف ويكون مقصودا للشارح من
 هذا القول الاشارة الى وجه التسمية ومدى ورود النقض برجال على ذلك التقدير بظاهر
 هذا من سوانح الوقت والله اعلم قال لشارح قدس سره لا يحتمل ان لا يحتمل مفر دغلا
 يريد ان يظهر من هذه العبارة تحقق الجمعية الواحدة في صيغة منتهى الجموع كما لا يخفى مع ان
 هذا مناف لما ذكرنا من صيغة منتهى الجموع والله اعلم قال لشارح قدس سره لا نأه دقم ما يبي
 من ان لشارح اليه بهذا عدم جمعية مفرد تلك الصيغة بجمع التكسير مرة اخرى وهو لا يقتضي
 التسمية بصيغة منتهى الجموع لان لفظ الجموع يوثق على حاله كان مقتضيا لتكرار الجمعية ثلاثا مرة
 واكثر ولو اريد منه ما فرق الواحد كان مقتضيا لذلك التكرار مرتين او مدام الجمعية بجمع التكسير
 مرة اخرى لا يستلزم ولذا من ذينك الامرين كما في مساجد لان عدم المذكر فيه موجود
 مع انتفاء كل من الامرين فيه كما هو الظاهر فكيف يعم التعليل بتبين المراد من الجموع
 ما فوق الواحد والتكرار مرتين الذي هو من مقتضاها موجود في بعض صور صيغة منتهى الجموع
 كما كان ينبغي ان العلم المذكور وان لم يستلزم للامر الثاني المتعارف هنا بالنظر الى كل الصور لكن
 يستلزمه بالنظر الى بعض الصور وان اختلف في قلبك ان المناسب على هذا قسمية ذلك البعض
 بذلك الاسماء البعض الآخر فانزله بانهم يجوزون الامور الكثيرة لطرد الباب لعل هذا
 التسمية يكون من ذلك القبيل والله اعلم قوله اي لانها صيغة آله بالاضافة لا بالتوصيف
 لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد وهو ان الضم من اسم ان وهو المفرد اما يكون مفردا
 او لا ولا هما اليسا بصيغتين اما الاول فلان مفرد هذه الصيغة جمع على جمع ثم جمع تلك الجمع على
 تلك الصيغة كما هو المقرر لا ان مفرد تلك الصيغة جمع مرة على جمع ثم جمع مرة اخرى على
 تلك الصيغة اما الثاني فلان تلك الصيغة لو جمعت مرة على جمع لا يكون صيغة منتهى الجموع جمعة
 على شيء آخر في بعض الصور مرتين كما مر تحت هـ يكون منافيا لكونها منتهى الجموع بل المراد ان
 الجمعية في تلك الصيغة في بعض الصور حقيقة مرتين لانها اذا كانت جمع الجمع فكذلك اعتبار
 جمعية مفردا لجمعية وان يمكن ان يذهب باختصار الشق الاول بان مفرد هذه الصيغة اذا كان

جمل المصنف الاصل فكانه جمع مرتين هذا غاية الوسيخ في هذا المقام والله اعلم حقيقة للام
 قوله وهو تعليل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قول الشارح لا يخاف
 يكون حلة التسمية بصيغة منتفى الجحوم والحال ان ذلك التسمية ملكت سابقا بقوله ولهذا
 وتوسط المعلول بين علتين خلاف المتعارف فكيف فعل الشارح ببيان الدفع ان هذا القول
 يسرلة التسمية بل مائة للعلية المستفادة من قوله ولهذا التسمية وبيان تلك العلية
 قدرة منافي لحاشية المتعلقة بقول الشارح لا تخاف ذكر قال الشارح قد سره فانه لا
 يغير الصيغة وانما يخل في ذهنا ان جمع السلامة اذا لم يغير الصيغة فكيف يكون فيما من الجمع
 لان تلبس المفرد بالتغير مأخوذ في مفهوم الجمع كما لا يخفى فانه لا بد ان المراد بالتغير ههنا في التغير
 في المفرد بان يتقضى منه شيء او يغير حركاته او سكاته او يربط في وسط ثمة والتغير بالمأخوذ في
 المفهوم اعلم ما ذكره من ان يلحق بآخره شيء هذا ما ظهر والله اعلم قوله فتصير كونه اشياء
 الى ان غاية الاشتراط بانكون المذكور بهم وفيه رمز الى دفع ما يرد ههنا من ان الصوغ عن التغير
 يحصل بالطرية ايفر فلم يكن شرطا للجمع كما كان شرطا للبحث الاسبا الاخر ببيان الدفع
 انه على تقدير العلية لا يجب الجمعية فضلا لزومها والمقصود بقاء ما على وجه اللزوم حتى يكون
 واقعا لا على الذي هو الصوف في الاسماء قوله لا ياء للسلاسة لعل الغرض منه دفع ما يتوهم
 من ان الياء للسلاسة وعدم صحتها ظاهر كما لا يخفى قوله والتغير بغيره لعل الغرض من دفع
 ما يتوهم من ان الياء اذا كانت للسلاسة والتغير بغيره ما يغاير يكون المقصود ههنا تلبس تلك
 الصيغة بما يغاير الياء وهو ان يربط على الغرض كما لا يخفى ببيان الدفع ان التغير ههنا على المعنى لا على
 التغير قوله بل لا ياء لما كان توهم تلبس تلك الصيغة بعد حذف الياء قايما في المعنى المذكور
 على توهم اداة العدول من كلمة لا امرض عن ذلك وقال لا ياء قوله جز آخر شرطه
 والتقدير بشرطه بغيره بل لا ياء والحب من الفاضل للمدق حيث قال ههنا والتقدير
 كونه بغيره لانه على ذلك التقدير يكون قوله بغيره خبر الكون لا غير شرطه كما هو الظاهر
 وهذه الشرط ليس يستقل في تأخير الجمع في مسام الصوف بل لا به معه من الشرط الاول كما ان
 الاول ليس يستقل بل لا به معه من هذا الشرط ومن هذا علم ان جعل قوله بغيره ههنا
 لقوله حقيقة منتفى بالجمع اولى الله اعلم قوله او صفة آه وان اختل في قلبك انه لا ياء
 ههنا من تقديره للتلحق مع ما يطابق الصفة مع الموصوف وهذا التقدير خفي لانه يلزم على هذا
 حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلاة فانه ما لا يفاضل المحش تيم في هذا المصنف حيث قد
 للتلحق مع ما ياء في قول المصنف لا يخفى لا يخفى قال الشارح قد سره منقلبة عن آه

لعل الغرض منه دفع ما يرد ههنا من ان فواره غير منصرف مع انه متلبس بالهاء كما هو ظاهر
 فكيف يصح قول المصنف بغيره بيان الدفع ان المراد من الهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة
 الوقف وهاء فواره ليست من هذا القبيل لانها من فصل الكلمة او ان المراد من الهاء التاء لانفسها
 وانما سميت الهاء تاء لانها يؤول الى الهاء حالة الوقف وفواره ليس بمتلبس بتاء التانيث فلو
 خدشة في جملة قوله فعلى الاول آة لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قول
 للمصنف صيغة منتهى الجموع بلا هاء قضية مطلقة اعني ليست بتقييد بمجهت من الجاهات
 على كلا التقديرين كما هو الظاهر فيستفاد منه ثبوت المحصول للموضوع في وقت ما كانت
 ههنا الثبوت اذما وهذا الثبوت متحقق في فوارته لانه غير متلبس بالهاء حالة الوصل وغير
 متلبس بالتاء حالة الوقف فينبغي ان لا يكون منصرفا ولا غير خلاف ذلك بيان الدفع ان هذه
 القضية وان كانت مطلقة بحسب الظاهر لكنها مقيدة اما بتقييد حالة الوقف ان كان المراد
 من الهاء معناها كما قال به الشارح ثانيا والقريبة على ذينك التقييد من عدم ظهور كونها
 المنقلبة عن تاء التانيث الا في حالة الوقف وعدم كون تاء التانيث في الكلمة الا في حالة الوصل
 ولا ادري وجه لما قال الفاضل مولا ناهدا الحكيم ههنا حيث يعلم الغرق مما قاله ههنا
 الموجبة والسالبة في افادة الاطلاق العام من الاول والدوام من الثاني وهو خلاف ما يحكم
 به الذهن المتأني قال الشارح قدس سره او المراد آة قال مولا عصمت الله والاظهر ان
 يقال بغير تاء التانيث ثلاثا يحتاج الى احد هذين التكييفين كما قال في وزن الفعل غير قابل
 لتمامه الا انه تغتن في العبارة انتهى ويحتمل بالبال ان التفتن يحصل بطريق العكس اي كما هو
 الظاهر الا ان يقال النكسة للغاء لا للالغاء ولما كان المضرب في الاشتراط ههنا وجود التام با
 لفعل وفي وزن الفعل القبول وان لم يكن بالفعل نزاد القبول ههنا لا في هذا المقام
 والله اعلم قوله كما قيل آة يعجزان عن هذا الشارح قدس سره من بيان جملة فواره لغا
 الرد على من قال انه جمع فاره ووجه الرد ظاهر قوله قال قدس سره آة لعل الغرض من
 العبارة انما تكون الاء اسماء بال للعلمه معنيين بكل واحد منهما صيغة فالغارة صيغة تامة
 الى احد معنييه بقوله الغارة الى شرق والى الاخر بقوله ويقال للبطل آة قوله يبين الفرق
 قال الفاضل مولا فالدقيق في تاج الهيكل الفروية والفراحة تحت تبرك شدن ونيد
 سر وشدن انتهى قوله الجاهل لما لم يكن عبارة الشارح في الحاشية نفعاً في صفة فتح
 فلهذا لفاضل المحنة الجاهل في يكون لغا وما ذكر الموصوف في المعنى الآخر الذي هو البطل
 والجماع لم يحتم الى تفسير المعنى الآخر قوله ويقال للفارس آة يعجز كما انه يقال في ذلك المعنى

ل
 الضمور والروا
 وهي ذلك ١٢ منه
 أي تقدير الخبرية و
 تقدير الصفة ١٢ منه
 أي أما الثبوت بطريق
 الامكان الصريح في بعض
 الخال عن الوقوع فلهذا
 لا يكون معتبرا عند
 النجاة ١٢ منه
 هذا ما ظهر الى الجواب
 الاول في الشرح ١٢ منه
 هذا ما ظهر الى الجواب
 الثاني في الشرح ١٢ منه

للمفرد جواد كذلك يقال فيه له رأي يعنى ان ذلك المعنى صفة للمفرد لا يجوز ان يكون المستقبل فيه
 ليس لفظ الفاعلة بل لفظ الجواد والرايع **قوله** فينبغي ان آه اذ غير اللازم في معرض الزوال
 وما قيل في الحاشيتين المشهورتين اذ العارض في معرض الزوال لا يخلو عن حذو آه اذ الزوال
 عارض كما تقدم وليس في معرض الزوال الا ان يقال في اصطلاح النجاة المراد من العارض
 للمفرد بالفعول والله اعلم **قوله** كما في وزن الفعل حيث يتقلب بهذا الوزن الى وزن لا
 بقبوله التاء قال الفاضل المدقق وانتهى خبره بان من اعترض على اعتبار تغير الوزن بالتاء في الجمع
 كيف لا يعترض على اعتبار تغير الوزن بها في وزن الفعل فالجواب المذكور كما ترى انتهى **قوله**
 بل لا يعترض في ذلك المقام اولي لان الاعتبار فيه القبول لا الفعلية الا ان يقال ان هذا
 الكلام كلام على السند لا يخص وهو ليس بمعتبر كما هو المتقرر **قوله** على ان التاء آه صاحب
 العلامة ان المعترض ان اراد بقوله التاء غير لازمة عدم لزوم التاء في جميع صور صيغة
 منتهى المجموع على طريق السلب الكل فهو ممتنع وسند هذا المنع مثل اشاعت وفراغ لانها
 لم يستعمل في كلا من العرب بدون التاء وان اريد عدم لزومها في بعض صورها على طريق
 السلب عن البعض والاثبات للبعض الآخر فممتنع الا نفاء غير مسلم كما هو الظاهر **قوله**
 وفيه نظر آه هذا النظر متوجه الى العلامة وبما يراه ويمكن ان يجاب بان مراد صاحب
 العلامة للمنعم على السلب الكل على تقدير وهو يتحقق بالزوم في بعض الصور وهو جمع المنعم
 كما لا يخفى على من له ذائقة سليمة بقی شيء في مقابلة الفاضل المنعم لا يعنى المنسوب وانظر
 لعل الله يجد لك بعد ذلك امر **قوله** اذا كانت اى فعالة جمعا للمنسوب تقدير المتعلق
 الخاص بقضية المقام ويحتمل ان يتعلق الامر بالمنسوب بكائنة مثلا ويراد من الكمونة الجمعية
 له وهكذا الخ في قوله لا يعنى **قوله** اشعنى منسوب الى اشعث اسوزجل واما جمع شعث
 فهو اشاعت **قوله** لا تبادل آه تعليل للزوم التاء في المنسوب الجماع كون كل من آه المنسوب
 والتاء للمفرد بين المفرد والجنس كقمة وتقدر نزعى ونزحى **قوله** بخلاف آه يعنى الزيادة في
 هذا القسم غير لازمة لانها غير موجودة لان الحاق التاء في هذا القسم ايضا ثابت بطريق
 الغلبة كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** وايض عدم آه منع من
 المستفاد من قوله لعدم استعمال آه لمنع عدم لزوم التاء على تقديره وتقديره انه يجوز ان يكون
 موضوعا بلا تاء ويكون استعماله مشروطا بالحاق التاء كما في السماء الاشارة والموصولة لان
 الغناء يرط من ذهب من قال له معها للمفهوم الكل ويمكن ان يجاب ان هذا المنع على السند
 وهو ليس بغيره والله اعلم **قوله** بزيادة آه فعل الفرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان

مقصودنا الشارح من هذا الكلام الرجوع على من نزلهم ان لا بد في تعريف صيغة منتهى الجموع
من زيادة قيد ولا يبيأ النسبة لاخراج نحو مديني وهذا لا يحصل بهذا الكلام بطريق الصواب
وان استلزمه لان الامر الظاهر في كلامنا لا يخرج الى الاخر لا يمكن بغير دليل في
في كلامنا الشارح الاحتياج الى مطلق الاخراج بيان الدفع ان مرادنا الشارح ايضاً في الاحتياج
الى الاخراج الخاص لتفصيل طرق الطريق الصراحة ووجهها ان مديني خارج من تعريف صيغة
منتهى الجموع لان بعد الالف فيه اربعة احرف فكيف التزم الزاعم اخذها قيد نريد
وسلك الشارح مسلكه واجيب بان المقصود اخراج مديني في مديني لا مديني وبعد
الالف فيه حرفان فيصدق تعريف صيغة منتهى الجموع عليه واحتمال انه فيه منقطع فلا
من قيد نريد حتى يخرج منه فلذلك وجدنا التزام كور والسلوك للسطور واورده عليه
الفاضل المصدق بان مديني في مديني جزء منه والاحتراز عن جزء الكلمة لا يصح له انتهى
بما صله اقول وبالله التوفيق ان جزء الكلمة لو كان له حكم خاص فلا بعد في الاحتراز عنه
بشيء الا ترى ان عبد الله كلمة عند البعض مع ان جزءه الذي هو عبد الله مثلاً لو اخرج من تعريف
غير المضاف او غير المضاف اليه فلا يكون فيه بعد كما لا يخفى والله اعلم قوله مع انه لو زيد
آه اشارة الى اورد الاخر على من زيد ذلك القيد لذلك الاخراج بيانه انه يلزم على هذا الخروج
كراشي من الجمع الذي يؤثر في منع المعروف لانه يبيأ النسبة مع انه غير منصرف اقول وبالله التوفيق
انه لو اريد ولا يبيأ النسبة التي لم تكن في مفردة فلم توجه اليه هذا الرجوع ووجهها ان الباء في
كراشي ليست للنسبة كما يفهم من كلام الشارح الرضي في شرح الشافية فكيف يخرج بهذا القيد
واجيب بان اطلاق بياء النسبة على تلك الباء في اصطلاح النجاة امر جائز كما يفهم من كلام
ذلك الشارح في شرح الكافية في بحث وان لم يخرج ذلك الاطلاق عليه في اصطلاح المصنفين
ما يخص من المحاشيتين المشهورتين والله اعلم قوله لا يعبر الا آه تفسير المفرد والمضارع
عليه لعله دفع ما يتوهم من ان المفرد المضارع لا يكون فيه وجه من التركيب في مديني في مديني
تركيب مع بياء النسبة فكيف يكون مفرداً محضاً بيان الدفع ان المراد من المفرد المضارع ما لا يعامل
معاداً معاملة المفرد وهو فيه كذلك لانه لو عومل مع معاملة الجمع لزم في النسبة الى المفرد على
ما هو القاعدة في نسبة الجمع قوله فلا يعبر آه تفسير الجمع المضارع ولعل الباعث على هذا التفسير
دفع ما يتوهم من ان الجمع المضارع لا يكون فيه جماعتين افراد وفي قرآننا هذه الجملة موجودة وهي
الشارحة بالكرامية اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المشتق لا يعبر الا معاملة الجمع معاداً
اورده الفاء في السابق لكان عبارة بسلوك واحد والله اعلم قال الشارح قدس سره في الجمع

ان
لو زيد ما وقع في
الجمع هنا في الجملة
منه

لا يجزى بالبال ان الكلام اذا كان في مداني في مداني كما سبق وجمعه فلي تثبت الجمعية له ككل
 المصريح عند القول وفي نفى الجمعية عنه بقوله ليس جعاً آة تدفع الآلة ان يقال ان الثاني لما
 كود جزء مداني والاول وقت عدم كونه جزء لكن بقي شئ وهو ان نفى الجمعية الجمالية حال الجمعية
 ظاهر واما نفى الجمعية المالية فهو غير ظاهر الا ان يقال ان مراد الشارح ان مداني في مداني ليس
 جعاً في الحذر ولا بعد حذف ياء النسبة عنه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما تقر من ان في نفى
 الشئ لا يكفر دفع للمانع والله اعلم قال الشارح قد مر مرة بخرافه لعل الغرض من هذا
 الكلام رد دفع ما يدعي من انه كما لا احتياج الى التخرج نحو مداني لعدم جمعية كذلك لا احتياج الى اخراج
 نحو فرانزة لانه لا يكون طرزة للفردات مفردة بيان الدفع انه جمع وكون الشئ على ترنة المفرد
 لا يقتضي الافراد نعم ثبت الفتور في الجمعية فاذا كان جمعا ضعيفا لا يقوى القيام مقام السبيل
 يستقيم الى قيد يخرجه قوله وهو معترب الضمير راجع الى فرانزان والمعرّب منه لم يذكركلام
 الفاضل المحسن وهو فرانزين كما ينادى عليه عبارة المنتخب لعل مقصود الفاضل المحسن من
 هذا العبارة دفع ما يتوهم من ان الشارح لم اختار تقدّم الفرانزين على الفرانزان ولم يقل
 بهم فرانزان او فرانزين بان الفرانزان معرب فرانزين فهو اصله والاصل يكون مقدما قلنا
 قد مر الشارح هذا من سوانح الوقت والله اعلم قال الشارح قد مر مرة فاعلم ما سبق
 آة لعل الغرض من هذا الكلام التمهيد الى دفع ما قيل ليست اما في قوله واما فرانزة للتفصيل
 لعدم التقدّم باللائم كما التفصيل والتقدّم باللائم لها اعم من ان يكون من كبر كما
 في قولك جاء اخوتك فاما ان يريد فضوته واما عمرو فأكرمته واما خالد فكلّمته او مقدرا كما
 في قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ الآية والثاني موجود ههنا لان تقدّم الكلام مرصوفة
 مشتمل بالمجموع قد يكون بها وقد يكون بغيرها اما الصيغة التي يذروها كساجد مصابيح
 نفى غير منصرفة واما التي تكون بالهاء كفرانزة فهي منصرفة قوله قيل ليست آة لعل
 لعل غرض الفاضل المحسن من نقل هذا الكلام المراد عليه باختيار الشق الثاني وسيبقى بيان
 كما رتد عليه الشارح باختيار الشق الاول ومرة تقريره قوله لا يستيناف يعني ان الكاف
 في اما الاستينافية قد مر سبق الاجمال عليها كما ينادى عليه عبارة الشارح في بحث حروف
 الشرط لا عد مر سبق الكلام عليها كما توهم هذا القابل والجمع من الفاسلين المشتمل
 جعل عام عند هذا الكلام كلام الفاضل الهندى الذى ذكره عن غير مع وجود ما اخذه
 في كلام الشارح في بحث اما في حروف الشرط والله اعلم قوله فنصرفة مع وجود شرط

لا ان يقال ان قوله
 قاله جمع من مداني
 المحسن والتدريج عليه
 ظاهر بخلاف قوله
 فانه مفرّد لا من
 عبارة الشارح فلا
 يظهر عليه التفرع
 في كلا ملافاصل
 المحسن آة
 وفيه ههنا ان الجمعية
 الاصلية معتبرة كما في
 مناجر فلو لا يجوز ان
 يكون مداني في مداني
 غير منصرف بسببه او
 ان يدعى مداني في
 محل لا يكون علل في
 فرانزة وههنا باعتبار
 محو ياء النسبة به
 بعد الحذف في قوله
 في ايراد التقدير ههنا
 النسق من الالوان كونه
 الشارح مشتمل على
 غير المناسب كما سيج
 مرادنا من جمادى وقال
 وكان المناسب في
 ان يقدّم واما ما كان
 بما نحو

للمطابقة بين المبتدأ والخبر وذكرتها سابقا في الحاشية المتعلقة بقول المصنف الكلمة لفظ
 واجب من الفاضلين المشهورين حيث اكتفى في بيان شروط المطابقة بالاشتقاق وحده
 والله اعلم **قوله** لان المنصرف آة يعنى ان الخبر جامد فلا يلزم المطابقة اما الثاني فظاهر
 واما الاول فلان المنصرف اسم اما ليس فيه علتان او واحدة تقوم مقامها كما هو عند
 المعرو واما ما دخله الكسر والتنوين كما هو عند غيره **قوله** وان المراد آة يعنى ان اللفظ مطابقة مع
 ههنا لان المبتدأ ليس فرائضة في الواقع بل لفظ نحو مقدر او ما يؤدي مؤداه كمثل اقول و
 بالله التوفيق ان هذا الجواب مما لم يشر اليه الشارح بقوله واما مثاله بل اشار به الى حذف اللفظ
 والمعطوف ليصير الحكم بالانصراف على فرائضة وحده ولو كان هذا الجواب مما استغنى عن
 كلامه الشارح كان للناسيب للفاضل المحشى اما تقديمه او تأخيره كما لا يخفى على من له ذهن
 سليم وفهم مستقيم والله اعلم **قوله** وان المراد اللفظ يعنى ان فرائضة مذكور مع
 كلمة فرائضة في معنى فذكر الخبر اما الثاني فظاهر واما الاول فلان المراد به اللفظ **قوله**
 وهذا هو الظاهر لان الكلام في بيان انصراف الالفاظ وعدم انصرافها **قوله** بالعلية لا
 الالفاظ اذا اريد بها نفسها تكون اعلاها عند الجمهور خلافا للسيد السند كما تقرر في مقار
قوله لا نأقوله آة ويرد ههنا ان هذا جواب بالتسليم يعنى بتسليم عدم الانصراف فكيف
 يصح الحكم عليه بالانصراف واجيب بان الانصراف وعدمه بالاعتبارين هكذا ذكر في
 التحقيق بحسب المعنى **قوله** مع انه يجوز آة جواب آخر واما عدم الانصراف بوجه عدم جواز
 التنوين عليه فما لا يصح اليه لان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلاف في
 اصقافه فلا يرد ما قيل انه ح + يكون اختلاف في اصقافه مستعلا في معناه مع ان المقصود
 ذلك **قوله** ليس صوابا آة لما كان متوهما ان يتوهما ان علما منصوب باعني للمقدر لانه
 لو كان حالا فاما ان يكون حالا عن حفا جرا ومن ضمير منصرف راجع اليه وكلاهما لا يخلو
 من اتخذ شة اما الاول فلا نه مخالف لمذهب المصنف واما الثاني فلا نه يوجب تقديم اللفظ
 اليه على المضاف لان المفعول لا يقيم الا حيث يقيم العامل فيه وهو غير جائز اتفاقا والنصب
 به لا يخلو عن اتخذ شة لفقد ان شرطه في هذا المقام وهو لمدح والذم والترح كما هو
 الظاهر فكيف يصح نصب علما اشارة الفاضل المحشى الى دفعه بانه حال عن ضمير منصرف
 راجع الى حفا جرا ولا اضافة ههنا لان كلمة غير بمعنى النفي فيكون التقدير حفا جرا لما لا
 منصرف والله اعلم **قوله** باعني اي اعني للمقدر فلا يرد ما يرد فان **قوله** في غير منصرف
 اي في منصرف في غير منصرف فلا يرد ما يرد فان **قوله** واما ان آة فاعلم ان قوله للتوهم

منه ٢٠٩ فرائضة
 منصرف ١٢
 هذه التوضيحات
 الى ان يوفق الله
 اخذ من هذا الكلام
 الفاضل المبتدأ في اللفظ
 السابق فقول في جواب
 ان الفاضل قد ذكر
 اخذ من بعض الاثر
 فالنسبة اليه الاولى

لان من جيب ان الكلام
 لا يوجب عن المبتدأ
 منه

ولما الثاني فلا نه الخ **قوله** بمعنى النفي وتعمل عليه لتخصيص العبارة **قوله** فانه ح في قوة آة لعل الغرض
 من هذه العبارة قد قدم ما يتوهم من ان غير اذ كان بمعنى النفي يكون التقدير وحفاجر مما ليس منطوقا
 وتقديم خبر ليس عليه مختلف فيه فكذا التقدير معموله عليه بناء على القاعدة المشهورة من
 ان المصنوع لا يقع الا حيث يقع العامل فيه فكيف قال الفاضل المحشي وجاز على الاطلاق قوله
 لا يلزم كون غير بمعنى ليس على تقدير النفي بل يحتمل ان يكون بمعنى لا وهما كذا **قوله** من
 تقدير يربان ما في قوله ما تجا والمراد من للدخول في كلا للوضعين مدخول لا وقوله وزينة
 عطف على تقدير يربان مثال التقدير انما زيد غير ضارب اي انا لا ضارب زيد او مثال الزيادة
 لا زيد في الدار ولا ممر **قوله** ولا يخفى آة رد على احتمال الحالية **قوله** من ايها آة انما
 قال من ايها آة نه بعد التاء مل يظهر مدم انصرف حفاجر في حال التنكير بطريق الاولى لانه لا
 اعتبر الجمعية مع المنافي وهو العلمية فاعتبار مع مدم المنافي وهو التنكير اولى فالحال يكون
 قيد النكاح الاحتراز يا فيكون هذا التقيد مثل التقيد في نعم العبد صهيبي لولم يخفف الله
 لم يعصه **قوله** على انه خبر مبتداء محذوف وهو هو ولم يجعل خبر حفاجر لان مثل هذا
 المحكم ليس بمقصود للنفي كما لا يخفى **قوله** وينبغي آة يعني وان هو كونها جملة حالية بناء
 على انها لا تكون قيد الاحتراز كما في قوله علما لكن جعل كونها اعتراضية اولى بخلوها عن الاصل
 المذكور قال الشارح قدس سره علم جنس لفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجوب
 الاول ان علم الجنس موضوع الطبيعة مع اعتبار المعهودة والمعلومية بخلاف اسم الجنس
 لانه موضوع لها مع اعتبار عدم المعهودة والمعلومية الثاني انه يجري على علم الجنس احكام
 المعارف بخلاف اسم الجنس فانه يجري عليه احكام النكاح قال الشارح قدس سره يطلق
 على الواحد قال مولا ناهمال الدين ليس ما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء
 الجمعية انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان غرض الشارح من هذه العبارة الرجوع الى انتفاء
 الجمعية بوجه آخر حاصله ان الجمع لا يطلق على الواحد وحفاجر يطلق عليه فلا يكون جمعا فحينئذ
 ان يكون منصرفا لان صيغة منتهى الجموع شرط للجمع ليس بسبب لكان الكلام الشارح في
 واطلاق حفاجر على الكثير مغايرة للاق الجمع عليه لانه اطلاق على واحد واحد بخلاف اطلاق
 الجمع فهو ايفر ينافي الجمعية هكذا قال مولا ناهممت الله والله اعلم قال الشارح قدس
 سره فينبغي ان يكون آة قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الا نصرف اذ كثير من الاسماء المفردة
 غير منصرف واجيب عنه بان منه من الصرف مستند الى الجمعية واذا انتفتت الجمعية
 فينبغي ان يكون منصرفا وان هذا الفرع بالنظر الى ظهور انتفاء الاسماء الاخرى في حفاجر

هكذا قيل في حاشية مولانا جمال الدين وعصمت الله قال الشارح قدس سره الجمعية الاولى
 اشار به الى ان في عبارة المصنف مسامحة لانه يشعر على ان النقل من الجمعية سبب عدم الاختلاف
 والامر ليس كذلك **قوله** الجمعية وان كانت آة لعل الغرض من هذا القول دفع ما يتوهم
 من ان عدم الانصراف اذا كان الجمعية يلزم اعتبار المتضادين وهما الجمعية والعلمية في حكم
 واحد وهو عدم الانصراف وهو من المنتهات بيان الدفع ان المناقشات مسافرة لكن لا ينسجم
 معية الاعتبارين اي اعتبار الجمعية واعتبار العلمية في حكم واحد وهو عدم الانصراف
 لانه لا حاجة فيه الى اعتبار العلمية لان الجمعية وحدها تقوم مقام السبين **قوله** كالقول
 اي كمنافات الوصفية للعلمية **قوله** ومن قال آة في دفع التوهم المذكور وبيان هذا
 الدفع عدم تسليم المناقشات بين الجمعية والعلمية **قوله** منافا العلمية حال عن صحتها
 لا يزم فيكون من قبيل عبارة المصنف وحفاجر علماء غير منصرف **قوله** ليعنى الجمعية لان معنى
 الجمع الاحاد المقصودة بمرور مفردة براه تعين **قوله** نعم يجوز كلمة نعم تصديق لما
 لما سبق وهو المناقشات بين الجمعية والعلمية وقوله يجوز آة جملة مستأنفة ذكرت في
 منشأه فلو ذلك القابل بانه قديمه شايبة الجمعية وهي التعدد في العلم كما انه قد بين في
 الوصفية فيه فمن هذا البقاء يتوهم بقاء الجمعية والوصفية واحتماهما مع العلم فيقال انه
 لا منافات بينهما **قوله** قال قدس سره آة غرض الفاضل المحقق من نقل هذه الحاشية الرد
 عليها بانها مخالفة لما في الصحاح والمصالح يختلفون في الجواب عن الذي ذكر في انشراح بعد
 تسليم التانيث في الضم وغرض الشارح اثبات قوله لا ان الضم هي اشئ الضمعا لكن بقي في
 ذهنه شيء وهو ان المناسب للفاضل المحقق ان يورد ههنا قوله لان الضم هي آة فيقول بعد
 فقال قدس سره وللشارح ان ثبت قوله بالنقل من كتاب ثقة من كتب اللغة لان ما قاله في
 الحاشية ليس اولى مما قاله في الكتاب حتى يثبت هذا بذلك هذا من سوانم الوقت والله
 اعلم **قوله** اندفع اسوال لانه مبقى على كون حفاجر انتهى الصبحان وان احتج في صدره
 ان الجواب بعد من تسليم التانيث صدر من الشارح نفسه في الكتاب في جواب الافتراض
 للمصدر بقوله فان قلت آة فكيف قال الفاضل المحقق فعلى هذا اندفع اسوال فان له بان
 ههنا تانيثين تانيث حفاجر وتانيث الضم قال الفاضل المحقق من تانيث الضم مستند
 بالمرآة الصحاح وتبعه تمنع تانيث حفاجر اي لانه علمه والشارح تمنع تانيث حفاجر لا الضم
 كما يعلم من شايبة المتعلقة بقوله لانه علمه بجنس الضم لانه اول قول المصنف وحفاجر
 محال للضم آة والله اعلم **قوله** المذمومة حمولة وحاصل المنع اصلا فسلوه ان افاد كانت

والقديم بين الامة
 المناقشات ههنا كما
 غيظ الامة
 على شرح الغيبيات
 بالاستقلال ليس من
 واجب المصنفين كما
 هو المحسوس في الكتب
 ولما زاد الفاضل المحقق
 بنقله عن الشارح
 الجمعية الى آخره كان
 لا بد او الى اثبات ههنا
 واما كذا في هذا
 غيظ الامة
 الجواب الاول متعلق ببيان
 الصدور وانما متعلق
 بالمعنى فلهذا وان
 تنقل الجواب من غير
 واحد يفعل واحد
 من المناقشات فافهم
 الامة

العلمية مؤثرة في حفاجر يكون منصرف فابعد التذكير بان المانع من الجمعية العلمية فانزالته
 بالتذكير عادات الجمعية فيكون غير منصرف كما في اسم لان الوصفية من التا عنه بالعلمية
 فاذا انزلت بالتذكير عادات الوصفية فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل الا
 ان يقال ان ملازمة الشارح مبنية على المذهب المختار وهو عدم عود الزايل برقم المانع
 لانه بدون وجود مقتضى كما سيحكي في شرح قول المصنف ومخالفت سيبويه لا مخفش فلتكن
قوله قال ترمس سره آه غرض الغايل المحش من نقل هذه الحاشية الرد عليها بان التأويل
 مستغنى عنه لانه مبني على الباطل وهو تانيث الضبع وغرض الشارح دفع ما يرد عليه بان
 عدم تسليم التانيث في حفاجر غير موافق لقول المصنف وحفاجر علم الضبع انفي الضبع كما
 قاله الشارح سابقا فان سلم ان الضبع مؤنث لكن لا تسلم تانيث حفاجر لانه علم الضبع
 الضبع مذكر اكان هذا الجنس او مؤنثا ومعنى قول المصنف وحفاجر للضبع انه علم بجنس
 شامل للضبع لانه فقط وهو سائل على طبق ما مره والجمع من الغايل المدقق حيث
 تعرض للسؤال ههنا ولم يتعرض له فيما سبق مع انه مثل هذا المقام من غير فرق والله اعلم
قوله فعل هذا اي على تقدير كون حفاجر علم الجنس الضبع مذكرا اكان هذا الجنس او
 مؤنثا **قوله** بناء لانه لو لم يثبت التانيث في الضبع بل يكون شاملا للمذكرو والمؤنث
 كما علم من الصراح والخصاص لكان العموم مستغادا بدون تقدير لفظ الجنس توصيف
 بشامل **قوله** ولا مكان اسم دليل آخر لقول الشارح ولم يقل آه ويرا انه ان اعتبار الجمعية
 المطلقة اعني الشاملة للجمعية الاصلية والجمعية الحالية ممكن في منع الصرف ولو قال بجمع
 ان يكون في الاصل ولو تاء ملئت تاء مل الانصاف لظهر لك ان هذا القليل في غير محله لان
 الجمعية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية كما ان الوصفية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية
 العارضية لا للجمعية الحالية كيف ولو كانت الجمعية الاصلية مقابلة للحالية في هذا المقام
 لتوهو مقابلة الوصفية الاصلية بالوصفية الحالية فيما سبق ايض في غير محله عدم اعتبار
 الوصفية الحالية في منع الصرف والامري ليس كذلك فافهم لعل الله يهديك بعد ذلك امرا
قال الشارح قدس فاجاب بانها آه قسم ههنا ان الاعتراض على سراويل ليس لا على قسم
 عدم انصرافه فالاختلاف في صرفه وعدمه كيف جوابا واجيب بان الجواب آخر الكلام و
 اما اوله اي بيان الاختلاف فليكن ضعف السؤال بان سراويل مادة النقص على الاتفاق
 لانه اذا صرف لا يرد النقص به كما هو الظاهر هكذا افسر من حاشية من لا عصمت الله
قوله ومذهب الاكثر آه يعني ان في عبارة المصنف هذا ما اخذت منه الجارح والجرح كما اخذ

يعني ان التا سبالة
 ان يزيد قوله لا نه علم
 بجنس الضبع فيقول
 بعدة قال قدس سره
 آه ولو اراد بقول الشارح
 ولا مكان الى ان كان
 لا يرد الحاشية ههنا
 وهو ممكن فيه بعدة
 يعني آه

الشارح او حذف للضائف كما فعله الفاضل المحشي وفي كلا التقديرين نوع نقصان اما في تقدير
 الشارح فهو انه موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير
 منصرف اكثر من استعماله منصرفا وذا امتنع بل متعذرا واما تقدير الفاضل فهو انه موقوف
 على ثبوت اختلاف النحاة في صرفه وعدم صرفه وذا غير معلوم هكذا اقال مولانا عصمت الله
 ويظهر من قول مولانا عصمت الدين ارض ولعل الاختلاف المذكور في الشرح يكون امر مشترك
 لا تحقيقا كما هو المفهوم من حاشية مولانا عصمت الدين قوله ان خبر مبتدأ محذوف لعل
 الغرض من هذا دفع ما يرد من ان قوله انجي مقول القول المستفاد من قوله فقد قيل وهو لا
 يكون الا جملة والا انجي مفرد بيان الدفع انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو انجي ومقول القول
 ليس الا هو مع مبتدأه وهذا المجموع جملة والفرق بين كلاهما الفاضل المحشي والشارح
 بقلة المحذوف وكثرة فيكون في عبارة الفاضل المحشي تعريض على الشارح والى هذا التقدير
 اشار الشارح قدس سره بقوله انه اسما انجي مع زيادة فائدة وهو تقدير الموصوف
 وهذا التقدير ليس ما يستغنى عنه لانه قد يكون صفة للشئ وهو غير مراد هنا هكذا فهم
 من حاشية الفاضل المدقق قوله لانه دخيل آية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان حمل
 سراويل على موازنه واعتبار الجمعية فيه حكما ليس باولى من حمل موازنه عليه وعدم الجمعية
 فيها حكما بينا الدفع ان سراويل دخيل في كلام العرب على تقدير الجمعية فيكون تابعا لما هو
 عربي في الاصل فيكون محمولا عليه بخلاف ما هو عربي في الاصل لانه لا يكون تابعا فله
 يكون محمولا قوله واقام يمينه آية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحمل على الموازن
 لو كان مؤثرا في منع الصرف لكان المناسب عدم انصرف اجر المعرب محمولا على موازنه منها
 اذ هو اسر بلدة ببيان الدفع ان بعض موازن اجر المعرب منصرف كالكلب واجبور وبعض
 غير منصرف كاذهر وكلام يمكن لغير المنصرف تجميع على المنصرف بل الامر بالعكس نظرا
 الى ما هو الاصل في الاسماء حمل الموازن للمنصرف بخلاف سراويل لان جميع موازنه غير
 منصرف فحمل عليها وجعل غير منصرف وان لم يكن فيه سبب من اسباب منع الصرف
 قوله العرب غنفا قال في العوام اجر فارسي معرب قد يشدد وراءه وقد يخفف انتهى
 ولما كانت موازنه الغير منصرفه غنفة كاذهر مثله قال الفاضل المحشي غنفا والا فانتم
 ليس بمتنصرون حال الخفيف والله اعلم قوله اعتداه آية يعني ان المقصود من حاشية الشارح
 قدس سره لانه من قبيل حكما قد ما يرد من ان الحمل على الموازن غير معدود فيما سبق من
 استبانة النظر فكيف أثره هنا ببيان الدفع ان الموازن الجمعية الحكيمة المحاطة من قبل

الحمل على نفسه وفي استناد الفاضل المحشي الى اعتدال هذا القول ارضى شديداً للكتبة
 وجماعة اهل العصر لم يخص الى ذكره فانهم قولهم وقد يعتد به بهان هذا الاعتدال ان
 مد الحمل على الموازن من اسباب منع الصرف فيما سبق لاجل انه سبب على سبيل الاعتقال
 وليس بسبب على القطع لان السبب في سراويل على تقديركونه عن باب الجمعية التقديرية على
 تقديركونه عما الحمل على الموازن قوله قال للمرأة غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام
 الاشارة الى انه لا اعتدال الاول ليس بمضى للمصر لانه على تقديره يلزم على الذين قالوا بان
 انجمي الجهم وما اشبه الجهم كما ان بعضهم قال بذلك هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق قوله
 وبالله التوفيق ان المصريح في كلامه الشارح قدس سره ان بناء الجواب على هذا التقدير على
 ان المراد من الجمعية المحرمان ان يكون حقيقية او حكماً فكما انه لا حاجة على تقدير يكون الجمعية
 محرم ان يكون حقيقة او تقدير الى الزيادة القيد كذلك لا حاجة على تقدير يرتعيبها
 من الحقيقة والحكمة الى الزيادة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم في تعليق قول الفاضل
 المحشي قال للمرأة تأييد لكونه سبباً لمنع الصرف على هذا التقدير بحيث صرح المحقق
 بذكره في قرآن الجهم وانه قد قرن به البعض انتهى قال الشارح قدس سره فبناءً على هذا
 يرد ههنا ان بناء الجواب اذا كان على التصديق والتحقيق والحكمي فلو قال به للمرأة ساقا
 دفع سوال حقاير تقسرت المسافة ولم يرد الا عراض على سراويل ويمكن ان يجاب عن
 هذا الايراد بان الجمعية الحكمية تكون لاجل الحمل على الموازن وهو مفقود في الالفاظ الفرية
 بعضها مع بعض لان بعضها ليس بنميل في البعض الاخر بل كلها اصيل والحمل لا يكون الا في الجملة
 هكذا وجد في بعض الحواشي المكتوبة بهي مولانا عثمان المرحوم في راسه مرقدة وطيب الله
 منجهم والله اعلم قوله قدر تقدير الما كان في نصب تقدير ايها الغفاه لان المفعول بغير
 اقسامه يقتضي الفعل او شبهه وكلاهما مفقودان ههنا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان
 الجهم وان كان مصدراً في الاصل لكنه نقل الى ما ولد على احاد آه والحوال يقتضي الفاعل
 والمفعول واذا انتهى الفعل وشبهه فيفتيان ايضاً وبين ما يراهم المنسوب ظاهر
 اشارة الفاضل المحشي الى انه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل مقدر وهو قدس سره والجملة
 وقعت جواباً لمن قال كيف كان جمع سر والة مع ان السر والة لم يبقى بمعنى قطعة من السر والة
 بان هذه الجمعية تقديرية فيقد السر والة بذلك المعنى وان لم يوجد بذلك المعنى في كتب
 اللغة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم الجملة صفة سر والة ويرد عليه انه يقام من هذا
 ان لفظ السر والة فرضي مع انه ليس كذلك كما هو الظاهر لانه مستعمل فيما بين العرب الا

لان اللفظ
 في قول الشارح
 فانه في حكمه

ان يقال ان المراد من السروالة السروالة بمعنى قطعة من السراويل لا مطلقا والله اعلم قال
 المشار قدس سره فكانه سمي آء الفاء للتفريع او للتقليل هكذا قال الفاضل المحدث قول
 انما قال كانه يعني انما اورد به صيغة القربى لان السروالة اذا كانت مفردة السراويل وهو
 جعلها يجب ان يكون السروالة بمعنى قطعة من السراويل كما لا يخفى وهي بهذا المعنى ليست
 موجودة في كتب اللغة بل جاء فيها بمعنى قطعة الخرقه فخر من كوز السروالة بذلك المعنى ويكون
 مفردا لها وقربى من الغرض لا يخفى قوله فيكون للفرج آء السروالة بمعنى قطعة من السراويل
 قال الفاضل المحدث تفريع على قوله فكانه سمي انتهى اقول وبالله التوفيق ان تفريع هذا البناء
 على كلام الفاضل لنفسه وهو قوله لان السروالة آء صميم كما لا يخفى في الحاجة الى تفريع
 على كلامه المشار قدس سره وان كان صميم بالنظر الى الموضع المتعارف من الاستدلال قوله
 والنام بعل آء دم ما يتوهم من ان السروالة افا جاءت بمعنى قطعة الخرقه فخر من يعبر السراويل
 جعلها بذلك المعنى مع ان الجمعية يكون على هذا التقدير تحقيقا والفرج ايضا يكون محققا بين
 الدغم انه على هذا يكون السراويل مختصا بالخرقة وهو خلاف ما ثبت في كتب اللغة من ان
 بالانرا قوله لقابل ان يقول آء غرض من القابل اثبات السراويل جمع السروالة بمعنى قطعة
 الخرقه ببيان اختصاص السراويل بالانرا ليس كما بعد نقله من المعنى الجمعي الى هذا الجنس
 الغير الملاحظ فيه معنى الاقسام مطلقا سواء كان اقسام او اقسام الخرقه واما قبل نقله
 فيقول ان يلاحظ فيه معنى اقسام الخرقه او اقسام الانرا بل الا ول متعين لان السروالة بطل
 المعنى موجود فالنقل الى هذا الجنس جائز ان يكون من اقسام الخرقه بل هو متعين قول
 قول آء جواب الا مقراض الذي صدر بقول الفاضل المشي لقابل ان يقول آء بانه الله على ذلك
 التخصيص بل والنقل من الجسم الى الواحد الكلي في الاجناس وهو لم يوجد ولو قيل ان النقل
 من الجسم الى الواحد في الاجناس ثابت كما في حفاجر فكيف يجوز هذا الجواب فانزله بان اراد
 الفاضل المشي بقوله في الاجناس اسماء الاجناس على طريق حذف المضاف وحفاجر مضاف
 كما تقر كما اسم جنس فلو قيل انه على هذا لا يجوز قوله نعم جاء في الاخصاص لا انها عموم
 الا علامه والنقل ليس ثابت الا في الا علامه سواء كانت اعلاما لخاص كسراويل او اعلاما لعموم
 كحفاجر فانزله بان هنا ايضا حذف المضاف والتقدير اعلاما لخاص والمراد من الاخصاص
 عموم ان يكون حقيقة او حكما فيشتق الاجناس قوله اجيب آء بيان هذا الجواب ان
 الجسم على تعيينهم محقق وهو لا يستعمل العرب في محاوراتهم في معنى الجمعية وهم مقيد
 به وان لا يستعمل في محاوراتهم في معنى الجمعية لكن يقال به لا مر متقرر مثلا لو لم يقل

ل
 التوقيل السراويل
 بالانرا و آء بانه
 مشي

على تقدير كون
 سراويل قبل النقل
 بمعنى اقسام الخرقه
 به

بالجموع في سراويل ليل قاعدتهم وهي على ما على وزن صيغة منتهى الجموع لا يجمع المصروف الا
 بالجموع وهي ليست موجودة فيه فقد هنا خافية وعدم ثبوت النقل من الجمع الى الواحد في
 الابداس مختص بالجمع المحقق لا بالامور ومن المقدار قوله وبان المفرد آجواب بتغيير
 الدعي ان مراد القائل ليس نقل السراويل الذي هو جمع السراويل بمعنى قطعة الخروقة الى
 جنس الانزاع على ما يريد ما يريد بل مراده انه لم لا يجوز ان يكون سراويل جمع سراويل بمعنى
 لكن اطلاقه على ذلك الجنس مما لا يستحال على الاقسام بدو والنظر الى اهلنا اقسام الخروقة او
 اقسام الانزاع فاحفظ هذا التقدير ولا تفرم بالرد والقول لعل الحق لا يجاوزه والله اعلم
 سيد وراعي قوله وفيه ان آء هذا الكلام على قوله كما يقال قوله ذلك اي المنقول بقوله
 يقال قوله بجماعهم وجعله صفة له قوله من باب الاطلاق آء اي ذكر الجمع والرد الى الواحد
 والكلام في الثاني دون الاول قوله هو الاطلاق لا اذ اعم توصيف شيء بغير هو اطلاق
 شيء المضاف على الاول قوله لما كان آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان كلمة المضاف
 هي ما هو قطع الوقوع وعدم المصروف والمعرف كلاهما هنا مشكوكان فكيف استعملت لهما
 بيان الدفء ان عدم المصروف ثعلبية وقومه كان مثل قطع الوقوع فاستعملت فيه كلمة اذا الموقر
 ما هو قطع الوقوع حقيقة او حكما واما المصروف فاستعمل كلمة الدافيه للمشاكلة لا لمعانها اذ
 ليس قطع الوقوع حقيقة ولا حكما ولا دل ظاهر ووجه الثاني الندرة قوله مرق
 ان لان كلمة ان تستعمل في المشكوك اي غير المقطوع به سواء كان مشكوكا حقيقيا او هو هو ما
 الملقوب بندرة هو هو فلا يرد ما يرد فانه قوله للمشاكلة كما في قوله تعالى جزاء سيئة
 سيئة مثليها والمشاكلة التغير عن الشيء بلفظ مصالحة سواء كان مقدما عليه او مؤخر عنه
 لكن اقلنا الفاضل المدقق قال الشارح قد مر سره بالتقص به آء لعل الغرض من هذا ان
 كلمة لا في قول المصروف لا اشكال في الجنس وهو هنا غير متحقق لورود الا معتراض على هذا
 بصريح بان للناسب ان يكون منصرا فالانه يوازن مفردا منصرا وهو سراويل كما صرف
 فواحدة تلوا منه بكونا هيبين الدفء انه ليس المراد من الاشكال جنس الاشكال بل المراد
 الازد على سراويل بقاعدة الجمع بان صيغة منتهى الجموع وسد ما يمتد بدو ونجحية لا يشق على
 الا تعريف والجمعية في سراويل ليست موجودة فكيف منتم من المصروف وهذا كما شكك
 تقدير المصروف ليس بواحد فيقول المصروف لا اشكال قوله لا يخفى آء لعل الغرض من هذا دفع
 ما يجتمع بالبال منه على تقدير التقصيص في الاشكال لا يكون كلمة لا في الجنس مع ان مقتضى
 الاقتراف متفية هنا كما لا يخفى فكيف يدعى قول المصروف لا اشكال بيان الدفء ان التقصيص لا

اي على تقدير ان
 سراويل لا يجمع

وكان المصروف
 لا يجمع بالواحد على
 سراويل بقاعدة الجمع

فيها لا ينفك جنس مدخولها سواء كان افعلا واحضا والمدخول ههنا الحذف بقربنية السبق اهكذا
 فهو من حاشية للدق **قوله** ويمكن ان آء بيان الدفع الاول ان سراويل مفرد اجمعي وخيل
 في كلا من العرب لا يوجب الفتور في قوة الجمعية موازنة للمفرد الخيل فلن اعم بصرف مفتحا
 بخلاف الكراهية فانه مفرد اصيل فيوجب الفتور في قوة جمعية القرانزة فصرفت وهذا
 الجواب على تقدير انصرف سراويل **قوله** او بالتدوير بيان الدفع الثلث ان سراويل و
 ان كان عربيا لكن انصرفه نادرا والنادر كالعدم فلا يجمعي موازنة مصاييم بالمفرد للمفرد
 حتى يكون منصرفا وهذا الجواب على تقدير انصرف **قوله** او بتقدير آء بيان هذا الدفع
 الثالث ان الجمعية في سراويل مقدم ومفروض سواء صرف اول بصرف الاختصاص هذا
 الوزن بالجمع فلا يكون مصاييم موازنة للمفرد حتى يكون منصرفا **قوله** فتنه نظرا لعل
 المفروض من هذا دفع ما يحتل بالبال من ان الجمعية اذا قدرت في سراويل فيكون غير منصرف
 فكيف يصح قوله سواء صرف اول بصرف وبيان الدفع ظاهر **قال** للمصنف ونحو جوار آء
 لعل المفروض من هذا دفع ما يرد من ان الجمعية مع شرط الذي هي صيغة منتهى الجموع متحركة
 في جوار لان اصله جوارى مع انه منصرف بشهادة اجراء التنوين عليه بيان الدفع انا لانفس
 انه منصرف بل هو غير منصرف والتنوين فيه تنوين العوض اما عن الياء الهذوقة او عن
 حركتها لا تنوين التمكن للمنوع من غير المنصرف وان سلموا انه منصرف فنقول ان الجمعية
 وعودها ينعى بدون صيغة منتهى الجموع لا يؤثر في عدم انصرف وهي غير موجودة لان
 الاملا مقدم على عدم انصرف واعلم ان الاحتياج الى الجواب في حالة الرفع والجر
 واما في حالة النصب فلا اشكال فلا احتياج وان اختلف في ذلك ان المصنف يشابه نحو جوار
 بقاض حالة الرفع والجر ولا يعلم من هذا التشبيه هذا الجواب فلو قلت بيان الدفع انا لانفس
 خسر آء فانه له بان التنوين في قاض تنوين العوض حال الطلعية للمؤنث كما سيعل من قولنا
 الحشر بعيد هذا فانه **قال** الشارح قدس سره اي كل جمع آء لعل المفروض منه دفع اختصاصا
 نحو جوار بالجمع المنقوص الياء **قوله** وكذا اكل مفرد آء لعل الخوض من هذا التعريض على
 الشارح ان مثل الامراض المذكور في جوار جار مجاز في قاض اسم امرأة واعيل معقرا على
 ايض فالمناسب لك ان يفسر نحو جوار بكل كلمة منقوضة غير منصرفه سواء كانت مفردا
 او جمعا تقريرا لا متراض في قاض انه غير منصرف للطلعية والتأنيث مع اجراء التنوين عليه
 القوي ملا متناصرف الاسم وتقريرا لا متراض في اصيل انه مصغرا على وهو غير منصرف
 هو صيغة ووزن الفعل والمتقرر ان التصغير لا يجل بالوزن فيما اوله احد النواوين فينبغي

في بعض النسخ لم يوجد
 فقط سواء ١٢ منه
 وان انتهى في ذ هذا
 كيف يصح تنبيه نحو جوار
 بكل كلمة لا لا يفتقر
 لا تنبيه التي بنفسه
 كما لا يخفى فانه له بان
 قاض في جوار المشبه
 ما هو كذا في بعض النسخ
 وهو كل كلمة في جوار
 المشبه ما هو كذا في بعض
 قد يبين قاض التي
 بنفسه ما هو كذا

ان يكون هذا المنصرف ايفر غير منصرف للمعتدين المذكورين مع اجراء التنوين عليه التقي هي
 علامة انصرف الاسم وبيان الدفع عن قاض واعيل انا نسلم عدم انصرفهما والتنوين
 فيهما عوض عن الياء او عن الحركة لان اصل قاض قاضي بالياء واصل اعيل اعيل بالياء
 ثم املأ املا لا مشهور بالتنوين صرف والمنوع من غير المنصرف هذا دون ذلك الا
 ان يقال لعلمة مورد الشارح الظاهر الجوابين جواب من التسليم وجواب التسليم هو
 غير ان في الجمع المنقوص دون المفرد المنقوص لان تقدير الاملا لا تأخيره فيه لا يؤثر
 في عدم الانصراف والانصراف كما لا يخفى على من له ادنى معرفة من الفهم الصائب
 بخلاف الجمع لان التقدير والتأخير فيه مؤثر كما بينه الشارح فلذا احض تفسير جواب
 بالجمع المنقوص فاحفظ هذا التقدير لا ينق لعلك لا تجد في غير هذا التعليق قول المقصود
 عطفت على قوله منقوص وكعلل الغرض من هذا دفع ما يتوهمن ان الامتراض كما هو جار
 في المفرد والمنقوص كذلك جار في المفرد والمقصود فلم يخصص بالتشبيه المفرد الغير المنقوص
 المنقوص ببيان الدفع ان الامتراض لا يجري في المفرد المقصور لان اجراء لا فيه موقوف على
 اجراء التنوين عليه وهو موقوف على حذف الالف عنه وهو غير ثابت لان الالف تحذفها
 ثابت فيه قل الشارح قدس سره في حاشية الرفع لعل الغرض من هذا دفع ما يرجع من ان
 نصب رفعا وجرا لا يخلو اما ان يكون على الحالية او المصدرية او الظرفية وكل منها غير
 صحيح اما الاول فلعدم حمل كل واحد من الرفع والجرح على جوار على تقدير حاليتها مع
 الضمير الكاين في تشبيه او مشابهة المستفاد من كاف التشبيه الراجع الى جوار وعلى قاض على
 تقدير حاليتها مع بناء على انه مفعول ليشبه او مشابهة المستفاد كل واحد منهما من كاف
 التشبيه ووجه عدم الحمل ظاهر واما الثاني فلعدم اشتغال حصة الفعول او تشبيه المستفاد
 من كاف التشبيه وهو المشابهة اما في قالب الفعل او تشبه الفعل على الرفع والجرح ومن شرط
 النصب على المصدرية ذلك الاشتغال واما الثالث فلعدم كون كل من الرفع والجرح ظرفا
 او مكان كما هو المظاهر ببيان الدفع انهما منصوبان على الظرفية بناء على حذف المضاف واما
 المضاف اليه مقامه قوله اشارة الى آية لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهمن ان مقصود
 الشارح من هذا التقدير جعل قوله رفعا وجرا منصوبان على الحالية مع ان شرط الحمل
 الحمل وهو هنا مفقود فكيف يصح الاشارة بهان الدفع ظاهر قوله والعامل آية لعل الغرض
 من هذا دفع ما يرجع من انه لا بد للظرف من العامل الفعل وشبهه وكلاهما مفقودا في
 هذه العبارة فكيف يصح جعل رفعا وجرا منصوبين على الظرفية ببيان الدفع ان العامل فيها

من المائدة المستفاد من كونه التشبيه والتقدير ونحو جوار يشبه في حالة الرفع والجور بغير
 قال المصنف قدس سره لان الادلالات لا ويرد ههنا ان ادلال جوار بسبب شغل الحركة
 بالحاصلة بالاعمال فلا يكون هذا الادلال متعلقا بجوار الكلمة اذ لا تعلقاته بذاته الجارية
 عنه بان المراد بتعلق الادلال بجوار الكلمة ان الادلال سواء كانت الخفيف او القلب او
 التسكين موجب لتغير جوار الكلمة لان الادلال متعلق بما في ذاتها قولهم ولا يان الادلال
 آه وتود ههنا ان قول المصنف قدس سره لان الادلال آه ملة لكن التنوين في جوار تنوين
 صرف وقول الفاضل المحقق على قول المصنف واجيب بانه معطوف على قول المصنف
 للفقه كانه قيل لان الادلال مقدم على منع الصرف لان الادلال متعلق بجوار الكلمة و
 منع الصرف من جوارها لان الادلال سببه آه قوله سببه قوي واذا كان السبب
 قويا فاللازم الا متناه نشانه وهذا لا متناه يقتضي التقديم قوله فكذا مثل آه لعل
 الفاضل المحقق من زيادة هذا القول الاشارة الى ان مقصود المصنف من قوله على وزن سطر
 وكلام الرمز الى ملة الصرف جوار بعد الادلال وهو الفتور في الجمعية للشايعين للمنفرد
 الاصلية لان المشتبه به في الوصف في هذا الباب مغايرة وتاويله امل قوله بغير من
 آه لعل الغرض من هذا الكلام الا متراض على ذلك البعض بان المفهوم من كلامه انه قد
 بتقديم الادلال على منع الصرف والتعميم للمصرح بقوله عموما من الياء المحذوفة او
 غير حركاتها في ذلك القول لان القليل يتعويض التنوين عن الحركة هو المبرد وهو يقول
 بتقديم الادلال على منع الصرف كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضوي ويمكن ان يجاب
 عن هذا الا متراض بان القليل يتعويض التنوين عن الحركة مع تأخر الادلال وان كان
 مفصلا في المبرد لكن عند العقل يحتمل ان يقول شخص آخر بذلك التعويض وتقدم الادلال
 فلا يحتمل التعميم في قول ذلك البعض هكذا افهم من حاشية الفاضل المداق والله اعلم
 ووجه فهم التقديم الادلال على منع الصرف من كلام هذا البعض ظاهر كما لا يخفى قوله
 وجب الفقه فلا يوجد الادلال عند هذا البعض ايضا في حالة واحدة وهو خلاف
 مذهبه واما وجوب الفقه في حالة الجور في غير المنصرف فهو ظاهر من التمسك غير مختار الى
 البيا قولهم واصل ما للناسب ان يبدل الواو بالفاء لان هذا بيان اصل جوار على من
 المبرد هكذا افهم من حاشية الفاضل المداق قوله بالتنوين يعني مع الياء المحركة قوله
 بعد فاعني حذف التنوين دون حركة الياء ووجه حذف التنوين كونه على صيغة منفرد
 بالجمع مع الجمعية قوله مولى من اللفاظ المشتركة في المعنى بكسر التاء وفي

لا أصل له في المتن
 من بعض المتن

وفي الحق نفيتهم المراد هنا الثاني وغرض الفرض وقف الرمز الى مجرعه الله بأنه معتق معتق و
 حال الاستشهاد آخر اشهر قوله ويجوز آية وعلى هذا يبطل الاستشهاد لان الياء الثابتة
 في موال في حاله انحر على هذا لا تكون ياء نفس الكلمة بل ياء المشكوك ويحتمل بالبال ان عدم
 الانصراف اذا كان مقتضيا لحذف التنوين والحركة والياء في حالة الرفع والجرح كما في جوار
 فكيف يحصل تشديد الياء في موال حال الانضافة الى ياء المشكوك بل يكون موال كقوله
 لكن الامر فيه سهل وهو ان عدم الانصراف لا يقتضي الاحذف التنوين والكسرة لان
 الياء كما هو الاظهر وحذف الياء في جوار لا لتقاء الساكنين الياء والتنوين المعروض
 عن الحركة وهما لم يجز التنوين لان الانضافة بينهما في قوله وحذفت الياء الاولى منها
 طريق آخر وهو طلب الياء الثانية فانها لقلية بالنسبة الى الحذف احرف الفاضل للحذف
 غرض كما هكذا الامر من حاشية الفاضل للدق في قوله ما فيه من المبالغة لانه جعل مقت
 معتق نفسه قال الفاضل قدس سره وهو صريح ورأى آية فعل الغرض من هذا دفع ما يريد
 من ان مثل الغرض بصري اذ جعل علماء ينهون ان يكون غير منصرف للتركيب العلمية مع علم
 الانضافة والاسناد مع ان الامر ليس كذلك بيان الدفع ان عدم حرفية الجزء ايضاً في
 التركيب في المادة المذكورة فاحد الجزئين حرف مرعي للامر والياء قوله ولا شبهة في
 فعل الغرض من هذا الكلام الرمز الى دفع ما يريد ههنا من ان تعريف التركيب غير صحيح
 لانه يخرج منه التركيبات التي لا تجعل الحائتين اما الكلمات فيها كلمة واحدة كزيد قائم مثلاً
 وبيان الدفع ان خروج غير معتبر لان المعروف ههنا التركيب الذي يوجد في الاسماء
 المناسبة واللاحق بالعق من الاسماء هو الظاهر وهو لا يكون بدون كون الكلمات
 او الكلمات فيه كلمة واحدة قوله اذن اي اذا كان المعروف هو التركيب اللاتقي بالياء
 الذي هو التركيب الموجود في الاسماء قوله لا اشتراط يفرض من حاشية: هو لا واجب
 ان الاشتراط تقيد بشئ بشرط والشرط بيان ما يتوقف عليه وجود شئ ما حاصل بعد
 التسليم ان العلمية بيان ما يتوقف عليه وجود التركيب وثبوته وليس بتقيد به حتى
 يفرض منه وجود التركيب بدون العلمية ففعل هذا يكون قول الفاضل لا اشتراط
 عطف على قوله شرطه يظهر بالبال ان اشتراط شئ شئ لا يكون الغرض شئ مثلاً اشتراط
 استبعاد الصرفة ههنا ليس الا لغرض تأثيرها في منع الصرف فلما اريد بالاشتراط
 الوازم في كلام الفاضل لا اشتراطه يكون الاشتراط عطف على قوله لتفقه يعني ان
 الجزئية لا يكون المحصل على هذا العالية ليست شرطاً لتأثير التركيب في منع

يعني ان الذي هو
 في اسماء الاسماء
 ان التركيب في
 قائم بين
 في الاسماء

حتى يفهم وجوده بدونهما والمقدومة في جواب التسليم انه على ذلك التقدير يلزم القلق في
المصنف لان يقض الشرط المذكورة فيه يكون شرط التأثير والبعض الآخر يكون شرط
الوجود فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت آه بيان الا معترض ظاهر
مكن يرد ههنا ان نفي الاضافة والا سنادا اعتبر في كلام المصنف فكيف قال المعترض من
غير اعتبار نفي الاضافة آه واجيب عنه بانه ليس المراد بالاعتبار في الموضوعين مطلقة
بل المراد الاعتبار على وجه الجزئية من المفهوم وهذا الاعتبار حاصل في نفي حرفة الجز
دون نفي الاضافة ونفي الا سناد كما هو الاظهر هكذا انهم من حاشية الفاضل المدقق
قوله فما ادعى به التركيب اقول وبالله التوفيق الا ولي للفاضل المحشر ان يقول في مفهوم
التركيب او تعريفه لانه يعلم من عبارة ان ما ذكره الشارح مراد من التركيب لا تعريف
له مع انه بنفسه قال سابقا وهو المعروف والله اعلم **قوله** ثم كراى حكوم من غير دليل يفي
ان الاشياء الثلاثة متساوية الاقدام في كونها شرطا لتأثير التركيب في منع الغير يكون
بعد حاجته وهو في جزئية الحرف من مفهوم التركيب الا تحران خارجا عن شرطان له حكوم
بلاد دليل **قوله** قلنا الحرف آه حاصله اثبات الفرق بين الاشياء الثلاثة وبيان ان
التركيب الذي هو من استبانهم الحرف هو الذي له تأثير في اللفظ كعمل الاسم غير مختص
والتركيب من الاسمين مطلقا اضافيا كان او اسناديا ايضرا له كما اثر في اللفظ كالبناء و
الخارج المضاد الى الحرف فكانا متناسبين فالمناسب عدم خروج هذا التركيب من مفهوم
ذلك التركيب اخراجه بغيره لا اشتراط التركيب من الحرف ليس له اثر في اللفظ فلا يكون
مناسبا للتركيب المراد ههنا فالمناسب اخراجه من مفهومه فالاعتبار المذكور والفرق
المستطوره دعوى مع دليل **قوله** ولما لم يوجد آه دفع لما يقال لا به للشارح ان يزيد من
غير فعلية جزئين لان هذا التركيب ايضرا غير مؤثر في منع الحرف وبيان الدغم ظاهر وانهم
في بالك لان المناسب للفاضل المحشر ان يزيد قوله ومن الحرفين لان هذا التركيب ايضرا
غير مؤثر في ذلك للمتم فان له بان هذا القسم غير متروك في كلام الشارح لان التركيب اذا
كان من الحرفين فيجب فيه حرفة الجزء وانتفاءه من كونه في كلام الشارح بطريق الصراحة فتأمل
ما خرجوه وهمك وقالوا ان انتفاء التركيب من الفعلين ايضرا مفهوم من كلام المصنف لا استثناء
لان هذا التركيب ليس الا تركيبا اسناديا فاتهم من ان الاسناد لا بد له من الطرفين
المسند والمسند اليه وفي ذلك التركيب الا غير مفقود فلا يكون هذا القسم من قبيل
التركيب الاسنادي فلا يكون انتفاءه مفهوم ما منه هذا من سوانم الوقت والله اعلم

قوله لا غلول لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان التركيب لا يزول حين عدم العلمانية
كما ترى في المركبات كلها فكيف يعم هذا الاشتراط لتلك الفائدة ببيان الدفع ان المراد
من الزوال الا غلول ولا شئت في عدم الامر من الا غلول حين عدم العلمانية كما في
قوله اذ يتحقق آة لعل هذا يكون نكتة بعد الوقوع والا فما الباعث على هذا في اشتراط
العلمانية بخصوصها فلا يرد ما يرد فافهم قوله اي الزور آة لعل الغرض من هذا دفع توهم
مقرر بتقريرين لاحدهما اشارة الفاضل مولا ناعبد الحكيم والآخر اشارة الفاضل المدقق
اما الاول فهو ان التركيب لا يقبل القوة والضعف فكيف يحصل بالعلمانية فيه قوة ولعل
وجه عدم القبول ان القوة عبارة عن كون احد الفردين بحيث يتفرع منه العقل في
الوهم امثال الاضعف واما الثاني فهو ان قوة الشيء عبارة عن عدم احتمال التقييد في
الشيء وعدم احتمال التركيب نقيضه غير مختص بالعلمانية لانه لا يحتمل سواء كان علما
او لا فكيف يحصل بالعلمانية هذه القوة ببيان الدفع من التقرير الاول ان المراد من القوة
ليس معناه المقابل للضعف حيث يقال ان التركيب لا يقبل الا تضاد بمقابل الزور و
التركيب يقبل الزور وعدمه فبالعلمانية يكون لازما لان الا علام لا يتغير ببيان الدفع
من الثاني ان عدم احتمال التركيب نقيضه في حال التركيب لا مطلقا سواء كان حال التركيب
او في المال والمراد هنا عدم الاحتمال مطلقا واما يحصل بالعلمانية لان الا علام لا يتغير
اقول وبالله التوفيق ان قوة الشيء عبارة عن ظهور اثر ذلك الشيء في احد الفردين ان يرد
الاخر وهذا موجود في التركيب المراد هنا قبل العلمانية لان اثر التركيب اجتماع المتفرقات
وفي التركيب المراد هنا هذا الاثر ان يرد الاثر في اجزاء هذا المركب كلمة واحدا
واذا عرفت هذا فاعلم ان هذه العبارة من الفاضل المحقق دفع لما يرد من ان القوة حاصل
في التركيب المراد هنا قبل العلمانية فكيف يكون اشتراط العلمانية لتحقيق القوة ببيان
الدفع ان المراد من القوة لزومه لا نفسه والحاصل قبله نفسه لا لزومه والا اشتراط
للزوم لا لتحقيق نفس القوة واللزوم يحصل بالعلمانية لان الا علام لا يتغير فاحفظ
هذا التقرير ولا تمهل بالاطناب لان تقدم الطريق شيئا واحدا يوجب الطرب للنفس
والله اعلم قال المصنف ولا باسناد والمركب التوصيفي داخل في الا سنادي كما هو
المفهوم من كلام مولا عطاء الدين قوله الباء للملازمة آة لعل الغرض من هذا الكلام
دفع ما يرد من ان الباء في قول المصنف باضافية لا تعلوا ما ان تكون للمصاحبة والملازمة
او الاستعانة والسببية او الاقضاء والمقابلة او التعدية او تكون زائدة وكلها لا يرد

وجوب التصديق بالعلمانية
ان العلمانية هي التي
الشد لا يمكن ان كان
مقابل تلك الشدة
الضعف ومقابل
القوة ايض الضعف
فقد هو منتهى اتحادها
نرا منه

اما الزايد فلا هنا يحتج في بعض المواضع قياسا في الآخر كما وانتهاء الامر في هذا المقام
ظاهر اما التعدية فلا ياء هاجعل للفعل اللازم متعدد يا باختيار تعني معنى التعدي كما في
فصب بزيد اي ميرة فاها وبجد الجعل هنا مفقود كما لا يخفى واما المقابلة فلا نبيها
عبارة عن ان يكون مدخولها في مقابلة شئ آخر كما في قولك هذا بدالة وهذا ايضا مفقود
هنا كما لا يخفى اما الصادق فلا نبيها عبارة عن ان يكون مدخوله ملصقا بشئ آخر كما في قوله
مهرت بزيد وبين التركيب المراد ههنا والاضافة والاسناد منافات لان المراد من التركيب
التركيب الذي بعد شدة الامتزاج كقوله واحدة والاضافة والاسناد ويقضيان الصلة
لانها من النسب التي لا تنصور الا بين الاثنين فلا يكون بينهما القاء اما الاسناد والسببية
فلا نبيها هاجبارة عن ان مدخولها آله وسبب شئ آخر والاضافة والاسناد ليسا سببية
واثنين للتركيب المراد ههنا للمنافات بينهما كما سبق بل السبب في الوضوح الثاني اما المصاحبة
والملازمة فلا نبيها هاجبارة عن ان يكون مدخولها مصاحبا وملصقا بشئ آخر وهذه
المصاحبة والملازمة بين التركيب المراد ههنا والاضافة والاسناد ايضا مفقودا
للسطور وبما الدغم ان البناء للملازمة والمراد من الاضافة والاسناد هيتهما والمنافات بين
التركيب وبين الاضافة والاسناد نفسهما لا هيتهما كما هو لا يظهر لكن يقع شئ وهو ان المراد من
الاضافة والاسناد اذا كانا هيتهما فلهذا يجوز ان يكون البناء للالصاق فافهم ولا تشعروا
بالرد والقبول قوله وذلك لان آخرة من الفاضل المخرج من هذا الكلام اقامه الاستدلال
على اشتراط نفي الاضافة والاسناد في قاء تثير التركيب في منع الصرف والرفع الى التقصير
في الاستدلال المشار على هذا المطلوب بيان الاول ان من المتقهرات فيما بين الضافة في
الكلمة المنقولة عن مركب كونها معدية ومبنية باعتبار المنقول عنه وكون معناها
باعتبار المنقول اليه فلو جعلت كلمة منقولة من المركب الاضافي والاسنادي جعلت
علما وتكون غير منصرفة باعتبار هذا الوضع بل من خلاف المتقرر لانه يلزم من هذا
اعتبارها لا علم لانها هي هو حكمه ما لا ضرورة بالنظر الى المنقول اليه ويطلب ان جعلها غير
منصرفة باعتبار الوضع السابق ظاهر بعد وجود السبب ببيان الثاني ان دليل المخرج
يبدل على ان المركب الاضافي لا يمكن منع صرفه نظر الى حال الاضافة ولا يبدل على عدم
صرفه نظر الى الوضوح العلي والمقصود هذا دون ذلك والله اعلم قوله نقلت آه
والمراد من المنقول عنه الوصف المنقول عنه وهو التركيب بالمنقول اليه الوصف المنقول
اليه وهو الافراد وبالنقل المعنوي فلا بد ان المنقول اليه هو معناها فكيف يصح قوله

وهو الجواب
الاستدلال على
النسب ليس له
على وجهه
وكيف بالله شبيها
اولا في بين الامنة

ومعتابها باعتبار المنقول اليه هكذا قال الفاضل المدقق قوله اعرجا بسواء كان المعتبر
 كما في المضاف اليه في عبد الله او المطلق كما في المضاف منه وسواء كان في الجزئين كما في
 حسن وجهه وسيطره زيد او في احدهما كما في ضرب زيد هكذا في حاشية مولانا
 عبد الحكيم قوله باعتبار المنقول ليشعر بكونه منقولا قوله باعتبار المنقول اليه
 باعتبار المردطع الطارى بالنقل قوله لا متنازع اعتبار حكمة اى حكم منع الصرف فالتنازع
 هو الاخراب فمتنع باعتبار الوضع العلمى بناء على المقرر المذكور فيكون منع الصرف
 باعتبار ذلك الوضع منساقا لشارح قدس سره لان الاضافة اى التركيب الإضافى
 فعله هذا لا يبره المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب الإضافى
 هكذا في العصمت قوله اولان آية دليل آية لا شترط انتفاء الاضافة ببيان تأليف التركيب
 الاضافى اما ان يكون في الجزء الاول او يكون في الجزء الثانى لا سبيل الى الاول كما عرفت في
 الشرح وهو كون الاضافة مجزعا للمضاف الى الصرف او الى حكمه ولا سبيل الى الثانى باعتبار
 التماثل وتبين ههنا انه لم لا يجوز تشغل الجزء الثانى من المركب المراد ههنا بالاعراب المكافى
 واجيب ههنا بان الشغل يقتضى سبق استعمال المركب المراد ههنا على العلمية وهو معدوم
 بخلاف المركب الاضافى الذى جعل علماء كما لا يخفى والله اعلم قوله اذا كان آية لعل الغرض
 من هذا دفع ما يقتضى في الوجه من انه يجوز ان يكون الاضافة مؤثرا في المضاف الصرف وفى المضاف
 اليه مدحهم نظر الى تغاير الطرفين بيان الدفع ان اقتضاء الضدين في طبيعة شئ من المستحبات
 لان مقتضى الطبيعة لا يختلف بحسب طرف دون طرف فان اقتضت الصرف اقتضت في
 المضاف والمضاف اليه وان اقتضت عدم الصرف اقتضت في كليهما اقتضت احدهما
 والآخر بالضرورة لا وجه له قوله يعاى في مادة آية كانه العارضة في الدفع المذكور بما عاى ان
 الاضافى في حكم كلمة واحدة فاقضاء الصرف في المضاف اقتضاء في المضاف اليه وعدم
 الصرف في المضاف اليه اقتضاء في المضاف فيلزم على هذا اجماع الضدين في امر واحد الذى
 هو المركب الاضافى قوله في حكم كلمة واحدة قال مولانا عبد الحكيم ولذا يكتسب المضاف
 التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة انتهى اقول وبالله التوفيق والشرح
 قال في شرح قفل المعرف وتفيد تعريف ان تعريف المضاف مستفاد من هيئة الاضافة للمعنى
 كما في المضاف اليه فلا محل لكلامه ههنا واما حديث عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف
 اليه في السعة فاقضه عند وثن كما يعلم من قول القاضى البيضاوى في قوله تعالى وما هم
 بضار به من احد الا باذن الله حيث قال وقرى بضارى على الاضافة الى احد وجعل الجاء

جزء منه والفصل بالظرف انتهى واما النقصان في كلامه لعدم التقيد بالمعنا اليه المعرفة
فالا مرفيه سهل لانه يقال في ذلك الدغم ان المراد من المعنا فاليه المضاف اليه المعرفة لا
المضاف اليه مطلقا والله اعلم بالصواب واليه المرجع المآب **قوله** عندهما فهم آه لعل
الغرض من هذا اعتراض على الشارح بان تعليل نفي الاسناد في التركيب بذلك الطريق لا
صدر منه يقتضي تخصيص ذلك النفي بالمقر ومن واقع لان بناء المركب استنادية
ليس الا عندهم واما الآخرون فذهو الى اعرابها على الحكاية ولا بعد في اعتبار علم الص
ذلك التقدير فيها واكامر ليس كذلك لان هذا النفي معتبر عند الكل وان لم يعتبر هذا
القييد عند الكل فهذا التحقيق لا اعتراض املح ان في هذا المقام تطويل في الحاشية من الشرح
بحيث يمل طبائهم الطلبة فانحصها بحيث يملون ذلك الاملا فالتسليم ان من تابعكم
اعتراض على الفاضل المحقق بان نسبة بناء الاعلام المشتقة على الاسناد الى المقر افتراء عليه
لان للعلوم من كلام الشيخ الرضي في بحث المركبات ان المركب الاستنادي ليس مجرد لا
يصنع عند المقر قبل العلمية ولا بعدها فاجاب عنه الفاضل للدق بان للعلوم من كلام
المقر في الضياع المفصل ومن اما اليه في بحث الكنايات ان الاعلام المشتقة على الاسناد من
قبيل للبيانات الحكيمة وان اختلج في فذلك انه على هذا ما الوجه كلام الشارح الرضي حيث
نفي البناء والاعراب من نسب المركبات الى المقر فانزله بان يجهل ان يكون ذلك النفي من
تحقيقات نفس الشارح الرضي ولا يكون داخل في المنسوب الى المقر وان اختلج في ذهنا
ان تلك المركبات اخراجها المقر بقصد ولا نسبة في تعريف المركب فيما سيأتي عن المركبات
واخراجها عن باقي اقسام المبني ظاهر فكيف تكون مبنية عند المقر فانزله بان تلك المركبات
مبنية لا لاجل التركيب والمقصود من المركبات المبنية للعدد ودة في المبنيات للمركبات
التي بناءها لاجل التركيب فلذا اخراجها عن تلك المركبات فانهم ولا تسرع بالرد والقبول
قوله بعد منصرفه الصغير راجع الى العلم المشتقة على الاسناد المعلوم من فظا
المشتقة على الاسناد المذكور في الشرح ووجه صفة الاجماع المزج الذي هو من عا
للمصنفين فلا يرد ما يرد فانهم **قوله** وان لم يظهر اثره لكون آخره مشغولا بالحركة المحركة
ونظير ذلك الحكم الحكم لعدم نصراف مسلمات حال العلمية مع ظهور اثره ولو لا من
عبد الحكمين في مد الاعلام المشتقة على الاسناد من قبيل المركبات الحكيمة كلاما انشئت
الاطلاع فارجم الى كلامه والله اعلم قال الشارح قد من سره علمين هذا قيدها بالنظر
الى القسمين اعني ما تضمن حرف العطف وما يكون الجزء الثاني منه صوتا والتقدير ما عني

نلت لا باعتبار الأفراد المذكورة منها هـنا وبالنظر الى القسم الثاني وترك عليه القسم الاول
 المشهور فلا يرد ما يردنا فهو قوله لان المذكور آه هذا ناظر الى ايراد كلمة كان في جواب السؤال
 الواحد على خمسة عشر ستة عشر واما وجه ايراد كلمة كان في جواب السؤال الواحد حقيقة
 ولفظوية فهو انه يجوز ان يكون معنى قول المصنف والاعراب الثاني في بحث المركبات انه وان
 لم يكن الثاني متر هنا لحرف العطف اعرب الثاني مع منع صرفه مطلقا اى سواء كان مبنيا
 قبل التركيب او لا وقوله على الاصح هو ان يكون قيد القول ويبنى الاول فقط فيكون مثل سيبويه
 ولفظويه معروبا غير منصرف عند المصنف كما ذهب اليه البعض ايضا ولا ادري وجه الغرض
 الفاضل المحض لوجه ايراد كلمة كان في جواب خمسة عشر دون جواب سيبويه قوله مع
 بعد داهى في الذكر يعني ان هذه القرينة قريبة تخفية لا يساق اليها قول من
 الجائز ان لعل الغرض من هذا ادفع ما يتوهمون انه على ذلك التقدير يكون حكم ما يتضمن
 حرف العطف في الاصل معلوما بطريق الدلالة ببيان الرفع ان المعلوماتية بطريق الاصل
 ينفع اذا كان حكم ما يتضمن حرف العطف بالفعل موافقا لحكم ما يتضمن حرف العطف
 في الاصل ولم لا يجوز ان يكون بين هذين الحكمين مخالفا قولهم ولذا اى لا جعل ذلك للتمييز
 في الحكمين ذهب البعض الى الاعراب مع عدم الصرف في المتضمن بحرف العطف في الاصل
 قوله جواب آخر بيان هذا الجواب ان تقيد التركيب المؤثر في منع العطف بما يخرج خمسة
 عشر مضرا لانه من الاعراب الغير المنصرفة عند المصنف وكذا الجواب آخر للاعتراض
 بسيبويه ولفظويه من كان وجه ايراد كلمة كان في جوابها كما سبق فتذكر وانما وجبا
 مرادنا عصمت الله عن اصل الاقراض بان ما تتضمن حرف العطف فهو خارج بقوله من غير
 حرفية تجزء واما ما يكون احد جزئيه صوتا فهو خارج بقوله صيرورة الكلمتين او اكثر لان
 الصوت ليس بكلمة انتهى مع ادنى تغيير قال الشارح انها من قبيل المبنيات ويرد ههنا ان المتضمن
 في كلام المصنف فيما بعد بناء المتضمن بحرف العطف ولا تعرض فيه لبناء ما كان الجزء الثاني منه
 صوتا واجيب عنه بان الشارح قال هذا بالنظر الى التوجيه الذي فعله في عبارة المصنف وهو
 قوله والاعراب الثاني وبني الاول على الاصح وهو تقيد الشرط بقوله ان لم يكن مبنيا
 بقاء وجعل قوله على الاصح متعلقا بالجملة والتعرض لبناء ما كان الجزء الثاني منه صوتا
 على هذا اثابت بطريق الاشارة وان لم يثبت بطريق الصراحة في عبارة المصنف كما لا يخفى
 والله اعلم قال الشارح قد مر سره فليرد كبناءها اصلها بل اخرها من المركبات غير
 والا لسناد واخرها من باقى الركبات ظاهرة ووجه عدوها الى المبنيات مع ذلك لا يخفى

قد مر في الحاشية المتعلقة بقول الفاضل المحشي عند جملة فتذكره قال الشارح قد مر
 علم بلدة آء قال مولانا عصمت الله فيه انه اذا كان بعلبك علما بلدة يجوز ان يكون مد
 صرفه للعلمية والتأنيث كماء وجود فلم يكن مثالا قطعيا للتركيب المؤثر في منع الصرف
 انتهى اقول وبالله التوفيق التأنيث باعتبار البلدة ليس بثابت بعد ومتفق لا نه او اول تلك
 البلدة والمكان يكون مذكرا على ما هو القاعدة في السماء الا ما كان فلذا لم يعتبر ذلك للتأنيث
 وجعل غير منصرف للعلمية والتركيب انه اعلو لكن بقى شئ وهو ان المراد من الاضافة في
 قوله ولا باضافة هيئة كما علم من قول الفاضل المحشي سابقا لا قصد المعنى الاضافي ووجد
 ان هيئة الاضافة في علمك ما لا يخفى فلا يوجد الشرط فكيف يمنع من الصرف ويمكن ان يجاب
 بان المراد هيئة الاضافة والا مسندا للهيئة التي يكون علمتها موجودة في اللفظ كجزء النش
 في عبد الله ونصب شرا في تأويل شرط وهيئة بعلبك ليس بمذمومة للعلبة قوله بل من غير
 نقله لما كان يح على الشارح ان للعلوم من كلامه في قصد النسبة لا اسما في بعلبك والشرط في اصل النسبة لا في
 القصد اذ الفاضل المحشي من قال في اصل النسبة ويمكن ان يحجب قبل الشارح بان النفي قد يفيد في التقيد
 والتقيد كليهما اذا دخل على ثمن مقيد علم لا يجوز ان يكون مراد الشارح ههنا في النسبة والقصد
 لا الاخير فقط والله اعلم قوله على الامر بحال اي من غير نقل يقال وتعل الخطبة والشعر
 ابتداء من غير تشبيه قبل ذلك قال الشارح قد مر سرا او غيرهما قال مولانا عصمت الله
 لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية واسنادية لا يضيء في تأثير التركيب فلا يحتاج
 الى نفيه اقول وبالله التوفيق ان المفهوم من كلام الشارح قبيل هذا اثر النسبة العطفية
 في التأثير كما لا يخفى ولو كان وجود النسبة العطفية غير مضر كما قال فلا في وجه الجواب عن
 الاعتراض المذكور في كلام الشارح بقوله فان قلت كان آء كما نقلت سابقا فتذكره
 والله اعلم قوله قيل الواو بمعنى مع لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الواو لطلق
 الجمع لا للاجتماع كما تقر ففقد كلام المصنف كون آء لف والنون في الا سمر على طريق الاجتماع
 او التفريق بان يكون احد هما في اسم والاخر في اسم آخر وهذا ليس بجواب كما هو الظاهر
 الدخول ان الواو ههنا بمعنى مع او العطف مقدم على الحكم وهو قوله ان كان آء في غير الاجتماع
 المراد وهو الاجتماع في اسم واحد لكن لما كان هذا ان الامر ان خلاف اصل مراد هذا
 الترجيح وقال قيل وقد يقرر الايراد بان الظاهر في العطف امتياز متأخر عن الحكم فلا
 يصح ما جاء ضمير التنبيه الى المعطوف عليه ولا الى المعطوف وضعف هذا التقدير مولانا
 عبد الحكيم بان الشايع في العطف بالواو ايراد ضمير التنبيه كما في قوله عز وجل وعمر وجاه

فلا خدشة في علمه المصنوع والله اعلم قال الشارح قد سره المعدودان من آة لعل الغرض
من هذا دفع ما يرد من ان الالف والنون موجودتان في حشا من الحسن اسماء مع انه منصرف
بما ان المدح ان المراد من الالف والنون الالف النون المنزلة في جعل اللام للبعد اشارة الى ما ذكر في الكتاب
والنون في حشا ليست بزيادة كما هو الظاهر فلما لم يرد مثل هذا الابداد في الاسباب لا يتقرر
يشتر الشارح فيها الى كون اللام للبعد وان كانت فيها له ايضه كذا فهو من حاشية موكلة بالمال
واسه اعلم بحقيقة الحال قوله بالفعل لما كان معنى كوز الشيء من الحروف الزوايد موافقا
لما سيأتي في بحث الحروف امكان انصافه بالزيادة في مادة من المواد لا انه متصف بها في كل
المواد فذهب الى ان الالف والنون من حروف الزيادة بهذا المعنى فيقتضى ان يكون حشا
مشتقا من الحسن غير منصرف بوجود ذلك المعنى في نونه فيلزم على ما عنه الفرار قيد الفاضل
المعنى قول الشارح لانها من الحروف الزوايد بقيد بالفعل اشارة الى ان المراد بكون الالف
والنون من حروف الزيادة ههنا كونها متصفتين بها بالفعل فيكون حشا منصرفا لا نونه
ليس بمتصف بها بالفعل حال كونه ما فرغ من الحسن والله اعلم قوله نونه بدل من قوله
لفظ ويجعل ان يكون مضافا اليه للفظ لفظ والضمير يكون راجعا الى الشيء المذكور في كل الاثر
هان والمذكور في كل الاشاقوله جازم صرفة هذا الجوان بالنظر الى الاستحالة الاصاله لا بالنظر الى
الاصاله لانها يوجب الصرف كما لا يخفى وما المنع في قوله الآتي وينبغي ح م بالنظر الى كون حشا
من الحشيش بفتح الحاء المهملة وقشد يد السمين المهملة لا بالنظر الى جواز ذلك الكون لانه يوجب
جوان المنع كما لا يخفى فعلم ان الاولى للفاضل المعنى ترك الجوان في الصرف او ذكره في المنع
ليكون الكلام على فسق واحد هذا من سواح الوقت والله اعلم قوله بجزء الغرض في قوله
لشال وهو حشا المشل وهو كون نون هذا اللفظ محتمل الاصاله والزيادة قوله لمضارعتهما
اعلم ان المراد في نسخ الشرح هذا اللفظ عليها بعد قوله تمام التانيث في ذكر الفاضل المعنى هذه العلة الطولية بين لفظ
عليها ما قصد به اللفظ الخ كما هو عادة المصنفين في بعض المقامات الى ان ذلك اللفظ غير موجود في النص
للفاضل المعنى والى ان الاصل قد اريد ان المقترن وجه الشبهة ان يكون مشتركا بين المشبه به وعليه فقد
الابداد المذكور يمكن ههنا بالالف والنون على ما هو الظاهر وهو امر جاع ضمير عليهما
اليها وان تكلف على ذلك التقدير ايضه بان الضمير اجمع الى ريفي التانيث التين جعلتا بجزء
امر واحد والالف والنون المنزلة بين التين جعلتا ايضه بجزء امر واحد والله اعلم قوله
لما كان آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الشارح لم لم يجعل وجه مشابهة الالف
والنون المنزلة بين الالف المدودة تساوي الوزنين صدر اذ كون الزايدتين مختصا

بشيء الذي هو المذكر وكون المؤنث والمذكر في لغتي الصيغة ببيان الدغم ان تأثير الالف والتون
 للمزيدتين في منع الصرف ليس بدائري مع تلك الوجوه لان ندما ن منصرف مع وجود الوجوه
 الاولين فيه وعمران وعثمان مستنعان من الصرف مع عدم تلك الوجوه فيما يجزأ من منع
 دخول التانيث لان تأثيرها في ذلك المنع معه دائري وجودا وعدم ما فتعين جعله وجه الشبه
 فجعل الشارح وجه الشبه اياه لا غير **قوله** منع صرفها لما لم يعم هذه العبارة على الظاهر
 لانه يستغاد منه نسبة الصرف الى الالف والتون المزيدتين وهو خلاف الواقع لانه
 وعدم الالف نصرفات من اوصاف الاسماء اول الفاضل المدقق بان المنع المضاف الى الصرف
 مضاف الى ضميرها في الواقع والتقدير منعها الصرف ولا شك في صحة هذا المعنى اقول
 وبالله التوفيق ان لفظ منع صرف وان كان مركبا اضافيا في الواقع لكنه يجزئ ان يجزئ عن
 التركيب الاضافي ويجعل كشيء واحد فاضيف الى ضميرها لا دلي بالملازمة وهي كونه حاصل
 من مرجعها والله اعلم **قوله** دائري اعملي للضمير اجم الى منع دخول تاء التانيث ومعنى ذلك
 منع الصرف على ذلك المعنى وجودا وعدم ما ان وجود منعها ودخول تاء التانيث مستلزم
 لوجود منعها للصرف وعدمه يستلزم لعدمه ويرد ههنا ان الدوران علامة العلية كما
 هو المتقرر في علم الاصول فللناسب ان يجعل سبب منع الصرف منع دخول تاء التانيث
 لا الالف والتون المزدتين وان يمكن ان يجاب عنه بان الامر كما قلت لكن لما كان اجماع
 منعها على جعل الالف والتون المزيدتين من اسباب منع الصرف والمخالفة منه من المنع
 فجعل ذلك المنع سببا للملازمة **منع الالف والتون** الصرف من الالف والتون وهو المشاهدة لا لغير
 التانيث ولا يستتسر هذا الا بان يجعل منع دخول تاء التانيث وجه الشبه والله اعلم **قوله**
 لان الوجوه آه اسمان الوجوه وجزها التساوي مع ما عطف عليه هذا اذا وجدت الواو
 في قوله الآتي ولا يدور عليها آه وان لم يوجد هناك حرف الواو فيكون الخبر هو وقرنه كذا
 الوزنين مع ما عطف عليه عطف بيان او بدل من الوجوه **قوله** صدر الاول تركه لان
 الوزنين كما انهما متساويان صدر لكن لك متساويان عجزا لكن الامر سهل وهو عدم كون
 التانيث احترازا **قوله** مع تحقق تلك الوجوه ويعلم من الحاشيتين المشهورتين ان المراد
 من تحقق تلك الوجوه في ندما ن تحقها فيها سوى الوجه الثالث يعني ان في ندما ن الالف
 والثاني من تلك الوجوه موجودان وفي عمران وعثمان كل معدومة اقول وبالله التوفيق
 لعل وجه استثناء الوجه الثالث من ندما ن كون المراد بكون المؤنث صيغة اخرى كونها
 على صيغة فعلية لا المخالفة المطلقة وهذا منتهى في ندما ن المنصرف لان مؤنثه على هذا

في لفظها منه

في لفظها منه

قوله صدر في كذا كذا
 الاول منها مفتوحا
 الثاني ساكن
 متساويان عجزا في كذا
 حرف الثاني مفتوحا
 والاول ساكن

ند ما نة لا ندهى ولعل وجه انتفاء الوجه الثاني عمران وعثمان ان المفهوم من اختصاص لزا
 يد تبين بالمذكر في مكران هيئة المؤنث له مع عدم تيمك الزايد تبين وهذا المعنى منتفي فيه
 لان المؤنث لم يحش لهما ولولا ذلك التعلقان بل بقي كلام الفاضل المحشي على ظاهره لعلت
 ان الوجه كلها موجودة في ند ما ن المنتصرف والا ول والثالث منتقيان في عمران وعثمان
 والثاني موجود فيهما فالحفظ ولا قسم بالرد والقبول والله اعلم قوله عمران وعثمان بكسر
 الاول في الاول وعجم الاول في الثاني وهذا اظهر وجه انتفاء الوجه الاول فيهما ولما لم يحش
 لهما مؤنث تحقق وجه انتفاء الوجه الثالث فيهما ايضاً واما وجه انتفاء الوجه الثاني فيهما
 فقد مر فت حاله قوله لا يظهر الغرض من هذا تزييف القول الاول بان للشبهة في
 الالف والنون الزايد تبين انتفاء التاء وعدم دخولها عليهما وعلى هذا القول لا يخلو عن
 الاشتراط وجه لان وجود التاء لا يقدح فرعية ما للمزيد عليه قوله الا ان يقال ان
 تعيين القول الاول والجواب عن تلك التعريف وبيان ان تأثير الالف والنون في منع
 الصرف لاجل الفرعية ودخول التاء يقدح فيها لان الجرد عن التاء الذي هو المتطلب
 بالالف والنون ههنا على تقدير دخولها به يكون اصلاً بناء على ما تقر بان الجرد عن التاء
 اصل لما يزيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية قوله اي في منع دخول آة لما كان
 مشابهة الالف والنون بالفتح التانيث متصوراً بوجه شتى مطلقاً لم تكن مرادة كما سبق
 كل من لا مرين قيد الفاضل المحشي بما هو المراد والله اعلم قوله اما المشابهة او المشابه
 ومن ههنا ان المناسب للفاضل المحشي ان يقدح المشابهة على المشابهة لان اسناد السببية الى
 الالف والنون على الاول يكون حقيقياً وعلى الثاني يكون مجازياً كما لا يخفى واجيب عنه بان
 الفاضل المحشي نظر الى ان سببية الثاني اصلية لان فرعية النسبة للطرفين في الوجودين امر
 ظاهر بخلاف سببية الاول ولكل وجه هو مولها هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق
 والله اعلم قوله لكنه سبب آة لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الفرعية اذا كانت
 لما زيد تأعليه والسبب اذا كان الالف والنون فما الحاجة لمشابهة الالف والنون بالفتح التانيث
 وبيان الدفع ظاهر قوله مع ان المشابهة آة يعني ان المشابهة من توابع المشابهة به وهو اذا كان
 ههنا فاللذكير يكون مشبهة ايضاً فرعا له فلا حاجة الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه
 به قوله ظاهر وبيان التوجيه فيما سبق لا يشهد الظهور بل الصحة كما هو الظاهر فلا مرد له
 فافهم قال لشارح قدس سره يعني به ما آة الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الاسم اعم
 مطلقاً من الصفة وهو خاص منه مطلقاً والمقابلة بين ذلك العام والخاص بكلمة اوليست

لا يغلب بالبال
 ان المؤنث انت مان
 اذا كان ند ما نة منتفي
 الصحة الثاني فيه ايضاً
 كما لا يخفى الا ان يقال
 ان اللزوم من الانتفاء
 عدم صحة الزايد تبين
 في المؤنث فقط لا في
 وتبان في ند ما نة مع
 التام كما هو الظاهر
 والله اعلم

من المتعارفات فكيف حصلت من المصنف بيان الدفع ان للاسم اطلاقين باحدهما يكون اسم
من الصفة وهو ما يذكّر في مقابلة الفعل والحرف وما لا نحو مقابل لها وهو ما لا يدل على
ذات ما هو حط معه صفة من الصفات والمراد هنا هو الثاني والمقصود من قول الشارح
فان الاسم آه لا يستدل على اطلاق الاسم في مقابلة الصفة كما انه يطلق في مقابلة
الفعل والحرف وقوله فالمراد بالاسم آه تفريع على الدليل اشارة الى ان نفي قصد الاسم
الشامل للاسم والصفة مراد في المدعى هكذا فهو من حاشية الفاضل المدة قوله و
لا الاسم آه لعل الغرض من هذا الكلام التعريض على الشارح بان للاسم اطلاقان أحدهما
ايضاح مطلقا من الصفة فالمناسب نفيها ايضاحا لا يتوهم ان ادتها فيلزم للمقابلة بين العاقل
المطلقين بكلمة او ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى المذكور في الشرح هو الظاهر لثبوت الاسم
في امثال هذه الموضع فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الأخر فليس كذلك في مثل هذا المقام
فلذا لم يمتح الى نفيها هكذا ذكر في حاشية مولانا ميرزا علي اقول وبالله التوفيق اذ كان المراد من
الاسم الشامل للاسم والصفة المنع في قول الشارح الاسم للمقابل للفعل والحرف لكان للسر
والجواب وجه ولو اريد به ما هو ظاهره يعني لم يرد بالاسم المعنى الذي يكون به شاملا للسر
والصفة باي وجه كان هذا التعمول لم يحسن لهما وجه والله اعلم قوله للمقابل آه وهو عكس
عما لا يكون مشعرا بالمدح والذم ولا مصدرا بالاب والابن كما يقال العلم اما اسم وقص
او كنية قوله والمقابل للسمل اي اللفظ الموضوع للمعنى وعليه حمل القاضى البيضاوى لاسمها
في قوله تعالى وعلو آدم لا سماء كلها قوله والمقابل للظرف وهو ما لا يستعمل ظرفا لان الظرف
اللازم هو الذي لا يستعمل الا ظرفا والى هذا المعنى اشار ابو علي حيث قال حيث يستعمل
ظرفا لا اسما قوله او مجموع اشارة الى تأويل آخر لا فساد الغمير الراجع الى الالف والنون
في قوله فشرطه قوله وتشنية الغمير اشارة الى نكتة ايراد ضمير التثنية في قوله وان كانا
فصفة اقول وبالله التوفيق الا ولي ترك هذا القول لا كون النكتة للقاء لا للقاء من المشهور
والله اعلم قوله الشرط ال بقية اذ هي شروط الاسماء الاسم اقول وبالله التوفيق ان
ان الفاضل المشتمل لو قال فيه انه يخالف الشرط بحدف السابقة لفظا كان احسن قوله
لكن آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا التوجيه اذا كان مخالفا للشرط فلما مناسب
ان لا يذكر الشارح واكتفى بالا ول فقط بان الدفع ان الحسن فيه ثابت من وجه وهو بخلافه
لزم والتناظر الموجب لغير المتبدي فلذا اذكر في كل من التوجيهين حسن وقبح وفي تقدير
التوجيه الاول رمز الى ان الموافقة امر مقرر من القدر عن لزوم التناظر والله اعلم قوله

وجه صفحت هذا
الجواب من ذكره في
مقال فاعيد الجواب
منه في الاظرف فانهم
يها ١٢ منه

منهم من قال لما كان في العلمية الجامعة مع الالف والنون المزيدتين خلعت في انهما سبب و
شروط كما في شروط ما سوى الحجم او شرط محض كما في شرطه الشاد الفا مثل المحشة الى ذلك القول
والاحتمال الاول اولى لان المتقدرا ان المشبه لا يكون في مرتبة المشبه به فكيف يقوم الالف
والنون مقام السببين والله اعلم **قال الشارح** قدس سره تحقيقا للزوم آه ويرد ههنا ان العلمية
وضع ثان تجعل الالف والنون من صفات الكلمة واصولين والحال تأثيرهما في منع القطر لاجل الزيادة
فيهما من اوقات فكيف يشترط احدهما بالآخر فاجيب عنه بان العلمية وان كان وصفا ثانيا
وتجعل الزايد من فروع الكلمة لكن لا يحسن انهما صارا اصليين بل يحسن انهما صارا الكاشحين الذي
من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الالف فكذلك ههنا فهو من حاشية مولا ميرزا والى الله امل قول
بولي تحقيق سبب آخر الغرض من هذا الكلام احداث الوجه الآخر لاشتراط العلمية في الالف
والنون المزيدتين الكائيتين في الاسم وفيه كلام سبق والرمز المحقق الى ان الوجه المذكور في العلم
ثانيا ناطر الى المنهج الموجود وهو المذكور ثانيا في كلام الفاضل المحقق في الحاشية السابقة
فصل والله اعلم **قوله** وسلمان وعثمان الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع
ما وجه على المعنى بانه ما الوجه في ايراد المثال المكسور الفاء في الاسم والمفتوح الفاء في الصفة
مع وجود مفتوح الفاء في الاسم كسلمان ببيان الدفع ان مفتوح الفاء ومفهومها مشترك كان فيها
بين الاسم والصفة يعني يوجد ان فيهما ما مكسور الفاء فلم يوجد في الصفة فايراد المثال
الخاص بالاسم المقابل للصفة اولى فلذا اورد المعنى وعقفته الفهم ينادى بالحق هذا الوجه
ان قيل المعنى للمثال المفتوح الفاء على مثال مفهوم الفاء في الصفة فلا يرد كما يرد في المثال
قوله لكن المؤنث حاء لعل الغرض من هذا دفع استدراك توهم مساوات مفهوم الفاء
مفتوحها في ساير احكام الناشئ من الحكم فحيثما في الصفة ودرجته الى وجه اختيار المعنى في ايراد
مثال الصفة مفتوح الفاء وهو ان المفتوح لو يكون مؤنثة مع الفاء ويبدو انها فيكون امور من
مضموم الفاء لان مؤنثة لا يكون الاسم التام والا عموما **قوله** فيه انه عطف آه الغرض
من هذا الكلام الاعتراض على المعنى بانه يلزم في كلامه عطف الامرين وهما في صفة وفائتفاء
فعلا نه على المعولين وهما في اسم وفشرطه العلمية لعاملين مختلفين الاول لكان لانه جزء
والثاني لان الشرطية لانه جزاها باطاف واحد وهو كلمة او ذا غير جاز كما تقره والاختلاف
في قبل ان كيف يصح عطف فائتفاء فعلا نه على فشرطه العلمية لانه على هذا يكون جزاء
ومن شرطه كونه جملة وهو ليس كذلك فانه له بان المراد من عطفه عطفه بتقيد بالمبتدأ
يعني عطف فشرطه انتفاء فعلا نه على فشرطه العلمية ههنا افهم من الحاشيتين قال الفاضل

وان قيل ان لا حاجة
في عطف قوله فا
فانها فعلا نه بتقيد
المبتدأ على قوله فشرطه
العلمية ولا نكاح
الحذف على قوله العلم
مفهومه قوله العلم
كما لا يخفى فانه لا حاجة
لا عطف على هذا وجه
ايراد الفاء فافهم

المدقق ما حاصله ان معمول ان الشرطية ما بعد الفاء لا هو معها فليس هناك العطف على
 معمولي العاملين المختلفين بل ليس هناك العطف على شيئين فان الظاهر ان كلمة او
 العطف قوله في صفة على قوله في اسم وبسبب العطف يكون التقدير وان كانا في صفة
 ولما لم يعم الجزء الاول الجزائية ان الشرطية ولا بد لها منه قاورة المعقولة فانتفاء
 يتقدم للمبتداء انتهى بحاصله والله اعلم قوله وليس على شرطه لعل الغرض منه دفع
 ما يريد من ان للتقدم في مقرة ان الجور اذا كان مقدما في ذلك العطف يكون جائزا
 كما في الدار زيد والجيرة عمرو وهما الجور مقدم فلا محذوثة في عبارة المتصيان الذي
 ان ههنا مجموع الجور معطوف على مجموع الجور والجور كان الجور وحده
 عطف على الجور وحده واما في الجور لا مر لفظ لان الجور في المعطوف ههنا لا يكون
 في حكم العدم فلا يكون على شرط جازمه فيلزم التقصان في عبارة المعقولة هكذا في
 الحاشيتين المشهورتين ولعل وجه عدم كون الجور في المعطوف في حكم العدم
 وعدم ان امر لفظ باعث على اعادته فيه كما ان الباعث موجود في المال بين وبين زيد
 يعني ان الباعث غير موجود فاذا ذكر فيكون لكنه فلا يكون في حكم العدم والله اعلم قوله
 قيل الصواب آة اعتراض على قول المعقولة في صفة وبيان ظاهر لكن لشبهة لفظ الصواب
 في ضد الامر الغير العقيم الاولى للفاضل المحقق ان يقول الظاهر او لا حسن او غيرهما وان
 كان هذا اللفظ من الفاظ القابل فايراد الجواب لهذا الاعتراض اشارة الى نقصان تقر
 لا يضر والله اعلم قوله باعتبار نفس آة اي طبيعة الالف والنون التي هي مفهوم كل قول
 فردها اي الالف والنون المنصوصتان بالخصوص الشفيع ويردهما ان التزويد في نفس
 الالف والنون قضا القرينة على ارادة الفرد الشفيع منه واجيب عنه بان الحصول صفة
 الا فراد حقيقة لان الطبيعة لا يحصل في شئ الا بواسطة الفرد قوله ويمكن ان يجاب آة
 يعلم ان الالف والنون على قسمين احدهما في الاسم والاخر في الصفة والمراء كلمة او في
 شايخ فلا جل الاشارة الى تقسيمها اليها او ردها للمر قال الشارح قدس سره كانا في صفة
 اشارة يتقدم كان الى انه من عطف الشرط والجزاء على الشرط والجزاء وليس من العطف على
 معمولي عاملين مختلفين لانه ليس ما جوزه وهذا على تقدير كون كلمة في مذكور امر مع
 واما ان لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فمن عطف على معمولي عاملين مختلفين
 لانه يكون من قبيل ما جوزه هكذا امر شيت في بعض الحواشي قال الشارح قدس سره يعني لفتا
 دخول آة اشارة هذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزن فعلة لا يفقر الفاء ليس بمقصود

وهو من صفة العطف
 على الغير الجور بدو
 اما في الجور الا منه

حتى يرد ان في عبارة بضم العين تحقق انتفاء فعلانية بفتح الفاء بل المراد عدم قبول تاء
التأنيث هكذا قال مولانا حصمت الله **قال** الشارح قد من سره ليسبق مشاييرهم هذا
القليل بالنظر الى القول الرابع فافهم **قوله** هذا عند الاكثرين اي من اهل اللغة العلم
الغرض من هذا القول الاشارة الى امرين احدهما ان الملازمة المذكورة في قول الشارح
ليست لمنظري كل اهل اللغة حتى يرد ان بني اسد يقولون في كل فعل ان جاء منه فعل
فعلانية ايضا كما يقولون في مؤنث سكران سكرى وسكرانة وفي مؤنث غضبان غضب
وغضبانة بل بالنظر الى اكثر اهل اللغة وهو لا يقولون في فعل ان جاء مؤنثة على فعلى
فعلانية وثانيهما ان غرض الشارح من هذا القول الاشارة الى ضعف هذا المذهب
الذي اشار المعري اليه بلفظ قيل وبما ان مقصود هذا القابل اما وجود فعل او انتفاء
فعلانية فان كان الاول فالمناسب بل الواجب ان يحكم بعدم انصراف سكران وغضبان
في لغة بني اسد لوجود الشرط وهو وجود فعله والامر ليس كذلك عندهم لانهم يحكمون
بانصرافهما وان كان الثاني فلا وجه للعدول عن المقصود وهو انتفاء فعلانية الى غير المقصود
وهو وجود فعل مع عدم الملازمة بينهما لان المقصود قد يحصل بغير وجود فعله ايضا كما
في رحن واسه **اعلم قوله** عندهم اي عند ذلك القابل مع اتباعه وهكذا في الثاني و
الثالث والرابع **قوله** بحصول المطلوب وهو انتفاء فعلانية لعدم استعمال رحمانه
في لغات العرب كما هو الظاهر **قوله** قلنا آية حاصل الجواب انه يجمل ان يكون مراد ذلك
القابل انتفاء فعلانية لكن لا مطلقا بل اذا كان مؤكدا بدليل لفظ وهو هنا ليس لا فعله و
الا انتفاء الموصوف هذا الوصف منتفى في رحن قلنا انتفع منصرف من الصرف قال هؤلاء
عبد الحكيم ما حاصله المنع لتلك الامور الثلاث حاصل المنع الاول ان المراد من انتفاء فعله
تحقق المشاهدة بالحق التأنيث وهذا يحصل بمجرد ذلك الانتفاء فما الحاجة الى الا انتفاء للمؤكد
وحاصل المنع الثاني ان الدليل العقلي قد يكون اقوى من الدليل اللفظي فما الحاجة الى تقدير
تسليم الانتفاء المؤكد الى مؤكدية بالدليل اللفظي وحاصل المنع الثالث ان انتفاء فعلانية
قد يكون بوجود فعله وقد يكون بغيره فلا وجه للحصر لعل ذلك الانتفاء في وجود فعله
اقول وبالله التوفيق لو لوحظ كون الاحتمال كافيا للجهل كما هو المشهور لا سيما مثل
ذلك الاحتمال لم يرد على الجواب شيء ولهذا المنوع اجوبة اخرى حاشية القاضى للدين
از شئت الاطلاع فارجم اليها والله اعلم **قال** الشارح في انه منصرف لعل الغرض من
هذا دفع ما يرد من ان الاختلاف في وجود رحن الذي هو اسم الله تعالى غير مثبت او

الاول بالنظر الى
الاعتداد بقول الجمهور
والظن بالنظر الى
مدونه منه وان
كان هذا لغا لما علمه
الغيا والبيان منه

مثبت غير مرتب على الاختلاف في شرط الالف والنون المزيدتين فكيف يعبر قول المصنف
 ومن ثم اختلف في رهن بيان الدفع ان المراد من الاختلاف في رهن الاختلاف في شرط وهو شرط
 على الاختلاف في الشرط ويرد ههنا ان الامر المرد والمذكور في كلام الشارح متفق فكيف
 يوجد الاختلاف فيه ويمكن ان يجاب عنه بان الاختلاف ليس الا في الصرف فقط او في
 عدم الصرف فقط لا في الامر المرد بينهما وان اختلف في ذهنتك انه يعلم من الاختلاف
 في الصرف ذهاب البعض اليه والبعض الآخر الى عدم الانصراف وليس مفادا لاختلاف
 في عدم الصرف الا هذا في الحاجة الى قوله او في عدم الصرف فانزله بان الامر كما قلنا لكن
 الفرق في لحاظ الصرف اولا كما في الاول والثاني ^{المتعلق} موجود ولعل الشارح نظر الى ذلك فقال
 ما قال وهذا الفرق المتعلق ايضا قد يعتبر ههنا الفاعل كما قال الشارح في شرح قول المصنف
 لا يتصرف فيه بتقديم وتأخير في بحث فعل التعجب ويرد ههنا ان الانصراف وعدمه وكذا
 الاحكام الاخر الصورية يعلم من استعمالات العرب ورهن فيها اما ان يكون منصفا او يكون
 غير منصفا فلا معنى للاختلاف فيه وتجب عنه بانه يجوز ان يستعمل فيما بين العرب معضا
 او معر فابالامر فلا يعلم منه الانصراف وعدمه والله اعلم قوله فاعلم قوله فاعلم قوله فاعلم قوله
 ان بناء بمعنى الوجوب وكذا في الثاني فلا يرد ما يرد فافهم قوله الله ان آية يعينان تحقق
 المشابهة بين الالف والنون المزيدتين وبين الف التانيث وانتظامه على تقدير وجود التانيث
 بالتاء والتانيث بالالف الاول بالتاني والثاني بالاول انما ثبت اذا كان ذلك الوجود متصفا
 مقاربا بالاستعمال واما اذا كان فيها سببا فقط كما كان ههنا فلا يكون فيه التانيث بالالف
 كافي في وجود منع الصرف والتانيث بالتاء مضر الوجه ولما كان ثبوت الاحكام بالنظر الى
 القياس امر مشهور فيها بينهما كثبوت الاصل مثلا في ثلث ومثلث باعتبار القياس هو
 ان المعنى اذا كان مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا صدر الفاضل المحقق هذا الجواب بلفظ اللهم
 المشعر بالضعف والله اعلم قال المصنف دون سكران حال من رهن اي من اجل الاختلاف
 في الشرط اختلف في رهن مقبلا ونرا عن سكران ند ما ان فالاختلاف في الشرط سبب الاختلاف
 في البعض والاتفاق في البعض الآخر ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا كان في الكل اتفاق
 فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشاء عدم الاختلاف في سكران وند ما
 لانه على تقدير الاتفاق ايضا يثبت عدم انصراف سكران وانصراف ند ما ان هكذا في حاشيتك
 صولا بنا لال الدين قوله لما كان المراد آية لما كان ند ما ان منصفا بالاتفاق لعدم وجود
 الشرط على كلام المذاهب فخطرت في ذهن ان ند ما ان الواقع في عبارة الكافية يكون مكررا

ومنونا لاضافة دون اليه بمحكم العطف فاشارة لفاضل الحشيش الى اعرابه بان المناسب عدم اعرابه
التنوين والكسرة على ندما ان الواقع في عبارة الكافية لان المراد منه اللفظ فيكون علامة ان
للمصنف فيكون غير منصرف كلاكه والنون المزيدين في الاسم والعلمية فعلموا ليرحظ
حال مساواة فيكون الكسرة والتنوين جاريتين عليه للمساواة وبالحيلة جواز اعرابه في ذلك
الواقع في تلك العبارة ثابت وهذا اجل عدم العلم بالمنقول من المصنف في اعرابه والله اعلم
قال الشاعر قدس سره وهو كون لك سورة لعل الغرض من هذا دفع اكراد دين اسما
ان مدّ وزن الفعل من اسباب منع الصرف غير صحيح لان تلك الاسباب اوصاف الاسم
وزن الفعل وصف الفعل كما هو الظاهر وثانيهما ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى ذلك
فيفيد الاختصاص فيه لقوله شرطه ان يختص بالفعل ببيان الدفع عن الاول ان وزن الفعل
بالفعل الاضافي صفة الفعل لكن في الاصطلاح نقل عن ذلك المعنى الى كون الاسم آة وهو صفة
الاسم وبيان الدفع عن الثاني ان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن بعد من اوزان
الفعل والعدد من اوزان الفعل كما يكون باختصاص كذلك يكون مجرد الوجود فيه وهو غير
كاف في حصول منع الصرف فيحتاج الى قوله شرطه ان آة وبما حررنا من النقل اندفع ما قيل
ان في تفسير وزن الفعل يكون الاسم آة نظرا لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في
حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حملها على هذا المعنى هذا ما فهم من الحواشي والله
اعلم قوله سواء كان له زيادة آة لعل الغرض من هذا دفع ما يخطئ بالبال من ان هذا الوزن
المشترك بين الاسم والفعل من اوزان الفعل دون اوزان الاسم يشتر على زيادة اختصاص
ذلك الوزن بالفعل فعلى تقدير تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن آة يفهم اختصاص
ايضا فيستدرك قوله شرطه وبيان الدفع ان اضافة الاوزان الى الفعل مجرد نسبتها اليه
لا لزيادة نسبتها اليه قوله فالأضافة في آة ويرد ههنا ان كون الأضافة بمعنى النسبة
مرادة في وزن الفعل الذي هو المذكور في المتن غير صحيح لانه بالمعنى الاضافي وصف الفعل
كما هو الظاهر واسباب منع الصرف اوصاف الاسم واجاب عنه الفاضل المدقق في الاد
من وزن الفعل في قول الفاضل الحشيش هو الذي ذكر في صف اوزان الفعل والمأخوذ في
المفهوم الاصطلاحي لوزن الفعل لانه كون الاسم على وزن الفعل وبهذا يظهر مخالفة ما في
بعض الحواشي المتعلقة بقول المصنف وزن الفعل لانه يفهم منه اضافة الأضافة في قول المصنف
وهو خلاف الواقع لانه مفرد منقول في الاصطلاح الى ما هو صفة الاسم قوله والا
لم يحج آة اي ان كانت الأضافة مفهولة على زيادة النسبة يكون لفظ شرطه مستدركا

لا يذكر في ضمن أو
زان الفعل أو المفعول
في ضمن للمفهوم إلا
مطلقاً في وزن الفعل
أخيه

لأن شرط الشيء يكون انحصار منه والاختصاص بالفعل أو كون الزيادة فيه كزيادة على هذا
التقدير يكون مستغاداً من وزن الفعل فيكون مساوياً له ويرد ههنا أن المفهوم من كلام
الفاضل المحشي فيما سبقت أن الزيادة نسبة الوزن إلى الفعل فرداً آخر سوى القسمين المذكورين
في المتن وهو فولية وجودة في الفعل مثل وزن فاعل وتحقيق وزن الفعل في هذا الفرد لا
يؤثر في منع الصرف كما يقول به الفاضل المحشي فيما سبقت وإذا كان الأمر كذلك فيكون
الاختصاص بالفعل أو كون الزيادة فيه كزيادة احص من وزن الفعل فلا يكون لفظاً
مستنداً كما يعلم هذا إلا بالأدلة من حاشية مولانا عبد الحكيم المتعلقة بقول الفاضل المحشي
على الاشتراط لكن الجواب منه في عدم تعرضه إليه في هذا القول وإجاب عن هذا الإيراد
الفاضل المدقق لكن لست أحصله فلذا لم أذكره والله أعلم **قوله** فشرطه المرفق في النسخ
للوجود من كتاب الفاضل المحشي لفظ فشرطه بزيادة القام والحال أن هذا اللفظ ليس بموجود
لا في كلام المصنف ولا في كلام الشارح الذين رشيته ما فيكون بزيادة الفاء وهو من النسخ
أو يكون نسخة المتن أو الشرح بزيادة الفاء والله أعلم **قوله** فشرطه في زيادة الفاء في هذا
الكلام كلام مثل الكلام السابق **قوله** على شرط التحقيق يعني أن هذا الشرط شرط التحقيق
وهو لا يكون خاصاً بل مساوياً فإضافة الاختصاص بالفعل أو كون الزيادة في أو كونه زيادة
مع وزن الفعل على تقدير حمل الإضافة على الزيادة النسبية مما لا يضرك شرط تأثير في
منع الصرف فيكون المساوات المذكور مضمناً وفي هذا الكلام يرد الإيراد السابق المذكور
في حاشية قوله فالإضافة المخ بادي تغييراً من **قوله** لأن السببية آه لما ورد على ما فهم
من كلام مولانا عبد الحكيم ههنا من تعلقت هذا القول بقول الفاضل المحشي ولك أن تعلم
أن الدليل إنما يدل على اعتبار زيادة الاختصاص في وزن الفعل في الجملة سواء كان في
مفهومه أو شرطاً أو عرضاً الفاضل المدقق عنه وقال تعليلاً للمفهوم مما سبق وهو لا بد في تأثير
وزن الفعل من لزوم النسبة بالفعل سواء حمل الإضافة على هذه الزيادة أو على النسبة
لرخص الاستعارة على الفرعية من أول الوهلة لكن لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وجه
لأنه لو اعتبر بزيادة اختصاصه في شرطه لكان فهم الفرعية ثانياً يعني بعد التعريف لا أولاً
هذا ما خطر بالبال والله أعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره أحد الأمرين
إشارة إلى أن لفظة أو في قوله لا يكون آه للترديد ولذا إن لفظة أما **قال** الشارح قدس سره
في اللغة العربية لعل الفرض من هذا دفع ما يرد من وزن فعل من الخصائص بالفعل على
للتقريب وهو لا يعمل لأن بقره وشعره موجودان في الأسماء بيان الدفع أن المراد من الاختصاص

لا يذكر كالمقالين
الإيراد عليها أحدان
حده ١٢ ص ١١

الاختصاص في اللغة العربية وهما من الاسماء الجمعية فلا يقدح في الاختصاص قوله في اكثر
 من اثنين لعل الغرض من هذا تقريره على الشارح بان في كلام المصنف ههنا اثنين احدهما
 محتمل لدخول الباء على المقصور عليه الذي هو لا استعمال القليل ولدخول الباء على المقصور
 الذي هو لا استعمال الشايع وثانيهما محقق يدخول الباء على المقصور عليه الذي هو الاسم
 القليل فالمناسب له تعليق قوله على النسخة المعقولة لدخول الباء على المقصور الذي هو
 لا استعمال الشايع واسم علم قوله والضمير اجماع اي ضمير به راجع الى الفعل ليوافق اكثر
 النسخ مع اقلها وان كانت الباء على هذا ادخلت على المقصور عليه الذي هو لا استعمال الاقل
 قوله او بالعكس يعني ضمير به راجع الى الوزن وضمير يختص راجعا الى الفعل ليكون الباء
 ادخلت على المقصور الذي هو لا استعمال الاكثر الغالب ان كانت النسختان على هذا المعنى
 قوله وهذا عريب من الاعراب بمعنى الا يوضح اي ابين وادهم واوضح قال الشارح
 قدس سره بمعنى انه لا يوجد آية لعل الغرض من هذا دفع ما يريد من ان هذا الوزن اذا
 كان مختصا بالفعل فكيف يكون سببا لتخصيص منع الصرف الذي يجيء في الاسم بيان
 الدفع ان المراد باختصاصه اختصاصه بطريق الاصاله وهو لا ينافي جميته في الاسم بطريق
 النقل وعدم الازالة نصراحت يقتضي جميته في الاسم اعلم من ان يكون بطريق الاصاله او على
 طريق النقل قال الشارح قدس سره على صيغة آية لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من كون
 شمر على صيغة الماخض المجهول من الشمر اعني من الثلاث في المجرى فيلزم التكرار في المثال من غير
 قابلية وهو من المستبقيات بيان الدفع ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المعلوم من كلام
 الزبدة ههنا ان وزن الثلاث في المزيد فيه سواء كان معلوما او مجهولا مختص بالفعل حيث
 قال واعلم ان كل وزن الفعل ثمانية اقسام ستة منها مختصة بالفعل واثنان غير مختصين
 اما الستة المختصة فهو الثلاث في المجرى المجهول والثلاث في المزيد فيه سواء كان معلوما او
 مجهولا لا نه لم يوجد في الاسم بطريق الاستقراء والرابع في المجرى المجهول والمزيد فيه على
 الاطلاق لانهم يوجد في الاسماء سواء اما الاثنان الذان هما غير مختصين به فهو الثلاث في المجرى
 المعلوم لا نه يوجد في الاسم كغرس والرابع في المجرى المعلوم لا نه يوجد في الاسم ايضا كجحف
 انتهى قلعل على الفايده في هذا التفسير قول الشارح من التثنية لان صيغة الفعل الماخض
 المجهول منه ايضا مختص بالفعل على ما فهم من كلام الزبدة فلو قال على صيغة الفعل من التثنية
 لكان احسن ولو امر به شمر صيغة الفعل المجهول سواء كان من الثلاث او من غير الثلاث او امر
 به شمر صيغة الفعل المجهول سواء كان من الثلاث في المجرى والرابع في المجرى والمزيد

هذا التفسير منسوخ
 فقد نقل الشرح
 بنسخة بالفعل على ما
 راجع في بعض نسخ
 الشرح واما على نسخة
 تعلية بنسخة كما
 راجع في التفسير
 عليه هذا في راجع
 ضمير الى الفعل منه
 وهي نسخة ان يختص

على ان يكون ضمير
 مختص بالاجمال الى وزن
 وضمير به راجعا الى
 الفعل لا منه

على ان يكون ضمير
 راجعا الى الفعل
 ضمير به راجعا الى
 الوزن لا منه

وهي نسخة ان يختص
 بالفعل لا منه

لان الشارح افا قال
من قوله كان ذكر
مع ضم لا منه

من كليهما كان عبارة المصنف مشيرة الى كل الاوزان المختصة بالفعل فانهم هذا التقرير لا يثبت
لعلك لا تجد في غير هذا التعليق والله اعلم **قول** من بذر المال لما بين المعنى الاصل للمثال
للمذكور في المتن لهذا النوع في الشرح اراد ان يبين الفاضل المحشى للعاني الاصلية للمثله
للمذكورة في الشرح من هذا النوع ولعل المعنى الاصلى لعثر الذي يعبر عنه بالفارسية
بلفز يدن يكون ظاهرا فلما اتركه **قوله** علمنا تجل اعلم ان المرتجل ما يكون موضوعا
لمعنى ثم نقل منه الى معنى آخر لا مناسبة بينهما وهذا المعنى غير موجود في مثله لان له معنى
واحد اقله احصل وجه الزيادة الفاضل المحشى قيد الانتحال ههنا فانهم ولا تشرع بالرد والقبول
قول ونرن فعل الغرض من هذا العبارة دفع ما يرد من ان ونرن فعل موجود في اسماء الا
جناس كدئل لدويبة فكيف يكون هذا الوزن مختصا بالفعل اجاب عنه الفاضل المحشى
او لا بقوله ونرن فعل الخ وبيان الجواب ان دئل في اسماء الاجناس تكونه واحدا لا اعتبار
له فلا يضر الاختصاص وثانيا بقوله وقيل آه حاصل هذا الجواب ان من عادات العرب
نقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان على سبيل القلة فيجوز ان يكون دئل منقولة منه لما
كونه بمعنى اشترع ولا يكون موجودا في اسماء الاجناس بطريق الاصاله فالوجود المذكور لا يثبت
في الاختصاص ولو قال الفاضل المحشى ورن فعل جمعا من الخواص اما دئل اسم جنس او
قبيلة فهو على سبيل الندرة او على سبيل النقل من دئل بمعنى السرعة او من دال بمعنى مشي
لما كان اظهر واوضح والله اعلم **قول** نها كمر عز فيل وقال الدليل على كونها منقولة ابن السكيت
الاجناس خارجين عن معنى الفعلية دخول حرف الجر عليهما **قوله** واما دئل آه لعل القدر
من هذا دفع ما يرد على اختصاص ونرن فعل جمعا لا بالفعل بان دئل على قبيلة موجود في
الاسماء فكيف يكون مختصا بمان الدفع انه منقول من دئل بمعنى السرعة او من دال بمعنى
مشي شيئا مخصوصا فكونه موجودا في الاسماء يكون بطريق النقل لا بطريق الاصاله فلا
يقدر في الاختصاص لم يتعرض الفاضل المحشى الى نقل دئل اسم جنس من حال بمعنى مشي
شيئا مخصوصا لانه لا يحصل على هذا وجه التغير والله اعلم **قوله** والتغير للدلالة
لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه كيف يكون منقولة من دال لان الموافقة بين
المنقول والمنقول عنه من المهمات بيان الدفع ان اللغايرة اذا كانت اظهر من فلا باس به
ههنا للغرض الدلالة على العلية **قوله** كما قيل الاول بالفتحات والثاني بضم الاول
وكسر الثاني وقم الثالث **قوله** واما الومل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان
الوعل وكن الر لم يجوزن الفعل موجودان في الاسماء فكيف يكون هذا الوزن مختصا

بالقول بيان الدغم انها شاذان فلا اعتبار لهما فلا يقدران في الاختصاص قوله في الوصل
 بفتح الواو وسكون العين بزكوهي قوله والرمم بضم الراء المهملة والمهملة المكسورة والميم
 والجب من الغاضل المدقق حيث قال ههنا بفتح الراء المهملة والمهملة المكسورة والميم نعم
 لو ثبت في كتب اللغة على طريقة يكون كلامه اعترافا على الغاضل المحقق بانه غير محتاج الى
 الجواب والله اعلم قال العلامة قدس سره ولم يذهب الى منع آه ويرد ههنا ان الدليل
 قد اتم على قوله غير مختص بالفعل فما الحاجة الى زيادة هذا القول واجيب عنه بان هذا
 دليل آخر على التقيد بالبناء للمفعول بانه ان الذاهبين الى منع صرف فعل بالفتحات حال
 العلمية مثله ليسوا الا بعض النحاة والمقصود بالبناء ههنا من ذهب الجمهور فلذا قيدوا البناء
 للمفعول وركزوا بالمراد بالمقصود بالثبيل ههنا الوزن الذي يختص بالفعل ووزن فعل بالفتحة
 غير مختص بالفعل كما هو الظاهر فلا يعم القليل به وان كان الذاهبون الى عدم انصرافه الجمهور
 فالحق في الجواب ان هذا القول جملة مستأنفة وقعت في جواب سوال من قال هل الوزن
 المشترك سبب لعدم الانصراف ام لا هكذا انهم من حاشية مولانا ميرزا محمد واليه اعلم حقيقة
 الحال قوله به شبهة على الغرض من هذا الكلام مرتعين ذلك البعض الذي اجمعه الشارح
 ووزن يذهب ذلك البعض والله اعلم قوله بين القبيلتين اي الاسم والفعل و
 معنى قوله يؤثر في يوزن مطلقا سواء كان منقولاً من الفعل الى الاسم ولا يصح التقابل عند
 وجود السبب الآخر ويراد عليه انه اقل ما يمكن منقولاً من الفعل فكيف يتحقق الغرضية التي
 بناء وجود استبعاد الصرف عليها فانهم قوله الى التأثير آه يعني اذا كان الوزن مشتركاً
 ويكون الكلمة التي وجد ذلك الوزن فيها منقولة الى الاسم فهو ثلث ذلك الوزن في عدم الانصراف
 عند تحقق السبب الآخر قال هو لا يبعد الحكم اي الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يوزن
 في منع الصرف اذا ثبت كونه منقولاً في الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم فهو
 اقول وبالله التوفيق ان الوزن بسبب استعماله في الاسم بطريق النقل من الفعل لا يكون
 مشتركاً ولا يكون الوزن المختص مشتركاً بين القبيلتين بل المشترك ما يكون مشتركاً بين
 القبيلتين قبل النقل ولا يكون مختصاً باحدهما قبل اول كلامه وآخره تدافع والله اعلم
 قوله كقولنا انا آه هذا مثال لتأثير الوزن المشترك بين القبيلتين في منع الصرف يعنى
 يعنى ان جلا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحال انه ليس من الاوزان المختصة بالفعل
 فعلم ان الوزن المشترك اي يوزن في عدم الانصراف وانما حملنا هذا القول على مثال تأثير
 الوزن المشترك بين القبيلتين في منع الصرف ووزن مثال لتأثير ذلك الوزن اذا كان

منقول كما قاله ميسر لان المناسب للتحليل على هذا ما يكون فيه عدم التأثير لمجل عدم
 النقل دون مثل هذا القول لانه لا يعلم فيه ان التأثير من جهة الوزن المشترك مطلقا او من
 جهة بعد النقل كما قاله يونس وعليه الاول الاول والثاني الثاني وتماه من اضع الصاحبة
 تعرف في جلا من الافعال التي استوى فيه المزوم والتعدية بمعنى انكشف او كشف في الاصل
 ثم صار علما لتخصيص ثانيا بجمع ثنية وهي العفة وطلاءا الشا بعبارة عن ركاب صعب
 الامور عطف على ابن او جلا وتفسير المصراع الآخر ظاهرا قوله ولو لا ذلك آء يعني لو لا
 كان جلا غير منصرف لكان متونا لانه اسم معرب ولا مانع فيه من التثنية على هذا كما هو الظاهر
 والرواية بغيره فعلم انه غير منصرف فيكون هذا القول حليلا على كون جلا غير منصرف قوله
 وروء آء بيان الرذان عدم التثنية في جلا لا يدل على تأثير الوزن المشترك في عدم الانصاف
 لان وزنه ليس من الاوزان المختصة بالاسم بل من الاوزان المشتركة بين القبيلتين فلا يجوز
 ان يكون حكما يعني يكون جلا مع الضمير علما في البيت منقول من الفعل وليس بمنون فكيف
 يكون الحكمي بمنون لان الحكمي لا يتغير وان يكون صفة لمقدم يعني يكون جلا فعلا في انبيت
 ولم يكن سلما وعدم كون الفعل متونا ظاهرا فهو هذا التقرير للرد والمردود ولا تفسير
 بالرد والقول قوله انما لم يقل بدله آء لعل الغرض من هذا وجه عدول المصراع الى العا
 ههنا وهو قولهم او يقلب في الفعل هذا الوزن بان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم بيان
 وجه العدول انه عن هذا الوزن فاعل لانه غالب في الافعال بحيث لم يوجد في الاسماء
 الا كلمات معدودة مع انه لو سمى به لكان غير منصرف بخلاف ما قاله المصراع لا يبر
 عليه لان هذا الوزن ليس يختص بالفعل وليس في اوله زيادة كزيادة الفعل على ما هو
 الظاهر اقول وبالله التوفيق ان هذا الوزن يكون مختصا بالفعل على ما قال في الزبدة ونقلت
 عبارتها سابقا لانه مزيد وهو مختص بالفعل سواء كان معلوما او مجهولا والله اعلم قوله
 المذكور لم يظهر لي الى الآن وجه التقيد الا ان يقال ان عدم الانصاف على تقدير علمية للتثنية
 يتم ان لا يكون لوزن الفعل والله اعلم قوله الا خاتمه ويرد ههنا ان المقصود لو كان
 التحليل فيكون فيه ايراد المثال الواحد لو كان المقصود الاستيعاب ففقه قصور لان من
 لا معام موجودة بهذا الوزن غير ما ذكره مثل طابع وقال في غيرهما الا ان يقال ذكر
 الفاضل الحشمي الخاص اراد العام اي الكلمات للعدودة فلا خلاف والله اعلم قوله وان
 في آء وجه آخر للعدول يعني ان مولومية الغلبة يحصل اذا تتبع جميع الاسماء والافعال
 بخلاف معلومية الوزن الذي يكون فيه الزيادة مثل زيادة الفعل فانه يحصل فانتهى

هو فقط يعلم انه قابل للتأد وغير قابل لها فحق ما قاله النحاة يكون المؤنثة زائدا بخلاف ما قاله المتصوفة
 المؤنثة فيه قليلة بالنسبة الى ما عدل عنه والله اعلم **قوله** يقال آه اعتراض على الوجه الثاني
 للعدل بانه انما لا فسلما ان الاشتغال على المؤنثة الزائدة علة لتترك ما الشغل عليه المستديان
 لو كان كذلك لكان المناسب للمصنف ان يترك ان يختص ايضا فان معلومية الاختصاص موقوف
 على تتبع جميع الاسماء والا فحال كما لا يخفى **قوله** لا فانقول آه بانه انما لا فسلما انما لا فسلما انما لا فسلما
 ترك الاختصاص لكن اذا لم يوجد لفظ يؤدي مؤداه من غير اشتغال على ما لا يخفى المؤنثة فاورده
 للمصنف ورواه وحده يشكون الضرورة مبيها للخذول ثم مشهور بخلاف يغلب فلذا عدل عنه **قوله**
 انقلت آه معارضة لقائمة الدليل على عتله النحاة وبيانها انسية استبان مع الضرر موقوفة
 على القرعية كما تقرروا وهي لا يحصل الا اذا كان لهذا الوزن زيادة اختصاص بالفعل وهو لا يكون
 الا بالاختصاص وبالغلبة فاذا انتفى الاول فلا بد من اعتبار الغلبة **قوله** يظهر من الظهور
 بمعنى بيد اشدن اي حتى يحصل قرعية اي قرعية ذلك الوزن في الاسم فان الوزن المشترك
 لا قرعية له **قوله** قلنا آه حاصله منع اختصاص زيادة الاختصاص بالفعل في اختصاص الغلبة
 مستند بانه يجوز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة في الافعال ورواها
قوله الافعال المتصرفة احتراز عن افعال المدح والذم كنعوم وبس قال الشاعر قد سررت
 او يكون غير مختص لعل الغرض من هذا ادعاء من ان كلمة او لاحد الامرين فيفهم منها ان في وزن
 الفعل الذي هو سبب عدم الانصراف احد هذين الامرين وهو خلاف الواقع لانه يجوز ان
 يجعلا فيه كما في تخويز يد ويشكر بيان الدفع ان قيد عدم الاختصاص مراد ههنا فلا يجوز
 اجتماع مع الاختصاص في تخويز يد الزيادة المرادة وهي الزيادة مع عدم الاختصاص غير موجبة
 كما لا يخفى **قوله** بقرينة المقابلة لعل الغرض من هذا ادعاء من ان عبارة المصنف
 مطلقة فمن اي قرينة قيدت يقيد عدم الاختصاص ببيان الدفع ظاهر **قوله** لعل
 وجهه لعل الغرض من هذا ادعاء من ان ما الباعث على المقابلة ولم لا يجوز ان يكون
 الشق الثاني ما ما شاملا للشق الاول بيان الدفع ان بين هذين الامرين اي الاختصاص
 والزيادة في الاول تفاوتا في التأثير يعني ان الاختصاص اولي بالتأثير من الزيادة على ما لا
 يخفى فالاولى بيان شق الزيادة على وجه لا يشمل الاختصاص ويكون مقابله له وانما قال
 المصنف او يكون في اوله زيادة آه ولم يقل او يكون في اوله حرف من اثنين مع انه اخصر لانه لو
 قال كذلك لامتنع من الصرف اول المشتق منه ما لوقا اذا سمع وكذا ائق علماء ومثله
 اذا سمع به مع انها منصرفات لا صلة او ايل هذه الكلمات كما علم من كلام الشيخ الرضوي

وهذا لا يستلزم
 تثنية تليج الاسماء
 واو فاعل كونه قد
 يعلم في اول الوصلة
 اوفي وسطها لانه قابل
 للتاء ١٢٠

قوله والظاهر انه هذا الاعتراض على الشارح بان جوابه لدفع الاعتراض الواحد على عبارة الم
 يحتاج الى التقدير وان كان مع القرينة وهما وجه آخر صفة بل لا تقديراً فبالباعث عليه
 بيان للوجه الآخر ان التردد بكلمة او كناية لمنع الخلويين العام والخاص من وجه امر مثبت
 فيما بينهما وهذه النسبة موجبة من بين هذين الامرين كما بينه الفاضل المحقق فلو لا يجوز ان يكون
 كلمة او ههنا المنع الخلو فلا يثبت الخلل في الاجتماع ولا يتفق المقتضية للشبهة يكون الشق الاول
 اولى بالتأثير واجاب عن هذا الاعتراض هو لا ناعصمت الله حيث قال قلنا نعم لكن لا يحتاج
 حـ الى اشتراط عدم قبول التاء انتهى قول وبالله التوفيق لعل الاشتراط يكون بالنظر الى
 بعض الافراد الغير المختصة والله اعلم قوله رة فتراقها آة افتراق الاول عن الثاني موجود
 في الاول وافتراق الثاني من الاول موجود في الثاني قوله واجتماعها آة ويرد ههنا ان الشق
 اذا كانا مجتمعين في يزيد ويشكر يلزم اجتماع النقيضين الذين هما عدم الاحتياج الى شق
 عدم قبول التاء والاحتياج الى ذلك الاشتراط فيهما لان في الشق الاول اقتضاء الاول و
 في الشق الثاني اقتضاء الثاني والحجج بان هذا الاجتماع اذا كان بالنظر في فرد واحد
 فانه لا يفسر بالرد والقبول قوله واستتبع اجماعه معترضة وقعت جوابا لما يقال
 كيف يكون وزن استخراج معلوماً مختصاً بالفعل حتى يكون هذا مادّة اجتماع الشقين مع
 المستتبع موجود في الاسماء بيان الدفع ان هذا الوجدان غير مضطرب اجماعه ليس بعرض
 والمراد من الاختصاص الا الاختصاص في اللغة العربية كما قاله الشارح في الصدوق
 اعلم قال الشارح قد ساء اي اول وزن الفعل هذا التردد مجرد بيان مرجع الضمير
 اذ المراد على التقدير الاول ايض وزن الفعل الذي في الاسم لقوله من زيادة كذا زيادة فلما
 التقديرين واحد هكذا قال مولانا ميرزا جمال قوله لما كان المراد آة لعل الغرض من هذا
 دفع ما يرد من ان كان على وزن الفعل الذي هو موزون لهذا الوزن غير مذكور
 فكيف يعبر به رجاء الضمير اليه بيان الدفع انه لو كان المراد من وزن الفعل ميزان
 الفعل لعم ما قال المحقق من لكن المراد منه كون الاسم على وزن الفعل وهو مشتمل
 على الميزان والموزون الذي هو الاسم كما هو الظاهر فيجمع رجوع الضمير الى كليهما والله
 اعلم قوله الى الوزن بمعنى الميزان بكونه مذكورياً في وزن الفعل فلو كان ههنا المقصود
 كون زيادة الوزن الذي هو الاسم كزيادة الفعل وهو لا يحصل على هذا التقدير
 فكيف يعبر به رجاء الضمير الى وزن الفعل واجيب عنه بان كون زيادة كذا زيادة في
 اوله مستلزم لذلك المقصود كما لا يخفى فيجمع ذلك الامر رجاء ههنا من حاشية

لا ينفذ على تقدير
 كون الشق الثاني
 اهم مطلقاً من الشق
 الاول منه

له
 اي تقدير ارجاء
 الضمير الى وزن
 الفعل

الفاضل المدقق وانه املر قال الشارح قدس سره اي زيادة حروف لما كانت الزيادة مصداقاً
 مقتضياً للفاعل وهو لم يوجد في عبارة المعر اول الشارح على طريقين عبارة المعر احدى هاتين الترتيبين
 في زيادة عوض عن المضاعف اليه وهو فاعل في المعنى وثانيهما ان الزيادة تعني الزايد والموصوف
 اي بالحرف قبله مقدر فيكون فاعله على هذا ضميراً ارجعاً الى موصوفه مستتراً فيه في هذين
 الطريقين لغ وفشر على الترتيب الطريق الاول بالنظر الى الارجاع الاول والطريق الثاني بالنظر
 الى الارجاع الثاني فافهم قولهم على الاول آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه
 يشكل على التقديرين الظرفية اذ ليس في اول احمر مثلاً وهو الهمزة زيادة حروف ولا حرف
 زايد كما هو الظاهر ببيان الدفع ان وجه الظرفية على التقدير الاول شيوع نسبة الصفة
 الى موصوفها يعني كما يقال السواد في الجسم يعني ان الزيادة صفة الاول فيكون نسبة اليه يعني
 وعلى التقدير الثاني ان النسبة بين الحرف الزايد والاول عموم وخصوص من وجه كما بينه
 ونسبة احدى هاتين الترتيبين الى الاخرى بكمال في جايز فلا عُدْشَة في عبارة المعر ويعلم من حاشية مولانا
 مير جمال ترميز القول الاول الصادق من الفاضل المحقق بانه ان الصفة هو الزيادة لا
 زيادة الحروف والمنسوب ههنا ليس الا الثاني فها هو صفة ليس بمنسوب وما هو منسوب
 ليس بصفة قوله عموم من وجه مادة احتماهما احمر ومادة الافتراق من جانب الاول
 في شمر مثله ومادة الافتراق من جانب الحرف الزايد في استخراجه مثله قوله العام الى آء
 تشبيها لا شتال الكل اي الخاص على الجزء اي العام واشتال الطرف على المظروف قوله بالعكس
 آء تشبيهاً لشمول العموم بالشمول الطرف في ولما كانت الاحاطة في العام والخاص من وجه
 ناقصة فلا بد لهذه الصفة من النقل من الثقات وهو الى الآن لم يثبت هكذا في حاشية
 الفاضل المدقق وانه املر قوله وان آء وجه آخر لمحة الظرفية بانه ان العبارة يحذف
 المضاعف وبعده امر الظرفية ظاهر قوله ولو غير ذلك آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد
 من ان هراق على صيغة الماضي وهرق على صيغة الامر معدودان من اعلان الفعل بما
 النظر الى القسم الثاني مع ان الزيادة في اوله كزيادة غير موجود كما هو الظاهر ببيان الدفع ان
 الزيادة في الاصل موجود والتغير الحالي لا يغير لانه نادر لان الاكثر في الاستعمال اراق
 وارق قوله ولكن الوتصرف آء اي ولكن الايض التصرف المذكور في كل من الفاضل
 المحقق لتأثير وزن الفعل في عدم الانصاف لان ذلك الزيادة يحفظ وزن الفعل قوله
 لان السقوط دليل لقوله يبره المحذوف قوله جاء في يقول با مادة العين المحذوفة
 لا لتقاء الساكنين الحاصل لاجل الجزم واختره با مادة اللام المحذوفة لاجل الوقف الجازم

على النظر الى القسمين
 بالنظر الى الكلام
 المذكور في الترتيبين
 المذكور في السابق
 منه

بهم بما الحزم قول له حال من ضمير وله بيان للواقع لان بيان وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل الذين يعلمون وحالهما من هذه العبارة ليس صادرا من الشارح الا في ضمير اوله
وحديث ضمة الحالية من المضاف اليه وقت جواز حذفه واقامة المضاف مقامه كما في
بل تتبع ابراهيم حنيقا يدفع استبعاد وقوع الحال من ضمير اوله لانه مضاف اليه فيه
ان هذا فيما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به والا مرهنا ليس كذلك ولو نظر الى ظاهر
عبارة الشارح في بحث الحال حيث لم يقيد المفعول بقيد به لم يرد هذا الا اعتراض لكن
قول الفاضل المحشي هناك يهمل في عن ارادة المفعول مطلقا الا ان يقال باصطلاح القوم
من ان المفعول فيه هو واقع فيه في واما ما هو الظاهر فيه في فهو مفعول به بالواسطة
كما هو المصريح في التشرح في بحث للمفعول فيه فافهم والله اعلم **قوله** وانما يجعله آية بيان
ان القسم الاول من وزن الفعل لا يحتاج الى شرط عدم قبول التاء لانه غير قابل لها
لاختصاصه بالفعل وهذا اندفع ما يحتج به بالبال ان وزن الفعل من جملة موانع الصرف
فيكون فاعلا يمتنع الممتنع من نحو الكلام فيها الباعث على الشارح في اختيار الحالية
هذا القول من ضمير اوله لانه على ذلك التقدير يقيد الاشتراط في الشقين والا مرهنا ليس
كذلك لان الاول غير محتاج الى الشرط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لا اختصاص
بما لا اسم ويرد هذا ايضا وان الاول ان الالف واللام ايضا مختصا بالاسم فلم يخرج
يدخلهما عن وزن الفعل الثاني ان الخروج يكون على تقدير اللحق لا على القبول **الاستدلال**
للمصنف ان ينفى اللحق لا القبول والجواب عن الاول ان المراد من الاختصاص الاختصاص
مع الكيفية وهذا موجود في التاء مفقود في الالف واللام كما لا يخفى وعن الثاني
ان المراد من القبول الا مكان الوقوع لا الا مكان الذات هكذا انهم من حاشية قوله
مير **قوله** كانه ارادة هذا الجواب عن جانب المنع من ان اعتراض الشارح بان
وزن الفعل في اربع واسود مؤثري منه الصرف مع ان شرطه ومحمد قبول التاء
مفقود كما هو الظاهر ببيان الجواب ان مراد للمصنف من عدم قبول التاء عدم قبول
قياسا والنظر الى الوضع الاصل وقبولها في اربع ليس بقياسي وفي اسود ليس بالنظر الى
الوضع الاصل الذي هو وضع الوصفية كما لا يخفى وان احتج في قلبك ان الفاضل المحشي
اجاب عن اعتراض اسود كما ينادى عليه بزيادة قيد بحسب الوضع وتفرغ عدم النقص
بالسود فكيف يكون عبارة جوابا عن كلامه الا اعتراضين فانزله بان مراد الفاضل المحشي
لو كان دفع اعتراض السود فقط لكان المناسب له ان يقول اذ مونية بحسب الوضع

يكون على فعلاء ولما زاد هنا لفظ القياس فاعلم ان مرادة دفع الا عراضين فيكون تقدير
 كل واحد كانه اراد غير قابل للتاء قياساً بحسب الوضع فلهذا ورد النقص بالسو واربعة اقسام
 مؤنثها وضعا ان يكون على فعلاء واربعة وان اختلف في ذهنت ان الفاضل المستعمل لم ينسب
 الى المعر ارادة القيد الذي دفع به الشارح اعترض اسود وهو بالاعتبار الذي امتنع
 من المعر لاجله كما نسب اليه ارادة القيد الذي دفع به اعترض اربع وهو قياساً فانزل
 بان ارادة ذلك القيد من عبارة المعر غير متبادر فلا يعمل عبارة عليه بخلاف ما قاله
 لانه متبادر من علمه هذه اما المصنوع عن حاشية الفاضل المدقق مع قد رتبته من
 عند نفسه والله اعلم قال الشارح قد مر مراراً بالاعتبار الاول ان يقول وبالا اعتبار
 بزيادة الواو كما لا يخفى لا يقال حذف العاطف غير منقول لا يجوز ان يكون مراد الشارح
 وبما جهنا ان المعلوم من الشرح ان اعترض اربع يدفع به ارادة قيد القياس واعترض
 اسود يدفع به اعتبار الذي امتنع من العرف لاجله والا فليس كذلك لان القيد
 الذي يدفع به اعترض اسود يدفع به اعترض اربع ايضاً لان قبوله للتاء باعتبار الوضع
 المحسوس وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء واجيب
 عنه بان الامر كما قلت لكن الشارح زاد قيد القياس لدفع اعترض اربع لاجل حصول
 الموافقة للكلمات الثلاثة حيث قالوا ان وزن الفعل في اربع في قولنا مررت بنسوة اربع
 متحقق لان المعتبر عدم قبول التاء قياساً وانصرافه لاجل انقضاء الوصف الا صلحنا
 خلاصة ما في حاشية مولانا عبد الحكيم وقيل ان القيد الذي يدفع به اعترض اربع
 وهو القياس يدفع به اعترض اسود اذ الفرق بين الاسم المذكور ومؤنثه بالتاء خلاصة
 القياس انما القياس لفرق التخصيص كسره به الرضى في بحث الجمع الصحيح واجيب عنه بان المصريح
 في كلام الرضى عليه الفرق في الاصطفاء الجواب بين مذكرها ومؤنثها بوضع الصيغ المخصوصة
 لكل منهما والغالية لا يستلزم القياسية حتى يكون خلافة وهو الفرق بالتاء خلافة
 القياس عبارة الرضى هكذا الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع
 صيغة مخصوصة لكل منهما كبير واثنان وقد جاء العكس ايضاً في كليهما كاحمر وحمراف وفضل
 وفضل وسكران وسكري وكاهن وامرأة انتهى هذا اما المصنوع وعن حاشية مولانا عبد
 والله اعلم حقيقة الحال قوله قيل في آية هذا اعترض ببيان ان المتعارفين فيما
 بين القوم ان المشار اليه بشر يكون ملة لما بعد فيكون عدم قبول التاء المشار اليه
 بشر ملة لعدم انصراف احمر وانما ان يعمل وهو ليس بصحيح لان ذلك العدل مر

شرط وهو ليس بمستلزم للمشرط كما تقر فكيف يكون علة لانه مستلزم للمعول قوله
 وقد يدفع آية بيان الدفع ان المشرط اليه بلفظ ثم لا بشرط لا الشرط كما ينادى عليه
 قول المشرط ومن اجل اشتراط آية ولا اشتراط علة مستلزمة للمعول بعد ما انصرف احد اصل
 يحصل لا بشرط حتى لا يكون مستلزما له وان اختلف في قلبك ان الاشتراط مستلزم للمعول
 بالانصراف يعمل لانه لو لم يشترط لكان غير منصرف وليس بمستلزم للمعول بعد ما انصرف
 احمر لانه لو كان لم يكن منصرفا بل يكون غير منصرف كما كان قائله بان المراد ان الاشتراط
 علة مستلزمة للمعول باختلاف احمر يعمل في الانصراف وعدمه ولا شك في هذا الاستلزام
 لانه لو لا كانا متفقين في عدم الانصراف قال مير مجيب الدين معتزلا على جواب الفاضل
 المحقق ولقد خبر بان اشتراط الشرط المذكور في باب منع الضم يكون لنفس الاستناع
 لا يمكنها بالاستناع يعني لو وجد الشرط مع تحقق العلة بتحقق الاستناع في نفسه سئل
 حكما بالاستناع او لا وهي با عن اصل الاستناع ان معنى قول المعز ومن ثم ما من اجل
 وجود الشرط مع العلة في احمر متنع من الصرف ومن اجل انتفاء الشرط وان كان العلة
 موجودا في يعمل انصرف انتهى بالحاصل والله اعلم قال الشارح قدس سره اي كل اسم
 آية لما كان الظاهر من قول المعز ان وما فيه آية قادمة والقواعد لا تكون الا كلية والكلية لا بد
 من لفظ كل وهو لم يوجد في هذا القول فقد ر الشارح لفظ الكل ههنا ولما كان المراد من
 المؤثر المؤثر في منع انصرف بقريضة للمقام فسر ما بالاسم الغير المنصرف لان عدم الانصراف
 لا يحصل الا فيه والله اعلم قوله او مع شرطية اعلان ههنا في الشرح نعتين احدهما او بالشرطية
 بسبب آخر وآخرهما او مع الشرطية بسبب آخر ففي هذا القول من الفاضل المحقق اشارة الى ان
 الباء كما وقعت في النسخة الاولى بمعنى مع والالف واللام عوض عن المفعول اليه والى ان
 الالف واللام عوض عن المضاف اليه بفاء على النسخة الثانية قوله لا بالشرطية الخفة
 لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان تأثير العلمية كما يكون بالسببية الخفة وبها مع
 شرطية كذلك يكون بالشرطية الخفة كما في الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو للتشابه بالغير
 العلمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو للتشابه بالغير
 التأليف المدونة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال فلم لم يتعرض الشارح
 لبيان الدفع ان تأثيرها بالشرطية الخفة مذهب الجماعة الخالفة للمذهب المختار
 ومقصود الشارح حمل عبارة المصنف عليه وهو في الصورة المذكورة ان العلمية
 سبب شرط لانه شرط كما تقدم وان اختلف في قلبك ان صورة تأثير العلمية بالشرطية

هذا اقتراح طبعه الفاضل
 المحقق في حاشية
 عاصم من النسخين
 وهو منصوص قال
 انها آية منه

المصلحة لا ينحصر في الصورة المتقدمة لانه اذا اجتمعت العلمية مع التانيث والجمعة وكما
السبب في منع الصرف هو التانيث والجمعة فالعلمية كانت شرطاً محضاً لا تأثير لها
لا شرطاً وسببها لان السببين موجودان غيرهما فانزله بان في حصول عدمه انما يعرف
في الصورة المذكورة بذاتك السببين يلزم الترجيح بل يرجح هذا ما فهم من علمية موكلنا
عصمت الله كن بقى فحق وهو ان الفاضل المبحث بين المذهبين في الالف والنون المترين
سابقاً لفظاً معاً ومعلوم انهم يترفع الى ان احد المذهبين مذهب الجمهور والآخر مذهب
الغير فمن اى وجه قال حينما قاله والله اعلم قال الشارح قدس سره وصيغة منتهى
آية ويرد ههنا ان المعلوم من ان سبب الجموع لا صيغة منتهى الجموع فالمناسب ان يقول
والجموع واجب عن بيان الجمعية لا يبقى مع العلمية قلايينها من اللغات كما لا يخفى
بجلا ف صيغة منتهى الجموع فانها ياتي معها كما هو الظاهر فالتثنية على هذا النكتة كما
الشارح وصيغة منتهى الجموع لكن يريد عليه ان الجمعية الاصلية باقية حال العلمية
كما في حفاجر ما والزايل الجمعية الحالية والمعتبر في منع الصرف ذلك لانه اذا
يقال ان المصطلح لم تقسم الجموع الى الاصل والحال في الظاهر كما قسم للموصوف لم يذهب
لكن هن الى اعتبار الجموع الاصلية في عدم انصراف هذا ما ظهر وان محرم هذا السطو
والله اعلم بالصواب قوله اى بمفهوم مصلح آية لعل الغرض من هذا دفع ما يورد من انه
يلزم مخالفة بين كلامي الشارح حيث يعلم من هذا المقام ان المراد من مزيد واحد من
الجماعة السماعية ومن قوله فانه اريد به المسمى بزبد بيان الفرق ان مراد الشارح من هذا المقام
ان يأمل زيد بمفهوم مصلح لانه يراد به واحد من الجماعة وهو ليس الا المسمى بزبد فالصك
يطابق الجهر قال الفاضل المدقق ولا حاجة الى هذا التأويل فانه يجوز ان يكون في الكلام مر
اشارته الى ما ويلين فان كلامه من ما حيز انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الشارح لو كان
للملك الاشارة فللناسب له ان يصح بذكر ذلك لان هذا بيان مقام التأويل للتشكيك والاشارة
في مقام البيان ليس بمعهود والله اعلم قوله والا آية الغرض من هذه العبارة اثبات تلك
الاسماء يعني ان لم يرد بزبد المسمى به ويلزم مخالفة بين الموصوف والصفة في التعريف في
كما لا يخفى قال المصنف لما تبين آية بيانه على قانون الاستدلال ان الاسم الذي يكون العلم
فيه مؤثرة اذا انكر يكون منصرفاً لانه اذا انكر يكون بلا سبب او على سبب واحد وكلما حدث
يكون منصرفاً فان لم يكن منصرفاً او يرد على المسمى منع الملازمة لان وجود السببين غير
لانهم في عدم انصرافه لا ترقى الى الجموع والى التانيث فاشارة المصنف الى دفعه بقوله

ان يقول بان جملة
هو واحد من الجماعة
للتشابه او بان جملة
هو المسمى لا منصرف

لثابتين آيه بيا أنه ان العلمية المؤثرة لا تنقسم الا مع التانيث بالتاء لفظاً ومعنى والمعرفة والجهة
والتركيب الالف والنون للزيتين اذا كانا في اسم والعدل ووزن الفعل فقط لا مع غيرها
من الاسباب من الجعم والفاء التانيث والوصف للمراد منها العلمية للمؤثرة فلا يتصور المنع
هنا وبين الصغرى المشار اليه بقوله لما تبين الى قوله الا احدهما انه لو لم يكن فال اسم
على تقدير التذكير بلا سبب او على سبب واحد للزم وجود المنطوق بدو والشرط كما في
الخمس الاول كما لا يخفى او لزم وجود المتضادين كما في الاثنين الثانيين فانهم واقفون
لذلك لا يقدح في غير هذا التعليق ومنه الوصول الى التحقيق قوله اي لئلا يخل آيه فسر بالادلة
لان الشايع بعد كلامه اجل الدليل وقال بالا التزام لانه يرد على قول المصّر والشارح ان الشايع
من التبيين والظهور بما يكون بطريق الصراحة ومقدمات هذا الدليل ليست صحيحة فيما
سبق كما لا يخفى بيان الدفع الايراد ان المراد من التبيين والظهور اعلم ان الصراحة والا
لتزام الموجود في هذا المقام في ضمن الاخير ايراداً لا عم ايضاً شايع وحكم معلومية مقدماً
الدليل ما سبق ليس الا بالنظر الى الاكثر فان بعضها اعني تضاد وزن الفعل والعدل ليس
بمعلوم ما سبق وطريق معلومية الاكثر ما سبق انه ظهر من قوله وما يقدم مقامها الجعم
والفاء التانيث ان العلمية غير مؤثرة معها وظهر من قوله فلا تضاد الغلبة ان العلمية لا يجامر
الوصف لان مراد المصّر من الغلبة غلبة الاسمية لا مطلقاً لان غلبة العلمية يضرة
كما علموا سبق وظهر من اشتراط بعض الاسباب العلمية انها تجتمع ما هي شرط فيه وظهر
من امثله العدل ووزن الفعل انها تجتمع باقية اشتراط والله اعلم قال الشارح قدس
وذلك في التانيث قول وبالله التوفيق لوزاد الشارح قوله وفي المعرفة وقوله ان كانا في اسم
لما كان موافقاً لما قاله المصّر فانهم قال الشارح قدس سره الاربع لعل الشارح نظر الى لفظ
الاسباب الى مفردة فليرد ان الاول الاربعة قافهم قال الشارح قدس سره مشروطة
الصواب مشروط بدل مشروطة الواقعة في بعض النسخ قافهم قال الشارح قدس سره
استثناء آيه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان عبارة المصّر تعد الاستثناء من
المستثنى منه الواحد بلا ما طع وهو من المستحيلات بيان الدفع ان المستثنى منه هنا
متعدد لانه نظر الى الاستثناء الاول الكل اي كل الاسباب فنظر الى الثاني ما يقع من
الاستثناء الاول واذا تعدد المستثنى منه فلم يلزم المحذور قوله اي استثناء بعد
آيه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من انه يعلم من عبارة الشارح ان الاستثناء الاول يلزم
الكل والبقية منه شيء باخراج البعض الآخر منه ولا معنى لهذا كما لا يخفى على من له بصيرة

لان العدل ووزن
الفعل متضادان فلا
يمكن مع العلمية التاء
بلا سبب او على سبب واحد
كلها يلزم من اعتبار
التضاد ان كما هو
الظاهر

على ما اشار الى ان
لما في عبارة المصّر
ما قلنا يمكن للشك في
فيما بين القوم المذكورين
جوز اداب الشارح
عليه كوزن العلمية
سبباً ولا يحفظ
فقط اهلها كما هو
الظاهر

بيان الدلم ان غير هذا الشارح ان هذا الاستثناء من شئ بقى من شئ آخر بعد الاستثناء الاول
 من هذا الشيء ولا عدا في هذا الاستثناء منه في هذا المقام السبيل المطلق وبالاختصاص
 الاول يخرج منه التانيث بالتاء والمعرفة والجملة والتوكيد النون المزيديتان الكائيتان في
 اسم ويحق فيه العدل ووزن الفعل والوصف والجمع والعنا العائيت فاستثنى من العدل
 ووزن الفعل فافهم قوله فلم يلزم تفريع على تعدد المستثنى منه المذكور في كلامه
 الشارح بطريق الاستشارة وفي عبارة الفاضل المحشي بطريق الصراحة ويرد ههنا انه لا حاجة
 ههنا الى الجواب عن هذا الايراد لانه ان اراد المعترض ان تعدد الاستثناء من المستثنى منه
 الواحد بلا عاطف حال مطلقا سواء كان مع تعدد ادوات الاستثناء او لا فهو موقوف
 لاراد ذلك التقيد بحال وقت اتحاد الادوات فمسلم لكن عبارة المصنف ليس من ذلك
 القبيل كما هو الظاهر على ان هذا اليعز ليس مذهب الكل حكما ينادى عليه عبارة
 الشيخ الرضوي حيث قال استثناء شيئين ماداة واحدة بلا عاطف غير حايض مطلقا عند الكثرة
 ادوات الاستثناء اخلاصا فيه الا وهي حرف واحد فلا يستثنى بها شيان ويجوز مطلقا
 عند البعض انتهى هكذا افهم من حاشية مولانا ميرزا جمال قوله ونظير ذلك آية اخرى كثيرة
 ما يورده عبارة المصنفين بحيث يكون الجار ان من جنس واحد فيها متعلقين بفعل واحد
 بلا عاطف وهو من المستحيلة فيرد الا معترض عليها فيجيب هناك بان الجار الواحد
 متعلق بمطلق الفعل والاخر بمقيدة بالجار الاول فلا يلزم تعلق الجارين من جنس واحد
 بفعل واحد وغرض الفاضل من ايراد النظير تقوية ذلك الجواب بالشئ يقوى بها
 نظيره والله اعلم قوله ولوجعل آة الغرض من هذه التعريض على المعربان قصد الاختصاص
 وهو مع الاظهرية في ان يقول الامام هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل اما الاول فحاشا
 واما الثاني فلعدم مورد الا معترض عليه قوله ولعل النكتة آة جواب عن ذلك المقترح
 ببيان ان المقصود الاستعارة على تفاوت تأثير العلمية مع ما شرط فيه ومع العدل ووزن
 الفعل بان في الاول الشرطية والسببية وفي الثاني بالسببية وقصد غواية الاسلوب
 لاجل قصد هذين الامرين قال ما قال قول المستثنى الفاة آة الغرض من هذا الكلام
 تحقيق المقام وفي ضمنه يدفع ما يتوهم من ان العلمية المؤثرة مع العدل على نوعين
 نوع يكون الاسم فيه قبل العلمية منصرفا كنوع يكون الاسم فيه غير منصرف قبل
 كذلك وكن العلمية المؤثرة مع وزن الفعل على نوعين نوع يكون الاسم فيه غير منصرف
 قبلها كاحد ونوع يكون الاسم فيه منصرفا قبلها كاصغر ويزيد فمن اى وجه اختار الشارح

لنفاد المراد من
 نظر الى الظاهر كما
 سبق في المتن

هذا مثال على نقل
 فرض وضع قبل
 العلمية ٢٨٢

التعريف بين ذينك النوعين في القليل حيث اختار من النوعين والاولين الاول ومن
 الثانيين ايضاً الاول المشتغل على الخالفة وبيان الدفر ان مقصود الشارح بيان ما هو المتفق
 على وجه يحصل بين المثالين صفة التقابل وهذا لا يحصل الا بما قاله لا نه لو اورد النوع الثاني
 من النوعين الا ولين لم يحصل بيان هو المتفق لان في عدم انصراف النوع الثاني كما قاله
 الفاضل المحقق بنفسه اختلافاً فافرد النوع الاول منها لا لتفاق على عدم الانصراف فيه
 فان اورد معه النوع الثاني من النوعين لم يحصل صفة التقابل لكن بقي شيء هو
 انه ما الباعث على الشارح في اختيار صفة التقابل على اختيار صفة المناسبة و
 لست احصل وجهاً لما في الحاشيتين المشهورتين في اختيار الشارح احمد فلذا اعرضت
 عنه والله اعلم **قوله** لان العدل آء يعني ان العدل في ثلث ومثلث لا يكون الا بعمل
 تكرار المعنى كما سبق وهو ليس الا في المعنى الوصف فيكون العدل تابعا فاذ انزل المتبوع
 بالعلمية نال تابعه ايغرو فيه ان زوال المتبوع لا يستلزم زوال تابعه لانه قد يكون اعم كما في
 الشمس والكواكب مع ان تكرار المعنى علة لوجود الاصل لا للعدل لان علة عدم الاصل
 ليس الا كما سبق فتذكر **قوله** اعتبار المعدل يعني ان الزايل العدل الحالي لزوال المتبوع
 اعني الوصف والمعتبر لعدم الانصراف العدل الاصل وهو لم يزل فافهم **قوله** وما لم يزل
 آء ويردهما ان اخروا خواتمه من درجة في الاسم الذي كان غير منصرف قبل العلمية
 فالحاجة الى ذكرها على حدة اعجيب ما تمسك ذكرت على حدة لوجهين احدهما ان في
 وصفها اخفاء لكونها مستعملة استعمال الاسماء وثانيهما انها لو لم يذكر على حدة لكان الزايل
 الى عدم انصرافها جامعا والى انصرافها اكثر النجاة والاخر ليس كذلك لان الذاهي بعد الاصل
 سبب الانصراف الكوفي هكذا افهم والله اعلم **قوله** دفع لما يتوهم آء اعلم ان قول المعر
 وهما متضادان من جهة ما يتوقف عليه صغرى قياس اثبات القاعدة المذكورة كما
 ان قولهما تبين آء من جهة اخرى كما سبق تقريره فيكون هذا القول عطف على ما سبق
 ولا يكون اعتراضا كما قال الفاضل مولا فاعبد الحكيم وان اختلف في ذهك انه ليس
 من ادب الفاضل المحقق المتعرض لمثل ذلك الامور الظاهرة فلم تعرض الى ذلك التوهم
 ههنا فانزله بان مطهر نظره ببيان الدفع لا خول ذلك التوهم وهو ان يحصل على طريق
 الاستدلال لكن على طريق التفصيل والبيان اولى والله اعلم **قوله** قبل ورودها وان اختلف
 في صدره كانه لم لا يجوز ان يكون العلمية سابقة على واحد من وزن الفعل والعدل فيكون
 في مع واحد منهما مستقلين بمنع الصرف لا العدل ووزن الفعل كما قاله الفاضل

على ان يقال ان هذه
 العبارة التي في
 هو شأن القول كما
 للمذكورة في هذا
 انفسه

على ان يقول وتبين في
 ما دفع للمعر ان يقول
 ان العلمية

فانزله بان انتفاء تقدير العلمية على وزن الفعل امر ظاهر اذا لا يتصور العلم وض فيه
واما العدل فلا ان الباعث عليه ليس الا منع الصرف كما تقره فلو كانت العلمية
سابقة عليه فما الحاجة الى اعتباره لان منع الصرف يحصل بدونه بالعلمية ووزن
الفعل ويجعل العلم ان تأخر العلمية في الصورة المفروضة امر ضروري فلذا
استند الفاضل المحقق استقلال التأثير الى العدل ووزن الفعل والله اعلم قوله
هو او وزن ان قلت آية لما قال الشارح على وزن ان مخصوصة ولم يبينها في الفاضل المحقق في وزن
العلمية وامثالها فمركبها ما فيها من المتعلم والله اعلم قوله قلت يعني بضم الفاء وما قبله
لغساسة يعني فعال قوله ومثلث يعني بفتح الهمزة الزائدة وسكون الفاء وفتح العين اعني
فعل قوله واخر بضم الفاء وفتح العين اعني فعل قوله وسيمر بفتح الفاء والعين
يعني فعل وان احتج في ذلك ان الفعل على هذا الوزن موجود كما لا يخفى فكيف يحرم
قول الشارح فانه بان هذا الوزن غير معتبر في منع الصرف قوله وامس يعني بفتح الفاء
وسكون العين اعني فعل قوله عند بني تميم آية ويحتمل ببالى اما اوله فهو ان للناسب للفاضل
المحقق عدم تقييد امس هنا بتقيد عند بني تميم لان المقصود هنا بيان اوزان العدل اعتبارا
بالعدل في وزن امس غير مقيد بذلك القيد وان قيد ذلك لا اعتبار امر مخصوصه بذلك
التقيد كما يعلم من الرضى حيث قال لان اوزان العدل اما فعال عند بني تميم او مفعول او
فعل او فعل او فعل او فعل انتهى واما ثانيا فلا نه اذا كان اعتبار العدل في وزن
وزن قطام كليهما عند بني تميم فما الباعث في التفرقة بحيث لم يقل كما مس وقطام
لعل وجه التفرقة ان اعتبار العدل في قطام عند بني تميم لا جعل الحمل على الموازن من العدل
العدل في وزن امس فانه لا جعل عدمه لا نصرا ف واما ثالثا فهو ان تقيد عد وزن قطام
من اوزان العدل بتقيد عند بني تميم كما صدر من الفاضل المحقق غير صحيح لان الجواز يبين
ايضا يعتبرون العدل في قطام لكن لتحصيل البناء كما يعلم من حاشية مولانا عصمت الله
المتعلقة بقول الشارح فيما سبق لان الجواز يبين يبينونه فانهم جعل الله حديث بعد ذلك
امر اقول يعني ان المستثنى آية عن الفاضل المحقق من هذا بيان الامراض الذي دفعه
الشارح لقوله اى لا يوجد آية ببيان ان العلم الذي في يكون الذي هو المستثنى منه لا يخلو
عان يكون واجبا الى سبب المنع مطلقا او الى السبب الذي هو احد الامرين من العدل
ووزن الفعل وكلاهما عندو شان اما الاول فلعدم صحة الحكم لان مع العلمية كما يكون
واحد من العدل ووزن الفعل كذلك يكون معها من اسباب الاثر مثل الثاني

له لا وزن العدل
العدل ولا علمية
الصحة وهو موجود
ون الفاضل المحقق
راجع الى بني تميم
الله

مثلا واما الثاني فلا يُلزم استثناء الشيء من نفسه على هذا التقدير كما هو الظاهر ببيان المراد
 اننا نختار الشق الثالث ونرجع الضمير الى المفهوم المردود بين مجموع السببين واحدهما وهو
 اعم من احدهما كما هو الظاهر فيلزم استثناء الخاص من العام والله اعلم قوله بل
 مفهوم ما مر جدا وهو ما يتصف بالتضاد او ذو تضاد كما وجد في حاشية الوجوه ويختل
 بالهال ههنا امران الاول ان لا تصاف بالتضاد لا يثبت للمجموع لانه ليس بمضاد مع
 شيء بل هو خاص في احد السببين من العدل ووزن الفعل لان كل واحد منهما مضاد
 مع الآخر الثاني ان هذا الامر غير مذکور فكيف يرجع ضميره يكون اليه ويمكن ان يجاب
 عن الاول بان تصاف المجموع بالتضاد انما هو باعتبار الاجزاء بعضها مع بعض لا باعتبار
 نفسه مع شيء آخر وعن الثاني ان هذا معلوم من قوله وهما متضادان فكانه مذکور
 حكما هكذا فهو راجع بطريقى والله اعلم قوله او مفهوم ما مر ويا آه يعني ان ما قال
 الشارح في بيان المستثنى منه ليس على طريق التخصيص بل على طريق التثنية لانه كما
 بين في الاعتراض بالرجوع الى المفهوم المردود كذا لا بد فاما الاعتراض بالرجوع الى
 الى المفهوم المساوي مع احد السببين في الواقع الا انهم منه بحسب الظاهر وهو ما يحل
 العلمية مؤثرا ولم يكن مشروطا بما قوله كما في كلمة التوحيد يعني ان الاعتراض بالحق
 المذكورين ههنا مثل الاعتراض والجواب المذكورين في كلمة التوحيد ببيان الاول ان المراد
 من الاله اما المعبود مطلقا يعني اعم من ان يكون حقا او باطلا او للمعبود بالحق وهما
 شأن اما الاول فلهذا موصلة الحكم بوجود الالهة الباطلة واما الثاني فللزم استثناء الشيء
 من نفسه على هذا التقدير ببيان الثاني ان المراد من الاله للمعبود بالحق وهذا وان كان مستلزاما
 مع الله تعالى الواقع لكنه اعم منه بحسب التصور والمفهوم ومن هذا التقرير يعلم ان الشارح
 على تقدير الجواب الذي ذكره الفاضل المحشي من عند نفسه فافهم قال الشارح فقط
 لا مجموعها قال مولا ناعصمت الله لا حاجة بعد انحصار بالنفي والاستثناء الى قوله فقط
 ولا الى قوله لا مجموعها كما بين في محله انتهى قال مولا ناميه جمال اجيب ان قوله لا مجموعها
 وان لم يوجب في كلامه لاجل العرب والعرباء لكن كثير في عبارة العلماء انتهى قال الشارح قدس
 سره احد اسبابه اي احد اسبابه التعريف المتحقق في ضمن العلمية على مذهب المصنف
 او هذه العبارة موهولة على مذهب غيره فلا يرد ما يرد فافهم قال الشارح قدس
 سره لم يبق فيه آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد على المصنف بالتسكير لا يزيل التائيد مثله
 كما هو الظاهر فكيف يحتمل قوله في بلا سبب بيان الدفع ان ههنا امران احدهما ذات

التانيث مثلاً والآخر وصف سببية والمراد بالافتقاء ههنا على تقدير التنكير الأخير
 ولا شك في انتفاء وصف السببية عن التانيث مثلاً على ذلك التقدير لأنه مشروط
 بالعلمية وهو نال بالتنكير وفيه بحث وهوانه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق
 بالتأثير وبدونه ليس في السبب وصف السببية والعلية واذا عرفت هذا فلا فرق بين العلم
 والتانيث مثلاً في ابقاء الاول من حيث وصف السببية على تقدير التنكير وانتفاء الثاني
 من حيث ذلك الوصف على ذلك التقدير ويمكن ان يجاب عنه بأنه اذا لم يفت من العلم
 ما يصير من الاسباب وفات من التانيث مثلاً ما يصير منها فلا مشاحة في عد الاول
 باقياً والثاني منتعياً هكذا انما هو حاشية مولا نامير جمال قوله وان كانت الاربعة
 بمجموعة آية لعل العرض من هذا الزيادة دفع ايها معد مبقاء السبب على تقدير كون السبب
 الجامع للمشرط بالعلمية معاً والبيان الدفع ظاهر والمراد من الاربعة بقائمة المثال ما
 سوى العلمية لان الاربعة التي سواها موجودة فيه وهي التانيث والعجبة والتوكيد و
 الالف والنون المزيديتان اما الاول فلا نه اسم لبلدة واما الثاني فلا نه معرب اذ لم يكن
 واما الثالث فلا نه مركب من آخر بمعنى يلبس في التركي وبإمكان محض جاي تونكران
 فيه على ما علم من النيات واما الرابع فلا نه حكم المعرب حكم العربي في زيادة الحروف
 وعدمها قول وبالله التوفيق لو قال الفاضل العشي وان كانت الخمسة بمجموعة لكان أصح
 لان الاسباب المشروطة بالعلمية خمسة وكل منها موجودة في آخر بيان فافهم والله اعلم
 قال الشارح قدس سره من الاسباب الاربعة بل هي الاربعة الخمسة قال الشارح
 قدس سره حلالة قد انتفى آة اقول وبالله التوفيق الا ليق العبارة المحر ان يقول لانه قد انتفى
 السببان من حيث وسيتم بالتنكير مثلاً انتفى المعرفة والتانيث المشروطان بالعلمية به
 من تلك الحية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب ولعل هذا القول صدر من الشارح
 على من ذهب غير المعر والله اعلم قال المصنف او على سبب واحد ويرده ههنا ان التنكير
 يكون على طريقين احدهما ارادة الوصف المشتهر صاحب ذلك اللفظ به منه كما سبق
 فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به وصفاً في الاصل ويكون التنكير على هذا الطريق
 فيجوز ان يبقى بعد التنكير سببان احدهما هذه الوصفية والاخر العدل ونون الفعل
 كما في احمر لانه كان في الاصل وصف بمعنى ذات له احمره ثم جعل علماً للشخص مشهوراً
 بالاحمره فاذا انكر بان يراد منه ذات متصف بالاحمره يبقى فيه سببان احدهما الوصفية
 الاصلية والاخر ونون الفعل ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى الحاصل بالتنكير غير الوصفية

واما ما في خمسة
 اربعة

كما يفتق عليه عبارة
 المعر
 اشأ الى ان اذا اردت
 ما سوى العلمية فلا
 وجه لهذا الاخر

الأصلية بقريية أنه لو فرض عدمها في ذلك الاسم ونكر بذلك الطريق يستفاد منه هذا
 المنع ولو كان عينها في فعل فرض عدمها كيف يحصل هكذا فهو من حاشية مولانا عصمت الله
 والله أعلم قال الشارح قدس سره وقد قيل آه لو كان هذا القول استدلالا على عدم
 صحة الحكم المستقرا في بان العدل ووزن الفعل متضادان بأنه قد جعلا في احمت
 بكسر الهمزة والميم كان الجواب الذي حاصله المنع متوجها عليه وان كان هذا معناه
 العدل ووزن الفعل مستندا باختصاصهما في احمت فخر لا يصح الجواب الذي حاصله ذلك
 المنع اذ منع السند غير موجه هكذا فهو من حاشية مولانا عصمت الله وليث شعري
 بان الشارح لم يذكر هذا القول في ذيل المصنف وها متضادان قال الشارح قدس
 سره لا امر غير متحقق فيه انه لو كفى هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا يجوز
 ان يكون استعمال فعل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه ههنا
 قال الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره احمت بكسر تين آه لما لم يقل الشارح
 يجوز وورد احمت بكسر تين وان لم يشتهر كانت عبارة عملة لعنيين احدهما
 انه يجوز ان يورد احمت بكسر تين مزحمت بصمت بكسر العين وان لم يشتهر هذه
 الكسرة في هذا الباب وثانية ما انه يجوز ان يورد احمت بكسر تين من حمت بصمت
 بضم العين وان لم يشتهر بحيث الامر بكسر تين من ذلك الباب والله أعلم قوله
 به يندفع النقص آه لعل الغرض من هذه الاشارة الى التعريض على الشارح بان
 الجواب الثاني اولى من الجواب الاول لا شتماله على فائدة ليست في الاول وهو دفع
 نقص وارد على آخره المناسب تقديمه بيان النقص ان الحكم المستقرا في بعض العدل
 ووزن الفعل باطل لوجودهما في آخره على وزن افعلا اما الثاني فللغرض واما الاول فلان
 محذورهما كان مع اللام او الاضافة او من بيان ان محذور وجوده وجود الاصل لا يكتفي في
 اعتبار العدل التحقيق بل لابد من اقضاء منع الصرف اياه واعتباره خروج الصيغة عن
 ذلك الاصل والسببية غير العدل موجودان وهما وزن الفعل والصيغة الأصلية
 منع حرفة مقتضية للعدل والله أعلم قال الشارح قدس سره اي الاخفش المشهور لعل
 لعل الغرض من هذا اراد الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بان القاعدة في باب
 الخالفة كوز للفعول اصل والقاعل فرعا ويلزم من هذا ان الاستاذ الذي هو سيبويه
 قرأ بالتلميذ الذي هو الاخفش وهذا غير مناسب بيان الجواب بان المراد من الاخفش
 ليس هو الاخفش المشهور الذي هو تلميذ سيبويه حتى يلزم ذلك بل استاذ اخفش

معاصرة على ما قبل ان لا يخفى اسم ثلاثة افراد احدها استاذ سيبويه وهو الخطاط
 الثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قرينه ومعاصرة وهو ابو
 الحسن علي بن سليمان فلا يلزم الحد وبيان الرد ان المراد من لا يخفى هو لا يخفى
 المشهور الذي هو تلميذ سيبويه لان نقل هذا المذهب عن غيره غير علم
 ولما كان يرد على ذلك اسناد الخالفة الى الاستاذ للوجوب لكونه فاعدا دفعه الشارح
 عن جانب المعبر بقوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخوا لا استاذية لا يقتضي كونه اصلا
 في جميع الاقوال بل قد يكون الحال في بعض الاقوال على العكس وهذا المقام من ذلك
 القبول كما استعرف فلذا اسند الخالفة الى الاستاذ والله اعلم قوله يبعد ان يجعل
 آله لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه من امين عمران المعاصر اسند الخالفة الى سيبويه
 والحال انه يجوز ان يكون لا يخفى مفعولا فاعلا وسيبويه مفعولا منصوبا قدام لاجل
 كونه استاذ له فيكون اسناد الخالفة الى التلميذ بيان الدفع ان في ذلك الاحتمال
 الحد ويرى احدها اصالة قول سيبويه والحال انه مخالف من القاعدة الحققة عن المعبر
 وهو قوله وما فيه علمية آه والمخالف عن القاعدة في قوة الخطاء فكيف يكون اصلا
 وثانيه ان اعتبار مفعول له مخالف وشرط نصبه اي تقديره لا مرفيه اتحاد فاعله
 وفاعل الفعل للمعلل به وفاعل الاعتبار ليس الا سيبويه فالواجب ان يكون فاعل مخالف
 اي هو لا لا يخفى والا لا يصح نصبه قوله اصلا اذ تحقق الخالفة يقتضي سبق تقرير
 الاصل قوله عنده اي عند المعبر للذكر بقرنه وما فيه علمية الخ قوله وامتناع
 آه عطف على جعل فيكون فاعل يلزم قوله والقول آه لعل الغرض من هذا دفع
 الحد ويرى الثاني بان نصب اعتبار ليس على كونه مفعولا له حتى يلزم الحد ولا يلزم
 ان يكون منصوبا على الظرفية بتقدير المضاف والتقدير وخالف سيبويه لا يخفى
 وقت اعتبار الصفة الاصلية او على الحالية بناؤا بصفة اسم الفاعل والتقدير
 وخالف سيبويه لا يخفى حال كونه معتبرا للصفة الاصلية او على كونه بدل اشتغال
 من سيبويه والتقدير يخالف لا يخفى اعتبار سيبويه الصفة الاصلية واتحاد فاعله
 هذه الاشياء وفاعل فعلها ليس بشرط كما هو المثلث بيان الدفع ان هذه الاحتمالات
 بعيدة لان المقصود هنا التعليل وشئ من هذه الوجود ليس لضافه كما لا يخفى
 والله اعلم قوله قال في مثل احمر آه وجد في بعض النسخ الكافية هنا لفظ المثل في
 بعضها لفظ الغر وقول الفاضل المحشي مبق على الاول قوله حال من احمر لعل الغرض

من هذا دفع ما يتوهم من ان علما صفة احمر فالواجب جرة مع ان المنقول من المصنف
 بشهادة كتب الالف في رسم خطه بيان الدفع ظاهر ولما ورد ان الحال لا يكون الا
 عن الفاعل او المفعول واحمر ليس واحدا كما هو الظاهر دفعه الفاضل المحقق بقوله
 لانه مفعول للمعالة بيان الدفع ان احمر مفعول لفعل بمائل المستفاد من لفظ
 المثل والفاعلية والمفعولية في ذى الحال اعم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب
 المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد بنحو احمر آية لعل الغرض من هذا دفع
 ما يرد من ان المتبادر من نحو احمر علما كل لفظ يكون على وزن افعول ويكون فيه معنى
 الوصفية قبل العلمانية فيخرج عنه مثل سكران مع ان حكمة بعد التنكير بحكم احمر
 ويدخل فيه افعال التاكيد نحو اجمع وكن افعال التفضيل المجرد عن من التفضيلية مع
 ان كل واحد منهما منصرف بالاتفاق بيان الدفع ظاهر **قال** الشارح قدس سره ظاهر
 غير خفي والمراد من الظهور الظهور من مجرد اللفظ فيخرج افعال التفضيل المقرون بحكمة
 من لان ظهور معنى الوصفية فيه من التفضيلية كما ينادى عليه قول الشارح فيما سياتي
 فاندفع ما قيل ان المراد بنحو احمر صادق على افعال التفضيل المقرون بمن فكيف يكون
 غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير هكذا فهم من حاشية مولانا ميرزا **قول** المذكور
 ثلث لعل الغرض من هذا التعريف على الشارح بان مقصوده لو كان تفريع ما هو
 الداخل والخارج على تلك الامارة من غير تعرض الى تفصيلها لكان المناسب له ان
 يكتب على قوله ويجوز عنه افعال التاكيد **الحق** كذا افضل التفضيل لا تمامه على ذلك
 القدر كما لا يخفى ولو كان المقصود ذلك مع تفصيل الجزئيات لكان المناسب له ان
 يذكر ثلث ايضا لانه كما فعل التاكيد الا ان يقال ان ثلث مثل احمر وليس مثل افعول
 التاكيد لان الخلاف في انصرافه بعد التنكير ثابت ايضا كما هو المعلوم من قول الرضى ان
 شئت الاطلاء فارجم اليه فكيف يخرج عن احمر والله اعلم **قوله** بخلاف افعول
 فعلاء يعني ان فاعل الوصفية من افعول فعلاء باعتبار نفسه لان لفظه مشعر بالاوان
 والمخلق الظاهرة في الوصف بخلاف افعال التفضيل المجرد عن من لان شرطه ظهور
 الوصفية منه مقارنة من معه كما في الوافي **قوله** ولن الا يعمل آية اي الاجل اضعف
 الوصفية خفي في افعال التفضيل المجرد عن من فيقل مشابهة بالفعل الذي هو وصف
 الفاعل فلا يعمل في اسم ظاهر لانه قوي لا يكفى فيه رايته الفعل بخلاف افعول
 فعلاء لان معنى الوصفية فيه ظاهر فتمم مشابهة بالفعل فيعمل في اسم ظاهر قبل

العلمية هذا من سوانح الوقت والله اعلم قوله اي ملحق به لعل الغرض من هذا دفع
ما يرد من ان افعال التفضيل وان خفي فيه معنى الوصفية لكنه وصف فكيف يصير
اسما لانه مقابله بيان الدفع ان الشارح لم يرد ان افعال التفضيل صا كما حقا
حتى يرد ما يرد بل اراد انه لبقاء ذلك المعنى فيه كانه اسم ومحقق به والله اعلم
قوله كافي معنى بالفارسية لانه كن في الرشيدى قوله يجوز ان يكون
محذوف على مقدور والتقدير مفعول له لقوله خالف ويجوز ان يكون مصدرا
آو لما الزم في المصدر كونه للتاكيد او العدد او النوع اشارة الفاضل المحسوس
الثالث ههنا ومصدرية لعله يكون باعتبار المضاف المحذوف والتقدير وحقا
سيبويه الا خفي خلاف اعتبار الخ وترك هذا الاحتمال في ذيل قوله السابق و
القول بانه منصوب آو يشترع بما خافه هذا الاحتمال احتمال فاعلية الا خفي
وملاحة الاحتمال فاعلية سيبويه كانه احتمال كون اعتبار مفعول له له هذا من
سوانح الوقت والله اعلم قوله بمعنى ان آو لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان
معنى الاحمر بعد التنكير مثله شخص مسير هذا اللفظ سواء كان احمر او سودا ابيض
فكيف يرد وجهه الصفة الاصلية التي هي الاحمر حتى يكون معتبرا ببيان الدفع ان معنى
الا اعتبارانه بصفة المعنى الوصف للزائل كالشاي حتى لو اعتبره شخص بجانز والى ما
يضاو والله اعلم قال الشارح قدس سره قيل الباعث آو حاصل الجواب ان المقصود
لا اعتبار الوصفية الاصلية في احمره بوجوده وهوانها اعتبرته في السواد وان قرروا كلنا غير
منصرفين فلم يترك معتبر في احد مع انه مشبهما في نزوال الوصفية عنهما بل هو اعلى
حالا منهما لان ما نفي فيه قد نزلت بالتنكير بخلافه لان المانعة فيه ما فاعلية الامعية وهي
موجودة والله اعلم قوله ان قيل آو حاصل الاعتراض ان ابقاء مشايبة من الوصفية
في السواد وارقوا يجدى نفعا في الفرق بينهما وبين احمر حتى يكون قياسه عليه وقياسه
القاسر لان هذا الابقاء متصور فيه ايضا كما اذا سمع به من فيه حمرة وان اختلف في قلبه
انه في الصور الا ان لا يكون المعنى الوصفى باقيا فكيف يعتبر في جميع الصور فانزله بان هذا
لا يثبت مذهب الا خفي لا يبين على السبب للملكي لان الايجاب الجز في تنافيه عن كونه
به مذهب سيبويه وهو الايجاب الكل والله اعلم قوله اجيب آو بيان الجواب ان
المقصود الا هو في الاعلام المنصولة عدم وجدان اللفظ في اللغوية في اقله وجست في
بعض المواضع فلا يعتبر كونه لا يتبع المعنى الوصف في الاعلام في كل حيوس هذا بخلاف

واذا قال مثل لا نه
معناه على احد طريق
التشكيك اما على اكثر
يكون معناه الوصف
المشهور ذات الامر
بدرء كان وصف
الاحمر او غير ومن
هذا ملحق ما في
حاشية مولا
عبد الحكيم ويبدو
عن حد شدة لانه
ليس معنى لوصف
ما ذكره على الاطلاق
لا انه

السود وارقم فيحصل الفرق فيكون القياس قياسا لم الفرق والله اعلم **قوله** كريد فانه
 مصدر من اد يزيد او نر زيادة مع ان الزيادة ليست معتبرة في حال العلمية **قوله**
 قال الشيخ الرضا آله لعل الغرض من نقل كلامه دفع ما يرد على الاخفش وقوابله كما
 المصنف والشارح بانه لا يجري الكسر والتنوين على احمر بعد التثنية في كلمات العرب
 فكيف يكون منصرفا لبيان الدفع ان مراد الاخفش الخلاف عن سليوبه في مقتضى
 القياس لا مطلقا ولا شك في انصرف احمر على مقتضى القياس وان لم يسمع من
 العرب منصرفا والله اعلم **قوله** خلافة الضمير اجمع الى الاخفش **قوله** من كل
 وجه احذر نزيه عن الوصفية في السود وارقم فانها معدومة من وجه باقية من وجه
 فافهم **قال** الشارح قدس سره ولما اعتبر آية اشارة الى ان قول المعصوم لا يلزم آية جواب
 سوال بيانه ان سيوبه لما جعل الوصف الزايل المعدوم كالموجود ورتب عليه الحكم
 وهو عدم الانصراف في مثل احمر فاللازم عليه ان يجعله في باب حاتم ايضا كالموجود
 ويترتب عليه عدم الانصراف بجامع ان الوصف فيها زائل حاصل الجواب ان بينهما فرق
 وهوان اعتبار الوصف الزايل في حاتم يلزم اعتبار المتضادين لان ضده اعني العلمية
 لم يزل بشئ بخلاف الحمل لان ضده زال فيه بالتثنية فلا يلزم من اعتبار فيه اعتبارا
 للمتضادين فلا جعل ذلك اعتبارا في احمر ولم يعتبر في حاتم والله اعلم **قال** الشارح
 مع بقاء العلمية ولم يكن فيه سبب آخر غير العلمية فلو لا ما قيل ان هذا المراد
 صادق على احمر مع انه لا حاجة فيه الى اعتبار الوصفية لوجود السببين فيه غيرهما
قوله ملة للمنفعة وملة للمنفعة هو اعتبار الوصفية في احمر كما مر وغرض الفاضل الحشنة
 من هذه العبارة بيان الواقع لان الذهن بل الوهم لا يذهب الى كون قوله لما يلزم
 آية ملة للمنفعة والله اعلم **قوله** يعني انه اسراده لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من
 دليل الشارح لا يثبت المدعى الذي هو التضاد لوجهين احدهما انه لا يكون التضاد
 الا بين الامرين الوجوديين والخصوص والعموم ليسا بمجنه المثابة لانها عبارة تال عن
 التعين وعدمه وثانيهما ان الخصوص والعموم من صفات معاني موصوفى الوصفية و
 العلمية لا من صفاتهما فكيف يثبت التضاد بينهما ببيان الدفع ان مراد للمصنف التضاد
 المتقابل مطلقا يعني احمر من ان يكون بالذات او بالعرض فانطبق الدليل على المدعى فلم
قوله اعني شان آله لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحكم الواحد عبارة عن عدم
 الانصراف وهو ليس بوجود في باب حاتم فكيف يلزم اعتبار المتضادين فيه بيان

الدفع ان العبارة محذوف المضاف وهو الشأن وهو هنا بمعنى التفصيل فالتقدير لما يلزم
 من اعتبار المتضادين في تفصيل حكم واحد والمراد من الحكم الاثر المعاني الاخر كما لا
 يخفى ولا خدشة في هذا المعنى والله اعلم **قوله** فلا يرد الخ هذا فايدة قيد الشارع هو
 لفظ واحد ومعطوف هذا القول وهو ولا في منع صرف احده الخ فايدة القيد الذي
 ذكر في كلام الفاضل المحقق وهو قوله منعاً شخصياً بيان الايراد المدفوع بقيد الشارع
 هو ان لزوم اعتبار المتضادين في حكم واحد هو منع الصرف غير محال الا ترى الى منع
 صرف بعض الالفاظ من وجه العلمية وسبب آخر وبعضها من وجه الوصفية وسبب
 آخر وان اختلف في قلبك ان منع صرف الالفاظ ليس لواحد فكيف يلزم اعتبار المتضادين
 في حكم واحد فان له بانه واحد بالتوهم وبيان الدفع ظاهر بيان الايراد المدفوع بقيد
 الفاضل المحقق هو ان اعتبار المتضادين في حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد غيرهما
 الا ترى الى منع صرف احدهما لاجل الوصفية ومنه ان الفعل وتارة لاجل العلمية
 ومنه ان الفعل بيان الدفع ان المنع للابنيين غير المنع للثانين بالتخصيص كما لا يخفى و
 الا لزم توارد العلنيين المستقلتين الحكيميين على حلول واحد تخص على سبيل التعاقب
 وهو باطل عند هؤلاء التوارد الحقيقي والمراد بعدة المنع بالتخصيص ولو تأملت تأمل
 الا نصاب ظهر لك ان قيد الفاضل المحقق يكفي في دفع الايراد الاول ايضاً لان تعدد المنع
 بالتخصيص اذا حصل في لفظ واحد فكيف لا يحصل في الالفاظ المتعددة والله اعلم **قوله**
 بل نقول آه جعل في العاشيتين الشهودتين كلمة بل هذه للاضراب وان كان بينهما فرق
 فيه كما لا يخفى وذو هذا القاهر يحكم على انها لا انتقال من كلام الى كلام وليست بالافراد
 لان التعمير في كلام الفاضل المحقق من كلام الشارع ليس الا في الامرين هما لفظ التوهم
 وللتقابلين ولما حكم الفاضل المحقق سابقاً على ان المراد من التضاد التقابل وكان شبه
 اجتماع المتضادين الذي ذكره الشارع مستلزماً لا يهاهما فكيف يصح الاضراب عنهما
 للموجب لفظاً ما اضرب عنه والله اعلم **قوله** ليس في هذا المقامى مقام مدافعة
 حكم الوصفية الاصولية والعلمية **قوله** وهو ظاهراً لان دلالة حاشية مثلاً على العموم
 لاجل كونه صيغة وصف ودلالة على الخصوص لاجل كون لفظه علماً **قوله** لا اختلاف
 محلهما ويرد عليه ان اختلاف المحل ليس بضروري لهما على الاطلاق فكيف يصح في
 تضاد عنهما واجب عنه بان في العبارة تقدير والتقدير لا اختلاف محلهما عند
 اعتبار ذلك الاختلاف كما في ههنا لان محل العموم للمعنى الوصفية ومحل الخصوص

يلتزم ان الواقع في
 كلام الشارع لفظاً
 بشبه وفي كلام
 الفاضل المحقق لفظاً
 التوهم والواقع
 في كلام الشارع
 لفظاً المتضادين
 والواقع في كلام
 الفاضل المحقق
 لفظ المتقابلين
 منه

للمعنى العلى هكذا فهم من قول الفاضل المدقق قوله استعمال المشترك لان التقابل
 بذات الجواهر لم يفرق بين ان يكون معنى المشترك من الاضداد او لا قوله فذلك
 ليس آية يعنى ان علة عدم ذلك الجواهر عدم وجوده في الاستعمال لان كون المعاني من
 الاضداد حتى او كانت من المتلازمات كان ايضا ارادتها من الحالات قوله لا يحال
 للشبهة اى الشبهة المذكورة في قول الشارح المصدرية بلفظ فان قلنا آية ووجه عدم
 محال هذه الشبهة في هذا التقرير ان بناء على لزوم احتواء المتضادين كما هو الظاهر
 وبناء على هذا التقرير ليس عليه كما ينادى عليه قول الفاضل المحقق فيما بعد سواء كانت
 الضدان آية قوله ان الوجود اللفظي آية هذا بناء على مذهب من يقول ان الالفاظ
 موضوعية لا دهيان الخارجية وعند وثنية هذا المذهب مما لا يخفى كما هو المتقرر
 في مقرة قوله في بادي النظر اى ظاهر النظر او له وفيادة القيد مما يحق في كلام الفاضل
 المحقق بنفسه قوله وهو تأثير الضدين الاظهر ان يقول وهو المتقابلين كما لا يخفى قوله
 سواء كان آية هذا هو المظهر لعدم محال تلك الشبهة في هذا التقرير قوله كالكيفيات
 للتعاقبة ان كان بين الكيفيات تضاد بالمعنى المصطلح فيكون المراد من التعاقبة للتعاقبة
 على طريق ذكر العام وارادة الخاص وان كان بينهما تضاد بالمعنى اللغوي يكون المراد
 من قوله لان الضدين قد آية المتقابلين فاندفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال
 للمثل والله اعلم قوله المؤثرة في المزاج لعل القول بالتأثير سمع الفاضل المشي
 عن بعض من يبحث عن هذا او لا فهذا مخالف لما هو المشهور بينهم وهو ان العنصر
 الاربعة اذا تعاملت وكسر بعضها سورة بعض استحدثت لان تقيض عليها من
 الباري سبحانه كما هو اى الحققين او من المبدء الفياض كما هو اى غيرهم كيفية
 متوسطة بين الكيفيات الاربعة متشابهة في جميع الاعراض ويعلم من هذا ان المؤثر
 في المزاج هو الباري سبحانه او المبدء الفياض لا الكيفيات كما قاله الفاضل المشي
 والله اعلم قوله وذلك تدقيق آية المشار اليه بذلك كون الكيفيات المتعاقبة مؤثرة
 في المزاج يعنى ان كون الكيفيات المتعاقبة مؤثرة في المزاج تدقيق فلسفي اى منسوب
 الى الفلاسفة واما العلماء الظاهريون فيستندون كل الامور الى الواجب الحق
 الفعال لما يشاء ومنها المزاج فيكون مستند اليه فيكون الفاعل فيه هو الله تعالى
 لا الكيفيات واذا كان كون الكيفيات المتعاقبة مؤثرة في المزاج من التدقيقات
 الفلسفية فكيف يكون في بادي النظر والله اعلم بحقيقة المراد قوله فان لزوم آية

علة الشبه وبإذنه ان الوصفية الاصلية مع العلية في التصور حالة تانبرهما في صنع
 صرف حاتم مثلاً امرضه ورى كما هو الظاهر وهو بمنزلة اجتماعهما في التحقق كانه
 كضوء تحقق كما لا يخفى والله اعلم قال الشارح قدس سره اى باب غير المنصرف
 لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الاله في قوله الباب للعهد اشارة الى باب حاتم
 المعنى فجميع باب حاتم فيجوز بالكسر بسبب الاله والاضافة وهذا المعنى هندوش لا
 لا يجوز بالكسر ليس بمنعوع عن باب حاتم فانه يكون الاله والاضافة سبباً للتحقق فيه
 كما لا يخفى وبيان الدفع ان الاله للعهد اشارة الى باب غير المنصرف والمعنى فجميع باب
 غير المنصرف الخ ولما كان هذا المعنى غير ظاهر قال مولانا عصمت الله اى جميع امر
 عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف والله اعلم قوله يعنى ارادة لعل الغرض من
 هذا بيان جواب السؤال المدفوع بقوله اى بصورة الكسر بيان السؤال ان لا يجوز
 بالكسر غير متصور لان لا يجوز لا يكون الا في الحركات الاعرابية والكسر لا يكون الا في
 الحركات البنائية وبينهما تضاد كما لا يخفى فالظاهر ان يقول يجوز بالكسر لانها اى المعنى
 مع التاء امور من الحركات الاعرابية والبنائية بخلاف الجر من التاء لانها مختصة بالحركات
 البنائية عند البصريين الذين بناء اكثر كلام المصنف على مدحهم بيان الجواب ان المراد
 من الكسر صورة الكسر اى بحالة الاعرابية الشبيهة بالكسر الصورة لا الحركة البنائية
 وان اختلف في صدره ان هذا معنى مجازى للكسر فمن اى علاقة ايدي ذلك المعنى منها
 فانه له بان ارادة منها بعلاقة التشبيه يعنى انه مجاز مستعار والله اعلم قوله لان
 الكسر آفة ارادة صورة الكسر من الكسر لا معناها من قوله ويطلق آفة المراد من
 هذا المجاز هو المجاز المستعار لانه لو اريد منه المجاز المرسل بعلاقة التضاد فلا يجزى
 لقول الفاضل المحقق على سبيل الاستعارة وجهه لكن بقى شئ وهو ان المجاز المرسل بعلاقة
 التضاد اذا كان متصوراً أهمنا بان يكون المراد من الكسر صورة الكسر المراد منها بحالة
 الاعرابية بدون لحاظ قيد الشبهة فما الباعث على الفاضل المحقق في تفسير كلامه بالشارح
 على وجه يكون من قبيل المجاز المستعار فتأمل لعل الله يجد بعد ذلك امر قال الشارح
 قدس سره ايضا ويرد منها ان قوله ايضا مستند له لان الكسر بدون التاء لا يطلق على
 الحركات الاعرابية عند البصريين ويمكن ان يجاب عنه بان هذا معنى على ما هو المتعارف
 عنده لشارحه وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية
 لا يصير عنها البصريون الا بهذا اللفظ لان هذا اللفظ يعبر بها عنها لانها كثير

على بعض النسخ
 وفى بعض النسخ
 بغير التاء

ما يطلقون على الحركات الاعدائية ايضاً وان اختلف في صدره ان الكسر اذا كانت اعم
 من الحركة البنائية والاعدائية فما الحاجة الى التكلّف في قول المصنف بالكسر فارله
 بان الحاجة اليه على الطريق المشهور لا على مختار الشارح فيكون في الحقيقة قول الشارح
 اي بصورة الكسر جوا على تقدير تسليم محالة الا بخوار بالكسر والله اعلم قال شارح
 قدس سره وللحفاة خلاف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه لم يقل للمصنف جميع
 الباب باللام الاضافة ينصرف مع انه غير مختار الى التكلّف بيان الدفع ان صرفه مختلف
 فيه والا بخوار بالكسر متفق والقول بالمتفق اولى قال شارح قدس سره اعني اللام او
 الاضافة بيان لما ونسبة الدخول اليها على طريق التغليب قوله دون ساير الخواص لعل
 الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان ذكر اللام او الاضافة من بين خواص الاسم بطريق
 التثليل لا بطريق المحصر وبيان الدفع ان هذا الذكر بطريق المحصر الذي يعلم من السكوت
 في مقام بيان ما اضيف اليه الدخول قوله قيل وجه ذلك آله لعل الغرض من هذا
 دفع ما يتوهم من ان اللام او الاضافة مشتركان مع ساير الخواص في كونها خاصيتين
 فمن اي وجه يحصل ضعف مشابهة الغير المنصرف بالفعل بسبب دخولها عليه
 دون ساير الخواص بيان الدفع ان اللام او الاضافة يؤثران في مدلول الاسم لانهما
 يغيران من التنكير الى التعريف كما في اللام او الاضافة الى المعرفة ومن عدم التقصيص
 الى التقصيص كما في الاضافة الى النكرة بخلاف ساير الخواص فانها ليست بهذا المتألف
 كما لا يخفى قوله قيل في آله لما كان مذهب من قال ان الاسم بعد دخول اللام او الاضافة
 غير منصرف مطلقاً غير صحيح لان الكسر لا يدخل على غير المنصرف وذلك الاسم بعد
 دخولها عليه ينكسر فاجاب الشارح عن قبله بما اجاب اجاب لبعض عن ذلك لا معتزلاً
 بطريق آخر ولما كان جواب ذلك البعض غير مرضي للفاضل المحقق قال قيل في توجيه
 والله اعلم قوله ان التنوين آله يعني ان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
 لانه المنافي له لانه دال على التمكن والكسرة تابعة له في السقوط لانه لو دخله الكسر لزم
 جواز دخول التنوين ايضاً لانهما يتعاقبان في مثل فلان زيد والتنوين موجودهما فيما
 دخله اللام او الاضافة لانهما متعلقان له اي شبيهان بل يخلف من حيث ان بينهما وبين
 التنوين لقابلية وجود تابعة الذي هو الكسر ايضاً وفيه ان ثبوت الممنوع حكمه وثبوت
 التابع حقيقة وهذا الوجه مزينة الفرع على الاصل هكذا قال الفاضل المدقق قوله
 والله اعلم وقد بينا ان تعبية الكسر التنوين في السقوط مختص بما اذا سقط التنوين لاجل

عدمه لا نصرف وتنوين الاسم الذي دخله اللام او الاضافة سقط لاجلها لا لعدم الانفصال
 لوجود المنافات بينهما وبين التنوين لان كل منهما لمن مقامات الاسم فكلهما اجتماع
 واحد منهما معه فلا يتبعه الكسرة في السقوط قوله وفيه اي في الوجه الاخير بحث
 بيان ان المتقرر فيما بين القوم تعاقب الاضافة للتنوين المقدار في حواجر بيت الله و
 هذا يدل على ان التنوين في حواجر سقط لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة
 متعاقبة للتنوين المحقق لا للتنوين المقدار قول وبالله التوفيق ان عبارة المعروض
 الباب باللام او الاضافة يدل على ان لم يخل عدمه لا نصرف في الاسم ولا دخول اللام
 او الاضافة عليه ثانيا كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك فكيف يذهب الذهن المستقيم
 للتنوين لاجل اللام او الاضافة لا لاجل عدمه لا نصرف لان نسبة اتصال تنوين الى المنان
 الذي يكون في المرتبة الثانية مع وجود منافيه في المرتبة الاولى بعيد عن الانصاف والله
 اعلم قوله فيه ان اللام آية بيان الاعتراض ان المنافات بين اللام والعلم غير مسلم لان
 العلم اذا كان مصدرا او وصفا في الاصل فيدخل عليه اللام بالنظر الى المعنى الاصل
 القابل لدخول اللام عليه فكيف يزول العلمية باللام واجاب عنه مولا فاجال بان
 المراد من اللام اللام الذي يكون للتعريف حقيقة واللام الداخل على الظاهر هو في الاصل
 مصدرا او وصفا للتعريف توهم لا حقيقة وزد عليه في الحاشيتين المشهورتين بان
 هذا موجب للقصور في الشرح لان المناسب على هذا ان يقول وان لم يكن هنالك
 علمية او يكون ولكن لم تزل بقيت علتان على حالهما والشارح لما لم يقل على هذا الظن
 فتوجيه بذل الطريق توجيه بما لا يرضى قايله واجاب الفاضل المدقق بان الشارح
 لعله يدعي عدم تحقق منع الصرف في العلم الذي كان في الاصل مصدرا او الله
 اعلم الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم وحصل في الفراء من البحث الذي قصر عنه
 الطلبة لاجل قصور فهمهم على قراءة ذلك البحث من حاشية الفاضل المشتم في هذا
 الزمان في اليوم التاسع والعشرين يوم الاثنين من الجهادي الاخر سنة الف وثلثمائة
 وثلث سنة ممن لا بضاعه له الا السيئات ولا خلق له من الحسنات عبد الله بن
 ابراهيم اسكنهما الله الجنان الاخيار اللهم كما كان المقصود في هذه الحاشية انتفاع
 الطلبة لا غير اجعلها امتدادا لغيرها لا بجل الانتفاع وليس ببيعيد من فضيل خالق
 السماء والارض ان يستغفر بها من اولادى من كان يقرئ في هذا اليوم وادجعلنا
 انبييت مثابة للناس الى والتركهم الشجر وكان عمره خمسة سنة واربعة اشهر مع قد

هذا في الرابع الاخير
 من بحث الاول من
 بقا فان الحاشية

من الايام المسجده لله ومن لم يشرك بالتعليم لدا سنة السن المسجده بحبيب الله ومن
 لم ينظم من الرضاة لليلة المذكورة المسجده بعبيد الله او ان ختم هذه العاشية
 امين ثم امين

<p>زمن فضل آبی باین حقیر عباد امید نیست ز فضا شش اگر چه خورشید بقدر وسع بگوشتیدم اما بشو امیدار تو این است گر خطای من بکشف مطلبهای عفو رضان هست اگر بدو رسبهای عفو رشت مقبول ز نفع او تو مگردان خدا همه محروم بوقت ختم چه جسم من هجری ز حساب</p>	<p>تمام گشت ز تنظیم این بجه و جسا و در اشتباه حواشی همه تا روز سنا و خطای سهو خدا ورنه مال عسر نهها و که چشم پوشی از ان تا نشود خاک رها و زانستغفار مگردان خدا تو این بر باد بگو که جبر و جرم و لم منند دل شده ز صناد علی الخصوص که دار و بانسب ز ولاد بگوش هوش رسید است ز غرقاب سید</p>
---	---

وقالت
 هو بعد انقضاء
 عدة من الايام
 من ذلت السن
 طبع شده تا تاریخ
 ۲۵۰۵۰۱۹۹۳

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کونٹہ، فون: ۲۹۶۲۲۶۲